

قواعد الفقه

لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ

(توفي سنة 759 هـ)

تحقيق

الدكتور محمد الدردابي



2012

: قواعد الفقه لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ (توفي سنة 759 هـ)

الكتاب

: الدكتور محمد الدرداي

المؤلف

: الأستاذة سناء الدرداي محامية بهيئة تطوان

الناشر

الهاتف : 05 39 71 01 13

البريد الإلكتروني : dersanae@yahoo.fr

: مكتبة دار الأمان 4 ساحة المامونية - الرباط

التوزيع

الهاتف : 05 37 72 32 76 - الفاكس : 05 37 20 00 55

البريد الإلكتروني : E-mail:Darelamane@menara.ma

2012MO3040 :

الإيداع القانوني

: 978-9954-31-685-6

ردمك

: مطبعة الأمنية - الرباط

الطبع

الهاتف : 05 37 72 48 39

الفاكس : 05 37 20 04 27

البريد الإلكتروني : impoumnia@yahoo.fr

حقوق الطبع محفوظة للناشر

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، وبه أستعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم في حمل الرسالة الإلهية وتبليغها والذود عنها إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن التراث الإسلامي الزاخر، غني بكنوزه وآثاره النادرة، التي تشهد بعظمة الأمة الإسلامية وعبقورية أسلافنا الميامين.

والمخطوطات من أهم هذا التراث وأزكاه، فهو ميراث عزيز وصل إلينا عبر حقب التاريخ الإسلامي الطويل.

فقد كان للمخطوطات الفقهية والفلسفية واللغوية والطبية وغيرها أثر فعال في نشر الحضارة الإسلامية في الآفاق، وصون تاريخنا ومقوماتنا من التحريف والضياع، وهي ما زالت حتى الآن تكون لبنات قوية في صرح حضارتنا الشامخ؛ إذ العلماء يكشفون في كل وقت في رفوف المكتبات وبطون الخزانات كنوزا رفيعة من أمهات الكتب التي تمد إلينا ينابيع المعرفة الفياضة.

يؤكد أهمية المخطوطات هذه، أن المستشرقين تنبهوا قديما إلى ما لها من قيمة علمية وحضارية، فاقتنوها بمختلف الأسباب والوسائل، وعملوا على نقلها إلى مكتبات وجامعات الغرب، وقاموا بتحقيق بعضها، فأثروا الثقافة عندهم بهذه الروائع العلمية، وأفادوا الحياة الثقافية إفادة جليلة كريمة.

ولا غرابة في ذلك، فتحقيق المخطوطات هو إشهار لقيمتها العلمية، وتسهيل لتداولها ونقلها إلى الآفاق، فكم من مخطوط بقي في زوايا النسيان إلى أن قيض الله له من ينفض عنه الغبار، ويبعثه من مرقد الطويل ليرى النور في عالم المعرفة، وكم من مخطوطات نادرة رفيعة ذهبت مع الزمان ولم يبق إلا اسمها أو اندثر هو الآخر.

وعندما كنت في أول الشباب، وحصلت على الإجازة في القانون والدبلوم في الدراسات الإسلامية العليا، كنت أتوق إلى أن يكون موضوع الدكتوراه الذي

سأنجزه، موضوعا يتعلق بالفقه الإسلامي، حتى أتمكن من المقارنة بين الفقه والقانون والاستفادة من الثروة الفقهية الزاخرة، فأشار علي بعض العلماء الأفاضل بتحقيق ودراسة كتاب "القواعد" للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ، وقد أعجبت بالكتاب لطرافة موضوعه، وشمول منهجه، فهو يتناول أبواب الفقه التقليدية من أوله إلى آخره، فسجلته في دار الحديث الحسنية ليكون موضوع أطروحتي لنيل دكتوراه الدولة.

ولكن عندما شرعت في العمل اصطدمت بعقبات كثيرة، أهمها أن المخطوط صعب الفهم، غامض الأسلوب في الغالب، وأن تحقيقه لا يتم إلا بدراسة مستوعبة ومتأنية لكتب الفقه على مستوى المذاهب الأربعة، وقراءة كتب أصول الفقه وكتب قواعد الفقه، وتخريج عشرات الأحاديث النبوية الموثوقة في ثنايا المخطوط...، زيادة على أن تقويم "نص المخطوط" يتطلب الرجوع إلى المصادر الكثيرة التي اختصر أو اقتبس منها المؤلف قواعده، ويكفي أن العلامة أحمد بن يحيى الوشرسي صاحب "المعيار" قال عن كتاب القواعد: "إنه يحتاج إلى عالم فاتح"؛ ولذلك عذمت عدة مرات على التخلي عن تحقيق الكتاب واختيار موضوع آخر لأطروحتي؛ ولكن مع الصبر توكلت على الله، وصممت على الصمود حتى كلل الله جهودي حيث أتممت العمل الذي كنت أتوخى إنجازه، فشكراً لله. وكنت اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مخطوطتين: إحداهما ترجع إلى الزاوية الناصرية بتمكروت وهي الآن بالخرزانة العامة بالرباط، والثانية هي عبارة عن "ميكروفيلم" بالخرزانة العامة بالرباط لنسخة كانت كتبت لفائدة القاضي المرحوم محمد العبادي عن نسخة لم أستطع الوصول إليها.

وقد تم إخراج الكتاب بمطبعة "استنسيل" في نسخ معدودة.

وأخذتني أعباء الوظيفة التي كنت أزاولها ومشاغل الحياة لما يزيد على ثلاثين سنة، ثم فكرت في إخراج الكتاب في طبعة عادية، فبحثت عن نسخ أخرى فوجدت

نسخة بمكتبة "الأسكريال" باسبانيا وأخرى بدار الكتب الوطنية بتونس، فأعدت تحقيق الكتاب على ضوء النسخ الأربعة، فنتمنى أن يكون قد صار أكثر دقة وأوفى فائدة.

والله أدعو أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من يشاء من عباده، آمين، والحمد لله رب العالمين .

الدكتور محمد الدردابي

كتاب " القواعد " للإمام أبي عبد الله محمد المقرئ

منهج البحث :

سأقسم العمل في هذا الكتاب إلى قسمين :

القسم الأول : عصر المؤلف وحياته وعلم قواعد الفقه :

الفصل الأول : عصر المؤلف .

الفصل الثاني : حياة المؤلف .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية لكتاب القواعد.

القسم الثاني : تحقيق ودراسة كتاب القواعد .

مقدمة التحقيق .

القواعد:

- من القاعدة 1 إلى القاعدة 1252.

القسم الأول
عصر المؤلف وحياته
وعلم قواعد الفقه

Handwritten text, possibly bleed-through from the reverse side of the page. The text is extremely faint and illegible.

الفصل الأول : عصر المؤلف

لقد نشأ المؤلف أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ، في تلمسان، في ظل دولة بني عبد الواد التي كانت عاصمتها تلمسان، وقد قضى جل حياته هناك، ونحن لا نعرف تاريخ ميلاده بالضبط لنحدد الفترة التي عاشها في دولة بني عبد الواد، ولكنه يقول عن نفسه² : إنه ولد في عهد السلطان أبي حمو موسى³، وهذا السلطان قد تولى الحكم من عام 706 هـ إلى عام 718 هـ.

ثم انتقل المؤلف سنة 749 هـ من تلمسان إلى المغرب⁴ الذي كان إذ ذاك تحت سلطة الدولة المرينية، حيث توفي بفاس سنة 759 هـ⁵.

وعلى أي حال فإن الفترة التي عاشها المؤلف في تلمسان، كانت أكثر بكثير من المدة التي قضاها في المغرب، إذ أن هذه الفترة الأخيرة تقدر بنحو عشر سنوات، هي من 749 هـ إلى 759 هـ.

وهكذا، فإنه لكي نلقي نظرة على العصر الذي عاش فيه المؤلف، لا بد أن نتكلم عن دولة بني عبد الواد ودولة بني مرين.

2- الإحاطة - ج 2 ص 226، ونفح الطيب - ج 7 ص 132 .

3 - هو السلطان أبو حمو موسى بن السلطان أبي سعيد بن السلطان يغمراش بن زيان، ولد سنة 665 هـ (1266م)، وبويع يوم وفاة أخيه السلطان أبي زيان الأول سنة 706 هـ (1307 م). ومات أبو حمو موسى غيلة على يد بعض العلوج الذين دسهم له ولده أبو تاشفين سنة 718 هـ. انظر تاريخ الجزائر، للجيلالي - ج 2 ص 133 .

4 - انتقل المؤلف إلى المغرب مع أبي عنان المريني الذي كان في صحبة أبيه أبي الحسن المريني في حصار تلمسان انظر نفح الطيب ج 7 ص 133.

5 - الإحاطة - ج 2 ص 226.

أولا - دولة بني عبد الواد

ينتسب بنو عبد الواد إلى القبيلة العتيبة زناتة التي كانت تقع بين جبال سعيذة شرقا ووادي ملوية غربا⁶. وقد تأسست دولة بني عبد الواد سنة 663 هـ وانتهت سنة 957 هـ⁷، أي أنها عاشت نحو 324 سنة، وهي فترة مهمة في حياة الدول.

وفي هذه المرحلة من تاريخ المغرب العربي، كانت الظروف التي يعيشها المغرب الأدنى والأوسط والأقصى، متشابهة: سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية، كما أن سلطان الدولة المرينية الذي كان يمتد في بعض الأحيان إلى المغرب الأوسط والأدنى جعل هذه الظروف متداخلة ومتقاربة.

وفيما يخص الجانب السياسي يتبين لنا من دراسة تاريخ بني عبد الواد أن هذه الدولة لم تنعم بالهدوء التام ولا بالاستقرار المطلق، حيث كانت تنشب في بعض الأحيان بينهم وبين بني مرين حروب ومنازعات.

ولن نخوض في أسباب هذه الحروب أو البواعث التي دعت إليها، ولكن سنسرد بعض أحداثها لنلقي بعض الأضواء على الظروف التي كانت تغمر المغرب والجزائر في الفترة التي واكبت نشأة المؤلف إلى حين وفاته.

وهكذا نجد أن هذه الحروب بدأت في عهد يغمراشن بن زيان⁸ من بني عبد الواد، ويعقوب بن عبد الحق من بني مرين⁹، حيث تلاقى الفريقان في عدة معارك، منها أن يغمراشن لما سمع بوفاة السلطان أبي بكر بن عبد الحق المريني، ظهر له أن يهاجم المغرب، ولكن السلطان أبا يعقوب تصدى له فرده على أعقابها، فرجع يغمراشن إلى تلمسان بعد أن أحرق في طريقه المزارع التي صادفها¹⁰.

6- تاريخ الجزائر العام، للجيلالي - ج 2 ص 114 .

7 - تاريخ الجزائر القديم والحديث، لمبارك بن محمد الهلالي الميلي - ج 2 ص 387، المطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة، تاريخ الطبع غير مذكور.

8 - تولى يغمراشن الملك سنة 633 هـ. انظر تاريخ الجزائر العام، للجيلالي - ج 2 ص 121 .

9 - تولى يعقوب بن عبد الحق الملك سنة 656 هـ. انظر المغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 17، لإبراهيم حركات.

10 - الاستقصا - ج 3 ص 20 .

وتلاقى الجيشان مرة أخرى في وقعة "تلاغ"، فكانت الدائرة مرة أخرى على يغمراشن¹¹.

ثم كانت محاولة فتح تلمسان من قبل يعقوب بن عبد الحق المريني وموقعة إسلي سنة 670هـ¹²، حيث انهزم يغمراشن مرة أخرى، وحاصر السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني تلمسان نحو ثلاثة أشهر، ثم عاد إلى فاس.

وفي عهد عثمان بن يغمراشن ويوسف بن عبد الحق المريني، عادت الحرب مرة أخرى، وحاصر يوسف تلمسان سنة 689هـ مدة أربعين يوماً، ثم عاد إلى المغرب¹³.

ثم تكرر غزو يوسف لتلمسان عدة مرات، ولكن مكثه لم يطل كما طال في حصاره الأخير الذي امتد من سنة 698هـ إلى سنة 706هـ، حيث لقي حتفه على يد خصي من غلمانه¹⁴.

وفي سنة 714هـ حاصر أبو سعيد المريني تلمسان التي كان بها السلطان أبو حمو ابن أبي سعيد بن يغمراشن، ولكن أبا سعيد لم يستطع أن يفتح تلمسان، فاكتفى بتحطيم قراها ومزارعها المجاورة¹⁵.

وفي سنة 735هـ تهيأ السلطان المريني أبو الحسن لفتح تلمسان¹⁶، وقد حاصرها مدة عامين، فتمكن من فتحها بعد أن عجز عن ذلك قبله ملوك بني مرين. وقد قتل إذ ذاك سلطان تلمسان أبو تاشفين بن أبي حمو الأول ومعه عدد من أفراد أسرته، وقد وصف الناصري في الاستقصا هذا الفتح وصفاً ضافياً¹⁷.

11 - المصدر السابق - ص 25.

12 - الاستقصا - ج 3 ص 31.

13 - الاستقصا - ج 3 ص 68 - 69، والمغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 31.

14 - المغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 32 - 34، والاستقصا - ج 3 ص 79 - 80.

15 - الاستقصا - ج 3 ص 104 - 105، والمغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 40.

16 - الاستقصا - ج 3 ص 123 - 126، والمغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 44 - 45.

17 - المصدران السابقان.

ولما تعرض السلطان أبو الحسن المريني لنكبات في المغرب الأدنى¹⁸، بادر بنو عبد الواد إلى استرداد ممتلكاتهم ؛ لذلك أجمع أبو عنان المريني بن أبي الحسن على غزو بني عبد الواد لارتجاع ما بأيديهم من الملك الذي تناولوا عليه، فقاد بنفسه حملة للاستيلاء على تلمسان في مطلع عام 753 هـ، فاصطدمت جيوشه بجيوش بني عبد الواد التي كان يقودها السلطان أبو سعيد عثمان بن عبد الرحمن، وقد سقط هذا السلطان أسيرا في يد أبي عنان فأعدمه في سجنه، ثم سقط أخوه أبو ثابت في يد أمير بجاية فسلمه إلى أبي عنان.

هذه الحروب المتلاحقة أفستت على الناس نغمة الحياة، وجعلتهم في تأهب واستنفار وتحسب لكل الظروف والاحتمالات، ومن شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى الارتباك وإلى الحيرة وتشبيط العزائم ؛ ولكن يظهر أن الفقهاء، وإن كانوا يخالطون الملوك ويغشون مجالسهم، إلا أنهم كانوا من الناحية الفقهية والعلمية يعيشون حياتهم الخاصة ويحيون في عالمهم الفكري، وكأن ما يجري حولهم من حروب واستفزازات أمور عادية طبع بها ذلك العصر. يدل على ذلك أن مؤلفنا أبا عبد الله المقرئ قد خرج من تلمسان إلى المغرب بمعية أبي عنان الذي كان في حصار تلمسان مع والده السلطان أبي الحسن.

وكيف لا يتجه أبو عبد الله المقرئ إلى المغرب ويسلم بإرادة الله، وهو بدون شك يسير على خطة شيخه الإمامين الجليلين الأخوين الشهيرين أبي زيد بن عبد الرحمن وأبي موسى عيسى، ابني الإمام، فقد حدثنا التاريخ¹⁹ أن أبا الحسن المريني لما تمكن من دخول تلمسان بعد حصاره له مدة سنتين - اتجه إلى المسجد، واستدعى شيوخ الفتيا بتلمسان، وهما الإمامان المذكوران، وقد لبي الإمامان دعوته وخلصا إليه بعد الجهد، فوعظاه وذكراه " بما نال الناس من النهب والعبث، فركب لذلك بنفسه وسكن الناس وقبض يدي الجنود عن الفساد"²⁰.

18 - الاستقصا - ج 3 ص 108 وما بعدها .

19- الاستقصا - ج 3 ص 126 .

20 - المصدر السابق .

فأبو زيد وأبو موسى لم يذهبا إلى السلطان المريني الفاتح المنتصر ليخطبا وده وصحبته، ولكنهما وعظاه ونبهاه إلى ما نال أبناء مدينتهما من الظلم الذي يصحب عادة كل حرب كاسحة، تجعل المغلوب لا صوت له ولا اعتبار في ميزان القوة والهيمنة.

وتلك لعمري رسالة العلماء منذ نزل القرآن الكريم إلى الآن "الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله"²¹، وتلك كانت سيرة أبي عبد الله المقرئ لما حل بفاس، فهو لم يتزلف إلى السلطان، وحتى إذا حضر مجلسه، فإنه لم يكن من أولئك المتملقين المداهنين، بل كان يجهر بالحق كلما وجد إلى ذلك سبيلا.

وفي تلمسان - كما كان الأمر في فاس وتونس - كانت الحياة العلمية زاخرة بالنشاط والبحث والتأليف والمذاكرات والمناظرات. وكانت تلمسان تضم جلة من العلماء الأفاضل الذين كان لهم صيت بعيد، وقد عاش فيها كثير من رواد العلم ومحبي الرحلة والاعتراف من مناهل العلوم²².

ومما أذكى هذه الأنشطة الفكرية، وفرة المدارس العلمية، ووجود الأوقاف الإسلامية التي حبست لخدمة العلم والعلماء؛ وتلك ظاهرة عامة كانت بارزة في كثير من المدن الإسلامية التي كانت تعتبر قبلة للعلماء ومحط رحال المتعطشين إلى ينابيع العلم.

21 - سورة الأحزاب، الآية 39.

22 - يتضح ذلك من الفصل الآتي الذي تكلمنا فيه على أساتذة المؤلف وتلامذته.

ثانيا - دولة بني مرين

أرجع صاحب الذخيرة السنية نسب بني مرين إلى قيس بن عيلان بن مضر²³، أي إلى أصل عربي. وعلى أي حال، فقد أجمعت المراجع على أن بني مرين من زناتة التي عد صاحب الكتاب المذكور منها قبائل عديدة²⁴.

وقد قسم ابن خلدون زناتة إلى طبقتين: أولاهما يدخل فيها بنو يفرن ومغراوة، والثانية يدخل فيها بنو مرين وبنو عبد الواد وتوجن²⁵.

وهكذا نجد أن بني مرين وبني عبد الواد ينتسبون جميعا إلى قبيلة زناتة التي تجمع بين الجزائر والمغرب، حيث تمتد من جبال سعيدة شرقا إلى وادي ملوية غربا²⁶. وهذان البطنان من قبيلة زناتة كان لهما تاريخ مشهود في المغرب العربي، وتفاعلات مع الأحداث السياسية، وذكر حسن في الحضارة الإسلامية.

وقد عايش مؤلفنا أبو عبد الله المقرئ فترة زاهرة من حياة هاتين الدولتين وعاصر ملوكا عظاما كان لهم ذكر كبير في التاريخ وأثار حضارية ظل بعضها ماثلا حتى الآن يشهد بعظمتهم وتقدم دولهم ورسوخ كعبهم في ميدان الفكر والحضارة.

فقد نشأ مؤلفنا - كما سبق القول - في عهد أبي حمو موسى الأول من بني عبد الواد الذي تولى الملك سنة 706هـ، وقضى شطرا من حياته في عهد هذا السلطان وشطرا آخر في عهد ولده أبي تاشفين حتى قتل هذا الأخير عام 737هـ (1336م).

وفي المغرب كان في هذه الفترة ملوك عظام أيضا، هم: أبو الربيع سليمان (708 - 710هـ) - (1308 - 1310م)، وأبو سعيد عثمان (710-731هـ) - (1310-1331م)، وأبو الحسن علي (731-752هـ) - (1331-1351م)، وأبو عنان فارس (749-759هـ). وقد عاش أبو عبد الله المقرئ بالمغرب في عهد السلطان أبي عنان هذا.

23 - الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية - ص 14 - 15.

24 - المصدر السابق، والمغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 10.

25 - المغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 11.

26 - تاريخ الجزائر العام، للجيلالي - ج 2 ص 114.

وهؤلاء الملوك من بني عبد الواد وبني مرين كان لهم ذكر عاطر في التاريخ ومجد حافل على كل لسان، حيث أخصبت الحضارة في عهدهم، وتقدم العلم وازدهر العمران، وسادت ظروف مواتية هيأت لأصحاب العزائم القوية والقرائح النجيبة الجو الملائم للنبوغ والارتقاء في شتى العلوم.

وقد سبق أن ألقينا نظرة موجزة على دولة بني عبد الواد وما كان لها من مساهمة في بناء الحضارة الإنسانية.

ونقول الآن كلمة عن دولة بني مرين التي كان لها حظ وافر في إثراء الحضارة الإسلامية فوق أرض دولتهم المترامية الأطراف.

فقد كانت دولة بني مرين فسيحة متسعة²⁷، تمتد في بعض فتراتنا إلى حدود مالي جنوبا ومسراته شرقا، كما كانت تبسط نفوذها على نواح من بلاد الأندلس.

ولن نخوض في سرد الأحداث التاريخية لدولة بني مرين، ولا نتبع عهود ملوكهم بالذكر والتفصيل، فقد سبق عند كلامنا على بني عبد الواد أن عددنا بعض الحروب التي احتكوا فيها مع بني مرين.

وسنكتفي الآن بعرض الملامح البارزة لسياسة بني مرين، كما سنعرض للنواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والمعمارية، والفكرية.

الحياة السياسية :

أولا - في المجال التاريخي : من جملة ما كانت تهدف إليه السياسة المرينية، هو محاولة توحيد المغرب العربي، ولئن لم يتوصل المرينيون إلى ذلك طبق الخطة التي رسموها والتي كانت على أي حال أفضل من بقاء المغرب العربي تتوزعه الأهواء والمطامع وتتحكم في مصيره بعض فئات الأعراب²⁸، فإنهم حاولوا أن تظل علاقاتهم بجيرانهم من مختلف الدول تسودها روح المسالمة والتعاون.

27 - المغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 51 .

28 - المغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 83 .

وقد استطاع المرينيون أن يحتفظوا لأمد طويل بسلطتهم على المغرب الأوسط الذي كلفهم إخضاعه في عدة فترات نفقات باهظة، كما سيطروا لأمد قصير على المغرب الأدنى، بينما لم يستطع الحفصيون ولا بنو عبد الواد أن يسيطروا على مملكة بني مرين بشكل مباشر على الأقل.

وفي عهد بني مرين تقلص ظل الدول الإسلامية في الأندلس بسبب عدم تعاون حكامها مع المرينيين، وللحملات الشديدة التي كانت تشنها الولايات المسيحية؛ وعلى أي حال فإن للمرينيين فضلا في تمديد أجل الإسلام في الأندلس.

ثانيا - في المجال الداخلي: قامت سياسة الدولة المرينية على عدة عناصر، من أهمها: التسامح الديني²⁹، فقد كان المسلمون واليهود والنصارى يتساكنون ويؤدون شعائرهم الدينية بكل حرية، وكانت للنصارى كنائسهم ولليهود بيعهم.

وبالتالي فإن المرينيين حاولوا أن يستميلوا جميع العناصر الموجودة في المغرب من عرب وبربر ويهود ونصارى إلى جانب المسلمين، فلم تكن لدى المرينيين سياسة عنصرية حتى في ميدان الوظائف وتقلد المناصب العامة.

وقد نشطت الحركة العلمية في عهدهم واتسع نطاقها³⁰، فكثر المدارس العلمية والخزانات العامرة بالكتب، وأعطيت للطلبة الجوائز والمنح، وتعددت الأوقاف الإسلامية التي تخدم هذه الأغراض، وشارك الملوك في حلقات الدروس وفي المناظرات: كطلبة أو مناقشين.

ومن أهم مظاهر سياستهم الداخلية، هو اتساع نفوذ الصوفية في عهدهم³¹ لظهور خطر النصارى وتدخلهم في شؤون المغرب، فقد كانت الدولة المرينية في أواخر عهدها أصابها الوهن، وباتت محل طمع أعدائها المتربصين من الصليبيين والمسيحيين الحاقدين، فأبت غيرة الصوفيين الدينيين إلا أن تحمل مشعل الثورة ضد الخطر

29 - المصدر السابق - ج 2 ص 86.

30 - محمد المنوني - مجلة دار الحديث الحسنية - العدد الأول، سنة 79، ص 268 وما بعدها، والمغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 87 وص 155 وما بعدها.

31 - المغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 87 وص 101 وما بعدها.

الأجنبي، فنالوا تقدير الشعب وتقربه إليهم ؛ لأنهم كانوا عزوفين عن المناصب وشهوات الدنيا.

الحياة الاجتماعية :

استقرت عناصر سكان المغرب على ما كانت عليه أيام الموحدين، وأخذ العنصر العربي يشتد في توجيه الحياة السياسية، كما أخذت عناصر أجنبية مهمة قيادة الجيش وبعض وحداته. واستخدم المرينيون عددا من اليهود غير المخلصين، وشغلت تدخلات بني الأحمر رجال الدولة المرينية، وتتابع الحروب مع دولة بني عبد الواد، وكان لهذه العناصر أثرها السيئ في إسقاط الدولة المرينية³².

ومن ناحية أخرى فإنه لم يسجل في عهد الدولة المرينية أية حركة عنصرية : سواء من العرب أو البربر، بل كان الجميع يتساكنون إلى بعضهم ويشتركون في الجهاد المقدس ضد التدخل الأجنبي الأوروبي، فدافعوا باستماتة عن شواطئ المغرب³³.

وفيا يتعلق بحياة المدن، فقد سجل ابن الخطيب وصفا دقيقا لأنماط الحياة بعدد من مدن المغرب المشهورة، فوصف أهل سبتة بالتكلف في الولايم، وقال عن سلا : إنها جمعت بين البداوة والحضارة، وأثبت أن أهل زمور بربريو اللسان، ووصف أهل فاس الجديدة (المدينة البيضاء) بأنهم يرون لأنفسهم ميزة الفضل.

وأما لباس المغاربة فقد كان لباسا تقليديا فيه الصوف والعمامة والسيف، ويسوده البياض، خصوصا في المناسبات الرسمية.

وكان للمرينيين احتفالات وألعاب تقدم فيها العطايا وتدار فيها ألعاب مختلفة، وكانت توجد بسبتة أماكن متعددة للرماية والسباق.

وانتشرت الموشحات الأندلسية بالمغرب في عهد بني مرين، كما انتشر الزجل كغناء شعبي، انتقل من الأندلس إلى المغرب، ولم تكن لغة الأزجال بعيدة عن

32 - المغرب عبر التاريخ - ج 2 ص 144-145 .

33 - المصدر السابق .

الفصحى، مما يدل على سمو الذوق الفني لدى الناس في ذلك العصر الذي كانت فيه الثقافة الأندلسية تغزو الضفة المقابلة.

الحياة الاقتصادية :

كانت الحياة الاقتصادية تتبع عادة الحياة السياسية من حيث الركود والازدهار، وعلى أي حال، فإن حالة الرخاء والازدهار والرفاهية كانت سائدة في غالب أيام المرينيين.

ومن أهم المراكز الاقتصادية بالمغرب في العهد المريني : أصيلا التي كانت مركزا للتجار الأجانب، وكذلك أنفا ومراكش ومكناس وغيرها.

وقد اهتم المرينيون بتنظيم الري بالنواعير التي كثرت أيام أبي عنان، وكان يزرع قصب السكر بسوس ووادي نفيس وناحية سبتة. وفي مراكش وحدها كان يوجد أربعون معملا لتصفية السكر، وكان بفاس وحدها نحو ستمائة رحي تدور بالماء.

الحياة المعمارية :

لقد اهتم المرينيون بفن العمارة والبناء، فبنوا بعض المدن والقرى والقلاع، كما شيدوا مدارس كثيرة ومارستانات هامة، وقد تسرب فن البناء الأندلسي إلى المغرب بما فيه من زخرفة وإبداع.

ومن البنايات الأثرية التي بناها المرينيون : قصبة مكناس سنة 674هـ، وقصبة تطوان سنة 685هـ، وقلعة دبدو، وشالة الحديثة التي تم بناء أسوارها وبابها سنة 739هـ، وقلعة كرسيف، وقصبة العرائش عام 657هـ، والمدينة البيضاء سنة 674هـ، ثم المنصورة حول تلمسان سنة 698هـ.

بالإضافة إلى كثير من المدارس التي اهتم ببنائها المرينيون أسوة بالموحدين، وما يزال بعضها ماثلا للعيان حتى الآن.

وكان القصد من بناء هذه المدارس إيواء الطلبة، ولكن بعضها كان يستعمل للتدريس أيضا إلى جانب المساجد الكبرى : كالكرويين مثلا.

الحياة الفكرية :

نشطت الحياة الثقافية في عهد الدولة المرينية، فكثرت المؤلفات في الفرائض، وتعددت الشروح الفقهية، وبوجه خاص على الرسالة و متن خليل، وتعددت التقييد على المدونة.

ولكن اتجه الفقهاء ذهب نحو التأليف في الفروع، ولم يعد ثمة ميل إلى الاجتهاد إلا في إطار محدود، بل تحدد الاتجاه في تأويل أقوال مالك وأصحابه والتبسيط في شرح المتون تدريسا وتأليفا.

ومن أهم الكتب التي ألفت في الفقه أو في العلوم المرتبطة به، ما يلي :

- المناسك الفقهية المنوطة بالأحكام الشرعية لابن منصور المغربي.

- الوثائق للقاضي الفشتالي.

- شرح مختصر خليل للقورى في 8 مجلدات.

- تقييد على المدونة لأبي موسى الجناني.

- الأجوبة في التفسير والأصول لابن البقال.

- المدخل لابن الحاج الفاسي.

- تقييد على المدونة لابن عمران العبدوسي.

- تفسير القرآن لأبي القاسم السلوى.

و من أشهر كتب اللغة في عهد المرينيين :

- شرح كتاب سيوييه لابن رشيد.

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك.

- الأجرومية لأبي عبد الله ابن أجروم المتوفى سنة 723 هـ.

- شرح تسهيل ابن مالك لابن هانىء السبتي المتوفى سنة 733 هـ.

وقد رسخت في عهد الدولة المرينية قواعد علم جديد هو "علم الاجتماع السياسي"، فألف أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان المتوفى سنة 783 هـ كتاب "الشهب اللامعة في السياسة النافعة"، وألف عبد الرحمن بن خلدون مقدمته المشهورة التي كانت وما تزال موضع مئات الدراسات بمختلف اللغات.

واتسع في هذا العهد نطاق الصلات المتبادلة بين المشرق والمغرب عن طريق تبادل السفراء والهدايا بين الملوك وتنقل عدد كبير من المغاربة إلى المشرق لأداء فريضة الحج أو لمجرد السياحة أو الدراسة. وكان كثير من الرحالة يدونون رحلاتهم، ومن أشهرها رحلة ابن بطوطة، ورحلة ابن رشيد، ورحلة العبدري.

هذا بالإضافة إلى كتب الطب والتاريخ والرياضيات والموسيقى والشعر.

تلك نظرة سريعة عن عوامل النهضة الحضارية في دولة بني عبد الواد ودولة بني مرين التي كانت سائدة في ذلك العصر الذي عاش في أثنائه مؤلفنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ، وهي بحق، تدل على مدى الرقي الفكري والازدهار الاقتصادي والإبداع الحضاري، ومن شأن هذه الحياة المترفة روحيا وحضاريا أن تنجب أمثال أبي عبد الله المقرئ، وأن توحى إليه بكتاب "القواعد" وغير كتاب القواعد.

الفصل الثاني: حياة المؤلف وأثاره

نسب المؤلف :

هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي بن داود القرشي المقرئ، يكنى أبا عبد الله، قاضي الجماعة بفاس وتلمسان³⁴.

وقد تشكك البعض في اتصال نسب المؤلف بقريش، فكتب بهامش هذا المحل من كتاب الإحاطة: "القرشي، وهم"³⁵، فرد الشيخ أبو الفضل ابن الإمام التلمساني على ذلك بقوله: "بل صحيح، نطقت به الألسن والمكاتبات والإجازات، وأعربت عنه الخلال الكريمة، إلا أن البلدية يا سيدي أبا عبد الله والمنافسة تجعل القرشية في إمام المغرب أبي عبد الله المقرئ وهما..."³⁶.

ويذكر صاحب نفع الطيب: أن ممن صرح بالقرشية في حق جده المقرئ - ابن خلدون في تاريخه، وابن الأحرر في "نثر الجمان" وفي شرح البردة عند قوله: "لعل رحمة ربي حين ينشرها"³⁷، والشيخ ابن غازي، والولي الصالح أحمد زروق، والشيخ أحمد الونشريسي وغيرهم.

بين مقرة وتلمسان :

بلدة "مقرة" التي ينسب إليها المؤلف أبو عبد الله المقرئ، هي من أعمال قسنطينة بالجزائر اليوم³⁸، وقد انتقل منها أحد أجداده المسمى عبد الرحمن إلى مدينة تلمسان في صحبة الشيخ الولي أبي مدين.

وقد اختلفت الأقوال في ضبط كلمة "مقرة"³⁹ التي اشتهرت بما أنجبته من أجداد المؤلف قبل نزوحهم منها إلى تلمسان: فالعالم المؤرخ ابن مرزوق يضبطها بفتح

34 - الإحاطة - ج 2 ص 191، ونفع الطيب - ج 7 ص 129 .

35 - نفع الطيب - ج 7 ص 129 .

36 - نفس المصدر .

37 - " ينشرها " في نسخ البردة المتداولة : " يقسمها " .

38 - سلسلة أعلام العرب، العدد 60 المخصص للمقرئ صاحب نفع الطيب، تأليف محمد عبد الغني حسن، ص 20.

39 - نفع الطيب - ج 7 ص 130 .

الميم وسكون القاف، ويرى أن ذلك هو الصواب في النطق بها، ذكر ذلك في كتاب له شرح فيه الألفية المشهورة لابن مالك. كما ألف كتابا في تاريخ مؤلفنا سماه : "النور البدرى، في التعريف بالفقيه المقرئ"، فأكدت السجعة في عنوان الكتاب - مرة ثانية - رأيه في ضبط هذا الاسم.

ويرى الأكثرون أن اسم " مقرة " بفتح الميم وتشديد القاف ؛ وعلى هذه التسمية، بالفتح والتشديد، جرى أكثر المتأخرين، كما جرى عليها اليوم كل المحدثين والمعاصرين من العرب والمستشرقين⁴⁰.

مولده :

ولد أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ في تلمسان - كما حكى ذلك بنفسه⁴¹ - في عهد السلطان أبي حمو موسى بن عثمان بن يغمراشن بن زيان، أحد سلاطين تلمسان، الذي تولى الملك من سنة 706هـ إلى 718هـ، ويقول : إنه وقف على تاريخ ميلاده، ولكنه رأى أن يصفح عنه، لأنه ليس من المروءة أن يخبر الرجل عن سنه⁴².

أوليته :

يذكر مؤلفنا أبو عبد الله المقرئ⁴³ : " أن أول من استقر بتلمسان من أجداده : هو عبد الرحمن بن أبي بكر صاحب أبي مدين - كما تقدم - الذي دعا لهذا الجدد ولذريته بالبركة والنماء، وبضيف بأن أسرة جده عبد الرحمن هذا، قد اشتهرت بالتجارة الواسعة في الصحراء وأقطار المغرب، فمهدوا طريق الصحراء بحفر الآبار، وعملوا على تأمين التجار في مسالكها وبراريها، وكان لهم من سمات السيادة ما جعلهم يتخذون لهم طبلا

40 - سلسلة أعلام العرب، المذكور، ص 20 - 21.

41 - الإحاطة - ج 2 ص 226، ونفح الطيب - ج 7 ص 132، والديباج ص 288 - 289.

42 - حكى المؤلف رواية متسلسلة عن أشياخه تصل إلى مالك بن أنس، كلهم يذكرون أنه " ليس من المروءة للرجل أن يخبر بسنه ". انظر المصدرين السابقين.

43 - نقل لسان الدين بن الخطيب من خط المؤلف صفحات عن حياته وأسرته، انظر الإحاطة - ج 2 ص 191 وما بعدها، ونفح الطيب - ج 7 ص 129 وما بعدها.

عند المسير، وراية تقدم على رواحلهم إشارة إليهم، وتخصيصا بهم. واتخذوا بأقطار المغرب الحوائط الواسعة المملوءة بأشجار الفاكهة، وبنوا الدور وأسسوا المصانع، وتزوجوا النساء واستولدوا الإمام. واتصل هؤلاء المقريون بأمرأ افريقية وسلاطينها، فتذلل لهم الأرض للسلوك - كما يقول - "فخرجت أموالهم عن الحد، وكادت تفوق الحصر والعد".

ويقول مؤلفنا: إن هذه النعمة الوافرة، والثروة الطائلة لم تدم، فأسرف الأبناء في النفقة، ولم يقوموا بأمر تسمير المال كما قام آبؤهم، وأصابتهم الفتن المتوالية التي لم يسلم منها موطنهم، وتناقص حالهم وأمرهم، إلى حد أنه شاهد بنفسه تناقص هذه الثروة، فيقول: "فها أنا ذا لم أدرك من ذلك إلا أثر نعمة، اتخذنا فصوله عيشا، وأصوله حرمة، ومن جملة ذلك خزانة كبيرة من الكتب، وأسباب كثيرة تعين على الطلب..."

شيوخه:

أخذ أبو عبد الله المقري عن كثير من شيوخ تلمسان، أو الذين وردوا عليها، وكذا عن شيوخ بجاية وتونس وفاس وسبتة وعن علماء الحجاز والشام وغيرهم. ويظهر أنه كان ألف كتابا عن حياته، سماه: "نظم اللآلي في سلوك الأمالي"، ومن جملة ما ذكر فيه مشيخته، وقد اختصر لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة بشيوخ المؤلف من هذا الكتاب، كما نقل صاحب نفع الطيب شيوخ جده منه، دون اختصار على ما يظهر.

وقد سجل أبو عبد الله المقري أثناء سرده لشيوخه كثيرا من الحكايات والمناظرات التي كانت تجري في مجالس شيوخه، والتي كان يشارك فيها ويبيد فيها رأيه وملاحظاته وتدخلاته التي تدل على نبوغه المبكر وسعة ثقافته، وهذه طائفة من شيوخه:

ابنا الإمام:

هما أبو زيد عبد الرحمن وأبو موسى عيسى ابنا محمد بن عبد الله بن الإمام التنسي البرشكي التلمساني، وهما مشهوران بابني الإمام .. عالمان فاضلان، كانت لهما حظوة ومكانة عند السلطان أبي الحسن المريني، رحلا في شباهما من بلدهما "برشك" إلى

تونس، فأخذها عن ابن جماعة وابن العطار وغيرهما، ورحلا إلى المشرق في حدود العشرين والسبعمئة هجرية، فلقيا علاء الدين القانوني وجلال الدين القزويني، وناظرا تقي الدين بن تيمية، فظهرا عليه، وكان ذلك من أسباب محنته. توفي أبو زيد سنة 743 هـ، وتوفي أبو موسى سنة 749 هـ⁴⁴.

أبو موسى عمران المشدالي :

هو أبو موسى عمران بن موسى المشدالي البجائي الأصل نزيل تلمسان، صهر ناصر الدين المشدالي، كان فقيها حافظا محققا، درّس (بتشديد الراء) بتلمسان الحديث والفقه والأصليين والنحو والمنطق والجدل والفرائض، توفي سنة 745 هـ⁴⁵.

أبو إسحاق إبراهيم السلوى :

هو إبراهيم بن حكم الكناني السلوى، شهر بأبيه أبي إسحاق، قال مؤلفنا أبو عبد الله المقري : ورد على تلمسان بعد العشرين والسبعمئة، ثم لم يزل بها إلى أن قتل يوم دخلت على بني عبد الواد في الثامن والعشرين من رمضان عام سبعة وثلاثين وسبعمئة هجرية⁴⁶.

أبو عبد الله المجاصي :

هو أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد بن إبراهيم بن الناصر المجاصي، كان فقيها ورعا عالما عابدا⁴⁷.

أبو علي حسن السبتي :

هو القاضي أبو علي حسن بن يوسف بن يحيى الحسيني السبتي، أدرك أبا الحسن بن أبي الربيع وأبا القاسم الغرقي، واختص بآبن عبيدة وابن الشاط، رحل إلى المشرق

44 - انظر نفع الطيب - ج 7 ص 140 وما بعدها، والدياج - ص 152، ونيل الابتهاج - ص 166-168 وص 190-193، وشجرة النور - ص 219-220. وقد ترجمت لهما بحاشية القاعدة 120.

45 - انظر نفع الطيب - ج 7 ص 148، ونيل الابتهاج - ص 215-217، وشجرة النور - ص 220، وقد ترجمت له في حاشية القاعدة 215.

46 - نفع الطيب - ج 7 ص 149 - 154، ونيل الابتهاج - ص 39.

47 - نفع الطيب - ج 7 ص 154 - 156.

فلقي ابن دقيق العيد وجماعته، ثم رجع فاستوطن تلمسان إلى أن مات سنة أربع وخمسين أو ثلاث وخمسين وسبعمئة⁴⁸.

أبو عبد الله محمد بن منصور القرشي :

هو محمد بن منصور بن علي بن هدية القرشي التلمساني، فقيه، قاض، خطيب، أديب، كاتب، من أهل تلمسان، ولى قضاءها فأحسن السيرة، وكتب الرسائل عند الملوك الأوائل من بني يغمراش بن زيان، وأصبح مستشارهم في أمور السلطنة، له تاريخ تلمسان، و"شرح رسالة لابن خميس الحجري" نظماً ونثراً. توفي في أواسط سنة 735 هـ⁴⁹.

أبو عبد الله محمد بن عبد النور :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد النور، قاضي الجماعة، رحل إلى المشرق فلقي بها جلال الدين القزويني وجماعته، توفي بتونس في الوباء العام سنة 749 هـ⁵⁰.

أبو عبد الله محمد النجار :

هو محمد بن يحيى بن علي بن النجار التلمساني، قال عنه العلامة الأبيي : ما قرأ أحد علي حتى قلت له لم أبق عندي ما أقول لك غير ابن النجار ... توفي بتونس أيام الوباء العام⁵¹.

أبو الحسن المكناسي :

هو علي بن أبي بكر بن سبع بن مزاحم المكناسي، قال مؤلفنا أبو عبد الله المقري : ورد علينا من المشرق فأقام معنا أعواماً، ثم رحل إلى فاس فتوفي بها أيام الوباء العام، جمعت عليه السبع، وقرأت عليه البخاري والشاطبيتين وغير ذلك⁵².

48 - نفع الطيب - ج 7 ص 156 - 158.

49 - أعلام الجزائر لعادل نويض - ص 186 وما بها من مراجع، ونفع الطيب ج 7 ص 158 - 159.

50 - الإحاطة - ج 2 ص 201، ونفع الطيب - ج 7 ص 159، وشجرة النور - ص 221.

51 - نفع الطيب - ج 7 ص 160 - 162، ونيل الابتهاج - ص 241 - 242.

52 - نفع الطيب - ج 7 ص 162 - 163.

أبو عبد الله الزبيدي :

هو محمد بن حسين الزبيدي القرشي التونسي، ورد على تلمسان، قال مؤلفنا :
حدثني بالصحيحين قراءة لبعضهما ومناولة لجميعهما، عن أبي اليمن بن عساكر، لقيه
بمكة سنة إحدى وثمانين وستمائة بسنده المشهور...⁵³

أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي السبتي :

هو عبد المهيمن بن محمد بن علي محمد الحضرمي السبتي، صاحب القلم الأعلى
بفاس، وصدرها في عصره، تولى الكتابة لعثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني ولائنه
أبي الحسن، ولد بسبته سنة 696هـ، وتوفي بتونس أيام الطاعون الجارف سنة 749هـ⁵⁴.

أبو عبد الله محمد السطي :

هو محمد بن سليمان السطي. كان إماما جليلا حافظا مقدما في الفقه، قرأ على أبي
الحسن الصغير وأبي الحسن الطنجي، واختاره أبو الحسن المريني مع جماعة من العلماء
لصحبته، ومن أخذ عنه ابن عرفة وابن خلدون، له تعليق على المدونة وشرح على
الحوفية، توفي سنة 750هـ⁵⁵.

أبو عبد الله محمد الأبلي :

هو محمد بن إبراهيم بن أحمد العبدري الأبلي التلمساني، وعرف بالأبلي نسبة إلى
"آبلة" في الأندلس، فقيه جليل، طاف في المشرق والمغرب وجمع علوما كثيرة، توفي سنة
757هـ⁵⁶.

أبو عبد الله محمد الجمحي :

هو محمد بن أحمد بن شاطر الجمحي المراكشي : صحب أبا زيد الهزميري وأبا
عبد الله بن تيجان وأبا العباس بن البناء وأضرابهم من المركشيين ومن جاورهم، وهو
فقيه جليل، كان حيا سنة 757هـ⁵⁷.

53 - نفع الطيب - ج 7 ص 163 .

54 - نفع الطيب - ج 7 ص 163، وص 384 وما بعدها، ووفيات ابن قنفذ - ص 352، وشجرة النور - ص 220 .

55 - نيل الابتهاج - ص 243، ونفع الطيب - ج 7 ص 164، وشجرة النور - ص 221 .

56 - نيل الابتهاج - ص 245 - 248، ونفع الطيب - ج 7 ص 167 - 171، وقد ترجمت له في حاشية القاعدة 354 .

57 - نفع الطيب - ج 7 ص 171 - 172، ونيل الابتهاج - ص 248 .

تلامذته :

أخذ عن أبي عبد الله المقرئ علماء كثيرين مشهورون في عالم الفقه، ودنيا الأدب، وروضة الشعر، ومجال التصوف، في الجزائر والمغرب والأندلس، وغيرها :

منهم لسان الدين بن الخطيب ذو الوزارتين⁵⁸، والوزير الأديب أبو عبد الله محمد بن زمرك⁵⁹، وعبد الرحمن بن خلدون المؤرخ وصاحب المقدمة المشهورة⁶⁰، وأبو إسحاق الشاطبي⁶¹، وعبد الله بن جزى، ومحمد بن عباد الرندي⁶² الولي الشهير، شارح حكم ابن عطاء الله، وغيرهم⁶³.

وكان هؤلاء الأعلام اعزاز بالتلمذة على مؤلفنا أبي عبد الله المقرئ، فابن الخطيب أفرد له ترجمة مطولة في كتابه "الإحاطة"⁶⁴، أثنى فيها كثيرا عليه، وابن خلدون يعبر عنه تارة بصاحبنا وتارة بشيخنا⁶⁵؛ مما يؤكد جلال قدر مؤلفنا وحسن سيرته، وسعة ثقافته.

وقد كان المغرب وفيها لمؤلفنا، فألف أعلامه في سيرته ثلاثة كتب، أولها : "النور البدرى في التعريف بالفقيه المقرئ" لأبي عبد الله بن مرزوق شيخ شيوخ المغرب في

58 - نفع الطيب - ج 7 ص 4 وما بعدها، ودائرة المعارف الإسلامية - مجلد 1 ص 150 وما بها من مراجع، ومجلة البينة المغربية، العدد الأول مايو 1962، والإحاطة - ج 1، مقدمته بقلم عبد الله عنان.

59 - الإحاطة - ج 3 ص 300 وما بعدها، والاعلام للزركلي - ج 8 ص 29، ومعجم رضا كحالة - ج - 12 ص 35 .

60 - نيل الابتهاج - ص 169- 170، وشذرات الذهب - ج 7 ص 76، وحياة ابن خلدون، لمحمد الخاضر حسين، ومقدمة تاريخ ابن خلدون لمحمد الخاضر حسين أيضا، ودراسات عن مقدمة ابن خلدون، لساطع الحصري، ومقدمة ابن خلدون لعبد الواحد وافي، وظهر الإسلام لأحمد أمين - ج 3 ص 225 - 228.

61 - نيل الابتهاج - ص 46 - 50، ومعجم رضا كحالة - ج 1 ص 118 - 119.

62 - نفع الطيب - ج 7 ص 261 وما بعدها.

63 - انظر بقية تلامذة المقرئ في نفع الطيب - ج 7 ص 261، وأعلام العرب - المقرئ صاحب نفع الطيب - مؤلفه محمد بن عبد الغني حسن ص 16.

64 - ج 2 - ص 191 - 226.

65 - نفع الطيب - ج 7 ص 261.

وقته⁶⁶، وثانيها كتاب أبي العباس الونشريسي في التعريف بالمقري⁶⁷، وثالثها: "الزهر الباسم" لأحد علماء فاس، ذكره أبو العباس أحمد المقري في كتابه نفح الطيب⁶⁸ ولم يسم مؤلفه⁶⁹.

رحلته:

رحل أبو عبد الله المقري إلى المغرب الأدنى والمغرب الأقصى والأندلس ومصر والشام والحجاز، فلقي أعلاما كثيرين وفقهاء مشهورين، فاستفاد وأفاد، وأخذ وأعطى، ونال تجارب كثيرة، ودون طرائف وملحا عديدة مفيدة. وقد حرص على تدوين رحلاته بنفسه في كتابه "نظم اللاكي في سلوك الأمالي"، الذي نقل منه أبو العباس أحمد المقري صفحات في نفح الطيب⁷⁰.

وقد بدأ مؤلفنا الرحلة من موطنه تلمسان، فاتجه إلى بجاية، التي لقي بها أعلاما كثيرين، منهم: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الباهلي المعروف بابن المسفر، وقاضي بجاية أبو عبد الله محمد بن أبي يوسف يعقوب، وأبو علي حسين بن حسين إمام المعقولات، وخطيبها أبو العباس أحمد بن عمران، والشيخان أبو عزيز وأبو موسى بن فرحان وغيرهم.

ثم واصل رحلته إلى تونس، فلقي بها قاضي جماعتها وفقهها المشهور أبا عبد الله ابن عبد السلام، وقاضي المناكح أبا محمد الأجمي⁷¹، وأبا عبد الله بن هرون شارح ابن الحاجب في الفقه والأصول، والخطيب أبا عبد الله بن عبد الستار، وأبا عبد الله بن سلمة وغيرهم.

66 - نفح الطيب - ج 7 ص 130 و 260.

67 - المصدر السابق - ص 260.

68 - ج 7 ص 260 - 261.

69 - لأن أبا العباس أحمد المقري كان عند تأليفه "نفح الطيب" بمصر وقد ترك كتبه بالمغرب، ومن بينها "الزهر الباسم". قال في نفح الطيب (ج 7 - ص 260 - 261): "وقد ملكت بفاس مجلدا ضخما بخط مؤلفه، وهو أحد علماء مدينة فاس، ألفه برسم مولاي الجد، وسماه "بالزهر الباسم"، وأطال فيه في مدح مولاي الجد، والثناء عليه، والتنويه بقدره، وذكر محاسنه، ولم يحضرنى الآن لكوني تركته مع جملة كتبي بالمغرب".

70 - ج 7 - ص 172 وما بعدها، والإحاطة - ج 2 ص 203.

71 - في الإحاطة - ج 2 ص 203: اللخمي، وفي شجرة النور - ص 232: الأجمي.

ثم عاد إلى تلمسان ليستأنف الرحلة منها إلى المغرب الأقصى، فلقي به عدة فقهاء، منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحيم البرناسي، وأبو عبد المومن الجناتي، وأبو زرهون عبد العزيز بن محمد القيرواني، وأبو الضياء مصباح بن عبد الله الياصوني، وأبو زيد عبد الرحمن بن عفان الجزولي، وأبو العباس المكناسي، كما لقي بتازة أبا عبد الله بن عطية، وأبا عبد الله المجاصي، وأبا الحسن الجيار وغيرهم.

وبعد ذلك واصل رحلته إلى أغمات، ثم إلى سبتة، فاتصل بعلماء المغرب وفقهائه الذين كان يتوق إلى لقائهم، كما يقول⁷²: "فاستوعبت بلاد المغرب ولقيت بكل بلد من لا بد من لقائه من علمائه وصلحائه".

ثم عاد إلى تلمسان، ومنه خرج مرة أخرى لأداء فريضة الحج ولقاء علماء المشرق، فلقي بمصر أثير الدين أبا حيان الغرناطي، فروى عنه واستفاد منه، وشمس الدين الاصبهاني، وشمس الدين بن عدلان الذي قرأ عليه بعض شروحه لكتب المزمي وناوله إياها، ولقي كذلك بمصر شمس الدين بن اللبان وأبا محمد المنوفي فقيه المالكية بها، وتاج الدين التبريزي الأصم...

واتجه إلى مكة، فأدى فريضة الحج، ولقي بها أبا عبد الله بن عبد الرحمان التوزري المعروف بخليل، وأبا العباس بن رضى الدين الشافعي، "وغير واحد من الزائرين والمجاورين وأهل البلد".

ولقي بالمدينة أبا محمد عبد الوهاب الجبرتي وغيره، ثم واصل رحلته إلى الشام، فلقي بدمشق شمس الدين بن قيم الجوزية، وصدر الدين الغماري المالكي، وأبا القاسم بن محمد اليماني الشافعي، وبييت المقدس أبا عبد الله بن مثبت، والقاضي شمس الدين بن سالم، وأبا عبد الله بن عثمان وغيرهم.

ثم رجع إلى المغرب، فدخل سجلماسة ودرعة، ثم قطع إلى الأندلس: "فدخلت الجبل واصطوبونة ومربلة ومالقة وبلش والحامة وانتهت بي الرحلة إلى غرناطة"⁷³.

72 - نفح الطيب - ج 7 ص 175.

73 - المصدر السابق.

هذه لمحة عن رحلة أبي عبد الله المقري، التي أتاحت له لقاء كثير من العلماء في المغرب والمشرق، ومحدثتهم ومجالستهم والاستفادة من علمهم.

وهي رحلة هيأت له كذلك أداء فريضة الحج والطواف بالبلاد الإسلامية واستجلاء أمرها والوقوف على أحوال علمائها وشعوبها، وتلك أمور لا بد منها لكل عالم تواق إلى المعالي وحسن الاستفادة.

تأليفه :

لمؤلفنا أبي عبد الله المقري كتب متنوعة الموضوعات، وصلنا بعضها، وهي تدل على عمق ثقافته، وسعة اطلاعه، وهذه أسماؤها⁷⁴ :

- كتاب "الطرف والتحف"، قال عنه صاحب نفع الطيب⁷⁵: "إنه غاية في الحسن والظرف".

- كتاب "من طب لمن حب".

وهو يشتمل على الموضوعات الآتية : أحاديث حكمية، وكليات فقهية، وقواعد وأصول واصطلاحات وألفاظ.

وفيه يقول مؤلفه :

هذا كتاب بديع في محاسنه
ضمنته كل شيء خلته حسنا
فكل ما فيه إن مر اللبيب به
ولم يشم عييراً شام منه سناً⁷⁶
فخذه واشدد به كف الضنين وذد
- حتى تحصله - عن جفئك الوسنا

وتوجد نسخ مخطوطة منه بمكتبات المغرب.

74 - نفع الطيب - ج 7 ص 205 وما بعدها.

75 - المصدر السابق - ص 206.

76 - شام : نظر.

ومن كتبه: "اختصار المحصل"، قال صاحب نفع الطيب: إنه لم يكمله، ومنها شرحه لجمل الخونجي.

ومنها: شرح لغة قصائد المغربي الخطيب.

ومنها: مقالة في الطلعة المملكة.

ومنها: شرح التسهيل.

ومنها: كتاب "النظائر" وقد أشار إليه في كتاب "القواعد" في عدة مواضع، كالقاعدة 223 والقاعدة 997 والقاعدة 1232.

ومنها: كتاب "المحرك لدعاوى الشر من أبي عنان".

ومنها: "إقامة المريد".

ومنها: "رحلة المتبتل".

ومنها: حاشية على مختصر ابن الحاجب الفقهي، قال عنها صاحب نفع الطيب⁷⁷: "فيها أبحاث وتدقيقات لا توجد في غيرها".

ومنها: كتاب "المحاضرات"، قال حفيده أبو العباس أحمد المقرئ⁷⁸: "فيه من الفوائد والحكايات والإشارات كثير"، وهذه فقرات منه:

- "قيل لصوفي: لم تقول: الله، الله، ولا تقول لا إله إلا الله؟ فقال: نفي العيب حيث يستحيل العيب عيب".

- "ما عرفه من كيّفه، ولا وحده من مثله، ولا عبده من شبهه، المشبه أعشى، والمعطل أعمى".

- "الدقاق: المريد صاحب وكه؛ لأن المراد بلا شبه. وقيل مثله الأعلى: ليس كمثله شيء".

77- ج 7 - ص 231.

78 - نفع الطيب - ج 7 ص 207.

- "الجنيـد : أشرف كلمة في التوحيد قول الصديق : الحمد لله الذي لم يجعل للخلق سبيلا إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته".

- "القشيري : يعني أن العارف عاجز عن معرفته، والمعرفة موجودة فيه".

غيره : "ما عرف الله سوى الله، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

كل ما ترقى إليه بوهم من جلال وقدره وثناء

فالذي أبدع البرية أعلى منه، سبحان مبدع الأشياء!

- "الحسن : العجز عن درك الإدراك إدراك"

تبارك الله وارت غيبه حجب فليس يعرف إلا الله ما الله⁷⁹

- "لما احتضر الوليد بن أبان قال لبنيه : هل تعلمون أحداً هو أعلم بالكلام مني

؟ قالوا : لا، قال : فإني أوصيكم بما عليه أهل الحديث، فإني رأيت الحق معهم".

- "قيل لأديب : بم عرفت ربك ؟ قال : بنحلة في أحد طرفيها عسل، وفي الآخر

لسع، والعسل مقلوب اللسع".

- "أتى يهودي المسجد فقال : أيكم وصي محمد (صلى الله عليه وسلم) ؟

فأشاروا إلى الصديق، فقال : إني سائلك عن أشياء لا يعلمها إلا نبي أو وصي نبي، قال :

سل، قال : فأخبرني عما ليس لله، وعما ليس عند الله، وعما لا يعلمه الله ؟ فقال : هذه

مسائل الزنادقة، وهم يقتله، فقال ابن عباس : ما أنصفتموه، إما أن تجيبوه وإما أن

تصرفوه إلى من يجيبه، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي : "اللهم

اهد قلبه، وثبت لسانه"، فقال أبو بكر : قم معه إلى علي، فقال له : أما ما لا يعلمه الله،

فقولكم في عزيز إنه ابن الله، والله عز وجل لا يعلم له ولدا...، وأما ما ليس عند الله

فالظلم، وأما ما ليس له فالشريك، فأسلم اليهودي....".

- "سأل قَدْرَى علياً رضي الله عنه عن القدرة، فأعرض عنه، فألح عليه، فقال :

أخلقك كيف شئت، أو كيف شاء ؟ فأمسك، فقال : أترونه يقول شئت ؟ إذن والله

79 - وارت غيبه : حجته.

أقتله، فقال كيف شاء، قال : أجيئك كيف تشاء أو كيف يشاء ؟ قال : كيف يشاء، قال :
فيدخلك حيث تشاء أو حيث يشاء ؟ قال : حيث يشاء، قال : اذهب فليس لك من
الأمر شيء".

- "ابن العربي : للصوفية في إطلاق لفظ العشق على الحق تجاوز عظيم، واعتداء
كبير، ولولا إطلاقه للمحبة ما أطلقناها، فكيف أن نتعدها".

- "خمسة أهممت، فلم تعين لعظم أمرها : الاسم الأعظم، وساعة الجمعة، وليلة
القدر، والصلاة الوسطى، والكبائر ؛ لأن اجتنابها يكفر غيرها، يعني على أحد أقوال في
المسألة".

- "ذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعا منه، فلم يشر في شيء منها إلى خلقه⁸⁰.
وذكر الإنسان في ثمانية عشر موضعا ثلث ذلك العدد، فصرح في جميعها بخلقه.
قال ابن عطية : وهذا يدل على أنه غير مخلوق".

- "عمرو بن دينار : أدركت سبعة من الصحابة يقولون : من قال القرآن مخلوق
فهو كافر. قلت : قال مالك يستتاب".

- "أبو حنيفة : لقيت عطاء، فقال لي : ممن أنت ؟ فقلت : من أهل الكوفة، فقال:
من أهل القرية الذين فرقوا دينهم، وكانوا شيعا، فقلت : نعم، قال : فمن أنت منهم؟
فقلت : ممن يؤمن بالقدر، ولا يسب السلف، ولا يكفر بالذنب، قال : عرفت، فالزم".

ونقل صاحب نفع الطيب العبارة الأخيرة من كتاب " المحاضرات " التي تبين
تاريخ الفراغ من تأليفه، وهي : "فهذه جملة تراجم، وفيها مقرر لمن أراد المحاضرة، أو
تنميق مجالس المناظرة. وكان الفراغ من جمعها في آخر يوم من شعبان من عام سبعة
وخمسين وسبعمائة".

وكتاب "المحاضرات" كما يتبين من الفقرات السابقة، يدور موضوعه حول علم
الكلام، والتصوف، وحكم مختلفة.

80 - القول بخلق القرآن هو قول المعتزلة، بدأوا به أيام المأمون العباسي، وكان المأمون يتنصر لهم، وعُذب فيها قوم من
رجال أهل السنة أشهرهم الإمام أحمد بن حنبل الشيباني.

ومن كتبه : "الحقائق والرقائق" وهو في التصوف، وقد شرحه الفقيه أحمد زروق.

قال مؤلفه أبو عبد الله المقري⁸¹ :

"هذا كتاب شفعت⁸² فيه الحقائق بالرقائق، ومزجت المعنى الفائق باللفظ الرائق، فهو زبدة التذكير، وخلاصة المعرفة، وصفوة العلم، ونقاوة العمل. فاحتفظ بما يوحيه إليك فهو الدليل، وعلى الله قصد السبيل".

وهذه مقتطفات منه⁸³ :

- "حقيقة : عمل قوم على السوابق، وقوم على اللواحق، والصوفي من لا ماضي له ولا مستقبل، فإن كان زجاجيا⁸⁴ فبخ بخ".

- "رقيقة : من لم يجد ألم البعد، لم يجد لذة القرب، فإن اللذة هي التخلص من الألم".

- "حقيقة : وجد العارف فجاد بنفسه، فوجد الله عنده، وتواجد المرید فحاكى، ومن لم يبيك تباكى".

- "رقيقة : زك نفسك لقلبك، تزك عند ربك، بعها منه رخيصة، فهي على ثمنها لديه حريصة".

- "حقيقة : الزوال وقت المناجاة، فطهر قلبك قبله من الحاجات، وإياك والحظ، فذهاب نقطته أسرع من اللحظ".

- "رقيقة : الزاد لك وهو مكتوب، والزائد عليك وهو مسلوب، فأجمل في طلب المضمون، ولا تلزم نفسك صفقة المغبون".

- "حقيقة : ما حمد الله حق حمده، إلا من عرفه حق معرفته، وذلك مما لا ينبغي لغيره، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك".

81 - نفع الطيب - ج 7 ص 232.

82 - شفعت : أراد ألحقت هذه بتلك، وجعلت تلك ثانية لهذه.

83 - نفع الطيب - ج 7 ص 232 وما بعدها.

84 - زجاجيا : لعله يريد أن باطنه كظاهره، فهو كالزجاج لا يحجب ما وراءه.

- " رقيقة : إياك أيها المصلي لنا، أن تلتفت إلى غيرنا، وأقبل علينا بصدق نيتك، وناجينا بخلوص سريرتك، فقد قمنا بينك وبين قبلتك، وناجيناك بلسان تلاوتك، فإن غبت عنا، فلست منا".

ومن كتبه : "نظم اللآلى في سلوك الأمالي" الذي تكلم فيه على شيوخه ورحلته ... وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على شيوخه.

ومن أهم كتبه وأعظمها شهرة وأوسعها صيتا كتاب "القواعد"، يقول أبو العباس أحمد بن محمد المقرئ في كتابه نفع الطيب : "وأما تأليفه فكثيرة : منها كتاب "القواعد" اشتمل على ألف قاعدة ومائتي قاعدة، قال العلامة الونشريسي في حقه : إنه كتاب غزير العلم، كثير الفوائد، لم يسبق إلى مثله، بيد أنه يفتقر إلى عالم فاتح ه ...

"وأما قول لسان الدين في "الإحاطة"⁸⁵ عند تعرضه لذكر تأليف مولاي الجدا ما صورته : "ألف كتابا يشتمل على أزيد من مائة مسألة فقهية. ضمنها كل أصل من الرأي والمباحثة"، فهو غير القواعد بلا مرية .

وكتاب "القواعد" هو الذي قمنا بتحقيقه، بحمد الله، وقد بسطت الكلام عليه في الفصل الثالث .

شعره :

إلى جانب ما كان المؤلفنا أبي عبد الله المقرئ من تفوق في شتى العلوم المختلفة، فقد كان شاعرا مجيدا، تطاوعه القوافي، وتنساب المعاني أمامه في تناسب بديع .. وشعره يتسم بالنزعة الدينية الصوفية، ففي أشعاره التي وصلت إلينا نرى مسحة صوفية ظاهرة.

وقد نقل لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة⁸⁶، وأبو العباس أحمد بن محمد المقرئ في نفع الطيب⁸⁷ جملة من أشعاره، منها مائة وسبعة وسبعون بيتا أكمل بها ألفية ابن الفارض، حيث يقول :

85 - ج 2 - ص 202.

86 - ج 2 - ص 204.

87 - ج 7 - ص 249.

"هذه لمحة العارض، لتكملة ألفية ابن الفارض، سلب الدهر من فرائدها مائة وسبعة وسبعين، فاستعنت على ردها بحول الله المعين".

وهذه أبيات منها :

رفضت السوى وهو الطهارة عند ما *** تلفعت في مرط الهوى وهو زينتني
وجئت الحمى وهو المصلى ميمما *** بوجهة قلبي وجهها وهو قبلتي
وقمت وما استفتحت إلا بذكرها *** وأحرمت إحراما لغير تحلة
فدينني إن لاحت ركوع وإن دننت *** سجود، وإن لاهت قيام بحسرة

ويقول فيها أيضا :

وكم موقف لي في الهوى خضت دونه *** عباب الردى بين الطبا والأسنة
فجاوزت في حدى مجاهدتي له *** مشاهدتي لما سمت بي همتي
وحل جمالي في الجلال، فلا أرى *** سوى صورة التنزيه في كل صورة
وغبت عن الأغيار في تيه حالتي *** فلم أنتبه حتى امتحى اسمي وكنيتي

قال ابن الخطيب : وأنشدني في حال قبض وقيدتها عنه⁸⁸:

إليك بسطت الكف استنزل الفضلا *** ومنك قبضت الطرف استشعر الذلا
وها أنا ذا قد قمت يقدمني الرجا *** ويحجم بي الخوف الذي خامر العقلا
أقدم رجلا ان يضيء برق مطمع *** وتظلم أرجائي فلا انقل الرجلا
ولي عثرات أمل إن هوت *** بنفسي أن لا أستقبل⁸⁹ وأن أصلى
فإن تدركني رحمة انتعش بها *** وإن تكن الأخرى فأولى بي الأولى

88 - الإحاطة - ج 2 ص 212، ونفح الطيب - ج 7 ص 258.

89 - في نفح الطيب : أستقبل، وفي الإحاطة : استقل.

ومن شعره أيضا⁹⁰ :

وَجَدْتُ سَعْرَهُ الضَّلُو ع وَمَا تَبْرَدَهُ الْمَدَامِعُ
هَمٌّ تَحْرِكُهُ الصَّبَا بَّةَ وَالْمَهَابَةَ لَا تَطَاوِعُ
أَمَلٌ إِذَا وَصَلَ الرَّجَا أَسْبَابَهُ فَمَوْتٌ قَطَاعُ
بِاللَّهِ يَا هَذَا الْمَهْوَى مَا أَنْتَ بِالْعِشْقِاقِ صَانِعُ

ونكتفي بهذا القدر من شعره الذي يتسم بعذوبة الألفاظ، وسلاسة القوافي، ومتانة التراكيب .. إنه شعر العالم الفقيه المتصوف الهائم في حبه وعشقه في محراب تأملاته ومناجاته.

إقامته بالمغرب :

لقد دخل أبو عبد الله المقري إلى المغرب مرتين : الأولى عندما قام برحلة من تلمسان إلى بجاية وتونس ثم المغرب، وهي رحلة شملت عددا من مدن المغرب : كفاس وتازة وأغمات وسبتة، التقى خلالها بعدد من العلماء والصلحاء، فهو يقول واصفا نهاية رحلته : "فاستوعبت بلاد المغرب ولقيت بكل بلد من لا بد من لقائه من علمائه وصلحائه"⁹¹، ثم عاد إلى تلمسان.

والرحلة الثانية كانت من تلمسان أيضا إلى المغرب "بصحبة الركب المتوكلي العناني أمير المؤمنين فارس عام تسعة وأربعين وسبعائة إلى مدينة فاس المحروسة"⁹² وبقي بالمغرب إلى أن توفي بها سنة 759 هـ .

ومدة إقامته بالمغرب في المرة الثانية حوالي عشر سنوات.

كانت سنوات إقامته بالمغرب حافلة بالنشاط العلمي المتواصل، فقد ولاه أبو عنان منصب قاضي الجماعة بفاس، وهو منصب له مكانته ووزنه في رحاب الدولة،

90 - الإحاطة - ج 2 ص 213، ونفح الطيب - ج 7 ص 258.

91 - نفح الطيب - ج 7 ص 175، وقد تقدم الكلام على ذلك عند الحديث عن رحلته.

92 - المصدر السابق - ص 201.

وذلك يؤكد الأهمية التي كانت لمؤلفنا في دولة أبي عنان، حيث قدمه على علماء المغرب وفاس في ذلك العصر الذي كان ملتقى العلماء ورجال الفكر من كل مكان.

كما كان يقوم بإلقاء دروس حديثة في مجلس السلطان أبي عنان، الذي كان يضم النخبة النيرة من العلماء والشرفاء ورجال الدولة.

وقد وقعت له حادثة أثناء هذه الدروس دلت على شجاعته وجرأته وصموده، يقول صاحب نفع الطيب⁹³ : ومن أخبار مولاي الجد الدالة على صراحته ما حكاه ابن الأزرق عنه : أنه كان يحضر مجلس السلطان أبي عنان لبث العلم، وكان نقيب الشرفاء بفاس إذا دخل مجلس السلطان يقوم له السلطان وجميع من في المجلس إجلالا له، إلا الشيخ المقرئ، فإنه كان لا يقوم في جملتهم، فأحس النقيب من ذلك، وشكاه إلى السلطان، فقال له السلطان: هذا رجل وارد علينا نتركه على حاله، إلى أن ينصرف، فدخل النقيب في بعض الأيام على عادته، فقام له السلطان على العادة وأهل المجلس، فنظر إلى المقرئ وقال له : أيها الفقيه، ما لك لا تقوم كما يفعل السلطان نصره الله وأهل مجلسه إكراما لجدي ولشرفي ؟ ومن أنت حتى لا تقوم لي ؟ فنظر إليه المقرئ وقال له : أما شرفي فمحقق بالعلم الذي أنا أبته، ولا يرتاب فيه أحد، وأما شرفك فمظنون، ومن لنا بصحته منذ أزيد من سبعمائة سنة، ولو علمنا شرفك قطعاً لأقمنا هذا من هنا، وأشار إلى السلطان أبي عنان، وأجلسناك مجلسه، فسكت."

وحادثة أخرى وقعت له في مجلس السلطان، وهو أنه⁹⁴ "كان يقرأ بين يدي السلطان أبي عنان المذكور صحيح مسلم بحضرة أكابر فقهاء فاس وخاصتهم، فلما وصل إلى أحاديث "الأئمة من قريش" قال الناس : إن قال الشيخ : "الأئمة من قريش"، وأفصح بذلك استوغر قلب السلطان، وإن ورى وقع في محذور، فجعلوا يتوقعون له ذلك، فلما وصل إلى الأحاديث قال بحضرة السلطان: والجمهور أن الأئمة من قريش، ثلاثا، ويقول بعد كل كلمة : وغيرهم متغلب، ثم نظر إلى السلطان وقال

93 - نفع الطيب - ج 7 ص 202-203، وانظر نيل الابتهاج - ص 253.

94 - نفع الطيب - ج 7 ص 202-203، ونيل الابتهاج - ص 253.

له : لا عليك، فإن القرشي اليوم مظنون، أنت أهل للخلافة، إذ بعض الشروط قد توفرت فيك والحمد لله، فلما انصرف إلى منزله بعث له السلطان بألف دينار".

قيامه بمهام السفارة :

كان أبو عبد الله المقرئ قد ولّاه أبو عنان منصب قاضي الجماعة بفاس، فقام بهذه الوظيفة خير قيام، ولكنه أصر عن هذا المنصب بعد مدة، ونحن لا نعرف سبب انقطاعه عن وظيفة قاضي الجماعة، إلا أن هذه التنحية لم تؤد إلى جفاء بينه وبين السلطان أبي عنان، يدل على ذلك أن السلطان استعمله "بعد لأي في الرسالة"، حيث أرسله في سفارة خاصة إلى بلاط السلطان الغني بالله محمد الخامس ابن السلطان أبي الحجاج يوسف الأول بغرناطة.

وقد وصل أبو عبد الله المقرئ إلى الأندلس أوائل جمادى الثانية عام سبعة وخمسين وسبعمائة، ولما انتهى من أمر الرسالة، وارتحل من غرناطة العاصمة، بدا له عندما وصل مالقة أن يستقر بها، وينبذ الخدمة السابقة لدى سلطان المغرب أبي عنان، وشاع هذا الخبر في كل مكان حتى وصل أسماع السلطان أبي عنان، فأنكر منه ذلك وتوعد، فعاد أبو عبد الله المقرئ إلى غرناطة مستجيراً مستشفعاً، فأمر السلطان الغني بالله بالكتابة إلى السلطان أبي عنان بقصد التدخل والاستشفاع في أمر أبي عبد الله المقرئ، وقد حمل هذه الكتابة صحبة أبي عبد الله المقرئ، كل من الشيخين : قاضي الجماعة أبي القاسم الحسن السبتي والشيخ الخطيب أبي البركات بن الحاج البلفيقي، مشافهين بالشفاعة لدى السلطان أبي عنان في الشيخ المقرئ "فانقضت الغمة وتنفت الكربة".

وقد وردت هذه الكتابة التي أرسلها الغني بالله إلى أبي عنان في أمر الشيخ المقرئ، في "كناسة الدكان بعد انتقال السكان"⁹⁵ للوزير ابن الخطيب، وفي الإحاطة له⁹⁶، وفي نفح الطيب أيضاً⁹⁷، وهي تدل بدورها على ما كان لأبي عبد الله المقرئ من

95 - كناسة الدكان بعد انتقال السكان - ص 153 وما بعدها.

96 - الإحاطة - ج 2 ص 196 وما بعدها.

97 - نفح الطيب - ج 7 ص 134.

حظوة لدى الملوك والسلاطين، فأبو عنان يكلفه بالسفارة وحمل الرسالة، والغني بالله يتشفع فيه ويرسل معه، لهذا الغرض، عالين جليلين إلى بلاط أبي عنان حتى لا يصيب مؤلفنا المقرئ أي مكروه.

ويعلق أبو العباس أحمد المقرئ في كتابه نفح الطيب على هذه الحادثة بقوله⁹⁸ :
"وهذه آفة مخالطة الملوك، فإن مولاي الجد المذكور كان نزل عن القضاء وغيره، فلما أراد التخلي إلى ربه لم يتركه السلطان أبو عنان كما رأيت".

وفاته :

رغم شهرة مؤلفنا أبي عبد الله المقرئ، وذيوخ أخباره، واتصاله الوثيق بكبار العلماء والسلاطين، فقد اختلف في تاريخ وفاته :

فلسان الدين بن الخطيب يقول في كتابه : "الإحاطة"⁹⁹ : إنه "توفي بمدينة فاس في أخريات محرم من عام تسعة وخمسين وسبعمئة، وأراه توفي في ذي الحجة من العام قبله، ونقل إلى تربة سلفه بمدينة تلمسان حرسها الله".

أما صاحب نفح الطيب، فهو وإن كان قد تتبع أخبار جده وتفنن في الثناء عليه وإطرائه، فهو لم يستطع تحقيق تاريخ وفاته، فهو يقول في كتابه "نفح الطيب"¹⁰⁰ نقلا عن أبي العباس الونشريسي إنه : "توفي بها (فاس) إثر قدومه من بلاد الأندلس في غرض الرسالة لأبي عنان عام تسعة وخمسين وسبعمئة، ثم نقل إلى مسقط رأسه تلمسان.

"وقال (أي الونشريسي) في موضع آخر : إنه توفي رحمه الله تعالى يوم الأربعاء التاسع والعشرين من جمادى الأولى عام تسعة وخمسين وسبعمئة بمدينة فاس المحروسة، ثم نقل إلى تلمسان محل ولادته ومقر أسلافه، ودفن بها في البستان الملاصق لقبلي داره الكائنة بباب الصرف من البلد المذكور، وهو الآن ملك بعض ورثة الشيخ أبي يحيى الشريف".

98 - نفح الطيب - ج 7 ص 140.

99 - ج 2 - ص 226.

100 - ج 7 - ص 201 - 202.

ولم يزد ابن فرحون في "الديباج" على نقل كلام لسان الدين بن الخطيب الوارد في الإحاطة في شأن تاريخ وفاة أبي عبد الله المقرئ.

وفي البستان لابن مريم (ص 154 - 164) أنه توفي سنة 759 هـ.

وفي شجرة النور الزكية ص 232، توفي سنة 756 هـ.

وفي شذرات الذهب ج 6 ص 193 - 196، توفي سنة 761 هـ.

ولعل القول بأنه توفي سنة 759 هـ هو الذي ينسجم مع ما ورد في نسخة المخطوط التي في الأسكوريال وكذا نسخة الميكروفيلم، من أنه أكمل تأليف كتاب القواعد في سنة 755، ثم إنه قام بمهمة الرسالة (السفارة) إلى الأندلس كما سلف، وذلك يتطلب فترة مهمة من الزمان، تقتضي أن تكون وفاته في سنة 759، كما صدر بذلك تلميذه ابن الخطيب، وكما حقق ذلك حفيده صاحب نفع الطيب، والله أعلم.

الفصل الثالث : دراسة تحليلية لكتاب القواعد

بعد أن تكلمنا على عصر المؤلف وحياته وتراثه، ينبغي أن نقوم بدراسة كتاب "القواعد" الذي ألفه، والذي قمنا بتحقيقه والتعليق عليه، وذلك لنعطي فكرة موجزة عن هذا الكتاب الذي سيخرج - إن شاء الله - إلى الوجود بعد أن بقي في عداد المخطوطات المنسية حوالي سبعة قرون !

سنخصص هذا الفصل للحديث عن اسم الكتاب، وتاريخ تأليفه، ومنهاجه، ومضمونه، وتعريف القواعد، وأقسامها، وتاريخ تدوينها، وأهميتها في الدراسات الفقهية، وأسلوب الكتاب ومصادره وطريقة تحقيقه، وغيرها.

اسم الكتاب :

لم يذكر المؤلف في طليعة كتابه هذا، عنوان أو اسم الكتاب، كما يفعل كثير من المؤلفين، وإنما اقتصر على ذكر موضوعه فقط، حيث قال : "قصدت إلى تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة الخ". إلا أن الذين تكلموا عن هذا الكتاب ذكروه تحت اسم "القواعد"، فصاحب نفع الطيب أثناء حديثه عن المؤلف يقول : "وأما تأليفه فكثيرة، منها كتاب "القواعد"¹⁰¹ .. وهذا ما فعله أبو العباس أحمد بن علي المنجور عندما تكلم على هذا الكتاب أثناء شرحه للمنهج المنتخب للإمام أبي الحسن علي بن قاسم الزقاق، حيث سماه القواعد¹⁰²، وكذلك سماه القواعد: الخطاب في شرحه لمختصر الشيخ خليل¹⁰³، وبناني في حاشيته على شرح الزرقاني لمختصر الشيخ خليل¹⁰⁴، وابن الأزرقي في كتابه "بدائع السلك في طبائع الملك"¹⁰⁵.

101 - نفع الطيب - ج 7 ص 205.

102 - المنهج المنتخب - ج 1، م 2، ص 2.

103 - الخطاب - ج 3 ص 279.

104 - ج 3 - ص 127.

105 - ج 1 - ص 249، وقد قام بتحقيق هذا الكتاب المرحوم الدكتور علي سامي النشار، وقامت بنشره وزارة الإعلام العراقية - الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة - 1397 هـ - 1977 م.

وهو عنوان بسيط ومختصر، على غير عادة المؤلفين القدامى الذين كانوا يختارون لكتبهم أسماء تتركب من جملة أو جملتين، تكون في أسلوب رشيق، وسجع منسجم .
وعلى أي حال فإن الكتاب يأخذ اسمه من موضوعه، فالقاء نظرة عابرة عليه تدلك بسرعة على أن الكتاب يتعلق بقواعد الفقه ؛ وعليه فإن اسم الكتاب يكون هو "القواعد" أو "قواعد الفقه".

تاريخ تأليفه :

لقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب أول الأمر على نسختين : إحداهما أخذت من الزاوية الناصرية بتمكروت، وأرمز إليها بحرف "ت"، وهذه النسخة لم يُذكر في آخرها تاريخ تأليف الكتاب.

أما النسخة الثانية، وهي صورة لنسخة كانت عند المرحوم الفقيه محمد بن محمد بن عبد القادر العبادي الذي كان قاضيا بمدينة آسفي، وأرمز إليها بحرف "ع"، وهذه النسخة ذكر في آخرها على لسان المؤلف أن الفراغ من تأليف الكتاب كان يوم الخميس الرابع عشر لشهر رمضان عام خمسة وخمسين وسبعمئة هجرية.

وبعد أن عثرت على نسختين للمخطوط : إحداهما بالمكتبة الوطنية بتونس، وأرمز إليها بحرف "ي"، وهذه النسخة لم نشر إلى تاريخ تأليف الكتاب، أما النسخة الأخرى التي وجدت بمكتبة الأسكربال باسبانيا، وأرمز إليها بحرف "س"، فقد تمت الإشارة في آخرها إلى تاريخ تأليف الكتاب، وهو كما سبق في نسخة "ع".

وإذا علمنا أن المؤلف توفي سنة 759هـ¹⁰⁶، فإن فراغه من تأليف هذا الكتاب، يكون في السنوات الأخيرة من حياته، وكان ذلك في المغرب، لأن مؤلفنا أبا عبد الله المقري كان يعيش في هذه الفترة في المغرب.

منهاج الكتاب :

يشتمل الكتاب على أبواب الفقه التقليدية من عبادات ومعاملات، وهو يتكون من قواعد، كل قاعدة تختلف في الطول والقصر، فليست على نسق واحد، بل بعضها في سطر أو أسطر، وأخرى أكثر من ذلك، حسبما تقتضيه المعنى.

106 - هناك أقوال أخرى في تاريخ وفاة المؤلف، حسبما تقدم في آخر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ولم تعطى نسخ: "ت، ي، س" أرقاماً للقواعد، أما نسخة "ع" فقواعدها تحمل أرقاماً متتابة من 1 إلى 1252، مما يؤكد أن هذا الترقيم هو من وضع النساخ.

والملاحظ على هذا الترقيم أنه غير دقيق؛ لأن النسخ الأربعة، وإن كانت تتفق في غالب الأحيان في تحديد أول القاعدة وآخرها، فإنه في بعض المرات قد تكون قاعدتان مندجتان، وذكرت الثانية منها عرضاً، فتعتبرهما نسخة "ع" قاعدتين مستقلتين، وتعطى لكل قاعدة رقماً خاصاً بها.

أما أبواب الكتاب فإن نسخة "ت" لم تعنون لبعض الأبواب. أما نسخة "ع" فهي تعنون لكل الأبواب، وعلى أي حال فإن هذه الأبواب ليست دائماً منسجمة مع المواضيع التي يعالجها الكتاب، ولا ندرى هل المؤلف هو الذي وضع هذه الأبواب أم النساخ. ثم إن منهج الكتاب الذي لا يتسم دائماً بالترتيب الدقيق، يجعل من الصعب في بعض الأحيان إعطاء تبويب محكم للكتاب فقد نجد موضوعاً واحداً قد تكلم عليه المؤلف في أكثر من مكان.

موضوع الكتاب :

موضوع الكتاب يتعلق بقواعد الفقه، وهو فن قائم بنفسه، متكامل داخل إطاره، وهو يقع بين أصول الفقه وفروع الفقه. ولكي نبين هوية موضوع قواعد الفقه بشكل جلي، يجب أن نذكر تعريفه.

تعريف قواعد الفقه :

القاعدة في اللغة الأساس¹⁰⁷، وفي العرف: الأصل والضابط والقانون¹⁰⁸. أما في الاصطلاح، فإن الذين عرفوا قواعد الفقه، لم يتفقوا على تعريف واحد، بل اختلفوا شأنهم في ذلك شأن الذين عرفوا "أصول الفقه".

وعندما نبحث في تعريف قواعد الفقه كعلم وفن مستقل عن غيره من الفنون، يتبين لنا أن التعاريف الموجودة غير دقيقة وغير جامعة وغير مانعة، خصوصاً إذا علمنا

107 - شرح المنجور للمنهج المنتخب - ج 1، م 1، ص 4.

108 - المصدر السابق .

أن قواعد الفقه ليست من نوع واحد أو صنف واحد، فقواعد الفقه عند مؤلفنا أبي عبد الله المقرئ ليست هي قواعد الفقه في كتاب "الأشباه والنظائر" للسيوطي، ولا عند العز ابن عبد السلام، ولا عند ابن نجيم في "الأشباه والنظائر"، ولا عند القراني في الذخيرة والفروق، باعتبار أن القراني في الفروق لم يجمع قواعد على الشكل الذي أتى به مؤلفنا أبو عبد الله المقرئ، بل على شكل فروق بهدف توضيح القواعد وتمييز الفروق التي بينها¹⁰⁹.

كما أن "القواعد" التي أتى بها مؤلفنا هي غير الكليات والضوابط وإن اشتمل كتابه على بعضها؛ ولذلك فإنه من الصعب وضع تعريف جامع مانع لعلم قواعد الفقه.

على أنه فيما يخص الكتاب الذي بين أيدينا، فإن المؤلف المقرئ قد تكفل بنفسه فأعطانا تعريفاً لنوع "القواعد" التي وضع كتابه فيها، حيث قال في ديباجة كتابه:

"قصدت إلى تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة، هي الأصول القريبة لأمّهات مسائل الخلاف المبتدلة والغريبة - إلى أن قال - : ونعني بالقاعدة : كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملّة الضوابط الفقهية الخاصة".

ونستنتج من هذا التعريف أن المؤلف ركز اهتمامه على القواعد التي هي الأصول لأمّهات مسائل الخلاف، إذ هي محور تأليفه وموضوع كتابه.

وقد أخرج في تعريفه هذا علم أصول الفقه : ككون الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس حجة، وكحجية المفهوم والعموم وخبر الواحد، وكون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ونحو ذلك¹¹⁰.

كما أخرج القواعد الفقهية الخاصة : كقولنا : كل ماء لم يتغير أحد أوصافه ظهور، وكل طير مباح الأكل، وكل عبادة بنية، ونحو ذلك¹¹¹.

109 - الفروق - ج 1 ص 3.

110 - المنجور على المنهج المنتخب - ج 1، م 2، ص 1.

111 - نفس المصدر .

وبعبارة أخرى، أن المؤلف وضع كتابه لنوع من القواعد، هو بين "أصول الفقه" وبين القواعد الفقهية الخاصة: كالكليات والضوابط¹¹².

وهذا هو الغالب في فعله، وإلا فإنه ذكر أيضا قواعد أصولية وقواعد فقهية خاصة تكميلا للفائدة¹¹³.

وقد عبر القرافي عن هذه المعاني بأسلوب مبسط في كتابه الفروق فقال¹¹⁴:

"إن الشريعة... اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان:

"أحدهما المسمى بأصول الفقه، وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة من الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح، ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم والصيغة الخاصة للعموم ونحو ذلك. وما خرج عن هذا النمط¹¹⁵ إلا كون القياس حجة¹¹⁶، وخبر الواحد وصفات المجتهدين.

"والقسم الثاني: قواعد كلية فقهية جلية كثيرة العدد عظيمة المدد مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى، ولم يذكر منها شيء في أصول الفقه، وإن اتفقت الإشارة إليه هنالك على سبيل الإجمال، فبقي تفصيله لم يتحصل...".

وقد قام المحققون بوضع الكتب لتفصيل قواعد الفقه: كالإمام القرافي، والإمام المقرئ، والعز ابن عبد السلام وغيرهم.

112 - نفس المصدر.

113 - نفس المصدر.

114 - الفروق - ج 1 ص 2-3.

115 - أي عن هذه القواعد التي طريقها اللفظ العربي خاصة، إلا كون القياس حجة... انظر تهذيب الفروق - ج 1 ص 8.

116 - ويشهد لثبوت القياس دليل العقل، وهو أن الوقائع بين الأشخاص غير متناهية، والنصوص والأفعال والإقرارات متناهية، ومحال أن يقابل ما لا يتناهى بها يتناهى، فسقط قول أهل الظاهر أن القياس باطل وأن ما سكت عنه الشرع فلا حكم له... انظر تهذيب الفروق - ج 1 ص 8.

تقسيم قواعد الفقه :

رأينا فيما سبق أن قواعد الفقه تنقسم إلى قواعد هي الأصول لأمهات مسائل الخلاف، وقواعد فقهية خاصة : كالضوابط والكليات. وقد خصص المؤلف كتابه للنوع الأول من القواعد وإن كان في بعض الأحيان قد تكلم على قواعد فقهية خاصة وقواعد أصولية. وهذا تقسيم عام للقواعد الفقهية.

ويمكن أن تقسم قواعد الفقه من ناحية أخرى إلى قسمين أيضا : قواعد هي الأصول لأمهات مسائل الخلاف، وقسم ثان يصدق على النظريات التي تدخل تحت أصل واحد من غير إشارة إلى خلاف¹¹⁷.

وقد تكلم المؤلف على هذين القسمين أيضا : فالقسم الأول هو الغالب في هذا الكتاب، والثاني موجود كذلك : كالقاعدة 259، وهي إعطاء الموجود حكم المعدوم، والعكس.

وقد تكلم الإمام الزقاق على هذين القسمين في "المنهج المنتخب"، فتكلم على القسم الأول من أول الكتاب إلى قوله : فصل :

"إعطاء ما وجد حكم ما عدم *** أو عكسه أصل لذلك فاعلم"

وتكلم على القسم الثاني ابتداء من هذا الفصل¹¹⁸.

تدوين قواعد الفقه :

من الصعب تحديد الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا العلم، أو أول من وضع أسسه وتكلم عليه ؛ فنجد الخطاب في شرحه لمختصر الشيخ خليل قد أشار في الجزء الأول منه صفحة 57 إلى قواعد الزهري، كذلك أشار القرافي في الفروق في الجزء الثالث منه صفحة 263 إلى قواعد ابن رشد. ولا نعلم شيئا عن قواعد الزهري أو قواعد ابن رشد، إلا أنه من الثابت أن أبا طاهر الدباس - إمام الحنفية وراء النهرين - الذي عاش في القرنين الثالث والرابع الهجري، قد جمع بعض القواعد الفقهية.

117 - المنجور - ج 2، ملزمة 3، ص 7 وما بعدها.

118 - أي في الجزء 2، ملزمة 3، ص 7 وما بعدها، بشرح أبي العباس أحمد المنجور.

ومن الكتب المتداولة والمطبوعة في ميدان قواعد الفقه :

- كتاب "الأشباه والنظائر" للسيوطي، المتوفى سنة 911 هـ .

- كتاب "الأشباه والنظائر" لابن نجيم، المتوفى سنة 970 هـ .

- كتاب "قواعد الأحكام في مصالح الأنام" لسلطان العلماء العز ابن عبد السلام المتوفى سنة 660 هـ .

- كتاب "القواعد" للفقيه الحنبلي عبد الرحمان بن رجب، المتوفى سنة 795 هـ .

وقد وضع أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة 684 هـ في كتاب الذخيرة شيئا كثيرا من قواعد الفقه مبثوثة في ثنايا أبواب الفقه، ثم ظهر له أن يضيف إلى تلك القواعد قواعد أخرى ويجعلها في كتاب واحد هو كتاب "الفروق". وقد تضمن كتاب الفروق، كما يقول مؤلفه، 548 قاعدة¹¹⁹. وقد اعتمد عليه مؤلفنا أبو عبد الله المقري كثيرا في تأليف كتابه "القواعد".

ومن أهم الكتب وأعظمها شأنًا في علم قواعد الفقه، هو الكتاب الذي قمنا بتحقيقه، وهو قواعد الفقه لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري، فهو يعتبر من أهم المصادر في هذا الفن، وقد وصل بهذه القواعد إلى أكثر من 1200 قاعدة.

ثم جاء أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة 914 هـ فوضع كتابا في القواعد، سماه "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك"¹²⁰، أخذ معظمها من قواعد الإمام المقري وفروق القرافي .

كذلك وضع منظومة في قواعد الفقه أبو الحسن علي بن قاسم الزقاق المتوفى سنة 912 هـ، سماها "المنهج المنتخب إلى أصول المذهب"، وقام بشرحها أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمان المنجور، وقد استعان في شرحه بكثير من قواعد الإمام المقري. وقواعد الفقه للإمام الزقاق هي من القواعد المشهورة المتداولة، أكثرها إن لم نقل كلها، موجود في قواعد الفقه لأبي عبد الله المقري وفروق القرافي.

119 - الفروق - ج 1 ص 4.

120 - قام بتحقيقه صديقنا الأستاذ أحمد الخطابي، وقامت وزارة الأوقاف بطبعه .

ثم جاء الإمام أبو عبد الله محمد ميارة، فوضع منظومة أخرى في قواعد الفقه، سماها "تكميل المنهج"، وشرحها بنفسه.

وقد طبعت بالطبعة الحجرية، قواعد الزقاق بشرح المنجور، وبهامشها قواعد ميارة مع شرحه لها.

هذه مجموعة من كتب قواعد الفقه تقدم لنا ثروة مهمة من القواعد المختلفة، التي تعد مرجعا مهما للباحثين وواضعي القوانين، كما هي مجال خصب للدراسات الجامعية وللقيام بالمقارنة مع مختلف كتب الأصول والفقه وحتى مع القوانين الوضعية المختلفة.

أهمية قواعد الفقه :

قواعد الفقه، بمختلف أنواعها، ماثورة في كتب الفقه وكتب أصول الفقه، والذين ألفوا في القواعد استخراجوها من الأصول ومن الفقه، وهي شيء أساسي للدارس والمفتي والقاضي. وتظهر هذه الأهمية أن القاضي إذا خالف قواعد الفقه في حكم، نقض حكمه، يقول أبو عبد الله المقرئ في القاعدة 1141 : "لا ينقض قضاء القاضي إلا في أربعة مواضع : إذا خالف الإجماع، أو القواعد، أو القياس الجلي، أو النص الصريح الخ"¹²¹.

فالقواعد تقف إلى جانب النص الصريح، والإجماع، والقياس الجلي. والقاضي كما يراعي في حكمه النص الصريح يجب عليه عند الاقتضاء أن يعمل بمقتضى قواعد الفقه ؛ لأن مخالفتها مخالفة لروح الفقه وفلسفته وحكمته.

وهذا يؤكد الأهمية القصوى لقواعد الفقه كعلم وفن مستقل بنفسه لا يستغنى عنه عالم ولا باحث في ميدان الدراسات الفقهية والقضائية والتشريعية.

وقد نص المؤلف في أكثر من موضع من كتابه هذا على هذه الأهمية التي للقواعد، فهو يقول مثلا في القاعدة 621 : "..... فلا يصح طلاقه (أي الكافر)، ولا

121 - وانظر كذلك الفروق - ج 1 ص 215، وج 4 ص 40، وتهذيب الفروق - ج 1 ص 78، والمنجور على المنهج المنتخب - ج 1، م 4، ص 8، وإيضاح المسالك ص 150، القاعدة 7.

ظهاره، ويصح اختياره أربعا أو إحدى الأختين بالنص والقاعدة...". ويقول في القاعدة 665: "أصل مذهب مالك في التهم أنها على ثلاثة أضرب: قريية فتراعى: كطلاق من ترثه في مرضه، ولا تختص بالمتهم على الأصح ضبطا للقواعد..."، إلى غير ذلك من المواضع التي حرص فيها على إظهار أهمية القواعد كعلم يجب الوقوف عنده والتقيده به.

وقد أبان أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي في كتابه الفروق هذه الأهمية التي للقواعد، فقال¹²²:

"وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتوى وتكشف، فيها تنافس العلماء، وتفاضل الفضلاء... ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية، دون القواعد الكلية، تناقضت عليه الفروع واختلفت... واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تنتهي، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناهها. ومن ضبط الفقه بالقواعد استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات...".

هكذا يتضح أن قواعد الفقه تساعد على ضبط جزئيات الفقه، وتغني الفقيه عن حفظ هذه الجزئيات لاندراجها تحت القواعد، وإذا لم يكن الفقيه على بينة من هذه القواعد، فإنه يحتاج إلى حفظ جزئيات الفقه، وهي كثيرة جدا لا تنتهي كما يقول القرافي.

مضمون كتاب قواعد الفقه :

نص المؤلف في أول كتابه "القواعد" على أنه يقصد إلى تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة؛ ولكن قواعد هذا الكتاب زادت على هذا العدد، إذ أنها تصل إلى نحو 1250 قاعدة، وقد أشار المؤلف إلى هذه الزيادة في خاتمة كتابه إذ قال: "قد أتيت على ما قصدت زائدا على ما شرطت تكميلا لما أردت".

122 - الفروق - ج 1 ص 2-3، وتمهيد الفروق - ج 1 ص 9.

كما أن المؤلف زاد على المنهج الذي اشترطه في أول الكتاب، فأتى في بعض الأحيان بقواعد تتعلق بأصول الفقه وقواعد فقهية خاصة .

وقواعد الفقه التي أتى بها مؤلفنا ليست خاصة بالمذهب المالكي، بل هي على مستوى المذاهب الأربعة، فهي في قمة الشموق الفكري والبحث العلمي الأكاديمي : سواء من حيث المقارنة بين المذاهب، أو من حيث الكشف عن أسرار وأسباب الخلاف داخل المذهب أو على مستوى الخلاف العالي .

وزاد في أهميتها أنها لا تختص بباب أو أبواب من الفقه بل تشمل الفقه كله : عبادات ومعاملات وجراح، وهي تسير على منهج وإن كان غير دقيق في بعض الأحيان من حيث عناوين الأبواب، إلا أن الأبواب التي وضعت للكتاب تحدد معاملة إلى حد بعيد، فباب النكاح - مثلا - يضم قواعد كثيرة ترتبط بهذا الباب، وإذا وجدت قواعد تهم النكاح خارج هذا الباب، أو وجدت قواعد أجنبية داخل باب النكاح، فذلك أمر نادر.

وهذه القواعد منها ما يتعلق بباب واحد فقط، ومنها ما يسري على كثير من الأبواب، ومنها ما يتعلق بالمذهب المالكي، ومنها ما يحكي خلافا بين مذهبين أو أكثر.

وغالبا ما يذكر المؤلف المذهبين المالكي والشافعي في نسق واحد، مما يدل على وجود تقارب بينهما، وفي مقابلتهما يذكر المذهب الحنفي. أما المذهب الحنبلي فقلما يتكلم عنه.

ولذلك نجد المؤلف عادة يعيد ضمير التثنية على مالك والشافعي، وإن بعد ذكرهما، في بعض الأحيان، ويعيد ضمير المفرد على أبي حنيفة.

ويستدل المؤلف كثيرا بالآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية، وتراه ينتصر لأحد الآراء أو لمذهب من المذاهب، بكل شجاعة وقوة، ولا يهجم مخالفته لمذهبه المالكي.

ثم إن بعض القواعد تتشابه مع بعضها، مما يسهل تفسير بعضها بالبعض الآخر، وكذا تحقيق قاعدة بأخرى. وهذا ما نراه - مثلا - بين القواعد الآتية : القاعدة 664 تشابه القاعدة 1143، والقاعدة 543 تشابه القاعدة 590، والقاعدة 974 تشابه القاعدة

1055، كما أن القاعدة 1105 تساعد على تحقيق القاعدة 1249، والعكس، والقاعدة 675 تساعد على تحقيق القاعدة 1109، والعكس وهكذا .

وكثير من القواعد تبتدئ بعبارة : "اختلف المالكية ..."، أو "اختلفوا ..."، وبعضها الآخر يبتدئ بكلمة "كل"، وهذه الأخيرة قلما تحكى خلافاً، بل هي إلى الكليات والضوابط أقرب .. وأخرى تبتدئ بقوله : "الأصل ..." وهي عادة تبين الأصل من غيره، فيرجع الأصل حتى يدل دليل منفصل على خلافه¹²³.

وبعضها يرتبط بعلم آخر، كالقاعدة 241 فهي تقوم على تفسير نحوي، والقاعدة 245 تقوم على تفسير قرآني فيه وعظ وإرشاد. وقواعد تتعلق بجمع النظائر، وأخرى فيها نصائح كالقاعدة 269.

بروز شخصية المؤلف في كتابه :

لم يكن المؤلف مجرد حاك للأقوال ولا من أولئك الجماعين لآراء المؤلفين السابقين وأصحاب المذاهب، بل كان يوازن ويرجح، ويتحرك عبر أبواب الفقه بكل شجاعة وثقة، فهو فارس جريء له ثقة بنفسه واعتداد بعلمه قلما نجد مثله بين المؤلفين الذين يؤيدون عادة آراء مذهبهم، ويحاولون أن لا يخرجوا عن الخط الذي رسمه قادة المذهب السابقين.

أما مؤلفنا فهو على العكس من ذلك تماماً ؛ ولذلك فهو يعطي لكتابه هذا ميزة التفوق عن مجرد سرد أقوال العلماء إلى نهج سبيل الترجيح بين الأقوال سواء داخل المذهب أم على مستوى الخلاف العالي، فهو قد يخالف مذهبه إذا رأى الحق مع غيره، بل يرجح مذهبا آخر عليه، فالحق يعلو ولا يُعلى عليه.

وهكذا نراه يجهر - في بعض الأحيان - بمخالفته للمذهب المالكي والانتصار لمذهب آخر، كالمذهب الشافعي، فهو يقول في القاعدة 686 : "... فلو قال لمن لم يبين بها: أنت طالق طلقين لزمته، بخلاف أنت طالق، أنت طالق، فإنها واحدة كما يقول محمد خلافاً للمالك ...".

123 - المتجور على المنهج المنتخب - ج 2، ملزمة 11، ص 6 وما بعدها.

ويحكي قولي مالك والشافعي في القاعدة 1059 ثم يقول : "ومذهب النعمان أصبح".

وفي القاعدة 1035 يقول : "مراعاة درء المفسد أهم من مراعاة جلب المصالح إلا بمنفصل، ومن ثم منع محمد شركة المفاوضة، وعلى مالك والنعمان ترجيح مصلحتها".
وفي القاعدة 1110 يقول : إن مالكا والنعمان قد اختلفا في أكثر مسائل العدوان وخالفها محمد، وهو أسد مرمى.

وفي القاعدة 1241 يحكي قولي الشافعي وأحمد بن حنبل ثم يقول : وبه أقول، ثم يذكر قول مالك.

ويؤيد رأي أبي حنيفة في القاعدة 1247 حيث يقول : والنظر معه.

وفي القاعدة 665 يقول : "... وهو مذهب ابن الجلاب خلافا للمدونة والموطأ.
وفي كثير من القواعد يذكر الآراء، ويناقش، ثم يقول في آخر القاعدة :
"قلت... " فيأتي برأيه الذي يركز عليه في القضية ...

كما أنه في بعض القواعد يقول بعد سرد الخلاف : وأفتيت، كما في القاعدتين 665 و815.

وفي القاعدة 792 يقول : ورجحت بيع الحبس... وحكمت به، خلافا للخمي.
هكذا نجد أن مؤلفنا لم يتقيد بقول من الأقوال أو مذهب من المذاهب دون حجة أو دليل، بل هو يناقش ويرجح ويعترض وكأنه عالم مطلق الاجتهاد قد كسر طوق التقليد عن عنقه، مما أعطى لكتابه - القواعد هذا - قيمة علمية رفيعة في ميدان الدراسات الفقهية المقارنة والخلاف العالي.

محاولة تقييم كتاب القواعد :

إن كتاب القواعد الفقهية لأبي عبد الله المقري، أكبر من أن يقيم خصوصا في هذا العصر الذي قل فيه الاهتمام بالدراسات الفقهية على مستوى التخصصات الأكاديمية، وقل فيه أيضا النبغاء وأولو الباع الطويل في الثقافة الفقهية.

ولكن إذا كان لكل عمل مميزات حسنة وهفوات أو مثالب، فإن كتاب القواعد هذا، قد وصل من حيث المضمون القمة في النضج والثراء الخصب : سواء من حيث العمق أو من حيث الإبداع والابتكار في الفن والمنهج.

ويكفي أن العلماء الذين واكبوا النهضة العلمية العملاقة التي عاش فيها المؤلف، قد أطروا كتاب القواعد، وعدوه من المنجزات العلمية الرائعة، وإن الذين ترجموا للمؤلف ليقفون وقفة إكبار عند ما يتحدثون عن هذا الكتاب.

يقول أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي : "إنه كتاب غزير العلم، كثير الفوائد، لم يسبق إلى مثله¹²⁴..."

فأبو العباس الونشريسي، صاحب المعيار وغيره، له وزنه ومكانته العلمية، ولرأيه قيمة وصدى، فإذا قال : إن كتاب "القواعد" غزير العلم كثير الفوائد لم يسبق إلى مثله ؛ فذلك يؤكد أن هذا الكتاب كان له جميل الأثر في نفسه، وأنه وجد فيه مادة نفيسة وابتكارا في المنهج والاستنباط.

وهذا أبو العباس أحمد بن علي المنجور في شرحه على "المنهج المنتخب" للإمام الزقاق، يقول عن قواعد المقرئ : "إنها جليلة القدر عظيمة الشأن"¹²⁵.

فهذه شهادة أخرى تؤكد مدى أهمية كتاب القواعد في ميدان الدراسات الفقهية العالية.

وإذا كان لكتاب القواعد هذه الأهمية في زمن كانت كتب الفقه فيه رائجة، والتأليف متجددة، والتنافس في هذا الميدان على أشده، فهو في زمننا هذا أعلى مقاما وأرفع منزلة.

ولكن مع ذلك، فإن أي عمل إنساني مهما بلغ من الإبداع لا بد أن تسجل عليه بعض العثرات، وقواعد الفقه لأبي عبد الله المقرئ في مستوى رفيع فيما يخص المضمون

124 - نفع الطيب - ج 7 ص 205.

125 - شرح المنجور للمنهج المنتخب - ج 1، م 2، ص 2.

ومعالجة الموضوع، أما من حيث الأسلوب وطريقة الأخذ من المصادر، فإن ذلك يتطلب منا أن نقول كلمة في هذا المقام.

أسلوب الكتاب :

لا نطيل الكلام في هذه النقطة، فالقارئ لكتاب القواعد يلمس بسهولة الملاحظات التي سنبيدها حول أسلوب المؤلف.

إن الفترة الزمنية التي ألف فيها أبو عبد الله المقرئ هذا الكتاب، كان العلماء يتنافسون فيها على تقديم المختصرات التي تكون صغيرة الحجم غزيرة المضمون حتى يسهل حفظها واستيعابها ؛ ولكن هذه الطريقة كانت لها مساوئ، أهمها أن المختصرات تكون صعبة الفهم، مما يضطر القارئ إلى قراءة كتب كثيرة لفهم مضمونها.

وقواعد الفقه لمؤلفنا جاءت من هذا الصنف من المختصرات، فهي عسيرة الفهم صعبة الإدراك، ويكفي أن أبا العباس الونشريسي صاحب المعيار يقول عن كتاب القواعد هذا¹²⁶: "إنه كتاب غزير العلم، كثير الفوائد، لم يسبق إلى مثله، بيد أنه يحتاج إلى عالم فاتح".

فإذا قال أبو العباس الونشريسي المتخصص في الدراسات الفقهية والمتمرس مع أساليب الكتب المختصرة - أن كتاب القواعد يحتاج إلى عالم فاتح ؛ فذلك يدل على أن أبا عبد الله المقرئ كان قد تفنن في الاقتصاد في الكلمات والاختصار في العبارات، فجاء كتابه من تلك المختصرات التي تكلف قارئها جهدا كبيرا ودراسة متأنية كي يفهم مضمونها ويستطلع أغوارها.

والملاحظة الثانية على أسلوب الكتاب، هي أن المؤلف كان ينقل من عدة مصادر دون أن يذكرها في بعض الأحيان، كما أنه لم يكن يسند الأقوال إلى أصحابها في بعض المرات، وربما كان العذر للمؤلف في ذا وذلك أن المؤلفين القدامى كانوا غالبا يتهجون هذا السبيل في تأليفهم.

126 - نفع الطيب - ج - 7 - ص 205.

ومن الملاحظات على أسلوب المؤلف في هذا الكتاب أيضا، أنه كان يتكلم عن بعض الأعلام، فيذكر الاسم الشخصي أو الكنية أو اللقب دون أن يعطي البيانات الكافية عن الشخص المقصود، وربما كان السبب في ذلك أن الاسم الشخصي أو الكنية أو اللقب كان كافيا في عصر المؤلف لمعرفة الشخص المراد، ولكن في زمننا هذا يصعب الأمر على القارئ: فمن هو مالك؟ ومن هو عبد الرحمن؟ ومن هو عبد العزيز؟ ومن هو الأصبهاني ومن هو البتي؟ ومن هو محمد؟ - باعتبار أن كل اسم من هذه الأسماء يصدق على أكثر من فقيه.

وقد ساعدني على معرفة هذه الأعلام المبهمة المصادر التي أخذ منها المؤلف، وتاريخ وفيات الأشخاص لتحديد الفترة الزمنية التي عاش فيها الشخص الذي أراده المؤلف، وكذا تحديد تخصصات الأشخاص، فالمؤلف يأخذ بطبيعة الحال، عن الفقهاء والأصوليين لا عن النحويين وعلماء الأنساب مثلا، وبهذه الطريقة استطعت تبين الأسماء المبهمة.

إلا أن الاسم الذي أوقعتني في الحيرة كثيرا هو اسم "محمد"، فالمؤلف يذكر في كثير من القواعد "حمدا" وغالبا ما يذكره معطوفا على "مالك" عندما يتكلم على الخلاف بين المذاهب.

فمن هو محمد هذا؟

بعد البحث وجدت أن أبا العباس أحمد المنجور نقل في شرحه للمنهج المنتخب للزقاق (ج 1، ملزمة 4، ص 5) - نقل القاعدة 560، ثم قال بعدها: المقصود بمحمد: هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة.

لكن تبين لي أثناء تحقيق المخطوط أن كثيرا من الآراء التي نسبها المؤلف إلى محمد ليست من فقه محمد بن الحسن الشيباني كما هو في كتب الحنفية، وخصوصا في المبسوط للسرخسي الذي تضمن فقه محمد بن الحسن الشيباني.

ثم إنني وجدت في القاعدة 1061، أن المؤلف يقول: "قال محمد: لا يلزم المقر إلا اليقين... وقال النعمان يلزمه ألفان إن كان في مجلسين، وخالفه صاحبه".

ويقول في القاعدة : 1190 : "عند النعمان أن العمدة لا يحصل إلا بما يجرح... وعند صاحبيه ومالك ومحمد : أنه يحصل بالقصد إلى ما يقتل مثله...". فالمؤلف ذكر في كل من هاتين القاعدتين : محمدا والنعمان وصاحبي النعمان، (وهما محمد بن الحسن الشيباني وأبو يوسف) ؛ وإذن فمحمد هو غير محمد بن الحسن الشيباني ؛ لأنه لا يمكن أن يكون لهذا الأخير رأيان في قاعدة واحدة، أو يذكر اسمه مكررا بدون فائدة كما في القاعدة الأخيرة التي ورد فيها "... وعند صاحبيه ومالك ومحمد...".

كما أن المؤلف لما ذكر في القاعدة 297 محمد بن الحسن الشيباني مفردا، ذكره باسمه الكامل، فقال : "... وبه أخذ محمد بن الحسن".

وقد تأكدت بعد بحث طويل أن المقصود بمحمد هو محمد بن إدريس الشافعي¹²⁷ ؛ وذلك أن المؤلف ينقل كثيرا من الفروق للقرافي، فنجد - في الموضوع الواحد - القرافي عبر بالشافعي والمؤلف يعبر بمحمد. وهذا هو الشأن، مثلا، بالنسبة للقاعدة 686 التي اعتمد فيها المؤلف على الفرق 12 - ج 1 ص 114، المسألة الأولى منه، والقاعدة 650 التي اعتمد فيها على الفرق 97 - ج 2 ص 223، والقاعدة 758 التي اعتمد فيها على الفرق 159 - ج 3 ص 146.

كما أن المؤلف اعتمد في القاعدة 1018 على الوجيز للغزالي، فعبر الغزالي بالشافعي وعبر هو بمحمد.

وبذلك يتبين أن المقصود بمحمد في كلام المؤلف هو الإمام الشافعي وليس محمد ابن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة كما صرح بذلك أبو العباس أحمد المنجور في شرحه للمنهج المنتخب، كما تقدم.

والملاحظة الأخيرة على أسلوب كتاب القواعد، أن المؤلف يأتي بكثير من الأحاديث دون أن يخرجها أو يبين درجة صحتها، بل إنه في بعض الأحيان يشير إلى الحديث دون أن يذكره، فيقول مثلا : كما ورد في الحديث، أو يذكر كلمة أو كلمتين أو جملة منه فقط.

127 - رغم أن المؤلف لم يعبر دائما بمحمد، بل يعبر في بعض الأحيان بالشافعي.

وقد رجعت في تخريج هذه الأحاديث، إلى كتب الحديث، وكتب أحكام الأحاديث، والمعجمات الخاصة بالحديث.

ونكتفي بهذه الملاحظات على أسلوب الكتاب، وهي لا تعد شيئاً أمام زخرات الكتاب العلمية وقيمتها التراثية، فقد ذاع صيته، واشتهر ذكره، وإن كان سيء الحظ فلم ير النور عن طريق مطبعة حتى الآن، والأمر لله.

طريقة التحقيق :

لن نتكلم عن الناحية العلمية للتحقيق، فذلك أمر معروف لكل من باشر هذا الفن من الثقافة، ولكن سنتكلم عن بعض الملاحظات التي اختص بها عملي أثناء تحقيق المخطوط.

فكما أشرت سابقاً فإن قواعد الفقه للإمام أبي عبد الله المقري صعبة المنال والإدراك، وإن القارئ لها يصطدم بصعوبة إدراك مكنونها، إذ أن أسلوبها أسلوب متين، وصياغته مختصرة محبوكة؛ مما يجعل القارئ يبحث عن المصادر التي تساعده على فهم الكتاب.

وقد عملت أثناء التحقيق على تذليل السبل التي تساعد الباحث في الكتاب على فهمه، فأخذت أرجع القواعد إلى أصولها، أي إلى المصادر التي أخذ منها المؤلف، أو المظان التي تناولت موضوع القاعدة.

فأخذت أشير، في كثير من الأحيان، عقب رقم القاعدة إلى المصدر أو المصادر التي تساعد على فهم القاعدة.

فإذا كان المصدر هو الفروق للقراقي، فذلك يعني أن القراقي قد تناول موضوع القاعدة بالبيان والإيضاح والتمثيل أكثر بكثير مما جاء في القاعدة لدى المؤلف.

وإذا كان المصدر - لا نعني بالمصدر أن المقري أخذ منه ولكن معناه أن الكتاب يساعد في فهم مضمون القاعدة - هو شرح المنجور للمنهج المنتخب، فإن معنى ذلك أن المنجور قد شرح ذلك الموضوع في "المنهج المنتخب" ونقل أثناء شرحه قاعدة المؤلف، وأنه بالرجوع إلى شرح المنجور يجد القارئ موضوع القاعدة مبيناً على أكمل وجه.

وكذلك إذا كان المصدر هو إيضاح المسالك، أو شراح خليل، أو مختصر ابن الحاجب، أو الوجيز للغزالي، أو غيرها.

وقد سلكت هذه الطريقة، وهي ذكر المصادر بعد رقم القاعدة غالباً، إشارة إلى أن المصدر قد تناول موضوع القاعدة، ومع ذلك فإني في كثير من الأحيان علقته على جزئيات داخل القاعدة، إذا كان لتلك الجزئية مصدر خاص، أو كان لها أهمية في فهم القاعدة.

وقد فضلت غالباً أن أشير إلى المصادر المطبوعة؛ لأن المخطوطات ليست في متناول الجميع ولا توجد في كل مكان، ومع ذلك فإني اعتمدت في بعض الأحيان على المخطوطات لأسباب يملئها موضوع القاعدة.

مصادر الكتاب :

اعتمد المؤلف على عدة مصادر لتأليف وصياغة كتابه القواعد، ومن أهم هذه المصادر : القرآن الكريم، وكتب التفسير، وكتب الحديث، والمدونة والموطأ للإمام مالك، والمقدمات، والبيان والتحصيل لابن رشد، والمختصر، والنوادر لابن أبي زيد القيرواني، والواضحة لابن حبيب، والجواهر لابن شاس، والوجيز للغزالي، والفروق، والذخيرة للقرافي، والتنبيه لابن بشير، ومختصر ابن الحاجب، ومختصر ابن الجلاب، وكتب ابن عبد السلام وغيرها.

أما طريقة أخذه واقتباسه من هذه الكتب فهي كالتالي : ففيما يخص القرآن الكريم، فإن المؤلف يأتي بآيات قرآنية كثيرة، وهو غالباً لا يذكر الآية كلها بل بعضها فقط، مثلاً : " ولا تقف "، " إن يتبعون "، اعتماداً على أن القارئ يحفظ القرآن الكريم ؛ لأن المسلمين قبل هذا العصر الذي اكتسحت فيه الثقافة الغربية البلاد الإسلامية، كان كثير منهم يحفظ القرآن، بل إن بعضهم كان يستظهر القراءات السبع أو العشر أو أكثر.

أما الحديث، فإن المؤلف يذكر بعضه، أو يشير إليه، دون أن يبين درجة صحته أو الكتب التي روى منها، وهو غالباً لا يذكر إلا الأحاديث الصحيحة، دون الضعيفة.

وفيا يخص المدونة، فإن المؤلف يشير إليها كثيرا، وقد يفسر ألفاظها، ويناقش مضمونها، وفي بعض الأحيان يعترض عليها.

وكذلك الموطأ، فإن المؤلف اعتمد عليه كحديث وفقه، واعترض على فقهه في بعض المرات.

أما الفروق للقرافي فإن المؤلف قد أخذ منه كثيرا وكثيرا جدا، وطريقة أخذه منه هو أن يلخص في سطر أو أسطر قاعدة قد تكون مبسطة في فروق القرافي في صفحة أو أكثر.

وفي بعض الأحيان يقتبس فينقل باللفظ، أو بتصرف بسيط، وهو يتفنن في الاختصار، حتى إنه في بعض المرات يحذف في الاختصار، فتأتي القاعدة غامضة لا تفهم إلا بالرجوع إلى الفروق، وقد نبهت على ذلك في التعاليق كي يرجع القارئ إلى الفروق ولا يظن أن الموضوع صعب المنال عسير الفهم.

واعتمد المؤلف كذلك على الذخيرة للقرافي أيضا، وقلما يشير في كتابه إلى هذين المصدرين أو ينبه على نقله واقتباسه منها.

كذلك أخذ من مختصر ابن الحاجب تارة باللفظ وتارة بالمعنى، وهو من المصادر المهمة التي كان لها - بجانب الفروق والذخيرة للقرافي والجواهر لابن شاس - دور كبير في تدبيجه لكتاب القواعد.

وكانت طريقة اقتباسه ونقله واختصاره من هذه المصادر وغيرها، في غاية الدقة الفنية فجاء كتاب القواعد منسجما في صياغته وتركيبه، وتلاقت خلاله المذاهب والآراء والأدلة وتوجيهات الأقوال في نسق بديع وترتيب محكم.

ولا غرابة في ذلك، فمؤلفنا من كبار العلماء الذين لهم تقنية عالية في فن التأليف، ومنهجية رفيعة في صياغة المعاني وسوقها في تسلسل رائع.

أما من الناحية العلمية، فله القدر العملي في مختلف الدراسات الإسلامية وخصوصا الدراسات الأصولية والفقهية وهو في كتابه هذا يناقش ويعترض ويتحرك

بثقة وجرأة، لا داخل المذهب فحسب بل على مستوى المذاهب الأربعة التي كانت تكوّن حلبة الصراع الفكري المتعلق بالخلاف العالي لدى الفقهاء.

والشيء الفريد أن المؤلف يتجول في كثير من أبواب الفقه وفي مصادر مختلفة، ليصوغ قاعدة أو أكثر، وكأن الفقه في يده مرآة صافية تعكس أمامه مختلف التيارات الفقهية التي تستجيب لإرادته وتتجاوب مع منهجه وتخطيطه المبدع لكتاب القواعد.

وعلى أي حال، فإن كتابه القواعد، هو من أهم تراثه الذي خلفه، والذي تحدث عنه كتب كثيرة بكل إعجاب وإكبار، وما ذلك إلا للأثر الحسن الذي أحدثه في الوسط العلمي الزاخر في تلك الفترات التي كان الفقه الإسلامي، والمذهب المالكي بالخصوص، قد استعاد نشاطه وجدته، بعد أن نحي عن الحياة العملية أيام الدولة الموحدية، كما هو معروف.

خطة التحقيق

عندما استقر عزمي على تحقيق ودراسة مخطوط كتاب "القواعد" للإمام أبي عبد الله محمد المقرئ، كان لا بد من البحث عن نسخ تساعد على إخراج الكتاب كما وضعه المؤلف أو بصورة قريبة جدا منه.

وكان ذلك مني في العقد السابع من القرن العشرين الميلادي، وبعد بحث وجدت نسختين لمخطوط كتاب القواعد بالخرزانة العامة بالرباط اللتين سأرمر لهما - فيما بعد - بحرفي: "ت" و"ع".

وبعد أن تفحصتها وجدتها كافيتين لإنجاز التحقيق، ولكن كان لي مطمح أن أعثر على المزيد من النسخ، ليكون العمل أكثر ملاءمة للمقصد، ولما تأخر بي الحال، رأيت أن أنجز العمل بالنسختين، على أن المستقبل كفيلا بحول الله للعثور على نسخ أخرى، وإعادة إخراج الكتاب في حلة أكثر قربا من نسخة المؤلف.

وهكذا قمت بتحقيق ودراسة المخطوط اعتمادا على النسختين المذكورتين، وتم ذلك في أواخر العقد السابع من القرن الميلادي الماضي.

وبعد أن أخذتني أعباء الوظيفة ومشاعغل الحياة حوالي ثلاثين سنة، بدأت أبحث عن المزيد من النسخ، فكان أن عثرت على نسخة بتونس وأخرى باسبانيا، فاتكلت على الله وأعدت التحقيق من جديد بصفة جذرية بالنسخ الأربعة، فجاء بحمد الله أتم وأوفى مما كان سابقا، وإن كان العمل في هذا الكتاب يتطلب دائما المزيد نظرا إلى عمقه وشموليته وغموضه في أسلوبه أحيانا كثيرة، فكلما تمعنْتُ فيه إلا ورأيت الحاجة تدعو إلى مزيد من التعليقات والتوضيحات ... ولكن كان لا بد من العزم على إخراجه، فالكمال لا حدود له، وما لا يدرك كله لا يترك جله أو بعضه.

والنسخ الأربعة التي اعتمدت عليها هي كالتالي :

النسخة الأولى : وهي موجودة بالخرزانة العامة بالرباط تحت رقم 1032ق، وقد جيء بها من الزاوية الناصرية بتمكروت بالمغرب، حسبما حكى لي بعض موظفي

الخزانة العامة بالرباط، وبهامش الصفحة الأولى منها كتبت عبارة : "الزاوية الناصرية"، وأرمز لهذه النسخة بحرف : "ت".

وهي مكتوبة بخط مغربي لا بأس به، ولا تحتوي على تاريخ نسخها، أو اسم ناسخها أو المنسوخة له، أو الأصل الذي نسخت منه، والصفحة الأخيرة منها، وهي تحتوي على خمسة أسطر، كتبت بخط آخر وبعد مدة من كتابة الأصل، وذلك بعد أن تلاشت هذه الصفحة على ما يظهر.

وهي نسخة مقروءة ومقابلة على نسخة أو نسخ أخرى ؛ إذ كثيرا ما يوجد في هامشها الإشارة إلى نسخة أخرى بحرف "خ" أو "ص" أو "ص" ، وهي رموز تدل عند المغاربة على المقابلة مع نسخة أو نسخ أخرى، وبهامشها أيضا بعض التعليقات أو العناوين الجانبية التي وضعها القارئون لها.

ولفظ "القاعدة" كتب بخط عريض، ولا تبدأ القاعدة من أول السطر، ولا تحمل قواعدها أرقاما تسلسلية.

وعدد صفحاتها 262 من الحجم المتوسط، بمعدل 25 سطرا في الصفحة، وطول الصفحة 25 سم، وعرضها 16 سم، في كل سطر 11 كلمة تقريبا ؛ ولذلك اعتبرتها هي الأصل أو الأصل الأول في التحقيق .

النسخة الثانية : النسخة التونسية، وأرمز لها بحرف : " ي " ، وهي موجودة في دار الكتب الوطنية التونسية تحت رقم 14682.

وفي مقدمتها رسم عدلي يفيد أن الذي أوقفها على مكتبة الجامع الأعظم، هو الملك أحمد باشا باي، والرسم مؤرخ في أواخر شهر رمضان عام 1256 هـ، وهو مكتوب بأسلوب توثيقي عدلي كما هو الأمر في المغرب حتى الآن.

وتمت الإشارة في آخر النسخة إلى أن الفراغ من نسخها كان يوم الخميس الثامن عشر من جمادى الأولى عام 1097 هـ.

والذي قام بنسخها هو قاسم الرصاع الأنصاري.

وهي مكتوبة بخط مغربي لا بأس به، وعدد صفحاتها 270 أو 135 لوحة، في كل صفحة 25 سطرا تقريبا، في كل سطر 11 كلمة تقريبا، وتخلو من التعليقات إلا نادرا .

وهذه النسخة تماثل أو تقارب النسخة السابقة في الدقة.

النسخة الثالثة : وهي موجودة في مكتبة الأسكوريال باسبانيا تحت رقم 1158، وأرمز لها بحرف : "س"، وفي آخرها أنها ملكٌ لأمر المؤمنين زيدان بن أمير المؤمنين (المغرب).

كما كتب في آخرها العبارة الآتية :

"ووجد بخط المؤلف إثر النهاية في النسخة التي قبلت بها النسخة التي انتسخت منها هذه، ما نصه : وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب في يوم الخميس من شهر رمضان عام خمسة وخمسين وسبعمائة هـ".

وهذا التاريخ يفيد أن المؤلف انتهى من تأليف هذا الكتاب في أواخر حياته، وكان إذ ذاك بالمغرب.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي لا بأس به.

ولا يوجد بها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، ولا المنسوخة له، (وكما سبق فهي في ملك أمير المؤمنين : زيدان).

وعدد لوحاتها 128 أو 256 صفحة، في كل صفحة 23 سطرا، في كل سطر 11 كلمة تقريبا، عليها تعليقات قليلة جدا، هي بمثابة عناوين جانبية.

وهذه النسخة كالنسختين السابقتين في الدقة والجودة أيضا.

النسخة الرابعة : وأرمز لها بحرف : "ع" ، وهي مأخوذة من مكروفيلم يوجد بالخرزانة العامة بالرباط تحت رقم 218، وهو لنسخة كانت عند المرحوم الفقيه السيد محمد بن محمد بن عبد القادر العبادي الذي كان قاضيا بأسفي وقبيلة عبدة، وقد قام بنسخها له - حسبما يتضح من آخرها - المرحوم الأستاذ الطيب بن العربي بن أحمد البواب الذي كان محاميا بعد ذلك بالدار البيضاء إلى أن توفي في السنوات الأخيرة،

وكان قبل ما يزيد على أربعة عقود من زملائي في كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط، وكان موظفاً ويتابع دراسته بالانتساب.

وقد أنهى كتابة هذه النسخة، كما يتبين من آخرها، يوم الجمعة رابع جمادى الأولى عام 1371 هـ الموافق ليوم فاتح فبراير عام 1952 م.

وقد نقل الأستاذ الطيب البواب هذه النسخة من نسخة أخرى، مكتوب في آخرها: "وكان الفراغ من نسخ هذه القواعد من أوله إلى آخره عند غروب الشمس يوم الثلاثاء الرابع عشر من شوال عام 1161 هـ على يد عبید الله وأحوجهم إلى عفوہ تعالی ورحمته محمد بن داود بن عبد الله بن علي بن محمد بن يحيى الزعنوني الترستي...".

وتشير هذه النسخة في آخرها إلى أن المؤلف الإمام المقري قد فرغ من تأليف هذا الكتاب يوم الخميس الرابع عشر من شهر رمضان عام خمسة وخمسين وسبعمائة هـ.

وبذلك تتفق هذه النسخة مع نسخة الأسكوريال، في أن المؤلف قد أنهى تأليف كتاب القواعد في ذلك التاريخ، وكان ذلك في المغرب وفي أواخر حياته.

وقد بحثت عن النسخة التي انتسخ منها الأستاذ الطيب البواب هذه النسخة موضوع المكروفيلم دون جدوى، وقد كتبت في شأنها إلى الأستاذ الطيب البواب، فأجابني بأنه لما قام بالنسخ للفقهاء العبادي كان ما زال في بداية الشباب، وأنه لم يهتم بالأمر، فلم يسأل أستاذه العبادي عن مصدر النسخة أو مالکها.

والنسخة التي قام بنسخها الأستاذ الطيب البواب، هي بخط مغربي جميل، وهي من الحجم الكبير نسبياً، وعدد صفحاتها 156 صفحة، بمعدل 31 أو 32 سطراً في الصفحة، في كل سطر 14 كلمة تقريباً.

وكل قاعدة في هذه النسخة تبتدئ من أول السطر، ولفظ "القاعدة" مكتوب بخط عريض، فوَقه رقم تسلسلي من 1 إلى 1252.

وقد اعتمدت الترقيم الذي أتت به هذه النسخة؛ لأن النسخ الأخرى ليس بها ترقيم.

وهذه النسخة توجد بها، في بعض الأحيان، بعض البياضات (فراغات غير مكتوبة)، وكذا بعض الأخطاء المادية الواضحة، أحجمت أحيانا عن الإشارة إلى ذا وذاك في الهامش حتى لا أكثر من التعليقات بدون فائدة ؛ على أنه في بعض الأحيان كانت تنفرد بالصواب دون النسخ الأخرى.

واستعنت كذلك في التحقيق بالقواعد الكثيرة التي نقلها أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور في شرحه "للمنهج المنتخب" لأبي الحسن علي بن قاسم بن محمد الزقاق، وأرمز لهذه القواعد بحرف "ج"، وبما أن الكتاب مطبوع بالطبعة الحجرية الفاسية، فإني أرمز إلى ملزمات الكتاب بحرف "م".

كما اعتمدت في تصحيح "نص المخطوط" على المصادر التي أخذ أو اقتبس منها المؤلف بكثرة: كالمدونة للإمام مالك والفروق والذخيرة للقرافي والجواهر لابن شاس وجامع الأمهات لابن الحاجب والوجيز للإمام الغزالي، وكذا على الكتب التي ألفت بعد ذلك كشرح مختصر الشيخ خليل وغيرها من المصادر والمراجع من المذهب المالكي وغيره ؛ إذ بفهم مضمون القاعدة بواسطة هذه الكتب يمكن الترجيح بين نسخ المخطوط وبالتالي الوصول إلى النسخة الصحيحة للمؤلف ؛ وهذا ما يمكن أن أكون قد وصلت إليه، أو قريبا منه، بعد جهد جديد، وبالله التوفيق.

والآن أقدم صوراً للصفحات الأولى والأخيرة من النسخ الأربعة، كالتالي :

بحرف: "ت":

الصفحة الأولى من نسخة ت:

حيدر الاحمدى: صلواته على سيدنا محمد وآله
 قال الشيخ الفقيه العالم العلامة ذو الوحد النبوي
 الشريف الشيخ الفاضل الحاج فاضل الجعافنة
 بقا من ابو عبد الله محمد بن الشيخ الفقيه الطامع ابو
 عبد الله محمد بن احمد الشافعي الحنبلية وسلام على
 علي بن ابي طالب والذين هم في حقهم من اهل البيت فاعرفه ومانع
 فاعرفه وهو في اصول الفريضة الامهات مسما بالحق المبتدلة
 والعربية رحوته ان يقتصر عليها من سمت به الهمة الكلب
 الهامى وقصرت به اسباب اصول الوصول الى مكافاة القصور
 من التصور والسماع والبرهان فاعرفه كما فاعرفه منها ما
 يشتملها من المسائل وحققت في جمهورها عمدا بطلان
 من الزكايون عنى بافاعة كل كلف هو اخص من اصول
 وسائر المعاني العقلية العامة واجمع من العرف وجملة
 الاصول التي هي في المناقاة وباللغة استعير في تفسيرها
 ما قصود وعليه اخصر في تفسيرها ما املت وما توفيق في
 بالله عليه توكلت واليه ائبت فاعرفه تنزل
 النجاسة الى الكهانة بلا استعمال الماء ثم عن غير ذلك
 ومحمد حسي عن النجاسة وبعض النجاسة كقول الماء من بلا
 للغير والارض والارض لا يجوز في ازالة النجاسة الماء المسطوح
 وقال الخبير في كل ما يعمله فاعرفه فاعرفه فاعرفه فاعرفه فاعرفه
 لان ازالة النجاسة في كل ما كان في الارض والارض لا يزيل النجاسة عن
 الماء الا في سواها في ازالة النجاسة الماء اذا افر النجاسة
 ثم الماء النجس لا يرفع النجاسة وينضح الكلام ان استعمل
 الماء يزيل النجاسة وما اتصل بسا عورة كصورة الماء عن هذا
 بقدره في ازالة النجاسة عن الماء عند فاعرفه

من اذنته
من اذنته

من اذنته
من اذنته

من اذنته
من اذنته

131

وحب الله عز وجل
 زيدا علي ما تشرفنا
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
 الكريم المنان والكونه من الله ومعليه من اولاده ومعليه

في كل واقعة على الحساب **قاعدة** في الحد يشان الغيبة
 الرجل بما يكره واختلف في اصلها ان هو الغيبة او العيبة
 وعليها الودع في ذلك وهو خارج قاعدة قد يطعن
 الله عز وجل على الذنوب بما يولم من صائب الدنيا او غير
 الاخرية وما اصلها ان الله لا يغيرها بقول حتى يماكلوا
 وتتبع مع العصاة حتى يجرعه سباع عقوبته الشيط
 سوالهم الى قوله الامر واما من نخل الاية وفي الخبر ان
 ليختم له بالكفر بسبب كثرة ذنوبه وتفقوت الصاع
 سائر عزايان ومن هنا قال من ترك الاقامة بيعة
 وهو الاستغفار حيث يفتش العقوبة وذلك في المنزلة
 لا في المنزلة وبكال اقامة والمثورة وكما العقوبات تكون
 باحد هذه الاشياء فالمتوبات تكون باضافة الصانع
 وحب الشكر عليها حرة ما يراه الخليفة المتقوا منه
 قال الجمع بن محمد بن احمد المقيدي قد اتيت على ما قصدت في
 على ما شئت كنت تكميلا كما اردت وبالله سبحانه استغ
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

نحن نحمد الله وحسن عونه بين خلقه
 يوم الخميس ثامن عشر من ايام الالوي
 عام سلطه وتسعين واليه
 بقره بيده العائنه اقل عبيد
 المفاقم الرضا الانصار
 صاحب المنة امين
 امين

لها بحرف "س":

الصفحة الأولى من نسخة س:

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله

والشيخ الفقيه العلامة العلامة الأوجده المصنف المتبحر
 الصالح الحاج فاضل الجماعة ميرزا محمد باقر أبو عبد الله محمد بن
 الشيخ الفقيه الصالح أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنف
 المشهور بسلامة على عباده الزموا صنفوا فصدت الرضا لله فاعلت
 وما توفوا عنه في الأصول الغربية / أصوات مسائل الخطاب المبتدئة
 والغربية وجوه أي يقتصر عليها موثقت به العمدة الكلب الفياض
 وفصحت به أصناف الأصول من الوصول المتكاتف من الأصول من النصوص
 والمعاني فلهذا في شذوحت كل قاعدة فيتم كلفها من الشيا بل وصيحت
 في جملة من أعما جعلها من الالاء ويعني بالفاضة كل كل من
 الخصم من الأصول وبما المعاني العقلية العامة وأخر من العرف
 وجعلت الشوايك البصيرة الخاصة والله استعمله من جميع ما قصدت
 وعليه اعتمدت شذوحت ما أملت وما توفوا في الإله عليه توفقت
 والله أنيب فأعز تبتل على الخباصة إلى الصفاة بأستعمال الماء
 شرعي غير ملط ومحمد حسن بن العماد ومنه المالكين بخوف
 الماء من بلاد العجم والأز ففلا لا يجوز عازلة الخباصة الماء المثلث
 وهذا يجوز في كل ما يعرضه فأعز ففلا تلمنهما النية فأعز لا
 الأعمى من الزيل لا الأزل لا الأزل ففلا الماء الأمل من خارج عن العباد
 الأمل من التجميع الحكم بخاصة الماء الله الأمل الخباصة ثم الماء
 التمسير من الخباصة وينص الكلام بما إذا استعمل الماء وعص
 من من صب الخضم بخاصة المنعصر كما هو في الماء أو اشط أو ما
 على خلاف الغياض لا فصل من من فصل وما فصلها كحل في خصوص

Mohamad el Mecri. Nactans de Systemate
Jurisprudencia, Juris Canonici: ubi hac in re, tria sunt

الاختصاص وما اعطىكم اوالد لا يقم ما يقوم جزاء ما اذنتو معلوم
ويسمى المعصية شئو يقع له سبب عقوبة الشيطان رسول الله وامر
لصاحبه العولد الامر واما من تحت الابن واما امر او الرجل الغمرك
بالعمر حسب كثره في نوبه ويتغير من الطاعة سائر وعون الله
ومن هذا ما اذنت في ذلك الاقامة يستقروا على الاستفهام حيث
تستحق العقوبة وهذا العلم المصنوع للمعروف كالاقامة والمفروض
وكلما اذنت ان تكون باحد من الاشياء والمثوبات فتكون باحد
هم في وجب الشكر عليها اللهم اعف عنا ولا تقابلنا بالارواح
عنه سببنا وموانعنا على الله عليه ونيل وعلمه الوعد
فالعلم من علم الله المفضل على ما نيت علم ما قصرت رايها على
فكر كما تفحصه ما اذنت وبالمنفعة ما اذنت في الاحوال وافق
الامانة العقل العظيم والله على كل شئ قدير
ويجب في الوفاء اثر النعمان الذي هو يثبت بها النعمة الى ان تنتهت
منها طرفة ما فهد وكاثر العرائض من نالها هذا الكتاب في يوم الخميس
من شهر رمضان عام خمسة وخمسين ومئتين ما يشره الله سبحانه

الحمد لله الذي جعل العلم لله اسير للموسر زيارته في يوم الخميس
الشمس للموسر صلح الله اخوانه للموسر لله

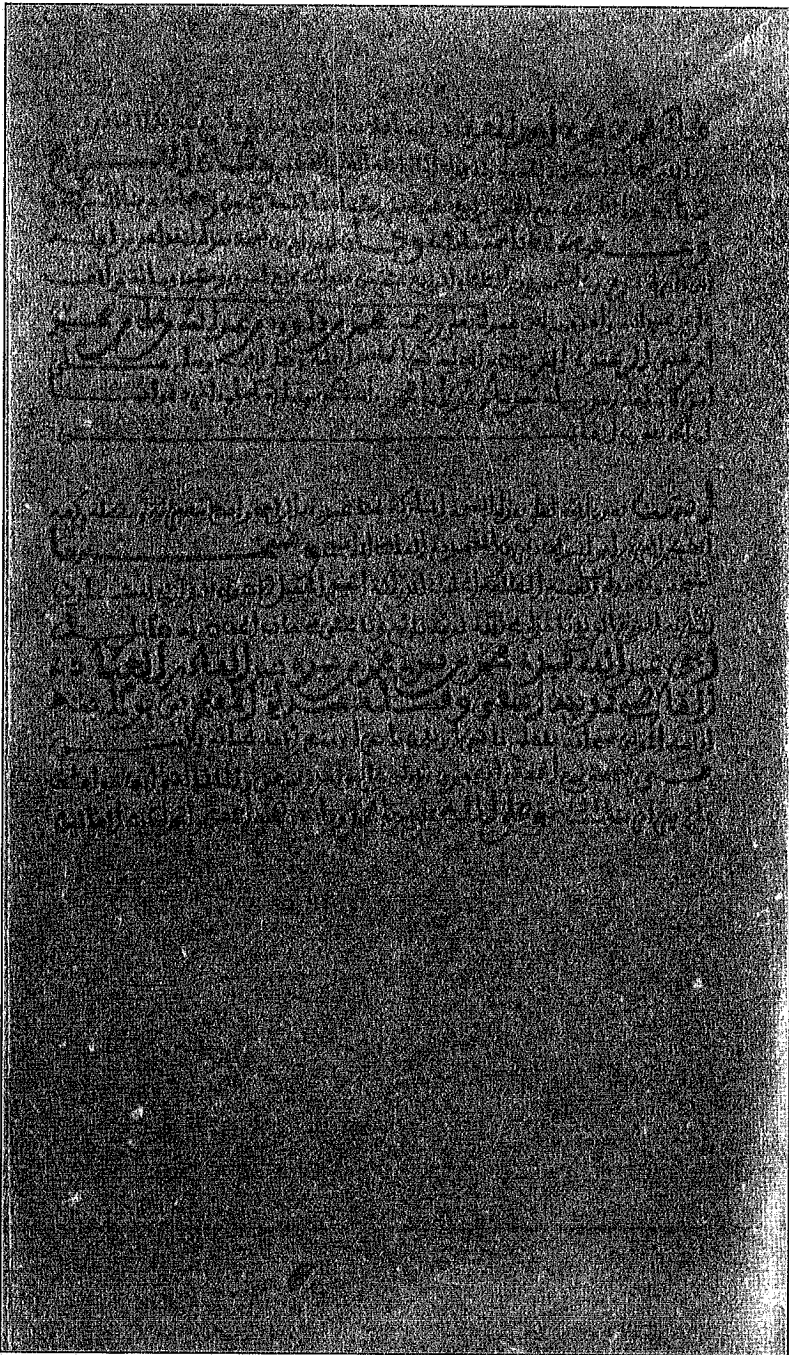
Sciendum est, tria haec Systemata a Mahometanis Liber
tatis nimis amatoribus excogitata esse, ut nihil illi sit
rebutum, quod enim in uno Systemate non licet, in alio
sit licitum est, prout est crimen quilibet licitum est;
haec ergo ex illis deducit Libris

Musa ibn...

4 - النسخة الرابعة المأخوذة من مكروفيلم يوجد بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 218، وأرملها بحرف "ع":

الصفحة الأولى من نسخة ع:





القسم الثاني
تحقيق ودراسة
كتاب القواعد

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

قال الشيخ الفقيه العالم العلم الأوحد المقرئ المؤلف المتفنن الصالح الفاضل الحاج قاضي الجماعة بمدينة¹²⁸ فاس، ومدرس الحضرة العلية بها¹²⁹، أبو عبد الله محمد بن الشيخ الفقيه الصالح المرحوم أبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ نفع الله به¹³⁰:

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

قصدت¹³¹ إلى تمهيد ألف قاعدة ومائتي قاعدة¹³²، هي الأصول القريبة لأمهات مسائل الخلاف المتذلة والغريبة، رجوت أن يقتصر عليها من سمت به الهمة إلى طلب المباني، وقصرت¹³³ به أسباب الأصول عن الوصول¹³⁴ إلى مكانم الفصوص من النصوص والمعاني؛ فلذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها¹³⁵ من المسائل، وصفححت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل.

ونعني بالقاعدة: كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة¹³⁶.

وبالله أستعين في تيسير ما¹³⁷ قصدت، وعليه أعتمد في تحقيق ما أملت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

128 - بمدينة، غير موجودة في: ت.

129 - ومدرس الحضرة العلية بها، ساقطة في: ت، س.

130 - "نفع الله به" ساقطة في: ت، س، وكل ما تقدم يظهر أنه من إنشاء النساخ، وليس من كلام المؤلف، ولم تأت نسخة "ت، ي" بهذه الديباجة ابتداء من "قال الشيخ... إلى نفع الله به".

131 - (قصدت) قد تمزقت في: ي.

132 - بل زاد على هذا العدد نحو 50 قاعدة، ولذلك قال في خاتمة هذا الكتاب: "قد أتيت على ما قصدت زائدا على ما شرطت".

133 - ع: وقعدت.

134 - ت: الوصل.

135 - ت، ع: يشكلها.

136 - انظر توضيح ذلك في شرح أبي العباس أحمد المنجور على "المنهج المنتخب" للعلامة علي بن قاسم الزقاق، ج 1، م 2، ص 1-2.

137 - (في تيسير ما) ت: في تيسيرها ما.

الطهارة¹³⁸

قاعدة 1 : تبدل محل النجاسة إلى الطهارة¹³⁹ باستعمال الماء : شرعي¹⁴⁰ عند مالك¹⁴¹ ومحمد¹⁴²، حسي¹⁴³ عند النعمان¹⁴⁴ وبعض المالكية ؛ لكون الماء مزيلا للعين والأثر. فقالا¹⁴⁵: لا يجزئ في إزالة النجاسة إلا الماء المطلق¹⁴⁶، وقال : يجزئ كل مائع طاهر قالع¹⁴⁷.

138 - هذا العنوان موجود في : ع، وساقط في : ت، ي، س.

139 - يقصد طهارة الخبث.

140 - وهو لا يكون إلا بالماء المطلق الذي يزيل عين النجاسة وحكمها.

141 - هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد سنة 93 وقيل : 91 أو 94 أو 95 هـ بالمدينة المنورة، سمع من الزهري ونافع مولى ابن عمر وأبي الزبير وغيرهم من التابعين، سعي به إلى جعفر بن سليمان أمير المدينة حينئذ، وهو عم أبي جعفر المنصور، وقالوا له : إن مالكا لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشيء، فجرده وضربه بالسياط. ألف الموطأ ورسالة في الوعظ وغيرهما، توفي بالمدينة سنة 179 هـ، ودفن بالبقيع. انظر "مالك بن أنس" للشيخ محمد أبو زهرة، والديباج.. ص 17 وما بعدها، وفيات الأعيان - ج 3 ص 284 - 287.

142 - المقصود "بمحمد" هو الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد بغزة سنة 150 هـ وهي السنة التي مات فيها أبو حنيفة، طلب العلم عن مسلم بن خالد الزنجي والإمام مالك بن أنس وطبقتها، مات سنة 204 هـ بمصر، وقبره معروف بالقاهرة. ألف كتاب "الأم" في الفقه، و"المسند" و"اختلاف الحديث"، و"الرسالة" في أصول الفقه وغيرها. انظر "الشافعي" للشيخ محمد أبي زهرة، و"الإمام الشافعي" للشيخ مصطفى عبد الرزاق، و"تاريخ الإمام الشافعي" لحسين الرفاعي، و"وفيات الأعيان" - ج 3 ص 305 - 310.

143 - وهو يكون بكل مائع طاهر، لأن أصل أبي حنيفة أن كل ما أزال عين النجاسة رفع حكمها. انظر المبسوط للسرخسي ج 1 ص 66، والمقدمات لابن رشد ج 1 ص 19.

144 - هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي بالولاء، الكوفي، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان عالما عاملا زاهدا عابدا، ولد سنة 80 هجرية بالكوفة، وهو من أصل فارسي، وتوفي سنة 150 هـ. له "منهذ" في الحديث، جمعه تلاميذه، و"المخارج" في الفقه، رواه عند تلميذه أبو يوسف، انظر "وفيات الأعيان" - ج 5 ص 39 - 47، و"أبو حنيفة حياته وعصره وأراؤه وفقهه" للشيخ محمد أبي زهرة، و"دائرة المعارف الإسلامية" - ج 1 ص 330 - 332.

145 - أي مالك ومحمد بن إدريس الشافعي.

146 - هو الماء الباقي على أصل خلقته، ويلحق به المتغير بها لا ينفك عنه غالبا : كالتراب والزرنيخ الجاري هو عليهما والطحلب، والمتغير بالمجاورة والتراب. انظر : مختصر ابن الحاجب ص 30، وانظر الفروق للقرافي ج 2 ص 117، وقد عرفه الشيخ خليل "بأنه ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد". انظر : الفرق بين تعريف ابن الحاجب وتعريف خليل في الخطاب - ج 1 ص 45.

147 - بداية المجتهد - ج 1 ص 21، والمغني لابن قدامة - ج 1 ص 9.

فإن قلت : تلزمهما¹⁴⁸ النية، قلت : لا¹⁴⁹ ؛ لأن التعبد¹⁵⁰ في المزيله لا الإزالة ؛ لأن الإزالة بالماء القليل خارج عن القياس، إذ¹⁵¹ قياس التنجيس الحكم بنجاسة الماء إذا لاقى النجاسة¹⁵²، ثم الماء النجس¹⁵³ لا يرفع النجاسة¹⁵⁴.

ويتضح الكلام إذا استعمل الماء (و عصر، فإن مذهب الخصم نجاسة المعتصر¹⁵⁵ وطهارة البلل، ولا شك أن ذلك على خلاف القياس، إذ لا فصل¹⁵⁶)¹⁵⁷ بين ماء انفصل وماء اتصل¹⁵⁸.

قاعدة 2: طهُورِيَّةُ الماء عندهما¹⁵⁹ بالشرع، فتفتقر إلى نية إلا بدليل كالخبث¹⁶⁰، وعنده¹⁶¹، وروى¹⁶² عن مالك : بالطبع، فلا تفتقر. هذا أصل الشاشي¹⁶³، والتحقيق ما مر ويأتي¹⁶⁴.

148 - في : ت، ي : يلزمها.

149 - الفروق - ج 2 ص 112، والأشباه والنظائر للسيوطي - ص 10، والخطاب ج 1 ص 158 - 160.

150 - التعبد : هو الحكم الذي لا تظهر حكمته بالنسبة إلينا... الخطاب ج 1 ص 177.

151 - إذ، ساقطة في : ت .

152 - انظر توضيح ذلك في الفروق - ج 2 ص 112 - 113 .

153 - النجس، ساقطة في : ي.

154 - الخطاب - ج 1 ص 43 وما بعدها.

155 - س : المعتصر.

156 - (فصل) : في : ع : فضل.

157 - ما بين قوسين ساقط في : ت .

158 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 162 - 163.

159 - أي مالك والشافعي .

160 - الخبث : هو النجاسة. انظر الخطاب ج 1 ص 45، والدردير - ج 1 ص 30 .

161 - ع : وعنده - ي، س : وغيره. والضمير في عنده يعود على أبي حنيفة.

162 - وعنده وروي، وقع تمزقه في : ت .

163 - يوجد أكثر من عالم يُعرف بالشاشي، ولكن مؤلفنا " المقرئ " نص في القاعدة 59 على أن ابن العربي سمع من

الشاشي، وتذكر كتب التراجم أن الشاشي الذي هو من شيوخ ابن العربي، وتعاصرا معا في بغداد، هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين ابن عمر الشاشي الأصل، الفارقي المولد، المعروف بالمستظهري، والملقب بفخر الإسلام، الفقيه الشافعي، كان فقيه وقته، ولد بديار بكر سنة 429 هـ، ودخل بغداد فتولى التدريس بالمدرسة النظامية، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي هناك، له عدة كتب منها : حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، والشافي في شرح الشامل في عشرين مجلدا، والمعتمد، والترغيب وغيرها، توفي ببغداد سنة 507 هـ. انظر وفيات الأعيان - ج : 3 ص 356 - 357، وطبقات الشافعية الكبرى - ج 6 : 70 - 80، وديوان الإسلام - ج 3 ص 158 - 159، وما بحاشيته من مراجع وشذرات الذهب - ج 4 ص 16.

164 - أي في القاعدة : 52.

قاعدة 3 : انتقال الماء عندهما. بزوال سمة¹⁶⁵ إطلاقه، فينتقل بالتَّغْيِيرِ¹⁶⁶ ولو قل على الأصح¹⁶⁷، إلا بدليل : كالقرار والتولد والجوار¹⁶⁸. وعنده : بزوال سمة رفته ولطفاته الموجب لتجديد اسم آخر له، إلا بدليل : كنبذ التمر في السفر والعدم¹⁶⁹.

قاعدة 4 : التغير¹⁷⁰ ينافي الإطلاق مطلقا عند مالك¹⁷¹، ونص الغزالي¹⁷² في الوجيز¹⁷³: أن التغير اليسير بالظاهر لا ينافي، بعد أن حد المطلق قبيله¹⁷⁴: بالباقي على أوصاف خلقتها، فتناقض. وزاد ابن شاس¹⁷⁵: من غير مخالطة له¹⁷⁶؛ لأنه فسر الأوصاف باللون والطعم والريح، وقد تبقى مع المخالطة ويتنفي الإطلاق. وأسقط ابن

165 - سمة، ساقطة في : س، وفي : ت، بدلا منها : " النجاسة" .

166 - ت، ع، ي : بالتغير.

167 - بداية المجتهد - ج 1 ص 18.

168 - ويوجد خلاف شاذ في الماء الأجن رُوي عن ابن سيرين. انظر : بداية المجتهد - ج 1 ص 18.

169 - ذهب أبو حنيفة من بين معظم أصحابه وفقهاء الأمصار، إلى إجازة الموضوع بنبذ التمر في السفر، ارتكازا على حديث رواه ابن عباس وأبورافع عن عبد الله بن مسعود. وقد رد أهل الحديث هذا الخبر. انظر تفصيل ذلك في بداية المجتهد - ج 1 ص 25 - 26، والمبسوط للسرخسي - ج 1 ص 88، والمغني لابن قدامة - ج 1 ص 10.

170 - ت : التغير.

171 - خليل : " لا بتغير لونا أو طعما أو ريحا يفارقه غالبا"، انظر : المواق، والخطاب ج 1 ص 58.

172 - هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي، ولد سنة 450 هـ بمدينة طوس من أعمال خراسان، فقيه وفيلسوف ومتكلم وصوفي ومصلح ديني واجتماعي. ألف : " إحياء علوم الدين " و "المستصفى " و "المنحول" في الأصول، و "الوجيز" في الفقه، و "تمهات الفلاسفة"، و "المنقذ من الضلال"، و "مقاصد الفلاسفة"، وغيرها، توفي سنة 505 هـ. انظر : وفيات الأعيان - ج 3 ص 353، ووفيات ابن قنفذ ص 266.

173 - الجزء الأول منه ص 3.

174 - أي في نفس الصفحة .

175 - هو أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي، من أكابر فقهاء المالكية، توفي سنة 616 هـ بدمياط بمصر، له : "الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة" في الفقه وضعه على ترتيب "الوجيز" للغزالي، وله أيضا "كرامات الأولياء"، انظر : وفيات الأعيان - ج 2 ص 262، والديباج - ص 141، ووفيات ابن قنفذ - ص 306.

176 - انظر الجواهر الثمينة لابن شاس - ص 7. وانظر الخلافات الواردة في هذا الموضوع في الخطاب - ج 1 ص 56 - 61.

الحاجب¹⁷⁷ الأوصاف فلم يحتج إلى زيادة¹⁷⁸. ولبعض المالكية خلاف فيه¹⁷⁹ وفي تغير
الريح¹⁸⁰.

قاعدة¹⁸¹5 : الكثرة والقلة في الماء إضافيتان عند مالك. قال في لعاب الكلب¹⁸²:
" ولا بأس به في الكثرة¹⁸³ كالحوض"، و" في الجنب يغتسل في مثل¹⁸⁴ حياض الدواب
- ولم يغسل ما به¹⁸⁵ - أفسده¹⁸⁶"، وعليه مرَّ صاحب المقدمات¹⁸⁷، وإن كان المذهب قد
اختلف في اليسارة¹⁸⁸: هل¹⁸⁹ هي معتبرة في نفسها أو بالنسبة؟ كالصرف والبيع في دينار
واحد : هل تشترط فيه التبعية¹⁹⁰ أولاً؟ ثم في كون التابع الثلث أو الدرهم فما دونه؟

177 - هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين بن الحاجب، فقيه مالكي أصولي مقرئ، كردي
الأصل، ولد سنة 570 هـ في مصر، وتوفي بالإسكندرية سنة 646 هـ، له : "الكافية" في النحو، و"المقصد
الجليل" في العروض و"منتهى السؤل - والأمل في علمي الأصول والجدل" في أصول الفقه، و"جامع
الأمهات" في الفقه، وهو مختصر جليل القدر عظيم الشأن، اعتمد عليه مؤلفنا "المقري" كثيراً وقد تم طبعه في
بيروت، مطبعة اليمامة، الطبعة الأولى سنة 1998. انظر وفيات الأعيان - ج 2 ص 413، والديباج - ص 189 -
191، وشجرة النور - ص 167، ووفيات ابن قنفذ - ص 319.

178 - مختصر ابن الحاجب - ص 30.

179 - في : ع : فيه خلاف.

180 - لم يعتبر التغير بالريح بعض العلماء : منهم ابن الماجشون. انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 22، ومختصر ابن
الحاجب - ص 1، والخطاب ج 1 ص 60.

181 - انظر توضيح هذه القاعدة في شرح أبي العباس أحمد بن علي المنجور على "المنهج المنتخب" للإمام أبي الحسن
علي بن قاسم الرزاق - ج 1، م 22 ص 1 وما بعدها، والخطاب - ج 1 ص 70 - 73.

182 - المدونة - ج 1 ص 6.

183 - ت : الكثير.

184 - مثل، ساقطة في : ع.

185 - أي من الأذى.

186 - المدونة - ج 1 ص 30 - 31.

187 - أي في : ج 1 ص 20، و"المقدمات الممهدة" كتاب في الفقه لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، قاضي الجماعة
بقرطبة، كان فقيهاً عالماً، مقدماً فيه على جميع أهل عصره، وله كذلك : "البيان والتحصيل لما في المستخرجة من
التوجيه والتعليل"، وهو جد ابن رشد الفيلسوف، توفي سنة 520 هـ. انظر : الديباج ص 278 - 279، والخطاب،
ج 1 ص 35 - 36.

188 - أي في الطهارة وفي أبواب أخرى من الفقه.

189 - في : ت : ثم هل.

190 - ي : التبعية.

ويكون عن المدونة نفي اشتراط التبعية¹⁹¹، وهو¹⁹² مما تلقوه بالقبول من استقرارات التونسي¹⁹³، ولا أدري من أين أخذه، فانظره.

وأما¹⁹⁴ الشافعي فأقل الكثرة عنده القلتان¹⁹⁵، وقد اختلف في تصحيح حديثهما¹⁹⁶، قال الغزالي: وهما نحو من ثلاثمائة من¹⁹⁷، هكذا في الوجيز من كيد¹⁹⁸، وصوابه مني¹⁹⁹.

وأما النعمان فحده²⁰⁰ بها إذا حرك أحد طرفيه²⁰¹ - يعني بالتناول منه - لم يتحرك الآخر، يعني بسرعة، واعتمده ابن بشر²⁰² من رواية ابن نافع²⁰³ التي جعلها صاحب

191 - أي فتعتبر اليسارة في نفسها.

192 - أي اعتباره اليسارة في نفسها.

193 - هو أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن إسحاق التونسي، كان عالما جليلا، له شروح حسنة على كتاب ابن المواز، والمدونة، توفي سنة 443 هـ. انظر: الديباج - ص 88 - 89، وشجرة النور الزكية، ص 108.

194 - ت: أما.

195 - وهما نحو خمسمائة رطل. انظر "الأم" للإمام الشافعي - ج 1 ص 3 - 4. وبداية المجتهد - ج 1 ص 18، والإحياء - ج 1 ص 129.

196 - الحديث هو: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا" رواه أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي. انظر نيل الأوطار - ج 1 ص 41 - 42، وقد فصل الشوكاني - في شرحه (لنيل الأوطار) - الخلاف في تصحيح هذا الحديث، وانظر كذلك الإحياء للغزالي - ج 1 ص 129.

197 - المن: كيل أو ميزان يساوي 180 مثقالا، جمع أمنان.

198 - من كيد، ساقطة في: ت، ع.. انظر الوجيز: ج 1 ص 6 منه، وقال في الإحياء: "فإن لم يتغير الماء وكان قريبا من مائتين وخمسين منا - وهو خمسمائة رطل برطل العراق - لم ينجس" ج 1 ص 129.

199 - س: منا - ع: بهائتي، وفي الإحياء ج 1 ص 129: مائتان وخمسون. ومن معاني "المن" في اللغة أنه كيل أو ميزان، وأنه شرعا 180 مثقالا، وعرفا 280 مثقالا، جمع أمنان.

200 - ع، ي: فحدها.

201 - أي الماء.

202 - الخطاب - ج 1 ص 72.. وابن بشر، هو: إبراهيم بن عبد الصمد الشيخ أبو طاهر بن بشر التنوخي، كان عالما حافظا للمذهب إماما في أصول الفقه والعربية والحديث، من العلماء المبرزين في المذهب، المترفعين عن درجة التقليد إلى رتبة الاختيار والترجيح، له كتاب "التنبيه" (الذي أشار إليه مؤلفنا المقرئ في القاعدة 721، ومن هذه القاعدة علمنا أن المقصود بابن بشر هو الذي ترجمنا له، لأنه يوجد أكثر من شخص بهذا الاسم)، كما له كتاب "الأنوار البديعة إلى أسرار الشريعة"، وكتاب "التذهيب على التهذيب"، و"المختصر". قال صاحب الديباج: إنه لم يقف على تاريخ وفاته، غير أنه ذكر في كتابه "المختصر": أنه أكمله في سنة 526 هـ - الديباج ص 87.

203 - هو أبو محمد عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي المدني، فقيه، أخذ عن أسامة ومالك، وكان صاحب رأي مالك ومفتي المدينة بعده، وكان أميا لا يكتب، توفي سنة 186 هـ، حسبما جاء في الديباج - ص 131 أو سنة 206 هـ كما ورد في وفيات ابن قنفذ ص 158.

البيان²⁰⁴ خلافا في الكثير بنجاسة²⁰⁵، وليس كما قال²⁰⁶، وإنما هي خلاف في حد الكثير، فإذا ثبتت الكثرة فلا خلاف كما قال ابن الحاجب²⁰⁷، ولعله قصد بذكر الاتفاق التنبيه على هذا الوهم.

قاعدة 6: قد يفترن بالضعيف ما يلحقه بالقوي: كوصف الجريئة تلحق القليل بالكثير على ظاهر قول ابن أبي زيد²⁰⁸ في المختصر، واللخمي²⁰⁹، وابن بشير²¹⁰، وخالفهما ابن الحاجب، فشرط كثرة المجموع، وألغى وصف الجرية²¹¹، وقوله: "والجرية لا انفكاك لها"²¹² ليس بشرط كما فهم ابن عبد السلام²¹³، لكن مستأنف إشارة²¹⁴ إلى مذهب الشافعي²¹⁵ في كون كل جرية لها حكم الاستقلال بنفسها عن غيرها من الجريات، وإعلام²¹⁶ بأن الجريات كلها لها حكم التلازم.

204 - اسمه الكامل: "البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل" لأبي الوليد ابن رشد (الجد)، وقد تقدم في حاشيته هذه القاعدة.

205 - ع: بنجاسته.

206 - "ليس كما قال" وقع تمزقها في: ت.

207 - مختصر ابن الحاجب ص 31.

208 - هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي زيد النفزي القيرواني، فقيه مالكي مشهور، ولد بالقيروان سنة 310 هـ، وتوفي سنة 386 هـ، من آثاره كتاب النوادر والزيادات على المدونة، ومختصر المدونة، والرسالة، وإعجاز القرآن، وغيرها، انظر: الديباج - ص 136 - 138، وشجرة النور الزكية ص 96.

209 - هو أبو الحسن علي بن محمد الربيعي، المعروف باللخمي، فقيه مالكي، قيرواني الأصل، صنف كتباً مفيدة أحسنها "التبصرة" وهو تعليق كبير على المدونة، توفي سنة 478 هـ، انظر: الديباج المهذب - ص 203، وفيه أنه توفي سنة 498 هـ، وشجرة النور ص 117، والحطاب - ج 1 ص 35.

210 - تقدمت ترجمته في القاعدة: 5.

211 - مختصر ابن الحاجب - ص 32، يقول: "والجاري كالكثير إذا كان المجموع كثيراً، والجرية لا انفكاك لها".

212 - نفس المصدر، وانظر الحطاب - ج 1 ص 72 - 74، وقد احترز ابن الحاجب "بعدم الانفكاك" عن ميزاب السانية، لأن الماء الذي يجري فيه قليل، وإذا وقفت الدابة انقطع.

213 - هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير، فقيه مالكي، من قضاة تونس وصدر علمائها في زمانه، كان إماماً عالماً حافظاً متفنناً في علمي الأصول والعربية، وعلم الكلام، وعلم البيان، شرح مختصر ابن الحاجب الفقهي، توفي سنة 749 هـ. انظر: الديباج ص 336، ونيل الانتهاج ص 242.

214 - إشارة، ساقطة في: ي.

215 - انظر: الوجيز - ج 1 ص 5.

216 - س: واعلم.

قاعدة 7 : الطَّهْوَرِيَّةُ تنفيذ التكرار بصيغتها وصفتها، فيصح²¹⁷ الوضوء بالمستعمل²¹⁸ كابن القاسم²¹⁹، وإن كره ابتداء للخلاف²²⁰، أو لأنه بصورة ما يُعاف²²¹: إما حقيقة أو بمعنى أن غيره أولى، وخالفه الأئمة لما يُذكر بعدُ.

قاعدة 8 : المستقذر شرعا كالمستقذر حساً، "ليس لنا مثل السَّوء، العائد في صدقته كالكلب يقى ثم يعود في قيئه"²²²، "إن الصدقة لا تحل لآل محمد إنها هي أوساخ الناس"²²³، يشير إلى : "خذ من أموالهم" الآية²²⁴. فمن ثم قال الأئمة : لا يُطَهَّرُ المستعمل في الحدث، لأنه طَهَّرَ الذنوب المستقذرة شرعا، كالصدقة، فاشتمل عليها اشتمال الماء²²⁵ على الأوساخ المضروب بها المثل، فانتقل ما كان من المنع على الأعضاء إليه، حتى إن النعمان غلا في ذلك فسلبه الطهارة²²⁶.

قلت : وهذا القدر لا يُضاد الكراهة، فينبغي أن يُحمل عليها جمعا بين مقتضاه ومقتضى الأصل : كأحد قولي المالكية في شراء الرجل صدقته²²⁷. وكذلك المستقبح :

-
- 217 - س : ويصح.
- 218 - الماء المستعمل : هو الذي أدت به طهارة وانفصل عن الأعضاء، انظر : الفروق - ج 2 ص 117 - 118، والخطاب - ج 1 ص 67.
- 219 - هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري، تفقه بالإمام مالك ونظره، وصحب مالكا عشرين عاما، وهو أشهر تلامذته، وعنه روى سنخون "المدونة" المعروفة، توفي بالقاهرة سنة 191 هـ. انظر وفيات الأعيان، ج 2 ص 311، والديباج ص 146، وشجرة النور الزكية ص 58.
- 220 - المدونة - ج 1 ص 4، ومختصر ابن الحاجب - ص 31.
- 221 - انظر بقية علل الكراهة في الخطاب - ج 1 ص 67.
- 222 - يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم : "إن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه" رواه مسلم، انظر النووي على مسلم - ج 7 ص 65، وفي رواية : "في هبته"، انظر مسلم بشرح النووي - ج 7 ص 67، وزاد أحمد والبخاري : "ليس لنا مثل السوء"، انظر: نيل الأوطار - ج 6 ص 11.
- 223 - هذا حديث رواه مسلم، انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 182 - 185.
- 224 - الآية 103 من سورة التوبة، و انظر تفسير ابن كثير - ج 3 ص 448.
- 225 - ع : المال.
- 226 - ت : الطهوية .. وكذلك أصبغ من المالكية، انظر مختصر ابن الحاجب - ص 31، والخطاب - ج 1 ص 66، والفروق - ج 2 ص 117 - 119، والقاعدة : 10 الآتية.
- 227 - خليل : "وكره تملك صدقة بغير ميراث"، المواق والخطاب - ج 6 ص 65، والنووي على مسلم - ج 7 ص 65 - 66، وبداية المجتهد ج 2 ص 276.

كقوله صلى الله عليه وسلم : "ولا يَبْسُطُ ذراعيه انبساط الكلب"²²⁸، وهذا أظهر مما قيل من أن الاعتماد على الكفين تخفيفٌ عن الوجه²²⁹؛ ولذلك نهى عن الإقعاء²³⁰ أيضا. وأما ما يقال من أن الصدقة إنما حُرمت على من أذهب عنهم الرجس وطهرُوا تطهيرا²³¹، وذلك لا يقتضي المنع مطلقا في صورة النزاع، كما لم يقتضه امتناعه صلى الله عليه وسلم من كل ما له رائحة ثقيلة لأنه يناجي. فلغير النعمان أن يقول: إن المستعمل إنما مُنع في وسيلة مناجاة العبد ربه بصلاته²³²، ومناجاة الرب عبده بلسان تلاوته، ثم أطرده في الحدث²³³، لا مطلقا.

قاعدة 9 : القياسات الفقهية خطابية وجدلية لا سُوفسطائية²³⁴ وشعرية. وفي كون شيء منها برهانيا، ظاهر كلام ابن الحاجب نفيه والأصبهاني²³⁵ إثباته، وهو

228 - رواه الكتب الستة، انظر نيل الأوطار - ج 2 ص 265.

229 - وقد كره مالك شد الجبهة في السجود على الأرض، انظر الخطاب ج 1 ص 520.

230 - قيل : "الإقعاء" المنهى عنه : هو أن يجلس الرجل على إتيته في الصلاة ناصبا فخذه، مثل إقعاء الكلب والسبع؛ ولا خلاف بين الفقهاء أن هذه الهيئة ليست من هيئات الصلاة. وقيل الإقعاء الذي نُهى عنه: هو أن يجعل إتيته على عقبيه بين السجدين وأن يجلس على صدور قدميه، انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 109، وانظر صفة جلوس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة في حديث أبي حميد الذي رواه البخاري، وحديث عائشة الذي رواه أحمد ومسلم وأبو داود، وذلك في نيل الأوطار - ج 2 ص 284 - 285، وانظر كيف أخذ مالك والشافعي وأبو حنيفة والطبري هذه الأحاديث، وانظر القاعدة 176 - الآتية، والمغني لابن قدامة - ج 1 ص 524.

231 - يشير إلى قول الله تعالى : "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا" - سورة الأحزاب، الآية 33، وانظر تفسير هذه الآية والأحاديث الواردة حول أهل البيت، ومن هم؟ في تفسير ابن كثير - ج 5 ص : 451 - 458، وانظر كذلك نيل الأوطار - ج 4 ص 182-184، وج 2 ص 300 - 302 منه أيضا.

232 - في الحديث: "إن المصلي يناجي ربه، فلينظر بما يناجيه به"، انظر: الموطأ - ج 1 ص 77 تحت عنوان: العمل في القراءة، وفي البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن أحدكم إذا صلى يناجي ربه" ج 1 ص 485 بشرح القسطلاني.

233 - ي: الحديث.

234 - ع: سوفسطائية.

235 - لعله يقصد الشيخ محمود شمس الدين شارح مختصر ابن الحاجب في الأصول .. وهو أبو الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني - أو الأصبهاني - مفسر، كان عالما بالعقليات، ولد سنة 674 هـ في أصفهان وبها نشأ وتعلم، ورحل سنة 724 هـ، ودخل دمشق فأكرمه أهلها، وأعجب منه ابن تيمية، وانتقل إلى القاهرة، وتوفي بها سنة 746 هـ، من كتبه: مطالع الأنظار في شرح طوائف الأنوار، للبيضاوي، وأنوار الحقائق الربانية، في التفسير. انظر شذرات الذهب - ج 6 ص 165، ووفيات ابن قنفذ - ص 350 - 351.

الأقرب. وانفقوا على خروج كل ما هو ضروري من الدين - عن²³⁶ حد الفقه، وليس ما تقدم في القاعدة قبلها من نوع الخيالات، فلا يُسمع، كما ظن القوم، فتأمله.

قاعدة 10: ما يُعاف في العادات يكره في العبادات : كالأواني المُعدّة بصورها²³⁷ للنجاسات، والصلاة في المراحيض، والوضوء بالمستعمل، فإنه كالغُسالة، لا كما يقتضي تنزيلُ الباجي²³⁸ قول أصبغ²³⁹ فيه أنه غير طهور²⁴⁰ على قول ابن القاسبي²⁴¹ : إن الطاهر يسلب القليل التّطهير²⁴² ؛ لأن فَرَض الكلام فيه في صورة الإطلاق وإن لم تتعين ؛ ولذلك استثناه الغزالي منه²⁴³. واعتُرض إيراد ابن الحاجب²⁴⁴ وابن شاس إياه في القسم الثاني²⁴⁵. وأجيب بأنهما نظرا إلى الغالب من أحوال وجوده مع إشعار كلامهما بما يعم الإطلاق، وفيه نظر.

236 - س : على.

237 - س : بصورتها.

238 - هو أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التنجيني القرطبي، فقيه مالكي، من حفاظ الحديث، ولد ببادجة بالأندلس سنة 403 هـ، ورحل إلى الشرق ثم عاد إلى الأندلس، فتوفي بالمرية سنة 474 هـ، له "المنتقى" في شرح موطأ مالك، و"شرح المدونة"، و"أحكام الأصول"، و"اختلاف الموطآت"، وغيرها، انظر وفيات الأعيان - ج 2 ص 142، والديباج ص 120، ووفيات ابن قنفذ ص 255.

239 - هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرّج بن سعيد بن نافع، فقيه مالكي، أخذ عن ابن وهب وابن القاسم، قال ابن الماجشون : "ما أخرجت مصر مثل أصبغ" توفي سنة 220، وقيل 225، وقيل 226 هـ. له تأليف : كتاب الأصول، وكتاب غريب الموطأ، وكتاب سماعه من ابن القاسم. انظر الديباج - ص 97، ووفيات الأعيان - ج 1 ص 217، وشجرة النور الزكية : ص 66.

240 - الماء الطهور هو الماء المطلق (تقدم تعريف الماء المطلق في حاشية القاعدة رقم 1)، وقيل : المطلق أخص من الطهور. انظر الخطاب - ج 1 ص 45.

241 - هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القيرواني القاسبي، شيخ المالكية في عصره، ولد سنة 324 هـ، ورحل إلى المشرق، ثم عاد إلى القيروان فتوفي بها سنة 403 هـ، له تصانيف، منه : "المهد" في الفقه، و"ملخص الموطأ"، و"المنقذ من شبه التاويل"، وغيرها. انظر الديباج - ص 199 - 201، ووفيات الأعيان - ج 3 ص 109، ووفيات ابن قنفذ - ص 227.

242 - وقد جاء رأى القاسبي هذا أيضا في القاعدة 153.

243 - حيث اعتبر الماء المستعمل طاهرا غير طهور. انظر الوجيز - ج 1 ص 3.

244 - انظر مختصر ابن الحاجب - ص 31.

245 - الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لابن شاس - ج 1 ص 8 و9.

قاعدة 11 : الحكم بالشك - كأحد الأقوال في المستعمل²⁴⁶، والقليل بنجاسة²⁴⁷ - تحقيق سبب موجب للاحتياط فهو مذهب، بخلاف الشك في الحكم²⁴⁸، فلا قول لواقف على الأصح²⁴⁹.

قاعدة 12²⁵⁰: من أصول المالكية مراعاة الخلاف²⁵¹، وقد اختلفوا فيه ثم في²⁵² المراعى منه: أهو المشهور وحده أم كل خلاف؟ ثم في المشهور: أهو ما كثر قائله؟ أم ما قوى دليله²⁵³.

قال صاحبنا القاضي أبو عبد الله بن عبد السلام²⁵⁴: المراعاة في الحقيقة إعطاء كل من دليلي القولين حكمه، وهذا يشير إلى المذهب الأخير. وأقول: إنه يراعي المشهور، والصحيح - قبل الوقوع²⁵⁵، خلافا لصاحب المقدمات، توقيا واحترازا، كما في الماء المستعمل، وفي القليل بنجاسة على رواية المدنيين²⁵⁶، وبعده تبرأ وإنفاذا، كأنه وقع عن قضاء أو فنيا، إلا فيما يفسخ من الأفضية، ولا يتقلد²⁵⁷ من الخلاف، وقد تستحب الإعادة في الوقت ونحوها²⁵⁸.

246 - الخطاب - ج 1 ص 66 - 70، وتقدم تعريف "المستعمل" في هامش القاعدة: 7.

247 - الخطاب - ج 1 ص 66 - 70، ومختصر ابن الحاجب - ص 31.

248 - انظر توضيح ذلك في المقدمات لابن رشد - ج 1 ص 19 - 20.

249 - الواقفية، هم الذين إذا اشتبهت عليهم الأدلة، توقفوا لحصول الشك عندهم؛ فلذلك لا ينسب إليهم أي قول أو حكم في المسألة التي توقفوا فيها.

250 - انظر توضيح هذه القاعدة في المنجور على المنهج المنتخب - للزقاق ج 1 م 12 - ص 8 وما بعدها، وفي تكميل المنهج لميارة ج 2، م 20 ص 4 وما بعدها.

251 - انظر: أقوال العلماء في مراعاة الخلاف، في الموافقات للشاطبي - ج 4 ص 150 وص 202 وما بعدهما، والأشباه والنظائر للسيوطي - ص 122 - 123.

252 - ع: وفي.

253 - حاشية الدسوقي على الدردير - ج 1 ص 18.

254 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة: 6.

255 - انظر: المراجع السابقة: المنجور، وميارة، والموافقات.

256 - انظر المقدمات لابن رشد - ج 1 ص 19، والخطاب - ج 1 ص 70، وتكميل المنهج لميارة - ج 2، م 20 ص 6 - 8. والمدنيون يشار بهم إلى ابن كنانة، وابن الماجشون، ومطرف، وابن نافع، وابن مسلمة، ونظرائهم، انظر الخطاب - ج 1 ص 40.

257 - ج: ينقل.

258 - ي: وحدها.

قاعدة 13²⁵⁹: ما يحصل على تقديرين أقرب وجودا مما يحصل على تقدير واحد، ثم اصعد كذلك، فإذا شربت الجلالة²⁶⁰ من إزاء: احتتمل أن تكون لم تستعمل نجاسة إذ ذاك، أو استعملتها ثم ذهب بالكلية، أو لم تلاق الماء، وهذا يقتضي²⁶¹ البقاء على الأصل²⁶². واحتمل أيضا أن تكون²⁶³ في فيها وقت شرهها ولاقت الماء²⁶⁴، وهذا يقتضي النجاسة، لكن الأول أقرب إلى الوجود، وبه تبطل دعوى الغالب الذي هو مستند²⁶⁵ المشهور، فيبقى الأصل وهو الصحيح، إلا على القول بانتقال النجاسة الحكيمية²⁶⁶.

قاعدة 14: لما اختص الماء بفضل الطهورية بالأصل ثبت له حكم الدفع عن نفسه، فاحتمل ما لم يغلب عليه، بخلاف بين المالكية في قليله وكثير²⁶⁷ المائع ونحوه.

قاعدة 15²⁶⁸: لا يجتمع الأصل والبدل إلا بدليل. وعن بعض المالكية: إن ضعف الأصل ولم يسقط، قواه البديل. فمن²⁶⁹ لم يجد إلا ماء مستعملا أو قليلا بنجاسة، فإن لم يغلب الأصل بدأ به: كالمستعمل وأحد الأقوال في القليل، وصلى بهما صلاة واحدة. وإن غلب، بدأ بالبديل وصلى صلاتين. وقال الأوزاعي²⁷⁰ في الخف المخرق²⁷¹: يمسح

259 - انظر المنجور - ج 2 م 14 ص 3، وقد نقل هذه القاعدة.

260 - الجلالة: هي الحيوان الذي يأكل العذرة، مثل: البقر والغنم والإبل وغيرها: كالدجاج، والأوز، وغيرها، وقال ابن حزم: إنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة، انظر: نيل الأوطار - ج 8 ص 128، والخرشبي - ج 3 ص 26.

261 - ت، ع، س: وهذه تقتضي.

262 - هنا تعارض الأصل والغالب، وقد رجح المؤلف هنا الأصل، انظر: المنجور ج 2، م 14، ص 3 وما بعدها، وانظر القاعدة 16 - الآتية.

263 - ت: يكون.

264 - و(لاقت الماء)، ساقطة في: ي.

265 - ي: متمسك.

266 - خليل: "ولو زال عين النجاسة بغير المطلق لم يتنجس ملاقى محلها"، وحكى عن بعضهم القول بالتنجيس، انظر: الخطاب - ج 1 ص 165.

267 - ع: وكثيره.

268 - انظر المنجور - ج 2، م 5، ص 7 - 8.

269 - ع: كمن.

270 - هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، إمام أهل الشام في عصره في الفقه والزهد، قال ابن كثير: "كان أهل الشام على مذهبه نحواً من مائتي سنة"، وقال النووي: "وكان أهل المغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى مذهب مالك"، توفي سنة 157 ببيروت، انظر: وفيات الأعيان - ج 2 ص 310 - 311.

271 - في: س: الخرق.

ما استتر ويغسل ما ظهر²⁷²، ولا دليل على التلفيق، ورواه الوليد²⁷³ صاحبه²⁷⁴ عن مالك، وُضِعَتْ²⁷⁵، فُرِدَ²⁷⁶ بإخراج الصحيحين له، فَوَهَّم²⁷⁷، وهذا على الخلاف في سماع الاستبعاد²⁷⁸. والحق أنه لا يُقبل، وأن من عرف حجة²⁷⁹ على من لم يعرف، ومن أثبت مقدم²⁸⁰ على من نفى.

قاعدة 16²⁷⁹: اختلف المالكية في المقدم من الأصل والغالب عند التعارض : كسؤر ما عاداته استعمال النجاسة، إذا لم تُر في أفواهها وقت شربها²⁸⁰، وقد مر تحقيقه²⁸¹. وتفريق المشهور بين الماء والطعام لمقاومة حرمة للغالب المقدم عنده²⁸²، فيسلم الأصل، كعمل الماضين فيما نسجه أهل الذمة²⁸³، وقد نبه في المدونة على هذه الحرمة في سؤر

272 - انظر : بداية المجتهد - ج 1 ص 14 - 16.

273 - هو أبو العباس الوليد بن مسلم الأموي بالولاء، الدمشقي، عالم الشام في عصره، روى عن الأوزاعي وابن عجلان وجماعة، قال النووي : "... اجمعوا على توثيقه"، وقال الذهبي: "... إنه مدلس، فلا يحتج به إلا إذا صرح بالسماع". له 70 مؤلفا في الحديث والتاريخ، توفي سنة 195 هـ، انظر: الجرح والتعديل ج 9 ص 16 - 17، وشذرات الذهب ج - 1 ص 344، ووفيات ابن قنفذ - ص 52.

274 - الضمير يعود على الأوزاعي، أي أن الوليد صاحب الأوزاعي، لأنه أخذ عنه. انظر : المنجور - ج 2، م 5، ص 7.

275 - إن الذي ضعف رواية "الوليد" عن مالك بالتلفيق بين المسح والغسل عند انخراق الخف - هو الباجي الذي يقول : إن رواية التلفيق عن مالك كانت من قبل الأوزاعي وليس من الوليد، وأن الوليد هو كثير الرواية عن الأوزاعي، أي أن الباجي يقول : إن الوليد نسب رواية الأوزاعي إلى نفسه : انظر المنجور - ج 2، م 5، ص 7.

276 - الذي رد كلام الباجي هو ابن عبد السلام معللا ذلك بأن الوليد هو أحد رجال الصحيحين. انظر : المنجور - ج 2، م 5، ص 7 - 8.

277 - أي ابن عبد السلام، لأنه قيل عن الوليد : إنه مدلس.

278 - ع : الاستفاد - ي : الاستعفاء. والاستبعاد : الاستغراب، بأن يستغرب العقل شهادة هذا لهذا، كشهادة البدوي للحضري على حضري ؛ لأن العادة هي أن يشهد الحضري للحضري والبدوي للبدوي، ولذلك كان الاستبعاد مانعا من قبول الشهادة لمخالفة العادة. انظر الخرشبي : ج 7 ص 188، وكذلك الأمر في الرواية.

279 - انظر : المنجور - ج 2، م 14، ص 2 وما بعدها.

280 - الخطاب - ج 1 ص 77 - 78.

281 - أي في القاعدة 13.

282 - انظر : الفرق 239 من فروق القرافي - ج 4 ص 104 - 111، والمنجور - ج 2، م 14 ص 4 وما بعدها.

283 - خليل : "ولا يصل بلباس كافر بخلاف نسجه"، انظر : الخطاب والمواق - ج 1 ص 121.

الكلاب²⁸⁴، وإن كان البراذعي²⁸⁵ قد أسقطها حتى حمل كتابه ما ضَعَفَ التعليلُ به من التخصيص بالعادة²⁸⁶. ومن هذا الأصل أن يتزوج حرُّ أمة فيدعي الغرور وتنكره، ففي المصدق منها قولان.

قاعدة 17²⁸⁷: المشهور من مذهب مالك أن الغالب مساو للمحقق في الحكم²⁸⁸، وقد تلطف ابن شاس وابن الحاجب في التنبيه على ذلك بأن وضعوا الخلاف الذي في سؤر ما عادته استعمال النجاسة في القسم الثالث²⁸⁹ من المياه. ومنه من أرسل الجراح وليس في يده، ومن أدرك الصيد منفوذاً المقاتل، وظن أنه المقصود، ومن علق الطلاق بالحيض والحمل²⁹⁰ في التنجيز والتأخير.

قاعدة 18: إذا تبين عدم إفضاء الوسيلة إلى المقصود: كالماء المجتهد فيه يوجد نجسا، بطل اعتبارها، فتجب الإعادة²⁹¹، وإن كان²⁹² القياس أن تجب بالخطأ في القبلة أيضا، وهو الشاذ عند المالكية؛ لكنه رأى في المشهور أنه لا يرجع في الغالب إلى قاطع، فاستحسن الإعادة في الوقت²⁹³، فلو رجع فعلى إلحاق النادر²⁹⁴ بالغالب أو اعتباره في

284 - خليل: "ونذب غسل إناء ماء ویراق - لا طعام وحوض - سبعا تعبدا، بولوغ كلب"، انظر: الخطاب - ج 1 ص 174 - 177.

285 - هو أبو سعيد خلف بن أبي القاسم بن سليمان الأزدي القيرواني المعروف بالبراذعي، من حفاظ المذهب المالكي، ومن أصحاب أبي محمد بن أبي زيد وأبي الحسن القاسبي، له "التهذيب" في اختصار المدونة، و"التمهيد" لمسائل المدونة، انظر الديباج - ص 112 - 113، وشجرة النور الزكية ص 105.

286 - العادة التي يمكن التخصيص بها، هي التي أقرها الرسول صلى الله عليه وسلم أو الإجماع. أصول اللوه - ص 338.

287 - انظر: توضيح هذه القاعدة في المنجور - ج 1، م 2، ص 2 - 7، وإيضاح المسالك - ص 136 - 137، القاعدة رقم 1.

288 - في الحكم، ساقطة من: ت، ي.

289 - ع، ي: الثاني، وفي أصل "ت"، الثاني وفي هامشها: "الثالث نسخة صحيحة" والثالث هي التي في: "س" والمنجور ومختصر ابن الحاجب ص 33 - 34.

290 - ع: أو الحمل.

291 - الخطاب - ج 1 ص 173، التنبيه 12 منه.

292 - ت، س: وإن كان، ع، ي: وكان.

293 - الخطاب - ج 1 ص 510، وانظر القاعدتين 124 و125 الآتيتين.

294 - النادر: هو ما قل وجوده وإن لم يخالف القياس، انظر: تعريفات الجرجاني ص 125.

نفسه²⁹⁵. هذا ما لم تكن²⁹⁶ مقصدا باعتبار آخر : كالجهد وسيلة³⁰⁰ لمحو الكفر مقصد³⁰¹ لإعزاز الدين، فلا يسقط بتعذر الأول²⁹⁷. ومن ثم اختلف المالكية فيما إذا عزم المظاهر على الوطء والإمساك، فهاتت أو طلق - في سقوط الكفارة بناء على أن العزم وسيلة، أو مقصد²⁹⁸ لإزالة النفاق والإعراض.

قاعدة 19²⁹⁹: اختلف المالكية في اعتبار حكم³⁰⁰ النادر في نفسه أو إلحاقه بالغالب: كعدم الانفكاك عما يختص ببعض المياه من المخالطات. قيل: يؤثر فيما يختص به لأنه لا يعم، وقيل: لا يؤثر لعدم انفكاكه عنه. وكذي العذر يذكر³⁰¹ صلاة منسية لمقدارها، قيل: تسقط بها عنه الحاضرة، وقيل: لا. وكالمصلي إلى غير القبلة وهو من المعرفة بحيث يُتصور³⁰² رجوعه إلى يقين؛ لأن أحكام الشرع لم تبين على مثله³⁰³، وكوجوب الزكاة في نادر الاقتيات، والربا. والأخذ عما لا يبلغ الكمال مما يبلغه، أو من ثمنه. وكذكاة³⁰⁴ الترس ونحوه مما يعيش في البر من دواب البحر³⁰⁵، وتسمى بقاعدة الالتفات إلى نوادر الصور³⁰⁶.

قاعدة 20: إرسال الحكم على غالب أو تقييده به دليل على أنه مراد لا على أنه المراد³⁰⁷، فالأمر بإزالة النجاسة مطلقا أو بالماء دليل على الاجتزاء³⁰⁸ به لا حصر الأجزاء

295 - الأشباه والنظائر للسيوطي - ص 162، وانظر: القاعدة 19 وما بحاشيتها من مراجع.

296 - أي الوسيلة.

297 - وهو: محو الكفر.

298 - في هامش ت: "مقصد - صح -"، وفي أصل: ت، وفي ع، ي، س: مقصود.

299 - انظر توضيح هذه القاعدة في المنجور - ج 1، م 18، ص 2-3، وانظر: القاعدتين 761 و864.

300 - ي: حال.

301 - (و كذي العذر يذكر): ت، س: وكذلك في العذر يذكر.

302 - ج: بحيث لا يتصور.

303 - ج: مشقة.

304 - ي: وكزكاة.

305 - المواق والحطاب - ج 1 ص 88.

306 - انظر: المراجع التي أشرنا إليها في أول هذه القاعدة.

307 - ي: مراد.

308 - (على الاجتزاء): ع: على حصول الاجتزاء.

فيه. وأصله قولهم: إذا خرج القيد على³⁰⁹ الغالب فلا مفهوم له بالإجماع³¹⁰، على أن ذلك³¹¹ مفهوم الاسم وهو ضعيف³¹².

قاعدة 21: اختلف المالكية فيما لا ينفك عنه الماء غالباً: هل هو معتبر التغيير للضرورة - والأصل تأثيره، وهو المنصور؛ لمخالفة بعض السلف فيه - أو مقررٌ معه الحكم أولاً؛ تنزيلاً لغلبته منزلة اللزوم، وهو المشهور. وعلى ذلك لو طرأ عليه بعد انفكاكه عنه³¹³، وثالثها إن بَعُدَ بأن يصير طعاماً أو دواءً أو نحوهما³¹⁴ - أثير.

قاعدة 22: اختلف الناس في إلحاق الطارئ بالأصلي، فثالثها: الأصل الإلحاق إلا أن يختص الطارئ عنه بما يوجب القطع، وعليها³¹⁵ ما تقدم³¹⁶، وعلى الأولين ما لو طرأت³¹⁷ نجاسة: كما في حديث السَّلا³¹⁸، أو عتق للمُنكسفة الرأس³¹⁹، أو حَدَثَ³²⁰:

309- ت: عن.

310 - انظر الفروق - ج 2 ص 38، وأصول علي حسب الله ص 248، وأصول اللوه ص 301.

311 - الإشارة في " ذلك " تعود إلى " فالأمر بإزالة النجاسة مطلقاً أو بالماء " .

312 - انظر المصادر السابقة .

313 - المواق والحطاب - ج 1 ص 56-58.

314 - المصدران السابقان .

315 - ت، وعليها.

316 - انظر القاعدة: 21.

317 - أي على المصلي.

318 - أشار المؤلف إلى حديث " السلا"، حيث جاء في البخاري في باب: إذا ألقى على ظهر المصلي قَدْرَ أو جيفة لا

تفسد عليه صلاته: "... عن عمرو بن ميمون أن عبد الله بن مسعود حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان

يصلي عند البيت وأبو جهل وأصحابه له جلوس، إذ قال بعضهم لبعض: أيكم يجيء بسلى جزور بني فلان

فيضعه على ظهر محمد إذا سجد، فانبعث أشقى القوم، فجاء به فنظر حتى سجد النبي صلى الله عليه وسلم،

وضعه على ظهره بين كتفيه، وأنا انظر لا أغير شيئاً لو كان لي منعة، قال: فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم

على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساجد لا يرفع رأسه، حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره، فرفع

رأسه، ثم قال: اللهم عليك بقريش ثلاث مرات، فشق عليهم إذ دعا عليهم، قال: وكانوا يرون أن الدعوة في

ذلك البلد مستجابة... " البخاري ج 1 ص 69.. والسلا (بفتح السين وتخفيف اللام) ويقال لها " المشيمة":

هي وعاء المولود، وقد حكم ابن رشد بطهارتها، وأنها كحكم الناقاة المذكاة، قال ذلك رداً على من استدل

بحديث طرح السلا على ظهره عليه الصلاة والسلام - على أن سقوط النجاسة على المصلي لا تبطل الصلاة...

انظر: الحطاب - ج 1 ص 88، والمنجور - ج 1 م 3، ص 7، وبداية المجتهد - ج 1 ص 58.

319 - خليل: " فإن علمت في صلاة بعثت مكشوفة رأس، أو وجد عرياناً ثوباً - استترا إن قرب، وإلا أعاداً بوقت".

المواق والحطاب - ج 1 ص 507.

320 - ت: أو أحدث.

فهل يبني فيه - إن قلنا بأن الذاكر لا يبني، وهو مذهب الجمهور، ونقل بعضهم فيه الإجماع - أو لا يبني، ونحو ذلك.

قاعدة 23³²¹: الصنعة مؤثرة على المعروف في الماء والصعيد³²²، بخلاف نحو التسخين والتبريد، إلا بدليل: ككراهة الشافعي وسند³²³ للمُشمس³²⁴ إن صح حديثه³²⁵، أما علته الطبية³²⁶ فليس مثلها في الخفاء مما تبني عليه الحنفية الأمية: كالنظر إلى العورة وغيره من فوائد الطب الدقيقة على الأصح.

قاعدة 24³²⁷: الحياة علة الطهارة³²⁸ عند مالك، فالخنزير والكلب عنده طاهران. وقال³²⁹ الأئمة: التحريم علة النجاسة³³⁰. وقال مالك: العلة الاستقذار التام الغالب عرفاً أو شرعاً: كالخمر على المشهور، إلا ما خصه الدليل.

321 - انظر القاعدة: 142 وما هامشها من مراجع.

322 - الخطاب - ج 1 ص 350.

323 - هو أبو علي سند بن عنان بن إبراهيم بن حريز... الأزدي، أخذ عن أبي بكر الطرطوشي وغيره، ألف كتاباً حسناً في الفقه سباه: "الطراز" شرح فيه المدونة في نحو ثلاثين سفراً، وتوفي بالإسكندرية قبل إكماله سنة 541هـ. انظر: الديباج - ص 126 و127، وشجرة النور الزكية ص 125.

324 - س: الشمس.. والماء المشمس هو المسخن بالشمس، وقد قال الشافعي: بكراهته في كتابه "الأم" - ج 1 ص 3، وكذلك قال سند وعياض (من المالكية)، انظر: الخطاب والمواق - ج 1 ص 78 عند قول خليل: "كشمس".

325 - وهو أن عائشة روت أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وقد سخنت ماء في الشمس، فقال " لا تفعلي هذا يا حيراء فإنه يورث البرص"، رواه البيهقي، ورؤى مثل هذا عن عمر رضي الله عنه، انظر "الأم" ج 1 ص 3، والخطاب - ج 1 ص 78 - 81، وقال العلماء: إن هذا الحديث ضعيف، وقال بعضهم: إنه موضوع، انظر: الخطاب ج 1 ص 78 - 81.

326 - وهو أنه يورث البرص.

327 - انظر بسط هذه القاعدة في الفروق - ج 2 ص 34 - 36، وانظر القاعدة 50.

328 - ع، ي: للطهارة.

329 - ت: قال.

330 - ي: للنجاسة.

قاعدة 25 : كل ما يخطر بالبال إلا بالإخطار، فلا يجعل مراد المتكلم إلا بدليل عليه، فلا يصح³³¹ إطلاق ابن الماجشون³³² وسحنون³³³ النجاسة على الكلب: على سؤره، إلا بدليل يقتضي ذلك منها³³⁴، لا من المذهب؛ لجواز المخالفة، كما قال ابن أبي زيد في نفي ابن حبيب³³⁵ اشتراك الظهر والعصر: هذا خلاف قول مالك وأصحابه.

قاعدة 26 : اختلف المالكية في الأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب³³⁶: أهو تعبد³³⁷ فيجب كما عند من يراه نجسا، ويختص بالكلب والولوغ ويتكرر بتكرره، ويعم الكلاب والآنية، ولا تجب الإراقة إلا على وجوب الزيادة: كالترتيب، بل تُمنع³³⁸ في الطعام لحرمة³³⁹، ويُتردّد في غسله به، ووجوبه عند الولوغ فيجب ولو انكسر، أو عند الاستعمال³⁴⁰.

331- ع : حمل إطلاق .

332 - هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون القرشي، التميمي بالولاء، المدني، فقيه مالكي، من الفصحاء، تلقه على والده عبد العزيز، وعلى الإمام مالك ... وأخذ عنه سحنون وابن حبيب وغيرهما، وكان مولعا بسماع الغناء، توفي سنة 212 - أو 213 أو 214 هـ. انظر وفيات الأعيان ج 2 ص 340، والديباج - ص 153، وشجرة النور الزكية، ص 56.

333 - هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، الملقب بسحنون، قاض، فقيه، ولد سنة 160 هـ، وتلمذ على علماء القيروان، ثم رحل إلى مصر، فأخذ عن ابن القاسم وابن وهب وأشهب، صنف كتاب "المدونة" في مذهب الإمام مالك، وقد أخذها عن ابن القاسم، توفي سنة 240 هـ. انظر: وفيات الأعيان ج 2 ص 352، والديباج - ص 160، ودائرة المعارف الإسلامية - ج 11 ص 328 - 331.

334 - انظر المواق - ج 1 ص 91.

335 - هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي القرطبي، عالم الأندلس وفقهها في عصره، رحل إلى المشرق، ثم عاد، وتوفي سنة 238 هـ في قرطبة، له تصانيف، قيل تربو على ألف مؤلف، منها: "إعراب القرآن" و"الواضحة" في السنن والفقه، و"طبقات المحدثين"، انظر: الديباج - ص 154، وشجرة النور الزكية ص 74، ووفيات ابن قنفذ - ص 171.

336 - ولوغ الكلب: هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه. انظر: نيل الأوطار - ج 1 ص 44 - 45 و ص 48 - 49.

337 - وعليه مشى خليل. انظر: الخطاب والمواق - ج 1 ص 174 - 177.

338 - ت، س: يمنع.

339 - المواق والخطاب، ج 1 ص 174 - 175، ومختصر ابن الحاجب ص 41، وانظر القاعدة: 34.

340 - في: ي: وعند.

أو معلل بإبعاده لاستقذاره فيندب إليه ويلحق به وبالولوج ما في معناهما، ولا يتكرر، ويخصُّ المنهي عن اتخاذه، ويراق الماء ولا يغسل به³⁴¹، ويترددُ في إراقة الطعام ولا يطلب إلا عند الاستعمال.

ثم في السبع: أهو تعبد، أو تغليظ للمنع، أو لدفع ما يتقى من الكلب؟³⁴² ولا خفاء بما يبنى³⁴³ عليه بعد تحقيق ما مر في الغسل.

قاعدة 27: الشافعي: الذكاة³⁴⁴ طهارة شرعية، فالمدكّي ميت حسا، والحسي يثبت بالوجود، فقد ثبت موجب تنجيسه بالوجود³⁴⁵، وإنما امتنع بعلامة شرعية، وهي حل اللحم، والشرعي لا يثبت إلا بدليل، وقد فُقد في غير المأكول، كما لو مات حتف³⁴⁶ أنفه. وقال النعمان: طهارة حسية، فتفيد طهارة الجلد مطلقا. قال الشافعي: وجود الذبح في غير المأكول كوجوده في غير المذبح، وكذبح المجوسي³⁴⁷.

واستحسن مالك الفرق بين المجمع عليه والمختلف فيه، ومن ثم استشكل قوله: "لا يصلى على جلد حمار"³⁴⁸ وتوقفه مرة في الكيمخت³⁴⁹، وجوابه أن قوة دليل تحريمه صيرته كالمجمع عليه، كما قال أشهب³⁵⁰: لا يصلى خلف من لا يرى الوضوء من القبلة³⁵¹. على أن شأن الاستحسان³⁵² أن لا يقف بصاحبه على ساق.

341 - به، ساقطة في: س.

342 - بداية المجتهد - ج 1 ص 22 - 24.

343 - ع: يُبنى.

344 - الذكاة لغة: الذبح، وشرعا: السبب الذي يتوصل به إلى إباحة ما يؤكل لحمه من الحيوان، انظر: الخطاب - ج 3 ص 209، وانظر: القاعدة 435 الآتية.

345 - في: ي: بالوجوب.

346 - ت: حذف.

347 - الخطاب - ج 1 ص 98.

348 - المواق والخطاب - ج 1 ص 103.

349 - الكيمخت: جلود الحمير، وقيل: جلود الخيل. انظر: المواق والخطاب - ج 1 ص 103.

350 - هو أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي، فقيه مالكي مصري، ولد سنة 145 هـ وقيل سنة 140، وتوفي سنة 204. انظر: الديباج - ص 98، ووفيات الأعيان، ج 1 ص 215، وشجرة النور الزكية، ص 59.

351 - وهو قول الحنفية. انظر المبسوط للسرخسي - ج 1 ص 67 - 68.

352 - يشير إلى قوله في هذه القاعدة: واستحسن مالك الفرق - إلخ.

قاعدة 28 : الميتة : ما فقد الحياة، فَمَا لم تقم به قط فليس بميتة، وقد تتعارض
الظنون في بعض الأمور فيقع الخلاف : كالعظم، قال مالك³⁵³ ومحمد³⁵⁴: ميتة، قال
الغزالي: العظم حي، إلا أنه لجسأوته قليل³⁵⁵ الحس ما لم ينصب³⁵⁶ إليه خلط حريفاً³⁵⁷.
وقال ابن وهب³⁵⁸: ليس بميتة³⁵⁹.

قاعدة 29 : التحقيق أن دليل الحياة هو الحس³⁶⁰، وقيل : والنماء في الحساس³⁶¹:
كالشعر، قال الغزالي - بعد³⁶² ما تقدم له في العظم - : وأما الشعر فإنما أتبعناه المنبث.
قلت : ولهذا فرق المالكية بين محل³⁶³ الرطوبة منه وما فوق ذلك، فجمعوا بين
المقتضيين³⁶⁴.

قاعدة 30³⁶⁵ : إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله وحاله، فقد اختلف
المالكية بماذا يعتبر منهما : كميتة ما تطول حياته في البر من البحري³⁶⁶، والملح يذوب في

353 - بداية المجتهد - ج 1 ص 60 - 61.

354 - المصدر السابق .

355 - ع، ي: كليل.

356 - في هامش : ت : ينصب. وفي أصل - ت : يضيف.

357 - في : ي: حريف .. حريف : يعني أن عظم الميتة يكون نجساً إلا إذا صُبَّتْ عليه مادة خاصة تطهره كما يطهر
الدباغ جلد الميتة.

358 - هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، فقيه مالكي، روى عن أربعمائة عالم منهم: مالك
والليث وابن أبي ذئب والسفيانين وابن حريج وغيرهم، توفي سنة 197 هـ، وله عدة مؤلفات، منها : "الموطأ"
و"الجامع" في الحديث وغيرهما، انظر : وفيات الأعيان - ج 2 ص 240 - 242، والديباج ص 132 - 133.

359 - قارن بها في المواق، ج 1 ص 100، ومختصر ابن الحاجب : ص 32.

360 - بداية المجتهد - ج 1 ص 60 - 61 .

361 - المصدر السابق .

362 - ي: بعض.

363 - ي: ما حل.

364 - الخطاب - ج 1 ص 89 .

365 - انظر : بسط هذه القاعدة في المنجور - ج 1، م 3، ص 6 وما بعدها، ومختصر ابن الحاجب - ص 32 .

366 - خليل : "والبحري ولو طالت حياته ببر"، انظر المواق والخطاب - ج 1 ص 88.

الماء³⁶⁷، ومنه القولان³⁶⁸ في أطراف القرون والأظلاف وفي باطن الأذنين؛ لأنهما في أصلهما كالوردة³⁶⁹.

وأما العينان فإنما حفظ أصلهما لعدم ارتفاعه بالكلية، فلم يعارض بحال لازمة، مع توقع الضرر بغسل باطنهما.

ومنه³⁷⁰ القولان فيما انتقلت³⁷¹ أعراضه من النجاسة إلى صورة ما هو طاهر، وقيل: إن ترجحت الحال بفائدة: كأن ينتقل إلى صلاح: كالبيض واللبن، أو بموافقة³⁷² صورة الأصل، كتغير النجاسة يزول من الماء، قدمت الحالة³⁷³، وإلا فلا.

قاعدة³⁷⁴ 31: مشوّش العقل إن حدث عنه فرح وسرور، فهو المسكر، فينجس على المشهور، ويجرم قليله، ويُجذُّ به، وإلا، فإن غيَّب العقل جملة فهو المرفد، وإن أركبه طبقاً بعد طبق، فإن أحدث مرضاً فهو المُجِن³⁷⁵، وإلا فهو المفسد، وحكمهما على العكس من حكم المسكر.

وقد يُختلف في بعض الأشياء من أي النوعين³⁷⁶ هو: كالحشيش: قيل هي³⁷⁷ مسكرة، وقيل مفسدة، وذلك بعد الغلي والتهيؤ.

-
- 367 - المواق والحطاب - ج 1 ص 57 - 58، ومختصر ابن الحاجب، ص 30.
368 - أي في نجاسة أعلى القرن والظلف النخ، انظر المواق والحطاب - ج 1 ص 100.
369 - المواق والحطاب - ج 1 ص 248.
370 - انظر: المنجور - ج 1، م 2، ص 6-7، والمواق والحطاب - ج 1 ص 84، وانظر: القاعدة الآتية 49.
371 - ج: انقلبت.
372 - ي: وبموافقة.
373 - الحالة، ساقطة في: ت، ي.
374 - اختصر المؤلف هذه القاعدة من الفرق 40 للقرافي، فانظر بسطها هناك - ج 1 ص 217 - 218، وانظر: تهذيب الفروق - ج 1 ص 215 - 222.
375 - ت، س: الجنون.
376 - ي: الأنواع.
377 - هي، ساقطة في: ت، ي.

قاعدة 32 : اختلف المالكية في نجاسة الميتة : أهي لعينها كالشافعي، فينجس ما لا نفس له سائلة³⁷⁸، أو للدم فلا ينجس، وهو المشهور³⁷⁹. ومنع الأكل لعدم الذكاة³⁸⁰، والمختار أنها للتحريم.

قاعدة 33³⁸¹: كل ما أُمن تجده³⁸² مما لا يتوقف عليه حكم يتجدد³⁸³، فلا ينبغي التبعر عنه ولا التفريع عليه، بل لا يجوز جعله مورداً للظنون³⁸⁴ عندي ؛ لأن الظن إنما يجوز اعتماده حيث يدل العلم عليه وتدعو الضرورة إليه. وقد أكثرت الشافعية من أحكام فضلات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكحته وأزواجه بما خرج من حد³⁸⁵ الفضل إلى حيز الفضول، وفتنة اللسان³⁸⁶ أكبر من محنة الحصر³⁸⁷، والمعلوم أنه كان يتوقى من نفسه ما أمر بتوقيه من غيره، ثم لم ينكر على من شرب دمه وبوله بعد النزول لما غلبه عليه من حسن قصده مع أمنه من اعتقاده³⁸⁸ خلاف الحكم، ألا ترى قوله للآخر : "زادك الله حرصاً ولا تعد"³⁸⁹.

378 - بداية المجتهد - ج 1 ص 59.

379 - نفس المصدر .. خليل : "الظاهر ما لا دم له". انظر المواق والحطاب - ج 1 ص 86 - 87.

380 - المواق والحطاب - ج 1 ص 87.

381 - المنجور - ج 2 - م 24 - ص 4 وما بعدها. وقد تناول الكلام عن السنة والبدعة، وانظر الفرق 252 من فروق القرافي.

382 - ج : كل ما من أمر تجده.

383 - في هامش ت : "متجدد - صح".

384 - ت : مورد الظنون.

385 - ج : حيز.

386 - في نس : الهذر، وفي المنجور : اللسان، وهي خطأ .. واللسن (بفتح السين) الفصاحة .

387 - الحصر (بفتح الصاد) من حصر (بكسر الصاد) : عيب في النطق.

388 - ت : اعتقاد.

389 - رواه البخاري في الآذان، وأبو داود في الصلاة، والنسائي في الإقامة، والإمام أحمد.

قاعدة 34 : الصحيح أن الحرمة تنافي النجاسة، فالمؤمن، وقيل الأدمي مطلقا لا ينجس بالموت³⁹⁰، وظاهر ما في الرضاع من المدونة خلافه³⁹¹، وقد يُتأول، ألا ترى تفريقه في الأسار بين الماء والطعام³⁹²، ما لم تسقط الحرمة.

قاعدة 35 : الطهارة والنجاسة وصفان حقيقيان لا تُقَيِّدُهُمَا الاعتبارات، فلا يصح قول ابن الحاجب³⁹³: (و فيما دبغ منه) يعني من جلد ما لم يُدَكَّ من المأكول بالذكاة (أو ذُكِّي من غيره³⁹⁴) يعني من غير المأكول (إلا الخنزير ثالثها : المشهور : الميتة³⁹⁵ مُقَيِّدَةٌ الطهارة باستعماله في اليابسات والماء وحده³⁹⁶). بل المشهور أنه نجس مرخص في استعماله في ذلك³⁹⁷؛ بل كره مالك³⁹⁸ الاستقاء في الميتة في خاصته غير محرم له³⁹⁹، وهي مسألة كتاب الجعل والإجارة.

قاعدة 36⁴⁰⁰: الحكم بالنجاسة مشروط باتصاف المحكوم بنجاسته بالأعراض المخصوصة لتماثل الأجسام، فإذا ذهبت بالكلية ارتفع الحكم، وإن انقلبت⁴⁰¹ إلى ما هو

390 - خليل : "والنجس ما استثنى ... ولو قملة وآدميا، والأظهر طهارته"، انظر : المواق والحطاب - ج 1 ص 98-99.

391 - وقد أخذ اللخمي القول بنجاسة الميت الأدمي من قول المدونة في باب الرضاع : أن لبن الميتة ناجس. انظر : المواق والحطاب - ج 1 ص 99.

392 - خليل : "وندب غسل إناء ماء وبراء - لا طعام وحوض - سبعا". انظر : المواق والحطاب - ج 1 ص 174 - 175، ومختصر ابن الحاجب ص 41، وانظر القاعدة 26 السابقة.

393 - مختصر ابن الحاجب - ص 35، وانظر قول خليل : "وجلد ولو دبغ، ورخص فيه مطلقا - إلا من خنزير - بعد دبغه في يابس وماء"، انظر المواق والحطاب - ج 1 ص 101.

394 - وهو قول ابن شاس الذي يقول : إن الذكاة في محرم الأكل تطهر جميع أجزائه، انظر : الحطاب - ج 1 ص 99.

395 - أي جلد الميتة.

396 - المواق والحطاب - ج 1 ص 101.

397 - المصدر السابق .

398 - مالك، ساقطة في : ت، ي، س، وموجودة في نسخة ع، وذلك ما يناسب نقل "المدونة" الآتي في التعليق على هذه القاعدة.

399 - قال في المدونة : وأما الاستقاء في جلود الميتة إذا دبغت، فإنما كرهه مالك في خاصة نفسه ولم يجرمه. انظر الحطاب - ج 1 ص 102.

400 - انظر المنجور - ج 1، م 2 - ص 6-7، وانظر القاعدتين : 30 و 49.

401 - ع : انتقلت.

بالأصل بحكمها⁴⁰² بقي، وإلى غيره، اختلف المالكية بسبب اعتبار الأصل والحال، وربما فُرق بين القرب والبعد في الانتقال.

قاعدة 37⁴⁰³: المشهور من مذهب مالك أن النجاسة الأصلية لا يزيلها الدبغ والصَّلْتُ⁴⁰⁴؛ لبقاء العين المحكوم بنجاستها⁴⁰⁵. وقيل بل يزيلها ذلك، للحديث: "إذا دُبغ الإهاب فقد طُهر"⁴⁰⁶؛ لأن النجاسة حكم شرعي. أما الاستحالة⁴⁰⁷ فمُزيل على الصحيح؛ لأن الحكم بالنجاسة تابع للأعراض لا للذات. فأسباب الطهارة ثلاثة: إزالة⁴⁰⁸، وانتقال⁴⁰⁹، ومجموعهما كالدِّبَاغ⁴¹⁰.

قاعدة 38⁴¹¹: إذا تعارض أصل وظاهر فللمالكية في المقدم منهما قولان: كالمقبرة القديمة: الأصل الطهارة والظاهر اختلاط الأجزاء.

قاعدة 39⁴¹²: كل ما تمحّض للتعبد أو⁴¹³ غلبت عليه شائبته، فإنه يفتقر إلى النية⁴¹⁴: كالصلاة والتميم. وما تمحّض للمعقولية، أو غلبت عليه شائبته، فلا يفتقر:

402 - ع: الأصل لحكمها - ي: بالأصل لحكمها.

403 - انظر: توضيح هذه القاعدة في الفرق 80 للقرافي - ج 1 ص 111 - 112 فقد اختصرها المؤلف منه.

404 - ع: الطلق - ي: السلق.

405 - راجع القاعدة 35، وما بهامشها من مراجع.

406 - نص الحديث: "أبها إهاب دبغ فقد طهر" رواه مسلم وأحمد وابن ماجه والترمذي، انظر: نيل الأوطار - ج 1 ص 75.

407 - الاستحالة: تكون في الخمر بأن يصير خلا، وعبر عنها القرافي: بالإحالة.

408 - الإزالة: تكون بالماء في الثوب والجسد والمكان.

409 - هو إحالة الخمر إلى خل.

410 - انظر الفروق: ج 2 ص 112.

411 - انظر المنجور - ج 2 - م 4 - ص 4، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي ص 58 - 61، و"قواعد الأحكام في مصالح الأنام" لعز الدين ابن عبد السلام - ج 2 ص 54، فقد بسطت هذه المراجع الكلام في هذا الموضوع.

412 - المنجور - ج 2، م 27 - ص 7.

413 - ت: إن.

414 - انظر كلاما مبسوطا عن "النية" في هذه القاعدة والقواعد التي بعدها، وفي "الأشباه والنظائر" للسيوطي - ص 10 وما بعدها، وفي الفروق للقرافي - ج 1 ص 129، وص 203، وج 3 ص 64 - 73، وتهذيب الفروق - ج 1 ص 201 وما بعدها، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 1 ص 207 وما بعدها، والخطاب والمواقف - ج 1 ص 230 وما بعدها.

كقضاء الدين وغسل النجاسة عند الجمهور⁴¹⁵. فإن استوت الشائبتان : فقيل كالأول
لحق العبادة، وقيل كالثاني لحكم الأصل، وعليهما الطهارة والزكاة⁴¹⁶ والكفارة وغيرها.
قاعدة 40⁴¹⁷: كل ما كانت صورة فعله كافية⁴¹⁸ في تحصيل مصلحته⁴¹⁸، فإنه لا
يفتقر إلى نية : كغسل النجاسة.

قاعدة 41⁴¹⁹: القربات التي لا لبس فيها : كالذكر والنية⁴²⁰ لا تفتقر إلى نية.

قاعدة 42⁴²¹: النصوص⁴²² لا تفتقر إلى نية ؛ لانصرافها بصراحتها إلى مدلولاتها،
بخلاف الكنايات والمُحتملات ؛ ولذلك لا تُخصَّصها⁴²³ النية.

قاعدة 43⁴²⁴: مقاصد الأعيان إن كانت متعينة⁴²⁵ استغنت عما يعينها :
كالقدوم⁴²⁶، وإلا⁴²⁷ افتقرت كالدابة⁴²⁸، والغالب كالمتعين، وغيره كالمحتمل.

قاعدة 44⁴²⁹: إذا تعين الحق لمستحقه أو لجهة الاستحقاق استغنى عن مُعيّن، وإلا
افتقر : كدفع أحد الدينين لو كيل الطالبين، أو الموثق⁴³⁰ أحدهما برهن.

415 - ت : المشهور.

416 - ي: الذكاة.

417 - المنجور - ج 2، م 27 - ص 215.

418 - س : مصلحة.

419 - المنجور - ج 2 - م 27 - ص 215.

420 - لأن النية لو افتقرت إلى نية لأدى ذلك إلى التسلسل.

421 - انظر : قواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 1 ص 210.

422 - كألفاظ الطلاق الصريحة.

423 - أي النصوص.

424 - الذخيرة - ج 1 ص 243 - 244.

425 - أي منفعتها. انظر قواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 1 ص 210.

426 - بفتح القاف الآلة الحديدية المعروفة.

427 - أي بأن كانت المنفعة منها غير متعينة بل تتردد بين شيئين أو أكثر.

428 - أي فإنها تصلح للعمل والركوب .

429 - قواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 1 ص 210، والذخيرة، ج 1 ص 244.

430 - ت : أو المرتهن .

قاعدة 45⁴³¹: النية في العبادات للتمييز والتقرب، وفي غيرها للتمييز⁴³²: كوصي أيتام لا ينصرف شراؤه لأحدهم إلا بالنية، ولا يترتب الثواب إلا على النية، بخلاف براءة الذمة. أما ما يُطلب الكفُّ عنه⁴³³ فتركه يخرج عن عهْدته، وإن لم يقصده ولا شعر⁴³⁴ به.

قاعدة 46: الظاهر من مذهب مالك أن المعتبر في ملابسة النجاسة العلم، فيجب غسل ما لا يُدركه البصر منها، قاله ابن العربي⁴³⁵، وللشافعية فيه قولان⁴³⁶.

قاعدة 47: اختلف المالكية في تعدي النجاسة الحُكْمِيَّة⁴³⁷، وعليه نزيد⁴³⁸ في قول ابن الحاجب: "وفيها"⁴³⁹: في بئر قليلة الماء، ويبيده⁴⁴⁰ نجاسة يَحْتال⁴⁴¹، يعني: بآنية أو بخرقه أو بفيه على القول بتطهيره⁴⁴²، فنقول: وإلا فقولان.

431 - المنجور - ج 2، م 27 - ص 7 وما بعدها، والفرق 18 للقرافي - ج 1 ص 129 - 132، والأشباه والنظائر - للسيوطي - ص 11.

432 - ع: كالتمييز - ت: التميز.

433 - نفس المصدرين السابقين.

434 - س: يشعر.

435 - هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الاشبيلي، قاض، من حفاظ الحديث، ومن كبار مفكري الإسلام، ولد في اشبيلية سنة 468 هـ وقام برحلة إلى الشرق صحبة والده، ثم عاد يعلم كثير، توفي سنة 543 هـ قرب فاس، ودفن بها، من آثاره: "العواصم من القواصم"، و"أحكام القرآن"، و"قانون التأويل"، و"القبس" على موطأ مالك، و"المحصول" في أصول الفقه. انظر: الديباج - ص 281 - 284، ووفيات الأعيان، ج 3 ص 123.

436 - انظر الوجيز، ج 1 ص 7.

437 - خليل: "ولو زال عين النجاسة بغير المطلق، لم ينتجس ملافي محلها"، وحكى عن بعضهم القول بالتنجيس. انظر: الخطاب - ج 1 ص 165، وتقدمت الإشارة إلى هذا في القاعدة 13.

438 - ي: نزيد، ت، ع: نَزِيدٌ - س: يجري، وكذلك في هامش: ت.. و"نزيد"، هي التي تناسب "فنقول" التي في آخر هذه القاعدة.

439 - أي في المدونة، ج 1 ص 31.

440 - في: س: (ويبيده) - وفي ي، ت، ع: (ويبيده)، ويبيده، هي التي في مختصر ابن الحاجب، وهي الصواب؛ لأنه لو كانت إحدى يديه طاهرة لغسل بها الأخرى ولما احتاج إلى آنية أو خرقه...

441 - راجع القاعدة 5.

442 - مختصر ابن الحاجب، ص 63 - 64.

قاعدة 48⁴⁴³: الحكم عند الاشتباه التحري⁴⁴⁴، ما لم يتيسر⁴⁴⁵ اليقين على الأصح. فإن تعذر فطلب البراءة ما لم يعارض ساقط الحرج على الأصح. وفي التيمم للوقت في الأواني والسقوط له في الثياب قولان. وفي اعتبار الضروري والاختياري⁴⁴⁶ ثالثها إلى الاصفرار في النهاريتين، وشَرَط قوم في التحري نفي البدل، وآخرون غَلَبَة⁴⁴⁷ المُجْزئ⁴⁴⁸، ويقوى في نحو مائين⁴⁴⁹ وبول⁴⁵⁰، على القول بالاجتهاد في البول.

قاعدة 49⁴⁵¹: استحالةُ الفاسد إلى فساد لا تُنْقَلُ حكمه، وإلى صلاح تنقل بخلاف يقوي ويضعف بحسب كثرة الاستحالة وقتلتها، وبُعد الحال عن الأصل وقُربه. وإلى ما ليس بصلاح ولا فساد قولان، وهذا كله للمالكية.

قاعدة 50⁴⁵²: أصل النجاسة الاستقذار⁴⁵³، فما خرج إلى ضد ذلك منها فقد خرج بالكلية عنها: كالمسك⁴⁵⁴ فإنه خارج⁴⁵⁵، والعنبر⁴⁵⁶ عند من يرى نجاسة الأرواث مطلقاً: كالشافعية⁴⁵⁷.

443 - انظر لتوضيح هذه القاعدة: مختصر ابن الحاجب ص 41 - 42، والخطاب على خليل - ج 1 ص 170 - 174، والأشباه والنظائر للسيوطي، ص 163.

444 - ت: بالتحري.

445 - ع: يتعين.

446 - س: والاختيار.

447 - ي: غلبة.

448 - س: التحري.

449 - ت، ي: ما بين.

450 - ت: ويؤول.

451 - انظر: المنجور - ج 1 - م 2 - ص 6-7، والقاعدة: 30 السابقة، وقد بين المنجور هذه القاعدة أحسن تبين.

452 - انظر: المنجور - ج 1 م 2 - ص 6-7، وانظر القاعدة 24.

453 - في: ت، س: الاستقذار، (بالدال غير المعجمة).

454 - أي فهو طاهر، انظر: بداية المجتهد - ج 1 ص 62، والمنجور - ج 1، م 2، ص 7.

455 - ع: حواج - وفي: ي، س: خرج - وفي هامش ت: خراج، والتصويب من أصل: ت.

456 - أي خارج عند من يرى الخ.

457 - بداية المجتهد - ج 1 ص 62.

قاعدة 51 : لا يعتبر الشيء بفرعه، كاعتبار الشافعي⁴⁵⁸ المنى⁴⁵⁹ بكونه أصل الحيوان الطاهر. ومن قال الأصل غير محكوم فيه لعدم بروزه، ونقض⁴⁶⁰ بالعلقة، فبُعد تسليم الاعتبار. وأما قياسه على البيض بهذه العلة، فالفارق فيه ظاهر، فلو قدر عدمه فالأصح قبوله.

قاعدة 52⁴⁶¹: إعمال الشائبتين أرجح من إلغاء إحداهما: كالدليلين⁴⁶²: كإعمال مالك ومحمد شائبة المعقولية في الحَبَث في سقوط النية، والعبادة⁴⁶³ في تعيين الماء؛ فهذا أولى من إلغاء النعمان شائبة العبادة، وبعضهم شائبة المعقولية عندهم. وعندني أن إلغاء الراجح لإعمال المرجوح ولو في وجه تقديم⁴⁶⁴ للمرجوح المؤخر بإجماع، فإذا ثبتت⁴⁶⁵ الراجحية سقطت المرجوحية بالكلية.

قاعدة 53 : أصل مالك تقديم مراعاة ما لا بدل⁴⁶⁶ منه⁴⁶⁷ على ما منه⁴⁶⁸ بدل، وإن كان دونه في الطلب. فمن مشى بخفه على ما لا يُجتزأُ بذلكه من النجاسة ولا ماء - خَلَعَه وانتقل إلى التيمم⁴⁶⁹، ولا يصلح على حاله. ومن رَعَفَ ورجا انقطاعه أخر إلى آخر الضروري، وقيل الاختياري، كالتيمم، ويحتمل أن يؤخر إلى ما تُعاد فيه الصلاة للنجاسة⁴⁷⁰، وفيه بحث.

458 - المصدر السابق - ص 63.

459 - المنى، ساقطة في: س.

460 - ت: ونقض - ع، ي، س: أو نقص.. والمناسب: نُقِض.

461 - انظر بسط هذه القاعدة في المنجور - ج 2، م 27 ص 6 وما بعدها.

462 - ج: كالوكيلين.

463 - أي وإعمال شائبة العبادة.

464 - س، ع، ج: المرجوح.

465 - س: ثبت.

466 - ع: بد.

467 - أي أن غسل النجاسة لا بدل له.

468 - أي أن الوضوء له بدل، وهو التيمم، انظر: المواق والخطاب - ج 1 ص 154 - 155.

469 - خليل: "فيخلعه (أي الخف) المسأخ لا ماء معه ويتيمم"، انظر: المواق والخطاب - ج 1 ص 154 - 155.

470 - المواق والخطاب - ج 1 ص 130 وما بعدها، والخرشي - ج 1 ص 104.

قاعدة 54⁴⁷¹: اختلف المالكية في الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ منه كما تخرج منه الخطايا⁴⁷²، أو بالإكمال. فمن لم يغسل رجله حتى قُطعت ولم يبطل الفور: هل يعيد الوضوء - وهو مقتضى الإكمال؛ لأن تعذره لا يوجب رفع الحدث بعد وضعه إلا بدليل، والأصل عدمه - أو لا؟، وهو مقتضى الاستقلال⁴⁷³. وابن العربي ينكر كون هذا مذكوراً في المذهب، لا أصلاً ولا فرعاً⁴⁷⁴، ويُشنع على من يضيفه إليه، والمثبت مُقَدَّم .

قاعدة 55: اختلف العقلاء في ماهية المركبة: هل هي نفس مجموع الأجزاء المؤلفة هي منها والهئية عدم: كالنفس⁴⁷⁵ عند المتكلمين، أو عرض، وهذا مذهب المتكلمين، أو إنما هي ذلك المجموع مع الهئية الحاصلة عن التركيب؟، فالصورة جوهر لا عرض، وهذا مذهب القدماء.. فإذا خص المتوضئ كل عضو بنية، وهو المراد من قولهم: "فرق النية على الأعضاء"⁴⁷⁶ لأنها واحدة لا تنقسم. واستصحابها ذكراً إلى آخره أكمل⁴⁷⁷ الكمال، فلا يُعقل سبباً للإبطال. وحكماً⁴⁷⁸ فرض ضده رفض. فإن قلنا بالأول فالمجموع المطلوب نيته منوي فيصح، وإن قلنا بالثاني فهو غير منوي؛ لأن بعضه وهو الهئية غير منوي، فلا يصح. هذا أصل هذا الخلاف عندي، وقد أطنبت في تقريره في بعض تقايميدي.

قاعدة 56⁴⁷⁹: اختلف المالكية في التبادي على الشيء هل يكون كابتدائه في الحكم أولاً؟ إلا أن يتعلق الحكم بلفظ وُضع للقدّر المشترك بينهما، فيتفقون إذا تحقق. فإذا

471 - انظر: المنجور - ج 1 م 7 ص 2-4، والفرق 82 للقرافي - ج 2 ص 154 - 155. وقد بسط القرافي القول في هذه القاعدة وأجاد. والمواق والخطاب - ج 1 ص 239، وإيضاح المسالك - ص 180 وما بعدها، القاعدة 17.

472 - يشير إلى الحديث: "إذا توضع العبد المسلم، أو المؤمن، فغسل وجهه، خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه" إلى آخر الحديث الذي رواه مسلم ومالك والترمذي، انظر هذا الحديث وأحاديث أخرى في هذا المعنى في نيل الأوطار - ج 1 ص 163 وص 178.

473 - ت، س: الانتقال.

474 - انظر تفصيل ذلك في المصدرين السابقين: المنجور والفرق .

475 - ع، ي: كالتعين.

476 - خليل: "أو فرق النية على الأعضاء". المواق والخطاب - ج 1 ص 239، ومختصر ابن الحاجب ص 45، والأشباه والنظائر للسيوطي ص 23، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 1 ص 219 - 220.

477 - ي: إكمال.

478 - في: س: وحكمها.

479 - انظر المنجور - ج 1، م 10 - ص 1-4، وإيضاح المسالك - ص 163، القاعدة 12.

أدخل إحدى رجلية في الخف قبل غسل الأخرى⁴⁸⁰ وقلنا بالأول مَسَحَ وهو قول النعمان، وإن قلنا بالثاني لم يمسح وهو قول محمد. واختار ابن الحاجب بناء⁴⁸¹ خلاف ابن أبي زيد⁴⁸² وابن القاسبي⁴⁸³ - فيمن أحدث قبل كمال غسله ثم توضأ ولم يجدد النية - عليه⁴⁸⁴، ولا يصح؛ لأنه عبادة أخرى، لا⁴⁸⁵ تعلق لها بالأولى؛ لارتفاع الجنابة قبله، وإنما الخلاف في استدامة حكم الشيء، لا في إيصال شيء بشيء، ولا في إدخاله فيه.

واعلم أن هذا التشبيه، وهو قولنا: الدوام كالابتداء أولاً؟، لا⁴⁸⁶ يفيد العكس، وهو قولنا: الابتداء هل هو كالدوام أولاً؟ فإذا قال ابن الحاجب: "ولو رَعَفَ وعلم دوامه⁴⁸⁷ أتم الصلاة⁴⁸⁸"، لم يفد هذا حكم الدخول فيها، وإن كان الخلاف فيهما معاً على وتيرة واحدة؛ لجواز مراعاة حق الحرمة، واستقلال⁴⁸⁹ البطلان في الأول دون الثاني. وكذلك حديث السلا⁴⁹⁰ لا يدل على تمادي من ذكر نجاسة، لولا حديث الخلع⁴⁹¹.

قاعدة 57: اختلف العقلاء في افتقار حال بقاء الحادث إلى السبب⁴⁹²، كحال حدوثه، فإن قلنا بافتقاره فوجوده ملزوم لوجود سببه أبداً، فدوامه كابتدائه، وإلا فهو الآن⁴⁹³ مستغن، وقد كان مفتقراً، فلا يكون الآن على ما كان، فهذا أصل هذه القاعدة عندي⁴⁹⁴.

480 - مختصر ابن الحاجب، ص 46.

481 - ج: بناء على خلاف.

482 - تقدمت ترجمته في القاعدة 6.

483 - تقدمت ترجمته في القاعدة 10.

484 - أي بناء الخلاف عليه، وانظر مختصر ابن الحاجب ص 46.

485 - ت: ولا.

486 - لا، ساقطة في: ي.

487 - ي: دوامه له.

488 - مختصر ابن الحاجب - ص 43.

489 - في هامش ت: (لعله: واستثقال).

490 - تقدم الكلام عليه في القاعدة: 22 وفي هامشها.

491 - وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان في صلاة من الصلوات يصلي في نعليه، فطرح نعليه، فطرح الناس نعالهم بطرحه، فأنكر ذلك عليهم - عليه السلام - وقال: إنها خلعتها لأن جبريل أخبرني أن فيها قدراً. انظر

نبيل الأوطار - ج 2 ص 121 - 122، وانظر المنجور - ج 1 م 10 ص 4.

492 - ت: النية.

493 - ت: الأول.

494 - عندي، ساقطة في: ع.

قال ابن العربي : وهي أصل تنبني عليه في الشريعة أحكام في الطهارة والأيمان⁴⁹⁵ وغيرها، واختلف فيه قول مالك وأصحابه.

قاعدة 58⁴⁹⁶: اختلف المالكية في تَصَمَّنْ⁴⁹⁷ نية الفضل لنية الفرض : كمن ترك لمعة فانغسلت بنية الفضل⁴⁹⁸، أو ركعتين فأكمل بنية النافلة، ولهما⁴⁹⁹ نظائر .. والأصل أن لا يجزئ غير واجب عن واجب⁵⁰⁰، وأن تُشترط في النية المطابقة : كالصلاة، بيد أنهم اکتفوا في المتابعة⁵⁰¹ بما دونها : كنية الافتداء، وترددوا في إجراء هذه النظائر عليها، بل⁵⁰² الظاهر أن المطابقة لا تُشترط في الوسائل، وفيما اختلف فيه من المقاصد تردد، فهاتان قاعدتان أخريان. قال بعضهم : ينبغي أن ينوي بالثانية كمال الفرض ليخرج من الخلاف.

قاعدة 59 : ابن العربي : قال محققو علمائنا : ليس في الشريعة نفل يجزئ عن فرض⁵⁰³ إلا الوضوء قبل الوقت، وسمعت الشاشي⁵⁰⁴ يقول : إنه واجب في وقت غير معين ؛ وهذا ضعيف ؛ لأنه لا يصح وجوب الفرع مع عدم وجوب الأصل، ولا الشرط مع عدم وجوب المشروط. قلت : وهاتان قاعدتان أخريان.

495 - انظر قول خليل : "وبدوام ركوبه ولبسه في لا أركب ولا ألبس" بشرحي الخطاب والمواق، ج 3 ص 293 - 294، وانظر القوانين الفقهية لابن جزي عند قوله : "من حلف أن لا يسكن داراً وهو ساكنها أو أن لا يلبس ثوباً وهو عليه" ص 162.

496 - انظر بسط الكلام على هذه القاعدة في الفروق - ج 2 ص 19 وما بعدها، والخطاب والمواق ج 1 ص 239، والأشباه والنظائر للسيوطي - ص 132، وانظر القاعدة 59 الموالية .

497 - ت : مضمن.

498 - خليل : "أو ترك لمعة فانغسلت بنية الفضل" - المواق والخطاب - ج 1 ص 239 .

499 - ت، ي : ولها .

500 - الفروق - ج 2 ص 19 وما بعدها، والأشباه والنظائر للسيوطي - ص 132 .

501 - ع، س : المتابعة .

502 - ع : فإن .

503 - الفروق - ج 2 ص 19 وما بعدها .

504 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 2 .

قاعدة 60⁵⁰⁵: انتفاء القبول يستلزم⁵⁰⁶ انتفاء الإجزاء ؛ لأن العمل إنما يصح على الرجاء، وقد انتفى. فبم⁵⁰⁷ استدلال اللخمي⁵⁰⁸ على وجوب الوضوء بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"⁵⁰⁹، بيد أنه استدلال في محل الإجماع والضرورة⁵¹⁰، والمحققون لا يسمعون ما كان في محل أحدهما.

قاعدة 61⁵¹¹: أطلعنا الله عز وجل بلطفه⁵¹² على أمارات الإجزاء لنجتهد في تحصيل البراءة، ونسكن بعد اعتقاد الإصابة، وأخفى عنا علامات⁵¹³ القبول لنعمل على الخوف والرجاء، فلا نطمئن إلى عمل، ولا نياس من بلوغ أمل. ومن هنا قيل: إن انتفاء القبول لا يستلزم انتفاء الإجزاء، فلا يصح استدلال اللخمي⁵¹⁴. ورُدَّ بأنه ثمرته، فإذا علم انتفاؤه عُدَّت⁵¹⁵ فائدته، إلا أنا إنما نعلم منه عموماً أنه مرتبط بشرط التقوى: "إنما يتقبل الله من المتقين"⁵¹⁶، فإن كانت الإيمان فما أقرب رجاءنا، وإن كانت الإحسان فما أشد خوفنا، وهذا التردد من البلاء أيضاً، نعوذ بالله من مهالك الهوى، ونستعين به على بلوغ منزلة التقوى.

505 - انظر الفرق 65 من فروق القراني - ج 2 ص 50 - 55.

506 - ت، س: مستلزم.

507 - في: س: فيصح.

508 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 6.

509 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وانظر نيل الأوطار - ج 1 ص 205.

510 - س: الضروري.

511 - انظر: الفرق 65 من فروق القراني - ج 2 ص 50 - 55.

512 - بلطفه، غير موجودة في: ت، س.

513 - في: ت، س، ع: علامة.

514 - أي الوارد في القاعدة: 60 أعلاه.

515 - ي: علمت.

516 - سورة المائدة، الآية: 27.

قاعدة 62 : إذا وقعت النية في محلها وجب استصحاب حكمها لا ذكرها لعسره⁵¹⁷ إلى تمام مُتعلقها⁵¹⁸؛ ومن ثم لم تبطل⁵¹⁹ الصلاة بفوات واجب الخشوع على الأصح⁵²⁰، بخلاف رفضها في أثناء العبادة⁵²¹، إلا بدليل كما في الحجج⁵²² وأحد القولين في الصوم⁵²³. أما بعد انقضائها فلا يضر فيها كان مقصودا لنفسه، لتحقق انقطاع تعلقها بانقضاء مُتعلقها: كالصلاة. واختلف قول مالك في الوسيلة: كالوضوء⁵²⁴ لبقاء بعض التعلُّق، والعلماء مطلقا في طريان المُحِبَط، ومالك فيه تفصيل مذكور في الفقه.

قاعدة 63 : شرط النية اقتران ذكرها بأول المنوي، فلا يضر ما لا يقطع ذلك من تقديمها عليه، وهو المعبر عنه "بالتقدم اليسير"⁵²⁵؛ لأن فائدتها تخصيصه بالجهة المرادة به، وذلك حاصل في الوجهين بقيت أو تجددت. فإن كان مراد المالكية من ذلك القول هذا المعنى، فلا يصح اختلافهم في ذلك، ولا تفريق بعضهم بين الطهارة والصلاة. وإن كان مرادهم الانقطاع⁵²⁶ اليسير - وهو الظاهر - فيكون خلافهم خلافا "فيما قَرَّبَ من الشيء هل يُعطى حكمه أولا"⁵²⁷ ؟ فالمختار الإجزاء⁵²⁸، وعليهم⁵²⁹ الفرق بين التقدم والتأخر⁵³⁰.

517 - لعسره، كتبت في ت: "لغيره" ثم شطب عليها، ولم يكتب أي شيء عوضا عنها.

518 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 239.

519 - ت: لا تبطل.

520 - بل حكى الغزالي الإجماع، انظر: الفروق - ج 2 ص 53.

521 - انظر الخطاب والمواق - ج 1 ص 239 - 241.

522 - المصدر السابق.

523 - المصدر السابق.

524 - الخطاب - ج 1 ص 239 - 241.

525 - بل في الفقه قولان مشهوران: أحدهما الصحة والآخر عدم الإجزاء، انظر: الخطاب والمواق - ج 1 ص 242.

526 - ت: بالانقطاع.

527 - انظر: القاعدة: 87، وانظر: المنجور - ج 1 - م 5 - ص 3 وما بعدها.

528 - ت، ج، س: فالمختار نفي الإجزاء.. انظر الخطاب والمواق - ج 1 ص 242.

529 - في: ت، س: وعليه.

530 - ع: والتأخير.

قاعدة 64⁵³¹: الظاهر من مذهب مالك أن المُسْتَنَكْحَ ⁵³² يلغي الشك، ويرجع ⁵³³ إلى الأصل ⁵³⁴. وقال المتأخرون من أصحابه ⁵³⁵: يبني على أول خاطريه لكونه فيه شبيهاً ⁵³⁶ بالعقلاء. واعترض بأنه قد لا ينضبط لمن هذا شأنه، فيرجع إلى الأصل، فليرجع إليه أولاً. وأجيب بأنه أصل ⁵³⁷ أقرب فيقدم، وفيه بحث.

قاعدة 65⁵³⁸: الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر، فالشك في الحدث يوجب الشك في الوضوء، وهو نقيض ظنه، هذا مستند الوجوب، وهو المشهور من مذهب مالك. ولا يعارضه الحديث: "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه: هل خرج منه شيء أولاً، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً" ⁵⁴⁰؛ لأنه شك في سبب حاضر لو كان لأدرك، فهو في الحقيقة وهم، ألا ترى قوله في الطريق الآخر: "يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة" ⁵⁴¹ وبه حمل على المستنكح ⁵⁴².

قاعدة 66⁵⁴³: المعتبر في الأسباب والبراءة وكل ما ترتبت ⁵⁴⁴ عليه الأحكام - العلم، ولما تعذر أو تعسر في أكثر ذلك أُقيم الظنُّ مقامه لقربه منه، ولذلك سمي

531 - المنجور - ج 1 م 29 ص 2 - 6.

532 - المستنكح: هو الذي يشك في كل وضوء وصلاة، أو يطرأ له ذلك في اليوم مرة أو مرتين. انظر: الخطاب - ج 1 ص 301.

533 - في: س: ورجع.

534 - انظر: الخطاب والمواق - ج 1 ص 300 - 301.

535 - قائل ذلك، هو ابن بشير، انظر المواق - ج 1 ص 301.

536 - في: س: شبيهاً.

537 - ج: بأن هذا أصل.

538 - انظر - لتوضيح هذه القاعدة -: الخطاب والمواق - ج 1 ص 300 - 301، والمنجور - ج 1 م 29 - ص 2 - 6، والفروق - ج 1 ص 225 وج 2 ص 223، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 2 - ص 17 وما بعدها.

539 - ع: يخرج.

540 - أخرجه مسلم والترمذي. انظر نيل الأوطار - ج 1 ص 223.

541 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما - الأوطار - ج 1 ص 223.

542 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 143 وص 300 - 301.

543 - المنجور - ج 1 م 29 - ص 2 - 6، وباقي المراجع التي في هامش القاعدة: 65 السابقة.

544 - في: س: ترتب.

باسمه، "فإن علمتموهن مومنات"⁵⁴⁵، وبقي الشك على أصل الإلغاء، إلا أن يدل دليل خاص على ترتب حكم عليه : كالنضح⁵⁴⁶، فلا عبرة بالشك في الحدث في إيجاب الوضوء، ولا يقطع استصحاب الإباحة المتقدمة، هذا مذهب الشافعي. واستحب مالك له الوضوء. وسفيان⁵⁴⁷ المراجعة بالشك في الطلاق. وأما إتمام⁵⁴⁸ الصلاة فالمعتبر عند الشافعي والباجي⁵⁴⁹ اليقين، وعند النعمان وابن الحاجب الظن. ولعل مراد ابن الحاجب الظن الغالب الذي تسكن إليه النفس ويطمئن به القلب؛ إذ هو المراد من اليقين ها هنا، لا العلم الذي لا يحتمل النقيض؛ لأن الأصل في الصلاة عمارة الذمة المتيقنة، والأصل أن لا يُجتزأ⁵⁵⁰ بالظن، وفي الوضوء البراءة المتيقنة ولا ترتفع⁵⁵¹ بالشك.

قاعدة 67⁵⁵²: اختلف العلماء هل ينقطع حكم الاستصحاب بالظن، وهو المختار، أو لا بد من اليقين؟ وهي فقهية أصولية. ونص الباجي في الصلاة: أن مذهب مالك هو الأول، ومذهب أبي حنيفة هو الثاني⁵⁵³، وحكاية ابن الحاجب تدل على أن مذهبها واحد، قال: "ويبني الظان على ظنه والشاك على الاحتياط"⁵⁵⁴، وقد يقال: إن⁵⁵⁵ مذهب محمد الظن والنعمان اليقين من اختلافهما في القراء⁵⁵⁶، وللمالكية القولان.

545- "... فلا ترجعوهن إلى الكفار"، سورة الممتحنة، الآية 10.

546 - النضح: هو الرش باليد بالماء للموضع الذي شك هل أصابته النجاسة أم لا، انظر الخطاب والمواق - ج 1 ص 165 - 167.

547 - لم يبين المؤلف من المقصود بسفيان هذا، وكتب التراجم تذكر سفيان الثوري، انظر: وفيات الأعيان - ج 2 ص 127، وسفيان بن عيينة، انظر: وفيات الأعيان - ج 2 ص 129.

548 - س: إمام.

549 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 10.

550 - ج.ع: يجتزئ.

551 - ج.ع: ترفع.

552 - انظر: المنجور - ج 1، م 29 ص 2 - 6.

553 - في ع، ي، س، ج: "الأول"، وفي ت: كتب: "الأول" في الأصل، ثم كتب فوقه: "الثاني صح". وكذلك اعتبرت النسخ: ع، ي، س، ج: أن رأي أبي حنيفة هو الثاني، وكتبت نسخة ت في الأصل: "الثاني" وفوقه كتبت "الأول" صح.

554 - مختصر ابن الحاجب - ص: 103.

555 - إن، ليست في: س.

556 - انظر القاعدة 118.

ويُجْرَجُ عليه اختلافهم⁵⁵⁷ في المعتدة : هل تحل بأول الدم الثالث أو حتى تستمر الحيضة⁵⁵⁸. واتفقوا على إلغاء الشك وسقوط اعتباره مطلقا. أما الوهم فمحرم الاتباع رأسا، فإن غلب تعين دفاعه. ففي الاعتقاد : بالتلفظ بالإيمان بالشيء الموسوس فيه، وفي الأعمال: بما تقدم وبما في معنى ذلك مما ذكره العلماء، مما لسننا إليه.

قاعدة 68⁵⁵⁹: الشك في الشرط يوجب الشك في المشروط. وبني عليه الوضوء. قال القرافي⁵⁶⁰: ومن ثم جاز الدعاء ب "آتنا ما وعدتنا"⁵⁶¹؛ لأنه مشروط بحسن الخاتمة، دون "لا توأخذنا إن نسينا أو أخطأنا"⁵⁶²، إلا أن أريد⁵⁶³ "بالنسيان": الترك، و"بما لا طاقة": البلىا.

قاعدة 69⁵⁶⁴: إذا استند⁵⁶⁵ الشك إلى أصل : كالحلف⁵⁶⁶ - وكان سالم الخاطر - أمر بالاحتياط، وللمالكية في وجوبه قولان، فإن لم يستند لم يجب على المعروف عندهم.

قاعدة 70 : أصل مذهب مالك انتقال حكم الباطن إلى الظاهر الخلقى مطلقا، وإلى الوضعي بشرط التعسر⁵⁶⁷، بيد أن هذا مشروط بأن لا يبرز الباطن، وذلك غير مشروط على المشهور.

557 - س : اختلافهم - ت، ي، ع، ج : خلافهم .

558 - ت، س : الحيض.

559 - المنجور - ج 1، م 29، ص 2-6، والفروق - ج 1 ص 111، وج 1 ص 225.

560 - القرافي : هو أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن .. شهاب الدين الصنهاجي القرافي، فقيه أصولي، من علماء المالكية، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب الإمام مالك في عصره، يُنسب إلى قبيلة صنهاجة المغربية، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة، ألف كتبا كثيرة، منها: الدخيرة في الفقه - الذي اعتمد عليه مؤلفنا كثيرا -، وأنوار البروق في أنواء الفروق - الذي اعتمد عليه أيضا -، والتنقيح في أصول الفقه، وكتاب شرح التهذيب، وكتاب شرح محصول الإمام فخر الدين الرازي وغيرها، توفي عام 684 بمصر، انظر الديباج، ص 62 - 67، وشجرة النور الزكية ص 188.

561 - سورة آل عمران، الآية 194.

562 - سورة البقرة، الآية 286.

563 - في : ت : يريد.

564 - المنجور - ج 1 - م 29، ص 2-6، وإيضاح المسالك - ص 199، القاعدة 26.

565 - س : أسند.

566 - س : كالحالف.

567 - ت : النعمان.

قاعدة 71⁵⁶⁸: تُقدّم المصلحة الغالبة⁵⁶⁹ على المفسدة النادرة ولا تترك لها؛ فمن ثم أقيم الظن مقام العلم؛ لأن مقتضى الدليل انتفاؤه⁵⁷⁰،: "ولا تَقْفُ"⁵⁷¹، "إن يَتَّبِعُونَ"⁵⁷²، فالظن منتف ما لم يثبت العلم، فيكون هو المقفو المتبع، وإنما يثبت العلم بشرطين: أحدهما تعذره أو تعسره، والآخر دعوى الضرورة أو الحاجة إلى الظن كما في الفقهيات، بخلاف مسائل التفضيل⁵⁷³ وكثير من مباحث الكلام. وقد رسمت لضبط⁵⁷⁴ ذلك قاعدة⁵⁷⁵، فقلت: لا تقدم⁵⁷⁶ إلا بإذن ودليل، واحذر ما لا ينفع ما استطعت، فقد يضر، ثم انظر فلن يضرك جهل ما لم تكلف علمه⁵⁷⁷، وأخاف عليك سوء عاقبة الهجوم⁵⁷⁸، "ما أشهدتم"⁵⁷⁹، "أشهدوا خلقهم"⁵⁸⁰، "قل الروح من أمر ربي"⁵⁸¹.

قاعدة 72: الأصل في الأحكام المعقولة لا التعبد؛ لأنه أقرب إلى القبول وأبعد عن الحرج. فَعَسَلُ اليدين قبل إدخالهما في الإناء معلل بالنظافة⁵⁸² مما لا تخلو اليد عنه

568 - المنجور - ج 2، م 20 - ص 3.

569 - ج: العامة.

570 - س: اقتفاؤه.

571 - "ولا تقف ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً"، سورة الإسراء، الآية: 36.

572 - "إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً"، سورة النجم، الآية: 28.

573 - ت. ج: التفصيل.

574 - ت: أضبط.

575 - جعلتها نسخة: ت قاعدة مستقلة.

576 - س: لا تقدم.

577 - س: عمله.

578 - ج: النجوم - ت، س: المتحرم.

579 - "ما أشهدتم خلق السماوات والأرض ولا خلق أنفسهم، وما كنت متخذ المضلين عضداً"، سورة الكهف، الآية: 51.

580 - "أشهدوا خلقهم، ستكتب شهداتهم ويسألون"، سورة الزخرف، الآية: 19.

581 - سورة الإسراء، الآية: 85.

582 - ومشى خليل على القول بالتعبد، وهو قول ابن القاسم، وقال أشهب: يغسلها للنظافة. انظر الخطاب والمواق - ج 1 ص 242 - 245.

غالباً بسبب الجَوْلان، ثم طُلب عند أمن ذلك طرداً للباب، كما شرع الرَّمَل⁵⁸³ لنكايّة العدو، ثم ثبت عند عدمها، فإن كان هذا مذهب ابن القاسم فالأصل والدليل معه، وإن كان ما قيل من التعبد فالأصل مع أشهب، وسقوطه عنده عن أحدث في أضعاف الموضوع⁵⁸⁴ على اشتراط عكس العلة، إلا أن الفقه ما مر. وعليهما محل النية⁵⁸⁵ وغسلهما مجتمعتين أو مفترقتين⁵⁸⁶، والمشهور فيهما مع المعقولية. وحكى الافتراق عن أشهب⁵⁸⁷، والاجتماع عند ابن القاسم⁵⁸⁸.

قاعدة 73: الشافعي: الأصل في العبادات ملازمة أعيانها وترك التعليل، فيجب الترتيب⁵⁸⁹، قال غيره: والموالاتة⁵⁹⁰. النعمان: الأصل التعليل حتى يتعذر، فلا يجبان⁵⁹¹. والمشهور من مذهب مالك وجوب الموالاتة⁵⁹² لا الترتيب⁵⁹³. والحق أن ما لا يعقل معناه تلزم صورته وصفته، فيجبان، ولعل تأخير غسل الرجلين⁵⁹⁴ شرع آخرًا للختم كالسلام، فلا يصح به الافتتاح، ولذلك فصل بين المغسولات بالمسوح⁵⁹⁵، حتى

583 - أي في الطواف.

584 - خليل: "وسننه غسل يديه... ولو نظيفتين أو أحدث في أثناءه". انظر المواق والخطاب - ج 1 ص 242-245.

585 - الباجي: في افتقار غسل يديه قبل دخولها في الإناء لنية قولان على أنه تعبد أو للنظافة، فمن جعلها من سنن الموضوع كابن القاسم اعتبر فيها النية، ومن رأى غسلها للنظافة كأشهب فلا يعتبر النية، وعن مالك ما يقتضي الوجهين. انظر المواق: ج 1 - ص 242.

586 - ع: مجتمعتين أو مفترقتين.

587 - بناني على الزرقاني - ج 1 ص 67.

588 - المصدر السابق.

589 - بداية المجتهد - ج 1 ص 13.

590 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 223، وبداية المجتهد - ج 1 ص 13.

591 - بداية المجتهد - ج 1 ص 13.

592 - بداية المجتهد - ج 1 ص 13، والمواق والخطاب - ج 1 ص 223 و249.

593 - انظر المصدرين السابقين.

594 - س: الرجلين، ت، ع، ي: القدمين.

595 - أي في قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"، سورة المائدة، الآية: 6.

أشكل عطف ما بعده⁵⁹⁶، بخلاف اليدين والرجلين فيما بينهما فإنهما كعضو واحد ولذلك جمعا في النظم⁵⁹⁷.

قاعدة 74 : لا يجوز رفع أحد السببين المتساويين : كالأحداث حالة وضع الآخر⁵⁹⁸؛ بخلاف ما لو نسيه⁵⁹⁹؛ لأن حكم المثل كحكم مثله. واختلف المالكية في رفع الخاص حالة وضع العام : كرفع الحدث مع الجنابة. وعليه اختلفوا في وضوء الجنب للنوم: أهو معلل بالنشاط فقط، أو يصح أن يقصد به أن يبيت على إحدى الطهارتين؟، وهي⁶⁰⁰ قاعدة بُني عليها وضوء الحائض له. أما الوضوء في الغُسل فقال النووي⁶⁰¹ من الشافعية : ينوي به رفع الحدث الأصغر إلا أن يكون مُحْدِثًا فسنة⁶⁰² الغسل. وقال عياض⁶⁰³ من المالكية : ينوي الجنابة، وإن نوى الوضوء للصلاة أجزأه. واتفقوا على الإجتزاء بالغُسل عنه.

596 - انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 11 - 12 .

597 - أي في الآية المذكورة.

598 - خليل: "أو نسي حدثا لا أخرجه". المواق والحطاب - ج 1 ص 236 .

599 - خليل: المصدران السابقان .

600 - ي: وهو .

601 - هو أبو زكرياء محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة النووي الدمشقي الشافعي، فقيه، محدث، حافظ لغوي. ولد بنوى من أعمال حوران سنة 631 هـ (1233 م)، وتوفي ودفن بها سنة 677 هـ (1278 م)، من آثاره : شرح صحيح مسلم والأربعون النووية، في الحديث، و"روضة الطالبين وعمدة المفتين"، في الفقه الشافعي، و"تهذيب الأسماء واللغات". انظر شذرات الذهب - ج 5 ص 354 - 356، والبداية لابن كثير ج 13 - ص 278 - 279، ووفيات كحالة - ج 3 ص 202.

602 - في: س: فسنته.

603 - هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، قاض، من الأئمة الحفاظ الفقهاء المحدثين الأدياء، ولد بسبته سنة 476 هـ، وتوفي بمراكش سنة 544 هـ. له: "ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك"، و"الشفاء بتعريف حقوق المصطفى"، و"مشارك الأنوار"، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان - ج 3 ص 152، و"التعريف بالقاضي عياض" لولده محمد، تحقيق الدكتور محمد بن شريفة، ووفيات ابن قنفذ - ص 280.

وفي رفع العام حالة وضع الخاص⁶⁰⁴، على ثلاثة أوجه: ثالثها⁶⁰⁵ الصحة فيما سواه⁶⁰⁶؛ لأن الخاص لو دخل في حكم العام لكان التخصيص نسخاً، فيقرأ الجنب وتوطأ الحائض ولا يَمَسَّان المصحف. وأما العموم من وجه: فكالتبين على الأصح، فتغتسل الجنب الحائض للقراءة على مشهور مذهب مالك، وقيل لا تغتسل. واختلف في قراءتها كذلك، بناء على قاعدة أخرى وهي أن الحيض هل يرفع حكم الجنابة أولاً⁶⁰⁷؟

قاعدة 75: نظر مالك ومحمد إلى الخِلْقَة الحسية، فرأيا داخل الفم والأنف من الباطن، فلم يوجبا⁶⁰⁸ المضمضة ولا الاستنشاق⁶⁰⁹. ونظر بعضهم إلى الحقيقة الشرعية فرآه قد جُعِل من الظاهر في منع الفطر بوصول المَفْطَر إليه، ووجوبِ غَسْل النجاسة منه، ومنع الجنب القراءة فأوجبها⁶¹⁰، فقام من ذلك أصل تعارض الخِلْقَة والحكم. وقيل يجبان في الغَسْل دون الوضوء. وقيل يجب الاستنشاق دون المضمضة فيهما⁶¹¹.

قاعدة 76: اختلف المالكية في دلالة التحديد على التعبد. والتحقيق أن التعبد به لا بالأصل، إعمالاً للمقتضيين: كغَسْل اليدين قبل إدخالهما في الإناء ثلاثاً⁶¹²، والإناء من ولوغ الكلب سبعا⁶¹³.

قاعدة 77: يتأكد أمر المندوب على من يُقتدى به على الصحيح، فإن أمن الاطلاع فقولان، والتأكيد لئلا يُطلع عليه، كما قال مالك في الفطر إذا لم يثبت العيد⁶¹⁴، أو لئلا

604 - ع: بالوضع الخاص.

605 - ثالثها، ساقطة في: س.

606 - ي: نواه.

607 - ع: وهي هل الحيض يرفع حكم الجنابة أولاً؟.

608 - ي: يوجب.

609 - بداية المجتهد - ج 1 ص 7-8، والمواق والحطاب - ج 1 ص 245-247.

610 - س: فأوجبها.. بداية المجتهد - ج 1 ص 8.

611 - بداية المجتهد - ج 1 ص 8.

612 - الحطاب والمواق - ج 1 ص 242.

613 - الحطاب - ج 1 ص 174-177، والقاعدة: 26 السابقة.

614 - انظر الحطاب والمواق - ج 2 ص 389 عند قول خليل: "ولا يفطر منفرد بشوال ولو أمن الظهور إلا بمبيح".

يترك حيث يطلع. وعن مالك : لا أحب المرّة إلا من العالم⁶¹⁵، وظاهره مخالفة القاعدة. وعنه : لا أحبها من العالم وهو وفاق للقاعدة.

قاعدة 78 : المصدر الفرع⁶¹⁶ كالمواجهة⁶¹⁷، لا يثبت الأصل ولا ينفى؛ لاحتمال أن يكون المعبر فيه معظمه لا جميعه، خلافا لبعض الفقهاء⁶¹⁸، فلا ينتفي اسم الوجه عن البشرة⁶¹⁹ بالشعر إلا بالنقل، ولو سقط بالتعذر أو التعسر بالشَّرع⁶²⁰. والمشهور من مذهب مالك، أن الشعر إذا غطّى البشرة انتقل الحكم إلى ظاهره⁶²¹؛ لأنه الذي تقع به المواجهة، والمنصور ما مر.

قاعدة 79:⁶²² إذا اختلف الحكم بالذنب والمحاذاة، فقد اختلف المالكية بما إذا يعتبر : كغسل ما طال من شعر⁶²³ اللحية⁶²⁴، ومسح ما طال من شعر الرأس⁶²⁵، وكشجرة⁶²⁶ في الحرم يصاد ما على غصنها الذي في الحل ما لم⁶²⁷ تثبت حرمة المحل كالعكس فيتفقون.

قاعدة 80 : إذا اختلف أهل اللغة في مسمى لفظ ولا راد ولا مرجح تعين الاحتياط، ولا يكون كتعارض الخبرين؛ لامتناع النسخ والتخصيص، فيجب الأقصى

615 - المواق والحطاب - ج 1 ص 261.

616 - في : س : المفرع.

617 - وذلك لأن الوجه مأخوذ من المواجهة. انظر : المقدمات لابن رشد - ج 1 ص 12.

618 - انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 8، والمقدمات - ج 1 ص 12 - 13.

619 - ع، ي، س : البشر.

620 - ت : بالشعر.

621 - الحطاب - ج 1 ص 189.

622 - انظر المنجور - ج 1، م 3، ص 6-8، وإيضاح المسالك - ص 185، القاعدة : 18.

623 - شعر، ليست في ت، ي، ع.

624 - الحطاب - ج 1 ص 186، والمواق - ج 1 ص 202.

625 - الحطاب والمواق ج 1 ص 202.

626 - ت، س : وشجرة.

627 - لم، ساقطة في : ي.

لتحصّل⁶²⁸ البراءة، كما بين الأذنين في الوجه⁶²⁹ - وهو مشهور مذهب مالك⁶³⁰ - بخلاف الأذنين⁶³¹: كالزهري⁶³² لضعف المدرك، وهو قوله: "وشق سمعه وبصره"⁶³³؛ لأن الإضافة⁶³⁴ تصح⁶³⁵ بأدنى ملابسة؛ ولأنه معارض بقوله⁶³⁶: "حتى تخرج من أذنيه"⁶³⁷، والمعتمد النقل.

فإن قلت⁶³⁸: الصحيح أن اللغة لا⁶³⁹ تثبت اليوم بالترجيح ولا بغير النقل⁶⁴⁰ عن إمام من أئمتها المشهورين، فما قولك ولا مرجح؟ قلت: المراد به الترجيح العائد إلى النقل: من مزيد عدالة أو استفاضة أو تطابق إنكار ونحو ذلك، لا من جهة العموم بمزيد⁶⁴¹ الفائدة أو الخصوص بالاتفاق عليه ضمنا ونحوهما.

628 - ت، ي، ع: لتحصيل.

629 - لأن المواجهة تقع بالجميع - انظر: الخطاب - ج 1 ص 184.

630 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 179 - 190.

631 - الخطاب - ج 1 ص 184.

632 - أي أن الزهري قال: إن الأذنين من الوجه، مستدلا بالحديث الآتي قريبا في هذه القاعدة. والزهري هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب الزهري، أول من دون الحديث، وأحد الفقهاء والمحدثين، والأعلام التابعين بالمدينة، رأى عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم، وروى عنه جماعة من الأئمة منهم مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري.. توفي سنة 124 وقيل 123 وقيل 125. انظر وفيات الأعيان - ج 3 ص 317 - 319، وفيات ابن قنفذ - ص 118 - 119.

633 - هذا جزء من حديث رواه مسلم وأحمد والترمذي وغيرهم، وهو "... سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين..."، انظر نيل الأوطار - ج 2 ص 198 - 199، وانظر "المغني" لابن قدامة ج 1 ص 114 - 115.

634 - أي إضافة السمع إلى الوجه في قوله في الحديث: "سمعه".

635 - س: تحصل.

636 - ت: لقوله.

637 - يشير إلى حديث: "... فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه" رواه مالك والنسائي وابن ماجه. انظر: نيل الأوطار ج 1 ص 177 - 179، والحديث يستدل به على أن الأذنين يمسحان مع الرأس.

638 - فإن قلت، ساقطة في: ي.

639 - لا، ساقطة في: س.

640 - (بغير النقل): في: س: بالنقل.

641 - س: فمزيد.

قاعدة 81: أصل مالك نفي التحديد إلا بدليل. فمن ثم لم يُوقت في الوضوء مرة ولا اثنتين ولا ثلاثاً⁶⁴²، أي لم يجد ما يكره ما دونه، كما يكره ما فوق الثلاث⁶⁴³، وقد⁶⁴⁴ تقدم له خلافه⁶⁴⁵، ولا قدر ما يتوضأ⁶⁴⁶ به، ويغتسل من الماء⁶⁴⁷، وهو المشهور من مذهبه، وإن استححب التقليل⁶⁴⁸. ولا قدر النفقة⁶⁴⁹ ولا عدد الرضعات⁶⁵⁰، خلافاً للشافعي⁶⁵¹. ولا التعزير⁶⁵²، خلافاً لبعض حكام الأندلس، وعليه ما روى عنه من كراهة الاستقبال بالميت⁶⁵³ كابن المسيب⁶⁵⁴.

قاعدة 82: إذا اختلف الحكم بالنظر إلى الفعل والمحل: فمالك⁶⁵⁵ يقدم⁶⁵⁶ الفعل فلا يتكرر المسح عنده؛ لأنه تخفيف في نفسه⁶⁵⁷، والتكرار تثقيل⁶⁵⁸. والشافعي⁶⁵⁹ المحل،

642 - الغسلة الثانية والثالثة، عدّهما خليل من المستحبات، وهو المشهور، وقيل: إنها ستتان. انظر: الخطاب - ج 1 ص 259 - 260.

643 - الغسلة الرابعة فيها قولان مشهوران: الكراهة أو المنع، خليل: "وهل تكره الرابعة أو تمتع خلاف". انظر: الخطاب - ج 1 ص 261 - 263.

644 - س: فقد.

645 - أي في القاعدة: 77.

646 - خليل: "وقلة ماء بلا حد كالغسل"، انظر: الخطاب - ج 1 ص 256.

647 - المصدر السابق.

648 - المصدر السابق.

649 - انظر: القاعدة 753 في باب النفقة، وما في هامشها من مراجع.

650 - انظر: بداية المجتهد - ج 2 ص 29.

651 - المصدر السابق.

652 - (ولا التعزير): ت: ولا التقريب بالرضعات.

653 - انظر المواق - ج 2 ص 219.

654 - هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو، القرشي، المدني، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ولقي جماعة من الصحابة وأخذ عنهم، وأكثر روايته "المسند" عن أبي هريرة، وكان زوج ابنته، توفي بالمدينة سنة 92 وقيل: 93 وقيل: 94 أو 95 وقيل: 105 هـ، انظر: وفيات الأعيان - ج 2 ص 117 - 122.

655 - ت، س: فمالك.

656 - ت، س: تقدم.

657 - بداية المجتهد - ج 1 ص 9 - 10.

658 - ت: ثقيل.

659 - ت، س: وللشافعي.

فقال: الرأس أصل في الوضوء، فيتكرر العمل فيه كالمغسول⁶⁶⁰، بخلاف الخف والتيمم.

قاعدة 83: السائر الوضعي لا ينقل حكم المستور إلى نفسه: كالخف والجبيرة على المعروف، فإذا زالا وجب الغسل، أو رُدَّ الجبيرة والمسح. واختلف في الطبيعي: كالشعر والظفر. والمختار أن الغالب ينقل، بخلاف النادر: كالبشرة.

قاعدة 84: كل ما يستدعى المراد منه تكراره في الغالب لا يطلب التكرار فيه عند مالك: كغسل الرجلين⁶⁶¹، وظاهر الرسالة⁶⁶² طلبه⁶⁶³: كالشافعي⁶⁶⁴، وهو الصحيح⁶⁶⁵.

قاعدة 85⁶⁶⁶: الأصل ألا⁶⁶⁷ يسقط الوجوب بالنسيان على ما نحققه بعد. قال القرافي⁶⁶⁸: وأسقطه مالك في خمس⁶⁶⁹ نظائر⁶⁷⁰: منها الموالاتة⁶⁷¹ لضعف مدرك الوجوب فيها⁶⁷². وهذه قاعدة أخرى: "أن ضعف مدرك الوجوب يوجب سقوطه بالنسيان".

660 - انظر: بداية المجتهد - ج 1 ص 9 - 10.

661 - خليل: "وهل الرجلان كذلك أو المطلوب الإنقاء... خلاف". انظر: الخطاب - ج 1 ص 261 - 262.

662 - الرسالة، كتاب في العبادات والمعاملات، مشهور، ألفه ابن أبي زيد القيرواني الذي تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 6.

663 - الرسالة بشرح أبي الحسن - ج 1 ص 162.

664 - الأم - ج 1 ص 27.

665 - الخطاب - ج 1 ص 261 - 262.

666 - انظر المنجور - ج 2 - م 7 - ص 5 وما بعدها.

667 - س: لا.

668 - أي في الذخيرة، انظر: المنجور - ج 2 - م 7 - ص 5.

669 - ج.ع: خمسة.

670 - أي في: النضح، وفي إزالة النجاسة، وفي الموالاتة في الوضوء، وفي الترتيب في المنسيات، وفي التسمية على الذبيحة (وذلك) على القول بالوجوب في هذه الخمسة لضعف مدرك الوجوب فيها بسبب تعارض المأخذ، فقوى الإسقاط بعد النسيان.. انتهى من الذخيرة، نقلا عن المنجور - ج 2، م 7 - ص 5.

671 - المدونة - ج 1 ص 17.

672 - الخطاب - ج 1 ص 224.

وقيل في قوله⁶⁷³: إذا نسي التسمية أكلت، إنما قال ذلك لفهمه أنها إنما تُشترط مع العمد أو لمراعاة الخلاف⁶⁷⁴: كالنجاسة⁶⁷⁵.

قاعدة⁶⁷⁶86: المتصل بثابت الحكم منه، ثالثها إن لم يكن عن سبب غريب لحق به، فيجب ما طال⁶⁷⁷ من اللحية والرأس⁶⁷⁸ وينجس أعلى القرن والسن ولا تؤكل العُقْدَة⁶⁷⁹ على اللحم.

قاعدة⁶⁸⁰87: اختلف المالكية في إعطاء ما قرب من الشيء حكمه أو بقاءه على أصله: كالعفو عما قرب من محل الاستجمار⁶⁸¹، بخلاف اللازم⁶⁸²، وكتقديم عقد النكاح على إذن المرأة بالزمن⁶⁸³ اليسير⁶⁸⁴، وقيل لا يضر مطلقا. وكلزوم طلاق المراهق لقربه من البلوغ. وكتسلف أحد المُصْطَرِّفين⁶⁸⁵، بخلاف تسلفهما معا؛ لطول الأمر فيه غالبا⁶⁸⁶.

قاعدة 88: الطارئ على محل العفو إن كان معتادا: كعرق موضع الاستجمار يصيب الثوب فالصحيح أنه عفو⁶⁸⁷؛ لأنه لا اعتياده كالمُتَقَرَّر معه الحكم، وإلا فلا، كما لو أصابه ماء ونحوه للأصل.

673 - الضمير يعود على الإمام مالك .

674 - وهي من النظائر المذكورة في التعليق السابق قريبا.

675 - انظر الخطاب والمواق - ج 1، ص 130 وما بعدها.

676 - المنجور - ج 1، م 3، ص 6 وما بعدها، وإيضاح المسالك - ص 170، القاعدة: 14.

677 - ج: غسل ما طال.

678 - انظر القاعدة: 79.

679 - العقدة: الغدة، وهي شحمة تنبت بين الجلد واللحم للبعير وغيره، انظر: المنجور السابق الذكر.

680 - انظر المنجور - ج 1، م 5، ص 3 وما بعدها، وإيضاح المسالك ص 170 - 176، القاعدة 14.

681 - المواق، ج 1 ص 284.

682 - ت: الملازم.

683 - ت: بالزمان.

684 - المواق - ج 3 ص 434.

685 - أي بالقرب من عقد الصرف، بخلاف الطول. انظر المنجور.

686 - انظر: أمثلة أخرى في المنجور، المشار إليه في التعليق الأول على هذه القاعدة.

687 - قال ابن الحاجب ص 54: "وعرَّقَ المَحَلَّ يُصِيبُ الثوبَ مَعْفُوٌّ عنه على الأصح".

قاعدة 89 : اعتبر الشافعي في كون الخارج⁶⁸⁸ حدثا تغليظه بالمحل⁶⁸⁹؛ فينقض الطاهر⁶⁹⁰ كابن عبد الحكم⁶⁹¹. والنعمان: بالنجاسة⁶⁹²، فينقض⁶⁹³ ما خرج من غير المحلين، إلا يسير الدم⁶⁹⁴، خلافا لمجاهد⁶⁹⁵. ومالك: المحل والاسم⁶⁹⁶، فلا حدث غير الخمسة⁶⁹⁷، إذ الصوت لا ينفك عن الريح. وأما اعتبار الوقت في المشهور فرخصة بعد ثبوت الحدث⁶⁹⁸، لا أصل⁶⁹⁹ في ثبوتها عند المحققين.

قاعدة 90⁷⁰⁰: اختلف المالكية فيمن جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتملك، هل يُعطى حكم من ملك أولا؟ وهو المعبر عنه: بمن ملك أن يملك هل يعد مالكا أولا؟.

قال القرافي⁷⁰¹: وليس الخلاف في كل فروع هذه القاعدة، ولكن في بعضها: كمن يقبل التداوي أو يقدر على التسري في السلس⁷⁰²، ومن وهب له الماء وقد تيمم، وأخذ

688 - س: الخارجين.

689 - أي الدبر والقبل.

690 - أي كالخضرة.

691 - أي فرأيه كراي الشافعي، وإن كان من المالكية.. وابن عبد الحكم هو: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، يكنى أبا عبد الله، فقيه مالكي، سمع من أبيه وابن وهب وأشهب وابن القاسم وغيرهم، وصحب الشافعي وأخذ عنه. من آثاره: كتاب أحكام القرآن، وكتاب الرد على الإمام الشافعي، وكتاب اختصار كتب أشهب، توفي سنة 268، وقيل 269 هـ. انظر: الديباج 231-232، ووفيات الأعيان ج 3 ص 333-334.

692 - أي النعمان يعتبر التغليظ بالنجاسة.

693 - ي: فيتنقض.

694 - بداية المجتهد - ج 1 ص 26.

695 - انظر المصدر السابق.. ومجاهد هو مجاهد بن جبر (ويقال ابن جبير بالتصغير) أبو الحجاج، المكي، مولى بني مخزوم، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قال: "عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها"، توفي بمكة سنة 100 وقيل 101 أو 102 أو 103 انظر شذرات الذهب - ج 1 ص 125، وتمهيد الأسماء ج 2 ص 83، وحلية الأولياء - ج 3 ص 279.

696 - المصدر السابق، والمواق والحطاب - ج 1 ص 290.

697 - وهي البول والغائط والمذي والودي والريح، انظر: المصدر السابق.

698 - ي: الحديثة.

699 - ع: لا أصل له في...

700 - انظر: المنجور - ج 1، م 6، ص 3 وما بعدها، والفروق - ج 3 ص 20-22، وإيضاح المسالك - ص 187، القاعدة: 19.

701 - أي في الفرق 121 - ج 3 ص 20-22، وانظر: المنجور - ج 1، م 6 ص 3 وما بعدها.

702 - المواق والحطاب - ج 1 ص 291-292.

مَنْ لا مال له - ويقدر على التكسب - للزكاة⁷⁰³، وأُجْرِي عليه نفقة الأبوين، والمنصوص اشتراط عدم⁷⁰⁴ القدرة في وجوبها، وفُرِّق بأن الزكاة أوسع؛ لأن النفقة مأخوذة من معيّن⁷⁰⁵، وهذه قاعدة أخرى: أن الحكم في المطلق أوسع منه في المعين، ويتسع فيما بينهما بقدر قربه من المطلق، ويضيق بقدر قربه من المعين. ومن القاعدة الأولى جواز الربا بين السيد وعبد.

قاعدة⁷⁰⁶ 91: الحكم المرسل على اسم أو المعلق بأمر: هل يتعلق بأقل ما يصدق عليه حقيقة⁷⁰⁷ أو بأكثره؟ اختلف المالكية فيه، ويسمونه الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها. ومما بنى عليها⁷⁰⁸ المازري⁷⁰⁹ وابن بشير الخلاف في مغسول المذى: أهو الذكْر أم محل الأذى⁷¹⁰؛ وهذا لا يصح؛ لأنه مجاز في البعض، ومن ثم قيدنا⁷¹¹ بالحقيقة⁷¹²، وإنما هذا على أن الغسل للنجاسة فقط أو يطلب مع ذلك قطع مادته. وإنما ينبغي على هذه القاعدة: وجوب تمكين الجبهة والأنف من الأرض على ظاهر الرسالة⁷¹³ ونص ابن الحاجب⁷¹⁴، وإن كان ابن عبد السلام صاحبنا قد حمله على الاستحباب⁷¹⁵. وإلصاق العقب بآخر درج في⁷¹⁶ الصفا والمروة وما أشبههما مما يصدق على الوجهين حقيقة⁷¹⁷.

703 - الخطاب - ج 2 - ص 346.

704 - شطب على كلمة "عدم" في: ت.

705 - ج: من معين لمعين.

706 - انظر: المنجور - ج 1، م 11، ص 7-8.

707 - في: ت: حقيقته.

708 - ع: عليه.

709 - المازري: هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، من كبار أئمة المالكية في عصره، ولد سنة 453 هـ. نسبته إلى مازر بجزيرة صقلية، وتوفي سنة 536، له تصانيف منها: "المعلم بفوائد كتاب مسلم"، و"إيضاح المحصول" في الأصول. انظر: وفيات الأعيان ج 3 ص 413، وأزهار الرياض - ج 3 ص 165.

710 - ع: المذى.

711 - س: قيد.

712 - والذكر حقيقة جميعه، ومجازا بعضه، انظر: نيل الأوطار - ج 1 ص 65.

713 - الرسالة: "وتمكين جبهتك وأنفك من الأرض" ج 1 ص 215.. والرسالة: كتاب: لابن أبي زيد القيرواني، راجع ترجمته في هامش القاعدة: 6، وانظر هامش القاعدة 84.

714 - نصح: "السجود: وهو تمكين الجبهة والأنف من الأرض..."، مختصر ابن الحاجب ص 97.

715 - انظر: الخطاب - ج 1 ص 520، الذي نقل عن ابن عبد السلام.

716 - في، ساقطة في: ي، ع.

717 - أي الأخذ بأوائل الأسماء أو أواخرها.

قاعدة 92 : إذا خلا موجب الجنابة عن شرطها: كالمني من اللذة عند من يعتبرها⁷¹⁸، فقد اختلف المالكية في إلحاقه بالحدث⁷¹⁹، وهي قاعدة: مال لا يوجب الأقوى من أسبابه - أو لا يجزئ عنه⁷²⁰ - هل يوجب الأضعف في محله أو يجزئ عنه، أو لا؟

قاعدة 93 : الصنف الغريب⁷²¹ هل يُلْحَقُ بِالْغَرِيزِي من نوعه ؟ اختلف المالكية فيه : كالإمناء عن لذة⁷²² الحك، أو الضرب، أو اللدغ عند من يشترط اللذة منهم⁷²³.

قاعدة 94 : اختلف المالكية في المعتبر من اللذة : أهو تحريكها أم دفعها؟ فإذا خرج المني بعد ذهاب اللذة جملة بدفع الطبيعة له، فهل⁷²⁴ يحكم بجنابته من حين اللذة أو من حين الخروج⁷²⁵ ؟ وإذا أنعظ إنعاظا كاملا فهل ينتقض وضوءه أو لا؟ ؛ لأن التحريك لازم له، وقد يَضْعُفُ الطَّبَعُ بعد سكون اللذة عن الدفع⁷²⁶.

قاعدة 95 : طلب العَدَدِ فيما لم يُبَيَّن عليه: إما بأصله كالاستجار؛ لأنه من باب إزالة النجاسة، أو بوصفه كغسل الرأس في الجنابة؛ لأنه يعسر فيه كثيرا: هل يُقَدَّرُ مستثنى أو يجمع بين الأصل وموجب الطلب بتخصيص حجرتين وغرفتين، بالطرفين، والثالثان⁷²⁷ بالوسط⁷²⁸ ؟ اختلف المالكية فيه⁷²⁹. والحق أن التكرار ليتحقق الإنقاء والإيصال للزوم التلوث⁷³⁰ قبله، وخوف دفع الشعر، والوتر تعبد، كغيرهما⁷³¹.

718 - خليل : "لا بلا لذة أو غير معتادة"، قال ابن بشير : وفي الغسل من ذلك قولان. انظر المواق - ج 1 ص 307.

719 - نفس المصدر.

720 - في هامش نسخة : ت : ولا يجزئ.

721 - ع : القريب.

722 - س : عن غير لذة .. أي لذة غير معتادة. انظر المواق - ج 1 ص 307.

723 - المصدر السابق .

724 - ت : هل .

725 - انظر المواق - ج 1 ص 306 - 307.

726 - المواق والخطاب - ج 1 ص 298 .

727 - ع : والثالثة.

728 - انظر : صفة ذلك في حاشية الرسالة - ج 1 ص 147.

729 - مختصر ابن الحاجب - ص 53 - 54، والمواق والخطاب - ج 1 ص 283 - 289.

730 - س : التلوث.

731 - انظر الخطاب - ج 1 ص 290.

قاعدة 96 : الشافعي : كل كلام معناه أوسع من اسمه فالحكم لمعناه: كالنهى عن الاستجمار⁷³² بدون ثلاثة أحجار⁷³³، فإن معنى الحجر أوفى من اسمه، فتجزئ ثلاثة مسحات⁷³⁴ بحروف حجر واحد، وكأنه قال : بالحجر وحروفه وجوانبه⁷³⁵، والاستنجاء غير واقع بكل الحجر، وأبعاض الحجر الواحد كأبعاض الأحجار. واختلف المالكية في تعيين الثلاثة⁷³⁶، ثم في أجزاء حجر ذي ثلاث شُعَبٍ عنها.

قاعدة 97 : مقتضى العطف بالمشركة⁷³⁷ التشريك في أصل المعنى لا في جميع أحكامه. فيجب ترتيب الأسماء على المعاني ؛ لأنها المصرفة لها، وبالأولى في غيرها : كقوله : "نهانا أن نستنجي باليمين أو بـرجيع"⁷³⁸، فلا يلزم من انتفاء الأجزاء في الثاني⁷³⁹ لنجاسته إلغاؤه في الأولى⁷⁴⁰، خلافا لبعض الظاهرية⁷⁴¹.

قاعدة 98 : قال بعض العلماء: كل ما شرع عبادة فلا يجوز أن يقع عادة، فما وُضع للتقرب إلى الله عز وجل فلا يقع إلا كذلك على وجه التعظيم والإجلال لا التلاعب والامتهان. فيُمنع⁷⁴² الدعاء للتلاعب⁷⁴³، والاستراحة، والتفاؤل. وقيل يكره. ونحو : "تربت يمينك"⁷⁴⁴ ليس بدعاء؛ لأنه غلب استعماله في غير الدعاء، فلا ينصرف إليه إلا

732 - ت، ي : الاستنجاء.

733 - وذلك كما في الحديث الذي رواه مسلم وأبو داود والترمذي : "... نهانا (أي الرسول صل الله عليه وسلم) أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو نستنجي باليمين، أو أن يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار، أو يستنجي برجيع أو عظم"، انظر : نيل الأوطار - ج 1 ص 93 - 94.

734 - ي، ع : امتساحات، ت : استنجاءات.

735 - الأم - ج 1 ص 18 - 19.

736 - ع، ي : الثلاث. خليل : "فإن أنقت أجزاء، كاليد، ودون الثلاث"، انظر : الخطاب والمواق - ج 1 ص 289 - 290.

737 - ت : بالمشركة.

738 - تقدم هذا الحديث في هامش القاعدة : 96 السابقة، والرجيع هو روث الدواب .

739 - وهو الرجيع.

740 - ع : الأول .. والأولى : اليد اليمنى.

741 - الخطاب - ج 1 ص 299، ونيل الأوطار - ج 1 ص 90 وما بعدها.

742 - ع : فيمتنع.

743 - س : بالتلاعب.

744 - جزء من حديث، انظر البخاري في باب العلم، ومسلم في الحيض، وأبو داود في الطهارة، والنسائي في الطهارة والنكاح، وابن ماجه في الطهارة، والموطأ في الطهارة.

بقصد جديد. وأشكل على هذه القاعدة الوضوءُ للدخول على السلطان، فإنه مستحب من غير خلاف أعرفه⁷⁴⁵ بينهم⁷⁴⁶، ولعله لما يتوقى منه، فيكون كالوضوء بين يدي القتل⁷⁴⁷، وهو قربة، والله تعالى أعلم.

قاعدة 99 ⁷⁴⁸: اشتغال⁷⁴⁹ الشيء على الشيء، قال ابن أبي زيد: يزول بتجدد سبب⁷⁵⁰ المطالبة بالداخل. فمن أحدث في الغُسل بعد الوضوء نواه؛ لانقطاع تعلق الجنابة بأعضاء الوضوء، فلا تتعلق نيتها بها. وقال ابن القاسبي⁷⁵¹: لا يزول ما دام القصد متعلقا بالعدم⁷⁵²، فلا ينويه، وينبني⁷⁵³ أيضا على رفع الحدث عن كل عضو: أهو⁷⁵⁴ بالفراغ منه أم بالإكمال⁷⁵⁵، وعلى أن الدوام كالاتداء أولا⁷⁵⁶؟ وقد عقدت في بعض ما كتبتة فصلا حسنا لمن أراداه.

قاعدة 100 ⁷⁵⁷: الحرج اللازم للفعل لا يسقطه: كالتعرض إلى القتل في الجهاد؛ لأنه قُررَ معه⁷⁵⁸. والمنفك إن كان غالبا⁷⁵⁹ فكذلك على المختار⁷⁶⁰، وإلا فإن كان في المرتبة

745- ت، س: أعرف.

746- انظر: أقوال العلماء في: المواق - ج 1 ص 237.

747- ت. ع: المقتل، وفي هامش: ت: "القتل خ صح" وفي باقي النسخ: القتل.

748- المنجور - ج 1، م 7، ص 2-4.

749- ي: استعمال.

750- ع: يزول بتجدد سببه - ج: يزول سبب بتجدد.

751- تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 10.

752- ج، ع، ي: بالعام.

753- ع، ي: وبنى.

754- ت: أو هو.

755- الفروق - ج 2 ص 115-116، وانظر القاعدة 54.

756- انظر القاعدة 56.

757- انظر الفروق - ج 1 ص 118 - وما بعدها، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام ج 2 ص 9 وما بعدها، والأشباه

والنظائر للسيوطي - ص 68-75.

758- وكمشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار، وكمشقة الحج، وكمشقة الصلاة في الحر والبرد.

759- أي مشاق تنفك العبادة عنها غالبا.

760- تقسيم القرافي وعز الدين ابن عبد السلام - أحسن، فانظره.

العليا كخوف التلف بالغسل أسقط، وإن كان في الدنيا كبيع الماء بغير غبن فاحش لم يسقط، وما بينها ملحق بما هو أقرب إليه اتفاقا واختلافا، فإن فُرِضَ الاستواء سلم الأصل فانتهض.

قاعدة 101: على الفقيه أن يبحث عن أدنى المشاق المُسقطَة للعبادة المسؤول فيها بالدليل⁷⁶¹، كإباحة أذى القمل للحلق⁷⁶²، ثم يعتبر به المسؤول عنه، فإن كان مثله أو أشق أسقط به إن انضبط، وإلا فلا. هذا ضابط القرافي⁷⁶³، وهو لا يصح هاهنا، بخلاف ما يأتي في الكبائر⁷⁶⁴، فالمعول⁷⁶⁵ على العادات والأحوال.

قاعدة 102: تختلف المشاق باختلاف العبادات⁷⁶⁶، فما كان في الشرع أهم اشترط في إسقاطه الأشقُّ الأعم، وما لم تعظم⁷⁶⁷ مرتبته فإنه تؤثر فيه المشاق الخفيفة، وبالطرفين يُعتبر الوسط.

قاعدة 103⁷⁶⁸: النسيان لا يجعل المتروك من المأمور به مفعولا؛ فإذا تذكر⁷⁶⁹ الماء في رحله أعاد⁷⁷⁰، وثالثها لابن القاسم في الوقت⁷⁷¹؛ بل⁷⁷² يجعل المفعول من المحظور متروكا، إلا بدليل يزيده وضوحا أن النسيان ضد الذكر لا ضد الوجود. ألا ترى أنه لو

761 - الفروق - ج 1 ص 119 - 120، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 2 ص 15 - 16.

762 - أي في الحج، انظر: المصدرين السابقين.

763 - أي في الفروق - ج 1 ص 119 - 120، وانظر كذلك: قواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 2 ص 15 - 16.

764 - الفروق - ج 1 ص 120 - 127.

765 - ي: المعمول.

766 - الفروق - ج 1 ص 119 وما بعدها، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 2 ص 11.

767 - ع: تعيم.

768 - المنجور - ج 2، م 7، ص 5-7، وانظر القواعد: 85 و342 و343 و782.

769 - أي في الصلاة، كما في المدونة - ج 1 ص 50.

770 - المدونة - ج 1 ص 50، والمواق - ج 1 ص 356.

771 - المدونة - ج 1 ص 47.

772 - (بل): ع: بأن.

نسي الحدث أو لمعة⁷⁷³، أو غسل الرجلين⁷⁷⁴ ومسح، أو الرقبة⁷⁷⁵ وصام⁷⁷⁶، أو الثوب وصلى عارياً، لم يعذر.

قاعدة 104 : العجز عن بعض الطهارة عذر في محله فقط عند الشافعي. فإذا وجد من الماء ما لا يكفيه استعماله وتيمم في أحد قوليه⁷⁷⁷، وفي الآخر⁷⁷⁸ وعند مالك⁷⁷⁹ والنعمان⁷⁸⁰ عذر في الجميع فلا يستعمله.

قاعدة 105 : سقوط اعتبار المقصود يوجب سقوط اعتبار الوسيلة⁷⁸¹. ومن ثم استشكل إمرار الأصلح للموسى على رأسه⁷⁸². فحقيق مالك والنعمان كون الماء وسيلة، فاسقطا استعماله في الفرع قبله⁷⁸³ لتعذر المقصود، ورآه الشافعي مقصوداً ولو لاستباحة التيمم، فأوجبه.

قاعدة 106 : مراعاة المقاصد مقدمة على رعاية الوسائل أبداً. فإذا وجد الماء في الصلاة لم يقطع عند مالك⁷⁸⁴ ومحمد⁷⁸⁵. وقال النعمان : تبطل فيقطع⁷⁸⁶، فقدم بعض الوسائل لموجب⁷⁸⁷. وعلى هذه القاعدة يُتخرج اختلاف المالكية في التيمم لضيق

773 - ت : المحدث ذلك لمعة.

774 - أي : أو نسي غسل الرجلين.

775 - ي : أو مسح الرقبة.

776 - والمعنى أن من شرع في صوم الظهار ثم ذكر أنه قادر على الرقبة ... لم يعذر. انظر الخطاب - ج 1 ص 357.

777 - "مختصر المزي" في حاشية "الأم" - ج 1 ص 36.

778 - المصدر السابق.

779 - المدونة - ج 1 ص 51، والمواق والخطاب - ج 1 ص 331.

780 - المبسوط للسرخسي - ج 1 ص 113.

781 - لأن الوسيلة تابعة للمقصود في الحكم.

782 - أي في الحج، مع أن إمرار الموسى وسيلة إلى إزالة الشعر، فيحتاج إلى دليل يدل على أنه مقصود في نفسه، وإلا فهو مشكل على القاعدة، انظر : الفروق ج 2 ص 33 - التنبيه الثاني منه.

783 - أي في القاعدة السابقة : 104.

784 - المدونة - ج 1 ص 50، وبداية المجتهد - ج 1 ص 57.

785 - الأم - ج 1 ص 41، وبداية المجتهد - ج 1 ص 57.

786 - المبسوط للسرخسي - ج 1 ص 110، وبداية المجتهد - ج 1 ص 57، والمغني لابن قدامة - ج 1 ص 269.

787 - وهذا الموجب هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : التراب كافيك، ولو إلى عشر حجج، ما لم تجد الماء .. انظر : نيل الأوطار - ج 1 ص : 289.

الوقت⁷⁸⁸. وشرط بعضهم في التماذي البدل، بخلاف من بلغها العتق وهي منكشفة الرأس⁷⁸⁹.

قاعدة 107: الأصل ألا تكون الإباحة في ثابت المنع عند الحاجة إليه إلا على قدر المبيح إلا بدليل. فلا يتيمم قبل الوقت⁷⁹⁰، ولا يجمع بين فريضتين⁷⁹¹ بتيمم واحد، هذا مذهب مالك⁷⁹² ومحمد⁷⁹³، خلافاً للنعمان⁷⁹⁴. ولا يأكل من الميتة إلا مقدار ما يُمسك الرَّمَق، وإن كان ظاهر الآية⁷⁹⁵ إباحة الشبع والتزود، كمالك⁷⁹⁶، إلا أن أصحابه خالفوه في ذلك⁷⁹⁷. واختار الحفيد⁷⁹⁸ موافقته⁷⁹⁹، ورأى الغزالي أن هذا خلاف في حال، وأن المعنى وفاق⁸⁰⁰.

قاعدة 108:⁸⁰¹ المشهور من مذهب مالك أن المعدوم شرعاً كالمعدوم حقيقة. قال ابن رشد⁸⁰²: إذا تجاوز الرُّعاف الأنامل العليا اعتبِرَ في الزائد قدر الدرهم أو أكثر على

-
- 788 - خليل: "وهل إن خاف فواته باستعماله - خلاف"، انظر: الخطاب والمواق - ج 1 ص: 337.
- 789 - خليل: "فان علمت في صلاة بعثت مكشوفة رأس، أو وجد عريان ثوبا - استترا إن قرب، وإلا أعادا بوقت"، انظر: المواق والخطاب - ج 1 ص: 507.
- 790 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 355.
- 791 - ع، ي: فرضين.
- 792 - المواق والخطاب - ج 1 ص: 338 - 342.
- 793 - الأم - ج 1 ص: 41.
- 794 - بداية المجتهد - ج 1 ص: 57.
- 795 - ت: الأئمة - ع: الآية، وهي قوله تعالى: "... فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه، إن الله غفور رحيم" - سورة البقرة، الآية: 173.
- 796 - بداية المجتهد - ج 1 ص: 381.
- 797 - المصدر السابق، ص 382.
- 798 - هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الفيلسوف، ولد سنة 520 هـ في قرطبة، تفقه في العلوم الإسلامية، فضلا عن الفلسفة والطب، توفي سنة 595 بمراكش، له نحو خمسين كتابا، منها: "فصل في المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال"، و"تهافت الفلاسفة" في الرد على الغزالي، و"بداية المجتهد ونهاية المقتصد" في الفقه، وقد اعتمدت عليه كثيرا في هذا التحقيق، انظر: الديباج - ص 284، و"ابن رشد" للعقاد، و"ابن رشد الفيلسوف" للمحمد يوسف موسى، ودائرة المعارف الإسلامية - المجلد 1 ص 166 - 175 وما بها من مراجع، ووفيات ابن قنفذ 298، وشجرة النور الزكية ص 146 - 147.
- 799 - بداية المجتهد - ج 1 ص: 382.
- 800 - الوجيز - ج 2 ص: 131.
- 801 - المنجور - ج 1، م 2، ص 2-6، وإيضاح المسالك - ص 138 - 140، القاعدة: 2.
- 802 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 5.

القولين⁸⁰³، ونحوه لابن يونس⁸⁰⁴. وقال التونسي⁸⁰⁵: إذا فُقدَ الحاضرُ الماءَ وقلنا ليس من أهل التيمم جرى على حكم من لم يجد ماء ولا تراباً⁸⁰⁶. وإذا قتل المحرم صيدا فهو ميتة خلافاً للشافعي. وإذا جار في القسم فلا يحاسب، ويتددى، واستقرأ اللخمي خلافاً⁸⁰⁷. ولا يلج وطء الحائض ولا يحصن، خلافاً لابن الماجشون⁸⁰⁸.

قاعدة 109: بنى ابن بشير الخلافَ فيمن لم يجد ماء ولا تراباً⁸⁰⁹ على أن الطهارة شرط في الوجوب⁸¹⁰، فيسقط الأداء والقضاء⁸¹¹، أو في الأداء، فلا يسقط القضاء، أو ليست⁸¹² شرطاً إلا مع القدرة فيجب الأداء فقط. قال: والإعادة مع الأمر بها جوابٌ من أشكال عليه الأمر فاحتاط.

قلت: وجوب الطهارة تابع لوجوب الصلاة، فلا يتقدمه، والأقرب بناؤه⁸¹³ على ما مر⁸¹⁴ من الخلاف في⁸¹⁵ تَصَمُّنِ نفي القبول لنفي الصحة؛ لقوله: "لا يقبل الله صلاة

803 - انظر: المقدمات - ج 1 ص 32.

804 - هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، الإمام الحافظ، الفقيه الفرضي، لازم الجهاد على الثغور، ألف كتاباً في الفرائض، وكتاباً جامعاً للمدونة، أضاف إليها غيرها من الأمهات. توفي سنة 451 هـ. انظر: الديباج - ص 274، والخطاب - ج 1 ص 35، وشجرة النور ص 111.

805 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 5.

806 - انظر القاعدة: 109، والمواق والخطاب - ج 1 ص 360، وميارة الكبير ص 125.

807 - انظر مختصر ابن الحاجب عند قوله: "وإن ظلم في القسم فات، فإن كان بإقامة عند غيرها كفوات خدمة المُعْتَقِ بعُضه بإيقاق، واستقرأ اللخمي فيمن له أربع نسوة فأقام عند إحداهن شهرين ثم حلف لا وطئها ستة أشهر حتى يُوفيهن حقوقهن، ليس بمول إذا قصد العدل أنه لا يفوت"، مختصر ابن الحاجب، ص 286.

808 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 25.

809 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 360، وميارة الكبير - ص 125. وقد نظم بعضهم الخلاف الموجود فيمن لم يجد ماء ولا تراباً بقوله:

ومن لم يجد ماء ولا متيمماً***فأربعة الأفعال يحكي مذهباً

يصلي ويقضي عكسه قال مالك***وأصغ يقضي والأداء لأشهب

810 - شرط الوجوب: هو كل ما لا يطلب من المكلف: كالذكورية والحرية ودخول الوقت.. وشرط الأداء هو كل ما كان من فعل المكلف ومطالباً به: كستر العورة، والخطبة، والجماعة. انظر تكميل المنهج، لميارة، على هامش المنجور - ج 1 - م 3 - ص 6 - 7.

811 - انظر تعريف الأداء والقضاء في حاشية القاعدة: 149.

812 - س: ليس.

813 - ت: بقاؤه.

814 - مر، ساقطة في: ي.

815 - ع، س: من.

أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ⁸¹⁶. قال العلماء: يريد أو يتيمم، والقضاء على أنه بأمر جديد، أو بالأول. وقد بني على ذلك الأصل أيضا اعتباراً بمقدار التطهير في الوجوب بعد المسقط، وهو أقرب.

قاعدة 110: مشهور المذهبين المالكي⁸¹⁷ والشافعي⁸¹⁸ أن التيمم لا يرفع الحدث، خلافاً له⁸¹⁹. فقيل: الخارج والخروج لا يمكن ارتفاعهما، والمنع يرتفع به قطعاً⁸²⁰. قال ابن العربي⁸²¹: الحدث سبب يوجب أحكاماً، فالماء يرفعه فترتفع، والتيمم يرفعها فقط. وهذا من الخيالات التي لا تبنى⁸²² عليها الفقهيات كما مر⁸²³. والحق أن معنى قولهم: "لا يرفع الحدث" أي رفعاً كلياً إلى طروء حدث آخر: كالماء⁸²⁴، بل رفعاً مخصوصاً، إلا أن هذا يوجب كون الخلاف في المذاهب لفظياً⁸²⁵، وإنما الخلاف في المعنى مع أبي سلمة⁸²⁶ ومن ذهب مذهبه⁸²⁷. والحديث قبله⁸²⁸ خرج على الغالب⁸²⁹.

- 816 - رواه البخاري ومسلم وأحمد، وانظر: نيل الأوطار - ج 1 ص 205، وقد مر هذا الحديث في القاعدة: 60.
- 817 - خليل: "ولا يرفع (التيمم) الحدث". انظر الخطاب والمواق - ج 1 ص 348، والفروق - ج 2 ص 116 - 117.
- 818 - المعنى لابن قدامة - ج 1 ص 252.
- 819 - أي لأبي حنيفة. انظر: "الفوائد السمية في فقه الحنفية" للكواكبي - ج 1 ص 40.
- 820 - ت: مطلقاً، وفي هامشها: قطعاً. صح.
- 821 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 46.
- 822 - في: ي: تنبني.
- 823 - انظر القاعدة رقم 9.
- 824 - ارتكز المؤلف هنا على رأي القرافي في الفروق - ج 2 ص 116.
- 825 - أي عائداً إلى اللفظ والتسمية - انظر: ابن السبكي - 88 / 1.
- 826 - هو: أبو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة على أحد الأقوال (انظر: الخطاب 1 / 40)، سمع جماعة من الصحابة، وانفقوا على إمامته وعظم قدره. انظر: "تهذيب الأسماء" - ج 2 ص 240 - 241، وشذرات الذهب - ج 1 ص 105، ووفيات ابن قنفذ - ص 104 - 105.
- 827 - ذلك أن أبا سلمة قال: إن التيمم يرفع الحدثين جميعاً، وقال ابن المسيب وابن شهاب: يرفع الأصغر دون الأكبر. انظر بناني على الزرقاني ج 1 ص 120.
- 828 - وهو: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"، تقدم في القاعدتين: 60 و 109.
- 829 - انظر: الفروق - ج 2 - ص 38 - 41، وراجع القاعدة: 20.

قاعدة 111⁸³⁰: اختلف المالكية في الرخص⁸³¹. أهي معونة⁸³² فلا تتناول العاصي، أم هي⁸³³ تخفيف فتتناوله. وأقول على المعونة: أنه يستعين بها على العبادة، فيتيمم استعانة على الصلاة لا على السفر، ولا يفطر ولا يقصر إذا قلنا: إن القصر مباح، وهو الصحيح. لا يقال عقوبة⁸³⁴ الإصرار لتمكُّنه من التوبة؛ لأننا نقول: العقوبة على المعصية بالمعصية تكثير لها، و"طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ"⁸³⁵ لا يقاس عليه؛ فإن الله يحكم ما يشاء؛ ولهذا قال ابن العربي: لا يستوفى القصاص بالمعصية: كالخمر والفاحشة، وهي قاعدة أخرى؛ وأصلها أن كل ما هو مطلوب الانتفاء لا⁸³⁶ يصير مطلوب الوجود إلا بنص أو معارض أقوى. وعلى⁸³⁷ أنه لا يترخص، ففي⁸³⁸ المكروه كصيد اللهو، خلاف، على قاعدة منافية الكراهة للمعونة لطلب الكف، أو عدم منافاتها لجواز الفعل: أي على⁸³⁹ أي الشائبتين تغلب، والظاهر تساويهما، فيكره.

قاعدة 112: لا يجب نقل التراب إلى الوجه واليدين عند مالك⁸⁴⁰ والنعمان⁸⁴¹، فيجوز ضرب اليدين على الصخرة⁸⁴² الصماء التي لا غبار عليها. وقال محمد⁸⁴³ وبعض

830 - المنجور - ج 1 - م 7 - ص 4 - 6، والأشباه والنظائر للسيوطي ص 124، والفروق - ج 2 ص 133، وإيضاح المسالك ص 162، القاعدة: 11.

831 - ت: الرخصة.

832 - ي: معنونة.

833 - هي، ساقطة في: ع، س، ي.

834 - ج: عقوبة على الإصرار.

835 - سورة النساء، الآية: 155.

836 - ي: ولا.

837 - ت: على.

838 - ت: في.

839 - ي، س: الفعل: أي على أي الشائبتين - ع: الفعل: على أي الشائبتين - ت: الفعل أو على أي الشائبتين - ج: الفعل أي على القول أن الشائبتين.

840 - المدونة - ج 1 ص 49، والخطاب - ج 1 ص 350.

841 - المبسوط - ج 1 ص 108، وبداية المجتهد - ج 1 ص 54.

842 - ع: الحجرة.

843 - الأم - ج 1 ص 43.

المالكية⁸⁴⁴: يجب. فالبديلة عندهما في التعبد بالقصد لأمر تُذكر عنده الطهارة صونا لها عن النسيان؛ ولذلك جاز التنفل بالتيمم عند الجميع⁸⁴⁵.

وعنده⁸⁴⁶ في استعمال⁸⁴⁷ عوضٍ عن الماء.

قاعدة 113: الحيض: الدم الخارج بنفسه من فرج الممكن حملها عادة، وهي اليَقَعَةُ⁸⁴⁸⁻⁸⁴⁹ فما فوقها عند مالك. وعند محمد في أول التاسعة⁸⁵⁰، أو إذا مضى نصفها إلى نهاية ما يقصر⁸⁵¹ عن سن اليائسة، وهي بنت الخمسين عند ابن شعبان⁸⁵²، وأكثر من ذلك عند غيره⁸⁵³، والمعتبر العادة⁸⁵⁴ غير زائد على خمسة عشر يوماً عند مالك⁸⁵⁵ ومحمد⁸⁵⁶، وقال ابن نافع⁸⁵⁷: تستظهر بعده بثلاثة⁸⁵⁸. وعلى عشر عند النعمان⁸⁵⁹. وعلى

844 - انظر: الخطاب - ج 1 ص 350.

845 - أي حتى عند محمد.

846 - أي محمد.

847 - أي البديلة عنده هي في استعمال عوض عن الماء وهو التراب الذي ينقل إلى الأعضاء عند التيمم.

848 - ع، ي، س: اليقعة - ت: الدفعة.

849 - اليقعة: المقاربة للبلوغ، انظر الزرقاني على خليل - ج 1 ص 133.

850 - وبه قال التتائي من المالكية. انظر: الزرقاني - ج 1 ص 133.

851 - ي: تقصر.

852 - الخطاب - ج 1 ص 367 .. وابن شعبان هو محمد بن القاسم بن شعبان، من أكابر فقهاء المالكية بمصر في عصره، وأحفظهم لمذهب مالك، له "الزاهي" في الفقه، و"مختصر ما ليس في المختصر"، و"الرواة عن مالك". توفي سنة 355. انظر: الديباج، ص 248.

853 - كابن شاس الذي قال: سبعون سنة، وابن رشد: ستون سنة، انظر: الخطاب - ج 1 ص 367.

854 - تثبت العادة بمرة عند مالك والشافعي، وعند النعمان لا تحصل إلا بمرتين. انظر: الزرقاني على خليل، ج 1 ص 133.

855 - بداية المجتهد - ج 1 ص 39.

856 - المصدر السابق.

857 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 5.

858 - ع: بثلاث.

859 - بداية المجتهد - ج 1 ص 39.

سبعة عشر عند أحمد⁸⁶⁰، ولا ناقص على ثلاثة⁸⁶¹ عند النعمان⁸⁶²: كالحیضة⁸⁶³ عند ابن مسلمة⁸⁶⁴، ولا عن يوم أو يوم وليلة عند محمد⁸⁶⁵. وقال مالك: لا حد له⁸⁶⁶، ثم قال في حیضة يوم أو بعض يوم: يسأل النساء، وعنه: الحیضة يومان. وقال عبد الملك⁸⁶⁷: خمسة، وكله استحسان، من غير ولادة ولا مرض.

وأقل الطهر عند مالك⁸⁶⁸ ومحمد⁸⁶⁹ خمسة عشر.

وقال ابن حبيب⁸⁷⁰: عشرة⁸⁷¹. وقال سحنون: ثمانية⁸⁷². وقال عبد الملك⁸⁷³: خمسة⁸⁷⁴. وقيل: يسأل النساء.

والنفاس: الدم الخارج بسبب الولادة خاصة، وفي تحديد أكثره بستين: كالشافعي⁸⁷⁵، أو بالعادة، روايتان عن مالك⁸⁷⁶، وقيل: بعد كمال الولادة.

860 - هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، إمام المذهب الحنبلي، كان إماما جليلا، وأحد الأئمة الأربعة، ولد ببغداد سنة 164 هـ، أخذ العلم عن كثير من العلماء، منهم الإمام الشافعي، وأخذ عنه الحديث جماعة من الأئمة، منهم: البخاري ومسلم، وتوفي ببغداد سنة 41 هـ، له تصانيف، منها: "المسند"، و"الناسخ والمنسوخ" وغير ذلك. انظر: دائرة المعارف الإسلامية - ج 1 ص 491 - 496، ووفيات الأعيان - ج 1 ص 47 - 49. و"أحمد ابن حنبل" للشيخ محمد أبي زهرة.

861 - ت، س، ع: ثلاث.

862 - بداية المجتهد - ج 1 ص 39.

863 - الحیضة: تطلق إذا تقدمها طهر فاصل وتأخرها طهر فاصل، انظر شرح الرسالة - ج 1 ص 119.

864 - هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي، فهو مدني، وسكن البصرة، روى عن مالك وابن أبي ذئب والليث وغيرهم، وأخرج عنه البخاري ومسلم، توفي بمكة سنة 220 أو 221 هـ. انظر الديرياج ص 131 - 132، وشجرة النور الزكية، ص 57.

865 - بداية المجتهد - ج 1 ص 39.

866 - نفس المصدر.

867 - أي عبد الملك بن الماجشون، وقد تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 25.

868 - بداية المجتهد - ج 1 ص 39.

869 - المصدر السابق.

870 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة: 25.

871 - انظر: حاشية الصعيدي على الرسالة - ج 1 ص 126، وهي أيضا رواية التونسي عن مالك، ورواية أصبغ عن ابن القاسم، انظر: المقدمات - ج 1 ص 51.

872 - المقدمات - ج 1 ص 51.

873 - أي ابن الماجشون، انظر المقدمات - ج 1 ص 51.

874 - نفس المصدر.

875 - بداية المجتهد - ج 1 ص 40.

876 - المصدر السابق، والمدونة - ج 1 ص 57.

قاعدة 114: المَفْعَل في اللسان: المصدر⁸⁷⁷، والزمان، والمكان. فمن قال :
المحيض⁸⁷⁸ أحدُ الأولين عمم⁸⁷⁹ الاعتزال، إلا ما خصه الحديث بما⁸⁸⁰ فوق الإزار⁸⁸¹.
ومن قال المكان: قصره على الفرج⁸⁸²، والقولان للمالكية⁸⁸³.

قاعدة 115: مانع السبب لا يوجب⁸⁸⁴ ارتفاعه ردّه، واختلف في مانع الحكم. فإذا
طُهرت الحائض قال النعمان: المَفْتَضَى⁸⁸⁵ قائم والمانع مرتفع⁸⁸⁶ زاد ابن بكير⁸⁸⁷:
ويكره⁸⁸⁸. وقال مالك⁸⁸⁹ ومحمد⁸⁹⁰: الأصل بقاءه إلى وجود سبب الإباحة وهو
التَطَهُّر⁸⁹¹؛ لأن الشروط اللغوية أسباب لارتباط المشروط بها وجوداً وعدمًا⁸⁹².

877 - ي، ع: للمصدر.

878 - ت: الحيض.

879 - ع، ي، س: عم.

880 - ع، س، ي، ما.

881 - كحديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يباشرها، أمرها أن تأتزر بإزار في فور حيضها، ثم يباشرها" رواه البخاري ومسلم وأحمد، وانظر: نيل الأوطار
- ج 1 ص 301.

882 - وبه قال الحنابلة ارتكازاً على أن "المحيض" اسم لمكان الحيض: كالمقيل والمبيت، فتخصيصه موضع الدم
بالاعتزال، دليل على إباحته فيما عداه، عند الإمام أحمد، انظر: المغني لابن قدامة - ج 1 ص 333-334.

883 - المواق - ج 1 ص 373، ومشى خليل على القول الأول، فقال: "ومنع... وطء فرج أو تحت إزار"، وهو
مذهب المدونة، انظر: ج 1 منها ص 57، حيث قال مالك: والحائض تشد إزارها ثم شأنه بأعلاها.

884 - ي: لا يجب.

885 - ت: المقضي.

886 - بداية المجتهد - ج 1 ص 44، أي إذا انقطع الدم لأكثر أيام الحيض، وهو عشرة أيام في المذهب الحنفي، جاز
الوطء قبل الغسل.

887 - ع: ابن بشير.. وهو خطأ، انظر المواق والخطاب 374/1.. وابن بكير هو محمد بن أحمد (وقيل أحمد بن محمد)
بن عبد الله بن بكير، البغدادي، التميمي، تفقه بالقاضي إسماعيل، وهو من كبار أصحابه، وُلِّي القضاء له
كتاب أحكام القرآن، وكتاب الرضاع، وكتاب مسائل الخلاف، توفي عام 305 هـ وعمره خمسون سنة. انظر
الديباج ص 243، وترتيب المدارك للقاضي عياض - ج 5 ص 16-17.

888 - المواق والخطاب - ج 1 ص 374.

889 - بداية المجتهد - ج 1 ص 44.

890 - المصدر السابق.

891 - ي: التطهير.. انظر: سبب الخلاف في بداية المجتهد - ج 1 ص 44-45، فإنه لطيف.

892 - المواق والخطاب - ج 1 ص 374.

قاعدة 116: يجب الرجوع إلى العوائد فيما كان خِلقَة : كالحيض والبلوغ، فإن اختلفت فإلى الغالب، وقد يَختلف الأمر فيه بالبلاد وغلبة مزاج في قوم فيختلف الناس. والمعتمدُ اعتبار الشمول أو الغلبة : إما مطلقاً إن انضبط، أو بالنسبة إلى الإقليم⁸⁹³، لا الخلقَة والقبيلة⁸⁹⁴ والبيت ؛ لما يُتقَى من تأديته⁸⁹⁵ إلى اضطراب العلل، وفيه خلافٌ للملكية على اعتبار النادر في نفسه أو إلحاقه بالغالب⁸⁹⁶.

قاعدة 117: من تقرر له عادة⁸⁹⁷ عمِل عليها، فإن انخرمت رجع إلى الأقوى : كمن اعتادت الطُّهر بإحدى العلامتين فرأت الأخرى، ففي انتظارها للمعتاد - ما لم يخرج الوقت - قولان ؛ للخلاف في الأبلغ منهما. قال ابن القاسم : القَصَّة⁸⁹⁸، وقال ابن عبد الحكم : الجفوف⁸⁹⁹.

قاعدة 118: الحمل : الحكم بتعيين⁹⁰⁰ المراد من المحتمل بدليل قطعي أو ظني: كمالك ومحمد : أن القرء⁹⁰¹ الطهر⁹⁰²، والنعمان : الحيض⁹⁰³. أو بتعميمه في الوجوه المحتملة عند عدم الدليل لاشتغالها على⁹⁰⁴ المراد إلا ما امتنع بدليل، أو لأنه حينئذ للعموم. وأشكل عليه قولُ ابن الحاجب في قول ابن القاسم في القليل بنجاسة : " يتيمم ويتركه⁹⁰⁵، فإن توضعاً به وصلّى أعاد في الوقت، فحمل على النجاسة للتيمم، وعلى

893 - ت : الأقاليم .

894 - القبيلة، بياض في : س.

895 - ت : تأدية .

896 - الأشباه والنظائر للسيوطي - ص 162، وراجع القاعدة : 19.

897 - والعادة : تحصل بمرة، وبه قال ابن القاسم، وهو ظاهر المدونة، وبه قال الشافعي أيضا .. وقال أبو حنيفة : لا تحصل إلا بمرتين - الخطاب - ج 1 ص 368، وانظر : الزرقاني على خليل ج 1 ص 133.

898 - المواق والخطاب - ج 1 ص 37.

899 - المصدر السابق.

900 - ي، س : بتعيين.

901 - في قول الله تعالى : " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء "، سورة البقرة، الآية : 228.

902 - بداية المجتهد - ج 2 ص 73، والشرح الكبير - ج 2 ص 469.

903 - انظر المصدرين السابقين.

904 - ت : عن .

905 - مختصر ابن الحاجب ص 31، والخطاب والمواق - ج 1 ص 70 - 71.

الكراهة للوقت، وعلى التناقض⁹⁰⁶. لا يُقال المراد : وعلى اختلاف قوله فيه ؛ لأننا نقول: القولان متجاوران⁹⁰⁷ في سلك واحد. والحق أنه للنجاسة، والوقت مراعاة للخلاف كما⁹⁰⁸ في الرسالة⁹⁰⁹، ومعنى الحُمل على التناقض : إلزامه إياه كما في المختصر.

قاعدة 119: لا تجوز نسبة التخريج⁹¹⁰ والإلزام بطريق المفهوم أو غيره إلى غير المعصوم عند المحققين ؛ لإمكان الغفلة أو الفارق أو الرجوع عن الأصل عند الإلزام أو التقييد⁹¹¹ بما ينفيه، أو بأداء معارض في المسكوت أقوى، أو عدم اعتقاده⁹¹² العكس إلى غير ذلك، فلا يعتمد في التقليد⁹¹³ ولا يُعد في الخلاف. وقد قيل : إن اللخمي المشهور بذلك، قد فرّق بين الخلاف المنصوص والمستنبط : فإذا قال : واختلف، فهو الأول. وإذا قال : ويختلف، فهو الثاني⁹¹⁴.

قاعدة 120: حذر الناصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ، وتخریجات المتفقهين، وإجماعات المحدثين. وقال بعضهم : احذر أحاديث عبد الوهاب⁹¹⁵ والغزالي، وإجماعات ابن عبد البر⁹¹⁶، واتفاقات ابن رشد، واحتمالات

906 - أي وحمل على التناقض .. قال ابن الحاجب في مختصره : "والقليل بنجاسة : مكروه، وقيل نجس، وفيها في مثل حياض الدواب أفسدها. وقال ابن القاسم : "يتيمم ويتركه، فإن توضع به وصل أعاد في الوقت، فحمل على النجاسة للتيمم، وعلى الكراهة للوقت، وعلى التناقض..." ص 31 منه.

907 - ع : متجاوران.

908 - كما، ساقطة في : ت .

909 - الرسالة : "وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة" - ج 1 ص 134، وانظر : الخطاب ج 1 ص : 70 - 71.

910 - التخريج : تعرف أحكام جزئيات موضوع القاعدة من القاعدة المشتملة على تلك الأحكام ... انظر : تهذيب الفروق - ج 2 ص 131.

911 - ت، ي، ع، والتقييد.

912 - ت، ي : اعتقاد.

913 - س : التعليل.

914 - قارن بها في الخطاب - ج 1 ص : 34 - 35 .

915 - هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد، الثعلبي البغدادي، قاض، من الفقهاء المالكية، وكان أديبا شاعرا، ولد ببغداد سنة 362 هـ، ثم توجه إلى مصر، ومها توفي سنة 422 هـ. له كتاب "التلقين" في الفقه المالكي، و"الإشراف في مسائل الخلاف"، و"شرح فصول الأحكام"، وغيرها، انظر : الديباج ص 159، ووفيات الأعيان - ج 2 ص 387 - 389، ووفيات ابن قنفذ - ص 232 - 233.

916 - هو : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، من كبار حفاظ الحديث، وله علم واسع في التاريخ، ولد بقرطبة سنة 368 هـ، وتوفي بشاطبة سنة 463 هـ .. له : "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، و"الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، و"جامع بيان العلم وفضله" و"الاستذكار الجامع لمذاهب علماء الأمصار". انظر : وفيات الأعيان - ج 6 ص 64 - 69، والديباج - ص 357 - 358.

الباجي، واختلاف اللخمي⁹¹⁷.. وقيل: كان مذهب مالك مستقيماً حتى أدخل فيه الباجي: يَحْتَمَلُ وَيَحْتَمَلُ، ثم جاء اللخمي فعد جميع ذلك خلافاً. وقال لي العلامة أبو موسى ابن الإمام⁹¹⁸: قال لي جلال الدين القزويني⁹¹⁹: ما أحسن فقه قاضيكم لولا ما يحتج به من الحديث الضعيف⁹²⁰، فقلت: شيخكم أكثر احتجاجاً به، يعنيان: أبا محمد⁹²¹ وأبا حامد⁹²².

قاعدة 121: يجب على الشيخ النظر في أصول⁹²³ الإمام: فيبني عليها نصوصه، ثم إن لم يكن أهلاً للنظر المطلق أوقف عندها رواياته وآراءه، وإلا جازت له⁹²⁴ المخالفة، ولا يجوز إتباع⁹²⁵ ظاهر النص مع مخالفته للأصل⁹²⁶ عند حذاق الشيوخ. قال الباجي: لا أعلم قوماً أشد خلافاً على مالك من أهل الأندلس؛ لأن مالكا لا يجيز تقليد الرواة، وهم لا يعتمدون⁹²⁷ غير ذلك.

917 - انظر الخطاب - ج 1 ص 34 و ص 40.

918 - هو: أبو موسى عيسى بن محمد بن عبد الله ابن الإمام التنسي البرشكي التلمساني، أحد الأخوين المشهورين بأولاد الإمام، واسم أخيه: أبو زيد عبد الرحمن، وهما عالمان فاضلان، وكانا خصيصين بالسلطان أبي الحسن المريني، رحلا إلى تونس فأخذا بها عن ابن جماعة وابن العطار... ورحلا إلى الشرق وناظرا ابن تيمية فظهرا عليه، وكان ذلك من أسباب محنته.. وكان مؤلفنا المقرئ تلميذا لهما، توفي أبو زيد - الذي هو أكبر من أبي موسى - سنة 743 هـ، وتوفي أبو موسى سنة 749 هـ. انظر: الديباج ص 152، ونيل الابتهاج - ص 166 - 168، و ص 190 - 193، ونفح الطيب - ج 7 - ص 140 وما بعدها.

919 - هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد القزويني، الشافعي، فقيه، أصولي، محدث، أديب، عالم بالعربية والمعاني، توفي بدمشق سنة 739 هـ، من كتبه: تلخيص مفتاح العلوم للسكاكي، والإيضاح في المعاني والبيان. انظر: الوافي بالوفيات - ج 3 ص 242، ووفيات رضا كحالة - ج 10 ص 145 - 146.

920 - الضعيف، ساقطة في: ي.

921 - أي القاضي عبد الوهاب الذي تقدمت ترجمته في هذه القاعدة.

922 - أي أبو حامد الغزالي، الذي تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة: 4.

923 - ت: أقوال.

924 - ت: جاز.

925 - ع: ولا يجوز له إتباع.

926 - ي: الأصل.

927 - ت: يعلمون.

الصلاة

قاعدة 122: فرض العين⁹²⁸: من العلم أن تعلم حكم الحالة التي أنت فيها، فلا يجوز الإقدام على قول أو فعل ما لم يعلم حكم الله عز وجل فيه. نَقَلَ الإجماع⁹²⁹ على ذلك الشافعي في الرسالة⁹³⁰. وما سوى ذلك ففرض على الكفاية⁹³¹.

قاعدة 123: القدرة على اليقين - بغير مشقة فادحة - تمنع من الاجتهاد⁹³²، وعلى الاجتهاد تمنع من التقليد⁹³³، أي من الاتباع⁹³⁴ بدليل عام: كالمحارب القديمة والمفتي، أما بغير دليل فحرام مطلقاً.

قاعدة 124⁹³⁵: اختلف المالكية في المطلوب بالاجتهاد: أهو الحكم والإصابة⁹³⁶، أم استفراغ الوُسْع⁹³⁷ المستلزم لهما غالباً. فإذا اجتهد في جهة فأخطأ⁹³⁸، ففيل: تلزمه

- 928 - فرض عين: هو المطلوب من معين مخصوص، بحيث لا يقوم غيره مقامه في تأديته ويأثم على تركه. انظر: الفروق - ج 1 ص 116 وما بعدها.
- 929 - الإجماع في اصطلاح الأصوليين، هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، في عصر من العصور، بعد وفاته، على حكم شرعي. انظر: ابن السبكي ج 2 ص 176، وأصول علي حسب الله، ص 95.
- 930 - في الرسالة، ساقطة من: ت.. والرسالة، كتاب في أصول الفقه للإمام الشافعي.
- 931 - فرض كفاية: هو المطلوب من غير معين: كالجهاد، وتعلم الفقه، وإنقاذ الغريق، والصلاة على الجنازة، وغيرها من الواجبات التي لم يتعلق الخطاب فيها بمعين، بل تعلق بمجموع، بحيث إذا أتى به بعض المكلفين سقط التكليف عن الباقي، فلا يأثمون، انظر: ابن السبكي - ج 1 ص 182، والفروق - ج 1 ص 116 وما بعدها.
- 932 - الاجتهاد: هو استفراغ الجهد، وبذل غاية الوسع: إما في إدراك الأحكام الشرعية، وإما في تطبيقها، انظر: الموافقات للشاطبي - ج 4 ص 89، وابن السبكي - ج 2 ص 379، والمواق والخطاب - ج 1 ص 507 - 508.
- 933 - التقليد، يقابل الاجتهاد، وهو أخذ القول من غير معرفة دليله. انظر: ابن السبكي - ج 2 ص 392، والموافقات - ج 4 ص 132، والخطاب والمواق ج 1 ص 508 - 510.
- 934 - في نسخة: ت، أضيفت "إلا" فوق السطر، أي: إلا بدليل عام...
- 935 - انظر: بسط هذه القاعدة في المنجور - ج 1، م 8، ص 4 وما بعدها، وإيضاح المسالك - ص 151 - 153.
- 936 - ع. ج: أو الإصابة.. والصواب ما أثبتناه، أي إصابة عين الكعبة أو الجهة على الخلاف في ذلك، فإذا تبين له أنه أخطأ في القبلة، أعاد الصلاة، وهو قول الشافعي.
- 937 - فلا تجب عليه إعادة إذا أخطأ في القبلة، وهو قول أبي حنيفة ومالك وغيرهما.
- 938 - أي تبين له الخطأ بعد الفراغ من الصلاة، تحليل: "وبعدها أعاد في الوقت" - انظر: الدردير - ج 1 ص 209.

الإعادة كالشافعي⁹³⁹، وقيل: لا: كالنعمان⁹⁴⁰، إلا أنها تستحب في الوقت للخلاف⁹⁴¹. وأقول: المطلوبُ الإصابةُ، ثم أفرقُ في الإعادة بين الرجوع إلى العلم أو الظن⁹⁴². ولو تطهرت الحائض بماء نجس، ثم علمت بحيث لو أعادت⁹⁴³ خرج الوقت، ففي القضاء قولان⁹⁴⁴، (ولو⁹⁴⁵ ظن الغني فقيرا ففي الأجزاء⁹⁴⁶ قولان، ولو⁹⁴⁷ أخطأ الخارص⁹⁴⁸ ففي السقوط قولان)⁹⁴⁹.

قاعدة 125⁹⁵⁰: العلمُ يَنْقُضُ الظنَّ لأنه الأصل، وإنما جاز الظن عند تعذُّره؛ فإذا وُجد على خلافه بطل، وللمالكية في نقض الظن بالظن⁹⁵¹ قولان: كالاتجاه بالاجتهاد. فمن ظن القبلة في جهة فصل⁹⁵² إليها، أو ظن طهارة أحد الثوبين أو الإنائين⁹⁵³، ثم تغير اجتهاده، ففي إعادته قولان، وهي بمعنى التي قبلها.

939 - بداية المجتهد - ج 1 ص 87.

940 - المصدر السابق.

941 - أي أن للمالكية قولين: قول بوجوب الإعادة، كما عند الشافعي، وقول بعمدتها كما عند أبي حنيفة، إلا أن المالكية بناء على هذا القول الثاني قالوا: باستحباب الإعادة في الوقت، إذا تبين للمصلي أنه أخطأ في القبلة باجتهاده. انظر: سبب الخلاف في بداية المجتهد - ج 1 ص 87.

942 - المواق - ج 1 ص 510، وانظر القاعدة 18 والقاعدة التالية 125.

943 - ت: عادت.

944 - أي بناء على الإصابة أو الاجتهاد.

945 - س: فلو.

946 - أي للزكاة التي سلمت له.

947 - س: فلو.

948 - الخارص، بياض في نسخة: ع.. والخارص: مشتق من الخرص وهو الحزُّ والتقدير، أي أن خارص التمر والعنب في الزكاة، إذا تبين غلظه، بأن كانت الغلة أكثر مما قدر، فهل يزكى الزائد أولا، قولان، خليل: "وإن زادت على تخريص عارف فالأحب الإخراج"، انظر: المواق - ج 2 ص 289، والمدونة - ج 1 ص 284.

949 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

950 - المنجور - ج 1، م 4، ص 7 وما بعدها، وإيضاح المسالك - ص 149 - 150.

951 - بحث مهم عن معنى الظن، ومتى يُعمل به ومتى لا - وذلك في حاشية ص 71 - 72 من المحلى لابن حزم - ج 1، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي - ص 140.

952 - س: وصل.

953 - ع: ج: الإناء.

قاعدة 126: الخطأ لا يكون عذراً في إسقاط المأمورات عند محمد⁹⁵⁴. وقال النعمان: عذر⁹⁵⁵. وفرقت بين تيقنه⁹⁵⁶ وظنه، كما مر⁹⁵⁷.

قاعدة 127: ركن الشيء⁹⁵⁸ ما انبنى عليه فيه⁹⁵⁹، فلا يصح قول صاحب المحصل⁹⁶⁰:

"الركن الأول في المقدمات"⁹⁶¹، إلا أن يريد من الكتاب، أي علم الكلام، مرتب في هذا الكتاب على أركان هي للكتاب⁹⁶² لا العلم.

والشرط ما وقف وجود حكم⁹⁶³ عليه مما هو خارج عنه، وهذا أعم من الاعتبار الأصولي⁹⁶⁴.

والفرض يعمهما عند قوم⁹⁶⁵، ويرادف الركن عند آخرين. فالنية فرض على الأول⁹⁶⁶ لا على الثاني⁹⁶⁷، إذ هي مصححة للعمل أو مؤجدة له، فهي زائدة عليه،

954 - راجع القاعدة السابقة : 124.

955 - راجع القاعدة السابقة : 124.

956- ي : يقينه .

957 - أي في القاعدة 124.

958 - انظر : تعريفات الجرجاني - ص 59.

959 - فيه، ساقطة في : ت .

960 - صاحب المحصل، هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، التيمي، البكري، الطبرستاني، فخر الدين الرازي، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي المفسر، المتفنن في المعقول والمنقول، ولد سنة 544 هـ في الري وإليها نسبه، من كتبه: "مفاتيح الغيب" في التفسير، و"المحصل" الذي يسمى "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين"- الذي أشار إليه مؤلفنا المقرئ - وهو في علم الكلام، و"المحصل" في أصول الفقه، وغيرها، توفي سنة 606 هـ. انظر: وفيات الأعيان - ج 3 ص 381 - 385، ووفيات ابن قنفذ - ص 308.

961 - انظر : المحصل ص : 3، وعبارته هي : "علم الكلام مرتب على أركان : الركن الأول في المقدمات، وهي ثلاثة : المقدمة الأولى إلخ.

962 - ت : الكتاب .

963 - ع . س : حكمه.

964 - عرفه الأصوليون بأنه : ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .. ابن السبكي - ج 2 ص 20.

965 - كابن شاس، كما يأتي في هذه القاعدة.

966 - وهو أن الركن والشرط يدخلان تحت عموم الفرض.

967 - وهو أن الفرض يرادف الركن.

"الأعمال بالنيات"⁹⁶⁸، وكذلك الترتيب والموالاتة عند من يعتبرهما. ففرائض الوضوء على الثاني الأربع خاصة⁹⁶⁹.

ولما لم يفصل ابن شاس⁹⁷⁰ في الطهارة الركن من الشرط، لا جرم عدّ الجميع فرضا جريا على الأول، كما أنه لما فصل في الصلاة لم يعد النية في الأركان، قال: لأنها من الخارجة⁹⁷¹، فهي بالشرط أشبهه، ولو كانت ركنا لافتقرت إلى نية⁹⁷²، وهذا يدل على أنها عنده شرط، وإنما تَلَطَّف في مخالفة من قبله، وعلى أن الركن والفرض عنده واحد.

وعليه جرى ابن الحاجب، فقال: "وللصلاة شروط وفرائض"⁹⁷³، ولم يعدها في واحد من القسمين⁹⁷⁴، لكنه قال⁹⁷⁵: "ويشترط⁹⁷⁶ في تكبيرة الإحرام اقترانها بنية الصلاة المعينة بقلبه"⁹⁷⁷، إبقاء لذلك التلطف⁹⁷⁸، مع ضرب من التحقيق. فقد جمع إذاً في الطهارة⁹⁷⁹ والصلاة⁹⁸⁰ بين الوجهين⁹⁸¹. ثم صرح ابن شاس في الصيام بالركنية فأخطأ⁹⁸²

968 - يشير إلى حديث: "إنما الأعمال بالنيات"، الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

969 - هي الواردة في قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم، وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم، وأرجلكم إلى الكعبين" - سورة المائدة، الآية: 6.

970 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة: 4.

971 - أي عن ماهية الصلاة، ذكر ذلك ابن شاس تحت عنوان الباب الرابع في كيفية الصلاة.

972 - وهذه تفتقر إلى نية أخرى، فيلزم التسلسل.

973 - مختصر ابن الحاجب - ص 89.

974 - ت: القسم.

975 - انظر مختصر ابن الحاجب، ص 93.

976 - ع، س، ي: وشرط، وفي النسخة المطبوعة (أي من مختصر ابن الحاجب): ويُشترط في تكبيرة النخ.

977 - "المعينة بقلبه" ليست في: ي، ت، ع، وهذه الزيادة: هي من نسخة س، وهي من كلام ابن الحاجب.

978 - ت: التلطف.

979 - حيث عدها فرضا، فقال في مختصره: "فرائضه (أي الوضوء) ست: النية على الأصح - ص 44.

980 - حيث عدها شرطا، كما تقدم قريبا في هذه القاعدة.

981 - وقد عدها خليل من الفرائض، فقال عاطفا على الفرائض: "ونية الصلاة المعينة"، انظر: الخطاب - ج 1

ص 515.

982 - ذكر ذلك ابن شاس تحت عنوان: كتاب الصيام، والنظر في الصوم والمفطر.

وابن الحاجب بالشرطية فأصاب⁹⁸³، إلا أنه لم يحقق هنالك التفصيل، إذ قال بعد ذلك :
" وشرطه الإمساك " مرتين⁹⁸⁴، ولا حقيقة له وراءه⁹⁸⁵.

وقد سألت عنه أبا إسحاق إبراهيم بن حَكَم الكِنَاني⁹⁸⁶، فقال لي : يُتَخَرَّج ذلك على مذهب القاضي⁹⁸⁷ في الشرعية، لا المؤلف، أي وشرط كون الإمساك - الذي هو الصوم لغة - صوما شرعيا أن يكون عن هذه الأشياء⁹⁸⁸، والظاهر أنها تجوزاً، فتجاوز⁹⁸⁹ الفهم المعنى.

قاعدة 128: لا غبار على أن الظواهر تقتضي أن الله عز وجل إنما دعا عباده للعمل ليجازيهم ويضاعف لهم، وإن كان منهم الخائف الذي لا تطمئن نفسه، بأن توفي شرط⁹⁹⁰ الثواب، فغاية ما يرجو بعمله البراءة ولا ييأس من فضل الله عز وجل، وهم جمهور العباد. قال عمر : "ليت ذلك كفافاً: لا علي ولا لي".

ومنهم الراجي الذي سكن قلبه لتحقق الموعد⁹⁹¹، وتعلق طمعه بأكثر من المقصود، فهو يأمل غنيمة سعيه ولا يأمن مكر ربه، وهم عامة القراء.

ومنهم العارف الذي يُجِلُّ الحق عز وجل عن أن يعبدَه لحظ نفسه، ويعلم استغناؤه عن كل شيء، فهو يعبدَه لطاعة أمره، ولأنه يستحق العبادة على خلقه، وإن لم

983 - حيث قال : " وشرط الصوم كله النية من الليل ... " - ص 171 من مختصره.

984 - المرة الأولى عند قوله : " وشرطه الإمساك في جميع زمانه عن إيصال طعام أو شراب ... " - ص 172 من مختصره، والمرة الثانية عند قوله : " وشرطه الإمساك عن إخراج مني أو قيء ... " ص 172.

985 - ولذا قال خليل في التوضيح : " وقد تسامح (أي ابن الحاجب) في إطلاقه الشرط على الركن، إذ لا معنى للصوم إلا الإمساك " . انظر : التوضيح - ج 1 ص 205.

986 - هو إبراهيم بن حَكَم الكِنَاني السلوي، شهر بأبيه أبي إسحاق، قال فيه مؤلفنا المقرئ : " هو شيخنا مشكاة الأنوار يَكَاذُ زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، ورد على تلمسان بعد العشرين والسبعائة، ثم لم يزل بها إلى أن قتل يوم دخلت على بني عبد الواد في الثامن والعشرين من رمضان عام سبعة وثلاثين وسبعائة "، انظر : نفع الطيب - ج 7 ص 149، ونيل الابتهاج - ص 39.

987 - لعله القاضي عبد الوهاب، وقد تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة : 120.

988 - هي الواردة في قول ابن الحاجب : " وشرطه الإمساك في جميع زمانه عن إيصال طعام أو شراب الخ. - ص 172 من مختصره.

989 - ت : فجاوز.

990 - ي، س : بأن توفي شرط الثواب - ت، ع : بأن توفي بشرط الثواب .

991 - ع : الوعد.

يشبهم على عمل ولا يعاقبهم على كسل. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نعم العبد ضُهِيبٌ⁹⁹² لو لم يَحْفَ اللهُ لم يعصه"⁹⁹³.

ولما كان الثواب لا يترتب إلا على النية ولا يحصل دونها - وإن حصلت الصحة وبراءة⁹⁹⁴ الذمة - وجب حمل قوله عليه السلام: "إنما الأعمال بالنيات"⁹⁹⁵: على ثمرتها التي لأجلها دعوا إليها، وانتظم العموم وضح المنطوق والمفهوم⁹⁹⁶.

قاعدة 129: الكلام عند مالك ومحمد محظورُ الصلاة⁹⁹⁷، فلا يبطلها مع العذر، ما لم يقتض الإعراض⁹⁹⁸. وعند النعمان ضدها فيبطلها مطلقاً⁹⁹⁹. ومذهب مالك والنعمان أن الفطر ضد الصوم¹⁰⁰⁰، والشافعي محظوره¹⁰⁰¹. وتفريق مالك بين فرضه ونفله¹⁰⁰²؛ لأن القضاء عنده بأمر جديد¹⁰⁰³، فالمسألتان على الحقيقة له.

ومعنى الحديث: "من نَسِيَ وهو صائم، فأكل أو شرب، فليُتِمَّ صومَه، فإنما أطعمه الله وسقاه"¹⁰⁰⁴ - حصول الأجر وانتفاء الإثم، لا القضاء؛ لكن صحح الدار قطني زيادةً "ولا قضاء عليه"¹⁰⁰⁵، فيكون على الخلاف فيها.

992 - هو صهيب بن سنان بن مالك، صحابي، أحد السابقين إلى الإسلام، شهد بدرًا وأحداً وغيرهما، وكان يعرف بصهيب الرومي، له في الصحيحين 307 حديث، توفي بالمدينة سنة 38 هـ. انظر: شذرات الذهب - ج 1 ص 47، والإصابة ترجمة 4099 - ج 2 ص 195 - 196، وسير أعلام النبلاء - ج 2 ص 17 - 27.

993 - قال في تهذيب الفروق: ج 1 ص 98: "إنه حديث، وقيل: إنه قول عمر".

994 - ع: ويرث.

995 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

996 - س: المفهوم، بدون واو العطف.

997 - ت: للصلاة - س: في الصلاة.

998 - الخطاب والمواق - ج 2 ص 36 - 37، وبداية المجتهد - ج 1 ص 93.

999 - بداية المجتهد - ج 1 ص 93.

1000 - بداية المجتهد - ج 1 ص 209.

1001 - نفس المصدر.

1002 - نفس المصدر.

1003 - نفس المصدر - ص 210.

1004 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر: نيل الأوطار - ج 4 ص 218.

1005 - نيل الأوطار - ج 4 ص 218.

قاعدة 130¹⁰⁰⁶: الموانع منها ما يُعتبر في الابتداء والدوام : كالحديث، فلا يُبني عند الجمهور، والخبث في قول المالكية المشهور - والبناء في الرعاف رخصة - وكالرضاع.

وفي الابتداء فقط : كالاستبراء يمنع عقد النكاح عند مالك خلافا للشافعي والنعمان، لا دوامه. واختلفت المالكية¹⁰⁰⁷ في الطَّوْل¹⁰⁰⁸، والماء بعد التيمم، والإحرام بعد الصيد : أهي من الأول أم من الثاني؟.

قاعدة 131: قال ابن رَاهُوَيْه¹⁰⁰⁹: أجمعوا في الصلاة على شيء لم يُجمعوا عليه في سائر الشرائع، وهو أن من عُرف بالكفر ثم رُئي يُصلي الصلاة في وقتها حتى صلى صلوات كثيرة كذلك، ولم يُعلم أنه أقر بلسانه، فإنه يُحكم بإسلامه.

ومذهب الشافعي أن صلاة الكافر لا تكون إسلاما إلا في دار الحرب.
والنعمان أنها تكون إسلاما إذا صلى إماما.

وقيل بالنفي عموما، وإبطال ذلك بالإجماع¹⁰¹⁰ وبدلالة الصلاة عموما ولو ركعة، إلا لمعارضٍ ظاهر.

قاعدة 132: إذا أثبت الشرع حكما منوطا بقاعدة فقد نيط بما يقرب منها، وإن لم يكن عينها. وعليها قال مالك ومحمد : الصلاة في غاية القرب من الإسلام، وتركها في غاية القرب من الكفر الموجب للقتل. وقال ابن حبيب : أخواتها مثلها ؛ لقول

1006 - الفروق - ج 1 ص 110، وتهذيب الفروق - ج 1 ص 120 - 121، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 2 ص 103 - 104.

1007 - عد القرافي هذا قسما ثالثا - ج 1 ص 110.

1008 - أي الطَّوْل (أي المال) : يمنع من نكاح الأمة ابتداء على الصحيح، فإن طرأ الطول بعد نكاح الأمة، فهل يبطله أم لا، خلاف، انظر المصدر السابق، والمنجور - ج 1، م 14، ص 3.

1009 - هو إسحاق ابن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي، أبو يعقوب بن راهوية، من علماء خراسان، جمع بين الحديث والفقهاء، أخذ عن أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وغيرهم، توفي بنيسابور سنة 237 وقيل سنة 238، انظر : وفيات الأعيان - ج 1 ص 179 - 180.

1010 - في : ي : بالإجماع - وفي : س، ت، ع : بالإجماع.

الصديق¹⁰¹¹: "الأقائلن من فرق بين الصلاة والزكاة"¹⁰¹²، فحكم أخواتها حكمها¹⁰¹³، والتحقيق أن أخواتها أقرب العبادات إليها¹⁰¹⁴ لا إليه¹⁰¹⁵، وأن القريب إلى الأصل لا يعتبر أصلا فيلحق به ما قُرب منه، وإلا أدى إلى إلحاق سائر العبادات.

قاعدة 133¹⁰¹⁶: كل واجب أو مندوب لا تتكرر مصلحته بتكرره، فهو على الكفاية وإلا فعلى الأعيان - إلا للمعارض¹⁰¹⁷ أرجح - كصلاة الجنازة؛ لأن المطلوب بها¹⁰¹⁸ صورة الشفاعة وقد حصلت، والإلحاح فيها مذموم عرفا، فيذم شرعا كما يأتي، وأما المغفرة فأمر خفي لا يجوز أن يُعتبر بنفسه، بل بمظنته على وجهها، وأيضا فإن من يقول بتكررها، وهو الشافعي¹⁰¹⁹، يوافق¹⁰²⁰ على أنها لا تقع نفلا، بل فرضا، وقد حصلت مصلحة الوجوب بالصلاة الأولى إجماعا.

قاعدة 134¹⁰²¹: يكفي في سقوط المأمور به على الكفاية ظنُّ الفعل، وإن لم يفعل البتة، بخلاف الأعيان¹⁰²² على الصحيح، وليس سقوطه¹⁰²³ بالغير نيابة¹⁰²⁴، حتى تتعذر في الفعل البدني، بل لتعذر حكمة الوجوب.

1011 - هو أبو بكر الصديق: عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التميمي، القرشي، أول من آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم من الرجال، وأول الخلفاء الراشدين، ولد بمكة سنة 51 قبل الهجرة، كان عالما بأنساب القبائل وأخبارها، شجاعا خطيبا بطلا، بوع بالخلافة يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم سنة 11 هـ، وفي أيامه فتحت بلاد الشام وقسم كبير من العراق، توفي سنة 13 هـ بالمدينة، انظر عبقرية الصديق للعقاد، وحلية الأولياء - ج 1 ص 28-38، وصفوة الصفوة - ج 1 ص 235 وما بعدها.

1012 - رواه البخاري ومسلم.

1013- ت: كحكمها.

1014 - أي الصلاة.

1015 - أي الإسلام.

1016 - هذه القاعدة قد أحكم المؤلف تلخيصها من الفرق 13 من فروق القرافي ج 1 ص 116-118، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي - ص 306.

1017 - ت: بمعارض.

1018 - س: منها.

1019 - وقد عد خليل تكرار الصلاة على الجنازة من المكروهات - انظر الخطاب - ج 2 ص 238-239.

1020 - ت: فوافق.

1021 - انظر المسألة الثانية من الفرق 13 من الفروق - ج 1 ص 117.

1022 - أي بخلاف الواجب على الأعيان، وهو فرض العين.

1023 - أي سقوط المأمور به على الكفاية.

1024 - ت: بالنيابة.

قاعدة 135¹⁰²⁵: اللاحق بعد سقوط الوجوب¹⁰²⁶، قال سند¹⁰²⁷: يقع فعله فرضاً؛ لأن مصلحة الوجوب لم تحصل بعد، ثم ما وقعت إلا بفعل الجميع، وهذه العلة تُحيل فرض السؤال¹⁰²⁸ لاقتضائها بقاء الوجوب لعدم حصول مصلحته، فالحق أنه واجب¹⁰²⁹ على الجميع حتى تحصل ظنا.

وقال القرافي¹⁰³⁰: الوجوب مشروط بالاتصال¹⁰³¹، ولا حرج إن ترك قبله¹⁰³². وقيل يقع فعله مندوباً.

قاعدة 136¹⁰³³: السنة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم، وداوم¹⁰³⁴ عليه¹⁰³⁵، أو فهم منه الدوام، لو¹⁰³⁶ تكرر سببه¹⁰³⁷: كصلاة الكسوف، أو ارتفع المانع منه، أو دُعي إلى مثل ذلك فيه، أو فهم دعاؤه بدليل يقتضيه¹⁰³⁸ كالعمل. وزاد قوم على الدوام - الإظهار¹⁰³⁹، وبنى المالكية عليه خلافهم في ركعتي الفجر¹⁰⁴⁰.

1025 - الفرق 13، المسألة الثالثة منه - ج 1 ص 117.

1026 - أي اللاحق بالمجاهدين - وقد كان سقط الفرض عنه - يقع فعله فرضاً بعد أن لم يكن واجباً عليه.

1027 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة : 23.

1028 - انظره مع الجواب عليه في الفروق - ج 1 ص 117.

1029 - ع : أنها واجبة.

1030 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة : 68.

1031 - ت، ي : بالإبصال .

1032 - ع : فعله.

1033 - المنجور - ج 2، م 24، ص 4 وما بعدها.

1034 - ع، ي، س : ودام.

1035 - الزرقاني على تحليل - ج 1 ص 279، والخطاب - ج 1 ص 39 - 40.

1036 - ي : ولو.

1037 - المنجور السابق.

1038 - ت : يقتضي.

1039 - أي أظهره النبي صلى الله عليه وسلم في الجماعات، وزاد الزرقاني : واقترب به ما يدل على عدم وجوبه - انظر

الزرقاني - ج 1 ص 279، ومبارة الكبير ص 66، والرسالة بشرح أبي الحسن، وحاشية العدوي - ج 1 ص 26.

1040 - انظر الخطاب - ج 2 ص 79.

وأقول : إن الإظهار¹⁰⁴¹ ليس من مدلولها¹⁰⁴² لغة¹⁰⁴³، ولا دليل على اعتباره شرعاً، ثم إن ركعتي الفجر إن لم تكن سنة بالإظهار، فهي سنة بالحض¹⁰⁴⁴ عليها : "لا تدعوها وإن طردتكم الخيل"¹⁰⁴⁵، "ركعتا الفجر خيرٌ من الدنيا وما فيها"¹⁰⁴⁶.

قاعدة 137: الفضيلة¹⁰⁴⁷ ما اختص من المندوب بزيادة لا تبلغ به درجة السنة، وتسمى رغبة. هذا مذهب مالك. والشافعية يدرجونها في السنة، فكأنها عندهم مساوية للمندوب، أو لما اختص منه بمزية.

قاعدة 138: النافلة¹⁰⁴⁸ ما لم يُختص من¹⁰⁴⁹ المندوب على ما شاركه في أصل حقيقته بشيء من المزايا. فهذه أنواع المندوب الثلاثة: السنة، الفضيلة، النافلة.

قاعدة 139: يُطلق الواجب على السنة المؤكدة مجازاً¹⁰⁵⁰، فمن ثم التزم تقييده : كقول ابن أبي زيد: "وَجُوبُ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةُ"¹⁰⁵¹، وإن كان قد تُؤوَّل على الوجوب بالسنة، وعليه يصح نسبة ابن الحاجب الوجوب إلى الرسالة¹⁰⁵². أو إبهامه¹⁰⁵³ كقوله قبله¹⁰⁵⁴: "وطهارة البقعة للصلاة واجب"، ثم فصل¹⁰⁵⁵. ومن ثم حُطِّع ابنُ الحاجب

1041 - ع : إن الإظهار لغة ليست من مدلولها.

1042 - ت : مدلوله.

1043 - س، ت : لا لغة.

1044 - ت : بالحظ.

1045 - انظر نيل الأوطار - ج : 3 ص 21.

1046 - رواه مسلم والترمذي .

1047 - انظر الخطاب - ج 1 ص 40.

1048 - المصدر السابق.

1049 - ت : عن.

1050 - ع : تجاوزاً.

1051 - الرسالة - ج 1 ص 136 بشرح أبي الحسن.

1052 - قال ابن الحاجب، ص 36 : "وفي إزالة النجاسة ثلاث طرق: الأولى لابن القصار، والتلقين، والرسالة واجبة مطلقاً".

1053 - أي في الرسالة.

1054 - أي في نفس صفحة 136 من ج 1.

1055 - أي في قوله: فقيل إن ذلك فيها واجب وجوب الفرائض، وقيل وجوب السنن ج 1 ص 136.

في نسبته الوجوب¹⁰⁵⁶ المطلق إليها. أو خلطه بما يغلب عليه، كقوله: "ويجب الطهر مما ذكرنا"¹⁰⁵⁷،¹⁰⁵⁸ ثم قال: أو الاستحاضة¹⁰⁵⁹. فأما قوله: "وأما دم الاستحاضة فيجب منه الوضوء"¹⁰⁶⁰، فعلى قول ابن عبد الحكم.

قاعدة 140¹⁰⁶¹: القرافي: لا يجري القول بأن كل مجتهد مصيب في القبلة لتعارض أدلة الأحكام دون أدلة القبلة¹⁰⁶²؛ فلا يقع الخلاف فيها بين عالين، لكن بين عالم وجاهل.

قلت: ومن ثم قال المالكية لا يأتان¹⁰⁶³، بخلاف من يوجب الفائحة مثلا بمن لا يقرؤها¹⁰⁶⁴. وأصل القاعدة أن تعيين الحكم يمنع تعدد المصيب، وبالعكس: كأحد الإناءين والثوبين، وكالعقليات، ونحو ذلك.

ومن قال: المصيب واحد، فإننا¹⁰⁶⁵ قاله لأنه اعتقد أن الله عز وجل في الاجتهاد¹⁰⁶⁶ أحكاما معينة أمر المجتهدين بالبحث عنها، وعذرهم بعد استفراغهم الوسع بعدم¹⁰⁶⁷ إصابتها، بل أجرهم على بذل جهدهم¹⁰⁶⁸ في طلبها، وهو الأقرب.

ومن قال: كل مجتهد مصيب، فما قاله إلا على الاعتقاد أن لا حكم إلا ما ظن المجتهد فيها، والأحكام¹⁰⁶⁹ تابعة للظنون، وليس في نفس الأمر حكم معين، وهذا

1056 - ع: مطلق الوجوب.

1057 - ع: ذكر.

1058 - الرسالة - ج 1 ص 119.

1059 - الرسالة - ج 1 ص 120.

1060 - الرسالة - ج 1 ص 113.

1061 - المنجور - ج 1، م 8، ص 5 وما بعدها، والفروق للقرافي - ج 2 ص 100، وتهذيب الفروق - ج 2 ص 111.

1062 - وهي الشمس والقمر والنجوم والرياح، وكل ما يمكن به معرفة جهتها، انظر المواق - ج 1 ص 508.

1063 - ي: يأتان - ج، س: يأتان - ت، ع: يأتان.

1064 - أي يصح أن يقتدي في الصلاة من يوجب قراءة الفائحة في كل ركعة بمن لا يوجب قراءتها - انظر المنجور - ج 1، م 8، ص 5 وما بعدها .. وانظر الخلاف في قراءة الفائحة في الصلاة في بداية المجتهد - ج 1 ص 98-100.

1065 - ت: وإنما.

1066 - ع: الاجتهاديات - ي: الاجتهادات.

1067 - ي: بعد.

1068 - س: جميعهم جهدهم.

1069 - ع، س: فالأحكام.

يقول : حكم الله عز وجل في هذه الواقعة التحليل والتحریم¹⁰⁷⁰ لشخص أو شخصين في وقتين.

قاعدة 141¹⁰⁷¹: اختلف المالكية هل المطلوب في الاجتهاد في القبلة الجهة أو السمت¹⁰⁷²، أي حسا لا حقيقة، كما يأتي¹⁰⁷³؛ وعلى هذا تكون الجهة وسيلة، إن لم تُفص إلى المطلوب بطلت؛ وعلى ذلك تكون¹⁰⁷⁴ مظنة سقط¹⁰⁷⁵ المقصود لها¹⁰⁷⁶ بتعذره أو تعسره.

قاعدة 142¹⁰⁷⁷: تعلق الحكم بالمحسوس على ظاهر الحس لا على باطن الحقيقة؛ "لأننا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب"¹⁰⁷⁸؛ فمن ثم أجزنا الصف الطويل مع البعد¹⁰⁷⁹، دون القرب، ولم نعتبر¹⁰⁸⁰ الزوال المدرك بالآلات، ولا الفجر المعلوم بالعلامات¹⁰⁸¹، بل الظاهر للعيان¹⁰⁸²، وقد نص على ذلك شيوخ المذهبين¹⁰⁸³، ولا الهلال المعدل على حساب الزيج¹⁰⁸⁴ وإن ركن إليه بعض البغداديين من المالكية، وقد حكى ابن الحاجب الاتفاق عليه¹⁰⁸⁵، ورأيت من يعتمده في الصوم لتعليق القرآن وجوبه على الشهر¹⁰⁸⁶ لا

1070 - ع : أو التحريم .

1071 - اختصر المؤلف هذه القاعدة من الفرق 95 من فروق القراني - ج 2، ص 151 وما بعدها، وانظر المواق والخطاب، ج 1 ص 507 - 508.

1072 - أي عين الكعبة. انظر المواق والخطاب، ج 1 ص 507 - 508.

1073 - أي في القاعدة 142.

1074 - ت : يكون.

1075 - ت، س : سقط.

1076 - ت : إمام.

1077 - انظر بسط هذه القاعدة في الفرق 102 من فروق القراني - ج 2 ص 178 - 182.

1078 - رواه البخاري والنسائي وأحمد .

1079 - أي عن الكعبة، والصف الطويل يؤدي إلى خروج بعضه عن السمت قطعا.

1080 - ت : يعتبر.

1081 - أما القراني، فقد اعتبر أن أوقات الصلوات يجوز إثباتها بالآلات والحسابات.

1082 - ت : العيان.

1083 - أي المالكية والشافعية. انظر : الفرق 102، السالف الذكر.

1084 - لأن الشارع أناط وجوب الصوم بالرؤية. انظر : المصدر السابق.

1085 - قال ابن الحاجب في مختصره الفقهي ص 170 : "ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقا، وإن ركن إليه بعض البغداديين"¹.

1086 - أي في قول الله تعالى : "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" سورة البقرة، الآية : 185 .

على الرؤية، دون الفطر ؛ لأن تحريم صوم العيد¹⁰⁸⁷ بالسنة، وهي الدالة على اعتماد الرؤية. وهذا فقه فاسد وورع بارد، وقد أجمعت الأمة على تحريم صوم العيد¹⁰⁸⁸، وما هذا الرأي من¹⁰⁸⁹ الابتداع ببعيد.

وكذلك لا تعتمد الأمور المستخرجة من خبايا العلوم الخاصة في علل أحكام الفروع العامة، كما تقدم في الشمس¹⁰⁹⁰ والنظر إلى العورة¹⁰⁹¹؛ لما قيل: إن الشمس يولد¹⁰⁹² البرص¹⁰⁹³، والنظر¹⁰⁹⁴ يضعف البصر، إلا أن يصح حديث الشمس¹⁰⁹⁵، فيكون أصلاً لذلك.

قاعدة 143: قال القرافي : كل ما أفضى إلى المطلوب فهو مطلوب : كالعروض والأطوال والقُطب¹⁰⁹⁶ والكواكب والنيرين والرياح ؛ لإفضائها إلى معرفة القبلة، وفيه نظر. والتحقيق : كل ما لا يتوصل إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب، وهذا أخص من ذلك.

قاعدة 144¹⁰⁹⁷: الأحكام مقاصد - وهي المتضمنة للمصالح أو المفاصد - ووسائل، وهي الطرق المفضية إليها أو المقاربة لها¹⁰⁹⁸ خالية من الحكم في أنفسها. وحكمُ المفضية حكم ما أفضت إليه على ما يأتي في الذرائع¹⁰⁹⁹، غير أنها أخفض رتبة : كعصر الخمر. فوسيلة أفضل المقاصد أفضل الوسائل. ووسيلة أقبح المقاصد أقبح

1087 - ت : العيدين.

1088 - س : العيد بالسنة.

1089 - ع : عن.

1090 - أي في القاعدة : 23.

1091 - أي في القاعدة : 23.

1092 - س : يورث.

1093 - انظر المغني لابن قدامة - ج 1 ص 17.

1094 - أي إلى العورة.

1095 - راجع القاعدة : 23.

1096 - ت : والقضب.

1097 - اختصر المؤلف هذه القاعدة من الفرق 58 - ج 2 ص 32 - 34.

1098 - ع : إليها.

1099 - أي في القواعد : 228، 229، 230. وانظر : الفرق 194 - ج 3، ص 266 - 268، والفرق 58 ص 32 - 34.

الوسائل. والمتوسطة متوسطة¹¹⁰⁰. والمقاربة قد¹¹⁰¹ يُختلف في إلحاقها بالمفضي : كاقْتناء الخمر للتخليل، بخلاف البعيد : كعمل الخل. هذا هو الأصل الذي لا يُنتقل عنه إلا بدليل على غيره أو معارض فيه.

قاعدة 145¹¹⁰²: قد تكون وسيلة المحرم غير محرمة إذا أفضت إلى مصلحة راجحة: كالفداء بالمال المحرم عليهم¹¹⁰³؛ لأنهم مخاطبون بالفروع عند مالك ومحمد، خلافاً للنعمان¹¹⁰⁴. ودفع المال للمحارب حتى لا يقتتلان¹¹⁰⁵، واشترط مالك فيه اليسارة¹¹⁰⁶.

قاعدة 146: كان السلف يتقون من قول المفتي¹¹⁰⁷: هذا حلال، وهذا حرام، إلا بنص أو إجماع، أو بما¹¹⁰⁸ لا يُشك فيه؛ فكان قولهم في ذلك : لا بأس، واسع، جائز، سائغ، لا حرج، لك أن تفعل، لا عليك أن لا تفعل.

وفي المطلوب فعله مطلقاً : ينبغي أن تفعل، لا يسعه أن لا يفعل¹¹⁰⁹، أحب إلي، أرى¹¹¹⁰ عليك كذا.

وتركه: أكرهه، لا يعجبني، لا أراه، أراه¹¹¹¹ عظيماً، أستثقله، وما كان من نحو ذلك، خشية الوقوع في نهي، "ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا

1100 - متوسطة، ساقطة في : ت.

1101 - ت : وقد.

1102 - اختصر المؤلف هذه القاعدة من الفرق 58 - التنبيه الثالث منه - ج 2، ص 33.

1103 - أي على الكفار.

1104 - انظر القاعدة 227 والقاعدة 621 فيما يخص مخاطبة الكفار بفروع الشريعة.

1105 - أي حتى لا يقع القتال بين المحارب وصاحب المال.

1106 - أي يكون المال يسيراً.

1107 - انظر أحكام "المفتي" في الفروق - ج 2 ص 107 وما بعدها، وابن السبكي، ج 2 ص 397، وما بعدها، وإرشاد الفحول - ص 250 - 259.

1108 - ع، ي، س : ما.

1109 - في هامش ت : لعله : إلا أن يفعل.

1110 - س : إن عليك.

1111 - أراه، ساقطة في : س.

حرام¹¹¹²، "لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم¹¹¹³، "لا تُحِلُّوا شعائر الله¹¹¹⁴"، "فيحلوا ما حرم الله¹¹¹⁵"، "قل من حرم زينة الله¹¹¹⁶"، "ما جعل الله من بحيرة¹¹¹⁷"، "إنما حرم عليكم الميتة¹¹¹⁸"، "قل لا أجد¹¹¹⁹"، "قل تعالوا¹¹²⁰"، "قل رأيتم ما أنزل الله لكم من رزق¹¹²¹"، وما في معناه.

إلا أنهم لصلاح وقتهم أمنوا مخالفة الجمهور لهم فيما فهموا مرادهم به عنهم، فلما صار الأمر إلى خلاف ذلك لم يجد الخلف بدا من التصريح، وليته يفيد. والشافعية أشد فيه من المالكية، وكل إن شاء الله عز وجل على بينة من ربه، ولن يأتي العلم إلا بخير.

قاعدة 147: لا يجوز رد الأحاديث إلى المذهب على وجه ينقص من بهجتها، ويذهب بالثقة بظاهرها، فإن ذلك إفساد لها وغض من منزلتها، لا أصلح الله المذاهب بفسادها، ولا رفعها بخفض درجاتها.

فكل كلام يؤخذ منه ويرد إلا¹¹²² ما صح لنا عن محمد صلى الله عليه وسلم، بل لا يجوز الرد مطلقا؛ لأن الواجب أن تُرد المذاهب إليها - كما قال الشافعي - لا أن تُرد هي إلى المذاهب، كما تسامح فيه الحنفية خصوصا، والناس عموما، إذ ظاهرها حجة على من خالفه حتى يأتي بما يقومه، فيطلب الجمع مطلقا، أو من وجه على وجه لا يصير الحجة أحجية¹¹²³، ولا يخرجها عن طرق¹¹²⁴ المخاطبات العامة التي بُني عليها الشرع،

1112 - سورة النحل، الآية: 116.

1113 - سورة المائدة، الآية: 87.

1114 - سورة المائدة، الآية: 2.

1115 - سورة التوبة، الآية: 37.

1116 - سورة الأعراف، الآية: 32.

1117 - سورة المائدة، الآية: 103.

1118 - سورة البقرة، الآية: 173، وسورة النحل، الآية: 115.

1119 - "قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه، إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس..." - سورة الأنعام، الآية: 145.

1120 - سورة الأنعام، الآية: 151.

1121 - سورة يونس، الآية: 59.

1122 - ت: إلى.

1123 - الأحجية: الكلام المغلق كاللغز، جمع أحاجي، وأحاج.

1124 - ي: طريق.

ولا يُجَل بطرق البلاغة والفصاحة التي جرت من صاحبها¹¹²⁵ مجرى الطبع، فإن لم يوجد طُلب التاريخُ للنسخ، فإن لم يكن طُلب الترجيح ولو بالأصل، وإلا تساقطاً في حكم المناظرة، وسَلِم لكل واحد ما عنده، ووجب الوقف أو التخيير في حكم العمل، وجاز الانتقال على الأصح.

قاعدة 148: لا يجوز التعصب إلى المذاهب بالانتصاب للانتصار بوضع الحجاج¹¹²⁶ وتقريبها على الطُرق الجدلية، مع اعتقاد الخطأ أو المرجوحية عند المجيب، كما يفعله أهل الخلاف، إلا على وجه التدريب على نصب الأدلة، والتعليم لسلوك الطريق بعد بيان ما هو الحق، فالحق أعلى من أن يُعلى، وأغلب من أن يُغلب؛ وذلك أن كل من يهتدي إلى نصب¹¹²⁷ الأدلة وتقرير الحجاج لا يرى الحق أبداً في جهة رجل واحد قطعاً.

ثم أنا مع ذلك لا نرى مصنفاً¹¹²⁸ في الخلاف ينتصر لغير مذهب صاحبه، مع علمنا برؤيته للحق في بعض آراء مخالفيه، وهذا تعظيم للمقلّدين بتحقيق الدين وإيثار للهوى على الهدى، "ولو اتبع الحق أهواءهم"¹¹²⁹، والله دَرُّ علي¹¹³⁰ رضي الله عنه أي بحر من العلم ضمَّ جنباه، إذ قال لكُمَيْل¹¹³¹ بن زياد¹¹³² - لما قال له: أترانا نعتقد أنك على

1125 - س، ي: صاحبه.

1126 - الحجاج: جمع، مفردة: الحججة.

1127 - ت، ي: لنصب.

1128 - ي: منصفاً.

1129 - "... لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن..." سورة المؤمنون، الآية: 71.

1130 - هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي، أبو الحسن، رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة، ولد بمكة سنة 23 قبل الهجرة، وبويع بالخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان سنة 35 هـ. قتله عبد الرحمن بن ملجم غيلة سنة 40 هـ. انظر "عبقريّة الإمام علي" للعقاد، والإصابة، ترجمة رقم: 5688، ج 2 ص: 507، وصفوة الصفوة - ج 1 ص 308 وما بعدها، والطبقات الكبرى لابن سعد - ج 6 ص 12، وحلية الأولياء - ج 1 ص 61-87.

1131 - ت: كهيل.

1132 - هو كُمَيْل بن زياد بن نهبك، روى عن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم، شهد صفين مع علي، وكان شريفاً مطاعاً ثقة قليل الحديث، وثقة ابن معين وجماعة. قيل إنه كان من رؤساء الشيعة، قتله الحجاج بن يوسف سنة 82 هـ. انظر الإصابة - ج 3 ص 318 ترجمة 7051 - طبعة المولى حفيظ، والجرح والتعديل - ج 7 ص: 174.

الحق، وأن طلحة¹¹³³ والزبير¹¹³⁴ على الباطل؟ - "اعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله". وما أحسن قول أرسطو¹¹³⁵ لما خالف أستاذه أفلاطون¹¹³⁶: تخاصم الحق وأفلاطون، وكلاهما صديق لي، والحق أصدق منه.

قاعدة 149¹¹³⁷: المعين لا يستقر في الذمة¹¹³⁸، وما تقرر في الذمة لا يكون معيناً¹¹³⁹: فالأداء¹¹⁴⁰ لا يتخلد في الذمة؛ لأنه معين بوقته، بخلاف القضاء¹¹⁴¹. والمعين لا يتأخر قبضه لما لا يضطر إليه، بخلاف تأخير كييل الطعام إذا غشيها¹¹⁴² الليل إلى الغد عند مالك؛ ولذلك لا يسلم فيه¹¹⁴³، ولا في كل ما يتعين بحصر الأوصاف

1133 - هو أبو محمد طلحة بن عبد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني، صحابي جليل شجاع، ولد سنة 28 قبل الهجرة، وقتل يوم الجمل سنة 36هـ، وهو بجانب عائشة، ودفن بالبصرة. انظر: الإصابة - ج 2 ص: 229، وشذرات الذهب - ج 1 ص 43، وحلية الأولياء - ج 1 - ص: 87، والاستيعاب - ج: 2 ص 219، والجرح والتعديل ج 4 ص 471.

1134 - هو أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي، صحابي شجاع، ولد سنة 28 قبل الهجرة، وأسلم وله 12 سنة، وهو ابن عمه الرسول صلى الله عليه وسلم، قتل غيلة يوم الجمل بوادي السباع على 7 فراسخ من البصرة سنة 36 هـ. انظر: الإصابة ج 1 - ص 545، والاستيعاب ج 1 ص 580، وحلية الأولياء ج 1 ص 89، وشذرات الذهب - ج 1 ص 43.

1135 - أرسطو أو ارسطوطاليس (384 - 322 ق م): هو فيلسوف يوناني، وأحد كبار مفكري البشرية، وقد أسس مذهب فلسفة المشائين، وألف في المنطق، والطبيعيات، والأخلاق وغيرها، تم نقل بعض كتبه إلى العربية، انظر دائرة المعارف ج 3 ص 75.

1136 - أفلاطون (430 - 348 ق م) هو من مشاهير فلاسفة اليونان، وتلميذ سقراط، ومعلم أرسطو، من مؤلفاته: "الجمهورية"، و"الشرايع" وقد وصلت نصوص تأليفه، في الغالب، إلى العربية ملخصة أو مجزأة، انظر دائرة المعارف ج 4 ص 63.

1137 - المنجور - ج 1، م 24، ص 1 وما بعدها، والفروق - ج 2 ص 133 - 137، ويظهر أن المؤلف لخص هذه القاعدة من الفروق.

1138 - الذمة معنى شرعي، يقدر في المكلف، غير المحجور، قابل للالتزام واللزوم أي الإلزام. انظر الفروق - ج 2 ص 133 - 137، والتودي والتسولي على التحفة - ج 2 ص 147، وذلك عند قول التحفة في باب "السلم": "والشرح للذمة وصف قاما * يقبل الالتزام والإلزام".

1139 - فمن اشترى سلعة معينة، فاستحقت أو هلكت، انفسخ العقد، ولا تنتقل إلى الذمة لأنها معينة .

1140 - الأداء: هو إيقاع الواجب في وقته المحدد له شرعا. الفروق - ج 2 ص 56.

1141 - القضاء: هو إيقاع الواجب خارج الوقت المحدد له شرعا. نفس المصدر، وانظر رأى القرافي في تعريف الأداء والقضاء، هناك.

1142 - ع: غشيها.

1143 - لأن السلم لا يجوز في المعينات - لأنها لا تحملها الذمم - ولا فيما لا تضبطه الصفات، لأن عدم التعرض لضبط صفاته يؤدي لبيع مجهول العين والصفة، وهو لا يجوز. انظر التسولي - ج 2 ص 146.

المعتبرة: كالعقار¹¹⁴⁴، ويُفسخ البيع والكراء باستحقاق المعين¹¹⁴⁵، دون السلم والمضمون¹¹⁴⁶ ومن شرط الانتقال إلى الذمة تعذر المعين .

قاعدة 150¹¹⁴⁷: كل ما يُعلم أو يُظن وقوعه من خطاب الوضع المتوقف عليه التكليف المعلوم¹¹⁴⁸، أو المظنون وقوعه، فإنه يجب الفحص عنه : كالأوقات، وإلا فالأصل أن لا يجب؛ لأن ما يتوقف عليه الوجوب لا يجب تحصيله إجماعاً، وإنما الخلاف فيما يتوقف عليه إيقاع الواجب، فثالثها : يجب الشرط الشرعي المقدور، فلا يجب إلا ما تقدم.

قاعدة 151¹¹⁴⁹: السبب السالم عن المعارض إذا لم يكن فيه تخير، ترتب عليه مسببه اتفاقاً¹¹⁵⁰، ولما كان القدر المشترك بين¹¹⁵¹ أجزاء وقت الظهر مثلاً هو متعلّق الوجوب¹¹⁵² عند محمد قال : إن من حاضت بعده، فقد حاضت بعد ترتب الوجوب، فتقضي. ورأى¹¹⁵³ أن المتعلّق زمان لا بعينه، فلم يترتب القضاء عنده إلا بفوات الجميع¹¹⁵⁴.

1144 - قال ابن عاصم : "فيها عدا الأصول جُوزَ السلم *** وليس في المال ولكن في الذمّم " - ج 2 ص 146 بشرح التسولي.

1145 - راجع التعليق رقم 1139 من هذه القاعدة.

1146 - ت : المضمون.

1147 - انظر : الفرق 90 من فروق القرافي - ج 2 ص 142 - 146، وتهذيب الفروق - ج 2 ص 198، وقد اختصر المؤلف هذه القاعدة، من الفروق، اختصاراً كاد أن يكون مخلاً بالمعنى.

1148 - س : أو المعلوم.

1149 - انظر الفرق 88 - ج 2 ص 137 - 139.

1150 - كرؤية الهلال سبب للوجوب.

1151 - ت : من .

1152 - فإذا وجد هذا القدر المشترك أول الوقت سالماً من المعارض، فقد ترتب عليه الوجوب عند الشافعية، فإذا حاضت بعد ذلك (أي بعد أول الوقت)، فقد حاضت بعد ترتب الوجوب عليها، فتقضي بعد زوال العذر، وانقضاء الحيض. انظر : المصدر السابق.

1153 - أي مالك، ويلاحظ أن المؤلف أعاد الضمير في "رأى" على الإمام مالك وهو لم يتقدم له ذكر في القاعدة؛ لأن ذلك كان دأب الفقهاء المتأخرين، يقول الخطاب - ج 1 ص 39 : ومن قاعدته (أي الشيخ خليل) هو وغيره من المتأخرين أنهم إذا أسندوا الفعل إلى ضمير الفاعل الغائب ولم يتقدم له ذكر : كقولهم : قال، وكره، ومنع، ورخص، وأجاز، ولم يمنع، ونحو ذلك، فهو راجع إلى مالك للعلم به.

1154 - أي بفوات جميع الوقت سالماً من المعارض، لأن المالكية قالوا: إن المعتبر من الأوقات في الصلوات هو أواخرها دون أوائلها، فإذا وجد العذر المسقط للصلاة آخر الوقت سقطت الصلاة التي لم تكن فعلت قبل طريان العذر، ولا عبرة بها وجد من الوقت في أوله أو وسطه سالماً من العذر، انظر : المصدر السابق.

قاعدة 152 : المذهب¹¹⁵⁵ أن الصلاة إنما تسقط لمثل ما تجب له¹¹⁵⁶، وإلا فقد تخلدت في الذمة. وقال ابن الحاجب : تسقط بطريان المُسقط في الوقت ولو¹¹⁵⁷ أثم بالتأخير¹¹⁵⁸، ولا تجب إلا بإدراك¹¹⁵⁹ ركعة بعد ارتفاعه أو بعد التمكن على القولين، وهي قاعدة اعتبار السقوط بالثبوت.

قاعدة 153: المختار أن وقت الاختيار كوقت الاضطرار¹¹⁶⁰ وكفضيلة الجماعة¹¹⁶¹ فيما يُدرك به. وقال ابن أبي زيد: لا يُدرك إلا بإدراك الجميع¹¹⁶²، بناء على أن الحديث¹¹⁶³ تناول المُختارين أم لا؟؛ وعليهما لو طرأ العذر لما دونها وليس معذورا بالتأخير، ثالثها: قول ابن الحاجب، وهي قاعدة اعتبار الاختيار بالاضطرار في النسبة. وأصل ذلك كله أن النسبتين مهما تساوتا في الوجود تساوا¹¹⁶⁴ الحكمان في الاعتبار.

وعلى ذلك قال القاسبي¹¹⁶⁵: إن الطاهر يسلب القليل الطهورية وإن لم يغيره، كما يسلبه النجس الطهارة وإن لم يغيره¹¹⁶⁶، وهو ظاهر المدونة عندي، قال¹¹⁶⁷: "ولا يُتوضأ بقاء بُلٍّ فيه شيء من الطعام، فاعتبر البل المستلزم للإضافة لا للتغيير¹¹⁶⁸، فإذا تخصص

1155 - ي : إن المذهب.

1156 - انظر : الدردير - ج 1 ص 171، والمواق والحطاب - ج 1 ص 408 - 409.

1157 - ع : لو.

1158 - قال ابن الحاجب : "والأعذار : الحيض، و النفاس، والكفر أصلا، أو ارتداداً، والصِّبا، والجنون، والإغماء، والنوم، والنسيان، بخلاف السكر. وفائدته في الجميع الأداء عند زوله، وفي غير النائم والناسي السقوط عند حصوله. قلت واعتبار قدر الركة للأداء. وأما السقوط فبأقل لحظة، وإن أثم المُتعمدُ .." ص 82.

1159 - ع، ي : لإدراك.

1160 - أي يدرك بركة على المشهور. انظر المواق والحطاب - ج 1 ص 406 - 407.

1161 - أي تدرك بركة. انظر الحطاب - ج 1 ص 408.

1162 - أي أن الوقت لا يدرك إلا بإيقاع جميع الصلاة فيه، والمسألة فيها ثلاثة أقوال. انظر الزرقاني على مختصر خليل - ج 1 ص 140 - 141.

1163 - حديث طويل تناول أوقات الصلاة. انظر : نيل الأوطار - ج 1 ص 324.

1164 - ع، ي، س : تساوى - ت : تساوى .

1165 - انظر القاعدة : 10 السابقة.

1166 - ت : نغيره.

1167 - أي مالك في المدونة : ج 1 ص 4.

1168 - ع، ي : للتغير.

منه الكثير بالاتفاق عليه بقي القليل على ظاهره للاختلاف فيه: كالتجاسة، ثم قال :
 "ولا بقاء وقع فيه جلد، فأقام فيه أياما حتى ابتل"¹¹⁶⁹، يعني أن الابتلال في الطعام
 أسرع منه في الجلد فلذلك ذكر الأيام، لا التغيير. لا يُقال إن الابتلال في الجلد يكون لما
 دون الأيام، فذكرها هنا دليل على إرادة ما بعده الذي هو التغيير؛ لأننا نقول قوله
 بعده¹¹⁷⁰: "وإن وقع فيه جلد أو ثوب فأخرج مكانه جاز منه الوضوء" - دليل على أن
 المراد هو الإضافة؛ لأنها التي يظن انتفاؤها بسرعة الإخراج، أما التغيير بالثوب
 والجلد¹¹⁷¹، فلا يكون إلا بعد حين، ثم قال¹¹⁷²: "وليس قلة مقام الجلد فيه كقلة مقام
 الخبز، ولكل شيء¹¹⁷³ وجه" أي اعتبار، أي انحلال الخبز أسرع من ابتلال الجلد،
 فيعتبر فيه من قلة المقام مالا يُعتبر مثله¹¹⁷⁴ في الجلد، ولو كان¹¹⁷⁵ المعتبر هو التغيير لا
 الإضافة وحدها لم يكن لهذا الكلام فائدة؛ لأن التغيير محسوس، والاعتبار محسوس¹¹⁷⁶،
 فلا يفيد معه. فهذا هو الأصل، والفروق¹¹⁷⁷ لأمر خارجة، فافهم.

قاعدة 154¹¹⁷⁸: لا يجتمع الأداء والعصيان¹¹⁷⁹، خلافا لابن القصار¹¹⁸⁰ في غير
 المعذور في وقته¹¹⁸¹؛ لأنه فعل العبادة في وقتها المقدر لها أولاً شرعا¹¹⁸²: إما حقيقة وإما

1169 - المدونة - ج 1 ص 4.

1170 - ت، س: بعد.. انظر المدونة - ج 1 ص 4.

1171 - ع: أو الجلد.

1172 - المدونة - ج 1 ص 4.

1173 - شيء، ساقطة في: ع.

1174 - ي: يعتبر فيه مثله (بزيادة "فيه").

1175 - ي: ولو قال.

1176 - س: محسوس.

1177 - ت، ع: الفرق.

1178 - انظر: الفرق 67 - ج 2 ص 59 - 62، فقد حرر القرافي الكلام هناك بكيفية جرد حسنة.

1179 - ع: والقضاء.

1180 - ربما هو أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي، المشهور بابن القصار، تفقه بالأهري، وتولى قضاء بغداد، وهو أحد
 الأئمة الكبار في الفقه المالكي، له كتاب في مسائل الخلاف، لا يعرف للمالكية كتاب أكبر منه في فنه، توفي عام
 398 هـ، انظر الديباج 199 وشجرة النور الزكية، ص 92. ويوجد عالم آخر يعرف أيضا بابن القصار، وهو: أبو
 الوليد يونس بن محمد بن مغيث القرطبي، من أهل الحديث والفقه، وكان شديد الميل إلى التصوف، وُلِّي
 القضاء في بعض مدن الأندلس، ألف كتاب: الموعب في تفسير الموطأ، وجمع مسائل ابن زرب، وكتب أخرى
 في التصوف، توفي سنة 429 هـ. انظر الديباج ص 429 هـ.

1181 - انظر حاشية الرهوني على شرح الزرقاني - ج 1 ص 298.

1182 - ع: شرعا أولا.

حكما، فتدخل الإعادة فيه للاختلال لا للكمال، ويخرج القضاء لأنه ليس بمقدر، ولو
وجب للتذكر.

قاعدة 155¹¹⁸³: قالت المالكية: الجمع دليل الاشتراك¹¹⁸⁴؛ لأن الأصل وقوع كل صلاة في وقتها، ومهما أمكن الجمع تعين لرفع¹¹⁸⁵ التعارض. ثم اختلفوا هل تشترك الصلاتان من أول وقت الأولى إلى آخر وقت الثانية، أو تختص الأولى من أول وقتها¹¹⁸⁶، والثانية من آخر وقتها بمقدارها حضرية أو سفرية. فإذا طهرت الحائض لأربع ركعات، فإن قلنا بالأول صلت المغرب والعشاء، وإن قلنا بالثاني صلت العشاء فقط.

قاعدة 156¹¹⁸⁷: مذهب ابن القاسم أن آخر الوقت لأول¹¹⁸⁸ الصلاتين¹¹⁸⁹. وقال سحنون: الآخر للآخرة¹¹⁹⁰. قال أصبغ آخر مسألة سألت عنها ابن القاسم: إذا طهرت المسافرة قبل الفجر لثلاث، فقال: تصلي العشاء¹¹⁹¹ فقط، فذكر ذلك لسحنون، فقال: هي مدركة للصلاتين¹¹⁹². فابن القاسم يرى أن الصلاتين لا تُدركان إلا بزيادة ركعة على مقدار الأولى، فهي عنده في مقابلة الثانية. وسحنون على مقدار الثانية، فهي في مقابلة الأولى. ولو صلت العصر أولا ثم حاضت لأربع¹¹⁹³، ففي سقوط الظهر قولان على القاعدة، وهي فرع القاعدة قبلها.

1183 - المنجور - ج 1، م 8، ص 1-2.

1184 - انظر الخلافات الواردة عند قول خليل: "واشتركتنا بقدر إحداهما، وهل في آخر القامة الأولى أو أول الثانية خلاف"، انظر: الخطاب - ج 1 ص 390.

1185 - ع. ج: لدفع.

1186 - أي بمقدارها.

1187 - المنجور - ج 1، م 8، ص 1-2.

1188 - اعترض المنجور على المؤلف ملاحظا أن الصواب أن يقول: "لآخر الصلاتين".

1189 - خليل: "والظهران والعشاء ان بفضل ركعة عن الأولى لا الثانية"، انظر: الدردير - ج 1 ص 168.

1190 - في: ت، ع: الآخر.

1191 - لأن التقدير بالأولى، وهي ثلاث ركعات، فلا يبقى شيء للعشاء، انظر: الزرقاني ج 1 ص 146-147.

1192 - أي لأن العشاء ركعتان على القصر، والتقدير بالثانية على هذا القول فتبقى ركعة للمغرب، انظر: المصدر السابق.

1193 - لأربع، ساقطة في: ي.

قاعدة 157: قد يتردد الحكم بين قاعدتين فيُسبَرُ بهما : كالشفق¹¹⁹⁴ إذا كان مشتركا¹¹⁹⁵ بين الحُمْرة¹¹⁹⁶ والبياض¹¹⁹⁷ التفتنا إلى تعميم المُشترك، فألزمناه النعمان وإن لم يقل به¹¹⁹⁸. وإن كان القدر¹¹⁹⁹ المشترك التفتنا إلى تعلق الحكم بأول ما يصدق عليه الاسم، أو بأخره، فألزمناه آخره وهو أقرب.

قاعدة 158: التدقيق في تحقيق حِكم¹²⁰⁰ المشروعية من مُلح العلم لا من متينه عند المحققين، بخلاف استنباط علل الأحكام وضبط أماراتها¹²⁰¹، فلا ينبغي المبالغة في التنفير عن الحكم، لاسيما في ظاهرة التعبد، إذ لا يؤمن فيه من ارتكاب الخطر والوقوع في الخطأ¹²⁰²، وحسب الفقه من ذلك ما كان منصوصا أو¹²⁰³ ظاهراً أو قريبا من الظهور. فلا يُقال : الزوال وقت الانقلاب إلى العادة، فطُلب عنده البداية بالعبادة، ووقت العصر وقت الانتشار في طلب¹²⁰⁴ المعاش، فقيل لهم : تزودوا قبل ذلك للمعاد، والمغرب وقت الانقلاب إلى العادة أيضا، والعشاء وقت النوم، والفجر اللذة¹²⁰⁵.

ولا كما قال ابن رزق¹²⁰⁶: إن الشريعة أرادت إلحاق العيدين والكسوف بالرباعية، واتقت¹²⁰⁷ اعتقاد فرضيتها فأشارت إلى ذلك باستيفاء تكبيرها أو ركوعها،

1194 - انظر الخطاب - ج 1 ص 397.

1195 - المشترك : هو اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر.

1196 - ت : الحرمة.

1197 - الخطاب - ج 1 ص 396 - 398.

1198 - بداية المجتهد - ج 1 ص 74 - 75، والخطاب، ج 1 ص 397 - 398.

1199 - ع : للقدر.

1200 - جمع حكمة .

1201 - ت : أمارتها.

1202 - ع، ي : الخطل.

1203 - أو، ساقطة في : ت : ي.

1204 - (طلب) : ع : أسباب.

1205 - ي : والفجر وقت اللذة.

1206 - رزق، بياض في : ع .. وابن رزق هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن رزق القرطبي الفقيه العالم الحافظ شيخ

الفتوى المشاور، تفقه بابن القطان وابن عتاب، وسمع ابن عبد البر، وتفقه به القرطبيون منهم ابن رشد وابن

الحاج وأصبح بن محمد، توفي سنة 477. انظر الديباج ص 40 وشجرة النور الزكية - ص 121 ترجمة 343.

1207 - "واتقت" كلمة غير واضحة في : ي.

إلى غير ذلك مما قيل في عدد الركعات وتعدد السجود دون الركوع ونحو ذلك. وإنما الواجب أن لا تُعتبر الحِكْمَةُ إلا بظهورها أو النص عليها، فإذا كان أحدهما¹²⁰⁸ اعتبرت بذاتها إن كانت مُنضبطة، أو بضابطها إن كانت مُضطربة.

قاعدة 159¹²⁰⁹: الموسّع¹²¹⁰ والمخيّر¹²¹¹ والكفاية¹²¹²: تشترك في تعلق الأمر بأحد الأشياء: ففي الموسّع بأحد الأزمان وهو الواجب فيه. وفي المخيّر بأحد الخصال وهو الواجب. وفي الكفاية بأحد الطوائف، وهو الواجب عليه. ومتى تعلق الوُجُوب¹²¹³ بقدرٍ مُشترك كفى¹²¹⁴ فيه فردٌ ولا يَأْتُم إلا بترك الجميع، وهذا التحقيق لا يختلف فيه المذاهب¹²¹⁵ اليوم.

قاعدة 160: الوسطى مؤنث الأوسط: إما بمعنى الفضلي¹²¹⁶ أو بمعنى المتوسطة¹²¹⁷، فلا تُخرُج عن البردّين¹²¹⁸ عند المحققين، ولا رأي مع تصريح النص بالعصر¹²¹⁹: كالشافعي خلافاً للمالك¹²²⁰.

1208 - ع : كانت إحداهما.

1209 - انظر الفرق : 69 - ج 2 ص 67 - 82.

1210 - الواجب الموسع، كالظهر، فإن وقتها يتدئ من أول القامة إلى آخرها، وعلى المكلف أن يصلي في أول القامة، أو وسطها، أو آخرها. فالواجب الصلاة في أحد هذه الأزمنة، وهو قدر مشترك بينها، المصدر السابق - ص 77.

1211 - كخصال الكفارة في اليمين .

1212 - أي فرض كفاية.

1213 - ع : الواجب.

1214 - (كفى) : ي : كعسر.

1215 - المذاهب، ساقطة في : ي.

1216 - ت : الفضل.

1217 - ت : المتوسط.

1218 - ي : البردّين .. والمراد بالبردّين الصبح والعصر، وفي البخاري عن أبي موسى أنه صلى الله عليه وسلم قال : "من صلى البردّين دخل الجنة". انظر البخاري، ج 1 ص 150.

1219 - وردت عدة أحاديث تذكر أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، منها حديث عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب : "ملا الله قبورهم وبيوتهم نارا، كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس" متفق عليه. ولمسلم وأحمد وأبي داود : "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر". نيل الأوطار - ج 1 ص 335، وانظر أحاديث أخرى هناك.

1220 - خليل : "وللصبح من الفجر الصادق للإسفرار الأعلى، وهي الوسطى"، انظر : الخطاب - ج 1 ص 398 إلى ص 400، وانظر : الموطأ - ج 1 ص 120.

قاعدة 161: لا رأي في كثرة الثواب وقلته، ولذلك قد يختص المرجوح أو المساوي في الظاهر بمزيد مزية يوجب زيادة مثوبة، والله يحكم ما يريد. وزعم القرافي¹²²¹: أنهما يتبعان كثرة المصلحة وقلتها: فما كان على خلاف ذلك فهو تعبد. وأقول: الثواب عن القبول، وقد مر أنه غير مدلول¹²²².

قاعدة 162: قال القرافي¹²²³: الأجر على قدر النصب إن اتحد النوع، لا كالصدقة بالمال العظيم مع الشهادتين، وشذَّ عنه قوله عليه السلام في الوَزْغَةَ¹²²⁴: "من قتلها في المرة الأولى فله مائة حسنة، وفي الثانية سبعون"¹²²⁵، فالوجه أن يُقال: إن الأجر على قدر تفاوت جلب المصالح ودرء المفاسد؛ لأن الله عز وجل لم يطلب من العباد مشقتهم لكن الجلبَ والدفعَ، وقوله عليه السلام: أفضل العبادة أحمزها¹²²⁶، "وأجرُك على قدر نصبك"¹²²⁷؛ لأن ما كثرت مشقته قلَّ حظ¹²²⁸ النفس منه، فكثُر الإخلاص فيه، وبالعكس. فالثواب في¹²²⁹ الحقيقة مُرتب على الإخلاص لا المشقة.

قاعدة 163: قال الفقهاء: القربة المتعدية أفضل من القاصرة. واعترض بالإيمان مع الصدقة بدرهم. وأجيب بأن ذلك هو الأصل إلا بدليل. القرافي¹²³⁰: إنما الفضل على قدر المصالح الناشئة عن القربات¹²³¹.

1221 - أي في الفرق 86 - ج 2 ص 131.

1222 - انظر القاعدتين: 60، 61.

1223 - الفرق 86 - ج 2 ص 131 - 133.

1224 - الوزغة: نوع من الزحافات. انظر صورتها في المنجد - ص 995.

1225 - رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وذلك بألفاظ متقاربة مما ذكر المؤلف، وراجع الفروق المذكور في التعليق أعلاه.

1226 - أحمزها: أقواها وأشدّها.

1227 - رواه البخاري بلفظ مختلف في باب: "أجرة العمرة على قدر النصب" ج 3 ص 5 - 6، ورواه مسلم أيضا بلفظ قريب من هذا.

1228 - ت: حط.

1229 - ت، ي: على.

1230 - الفرق 86 - ج 2 ص 131 - 133، ومفاد هذا الفرق: "أن الأصل في كثرة الثواب وقلته وكثرة العقاب وقلته، أن يتبع كثرة المصلحة في الفعل وقلتها".

1231 - انظر القاعدة 161.

قاعدة 164¹²³²: قال القرافي¹²³³: ضابط ما يُعفى عنه من الجهالات ما يتعذر¹²³⁴
الاحتراز عادة منه، أما ما لا يتعذر ولا يشق فلا يعفى عنه.

قلت: أمر الله عز وجل العلماء أن يبينوا، ومن لم يعلم أن يسأل¹²³⁵، فلا عُذر في
الجهل بالحكم ما أمكن التعلم، أما بالمحكوم فيه: كمن وطئ أجنبية يظنُّها زوجته،
فعلى ما قال¹²³⁶، والله تعالى أعلم. وهذا باعتبار الإثم. وقد اختلف المالكية في تنزيله
منزلة الناسي أو العامد في الحكم.

قاعدة 165: اختلف المالكية في اجتماع الأداء والقضاء في عبادة واحدة: كمن
أدرك بعض الوقت: هل يكون قاضيا فيما بعده أو مؤديا في الجميع¹²³⁷؟ لأن الأحكام
كلها متضادة، فلا تجتمع إلا من وجهين على خلاف بين الأصوليين في ذلك. وعلى ذلك
لو صَلَّت ركعة فغربت فحاضت: هل يجب القضاء أو لا؟¹²³⁸.

قاعدة 166: المعتبر عند المحققين في إدراك الوقت والجماعة بالركعة¹²³⁹ أنها صلاة
كاملة؛ إذ فيها التكبير والقيام والقراءة والركوع والسجود والجلوس، وما بعدها تكرير
لها، ليحصل تأثيرها في النفس، ألا ترى الوتر؟ فإذا أدركها فقد حصل له جملة الصلاة
في الوقت أو مع الجماعة، ثم يحصل المقصود من التأثير بعد ذلك. فلا يُدرك¹²⁴⁰ الوقت
إلا بعد كمال الركعة كابن القاسم¹²⁴¹، قياسا على الجماعة، خلافا لأشهب¹²⁴² في قوله:

1232 - المنجور - ج 1، م 12، ص 1-8.

1233 - الفرق 94 - ج 2 ص 149 - 151، فقد بسط القرافي هناك القول.

1234 - ي: ما لا يتعذر.

1235 - يشير إلى الآية الكريمة: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"، سورة الأنبياء، الآية: 7.

1236 - أي القرافي في الفرق المذكور أعلاه.

1237 - مشى خليل على أنه يعتبر مؤديا، انظر: الخطاب والمواق - ج 1 ص 406 - 409، والزرقاني - ج 1 ص 145 -
146، والدردير - ج 1 ص 168.

1238 - انظر: المواق - ج 1 ص 408، والخطاب - ج 1 ص 409.

1239 - خليل: "وإنما يحصل فضلها (أي الجماعة) بركعة". انظر: المواق والخطاب ج 2 ص 82، وانظر الخلاف هناك
على مقدار الركعة.

1240 - ت: تدرك.

1241 - الخطاب - ج 1 ص 407.

1242 - المصدر السابق.

يُدرِك بالركوع. وقد حُمِّل على تعارض اللغة والشرع¹²⁴³، وعلى الحُمْل على الأقل أو الأكثر.

قاعدة 167¹²⁴⁴: الواجب أفضل من المندوب : "ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه"¹²⁴⁵. إلا أن يوجب المندوب زيادة¹²⁴⁶ في الواجب، فقد تكون¹²⁴⁷ أكثر من فضيلته بعد مزية الامتثال وإبراء الذمة : كالجماعة، والجمَع، والصلاة في أحد المساجد الثلاثة¹²⁴⁸، وبسواك أو عمامة، والخشوع على القول بعدم وجوبه¹²⁴⁹. أو يتضمن حكمته¹²⁵⁰ بزيادة سقطت للرفق : كإبراء المعسر عوضاً عن¹²⁵¹ إنظاره.

قاعدة 168¹²⁵²: يجوز أن يَحْصُل للمفضول ما لا يحصل للفاضل : كالآذان في طرد الشيطان، ولا يلزم منه رجحانه على الفاضل : كالصلاة التي هو وسيلة إليها، لاختصاصها¹²⁵³ بأضعاف ما يوازي تلك المزية من غيرها. هكذا قال القرافي¹²⁵⁴.

وأقول : إن الاختصاص يستلزم الرجحان من ذلك الوجه لا مطلقاً، فإذا كان الأذان أفضل من الصلاة من هذه الخصيصة، كانت الصلاة أفضل منه من غير ما وجه.

قاعدة 169: حق الله عز وجل طاعته، وحق العبد مصلحته. وقد يتمحض حق الله عز وجل، فلا يتعلق بمصلحة العبد، أعني الدنيوية، وإلا فكل طاعة فإنما منفعتها

1243 - المصدر السابق.

1244 - انظر : الفرق : 85 - ج 2 ص 122 - 131.

1245 - جزء من حديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

1246 - ي : زيادته.

1247 - ع : يكون.

1248 - وهي المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى، انظر : الفرق : 85 - ج 2 ص 128.

1249 - المصدر السابق - ص 129، والميارة الكبير - ص 138، فقد فصل الخلاف حول الخشوع، وانظر القاعدة 176 الآتية.

1250 - ت، ي : حكمة.

1251 - ت، س : من.

1252 - انظر الفرق 91 - ج 2 ص 144.

1253 - ع، س : لاختصاصه.

1254 - نفس المصدر.

للعبد. ولا يتمحض حق العبد لتعلق طاعة¹²⁵⁵ الله عز وجل بإيصاله إليه، إلا أنه قد يُغلبُ جانبُ الطاعة، فلا يكون له فيه تصرف بنقل ولا إسقاط ولا غيرهما : كتقويم العبد المشترك على معتق شريكه¹²⁵⁶. وقد تُغلبُ المصلحة فيكون له ذلك أو بعضه. وقد يُختلف في ذلك : كاختلاف المالكية في إسقاط حد¹²⁵⁷ القذف. وقد يُججر على العبد في حقه لنفاسته¹²⁵⁸، فيصير حقا لله عز وجل : كالرضا بالرق، والسرف في المال، والإلقاء باليد إلى التهلكة.

قاعدة 170: كل ما حذرت العوائد عموما أو غلبة من كشفه من الإنسان لعموم الناس أو غالبهم في عموم الأحوال أو غالبها، فهو عورة، فإن اختلفت¹²⁵⁹ كثيرا¹²⁶⁰ اختلف الناس.

قال النعمان¹²⁶¹: العورة مثقلة، وهي السوءتان، ومخففة وهي ما سواهما مما يستحي منه غالبا. قال الباجي : قوله وفاق لمذهبنا¹²⁶².

قاعدة 171: الخاص والأخص مقدم على العام والأعم على الأصح¹²⁶³، كحوز الأشياء المشتركة، وكمن وقعت في حجره سمكة من أهل السفينة¹²⁶⁴، قال المالكية : هي له دون صاحب السفينة؛ لأن حوزها أخص من حوز صاحب السفينة¹²⁶⁵؛ ومن ثم قال ابن القاسم : يُصلي بالحرير دون النجس¹²⁶⁶؛ لأن اجتناب النجس خاص

1255 - (طاعة) : ي : حق.

1256 - ي : شريكه.

1257 - س : حق.

1258 - ت : لنفسه.

1259 - ع : اختلف.

1260 - اختلفت كثيرا، ساقطة في : ي .

1261 - انظر المواق - ج 1 ص 498.

1262 - المصدر السابق .

1263 - الفروق - ج 1 ص 205، والمواق - ج 1 ص 498.

1264 - الفروق - ج 1 ص 205.

1265 - المصدر السابق.

1266 - المواق - ج 1 ص 498 و501، والفروق - ج 1 ص 205.

بالصلاة فيقدم. وقال مالك: يأكل المُحَرَّم الميتة دون الصيد¹²⁶⁷، وفيهما¹²⁶⁸ خلاف. قال بعضهم: وعليه تُخرج المسألة المشككة في المذهب، وهي مسألة تضمين المتعدي دون الغاصب، وفيه نظر.

قاعدة 172¹²⁶⁹: اختلف المالكية هل كل جزء من الصلاة قائم بنفسه كالشافعي، أو صحة أولها متوقف على صحة آخرها؟ وعليهما لو طرأ العتق في الصلاة لمنكشفة الرأس¹²⁷⁰، والنجاسة على المصلي¹²⁷¹، وأمكن الستر أو النزع بسرعة، فهل تقطع أو لا؟¹²⁷². وأما لو بلغها فقولان أيضا¹²⁷³ على حكم النسخ: هل يلزم بالوقوع أو بالبلاغ، وهي أصولية؛ وعليهما بُني اختلافهم في تصرف الوكيل بينهما¹²⁷⁴ أيضا¹²⁷⁵.

قاعدة 173: يصح وقف أول¹²⁷⁶ الفعل على آخره في العبادات وغيرها. قال عياض¹²⁷⁷: إن سَأَبَق المأموم الإمام في الركوع والسجود، فمتى توافق معه فيما يُجزئ من ذلك أجزأه وقد أثم. وقال غيره: تبطل كما لو¹²⁷⁸ لم يوافق فيهما¹²⁷⁹. ومذهب مالك أن بيع ملك الغير يتوقف على رضاه، والصبي على رضا الولي. وقال الشافعي: باطل. والمرهون على رضا المرتهن¹²⁸⁰.

1267 - انظر: المصدرين السابقين .

1268 - ت: وفيها.

1269 - المنجور - ج 1، م 7، ص 6-8، وإيضاح المسالك - ص 203 - 204.

1270 - المدونة - ج 1 ص 94، والمواق - ج 1 ص 507.

1271 - المواق والخطاب - ج 1 ص 140.

1272 - التوضيح - ج 1 ص 67.

1273 - المصدر السابق .

1274 - بينهما، ساقطة في: ع .

1275 - المواق - ج 5 ص 215.

1276 - أول، ساقطة في: س.

1277 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة: 74.

1278 - لو، ساقطة في: ع، س، ي .

1279 - فيهما، ساقطة في: ت، ي .. انظر تفصيل الأقوال في ذلك عند قول خليل: "ومتابعة في إحرام وسلام..."

انظر الدردير - ج 1 ص 313 - 314.

1280 - انظر الشرح الصغير - ج 3 ص 328 - 329.

قاعدة 174¹²⁸¹: قال المأزري : إذا شك في الإحرام أو في الطهارة أو زاد ركعة عامداً أو ساهياً، أو أتمَّ بنية النافلة، أو فريضة أخرى، ثم تبين الصواب في ذلك فقولان، والبطلان في الثالث، والخامس أرجح لفساد المعنى، وهما على الالتفات إلى حصول الصواب، أو إلى عدم¹²⁸² تصميم المصلي.

قاعدة 175: كل ما ليس بمشروع فلا يصح القصد إلى إيقاعه¹²⁸³ قرينة¹²⁸⁴: كالإعراض عن الصلاة الموقوعة¹²⁸⁵، والإتيان بأخرى، بل لا يؤمن¹²⁸⁶ منه الاستظهار على الشرع، كما لو أبطلها¹²⁸⁷؛ ولذلك مَنع بعضهم الاستحسان والمصالح ونحوها، وقال ابن أبي زيد: ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة الشرع.

قاعدة 176: حُسْنُ الأدب في الظاهر عنوانُ حسن الأدب في الباطن، وضابط ذلك أن تكون حالة العامل موافقة لمقصود العمل وغير¹²⁸⁸ مخالفة له: كالقيام في الأذان¹²⁸⁹، ووضع البصر في القبلة: كمالك¹²⁹⁰، أو في موضع السجود: كالشافعي¹²⁹¹، والسكون في الصلاة وحسن الهيئة. أما وجوب ذلك واستحبابه فعلى حسب منافاة ما يخالفه، وكذلك إبطال المنافي وعدم إبطاله.

ولهذه القاعدة قال مالك: لا يتنفل مضطجعا وهو قادر على الجلوس¹²⁹²، وخالف ظاهر الحديث¹²⁹³. وقال بعض أصحابه: لا يجلس متربعا¹²⁹⁴، واستثقله بعض

1281 - المنجور - ج 1، م 9، ص 4، ففيه أمثلة كثيرة.

1282 - (أو إلى عدم): ت: أو لعدم.

1283 - ي: إيقاع.

1284 - الفرق 18 - ج 1 ص 129 - 132.

1285 - الموقوعة، ساقطة في: ع - وفي: ي: المرفوضة.

1286 - (بل لا يؤمن): ع: بالآ يؤمن.

1287 - المواق والحطاب - ج 1 ص 515.

1288 - س، ي: أو غير.

1289 - المدونة - ج 1 ص 63، خليل: "وندب متطهر طيب مرتفع قائم إلا لعذر"، انظر: الزرقاني - ج 1 ص 160.

1290 - ي: مالك.. المواق - ج 1 ص 550، والزرقاني - ج 1 ص 219.

1291 - المصدران السابقان.

1292 - المواق - ج 2 ص 7، والزرقاني - ج 1 ص 226.

1293 - انظر نيل الأوطار - ج 3 ص 210.

1294 - المواق والحطاب - ج 2 ص 3.

السلف¹²⁹⁵. واستحب بعضهم الإقعاء¹²⁹⁶، ومذهب مالك كراهته¹²⁹⁷. وقال صاحب الأجابة¹²⁹⁸: الخشوع واجب لا تبطل الصلاة بتركه¹²⁹⁹. وقال ابن بشير¹³⁰⁰: تبطل بالارتفاع الدال على الكبر وإن لم يقصد على أحد القولين، قال: والظاهر أنه يحرم بناء المباحة على القبور.

قاعدة 177: لكل مقام مقال، ومن ثم كان ذكر الركوع - التعظيم، " فعظموا فيه الرب"¹³⁰¹؛ لأنه مقابل الرفعة¹³⁰².

لا تهنين¹³⁰³ الفقيرَ علَّك أن *** ترععَ يوماً والدهرُ قد رفعه¹³⁰⁴

والسجود الدعاء، " فاجتهدوا فيه بالدعاء، فقمين أن يُستجاب لكم"¹³⁰⁵؛ لأنه غاية الذلة المناسبة للمسألة الموجبة للرحمة، "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد..."¹³⁰⁶، والعبيدين التكبير¹³⁰⁷؛ لأنها لإظهار الأبهة¹³⁰⁸، والاستسقاء الاستغفار¹³⁰⁹، " فقلت استغفروا"¹³¹⁰. وهكذا أبداً، فإن انكسر فاطلب¹³¹¹ الدليل.

1295 - المصدر السابق.

1296 - تقدم الكلام عنه في القاعدة : 8.

1297 - المواق والحطاب - ج 1 ص 550.

1298 - هو ابن رشد الجند وقد تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة : 5.

1299 - انظر القاعدة : 167، والفروق - ج 2 ص 129، وميارة الكبير - ص 138.

1300 - المواق - ج 2 ص 120.

1301 - نيل الأوطار - ج 2 ص 253.

1302 - نفس المصدر - ج 3 ص 80.

1303 - س، ع : لا تهنين.

1304 - قائل هذا البيت الأضبط بن قريع السعدي، وقد استشهد العلامة المرحوم عبد الرحمان المكودي، شارح ألفية ابن مالك، بهذا البيت، في باب : "نونا التوكيد"، عند قول الناظم : "واحدف خفيفة لساكن ردف". انظر شرح المكودي بحاشية المرحوم العلامة أحمد بن حمدون بن الحاج ج 2 ص 69 (المطبعة المصرية عام 1304هـ)، وانظر شرح عبد الله بن عقيل على ألفية ابن مالك أيضا - ج 2 ص 318 [تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة 14 - بيروت دار الكتاب العربي 1384 هـ].

1305 - رواه مسلم.

1306 - رواه مسلم وأحمد وغيرهما، انظر نيل الأوطار - ج 3 ص 79.

1307 - نيل الأوطار - ج 3 ص 303.

1308 - المصدر السابق - ص 301 - 303.

1309 - نيل الأوطار - ج 4 ص 9.

1310 - سورة نوح، الآية : 10.

1311 - ع : فما طلب.

قال القرافي : لما كانت العادة في مخاطبات الملوك والتأديب¹³¹² معهم، تقديم الشناء عليهم بين يدي سؤلهم، تُعَبِّدُنَا¹³¹³ بنحو ذلك الأدب المعتاد لنا، لطفاً من ربنا بنا، فجعل ذكر الركوع - الذي هو أول الأمر - التعظيم، فإذا حصَّلناه وانتقلنا إلى حالة أخرى، دعونا بما شئنا، وكنا بما قدمنا أرجى أن يُستجاب لنا، وفيه نظر¹³¹⁴.

قاعدة 178: الشيان كالشيء: كالجبهة والأنف في قوله عليه السلام: "أمرت أن أسجد على سبعة أعظم"¹³¹⁵ لوجوب مطابقة¹³¹⁶ المعدود العدد¹³¹⁷.

قال النعمان¹³¹⁸ وبعض المالكية¹³¹⁹: كلاهما كبعض عضو، فيصح الاقتصار عليه: كبعض الجبهة.

وقال أحمد وابن حبيب: كلاهما مستقل لذكرهما، واختاره ابن العربي، فلا يُجزئ أحدهما.

وقال مالك¹³²⁰ ومحمد¹³²¹: أضعفها وهو الأنف تابع لأقواهما¹³²² وهو الجبهة؛ لأنه اقتصر عنه¹³²³ مرة¹³²⁴، وأشار إليه بعد ذكرها أخرى¹³²⁵، فتجزئ¹³²⁶ عنه ولا يُجزئ عنها¹³²⁷.

1312 - ت : تأديبا.

1313 - ع : تأديبا.

1314 - راجع القاعدة : 158.

1315 - "أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة، وأشار بيده على أنفه، واليدين، والركبتين والقدمين" رواه مسلم والنسائي، انظر نيل الأوطار - ج 2 ص 266.

1316 - ي : مطابقتة.

1317 - العدد، ساقطة في : ي.

1318 - بداية المجتهد - ج 1 ص 108.

1319 - الرسالة - ج 1 ص 215.

1320 - الخطاب والمواقف - ج 1 ص 521، والمغني لابن قدامة - ج 1 ص 516.

1321 - المصادر السابقة .

1322 - ع : لأقربهما.

1323 - أي الأنف.

1324 - أي في رواية عن ابن عباس، انظر : نيل الأوطار - ج 2 ص 266.

1325 - أي أشار إلى الأنف بعد ذكر الجبهة في رواية أخرى، انظر : المصدر السابق.

1326 - ع : فيجزئ.

1327 - الخطاب - ج 1 ص 521.

قاعدة 179¹³²⁸: لكل عمل رجال، فيقدم في كل ولاية الأقوم¹³²⁹ بمصالحها :
 كالفقيه على القارئ في الإمامة¹³³⁰، والنساء على الرجل في الحضانة أي هي بهن أولى،
 والأقعد¹³³¹ بتدبير الحروب في إمارة الجهاد، وبمناسك الحج في إقامته، وبفصل
 الخصومات في القضاء، إلى غير ذلك. فإن تساوا وأمكن الجمْع فالجمع¹³³²، أو
 الترجيح على المذهبين، وإلا فالترجيح ولو بالسببية، فإن عدم فالقرعة¹³³³. القرافي:
 وأشكل على هذا تقديم رب المنزل. قلت: ولعله لرفع مفسدة الافتيات، لما يأتي¹³³⁴.

قاعدة 180: لكل زمان لبّوس، فمن ثم استحبت¹³³⁵ الزينة والتجمل في
 الجمعة¹³³⁶ والعيدين¹³³⁷، والبذاذة والتبذل في الاستسقاء¹³³⁸. وتُستحب الزينة في
 الصلاة حتى بالاعتناء والارتداء والانتعال عندي، وهو قول أحمد¹³³⁹ للحديث¹³⁴⁰.

1328 - الفروق - ج 2 ص 197 وما بعدها (الفرق 96).

1329 - ت: الأقوى.

1330 - المواق والحطاب - ج 2 ص 129.

1331 - من قعد للحرب: هيأ لها أقرانها.

1332 - ي، ت: فالجميع.

1333 - الدردير - ج 1 ص 318.

1334 - أي في القاعدة 181.

1335 - ت، س: استحب.

1336 - نيل الأوطار - ج 3 ص 250.

1337 - المصدر السابق، ص 301.

1338 - نيل الأوطار - ج 4 ص 7.

1339 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 113.

1340 - عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد، قال سألت أنسا أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه؟ قال: نعم. متفق عليه. وعن شداد بن أوس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم. رواه أبو داود. وانظر أقوال العلماء حول هذين الحديثين وأحاديث أخرى في نيل الأوطار، في: (باب الصلاة في النعلين والخفين). وانظر المغني لابن قدامة - ج 1 ص 582-588.

قاعدة 181 : يجب ضبط المصالح العامة، ولا تنضبط إلا بتعظيم الأئمة في نفوس الرعية، ومتى اختلف عليهم أو أهينوا¹³⁴¹ تعذرت المصلحة. فمن ثم أوجبنا¹³⁴² تقديمهم في الصلاة حتى على صاحب المنزل، وولي الميت ؛ لأن تأخيرهم يخل بأهبتهم.

قاعدة 182 : الأصل فيما شرع لإظهار شعائر الإسلام وإقامة أهنته أن يجب على الكفاية¹³⁴³ : كالآذان¹³⁴⁴ والجماعة¹³⁴⁵، وعلى¹³⁴⁶ المشهور من مذهب مالك أنها¹³⁴⁷ سنة¹³⁴⁸ إثبات¹³⁴⁹ المعارض ورجحانه. وكذلك علينا الدليل على وجوب الجمعة على الأعيان : "يا أيها الذين آمنوا"¹³⁵⁰ ؛ ولأن المقصود منها لا يحصل إلا بالسواد¹³⁵¹ الذي قد لا تنهزه الكفاية¹³⁵² ؛ وكذلك القول في كون العيد سنة على الأعيان¹³⁵³ أو فرضاً¹³⁵⁴.

قاعدة 183 : حكاية الأذان ذكر، فلا تتعلق بما ليس بذكر منه : كالحيعة¹³⁵⁵ على الأصح¹³⁵⁶. واختلف المالكية في إبدالها بالحوقلة¹³⁵⁷ ؛ لأنها كالزيادة في الخبر¹³⁵⁸، وفي

1341 - ع : (و أهينوا) : ي : أوهينوا.

1342 - في مختصر خليل : أن تقديم السلطان مندوب لا واجب، حيث قال : " وندب تقديم سلطان ثم رب منزل "، انظر : الخطاب والمواق - ج 2 ص 129.

1343 - الخطاب - ج 1 ص 422.

1344 - المصدر السابق.

1345 - انظر : الأقوال الواردة في ذلك في : الخطاب - ج 2 ص 81 - 82.

1346 - ت : على.

1347 - ع : أنها.

1348 - المواق والخطاب - ج 1 ص 421 - 422، وج 2 ص 81 من الخطاب.

1349 - ت : إلا لاثبات.

1350 - "يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع" سورة الجمعة، الآية : 9.

1351 - ت : بالمراد.

1352 - بداية المجتهد - ج 1 ص 122.

1353 - المواق والخطاب - ج 2 ص 189، والمقدمات - ج 1 ص 86.

1354 - المصادر السابقة .

1355 - أي حي على الصلاة، حي على الفلاح.

1356 - الخطاب - ج 1 ص 442 - 443.

1357 - المصدر السابق.

1358 - ت : الخبر.

حكاية المكرر منه¹³⁵⁹، لأن المقصود الاستجابة له بالإقرار بمضمونه¹³⁶⁰، أو التعبدُ بمتابعته إلى آخره. وعليها حكاية الأذان الثاني للصلاة بعينها¹³⁶¹.

قاعدة 184¹³⁶²: تجدد السبب بعد انقضاء¹³⁶³ تعلُّقه كابتدائه، وأما قبله فإن كان مغفولا تداخلت كالحُدود والأحداث، وإلا فقولان: كالولوغ¹³⁶⁴. وعلى هذا الأصل تكرر¹³⁶⁵ الحكاية إلى المشقة. ومذهب مالك أن أيمان الكفارة على التأكيد حتى ينوي التأسيس¹³⁶⁶، يريد أو يدل عليه بساط أو طول، وغيرها¹³⁶⁷ على التأسيس حتى يريد التأكيد. وانظر تداخل العدد وغيرها.

قاعدة 185: الحرج مرفوع، فكل ما يؤدي إليه فهو ساقط برفعه¹³⁶⁸ إلا بدليل على وضعه.

قاعدة 186: قد يسوغ في الشيء تابعا ما يمتنع فيه مستقلا، تغليبا لحكم المتبوع: كالأجرة على الإمامة تمنع¹³⁶⁹ منفردة وتجوز مع الأذان على مشهور مذهب مالك فيها¹³⁷⁰. ثم اختلف هل يسقط لتعذر¹³⁷¹ التابع شيء¹³⁷² من العوض أو لا؟ على ما يأتي في الأتباع إن شاء الله.

1359 - الخطاب - ج 1 ص 445.

1360 - س: بضمته.

1361 - الخطاب - ج 1 ص 445.

1362 - انظر الفروق - ج 2 ص 29 - 32.

1363 - ع: انقطاع.

1364 - الخطاب والمواق - ج 1 ص 179، وانظر: القاعدة 26 السابقة.

1365 - ع: تتكرر.

1366 - أي الإنشاء، بخلاف الطلاق فإنه يحمل على الإنشاء حتى يريد التكرار، انظر. الفروق - ج 2 ص 29 وما بعدها.

1367 - ع، ي: وغيرهما.

1368 - ي: فرفعه.

1369 - ع: تمتنع.

1370 - انظر بسط الكلام في المواق والخطاب - ج 1 ص 454، عند قول خليل: "وأجرة عليه (الأذان) أو مع الصلاة، وكره عليها".

1371 - ع: للتعذر - ت: التعذر.

1372 - ت، س: شيئا.

قاعدة 187: وقوع الشيء في غير محله كالعدم، إلا أن يُراعى الخلاف أو غيره :
كقول مالك فيمن بدأ بالحاضرة قبل ما يجب ترتيها معه من الفوائت : أنه إن كان ناسيا
أعاد في الوقت¹³⁷³، وقد تقدم¹³⁷⁴ حكم من صلت العصر قبل الظهر ثم حاضت لأربع.

قاعدة 188: اختلف المالكية في الفعل على الأمر السابق هل يُسقط الوجوب
اللاحق كالشافعي، أو لا كالنعمان. فلو بلغ الصبي بعد أن صلى، فقيل: يعيد وقيل:
لا¹³⁷⁵. والأصل أن لا يُجزئ غير واجب عن واجب¹³⁷⁶، كما مر.

قاعدة 189: اختلف الأصوليون في امتناع ارتداد الأمة، وهو الحق. فقال قوم:
الأمن¹³⁷⁷ عليها من عبادة الأوثان يُوجب أن لا يُمنعوا من تعظيم القبور والصلاة
عندها. وهذا ردُّ لما عهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر أمره، واستعاذ منه أن
يُفعل بقبره¹³⁷⁸، فإن ذلك وإن أمن على الجميع فلا يؤمن على من دونه¹³⁷⁹، نعوذ بالله
من البلاء.

قاعدة 190: تُطلب مخالفة الأعاجم، وتحريم موافقتهم أو كراهتها على حسب
المفسدة الناشئة عنها. وقد يُختلف في ذلك، وقد تُباح للضرورة. قال ابن بشير في كراهة
مالك الصلاة في السراويل مفردة دون الإيزار: لأنه من لباس الأعاجم¹³⁸⁰.

1373 - الزرقاني - ج 1 ص 228.

1374 - أي في القاعدة: 156.

1375 - الفروق - ج 2 ص 24، والحطاب - ج 1 ص 410.

1376 - الفروق - ج 2 ص 24.

1377 - ي: الأمر.

1378 - س: بقبره - ع: مغيرة - ي: بقبير - ت: بغيره .. وهو يشير إلى حديث رواه مسلم في هذا الموضوع، انظر نيل
الأوطار ج 2 ص 136 في باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها للصلاة، وانظر - ج 4 ص 90-91 من نفس
المرجع في باب النهي عن اتخاذ المساجد والسرورج في المقبرة (الناشر: دار القلم - بيروت).

1379 - أي دون الجميع.

1380 - انظر: البخاري - ج 1 ص 102: باب الصلاة في القميص والسراويل، وفيه عن أبي هريرة قال: قام رجل إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال أوكلكم يجد ثوبين، ثم سأل رجل عمر،
فقال: إذا وسَّع الله فأوسَّعوا.."

قلت : لو كان ذلك لكره مضافاً أيضاً، وإنما معنى الكراهة أنه يصف لتعديده¹³⁸¹، وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جُبة شامية ضيقة الأكمام¹³⁸²؛ إلا أن يُقال هذا لضرورة السفر؛ لأنه في غزوة تبوك.

قاعدة 191: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء، والظاهر أن هذا لم يبق بعد كمال الدين لتظاهر الأخبار بمخالفتهم. وقد اختلف الأصوليون في شرع من قبلنا¹³⁸³، وذلك فيما علم بشرعنا من شرعهم. ومذهب مالك أنه شرع لنا¹³⁸⁴. قال ابن العربي: لم يختلف فيه قوله.

قاعدة 192: التماذي على ترك سنة قطعية من غير عذر يوجب الأدب، وإن فهم الاستخفاف بحقها من غير ردّ حُسٍ لِفِعْلِهَا¹³⁸⁵، ويتأكد الأمر فيما قيل بوجوبه منها: كالوتر¹³⁸⁶، ويُقاتل المتماثلون إذا امتنعوا¹³⁸⁷. وقول الأعرابي: "لا أزيد على هذا"¹³⁸⁸ يحتل في التبليغ لقومه، وإرادة: "إلا أن تطوع"¹³⁸⁹، وغير ذلك مما ذكره العلماء هناك. أما الترك، فقال سحنون في الوتر: يُجْرَحُ¹³⁹⁰، وقال أصبغ يودب¹³⁹¹، ومن ثم استقر¹³⁹²

1381 - خليل: "وكره محدد لا بريح"، انظر: المواق - ج 1 ص 502، والزرقاني ج 1 ص 180.

1382 - يشير إلى الحديث الذي رواه المغيرة بن شعبه، قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فقال يا مغيرة خذ الإداوة، فأخذتها، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تواري عني ففضى حاجته وعليه جبة شامية فذهب ليخرج يده من كمها فضاقت فأخرج يده من أسفلها فصببت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفه ثم صلى" رواه البخاري ومسلم.

1383 - جمع الجوامع - ج 2 ص 352-353، والأحكام للآمدي - ج 4 ص 187.

1384 - جمع الجوامع - ج 2 ص 352-353.

1385 - الخطاب والمواق - ج 2 ص 75.

1386 - الذي يقول بوجوب الوتر، هو أبو حنيفة. انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 69.

1387 - المواق والخطاب - ج 2 ص 75.

1388 - يشير إلى حديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما: عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نائراً الرأس، فقال: يا رسول الله أخبرني ما فرض الله علي من الصلاة؟ قال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً... فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الإسلام كلها، فقال: والذي أكرمك لا أطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي... انظر نيل الأوطار - ج 1 ص 310.

1389 - ت: إلا أن تطوع - ع، س: إلا أن أطوع - ي: إلا أطوع. (راجع الحديث الوارد في التعليق السابق).

1390 - ي: يخرج.. المواق - ج 2 ص 75.

1391 - المصدر السابق.

1392 - ع: استقر.

اللخمي الوجوب، ولا يتعين ؛ لاحتمال التهاون ؛ ولأن الأدب والتجريح ليسا بقاصرين على¹³⁹³ اعتماد التحريم، كما يأتي.

قاعدة 193¹³⁹⁴: القراني : الأصل في البدع الكراهة، إلا أن تتناولها¹³⁹⁵ قاعدة غيرها من الأحكام من غير معارض يرد إلى الأصل، فيلحق¹³⁹⁶ بالمتناول إن اتحد، أو بأقوى المتناولين إن تعدد.

قاعدة 194¹³⁹⁷: المطلوبات إما مع الانفراد والاجتماع : كالتوحيد، أو مع الانفراد فقط : ككل واحد من الركوع والقراءة بالنسبة إلى الأخرى¹³⁹⁸، أو مع الاجتماع¹³⁹⁹: كالركوع والسعي.

قاعدة 195 : فرض المحل مستلزم فرض الحال. قال الشافعي : افتراض القيام الذي هو محل القراءة على المأموم يدل على افتراضها¹⁴⁰⁰. فقال المالكي : إنما هذا لو كان فرضاً عليه بالأصل، لكنه بالتبع¹⁴⁰¹، ألا ترى ركعة المسبوق. وقد غلطوا في إلزام المالكية وجوب التشهد بوجوب الجلوس¹⁴⁰²؛ لأن المالكية إنما أوجبوا منه مقدار السلام¹⁴⁰³.

قاعدة 196: سقوط المحل لا إلى بَدَلٍ يستدعي سقوط الحال : كركعتي المسبوق عند محمد، والصحيح المصحح على ما مر¹⁴⁰⁴ في عادم الطهور¹⁴⁰⁵.

1393 - ت، س : عن.

1394 - المنجور - ج 2، م 24، ص 8.

1395 - ت : يتناولها - ع : تناولها .

1396 - ت : فتلحق.

1397 - الفروق - ج 2 ص 2 .

1398 - ع : الآخر.

1399 - ي : ومع الاجتهاد.

1400 - أي قراءة الفاتحة.

1401 - المواق والخطاب - ج 1 ص 518 .

1402 - الدردير - ج 1 ص 224 .

1403 - المصدر السابق - ص 222 - والمواق - ج 1 ص 522 .

1404 - ت، ع : والمصحح المصحح على ما مر - وفي : ي : والصحيح على ما مر .

1405 - انظر القاعدة 109 السابقة.

قاعدة 197: القرآن عربي، ولا مثل له قطعاً، فإذا¹⁴⁰⁶ أجمعوا¹⁴⁰⁷ على أن الواجب قراءة القرآن، فلا تُجزئ العجمية ولا غيرها، هذا مستند مالك¹⁴⁰⁸ ومحمد¹⁴⁰⁹، ولا متمسك للنعمان¹⁴¹⁰ إلا اعتبار المعنى، وقد يبطل بتسليمه وجوب قراءة القرآن.

قاعدة 198: يجب كون الجزء المُسمى باسم الكل شرعاً، وكون اللازم المسمى باسم الملزوم غير قاصرٍ عن حكمهما، أو الجزء¹⁴¹¹ عن أعلى أحكام الأجزاء، واللازم اللوازم، قضاءً لحق¹⁴¹² العناية إلا بدليل. فتجب الفاتحة في الصلاة لقوله تعالى: "قُسمت الصلاة" الحديث¹⁴¹³، خلافاً للنعمان¹⁴¹⁴، والقراءة: "ولا تجهر بصلاتك"¹⁴¹⁵ خلافاً لقوم. والنية في التيمم خلافاً للأوزاعي¹⁴¹⁶. ويُسن التشهد في التشهد على أنه سنة كمالك¹⁴¹⁷، ويجب على أنه واجب كالشافعي¹⁴¹⁸؛ لأن ذلك كقوله عليه السلام: "الحج عرفة"، وقولهم: الناس العرب، والمال الإبل، وفيه بحث.

قاعدة 199: السنة كالعادة في تقديم الشاء على الدعاء، فيُقدَّر أنه كما تنبسط¹⁴¹⁹ نفس الفقير فتنتطق ينشر¹⁴²⁰ رحمة الغني فتندفق¹⁴²¹. فمن ثمَّ جعل الركوع للتعظيم¹⁴²²

1406 - ع : فلذا.

1407 - أطلق الإجماع على قول مالك ومحمد، كما هو ظاهر.

1408 - بداية المجتهد - ج 1 ص 98 - 100.

1409 - المصدر السابق.

1410 - أي الذي قال: إن من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى، وصلاته صحيحة، انظر المبسوط - ج 1 ص 37.

1411 - ت : والجزء - س : أو بجزء.

1412 - ي : بحق.

1413 - رواه مسلم، وانظر تفسير ابن كثير - ج 1 ص 22، وبداية المجتهد - ج 1 ص 99، والمغني لابن قدامة - ج 1 ص 479.

1414 - أي الذي قال: إن الواجب هو قراءة القرآن، أي آية اتفقت أن تقرأ، انظر: بداية المجتهد - ج 1 ص 98.

1415 - سورة الإسراء، الآية 110، انظر تفسير ابن كثير - ج 4 ص 359، والمراد بالصلاة القراءة.

1416 - بداية المجتهد - ج 1 ص 52، والمغني لابن قدامة - ج 1 ص 251.

1417 - المواق - ج 1 ص 525 و543، وانظر القاعدة 195.

1418 - الفقه على المذاهب الأربعة - ج 1 ص 164 - 165.

1419 - ع، س، ي : يبسط.

1420 - ت : وينشر، ع : بنشر.

1421 - ع : فتندفق.

1422 - راجع القاعدة : 177.

والسجود للدعاء¹⁴²³، وقُدِّم التشهد على المسألة، والتكبير¹⁴²⁴ على دعاء الاستفتاح¹⁴²⁵ كالشافعي¹⁴²⁶، واستُحب¹⁴²⁷ استفتاح الدعاء بالثناء¹⁴²⁸ إلى غير ذلك، وبحسبك منه فاتحة الكتاب.

قاعدة 200¹⁴²⁹: عناية الشرع بدرء المفسد أشد من عنايته بجلب المصالح، فإن لم يظهر رُجحان الجلب قُدِّم الدرء: فيترجح المكروه على المندوب: كإعطاء فقير من القرابة - لا تلزم نفقته، وليس في عياله - من الزكاة¹⁴³⁰، وثالثها لا يُباح، وهي للمالكية. والحرام على الواجب: كالإلقاء باليد إلى التهلكة في الحج¹⁴³¹، بخلاف الشبهة. قال الغزالي¹⁴³²: أكثر العلماء على وجوب طاعة الأبوين في الشبهة دون الحرام. وقد كره مالك قراءة السجدة¹⁴³³ في الفريضة؛ لأنها تُشوش على المأموم، فكرهها للإمام¹⁴³⁴ ثم للمنفرد حسماً للباب¹⁴³⁵. والحق الجواز للحديث¹⁴³⁶: كالشافعي¹⁴³⁷. وكره الانفراد

1423 - راجع نفس القاعدة السابقة.

1424 - أي تكبيرة الإحرام.

1425 - دعاء الاستفتاح مكروه في المشهور عند المالكية، انظر: المواق والحطاب - ج 1 ص 544.

1426 - ودعاء الاستفتاح سنة عند الشافعية والحنفية والحنابلة. انظر: المغني لابن قدامة - ج 1 ص 473 - 474.

1427 - وهو مقابل المشهور عند المالكية - انظر الزرقاني - ج 1 ص 217.

1428 - انظر صيغ هذا الدعاء في المغني - ج 1 ص 473.

1429 - انظر: المنجور - ج 2، م 29، ص 1-2، والقاعدة 1035، وإيضاح المسالك - ص 219 - 222.

1430 - خليل: "وكره له حينئذ تخصيص قريبه، وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها أو بكره تأويلان"، انظر: المواق - ج 2 ص 353 - 354، والرددير - ج 1 ص 457، وانظر: المدونة - ج 1 ص 256 - 257، ونيل الأوطار - ج 4 ص 189.

1431 - الفروق - ج 2 ص 203 - 204، والمواق والحطاب - ج 2 ص 491 - 495.

1432 - الفروق - ج 1 ص 143.

1433 - أي سجدة التلاوة.

1434 - ي: الإمام.

1435 - المدونة: "قال مالك لا أحب للإمام أن يقرأ في الفريضة بسورة فيها سجدة، لأنه يخلط على الناس صلاتهم" - ج 1 ص 105 - 106، والمواق والحطاب - ج 2 ص 64.

1436 - عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر، فرأى أصحابه أنه قرأ تنزيل السجدة"، رواه أحمد وأبو داود، انظر نيل الأوطار - ج 3 ص 107.

1437 - المغني لابن قدامة - ج 1 ص 627، أما الحنابلة، فقد كرهوا ذلك في الصلاة كالمالكية.

بقيام¹⁴³⁸ رمضان إذا أفضى إلى تعطيل إظهاره أو تشوش خاطره¹⁴³⁹. ومهَى الشَّرْعُ عن أفراد يوم الجمعة بالصوم¹⁴⁴⁰؛ لئلا يُعْظَمَ تعظيم أهل الكتاب للسبت. وأجازه مالك¹⁴⁴¹، قال الداودي¹⁴⁴²: لم يبلغه الحديث¹⁴⁴³. وقد كره مالك¹⁴⁴⁴ ترك العمل فيه لذلك¹⁴⁴⁵، وكره إتباع رمضان بست من شوال¹⁴⁴⁶، وإن صح فيها الخبر¹⁴⁴⁷، تَوَقَّعَ ما وقع بعد طول الزمان من إيصال العجم الصيام والقيام وكل ما يصنع في رمضان إلى آخرها، واعتقادُ جهلتهم أنها منه¹⁴⁴⁸، والمؤمن ينظر بنور الله.

قاعدة 201: ثبت انتفاء ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام في الطهارة¹⁴⁴⁹، فحَمَلَ عليها محمد النية، وخصَّ الارتباطَ بما تقع به المشاهدة وتلزم فيه المتابعة. وقال مالك¹⁴⁵⁰: ترتبطان في الأمور المتصلة دون المنفصلة. فانبنى خلافهما على تحقيق العلة في الطهارة: أهى الانفصال أم الخفاء. وأوجب النعمان الارتباطَ مطلقاً¹⁴⁵¹، والحكاية عن

1438 - بقيام، بياض في: ع.

1439 - الزرقاني - ج 1 ص 283 - 284.

1440 - نيل الأوطار - ج 4 ص 263.

1441 - خليل: "وجاز... صوم دهر وجمعه فقط". الزرقاني - ج 2 ص 113.

1442 - هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي، عالم مالكي مغربي، شرح البخاري، وله أيضا كتاب "الواعي" في الفقه، وكتاب "الأموال"، توفي سنة 402 هـ، انظر: ترتيب المدارك - ج 4 ص 623، والديباج ص 35.

1443 - في البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوما قبله أو بعده" رواه البخاري في كتاب الصيام ج 3 ص 54، وهناك أحاديث أخرى لدى البخاري تنهي عن أفراد يوم الجمعة بالصيام.

1444 - مالك، ساقطة في: ع، س، ي.

1445 - خليل: "وكره... ترك العمل يومها"، الزرقاني - ج 2 ص 64.

1446 - الزرقاني - ج 2 ص 199، والمواق والحطاب - ج 2 ص 414 - 415.

1447 - عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال، فذلك صيام الدهر"، انظر نيل الأوطار ج 4 ص 251 - 252.

1448 - ع: سنة... انظر الفروق - ج 2 ص 191.

1449 - خليل: "... أو محدثا بأن تعمد أو علم مؤتمه"، انظر: المواق والحطاب - ج 2 ص 96 - 97، وبداية المجتهد - ج 1 ص 121 - 122.

1450 - بداية المجتهد - ج 1 ص 122.

1451 - المصدر السابق.

الشافعي مقابلته¹⁴⁵². ومعنى القدوة¹⁴⁵³: متابعتها في الأفعال الظاهرة للاحتياط والبعد عن الغفلة.

قاعدة 202: الكلام إذا سبق لمعنى لا يُحتج به في معنى غيره. فلا يصح احتجاج ابن العربي على منع ائتمام المفترض بالمتنفل¹⁴⁵⁴ بقوله تعالى: "تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى"¹⁴⁵⁵، وقوله: ما ذم به المنافقون لا يفعلوه المسلمون. ولقائل أن يقول: هذا كالعام الوارد على سبب.

وقد أشار بعض العلماء في ذكره تعالى: فاحشة سدوم¹⁴⁵⁶، وتطيف مدين¹⁴⁵⁷ ونحوهما مع الكفر الآتي على ذلك وأكبر¹⁴⁵⁸ منه: أنه للتنبيه على قبحة مع الكفر، وأن ما يستحق¹⁴⁵⁹ له لم يندفع بما يستحق¹⁴⁶⁰ لأعظم¹⁴⁶¹ منه؛ حتى يخاف ذلك المسلمون، ولا يأمن عقابه¹⁴⁶² المؤمنون. قال القرافي: وكآية المواريث¹⁴⁶³ سقت لبيان المقادير، فلا يُحتجُّ بها على عدم ملك الورثة للمال قبل الدين، أي "ولكم الربع" بعد إخراج الوصية والدين، لا أن¹⁴⁶⁴ ملك ذلك لم يثبت لكم إلا بعد إخراجها.

1452 - المصدر السابق .

1453 - ت، ع: القدرة.

1454 - الفروق - ج 2 ص 21.

1455 - سورة الحشر، الآية: 14.

1456 - سدوم: مدينة في فلسطين كانت واقعة على شاطئ بحر لوط، ورد في الكتب المقدسة أن الله أمطرها نارا قصاصاً على خطايا أهلها.

1457 - يشير إلى قوله تعالى في سورة هود الآية 84، وهي: "وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان".

1458 - ي، ت: وأكثر.

1459 - ت: سيحقق، وفي: س: بحق.

1460 - ت: سيحقق.

1461 - لأعظم، بياض في: ع، وفي: س: أعظم.

1462 - ت: عاقبه.

1463 - سورة النساء، الآية: 11 وما بعدها.

1464 - ت، ع: لأن.

قلت : إلا أن غير هذا كثير في¹⁴⁶⁵ كلام العلماء، فقد احتج علي ابن أبي طالب على الجمع بين الأختين بالملك : بعموم¹⁴⁶⁶ "أو ما ملكت أيمانكم"¹⁴⁶⁷، وإنما جاءت لبيان جواز الوطء به خاصة. وقال ابن المواز¹⁴⁶⁸: في قول مالك في المدونة : "وفي الكتاب حله"- يعني نكاح الأمة بغير شرط - أنه إشارة إلى عموم : "وأنكحوا الأيامى منكم"¹⁴⁶⁹، وإنما جاءت لندب الأولياء¹⁴⁷⁰، لا لبيان من يباح من غيره.

قاعدة 203¹⁴⁷¹: الكفر جحد أمر عُلِمَ أنه من الدين ضرورة، وقيل مطلقاً. وعليهما تكفير المبتدعة؛ لأن الإيمان تصديق الرسول عليه السلام في كل ما علم مجيئه به كذلك. ونقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية¹⁴⁷².

قاعدة 204: قال القرافي : ضمان الإمام ليس بالذمة للإجماع¹⁴⁷³ على نفي النيابة¹⁴⁷⁴؛ لكن بحمل¹⁴⁷⁵ القراءة¹⁴⁷⁶ والسجود¹⁴⁷⁷. أو هو من التضمّن، أي صلاة الإمام متضمنة لصفات صلاة المأموم : من فرض وأداء وقضاء وقراءة وسجود. ولنا أن نقول: المعنى على الارتباط أنه، إن أدخل بها في الباطن سقط الطلب عنهم مع العذر، والإثم مع العمد¹⁴⁷⁸.

1465- كثير في، ساقطة في : ت - وفي : ي: سقطت كلمة "في".

1466 - ت، ي : لعموم.

1467 - سورة النساء، الآية : 3.

1468- هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد المواز، من كبار فقهاء المالكية في عصره، ومن أهل الاسكندرية، ألف كتابه المشهور ب"الموازية" في الفقه، الذي رجحه القابسي على سائر الأمهات، توفي بدمشق سنة 269 وقيل 281 هـ، انظر: الديباج ص 232 - 233، وشجرة النور الزكية، ص 68.

1469 - سورة النور، الآية 32، انظر تفسير ابن كثير - ج 5 ص 94، وتفسير البيضاوي - ص 343.

1470 - انظر تفسير البيضاوي - ص 343.

1471 - هذه القاعدة، يظهر أنه لا ارتباط لها بما قبلها ولا بما بعدها، ولعله يقصد أن منكر وجوب الصلاة - كافر.

1472 - أي أن الموجبة الكلية - في المنطق - يكون نقيضها دائماً سالبة جزئية.

1473 - بل نقل الخطاب أن هناك أقوالاً بجواز النيابة - ج 1 ص 421.

1474 - أي أن الأفعال البدنية لا نيابة فيها، إلا ما استثني من جواز الحج عن الأب الهرم الذي لا يقدر على الحج، لكن مالكا لا يميز ذلك، انظر الفروق - ج 2 ص 204 - 206.

1475 - ت : محل، ي : تحمل.

1476 - أي قراءة الفاتحة والسورة.

1477 - أي سجود السهو عن المأموم.

1478 - راجع القاعدة 201.

قاعدة 205¹⁴⁷⁹: الموجود شرعا كالموجود حقيقة. فمن ثمَّ قال المالكية: إذا صلى الإمام الراتب وحده لا يعيد، ولا يُجمَع في مسجده لتلك الصلاة¹⁴⁸⁰.

قاعدة 206: اختلف المالكية في المسبوق: هل يكون فيما يأتي به قاضياً¹⁴⁸¹ أو بانياً¹⁴⁸²؛ وعليهما لو سجد مع الإمام، ثم سها بعد مفارقتها: هل يسجد أولاً؟¹⁴⁸³؛ لأنَّ حكم الإمام منسحب على القاضي لا على الباني. وقيل¹⁴⁸⁴: المذهب أنه قاض في الأقوال¹⁴⁸⁵ بانٍ في الأفعال¹⁴⁸⁶؛ لأنَّ ما أدركه هو أول صلاته حقيقة¹⁴⁸⁷؛ فلذلك يبني¹⁴⁸⁸ على الجلوس¹⁴⁸⁹، لكن يزيد سورة¹⁴⁹⁰ إذ لا يُنقص كمال الصلاة زيادتها¹⁴⁹¹، ويُنقصه¹⁴⁹² نقصها.

قاعدة 207: زوال العذر في الصلاة ونحوها لا ينقض¹⁴⁹³ أولها¹⁴⁹⁴، بل يجب إتمامها على الكمال أو على ما أمكن مما هو أقرب إليه مما ابتداء عليه، إلا أن يكون مقصراً في الابتداء، فللمالكية في النقص¹⁴⁹⁵ قولان¹⁴⁹⁶.

- 1479 - المنجور - ج 1، م 2، ص 2-6، وإيضاح المسالك - ص 141.
- 1480 - الخرشي - ج 2 ص 20، والمواق والحطاب - ج 2 ص 88.
- 1481 - القضاء: عبارة عن جعل ما فات المسبوق قبل الدخول مع الإمام في أول صلاته، وما أدركه معه آخر صلاته، انظر الخرشي - ج 2 ص 46، والمواق والحطاب - ج 2 ص 131.
- 1482 - البناء: عبارة عن جعل ما أدركه المسبوق مع الإمام، أول صلاته، وما فاته آخر صلاته، انظر: المصادر السابقة.
- 1483 - الحطاب: "ولا يجمل الإمام عن المأموم سجود سهوه في قضائه على المشهور" ج 2 ص 131، وهو ما يؤخذ بالفهوم من قول خليل: "ولا سهو على مؤتم" انظر الزرقاني - ج 1 ص 255.
- 1484 - عبر: بقبيل، مع أن هذا القول هو المشهور في المذهب، انظر: الزرقاني ج 2 ص 28-29 وبناني عليه، والخرشي - ج 2 ص 46، والمواق والحطاب - ج 2 ص 131.
- 1485 - الخرشي - ج 2 ص 46.
- 1486 - المصدر السابق.
- 1487 - الزرقاني - ج 2 ص 28.
- 1488 - س: فكذلك يبني.. وفي: ي: فلذلك بني.
- 1489 - انظر عبارة الزرقاني فهي أوضح - ج 2 ص 28، وانظر بناني عليه.
- 1490 - ت، ع: صورة.. انظر الزرقاني - ج 2 ص 28.
- 1491 - ي: وزياتها.
- 1492 - ت: وينقص، ع: وينقصها.
- 1493 - ت، ي، ع: لا ينقص.
- 1494 - مختصر المزني - ج 1 ص 111.
- 1495 - ي: في، ت: النقص.
- 1496 - الزرقاني - ج 1 ص 124.

قاعدة 208: اختلف المالكية في عَقْدِ الركعة : أهو رفع الرأس من الركوع¹⁴⁹⁷ أم وضع اليدين على الركبتين؟¹⁴⁹⁸. ابن يونس¹⁴⁹⁹: جعل مالك العَقْدَ التَمَكِينَ في أربعة مواضع¹⁵⁰⁰: من لم يذكر¹⁵⁰¹ سجدة التلاوة حتى ركع الثانية من النافلة فذكر وهو راکع قال¹⁵⁰²: يتمادى ولا شيء عليه، إلا أن يدخل في نافلة أخرى¹⁵⁰³. قلت: وهذه:

قاعدة 209¹⁵⁰⁴ استدراك ما يخف (مما فات من عبادة في غيرها، إذا كان مما يخف)¹⁵⁰⁵ أمره¹⁵⁰⁶. قال: ومن ذكر سجوداً قليلاً من فريضة في صلاة. ومن ذكر السورة وهو راکع. ومن قدّم القراءة على التكبير في العيدين، فذكر وهو راکع¹⁵⁰⁷، وفيها قولان، والفرق ثالث. ومعنى التمكن في عقد الركعة وإدراكها حصول تمام الركوع بالاعتدال والطمأنينة؛ لأنه لخفة فعله وشهرة فضله لا يُترك مع القدرة عليه والتمكن منه، فعبر¹⁵⁰⁸ به، وإن كان مستحباً عند إدراك الواجب، وهو ضرب من البلاغة بديع.

قاعدة 210: اختلف المالكية فيما يبدأ به من القضاء¹⁵⁰⁹، وهو استدراك ما فات مع الإمام قبل دخوله معه. أو البناء¹⁵¹⁰، وهو استدراك ما فات بعد دخوله: كمن أدرك

1497 - في: س: أم هو وضع.

1498 - المدونة - ج 1 ص 127، والمواق - ج 2 ص 44.

1499 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة: 108.

1500 - بل أوصلها العلماء إلى أكثر من أربعة، انظر شراح خليل عند قوله: "إلا لترك ركوع فبالانحناء"، المواق - ج 2 ص 44، والدردير - ج 1 ص 271، والخرشي - ج 1 ص 336.

1501 - في: ي: من لم يدرك.

1502 - أي مالك.

1503 - المدونة - ج 1 ص 105 - 106، والدردير - ج 1 ص 287.

1504 - جعلت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة، لها رقم.

1505 - ما بين قوسين ساقط في: س.

1506 - المواق والخطاب - ج 2 ص 10، والخرشي - ج 1 ص 301.

1507 - انظر المواق - ج 2 ص 44.

1508 - ت، ي: فيعبر.

1509 - وهو قول سحنون. انظر حاشية الدسوقي على الدردير - ج 1 ص 192، والخرشي ج 1 ص 243، وانظر القاعدة: 206.

1510 - وهو قول ابن القاسم، وعليه مشى خليل، انظر الخرشي - ج 1 ص 243، والدردير ج 1 ص 191 - 194، وانظر القاعدة: 206.

الوسطيين¹⁵¹¹ أو أحدهما ثم رعى أو غفل¹⁵¹². ثم اختلفوا¹⁵¹³: هل يلاحظ الباني في الجلوس حكم نفسه أو إمامه؟ على قاعدة التقديرات الشرعية¹⁵¹⁴.

قاعدة 211: مخالفة أحد مقتضيي الدليل لمعارض لا يُسقط¹⁵¹⁵ الاستدلال به في الآخر عند المحققين: كإتمام النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بعد أبي بكر¹⁵¹⁶، يحتاج به المالكي على داود¹⁵¹⁷ وأحد قولي الشافعي¹⁵¹⁸ في الاستخلاف¹⁵¹⁹، وإن كان لا يبيزه¹⁵²⁰ مع الاختيار خلافا للطبري¹⁵²¹ والبخاري¹⁵²²، فإنه إعمال من وجهه، ولا يضر التفصيل ما لم يرفع الإجماع، فإن اضطرر إلى العذر، فلعله منع التقدم بين يدي الرسول، وما روي عن ابن القاسم من جواز رجوع الإمام بعد خروجه، ضعيف.

1511 - في: ت، س، ع: الوسطين (بياء واحدة).

1512 - انظر المواق - ج 1 ص 496.

1513 - انظر بناني على الزرقاني - ج 1 ص 172.

1514 - وهي إعطاء الموجود حكم المعدوم، والمعدوم حكم الموجود، انظر: الفروق - ج 2 ص 26-29.

1515 - "لا يسقط" ليست في: ي.

1516 - انظر: نيل الأوطار - ج 3 ص 157-159.

1517 - هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف، الأصهباني، الإمام المشهور المعروف بالظاهري، كان من أكثر الناس تعصبا للإمام الشافعي، وكان صاحب مذهب مستقل، وأتباعه يعرفون بالظاهرية، توفي ببغداد سنة 270 هـ. انظر: وفيات الأعيان - ج 2 ص 26، وشذرات الذهب - ج 1 ص 158-159.

1518 - الأم - ج 1 ص 154-155.

1519 - ع: الاستحقاق.

1520 - في: ي: يجيز.

1521 - هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، مؤرخ، مفسر، محدث، مقرئ، ولد في أمل بطبرستان سنة 224 هـ، وتوفي ببغداد سنة 310 هـ، من آثاره: "جامع البيان بتفسير القرآن" ويعرف بتفسير الطبري، و"أخبار الرسل والملوك"، ويعرف بتاريخ الطبري. انظر: وفيات الأعيان - ج 3 ص 332، وشذرات الذهب ج 2 ص 260.

1522 - هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجعفي بالولاء، البخاري، إمام في علم الحديث، ولد في بخارى سنة 194 هـ، ونشأ يتيمًا، رحل كثيرا في طلب الحديث، وسمع من نحو ألف شيخ. ألف "الجامع الصحيح" في الحديث، المعروف بصحيح البخاري، وألف أيضا: "الضعفاء" في رجال الحديث، و"التاريخ الكبير" وغيرها. انظر: وفيات الأعيان - ج 3 ص 329، وشذرات الذهب - ج 2 ص 134-136 ... وانظر رأي البخاري في هذه القضية عند شرح القسطلاني - ج 2 ص 46.

قاعدة 212¹⁵²³: إذا تقابل مكروهان أو محظوران أو ضرران¹⁵²⁴، ولم يُمكن الخروج عنهما وجب ارتكاب أخفهما. وقد يُختلف فيه كالعرايا في الضوء، قيل: يجلسون ويومئون¹⁵²⁵، وقيل: يقومون¹⁵²⁶ ويغضون¹⁵²⁷. وكإمام الخوف في الحضر يصلي بإحدى الطائفتين، قيل: ينتظر الثانية جالسا استصحابا، وقيل: قائما؛ لأنه فرض ويقبل الطول¹⁵²⁸، ثم اختلف هل يقرأ أو يسبح؟ والأصل القراءة¹⁵²⁹. وكبقر الميت رجاء الولد أو المال النفيس¹⁵³⁰، وكأكل المضطر ميتة الأدمي¹⁵³¹، وكله في مذهب مالك.

قاعدة 213: الأصل في المحبوس لغيره الكف، أو القول المناسب للمحل، كما مر فوّه¹⁵³²، فمن ادعى غير ذلك فعليه الدليل. ومذهب مالك أن الإمام لا يُطيل الركوع ليلحق الداخل¹⁵³³، وأجازه غيره¹⁵³⁴.

قاعدة 214: اختلف المالكية في الزيادة في الكيف: هل هي كزيادة أجنبي مستقل توها لانفصالها أولا؛ لأن الكيف¹⁵³⁵ لا يتعدد¹⁵³⁶ بها. وعليها بطلان من جهر في

1523 - المنجور - ج 2، م 7، ص 3-4، وإيضاح المسالك - ص 234-236، القاعدة 42.

1524 - ت: مضوران.

1525 - ع: ويومنون - ت: ويوميون - ي: ويومون .. وهذا القول: أي الصلاة جلوسا بالإيماء هو خلاف المعتمد، أما المعتمد فهو القيام بالركوع والسجود، انظر: الدسوقي على الدردير - ج 1 ص 203-204.

1526 - أي ويأتون بالصلاة على هيئتها من ركوع وسجود، وهو المعتمد، انظر المصدر السابق.

1527 - ي: ويقضون .. انظر المواق، ج 1 ص 507.

1528 - المواق والخطاب - ج 2 ص 185-187، والزرقاني - ج 2 ص 67-69.

1529 - انظر المصدرين السابقين.

1530 - الخطاب والمواق - ج 2 ص 254، والخرشي - ج 2 ص 145.

1531 - خليل: "والنص عدم جواز أكله لمضطر، وصحح أكله"، المواق - ج 2 ص 253-254. والخرشي - ج 2 ص 145.

1532 - أي في القاعدة: 212 السابقة، في صلاة الخوف.

1533 - المواق والخطاب - ج 2 ص 87-88، والزرقاني - ج 2 ص 7.

1534 - كسحنون وعياض، انظر: المواق والخطاب - ج 2 ص 87-88.

1535 - ع، س، ي: المكيف.

1536 - في: ي: "لا يتعد".

السرية عمداً. وصلاة المسمع¹⁵³⁷. وزيادة الصفة في قضاء الدَّين : هل هي¹⁵³⁸ أصل أو مستثناة؟ لحديث البكر¹⁵³⁹. أما نقصها فلا يتضمن نقص الأصل، فهو معتبرٌ بنفسه.

قاعدة 215: مثل قوله صلى الله عليه وسلم : "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين"¹⁵⁴⁰، إنما يُراد به افتتاح المسجد بالصلاة، وذكر الجلوس خارجٌ على¹⁵⁴¹ الغالب فلا مفهوم له¹⁵⁴². فله أن يصلي التحية جالسا، وأن يجلس إذا لم يتمكن من الصلاة.

وقد رأيت أبا موسى عمران بن موسى المشدالي¹⁵⁴³ إذا دخل المسجد بعد المغرب وقبل الإقامة يثبت قائما إلى أن تُقام الصلاة، ولا أرى ذلك، بل يركع لانتهاؤ وقت المنع بالغروب، وما وقع في المذهب في ذلك فإنما هو للمبادرة إلى الصلاة، ولم يفعل؛ فإن كان إنما ترك الركوع حسما للذريعة، فلا فرق بين أن يقوم أو يجلس، ألا ترى أن من دخل المسجد وأخذ يتحدث قائما إلى أن ينصرف، أو بدأ في المسجد بغير الصلاة ولم يجلس، لم يمثل ذلك الأمر على ما مر، والله تعالى أعلم.

1537 - المواقيت والخطاب - ج 2 ص 34 و 121 .

1538 - "هي" ليست في : ي .

1539 - حديث البكر، هو حديث أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرًا، فقدمت عليه إبلٌ من الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع، فقال : لم أجد فيها إلا جملا خياراً رُباعياً، قال : أعطه إياه. إن خيار الناس أحسنهم قضاء" انظر الموطأ برواية محمد - كتاب الصرف وأبواب الربا - ص 293. وانظر نيل الأوطار ج 5 (كتاب القرض) وفيه : رواه الجماعة إلا البخاري. وانظر بلوغ المرام، حديث رقم : 827 .

1540 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر نيل الأوطار - ج 3 ص 72.

1541 - ت، س : عن - ي : عن علي.

1542 - الفروق - ج 2 ص 38 - 40، وراجع القاعدة : 20 .

1543 - هو أبو موسى عمران بن موسى المشدالي البجائي الأصل، نزيل تلمسان، كان فقيها حافظا علامة محققا كبيرا، توفي سنة 745 هـ، انظر : نيل الابتهاج ص 215 - 217، وقد نقل هناك رواية المقرئ هذه.

قاعدة 216: الأصل في التخفيف في العبادة إذا عُلِّقَ بالمشقة¹⁵⁴⁴ أن يكون رخصة، بخلاف نحو الجمعة. فمن ثمَّ قال مالك¹⁵⁴⁵ ومحمد¹⁵⁴⁶: القصر رخصة، وعلى النعمان¹⁵⁴⁷ ومن¹⁵⁴⁸ قال إنه عزيمة الدليل¹⁵⁴⁹.

قاعدة 217: القصر في الآية¹⁵⁵⁰ قصر العدَد¹⁵⁵¹، وقيل قصر الهيئة¹⁵⁵²؛ وعليها جواز إقامة صلاة الخوف في الحضر عند ابن بشير¹⁵⁵³.

قاعدة 218: ¹⁵⁵⁴اختلف المالكية هل السفر مانع من وجوب الجمعة أو مسقط له وهو المشهور¹⁵⁵⁵؛ وعليها نيابتها له عن الظهر. واعترض بالمرأة والعبد¹⁵⁵⁶ فإن الظاهر فيهما انتفاء أصل الوجوب لا سقوطه¹⁵⁵⁷.

قاعدة 219: اختلف المالكية في استلزام عدم البلوغ لعدم العقل. والحق أنه لا يستلزمه. قال ابن بشير: لا خلاف في عد البلوغ شرطاً في الجمعة¹⁵⁵⁸، وأما العقل فإن

1544 - الفروق - ج 1 ص 118 وما بعدها.

1545 - بداية المجتهد - ج 1 ص 130.

1546 - المصدر السابق.

1547 - المصدر السابق.

1548 - المصدر السابق.

1549 - في نيل الأوطار - ج 3 ص 212-217 أحاديث استدلل ببعض منها كل من قال: إن القصر واجب أو رخصة. وأدلة من قال: إن القصر واجب - هي أدلة لها من القوة ماله، حتى قال الشوكاني في صفحة 215: "وقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب"، فليس معنى قول مؤلفنا المقرئ - أن الحنفية ومن قال معهم بالوجوب - ليس لهم أدلة، بل لهم أدلة، وسقوطها أو ثبوتها يتوقف على نتيجة ترجيح الأدلة.

1550 - هي قول الله تعالى: "وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا، إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبيناً"، سورة النساء، الآية: "101".

1551 - انظر تفسير ابن كثير - ج 2 ص 373-377، فقد ذكر من قال بدأ ومن قال بذلك.

1552 - المصدر السابق.

1553 - أي وغيره، انظر: الخطاب - ج 2 ص 185.

1554 - الفروق - ج 2 ص 19-21.

1555 - الخرشبي - ج 2 ص 79، وحاشية العدوى عليه، والمواق والخطاب - ج 2 ص 166-169.

1556 - في: س، ت: أو العبد.

1557 - انظر المصادر السابقة في هذه القاعدة.

1558 - الخرشبي - ج 2 ص 79، والدردير - ج 1 ص 349، والمواق والخطاب - ج 2 ص 166.

قلنا: إن من ليس ببالغ غير عاقل، اكتفينا بلفظ العقل، وإلا فلا بد من ذكره، وبين الأصوليين خلاف في ذلك¹⁵⁵⁹؛ وعلى هذا ينبغي اختلافهم في كثير من أحكام المميز¹⁵⁶⁰: كصحة إسلامه وِرْدَتِه وغير ذلك.

قاعدة 220: اختلف المالكية في ما دون ثلاثة أميال من المصر: هل يُعد في حكمه أو لا¹⁵⁶¹؟؛ وعليهما من حلف أن لا يتزوج فيه فتزوج فيما دونها منه مما يقصر فيه. قال ابن حبيب: فإن لم يقصد عين المصر فلا يتزوج من دون مسافة القصر، وهو على الخلاف فيمن حلف ليسافر: هل يبرأ¹⁵⁶² بما دون القصر أو لا؟. وهو على الخلاف في تعارض اللغة والشرع. والمختار أن لا يتزوج من حيث تلزمه الجمعة: ثلاثة أو ستة أو بريد، ويتزوج فيما بعد ذلك.

قاعدة 221¹⁵⁶³: الأصل أن لا يجتمع العَوْضَان لشخص واحد؛ لأنه من معنى العبث وأكل المال بالباطل. واستثنى القرافي من ذلك أجرة الإمامة¹⁵⁶⁴ لابن عبد الحكم، وجعل القاعد للغازي¹⁵⁶⁵ وهما من ديوان واحد لمالك، والسَّبَق لمن يُجيز أخذ السَّبَق¹⁵⁶⁶، وفيها نظر لمن تأمل.

قاعدة 222: الأصل أن زيادة اللفظ لزيادة المعنى، فإذا روي ذكر تارة بزيادة وتارة بدونها، ترجح ما بالزيادة وجاز الآخر. فيترجح "ولك الحمد"، وهو رواية ابن القاسم¹⁵⁶⁷، على "لك" وهو رواية ابن وهب¹⁵⁶⁸، كأنه قال: ربنا منك القبول ولك

1559- أصول اللوه - ص 46 وما بعدها.

1560 - المميز هو من يفهم الخطاب، ويحسن رد الجواب، ومقاصد الكلام، ولا ينضب بسن مخصوص بل هو يختلف باختلاف الأفهام. انظر: الخرشبي - ج 2 ص 282، ونصت مدونة الأسرة المغربية في المادة 214: على أن الصغير المميز هو الذي أتم اثني عشرة سنة شمسية كاملة.

1561 - الخطاب - ج 2 ص 168.

1562 - ت: بير.

1563 - المنجور - ج 2، م 12، ص 7.

1564 - ع: الأمانة .. انظر القاعدة 186، والمواق والخطاب ج 1 ص 454 والفروق 2/3.

1565 - المواق والخطاب - ج 3 ص 356.

1566 - ع: السائق - ج، س: السابق، انظر المواق والخطاب ج 3 ص 390 - 393.

1567 - الزرقاني - ج 1 ص 211، والمواق ج 1 ص 538.

1568 - المصدران السابقان.

الحمد عليه. وكذلك: "وعليكم السلام" على "عليكم"، كأنه قال: علينا وعليكم، فأثنى على ربه مثني¹⁵⁶⁹، وسلم على نفسه مع أخيه، لاسيما وقد استُحِب في الدعاء أن يبدأ الداعي بنفسه.

قاعدة 223: قال المازري¹⁵⁷⁰: تقدير خوارق العادات¹⁵⁷¹ ليس من دأب الفقهاء، أي ليس من عاداتهم؛ لما فيه من تضييع الزمان بما لا يعني، أو غيره أعني¹⁵⁷². أما الكلام على المُحَقِّق من ذلك فقد سألت الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اليوم الذي كسنة: أتجزئ فيه صلاة يوم؟ فقال: "لا، أقدرُ وَا له قدره"¹⁵⁷³. قلت: على حسب الشتاء والصيف معتبراً أوَّلُه بالزمان الذي ابتداء فيه. وقد نزل الشافعي اجتماع عيد وكسوف¹⁵⁷⁴. واعتذر عنه الغزالي¹⁵⁷⁵: بأنه تكلم على ما يقتضيه الشرع غير ملتفت إلى الحساب، أو على ما يقتضيه الفقه لو تأتى، ورده المازري بالقاعدة¹⁵⁷⁶.

قاعدة 224: يُكره تكثرُ الفروض النادرة، والاشتغال عن حفظ نصوص الكتاب والسنة والتفقه فيهما، بحفظ آراء الرجال والاستنباط منها والبناء عليها، وبتدقيق المباحث وتقدير¹⁵⁷⁷ النوازل، فالمهم ما تقدم. وما أضعف حجة من يرد القيامة وقد أنفق عمراً طويلاً في العلم فيسأل عما علم من كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يوجد عنده أثارة¹⁵⁷⁸ من ذلك، بل يوجد قد ضيع فرضاً كثيراً من

1569 - ع: ثناء - ومثني، ليست في: س.

1570 - المواق والحطاب - ج 2 ص 204.

1571 - يقصد أن اجتماع العيد والكسوف محال. انظر الحطاب والمواق عند قول خليل: "وقدم فرض... ثم عيد" - ج 2 ص 204، والزرقاني ج 2 ص 80.

1572 - "أعني" ليست في: س.

1573 - جزء من حديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي.

1574 - الأم - ج 1 ص 216، قال الشافعي: "وإن اجتمع كسوف وعيد واستسقاء وجنازة، بدأ بالصلاة على الجنازة".

1575 - المواق - ج 2 ص 204، وقارن بها في الوجيز للغزالي - ج 1 ص 43، حيث قال: ولا يبعد اجتماع العيد والكسوف، فإن الله على كل شيء قدير".

1576 - انظر الحطاب - ج 2 ص 204، فقد بسط الكلام على هذه القاعدة.

1577 - في: ي: وتقرير.

1578 - ع: آثار.. والآثارة: البقية من العلم، انظر تفسير البيضاوي ص 480 عند تفسير الآية 4 من سورة الأحقاف، وهي قول الله تعالى: "أو أثارة من علم إن كنتم صادقين".

فروض¹⁵⁷⁹ العين من العلم بإقباله على حفظ فروع اللعان، والمأذون، وسائر الأبواب النادرة الوقوع وتتبع سائر كتب الفقه، مقتصرًا من ذلك على القيل والقال، مُعرضًا عن الدليل والاستدلال. بل الواجب الاشتغال بحفظ الكتاب والسنة وفهمها والتفقه فيها والاعتناء بكل ما يتوقف عليه المقصود منها، فإذا عرضت نازلةٌ عرضها على النصوص: فإن وجدها فيها فقد كُفي أمرها، وإلا طلبها بالأصول¹⁵⁸⁰ المبنية هي عليها، فقد قيل: إن النازلة إذا نزلت أُعين المفتي عليها.

قاعدة 225: الجمع في اللفظ بين شيئين لا يقتضي التشريك في زيادة أحدهما عند مالك، خلافا لابن عبد العزيز¹⁵⁸¹؛ فإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة"¹⁵⁸²، فهل يقتضي هذا كون صلاة الخسوف على هيئة صلاة الكسوف، قولان. ولقائل أن يقول: إن لم يقتضه من جهة التشريك فإنه يقتضيه من جهة اللام العهدية¹⁵⁸³؛ لأن هذا القول كان على إثر تلك الصلاة¹⁵⁸⁴.

قاعدة 226: لا يقوم¹⁵⁸⁵ البدل حتى يتعذر المبدل منه. فلا يصح القول بأن الجمعة بدل¹⁵⁸⁶. ومذهب مالك أنها أصل¹⁵⁸⁷. واختار بعض شيوخه أنها بدل¹⁵⁸⁸ من الظهر في المشروعية، والظهر بدل منها في الفعل. والتحقيق أنها أصل منع وجوبه من أداء الظهر

1579 - ت: فرض.

1580 - ت: في الأصول.

1581 - لعله يقصد: عبد العزيز بن أبي حازم مسلمة بن دينار، تفقه مع مالك على ابن هرمز، وتوفي سنة أربع، وقيل خمس، وقيل ست وثمانين ومائة بالمدينة. انظر الديباج ص 158، ويحتمل أن يكون أراد عبد العزيز... ابن بزيمة. انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص 178.

1582 - رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد، انظر: نيل الأوطار - ج 3 ص 345 - 346.

1583 - في: ت: أو العهدية.. أي أل في الصلاة.

1584 - أي صلاة الكسوف.

1585 - ع: يقدم.

1586 - بداية المجتهد - ج 1 ص 121.

1587 - القسطلاني على البخاري - ج 2 ص 155.

1588 - ع: مبدل.

المنعقد سببها¹⁵⁸⁹ مع إمكانه ؛ فمن ثم أُدبت الظهر بعد تمامها، وقُضيت¹⁵⁹⁰ بعد وقتها، ولم تُقضى هي لقصور مصلحتها عن أدائها.

قاعدة 227¹⁵⁹¹: الإجماع على خطاب الكفار بالإيمان¹⁵⁹²، وظاهر مذهب مالك¹⁵⁹³ أنهم مخاطبون بالفروع: كالشافعي¹⁵⁹⁴، وفيه قولان: فقيل فائدته تضعيف العقاب "ما سلككم"¹⁵⁹⁵؛ لأنهم لا تصح منهم الطاعة؛ ومن هنا جاء القول بالفرق بين الكفِّ والفعل؛ لأن الكفِّ لا يفتقر إلى القصد في براءة الذمة به، لكن في ترتيب¹⁵⁹⁶ الثواب عليه¹⁵⁹⁷. والصحيح أن فروعه كثيرة، منها: اعتبار مقدار التطهر¹⁵⁹⁸، وقد راعى من لم يعتبره للصبي أمره بها، وفيه قولان عند ابن بشير، خلافا لابن الحاجب. ومنها الحكمُ بفساد أنكحتهم أو صحبتها؛ وعليها¹⁵⁹⁹ لزوم الطلاق والظهار وغيرهما.

قاعدة 228¹⁶⁰⁰: الذريعة¹⁶⁰¹: الوسيلة إلى الشيء، وسدُّها¹⁶⁰² حسم مادة وسائل الفساد دفعا له، فمتى كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إليها منعه مالك حسماً لها، كما¹⁶⁰³ يتبين بعد، إن شاء الله تعالى¹⁶⁰⁴.

1589 - في: ي: بسببها.

1590 - ع: وأدبت.

1591 - المنجور - ج 1، م 13، ص 6-8، والفروق - ج 3 ص 132-133، وإيضاح المسالك - ص 283-286، القاعدة: 68، وإرشاد الفحول - ص 10، وأصول الخصري - ص 83، وانظر القاعدة 621.

1592 - القواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام، ص 49-57.

1593 - المصدر السابق.

1594 - المصدر السابق.

1595 - "ما سلككم في سقر" سورة المدثر، الآية 42.

1596 - ت، س: ترتب.

1597 - عليه، ساقطة من: ت.

1598 - في: ت، ي، ع: التطهير.

1599 - في: ي: وعليها.

1600 - الفروق - ج 2 ص 32-34، الفرق 58 - والفرق 194 - ج 3 ص 266-269، والمواقفات للشاطبي - ج 4 ص 198، وإرشاد الفحول - ص 246.

1601 - هي في اصطلاح الأصوليين: كل ما أفضى إلى مصلحة أو مفسدة، انظر الفروق ج 2 ص 32-34، وج 3 ص 266-269.

1602 - في: ي: وسرها... والمقصود بسد الذرائع، منع ما يجوز من ذلك إذا كان موصلاً إلى ما لا يجوز...

1603 - ت، ي: لما.

1604 - انظر القاعدة: 230.

قاعدة 229: الذرائع القريبة جداً ولا معارض - معتبرة إجماعاً : كحفر بئر في الطريق¹⁶⁰⁵. والبعيدة كذلك ملغاة إجماعاً : كزراعة العنب¹⁶⁰⁶. وما بينهما معتبر عند مالك: كإعادة الجماعة في مسجد له إمام راتب¹⁶⁰⁷، وبيع الآجال ملغى عند الجمهور¹⁶⁰⁸.

قاعدة 230: إذا اعتُبرت الذرائع، فالأصح وجوبُ صونها عن الاضطراب بالضبط والتعميم، كسائر العلل الشرعية. فلا يجوز الجُمعُ بالإذن، ولا تخص¹⁶⁰⁹ الآجال بالمتهم¹⁶¹⁰. وما في المذهب من تخصيص أهل العينة¹⁶¹¹ في بعض المسائل؛ فلعله استثناء من البعيد لقربه منهم، وهو مع ذلك على خلاف الأصل.

قاعدة 231: قال القرافي¹⁶¹²: كما يجب سد الذريعة¹⁶¹³ يجب فتحها، فتجري على الأحكام؛ لأن الذريعة هي الوسيلة، وكما¹⁶¹⁴ أن وسيلة الحرام¹⁶¹⁵ محرمة فكذلك وسيلة الواجب والمندوب مثلها.

1605 - الفروق - ج 2 ص 32 - 34.

1606 - نفس المصدر.

1607 - المواق والحطاب - ج 2 ص 109 - 113.

1608 - نفس المصدرين، والشرح الصغير - ج 3 ص 116 وما بعدها، مع حاشية الصاوي عليه .

1609 - ع، ي : يخص .

1610 - ت : بالنتهم .

1611 - العينة في الاصطلاح هي: بيع ما ليس عندك ... وانظر المواق والحطاب - ج 4 ص 404 وما بعدها، والشرح

الصغير - ج 3 ص 128 - 129.

1612 - الفروق - ج 2 ص 33، والفرق 194 - ج 3 ص 266 - 269.

1613 - ت : الذرائع .

1614 - في : س : كما .

1615 - ع، ي : المحرم .

الجنائز

قاعدة 232: قياس الدلالة - وهو الجمع بما يدل على العلة¹⁶¹⁶ - صحيح عند مالك ومحمد، فاسد عند النعمان. فقالا: سقوط الغسل عن الشهيد يدل¹⁶¹⁷ على سقوط الصلاة عليه¹⁶¹⁸. وقال: لا¹⁶¹⁹.

قاعدة 233: قد ينزل الانتهاء منزلة البقاء لمعنى خاص. فمن ثم قالوا: يُغسل كل واحد من الزوجين صاحبه¹⁶²⁰؛ لأنه من حكم النكاح¹⁶²¹. وقال: الزوجة فقط¹⁶²² لأنه من حكم العدة¹⁶²³، ورُدَّ بالمبتوتة¹⁶²⁴. واختلف الشافعية في الأمة، وكأن الفرق ما جاء من قصر النساء على أزواجهن، وفيه نظر.

قاعدة 234: تسمية الشيء باسم غيره شرعا، يقتضي اعتبار شروطه فيه عندهما¹⁶²⁵، خلافا له. وعندي أن ذلك في الطارئ كقوله: "الطَّوَّافُ بالبيت صلاة"¹⁶²⁶ - أظهر منه في الأصلي¹⁶²⁷: كصلاة الجنائز لاحتقال البقاء.

1616 - وبعبارة أوضح: قياس الدلالة، هو: "الذي لا يجمع فيه بعين العلة، بل بما يدل عليها، مما يلزم من الاشتراك فيه الاشتراك في عين العلة" - انظر: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول - ص 137، والاحكام للآمدني - ج 4 ص 4.

1617 - بل هو مصرح به في حديث جابر الذي رواه البخاري والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه، وفيه: "... وأمر (الرسول صلى الله عليه وسلم) بدفنهم (أي شهداء أحد) في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم"، انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 30.

1618 - بداية المجتهد - ج 1 ص 189.

1619 - أي يصل عليه ولا يغسل، انظر المصدر السابق.

1620 - المصدر السابق - ص 180، خليل: "وقدم الزوجان إن صح النكاح"، انظر: المواق والحطاب - ج 2 ص 210.

1621 - أي فيما يحل للزوج من النظر إلى زوجته قبل الموت يحل له بعد الموت، وكذلك الزوجة، انظر: بداية المجتهد - ج 1 ص 180.

1622 - المصدر السابق - ص 180.

1623 - تشبيها للموت بالطلاق - نفس المصدر.

1624 - لأنهم أجمعوا على أن المطلقة المبتوتة لا تغسل مفارقها، انظر المصدر السابق.

1625 - الحطاب - ج 2 ص 209.

1626 - رواه النسائي والترمذي والحاكم بلفظ قريب من هذا.

1627 - في: في: الأصل.

قاعدة 235: قالت الشافعية في الحديث: "إن رجلاً أَوْفَصَتْهُ¹⁶²⁸ راحلته وهو محرم فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبه، ولا تُخَمِّرُوا¹⁶²⁹ وجهه، ولا رأسه، فإنه يُبعث يوم القيامة مُلبياً¹⁶³⁰"، وفي طريق آخر: ولا تَمْسُوهُ بطيب¹⁶³¹" - إنه تمهيد¹⁶³² لقاعدة حال المُحْرَمِينَ بعد الموت، وتأسيس لحكمهم، وتنزيلٌ للأحوال على ظواهر الأسباب دون المُغْيِبَات، كقوله في قتل أحد: "زَمَلُوهُمْ بشبابهم¹⁶³³"، ثم حُمِّلَ عليهم¹⁶³⁴ غيرهم¹⁶³⁵، فلا يُخَمَّرُ المحرم ولا يُطَيَّبُ. فقالت المالكية¹⁶³⁶: هذا حسن، لولا أنه أحال¹⁶³⁷ على مُغْيِبٍ بقوله¹⁶³⁸: "فإنه يُبعث يوم القيامة مُلبياً؛ لأنها حالة لا تعلم لغيره¹⁶³⁹، ومتى كانت العلة مُغْيِبَةً¹⁶⁴⁰ لم يصح طردُها ولا تعديتُها¹⁶⁴¹.

قاعدة 236: اختلف في جواز إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد¹⁶⁴²: كمن يحتج على وجوب غَسْلِ الميت بقوله عليه السلام: "اغسِلْنَهَا ثلاثاً"¹⁶⁴³، من حيث إن "ثلاثاً"

1628 - الوقص: الكسر، كما في القاموس.

1629 - معنى: لا تخمروا: لا تغطوا.

1630 - رواه الستة والإمام أحمد، انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 43.

1631 - انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 40.

1632 - ت: تشييد.

1633 - رواه أحمد، انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 40. وفي المدونة قال مالك: الشهيد في المعتك: لا يغسل، ولا يكفن، ولا يحنط، ولا يصل على، ويدفن بشبابه، انظر المواق - ج 2 ص 247.

1634 - في: س: عليه.

1635 - أي أن الشافعية ترى أن ذلك غير خاص بقتل أحد، فيلحق بهم غيرهم، انظر: مفتاح الوصول - ص 118.

1636 - أي والحنفية، انظر: نيل الأوطار - ج 4 ص 44.

1637 - أحال، غير موجودة في: ت.

1638 - ت، س: لقوله.

1639 - انظر: اعتراض العلماء على المالكية القائلين: إن الحديث خاص بالرجل الذي وقصت به ناقته - وذلك في نيل الأوطار - ج 4 ص 44.

1640 - أي خفية غير ظاهرة، انظر: الأحكام للآمدي - ج 3 ص 290، وما بعدها.

1641 - وبعبارة أخرى أن المالكية فصلوا: فرأوا أن حديث الرجل المحرم الذي وقصت به راحلته مخصوص، فلا يلحق به غيره، وحديث الشهداء عام، انظر: مفتاح الوصول - ص 118، والمواق - ج 2 ص 226، والمواق والحطاب - ج 2 ص 247.

1642 - انظر: توضيح هذه القاعدة في نيل الأوطار - ج 4 ص 33.

1643 - رواه الستة والإمام أحمد، انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 30 وما بعدها.

غير¹⁶⁴⁴ مستقل بنفسه، فلا بد أن يكون داخلا تحت صيغة الأمر، فتكون¹⁶⁴⁵ محمولة فيه على الاستحباب، وفي¹⁶⁴⁶ أصل الغسل على الوجوب. وكذلك من يحتج على نجاسة الكلب¹⁶⁴⁷، بحديثه المشهور¹⁶⁴⁸ على¹⁶⁴⁹ أن أصل الغسل معلل، والسبع تعبد¹⁶⁵⁰، فتأمله.

قاعدة 237: العلة المغيية لا يصح طردها، ولا تعديتها كما سبق¹⁶⁵¹، وقد وقع لمالك كراهة الصلاة في بطن الوادي لقوله عليه السلام: "إن هذا وإد به شيطان"¹⁶⁵²، ولعله خاص بذلك الوادي في ذلك الوقت، فإن أبدى معنى آخر فلا أصل له. وأحسن منه كراهة النعمان الصلاة عند طلوع الشمس¹⁶⁵³؛ لأن الظاهر مقارنة الشيطان لها في جميع الأزمان¹⁶⁵⁴.

قاعدة 238: اختلف المالكية في قياس الشبه¹⁶⁵⁵: كقول الشاذلي صلاة الجنابة: جزء من الصلاة، فلا يتصف¹⁶⁵⁶ بالوجوب عند الاستقلال كسجود التلاوة. والصحيح رده¹⁶⁵⁷.

1644 - "من حيث إن ثلاثا غير" ليست في: ي.

1645 - أي صيغة الأمر.

1646 - في: ي: في، بدون واو.

1647 - وهم الجمهور، وقال عكرمة، ومالك في رواية عنه - إنه طاهر، انظر: نيل الأوطار ج 1 ص 46، وانظر: القاعدة السابقة 26.

1648 - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليرقه، ثم ليغسله سبع مرات"، رواه مسلم والنسائي، انظر: نيل الأوطار ج 1 ص 44.

1649 - ع، ي، س: أو على، بزيادة "أو" قبل "على".

1650 - انظر: الخطاب - ج 1 ص 174 وما بعدها.

1651 - أي في القاعدة 235.

1652 - جزء من حديث، رواه مالك في الموطأ.

1653 - انظر "الفوائد السمية" في شرح النظم المسمى "الفرائد السننية" في فقه الحنفية - ج 1 ص 72.

1654 - عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها" رواه البخاري ومسلم، انظر القسطلاني - ج 1 ص 510، والنووي - ج 4 ص 112 - 113، وانظر: البخاري أيضا في باب صفة إبليس وجنوده.

1655 - انظر: الاختلافات الواردة في تعريفه، وأقوال العلماء فيه، في الاحكام للأمدى ج 3، ص 423 وما بعدها، ومما عرفوه به أنه: وصف لا يناسب الحكم بذاته، وإنما يناسبه لأنه أشبه الوصف المناسب بذاته، انظر: أصول الخضرى - ص 319.

1656 - في: ي: تتصف.

1657 - "رده" ليست في: ي.

قاعدة 239¹⁶⁵⁸: الحياة المستعارة كالعَدَم على الأصح. فمن أنفذت مقاتله في المُعْتَرِكِ فهو كالميت فيه¹⁶⁵⁹، ولا قصاص في الإجهاز عليه، ولا يُؤكل ما بلغ بالتردي ونحوه ذلك المَبْلَغ. ويؤكل ما يعيش في البر من دواب البحر أربعة أيام ونحوها. ولذلك تُعتبر الصلاة على الجنين وميراثه بالاستهلال¹⁶⁶⁰ وما يدل على قوة الحياة، وما دونه كالعدم، وفيه قولان للمالكية¹⁶⁶¹. وقد يحسن الاحتياط: فيُصلى ولا يُذكَّى¹⁶⁶²، ولا يؤكل، ولا يُقتص.

قاعدة 240: الظالم أحق أن يُحمل عليه. قال اللخمي¹⁶⁶³ فيمن دُفن في قبر غيره¹⁶⁶⁴: عليه الأكثر من الحُفْر أو قيمته¹⁶⁶⁵، والمنقول ثلاثة¹⁶⁶⁶: ثالثها الأقل؛ لأنه المُحَقَّق ويحصل به المقصود.

قاعدة 241: لزوم الشيء كوجود¹⁶⁶⁷ مثله على الأصح. ومن ثم قال النحويون في نحو حمراء: إن امتناعه للتأنيث ولزومه¹⁶⁶⁸، فإذا دُفن الميت في دار ثم بيعت، ففي

-
- 1658 - المنجور - ج 2، م 3، ص 3-4، وإيضاح المسالك - ص 237-238، القاعدة 43.
- 1659 - أي فلا يغسل، وهو قول سحنون، والقول الثاني أن المنفوذ المقاتل إذا رفع حيا، فإنه يغسل، ما لم يكن مغمورا، وهو المشهور من قول ابن القاسم، انظر: الدردير ومحشيه - ج 1 ص 391-392.
- 1660 - أي أن يصيح ويصرخ عند ولادته، انظر محشى الخرشي - ج 2 ص 142.
- 1661 - المواق - ج 2 ص 250.
- 1662 - في: ي: "ولا يزكى".
- 1663 - المصدر السابق - ص 253.
- 1664 - أي والحال أن الأرض معدة للدفن، انظر: المصدر السابق.
- 1665 - أي ولا يخرج من القبر اتفاقا، انظر: المصدر السابق.
- 1666 - قيل: حفر قبر ثان، وقيل قيمة الحفر، وقيل الأقل منهما، انظر: المصدر السابق.
- 1667 - في: ت، ع، ي، س: كوجود - وفي هامش: ع: كتجدد، وهو يناسب ما ورد في آخر هذه القاعدة.
- 1668 - قال الشيخ عبد الرحمن المكودي شارح ألفية ابن مالك عند قول هذا الأخير: "فألف التأنيث مطلقا منع *** صرف الذي حواه كيف وقع" وإنما منعت ألف التأنيث وحدها (من الصرف)؛ لأنها قامت مقام علتين، وهما التأنيث ولزوم ألف التأنيث "ج 2 ص 71.

الرواية¹⁶⁶⁹: أن للمشتري الخيار : كالعيوب الكثيرة. واعترضه عبد الحق¹⁶⁷⁰، ورأى القيمة ليسارته¹⁶⁷¹. ورُدَّ بأن لزومه¹⁶⁷² كتجدد¹⁶⁷³ أمثاله.

قاعدة 242: إذا استنبط معنى من أصل فأبطله¹⁶⁷⁴، فهو باطل. وأصله تكذيب الأصل للفرع¹⁶⁷⁵: كمن قال في ترك الصلاة على الشهيد: إن ذلك ؛ لأنه خرج مختارا من بيته لإعلاء كلمة ربه، حتى قال: يُصَلَّى على من غزاهم المشركون فقتلوا في الدفاع، وهذا المعنى يُبطل نفي¹⁶⁷⁶ الصلاة على قتلى "أُحُد" الذين شرع الحكم فيهم¹⁶⁷⁷ على بحث فيه، وعبر عنها الغزالي بأن قال: الاستنباط من النص بما ينعكس عليه بالتغيير¹⁶⁷⁸ مردود، قال: وهي قاعدة أصولية مقطوع بها عندنا. قلت: وهذه القاعدة أصل في إبطال وجوب القيمة في الزكاة أيضا، كما يأتي¹⁶⁷⁹، ويدخل في لفظه ما إذا خصَّصه، وفيه للمالكية قولان: كالسَّيْح¹⁶⁸⁰ يُشْتَرَى، قيل: العُشْر للنص، وقيل: نصفه للمعنى في النَّضْح¹⁶⁸¹. والمختار أن التقييد والتخصيص بالمنصوصة لا بالمستنبطة.

1669 - أي عن مالك، انظر: المواق - ج 2 ص 240.

1670 - المصدر السابق .. وعبد الحق هو: أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي، الإمام الفقيه الحافظ، تفقه على شيوخ القيروان ووصلية، ثم ذهب إلى الحج فلقى أعلام المشرق وأخذ عنهم، ثم حج ثانية فلقى أبا المعالي إمام الحرمين فباحثه وأخذ عنه. ألف كتاب النكت والفروق لمسائل المدونة، وكتاب: تهذيب الطالب، وله أيضا: استدراقات على تهذيب البرادعي. توفي سنة 466 هـ. انظر: الديباج - ص 174، وشجرة النور الزكية - ص 117.

1671 - المواق - ج 2 ص 240: أي يسارة العيب.

1672 - قال ابن بشير: الرواية الصحيحة أنه عيب لازم لا يمكن إزالته، فهو بهذا المعنى كثير. انظر: المواق - ج 2 ص 240.

1673 - في: ي: "كتجدد".

1674 - في: ي: "فما بطله".

1675 - ت: الفرع.

1676 - ت: معنى.

1677 - انظر: القاعدة 235، وما بهامشها من مراجع.

1678 - في: س: "بالتغيير".

1679 - أي في القاعدة: 246.

1680 - السَّيْح، بياض في: ع.. والسَّيْح: هو الفلاحة التي تسقى بالعيون. انظر: الخطاب - ج 2 ص 281 - 282، والميارة الكبير - ص 235، والميارة الصغير - ج 2 ص 48.

1681 - انظر المواق - ج 2 ص 281 - 282.

قاعدة 243: كل ما يُشك في وجوده¹⁶⁸² من الجائز¹⁶⁸³، فإنه يُؤمر به ولا يُعزم :
 كغسل قليل الدم يراه في غير الصلاة. وكل ما يُشك في تحريمه فإنه يُنهى عنه ولا يُعزم :
 كخنزير الماء¹⁶⁸⁴. ووسيلة الشيء مثله. قال ابن بشير¹⁶⁸⁵: منع في الكتاب¹⁶⁸⁶ دفن
 السقط في الدار¹⁶⁸⁷؛ لأنه لم تثبت حُرْمته ولم تسقط، فيؤدي ذلك إلى انتهاكها¹⁶⁸⁸ أو إلى
 تأذي المشتري؛ إذ لا يتحقق كون موضعه حبسا، بخلاف غيره. قال: وفي كونه عيبا
 قولان منزلان على المنع والجواز¹⁶⁸⁹. والمنع على أن ما يُشك في حكمه فالأصل
 انتفاؤه¹⁶⁹⁰، وهو على أن الأشياء على الحظر لا على الإباحة، وللمالكية فيه قولان.

قاعدة 244: اختلف المالكية في الحديث: "ليس فيها قميص ولا¹⁶⁹¹ عمامة"¹⁶⁹²:
 هل معناه موجود فيطرحان، أو معدود فيستحبان، وهو خلاف في الأولى فقط.

قاعدة 245: نبهنا الله عز وجل بما في قوله: "وإننا إلى ربنا لمنقلبون"¹⁶⁹³ من
 ارتقاب الإنسان خطر الركوب أو مسيره محمولا على المركوب¹⁶⁹⁴ - على تذكر أمور
 الآخرة بما يوصى إليها من أحوال الدنيا، فيتذكر بالركوب على الأنعام والفلك ركوب
 النَّعش، ويحرِّ الحِمَام حرَّ النار، وبالتلذذ بالجماع وغيره لذة النعيم، إلى غير ذلك. قال الله

1682 - في: ت: وجوبه.

1683 - في: ي: الجنائز.

1684 - المواق - ج 3 ص 234.

1685 - المواق - ج 2 ص 240، وراجع القاعدة: 241.

1686 - أي المدونة.

1687 - المواق - ج 2 ص 240.

1688 - في: ي: "إنهاكها".

1689 - المصدر السابق.

1690 - في: ي: اقتصاره.

1691 - لا: ساقطة في: ت.

1692 - عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سَحُولِيَّة (نسبة إلى سَحُول، قرية في اليمن) جُدَد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة، أدرج فيها إدراجا"، رواه الستة والإمام أحمد، انظر: نيل الأوطار - ج 3 ص 39.

1693 - سورة الزخرف، الآية: 14.

1694 - "أو مسيره محمولا على المركوب" ليست في: ي.

عز وجل: "وقالوا لا تَنْفَرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا"¹⁶⁹⁵. (وكذلك يتذكر¹⁶⁹⁶ بمشاهدة¹⁶⁹⁷ أحوال المحدثات واجب التنزيه، فيتبرأ¹⁶⁹⁸ من حرام التشبيه)¹⁶⁹⁹، فقد قيل¹⁷⁰⁰ لملك في المنام: بم نلت ما نلت؟ قال: بكلمة¹⁷⁰¹ كان يقوها عثمان¹⁷⁰² إذا رأى الجنازة: سبحان الحي الذي لا يموت. وحكم هذه القاعدة الندب.

1695 - سورة التوبة، الآية : 81.

1696 - ت : تذكر.

1697 - ع : بمشاهدة المحدثات - ت : بأحوال المحدثات.

1698 - ت : فنبرأ.

1699 - ما بين قوسين ساقط في : س.

1700 - "فقد قيل"، في : س : "وقيل".

1701 - ت : بكلام.

1702 - هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، من قريش، أمير المؤمنين، وثالث الخلفاء الراشدين، ولد بمكة سنة 47 ق هـ. كان غنيا شريفا في الجاهلية، وأسلم بعد البعثة بقليل، بويع بالخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب سنة 23 هـ، وتوفي صبيحة عيد الأضحى سنة 35 هـ، انظر : "عثمان بن عفان" لطفه حسين، والإصابة، ترجمة 5448 ج 2 ص 462، والاستيعاب - ج 3 ص 59 - 85، وحلية الأولياء - ج 1 ص 55 - 61، وصفوة الصفوة ج 1 ص 294.

الزكاة

قاعدة 246¹⁷⁰³: قال مالك ومحمد: الزكاة جزء من المال مقدر¹⁷⁰⁴ معين، فلا يجوز إخراج القيمة¹⁷⁰⁵، وقال النعمان¹⁷⁰⁶: جزء مقدر فقط، فيجوز.

قاعدة 247: عدلت الشريعة بين المعطي والآخذ في الزكاة، فلم تُعلق بغير النامي¹⁷⁰⁷ الحاجي: إما بالطبع: كالنعم والنبات¹⁷⁰⁸ المقتات، أو المؤتدّم، ومعدن العين، أو بالجعل: كالنقدين القابلين¹⁷⁰⁹ والتجارة. ولم تُجعل¹⁷¹⁰ في اليسير، وجعلت في الغنى¹⁷¹¹ المتوسط والكثير. وكُثرت عند مَظَنَّة النماء الغالبة، وأسقطت باعتراض¹⁷¹² ما يسلب الغنى. على تفصيل في هذه الجمل طويل.

قاعدة 248¹⁷¹³: قال الغزالي: إيجاب الشاة في خمس ذود¹⁷¹⁴ على خلاف قياس الزكاة¹⁷¹⁵، وإنما عدل إليه حذراً من التبعض، وفراراً من التكميل

1703 - اتبعنا في ترتيب القواعد: 246، 247، 248 - الترتيب الذي أتت به نسخة: ع، أما باقي النسخ فقد اختلفت في هذا الترتيب.

1704 - في: ي: بقدر.

1705 - انظر أقوال العلماء حول إخراج القيمة عن الزكاة في المواق - ج 2 ص 359 - 360، والدردير مع حاشية الدسوقي عليه - ج 1 ص 460، والزرقاني على خليل - ج 2 ص 183 وحاشية الرهوني على الزرقاني - ج 2 ص 324 - 330، والخرخشي - ج 2 ص 224، وفي مختصر ابن الحاجب: وإخراج القيمة طوعاً لا يجزئ وكرها يجزئ على المشهور فيها ص 166، وحاشية ميارة الصغير - ج 2 ص 46.

1706 - المبسوط - ج 2 ص 156.

1707 - ت: التنى.

1708 - ت، س، ي: والنبت.

1709 - ت: الغالين.

1710 - ع، س، ي: يجعل.

1711 - ت: الغناء.

1712 - في: س: باعتراف.

1713 - انظر المبسوط للسخي - ج 2 ص 152.

1714 - ع: دود، وهي خطأ.. وخمس ذود، أي خمس جمال، والدود: بفتح الذال المعجمة، وسكون الواو، بعدها دال مهملة: هو من الثلاثة إلى العشرة، لا واحد له من لفظه. وقيل: من الاثنين إلى العشرة. انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 135، والخطاب ج 2 ص 257.

1715 - لأن الأصل يقتضي أن تكون الزكاة من جنس الشيء المخرج منه، ولكن الشرع عند قلة الإبل، أوجب في بعض الأحيان من غير جنس الإبل، مرعاة للجانيين، فإن خمسا من الإبل مال مهم، فلو أعفي من الزكاة لتضرر الفقراء، ولو أعطي عنها واحدة لتضرر أرباب الأموال، وكذلك عند وجود الشقص، فإن الشركة عيب، فأوجب من خلاف الجنس دفعا للضرر، وقد ارتفعت هذه الضرورة عند كثرة الإبل، انظر: المبسوط - ج 2 ص 152.

المجحف¹⁷¹⁶، يريد وهي¹⁷¹⁷ أقرب إلى الأصل، وأنسب لأن يملكه صاحبه، أو يكون أيسر عليه. قال ابن العربي: وهو يبطل مذهب النعمان في الاستئناف¹⁷¹⁸؛ لأنها كلما زادت احتملت الزيادة منها، فلا يعود فرض الغنم فيها.

قاعدة¹⁷¹⁹ 249: خير الأمور أوسطها، "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا"¹⁷²⁰. فمن هنا قال مالك ومحمد: يُدار الحساب على عدد الأربعينات¹⁷²¹ والخمسينات¹⁷²²، والواجب¹⁷²³ على بنت لبون وحققة¹⁷²⁴ بشرط أن لا يعود¹⁷²⁵ ما دونها¹⁷²⁶ (ولا ما فوقها¹⁷²⁷، وخالفنا النعمان في قوله على الخمسينات¹⁷²⁸، والحققة¹⁷²⁹ بشرط أن يعود ما دونها)¹⁷³⁰. فقالا¹⁷³¹: الإدارة على عشرة¹⁷³² إدارة على متوسط بين

1716 - في: س: المُجْحَف - وفي: ت، ع، ي: "المجحف".

1717 - ع: وهو.

1718 - أي استئناف الفريضة - على رأي النعمان - يكون بعد مائة وعشرين من الإبل، فإذا كانت 125، ففيها حقتان وشاة، إلى مائة وثلاثين، ففيها حقتان وشاتان، وفي 135: حقتان وثلاث شياه، وفي 140: حقتان وأربع شياه، وفي 145: حقتان وبنت مخاض، إلى مائة وخمسين، ففيها ثلاث حقائق، فإذا زادت وقع استئناف الفريضة إلى 200، ففيها أربع حقائق، فإن زادت استؤنفت الفريضة، وهكذا. انظر: بداية المجتهد - ج 1 ص 234 - 235، والمبسوط - ج 2 ص 151.

1719 - انظر: توضيح هذه القاعدة في المبسوط - ج 2 ص 153.

1720 - سورة الفرقان، الآية 67.

1721 - أي في كل أربعين بنت لبون.

1722 - أي في كل خمسين حققة.

1723 - أي يُدار الواجب.

1724 - بنت اللبون هي التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة، سميت بذلك؛ لأن أمها صارت ذات لبن. والحققة: هي التي أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، سميت بذلك؛ لأنها استحققت أن يحمل عليها. والجدعة هي التي أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة، سميت بذلك؛ لأنها تجذع أسنانها، أي تسقطها. انظر شرح الدردير على الشيخ خليل ج 1 ص 400.

1725 - أي لا يبقى.

1726 - وهو: بنت مخاض.

1727 - وهو: جدعة.

1728 - أي يدار الحساب على الخمسينات.

1729 - أي ويدار الحساب على الحققة.

1730 - ما بين قوسين ساقط في: ي.. "دونها هو": بنت لبون وبنت مخاض، ولكن الفريضة تستأنف في مذهب النعمان بعد مائة وعشرين (كما سبقت الإشارة إلى ذلك في القاعدة التي قبل هذه)، فدون الخمسين ينتقل فيه إلى الشياه عند وجود الكسر. أما فوق الحققة، فلا يبقى ولا يعود؛ لأن فوق الحققة هو الجدعة، وهي لا تعود، لأن الإدارة على الخمسينات، ولا يوجد فيها نصاب الجدعة. انظر المبسوط - ج 2 ص 153.

1731 - فقالا: ساقطة في: ع.

1732 - أي أعدل الأوقاص - (انظر تعريف الوقص في القاعدة التالية) - هو العشر، فإن الأوقاص في الابتداء خمس، وفي الانتهاء خمسة عشر، فالمتوسط هو العشر، وهو الأعدل، فلهذا كان في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حققة... انظر: المبسوط - ج 2 ص 152.

طَرَفِيَّ الابتداء والانتهاء، وهما خمسة، وخمسة عشر، وعلى بنت اللبون والحقة، على متوسط بين¹⁷³³ التخفيف: بنت مخاض، والثقليل: بالجدعة.

قاعدة 250: مبنى الزكاة على أن تضطرب أوقاصها¹⁷³⁴ في الابتداء¹⁷³⁵، ثم تعود على الاعتدال والاستقرار في الانتهاء¹⁷³⁶. وبه يبطل الاستئناف¹⁷³⁷ أيضاً.

قاعدة 251: تكرر¹⁷³⁸ بنت اللبون والحقة في ستة وسبعين، وفي إحدى¹⁷³⁹ وتسعين، دون بنت مخاض¹⁷⁴⁰ والجدعة يوجب استعمالها دونها، وهو ردٌّ للاستئناف أيضاً.

قاعدة 252: يُعتبر¹⁷⁴¹ طرف الابتداء بطرف الانتهاء، وهو نوع من القياس الشبهي¹⁷⁴². قال ابن العربي في نفي الاستئناف: أحد طرفي الزكاة، فلا يعود كطرف¹⁷⁴³ الانتهاء.

قاعدة 253: انسحابُ حكم البعض على الكل لا يوجب إلغاء الزائد عند محمد. وقال النعمان: إذا لم يكن وقصاً كنصاب السرقة، والقولان للمالكية، وتظهر فائدة الخلاف في التراجع: كخمس وتسع.

1733 - (متوسط بين): ت: متوسطين.

1734 - الأوقاص جمع وقص (يفتح الواو والقاف، ويجوز اسكان القاف وإبدال الصاد سيناً) وهو ما بين الفريضتين عند الجمهور، واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الأول... انظر نيل الأوطار - ج 2 ص 142، والخطاب - ج 2 ص 257.

1735 - فالواجب مثلاً في ستة وثلاثين من الإبل، هو بنت لبون، وفي ستة وأربعين، حقة، وفي إحدى وستين، جدعة. والوقص هو الذي بين ستة وثلاثين وستة وأربعين. وبين ستة وأربعين وإحدى وستين. وهو مختلف كما ترى.

1736 - أي عند مجاورة الإبل مائة وعشرين، فحينئذ يصير الواجب بنت لبون في كل أربعين. وحقة في كل خمسين. والأوقاص تستقر فتصير تسعاً تسعاً، انظر: المبسوط - ج 2 ص 151.

1737 - انظر الكلام عليه في هامش القاعدة 248.

1738 - أي بنتا لبون في ستة وسبعين، وحقتان في إحدى وتسعين.

1739 - "إحدى" غير موجودة في: ع، س.

1740 - ع، ي: المخاض.

1741 - في: ت، ع، ي: "قد يعتبر".

1742 - تقدم الكلام عليه في حاشية القاعدة 238.

1743 - ت: لطرفي - ع: كطرفي.

قاعدة 254: حقوق العباد على الفور لاحتياجهم إليها، ومنها الزكاة عند مالك ومحمد، خلافا للنعمان.

قاعدة 255: الزكاة عند مالك والنعمان تجب في العين لا في الذمة نظرا إلى الملك¹⁷⁴⁴. (وعند محمد في الذمة نظرا إلى المالك)¹⁷⁴⁵؛ قال : لأنها قد لا تجوز منه كالسّخال¹⁷⁴⁶ على خلاف فيها عنه. فإذا تلف المال بعد الإمكان، فقال مالك: يُضمّن¹⁷⁴⁷ للفور¹⁷⁴⁸. وقال محمد¹⁷⁴⁹: وللذمة، وألزم لو لم يتمكن. وقال النعمان¹⁷⁵⁰: لا يُلزم على التراخي والعين وأورد على ملك¹⁷⁵¹ العين، فُرِد¹⁷⁵² بأنه كالمضيع.

قاعدة 256: كل ما له ظاهر فهو مصروف إلى ظاهره، إلا لمعارض راجح. وكل ما لا ظاهر له فلا يترجح إلا بمرجح؛ ولذلك انصرفت العقود إلى النقود¹⁷⁵³ الغالبة، وتصرف الإنسان إلى نفسه دون مؤلّيه، وإلى الحلّ دون الحرمة، وإلى المنفعة المقصودة من العين عرفا. واحتاجت العبادات إلى النيات لتردها بينها وبين غير العبادات، أو تردها بين مراتبها من فرض ونفل، وكذلك الكنايات ونحوها.

قاعدة 257¹⁷⁵⁴: إذا اختص الفرع بأصل أُجري عليه إجماعا. فإذا دار بين أصليين فأكثر، حُل على الأولى منهما. وقد يختلف فيه: كالإرث من المكاتب. وما يجب بقتل أم الولد، وملك العامل: أهو بالظهور لأنه كالشريك؛ لتساويهما¹⁷⁵⁵ في زيادة الربح

1744 - بداية المجتهد - ج 1 ص 223 - 224.

1745 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

1746 - السخال (بالكسر جمع سخلة): هو ولد الغنم من الضأن والمعز ساعة وضعه ذكرا كان أو أنثى.

1747 - ع، ي: يُضمّن، أي الزكاة - ت، س: يُضمّن، أي المالك..

1748 - بداية المجتهد - ج 1 ص 225 - 226.

1749 - المصدر السابق.

1750 - المصدر السابق.

1751 - ت: مالك.

1752 - ت: ورُد.

1753 - في: ي: "العقود".

1754 - المنجور - ج 2، م 13، ص 8.

1755 - ت: في تساويهما.

ونقصه، ولعدم تعلق حقه¹⁷⁵⁶ بالذمة. أو بالقسمة لأنه كالأجير¹⁷⁵⁷، لاختصاص ربّ المال بغرم رأس المال؛ ولأن القراض معاوضةٌ على عمل. وقد تعمل الشائبتان، فإن من غلبت الشركة اعتبر شروط الزكاة في حقهما¹⁷⁵⁸، ومن غلبت الإجارة اعتبرها في حق المالك فقط. وابن القاسم أعملهما، فقال: يراعى أمرهما¹⁷⁵⁹، فإن سقطت عن أحدهما¹⁷⁶⁰ سقطت¹⁷⁶¹ عن العامل في الربح¹⁷⁶².

قاعدة 258¹⁷⁶³: إذا ثبت حكم عند ظهور عدم سببه أو شرطه، فإن أمكن تقديرهما تعيّن، وإلا عدّ مستثنى: كميّرات الدية يُقدر له ملك الميت لها قبل الموت. وكثبوت الولاء للمعتق عنه عند مالك يوجب تقدير ملكه له قبل العتق. وكتقدير دوران الحول على السخال¹⁷⁶⁴ والربح.

ومن التقديرات: تقدير الغزالي موافقَ صفةِ الماء مخالفاً. قال ابن الحاجب: وفيه نظر¹⁷⁶⁵. قال ابن الصباغ¹⁷⁶⁶: لأن الأشياء تختلف في ذلك، فبأيها تعتبر؟ (1767) فإن قال

1756 - ع: حق حقه - وفي: ي: تعلقه.

1757 - ع: كالأخير.. المشهور في المذهب المالكي أن عامل القراض أجير لا شريك. انظر الدردير ج 4 ص 441.

1758 - ع، س، ي: حقها.

1759 - ج: أحدهما.

1760 - ع: إحدهما.

1761 - "عن أحدهما سقطت" ليست في: ي.

1762 - المواق - ج 2 ص 328.

1763 - المنجور - ج 2، م 3، ص 7 وما بعدها، والفرق 56 من الفروق - ج 2 ص 26 - 29، وج 3 منه ص 189، الفرق 171، وانظر القاعدة 645 الآتية. وهذه القاعدة 258 ليست من قواعد أصول الخلاف، بل تذكر جمعا للنظائر التي تدخل في أصل واحد، وقد أشار إلى ذلك المنجور.

1764 - السخال تقدم الكلام عن معناه في القاعدة 255.

1765 - انظر مختصر ابن الحاجب ص 31 حيث قال: "الثاني من أقسام الماء ما حولط ولم يتغير، فالكثير طهور باتفاق، والقليل بطاهر: مثله، ووقع لابن القاسمي غير طهور، وفي كيفية تقدير موافق صفة الماء مخالفاً: نظر". انظر الخطاب - ج 1 ص 64 - 65 عند قول خليل: "وفي جعل المخالط الموافق كالمخالف نظر"، فقط بسط هناك الكلام في هذه المسألة.

1766 - هو محمد بن الصباغ الخزرجي المكناسي، قال ابن خلدون: كان مبرزاً في المنقول والمعقول، عارفاً بالحديث ورجاله، إماماً في معرفة كتاب الموطأ وإقرائه... ومن كبار فقهاء المالكية، توفي سنة 750 هـ، انظر: نيل الابتهاج - ص 244 - 245، وشجرة النور الزكية ص 221.

1767 - ما بين قوسين غير موجود في: ع.

بأدناها صفة، قيل : فاعتبر هذا بنفسه، فإن له صفة ينفرد¹⁷⁶⁸ بها. فإن¹⁷⁶⁹ قال هذا لا يعتبر¹⁷⁷⁰) بحال، قيل هذا مستحيل ؛ لأنه إذا كان أكثر من الماء تبعه الماء في صفته. وقال بعض الشافعية : يُعتبر الغالب منهما بالكثرة، كما يفعل في الماء المستعمل، فأيهما كان الغالب والأكثر جعل الحكم له، وهو أقرب.

قال القرافي : والمقدرات لا تنافي المحققات، بل يجتمعان ويثبت مع كل واحد منهما لوازمه، ثم استشهد بالعتق والميراث ونحوهما. ومن التقديرات: تقدير رفع الواقع كقولنا : الردُّ بالعيب نقضٌ للبيع من أصله، ونحو ذلك وإلا فهو محال في نفسه.

قاعدة¹⁷⁷¹ 259: التقديرات الشرعية - وهي إعطاء الموجود حكم المعدوم، وبالعكس، مثل ما مر آنفاً¹⁷⁷² - ثابتة في الجملة، وإن اختلفت في بعضها ؛ لأن التقدير على خلاف الأصل. ومن ثم كان القياس رواية الاستقبال بالربح¹⁷⁷³.

قاعدة¹⁷⁷⁴ 260: قال ابن القاسم: الربح مقدر الوجود يوم الشراء¹⁷⁷⁵، فمن حال له حول على عشرة، فاشترى¹⁷⁷⁶، ثم أنفق خمسة، ثم باع بخمسة عشر - زكى. وقال أشهب¹⁷⁷⁷: يوم الحصول، فلا يزكى. وقال المغيرة¹⁷⁷⁸: يوم ملك الأصل فيزكى، وإن تقدم الإنفاق.

1768 - في : ي، ت : "تقرّد".

1769 - في : ت، س : وإن .

1770 - في : ي : "لا يغير".

1771 - انظر المراجع التي أشرنا إليها في القاعدة السابقة 258.

1772 - أي في القاعدة 258.

1773 - أي أن الربح يزكى لما يستقبل من الزمن، وهي رواية أشهب عن مالك، ولكن العمل على أن حول الربح هو حول أصله لتقدير الربح كما في أصله ارتكازاً على قاعدة التقديرات الشرعية، انظر الميارة الكبير - ص 230.

1774 - المنجور - ج 2، م 3، ص 7 وما بعدها، وباقي المراجع التي ذكرت في حاشية القاعدة : 258.

1775 - انظر : المواق عند قول خليل : "ولنفق بعد حوله مع أصله وقت الشراء"، ج 2 ص 302، والخرشبي - ج 2 ص 185.

1776 - أي بخمسة.

1777 - الخرشبي - ج 2 ص 185.

1778 - المصدر السابق .. وتوجد ترجمة المغيرة في القاعدة التالية.

قاعدة 261¹⁷⁷⁹: إذا قُدِّرَ الفرعُ مع أصله فهل يُقدَّر معه مطلقاً أو إذا وُجد سببُه، قولان للمغيرة¹⁷⁸⁰ وعبد الرحمن¹⁷⁸¹.

قاعدة 262: إذا وجب مخالفة أصل أو قاعدة، وجب تقليل المخالفة ما أمكن: كإجبار الجار على إرسال فضل مائه على جاره الذي انهدمت بثره وله زرع يخاف عليه، فإن المالكية اختلفوا: هل ذلك بالثمن أو بدونه؟ والثمن أقرب إلى الأصل وأجمع بين القاعدتين. ومن هنا قال أشهب: لو قُدِّرَ الربح قبل الحصول لاجتماع¹⁷⁸² تقديران، والتقدير على خلاف الأصل.

قاعدة 263: العبادة المؤقتة¹⁷⁸³، روى أشهب لا تُقدَّم ولو تحقق حصول معناها اعتباراً بوقتها¹⁷⁸⁴. وقال الشافعي والنعمان: إن كان التأقيت لحق المقدم: كالزكاة جاز، وإلا لم يجوز¹⁷⁸⁵: كالصلاة. وقال بعض المالكية¹⁷⁸⁶: يجوز في الزكاة يسير التقديم¹⁷⁸⁷؛ لكونه لغواً في التقديم¹⁷⁸⁸.

قاعدة 264¹⁷⁸⁹: إذا تقابل حكم المادة والصورة المباحة: كالحلي، فمالك ومحمد يقدمان الصورة، فيجعلانه¹⁷⁹⁰ كالعرض¹⁷⁹¹. والنعمان المادة فيجعله كالتبثر¹⁷⁹². وإذا بيع

1779 - المنجور - ج 2، م 4، ص 7-8، والفروق ج 2 ص 202.

1780 - هو أبو هاشم، المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي، صاحب مالك بن أنس، وفقه المدينة بعده، قال صاحب الديباج: "كان مدار الفتوى في زمان مالك على المغيرة ومحمد بن دينار" وقد خرج عنه البخاري، وتوفي سنة 186، وقيل 188، انظر: الديباج - ص 347، ووفيات ابن قنفذ ص 148.

1781 - لعله يقصد عبد الرحمن بن القاسم، وقد تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 7.

1782 - ت: اجتمع.

1783 - في: ت: المترتبة.

1784 - خليل: "أو قدمت في عين وماشية"، انظر: الخطاب والمواق - ج 2 ص 360-362.

1785 - في: ي: تجز .. انظر أقوال العلماء حول جواز تقديم الزكاة في نيل الأوطار - ج 4 ص 251، وهناك حديثان يدلان على جواز تعجيل الزكاة.

1786 - المصدران السابقان، وميارة الكبير - ص 230، والدردير - ج 1 ص 397.

1787 - ت، س: التقدم.

1788 - لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه.

1789 - المنجور - ج 1، م 19، ص 8 ... وانظر القاعدة: 897.

1790 - أي الحلي.

1791 - المراد بالعرض هنا: ما قابل الذهب والفضة، ولم تجب الزكاة في عينه، فيقوم، وتزكى قيمته إن بلغت النصاب، انظر ميارة الصغير وحاشيته - ج 2 ص 49-50.

1792 - التبثر، في اللغة، ما كان من الذهب غير مضروب أو غير مصوغ، أو في تراب معدنه، ويعتبر فيه الوزن لا القيمة.

بيعا فاسدا فقد اختلف المالكية : هل تفيته الحوالة أو لا؟ كالمثلي. وإذا استهلك فقد اختلفوا أيضا هل يُقضى فيه بالمثل أو القيمة على هذه القاعدة. أما الممنوعة¹⁷⁹³ فقد مر¹⁷⁹⁴ أن المعدوم شرعا كالمعدوم حسا .

قاعدة 265: إذا اجتمع سببان مُوجب ومُسقط، ففي المقدم منها خلاف بين المالكية؛ لأن الأصل البراءة، وتأثير الموجب، كما إذا نوى¹⁷⁹⁵ بالعرض القنية¹⁷⁹⁶ والتجارة، أو الغلة¹⁷⁹⁷ والتجارة، ففي تعلق الزكاة بثمنه إن بيع قولان، كحلي الكراء لما فيه من بقاء العين والنماء¹⁷⁹⁸.

قاعدة 266: النية تُردُّ إلى الأصل : كالإقامة والقنية بعروض التجارة، ولا تنقل عنه¹⁷⁹⁹ : كالسفر ونية التجارة بعروض القنية. فإن كان أصل مغلوب كالحلي، أو فرع غالب كالرجوع إلى التجارة¹⁸⁰⁰، أو لم يكن أصل ولا فرع : كمن نوى تسلف¹⁸⁰¹ الوديعة ليصرفها - فقولان. وهذا كله على مذهب مالك.

قاعدة 267: حكم المثل حكم مثله شرعا كما هو عقلا، خلافا لداود¹⁸⁰². فإذا بال في كوز وصبه في الماء الدائم، فكما لو بال فيه. وتصدى¹⁸⁰³ ابن حزم¹⁸⁰⁴ ليفرق فلم يُطلق،

1793 - "أما الممنوعة" ساقطة في : ي.

1794 - أي في القاعدة : 108.

1795 - انظر توضيح ذلك عند قول خليل : "وإنما يزكى عرض لا زكاة في عينه"، المواق ج 2 ص 317 - 318، والخرشي - ج 2 ص 195.

1796 - أي الانتفاع بعينه، انظر الخطاب - ج 2 ص 319.

1797 - الغلة : ما تجدد عن السلع المشتراة للتجارة قبل بيعها : كغلة العبد والثمرة المشتراة للتجارة، انظر : حاشية الدردير - ج 1 ص 425.

1798 - النماء : جنس تحته ثلاثة أنواع : الربح، والفائدة، والغلة. انظر : ميارة الكبير - ص 230.

1799 - أي عن الأصل ؛ لأن النية سبب ضعيف، تنتقل إلى الأصل، ولا تنقل عنه. انظر : الخرشي - ج 2 ص 198.

1800 - أي بعد أن كان قد نوى به القنية، انظر الخرشي - ج 2 ص 198.

1801 - ت : بسلف.

1802 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 211.

1803 - في : ي : وتصدر.

1804 - هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم الأندلس في عصره، وأحد الأئمة في الإسلام، ولد بقرطبة سنة 384 هـ في بيت أصالة وحكم، إذ كان أبوه وزيراً لدولة بني عامر في الأندلس، وكان ابن حزم ميالا للمناظرة، شديد الوطأة على مخالفيه في الرأي، من آثاره: المحلى، والإحكام لأصول الأحكام، وطوق الحمامة وغيرها، توفي سنة 458 هـ. انظر وفيات الأعيان - ج 3 ص 13 - 17، ووفيات ابن قنفذ - ص 247 - 248، وما بهامشها من مراجع.

وكذلك أبو عبيد¹⁸⁰⁵: في أن منع الشرب في الفضة يقتضي الأكل¹⁸⁰⁶. واختلف هل هو قياس جلي أو مفهوم لفظي، كما اختلف في الأحرى، فإذا قال الله عز وجل: "فعلين نصف ما على الْمُحْصَنَات من الْعَذَاب"¹⁸⁰⁷، فهل يُقال التشطير على العبد بالنص أو إنها هو بالقياس. وإذا قال عليه السلام: "من أعتق شِرْكَاً له في عبد"¹⁸⁰⁸، فكذلك يُقال: هل الأمة محمولة على العبد أو متناولة بالنص¹⁸⁰⁹.

قاعدة 268: لا فضل للمنصوص على غيره فيما هو من معنى القاعدة قبله عند المحققين، وقد نبه ابن الحاجب عليه بتقديمه "العسل" في قوله: "وأما الجامد كالعسل والسمن" إلى آخره¹⁸¹⁰. وقيل هذا في قوله: "ومن الذهب والفضة حرام استعمالهما على الرجل والمرأة اتفاقاً واقتناؤها على الأصح¹⁸¹¹"، وفيه نظر؛ لأن الذهب منصوص أيضاً¹⁸¹².

قاعدة 269: السَّرْفُ محرم، "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا"¹⁸¹³، وهو الزيادة على مقدار الضرورة والحاجة وما أذن فيه من التكملة. وقيل: إن في هذه الآية جماع الطب،

1805 - هو علي بن الحسين بن حرب الملقب بأبي عبيد، فقيه، مجتهد، من القضاة، ولد ببغداد سنة 232، وقدم مصر، فولي قضاءها، وعزل، فخرج إلى بغداد، فتوفي بها سنة 319، له عدة تصانيف، انظر: الاعلام للزركلي - ج 5 ص 87، ومعجم رضا كحالة - ج 7 ص 72.

1806 - بل الأكل مصرح به في حديث حذيفة الذي رواه البخاري في كتاب الأطعمة، في باب الأكل في إناء مفضض، جاء في هذا الحديث ... سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تلبسوا الحرير ولا الديدان ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة". البخاري ج 7 ص 99 وهناك أحاديث أخرى في نفس الجزء ص 146، وانظر مسلم أيضاً.

1807 - سورة النساء، من الآية 25.

1808 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر: نيل الأوطار - ج 6 ص 91.

1809 - في جميع النسخ: للنص، وفي هامش - ت: بالنص، وكتب عليها: نسخة صحيحة.

1810 - قال ابن الحاجب: "وأما الجامد كالعسل والسمن الجامدين فينجس ما سرت فيه خاصة قليلة أو كثيرة، فتلقى وما حولها بحسب طول مكثها وقصره" مختصر ابن الحاجب - ص 34. والمؤلف يريد أن يقول: إن الحديث ورد في السمن، وهو ما رواه ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعوها وما حولها فاطرحوه "تنوير الحوالك على موطأ مالك ج 3 ص 139 - 140؛ ومع أن الحديث ورد في السمن إلا أن ابن الحاجب، في النص السابق، قدم العسل على السمن يشير إلى أن غير المنصوص عليه كالمنصوص عليه فيما هو معناه تشمياً مع القاعدة التي نحن بصدددها.

1811- المصدر السابق - ص 35.

1812- انظر حديث حذيفة الذي أوردناه في التعليق على القاعدة السابقة 267.

1813- سورة الأعراف، الآية 31.

ومنها أخذ مالك قوله في وصيته: "ضع يدك في الطعام وأنت تريده، وارفع يدك عنه وأنت تريده، فإنك إن فعلت ذلك لا¹⁸¹⁴ يلم بك إلا مرض الموت".

قاعدة 270: الوسيلة القريبة تُخصص العموم: كالمقصود¹⁸¹⁵ على الأصح، فيتخصص اتخاذ أواني الفضة من عموم¹⁸¹⁶ الزينة بكونه وسيلة لاستعمالها المحرم، خلافا للباقي.

قاعدة 271: الجمهور أن التأكيد يرفع توهم المجاز، ومقتضاه إبطال¹⁸¹⁷ التخصيص، ولا ينتهض رد الأشاعرة على المعتزلة بقوله تعالى: "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا"¹⁸¹⁸؛ لأنه إنما رفع المجاز عن "كلم"، وهو متفق عليه، لا عن الإسناد.

ورأيت في "قوت القلوب" لأبي طالب المكي¹⁸¹⁹ عن النبي صلى الله عليه وسلم: لم يبيح من الفواحش إلا مسألة الناس¹⁸²⁰، على تأكيدها بما ظهر منها وما بطن، الذي وازنه¹⁸²¹ قوهلم: ضرب زيد الظهر والبطن، فانظر هل يقوم خلافا¹⁸²² أم لا؟.

قاعدة 272¹⁸²³: المشهور من مذهب مالك أن الأقل يتبع الأكثر¹⁸²⁴، فإذا نُظم الحلي بالجواهر وكان في نزعها فساد: فقيل: يتبع الأقل الأكثر، وقيل: لكل حكم نفسه¹⁸²⁶؛ ولهذا نظائر، وهو من باب التقديرات¹⁸²⁷؛ لأنه يُقدر الأقل¹⁸²⁸ كالعدم.

1814 - ت، س: لم.

1815 - ت: كالمقصد.

1816 - ع: بعموم.

1817 - في: ت: إن إبطال.

1818 - سورة النساء، الآية 164.

1819 - هو أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي، فقيه، من الوعاظ الزهاد، من أهل الجبل - بين بغداد وواسط، سكن مكة فنسب إليها.. له تصانيف منها: "قوت القلوب" في التصوف، قال الخطيب البغدادي: "ذكر فيه أشياء منكرة مستشعة في الصفات"، توفي ببغداد سنة 386 هـ. انظر وفيات الأعيان - ج 3 ص 430، وشجرات الذهب - ج 3 ص 320، ووفيات ابن قنفذ - ص 222.

1820 - في: ي، ت: الناسي.

1821 - "وازنه" في: ت، ع، ي: "وزانه".

1822 - في: ي: خلاف.

1823 - المنجور - ج 1، م 21، ص 7-8.

1824 - الخرشبي - ج 2 ص 183.

1825 - "فقيل" في: ي: "فهل".

1826 - المواق - ج 2 ص 300.

1827 - راجع القواعد 258 - 260.

1828 - "الأقل" في: ي: "الأول".

قاعدة 273: زيادة الشَّبه مُقَوِّية للحكم. فمن ثَمَّ قال بعض المالكية في الحلي المنظوم: إنه يزكى بالقيمة، تغليبا لشبه العرض بالربط، وهو القول الثالث في المذهب¹⁸²⁹.

قاعدة 274: الدَّين يوجب نقصان الملك عند مالك؛ لاستغراقه لحاجته¹⁸³⁰ إلى القضاء، خلافا للشافعي؛ وعليهما هل يمنع وجوب الزكاة¹⁸³¹ أولا¹⁸³²؟

قاعدة 275: الحق المتعلق بعين مقدم فيها على المتعلق بالذمة إذا كان في درجته؛ لا كالوصية مع الدَّين، والتركة لا تسعهما. ومن هنا قال محمد: إن الدَّين لا يُسقط الزكاة¹⁸³³.

ورأى مالك¹⁸³⁴ أن ذلك في غير العين لتحقق التعلق به؛ لأن العين موكول¹⁸³⁵ إلى أمانة المزكي فهو كالمعلق بالذمة. والتحقيق أن الزكاة متعلقة بعين العين أيضا، وشبهه الذمة مشكل¹⁸³⁶، فالقياس الثبوت مطلقا¹⁸³⁷ أو السقوط مطلقا¹⁸³⁸.

قاعدة 276: أصل مذهب مالك أن المطالبة بحق العبد تُقدم على المطالبة بحق الله عز وجل؛ لافتقار العبد إلى حقه واستغناء الحق عن كل شيء، ولتعلق حق الله تعالى به أيضا. والدين حق للعبد خاصة، والزكاة حق الله تعالى فيها أظهر. ومن ثَمَّ لم يُلزم ابن القاسم فيمن قال: طلقت وأنا مجنون أو صغير في تصديقه خلاف أصله في تبعض الدعوى إذا علم أنه مجنون، كما ألزمه اللخمي. وهذا الفرق يوجب أن يكون في هذا الأصل - أعني تبعض الدعوى - ثلاثة أقوال، كما سيأتي¹⁸³⁹ إن شاء الله.

1829 - الخرشي - ج 2 ص 183.

1830 - في: ت، س، ع: بحاجته.

1831 - قارن بما في الخرشي - ج 2 ص 181 وص 202.

1832 - "أولا" لا توجد في: ت.

1833 - المبسوط للسرخسي - ج 2 ص 160.

1834 - الخرشي - ج 2 ص 181 وص 202.

1835 - ع: موكلة.

1836 - ت: الذمة مشكوك - س: الذمة مشكك - ع: الزكاة مشكك.

1837 - وهو قول محمد بن إدريس الشافعي، كما تقدم في هذه القاعدة.

1838 - وهو ما قاله اللخمي، انظر المواق - ج 2 ص 328.

1839 - في القاعدة 716.

قاعدة 277: الحق الثابت لمعيّن مقدم على الحق الثابت لغير معيّن. فمن ثمّ أسقط الثوري¹⁸⁴⁰ الزكاة مطلقاً للدين¹⁸⁴¹، وخالفه غيره¹⁸⁴² ورأى¹⁸⁴³ أن المعين الإمام: إما مطلقاً أو في غير العين¹⁸⁴⁴.

قاعدة 278: الزكاة عند محمد دين في الذمة فتخرج من التركة وإن لم يوص. وعند مالك والنعمان حق في المال، فمن الثلث إذا أوصى¹⁸⁴⁵.

قاعدة 279: المُغَلَّب في الزكاة عند مالك والنعمان جانبُ العبادة فتسقط بالموت¹⁸⁴⁶، وعند محمد حق الأدميين¹⁸⁴⁷ فلا.

قاعدة 280: جَعُلُ المالين كالمال الواحد - وهو الخلطة¹⁸⁴⁸ - لا يوجب جَعُلُ المالكين كالمالك الواحد عند مالك، فلا بد من اعتبار ملك كل واحد من الخليطين والمتزارعين للنصاب. وعند محمد يوجب، فيعتبر المجموع.

قاعدة 281: المُراعَى في الزكاة حال الأم؛ لأنها حق المَلِك، والولد يتبع الأم فيه، ويزيد غير الأدمي بما قيل: إن اليتيم فيه من قبل الأم. وقال محمد: حال الأب¹⁸⁴⁹ التي يعود إليها الاسم. وقيل حالهما معاً. وعليهما المتولد من الظباء والغنم، والثلاثة للملكية¹⁸⁵⁰. والتحقيق بناء الزكاة على الذكاة، ولا يحل ما أحد طرفيه خنزير بوجه، والمعتبر في غيره الشَّبه، فيلحق بالأنوع الأقرب لصورته، وإلا فالأم له.

1840 - هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب، الثوري، الكوفي، كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين، توفي بالبصرة سنة 161، انظر وفيات الأعيان - ج 2 ص 127.

1841 - بداية المجتهد - ج 2 ص 223 - 224.

1842 - المصدر السابق.

1843 - في: ع: ورأى - وفي: س، ي: أورأى - وفي: ت: ورداً.

1844 - في: س: المعين.

1845 - الخرشبي ج 2 ص 163.

1846 - المصدر السابق.

1847 - ت: حق الأدمي.

1848 - انظر أحكام الخلطة وشروطها عند قول خليل: "وخلطاء المشابهة كمالك..."، الخرشبي - ج 2 ص 156 وما بعدها، والمواق والحطاب ج 2 ص 266 وما بعدها.

1849 - (حال الأب): س: حال الآباء - ع: قال الآباء.

1850 - المواق والحطاب - ج 2 ص 256 - 257.

قاعدة 282 : نُقصان السن¹⁸⁵¹ لا يمنع الانتقال¹⁸⁵² في باب الزكاة¹⁸⁵³ عند مالك ومحمد. وقال النعمان : يمنع. فألحقاه بالهزال والمرض. وألحقه بالعدد. فاعتبر¹⁸⁵⁴ المتصل بالمتصل لقرب النوع، واعتبر الكم بالكم لاتحاد الجنس.

قاعدة 283: عِلَّةُ الاتِّباع عند مالك التولد حساً كالنتاج، أو معنى كالربح، فلا يُضم المستفاد في خلال الحول¹⁸⁵⁵. وعند النعمان المجانسة فيضم. وعنه¹⁸⁵⁶ كل واحد منهما. وقيل: التولد حقيقة خاصة.

قاعدة 284¹⁸⁵⁷: ما في الذمة هل يُعد كالحال أو لا؟ اختلف المالكية فيه. وعليه زكاة دين المدير¹⁸⁵⁸ المؤجل بالقيمة، وهو المشهور، أو بالعدد.

قاعدة 285¹⁸⁵⁹: اختلف المالكية في إمكان الأداء : هل هو شرط في الوجوب أو لا؟. وعليها تعلق الزكاة بالذمة إذا تلفت بعد الحول وقبل¹⁸⁶⁰ الإمكان، والمشهور لا تتعلق. وثالثها تعلقها بالباقي فقط، وإن كان دون النصاب. فإن أمكن تعلق اتفقا. وعليها من لم يجد ماء ولا ترابا أيضا.

قاعدة 286¹⁸⁶¹: اختلف المالكية في كون المساكين كالشركاء أو لا؟ وقد يُبنى¹⁸⁶² عليه ما فوَّقه. وإذا باع الثمار بعد الوجوب فأفلس، فهل¹⁸⁶³ يؤخذ من المشتري مقدار الزكاة - كمن وجد ماله - أو يُتبع البائع بذلك فقط؟¹⁸⁶⁴.

1851 - ت، ي : الشيء.

1852 - ع، ي : الاستقلال - س : الاستهلاك .

1853 - المواق - ج 2 ص 256، والخرشي - ج 2 ص 148.

1854 - ع، س : فاعتبر.

1855 - المواق والخطاب - ج 2 ص 302، وذلك عند قول خليل : "واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية" .

1856 - ع : وعليه، وفي : ي : وعند .

1857 - المنجور - ج 1، م 18، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 328، القاعدة 84 .

1858 - ع، ي : المدين.

1859 - المنجور، ج 2، م 9، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 232، القاعدة 40.

1860 - ع، ي، س : وقيل.

1861 - المنجور - ج 1، م 9، ص 5-6، وإيضاح المسالك - ص 233، القاعدة 41.

1862 - في : ي : بُني، وفي : س : بُنيا.

1863 - ت، س : فقيل.

1864 - المواق - ج 2 ص 288.

قاعدة 287 : وَضِعُ الزكاة على أن تُخْتَصَّ بالأموال الشريفة التي هي قوام المعاش، فلا تجب في البقول، ولا فيما ليس بتلك المنزلة من الأموال¹⁸⁶⁵ عند مالك¹⁸⁶⁶ ومحمد¹⁸⁶⁷، خلافاً للنعمان¹⁸⁶⁸.

قاعدة 288: الاقتيات¹⁸⁶⁹ ونحوه مما تُعَلَّقُ به الأحكام: (هل يُنظر فيه إلى عادة كل قوم أو إلى حيث نزلت الأحكام)¹⁸⁷⁰، حكى الباجي في ذلك قولين¹⁸⁷¹: كالتين¹⁸⁷² ونحوه. قال ابن بشير¹⁸⁷³: ويتنقض عليه بالزيتون إذ لا خلاف عندنا في وجوب الزكاة فيه، وإن لم يكن بالمدينة وأحوازها. قلت: الزكاة فيه للزيت، وهو مقتات بالمدينة.

قاعدة 289: قد تختلف المذاهب لاختلاف الشهادة: كالبسيلة، وهي الكرسة¹⁸⁷⁴، اختلف المالكية في كونها من القطاني¹⁸⁷⁵، وبنوا عليه وجوب الزكاة فيها¹⁸⁷⁶.

قاعدة 290: اعتبر مالك من تقارب العوضين في الربا ما لم يعتبر مثله في المضمومين في الزكاة؛ فمن ثم لم يختلف قوله في القطاني أنها صنف واحد في الزكاة¹⁸⁷⁷، كأن الصنف عنده هاهنا هو الجنس القريب إذا قيد بوصف¹⁸⁷⁸ عرضي¹⁸⁷⁹. واختلف

1865 - ع، ي، س: الأصول.

1866 - بداية المجتهد - ج 1 ص 229.

1867 - نفس المصدر.

1868 - نفس المصدر.

1869 - في: ي: الاقتيات.

1870 - ما بين قوسين غير موجود في: ي.

1871 - ت: قولان.

1872 - بداية المجتهد - ج 1 ص 230، والمواق - ج 2 ص 279.

1873 - المواق - ج 2 ص 280.

1874 - الخطاب - ج 2 ص 282.. ويفهم من نص الخطاب أن البسيلة هي غير الكرسة وغير الترمس.

1875 - الخطاب - ج 2 ص 280، والمواق - ج 2 ص 282، والمواق ج 4 ص 347، والقطاني: كل ما له غلاف: كالقول والحمص واللوييا...

1876 - المصادر السابقة.

1877 - الخرشبي - ج 2 ص 270، والمواق والخطاب - ج 2 ص 182.

1878 - في: ي: بوصفه.

1879 - قال مالك في الموطأ: "وكذلك القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة والتمر والزبيب، وإن اختلفت أسماؤها وألوانها، والقطنية: الحمص والعدس واللوييا والجلبان وكل ما ثبت عند الناس أنه قطنية. فإذا حصد الرجل من ذلك خمسة أو سق... وإن كان من أصناف القطنية... فإنه يجمع ذلك بعضه إلى بعض وعليه فيه الزكاة"، تنوير الحوالك على الموطأ، ج 1 ص 261.

قوله فيها¹⁸⁸⁰ في البيوع على ذلك، أو على أنه النوع، وهو الحقيقة¹⁸⁸¹. واستدل الباجي بها في الموطأ أن الدنانير والدراهم جنسان في البيع ويُجمعان في الزكاة¹⁸⁸²، خلافاً للشافعي¹⁸⁸³.

قاعدة 291: اختلف المالكية فيما له كمالان كالزيتون¹⁸⁸⁴: هل يعتبر بأولهما وهو المنصوص¹⁸⁸⁵، فيؤخذ¹⁸⁸⁶ من حبه "وأتوا حقه يوم حصاده"¹⁸⁸⁷، أو بأخرهما وهو المشهور، فيؤخذ من زيتته¹⁸⁸⁸، أو يُختار؟ فيأخذ أيهما أحب لتقابل الوجهين. ويشبه¹⁸⁸⁹ تعليق¹⁸⁹⁰ الحكم بأول الاسم أو بأخره، إلا أنه لم يوجد.

قاعدة 292: اختلف المالكية في علة الحرص¹⁸⁹¹ في النخيل والعنب: هل هي ظهور النبات فيهما وتمييزه عن الأوراق¹⁸⁹²؟ أو حاجة¹⁸⁹³ أهله إلى الأكل منه من حين يتدئ الطيب فيه؛ وعليهما إذا احتيج إلى الأخذ من غيرهما قبل الكمال.

قاعدة 293: كُلُّ ما هو من باب الحُكْم أو الخبر فإن الواحد يكفي فيه، وكل ما هو من باب الشهادة، فلا بد فيه من العدد¹⁸⁹⁴ على ما يتبين في الفرق بينهما¹⁸⁹⁵. وقد يُختلف

1880 - "قوله فيها" بياض في: ي.

1881 - انظر المواق والحطاب عند قول الشيخ خليل: "وقطنية ومنها كرسنة، وهي أجناس" المواق والحطاب - ج 4 ص 347-348.

1882 - المدونة - ج 1 ص 208، وبداية المجتهد - ج 1 ص 232.

1883 - بداية المجتهد - ج 1 ص 232.

1884 - المواق - ج 2 ص 280.

1885 - في: ت، ي، ع: المنصور.

1886 - ع، س: فتؤخذ.

1887 - سورة الأنعام، الآية 141.

1888 - تنوير الحوالك ج 1 ص 259-260، والمواق والحطاب: ج 2 ص 280-281.

1889 - ت: وشبهه - ي: وبه.

1890 - س: تعلق.

1891 - تقدم تعريف الحرص في حاشية القاعدة 124.

1892 - الحرشي - ج 2 ص 174.

1893 - في: ي: وحاجة.

1894 - الفروق - ج 1 ص 4-6، وانظر القاعدة: 1149.

1895 - أي في القاعدة 318، والقاعدة 1149.

في مرجع بعض الفروع من ذلك لتردها بين النوعين. والمشهور من ذلك أن الخرص يكفي فيه الواحد¹⁸⁹⁶؛ لأنه كالحاكم¹⁸⁹⁷، بخلاف حكمي الصيد فإنهما كمقومي العيب¹⁸⁹⁸. وقد أثبتنا الفروع المترددة بين هذين الأصلين في كتاب النظائر¹⁸⁹⁹.

قاعدة 294¹⁹⁰⁰: اختلف¹⁹⁰¹ المالكية في الأتباع: هل تُعطي حكم أنفسها أو حكم متبوعاتها: كالمالين: أحدهما مُدار والآخر غير مُدار، وهما غير متساويين. وكبيع السيف المُحَلَّى - إذا كانت حليته تبعاً - بالنسيئة¹⁹⁰²، منعه في المشهور واشترط النقد، وأجازته سحنون، وقيل¹⁹⁰³ يستحب فيه النقد ويمضي التأجيل بالعقد. وكمن بذل صداقاً ظاناً أن للمرأة مالا، فانكشف الغيب¹⁹⁰⁴ بخلافه: فإن قلنا بالأول فله الفسخ لفوات مقصوده من¹⁹⁰⁵ الانتفاع، وإن قلنا بالثاني أمكن أن يُقال¹⁹⁰⁶: لا¹⁹⁰⁷ قسَطَ لها من الثمن فلا يسقط¹⁹⁰⁸ مقابله، أو لها قسط فيحطُّ عنه بقدر ما فاته من المقصود؛ قياساً على الاستحقاق في البياعات، أن المُستحق إذا¹⁹⁰⁹ كان تبعاً فلا يُفسخ العقد في الجميع، وفيه خلاف على القاعدة. ففي هذا الفرع ثلاثة أقوال، وتقوم¹⁹¹⁰ من هنا:

1896 - خليل: "وكفى الواحد، وإن اختلفوا فالأعدل"، الخرخشي - ج 2 ص 175، والمواق - ج 2 ص 289.

1897 - ت: كالحكم .. انظر المصدر السابق.

1898 - الخرخشي - ج 2 ص 275، والمواق والخطاب - ج 3 ص 179.

1899 - انظر القاعدة: 1149.

1900 - المنجور - ج 1، م 21، ص 2 - 8، وإيضاح المسالك - ص 249 - 253، القاعدة 52، وقد تكلم المنجور من م 21 إلى م 24 على حكم الأتباع بتفصيل، ونقل القواعد المختلفة التي أتى بها المقرئ في هذا السبيل. كما تكلم على حكم الثلث في أبواب الفقه، ومتى يعتبر قليلاً ومتى يعتبر كثيراً ...

1901 - اختلف، ليست في: ي.

1902 - في: ي: بالنسبة.

1903 - في: ت، ي: وكان.

1904 - ي: العيب.

1905 - (مقصوده من): في: ت: مقصود عين.

1906 - ي: يقول - ع: يكون.

1907 - (قسط): في: ي: مسقط - في: ع: "الأقسط".

1908 - (فلا يسقط): في: ي، ج، ع، س: فيسقط.

1909 - ي، ت، ع: إن.

1910 - ي: ويقوم.

قاعدة 295¹⁹¹¹: الأتباع هل لها¹⁹¹² قسط من الثمن أو لا في الاستحقاق وغيره؟
ومن القاعدة الأولى بيع الحلي المزوج بصنف التابع، وفيه روايتان عن مالك. ومن
الثانية بيع السيف الذي حليته تبع بنوعها، فالمشهور اشتراط النقد فيه، وقال سحنون:
يجوز مؤجلا، وقيل: يُستحب فيه النقد ويمضي التأجيل بالعقد.

قاعدة 296: نصوص الزكاة في بيان الواجب غير معلولة عند مالك ومحمد؛ لأن
الأصل في العبادات ملازمة أعيانها¹⁹¹³، وترك التعليل كما مر¹⁹¹⁴، فالواجب أعيانها¹⁹¹⁵.
وقال النعمان¹⁹¹⁶: معللة بالمالية الصالحة لإقامة حق¹⁹¹⁷ الفقير، فالواجب قدرها، فسواء
أخرج العين أو القيمة فإنه يكون مخرجا للواجب¹⁹¹⁸، لا أن¹⁹¹⁹ القيمة بدل؛ لأن شرط
البذل تعذر الأصل¹⁹²⁰. وقال بعضهم في هذه القاعدة: إن المنصوص عليه عندهما بيان
عين الواجب، وعنده بيان قدر الواجب.

قاعدة 297: مُراعاة حق الفقراء مقدمة¹⁹²¹ عندهما، فمن ثم أسقطا الكبير¹⁹²².
وعنده المقدم حق المالك، فاعتبر زيادته. والحق العدل بينهما؛ وعليه أسست الزكاة.

1911 - انظر المنجور - ج 1، م 21، ص 7، وانظر إيضاح المسالك - ص 254، القاعدة 53.

1912 - (لها): في: ت: لما.

1913 - بداية المجتهد - ج 1 ص 242.

1914 - أي في القاعدة: 73.

1915 - انظر أقوال العلماء حول إخراج القيمة عن الزكاة في القاعدة 246 والمراجع التي أشرنا إليها هناك.

1916 - قال النعمان، ساقطة في: ي.

1917 - حق، ساقطة في: س.

1918 - بداية المجتهد - ج 1 ص 242.

1919 - ي: لأن.

1920 - بداية المجتهد - ج 1 ص 242.

1921 - ت: مقدم.

1922 - ت، س: الكفر - وبياض في: ي - والتصويب من: ع.

قال الشاشي¹⁹²³: كان النعمان يقول: يجب في الحِملان¹⁹²⁴ والفصلان¹⁹²⁵ والعجاجيل¹⁹²⁶ ما يجب في المَسَان¹⁹²⁷، وبه أخذ زُفَر¹⁹²⁸. فقال له يعقوب¹⁹²⁹: أرأيت لو كانت المسنة الواجبة فيها تبلغ قيمتها؟ فقال: يجب فيها واحدة منها، وبه أخذ يعقوب؛ وإن كان قد قال له: أتوجب شيئاً لا مدخل له في الفرائض؟ فقال لا يجب فيها شيء، وبه أخذ محمد بن الحسن¹⁹³⁰.

قاعدة 298: عندهما أن سبب الخراج الأرض، والعشر الزرع، فيجتمعان¹⁹³¹. وعنده سببها الأرض الصالحة للازدياع المهياة للانتفاع فلا يجتمعان. لنا اختلاف المستحق¹⁹³². واستدل بإيجاب الخراج وإن لم يزرع. وأُجيب بأنه كالمفوت¹⁹³³؛ لأن الأجرة تجب بإمكان الانتفاع، وإن لم ينتفع.

1923 - ي: الساسي.

1924 - جمع حمل، ويجمع على أحمال، وهو الخروف، وقيل: هو الجذع من أولاد الضأن.

1925 - جمع فصيل، وهو ولد الناقة أو البقرة إذا فصل عن أمه، ويجمع على فصال أيضا.

1926 - جمع عجل وهو ولد البقرة.

1927 - المسان من البقر: جمع مسنة وهي ما أوفت ثلاث سنوات ودخلت في الرابعة.

1928 - هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم، الفقيه الحنفي، جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، توفي سنة 158 هـ. انظر: وفيات الأعيان - ج 2 ص 71، وسير أعلام النبلاء للذهبي - ج 8 ص 38 - 41.

1929 - هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، كان فقيها عالما حافظا، واسع العلم بالتفسير والمغازي وأول من دُعي بقاضي القضاة، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، توفي سنة 182، انظر: وفيات الأعيان - ج 5 ص 421 - 431، والبداية والنهاية لابن كثير - ج 10 ص 186، ووفيات ابن قنفذ - ص 144 - 145.

1930 - هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، فقيه حنفي، من كبارهم، له كتب في الفقه والأصول، منها "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير"، و"الأمل"، و"المخارج في الحيل"، توفي سنة 189، انظر: وفيات الأعيان - ج 3 ص 324 - 325، والبداية والنهاية لابن كثير - ج 10 ص 210، ووفيات ابن قنفذ - ص 147.

1931 - الخطاب والمواق - ج 2 ص 278، والزرقاني - ج 2 ص 131.

1932 - الدسوقي على الدردير - ج 1 ص 411.

1933 - ت: كالفوت.

قاعدة 299: ما غلب فيه حق الأدمي من الأموال لا يُشترط فيه التكليف¹⁹³⁴، وما غلب فيه حق العبادة¹⁹³⁵ يشترط. والزكاة عندهما من الأول¹⁹³⁶. وعنده من الثاني¹⁹³⁷. وهذا في غير الضمان، أما الضمان فمذهب مالك أنه يؤخذ بحق المغصوب من مال الصبي المميز ويؤدب. وفي غيره ثلاثة: كالعجاء: الدم والمال جُبَار¹⁹³⁸. وكالمميز المال في ماله والدم على عاقلته إن بلغ الثلث، كالحظأ¹⁹³⁹. وكالمجنون المال هدر والدم على العاقلة.

قاعدة 300: الزكاة في العين عندهما معلل بتهيئه للنمو بحاله، وهذا المعنى يبطل بالصياغة. وعنده مُعلّق بعينه فلا يبطل¹⁹⁴⁰.

قاعدة 301: العينان عند محمد مالان¹⁹⁴¹. وعند مالك والنعمان مال في الزكاة خاصة¹⁹⁴². قال مالك: لأن الزكاة وجبت فيهما باعتبار النماء والتهيؤ له يشملهما، فيكمل أحدهما بالآخر بالجزء¹⁹⁴³. وقال النعمان: بالقيمة¹⁹⁴⁴ كعرض التجارة. فاعتبار¹⁹⁴⁵ الجنس عند مالك بالمعنى لا بالصورة. وعند الشافعي بالاسم والصورة. ومن ثم قال مالك: باتحاد البرّ والشعير في الزكاة والربا. والشافعي: باختلافهما.

قاعدة 302: لا جمع حيث فرق الشرع، كقول الحنفية في المعشّرات: لا يُعتبر الحول، فلا يُعتبر النصاب¹⁹⁴⁶؛ لأنه أحد ركني الزكاة، فإذا سقط سقط الآخر، فإن

1934 - س: "التكاليف".

1935 - ي: العبادات.

1936 - بداية المجتهد - ج 1 ص 232.

1937 - نفس المصدر.

1938 - جُبَار، ساقطة في: س.

1939 - ع، س، ي: لا بخطأ.

1940 - لأن أبا حنيفة يقول: الزكاة تكون في الحلي، حتى ولو أريد به الزينة واللباس. انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 227.

1941 - بداية المجتهد - ج 1 ص 232.

1942 - نفس المصدر.

1943 - بداية المجتهد - ج 1 ص 232 - 233.

1944 - نفس المصدر.

1945 - في: ي: باعتبار.

1946 - بداية المجتهد - ج 1 ص 239.

الشرع اعتبر النصاب ولم يعتبر الحول¹⁹⁴⁷: إما لحصول المقصود من اعتباره بدونه أو لغير ذلك؛ على أنه شرط لا ركن، حتى يُقال: إن الشيء كما لا¹⁹⁴⁸ يتم إلا بركنه، كذلك لا يتم إلا بشرطه وحينئذ يفرق¹⁹⁴⁹ بالجزئية.

قاعدة 303: النص يقضي على العام¹⁹⁵⁰. قال ابن العربي: بلا خلاف¹⁹⁵¹، يريد عند من لا يجعل العام نصاً كالنعمان¹⁹⁵². وما استقرئ لمالك بقوله¹⁹⁵³ عليه السلام: "ليس فيما دون خمسة أو شق صدقة"¹⁹⁵⁴، يقضي على قوله: "فيما سقت السماء العُشر"¹⁹⁵⁵، خلافاً له؛ على أن المقصود بهذا بيان التقدير وإيضاح التفصيل، لا بيان المحل وإرسال العموم. وقد مر¹⁹⁵⁶ أن اللفظ إذا جيء به لمعنى¹⁹⁵⁷ لا يُستدل به في غيره.

قاعدة 304: اختلف المالكية في قبول قياس العكس: كقولهم للحنفية - في قولهم: "إن كثير الشيء ينقض الوضوء" - كل ما لا ينقض قليلاً لا ينقض كثيره: كالدمع، عكس البول لما نقض كثيره نقض قليله. وكقول المغيرة¹⁹⁵⁸: يجب أن يستوي الإنفاق بعد الحول قبل الشراء أو بعده¹⁹⁵⁹ في الإيجاب، كما استوى قبل الحول بعد الشراء أو قبله¹⁹⁶⁰ في الإسقاط. والشافعية تثبته. والحنفية تنفيه.

1947 - انظر سبب الخلاف في المصدر السابق.

1948 - ت، ي: لم.

1949 - ي: يعرف.

1950 - بداية المجتهد - ج 1 ص 239.

1951 - ومع ذلك فقد نقل الشوكاني ما يلي: قال ابن العربي: أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة، وهو التمسك بالعموم ه. انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 151.

1952 - بداية المجتهد - ج 1 ص 239.

1953 - ع، س: فقلوله.

1954 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما. انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 150.

1955 - رواه السنة والإمام أحمد. انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 149.

1956 - مر ذلك في القاعدة 202.

1957 - في: س: "بمعنى".

1958 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 261.

1959 - ت: وبعده - ي: أو يعيد.

1960 - ت: وقبله.

قاعدة 305: الأصل أن يكون المطلوب بالشيء غير طالب له، وبالعكس، تحقيقاً لفائدة الطلب. فلا تحل الصدقة لغني وجبت عليه أو حصل له سبب وجودها¹⁹⁶¹. وقد اختلف المالكية في إعطاء النصاب أو إعطاء من يملكه¹⁹⁶². وفيها¹⁹⁶³ إذا كان المحبّس عليهم الحائظ ممن يستحق أخذها، ومتولي التفرقة غير المحبّس. فنظر¹⁹⁶⁴ في المشهور إلى أنه¹⁹⁶⁵ أخذ الزكاة بغير طريق التحبّس فلم يسقطها. وفي الشاذ إلى أنه لا فائدة للأخذ وهو ممن يستحقها، وقالوا: إذا كان للمشتري حصة في المشتري فله أن يخصص الشفيع بها فيأخذ بالشفعة من نفسه. ولا فرق بين كونه مطلوباً بنفسه، أو طالب غيره بسببه. فلذلك لا يرث القاتل من الدية، أما من المال فأثبته مالك تخصيصاً للخبر بعله¹⁹⁶⁶ المعاملة بنقيض المقصود، وليس ذلك في الخطأ، وقد مر هذا المعنى، ونفاه الشافعي للعموم.

قاعدة 306¹⁹⁶⁷: أصل مالك اعتبار جهتي الواحد، فيقدر اثنين؛ فلذلك يتولى طرفي العقد في النكاح والبيع، ويرث الأب مع البنت بالفرض والتعصيب، ويشفع من¹⁹⁶⁸ نفسه كما مر¹⁹⁶⁹. وعلى هذا القياس يؤخذ من الشخص الواحد باعتبار غناه ويُرَدُّ عليه باعتبار فقره، أو يُترك له، ويُقدر الأخذ والرد: كالمقاصة¹⁹⁷⁰، على الخلاف في العمل في هذه القاعدة. وأصل الشافعي خلاف أصل مالك في ذلك.

قاعدة 307: الحبس على معيّنين: هل يُملك بالظهور، فيراعى كل إنسان في نفسه، فإن بَلَغَ حظه نصاباً زكياً وإلا فلا. أو بالوصول إليهم كغيرهم فتراعى الجملة؟ اختلف المالكية في ذلك¹⁹⁷¹. قال ابن بشير: وهذا ينظر فيه إلى قصد المحبّس.

1961 - المواق والحطاب - ج 2 ص 346.

1962 - المصدر السابق.

1963 - ع، س: وفيها.

1964 - ي: فتتظر.

1965 - س: أنه - ت، ع، ي: أن.

1966 - ت: بعلته.

1967 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7، وإيضاح المسالك - ص 273.

1968 - "من"، ساقطة من: ع، ي.

1969 - أي في القاعدة 305.

1970 - ي: كالمفاوضة.

1971 - في ذلك، ساقطة في: ت.

زكاة الفطر¹⁹⁷²

قاعدة 308: اختلف المالكية فيما بين الفجر والشمس أهو من النهار؟ قيل لحذيفة¹⁹⁷³: "أي ساعة تسحرت¹⁹⁷⁴ مع رسول الله صلى الله عليه؟ قال هو النهار، إلا أن الشمس لم تطلع"¹⁹⁷⁵. أو من الليل قياسا على الفضلة¹⁹⁷⁶ الأخرى؟ ولقوله: صلاة النهار عجماء. وعليه اختلفوا متى يُحاطَب بصدقة الفطر على القول بإضافتها إلى اليوم¹⁹⁷⁷. وأما من رآها طهرة من الرفث¹⁹⁷⁸ في الصوم، فإنه أوجبها بانقضائه¹⁹⁷⁹. ومن لاحظ المعنيين¹⁹⁸⁰ أوجبها به وجوبا موسعا بطول اليوم بعده¹⁹⁸¹. وعليه أيضا أجزاء الأضحية بعد يوم النحر قبل الشمس¹⁹⁸².

قاعدة 309: وجوب الفطرة على كل من سماه الحديث¹⁹⁸³ بالأصل، وعلى¹⁹⁸⁴ المخرج بالحمل عند مالك¹⁹⁸⁵ ومحمد¹⁹⁸⁶. فإذا انتفى الأصل انتفى الحمل: كالعبد

1972 - هذا العنوان غير موجود في نسخة "ت، ي". أما نسخة "ع" فقد وضعته في أول القاعدة 309، والمناسب أن يكون في أول القاعدة 308، كما فعلت نسخة: س، وكما يقتضيه سياق الكلام.

1973 - هو حذيفة بن حسل بن جابر العبسي (و اليمان لقب حسل)، صحابي، من الولاة الفاتحين، كان صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم في المنافقين، لم يعلمهم أحد غيره، خرج في عدة غزوات، وولاه عمر بن الخطاب على المدائن، فتوفي بها سنة 36 هـ، انظر: الإصابة - ج 1 ص 317، وشذرات الذهب - ج 1 ص 44، ووفيات ابن قنفذ وما بحاشيتها من مراجع - ص 55-56.

1974 - ت: تسحرت.

1975 - رواه الإمام أحمد وابن ماجه والنسائي، وانظر: تفسير ابن كثير - ج 1 ص 392.

1976 - ع: الفضيلة.

1977 - انظر الأقوال الواردة في ذلك في الخطاب والمواق - ج 2 ص 367، ونيل الأوطار ج 4 ص 190-195.

1978 - الرفث هنا هو الفحش من الكلام. نيل الأوطار - ج 4 ص 195.

1979 - انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 191.

1980 - ت، س: الحقين.

1981 - الفروق - ج 2 ص 139، الفرق 82، والوجيز للغزالي - ج 1 ص 59.

1982 - المواق - ج 3 ص 242-243، والخطاب - ج 3 ص 243.

1983 - يشير إلى الحديث الذي رواه ابن عمر، قال: "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان، صاعا من تمر أو صاعا من شعير، على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين"، رواه الستة والإمام أحمد، انظر: نيل الأوطار - ج 4 ص 190.

1984 - في: ي: "وعليه".

1985 - بداية المجتهد - ج 1 ص 250-251.

1986 - المصدر السابق.

الكافر¹⁹⁸⁷. وقال النعمان : إنما وجبت على المخرج بالولاية¹⁹⁸⁸، ورُدَّ بإخراجها عن الأب. قال : ولا تجب على السَّيِّدِينَ لانتفاء ولاية كل واحد منهما، ورُدَّ بثبوت ولاية مجموعهما.

قاعدة 310: سبب وجوب إخراج الفطرة المؤنة¹⁹⁸⁹، فيُخرج عن¹⁹⁹⁰ الزوجة عندهما¹⁹⁹¹. وعنده الولاية فلا¹⁹⁹². قال الغزالي¹⁹⁹³: الولاية تنبني على¹⁹⁹⁴ السلطنة ولا تؤثر في حمل المؤن¹⁹⁹⁵ ولا تناسب، قال : والموجب عنده مؤنة¹⁹⁹⁶ بسبب الولاية.

قلت : إلا أن القاعدة للمالك ؛ لإيجابه ذلك عليه في اليسر والعسر¹⁹⁹⁷، لا للشافعي الذي خصص وجوب الإخراج على الزوج بحالة عسر الزوجة¹⁹⁹⁸ كسحنون في الكفن، والقياس أن يكون في مالها كابن القاسم لانقطاع العصمة، أو في ماله كابن الماجشون لبقاء أثرها في الغسل¹⁹⁹⁹.

قاعدة 311: الأصل في العبادات ألا تُتحمّل. فمن ثَمَّ روى ابن أشرس²⁰⁰⁰ أن فطرة الزوجة عليها²⁰⁰¹ ؛ لكن جاء: "أدّوا صدقة الفطر عمن تمونون²⁰⁰²"، فعمّه المشهور، وخصه الشافعي بحال عسرها²⁰⁰³ جمعاً بين الدليلين²⁰⁰⁴، فجاءت ثلاثة.

1987 - المصدر السابق.

1988 - المصدر السابق.

1989 - المؤنة، والمؤونة : القوت.

1990 - ع : على .

1991 - بداية المجتهد - ج 1 ص 250 .

1992 - المصدر السابق - ص 251 .

1993 - في : ي : القرافي .

1994 - ت : تبنى عن .

1995 - ت : المومن .

1996 - س : معونة، وفي أصل : ت : موجب، وفي هامشها : مؤنة .

1997 - المواق والحطاب - ج 2 ص 370 - 372 .

1998 - قارن بها في الوجيز - ج 1 ص 59 .

1999 - راجع القاعدة 233، وانظر المواق - ج 2 ص 218 .

2000 - في ي : أسرى .. وأشرس : قيل اسمه عبد الرحمن وقيل عبد الرحيم وقيل العباس، سمع من مالك، وروى عنه ابن القاسم وابن وهب وجماعة. توفي سنة 176 هـ. انظر الديباج - ص 152 - 153، ووفيات ابن قنفذ - ص 140 .

2001 - وكذلك قال أبو حنيفة. انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 250 .

2002 - حديث مرفوع، انظر : بداية المجتهد - ج 1 ص 251 .

2003 - كما تقدم في القاعدة 310 .

2004 - قارن بها في الوجيز - ج 1 ص 59 .

قاعدة 312: قال الغزالي : لا تجب الفطرة في العبد الكافر²⁰⁰⁵، وتجب في المشترك²⁰⁰⁶، والعبد المرصد للتجارة مع زكاة التجارة²⁰⁰⁷، ولا يعتبر النّصاب في زكاة الفطر؛ خلافا للنعمان في الأربعة²⁰⁰⁸. ومطلع النظر في كل واحد هو أن الفطرة مؤنة الرأس لا المال، فهي على صاحب الرأس، والسيد مُتحمّل²⁰⁰⁹، والنّصاب²⁰¹⁰ غير مشرط، وعدم الأهلية مانع، والجمع بين زكاة التجارة والفطرة لاختلاف سببها²⁰¹¹، والمُشترك يجمّلان عنه. وعنده تجب بسبب الملك²⁰¹² فنقصانه كنقصان النّصاب ولا برّ²⁰¹³ ولا صدقة إلا عن ظهر غنى²⁰¹⁴، ولا تُعتبر الأهلية في العبد.

قاعدة 313²⁰¹⁵: اختلف المالكية في ردّ البيع الفاسد : هل هو²⁰¹⁶ نقض له من الأصل أو من حين الرد²⁰¹⁷. وعليه فطرة العبد يمضي عليه يوم الفطر عند المشتري : أهي منه أم من البائع؟²⁰¹⁸ وفروعه كثيرة.

2005 - الوجيز - ج 1 ص 59.

2006 - المصدر السابق.

2007 - بداية المجتهد - ج 1 ص 251.

2008 - الفوائد السمية - ج 1 ص 173 - 174.

2009 - ع، ي : محتمل.

2010 - ع : بالنّصاب.

2011 - في : ي : الاختلاف سببها .

2012 - ع : في العبد - في : ي، س : بسبب العبد .

2013 - في : ت، س : كلمة غير مقروءة - وفي : ع : سُتَن.

2014 - يشير إلى الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول"، وانظر تفسير ابن كثير - ج 1 ص 454.

2015 - المنجور - ج 1، م 19، ص 5، وإيضاح المسالك - ص 354، القاعدة 93 .

2016 - ع : هل له نقض، وفي : ي : هل نقض له.

2017 - يندرج هذا تحت قاعدة التقديرات الشرعية، انظر : الفروق - ج 2 ص 26 - 29، والقاعدتين : 258 و 259، وما بهامشها من مراجع .

2018 - المواق - ج 2 ص 370، والدردير - ج 1 ص 465.

الصيام

قاعدة 314²⁰¹⁹: انعطاف النية على الزمان²⁰²⁰ محال عقلا معدوم شرعا، خلافا للنعمان؛ فمن ثمَّ جَوَّزَ رمضان بنية النهار، وزعم أن الخالي عن النية في²⁰²¹ أول نهار الفرض²⁰²²، يقع موقوفا على وجود النية قبل الزوال²⁰²³. قال ابن العربي: وما أحسن ارتباط الشريعة بالحقيقة، فإنها أصلها، ومدعي خلافها مطالب بالبرهان، وهذه قاعدة أخرى.

قاعدة 315: الأصل مقارنة النية للفعل إلا أن يتعذر أو يتعسر، كما في الصوم، فتتقدم ولا تتأخر²⁰²⁴ لما مر²⁰²⁵. وقد اختلف المالكية في التقدم اليسير في غيره اختيارا على الخلاف فيما قرب من الشيء هل يقدر معه أو لا، كما تقدم²⁰²⁶.

قاعدة 316: الأصل²⁰²⁷ استصحاب ذكر النية لأنها عَرَضٌ مُتَّجِدٌ²⁰²⁸، لكن الحنيفية السمحة وضعت مشقته وجعلت الحكم بدله²⁰²⁹، كما مر²⁰³⁰.

قاعدة 317: نَعْيُ الوقت لا يُغني عن وصف النية خلافا للنعمان؛ فلا بد في رمضان من نية الفرض عند مالك²⁰³¹ ومحمد²⁰³². وعنده تجزئ نية الصوم²⁰³³ (أو نية صوم النفل²⁰³⁴).

-
- 2019 - المنجور - ج 1، م 15، ص 2.
2020 - أضيف في هامش - ت: الماضي: أي الزمان الماضي.
2021 - "في" ساقطة من: ت.
2022 - ت: النهار فرض، وفي: ي: النهار الفرض.
2023 - بداية المجتهد - ج 1 ص 202، ونيل الأوطار - ج 4 ص 207 - 208.
2024 - الخطاب والمواق - ج 2 ص 418 - 419.
2025 - انظر القاعدة: 314.
2026 - انظر القاعدة 63 والقاعدة: 87، وانظر الخرشبي - ج 2 ص 148.
2027 - الأصل، ساقطة من: ع.
2028 - ت: متجددة.
2029 - ت، ي: بذلك.
2030 - انظر القاعدة 62.
2031 - بداية المجتهد - ج 1 ص 201، والمنهاج - ج 3 ص 159 - 160.
2032 - المصدران السابقان.
2033 - بداية المجتهد - ج 1 ص 201.
2034 - ما بين هلالين ساقط في: ت.

قاعدة 318²⁰³⁵: قال ابن بشير: كل ما خص المشهودَ عليه فبابه الشهادة، وكل ما عمه ولزم²⁰³⁶ القائل به²⁰³⁷ ما يلزم²⁰³⁸ المقول له، فبابه الخبر. وقال المازري: المُخْبَرُ عنه إن كان عامًّا²⁰³⁹ لا يختص بمعين فالخبر رواية محضة، وإن كان خاصًّا بمعيّن فهو²⁰⁴⁰ شهادة محضة، ثم تجتمع الشوائب بعد ذلك فتلحق²⁰⁴¹ بما هو أقرب، وقد يختلف في ذلك، فإن²⁰⁴² لم يوجد مُرَجِّحٌ احتمل الأمرين.

قلت: الرواية من حقيقتها تَلَقِّي²⁰⁴³ المُخْبَرُ عنه بالواسطة، فالأولى أن يقال: فالخبر من باب الرواية، أما الشهادة فقول وافق²⁰⁴⁴ العقد؛ ولذلك كذب المنافقون في قولهم: "نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ"²⁰⁴⁵ مع تصحيح²⁰⁴⁶ المشهود به بالجملة بينهما، فنصح مطلقاً.

قاعدة 319: تجب مخالفة أهل البدع فيما عُرف كونه من شعارهم الذي²⁰⁴⁷ انفردوا به عن جمهور أهل السنة وإن صح مستندهم فيه خبراً²⁰⁴⁸: كخمس تكبيرات في صلاة الجنّازة²⁰⁴⁹. أو نظراً²⁰⁵⁰: كصيام يوم الشك²⁰⁵¹؛ لأنه لا يكون كذلك إلا ومستند الجماعة

2035 - هذه القاعدة مبسطة في الفروق - ج 1 ص 10 - 23.

2036 - ت: لزم.

2037 - ع، ي، س: منه.

2038 - ت، س: لزم.

2039 - ي: عاملاً.

2040 - ع، ي، س: فهي.

2041 - ع: فيلحق، وفي: ي: "فيخلفه".

2042 - ت: "إن لم يوجد مرجح أحد الأمرين"، وفي: ي: "بأن لم يوجد مرجح أحد الأمرين".

2043 - في: ي: يلقى، وفي: س: "يلغى".

2044 - ت: وفاق.

2045 - سورة "المنافقون"، الآية: 1.

2046 - ت: تصميم، وفي: ي: تصحيحه.

2047 - ت: الذين.

2048 - في: س: كخبر الخمس - وفي: ت: لا توجد كلمة: خبراً.

2049 - بداية المجتهد - ج 1 ص 185.

2050 - في: ت: حصر.

2051 - نيل الأوطار - ج 4 ص 203 - 205، وانظر الخطاب والمواق - ج 2 ص 392 - 393.

مثله أو أصح منه. ثم فيه مع صيانة العرض²⁰⁵²، القيام مع أهل الحق والردع لأهل الباطل؛ ولذلك قال المالكية: ينبغي لأهل الفضل اجتناب الصلاة على المجاهرين²⁰⁵³. وهي قاعدة شرعية معلومة.

قاعدة 320: المأل إذا خالف حكمه حكم الحال، قال مالك: يُعتبر الحال به، فلا يصوم بخبر الواحد²⁰⁵⁴ وإن²⁰⁵⁵ قلنا الرؤية من باب الخبر لئلا يُفطر به، والمخالف ينكره، أو يُصام أحد وثلاثون يوماً، والشرعية تأباه. وقال محمد: يعتبر كل بحكمه فيصام أحد وثلاثون. وعنه يعتبر المأل بالحال، فيصام ثلاثون على الخبر. وللمالكية في الشاهد واليمين، أو شهادة النساء فيها ليس بهال أو يؤول²⁰⁵⁶ إليه، أو بالعكس، قولان²⁰⁵⁷.

قاعدة 321: قال ابن بشير: اختلف المذهب في وجوب إمساك جزء من الليل؛ لأنه لا يتوصل إلى إمساك جميع النهار إلا به، فإن لم يجب، لم يجب القضاء على من وافاه الفجر آكلاً فألقى²⁰⁵⁸ وهو المشهور²⁰⁵⁹. وإلا أمكن أن يُقال: إنه واجب لغيره، فإن لم يتعلق الإثم فلا قضاء. وأن يُقال: إنه انسحب حكم الوجوب عليه فالقضاء.

قلت: وأصلها: ما لا يتم الواجب المطلق إلا به هل يجب²⁰⁶⁰ أم لا؟

قاعدة 322: التوبة لا تُسقط الحد²⁰⁶¹. وللمالكية في التعزير قولان: كالمفطر في رمضان يجيء مستفتياً²⁰⁶²، بخلاف من ظهر عليه²⁰⁶³، وفي عذره بظهور الجهل

2052 - (ربما في): ت: الفرض.

2053 - في: ت: المجاهر - وفي: ي: المجاهدين.. خليل، عاطفا على المكروهات: "وصلاة فاضل على بدعي أو مظهر كبيرة"، انظر: الدردير - ج 1 ص 390، والمواق - ج 2 ص 240.

2054 - المواق والخطاب - ج 2 ص 195 - 196.

2055 - ت، س: فإن.

2056 - ت: ويؤول - وفي: ي: وبذل.

2057 - المواق والخطاب - ج 6 ص 180 - 181.

2058 - في: ي: فألقى.

2059 - المواق والخطاب - ج 2 ص 441 - 442.

2060 - انظر القاعدة 356.

2061 - في المذهب المالكي أن الحدود لا تسقط بالتوبة إلا المحارب إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه، فإن حدّ الحرابة يسقط عنه، وتبقى حقوق الأدميين من قصاص وغيره. انظر الخرشبي - ج 8 ص 103 و 106 - 107، والمواق والخطاب - ج 6 ص 316 - 317.

2062 - خليل: وأدب المفطر عمداً إلا أن يأتي تائباً - المواق - ج 2 ص 450.

2063 - نفس المصدر.

قولان²⁰⁶⁴. وجواب النافي عن حديث الأعرابي حدوثُ العهد بالإسلام²⁰⁶⁵، وكذلك شاهد الزور²⁰⁶⁶.

قاعدة 323²⁰⁶⁷: اختلف المالكية : هل كل جزء من الصوم قائم بنفسه، أو آخره مبني على أوله؟²⁰⁶⁸ وعلى الأول تبطل نيته بالقصد إلى الفطر، وعلى الثاني لا تبطل²⁰⁶⁹.

قاعدة 324²⁰⁷⁰: المشهور من مذهب مالك أن الليل مستثنى من صوم الشهر، تيسيراً²⁰⁷¹ على الخلق، وأن²⁰⁷² أصله الصوم، فتُجزئ نية واحدة لجميع الشهر²⁰⁷³، ويجب الإمساك بالشك في الفجر؛ لأنه الأصل²⁰⁷⁴، بخلاف يوم الشك²⁰⁷⁵. والشاذ أن أصله الفطر، وأنه غير مستثنى، فيجب تكرير النية لكل يوم²⁰⁷⁶، ولا يجب الإمساك إلا بطلوع الفجر للآية²⁰⁷⁷ والحديث²⁰⁷⁸، واعتباراً²⁰⁷⁹ بيوم الشك.

2064 - نفس المصدر.

2065 - نفس المصدر.

2066 - المصدر السابق، والمواق - ج 6 ص 122.

2067 - المنجور - ج 1، م 7، ص 7.

2068 - الخرخشي - ج 2 ص 252، والمواق - ج 2 ص 433 - 434.

2069 - المواق والخطاب - ج 2 ص 433.

2070 - المنجور - ج 1، م 11، ص 2.

2071 - ت: رفقا، وفي: ي: "النهار، سترأ".

2072 - ت: لأن، وفي: س: "فإن".

2073 - في: ي: النهار.. خليل: "وكفت نية لما يجب تتابعه... لا إن انقطع تتابعه بكمروض أو سفر"، المواق والخطاب - ج 2 ص 419 - 421.

2074 - المواق والخطاب - ج 4 ص 427 - 428.

2075 - نيل الأوطار - ج 4 ص 203 - 205.

2076 - نيل الأوطار - ج 4 ص 208.

2077 - وهي: "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر"، سورة البقرة، الآية 187.

2078 - لعله يقصد حديث حذيفة المتقدم في القاعدة 308، أو الحديث الذي ورد في الصحيحين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يمنعكم أذان بلال عن سحوركم، فإنه ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر"، وانظر أحاديث أخرى في تفسير ابن كثير ج 1 ص 392 - 393، أو ربما يقصد حديث: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، الذي رواه البخاري وغيره، والحديث يدل على وجوب النية لكل يوم.

2079 - في: ت، ي: "والاعتبار".

قاعدة 325²⁰⁸⁰: اختلف المالكية في كون رمضان عبادة واحدة أو عبادات كثيرة، وبُني²⁰⁸¹ عليه تكرير النية. ولا منافاة بين الاتحاد والتكرير عندي²⁰⁸²، وهما المختار.

قاعدة 326²⁰⁸³: اختلفوا في كون النَّزْع وطأ أو لا؟ وعليه الفطر به²⁰⁸⁴. ومن قال: إن وطئتكَ فأنت علي كظهر أمي: هل يُمكن من الوطء أو لا؛ لأنها تحرم بالإيلاج، أو به وبالإنزال، على الأخذ بأوائل الأسماء أو بآخرها²⁰⁸⁵.

قاعدة 327: الأسباب المختلفة²⁰⁸⁶ باختلاف الأقاليم: كالفجر والزوال والغروب، لا يلزم حكمها إقليمياً²⁰⁸⁷ بوجودها في غيره إجماعاً. ومن ثم قيل: لكل قوم رؤيتهم²⁰⁸⁸. ومشهور مذهب مالك خلافه²⁰⁸⁹.

قاعدة 328: المختار أن القضاء لا يتعين للتقصير في الرِّعاية، بل يَحْتَمَل التخصيص بالعناية²⁰⁹⁰ خلافاً للشافعي. فإذا ورد ففي حق المعذور خاصة كما في الصلاة²⁰⁹¹، لم يلزم في غيره بالأولى - إلا بدليل، كما في الصوم²⁰⁹²؛ لأنه بأمر جديد²⁰⁹³

2080 - المنجور - ج 1، م 11، ص 2، وإيضاح المسالك - ص 239، القاعدة 44، والمواق والحطاب - ج 2 ص 419.

2081 - ج، س: وينبغي.

2082 - (عندي) ساقطة من: س.

2083 - المنجور - ج 1، م 11، ص 5-7، والمنجور - ج 2 ص 104، وإيضاح المسالك - ص 240، القاعدة 45.

2084 - المواق - ج 2 - ص 441-442.

2085 - انظر: القاعدة 91 المتقدمة.

2086 - في: س: "مختلفة".

2087 - ت: لإقليمها - وفي: ي، ع: "إقليمها".

2088 - في: ي: زيتهم.. بداية المجتهد - ج 1 ص 197.

2089 - نفس المصدر.

2090 - في: ي: "بالجناية".

2091 - بداية المجتهد - ج 1 ص 142-143.

2092 - بداية المجتهد - ج 1 ص 205-206.

2093 - وهو قول الله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو على سفر، فعدة من أيام آخر" سورة البقرة، الآية 184.

عند المحققين. وأوجب ابن العربي استتابة من قال : إن العامد لا يقضي الصلاة، وهو مذهب أهل الظاهر²⁰⁹⁴، واختيار عز الدين²⁰⁹⁵.

قاعدة 329: مذهب مالك أن الكفارة كذلك، ومن ثم لم يُوجبها في الغموس²⁰⁹⁶ وقتل العمد، خلافاً للشافعي.

قاعدة 330: قال مالك والنعمان : وجوب الكفارة مُعَلَّل بالانتهاك بالفطر التام، والحكمُ إذا تعلق في المنصوص بالمعنى تعدى إلى ما شاركه فيه وإن فارقه في اسمه كالزنا. وقال محمد : هو غير مُعَلَّل : كإيجاب²⁰⁹⁷ الجلد مائة²⁰⁹⁸ والرجم²⁰⁹⁹؛ لأن²¹⁰⁰ ما سوى الجماع دونه، وورود النص بحكم في الأعلى لا يوجب ثبوته في الأدنى.

قاعدة 331: الكفارة لا تتعلق بفعل²¹⁰¹ ناقص : كالمباشرة، ولا بصوم ناقص : كالتقصاء. قال الشافعي: فكما اختلفت بأعلى أنواع الصيام²¹⁰² فتختص²¹⁰³ بأعلى الأفعال²¹⁰⁴. والرجل هو الفاعل حقيقة، والمرأة محل الفعل وممكنة منه²¹⁰⁵، والكفارة

2094 - بداية المجتهد - ج 1 ص 142 - 143.

2095 - هو أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم، بن الحسن السلمي، الدمشقي، عز الدين، الملقب بسلطان العلماء : فقيه شافعي، بلغ رتبة الاجتهاد، ولد سنة 77 هـ في دمشق، وتوفي سنة 60 هـ، من كتبه : "التفسير الكبير" و"قواعد الأحكام في إصلاح الأنام"، وغيرهما. انظر : وفات الوفيات - ج 1 ص 594 - 596، وشذرات الذهب، ج 5 ص 301، ووفيات ابن قنفذ - ص 327 - 329.

2096 - الغموس : هي الحلف على تعمد الكذب، أو على غير يقين، وهو أعظم من أن تكفره الكفارة، سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في النار، وقيل في الإثم .. انظر الخطاب والمواق - ج 3 ص 266 - 267.

2097 - في : ي : بإيجاب .

2098 - مائة، بياض في : ي .

2099 - أي أن الزنا قد يوجب الجلد أو الرجم .

2100 - ت : ولأن .

2101 - س : بعقل .

2102 - وهو رمضان .

2103 - ت : تختص .

2104 - وهو الجماع، لأن الكفارة عند الشافعي وأحمد وأهل الظاهر، لا تلزم إلا في الإفطار من الجماع. انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 209.

2105 - بداية المجتهد - ج 1 ص 210.

المتعلقة بحقيقة الفعل لا تتعلق بالتمكين²¹⁰⁶ منه : ككفارة القتل . وقال مالك والنعمان :
إن فعلها وإن كان ناقصا في الجماع²¹⁰⁷ فهو كامل في هتك الحرمة²¹⁰⁸ .

قاعدة 332: المُغَلَّبُ عند مالك ومحمد في الكفارة معنى العبادة فلا تتداخل²¹⁰⁹،
وعند النعمان معنى العقوبة فتداخل²¹¹⁰ .

قاعدة 333: استحقاق²¹¹¹ الصوم عندهما يعتبر²¹¹² عند وجود²¹¹³ ما يفسده²¹¹⁴ .
وعند النعمان زوال الاستحقاق في بعض اليوم يسقط ما مضى إذ لا يتجزأ . فإذا جامع
ثم جُنَّ في يومه كفر عندهما، لا عنده وعند بعض المالكية .

قاعدة 334: القطع ألا تأثير للقضاء في حق مستيقن²¹¹⁵ الخطأ في إباحة ولا تحريم،
والخلاف في ذلك من وهلات أهل العراق، فلا تأثير للإجازة والرد²¹¹⁶ في حقه . فإذا
رُدَّتْ شهادته²¹¹⁷ فأفطر²¹¹⁸ كفر، خلافا له .

قاعدة 335: كلُّ ما يسقط بالشبهة، فالمسقط فيه مقدم على الموجب ؛ بخلاف
المفطرة²¹¹⁹ على أنها تحيض أو تُثَمِّم، فتفطر ثم تحيض أو تُثَمِّم، بعد²¹²⁰ ثبوت المسقط
ساعتئذ²¹²¹ .

2106 - في : ي : "بالممكن" .

2107 - في : ي : والجماع .

2108 - نفس المصدر .

2109 - نفس المصدر - ص 211 - 212 .

2110 - نفس المصدر .

2111 - ي : استخفاف .

2112 - ي : يعسر .

2113 - ع : وجوب .

2114 - المواق - ج 2 ص 433 .

2115 - ت : مستغن .

2116 - ي : للإجارة وللرد .

2117 - أي لأنه رأى الهلال وحده، فُردت شهادته .

2118 - ي : وأفطر .

2119 - س : المفطرة - ت، ي، ع : المفطر .

2120 - ت : يُعد - ع : لعدم .

2121 - المواق والخطاب - ج 2 ص 439 .

قاعدة 336: منع الانعقاد كقطع المنعقد عند مالك ومحمد. فإذا طلع الفجر فاستدام الجماع كفر. وقال النعمان: القطع جنابة²¹²² على عبادة ثابتة بالإفساد، والمنع²¹²³ لم يلاق عبادة فلا يكون جنابة. قال ابن العربي: وهو خرق²¹²⁴ عظيم في الشريعة. قال الغزالي²¹²⁵: ولا شك أن القطع أوقع، فإن الردة أغلظ حكماً من الكفر الأصلي²¹²⁶، إلا أننا لم ننظر إلا إلى حصول أصل الهتك بمنع الصوم.

قاعدة 337²¹²⁷: اختلف الأصوليون في ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال²¹²⁸: هل يتنزل منزلة العموم في المقال²¹²⁹ (أو لا؟) وبني عليه خلافاً المالكية في تكفير الواطئ ناسياً²¹³⁰، وفيه نظر²¹³¹. قال بعضهم: ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يتنزل²¹³² منزلة العموم في المقال²¹³³ (2134). وقال آخرون²¹³⁵: يكسو اللفظ ثوب الإجمال²¹³⁶ ويمنع الاستدلال به على الاستقلال.

2122 - ي: جباية.

2123 - أي منع انعقاد الصيام، مثلاً.

2124 - ت، س: حرب.

2125 - كلام الغزالي يؤيد رأي النعمان.

2126 - لأن الردة قطع للإيمان.

2127 - انظر الفروق - ج 1 ص 87 - 92.

2128 - (الأحوال مع الاحتمال): في: ي: الأموال مع الاحتمال .. انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 210.

2129 - "في المقال"، ساقطة في: ت، ع.

2130 - بداية المجتهد - ج 1 ص 209 - 210.

2131 - المصدر السابق.

2132 - ي: تنزل.

2133 - وهو ضعيف، انظر المصدر السابق.

2134 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

2135 - س: بعضهم.

2136 - في: س: وقال بعضهم: يكسو اللفظ ثوب الاجمال - في: ي: وقال آخرون: يكسو اللفظ ثوب الاحتمال.

- في: ت: وقال آخرون: اللفظ يوجب الاحتمال - في: ع: وقال آخرون: يكسو اللفظ ثوب الاجمال. فالتصويب من: ع.

قاعدة 338: المنصور من مذهب المالكية غير المشهور، يجب رد التخيير للترتيب ؛ لأنه زيادة عليه، وفاقا لمحمد²¹³⁷. ومعتمد المشهور²¹³⁸ أنها متنافيان²¹³⁹، والتخيير أقرب إلى أصل البراءة ؛ لانتفاء²¹⁴⁰ إيجاب المعين²¹⁴¹ فيه²¹⁴².

قاعدة 339: المشهور من مذهب مالك أن اختلاف أنواع الموجب والموجب لا يوجب كون الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف : ككفارة الصيام.

قاعدة 340: السّفه لا يُسقط حق الله عز وجل في المال، فلا ينقل إلى غيره، وللمالكية قولان.

قاعدة 341: اختلف المالكية في رجوع حرمة اليوم بإخراج الكفارة. وعليه إعادتها بعدها لا قبلها.

قاعدة 342²¹⁴³: الناسي أعذر من المخطئ على الأصح ؛ لأن التفريط مع المخطئ أكثر منه مع الناسي. فمن ثم جاء الثالث : أن التابع ينقطع بالخطأ دون النسيان، وهي للمالكية.

قاعدة 343²¹⁴⁴: لا يفترق العمد من النسيان في باب إسقاط²¹⁴⁵ المأمورات، ولا العذر من الاختيار، بخلاف تفويت²¹⁴⁶ المنهيات²¹⁴⁷ فيها، هذا هو الأصل. وقد اختلف المالكية في انقطاع التابع بالنسيان ؛ لاختلافهم أهو من باب المأمورات أو من باب المنهيات.

2137 - بداية المجتهد - ج 1 ص 211.

2138 - نفس المصدر .

2139 - ت، س، ي: متباينان.

2140 - ي : لانتفاء.

2141 - (المعين) : غير موجودة في : ي - وفي ت : العين .

2142 - ت : به .

2143 - المنجور - ج 2، م 7، ص 5-8.

2144 - المصدر السابق.

2145 - ع، س، ج : سقوط.

2146 - ع، س، ج : ثبوت.

2147 - ج : فيها.

قاعدة 344: قال الشافعي²¹⁴⁸: ذمة المجنون غير صالحة لإلزام العبادات البدنية، فإذا أفاق في بعض الشهر فلا²¹⁴⁹ يلزمه قضاء ما مضى.

وقال مالك²¹⁵⁰ والنعمان²¹⁵¹: إنها صالحة لها عند وجود أسبابها، ثم خطاب القضاء يسقط²¹⁵² فيما يلحقه الحرج فيه، ويبقى فيما لا يلحقه. ثم اختلفا²¹⁵³ في الحرج: فرآه النعمان جميع الشهر²¹⁵⁴. وضابط مذهب مالك²¹⁵⁵ أن من بلغ عاقلا وقلَّتْ سنو إطباقه فالقضاء²¹⁵⁶ وإلا فثالثها إن قلت، ومثلوا²¹⁵⁷ الكثيرة بالعشر والقلية بالخمس²¹⁵⁸.

قاعدة 345: لا يُشترط في القضاء تقدم الوجوب، بل تقدم سببه²¹⁵⁹ عند المازري والمحققين، خلافا لعبد الوهاب وغيره؛ لأن الحائض تقضي ما حُرِّم عليها فعله في زمن الحيض، والحرام لا يتصف بالوجوب؛ ولأن الجمعة تُقضى ظهرا. ثم تقدّم السبب قد يكون مع الإثم وقد لا يكون. والمزبل للإثم قد يكون من جهة العبد: كالسفر، وقد لا يكون من جهته: كالحيض، وقد يصح معه الأداء كالمرض وقد لا يصح: إما شرعا كالحيض أو عقلا كالنوم.

قاعدة 346: تعلق الوجوب لا يستلزم استرسال تعلقه على الأضح، وفائدته قضاء المجنون²¹⁶⁰.

2148 - المنهاج - ج 3 ص 184 - 187.

2149 - ع، ي: لم - س: فهل.

2150 - الخطاب والمواق - ج 2 ص 422.

2151 - الفوائد السمية - ج 1 ص 187.

2152 - ت: سقط.

2153 - ت: اختلف.

2154 - ع: الشهر - ي: النهار. انظر الفوائد السمية - ج 1 ص 187.

2155 - المواق والخطاب - ج 2 ص 422.

2156 - س: فالقضاء انفاقا.

2157 - المواق والخطاب - ج 2 ص 422.

2158 - المصدر السابق.

2159 - س: مسبه.

2160 - راجع القاعدة 344.

قاعدة 347²¹⁶¹: العبادة قد توصف بالأداء²¹⁶² والقضاء²¹⁶³: كالصوم. وقد لا توصف بهما: كالنافلة. وقد توصف بالأداء فقط: كالجمعة وصلاة العيدين على خلاف في ذلك. والرابع داخل في التقسيم غير داخل في الوجود. فكل ما يوصف بالقضاء يوصف بالأداء، ولا ينعكس²¹⁶⁴ على هذا القول، وعلى القول الآخر ينعكس. والتحقيق أن الأداء فعل العبادة في وقتها المقدر كما مر، فيدخل فيه الجمعة والعيد والحج. والقضاء بأمر جديد بعده لحديث معاذة²¹⁶⁵، ومن ثمَّ كان مجازاً في الحج على الأصح؛ لأنَّ السَّنة لا تتعين بالتعيين: كبعض الوقت، والتعلق²¹⁶⁶ الأول لم ينقطع على الأصح.

قاعدة 348: رجح مالك والنعمان حال المتأدَّى من النافلة²¹⁶⁷؛ لأن من شرط إتمامه إتباعه بالباقي، وهو واجب: إما لأن قطع الباقي إبطال للماضي "ولا تُبْطَلُوا أعمالكم"²¹⁶⁸، وإما لأن وضع الماضي بمنزلة نذر الباقي. والشافعي حال الباقي²¹⁶⁹، لوصفه بالنفلية في الأصل؛ وعليها وجوب القضاء على من قطع نفلاً مقصوداً اختياراً²¹⁷⁰، بخلاف الوضوء ونحوه.

قاعدة 349: كل ما يَحْتَصُّ بما يصح قصد عينه له شرعاً أو عادة، فإنه يتعين بالتعيين، وإلا ففي تعيينه²¹⁷¹ خلاف: كالنقود. وقيل يتعين²¹⁷² بتعيين²¹⁷³ الدافع. وعلى

2161 - انظر توضيح هذه القاعدة في الفروق - ج 2 ص 55 - 59، الفرق 66.

2162 - تقدم تعريفه في القاعدة 149.

2163 - تقدم تعريفه في القاعدة 149.

2164 - ت: يعكس.

2165 - س: معادة - ت، ي، ع: معادته.

2166 - في: ت، ي، ع: والتعليق.

2167 - ت: الماضي في النافلة - س: المتأدي من النافلة.

2168 - سورة محمد، الآية 33.

2169 - أي رجح حال الباقي.

2170 - المدونة - ج 1 ص 183، وبداية المجتهد - ج 1 ص 216، وفي هذا المصدر الأخير توضيح لأحكام هذه القاعدة.

2171 - ت، ي: تعيينه.

2172 - في: ت، ع، س: تتعين.

2173 - ع، س: بتعين.

هذا أقول²¹⁷⁴ فيمن نسي يوم نذره إن كان قصده لمعنى تحراه، فإن تعذر احتاط له. وإن لم يقصده لمعنى فيه جرى على الخلاف، وأستحسن له أن يصوم آخر²¹⁷⁵ أيام الأسبوع²¹⁷⁶، وهذا العقد يجمع أكثر وجوه²¹⁷⁷ خلاف المالكية في المسألة.

قاعدة 350²¹⁷⁸: اختلف المالكية فيما يلزم باللفظ المحتمل إذا لم يقترن بالقصد، فقليل الأكثر²¹⁷⁹ حتى يرجح²¹⁸⁰ غيره؛ لأن الذمة لا تبرأ يقينا إلا به، وقيل: الأقل²¹⁸¹؛ لأن الأصل انتفاء الزائد حتى يثبت، وهي كقاعدة الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها. قال ابن بشير في باب نذر الصيام: هذا هو القانون في هذا الباب، وإليه ترجع أكثر مسائله.

قاعدة 351²¹⁸²: اختلف المالكية في المقدم من اللفظ والقصد²¹⁸³ عند تعارضهما: كصوم يوم يقدم فلان فقدم نهاراً²¹⁸⁴: قيل: يقضي لأن المقصود صيام يوم²¹⁸⁵ شكراً، وقيل: لا²¹⁸⁶. وبابها الأيمان والظهار: كمن ظاهر قاصداً الطلاق، ففي اللازم منها قولان²¹⁸⁷. أما إن لم يقصد شيئاً، فعلى الخلاف في لزوم اليمين باللفظ المجرد عن النية، وهي قاعدة عامة.

2174 - ي، ع: القول.

2175 - في: ي: أجزاء.

2176 - وهو يوم الجمعة، انظر: المواق والحطاب - ج 2 ص 453.

2177 - في: ي: وجود.

2178 - المنجور - ج 1، م 14، ص 3.

2179 - المواق - ج 2 ص 451.

2180 - ت، س: يرجح.

2181 - المواق - ج 2 ص 451.

2182 - المنجور - ج 2، م 14، ص 1.

2183 - ي: والفصل.

2184 - المواق والحطاب - ج 2 ص 452.

2185 - "صيام يوم": في: ي: "صوم".

2186 - المواق والحطاب - ج 4 - ص 116.

2187 - انظر المواق والحطاب - ج 2 ص 452.

قاعدة 352: كل ما له ضد فإنه يرتفع بطروئه عليه : كالحَدَث والفِطْر عند مالك
والنعمان، بخلاف محظوره كالكلام²¹⁸⁸ عند مالك ومحمد²¹⁸⁹، إلا أن يَقْصِد حيث
يُعتبر²¹⁹⁰ الرَفْض، أو يكثر حيث يُوْثِر²¹⁹¹ الإِعْرَاض.

قاعدة 353: النهي عن الأوائل نهي عن الأواخر، فقوله تعالى: "ولا
تباشروهن"²¹⁹² نهي²¹⁹³ عن الجماع قطعاً²¹⁹⁴، بخلاف العكس: كتحرим الجماع في
الصوم²¹⁹⁵.

2188 - أي في الصلاة.

2189 - تُرَاجِع القاعدة 129.

2190 - ي : يعسر.

2191 - - ت : يوقن.

2192 - "لا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد..." سورة البقرة، الآية 187.

2193 - ي : فنهى.

2194 - قطعاً، ساقطة في : ت.

2195 - المواق والحطاب - ج 2 ص 416.

الاعتكاف

قاعدة 354: أصل مالك كراهة الدخول اختياراً في عهدة يصعب²¹⁹⁶ الوفاء بها إيثارا لتحقق²¹⁹⁷ السلامة على رجاء الغنيمة. قال ابن عباس²¹⁹⁸: لا أعدل بالسلامة شيئاً، وفي التنزيل: "ورهبانية ابتدعوها"²¹⁹⁹. فمن ثمَّ كَرِهَ نذر الطاعة في المشهور عنه والاعتكاف على ظاهر الرواية²²⁰⁰، والجمهور على خلافه²²⁰¹؛ لأنهم فقهاء، وهو مع الفقه سلطان. والله²²⁰² أبو الحسن الصغير²²⁰³، حدثني العلامة أبو عبد الله محمد بن

2196 - ي : يضعف.

2197 - ت، ي : لتحقيق.

2198 - هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، القرشي، الهاشمي، الخبر البحر، الصحابي الجليل، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو الخلفاء العباسيين، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات، ونشأ في بدء النبوة، فصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه الأحاديث الصحيحة، له في الصحيحين 1660 حديث، توفي بالطائف سنة 68 هـ، انظر "الإصابة" ترجمة 4772، وشذرات الذهب - ج 1 ص 75.

2199 - سورة الحديد، الآية 27.

2200 - بداية المجتهد - ج 1 ص 217، والاعتكاف مندوب إليه بالشرع، واجب بالندر، والقول بالكراهة ضعيف، انظر: "العدوى" محشي الرسالة، ج 1 ص 355.

2201 - بداية المجتهد - ج 1 ص 217، والمواق والحطاب - ج 2 ص 454.

2202 - في نسخة: ي : لله دَرَّ أبي .. "الله أبو الحسن" - هذا تركيب فيه معنى التعجب، كقول الشاعر وهو يصف ابنه الذي يعالج سكرات الموت:

"الله مقتله والموت يكسرها *** كأن أجفانه سكرى من الوسن"

ويعرب "الله" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والاسم الذي بعده مبتدأ مؤخر. انظر المعجم في الإعراب لعمر توفيق سفرأغا - ص 245.

2203 - هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الحق الزويلي، المعروف بالصغير، من كبار المفتين في المغرب، وأحد قضاة فاس، له: "التقييد على المدونة"، وغيره، انظر: الاستقصا - ج 2 ص 49 - 87، والديباج - ص 212 - 213، وشجرة النور - ص 215، ووفيات ابن قنفذ ص 342.

إبراهيم الأبي²²⁰⁴ أنه سأله²²⁰⁵ عن رأيه في المهدي، فقال: "عالم سلطان"، قال: ²²⁰⁶ فقلت له: وقد²²⁰⁷ وافقت الغرض فلا تزدد.

قاعدة 355: الأصل ألا يدخل في الشيء ما²²⁰⁸ يُنافيه، إلا ما لا يمكن الانفكاك عنه غالباً²²⁰⁹: كخروج المعتكف²²¹⁰ للحاجة، وإلا افتقر إلى دليل: كالمعيشة²²¹¹؛ ومن ثمَّ اختلف في جواز اعتكافه²²¹² أولاً. وكالبناء في الرُعاف. والكلام لإصلاح الصلاة.

قاعدة 356: اختلف المالكية في نذر المشروط: هل هو نذر للشرط أو لا؟ فإذا نذر اعتكافاً مطلقاً، ففي اختصاصه بصيام يكون له قولان²²¹³. وأصلها²²¹⁴ مسألة²²¹⁵ ما لا يتم الواجب إلا به²²¹⁶. وتحصيلها أنه لا يجب بإيجاب المشروط شرط الوجوب كالنصاب، ولا الصحة غير المقدور كالحول، وفي غيرها ثالثها: يجب الشرعي

2204 - هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد العبدي التلمساني، عرف بالأبي، نسبة إلى "أبلة" في الأندلس، وهو الإمام العلامة المجمع على إمامته، قال مؤلفنا المقرئ: "هو الإمام، نسيح وحده، ورحلة وقته في القيام على الفنون العقلية وإدراكه وصحة نظره". طاف في المشرق والمغرب وجمع علومًا كثيرة، وهو من أشياخ المقرئ. توفي سنة 757 هـ. انظر نيل الابتهاج ص 245 - 248، ونفح الطيب - ج 1 ص 167 - 171، والحلل السندسية في الأخبار التونسية - ج 1 ص 645 - 646، لمحمد الأندلسي الوزير السراج، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، نشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1985.

2205 - أي الإمام الأبي سأل أبا الحسن.

2206 - "قال"، غير موجودة في: ع، والضمير في "قال" يعود على الإمام الأبي، وقد نقل هذه القصة، صاحب نفح الطيب - ج 1 ص 167، ونيل الابتهاج - ص 246.

2207 - ع: قد.

2208 - في: ت، ي، ع، مما.

2209 - ع، ي: غالباً فيه.

2210 - ت: المعتكفة.

2211 - المواق والخطاب - ج 2 ص 461.

2212 - (جواز اعتكافه): ي: جوازه.

2213 - الرسالة، بشرح أبي الحسن - ج 1 ص 357، والخطاب والمواق - ج 2 ص 455.

2214 - ت، ي: وأصله.

2215 - مسألة، ساقطة في: ت، ي.

2216 - الاحكام للآمدي - ج 1 ص 157.

كالوضوء، لا العقلي كترك الضد²²¹⁷، ولا العادي كغسل جزء من الرأس²²¹⁸، والمنصور غير المشهور أن ما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو غير واجب²²¹⁹.

قاعدة 357: شرط الصحة لا يُسقط تعذره²²²⁰ الوجوب²²²¹ على الأصح: كمن لم يجد الطهور²²²²، ومن تعذر عليه الصوم وهو معتكف، فالمختار أن ذلك يصلي، وهذا يلزم المسجد²²²³.

قاعدة 358: قال النعمان: ليس الاعتكاف في نفسه بعبادة مقصودة، وإنما يصير عبادة بالصوم²²²⁴. ونسبه ابن العربي إلى مذهبه، وما أرى أهله²²²⁵ بالذين يساعدونه عليه، وإنما مستندهم العمل. وأما حديث عمر²²²⁶، فقال ابن بشير: إنها يُشترط الصوم في الاعتكاف الذي لا يُقصد به الجوار²²²⁷: كالجوار بمكة للنظر إلى البيت أو غيرها²²²⁸ من المساجد لقصد التحريم²²²⁹ ببيت²²³⁰ الله تعالى - لا الاعتكاف الشرعي - فهذا لا يُشترط فيه الصوم²²³¹.

2217 - ع: الصيد.

2218 - أي أن غسل الوجه لا يتحقق إلا بغسل جزء من الرأس. انظر الاحكام للآمدي ج 1 ص 157.

2219 - انظر القاعدة: 321.

2220 - ت: بعذره.

2221 - في: ي: "الوجوب على الوجوب" أي بزيادة "على الوجوب".

2222 - أي لم يجد ماء يتوضأ به ولا تراباً يتيمم به.

2223 - الخطاب - ج 2 ص 454 - 455.

2224 - الفوائد السمية - ج 1 ص 187.

2225 - ي: أصله.

2226 - وهو: عن ابن عمر "أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم، قال: كنت نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام؟ قال: فأوف بندرك" رواه الشيخان والإمام أحمد، وزاد البخاري: "فاعتكف ليلة". وقد وقع الاستدلال بهذا الحديث على جواز الاعتكاف بغير صوم؛ لأن الليل ليس بوقت صوم. انظر أقوال العلماء في هذا الموضوع في نيل الأوطار - ج 4 ص 283 - 284.

2227 - المواق والخطاب - ج 2 ص 459 - 460.

2228 - ت، ي: لغيرها.

2229 - ت، ي: التحريم.

2230 - ي: لبيت.

2231 - المواق - ج 2 ص 459 - 460.

قاعدة 359: قال الشافعي أصل شرعية الاعتكاف طلب ليلة القدر²²³²، فلا يليق به الاتباع فلا يُشترط الصوم²²³³؛ فبني²²³⁴ على قاعدة أن الأصل لا يكون تابعا. ونص ابن بشير على ذلك المقصود، فلزمته القاعدة، ووجب عليه الدليل.

قاعدة 360: قلت: إذا قارنت²²³⁵ عبادة مقصودة بعبادة²²³⁶ مقصودة، أو وسيلة لغيرها، فالأصل استقلال كل²²³⁷ واحدة منهما، لا اشتراط أحدهما في الأخرى إلا بدليل. فعلى من ادعى شرطية الصوم نصبه.

قاعدة 361: أصل مالك منع المعتكف²²³⁸ من العبادات المتعلقة بغيره²²³⁹، إلا ما لا يخرج له ويقل الشغل به.

قاعدة 362: المختار أن الشهرَ والعام وكلّ ما يدل على واحد، يقتضي تتابع²²⁴⁰ الصوم، ونحوه في أجزائه: كاليوم، إلا أن يُلفظ بغير ذلك أو ينويه²²⁴¹، وللمالكية قولان. وأما الشهور والأعوام والأيام فلا، ولهم قولان أيضا. وأما الاعتكاف فمقتضاه التتابع مطلقا.

2232 - المنهاج - ج 3 ص 214.

2233 - نفس المصدر - ص 221.

2234 - ي: فَيَبْنِي.

2235 - ع: ترتبت - س: قرنت.

2236 - ي: لعبادة.

2237 - استقلال كل، ساقطة في: ت - وفي: ي "أنها لأصل واحد".

2238 - ت، ي: "أصل مالك أن الاعتكاف".

2239 - ت: بعينه.

2240 - ت: تتبع.

2241 - ع: وينويه.

الحج

قاعدة 363 : الفعل إن اشتمل وجوده على مصلحته²²⁴² مع قطع النظر²²⁴³ عن فاعله - صحت فيه النيابة، ولم تُشترط فيه النية. وإن لم يشتمل إلا مع النظر، لم تصح²²⁴⁴، واشترطت. فالنية²²⁴⁵ وانتفاء الصحة²²⁴⁶ على هذا متلازمان، وكذلك عدم وجوبها²²⁴⁷ وصحة النيابة. فكل ما تصح فيه الاستنابة لا تشترط فيه النية، (وكل ما لا تصح فيه الاستنابة تُشترط فيه النية)²²⁴⁸، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك. فمن ثم قال النعمان : لا نيابة في الحج²²⁴⁹، وقلنا²²⁵⁰. إنها رخصة كالاستخلاف²²⁵¹.

قاعدة 364: قال ابن العربي²²⁵²: العبادات ثلاثة²²⁵³: بدنية، فلا مدخل فيها للنيابة، قال ابن بشير: عند الجمهور. ومالية فتدخلها²²⁵⁴، قال ابن بشير: بالإجماع كالزكاة. ومركبة منهما كالحج، فيجب أن يكون للنيابة فيها مدخل بحكم دخول المال فيها، قال ابن بشير: فيها خلاف تغليباً للنفقة أو العمل.

قلت: إن غلبت شائبة العمل: كالحج، لم يجوز²²⁵⁵ إلا بدليل²²⁵⁶، ولأنَّ النفقة فيه وسيلة لا أصل²²⁵⁷، وإن غلبت شائبة النفقة: كالكفارة جاز، وإلا فكما قال ابن العربي وذلك عند الضرورة.

2242 - ت: مصلحه.

2243 - ي: النصير.

2244 - ت، ي: يصح.

2245 - ت: فاشترط النية، وفي: ي: النية.

2246 - أي للنيابة.

2247 - أي النية. أي: وكذلك عدم وجوب النية وصحة النيابة متلازمان أيضا.

2248 - ع: وكل ما تشترط فيه النية لا تصح فيه الاستنابة.

2249 - بداية المجتهد - ج 1 ص 254.

2250 - في: ي: فقلنا.

2251 - انظر المواق والخطاب - ج 3 ص 2.

2252 - قارن بها في الخطاب - ج 2 ص 543.

2253 - ثلاثة، ساقطة في: ت.

2254 - ت: فیدخلها.

2255 - ت، ع: يجزه.

2256 - لعله يشير إلى الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنه: " أن امرأة قالت: يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الله في الحج شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره. قال: فحجي عنه " رواه الجماعة، انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 285.

2257 - لا أصل، ساقطة في: س.

قاعدة 365: حكمُ المشبهِ حكمُ المشبهِ به²²⁵⁸، فإذا قال عليه السلام: "أرأيت إن كان على أبيك دين" الحديث²²⁵⁹، وكان²²⁶⁰ الأصل لا يجب إجماعاً إلا على حكم البرِّ والندب إلى فعل الخير²²⁶¹، فكَذلك²²⁶² الفرع، خلافاً لمن أوجبه؛ لكنه يقتضي وجوب الاستنابة على المعصوب²²⁶³: كمحمد²²⁶⁴ والنعمان، لا قبول البذل²²⁶⁵: كمالك²²⁶⁶ والنعمان. قال الشافعي: إذا بذل له ابنه الطاعة أن يجح عنه وهو غير واجد وجب أن يقبل.

قاعدة 366²²⁶⁷: من الأقوال الجمهورية²²⁶⁸: أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به. فمن ثم كان مشهوراً مذهب مالك أن لا جزاء في صيد المدينة²²⁶⁹.

قاعدة 367: عند مالك ومحمد أن الإحرام أفاد الكف عن الصيد بترك إذائته. وعند النعمان أوجب حفظه على المحرم. فقالا: لا جزاء على الدال²²⁷⁰. وقال: فيه الجزاء: كأشهب. قال بعضهم: الإحرام أفاد الصيد أمناً في نفسه يُغنيه عن الفرار، ويوجب له القرار²²⁷¹، فإذا دل عليه فقد أذهب أمنه.

2258 - في: ي: "الشبه به".

2259 - رواه الإمام أحمد والنسائي، وانظر أحاديث أخرى في نيل الأوطار - ج 4 ص 285 - 287.

2260 - ت: كان.

2261 - انظر: بداية المجتهد - ج 1 ص 254 - 255، ونيل الأوطار - ج 4 ص 300 - 303.

2262 - ت: وكذلك.

2263 - المعصوب: هو الذي لا يثبت على الرحلة. انظر: بداية المجتهد - ج 2 ص 254.

2264 - ت: لمحمد.

2265 - ع، س: البذل.

2266 - خليل: "لابدين أو عطية"، المواق والحطاب - ج 2 ص 505 - 506.

2267 - المنجور - ج 1، م 9، ص 2، وإيضاح المسالك - ص 241 القاعدة 46.

2268 - ج: المشهورة.

2269 - خليل "كصيد المدينة"، قال اللخمي: الاصطيداء في حرم المدينة حرام فإن صاد ففي المدونة لا جزاء فيه، والأقيس أن فيه الجزاء ولا يوكل، المواق - ج 3 ص 178.

2270 - المواق والحطاب - ج 3 ص 176.

2271 - (ويوجب له القرار)، ساقطة في: ت.

قاعدة 368: لا يُقاس مخصص على مخصص ولا منصوص على منصوص على الأصح ؛ لأن في القياس على المخصص إبطال الخصوص²²⁷²، وعلى المنصوص²²⁷³ إهمال النصوص.

قاعدة 369: كل مؤذ طبعاً فهو مقتول شرعاً، ولا جزاء على المحرم فيه ابتداء ولا دفعا.

قاعدة 370: الإحرام عند مالك ومحمد شروع²²⁷⁴ في عقد²²⁷⁵ العبادة²²⁷⁶؛ لأن فعل المأمورات إن كان لا يقترن به فترك المحظورات يقترن به، والكف مقصود كما في الصوم. والأفعال مؤقتة: كالصلاة ؛ فلا يصح الإحرام بحجتين، ولأن المثليين ضدان. وعند النعمان التزام فيصح، وتنعقدان²²⁷⁷: كالنذر.

قاعدة 371: ابن العربي: الإحرام عندنا شرط، فلا يتأقت بأشهر²²⁷⁸ الحج. وعند الشافعي ركن فيتأقت ؛ لأن المطلوب من الشرط حصوله كيف اتفق، ومن ثم كان الأصل أن لا تجب النية في الطهارة غيرها من الشروط. ومن الركن²²⁷⁹ تحصيله ائتماراً وتعبداً.

قاعدة 372: الردة تحبط بوجودها العمل السابق، وإن تاب في مشهور مذهب مالك²²⁸⁰، فيعيد الوضوء والحج، وهو قول النعمان. وبشرط الوفاة عليها في الشاذ، وهو قول محمد، وهو أظهر لوجوب رد المطلق إلى المقيد واحتماله الخصوصية، مثل :

2272 - ع : المخصص.

2273 - ع، س : المنصوص على المنصوص.

2274 - في : ي، ع : مشروع.

2275 - عقد، ساقطة في : س.

2276 - ت : العبادات.

2277 - ت، ي : وينعقدان.

2278 - س : بالشهر.

2279 - أي والمطلوب من الركن.

2280 - انظر المواق والخطاب - ج 6 ص 281 - 283.

"يضاعف لها العذاب ضعفين"²²⁸¹؛ لجواز تركُّب الشرطية الموجبة²²⁸² من ممتنعين²²⁸³، إذ المعتبر في صدقها اللزوم، لا صدق أحد الطرفين، ولا مجموعهما.

قاعدة 373: الإحباط إسقاط، وهو إحباط الكفر، وموازنه²²⁸⁴ وهو إحباط المعاصي. فمن رَجَحَتْ حسناته فهو في عيشة راضية، ومن رَجَحَتْ سيئاته فأمه هاوية²²⁸⁵. ومنه قول عائشة²²⁸⁶:

"أخبرني زيدا²²⁸⁷ أنه قد أبطل جهاده إن لم يتب"²²⁸⁸. والتحقيق أن من رجحت حسناته ناج، ومن رجحت سيئاته معذب إلا أن تَدَارَكَه رحمة من ربه، ومن استوت به الكفتان وقف به²²⁸⁹ الرجاء والخوف، وجانب النجاة أغلب عليه إلا في التَّبَاعَات²²⁹⁰، إلا أن يُرِضِيَ الله تعالى خصومه إن شاء بفضله عز وجل.

2281 - سورة الأحزاب، الآية 30.

2282 - الموجبة، بياض في: ي - وفي: ع: وجبة.

2283 - (ممتنعين): في: ت: كاذبين - (الموجبة من ممتنعين) ساقطة في: س.

2284 - ي: وموازنه - وفي: ت: س: وموازنة.

2285 - يشير إلى قول الله تعالى: "... فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية، وأما من خفت موازينه فأمه هاوية"، سورة القارعة، الآيات 6 و7 و8 و9.

2286 - عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها، وأمها أم رومان بنت عامر الكنانية، ولدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين، وبنى بها وهي بنت تسع سنين، كانت مرجعا للصحابة في كثير من مسائل الدين، قال عطاء بن أبي رباح: كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأيا، توفيت بالمدينة سنة ثمان وخمسين ودفنت بالبقيع. انظر الإصابة - ج4 ص 359 - 361، ترجمة رقم 704، والاستيعاب (بهاشم الإصابة) ج 4 ص 356 - 361، وحلية الأولياء - ج2 ص 43 - 50، والبداية والنهاية - ج8 ص 91 - 94، وسير أعلام النبلاء - ج2 ص 135.

2287 - زيد بن أرقم بن قيس الخزرجي الأنصاري، صحابي جليل غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة، له حديث كثير، شهد صفين مع علي كرم الله وجهه، مات بالكوفة سنة ثمان وستين هجرية. انظر الإصابة ج 1 ص 560 ترجمة 2873، والاستيعاب ج 1 ص 556 - 558.

2288 - جزء من حديث رواه البيهقي في: "باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل" (بيع العينة) - ج5 ص 330 - 331، وانظر نيل الأوطار - ج 5 ص 206، في: "باب أن من باع سلعة نسبتة لا يشتريها بأقل مما باعها"، وقال: إن الحديث رواه الدارقطني، وذكر الشوكاني كلام العلماء حول هذا الحديث، وانظر أحكام (بيع العينة) في مختصر الشيخ خليل بشرح الخرشبي - ج5 ص 105...، وانظر الشرح الصغير - ج3 ص 128... 2289 - في: س: وقف له.

2290 - التَّبَاعَات: جمع تباعه، وهو ما يترتب على الفعل من الخير أو الشر، ويقصد المؤلف: ما على الإنسان من مظالم الناس.

قاعدة 374: الدفع أولى من الرفع²²⁹¹، "إياك وما يُعْتَدِر²²⁹² منه". ومن ثم قدمت الرميضاء²²⁹³ بين يدي السؤال عن²²⁹⁴ احتلام المرأة توطئة: إن الله لا يستحيي من الحق²²⁹⁵، فإنها استشعرت ما كان من الحميراء²²⁹⁶ وبنت أبي أمية²²⁹⁷ قبل أن يكون²²⁹⁸، فمهد لها الرسول العذر، وكفاها ذلك الأمر. وعلى هذا قال مالك ومحمد: الإفراد²²⁹⁹ أفضل إذا كان بعده عُمره، فأما إذا لم يعتمر بعده، فالقرآن²³⁰⁰ أفضل. وقال النعمان: القرآن. وقال أحمد: التمتع²³⁰¹، ورُوي عن الشافعي.

قاعدة 375: الأصل أن يُجزئ²³⁰² الشرط كيفما وقع كما تقدم²³⁰³، والأفضل أن يقصد للمشروط ما أمكن: كركعتي الإحرام، والشفع؛ خلافا لمن أوجب من المالكية تعيينها²³⁰⁴ للوتر. والصوم للاعتكاف في غير رمضان²³⁰⁵.

2291 - انظر الأشباه والنظائر للسيوطي - ص 123 - 124، وانظر أمثلة لهذه القاعدة هناك.

2292 - ت: يعذر.

2293 - الرميضاء بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب الأنصارية، أم سليم، والدة أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، أسلمت مع السابقين الأولين من الأنصار.. انظر الإصابة 4 ص 461 - 462، ترجمة رقم 1321، والاستيعاب ج 4 ص 455 - 456، وحلية الأولياء - ج 2 ص 57 - 61.

2294 - (عن): ع: علي - وفي: ي: كلمة مطموسة.

2295 - يشير إلى الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما... عن أم سلمة أم المؤمنين أنها قالت: "جاءت أم سليم، امرأة أبي طلحة، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله: إن الله لا يستحيي من الحق: هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، إذا رأت الماء". انظر البخاري بشرح القسطلاني - ج 1 ص 334، ومسلم بشرح النووي - ج 2 ص 352.

2296 - هي عائشة أم المؤمنين.

2297 - هي أم سلمة أم المؤمنين، واسمها هند بنت أبي أمية بن المغيرة، انظر الاستيعاب ج 4 - ص 454 - 455، والإصابة ج 4 ص 458 - 460.

2298 - "يكون"، أي السؤال.

2299 - الإفراد: هو أن يهل الحاج بالحج فقط، أي أن لا يكون متمتعا ولا قارنا.

2300 - وهو أن يجرم بالعمرة والحج على الكيفية المنصوص عليها في الفقه.

2301 - التمتع، هو أن يجرم الحاج بالعمرة، ثم يهل منها في شهر الحج، ثم يهج من عامه، كما هو مبين في كتب الفقه.

2302 - ي: يجتزي.

2303 - أي في القاعدة 371.

2304 - ي، ع: تعيينها.

2305 - انظر القاعدة: 356.

قاعدة 376: أطبق أهل السنة على تسمية المعنى القائم بالنفس كلاما حقيقة²³⁰⁶، واختلفوا في الألفاظ، ثم أجمعوا على حصول الإيـان والرّدة به، وعلى انتفاء القراءة بدون تحريك اللسان. واختلف المالكية في الأيـان لأن في التنزيل : "بما كسبت قلوبكم"²³⁰⁷، وفي الحديث : "إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم"²³⁰⁸. واتفقوا على أن العبادات لا تلزم إلا بالنطق فيكون²³⁰⁹ نذرا، أو بالنية والدخول فيها، فإن انفردت النية فلا تلزم. فلا يتم تخريج اللخمي²³¹⁰: لزوم الإحرام بالنية على لزوم اليمين بالنية.

قاعدة 377: حكى ابن بشير هذا الاتفاق المذكور آنفا، فإذا قارن النية قول أو فعل، أو مشي من الميقات، أو معنى من المعاني قصد به أن يكون من أفعال الحج، فهو محرم²³¹¹. فإن انفردت فالذهب أن الحج غير لازم²³¹²، وتخريج اللخمي باطل، وهو قول النعمان، خلافا للشافعي. وقد يُقال : إن الإحرام الدخول في الحرمة، وأوله النية، وآخره النية والفعل، فيتخرج على التعليق²³¹³ بأول الاسم أو بآخره²³¹⁴. وقياس هذا أن تتعين الصدقة بالإخراج. وقال بعض المالكية : لا تتعين إلا بالقبض .

قاعدة 378: العمرة عند مالك ومحمد داخلة في الحج إلى يوم القيامة ركنا وفدية²³¹⁵، فيطوف القارن طوفا واحدا (ويسعى سعيا واحدا، ويكفر كفارة

2306 - انظر فتاوى ابن تيمية ج 12 ص 456.

2307 - سورة البقرة، الآية 225.

2308 - رواه البخاري ومسلم في الإيـان.

2309 - س : فتكون.

2310 - المواق - ج 3 ص 44 - 45.

2311 - قارن بها في المواق - ج 3 ص 44.

2312 - المصدر السابق.

2313 - ي: "على التعليق على التعليق".

2314 - راجع القاعدة 91.

2315 - (وفدية) : ت : وقرية.

واحدة²³¹⁶. وعند النعمان: منفردة في الركنية والفدية²³¹⁷: فطوافين وسعيين وكفارتين²³¹⁸.

قاعدة 379: الأمن من فوات الحج ليس بأمن من فساده عندهما، فإذا وطئ قبل الجمرة فسد حجه²³¹⁹، وعنده أمن فلا.

قاعدة 380: المضيّق مقدم على الموسّع، و الموسّع في محصور مقدم على ما زمانه العمر، وما شرع القتل في تركه مقدم على غيره، وقوة العقوبة دليل على²³²⁰ قوة الطلب، إلا بدليل. فمن أتى وعليه صلاة²³²¹ إن اشتغل بها فاته الوقوف - صلى. وقيل: إن كان مكيا. وقيل: يقف، وهي للمالكية²³²².

قاعدة 381: الأصل أن وجوب حقوق العباد جبرانا لنقصهم، فيجب في كل موضوع دخله النقص²³²³، إلا ما استثناه الدليل. ووجوب حق المعبود ابتلاء لتعالیه عن الحاجة؛ فكان القياس أن لا يتوجه على من رُفِع عنه القلم، فلا تجب على الصبي كفارة ولا زكاة: كالنعمان²³²⁴؛ لكن رأى مالك²³²⁵ ومحمد²³²⁶ أن الحقوق المالية إنما وجبت للفقراء.

وقال ابن العربي: الابتلاء إنما هو في جميع الشريعة، فأما في أجزاءها²³²⁷ فلا، وخاصة حقوق المال فإنها تتعلق بغير المكلف كما يبيّن في الزكاة²³²⁸، وفيه بحث.

2316 - ما بين قوسين ساقط في: ع.

2317 - ت: والقربة.

2318 - ت، س: فطوافين وسعيين وكفارتين - وفي: ي، بطوافين وسعيين وكفارتين - ع: فطوافان وسعيان وكفارتان.

2319 - المواق - ج 3 ص 167.

2320 - "على" ساقطة في: ت، ي، ع.

2321 - ي: صلوات.

2322 - المواق والخطاب - ج 3 ص 98.

2323 - في: ي: النقص.

2324 - بداية المجتهد - ج 1 ص 222.

2325 - المصدر السابق.

2326 - المصدر السابق.

2327 - ع: جزائها.

2328 - انظر القاعدة: 299.

قاعدة 382: القول أقوى من الفعل في الدلالة ؛ فمن ثم اتفق على القول²³²⁹ في صيغ العقود ونحوها، واختلف في الفعل²³³⁰. والفعل أقوى منه في موجب الضمان ؛ فمن ثم ضمّنوا الصبي به لا بالقول، ولزم إحيال المجنون، دون عتقه²³³¹.

قاعدة 383: عندهما أن من أسقط حقه فيما يلزم بالدخول فيه لم يملك حله بعده²³³²، وقيل : ولا قبله. وعنده يملك : كما لو أذن لعبده في الإحرام أو الصيام أو الجمعة، أو لزوجه في غير الفريضة²³³³، ولها أن تُحرم بالفريضة بغير إذنه عند مالك والنعمان، واختلف قول الشافعي فيه، ثم في التحليل .

قاعدة 384: عند المالكية²³³⁴: الإذن في السبب إذن في المسبب²³³⁵ اللازم أو الغالب : كمهر العبد ونفقته، إلا أنهما من غير خراجة ولا كسبه. وفي غيرهما قولان : كما إذا ظاهر العبد والصيام لا يضر بالسيد : فهل له منعه أولاً؟ ولا يعتق ولا يجزيه²³³⁶، وفي الإطعام بإذن السيد قولان. وعلى النفي قيل²³³⁷: يدخل عليه الإيلاء²³³⁸. وقيل يطلق عليه. وقالوا يقضي الحجّ الفاسد، والطارئ عليه ما يمنعه التمام، إلا أن يتعمد سبب ذلك، فقولان.

قاعدة 385: كل تصرف قاصر عن²³³⁹ تحصيل مقصوده لا يُشعر، ويبطل إن وقع²³⁴⁰: كنكاح المحرم، وبيع أم الولد، وتعزير من²³⁴¹ لا يفيدته التعزير زجراً ؛ بخلاف

2329 - القول، ساقطة في : ي .

2330 - انظر الخلاف بين المذاهب في الخطاب - ج 4 ص 228 - 229.

2331 - أي أن المجنون إذا قام بعنق أمته فإن ذلك لا يلزمه، ولكن إذا جامعها فولدت منه، فإنها تصير أم وليد له، فإذا مات تصير حرة.

2332 - المواق والخطاب - ج 2 ص 453 - 454 وج 3 ص 205 - 207.

2333 - خليل : "كزوج في تطوع ... وعليها القضاء"، المواق والخطاب - ج 3 ص 205.

2334 - ت : مالك.

2335 - ع، ي : المستبوع إذن في التابع.

2336 - وإنما لم يجزه العتق، لأن الولاء لا يكون له، انظر المواق ج 4 ص 127.

2337 - ي : قبل.

2338 - قال مالك في الموطأ : إن العبد لا يدخل عليه الإيلاء في ظهاره، ج 2 ص 21، وانظر المواق - ج 4 ص 127 .

2339 - في : ي : "على".

2340 - إن وقع، ساقطة في : ت .

2341 - ت : ما.

الحدود، (ولعان²³⁴² من لا يولد له، ونكاح الرجل أمته. وقياس هذا الأصل امتناع نكاح المعتكف²³⁴³، فعلى المالكي الدليل.

قاعدة 386: قال اللخمي: التحجير في المآل كالتحجير في الحال، فحُمِل على قول سحنون: إن العبد المحرم لا يُباع - أن المكروهة على الإفساد كذلك، وهو خلاف المنصوص.

قاعدة 387: إذا اختلف جانباً²³⁴⁴ العمل والنفقة في الواجب الواحد، فللمالكية في المُغَلَّب منها قولان؛ وعليهما إذا أكرهه زوجته أو أمته ثم خرجا عن ملكه: فهل يلزمهما الحج ثم يرجعان عليه أو لا؟ قولان للمتأخرين²³⁴⁵.

قاعدة 388: اختلف المالكية في فاعل السبب هل هو كفاعل المسبب أو لا؟ والحق أن القريب مثله، إلا أن المباشرة مقدّمة غالباً، كما يأتي إن شاء الله عز وجل؛ وعليهما من ضرب فُسْطاطه²³⁴⁶ فتعلق به صيد فمات²³⁴⁷، أو رآه ففر منه فمات²³⁴⁸، أو نصَبَ شَرَكاً لأسد²³⁴⁹ أو أرسل عليه جارحاً فأصاب صيداً²³⁵⁰، وفي هذا قوة التعزير. وإن أصدقها من يُعتق عليها ولم تعلم، فهل ترجع²³⁵¹ عليه أو لا؟ وهل ترجع²³⁵² بنصف قيمته وهو المشهور أو لا؟، وكذلك من تزوج البنت على الأم، أو بالعكس عالماً، ووطئ الثانية ولم يظأ الأولى حتى فُسخ نكاحه، فهل عليه نصف الصداق أو لا؟.

2342 - من هنا من قول المؤلف: "من لا يولد له" وقع نقص من نسخة ت ونسخة س، واستمر هذا النقص إلى أوائل القاعدة 395 عند قول المؤلف: "فهل يُعتبر"...

2343 - خليل: "وجاز (أي للمعتكف) أن ينكح وينكح"، الخرشبي - ج 2 ص 275، والمواق ج 2 ص 462.

2344 - في: ي: جانب.

2345 - انظر المواق والخطاب - ج 3 ص 169.

2346 - الفسْطاط في اللغة: بيت من شعر (بفتح الشين)، وتجمع على فسْطاطيط، ويقصد هنا: الخيمة.

2347 - المواق والخطاب - ج 3 ص 175 - 176.

2348 - المصدر السابق.

2349 - نفس المصدر.

2350 - نفس المصدر.

2351 - ي: "ولم يعلم فهل يرجع".

2352 - "يرجع" هكذا في النسختين: ع، ي، ولعل الصواب: "ترجع" كما أثبتنا، أو أن ضمير الغائب يعود على ولي المرأة؟.

قاعدة 389: إذا آل الفعل إلى غير القصد، ففي المُعتبر منهما قولان للمالكية، كهذه الفروع.

قاعدة 390²³⁵³: إذا تقابل حكم المبدأ²³⁵⁴ والمنتهي، فقد اختلفت المالكية في المقدم منها: كمن رمى أو أرسل من الحرم فأصاب في الحل، ما لم يتعمد، كالعكس²³⁵⁵، أو يغرر، وقد تقدم مثلها²³⁵⁶.

قاعدة 391: إذا تعارض هتكُ الحرمة وبراءةُ الذمة - كمن شك في قتل الصيد - فللمالكية في الجزاء قولان.

قاعدة 392: العمد والخطأ في ضمان المُتلفات سواء²³⁵⁷ إذا كان المُتلفُ مميزاً بالفعل. وقال بعض المالكية بالقوة²³⁵⁸، بخلاف البهيمة إلا أن تُنصب سبباً. ومن ثم فرّق مالك في الراكب ونحوه بين ما أصابت بمقدمها أو بمؤخرها. ومشهور مذهبه وجوب جزاء الصيد على الناسي والمخطئ للقاعدة²³⁵⁹، وحمل الآية²³⁶⁰ على التنبية بالأعلى؛ لثلاثيظن اكتفاء المتعمد بطريق²³⁶¹ الإثم: كالقتل، والغموس. ودليل الخطاب أبين من هذا الفحوى، فليعمل عليه إن شاء الله عز وجل.

قاعدة 393: قال بعض المالكية والشافعية: الأصل فيما أُدّيت به عبادة أن لا تؤدي به أخرى كالرقبة، إلا بدليل كالثوب، وخولف حتى لو عادت الرقية إلى الرق: كمن أعتق نصرانياً - في غير القتل - عند من يبيزه في الواجب، ثم نقض العهد وهرب إلى دار الحرب فسبى، لأجزأت. وأما الماء المستعمل فقد مر²³⁶². وكراهية الرمي بمُرْمِي

2353 - المنجور، ج 1، م 3، ص 8.

2354 - في: ع: المبدئ.

2355 - المواق والحطاب - ج 3 ص 175.

2356 - انظر القاعدة 79.

2357 - المواق - ج 3 ص 174 و176.

2358 - ع: بالقوة - ي: بالفدية.

2359 - المواق - ج 3 ص 174 و176، وبداية المجتهد - ج 1 ص 285.

2360 - هي قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم.."، سورة المائدة، الآية 95.

2361 - ي: بطريق - ع: بتطريق.

2362 - أي في القواعد: 7، 8، 10.

به، لما جاء : أن ما تُقبَل رُفِع، وما لم يُتقبَل لم يُرْفَع، ولولا ذلك لَسَدَّ ما بين الجبلين²³⁶³، قالوا: فهي حجارة مشؤومة.

قاعدة 394²³⁶⁴: إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى حاله ومآله، فقد اختلف المالكية بم يعتبر منهما في باب العبادات : كالبيض²³⁶⁵: قيل فيه حُكُومَة وقيل عُسْرُ الجِزَاء، وقيل: فيه ما في الفرخ، فقامت من هاهنا:

قاعدة (395)²³⁶⁶ أخرى، وهي إذا كان للشيء مآلان مختلفا الحكم، فهل يعتبر²³⁶⁷ بأولاهما أو بأخراهما²³⁶⁸، ومن الأولى²³⁶⁹: مسألة كتاب الصرف من المدونة، وهي الخلاف في اقتضاء السَّمراء من المحمَّولة²³⁷⁰ قبل الأجل؛ لأن المحمَّولة قد تغلو²³⁷¹ عند الأجل لرغبة الناس في زراعتها.

قاعدة 396: إذا عُمِّرت الذمة لم تبرأ²³⁷² إلا بالإتيان بما عُمِّرت به أو ما يقوم مقامه أو يشتمل عليه: كقول أشهب فيمن نسي ما أحرم به: يكون قارنا²³⁷³، وهل يُجْزئ الظن؟ هذا قول النعمان ونُقِلَ ابن الحاجب عن²³⁷⁴ مذهبه²³⁷⁵، أو لا بد من اليقين²³⁷⁶؟

2363 - عن أبي سعيد قال: "قلنا يا رسول الله هذه الجمار التي ترمى كل سنة، فنحسب أنها تنقص، فقال: ما يقبل منها رفع، ولولا ذلك، رأيتموها مثل الجبال"، رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يزيد بن سنان التميمي، وهو ضعيف. انظر: مجمع الزائد ومنبع الفوائد، لعلي الهيثمي - ج 3 ص 360، ورواه الدارقطني في سننه - ج 2 ص 300.

2364 - المنجور - ج 1، م 3، ص 8.

2365 - انظر أحكام جزاء البيض في بداية المجتهد - ج 1 ص 288-289، والمواق والحطاب ج 3 ص 182-183.

2366 - هذه القاعدة يظهر أنها مندرجة مع القاعدة السابقة، ولكن نسخة "ع، ي" جعلت كل واحدة منهما مستقلة.. انظر المنجور - ج 1، م 3، ص 8.

2367 - هنا بدأت النسختان "ت، س" من جديد، بعد أن قفزتا من وسط القاعدة 385 إلى هنا.

2368 - ت، س: بأولها أو بأخرها.

2369 - ت، س: الأول.

2370 - السَّمراء والمحمَّولة: نوعان من الخنطة، وانظر القاعدة: 898.

2371 - ع، س: تغلي - ت، ي: تغلا.

2372 - ت: تبر.

2373 - المواق والحطاب - ج 3 ص 47.

2374 - (عن): ي: في.

2375 - قال ابن الحاجب: "لو نسي ما أحرم به عمِل على الحج والقران، كما لو شك أفرّد أو تمتع؟ فإنه يطوف ويسعى لجواز العمرة، ولا يخلق لجواز الحج، وينوي الحج لجواز التمتع فيها. وقال أشهب يكون قارنا" مختصر ابن الحاجب ص 190-191، وانظر بسط هذا المعنى في الحطاب ج 3 ص 47.

2376 - ع: أي لا بد من اليقين.

هذا قول محمد ونُقلُ الباجي عن مذهبه : يريد ما تسكن النفس عنده وتطمئن إليه وإن لم يكن قطعياً، وبه يتفق النقلان²³⁷⁷.

قاعدة 397: الجزاء عند مالك كفارة، فإذا قتل المحرمون صيداً في الحِلِّ أو في الحرم، أو المُحِلُّون في الحرم، فعلى²³⁷⁸ كل واحد منهم جزاءً كامل²³⁷⁹.
وعند محمد: قيمة²³⁸⁰، فجزاءً واحد على الجميع²³⁸¹.

قاعدة 398: قد تُرَجِّحُ المصلحةُ على المصلحة، فيسقط اعتبارها تقديمها لأقوى المصلحتين عند تعذر الجمع بينهما. قال ابن بشير: الذي يحكيه البغداديون عن مالك أن الحج على الفور²³⁸². وقال ابن محرز²³⁸³: ومسائل المذهب تقتضي خلافه. قال ابن بشير: وأشار به إلى ما وقع من التراخي لرضا²³⁸⁴ الأبوين، وهو لا يدل على التراخي؛ لأن رضا الآباء واجب أيضاً، فمراعاته كتعارض واجبين.

قلت: وجوب رضا الآباء مشروط بأن لا يؤدي إلى معصية كما اقتضته الدلالة ونص عليه ابن أبي زيد في الرسالة، ولو كان الحج للفور لكان²³⁸⁵ التراخي²³⁸⁶ معصية، فلا يعتبر رضاهم فيه، فتم ما قال ابن محرز واستبان²³⁸⁷، والله سبحانه المستعان.

2377 - ت: تنفق القولان.

2378 - ي: ففي.

2379 - بداية المجتهد - ج 1 ص 285، والمواق - ج 3 ص 175.

2380 - في "ع" "قيمته".

2381 - بداية المجتهد - ج 2 ص 285.

2382 - المواق والخطاب - ج 2 ص 471 - 473، وقد بسط الكلام هنا الخطاب وأفاد.

2383 - هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محرز القيرواني، فقيه محدث عالم، رحل إلى المشرق، وسمع من مشايخ كثيرين تفقه بالقابسي وغيره وتفقه عليه أبو الحسن اللخمي المشهور وغيره، من تأليفه تعليق على المدونة ساهم التبصرة والقصد والإيجاز. توفي سنة 450 هـ. انظر شجرة النور الزكية - ص 110.

2384 - ع: لمرض.

2385 - ي: كان.

2386 - ت، ي: التأخير.

2387 - وابن محرز يقول إنه على التراخي، كما تقدم في هاته القاعدة، وانظر: المواق الذي نقل قول ابن محرز - ج 2 ص 471.

قاعدة 399: المشهور من مذهب مالك أن القِران جنس قائم بنفسه، فلا يُقضى به إلافراد كالعكس. والشاذ أنه إفراد وزيادة فيُقضى به.

قاعدة 400: إذا تقابل حكما المدخول عليه وما أفضى الأمر بآخره إليه : كالقارن يفوته الحج، قال بعض المالكية : عليه دم القِران لدخوله عليه، وبعضهم نفاه ؛ لأن أمره آكل إلى عمرة، ولا خلاف في دم الفوات والقضاء.

قاعدة 401: المشهور عند المالكية أن عِلْمَ اليقين كعينه، فمن أحصر بعدو وتيقن دوام المنع إلى الفوات أحلَّ مكانه²³⁸⁸، وقيل يبقى إلى الفوات²³⁸⁹. واليائس من الماء يتيمم أول الوقت، ورُوي آخره. وهما على مراعاة النواذر البعيدة أيضا.

قاعدة 402: الدلالة لا تنعقد سببا للضمان في حق الأدمي ؛ لبعدها عن الفعل، بخلاف تقديم الطعام المسموم ونحوه ؛ فقاس مالك ومحمد حق الله عز وجل على ذلك، ونفيا²³⁹⁰ الجزء²³⁹¹، وأثبتته النعمان كما سبق²³⁹²، وفرق بعض المالكية بين أن يدل حلالا فيضمن، أو حراما فلا يضمن .

قاعدة 403: إذا دخل أمر في أمر، فإن لم يكن الداخل من نوع المدخول فيه : كحد غير القذف في القتل²³⁹³ عند مالك²³⁹⁴ أو لم تكن له خصيصة كالخمر في القذف عنده، أو فعُلَّ في محله²³⁹⁵ أقوى: كالوضوء في الغُسل بالنسبة إلى الرأس عنده - قُدِّر الداخل عدما، وإلا فلا أصحابه قولان، كالقارن من مكة : قيل : يخرج إلى الحل، وقيل : لا²³⁹⁶.

2388 - المواق والحطاب - ج 3 ص 195، والخرخشي - ج 2 ص 388، وبداية المجتهد - ج 2 ص 282.

2389 - المصادر السابقة.

2390 - ع، ي : فنفيًا.

2391 - ت، ي : الجواز.

2392 - انظر القاعدة 367.

2393 - في القتل، ساقطة في : س.

2394 - انظر الخرخشي - ج 8 ص 103.

2395 - في : ع، ي، س : محلها.

2396 - المواق والحطاب - ج 3 ص 28.

قاعدة 404: لا يُكره الأخذ بالرخص الشرعية كالتعجيل في يومين، كما لا تكون أفضل من غيرها، من حيث هي رخص²³⁹⁷؛ لكن يُكره تتبعها له ؛ لئلا²³⁹⁸ يؤدي إلى ترك العزائم. ويستحب تركها حيث قيل في محلها بالتحريم خشية الرعي حول الحمى، ويجب فعلها، ويندب إليه حيث دل الدليل عليه.

2397 - ت، س: رخصا.

2398 - (له، لئلا) : في: ع، ي: "لذلك لأنه" وفي: س: "له لأنه".

الجهاد

قاعدة 405: عند مالك والنعمان أن مكة عنوة²³⁹⁹، فهي ملك للغانمين، وقف²⁴⁰⁰ للمسلمين عند من لا يرى تخميس الأرض كمالك²⁴⁰¹، وقسمة بين الغانمين عند من يراه²⁴⁰². وعند محمد صلح، فهي لأربابها يتوارثونها ويبيعونها ويكرونها²⁴⁰³.

قاعدة 406: اتصال حكم الحاكم بقول في مسائل الخلاف يرفعه اتفاقا²⁴⁰⁴. وهذا التقدير يطرد في دور مكة وغيرها من أرض العنوة، فُتباع وتُأجر بحكم من يرى قسمة الأرض، ويمضي ذلك على من يرى أنها وقف²⁴⁰⁵ كأرض مصر؛ لأن مالكا صرح في المدونة بأنها عنوة²⁴⁰⁶، ومحمد بأرض العراق.

قاعدة 407: اختلف الأصوليون والمالكية²⁴⁰⁷ في خلو²⁴⁰⁸ العقل عن السمع. قال ابن بشير: وهو خلاف في شهادة؛ وبنى عليه وجوب الدعوة²⁴⁰⁹. ومن ثم فرق الثالث بين من بعد فأوجبها في حقه، ومن قُرب؛ وبنى عليه الدية فيمن قتل قبلها ممن بعد أيضا²⁴¹⁰.

قاعدة 408: إذا أخبر إمام عن حكم سبب كان إخباره فتيا ومذهبا، فإن أخبر عن وقوع ذلك السبب: كنص مالك في المدونة أن مصر فتحت عنوة، فهي²⁴¹¹ شهادة. وإنما يُقلد في الأول لا الثاني.

-
- 2399 - العنوة: القهر والغلبة. محشي الخرشي - ج 3 ص 145 وص 128، وانظر المواق - ج 3 ص 365.
2400 - المراد بالوقف هنا ترك الأرض غير مقسومة. انظر محشي الخرشي - ج 3 ص 128، والمواق - ج 3 ص 365.
2401 - بداية المجتهد - ج 1 ص 319.
2402 - نفس المصدر.
2403 - ي: "ويكرونها".
2404 - انظر المواق والخطاب عند قول الشيخ خليل: "ورفع الخلاف، لا أحل حراما" ج 6 ص 138 والخرشي ج 7 ص 166، وانظر الفرق 77 من فروق القرافي.
2405 - الخرشي - ج 3 ص 129، والمواق - ج 3 ص 365.
2406 - الخرشي - ج 3 ص 128.
2407 - ت: وللمالكية.
2408 - ي: حر.
2409 - المواق - ج 3 ص 350.
2410 - المواق - ج 3 ص 351.
2411 - ي: فهو.

قاعدة 409: إنها التقليد في خمسة أمور : الأحكام، والأسباب²⁴¹²، والشروط،
والموانع، والحجاج²⁴¹³: كشهادة الصبيان، وذلك بشرط الاختلاف²⁴¹⁴.

قاعدة 410²⁴¹⁵: تصرف النبي صلى الله عليه وسلم يقع تارة بالإمامة ؛ لأنه الإمام
الأعظم، فيفتقر نقله²⁴¹⁶ إلى الإذن. ومرة بالقضاء ؛ لأنه القاضي الأحكم، فيفتقر
مثله²⁴¹⁷ إلى الحكم. وطورا²⁴¹⁸ بالفتيا ؛ لأنه المفتي الأعلم، فيمضي دائما، وإن لم²⁴¹⁹
يصحبه²⁴²⁰ إذن إمام ولا حكم حاكم. فمن تصرفاته ما تعين²⁴²¹ لأحدها. ومنها ما
تُنزَع فيه، كقوله : "من قتل قتيلا فله سلبه"²⁴²² : قال مالك والنعمان : بالإمامة،
وقال محمد: بالفتيا. وكقوله : "من أحيا أرضا ميتة فهي له"²⁴²⁴، قال النعمان : بالإمامة،
وقالا : بالفتيا. وكقوله لهند²⁴²⁵: "خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي

2412 - ت : والإشهاد.

2413 - ت : والإجماع.

2414 - ت : الإتلاف.

2415 - لتوضيح هذه القاعدة، انظر : الفرق 36 ج 1 ص 205 - 209.

2416 - ت : فعله.

2417 - ع : نقله.

2418 - ت : ومرة.

2419 - "لم" ساقطة في : ي.

2420 - ت : يصححه.

2421 - ي : يعين.

2422 - رواه الشيخان والإمام أحمد، انظر نيل الأوطار - ج 7 ص 276.

2423 - س : وقال.

2424 - رواه أحمد والترمذي وأبو داود. انظر : نيل الأوطار - ج 5 ص 319.

2425 - هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، زوجة أبي سفيان، وأم معاوية، أسلمت عام الفتح
بعد إسلام زوجها، ماتت في خلافة عمر بن الخطاب، يوم وفاة أبي قحافة والد أبي بكر الصديق رضي الله
عنها - انظر الإصابة - ج 4 ص 425 - 426، ترجمة رقم 1103، والاستيعاب - ج 4 ص 424 - 427.

بنيك²⁴²⁶، قال محمد: بالفتيا، فمن ظفر بحقه أخذه من غير إذن الإمام، وللمالكية خلاف²⁴²⁷، (والمانع بالحكم)²⁴²⁸.

قاعدة 411: المنصور أن²⁴²⁹ الأصل كون تصرفه بالفتيا : كالشافعي، إلا بدليل. ومقتضى مذهب النعمان بالإمامة. ولم يقف بمالك²⁴³⁰ العمل بالاستحسان على ساق.

قاعدة 412: الإمام مسلط على النظر، فما أداه إليه اجتهاده في المصلحة أنفذه²⁴³¹، وإن كان فيه تفويت حق الغانمين، فله المَنُّ عند مالك ومحمد. وقال النعمان: لا يفوت حق الغانمين إلا بالقتل لأنه الأصل.

قاعدة 413²⁴³²: اختلف المالكية في الحكم بالسهم : هل عُلق على القتال أو على كون المحكوم له معدا لذلك ؛ وعليهما : هل يُسهم للعبد والمرأة إذا قاتلا أو لا؟²⁴³³.

قاعدة 414: سبب الاستحقاق عند مالك ومحمد مشاهدة الواقعة واقتحام الغمرة؛ لأن سبب الملك الاغتنام والأخذ، وذلك بعد الملاقاة، فيعتبر الحال عندهما²⁴³⁴: كالميراث الذي هو أخذ المال عن الميت : يراعى فيه حال المستحق عند الموت لا عند

2426 - رواه البخاري.

2427 - قال الشيخ خليل : " وإن قدر على شئيه فله أخذه إن يكن غير عقوبة، وأمن فتنه ورذيلة" قال شارحه الخرشي: هذه المسألة تعرف بمسألة الظفر: والمعنى أن الإنسان إذا كان له حق عند غيره وقدر على أخذه أو أخذ ما يساوي قدره من مال ذلك الغير، فإنه يجوز له أخذ ذلك منه ... وسواء علم غريمه أو لم يعلم، ولا يلزمه الرفع إلى الحاكم ؛ وذلك بشرطين: ألا يكون حقه عقوبة ... وأن يأمن الفتنه بسبب أخذ حقه .. وأن يأمن الرذيلة، أي ينسب إليها : كالغصب ونحوه، وظاهره ولو من ودیعة، وهو المعتمد، وما مر للمؤلف (أي للشيخ خليل) في باب الودیعة من قوله : " وليس له الأخذ منها لمن ظلمه بمثلها، خلاف المعتمد " الخرشي ج 7 ص 235.

2428 - الزيادة من : ع، س .

2429 - في : س : " المنصور أو " .

2430 - ت : للمالك .

2431 - خليل : " كنظر في الأسرى : بقتل أو مَنِّ أو فداء أو جزية أو استرقاق. الخرشي - ج 3 ص 121، وبداية المجتهد - ج 1 ص 304، والمواق والحطاب ج 3 ص 358 - 359.

2432 - المنجور - ج 1، م 11، ص 8، وإيضاح المسالك - ص 245 القاعدة 49 .

2433 - بداية المجتهد - ج 1 ص 312.

2434 - في : ي، س : عندها .. بداية المجتهد - ج 1 ص 313 - 314.

المرض الذي هو السبب ؛ ولذلك يستحق المعتق والمحتمل بعد مجاوزة الدرب وقيل اللقاء. وعند النعمان²⁴³⁵: مجاوزة الدرب الذي هو أول الجهاد ؛ وعليها لو نفق²⁴³⁶ فرسه بينها.

قاعدة 415: عندهما أن زيادة عناء²⁴³⁷ الفرس معتبرة لزيادة الحق، كزيادة عناء²⁴³⁸ الفارس، فللفارس ثلاثة أسهم²⁴³⁹. وعنده غير معتبرة: كزيادة بعض الفرسان، فله سهان²⁴⁴⁰. وخالفاه صاحبه ؛ لما في البخاري²⁴⁴¹ من أنه عليه السلام جعل للفرس²⁴⁴² سهمين ولصاحبه²⁴⁴³ سهما.

قاعدة 416: استحقاق النبي صلى الله عليه وسلم لخمس الخمس²⁴⁴⁴ بالرسالة²⁴⁴⁵، وذي القربى بالقرابة عند محمد²⁴⁴⁶، فهما قائمان إلى يوم القيامة. وعند النعمان بالنصرة وقد زالت²⁴⁴⁷؛ فالخمس²⁴⁴⁸ مثلث لمن بعدهما. وقال مالك: النظر في الخمس إلى الإمام يصرفه لمن يراه أو فيما يراه²⁴⁴⁹. والوجه عندي اجتهاده فيما ذكر خاصة، فيصرفه²⁴⁵⁰ إلى جميعهم، أو بعضهم: كالزكاة عند مالك ؛ وعليه الفرق.

2435 - الفوائد السمية - ج 2 ص 391.

2436 - ع : نفر.

2437 - س : غناء.

2438 - س : غناء.

2439 - بداية المجتهد - ج 1 ص 314، والمواق والحطاب - ج 3 ص 371.

2440 - المصدران السابقان .

2441 - وكذلك روى أحاديث بهذا المعنى : مسلم والإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه، انظر نيل الأوطار - ج 7 ص 298.

2442 - ي : للفارس.

2443 - المواق والحطاب - ج 3 ص 371.

2444 - ت : لخمس من الخمس.

2445 - بداية المجتهد - ج 1 ص 311.

2446 - المصدر السابق.

2447 - الفوائد السمية - ج 2 ص 391، وتفسير البيضاوي - ص 186 .

2448 - ع، ي : الخمس.

2449 - بداية المجتهد - ج 1 ص 311، وتفسير البيضاوي - ص 186.

2450 - ت، ي : فيصرف.

قاعدة 417: اللام في آية²⁴⁵¹ المصرف لبيان جهة الاستحقاق عند مالك والنعمان، فيجوز صرفها إلى صنف واحد. وعند محمد لبيان المستحقين، فلا. قال بعضهم: أضاف ما يملك إلى من يملك²⁴⁵² فيعم، كما لو أوصى لقوم معينين.

قاعدة 418²⁴⁵³: عند مالك ومحمد أن سبب ملك الغنائم الاستيلاء، وعند النعمان الإحراز بالدار. فإذا لحق المدد بعد استقرار الهزيمة لم يُشاركوهم عندهما، خلافاً له. ومن أسلم ولم يهاجر قدمه وماله مضمون على التَّام عندهما. وعنده لا يُضمن بقصاص ولا دية لكن بالكفارة، والمنقول من ماله يُملك بالقهر التام لعدم الإحراز بدار الإسلام. وعليها أيضاً قسمة الغنائم بدار الحرب²⁴⁵⁴، وسقوط الحد بوطء²⁴⁵⁵ جارية من المغنم²⁴⁵⁶، وثبوت النسب، وحُرمة الولادة لمن استولد، والإرث لمن مات قبل القسمة.

قاعدة 419: عصمة مال المسلم عند محمد بالإسلام، فلا يملك الكافر مال المسلم بالقهر. وعند النعمان بالدار، فيملكه إذا أحرزه بدار الحرب، وهو قول مالك. بيد أنهما على قاعدتهما، وهو متقلب²⁴⁵⁷. وبنها ابن العربي على أن ملك الكافر فاسد أولاً؟، وعلى أنه مخاطب بالفروع أولاً؟²⁴⁵⁸. وهذه أصل الجميع.

قاعدة 420: الجزية عند مالك والنعمان عقوبة وجبت بسبب الكفر بدلا من القتل، فتسقط بإسلام الذمي²⁴⁵⁹ ولو تخلدت في الذمة²⁴⁶⁰. وعند محمد بدل من حقن الدم وشكنى دار الإسلام، وسببها المعاقدة، فلا تسقط المتخلدة بإسلام ولا موت.

2451- هي قول الله تعالى: "واعلموا أنها غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل..."، سورة الأنفال الآية 41.

2452 - (أضاف ما يملك إلى من يملك): في: ت: أضاف لمن يملك.

2453 - المنجور - ج 1، م 11، ص 8.

2454 - خليل: "والشأن القسم ببلدهم"، الخرشي - ج 3 ص 136.

2455 - ع، س: لوطء.

2456 - الخرشي - ج 3 ص 140.

2457 - س: منقلب.

2458 - انظر القاعدتين: 227 و621، والمنجور - ج 1، م 13، ص 6-8.

2459 - الخرشي - ج 3 ص 145.

2460 - الحطاب - ج 3 ص 382.

قاعدة 421²⁴⁶¹: البرُّ المأذون فيه لهم ما يرجع إلى الرفق بهم والإحسان إليهم مع حفظ المرتبة وعلو الإسلام، وهو مستحب وجائز. والإقساط: العدل الواجب فيهم، وهو مستحق وواجب. والتودد المنهي عنه ما يرجع إلى الإكرام واستعمال الآداب التي يستحقها الرؤساء أو الأكفاء على من دونهم أو هو في درجتهم، وهو حرام؛ فلا تصح حجة إسماعيل القاضي²⁴⁶² بالآية²⁴⁶³ في قيامه للنصراني²⁴⁶⁴ الذي ورد عليه من قبل السلطان - بإكرامه له²⁴⁶⁵، بل ذلك منه وضع لمرتبتي الفقه والقضاء بوهم عارض دنيوي، وهو²⁴⁶⁶ باطل.

قاعدة 422: الأصل فيما وجب بسبب الجناية أن يكون عقوبة، وهو أحد مستندات مالك في الجزية.

قاعدة 423: مَنْ أسلم سقط عنه كل ما كان عليه من حقوق الله تعالى. وأما حقوق العباد فما دخل على أدائه في كفره لم يسقط؛ لأن التزامه إياه لا ينفره²⁴⁶⁷، وما لم يدخل عليه سقط؛ ولذلك²⁴⁶⁸ يلزمه ثمن ما اشتراه. ويلزم الذمي التعدي²⁴⁶⁹ على مال المسلم والذمي²⁴⁷⁰، دون الحربي.

قاعدة 424: قال الغزالي: العصمة عند النعمان ضربان: مؤثمة ثبتت²⁴⁷¹ بأصل الخليفة للأدومي وتظهر بالإسلام، ومؤثمة²⁴⁷² وهي التي فيها النزاع لا تثبت إلا بالإحراز بالدار. وعندنا أن المؤثمة والمقومة يتجاربان²⁴⁷² ويتعلقان بالإسلام، ولا أثر للإحراز

2461 - انظر الفروق - ج 3 ص 16.

2462 - وهو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي، القاضي البغدادي، أبو إسحاق، أصله من البصرة، من أكابر العلماء وفقهائهم، له تأليف كثيرة، توفي سنة 282 هـ. انظر الديباج - ص 92.

2463 - هي قول الله تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين..." إلى آخر الآية، سورة الممتحنة، الآية 8، وكذا الآية 9.

2464 - ي: النصراني.

2465 - ت: بالكرامة له.. انظر هذه القصة في الديباج - ص 94.

2466 - وهو، ساقطة من: ع، س.

2467 - س: ينقذه.

2468 - س: وكذلك.

2469 - (التعدي): ت: المتعدي.. أي يلزمه جزاء التعدي..

2470 - "الذمي" معطوف على "المسلم" الذي قبله.. كررت نسخة: ي: "التعدي على مال المسلم والذمي".

2471 - ي: تثبت.

2472 - س: متجاروران - ي: متجاربان.

بالدار. وعليه سوى النعمان بين المسلم والذمي في الدية والقصاص ومِلِكِ الحربي مَالِ المسلم.

قاعدة 425: الأمان²⁴⁷³ عند مالك ومحمد من باب الحِسْبَةِ لمصلحة عائدة إلى الإسلام²⁴⁷⁴ وأهله؛ سببها²⁴⁷⁵ الإسلام والتكليف ملك²⁴⁷⁶ أو الإسلام وإجازة الإمام، فيصح من العبد المحجور²⁴⁷⁷: كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر²⁴⁷⁸. وعند النعمان من باب الولايات المستفادة بالتكليف والحرية، فلا يصح منه²⁴⁷⁹.

قاعدة 426: الأصل فيما لا يَحِلُّ بيعه ألا يُقَوِّمَ؛ لكن ثبت قضاؤه عليه السلام في الجنين بالغرّة²⁴⁸⁰، فأخذ منه المالكية التقويم: كتقويم ما أُتلف على الذمي مما لا يُمنع منه²⁴⁸¹، وما رعته الماشية ليلا مما لم يَحِلُّ بيعه على الرجاء والخوف، والحر في الحكومة في الجراح، ونحو ذلك.

قاعدة 427: الرزق إحسان مقيد²⁴⁸² بالنظر، فيجوز تحويله بتعطيل جهته، أو وجود أولى منها، ولا يُشترط فيه الأجل ولا معرفة مقدار ما يقابله، ويؤخذ من هؤلاء السلاطين بوجهه، ويحل للقضاة. بخلاف الإجارة والوقف في الأول، والإجارة فقط في الثاني والرابع، والوقف فقط في الثالث، إلا أن يوقفوا على مصالح المسلمين التي لا تنفك قائمة²⁴⁸³.

2473 - انظر أحكام الأمان عند قول خليل: "وأمان إمام مطلقا..."، الخرخشي ج 3 ص 122، وبداية المجتهد - ج 1 ص 305، والمواق - ج 3 ص 359.

2474 - إلى الإسلام، ساقطة في: ي.

2475 - ع: سببه.

2476 - ت: مالك.

2477 - المواق - ج 3 ص 360.

2478 - انظر شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الخرخشي - ج 3 ص 109، والمواق - ج 3 ص 348.

2479 - إلا أن يقاتل، كما في بداية المجتهد - ج 1 ص 305.

2480 - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: اقتنلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاختمصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم "أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة" وفضى بدية المرأة على عاقلتها.. متفق عليه؛ وانظر مختصر ابن الحاجب، ص 501.

2481 - الخرخشي - ج 3 ص 149.

2482 - ي: مفيد.

2483 - ي: خاتمة.

الأطعمة

قاعدة 428²⁴⁸⁴: النواهي تعتمد²⁴⁸⁵ المفسد²⁴⁸⁶، فكل ما نُهي عنه فإنما نُهي عنه²⁴⁸⁷ لمفسدة تحصل منه. والعادة أن الأغذية تنقل الأخلاق لأخلاق المتغذى به، حتى قيل: إن إيثار²⁴⁸⁸ العرب من أكلها للإبل؛ لأن ذلك شأنها.

وقيل: إن أربعا أكلت أربعا فأفادتها أربعا: العرب أكلت الإبل فأفادتها الحقد، والسودان القروذ فأفادتها الرقص، والإفرنج الخنازير فأفادتها عدم الغيرة، والترك الخيل فأفادتها القساوة. ولما كان سباع الوحش في غاية الظلم والاجترأ على الحيوانات لحاجة ولغير حاجة، ويختص الخنزير منها بمزيد حرص ورغبة - نُهي عنها، وسباع الطير دونها في ذلك، اختلف في اعتبار هذا النقص²⁴⁸⁹ فارقا قاطعا للإلحاق: كمالك، أو إلغائه²⁴⁹⁰ إبعاداً لمساوى الأخلاق: كالشافعي.

قاعدة 429: قد يجرم ما لا مفسدة فيه عقوبة "فبظلم من الذين هادوا"²⁴⁹¹، "وعلى الذين هادوا حرمنا"²⁴⁹² إلى بغيهم.

قال القرافي: ولو كان لمفسدة لما حل لنا. ولقائل أن يقول: المفسد تختلف باختلاف الأوقات والشرائع، وقد يجرم تعبدا: كصيد المحرم ولباسه وشبه ذلك مما لم يجرم لصفته، بل لأمر²⁴⁹³ خارج.

2484 - الفروق - ج 3 ص 97، الفرق 138.

2485 - ت: معتمد.

2486 - (المفسد): ي: النواهي المفسد.

2487 - عنه، ساقطة في: ت، س.

2488 - ت: إتيان.

2489 - ت، ي: الفصل.

2490 - س: وإلغائه.

2491 - سورة النساء، الآية 160.

2492 - سورة الأنعام، الآية 146.

2493 - ت: لأعم.

قاعدة 430: كل ما حل أو حرّم : فإما لوصفه وإما²⁴⁹⁴ لسببه. فكل ما حرم لوصفه فلا يحل إلا بسببه : كالميتة بالاضطرار²⁴⁹⁵. وكل ما حل بوصفه فلا يحرم إلا بسببه : كالطيّيات بالعقد الفاسد. وقد يقع التعارض في الوصف: كالضبع لها ناب وكانت تُباع في الحرم من غير تكبير. وفي السبب كالعقد المختلف فيه، فيكون ذلك موجبا للورع.

قاعدة 431: قد يُعبر عن الكل بالأعم الأغلب، كقوله تعالى : "والمنخفة والموقودة"²⁴⁹⁶، قالوا: هي صفات للشاة لأنها أعم ما يأكل الناس، والمراد الكل.

قلت : وهذا أصل قول الأصوليين فيما خرج على²⁴⁹⁷ الغالب أنه لا مفهوم له إجماعا²⁴⁹⁸. قالوا²⁴⁹⁹: ويدل على إرادة الموصوف الهاء في "النطيحة"؛ لأنه²⁵⁰⁰ إنما سوغها عدم ذكره، إذ لو حُذفت لم يدر: أمذكر هو أم مؤنث؟.

قاعدة 432: اختلف المالكية في ميتة البحر : أهي حلال بالأصل أم مستثناة مما حرم من الميتة توسعة²⁵⁰¹ ورخصة²⁵⁰²؛ وعليهما أكل ما يعيش في البرّ من دواب البحر. وانظر : هل الخلاف فيه مقصور على ما إذا مات في البحر أو أعم. وعندني أن ما لا تدوم حياته مما²⁵⁰³ يعيش الأربعة الأيام ونحوها بحري، وما يعيش²⁵⁰⁴ في البرّ كما يعيش في البحر أو قريب من ذلك فإنه يُعتبر ما مات فيه من برّ أو بحر، وإن كان فيه خلاف ففيها²⁵⁰⁵ إذا مات في البحر.

2494 - س : أو.

2495 - ت : بالإضرار.

2496 - سورة المائدة، الآية 3.

2497 - ت : عن .

2498 - انظر الفرق 62 - ج 2 ص 38 - 41، وراجع القاعدة : 20.

2499 - قالوا، ساقطة في : ي.

2500 - ي : لأنها.

2501 - ت : موسعة.

2502 - راجع القاعدة : 30، والخطاب - ج 1 ص 88.

2503 - ت، ي : ممن.

2504 - ت : ونحوها يجري مجرى ما يعيش.

2505 - س : ففي.

قاعدة 433: أول الورع : "دع ما يُريبك لما لا يُريبك"²⁵⁰⁶، وآخره : ترك ما لا بأس به تقيّة مما²⁵⁰⁷ به بأس، لا معقول له وراء هاذين فافهم.

قاعدة 434: العمل بالراجع واجب بالإجماع، فتسقط المفسدة المرجوحة للمصلحة الراجحة إذا تعذر الجمع ؛ بخلاف ما اختلف فيه المالكية وغيرهم من مخالطة يسير الحرام بكثير²⁵⁰⁸ الحلال ؛ لإمكان الجمع بالإبراء والقسمة وغيرهما.

قاعدة 435: شرعية الزكاة لاستخراج²⁵⁰⁹ الفضلات المحرمات من الجسد الحلال بأسهل الطرق على الحيوان. وفي كون إزهاق الروح بسرعة أصلا أو تبعا قولان للمالكية. وعليهما زكاة ما لا نفس له سائلة²⁵¹⁰، وقيل الخلاف في أيهما المقصود الأعظم. وعليهما²⁵¹¹ الخلاف في ترك المريء²⁵¹² أو الحلقوم²⁵¹³ أو بعض الأوداج²⁵¹⁴. واعترض "الاستخراج"²⁵¹⁵ بالجنين²⁵¹⁶، وأجيب بأنه مستثنى. فقيل : والجراد²⁵¹⁷ أيضا مستثنى. وفيه بحث²⁵¹⁸.

قاعدة 436²⁵¹⁹: اختلف المالكية في حلّية ميتة البحر : أهي أصل أو مستثناة، وبني عليه زكاة ما يعيش²⁵²⁰ في البر من دواب البحر²⁵²¹.

2506- رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح.

2507- ع، ي : ما.

2508- ع، ي : لكثير.

2509- ت : الإخراج.

2510- المواق والخطاب - ج 3 ص 228.

2511- س : وعليه.

2512- المصدران السابقان - ص 210 - 211.

2513- المصدران السابقان - ص 209.

2514- المصدران السابقان - ص 210 - 211.

2515- أي استخراج الفضلات، كما ورد في أول هذه القاعدة.

2516- لأن زكاة الجنين بذكاة أمه، المواق والخطاب - ج 3 ص 227.

2517- ع، ي : فالجراد.

2518- المواق والخطاب - ج 3 ص 228.

2519- هذه القاعدة غير موجودة في نسختي: ع، س. وبما أننا نعتمد في ترقيم هذه القواعد على نسخة "ع"، فإن رقم القاعدة التالية سيكون مكررا لرقم هذه القاعدة.

2520- في : ي : ما لا يعيش.

2521- راجع القاعدة : 431.

قاعدة (436 مكرر): الإطناب في مقامات الخطاب يقوى قوة الجواب. فمن ثمّ احتج مالك على المنع من أكل الخيل بآية النحل²⁵²²؛ لأنها وردت في معرض الامتنان على طريق التفصيل²⁵²³ والبيان، فلو صلحت²⁵²⁴ لغير الركوب والزينة لاقتضى المقام ذكره. ولقائل أن يقول: انتفاء الصلاحية لغيرهما بعادة المخاطبين لا بالشرع المبين.

قاعدة 437: المذكور بحسب الخصوصية أقوى من المراد بحسب الشمول والصلاحية²⁵²⁵. فمنفعة الصوف وما يُدفع أولى بالمراعاة من منفعة اللبن، "والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع"²⁵²⁶. وظاهر ما في "السلم الأول"²⁵²⁷ من المدونة: أن الاعتبار في اختلاف منافع الغنم بغزر اللبن والصوف، ونحوهما²⁵²⁸ تبع، وأقل المراتب أن يتساويا؛ لأن تناول²⁵²⁹ الآية للصوف ونحوه أقوى، وقد امتن علينا بالتنوعين في أثناء²⁵³⁰ السورة²⁵³¹.

قاعدة 438²⁵³²: قال ابن العربي: القضاء بالترجيح لا يقطع حكم المرجوح بالكلية، بل يجب العطف عليه بحسب مرتبته، لقوله عليه السلام: "الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة"²⁵³³، وهذا مستند مالك فيما كره أكله فإنه حكم بالتحليل لظهور الدليل، وأعطى²⁵³⁴ المعارض أثره، فتبيّن مسأله تجدها على ما رسمت لك.

2522 - الآية: "والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة، ويخلق ما لا تعلمون" سورة النحل، الآية 8، وانظر تفسير ابن كثير ج 4 ص 181 - 183.

2523 - ع: التفصيل.

2524 - في: ي: (خلقت).

2525 - ع، س: أو الصلاحية.

2526 - سورة النحل، الآية 5.

2527 - في: ت، س: (أول السلم الأول).

2528 - ت: ونحوه، وفي: س: ونحوها.

2529 - ي: سياق.

2530 - ت: أول.

2531 - أي سورة النحل.

2532 - المنجور - ج 1، م 17، ص 5-6.

2533 - رواه البخاري ومسلم.

2534 - في: ع، ي: وإعطاء.

قاعدة 439: الفرق بين أمرين بتخصيص أحدهما بوصف ظاهر، في كون ذلك الوصف منفيًا عن الآخر؛ لاسيما في المتجاورين: كالأنعام والخيل في آية النحل²⁵³⁵، وفيه ما تقدم.

قاعدة 440: الأصل حمل الفعل المطلق على حال الاختيار لا الاضطرار، كقول أسماء: "ذبحنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فأكلناه"²⁵³⁶، وبه تمسك الشافعي وبعض المالكية²⁵³⁷. قال ابن العربي: هذه قضية عين فتحمّل على الضرورة التي كانت مسترسلة على أكثر زمانهم؛ فعارض الأصل بالغالب، ولا سيما مع عز الخيل عليهم وقتلها لديهم، وفيه نظر.

قاعدة 441: ترك التسمية عمدا إعراض²⁵³⁸ عند مالك والنعمان، فلا تُؤكل الذبيحة²⁵³⁹: كالتهاون. وعند محمد اكتفاء باعتقادها فتؤكل: كالنسيان.

قاعدة 442: الجنين المظنون موته بموت أمه، في حكم الجزء منها عند مالك ومحمد. وعند النعمان في حكم النفس. فقالا: ذكائُها ذكائُه²⁵⁴⁰، وقال: لا²⁵⁴¹. وذكاة الجنين ذكاة أمه²⁵⁴² يَحْتَمِلُ المذْهَبَيْنِ؛ لَأَنَّهُ رُوِيَ²⁵⁴³ بالرفع، وهو الأَكْثَرُ والأَوْجَهُ، وبالنصب.

-
- 2535 - انظر الآيات من 5 إلى 8 من سورة النحل، وانظر تفسير ابن كثير ج 4 ص 181 - 183.
- 2536 - تمام الحديث: "... ونحن بالمدينة" متفق عليه، وانظر تفسير ابن كثير - ج 4 ص 183، ونيل الأوطار - ج 8 ص 111 - 113، ولفظ البخاري: نحرنا.
- 2537 - بداية المجتهد - ج 1 ص 376، وتفسير ابن كثير - ج 4 ص 183.
- 2538 - ع، ي: اعتراض.
- 2539 - المواق والحطاب - ج 3 ص 219، وبداية المجتهد - ج 1 ص 359.
- 2540 - المواق والحطاب - ج 3 ص 227، وبداية المجتهد - ج 1 ص 354.
- 2541 - بداية المجتهد - ج 1 ص 354، ونيل الأوطار - ج 8 ص 150 - 151.
- 2542 - "ذكاة الجنين ذكاة أمه" هو حديث رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه وغيرهم، انظر نيل الأوطار - ج 8 ص 150 - 151.
- 2543 - أي في الحديث المذكور، وانظر الفروق - ج 3 ص 99 - 100.

قاعدة 443: اختلف المالكية في ترك السنن على جهة العمد : هل يُوجب الفساد أو لا؟ وإذا لم يُوجب فهل يُوجب حكم السهو : كالسجود في الصلاة أو لا؟ وخرَج بعضهم عليه اختلافهم في ترك التسمية في الزكاة عمداً، والصحيح أنها واجبة، أما التهاون فمضاد للنية²⁵⁴⁴.

الصيد²⁵⁴⁵

قاعدة 444: المقصود بالتعليم²⁵⁴⁶ أن ينتقل الحيوان عن خلقه الأصلي فيصير تصرفه بحكم الصائد، فيكون كالألة له، فيُشترط في كل نوع من ذلك ما جرى العرف بأنه ينتقل إليه. والأصل في هذا: "فكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ"²⁵⁴⁷.

قاعدة 445: الأكل عند مالك ومحمد لا يُبطل التعليم، فلا يحرم ما أكل منه الكلب²⁵⁴⁸. وعند النعمان²⁵⁴⁹ يُبطله²⁵⁵⁰، ولهما مثله²⁵⁵¹، وهو الصحيح؛ لأنه حينئذ إنما أمسك على نفسه²⁵⁵²، كما جاء في الحديث²⁵⁵³.

قاعدة 446²⁵⁵⁴: اختلف المالكية في الترك هل هو فعل أو ليس بفعل، والصحيح أن الكف²⁵⁵⁵ فعل، وبه كُلفنا في النهي عند المحققين؛ وعلى هذا²⁵⁵⁶ فيقال: هل الكف كالإتيان²⁵⁵⁷ أو لا؟ وهل الترك كالفعل أو لا؟²⁵⁵⁸. وعليه أن يمر رجل بصيد وقد رماه آخر فتمكّنه ذكاته²⁵⁵⁹ فلا يفعل حتى يجده صاحبه قد مات: فهل يضمه المار أو لا؟²⁵⁶⁰.

2545 - هذا العنوان موجود في نسخة: ع فقط .

2546 - لقول الله تعالى: "وما علمتم من الجوارح مكلبين..."، سورة المائدة، الآية 4. والتكليب: التعليم، انظر تفسير ابن كثير - ج 2 ص 493-501، والخطاب والمواق - ج 3 ص 215.

2547 - سورة المائدة، من الآية: 4.

2548 - المواق والخطاب - ج 3 ص 216.

2549 - بداية المجتهد - ج 1 ص 366.

2550 - ت، س: يبطل.

2551 - المصدر السابق.

2552 - أي صاد لنفسه.

2553 - عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أرسلت كلابك المعلمة، وذكرت اسم الله، فكل مما أمسكن عليك، إلا أن يأكل الكلب، فلا تأكل، فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه" رواه البخاري ومسلم وأحمد، انظر: نيل الأوطار - ج 8 ص 135-139.

2554 - المنتجور - ج 1، م 10، ص 7 وما بعدها، وإيضاح المسالك - ص 205-207، القاعدة 30.

2555 - ع: الترك.

2556 - ت: "وعلى هذا" - ع، ج، ي، س: "وغيره ضد".

2557 - س: إتيان.

2558 - "وهل الترك كالفعل أو لا"، ساقطة في: ي.

2559 - س: الذكاة.

2560 - المواق والخطاب - ج 3 ص 224، وانظر الأمثلة الباقية في المصدرين المذكورين، والخرشي - ج 3 ص 21-22.

ومن قدر على تخليص نفس أو مال، ولو بشهادة أو وثيقة أو بمواساة واجبة : كالشربة، والخيط للجائفة²⁵⁶¹، وإرسال فضل الماء، وإعطاء ما يُقيم به حائطه من عمد وأجر، والولي القريب إذا رجع عليه بصداق المرأة لعييها فألفي فقيرا، ففي إغرامها إياه قولان، ونحو ذلك.

وهي منزلة بين منزلتين ؛ لأن فوقها أن يقطع له وثيقة بحق فيضيع فلا يختلفون في الضمان، ودونها أن يقتل شاهديه فيكون متعديا على السبب فيضعف²⁵⁶² الضمان. وهي قاعدة التعدي على السبب : هل هو كالتعدي على المسبب أو لا؟.

قاعدة 447: إذا عاد الشيء إلى حاله بعد الانتقال عنها : فهل يعود²⁵⁶³ عليه حكمها أو لا؟ اختلف المالكية فيه : كالصيد يصيده - قال ابن المواز : أو يشتريه²⁵⁶⁴ - ثم ينفر فيتوحش²⁵⁶⁵. وأبى ابن الكاتب²⁵⁶⁶ قول ابن المواز²⁵⁶⁷: كالأرض يشتريها، فإن أحيها فتركها حتى عادت إلى حالها، فقولان²⁵⁶⁸.

2561 - الجائفة : الإصابة في الجوف.

2562 - ت : فيضيف .

2563 - يعود، ساقطة في : ي.

2564 - المواز - ج 3 ص 223.

2565 - ت : فيستوحش.

2566 - هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الكناني، المعروف بابن الكاتب، الفقيه المشهور بالعلم وإقامة الحججة، أخذ عن ابن شبلون والقاسبي، له عدة تأليف في الفقه، توفي سنة 408، ودفن بداره بالقيروان. انظر شجرة النور الزكية - ص 121.

2567 - المواز - ج 3 ص 223.

2568 - المصدر السابق.

الأضحية²⁵⁶⁹

قاعدة 448: نظر مالك ومحمد في الأضحية إلى انتفاء أمانة الوجوب²⁵⁷⁰ في نفس المشروع²⁵⁷¹ بإباحة التناول. والنعمان إلى علاماته في وقته²⁵⁷²؛ فإنه تأقت بأيام النحر: كالصلاة والصوم والرمي والفطر، وهو ظاهر المدونة.

قاعدة 449: النقص الذي يوجب زيادة: هل يُجبر بها أولاً؟ اختلف المالكية فيه؛ وعليه اختلفوا في فضل الفحل على الخصي؛ لِمَا فيه من صلاح اللحم²⁵⁷³.

قاعدة 450: اختلف المالكية في الهرم²⁵⁷⁴: هل هو مرض أو لا؟²⁵⁷⁵ وعليه إجزاء الهرمة في الضحية²⁵⁷⁶ والمنع أو لا كالزكاة.

2569 - هذا العنوان موجود في نسخة: "ع" فقط .

2570 - بداية المجتهد - ج 1 ص 343.

2571 - ي: الشرع.

2572 - المصدر السابق.

2573 - الخرشبي - ج 3 ص 38.

2574 - ي: الدم .

2575 - أولاً، ساقطة في: ي.

2576 - س: الأضحية .. والضحية: الشاة التي يضحى بها، جمع ضحايا، والأضحية: جمع أضاحي.

الأشربة²⁵⁷⁷

قاعدة 451 : الخمر عند مالك ومحمد محرمة للإسكار، فيلحق بها كل مسكر.
وعند النعمان لعينها، فلا يحرم من غيرها إلا الإسكار.

2577 - هذا العنوان موجود في نسخة: "ع" فقط .

الأيمن

قاعدة 452: التعليق²⁵⁷⁸ عند المالكية مطلقاً، والشافعية بشرط الامتناع به - يمين حقيقة²⁵⁷⁹. قال الغزالي في الوسيط²⁵⁸⁰: إن قال: إن حلفت بطلاقك فأنت طالق، ثم قال: إن دخلت الدار فأنت طالق، طلقت للحال؛ بخلاف إذا طلعت الشمس. وقال القرافي²⁵⁸¹: يبحث في الحالين، ثم رأته الشافعية يميناً شرعياً فأدرجته في عموم قوله عليه السلام: "من حلف واستثنى عاد كمن لم يحلف"²⁵⁸². وزعم المالكية أنه عرفي، فلم توصله²⁵⁸³ بصفة الله عز وجل²⁵⁸⁴، بخلاف إن شاء هذا الحجر، خلافاً لسحنون²⁵⁸⁵، فإنه رآه نادماً أو هازلاً. ولعبد المالك²⁵⁸⁶: إذا ردها²⁵⁸⁷ إلى الفعل²⁵⁸⁸. وهو تفسير عند المحققين.

قاعدة 453: التحليل عند محمد ممنوع فلا يحلل²⁵⁹⁰، وعند النعمان مشروع فيحلل²⁵⁹¹، وعند مالك مكروه فقولان.

-
- 2578 - هو أن يعلق الطلاق مثلاً بشرط من الشروط، مثل: أن يقول: إن كان كذا فهي طالق. انظر بداية المجتهد - ج 1 ص 328 - 331.
- 2579 - بداية المجتهد - ج 1 ص 328، وانظر الخطاب - ج 3 ص 281.
- 2580 - نقل المؤلف كلام الغزالي هذا من الفروق - ج 1 ص 75 - 76.
- 2581 - الفروق - ج 1 ص 76.
- 2582 - ورد هذا الحديث في الفروق - ج 1 ص 76 وج 3 ص 72.
- 2583 - ع: فلم تَرَحَّلْ بصفة الله - وفي: ي: فلم تَرَحَّلْهُ بمشيئة الله - وفي: س: فلم تُدخِله في صفة الله.
- 2584 - الفروق - ج 1 ص 76.
- 2585 - الذي قال يلزمه الطلاق في الحجر ونحوه؛ لأنه يُعد نادماً أو هازلاً، انظر الفروق - ج 1 ص 76.
- 2586 - أي عبد المالك بن الماجشون، وقد نقل المؤلف هذا الكلام من الفروق، وذلك بالمعنى.
- 2587 - أي إن شاء الله.
- 2588 - أي في قوله: "إن فعلت كذلك فعلي الطلاق إن شاء الله"، فإن هذا الاستثناء ينفعه، على ما قال عبد المالك. انظر الفروق - ج 1 ص 79.
- 2589 - قدمت نسخة: ع، ي، هذه القاعدة على القاعدة 452، وأخرتا قاعدة 452 عليها.
- 2590 - ي: يحل.
- 2591 - ي: فيحلل به.

قاعدة 454: النية تُفيد²⁵⁹² المطلق، وتُخصص العام²⁵⁹³؛ ولذلك قالت المالكية :
يكفي في المحاشاة مجرد النية²⁵⁹⁴. ونذكر²⁵⁹⁵ خلاف الحنفية في الالتزام قريبا²⁵⁹⁶؛
وتعمم²⁵⁹⁷ المطلق، وتُعين²⁵⁹⁸ المَجْمَل، وتَصرف إلى المجاز، ولا تنعقد²⁵⁹⁹ سببا بدلا من
اللفظ ؛ ولذلك لا تنفع²⁶⁰⁰ في الاستثناء بالمشيئة²⁶⁰¹، ولا يُستثنى بها من نص، بخلاف
الظاهر، بخلاف بين المالكية فيه.

قاعدة 455²⁶⁰²: كل لفظ لا يجوز دخول المجاز فيه، فلا تؤثر النية في صرفه عن
موضوعه ؛ لأن النية لا تصرف اللفظ إلى معنى²⁶⁰³ إلا إذا جاز الصرف إليه لغة، على ما
يأتي من خلاف المالكية فيه. فهذه قاعدة شرعية والتي قبلها لغوية.

قاعدة 456: يجب توحيد الله عز وجل بما لم يجعله لغيره من التعظيم، دون ما
جعله. والصحيح أن اليمين من الأول²⁶⁰⁴. وتردد بعضهم في التوسل إليه بمخلوق،
وأجازه آخرون، ولا حجة في أقسام²⁶⁰⁵ التنزيل، إذ لا حجر هنالك، ومن ثم لم يجب
الإضمار فيها على الأصح.

2592 - ي : تفيد.

2593 - الفروق - ج 3 ص 64، وما بعدها.

2594 - المصدر السابق، والخرشي - ج 3 ص 56، والمواق - ج 3 ص 268 - 269.

2595 - ت، ي، س : وتذكر.

2596 - قريبا غير موجودة في : ت، ي، س .. وسبذكر المؤلف ذلك في القاعدة 460.

2597 - ي، س : وتعميم.

2598 - ي : تعيين.

2599 - ي : ينعقد.

2600 - أي النية.

2601 - ي : (لا ينعف الاستثناء بالمشيئة) .. الخرشي - ج 3 ص 55، والمواق - ج 3 ص 267.

2602 - هذه القاعدة نقلها المؤلف بتصرف بسيط، من الفرق 2 - ج 1 ص 46.

2603 - ت : المعنى.

2604 - ي : من الأفعال.

2605 - أقسام : جمع قسم : اليمين بالله.

قاعدة 457²⁶⁰⁶: اليمين جملة خبرية وضعا، إنشائية معنى، متعلقة بمعنى معظم عند المتكلم، مؤكدة لجملة²⁶⁰⁷ أخرى من غير جنسها²⁶⁰⁸، وهذا القيد²⁶⁰⁹ تحرز من تكرار القسم من غير ذكر الجواب؛ فإطلاقها على الطلاق والعتاق والنذر مجاز، إذ لو حلف بها لم يلزمه شيء، وعلاقتها²⁶¹⁰ أنه ملتزم لها على تقدير الشرط، كما الحالف للكفارة على تقدير الحنث.

قاعدة 458: اليمين عند الشافعي خبر مقرون باسم الله تعالى جده على قصد إظهار التحقيق، والحنث شرط في وجوب الكفارة، فالغموس²⁶¹¹ عنده²⁶¹² منعقدة. وعند مالك والنعمان خبر²⁶¹³ مقرون باسم الله قابلا للتحقيق، فلا²⁶¹⁴ تنعقد²⁶¹⁵؛ لأن الكذب لا يقبله²⁶¹⁶.

قاعدة 459²⁶¹⁷: كل متكلم له عرف فإن لفظه يُحمل على عرفه في الشرعيات²⁶¹⁸ والمعاملات والإقرارات وسائر التصرفات. والخاص مقدم على العام. فمن ثم حُصِّصَ قوله عليه السلام: "من حلف واستثنى عاد كمن لم يحلف"²⁶¹⁹ - باليمين بالله

2606 - الفروق - ج 1 ص 27.

2607 - ع: بجملة.

2608 - الخطاب - ج 3 ص 260.

2609 - أي "من غير جنسها".

2610 - ت: وعلامتها.

2611 - يمين الغموس: هي الحلف على تعمد الكذب، أو على الشك في المحلوف عليه، ولا كفارة فيها، لأنها أعظم من أن تكفر، وسميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار، وقيل في الإثم. انظر: المواق والخطاب - ج 3 ص 266، والدردير - ج 2 ص 114.

2612 - بداية المجتهد - ج 1 ص 327.

2613 - ي: غير.

2614 - ي: ولا.

2615 - المواق والخطاب - ج 3 ص 266، والدردير - ج 2 ص 114.

2616 - ي: تقبله.

2617 - انظر الذخيرة - ج 4 ص 22-23.

2618 - ت: الشريعة.

2619 - تقدم هذا الحديث في القاعدة 452، انظر: الفروق - ج 1 ص 76.

تعالى²⁶²⁰، خلافا للنعمان ومحمد؛ لأنها الشرعية، فإن المراد قوله: "إن شاء الله"؛ لأن "إلا" لا تُبطل حكم اليمين إجماعاً؛ ووجه تسميته: أنه مخرج من المشروط²⁶²¹ أحوال عدم الشرط، كما أن الاستثناء²⁶²² مخرج لبعض المستثنى منه²⁶²³.

قاعدة 460: يجوز عند مالك ومحمد التخصيص والتقييد في مدلول اللفظ بإحدى الدلالات الثلاث²⁶²⁴. وخالف²⁶²⁵ النعمان في الالتزام²⁶²⁶. فمن حلف أن لا يأكل، فله تخصيصه إن خصص، وتقييده إن قيد ببعض المأكولات، فلا يحث بغيره عندهما. وعنده الفعل يدل على المأكول التزاماً فلا تنفعه النية، ويحث بجميع المأكولات؛ لأن المجاز لا يدخل في النصوص²⁶²⁷. وهذه قاعدة اللغة.

قاعدة 461: قال القرافي²⁶²⁸: يُسأل الحالف باللفظ العام²⁶²⁹، فإن قال: أردت بعض أنواعه لا يُلتفت إلى نيته، ويُعتبر عموم لفظه²⁶³⁰؛ لأن النية مؤكدة للمراد غير صارفة عن غيره، ومن شرط المخصصة أن تكون صارفة. وإن قال أردت إخراج ما عدا هذا النوع، حُمِلت نيته على ما بقي بعد الإخراج، إذ من شرط المخصصة أن تكون

2620 - انظر شروط هذا الاستثناء في المواق والحطاب ج 3 ص 267 - 268، والدردير - ج 2 ص 115، والزرقاني - ج 3 ص 54 - 55، والرسالة - ج 2 ص 16 - 17.

2621 - ي: الشرط.

2622 - (كما أن الاستثناء): ت: كالاستثناء.

2623 - انظر: العدوى محشي الرسالة - ج 2 ص 16.

2624 - الحطاب - ج 3 ص 279، والخرشبي - ج 3 ص 66.

2625 - ت، ع: وخالفه.

2626 - أي أن ما دل عليه اللفظ التزاماً، لا تؤثر فيه النية تقييداً ولا تخصيصاً. وقالت المالكية والشافعية: تؤثر فيه النية. انظر بسط ذلك في الفروق - ج 3 ص 66 - 70.

2627 - الفروق - ج 3 ص 60، الفرق 128.

2628 - أي في الذخيرة. انظر الحطاب - ج 3 ص 279.

2629 - انظر الحطاب - ج 3 ص 279، الذي نقل عن الذخيرة للقرافي، وانظر: الفروق للقرافي أيضاً، ج 1 ص 178 وما بعدها، الفرق 29.

2630 - (عموم لفظه): ت: ي: العموم.

نافية²⁶³¹ لمقتضى اللفظ، بخلاف المقيدة. وقاله الأئمة. وهذا مقام لا يُحققه أكثر مفتي العصر²⁶³².

قلت²⁶³³: شرط التخصيص منافاة حكم الخاص للعام، وإلا فهو تقييد. فإذا قال الله عز وجل: "حُرمت عليكم الميتة والدم"²⁶³⁴، فإن قلنا بعمومه، تناول المسفوح وغيره ولا يتخصص²⁶³⁵ بقوله: "أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا"²⁶³⁶ لموافقته له، خلافاً لأبي ثور²⁶³⁷. وإن²⁶³⁸ قلنا بإطلاقه تقييد. فمن ثم قام القولان في تحريم الدم غير المسفوح، أعني من الخلاف في الواحد المعرف: أهو عام أم مطلق؟.

قاعدة 462: السبب المثير لليمين²⁶³⁹ يقوم مقام النية عند عدمها، فيُقدم على اللفظ تخصيصاً وتعميماً عند مالك وأحمد، خلافاً للشافعي والنعمان. وبالتعميم يبطل قول من بنى الخلاف على الخلاف في اللفظ الوارد على سبب هل يُحمل عليه أولاً؛ لأن أحداً لم يقل بتعميم الحكم فيما هو أعم من اللفظ.

قاعدة 463: اختلف المالكية في حمل المطلق من الألفاظ على العوائد أو على مقتضى اللغة. فإذا حلف بالمشي في موضع لا يبلغ فيه إلا بعد ركوب البحر، فقليل:

2631 - نافية، هكذا في النسخ الأربعة: ت، ع، ي، س، ولعل الصواب "نافية" لأنها هكذا في الخطاب (ج 3 ص 279) الذي نقل كلام القراني من الذخيرة، ومنه صاغ المقرئ هذه القاعدة، كما تقدم.

2632 - انظر المراجع التي أشرت إليها في أول هذه القاعدة.

2633 - نقل الخطاب كلام المقرئ هذا إلى قوله في آخر هذه القاعدة: "الدم غير المسفوح". انظر الخطاب - ج 3 ص 279.

2634 - سورة المائة، الآية: 3.

2635 - في: "ع" وفي الخطاب: يخصص، وفي: ت، ي، س: يتخصص.

2636 - سورة الأنعام، من الآية 145.

2637 - أبو ثور هو: إبراهيم بن خالد بن أبي البيان الكلبي، فقيه أهل العراق ومفتيهم وأحد أعيان المحدثين، وصاحب الإمام الشافعي، ثم أصبح صاحب مذهب جديد ظل باقياً إلى القرن الرابع الهجري، وكان منتشرًا في أرمينية وأذربيجان، له مؤلفات كثيرة لم يصلنا منها شيء، توفي سنة 240. انظر وفيات الأعيان - ج 1 ص 7، وطبقات السبكي - ج 1 ص 227 - 231، ووفيات ابن قنفذ - ص 173 - 174.

2638 - س: فإن.

2639 - هو المعبر عنه بالبساط، كما سيأتي في القاعدة 464. انظر الدردير - ج 2 ص 124.

يلزمه²⁶⁴⁰ الركوب إلى أقرب المواضع فينزل ويمشي، وقيل: يركب إلى الموضع المعتاد في السفر.

قاعدة 464²⁶⁴¹: العرف قولي وفعلي. فالفعلي غلبة ملابسة بعض أنواع مُسمَّى اللفظ، وهو غير معارض للوضع، فلا يُقدَّم على اللغة على مشهور مذهب مالك. فلو حلف الملك أن لا يأكل الخبز ولا نية له وعادته الحواري²⁶⁴²، حث بالجريش²⁶⁴³؛ لأن اللفظ لم يختص بالحواري.

والقولي: مفرد ومركب: الأول في بعض أفراد²⁶⁴⁴ الحقيقة: كالدابة، أو في الخارج كالعائط. والثاني استعمال جملة لمعنى في سياق بحيث تصوير فيه أشهر مما تقتضيه اللغة، كقولك: لأقضيئك في²⁶⁴⁵ رأس الشهر، تقصد عدم التأخير عن هذه الغاية، لا الفعل فيه، وهو غير البساط²⁶⁴⁶؛ لأن البساط حالة تتقدم الحلف، تختلف²⁶⁴⁷ صورها، وهذا مفهوم من اللفظ، مع الجهل بالأحوال.

والقولي كله مقدم عند المالكية على اللغة ناسخ لها. ففرق بين غلبة استعمال اللفظ في غير مسماه، وبين غلبة ملابسة بعض²⁶⁴⁸ أنواع مسماه.

قاعدة 465²⁶⁴⁹: مشهور مذهب مالك ترتيب مقتضيات البرِّ والحنت، هكذا: النية²⁶⁵⁰ إذا كانت مما يصلح²⁶⁵¹ أن يُراد اللفظ بها مساويةً أو زائدة أو ناقصة. ثم

2640 - ع، ي، س: يلزم.

2641 - انظر: بسط هذه القاعدة في الفروق - ج 1 ص 171، وما بعدها، والذخيرة - ج 4 ص 27 - 28.

2642 - الحواري (بضم الحاء، وفتح الواو مع الإدغام، وفتح الراء) هو: الدقيق الأبيض.

2643 - الجريش: الدقيق غير الناعم.

2644 - أفراد، ساقطة من: ع.

2645 - في، ساقطة في: ت.

2646 - راجع القاعدة: 462.

2647 - س: يختلف.

2648 - ع: ملابسته لبعض.

2649 - انظر توضيح هذه القاعدة عند قول خليل: "وخصص نية الخائف وقيدت إن نافت... الحطاب والمواق - ج 3 ص 279، وما بعدها، والدردير - ج 2 ص 121، والخرشي ج 3 ص 66 وما بعدها، وانظر بداية المجتهد - ج 1 ص 332.

2650 - أي، أولاً: النية... ثانياً: البساط... ثالثاً: العرف... إلخ.

2651 - ت: تصلح.

البساط؛ لأن القاصد²⁶⁵² لا بد له من نية، وقد ينساها فيدل بالمحرك²⁶⁵³ عليها، إلا أنه قد يظهر مقتضاه ظهوراً بيناً، وقد يخفى، وقد يكون ظهوره وخفاؤه بالإضافة. ثم العرف أعني ما عُرف من مقاصد الناس في أيانهم. ثم مقتضى اللفظ لغة. وقيل لا يُعتبر العرف.

وقال ابن بشير: إذا فقدت النية والبساط، فهل يُحمل على مقتضاه لغة أو عرفاً أو شرعاً إن كان، ثلاثة أقوال.

قال ابن رشد: هذا فيما²⁶⁵⁴ كان مظنوناً، فأما المعلوم²⁶⁵⁵ كقوله: لأقودنه كما يُقاد البعير، ولأعرضن عليه النجوم في القائلة، وشبه ذلك، فهذا يعلم أن القصد به²⁶⁵⁶ خلاف اللفظ، فلا خلاف أنه يحمل على القصد²⁶⁵⁷.

قاعدة 466²⁶⁵⁸: إنما يُقال للفظ²⁶⁵⁹ شرعي إذا كان من وضع الشرع أو غلب استعماله له في غير موضعه حتى يصير ذهن المتشرع أسبق إليه من غير قرينة؛ بخلاف استعمال الحين والدهر، وما أُطلق لغير ما وُضع له مرة أو مرات قليلة؛ فإن ذلك لا يُوجب كونه شرعياً فيه. وكذلك العرفي. وبذلك يبطل ما وقع في مذهب مالك: فيمن حلف أن لا يفعل شيئاً حيناً أو زمناً أو دهرًا - أن ذلك سنة²⁶⁶⁰، وقول²⁶⁶¹ النعمان وأحمد أن ذلك ستة أشهر. ويصح²⁶⁶² قول محمد أنه يُحمل على العرف فيها²⁶⁶³، يريد فإن لم يكن، فعلى أقل ما يصدق عليه²⁶⁶⁴ الاسم لغة.

2652- ي: الفاصل.

2653- أي بالسبب المحرك.

2654- ت: فيها إذا.

2655- ع، ي: العموم.

2656- ت: المقصود به.

2657- ت: المقصد.

2658- هذه القاعدة اختصرها المؤلف من الفرق 133 - ج 3 ص 85.

2659- ت: اللفظ.

2660- الدردير - ج 2 ص 138، والمواق - ج 3 ص 310.

2661- أي ويبطل قول النعمان إلخ..

2662- ع: ويصحح.

2663- ع: فيها، ي: فيها.

2664- عليه، ساقطة في: س.

قاعدة 467²⁶⁶⁵: اللفظ لغة لا يختص بحالة. فقال مالك لم يثبت قصد الناس إلى استثناء حالتي النسيان والجهل عرفاً، ولولا الحديث "لا طلاق في إغلاق"²⁶⁶⁶ 2667 فهو خلاف في شهادة.

قاعدة 468: أصل مذهب مالك قبول النية إذا ظهر لها مخايل تدل عليها، وذلك بحسب قرائن الأحوال. وإنما يقع الخلاف في بعض المسائل على الخلاف في الشهادة باحتمال²⁶⁶⁸ نيته²⁶⁶⁹.

قاعدة 469: يجوز أن يُنوى باللفظ ما يَحتمله لغة : من تقييد وتخصيص ومجاز ونحو ذلك إجماعاً، إلا في الأيمان على الحقوق فلا يُقبل ظاهراً²⁶⁷⁰ ولا باطناً ؛ لأنها شُرعت ليُهاب²⁶⁷¹ الإقدام عليها، وذلك يُؤدي إلى إبطال هذه القاعدة. واستثنى بعض المالكية المدعى عليه وهو معسر²⁶⁷² أو قد قضى، فجعل له التخصيص بالنية لأن طلبهما²⁶⁷³ ظلم. والقواعد لا تعتبره.

قال ابن الحاجب²⁶⁷⁴: واليمين بالله على نية الخالف، وهي وغيرها على نية المستحلف فيما كان على وثيقة حق على الأظهر، وفيما سواها، ثالثها: إن سُئل فيها²⁶⁷⁵، فعلى نية المستحلف. ثم التي على نيته إن كان مما يُقضي فيه بالحنث : وهو الطلاق

2665 - هذه القاعدة اختصرها المؤلف من الفروق - ج 3 ص 82 - 85 وهو اختصار كاد أن يخل بالمعنى.

2666 - إغلاق، أي إكراه، وهو الصواب. انظر الفروق - ج 3 ص 84.

2667 - رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، انظر: نيل الأوطار - ج 5 ص 249.

2668 - س: لا احتمال.

2669 - ي: نية.

2670 - ت: لا ظاهراً.

2671 - س: لإرهاب.

2672 - ت: صغير.

2673 - (طلبهما): ت: طلبها - ع: كليهما.

2674 - مختصر ابن الحاجب - ص 235، نقل منه المؤلف بتصرف.

2675 - إن سُئل فيها، ساقطة في: ي.

والعتق مطلقا خاصة²⁶⁷⁶، فإن خالف فيها²⁶⁷⁷ ظاهر اللفظ النية - وثم مرافعة²⁶⁷⁸ وبينة²⁶⁷⁹ أو إقرار²⁶⁸⁰ - لم تُقبل²⁶⁸¹، فإن تساويا²⁶⁸² قبلت بيمين، فإن لم يكن ذلك وكان احتمالا قريبا قبلت²⁶⁸³. قال القرافي: المستحلّف يصدق على الحاكم²⁶⁸⁴ وصاحب الحق. قاعدة 470: مذهب مالك اعتبار العرف الخاص: كالبساط، خلافا للشافعي. واتفقا على العرف العام: كالنقود²⁶⁸⁵ والمنافع.

قاعدة 471²⁶⁸⁶: المشهور من مذهب مالك أن البرِّ بأكثر ما²⁶⁸⁷ يجتمله اللفظ، والحث بأقله. قال ابن أبي زيد: لأن الله عز وجل حرم المبتوتة، إلا بعد زوج، ثم إنها²⁶⁸⁸ لا تحل إلا بأكمل²⁶⁸⁹ النكاح²⁶⁹⁰. وحرم ما نكح الآباء، والإجماع على وقوعه بالعقد²⁶⁹¹. فما يُجرم الشيء يكفي فيه اليسير، وما يبيحه يُطلب فيه الأقصى.

2676 - أي دون ما سوى الطلاق والعتق.

2677 - في: ت، ع، ي: فيه.

2678 - وثم مرافعة.. أي مرافعة للقاضي، انظر: الدردير - ج 2 ص 123.

2679 - س: أو بينة.. أي بينة أقامها الرافع.

2680 - أي من الخالف.

2681 - أي نيته.

2682 - ت: تساوت.. وتساويا هي التي في مختصر ابن الحاجب.

2683 - هنا انتهى كلام ابن الحاجب.

2684 - ي: الحكم.

2685 - ع: كالنقود.

2686 - انظر توضيح هذه القاعدة في الفروق - ج 3 ص 73 وما بعدها، الفرق 131، وانظر خليل عند قوله: "(و)حنت) بالبعض عكس البر"، الدردير - ج 2 ص 126 وما بعدها، والمواق والحطاب - ج 3 ص 292 وما بعدها.

2687 - ع: بما.

2688 - إنها، ساقطة في: ت، س، وفي: ي: إنه.

2689 - ع: بإكمال.

2690 - انظر توضيح هذين المثالين في المواق - ج 3 ص 292.

2691 - المصدران السابقان.

قاعدة 472²⁶⁹²: تقرر في الأصول أن الاستثناء من الإثبات نفي، وبالعكس، خلافاً للنعمان. فإذا قال: لا ألبس إلا الكتان، قال الشافعية²⁶⁹³: يحنث بالجلوس عريانا، فجعلوه استثناء²⁶⁹⁴ من الملبوس، فيكون محلّوفاً عليه. (وقال المالكية: لا يحنث²⁶⁹⁵، فجعلوه استثناء من الحلف²⁶⁹⁶، فلا يكون²⁶⁹⁷ محلّوفاً عليه)²⁶⁹⁸. وبه أفتى الطرطوشي²⁶⁹⁹ فيمن حلف لا لعب إلا²⁷⁰⁰ هذا الدست²⁷⁰¹، فخلط²⁷⁰² عليه. واختلف فيها الشافعية إذ ذاك. فاتفق مالك والنعمان فرعا لا أصلا، ومالك والشافعي أصلا لا فرعا.

قاعدة 473²⁷⁰³: قال القرافي: الاستثناء من النفي إثبات إلا في الشروط والأيمان، هذا مذهب مالك. وللشافعي²⁷⁰⁴ قولان في الأيمان.

قاعدة 474²⁷⁰⁵: المانع العقلي قبل الثمكّن معتبر اتفاقا، وفي العادي والشرعي للمالكية قولان: كمن حلف ليظأن فماتت أو غُصبت أو حاضت²⁷⁰⁶ ما لم يُفرط في

2692 - هذه القاعدة مهمة في الأيمان، اختصرها المؤلف من الفرق 72 للقرافي، ج 2 ص 93 - 94، وانظر تهذيب الفروق - ج 2 ص 103 إلى ص 105، وانظر الذخيرة - ج 4 ص 31.

2693 - ت، س: الشافعي.

2694 - ت: فجعله مستثنى.

2695 - س: والمالكية لا يحنثونه.

2696 - فكأنه قال: أحلف على عدم لبس كل ثوب إلا الكتان، ويكون معنى الكلام: أن جميع الثياب أحلف عليها إلا الكتان، فلا أحلف عليه.. انظر تهذيب الفروق - ج 2 ص 104.

2697 - أي الكتان.

2698 - ما بين قوسين غير موجود في نسخة: ع.

2699 - هو أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان القرشي الفهري الأندلسي، الطرطوشي، ويقال له: ابن أبي رندفة، أديب حجة في الفقه والحديث، ولد بطرطوشة حوالي سنة 451 هـ، ودرس الفقه والأدب في الأندلس، ورحل إلى المشرق وحج، وأقام مدة بالشام، له عدة تاليف، توفي بالاسكندرية سنة 520 هـ. انظر: الديباج - ص 276، ووفيات الأعيان - ج 3 ص 393 - 396.

2700 - (إلا) ساقطة من: ي.

2701 - في لعب الشطرنج: يقال: "الدست لي" أي غلبت، و"الدست علي" أي غلبت.

2702 - ع: فخلطت.

2703 - انظر الفرق 72 - ج 2 ص 93، والذخيرة - ج 4 ص 31.

2704 - ي، س: وللشافعية.

2705 - اختصر المؤلف هذه القاعدة من الفرق 134 - ج 3 ص 85 - 86، وانظر: الدردير - ج 2 ص 125 وما بعدها، والذخيرة - ج 4 ص 55.

2706 - أو حاضت، ساقطة في: س.

الإطلاق؛ لأن الناس إنما يُطلقون الأيمان على الفعل الممكن، فالعقلي غير محلوف عليه، وإنما²⁷⁰⁷ وقع الاضطراب في غيره. قال القرافي : ومعنى قولهم في الموت²⁷⁰⁸ متعذر عقلا، أن فعله خارق للعادة لإمكان أن تحيا²⁷⁰⁹ فيفعل .

قاعدة 475²⁷¹⁰: الصحيح أن إكراه الخالف رضا بالحنث. ابن بشير : والمشهور أن الخوف على الغير كالخوف على النفس، وفي الإكراه بالمال قولان.

قاعدة 476: كل ما له ظاهر فإنه ينصرف²⁷¹¹ إليه إلا عند المعارض الراجح : كانصراف العقود إلى غالب النقود، وإلا فلا يترجح إلا بمرجح : كنية العبادة لتخصيصها أو بيان جهتها.

قاعدة 477: سبب الكفارة عند مالك ومحمد اليمين، والحنث شرطها، فتجوز²⁷¹² قبل الحنث²⁷¹³. قال محمد: بالمال. وعند النعمان الحنث فلا²⁷¹⁴. وبناء بعض المالكية على الخلاف في أن الحنث ركن أو شرط في إيجاب الحكم، فتجيء ثلاثة أقوال. والمعتبر على الجميع في توجه الكفارة ما ينقض العقد لا نفي²⁷¹⁵ الفعل لإباحة اليمين والحنث، فمن ثم لم تتكرر بتكرره²⁷¹⁶، وتكرر الإثم بتكرر الفعل المنهي عنه²⁷¹⁷.

قاعدة 478: الأصل في الكفارة أن تكون مع الإثم ؛ لأن التكفير فرع التأثيم، والخطأ والحنث ونحوهما مستثنى لمعنى آخر.

2707 - ت : ولاء.

2708 - ت : ومعنى في الموت قولهم.

2709 - ي، س : يجيا.

2710 - انظر : الذخيرة - ج 4 ص 54.

2711 - ي : يتصرف.

2712 - ت : فيجوز.

2713 - تحليل : "وأجزأت قبل حنثه ووجبت به"، الدردير - ج 2 ص 119، وبداية المجتهد - ج 1 ص 335.

2714 - بداية المجتهد - ج 1 ص 335.

2715 - ت : نفس.

2716 - مختصر ابن الحاجب ص 233.

2717 - الفروق - ج 3 ص 78 - الفرق 132.

قاعدة 479²⁷¹⁸: لا يجوز تقدم الحكم²⁷¹⁹ على سببه اتفاقاً : كتقدم العفو على الجراحة، وإسقاط الشفعة قبل البيع. وفي تقدمه على شرطه قولان للمالكية. فمتى²⁷²⁰ تأخر عنهما صح، أو تقدم عليهما أو على السبب بطل، وعلى الشرط قولان²⁷²¹: كالزكاة قبل الحول، بخلاف الصلاة لأن²⁷²² وقتها سبب، والكفارة بين اليمين والحنث. ولم يُختلف²⁷²³ في العفو بعد الجراحة لفوات مصلحته بالموت، ولا في الشفعة بين البيع والأخذ، على أن في كونه شرطاً نظراً.

قاعدة 480²⁷²⁴: يجوز²⁷²⁵ تخصيص القواعد²⁷²⁶ بالمصلحة: كما تقدم في العفو بعد الجراحة²⁷²⁷.

قاعدة 481: اليمين عند مالك ومحمد لا تُغير²⁷²⁸ حكم المحلوف عليه في إباحة ولا منع، خلافاً للنعمان؛ حتى إن من قال: لا أصلي حرمت عليه، أو لأزني وجب عليه، ويصير ذا جهتين: كالصلاة في الدار المغصوبة²⁷²⁹؛ وبني عليه²⁷³⁰ التكفير قبل الحنث، وأن من حرّم شيئاً حلالاً لاهل²⁷³¹ تجب عليه²⁷³² الكفارة أم لا؟.

2718 - المنجور - ج 2، م 9، ص 6-8، وإيضاح المسالك - ص 225-226، القاعدة 36. ويظهر أن المؤلف قد اختصر هذه القاعدة من الفرق 33 للقرافي - ج 1 ص 196-200.

2719 - ت: الفعل.

2720 - ي: فما.

2721 - قولان، ساقطة في: س.

2722 - ي: لا.

2723 - ج: يختلفوا.

2724 - المنجور - ج 1، م 9، ص 6-8.

2725 - يجوز، ساقطة في: ت، س.

2726 - ت: تخصص العوائد.

2727 - أي في القاعدة 479.

2728 - س: يغير.

2729 - الفروق - ج 1 ص 85.

2730 - ي: عليها.

2731 - (هل): س: له.

2732 - تجب عليه، ساقطة في: س.

قاعدة 482: نفى الحكم عن الاسم لا يمنع من إطلاقه حقيقة على مشهور مالك. فالبيع الفاسد بيع حقيقة، فيحنت من حلف ألا يبيع به وإن لم يفنت. والشاذ أنه يُمنع. وإنما يُسمى بيعاً في الشرع مجازاً واتساعاً، فلا يحنت إلا أن يفوت. وكذلك القول في العرف. ومن ثم اختلفوا في إدخال القياس الفاسد في حد القياس؛ لأنه ليس بمشترك بينهما قطعاً، فإن كان القدر²⁷³³ المشترك دخل، وإن كان مجازاً لم يدخل. فالعرف الحاصل في ذلك شرع²⁷³⁴ الشرع.

قاعدة 483: حكم الفرع القريب معناه من معنى الأصل - حكم الأصل على المشهور من مذهب مالك: فمن حلف ألا يأكل القمح²⁷³⁵ حنت بالخبز، واللحم بالمرق، والعنب بالزبيب، والتمر بالنبيذ. بخلاف العكس.

قال ابن أبي زيد: حرم الله عز وجل لحم الخنزير فدخل شحمه، وحرم على بني إسرائيل الشحوم²⁷³⁶، فلم تتبعها اللحوم²⁷³⁷. وقيل: يُراعى انتقال الاسم والقصد²⁷³⁸.

2733 - ي، ع: ليلقدر، س: المقدر.

2734 - ت: فرع.

2735 - انظر توضيح هذه الأمثلة وغيرها في الدردير - ج 2 ص 128 - 129، والمواق - ج 3 ص 296، والذخيرة - ج 4 ص 44 - 45.

2736 - الشحوم، ساقطة في: ي.

2737 - ت: يمنعها اللحم.

2738 - ع، ي: والمقصد.

الندور²⁷³⁹

قاعدة 484: لا يُؤثر النذر إلا في مندوب²⁷⁴⁰. فما لا رُجحان في فعله في نظر²⁷⁴¹ الشرع لا يُؤثر فيه النذر، وبالعكس.

قاعدة 485²⁷⁴²: قد يكون الفعل راجحا ولا يكون ضمه إلى غيره راجحا : كالصلاة لا رُجحان في ضمها إلى الصوم شرعا. بل قد يكون الفعلان راجحين وجمعهما مرجوح : كالصوم والوقوف بعرفة، والركوع أو السجود²⁷⁴³، والقراءة. كما يكون راجحا²⁷⁴⁴: كالصوم والاعتكاف. واعتقاد²⁷⁴⁵ رجحان المساجد على غيرها أو بعضها²⁷⁴⁶ على بعض، لا يوجب رجحان ضم الصلاة إليها إلا بدليل²⁷⁴⁷، كما في المساجد الثلاثة²⁷⁴⁸. هذا أصل مالك، وفيه خلاف²⁷⁴⁹.

قاعدة 486: قال القرافي : لم يكُل اللهُ تعالى من أحكامه إلى اختيار عباده، إلا إخراج المندوب إلى الوجوب بالنذر²⁷⁵⁰. ويُعترض بإخراج المباح إلى التحريم بالطلاق والعتاق، والحرام إلى الإباحة بالنكاح والشراء. فإن قال أسباب حكم عندها²⁷⁵¹، قيل²⁷⁵² سبب حكم عنده. وهي قاعدة الشيء يعرض له ما ينقله²⁷⁵³ عن حكمه الأصلي

2739 - هذا العنوان موجود في : ع، فقط.

2740 - المواق والحطاب - ج 3 ص 318، والخرشي - ج 3 ص 92، والفروق - ج 3 ص 92، والذخيرة - ج 4 ص 85 وص 96.

2741 - ت : نص.

2742 - الذخيرة - ج 4 ص 85 - 86.

2743 - في : ت، ع : والسجود.

2744 - أي ضمه راجحا.

2745 - ع : فاعتقاد.

2746 - س : وبعضها، أي بدون : أو.

2747 - انظر توضيح ذلك في الفروق - ج 3 ص 86 - 94، والذخيرة - ج 4 ص 85 - 86.

2748 - المصدران السابقان.

2749 - المصدران السابقان.

2750 - الذخيرة - ج 4 ص 96.

2751 - ع : عندهما.

2752 - ي : قبل.

2753 - ي : ينفيه.

إلى حكم آخر. بيد أن الغزالي واللخمي وغيرهما: رُبما قسموا أحكام الشيء على حسب بعض العوارض. والوجه ألا يُفعل ذلك وأن يُوقف بالأمر عند حكمه الذي هو له من حيث هو هو؛ لأن الالتفات إلى المصلحة من قبيل المرسل الذي تثبته المالكية، ويُنكره الجمهور باللسان، وإن قلَّ منهم من يسلم من الوقوع فيه.

قاعدة 487: النهي عن العبادة إذا كان المعنى في غيره²⁷⁵⁴ لم يمنع الانعقاد اتفاقاً: كندر الصلاة في الدار المغصوبة²⁷⁵⁵. وإذا كان المعنى²⁷⁵⁶ في عينه امتنع: كندر الصوم في الحيض أو الليل. واختلف في نذر صوم يوم²⁷⁵⁷ العيد وأيام التشريق: فقال النعمان: من الأول فيُقضى، ومالك ومحمد من الثاني فلا يُقضى. وترددت الشافعية في انعقاد الصلاة في الأوقات المكروهة ولزومها بالنذر. وقالت المالكية: من أحرم في وقتٍ منع قطعاً، ومقتضاه أن لا يلزم النذر. وقالوا: يجوز صوم يوم الشك نفلاً ويلزم نذراً. وترددت الشافعية: كالصلاة.

قاعدة 488: النذر التزام على قصد التقرب. فمن قال: لله علي²⁷⁵⁸ كذا، أو إن²⁷⁵⁹ شفئ الله مريض²⁷⁶⁰، فهذا قاصد للتقرب، فله التزامه²⁷⁶². فأما إن قال: إن دخلت الدار - وهو المعبر عنه بنذر²⁷⁶³ الغضب²⁷⁶⁴ واللجاج²⁷⁶⁵ - فقال محمد: إنها يذكر الصوم مثلاً لمنع²⁷⁶⁶ نفسه من الدخول، فقد تحقق فيه معنى اليمين، وهو يُسمى يمينا في

2754 - ت: لغيرها.

2755 - الفروق - ج 1 ص 85.

2756 - ت: المعنى.

2757 - يوم، ساقطة في: ت، س.

2758 - علي، ساقطة في: ت، س.

2759 - ت: وإن.

2760 - ي: شفائي.

2761 - ع: مرضي.. في الخرشي (ج 3 ص 92) لله على نذر أن شفئ الله مريض، (بفتح همزة "أن") أي لكون المولى تبارك وتعالى شفئ مريض، وانظر حاشية العدوى عليه.

2762 - ت: التزام.

2763 - في: ي: بندب.

2764 - انظر - في نذر الغضب - الخرشي - ج 3 ص 92، والمواق - ج 3 ص 316.

2765 - نذر اللجاج: هو أن يقصد الناذر منع نفسه من شيء ومعاقبتهما بإلزامها النذر، انظر الخرشي - ج 3 ص 92، والقاعدة 491 الآتية.

2766 - (مثلاً لمنع): ي: مثل المنع.

اللغة²⁷⁶⁷، فلا يُخرج منه إلا بالكفارة²⁷⁶⁸. واعترضه الغزالي على شفوعيته : بأن اليمين عنده إخبار مؤكد باسم الله، ومجرد²⁷⁶⁹ المنع لا يقوم مقامها في الكفارة، كما لو قال : إن فعلت فأنا يهودي²⁷⁷⁰.

قاعدة أخرى (489)²⁷⁷¹ : وهي²⁷⁷² أن أسباب الكفارة أصل²⁷⁷³ لا بُد من الاحتياط فيها، إذ ليس لنا وضع الأسباب الموجبة للعبادات، وإنما إلينا فهم الأسباب الموضوعية والتصرف²⁷⁷⁴ فيها. وقد أوجب الشرع الكفارة بابتدال²⁷⁷⁵ اسم الله تعالى في معرض إخبار كذب، فكيف نعلقه بالنذر، والمشهور من مذهبه : مخير بين الوفاء والكفارة؛ لأن أول الكلام يمين، لأنه عقد منع وآخره نذر؛ لأنه التزام ولا رجحان. وعنه يلزمه²⁷⁷⁶ الوفاء بما التزم : كمالك والنعمان²⁷⁷⁷. وحكى الغزالي عن النعمان أنه رجع إلى الأول.

قاعدة 490²⁷⁷⁸ : من تصرف فيما يملك وفيما لا يملك، نفذ تصرفه فيما يملك دون ما لا يملك.

قاعدة 491 : قال ابن العربي : المعتبر عند مالك والنعمان في النذر التزام ما هو من جنس القربة، وزاد أصحاب محمد بقصدها²⁷⁷⁹، فيخرج نذر اللجاج²⁷⁸⁰، وهو ما عُلق

2767 - ت : الله.

2768 - انظر الأقوال الواردة هنا في المواق - ج 3 ص 366، والخرشي - ج 3 ص 92.

2769 - س : وتجرد.

2770 - الذخيرة - ج 4 ص 15.

2771 - ت : وبقاعدة - س : وقاعدة - ع، ي : قاعدة. وقد اعتبرتها نسختنا "ع، ي" قاعدة مستقلة.

2772 - ت، س : وهو.

2773 - أصل، ساقطة في : ع، ي، س.

2774 - والتصرف، ساقطة في : ي.

2775 - ت : بابتدال.

2776 - ت : يلزم.

2777 - ي : كماله، كمالك والنعمان.

2778 - نقل المؤلف هذه القاعدة من الفروق - ج 1 ص 75.

2779 - ي : لقصيد ما.. انظر الذخيرة - ج 4 ص 73.

2780 - تقدم نذر اللجاج في القاعدة : 488.

على شرط رغبة أو رهبة ؛ لأن المقصود به²⁷⁸¹ منع النفس، وعموم قوله تعالى : "يقولون ما لا يفعلون"²⁷⁸² يَرده. وانظر عموم ذلك التعريف مع خصوص هذه العلة .

قاعدة 492: قال ابن الكاتب²⁷⁸³: ما أوجب الإنسان على نفسه لا يكون أكد مما أوجب الله تعالى عليه، فلا مشي²⁷⁸⁴ على المرأة، خلافا للمدونة.

قلت : معنى ما في المدونة عندي : فيمن مشيها ليس بعورة²⁷⁸⁵، وهو لازم في حج الفريضة أيضا على المشهور.

2781 - به، ساقطة في: ت - ي : منه.

2782 - سورة الشعراء، الآية 226.

2783 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 447.

2784 - ي، س : فلا شيء.

2785 - ابن الحاجب : " وفرق بعضهم بين من مشيها عورة وغيرها" ص 238.

النكاح

قاعدة 493: العقود ثلاثة²⁷⁸⁶: مقصودٌ للمعاوضة كالبيع فيمتنع فيه الغرر²⁷⁸⁷ والجهالة²⁷⁸⁸؛ لأنهما يُخلان بمقصوده من التنمية وغيرها، بل هما مَظَتَتان للتلف. ومقصودٌ لغيرها²⁷⁸⁹ وهي فيه بحكم التبوع: كالنكاح فيجوز فيه ما لا ترتفع²⁷⁹⁰ معه²⁷⁹¹، أو ما لا يُنتقى معه خلوه عنها. وما لا معاوضة فيه: كاهبة والوصية، فيجوز فيه الغرر كله. هذا هو الأصل. ومشهور مذهب مالك أن الكتابة كالثاني، والخلع كالثالث، وهما في القياس واحد؛ لأن العوض ليس مقصوداً في أصلهما، وإنما وقع لغرض الفداء، ولم يتعلق به حق الله عز وجل فيخاف إخلاؤه: كالنكاح، فوجب أن يكونا كالثالث²⁷⁹².

قاعدة 494²⁷⁹³: كل عقد وُضع للمعاوضة وبُني على المكايسة، فالأصل امتناع الغرر فيه، إلا ما استثناه الدليل: كجهالة أساس الدار، وقطن الجبة، وما²⁷⁹⁴ لا تنفك البياعات عنه في الغالب. وكلُّ عقد وُضع للمعروف وأُسس على الإحسان فالأصل أن لا يمتنع الغرر فيه: كمالك، خلافاً للشافعي وابن حنبل. وما فيه شائبتان: أصل مذهب مالك جواز الغرر اليسير فيه دون الكثير: كالنكاح (على ما عُين جنسه دون نوعه، والكتابة)²⁷⁹⁵ على ما²⁷⁹⁶ أوسع من ذلك يسيراً، والخلع كثيراً، بل المشهور جواز الغرر فيه على الإطلاق.

2786 - الفروق - ج 1 ص 150 - الفرق 24، وج 3 ص 265 - الفرق 193، والذخيرة - ج 4 ص 354.

2787 - الغرر: ما يكون مجهول العاقبة، لا يُدرى أيكون أم لا. انظر: تعريفات الجرجاني - ص 86.

2788 - الجهالة: هي ما عُلِم حصوله وجُهلَّت صفتُه: كبيعه ما في كفه. انظر: الفروق ج 3 ص 256.

2789 - س: لغيرهما.

2790 - س: يرتفع.

2791 - معه، ساقطة في: ي.

2792 - (يكونا كالثالث): ي: يكون من الثالث.

2793 - انظر الذخيرة - ج 4 ص 354.

2794 - (وما): س: بما.

2795 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

2796 - ما، ساقطة في: ع، س.

قاعدة 495: كلُّ عقد لا يُتَنافي مقصوده الجهالة والغرر فالأصل أن لا يمتنع الغرر فيه: كالهبة²⁷⁹⁷. وكل عقد يُتَنافي مقصوده الجهالة والغرر فالأصل أن يمتنع الغرر فيه: كالبيع. واختلف في النكاح والكتابة والخلع والصلح، بأي القسمين يُلحق.

قاعدة 496²⁷⁹⁸: الصريح في كل باب ما دل على معناه لغة أو شرعا أو عرفا. والكناية القريبة²⁷⁹⁹ ما صلح²⁸⁰⁰ استعماله فيه مجازا، وكلاهما متفق على حكمه. والبعيدة ما لم يصلح²⁸⁰¹ مما أريد به المعنى. ومشهور مذهب مالك اعتباره: فقيل لأنه طلاق بالنية، وقيل: باستعمال جديد، وَرَدَّ بأنه لا يَحْطَر بالبال. والشاذ سقوطه. وبه قال الأئمة؛ لأن الطلاق بالنية لا يلزم، واللفظ لا يصلح²⁸⁰². وقيل: إن الخلاف فيه على أن اللغات توقيفية أو اصطلاحية؛ ولما لم يجزم المحققون بأحدهما جوَّز مالك ذلك: إما بوضع حادث أو بإطلاق لا حقيقة ولا مجازا؛ لأن الصحيح أن اللفظ قد يَعْرِى عنهما كما قبل الاستعمال.

قاعدة 497: إذا استعمل اللفظ فيما وُضِع له لزم في القضاء والفتيا. وإذا استعمل في غير ما وُضِعَ له مجازا لزم في القضاء دون الفتيا، إلا أن يدل دليل على إرادة المجاز، فلا يلزم في القضاء أيضا. وإذا أُطلق ولم يُستعمل في شيء فهو الهزل²⁸⁰³، ومشهور مذهب مالك أنه لا يلزم في الفتيا ويلزم في القضاء في النكاح والطلاق والعتاق لشرفها بناء على الظاهر، ما لم يدل دليل على الهزل، وفيه بحث.

قاعدة 498: كل صريح في باب فإنه لا ينصرف بالنية إلى باب آخر عند مالك ومحمد، وسواء في ذلك القضاء والفتيا رعاية لحق الصراحة؛ لأن انصرافه إبطال،

2797 - كالبيع، ساقطة في س.

2798 - هذه القاعدة واضحة جدا في الفروق - ج 3 ص 152 وما بعدها.

2799 - ي: الغريبة.

2800 - ع، ي: صح.

2801 - ع: يصح.

2802 - ع: ويصح.

2803 - الهزل: هو أن لا يراد باللفظ لا معناه الحقيقي ولا المجازي، وهو ضد الجد. انظر التعريفات للجرجاني -

ص 134.

وقوة²⁸⁰⁴ الصراحة توجب²⁸⁰⁵ الأعمال. وينصرف بالنية إلى بعض ذلك الباب :
كالتخصيص والتقييد ونحوهما، وذلك في الفتيا لا القضاء، إلا أن تُعصّد النية قرينة بينة
فيستويان جمعا بين الألفاظ والمقاصد، بخلاف الباب الأجنبي فإنه كالنسخ. وانظر هذا
مع ما في القاعدة قبل التي قبله .

قاعدة 499²⁸⁰⁶: الصبي أهل للخطاب بالإباحة والندب والكراهة، فمن ثم
انعقد نكاحه وبيعه عند المالكية ؛ لأنها سببا²⁸⁰⁷ لإباحة دون الوجوب والتحريم، فمن
ثم لم ينعقد²⁸⁰⁸ طلاقه وعتقه لأنها سببا تحريم. قال عمر: تُكتب للصبي حسناته، ولا
تُكتب عليه سيئاته، وحُكي عن بعض المبتدعة خلافُ هذا، ولا يُلتفت إليه .

قاعدة 500²⁸⁰⁹: السفية والصبي لا تنفذ تصرفاتهما صوناً لمالهما على مصالحهما،
وتنفذ وصاياهما صوناً لمصالحهما على مالهما²⁸¹⁰ ؛ إذ لو رُدت لم ينتفع بالمال بعد الموت.
فصون المال على المصلحة معنى واحد، وهو مقتضى للرد²⁸¹¹ والتنفيذ على مذهب
مالك، وتُسمى هذه القاعدة بجمع الفرق، وهي أن يكون المعنى في نظر الشرع يقتضي
حكّمين متضادين .

قاعدة 501: عند مالك ومحمد أن ولاية الجبر معللة بالمالية أو الجهالة، والصغر أو
البكارة²⁸¹² علامتها. (وعند النعمان بالصغر أو بالجهالة، والصغر علامتها²⁸¹³).

قاعدة 502: اختلف المالكية في علة الجبر: أهي البكارة أو عدم الاختبار والحياة
الداعي إلى الانقباض ؛ وعليها جبر العانس²⁸¹⁴، والثيب من الزنا²⁸¹⁵.

2804 - ت : فوت.

2805 - ت : توجه.

2806 - هذه القاعدة واضحة في الفروق - ج 3 ص 101 - الفرق 140، والذخيرة - ج 4 ص 206.

2807 - ت : مبنا.

2808 - (إباحة دون الوجوب والتحريم، فمن ثم لم ينعقد) في : ت : (إباحة، ولم ينعقد) .

2809 - انظر توضيح هذه القاعدة في الفروق - ج 2 ص 112.

2810 - ت، ي : صونا لمالهما على مصالحهما.

2811 - ت : مقتضى الرد .

2812 - في : ت، ي : والبكارة.

2813 - ما بين قوسين ساقط في : ي.

2814 - العانس : هي من طالت إقامتها عند أهلها وعرفت مصالح نفسها ولم تتزوج، واختلف في سنّها من ثلاثين إلى
ستين. انظر الخرشبي - ج 3 ص 176، والزرقاني - ج 3 ص 172.

2815 - المواق - ج 3 ص 427، والخرشبي - ج 3 ص 176 - 177.

قال عبد الوهاب : ألزمت في مجلس ولي العهد نفي الإجبار إذا تكرر منها الزنا حتى خلعت جلباب الحياء، فالتزمته²⁸¹⁶.

قال ابن بشير : وهذا الذي قاله مقتضى التعليل، ولعل ما في الروايات مبني على طرد القاعدة الكلية. وقد أنكر بعض الناس التفرقة بين من له انتزاع ماله، ومن²⁸¹⁷ ليس ذلك فيه ممن فيه عقد حرية، في الجبر .

وقال : إنما عول اللخمي²⁸¹⁸ على²⁸¹⁹ قوله : لا يجبر المكاتبه ؛ لأنه لا يقدر على انتزاع ماله، وهذا باطل²⁸²⁰ ؛ لأنه قد يُعلل بعلته، فإذا سئل عن صورة ليست فيها تلك العلة، فقد يجيب معتمدا على علة أخرى، كما علل كراهية قراءة السجدة²⁸²¹ بالتخليط على المقتدين²⁸²²، ثم لم يجوز ذلك للفد²⁸²³ أيضا.

قاعدة 503: ثبت كون السفه علة للحجر، (فيثبت كونه علة للرد، ولا معنى لتوسط الحجر)²⁸²⁴، ولأنه حكم والسفه وصف ؛ فالسفه علة الرد، والرشد علة الإمضاء، فتمضى أفعال²⁸²⁵ المولى عليه إذا ظهر رشده، وللمالكية قولان، وتُرد أفعال السفه غير المولى عليه، وأكثرهم على خلافه.

قاعدة 504: عندهما أن ولاية النكاح على المرأة معلل²⁸²⁶ بنقص الأنوثة، والميل إلى الرجال يزداد ببلوغها، فلا يُزيل²⁸²⁷ الولاية عنها. وعنده معلل²⁸²⁸ بالصغر أو

2816 - انظر هذه القضية في المواق - ج 3 ص 427 بنفس الأسلوب تقريبا.

2817 - ي : وبين من.

2818 - المواق - ج 3 ص 427، والخرشي - ج 3 ص 175.

2819 - ي : في .

2820 - نفس المصدرين.

2821 - في : ي : سورة السجدة.

2822 - ت : المقتدين.

2823 - ي : للقراء.

2824 - ما بين قوسين، ساقط من : ع.

2825 - يقصد بالأفعال : التصرفات القانونية.

2826 - ي : معلق.

2827 - أي نقص الأنوثة.

2828 - ع، ي : معلول.

الجهالة²⁸²⁹، والصغر علامتها كما كان علامة العجز عن حقوق الله عز وجل، فتزول بزواله²⁸³⁰.

قاعدة 505 : الصغر²⁸³¹ حالة نهاية العجز فاختصت بمن له²⁸³² نهاية النظر، كالجبر، فلا تُزوج اليتيمة، وإليه رجع مالك. وقال محمد : يزوجهما جدها ؛ لأنه عنده أب يجبر. وقال النعمان وبعض المالكية : يُزوجها كل ولي، ولها الخيار إذا بلغت. ابن بشير²⁸³³ : أجمع المتأخرون أنه يجوز إذا خيف عليها الفساد، وزاد بعضهم بلوغ العشر واستئذان القاضي²⁸³⁴.

قاعدة 506²⁸³⁵ : إلحاق شبهة النكاح والملك بهما في ثبوت الصداق ونفي²⁸³⁶ الحد، أو جب إلحاقهما²⁸³⁷ في انتشار الحرمة، وأما²⁸³⁸ الزنا²⁸³⁹ فمطلوب الإعدام، فلو رتب عليه شيء من المقاصد لكان مطلوب الإيجاد، فمن ثمّ لم يثبت له أثر في تحريم المصاهرة²⁸⁴⁰ على مذهب الموطأ²⁸⁴¹ وقول الشافعي، خلافا للمدونة²⁸⁴² والنعمان²⁸⁴³.

2829 - س : والجهالة.

2830 - أي : فتزول الولاية بزوال الصغر.

2831 - ت : الصغير.

2832 - (فاختصت بمن له) في : ي : (واختصت بمنزلة).

2833 - المواق - ج 3 ص 428.

2834 - المواق - ج 3 ص 428، والخرشي - ج 3 ص 179.

2835 - الفروق - ج 3 ص 116.

2836 - ي : وبقي.

2837 - ي : إلحاقه.

2838 - ت : أما.

2839 - ي : بالزنا.

2840 - انظر : القاعدة : 551.

2841 - الفروق - ج 3 ص 116، الفرق 145.

2842 - المصدر السابق.

2843 - "النعمان" مجرور بالعطف على المدونة.

قال²⁸⁴⁴: إنه يوجب نسبة واختصاصا وربما أوجب ميلا شديدا فحرم، حتى قال المالكي²⁸⁴⁵: إذا التذبحها حراما فهو كالوطء²⁸⁴⁶.

قاعدة 507²⁸⁴⁷: إذا نَصَّب الشارع سببا لاشتيماله على حكمة²⁸⁴⁸: فهل يجب الاقتصار على عين السبب إذا لم يُنصَّب غيره أو يُجوز اعتبار الحكمة لأنها أصل وضع السبب؟ اختلف المالكية فيه: كالرضاع فإنه شُرِع²⁸⁴⁹ سببا للتحريم بحكم²⁸⁵⁰ كونه يُغذي حتى يصير جزء المرأة²⁸⁵¹ التي اللبن لها جزء المرضع: كما يصير منيها وطمثها جزء ولدها. فإذا استهلك اللبن عُدَّ ما يُسمى رضاعا ولبننا²⁸⁵²، وبقيت الحكمة²⁸⁵³. فقال الفقهاء: لا يجرم²⁸⁵⁴، وقال مطرف²⁸⁵⁵: يجرم بحصول الاغتذاء. قال ابن يونس: اللبن المستهلك لا يُغذي. قال القرافي: وليس الأمر كذلك عند الأطباء، قال: ويدل على عدم اعتبار الحكمة أن الحرمة لا تقع بدمها ولا بلحمها. وعلى هذه القاعدة يتخرج إرضاع الذكور ورضاع الكبير²⁸⁵⁶، والحقنة، والكحل وغيرها²⁸⁵⁷، فتأملها.

2844 - أي مالك، انظر: المصدر السابق.

2845 - هكذا في جميع النسخ التي عندنا، ولعل الصواب: حتى قال مالك، كما في الفروق.

2846 - انظر الفروق 145 من فروق القرافي - ج 3 ص 115 - 118.

2847 - الفروق - ج 3 ص 121، الفرق 147، القاعدة الأولى منه، والذخيرة - ج 4 ص 276 - 277.

2848 - ع: حكمه.

2849 - ع: وضع.

2850 - س: لحكم.

2851 - (حتى يصير جزء المرأة): في: ت: (حتى يصير من المرأة).. انظر الذخيرة - ج 4 ص 276.

2852 - المنجور - ج 1، م 3، ص 4 - 5.

2853 - وهو كون اللبن يغذي.

2854 - المنجور - ج 1 م 3 ص 4 - 5، وانظر القاعدتين: 508 و509.

2855 - هو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، فقيه، من رجال الحديث، وقرين ابن الماجشون، كان به صمم، روى عن خاله مالك بن أنس، وعن صحبه سبع عشر سنة، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري. توفي بالمدينة سنة 220 هـ انظر الديباج - ص 345-346، ووفيات ابن قنفذ - ص 166.

2856 - (إرضاع الذكور ورضاع الكبير)، وفي: ت: (إرضاع الكبير وإرضاع الكبيرة). وما أثبتناه في الأصل هو ما في الذخيرة ج 4 ص 277 وباقي النسخ.

2857 - ي: "وغير".

قاعدة 508²⁸⁵⁸: استهلاك العين يُسقط اعتبار الأجزاء عند مالك والنعمان، فلا يجرم اللبن المستهلك في الماء، وقال محمد وعبد الملك²⁸⁵⁹: لا يُسقط²⁸⁶⁰، فيحرم.

قاعدة 509²⁸⁶¹: المخالط المغلوب: قال مالك والنعمان: تنقلب عينه إلى عين الذي خالطه. وقال محمد: يخفى عن الحس ولا ينقلب. وعليه الخلاف في مخالطة النجاسة لقليل الماء، أو لكثير²⁸⁶² الطعام المائع²⁸⁶³. والحق أنه يُخفيه ولا ينقله²⁸⁶⁴، وأنه لا يجرم لعدم²⁸⁶⁵ التغذية. واختلاف مذهب مالك في الفرعين لاعتبار طهورية الماء والخرج في الطعام مع قوة الخلاف.

قاعدة 510: قال محمد: الأسباب المحرمة إنما تؤثر إذا وجدت من الحي: كالوطء، فلا يجرم لبن الميتة. وقال مالك والنعمان: ثديها كالإناث يُسقى منه الرضيع فيحرم²⁸⁶⁶. قال الطبولي: الذي ينفصل من الميت ليس لبنا إلا باشتراك الاسم؛ لأن الموت يُغيره. وهذه المسألة لا تكاد تقع.

قاعدة 511: الاعتبار عند مالك والنعمان بحال حدوث اللبن في الضرع، فيحرم من الميتة؛ لأنه لم يطرأ عليه إلا نجاسة الوعاء، وذلك غير مؤثر. وعند محمد: بحال انفصاله، فلا يجرم؛ لأنها حالة عارية من الحل والحرم.

قاعدة 512²⁸⁶⁷: تنافي المقصودين مانع من اجتماع حكميهما، "ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه" الآية²⁸⁶⁸؛ فلا يجتمع النكاح والملك؛ لأن مقصود الزوجية التراكن

2858 - المنجور - ج 1 م 3، ص 4-5.

2859 - ي: وعبد الوهاب.

2860 - (لا يسقط): في: ي: ت: اعتبار الملك لا يسقط.

2861 - المنجور - ج 1، م 3، ص 4-6، وإيضاح المسالك - ص 144-145، القاعدة 5.

2862 - ت: أو الكثير.

2863 - المائع، ساقطة في: ي.

2864 - ت: ينقلب.

2865 - ي: كعدم.

2866 - مختصر ابن الحاجب: "ولبن الميتة على المشهور إن علم" ص 329، وفي مختصر خليل "باب حصول لبن امرأة وإن ميتةً وصغيرة.. محرم إن حصل في الحولين" ص 126.

2867 - الفروق - ج 3 ص 135، الفرق 153.

2868 - سورة الأحزاب، الآية 4.

والود من الطرفين، "ومن آياته أن جعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"²⁸⁶⁹. والرق الامتهان والاستخدام بسبب سابقة الكفر أو مقاربتة²⁸⁷⁰ زجرا عنه. فإن كان العبد هو الزوج زاد بأن مقتضى النكاح قيام الزوج على المرأة بالإصلاح والتأديب والصون، "الرجال قوامون على النساء"²⁸⁷¹، "فَعَطُّوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ"²⁸⁷²، "وللرجال عليهنَّ دَرَجَةٌ"²⁸⁷³. والمملك قيام المالك بذلك مع الإذلال. ومن ثم قال ابن الجلاب²⁸⁷⁴: لا يغتسل للجنابة والجمعة معا، وُرُدَّ بمنع تنافيهما، وهو المشهور. ومن ثم حرم نكاح المتعة لمنافاته²⁸⁷⁵ الود والتراكن المطلوبان²⁸⁷⁶ بالنكاح.

قاعدة 513²⁸⁷⁷: كل أمرين لا يجتمعان فإن الشرع يقدم أقواهما على أضعفهما: كالعقل والعرف. فمن ثم منع طرو النكاح على المملك دفعا له²⁸⁷⁸. وفسخ النكاح بطرو المملك عليه لكونه يوجب التمكن من المنافع التي بعضها منافع النكاح.

قاعدة 514²⁸⁷⁹: الاحتياط في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أشد منه في العكس؛ لأن التحريم يعتمد المفسد، فيشتد له²⁸⁸⁰. فمن ثم حُرِّمَتْ منكوحه الأب بالعقد، ولم تحل المبتوتة إلا بالوطء الحلال في النكاح الحلال؛ ولهذا أوجب المالكية الطلاق بالكنائيات وإن بعدت، ولم يُجيزوا النكاح إلا بلفظه أو بما يَقْرُب منه في المعنى، وجوزوا البيع بكل ما يدل على الرضا من قول أو فعل؛ لأن الأصل في السلع الإباحة حتى

2869 - سورة الروم، الآية 21.

2870 - ت: أو مقاربتة - ع، ي: مقارنته - س: ومقارنته.

2871 - سورة النساء، الآية 34.

2872 - سورة النساء، من الآية 34.

2873 - سورة البقرة، الآية 228.

2874 - هو أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب، فقيه مالكي، توفي سنة 378 هـ، له كتاب "التفريع" وكتاب في مسائل الخلاف، انظر الديباج - ص 146 وشذرات الذهب - ج 3 ص 93، ووفيات ابن قنفذ - ص 234.

2875 - ت، ي: لمنافاة.

2876 - المطلوبان (هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا) والصواب: المطلوبين.

2877 - الفروق - ج 3 ص 135 - 136، الفرق 153.

2878 - في: ع: دفعا له به.

2879 - الفروق - ج 3 ص 73، الفرق 131، وص 145، الفرق 157.

2880 - س: فيستشهد له.

تُملك بخلاف النساء، ولعموم الحاجة في المبيع²⁸⁸¹، وقصوره في الاحتياط عن رتبة الفروج، وفيه بحث.

قاعدة 515²⁸⁸²: اختلف المالكية في تقرر المهر بالعقد: ثالثها يتقرر النصف، ثم يتكامل بالدخول أو الموت²⁸⁸³؛ وعليه الخلاف في غلته. وإذا قامت البينة بعد الطلاق على تلفه، فهل عليها غرم²⁸⁸⁴ النصف أو لا؟ والمشهور لا يتقرر شيء، والمنصور الجميع ثم يشترط بالطلاق.

قاعدة 516²⁸⁸⁵: الأصل في الأعراس وجوبها بالعقود فإنها أسبابها. والأصل ترتب المسببات على الأسباب. فجميع المهر متقرر بالعقد: كالثمن، وعلى المخالف الدليل²⁸⁸⁶.

قاعدة 517: الأعراس وسائل والمعوض عليه مقصد، فهو أعظم رتبة؛ فمن ثم كان قبول البائع مُقَدِّمًا في الاختلاف، والمرأة في النكاح، إلا بمعارض أقوى²⁸⁸⁷.

قاعدة 518²⁸⁸⁸: العقود أعراس²⁸⁸⁹؛ لاشتغالها على تحصيل حكمها في مسباتها بطريق المناسبة. والشيء الواحد بالاعتبار الواحد لا يُناسب المتباينين. فمن ثم لم يجتمع

-
- 2881 - في الفروق - ج 3 ص 145: للبيع.
2882 - المنجور - ج 1، م 14، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 295 - 296، القاعدة 73، والفروق - ج 3 ص 141، الفرق 155.
2883 - أما في البياعات فإن الأئمان تتقرر بالعقود بلا خلاف.
2884 - ي: عدم.
2885 - الفروق - ج 3 ص 142، الفرق 155.
2886 - هذه القاعدة كالنتيجة للتي قبلها.
2887 - ت: قوي.
2888 - الفروق - ج 3 ص 142، الفرق 156، والمنجور - ج 1، م 16، ص 7 - 8. وقال التودي شارح التحفة عند قول الناظم:

وجمع بيع مع شركة ومع *** صرف وجعل ونكاح امتنع
ومع مساقاة ومع قراض *** وأشهب الجواز عنه ماض
قال القرافي: وزاد أبو الحسن الصغير سابعا، وهو القرض.
وكذلك يجرم اثنين منها.. ونظم ذلك التتائي، فقال:
نكاح شركة صرف وقرض *** مساقاة قراض ثم جعل
فجمع اثنين الحظر فيه *** وجمع البيع معها لا يجل
قال التسولي شارح التحفة أيضا: ونظمها - ح - قال:
عقود منعنا اثنين منها بعقدة *** لكون معانيها معا تتفرق
فجعل وصرف والمساقاة شركة *** نكاح قراض قرض بيع محقق
انظر بسط ذلك في التسولي والتودي على التحفة - ج 2 ص 9 - 10.
2889 - ت: أعراس.

النكاح والبيع على مشهور مذهب مالك لتضادهما مكايسة ومسامحة، ولا البيع والسلف إجماعاً، ولا البيع والصرف أو الشركة أو القراض²⁸⁹⁰ أو المساقاة أو الجعالة على المشهور أيضاً، وفي بعض ذلك تفصيل استحساني.

قاعدة 519²⁸⁹¹: لا بد للحكم الشرعي من سبب شرعي. فقال الشافعي والمغيرة - وهو ظاهر نقل المقدمات عن المذهب - إباحة المرأة حكم فله سبب متلقى، يريد إذ لا قياس في الأسباب وليس إلا النكاح والتزويج²⁸⁹².

وقال عبد الوهاب²⁸⁹³ وغيره: لا يجب كون السبب متلقى الصيغة، بل المعنى، فكل لفظ يقتضي التمليك المؤبد يفيد معناهما²⁸⁹⁴. وقيل بشرط التسمية فيما هو ظاهر في سقوطها: كالهبة.

قاعدة 520²⁸⁹⁵: عند مالك والنعمان أن الاختصاص بالأحكام لا يوجب الاختصاص بالألفاظ؛ فينعقد النكاح عند النعمان بكل لفظ وُضع لتمليك العين ناجزاً، بخلاف المنفعة. وعند مالك: بكل لفظ رضي به المتناكحان واتفقا عليه وتعاهداه. وقال الشافعي: الاختصاص يوجب الاختصاص، فلا ينعقد إلا بلفظ التزويج والإنكاح²⁸⁹⁶.

قاعدة 521: قال ابن العربي: نظر مالك إلى أن المقصود إفادة الحل فيما يُفيد الحل من العقود، والملك فيما يُفيد الملك منها: فأجاز كل ما دل على أحدهما. ورأى النعمان أن النكاح عقد موضوع لإفادة الملك، فاشتراط ما يفيد. والشافعي ما مر.

قاعدة 522²⁸⁹⁷: عند مالك والنعمان أن تولي طرفي العقد جائز مطلقاً. وعند محمد مخصوص بالأب والجد لكمال الشفقة؛ وعليهما كون الزوج ولياً؛ بخلاف تزويج حفيده من حفيدته، وهي قاعدة اختلاف الجهة: هل يوجب تعدد المتحد أم لا؟²⁸⁹⁸.

2890 - ت: القَرُصُ.

2891 - الفروق - ج 3 ص 144، الفرق 157، القاعدة الثالثة منه.

2892 - ت: أو التزويج.

2893 - المواق - ج 3 ص 420.

2894 - س: معناها.

2895 - الفروق - ج 3 ص 143، الفرق 157.

2896 - ت: أو الإنكاح.

2897 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7.

2898 - الخطاب والمواق - ج 3 ص 439.

قاعدة 523²⁸⁹⁹: المأذون له في العقد لا يملك عقده لنفسه : كالوكيل لا يبيع من نفسه بثمن المثل، والوصي لا يشتري من مال يتيمه، كذلك قالت المالكية : الوكيل معزول عن نفسه، وهذه عمدة الشافعي في منع تولي الطرفين. قالت الحنفية : ولاية شرعية فيملك بها تولي الطرفين. قال محمد : فلم جعلتم ذلك للوكيل على الإنكاح؟.

قاعدة 524²⁹⁰⁰: شرعت²⁹⁰¹ الولاية لحفظ النسب فلا يدخل فيها إلا من تعلق منه بسبب، فلا مدخل لذوي الأرحام. قال محمد : ولا للابن²⁹⁰² من حيث هو ابن. ورأى مالك أن فيه ما يُجبر نقصه من النسب²⁹⁰³ ويزيد بقربه على الأولياء غير المالكين. وقاعدته: أن المنجبر²⁹⁰⁴ لا يلحق بالسالم : كالتمتع والقران، فكيف يزيد؟ والمختار إمكان²⁹⁰⁵ ذلك، حتى اختار بعض المالكية التمتع على الأفراد .

قاعدة 525²⁹⁰⁶: البنوة عند مالك أقوى تعصيا من الأبوة ؛ فمن ثمَّ قُدم الأخ وابنه على الجد خلافا للمغيرة، وإنما راعى في الميراث حجه إخوة الأم ووراثته مع الابن، فقوي بذلك، دون النكاح والولاء²⁹⁰⁷ والصلاة على الجنائز .

قاعدة 526: نظر مالك إلى قوة التعصيب، وهي للابن في الميراث، فقدمه على الأب في النكاح²⁹⁰⁸، وهو مشهور مذهبه²⁹⁰⁹. ونظر صاحب الشاذ إلى العطف والحنان والانتساب، فقدم الأب²⁹¹⁰ ؛ لأن الابن قد يكون من غير القوم فيضعها في دناءة

2899 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7.

2900 - الفروق - ج 3 ص 102، الفرق 141.

2901 - في : ت، ع، ي : شرع.

2902 - ت : لابن.

2903 - ت : السبب.

2904 - ت : المنجبر.

2905 - في أصل - ت : إبطال، وفي هامشها : إمضاء.

2906 - الفروق - ج 3 ص 103، الفرق 142، والخرشي - ج 3 ص 180.

2907 - أي ميراث الولاء.

2908 - المواقي والحطاب - ج 3 ص 429، والخرشي - ج 3 ص 180.

2909 - ت : مذهب مالك.

2910 - الخرششي ومحشيه - ج 3 ص 180.

عصبا²⁹¹¹ لقومه. ومن ثمَّ قال محمد: لا يكون وليا، إلا أن يكون من العصابة. ومن هذه القاعدة يقوم الخلاف المالكي في تقديم الشقيق على غيره نظرا إلى الميراث²⁹¹²، وتساوى²⁹¹³ موجب التعصيب. وأما الأخ والجد فقال ابن بشير: من قدم الابن قدم الأخ، ومن قدم الأب قدم الجد.

قاعدة 527: الصداق عند مالك والنعمان ليس بعوض محض²⁹¹⁴، بل هو تعبد لبيان خطر البضع وللفرق بين النكاح والسفاح، فيجوز بعبد أو دابة²⁹¹⁵، ويُحكم بالوسط. وعند محمد عوض محض فلا يجوز، ويُحكم بصداق المثل، وقد مرَّ تحقيقه.

قاعدة 528²⁹¹⁶: الشروط²⁹¹⁷ ما وافق مقتضى العقد²⁹¹⁸: كأن يقسم أو لا يُضَرَّ فلا يضر. قال ابن بشير: ولا يُكره اشتراطه. وعندني أنه يُكره للعبث والمخالفة للماضين والبعيد من المسامحة التي بُني النكاح عليها، والدخول تحت اسم الشرط وغير ذلك.

وما ناقضه كأن لا يقسم ولا يُتفق فممنوع، فإن نزل: فإن كان في العقد فُسُخ قبل البناء واختلَّف بعده، وإن كان في الصداق فثالثها: المشهور قبله لا بعده، وإلا كُره: فإن نزل استُحب الوفاء به ولزمت اليمين فيه، هذا قول مالك. وقال الزهري: يلزم مطلقا، وقد نهى عن بيع وشرط. وقال مالك: النكاح أشبه شيء بالبيع، إلا أنه جاء: "أحق الشروط أن يوفى بها ما استُبيح به الفروج"²⁹¹⁹؛ فمن ثمَّ اختلف العلماء في جوازها وكرامتها.

2911 - ت، ي، س: غضبا، ولعل الصواب: عصبا، وهو ما أثبتناه، تبعا لنسخة ع؛ لأن المقصود أن الابن قد يزوج أمه من أحد أبناء قومه عصبية ولو كان غير كفاء.

2912 - أي قياسا على الإرث والولاء والصلاة على الجنابة، الخرشي - ج 3 ص 180.

2913 - ت: أو تساوى.

2914 - الخرشي - ج 3 ص 225.

2915 - المواق - ج 3 ص 499.

2916 - انظر الخرشي - ج 3 ص 195 - 196، والزرقاني - ج 3 ص 189، والمواق والحطاب - ج 3 ص 446، والذخيرة - ج 4 ص 405 وما بعدها.

2917 - ع: الشرط.

2918 - الفروق - ج 3 ص 170.

2919 - رواه الستة والإمام أحمد - انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 102.

قاعدة 529²⁹²⁰: الملحق بالعقد هل هو كالواقع معه فلا يفتقر إلى القبض، أو لا يفتقر؟²⁹²¹ قولان للملكية. ثم قالوا: إن الزوج يرجع بنصف الزيادة بعد العقد، وهذا يدل على أنهم ألحقوها بالصداق²⁹²². أما الهبة للعقد²⁹²³ فكسائر الهبات، ولا يرجع بنصفها في النكاح²⁹²⁴؛ لأن الطلاق من قبيله، وكان قادرا على التهادي.

قاعدة 530²⁹²⁵: كل حكم يقتضي إثباته رفعه أو رفعه موجه فهو باطل²⁹²⁶. كمن جعل رقبة العبد صداقا لزوجته، فهذا يفسد مطلقا²⁹²⁷، بخلاف الخمر وشبهه²⁹²⁸. وقيل يسقط خيار الأمة إذا عتقت قبل البناء وقد أئلف السيد الصداق ولا مال له؛ لأن ثبوته²⁹²⁹ يعيدها إلى الرق لوجوب بيعها فيه، وذلك يسقط الخيار، فإثباته لها يقتضي رفعه عنها. وقيل: الصداق دين طارئ²⁹³⁰ باختيارها فلا يرد له العتق المتقدم، وقيل لها الخيار، ثم تباع²⁹³¹ في الصداق، إذ ذاك²⁹³² هو موجب الأحكام. وهي قاعدة إجراء الأحكام على ما تقتضيه، وعدم الالتفات إلى العوارض، وعلى هذه القاعدة لا تجب المقاصة، وفي الكتاب²⁹³³ قولان.

قاعدة 531: إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى ذاته وسببه، فقد اختلف بما إذا يعتبر منهما. وعلى هذا افتقار العطايا التي تُقارن البيع أو النكاح وينعقدان عليها - إلى

2920 - المنجور - ج 2، م 1، ص 6.

2921 - لا، ساقطة في: ت.

2922 - الخرشبي - ج 3 ص 280-281، والمواق - ج 3 ص 521.

2923 - الخرشبي - ج 3 ص 283، والمواق - ج 3 ص 521.

2924 - (النكاح) في: س: (الطلاق).

2925 - المنجور - ج 2، م 6، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 405-406، القاعدة 118.

2926 - الخرشبي - ج 3 ص 262، والمواق - ج 3 ص 508.

2927 - نفس المصدرين، والذخيرة - ج 4 ص 394.

2928 - المواق - ج 3 ص 508، والخرشبي - ج 3 ص 262.

2929 - ع، س: ثبوتها.

2930 - طارئ - ت، س: طارئ - ي: طاريا.

2931 - ت: وتباع.

2932 - ت: ذلك.

2933 - (الكتاب): ت: الزكاة.

القبض. ومذهب مالك أنها لا تفتقر²⁹³⁴، وهل تبقى كذلك بعد الفسخ أولاً قولان :
كضمان الصداق لا يفتقر في العقد²⁹³⁵، وإن²⁹³⁶ وقع بعده فقولان: المنصوص منها
يفتقر.

قاعدة 532: الأصل في التحمل في النكاح الحمل لا الحماله حتى يصرح بها
للعادة، وإلا فالأصل وجوب الرجوع إذا ادعاه الملتزم، ويحلف إن اتهم .

قاعدة 533: العقود تتناول بالأصل جميع الأزمان، إلا ما استثناه العرف : كزمان
الأغذية. أو الشرعُ : كأوقات العبادات. فمن ثمَّ قال مالك وأحمد : الوطاء واجب على
الرجل للمرأة إذا انتفى العذر. وقال محمد : إنها يجب مرة واحدة. والإيلاء يُبطل قوله.

قاعدة 534²⁹³⁷: أسباب الضمان ثلاثة : الإلتلاف كالخرق²⁹³⁸، أو وضعُ سببه
كالخفر غير المأذون فيه، أو اليد غير المؤتمنة (كالمغاصب والمختبر للسلعة ؛ ولهذا اختير
غير²⁹³⁹ المؤتمنة)²⁹⁴⁰ على العادية، والمباشرة مقدمة على السبب : كالملقي على الحافر، ما لم
يَقوَ السبب جدا فيُقدم : كجاعل السم على مقدم الطعام، أو يستويان فيعتبران :
كالإكراه والفعل. ومن ثمَّ فرق القول الثالث للملكية بين الغرر²⁹⁴¹ بالفعل فأوجب فيه
الضمان والغرر²⁹⁴² بالقول فلم يوجب.

قاعدة 535: اختلف المالكية في ترك الشيء قبل وجوبه هل يلزم أولاً؟ كمن أذنت
لمن حلف أن لا يتزوج عليها إلا بإذنها ثم أرادت الرجوع قبل أن يتزوج²⁹⁴³، فقيل : لها

2934 - المواق - ج 3 ص 500 و521، والخروشي - ج 3 ص 253 و281.

2935 - نفس المصدرين.

2936 - ع، ي : فإن.

2937 - انظر المنجور - ج 2، م 10، ص 1-8، والفروق - ج 2 ص 206-208، وج 4 ص 27-32، والقاعدتين : 923
و1103.

2938 - ي : كالخوف.

2939 - غير، ساقطة في : س.

2940 - ما بين قوسين ساقط في : ي.

2941 - ع، ي، س : الغرور.

2942 - ت، ي، س : والغرور.

2943 - ع : التزوج .. (أن يتزوج) ساقطة في : ي.

ذلك، وقيل : لا²⁹⁴⁴. ويتخرج على هذا الأصل الخلاف في إسقاط الشفعة قبل البيع وسقوطها بوقوعه.

قاعدة 536: اختلفوا²⁹⁴⁵ في قبول قول المقر المدعي : كمن وُجدا في بيت فقلا نحن زوجان وهما غير طارئین. ومن أقر بالطلاق وقال : أنا²⁹⁴⁶ صبي أو مجنون، وعُرف جنونه²⁹⁴⁷، ونحو ذلك.

قاعدة 537: إذا بطل الأصل بطلت آثاره²⁹⁴⁸. فكل نكاح أُجمع على فساده فلا طلاق فيه²⁹⁴⁹ ولا ميراث²⁹⁵⁰. فإن اختلف فيه - لا لحق من له الإجازة والرد - جرى على مراعاة الخلاف، وإلا ثبتا²⁹⁵¹ فيه.

قاعدة 538: الفساد في العوض إن كان من حقيقة العقد²⁹⁵²: كالفساد في العقد : كمن نكح على أن لا صداق، وإلا فللمالكية فيه ثلاثة أقوال، ثالثها يُفسخ ما لم يفت .

قاعدة 539: الفساد في العقد يوجب الفسخ، فإن فات وأمكن الاستمرار صح على مشهور مذهب مالك²⁹⁵³، وفي²⁹⁵⁴ كون الدخول فوتاً، قولان لهم²⁹⁵⁵.

قاعدة 540²⁹⁵⁶: إذا قيل بمراعاة الشاذ، فقد اختلف هل يُراعى شذوذ القائلين أو شذوذ الدليل. قال ابن بشير : وقد خاطبتُ بهذا بعض من يُنسب إليه الفقه، فأنكره

2944 - الخرشي - ج 3 ص 276، والمواق - ج 3 ص 516 - 517.

2945 - ي: اختلف.

2946 - ع، ي، س: وأنا.

2947 - المنجور - ج 1، م 14، ص 2، وذكر لها نظائر، ويدخل هذا في قاعدة تبويض الدعوى، انظر القاعدة 716 الآتية.

2948 - ت: أمارته.

2949 - الخرشي - ج 3 ص 197، والزرقاني - ج 3 ص 191، والمواق والحطاب - ج 3 ص 450.

2950 - المصادر السابقة.

2951 - ت: ثبت.

2952 - ت: العقود.

2953 - انظر تفصيل ذلك في الخرشي - ج 3 ص 194 وما بعدها، والمواق والحطاب - ج 3 ص 444 وما بعدها، والزرقاني - ج 3 ص 188 وما بعدها.

2954 - ي: في.

2955 - المصادر السابقة.

2956 - المنجور - ج 1، م 13، ص 1.

حتى أخبرته بالقولين: إذا وقع الصلح أو العفو عن القاتل غيلةً: هل يمضي لخلاف²⁹⁵⁷ الناس أو لا يمضي؛ لأنه خلاف شاذ؟. وأخبرته بقول أصبغ وغيره: أن نكاح الشغار²⁹⁵⁸ لا تقع فيه المواريث ولا الطلاق؛ لأن دليله ضعيف، وإن قال به النعمان، بل رُوي عن مالك أنه يمضي بالعقد.

قاعدة 541: اختلفوا في فسخ الصحيح مراعاة لقول الغير: كمن نكح نكاحاً مختلفاً فيه ثم طلق ثلاثاً: قال ابن القاسم: يلزمه الطلاق؛ لكنه إن بادر فترزوجها قبل زوج لا يُفسخ؛ لأننا نصير نفسخ ما صح عندنا مراعاة لقول غيرنا، وهذا لا يمكن أن يُقال.

قلت: هو²⁹⁵⁹ كما قال في ابتداء الأمر، وأما في مثل هذه المسألة ففيه نظر.

قاعدة 542: عند مالك والنعمان أن الولاية تتغير بتغير المكان، إذا مُنِع النظر؛ لأنه فائدتها، فإذا تعذر جعلت كالعدم. وقال محمد: إنما تتغير بتغير الصفة. فقالا²⁹⁶⁰: إذا غاب الأقرب زوج الأبعد. وقال: السلطان: كمالك في المجبر.

قاعدة 543²⁹⁶¹: إذا اتحد الحق سقط بإسقاط أحد المستحقين: كالقصاص والأمان، وإن تعدد لم يسقط حق من لم يسقطه²⁹⁶²: كالأموال. وعند مالك ومحمد: أن نكاح أحد الوليين من غير كفاء من هذا²⁹⁶³؛ فلآخر الاعتراض. وعند النعمان من ذلك²⁹⁶⁴ فلا.

2957 - ع، ي: بخلاف.

2958 - الشغار لغة: الرفع، ثم استعمل في رفع المهر من العقد. انظر: أحكام الشغار في الخطاب والمواق - ج 3 ص 512 - 513، والخرشبي ج 3، ص 267 - 268.

2959 - ت: هذا.

2960 - ت، ي: فقال.

2961 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 590 - الآتية.

2962 - ع، ي: يسقط.

2963 - الإشارة إلى قوله: وإن تعدد لم يسقط - النخ.

2964 - الإشارة إلى قوله: إذا اتحد الحق - النخ.

قاعدة 544: قال محمد : ما شرط²⁹⁶⁵ نصا في الشهادة فعدمه سالب لأصلها : كالعدد، فلا ينعقد النكاح بشهادة الفاسقين²⁹⁶⁶، كما لا ينعقد بواحد. وقال النعمان: ينعقد²⁹⁶⁷، وفرق بين شهادة العقد وشهادة الحكم. وأما مالك فلم يشترط الإشهاد في العقد أصلا²⁹⁶⁸، لكن إن لم يشهدا فيه فلا يبيني حتى يشهدا²⁹⁶⁹. واختلف قوله في الحد إن لم يفعل²⁹⁷⁰.

قاعدة 545²⁹⁷¹: عماد الولاية الشفقة، والفسق لا يقطعها. والشهادة الأمانة، والفسق يقطعها. فمن ثم ثبتت ولاية الكافر²⁹⁷² دون شهادته، وكان أصح قولي²⁹⁷³ المالكية أن الفسق لا يسلب الولاية في النكاح²⁹⁷⁴. قال ابن العربي : وقد بينا أن ولاية المال لا يسلبها إلا عدم الخوطة.

قلت : مذهب النعمان ومحمد سلب الفسق لها، وهو عمدتهم في النكاح.

قاعدة 546: الاستقلال بالنكاح عند مالك ومحمد معلل بقرب القرابة وكمال الشفقة، وهو شرط لزومه، وأما شرط انعقاده فالقرابة. الشافعي : والعدالة²⁹⁷⁵. والقرب²⁹⁷⁶ والكمال لا يتعديان الأب عند مالك، ولا الأب والجد عند الشافعي. وقال النعمان : شرط الانعقاد شرط الاستقلال ؛ وعليها تزويج الصغير والصغيرة²⁹⁷⁷، إلا أنه يجعل لها الخيار إذا بلغت. وخالفه يعقوب.

2965 - س : يشترط.

2966 - المواق والخطاب - ج 3 ص 408.

2967 - الخطاب - ج 3 ص 409.

2968 - المواق - ج 3 ص 408.

2969 - المواق - ج 3 ص 408، والفروق - ج 3 ص 144.

2970 - المواق والخطاب - ج 3 ص 410.

2971 - الفروق - ج 4 ص 34 - 36.

2972 - المواق والخطاب - ج 3 ص 438، والزرقاني - ج 3 ص 182 - 183.

2973 - ي : قول.

2974 - المواق - ج 3 ص 438، والخرشي - ج 3 ص 187، والفروق - ج 4 ص 36.

2975 - الفروق - ج 4 ص 34 - 36.

2976 - س : فالقرب.

2977 - الزرقاني - ج 3 ص 197، والخرشي - ج 3 ص 202.

قاعدة 547: قال محمد: المعتبر في الاستنطاق زوال العُدرة²⁹⁷⁸ بما يوقع لها خبرة بالرجال، فُستنطق الزانية. وقال النعمان: بما يتعلق به شيء من أحكام النكاح أو بما لا يبقى معه الحياء المعتبر فلا تُستنطق. والقولان للمالكية. وقالوا تُستنطق المفتاة²⁹⁷⁹ عليها والتي لم تُوفَّ ما يجب لها: كالمزوجة²⁹⁸⁰ من عبد أو ذي عيب أو بعرض، ونحو ذلك، وفيه نظر.

قاعدة 548: قال محمد: لا يُستفاد الحكم من غير من هو له، فلا يكون الابن ولياً²⁹⁸¹؛ لأن ولايته مستفادة من الأم، ولا ولاية لها. وأما مالك والنعمان فرأيا أن سبب الولاية التعصيب، فقالا: يُزوجها. قال ابن العربي²⁹⁸²: ويُجبرها إن كانت مجنونة.

قاعدة 549: قال الشاشي في المسألة: إذا لم يُفد التفرع الانتساب إلى من تفرع عنه فلا يُفيد²⁹⁸³ الولاية عليه: كالتفرع من الزنا²⁹⁸⁴؛ لأن الولاية شرعت لحفظ النسب، حتى لا تتزوج²⁹⁸⁵ من يتضرر²⁹⁸⁶ الأولياء بانتساب ولده إليهم؛ ولذلك ملكوا رد عقدها مع غير كفاء، وإن رضيت، ولا اشتراك بين الولد والأم في النسب؛ ولذلك لا يتضع بانتضاعها ولا يرتفع بارتفاعها، بخلاف حد القذف فإنه لدفع العار عن المقذوف؛ ولذلك لو أسقط حقه لم يكن²⁹⁸⁷ لغيره إقامة الحد.

قاعدة 550: الاستيلاء عند محمد فعلان: وطء وإحبال، فإذا استولد جارية ابنة - وقلنا يملكها - لزمه²⁹⁸⁸ المهر مع القيمة. وعند مالك والنعمان: فعل واحد، فلا يلزم المهر.

2978 - العُدرة، بضم العين وسكون الذال: البكارة.

2979 - المفتاة: المتعدى عليها، حيث عقد عليها بغير إذنها، انظر: الزرقاني - ج 3 ص 179.

2980 - ي: كالمزوجة.

2981 - راجع القاعدة: 526.

2982 - قول ابن العربي، هو خلاف ما ذهب إليه الجمهور، حيث يقولون عند الحجر يقدم الأب، انظر الخرشبي - ج 3 ص 176، والزرقاني - ج 3 ص 172، والحطاب والمواق - ج 3 ص 429.

2983 - ت: تنفيذ.

2984 - انظر رأي المالكية في الزرقاني - ج 3 ص 175، والخرشبي - ج 3 ص 180.

2985 - س: يتزوج.

2986 - ي: تتضرر.

2987 - ت، س: تكن.

2988 - ت، ي: لرد.

قاعدة 551²⁹⁸⁹: تحريم المصاهرة²⁹⁹⁰ عند مالك ومحمد تحريم صلة وكرامة ؛ لأنها فرع المحرمية²⁹⁹¹ التي هي نعمة بإباحة الخلوة والمسافرة²⁹⁹²، فلا يوجب²⁹⁹³ الزنا²⁹⁹⁴؛ إذ لا يجلب²⁹⁹⁵ طلب النعمة. وعند النعمان وابن القاسم: الحرمة بالأصل عقوبة، وهي بالحرام أليق.

قاعدة 552: العدة عندهما أثر الوطء المحرم²⁹⁹⁶، أو من أحكام الطلاق، وليست من علائق النكاح؛ إذ لا يبقى معها²⁹⁹⁷ خواصه: كالظهار والإيلاء. والقاعدة أن زوال خصائص الشيء زوالٌ لذلك الشيء بعلائقه، فإذا أبان زوجته فله تزوج²⁹⁹⁸ أختها وأربع غيرها²⁹⁹⁹ ولا نفقة لها. وعنده من علائقه³⁰⁰⁰ وأحكامه³⁰⁰¹؛ إذ هي مدة حبس تثبت³⁰⁰² للزوج، فيبقى ملك التصرف: كالمكاتب لا ملك له حقيقة، ثم يملك التصرف بملك السيد، فلا يجوز ذلك، إذ الأصل بقاء التحريم فيحتاط، فالمحرم عندهما³⁰⁰³ الجمع في السبب³⁰⁰⁴ المتعين للوطء أو في الوطء³⁰⁰⁵ المقصود بهذا السبب.

2989 - الفروق - ج 3 ص 115 - 118، الفرق 145.

2990 - ي: المعاهدة.

2991 - ت: الحرمة.

2992 - ي: والمسامرة.

2993 - س: يوجب.

2994 - راجع القاعدة 506 وما بهامشها من مراجع.

2995 - ي، س: يجب.

2996 - ع، ي: المحترم.

2997 - ي: معه.

2998 - ت، س: تزويج.

2999 - الفروق - ج 3 ص 130.

3000 - أي علائق النكاح.

3001 - المصدر السابق.

3002 - ت: يثبت.

3003 - أي مالك ومحمد.

3004 - ت: بالسبب.

3005 - (أو في الوطء): ت: ووطء.

وعنده الجمع فيهما وفي صاحب العدة. وعلى هذا الأصل يجري طلاق المختلعة في العدة؛ بيد أن مالكا قال: إذا أتبع الخلع الطلاق: فإن كان نسقا من غير صفات لزم، وإلا فلا.

قاعدة 553: نكاح الأمة عندهما رخصة، للآية³⁰⁰⁶، فلا يجوز إلا بصفات على أحوال³⁰⁰⁷. وعنده: أصل، فلا يفتقر إلى شرط. وعليهما نكاح الأمة الكتابية.

قاعدة 554: قال ابن العربي: النكاح عندنا في العبد من مقاصد مالية السيد. وعند الشافعي: خارج عن³⁰⁰⁸ ملك³⁰⁰⁹ السيد. وهي عشرة³⁰¹⁰ علينا قوية في جانب³⁰¹¹ المخالف³⁰¹²؛ فكأنه ردّ الأصل اتفاقا، وهو بين.

قاعدة 555: ملك الرقبة يُفقد التصرف في منفعة المملوك عند مالك والنعمان: سواء دخلت تحت ملك اليمين أو لم تدخل، فللسيد جبرٌ عبده على النكاح³⁰¹³. ومشهور مذهب محمد أن ما لا يدخل تحت الملك لا يملك التصرف فيه بالملك، فلا يُجبره.

قاعدة 556: المقصود عند مالك ومحمد من النكاح الاستمتاع، فما أثر فيه أوجب ردّه به. وعند النعمان الحلُّ³⁰¹⁴ ولا تأثير للغيب فيه.

قاعدة 557: سبيل النكاح في الفسخ سبيلٌ سائر³⁰¹⁵ المعاوضات عندهما؛ فالإعسار بالنفقة يوجب الخيار للزوجة. وعنده فسخُ النكاح حيث يُفسخ، على خلاف القياس فلا خيار لها، لكن يُحال بينهما في المنزل.

3006 - هي قول الله تعالى: "ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المومنات، فمن ما مَلَكت أيانكم من فتياتكم المومنات..." - سورة النساء، من الآية 25.

3007 - المواق والحطاب - ج 3 ص 472، والخرشبي - ج 3 ص 220.

3008 - ت: عند.

3009 - س: مقصد.

3010 - ت: عشرة - ع، ي، س: عسيرة.

3011 - في هامش - ت، لعله: من جانب.

3012 - ت، س: المخالفة.

3013 - المواق والحطاب - ج 3 ص 424.

3014 - الحل، ساقطة في: ي.

3015 - سائر: ساقطة في: س.

قاعدة 558: اختلف في النكاح هل يقبل الفسخ رضا كما يقبله قسراً أولاً؟ ويُنَى عليه الخلع: هل هو طلاق كما لك³⁰¹⁶ والنعمان، أو فسخ كما محمد وأحمد؟.

قاعدة 559: اختلف المالكية في الحكم يتبين خطؤه: هل يمضي بسبب الاجتهاد أو ينتقض رجوعاً إلى ما ظهر: كمن أسلم على عشر، فاختر أربعا³⁰¹⁷، فإذا هن أخوات فأراد أن يرد غيرهن. فمن حكم عليه بفراقه وقد دخل بهن أزواجهن - بخلاف من لم يحكم عليه فيها - فإن النكاح يُفيتها³⁰¹⁸، ومن لم تتزوج فإن له أن يختارها.

قاعدة 560³⁰¹⁹: قال النعمان: حكم الحاكم يقوم مقام العقد والفسخ، فيحل بالعقد ويحرم بالفسخ على حسب ما يُناسب ذلك الحكم. وقال الأئمة: لا يُحرم حلالاً ولا يُحل حراماً على من عَلِمَهُ³⁰²⁰ في باطن الأمر. فقال: من ادعى نكاح امرأة وأقام شاهدي زور شهدا³⁰²¹ فحكم له - صارت زوجته وإن كان يعلم أنه كاذب. ومن استأجرت شاهدي زور فشهدا بطلاقها حلت لأحدهما³⁰²² وإن علم بكذبها.

واتفق الناس في الديون وما ليس فيه عقد ولا فسخ وما لا³⁰²³ يحله القصد إلى الصواب: كالقضاء له بذات المحرم. قال النعمان: في الدين؛ لأن الحاكم لم يحكم بالملك لكن بالتسليم، وهو لا يوجب الملك.

قاعدة 561: افتراق حكم نوعين في باب يمنع من إلحاق أحدهما بالآخر في باب آخر³⁰²⁴ عند محمد³⁰²⁵، فتحريم التصريح³⁰²⁶ بخطبة المعتدة، وإباحة التعريض³⁰²⁷، يمنع

3016 - الزرقاني - ج 4 ص 63 - 64، والخرشي - ج 4 ص 12.

3017 - انظر تهذيب الفروق - ج 3 ص 130، المسألة الخامسة.

3018 - ت: فإن النكاح لا يفيتها.

3019 - المنجور - ج 1، م 4، ص 4، والفروق - ج 3 ص 108 - 109، وتهذيب الفروق - ج 3 ص 134.

3020 - ي، ع، ج: على من علمه في باطن الأمر - ت: على مراعاة ما في باطن الأمر - س: على من عليه من باطن الأمر.

3021 - شهدا، ساقطة في: ع، ج، س - ي: فَيَشْهَدَا.

3022 - أي جاز لأحد الشاهدين أن يتزوج تلك المرأة التي شهد بطلاقها زوراً.

3023 - (و ما لا): ي: ولا مالا.

3024 - ت: أخرى.

3025 - عند محمد، ساقطة في: ت.

3026 - المواق والحطاب - ج 3 ص 412 و 417.

3027 - المصدران السابقان.

من إلحاق التعريض بالتصريح في حد القذف، خلافاً للمالك، وأقل مراتبه أن يكون شبهة يُدرأ بها الحد؛ بيد أن الإمام عول على قاعدة أخرى، وهي أن القياس الخطابي والشعري في بابي المدح والشتم أبلغ من البرهاني والجدلي لغة وعرفاً. قال يونس بن حبيب³⁰²⁸: أقبح الهجاء الهجاء بالتفضيل³⁰²⁹، والتعريض من ذلك.

قاعدة 562: اختلف المالكية في ملك المرأة للصدّق بالعقد: هل هو مترقب³⁰³⁰ أم لا؟ فإذا أعتقت أو باعت³⁰³¹، وقلنا بالترقب وهو المشهور، فنصف القيمة يوم الإفاتة، وإلا فيوم القبض³⁰³².

قاعدة 563: اختلفوا فيمن أنفق نفقة فلم يحصل لها عينٌ قائمة: هل يرجع بها أو لا؟ كنفقة المرأة على الصدّق³⁰³³ إذا لم تكن الخلة لها وكانت³⁰³⁴ بينها.

قاعدة 564: الصحيح أن الجبر³⁰³⁵ على الدفع لحق المَجبور له أو غيره يُتأني الاثتمان؛ فإذا ضاع صدّق المرأة أو نفقتُها أو نفقةٌ ولدها فهي منها، ويرجع إن طلق قبل البناء بنصفه. وللمالكية قولان³⁰³⁶. والوجه أنه دفع مملكاً لا مؤتمناً.

قاعدة 565³⁰³⁷: الأصل فيمن دفع مختاراً - لا على قصد التمليك - الاثتمان. وقول مالك في الرهن والصناع استحسانٌ أو قياسٌ على العارية؛ لأنه إنما قبض لحق نفسه، وقد جاء أنها مؤداة³⁰³⁸. وقد أشكل علي تكذيبهم في دعوى الرد، مع أنهم إنما

3028 - هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي، كان النحو أغلب عليه، وروى عنه سبويه، وسمع منه الكسائي والفراء، وله قياس في النحو، وكانت حلقاته بالبصرة يحضرها الأدباء وفصحاء العرب. توفي سنة 182 هـ، انظر وفيات الأعيان ج 6 ص 242 - 246.

3029 - ت، س: بالتفضيل.

3030 - ت، ع: مترقب.

3031 - الخرشبي - ج 3 ص 280، والمواق والخطاب - ج 3 ص 520.

3032 - المصادر السابقة.

3033 - الخرشبي - ج 3 ص 284 و291، والمواق - ج 3 ص 522 و532.

3034 - ت: أو كانت.

3035 - ت: المنجبر.

3036 - الخرشبي - ج 3 ص 281 - 282.

3037 - المنجور - ج 2، م 11، ص 5.

3038 - عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: "بل عارية مؤداة" رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان. انظر بلوغ المرام ص 183.

يقبضون بغير بينة عادةً عامةً مطردةً، وإذا صدقوا في دعوى الرد فهم في دعوى الضياع أصدق، وما يُقال من أنهم³⁰³⁹ لو لم يضمنوا أسرعوا إلى أكل أموال الناس، أو أحوجوهم إلى ما يضر بهم³⁰⁴⁰ فقد³⁰⁴¹ كذبه العيان؛ لأن غالب من وراء الإسكندرية إلى أقصى المشرق لا يُضمنونهم، ولم يقع فيهم³⁰⁴² شيء من ذلك؛ لإبقائهم على أسباب معاشهم، مع أن أولئك الصنائع شرٌّ من هؤلاء بكثير.

قاعدة 566³⁰⁴³: اختلف المالكية في تعلق الغرامة بالغرور، فثالثها المشهور تتعلق بالغرور بالفعل: كمتولي العقد، والمرأة، لا بالقول كالمخبر³⁰⁴⁴.

قاعدة 567: إذا عضد شبهة الملك تعلق حق الغير: فهل تُقدم على الملك أو لا؟ اختلف المالكية فيه: كمن³⁰⁴⁵ تزوج بعبد ابنه الصغير وهو معسر، فهل يَمْضي للمرأة كالموسر أو لا؟ قولان.

قاعدة 568³⁰⁴⁶: اختلف المالكية في فساد الصحيح بالنية: كمن تزوج من يظنها معتدة فإذا هي بريئة³⁰⁴⁷، أو بخمر فإذا هو خل - نظرا إلى ما دخلا عليه أو انكشف الأمر به. وهي قاعدة النظر إلى³⁰⁴⁸ المقصود أو إلى³⁰⁴⁹ الموجود، وفيها قولان: كمن دخل خلف من يظنه يصلي الظهر فإذا هو يصلي العصر، أو صام يوم الشك فإذا هو من رمضان، ونحو ذلك.

3039 - ت: يقال إنهم.

3040 - ع، ي: يضرهم.

3041 - ي: وقد.

3042 - س: فيه.

3043 - المنجور - ج 2، م 11، ص 2.

3044 - ع: كالمحجور - ت: بياض.

3045 - (فيه كمن): س: فيمن.

3046 - المنجور - ج 1، م 14، ص 8، وإيضاح المسالك - ص 208 - 211.

3047 - برية: من البراءة، وهو مطلق السلب كيف ما كان المسلوب، وتستعمل في صيغ الطلاق. انظر الفروق - ج 3

ص 154، والزرقاني ج 4 ص 100.

3048 - (النظر إلى)، ساقطة في: ي.

3049 - إلى، ساقطة في: ت، ي.

قاعدة 569: حكم الشيء إنما يعتبر بأصله لا بحسب عوارضه، فيقال: النكاح مندوب إليه، والطلاق مباح، ونحو ذلك. ومال المتأخرون من المالكية والشافعية إلى اعتباره بعوارضه، فقسموا النكاح إلى أربعة أقسام أو خمسة عدد الأحكام. قال الحفيد: وهذا هو المرسل الذي أكثر الناس على عدم القول به.

قلت: مع أن مثل³⁰⁵⁰ ذلك يجري في أركان الإسلام وغيرها، ومثله هدم لمباني الشريعة.

قاعدة 570: اختُلف في علة تخير الأمة تُعتق تحت العبد³⁰⁵¹، فقيل: نقص الزوج³⁰⁵²، فلا³⁰⁵³ تختار إن كان هو حراً³⁰⁵⁴، وهو قول مالك. وقيل³⁰⁵⁵: ملكها لنفسها من عقد الغير عليها فتستدرك جبرها على النكاح بعق مطلقاً³⁰⁵⁶، وهو قول النعمان، وحكاه اللخمي، وفيه نظر.

قاعدة 571³⁰⁵⁷: الجهل بالسبب عذر: كتمكين المعتقة جاهلة بالعتق³⁰⁵⁸، وبالحكم: قولان للمالكية³⁰⁵⁹: كتمكينها جاهلة أن لها الخيار. والصحيح الفرق بين ما لا يخفى غالباً: كالزنا والسرقه والشرب، وما قد يخفى مثل هذا؛ ولذلك علل ابن القصار المشهور باشتهار³⁰⁶⁰ حديث بريرة³⁰⁶¹ بالمدينة، بحيث لا يخفى على أمة.

قاعدة 572: المشهور من مذهب مالك أن البضع ليس كالمملوك حقيقة؛ فمن ثمَّ أوجب الرجوع في استحقاق الصداق المقوم بقيمته، لا بمثله كالمثلي، ولا بصداق المثل،

3050 - مثل، ساقطة من: ع.

3051 - بداية المجتهد - ج 2 ص 44.

3052 - الخطاب - ج 3 ص 497.

3053 - ت: ولا.

3054 - هو، ساقطة في: ت.

3055 - المصدر السابق.

3056 - (بعثت مطلقاً): ي: فتخير مطلقاً.

3057 - المنجور - ج 1، م 12، ص 2 ...

3058 - المواق والخطاب - ج 3 ص 498.

3059 - المصدران السابقان.

3060 - س: باجتهاد.

3061 - س: بريرة - ت، ع، ي: زبراء، وهو خطأ، انظر حديث "بريرة" برواياته في نيل الأوطار - ج 6 ص 162 - 164.

كما يرجع بقيمة السلعة في البيع ؛ ولأن الصداق قد يُتسامح فيه. وهي ثلاثة أقوال في مذهبه³⁰⁶².

قاعدة 573: اختلف المالكية في البُضع هل هو كالعضو المقوم³⁰⁶³ أو لا؟ فإذا غرَّ الشريك بالانفراد وغرم الزوج صداق المثل أو المسمى - على نفي التقويم أو الأكثر - رجح على الغار: إما بما وزن على نفي التقويم³⁰⁶⁴، أو بما ساوى³⁰⁶⁵ ربع دينار لأنه كأنه قيمة شرعية، وإما بالزائد على المسمى ؛ لأن البُضع كالسلع المقومة³⁰⁶⁶.

ثم هل يكون الصداق موقوفا بيد الأمة كما لها؟ هذا مقتضى نفي التقويم، أو مقسوما بين السيدين كالأرش وهو مقتضى التقويم. وإذا تبين الغرر بالرق بعد الدخول، فقيل: ربع دينار على نفي التقويم، وقيل: صداق المثل على إثباته، وقيل: ما لم يزد على المسمى، لأنها رضيت به على الحرية، فأحرى في عدمها، وهو على التقويم أيضا.

قاعدة 574: الفساد بالغرر لا يزول بارتفاعه خلافا لابن حبيب ؛ بخلاف ذهاب العيب³⁰⁶⁷ قبل الرد فإنه يمنع القيام. فإذا تزوج أمة على أن أول ولد تلده حر، فالنكاح فاسد، كما لو تزوج على أن ولده حر.

والمشهور أن لها المسمى ؛ لأن المقصود النكاح، والولد تابع لا يُتيقن حصوله، والأقيس صداق المثل ؛ لأنه دخل على صفة فوجد غيرها. وقال ابن حبيب: لو دخل على ذلك وولدت عتق ويصح النكاح، فرأى أن الفساد قد انقضى، وهذا إنما يُعد إفاته بالدخول، والفساد هنا في العقد³⁰⁶⁸، وفي إمضائه بالدخول قولان.

3062 - بداية المجتهد - ج 2 ص 24، والخطاب والمواق - ج 3 ص 500 - 501.

3063 - في: ي: المتقدم - وفي: س: المتقوم.

3064 - س: التفرع.

3065 - ت، ي: سوى - س: يسوى.

3066 - ت، س، ي: المتقومة.

3067 - في: ع: العين.

3068 - ت: والفساد في هذا في العقد.

قاعدة 575: إذا قارن الإلتلاف إذنً خاص، فهل يرفع ذلك الإذن حكم³⁰⁶⁹ العمد³⁰⁷⁰ أو الخطأ³⁰⁷¹، اختلف المالكيون فيه. فإذا ردَّ وليُّ السفية نكاحه وقد دخل، فإن قلنا بالرفع لم يترك لها شيئاً³⁰⁷²، وإلا جرى على تقويم البضع، فإن نفيناها معتبرين تقويم³⁰⁷³ الشريعة أوجبنا ربع دينار، وإلا زدنا في ذات القدر أو نقصنا من صداق المثل بقدر الاجتهاد.

قاعدة 576: اختلف المالكية في سقوط الغرامة بالتسليط على المال خطأ: كمن وكل على أن ينكحه بألف فأنكحه بألفين، ثم دخل³⁰⁷⁴. فقيل: ألف على السقوط، وقيل: صداق المثل وتكميل³⁰⁷⁵ الوكيل على الغرور³⁰⁷⁶ بالفعل.

قاعدة 577: اختلفوا في كون الرد إبطالا لأصل العقد أو لصفته. فإذا خالف³⁰⁷⁷ الوكيل في مقدار الصداق وقلنا بالأول، فهو فسخ بغير طلاق، وإن قلنا بالثاني فبطلاق.

قاعدة 578: اختلفوا في الصفة إذا خولفت هل تعد المخالفة فيها كالمخالفة الكلية أو لا؟ وبني عليه المسألة فوقها.

قاعدة 579: اختلفوا في المعاني الطارئة على النكاح الموجبة للفسخ على كل حال: كالردة³⁰⁷⁸ واللعان: هل يكون الفسخ فيها بطلاق نظرا إلى تقدم الانعقاد، أو بغير طلاق نظرا إلى عدم الإقرار، وهي قاعدة إذا طرأ على النكاح ما لا يُقَرَّ معه: هل يرفع حكم العقد السابق أو لا؟.

3069 - ت: حكم الفعل.

3070 - ي: العد.

3071 - س: والخطأ.

3072 - المواق والخطاب - ج 3 ص 457، والزرقاني - ج 3 ص 196.

3073 - (معتبرين تقويم): س: مقترين وضع.

3074 - الخرشي ج 3 ص 269، والمواق - ج 3 ص 513.

3075 - ع: ويكمل.

3076 - ت، ي: الغرور.

3077 - ع، س: خولف.

3078 - المواق والخطاب - ج 3 ص 479.

قاعدة 580: إذا جُعل الأمر بيد من ليس³⁰⁷⁹ له بالأصل لدفع ضرر ناجز، فهل يُجعل له برمته أو مقدار ما يدفع³⁰⁸⁰ الضرر الحاصل منه؟ اختلف المالكية فيه. فإذا جعلنا للسيد الفسخ³⁰⁸¹ بطلاق، فهل له أن يفسخ بجميع طلاق العبد أو بواحدة بائنة³⁰⁸²، قولان. وإذا عتقت الأمة تحت العبد فهل لها أن تختار نفسها بجميع الطلاق أو ليس لها إلا واحدة بائنة³⁰⁸³؟ وكذلك إذا تزوج الحر الأمة على الحرية³⁰⁸⁴ أو الحرية على الأمة³⁰⁸⁵، وقلنا لها الخيار³⁰⁸⁶.

قاعدة 581: إذا تعذر مقصود الحكم، فهل يستقل التابع سببا فيه أو لا؟ تردد متأخرو المالكية فيه: ككنكاح من تعذر عليه الجماع ومقدماته؛ للاطلاع على العورة ونحوه، فإن كان التابع قريبا³⁰⁸⁷: كان الجواز بعيدا.

كما رُوي عن الشافعي أنه ذُكر له باليمن أن بها امرأة وسطها إلى أسفل بدن³⁰⁸⁸، وإلى فوق بدنان، فأحب³⁰⁸⁹ رؤيتها، ولم يستحل ذلك، فتزوجها. قال فعهدي بالبدنين³⁰⁹⁰ يتلاطمان ويتقاتلان ويصطلحان ويأكلان ويشربان، ثم نزلت³⁰⁹¹ عنها³⁰⁹²، ورجعت بعد مدة، فقيل لي: مات البدن الواحد، ورُبط أسفله³⁰⁹³ بحبل وترك حتى

3079 - ليس، ساقط في: ع.

3080 - ع، س: يرفع.

3081 - ت: الفسخ للسيد.

3082 - المواق - ج 3 ص 455.

3083 - المصدر السابق - ص 497.

3084 - المصدر السابق - ص 472 - 475.

3085 - المواق - ج 3 ص 475 - 479.

3086 - وقد اعتبر خليل أن لها طلقة بائنة فقط، انظر المصدر السابق.

3087 - س: غريبا.

3088 - ع: بدن واحد.

3089 - ي: فأوجب.

3090 - ي: بالبدنين.

3091 - ع، ي: زلت.

3092 - عنها.

3093 - ت: أسفلها - س: أسفلها.

ذبل ثم قطع ودفن. ورجعت بعد مدة³⁰⁹⁴ ورأيت الشخص الآخر بعد ذلك يجيء ويذهب.

قال عياض : في هذا النكاح نظر ؛ لأنهما أختان لا شك، جمعهما بعض الجسد وفرج مشترك، وكونهما على ما وصف من اختلاف الأخلاق والأعراض³⁰⁹⁵ يوضح ذلك.

قلت : وفيه النكاح على الطلاق، وقد اختلف فيه لأنه من وجه المتعة. ومن هذا الأصل خلاف ابن القاسم وسحنون في إجازة الأب نكاح الصغير - بخلاف بيعه - ونكاح السفية لاحتياجهما³⁰⁹⁶.

قاعدة 582³⁰⁹⁷: اختلف المالكية في عقود الخيار : أهي منحلة حتى تنعقد، وإنما ملك من ملكه³⁰⁹⁸ ربط العقد، فيصح في النكاح والصرف إذ لا عقد يخاف³⁰⁹⁹ من جريان الأحكام فيه أو تراخي القبض، أو منعقدة حتى تنحل، وإنما ملك من هو له نقضه، فلا يصح فيهما، إذ لا تجري فيه أحكام النكاح من الموارثة ونحوها ويكون³¹⁰⁰ متراخيا.

قاعدة 583³¹⁰¹: اختلفوا في كون الخيار الحكمي كالشرطي أو لا ؟ فإذا كان في النكاح خيار بسبب³¹⁰² سابق على العقد فالمشهور أنه يُفسخ بطلاق، بناء على النفي أو على أن الخيار منعقد. والشاذ بغير طلاق بناء على أنه منحل. (والمشهور أن للسيد إمضاء نكاح العبد بناء عليهما أيضا، وقيل : لا ؛ لأنه منحل)³¹⁰³ بخلاف الأمة على

3094 - ورجعت بعد مدة، ساقطة في ع، ي.

3095 - ي : والأعراض.

3096 - ي : واحتياجهما.

3097 - المنجور - ج 1، م 19، ص 1-2، وإيضاح المسالك - ص 307-308، القاعدة 79.

3098 - ي : ملك.

3099 - س : يخالف.

3100 - ع : أو يكون.

3101 - المنجور - ج 1، م 19، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 309-312، القاعدة 80.

3102 - ع : لسبب.

3103 - ما بين قوسين ساقط في ي.

المشهور لحق الله عز وجل. ومن ثم قيل: إن ولت غيرها فله الإجازة. ومن هذا الأصل مسألة الصرف في الخلخالين يُباعان بعين ثم يُستحقان، أن للمستحق إمضاء البيع ما لم يفترق المتبايعان. وقال أشهب: القياس الفسخ.

قاعدة 584³¹⁰⁴: اختلفوا في الرد بالعيب: أهو نقض للبيع من أصله أو من حينه³¹⁰⁵. فإذا تزوج العبد بغير إذن سيده³¹⁰⁶، فباعه قبل العلم، ورضي المشتري بذلك فلا فسخ له. وهي قاعدة: من التزم لغير مشروط³¹⁰⁷ ولم يعلم ولا قبل. فإن اطلع المشتري على عيب فيه رده به، فإن كان نقصا³¹⁰⁸ لم يرد للذي رضي به نقصا وللسيد الفسخ، وإن كان من حين الرد ولا خيار للسيد.

وقيل في سقوط الخيار بالبيع قولان: كمن باع ما يُستشفع به. ورُد بأن الشفعة مختلف في وجوبها أهو للضرر أو للبيع. ولو خالعتها فتبين أن به عيبا ففي رجوعها قولان على القاعدة؛ بخلاف النكاح المجمع على فساده، وأما المختلف فيه فعلى مراعاة الخلاف. ومذهب الشافعي أنه قطع له من حينه، فقال مالك: يرد الولد، واستحسن أن لا يرد غيره. وقال محمد: لا يرد شيئا. وعلى³¹⁰⁹ الأول قال ابن القاسم: لا بدل³¹¹⁰ في الصرف، وعلى الثاني أجازة³¹¹¹ ابن وهب.

قاعدة 585³¹¹²: الإجابة قد يتقدمها سبب تام، فيجوز تأخيرها³¹¹³: كالخيار بعيوب النكاح والبيع عند مالك، خلافا للشافعي، وكخيار الشرط، وخيار الأمة إذا

3104 - المنجور - ج 1، م 17، ص 6-8، وإيضاح المسالك - ص 348-353، القاعدة 92، والفروق - ج 2 ص 26-27.

3105 - وهي قاعدة: التقديرات الشرعية، وهي: إعطاء الموجود حكم المعدوم والمعدوم حكم الموجود، انظر الفروق، السابق الذكر.

3106 - انظر الخرشي - ج 3 ص 200.

3107 - ي: بغير شرط.

3108 - ت: نقضا.

3109 - ت: على.

3110 - ت: لا بدل له.

3111 - ت: إجازة.

3112 - الفروق - ج 3 ص 172، الفرق 166.

3113 - ت: تأخرها.

عققت³¹¹⁴. وقد تكون الإجابة جزءاً ولا يتقدمها سبب يقتضيها : كالقبول بعد الإجابة في البيع وسائر العقود، فلا يجوز تأخيرها³¹¹⁵ لئلا يؤدي إلى الفساد³¹¹⁶ والخصومة³¹¹⁷ بإنشاء عقد مع آخر. واختلف المالكية بأي قسم يلحق التمليك، والأقرب أنه من الثاني.

قاعدة 586: مبنى النكاح على المكارمة، فمن ثمّ جاز انعقاده على غير رؤية ولا صفة، وأجمع على أن الرد لا يكون فيه بكل عيب تُرد به البياعات المبنية على المشاحة³¹¹⁸، بل بما يؤثر في مقصوده وجوداً : كعيوب الفرج، أو استيفاء كالجنون والبرص على خلاف في ذلك. ولهذه القاعدة كره مالك فيه الشروط غير الموجبة به والمفسدة له³¹¹⁹، وكره تأجيل الصداق أو شيء منه³¹²⁰.

قاعدة 587³¹²¹: ترجيح إحدى البيتين بمزيد العدالة، قيل : يُسقط الأخرى فيجري في كل شيء، وقيل يؤدي إلى ظن ضعيف لا يستقل به أمر، فلا يُعتبر³¹²² في شيء. وهذان وجه القولين في سماع الترجيح أو عدم سماعه. وهى قاعدة أصولية تختلف فيها، وإن زعم الفخر³¹²³ أن العمل بالراجح واجب بالإجماع، واختلف النظار في سماعه. فكل من قبل البعيد صح سمعه³¹²⁴، وأما المبرز فأبى ذلك ؛ لأنه خارج عن المنع والمعارضة. وقيل في ترجيح إحدى البيتين أنه يؤدي إلى ظن يكون كقيام شاهد

3114 - أي تحت عبد .

3115 - ت : تأخرها، ي : تأخيرها.

3116 - في المصدر السابق : التشاجر.

3117 - ع : أو الخصومة .

3118 - في : ت، ع، ي : المفاشحة، والتصويب من : س.

3119 - المواق - ج 3 ص 512، والخرشي - ج 3 ص 266.

3120 - الخرشي - ج 3 ص 269، والمواق والخطاب - ج 3 ص 513.

3121 - المنجور - ج 2، م 2، ص 5.

3122 - ت : نعتبر.

3123 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 127.

3124 - ت : قبل العهدي صحح سمعه - ع : قبل البعيد سمعه، وفي هامش ت : لعله : العددي، بدل : العهدي، وفي : س : العميدني - وفي : ج : العبيري سمعه، فهي كلمة مطموسة في كل هذه النسخ.

فيعتبر في البيع مثلا دون النكاح، وهو مشهور مذهب مالك. ويلزمه³¹²⁵ الترجيح بالعدد، والمشهور نفيه.

قاعدة 588³¹²⁶: المشهور غير المنصور أن صحة الالتزام لا تتوقف على ثبوت المطابقة بل يكفي دعواها: كمن أقر بزوجة في صحته ثم مات وليس هو بطارئ، أو أقر بوارث وليس له³¹²⁷ وارث معروف: فقيل: إقرار بالمال، وقيل: لا³¹²⁸، وهو الصحيح لأن الفرع لا يثبت والأصل باطل، والمسبب لا يحصل والسبب غير حاصل، وبُني الفرع الثاني على:

قاعدة (589)³¹²⁹ أخرى: وهي³¹³⁰ أن بيت المال: هل هو وارث أو مرجع للضياع³¹³¹؟ أو على أنه كالوارث المعروف المعين، وهو قول محمد، أو لا، وهو قول النعمان. وللملكية القولان.

وعليهما الخلاف في نفوذ وصيته بجميع ماله أو يرد³¹³² ما زاد على الثلث. قال محمد: جهة الإسلام جهة في الإرث كجهة القرابة. وقال النعمان: مصرف ما لا مُستحق له بالميراث بمثابة كل مال ضائع، فإذا أبان المالك له مصرفا³¹³³ بوصيته لم يكن ضائعا، وليست إسقاطا للحق بل قطعاً للسبب.

قاعدة 590³¹³⁴: إذا اتحد الحق سقط بإسقاط أحد المستحقين: كالأمان والقصاص. وإن تعدد لم يسقط حق من لم يسقط³¹³⁵: كالأموال. وقد يختلف في إلحاق

3125 - ت: ويلزم.

3126 - المنجور - ج 2، م 2، ص 6، وإيضاح المسالك - ص 266، القاعدة 58.

3127 - ي: هو.

3128 - س: لا يصح.

3129 - هذه القاعدة تابعة للتي قبلها، كما في المنجور، ولكن نسخة: ع أعطتها رقما تسلسليا.

3130 - ع، ي: وهو.

3131 - إيضاح المسالك - ص 267، القاعدة 59.

3132 - ت: رد.

3133 - (مصرفاً له) - ت: له مصرفاً.

3134 - هذه القاعدة تشابه القاعدة رقم 543 المتقدمة، في لفظها ومدلولها.

3135 - حق من لم يسقط، ساقطة في: ي.

بعض الصور بأحد هذين القسمين : كإنكاح أحد الوليين من غير كفاء : قال مالك ومحمد : من الثاني فللاخر الاعتراض، وقال النعمان : من الأول فلا اعتراض .

قاعدة 591: اختلف المالكية في النكول هل هو كالشاهد الواحد أو كالشاهدين ؟ فإذا ادعى أحدهما النكاح وأقام شاهداً، ففي تعلق اليمين بالآخر قولان ؛ وفائدتها رجاء أن ينكل فيغرم .

قاعدة 592: الأصل عند مالك ومحمد في شهادة النساء الرد، والقبول في الأموال للضرورة بكثرة التعاطي، فلا تدخل في غيرها : كالنكاح . وعنده القبول، والرد بشبهة الغفلة في درء ما يُدرا بالشبهة، فتدخل .

قاعدة 593: اختلف المالكية في تقديم أقرب الوليين : أهو من باب الواجب أو الأولى³¹³⁶ ؛ وعليهما هل للأبعد أن يعقد أو لا؟ وإذا عقد فهل يسقط نظر الأبعد أو لا؟³¹³⁷

قاعدة 594: اختلفوا في المذهب في الولاية من حق الله عز وجل أو حق العبد³¹³⁸ . فإذا أنكح الأبعد³¹³⁹ وقلنا بالأول، مضى³¹⁴⁰ على الأبعد وهو المشهور³¹⁴¹، وإلا فله الرد . وعلى القاعدة : فهل³¹⁴² للمرأة أن تصرف أمرها إلى أحد المتساويين أو لا؟ .

قاعدة 595³¹⁴³: اختلفوا في النكول هل هو كالإقرار أو لا؟ فإذا وكله على أن ينكحه بألف فأنكحه باللفين³¹⁴⁴، وأنكر التعدي فأحلفت³¹⁴⁵ المرأة الزوج فنكل وغرم

3136 - بداية المجتهد - ج 2 ص 11، والخرشي - ج 3 ص 183، والمواق والحطاب - ج 3 ص 432، والزرقاني - ج 3 ص 177 .

3137 - نفس المصادر المتقدمة .

3138 - بداية المجتهد - ج 2 ص 12، والخرشي - ج 3 ص 189 .

3139 - انظر تفسير : الأبعد والأقرب، في الزرقاني - ج 3 ص 177 .

3140 - ي : معنى .

3141 - انظر المصادر التي في هامش القاعدة التي قبل هذه .

3142 - ت : هل .

3143 - المنجور - ج 2، م 2، ص 3-4 .

3144 - المواق - ج 3 ص 513، والخرشي - ج 3 ص 269 وما بعدها .

3145 - ت : واحلفت .

الألفين : فإن قلنا بالأول لم يكن له أن يحلف الوكيل، وبالتالي أحلفه. وقيل : النظر في يمين الزوج : فإن كانت على تصحيح قوله مجردا فنكوله إقرارا، وإن كانت عليه وعلى إبطال قول المنكح فله أن يحلفه.

قاعدة 596³¹⁴⁶: اختلفوا في العادة هل هي كالشاهد أو كالشاهدين ؟ فإذا أنكح ابنه البالغ وهو ساكت حتى إذا فرغ أنكر بحدثان ذلك، فاستحلف³¹⁴⁷ أنه لم يرض فنكل : فإن قلنا: كالشاهدين لزمه النكاح، وكان عليه نصف الصداق، وإلا لم يلزمه³¹⁴⁸. وبُني هذا الخلاف على القاعدة فوق هذه أيضا.

ومن هذه لزوم اليمين لمن قُضي له من الزوجين بما يُعرف أنه للنساء أو للرجال. أما³¹⁴⁹ القضاء للرجل بما يُعرف لهما، فلا بد فيه من اليمين عندي ؛ لأنه بالأصل لا بالعادة³¹⁵⁰. والقياس أنه بينهما بأبيانهما.

قاعدة 597³¹⁵¹: اختلفوا في مراعاة الطوارئ، ثالثها تُراعى القرية فقط. ومن فروعه القولان في تزوج³¹⁵² العبد ابنة سيده وكرهته خشية أن ترثه، فيؤول إلى فسخ ؛ بخلاف الابن أمة أبيه لبقاء الوطء له. ورُد بأن النكاح يُفسخ والشركة تمنع. قال ابن محرز³¹⁵³: وإنما تعليل الكراهة في الابنة أنه ليس من مكارم الأخلاق، وقد يَشُقُّ عليها. كما كره أن يزوج الفارهة للوغد، وكره من جهة الدناءة أن يزوج أم ولده، وهاتان قاعدتان أخريان .

قاعدة 598³¹⁵⁴: مراعاة مكارم الأخلاق التي بُعث محمد صلى الله عليه وسلم لتتميمها، مع تأكيد ذلك على أهل الفضل والمروءة³¹⁵⁵ - طراز العدالة ؛ ومن ثم مُهي عن

3146 - المنجور - ج 2، م 2، ص 3، وإيضاح المسالك - ص 392-394، القاعدة 111.

3147 - ع : فاستحلف على.

3148 - الخرشبي - ج 3 ص 203، والزرقاني - ج 3 ص 199.

3149 - ع : وأما.

3150 - ت، ي : لأنه الأصل لا بالقاعدة .

3151 - المنجور - ج 1، م 16، ص 1-2، وإيضاح المسالك - ص 297-298، القاعدة 74.

3152 - س : تزوج - ت، ع، ي، ج : تزويج.

3153 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 398.

3154 - المنجور - ج 1، م 16، ص 2، وقد أدمج هذه القاعدة في التي قبلها.

3155 - (على أهل الفضل والمروءة) : ع، ي : على أهل الفضل بالمروءة - ت : على العمل بالمروءة.

بيع الكلب والعسيب وأجرة الدم، ورُدت الشهادة ببعض المباح : كاللعب بالحمام والأكل في السوق.

قاعدة 599³¹⁵⁶: توخي القيم³¹⁵⁷، الرفق بمن تحت أمره وتجنب ما يَشُقُّ عليه مما له مندوحة من فعله. فمن ثم كُره للولي أن يُزوج وليته من الذميم والشيخ الكبير، وطلب³¹⁵⁸ منه تحصيل الكفاءة. ومن³¹⁵⁹ المالك الرفق بالمملوك إلى غير ذلك. والأصل فيه قوله عليه السلام: " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " الحديث³¹⁶⁰.

قاعدة 600: الأصل أن القبض لمن يُسلم السلعة، فالذي يُسلمها هو الذي يستحق قبض عوضها، إلا أن يكون ممنوعاً من النظر في المال. وأما العاقد غير المسلم فلا يستحق القبض إلا أن يكون ممن³¹⁶¹ له النظر في المال ؛ وعلى هذا يجري قبض الصداق³¹⁶²، فتأمل.

قاعدة 601 : عند مالك والنعمان أن المهر حق الله عز وجل ؛ ولذلك لا يقبل البُضع الإباحة فيتقدر³¹⁶³ شرعاً، وأقرب المعتبرات نصاب القطع على قوليهما فيه لخطر البُضع وشرفه. وعند محمد : حق المرأة ؛ لأنه عقد معاوضة فيتقدر³¹⁶⁴ بتقديرها، وحق الله عز وجل في ثبوت أصله، والمقدرات لا تثبت بالقياس. وهذا هو الفقه³¹⁶⁵ الصحيح³¹⁶⁶.

3156 - المنجور - ج 1، م 16، ص 2.

3157 - ت : توجه للقيم.

3158 - ع : وطلبه.

3159 - ي : وفي.

3160 - رواه البخاري.

3161 - ع، ي : من .

3162 - المواق - ج 3 ص 531، والخرخشي - ج 3 ص 292 - 293.

3163 - ع : فيتقدم - ي : فيتعذر.

3164 - ي : فيتعذر.

3165 - الفقه، ساقطة في : ت .

3166 - ع، ي : الصريح.

قاعدة 602: عند مالك ومحمد وجوب المهر عند العقد لحق المرأة، فلا مهر للمفوضة³¹⁶⁷ بنفس العقد. وعند النعمان لحق الله عز وجل، فلها مهر المثل³¹⁶⁸ بالعقد. فإذا طلقت قبل البناء والفرض، فقالا: لا شيء لها، وقال: نصف مهر المثل. والقياس أن الموت عندهما كالطلاق³¹⁶⁹، وعنده كالدخول³¹⁷⁰.

قاعدة 603: كل ما لا يتقوم³¹⁷¹ فلا يُعوض عنه اتفاقا واختلافا؛ ولهذا يقول من لا يتقوم البُضع عنده³¹⁷² أن المهر حق لله عز وجل. ويختلف المالكية في أخذ المرأة العوض عن يومها من زوجها، أو ممن شاءت من نسائه؛ لاختلافهم في كون ذلك مما يتقوم أو لا؟.

قاعدة 604³¹⁷³: مشهور مذهب مالك أن العطايا تلزم بالقول وتتم بالقبض، وأن العدة لا تلزم إلا بالقبض أو بالتعليق بما يدخل في التصرف في المال أو بإدخال الموعد في عهده. وقيل: لا تلزم العطية إلا بالقبض وتلزم العدة بالقول. فإذا قال: إن أعطيتني من الألف الحال مائة أسقطت الباقي، أو إن³¹⁷⁴ عجلت حقي اليوم أو إلى شهر فلنك وضيفة كذا لزم، فإن عجل إلا درهما، أو زاد يسيرا على الأمد، فقولان على ما قرّب الشيء.

قاعدة 605: الأصل أن لا رجوع في الهبة بعد لزومها: إما بالقول: كمالك، أو بالقبض كغيره. واستثنى المالكية الاعتصار وهبة المرأة يومها³¹⁷⁵ متى لم تقدر على المقام للضرورة. ومن يعتبر القبض في لزوم الهبة قد يعتبر³¹⁷⁶.

3167 - نكاح التفويض هو - كما قال ابن عرفة - : " ما عقد دون تسمية مهر، ولا إسقاطه، ولا صرفه لحكم أحد"،

انظر: الخرشبي - ج 3 ص 273.

3168 - (مهر المثل): ي: مثل صدائق المثل.

3169 - بداية المجتهد - ج 2 ص 22.

3170 - المصدر السابق.

3171 - ت: يقوم.

3172 - راجع القاعدة 573.

3173 - المنجور - ج 2، م 2، ص 2.

3174 - ع، س: وإن.

3175 - الفروق - ج 1 ص 200.

3176 - ربما القاعدة التالية من تنمة هذه.

قاعدة 606³¹⁷⁷: وهي قبض أول متصل الأجزاء هل هو قبض لجميعه أولا ؟
وعليها اختلاف المالكية في فسخ الدين في الكراء ونحوه، فيجري هنا الخلاف الذي
هنالك.

قاعدة 607: إذا تجاذب الحق جهتان غلب أقواهما، وقد يختلف في ذلك : كمقام
العروس : قيل حق له³¹⁷⁸ وقيل للمرأة ؛ لأنه يحتاج إلى الاستمتاع بالجديدة، وهي إلى
التأسيس وإزالة وحشة الانقباض، وإلا كان بينهما .

قاعدة 608: إنما يُقضى من حقوق الله تعالى ما³¹⁷⁹ لم يَكِلْهُ إلى أمانة العبد : كالطلاق
وبت العتق لا نذر، والزكاة لا الحج ونحوه. ومن حقوق العباد ما كان من معنى
الدين والاستحقاق لا التفضل ومكارم الأخلاق. وقد يُختلف في بعضها كمقام الزوج
عند المتجددة إذا قيل إنه من حقها نظرا إلى النص للبكر سبع وللثيب ثلاث³¹⁸⁰، أو
المعنى.

قاعدة 609: كل حكم دائر بين شخصين ليس لأحدهما بحق الأصل : أعني في
باطن الأمر، فالأصل فيه القرعة دفعا للميل³¹⁸¹ وعدلا بين الفريقين إلا بدليل خاص،
وإلا فالأصل منعها، لأنها من المخاطرة.

قاعدة 610: زيادة العقوبة دليل زيادة قبح الذنب المستلزم لقوة الحرمة وزيادة
النقمة³¹⁸²، "يضاعف لها العذاب ضعفين"³¹⁸³، "إذا لأذقناك"³¹⁸⁴؛ ولهذه الحرمة عند

3177- إيضاح المسالك - ص 360 - 364، القاعدة 96.

3178 - ت، س : حق لله عز وجل.

3179 - ع، ي : بها.

3180 - يشير إلى الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه قال : من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها
سبعاً، ثم قَسَمَ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، ثم قَسَمَ، متفق عليه، واللفظ للبخاري. انظر بلوغ المرام
من أدلة الأحكام، ص 220.

3181 - س : للجهل.

3182 - ع، س : النعمة.

3183 - يشير إلى الآية : "يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله
يسيراً" سورة الأحزاب، الآية : 30.

3184 - الآية هي : "إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف المات، ثم لا تجد لك علينا نصيراً" سورة الإسراء، الآية 75.

الجمهور ظهور في مراتب الشرف : كاختصاص الشهادات وبعض الولايات بالأحرار³¹⁸⁵. وهل لها اعتبار في زيادة المتاع : كالقسم ؟ اختلف المالكية فيه. ثم في سقوطه بالدخول تحت أحكام السقوط : كحرة وأمة تحت عبد ؛ لأن الأمة من نسائه وأكفائه.

قاعدة 611: من تعلق حقه بعين شيء فأُتلف عليه فله المطالبة به : كزوجة المفقود تنفق³¹⁸⁶ من ماله بعد الموت، فإن الورثة يرجعون عليها به عند مالك ؛ بخلاف من تعلق حقه بالذمة" كالوصي يُنفق على الأيتام، ثم يثبت على أبيهم دين على مذهب ابن القاسم، وقيل يرجع عليهم .

قاعدة 612: إذا اختلفت حالتان : سابقة ولاحقة، ففي الملتفت إليه منهما قولان للمالكية: كمن سافر مليا وقدم عديدا فادعى العدم في سفره لتسقط عنه النفقة، أو بالعكس، ففي تصديقه أو تكليفه البينة قولان للمالكية، والمختار تصديقه في الثانية فقط للاستصحاب³¹⁸⁷. وكالجزاف تجب غرامته بعد أن عُرِفَت مكيلته : فهل تجب بالقيمة أو بالمثل قولان لهم، والثاني أعدل.

قاعدة 613: اختلف المالكية في المغلب في نفقات الزوجات: أهو أحكام المعاوضة³¹⁸⁸ والإجارة، أو حكم النفقة بالقرابة ؛ وعليهما لو مكنت وهي مريضة لا يُمكن الاستمتاع بها إلا أنها ليست في السياق.

3185 - ع : بالأحرى.

3186 - ي : ينفق.

3187 - انظر تفصيل ذلك في التحفة عند قول الناظم :

"فإن يكن مُدْعياً حال العدم *** طول مغيبه وحاله انبَهَم
فحالة القُدوم لابن قاسم *** مستنِدُها قضاء الحاكِم
فمَعسِرٌ مع اليمين صُدقَا *** وموسِرٌ دعواه لن تُصدَقَا
وقيل بالحمل على اليسار *** والقول بالتصديق أيضاً جار
وقيل باعتبار وقت السفر *** والحكم باستصحاب حاله حرى"

انظر شرح ذلك في التودي والتسولي على التحفة، ج 1 ص 366 - 367.

3188 - ع، ي : المعاوضات .

قاعدة 614: المشهور عند المالكية أن الوكيل معزول عن نفسه، وفيمن في ولايته أو من يُتهم عليه - للمالكية قولان.

قاعدة 615³¹⁸⁹: اختلف قول مالك في الوكيل هل ينعزل بالموت³¹⁹⁰ والعزل، أو ببلوغها إليه، على الخلاف في النسخ: هل يتقرر حكمه بالنزول أو بالوصول. فإذا وكلت وكيلين³¹⁹¹، فزوجاها، فدخل الثاني ولم يعلم، فإن قلنا بالأول فهي للأول لانفساخ وكالة الثاني بالعقد، وإن قلنا بالثاني فهي للثاني، وهو المشهور³¹⁹² لقضاء عمر³¹⁹³، وإن كان إمضاء نكاح محصنة وفسخ عقد مسلم³¹⁹⁴ بغير موجب. وكذلك البيع خلافا للمغيرة لعدم حرمة، والحق ردهما معا: كالشافعي وابن عبد الحكم.

قاعدة 616: كل ما يُطوق الإنسان من³¹⁹⁵ المنة فإنه لا يلزمه ويسقط عنه به ما توقف وجوبه عليه³¹⁹⁶: فمن وهب له ثمن الماء جاز له التيمم عند مالك، بخلاف الماء نفسه إلا أن يتحقق³¹⁹⁷ المنة فيه. ومن وكل من ينكحه بألف فأنكحه بألفين ولم يدخل، فليل له إن رضيت بألفين وإلا فلا نكاح بينهما، فقال الوكيل³¹⁹⁸: أنا أحمل ما زدت لم يلزمه النكاح، وقيل: يلزمه؛ لأن ذلك لا يقتضي منة. والقولان للمالكية.

قاعدة 617: أصل مذهب مالك القضاء على الغالب، وفيه خلاف، وقد تكرر في الكتاب كثيرا. وإذا قلنا به فهل يفرق عليه بعدم النفقة؟ وهو المشهور، وفيه³¹⁹⁹ خلاف أيضا.

3189 - المنجور - ج 1، م 24، ص 2-4، وإيضاح المسالك - ص 268-271، القاعدة 60، والفروق - ج 3 ص 103 وما بعدها.

3190 - ع: بعد الموت.. انظر المواق - ج 5 - ص 214-215.

3191 - ت: وكيليها.

3192 - الخطاب والمواق - ج 3 ص 440، والخرشي - ج 3 ص 191، والزرقاني - ج 3 ص 185.

3193 - الفروق - ج 3 ص 105.

3194 - ع: مسلمة.

3195 - ع، ي، ريق - س: ريق، والتصويب من: ت.

3196 - (وجوبه): ي: به.

3197 - ت: تتحقق.

3198 - المواق - ج 3 ص 513، والخرشي - ج 3 ص 269.

3199 - ع: وفيه - ت، ي، س: فيه.

قاعدة 618³²⁰⁰: اختلف المالكية في العبد هل هو مالك أو لا؟ قال ابن بشير: والمذهب أنه مالك ولكنه ليس بملك حقيقي؛ لأن للسيد أن ينتزع ما في يده. وعندنا³²⁰¹ فيمن ملك أن يملك هل يعد مالكا حقيقة أو لا؟.

قلت: فعلى هذا يكون في كون العبد مالكا حقيقة قولان؛ لأن السيد إذا لم يكن مالكا حقيقة فالعبد مالك حقيقة، وهكذا يحكي غير واحد، أعني أن المذهب اختلف في كون العبد³²⁰² مالكا، والحق أن المذهب أنه مالك حقيقة إلا أنه ناقص بتسليط الغير عليه وذلك لا ينافي الحقيقة كالمديان.

قاعدة 619: اختلف المالكية في انتشار الحرمة بين الأم وابنتها: هل هو شرع غير معلل أو علته اختبار³²⁰³ الأم والابنة من جهة واحدة؛ وعليه اختلفوا في انتشار الحرمة بمحض الزنا، بخلاف شبهة النكاح.

قاعدة 620³²⁰⁴: اختلفوا في المترقيات³²⁰⁵ إذا وقعت متى تعد حاصلة أيوم الوقوع أو يوم ابتداء الترقب. وعليه إذا كان في عقد النكاح خيار فوق الوطاء قبل الاختيار، ثم اختار من له الاختيار إمضاءه: فهل يكون ذلك الوطاء إحصانا أم لا؟.

قاعدة 621³²⁰⁶: اختلفوا في صحة أنكحة الكفار وفسادها. وعليه تحليل الكتابة بوطء الكافر، وإذا عقد على أم وابنتها ثم أسلم ولم يصبها³²⁰⁷: هل يفسخ أو يختار؟ والمشهور أنه فاسد بأصله مصحح بالإسلام، فلا يصح طلاقه ولاظهاره، ويصح

3200 - المنجور - ج 1، م 14، ص 6.

3201 - ع: عندنا قولان.

3202 - ي: العبد اختلف.

3203 - ت: اختيار.

3204 - المنجور - ج 1، م 15، ص 1-4، وانظر القاعدة 975.

3205 - ت: المترقيات - ج: الترقبات.

3206 - المنجور - ج 1، م 13، ص 6-8، والفروق - ج 3 ص 132 وما بعدها، وانظر القاعدة: 227 وما بهامشها من

مراجع.

3207 - ت، ج: يصبها.

اختياره أربعا أو إحدى الأختين بالنص والقاعدة. وقال النعمان : صحيح، ويبطل نكاح الأواخر والأخيرة، وقاله محمد، إلا أنه يختار للآثار³²⁰⁸.

وأصل هذه القاعدة الخلاف في أنهم مخاطبون بالفروع، وفيها ثلاثة أقوال، ثالثها: أنهم خوطبوا بمقتضى الكف أو الترك³²⁰⁹ دون الإتيان أو الفعل، فإذا تزوج بخمر فقبضتها ثم أسلم³²¹⁰ ولم يدخل فالمشهور أن لها شيئا بناء على الخطاب : فقيل : صدق المثل، وقيل : قيمة الخمر، وقيل : ربع دينار، والشاذ لا شيء لها. وأما النواهي والعقوبات³²¹¹ فقال ابن القاسم : لا يعتق عليه بالمثل إلا المسلم، وقال أشهب : يعتق الذمي لا الحرابي.

قاعدة 622³²¹² : ترجيح المفسدة على المفسدة يسقط³²¹³ اعتبارها ارتكابا لأخف الضررين عند تعذر الخروج³²¹⁴ عنهما : كإنفاذ المالكية - إلا ابن عبد الحكم - نكاح الثاني في مسألة الوليين بالدخول، وكإنفاذهم به ما فسد لصدقه على صدق المثل، وما عُقد بالولاية العامة - والخاصة ليست بولاية إجبارية - وبالطول، وكونه صوابا، أو ينقل³²¹⁵ حكما³²¹⁶ : كفوات البيع الفاسد بالقيمة ؛ هذا أصل مالك، وخالفه الشافعي فيه على الجملة .

قاعدة 623³²¹⁷ : اختلف المالكية في الأقل هل يُعتبر في نفسه أو يتبع الأكثر. وحمل عليه ابن يونس اختلافهم في الخنثى³²¹⁸ إذا بال من المحليين : هل ينظر إلى الأكثر فيحكم له به أولا ؟.

3208 - ت، ي : للآثار ؛ ع : للآثار ؛ ج : لا يثار ؛ س : ثلاثا للآثار.

3209 - في : ع : والترك.

3210 - ج : أسلم .

3211 - ع : والمحرمات.

3212 - المنجور، ج 2، م 7، ص 3-4، وهذه القاعدة هي غير قاعدة : جلب المصالح مقدم على درء المفاسد .. انظر : القاعدة 200.

3213 - في : ي، س : فيسقط.

3214 - في : ي : الحرج.

3215 - ت : ينقل - ع، ج، ي، س : ينتقل.

3216 - ت، س : حكما - ع : حكمهما - ج، ي : حكمها.

3217 - المنجور - ج 1، م 21، ص 8.

3218 - إيضاح المسالك - ص 250، من القاعدة 52.

قاعدة 624: الإقدام على الأُنكحة المحرمة بالقرآن: هل هو زنى أو شبهة نكاح؟
اختلفوا فيه؛ وعليه الخلاف في الحد: كالمسلمة تتزوج الكافر.

قاعدة 625: اختلفوا في كون الأمر الحكمي كالحقيقي أو لا؟ فإذا أسلم فغفل
عن الولد حتى كبر على دينهم: فهل يُجبرون على الإسلام ويُجعلون كالمسلمين تحقيقاً
أولاً؟ لأن إسلامهم بالحكم والتقدير لا بالتحقيق، ولقوة الاحتمال. قال بعضهم:
يجبرون بالضرب والسجن ولا ينتهي إلى القتل³²¹⁹.

قاعدة 626³²²⁰: اختلفوا فيمن خُير بين شيئين فاختر أحدهما هل يُعد كأنه
منتقل، أو كأنه ما اختار قط غير ذلك الشيء؟ فإذا أسلم على أختين³²²¹ ولم يطأهما
فاختار إحداهما: فإن كان كالمنتقل³²²² لزمه نصف صداق الأخرى؛ لأنه كالمطلق، وإلا
لم يلزمه شيء. وإذا غصب جارية ثم اشتراها وهي غائبة، فإن قلنا بالأول فلا
تُشتري³²²³ إلا بما تشتري³²²⁴ به قيمتها، وهو قول أشهب، وإن قلنا بالثاني لم تُراع القيمة
وهو ظاهر الكتاب. قال ابن عطية³²²⁵: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى³²²⁶:
قيل: الشراء هنا استعارة وتشبيه³²²⁷: لما تركوا الهدى وهو معرض لهم ووقعوا بذلك في
الضلالة واختاروها - شبهوا بمن اشتري، فكأنهم دفعوا في الضلالة هداهم إذ كان لهم
أخذه؛ وبهذه المعنى تعلق مالك في منع أن يشتري الرجل على أن يتخير في كل ما
تختلف آحاد جنسه، ولا يجوز فيه التفاضل" انتهى³²²⁸.

3219 - في: ي: القود.

3220 - المنجور - ج 1، م 18، ص 7-8، وإيضاح المسالك - ص 356-359، القاعدة 95.

3221 - أختين، ساقطة في: ي.

3222 - إحداهما فإن كان كالمنتقل، ساقطة في: ي.

3223 - ي: يشتري.

3224 - ي: يشتري.

3225 - هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي، مفسر، فقيه، عارف بالأحكام
والحديث، له مشاركة في علوم اللغة والأدب والشعر، توفي سنة 541، من كتبه، تفسير القرآن الكريم المسمى:
"المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". انظر: الديباج ص 174، ووفيات ابن قنفذ - ص 263.

3226 - سورة البقرة، الآية 16.

3227 - ي: وتشبيها.

3228 - تفسير ابن عطية - ج 1 ص 127-128، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

قاعدة 627: اختلفوا في استقلال شهادة المرأة الواحدة في موضع الضرورة : كالرضاع تشهد به امرأة واحدة، والمالكية يشترطون في اختلافهم فشو ذلك من قولها ؛ لأن فشوه قرينة، والموضع موضع ضرورة، فبني خلافهم على قاعدة الفشو من قول الشاهد: هل يقوم مقام شاهد آخر أو لا؟ إلا أنه لا شاهد له في الشرع، ولا بد فيما يقوم مقام الشاهد من الانفصال: كالعرف والنكول .

قاعدة 628: اختلف المالكية في الحقوق غير المالية : كولاية النكاح والصلاة على الجنابة³²²⁹: هل هي كالحقوق المالية فلمالكها أن يتصرف فيها بالأخذ لنفسه أو النقل إلى غيره، وهو المشهور، أو لا ؟ لأنه إنما ملكها بسبب شاركة فيه المنقول عنه لا المنقول إليه، فيكون المنقول عنه أحق به من³²³⁰ المنقول إليه، وهو الشاذ.

قاعدة 629: من استحق أمرا المعنى فيه : فهل يمضي نقله إلى غيره على من دونه من مستحقيه؟ اختلف المالكية فيه : كالولاية والحضانة : فقبيل³²³¹: يكون المنقول إليه كأحد الأولياء، وكذلك صلاة الجنابة ؛ إلا أن يقصد فضل علم أو ورع، ونحوهما .

قاعدة 630: الأصل تقديم السبب³²³² على المسبب³²³³ ؛ ولذلك³²³⁴ أبطل المالكية الرد³²³⁵ ؛ لأن من لا يستحق الفاضل مع المعنى³²³⁶ لا يستحق رده عليه مع عدمه³²³⁷، وبه منعوا توريت ذوي الأرحام في المشهور.

3229 - ع، س : الجنائز.

3230 - به، ساقطة في : ت، س .

3231 - ع. س : وقيل.

3232 - في : ي، س : النسب.

3233 - في : ي، س : السبب.

3234 - ع : وبذلك، ي : فبذلك.

3235 - انظر الكلام على الإرث بالرد عند قول خليل : "وقدم مع التساوي الشقيق مطلقا، ثم المعتق ... كما تقدم، ثم بيت المال، ولا يرد ولا يدفع لذوي الأرحام" الخرشبي - ج 8 ص 207 - 208. وكان قد صدر في المغرب أول قانون للإرث بالرد سنة 1962، وذلك بمقتضى الظهير الشريف رقم 154 - 62 - 1، المؤرخ في 29-10-1962، والمنشور بالجريدة الرسمية 6212 بتاريخ 6 نونبر 1962، ثم جاءت مدونة الأسرة سنة 2003، فأقرت أيضا الإرث بالرد، كما جاء في الفقرة السادسة من المادة 349.

3236 - ت : المعين.

3237 - ع : غيره.

قاعدة 631³²³⁸: اختلف المالكية في الحكم هل يتناول الظاهر والباطن أو لا يتناول إلا الظاهر فقط، وهو الصحيح. فإذا قُضي للمطلقة بالنفقة بظن الحمل ثم تبين أن لا حمل، ففي نقض القضاء قولان، ويلزم المجيز مذهب الحنفية التشيع³²³⁹.

قاعدة 632³²⁴⁰: الولد يتحرك لمثل ما تخلق³²⁴¹ له، ويوضع لمثلي ما تحرك³²⁴² فيه، وهو يتخلق³²⁴³ في العادة تارة لشهر فيتحرك لشهرين، ويوضع لسته، وتارة لشهر وخمسة أيام، فيتحرك لشهرين وثلاث، ويوضع لسبعة، وتارة لشهر ونصف فيتحرك لثلاثة ويوضع لتسعة؛ فلذلك لا يعيش ابن ثمانية ولا ينقص الحمل عن ستة.

قاعدة 633³²⁴⁴: اختلف قول ابن القاسم في السكوت على الشيء هل هو إقرار به وإذن فيه أولاً؟ قال ابن رشد: والنفي أظهر لقوله عليه السلام في البكر: "إذنها صماها"³²⁴⁵؛ لأن مقتضاه أن غير البكر بخلافها، وقد أجمعوا عليه في النكاح، فيقاس غيره عليه، إلا أن يُعلم في مستقر العادة أن أحداً لا يسكت إلا راضياً فلا يُختلف فيه.

وعلى هذا ما في كتاب الاستحقاق من "البيان" فيمن يبيع متاعه بحضرته: إن أنكره قبل انقضاء المجلس حلف ولم يلزمه البيع، فإذا انقضى المجلس لزمه وكان له الثمن، وإن لم ينكره حتى طال العام فما زاد فادعى البائع أن ملكه خلص له بوجه يذكره حلف وكان له الثمن.

3238 - المنجور - ج 1، م 4، ص 1-5، وإيضاح المسالك - ص 400-403، القاعدة 116.

3239 - ي، س: ويلزم المجيز مذهب الحنفية التشيع - ت: وتلزم المجيز الحنفية التشيع - ج: ويلزم المجيز مذهب الحنفية الشيع - ع: ويلزم المجيز ومذهب الحنفية التشيع.

3240 - الفروق - ج 3 ص 123.

3241 - ع: يتخلق - ت: يخلق .. قارن بها في التحفة عند قول الناظم في بيع الرقيق:

"ولا تحرك له يثبت في *** ما دون عدة الوفاة فاعرف" انظر التودي والتسولي ج 2 ص 42-43، وقد قارن هناك مع ما في الفروق وأشار التودي إلى قاعدة المقرري هذه.

3242 - ع: يتحرك.

3243 - ت: يخلق.

3244 - المنجور - ج 1، م 15، ص 4-8، وإيضاح المسالك - ص 373-375، القاعدة 102، وانظر القاعدة الآتية 1040.

3245 - متفق عليه، انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 129.

وإن لم يحضر البيع وإنما علم به بعد وقوعه : فإن قام بقرب ذلك حلف ولم يلزمه، وإن قام بعد العام ونحوه لزمه البيع، وإن قام بعد مدة تكون فيها الحيابة عاملة، فادعى البائع أنه له³²⁴⁶ خلص له بوجه يذكره، حلف وكان له الثمن.

قاعدة 634: الأحكام تبع للجلب والدرء³²⁴⁷ وإلا لم تُعتبر؛ وذلك إما في محل الضرورة: كنفقة الإنسان على نفسه، أو الحاجة : كنفقته على زوجته، أو التئمة³²⁴⁸ : كنفقته على ولده ووالديه ومماليكه ونحوها اشتراط العدالة في الشاهد والوصي والولي، بخلاف المقر، لخروجها³²⁴⁹ عن المراتب الثلاثة اكتفاء بوازع الطبع ؛ ولذلك لم يُعتبر من السفية في المال. ومن ثم لم يوجب ابن القاسم زيادة على خادم، ولم يرتب في الإنفاق أنواع الطعام والإدام ولا في الكسوة مفاخر الثياب. وجعل الشافعي ابنة الحارس كابنة الأمير : مدان، أو مد ونصف، أو مد.

قاعدة 635:³²⁵⁰ العادة عند مالك كالشرط تقييد المطلق وتخصيص العام، وخالفه غيره ؛ فإن ناقضت أصلا شرعيا : كغلبة الفساد مع أصل الصحة، فقولان، وقد تختلف فيختلف لذلك : ككفاءة³²⁵¹ المولى والعبد والفقير لاختلاف الأقاليم في كونه معرة أو لا.

قاعدة 636: إذا اختلف الحكم بالنظر إلى الحال والمآل³²⁵²، فللمالكية في المقدم قولان : كالفقير القادر على النفقة، المأمون على مال المرأة، إذا خيف أداء فقره إلى العجز³²⁵³ عن القيام : قيل : لا متكلم للمرأة في نكاحه، وقيل : بل لها متكلم ؛ وبني

3246 - له، ساقطة في : س.

3247 - ع، ي: أو الدرء.

3248 - ت : التئمة، وكلمة مطموسة في : س.

3249 - ي: لخروجها.

3250 - المنجور - ج 2، م 2، ص 2-5.

3251 - س : ككفارة.

3252 - ع : أو المآل.

3253 - ت : إذا خيف أداء فقرة عن العجز - ي : إذا فقرة عن العجز .

الخلافاً على حقوق³²⁵⁴ المعرفة وعدمه أيضاً، فيكون خلافاً في شهادة. وكاعتبار القدرة على النفقة في الطول إذا قيل: إنه المال³²⁵⁵. ومنه القولان فيما تجوز فيه شهادة النساء إذا أدى إلى ما لا تجوز فيه: كعيب الفرج المؤدي إلى الفراق. وفيما يجوز فيه الشاهد واليمين إذا أدى إلى ما ليس كذلك؛ وبالجمله ما ليس بهال إذا أدى إلى مال أو بالعكس.

قاعدة 637: مبنى القضاء على الظاهر، فمن ثم قد يُخالف الأمر الواجب: كالصبي يحتلم، فإنه يذهب بنفسه حيث شاء، أو بنفسه وماله على ظاهر المدونة، ورواية زياد شبطون³²⁵⁶ قضية للحكم³²⁵⁷، ثم إن أراد الحج فأراد أبوه أو أحدهما منعه تربص السنة والسنتين قضية للأمر؛ ومن ثم قيل يحلف له أبوه ويكن عاقاً بذلك، فافهم.

قاعدة 638³²⁵⁸: من أصول المالكية المعاملة³²⁵⁹ بنقيض المقصود الفاسد: كحرمان القاتل من الميراث، وتوريث المبتوتة في المرض المخوف. قال بعضهم: إنما تجبر الثيب بالزنا³²⁶⁰ إذا قصدت بذلك رفع الإجمار³²⁶¹. وقال آخرون³²⁶²: إنما مُنِع المطلق في الحيض من الطلاق في الطهر الذي يليه³²⁶³؛ لأنه استعجل الطلاق حيث لا يجوز فمُنِع منه³²⁶⁴ حيث يجوز³²⁶⁵. وقيل: لأن الرجعة إنما تكون للوطء، فإن لم يفعل صارت للطلاق، فانصرفت من مقصدها³²⁶⁶ الشرعي. وإن وطئ كره للبس³²⁶⁷: إما لخوف

3254 - ع: خوف.

3255 - المنجور - ج 1، م 14، ص 3.

3256 - ت: ينعون.. وشبطن هو زياد بن عبد الله الأنصاري الطليطي روى عن مالك وسمع منه الموطأ وولي القضاء ببلده طليطلة، توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين. انظر الديباج - ص 127.

3257 - ي: الحكم.

3258 - المنجور - ج 2، م 5، ص 1-5، وإيضاح المسالك - ص 315 وما بعدها القاعدة 82.

3259 - المعاملة، ساقطة في: ي.

3260 - انظر القاعدتين: 506 و547.

3261 - انظر تفصيل ذلك في المواق والحطاب - ج 3 ص 427، والخرشي - ج 3 ص 176، والزرقاني - ج 3 ص 172.

3262 - ت: الآخرون.

3263 - الخرشي - ج 4 ص 29، والحطاب والمواق - ج 4 ص 40.

3264 - منه، ساقطة في: ي.

3265 - المصادر السابقة.

3266 - ت: مقصودها.

3267 - ع، ي، س: للمس.

الندم ؛ لأنها قد تكون حاملا، أو لأنها لا تدري بماذا تعتد، فقد لبس عليها. وهذان أصلا ن آخران لهم.

وقد اختلفوا في النكاح على الطلاق أهو من باب المتعة فيمنع، أو لا فيصح. وغير المالكية يخالفهم في أصل هذه القاعدة، ولا يراها معتمدة في الشرع. وحكمتها³²⁶⁸ أن من استعجل الشيء قبل أوانه فإنه يُعاقب بحرمانه³²⁶⁹ ؛ ولذلك أبدوا تحريم المتزوجة في العدة على تفصيل في مذهبهم³²⁷⁰.

3268 - ت : وحكمها.

3269 - إيضاح المسالك - ص 320، من القاعدة 82.

3270 - الخطاب والمواق - ج 3 ص 415، والخرشي - ج 3 ص 169.

الطلاق

قاعدة 639 : لما كان النكاح ينعقد على التأييد، والصداق يُبذل من غير اختيار خلق ولا خُلق، وكان الغالب تباينَ النساء وعدمَ المعرفة بهن؛ فإذا عقد فقد يبدو له ما خفي عنه مما قد يكرهه - جُعل له سبيلاً³²⁷¹ إلى الحل عن نفسه، وجُعل للزوجة نصف الصداق عوضاً مما³²⁷² يؤلمها من الفراق قبل التلاق، فإذا وطئ فقد حصل المقصود ولا أمد محدود يُنسب الحاصل إليه فيكون³²⁷³ نسبه من الصداق، فوجب الجميع إجماعاً؛ ولهذا راعى الشافعي الوطء³²⁷⁴، ورأى³²⁷⁵ النعمان الخلوّة³²⁷⁶ مثله. وأصل مالك³²⁷⁷ مثل الشافعي، إلا أنه استحسّن التكميل مع طول المقام³²⁷⁸؛ لأنه أبلَى شورتها³²⁷⁹، وأخلق بهجتها، وفي بعض مسائله تفصيل، من أراده فعليه بكتبهم.

قاعدة 640 : الأصل في التصرفات المملوكة الإطلاق³²⁸⁰ والإباحة³²⁸¹ إلا بدليل، فمن ثم كان الأصل في الطلاق ذلك، وامتنع الظهار لأنه منكر وزور³²⁸²، والإيلاء³²⁸³؛ إذ لا ضرر ولا ضرار.

قاعدة 641³²⁸⁴ : السبب كما يكون خصوصاً شئ : كالرؤية والزوال، يكون مشتركاً بين أشياء وتُلغى خصوصياتها : كالطلاق، فإن المقصود منه ما دل على زوال

3271 - ع : سبياً.

3272 - ع : عباً.

3273 - ت : فتكون.

3274 - بداية المجتهد - ج 2 ص 18 - 19.

3275 - ت، س : والنعمان الخلوّة.

3276 - المصدر السابق.

3277 - المصدر السابق.

3278 - المصدر السابق.

3279 - شورتها، ساقطة في : ت، س.

3280 - ي : بالإطلاق.

3281 - ع، ي : الإباحة، (بدون واو العطف).

3282 - يشير إلى الآية الكريمة "والذين يظهرون منكم من نساءهم ما هن أمهاتهم، إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم، وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً" - سورة المجادلة، الآية 2.

3283 - أي وامتنع الإيلاء.

3284 - الفروق - ج 3 ص 144، القاعدة الرابعة منه.

العصمة، والقذف فإن المقصود³²⁸⁵ ما دل على النسبة إلى الزنا أو الفاحشة³²⁸⁶، وألفاظ الدخول في الإسلام، فإن المقصود منها ما يدل على ذلك. وقد أفتيت بإسلام من قال: "أمنت بالله أو أسلمت³²⁸⁷ لله"، ممن لا يقول ذلك على كفره، محتجا بما في التنزيل عن بلقيس³²⁸⁸، وفي مسلم عن المقداد. والنكاح عند مالك من هذا القبيل، وقد مر.

قاعدة 642³²⁸⁹: الأصل في صيغ العقود ونحوها الإخبار، ثم غلب الإنشاء. وقالت الحنفية: هي على أصلها، وقدر الشرع ثبوت متعلقها بعد النطق بها قبله بالزمن الفرد ليصدق المتكلم ويثبت الحكم، فقيل: الصرف بالقرينة أولى من التحكم، ولأن التقدير لا يفهم في العرف بخلاف القرينة، والقاعدة أن مخالفة الأصل بالمعلوم أولى من مخالفته بالمجهول. ومقتضى ذلك الأصل أنه لو شهد شاهد أنه طلق بمكة في رمضان، وآخر بمصر في صفر - أن تُحمل³²⁹⁰ الثانية على الإخبار ما احتملته، وهو مذهب المدونة، إلا أنه عارضته:

قاعدة 643³²⁹¹: وهي أنه يجب حمل اللفظ على المعاني المتجددة³²⁹²، والتأسيس، حتى يدل دليل على التأكيد³²⁹³؛ لأنه مقصود الوضع، ومقتضاها عدم الضم³²⁹⁴ في الأقوال كما في الأفعال لعدم وجود³²⁹⁵ النصاب، فإن قال: أنت طالق، وقلنا بغلبة الإنشاء، فما نوى، وإلا فواحدة. وإن قلنا بالبقاء على الخبر فهو نعت فرد للمرأة، فواحدة أبدا؛ لأنه لا³²⁹⁶ يحتمل العدد.

3285 - في هامش ت: المقصود منه .

3286 - ع: والفاحشة.

3287 - ت: وأسلمت.

3288 - يشير إلى الآية: "... قالت رب إنني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين" سورة النمل، الآية 44.

3289 - المنجور - ج 2، م 21، ص 7، والفروق - ج 1 ص 18 وما بعدها.

3290 - ي: يحمل.

3291 - اعتبرت نسخة - ع، هذه القاعدة مستقلة، وأعطتها رقما خاصا بها.

3292 - ع: المتجردة.

3293 - مفتاح الوصول - ص 58 - 59.

3294 - ي: الضمان.

3295 - س: وجوب.

3296 - لا، ساقطة في: ي.

قاعدة 644³²⁹⁷: مفهوم أحد الأشياء مشترك بينها³²⁹⁸ لصدقه على كل واحد منها³²⁹⁹، فحكمه إذاً مضاف³³⁰⁰ إلى القدر المشترك، فإن كان إيجاباً صدق بواحد³³⁰¹: كخصال الكفارة فيبرأ به، وإن كان حظراً صدق أيضاً بواحد³³⁰² فأثم به، فمن ثمّ وجب اجتناب الجميع دون فعله، ولزم في إحدى نسائي طالق الجميع على مشهور مذهب مالك ما لم ينو فيصّدق. واعتُرض بالعتق، فقال القرافي: ليس تحريماً بل إسقاطاً³³⁰³ لاستحقاق المنافع بسبب الملك مع بقاء استحقاقها بالإجارة وغيرها، فلا يلزم من انتفاء سبب معين انتفاء سائر الأسباب ولا انتفاء المسبب.

قلت: الطلاق إسقاط أيضاً لبقاء الاستحقاق بالرجعة والملك، والحق أنهما في القياس واحد، إلا أن العتق يقبل التبعض³³⁰⁴ وجمع الأجزاء في واحد شرعاً، كما جاء في الصحيح، وليس ذلك في الطلاق³³⁰⁵، فاحتمل ذلك في العتق لصحة إخراج اللفظ عليه شرعاً، مع أن الأصل نفي ما سواه، وعمم في الطلاق لتعذر خلافه.

قاعدة 645³³⁰⁶: يُعطى الموجود حكم المعدوم للضرورة: كالغرر اليسير في البيع لتعذر الاحتراز منه، وكل ما يُعفى عنه من النجاسات والأحداث وغيرها. والمعدوم حكم الموجود: كتقدير مالك³³⁰⁷ الدية قبل زهوق الروح حتى تُورث، فإنها إنما تجب بالزهوق، والمحل حينئذ لا يقبل الملك. وتقدير المالكية تقديم ملك المعتق عنه على³³⁰⁸

3297 - الفروق - ج 1 ص 156 - 158، وج 2، ص 111.

3298 - ع، ي: بينهما.

3299 - ع، ي: منها.

3300 - ت: إذا أضيف.

3301 - ت، ع: بواحدة.

3302 - في: ع: بواحدة.

3303 - ت: إسقاط.

3304 - أنظر القاعدة 655.

3305 - أنظر القاعدة 655.

3306 - المنجور - ج 2، م 4، ص 7-8، والفروق - ج 2 ص 26-29، وج 1 ص 71-72، وإيضاح المسالك ص 246 القاعدة 51، والقواعد ص 258-260.

3307 - أنظر القاعدة 1175.

3308 - ي: عن.

العنق ليكون الولاء له ؛ وتسمى بقاعدة : التقديرات الشرعية، وقد تقدمت بلفظ آخر³³⁰⁹.

قاعدة 646: المشهور من مذهب مالك أن الولاية على المحل تعليقاً كالولاية عليه تحقيقاً، وهو قول النعمان خلافاً للشافعي ؛ بيد أن التعليق يمين³³¹⁰ لا نفوذ لها إلا بعد الوقوع تحقيقاً. ثم إن النعمان طرد أصله، ومالك راعى الخلاف في قيام المعارض كما إذا عمم ؛ لما فيه من تحريم جميع الاستمتاع بالزوجية والارتفاق بالملك، وهو عقد معصية يوقعه في الحرج المرفوع بالسماحة، فرآه كندر لا يلزم الوفاء به، فلم يرتب عليه حكماً³³¹¹. واختلف مذهبه إذا أبقى لنفسه قليلاً غير متسع على اختلاف الشهادة بوجود الحرج أو انتفائه، بخلاف الكثير، والتحديد بزمن يشبه أن يبلغه. قال ابن الماجشون : التعمير في هذا سبعون سنة.

قاعدة 647³³¹² : التصرف في المعدوم إن كان بحيث يتقرر في الذمة³³¹³ : كالتعليق³³¹⁴ في العين والعرض - لزم عند الجميع، وإلا لم يلزم عند محمد : كالطلاق والعنق³³¹⁵ ؛ لأن التصرف يعتمد موجوداً معيناً أو مضموناً، وقد انتفيا فيكون كالبيع على غير عين وفي غير ذمة. ولزم عند مالك والنعمان ؛ لأنه صادف معيناً مملوكاً³³¹⁶ إذ لا يقع إلا بعده. قال المالكية : لأنه لو لم يعينها لم يوقعها³³¹⁷.

قاعدة 648 : التعدي في استعمال المسقط إن كان مما تدعو النفس إليه كالمسكر³³¹⁸، فقد اختلف المالكية في إسقاطه وإلا فإن كان³³¹⁹ يزول، فقد تردد بعضهم في إلحاقه

3309 - أي في القاعدة 258 و259.

3310 - (يمين) : س : بيمين.

3311 - ع، ي، س : حكم.

3312 - الفروق - ج 3 ص 169 - 172.

3313 - الذمة، ساقطة في : ي. الفروق - ج 2 ص 133 وما بعدها .

3314 - ع : كالعنق.

3315 - لأنها لا يثبتان في الذمم .

3316 - س : مملوكاً معيناً.

3317 - ت : لو لم يعينها لم يوقعها - ع : لو لم يعلقها لم نوقعها - ي، س : لو لم يعلقها لم يوقعها.

3318 - المواق والحطاب - ج 4 ص 43، والحرفشي - ج 4 ص 31 - 32.

3319 - (كان) : ي : لم يكن.

بالمسكر، وإلا فكالمجنون، والمشهور لزوم المحرم كالطلاق³³²⁰ والعتق³³²¹، لا المبيع كالنكاح³³²² والبيع³³²³؛ لما تقدم³³²⁴ أن الخروج من الحرمة إلى الإباحة أشد من العكس، والمنصوص لزوم الحدود³³²⁵ والقصاص³³²⁶. واستقرأ اللخمي النفي من الطلاق³³²⁷.

وقال ابن رشد³³²⁸: إنما الخلاف في غير الطافح، وأما الطافح فكالمجنون إلا في الصلاة فقد اختلف في قضائه ما خرج وقته. وأخطأ ابن الحاجب في نسبته إلى الباجي في نظائر³³²⁹ بسبب أنه لم يفرق في كلام³³³⁰ ابن شاس بين الشيخ أبي الوليد والقاضي أبي الوليد³³³¹، فيعلم أن الأول لابن رشد والثاني للباجي.

قاعدة 649: قالت الحنفية: المعلق على الشرط كالمنجز عند حضوره. وقال اللخمي: إذا اجتمع الطلاق والظهار قبل البناء: فإن قدم الطلاق لم يلزمه الظهار³³³²؛ لأنه بائن³³³³، وإن أخره لزمه³³³⁴ على هذه القاعدة. واعترض بما في المدونة إذا علقها في أجنبية فتزوجها طلقت، ثم إن تزوجها كفر، والذي قدم الظهار أبين. وقال ابن شاس: إن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق³³³⁵ ثلاثاً³³³⁶ وأنت علي كظهر أمي - لزمه، بخلاف "ثم".

3320 - المصادر السابقة.

3321 - المصادر السابقة.

3322 - المصادر السابقة.

3323 - المصادر السابقة.

3324 - أي في القاعدة 514، وأنظر الفروق - ج 3 ص 145.

3325 - المواق والحطاب - ج 4 ص 43، والخرشي - ج 4 ص 31 - 32.

3326 - المصادر السابقة.

3327 - المصادر السابقة.

3328 - المصادر السابقة.

3329 - أنظرها في الحطاب - ج 4 ص 43.

3330 - في كلام، ساقط في: س.

3331 - أنظر توضيح ذلك في الحطاب - ج 4 ص 43، وسيأتي مثل هذا الكلام للمؤلف في القاعدة 822.

3332 - الخرخشي - ج 4 ص 108 - 109، وأنظر القاعدة 680.

3333 - لأنه بائن، ساقطة في: ي.

3334 - الخرخشي - ج 4 ص 108 - 109، وأنظر القاعدة 680.

3335 - طالق، ساقطة في: ي.

3336 - ع، ي: ثلاث.

قاعدة 650³³³⁷: قال ابن العربي: الشك ملغى بالإجماع. قال القرافي: فكل سبب أو شرط شك فيه ألغى، فلا يترتب الحكم عليه. كمن شك هل طلق³³³⁸، فإنه شك في السبب فلا تزول العصمة. أو كمن طلق³³³⁹، فإنه شك في شرط الرجعة، وهو بقاء العصمة فلا تثبت الرجعة³³⁴⁰.

وكل مانع شك فيه ألغى، فيترتب الحكم، فالحكم أبداً بغير³³⁴¹ المشكوك من معلوم أو مظنون. نعم قد يشك في العين فتصير كميتة مع ذكية فتغلب الحرمة، وإنما الخلاف في تحقيق أحد الوجوه في بعض صور النزاع، كالشك في الحدث³³⁴²: قال محمد: في السبب الرافع، وقال مالك: في السبب المبرئ، وهو الصحة.

قاعدة 651: ليس من شرط السبب³³⁴³ الشرعي الجواز³³⁴⁴، فإن الزنا والسرقه سببان للحد وهما محرمان. فمن ثم³³⁴⁵ قال المالكية: الثلاث محرمة³³⁴⁶ وتلزم إن وقعت وتنعقد اليمين بها. وبطل قول الشافعية: لو كانت محرمة لم تلزم.

قاعدة 652³³⁴⁷: كما شرعت الأسباب شرعت مبطلاتها، وكما أن الإسلام والذمة سببان لعصمة الدم، فالردة والحراة سببان لإباحته، ولا يلزم من كون الشيء³³⁴⁸ رافعا لحكم سبب أن يرفع حكم آخر³³⁴⁹.

3337 - المنجور - ج 2، م 8، ص 1 - 3، وإيضاح المسالك ص 193 القاعدة 21، والفروق - ج 1 ص 111، وج 1 ص 225، والمواق والحطاب - ج 4 ص 86.

3338 - أضيفت "ثلاثا" في هامش - ت.

3339 - ت: أو لم يطلق.

3340 - المواق والحطاب - ج 4 ص 88.

3341 - ي: لغير.

3342 - ت، س: الحدث - ع، ج، ي: الطهارة.

3343 - ت: سبب.

3344 - ع: ليس من سبب الشرط الشرعي الجواز.

3345 - شك، ساقطة في: س.

3346 - الفروق - ج 1 ص 32.

3347 - الفروق - ج 1 ص 76، القاعدة الثانية هناك.

3348 - ي: س: شيء.

3349 - حكم آخر، هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا، ويظهر أن الصواب: حكما آخر.

فمن ثم قالت المالكية : الاستثناء مشروع لرفع سببية اليمين بالله عز وجل، ولا يرفع الطلاق. كما أن الطلاق يرفع النكاح ولا يرفع³³⁵⁰ اليمين، وليس اليمين للقدر المشترك بينهما، فيعم حكمهما³³⁵¹، بل مشتركة أو مجاز³³⁵² في نحو الطلاق، كما مر.

قاعدة 653³³⁵³: قال بعض الفقهاء : إنما لزم الطلاق فيمن استثنى بمشيئة الله عز وجل دون مشيئة العبد ؛ لأن مشيئة الله عز وجل لا تُعلم، ومشيئة العبد تُعلم. قال القرافي : الأمر بالعكس ؛ لأن ما كان، فمعلوم أن الله عز وجل أراده، وما لم يكن، فمعلوم أنه لم يرده ؛ بخلاف العبد فإن غايته أن يخبر، وغاية خبره أن يفيد الظن.

قاعدة 654³³⁵⁴: خطاب الوضع إن آل إلى تكليف من انتفى³³⁵⁵ شرط تكليفه اشترط فيه شرائط التكليف وإلا لم تُشترط ؛ فلذلك لم يلزم طلاق الصبي³³⁵⁶ ؛ لأنه يؤول إلى الخطاب بتحريم الزوجة، وليس أهلا لذلك فسقط اعتباره : كموجبات الحدود، بخلاف الزكاة والضمان ؛ لأنها على الولي من مال الصبي لصحة الاستنابة، وصح البيع والنكاح لأنه أهل للخطاب بالإباحة والندب.

قاعدة 655³³⁵⁷: اختلفت المالكية في الطلاق والعتق هل يقتضيان محلا ينصرفان إليه بأنفسهما أولا؟. فمن طلق إحدى نسائه أو عتق أحد عبده³³⁵⁸ ولا نية، فإن قلنا بالأول طلق عليه أو عتق الجميع³³⁵⁹، وإن قلنا بالثاني فهو لا ينصرف إلا بصرفه،

3350 - أضيف "ملك" في هامش - ت، أي ملك اليمين.

3351 - س : حكمها.

3352 - ت : مجازا.

3353 - الفروق - ج 1 ص 77.

3354 - الفروق - ج 2 ص 161 وما بعدها، الفرق 26، وج 3 ص 101 - 102، الفرق 140، وقد اختصر المؤلف هذه القاعدة من هذا المصدر اختصارا كاد أن يخل بالمعنى.

3355 - ت : انتفاء.

3356 - الخرشبي - ج 4 ص 31، والمواق والخطاب - ج 4 ص 43.

3357 - الفروق - ج 2 ص 111، المسألة الثالثة هناك.

3358 - (أو عتق أحد عبده) : ساقطة في : ت، ع، س. والزيادة من : ي.

3359 - الخرشبي - ج 4 ص 65، والمواق والخطاب - ج 4 ص 87.

فيكون مخيرا. والمشهور الأول في الطلاق لأنه لا يتبعض³³⁶⁰، والثاني في العتق لأنه يتبعض³³⁶¹.

قاعدة 656: الأصل أن تُقارن الأسباب مسيبتها : كالمك مع البيع. فمن ثم لم يجعل الشرع تلك الأسباب منعقدة قبل البلوغ ثم يرتب³³⁶² عليها مسيبتها³³⁶³ بعده، إلا لضرورة كمخالعة³³⁶⁴ الولي، فإنه مأمور بتحصيل مصالح الصبي³³⁶⁵؛ فمن ثم اعتد³³⁶⁶ بها الصبي دون طلاق نفسه³³⁶⁷، أو لدليل خاص. ومن ثم قال مالك ومحمد: الأقراء هي الأطهار³³⁶⁸؛ لأن الطلاق سبب والظهر زمانه فلا معنى لتأخير الشروع في العدة إلى الحيض خلافا للنعمان³³⁶⁹؛ ولأنه تطويل للعدة وهو منهى عنه: "فطلقوهن³³⁷⁰ لعدتهن³³⁷¹ "ك" أقم الصلاة للدوك الشمس"³³⁷²، و"صوموا لرؤيته"³³⁷³.

قاعدة 657: اختلف المالكية في المنع من الطلاق في الحيض: أهو تعبد أم معلن بتطويل العدة³³⁷⁴؛ وعليه طلاق الحامل، والمستحاضة، وغير المدخول بها، والخلع³³⁷⁵، والقضاء³³⁷⁶.

3360 - ولأن الطلاق إسقاط للعصمة والإباحة .

3361 - ولأن العتق قرينة لا إسقاط .

3362 - ت : رتب .

3363 - كررت نسخة (ي) من "كالمك مع البيع" إلى هنا .

3364 - ع : كمخالفة، ت : كمخالطة .

3365 - المواق - ج 4 ص 104 .

3366 - ع : اعتدها .

3367 - الخرشبي - ج 4 ص 31، والخطاب والمواق - ج 4 ص 43 .

3368 - بداية المجتهد - ج 2 ص 73 .

3369 - نفس المصدر .

3370 - ع، ي، س : وطلقوهن .

3371 - سورة الطلاق، من الآية 1 .

3372 - سورة الإسراء، من الآية 78 .

3373 - جزء من حديث رواه أحمد والنسائي - انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 200 .

3374 - المواق والخطاب - ج 4 ص 40 - 41، والخرشي - ج 4 ص 29 .

3375 - بل المشهور عدم جواز الخلع في الحيض .. المصادر السابقة .

3376 - المواق والخطاب - ج 4 ص 41، والخرشي - ج 4 ص 30 .

قاعدة 658: المرأة مؤتمنة على رحمتها³³⁷⁷، «ولا يجلب لهن»³³⁷⁸، والأصل³³⁷⁹ قبول قولها في انقضاء العدة أو بقائها³³⁸⁰ ما لم يختلف قولها فتؤخذ بالأشبه³³⁸¹، أو تدعي النادر في قرب أو بعد فقولان للمالكية، بخلاف ما لا يشبه³³⁸².

قاعدة 659: إذا اقتضى³³⁸³ قول المرأة دعوى على الزوج، فللمالكية قولان. والحق أن البينة على المدعي، كما إذا قالت: طلقني في الحيض، وقال: في الطهر³³⁸⁴؛ لأنها تدعي وجوب الرجعة عليه، ويريد³³⁸⁵ بأن الأصل الصحة، إلا أن تقول³³⁸⁶ ذلك عند الطلاق ويظهر صحة قولها لبعده حدوثه حينئذ. والأصل في هذا معارضة الأصول المذكورة لاعتبار الشرع في ذلك لقولها³³⁸⁷ لخفائه.

قاعدة 660: الطلاق الرجعي لا يقطع العصمة³³⁸⁸ لكن يبيئها للقطع. واختلفت المالكية في اقتضائه تحريم المرأة؛ وعليه³³⁸⁹ هل يرى شعرها أو ساقها أو معاصمها أو يخلو معها، بخلاف الوجه والكفين فإنه يجوز على غير التلذذ. وعليه كون طلاق المرتد - إن قلنا: إن فسحّه بطلاق - بائناً أو رجعياً، وإجزاء كفارة الظهار قبل الارتجاع. وقد أجرى بعضهم الخلاف في كون الوطاء بغير نية رجعة عليه³³⁹⁰.

3377 - المواق والحطاب - ج 4 ص 104، والخرشي - ج 4 ص 86.

3378 - سورة البقرة، من الآية 228.

3379 - ع، ي: فالأصل.

3380 - المصادر السابقة.

3381 - ت، ي، س: بالأشد. والتصويب من: ع.

3382 - المصادر السابقة.

3383 - (اقتضى) بياض في: ي.

3384 - المواق والحطاب - ج 4 ص 41.

3385 - ي: ويريد - ت، ع، س: ويزيد.

3386 - ع: نقول - ي: تفعل.

3387 - ع، ي، س: بقولها.

3388 - المواق - ج 4 ص 104، والخرشي - ج 4 ص 85.

3389 - نفس المصدرين.

3390 - المواق - ج 4 ص 102، والخرشي - ج 4 ص 81.

قاعدة 661: الإخلال³³⁹¹ بالملك يمنع الوطاء كإزالته. فمن تمَّ امتنع وطاء المكاتبه اتفاقاً، والمراجعة عند مالك ومحمد. وقال النعمان : إنما تأثير الطلاق في نقصان العدد ولا يتعرض للملك. فمحل تأثيره³³⁹² عندهما في الملك، وعنده في العدد. وعليه بنى فقهاء ما وراء النهر لحوق الطلاق للمختلعة في العدة، واستحسن مالك الفرق بين أن يتصل أو ينفصل³³⁹³.

قاعدة 662³³⁹⁴ : مشهور مذهب مالك تليفق الشهادة في الأقوال³³⁹⁵ ونفيه في الأفعال. وفي القول والفعل قولان مشهوران. فمن نظر إلى محمولها³³⁹⁶ لفق، ومن نظر إلى اختلاف الأسباب والمواطن لم يلفق، ومن فرق رأى³³⁹⁷ القول إقراراً، فهي إخبارات³³⁹⁸ ترجع إلى مقصود واحد، والأفعال متباينة لا يتحد مقصودها ولا يجتمع منها فعل واحد، فإن كان الأصل قولاً وموجب الحكم بالطلاق فعلاً : كمن حلف ألا يدخل دار عمرو بن العاص، فشهد شاهد أنه دخلها في رمضان وآخر في ذي الحجة، فالمشهور التليفقُ اعتباراً للأصل .

قاعدة 663: الشهادة إنما تفيد غلبة الظن لا القطع. قالت المالكية : من شهد عليه أنه أقر بشيء، فحلف بالطلاق ما فعل، فإن كان إقراره قبل يمينه دُين إذا³³⁹⁹ أكذب البيئته، وإن كان بعدها حنث. وكذلك من شهد عليه بحق فحلف بالطلاق: لقد شهدا بالباطل، فإنه لا يحنث ويُقضى عليه بالحق.

3391 - ي : الاختلال .

3392 - ع، ي : فتحل بتأثيره - ي : فتحل مباشرة .

3393 - بداية المجتهد - ج 2 ص 57 .

3394 - الفروق - ج 3 ص 177 وما بعدها، والمواق والحطاب - ج 4 ص 89 - 90، والخرشي ج 4 ص 68 .

3395 - ي : الأموال .

3396 - ي : محمولها .

3397 - رأى، ساقطة في : ت .

3398 - ع : اجبارات - ت : اختبارات، وفي هامشها : اختيارات - لعله اعتبارات أو عبارات، وفي : س اخبار. وما أثبتناه في الأصل من : ي .

3399 - س : وإذا .

قاعدة 664³⁴⁰⁰ : إقامة الحدود ورفع التنازع في الحقوق ونحو ذلك مختص بالحكام؛ بخلاف تغيير المنكر والأمر بالمعروف، والصحيح أنه لا يفتقر إلى إذن، وكذلك الدفاع عن النفس والمال، هذه أمور عامة. وقد اختلف المالكية فيمن أنكر تحريم زوجته³⁴⁰¹: هل لها أن تقتله إن أمنت، بناء على أنه حد أو تغيير³⁴⁰²، أو على افتقار التغيير إلى إذن أو لا؟. قال ابن المواز: تقتله دفعاً³⁴⁰³ كالمحارب، واعترضه ابن محرز بأنه قبل الوطاء لم يفعل ما يوجب القتل، وبعده يصير القتل³⁴⁰⁴ حداً، وأجيب عنه بأن الدفع لا يستلزم الفعل.

قاعدة 665: أصل مذهب مالك في التهم أنها على ثلاثة أضرب: قريبة فتراعى: كطلاق من ترثه في مرضه، ولا يختص³⁴⁰⁵ بالمتهم على الأصح ضبطاً للقواعد³⁴⁰⁶، فقد ورث عثمان³⁴⁰⁷ امرأة عبد الرحمن³⁴⁰⁸ وهو أبعد الناس من ذلك³⁴⁰⁹. وبعيدة فلا تراعى: كالارتداد. ومتوسطة فقولان: كطلاقه الأمة والكتابية فتعتق أو تسلم. وقيل هما على مراعاة الطوارئ البعيدة³⁴¹⁰. وقيل على اختلاف السابقة واللاحقة.

3400 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 1143.

3401 - انظر: المواق والحطاب - ج 4 ص 84، والخرشي - ج 4 ص 64.

3402 - ع: حد يسير - ت: حد أو تغير.

3403 - ي: س: دفاعاً.

3404 - وبعده يصير القتل، ساقطة في: ي.

3405 - ع: تختص.

3406 - ي: للقاعدة.

3407 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 245.

3408 - هو أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد الحارث الزهري القرشي، من أكابر الصحابة، أحد السابقين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين، توفي سنة 32 هـ انظر: شذرات الذهب - ج 1 ص 38، ووفيات ابن قنفذ - ص 30.

3409 - جاء في الموطأ في كتاب الطلاق .. طلاق المريض: "... وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض، فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها"، وهناك أحاديث أخرى في هذا الموضوع، انظر تنوير الحوالك على موطأ مالك - ج 2 ص 93، وانظر موطأ محمد بتعليق عبد الوهاب عبد اللطيف - ص 194.

3410 - انظر القاعدة 597، وما بهامشها من مراجع.

وقد أفتيت فيمن لاعن قبل البناء لنفي الولد - بسقوط جميع المهر عنه بناء على المشهور أن الفرقة باللعان فسخ لبعده توهم النفي والتعرض عند الاستلحاق للحد لسقوط شطر³⁴¹¹ الصداق ؛ لاسيما إذا كان يسيراً، أو الرجل واجد³⁴¹²، وهو مذهب ابن الجلاب³⁴¹³، خلافاً للمدونة والموطأ. ولعل ما ذكرناه أوجب عدم تعرض ابن شاس وابن الحاجب لمذهب الموطأ والكتاب، واقتصارهما على أصل ابن الجلاب.

قاعدة 666 : اختلف المالكية في حماية الحماية³⁴¹⁴ : كأن يكون أصل الطلاق من الزوج وكما له من المرأة أو غيرهما³⁴¹⁵ : كالتملك والتحنيث، فإذا وقع في المرض ففي الميراث قولان.

قاعدة 667 : الأصل في طلاق الجبر البيئونة ؛ لأنه إنما يقصد لرفع الضرر، إلا أن³⁴¹⁶ المالكية قد يُراعون ضرر الزوج أيضاً ؛ فمن ثم استثنوا طلاق المولي والمعسر بالنفقة على المشهور، (والمختارة نفسها على الشاذ ؛ لأنه قد يعتق، ولم يعتبره في المشهور)³⁴¹⁷ ؛ لأنه من الطوارئ البعيدة³⁴¹⁸ فيجري الخلاف فيه على ذلك، وفي الأخيرين³⁴¹⁹ على مطلق الطوارئ، وهما أصلان.

قاعدة 668³⁴²⁰ : إذا قابل العوض الواحد محصور المقدار وغير محصوره، فهل يفيض³⁴²¹ عليهما، أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا وقع مجاناً : كمن صالح

3411 - ت : شرط .

3412 - ع، ي : واحد .

3413 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 512 .

3414 - حماية الحماية، بياض في : ع - راجع القاعدة 996 .

3415 - ع : وغيرها .

3416 - ت : لأن .

3417 - ما بين قوسين ساقط في : ي .

3418 - راجع القاعدة 597 وما بهامشها من مراجع .

3419 - ع، س : الآخرين .

3420 - المنجور - ج 1، م 20، ص 6-7، وإيضاح المسالك - ص 290-293، القاعدة 71 .

3421 - يفيض عليهما : أي يفرق ويقسم عليهما .

من موضحتي عمد وخطأ : قال ابن القاسم بينهما، وقال ابن نافع للخطأ. وكمن خالع على³⁴²² آبق ويزيد ألفاً، فعلى الأول ترد الألف ويرد نصف العبد، وعلى الثاني ترد³⁴²³ الألف ويرد ما في مقابلته من العبد، والزائد إن كان له بالخلع، وإلا كان كمن خالع مجاناً .

ونص ابن شاس في هذه المسألة : وأما على مقتضى قول ابن القاسم في قسمة المأخوذ بين الموضحتين فيكون نصف العبد هنا في مقابلة نصف الألف فيفسخ البيع فيه وترد³⁴²⁴ نصف الألف إلى آخر ما قال. والصواب حذف "نصف" من الموضعين، كما جود اختصاره ابن الحاجب. والعجب أن القرافي مر على ما في "الجواهر" ولم ينتبه لما انتبه إليه³⁴²⁵ ابن³⁴²⁶ الحاجب، ولا بمن³⁴²⁷ قبلهما³⁴²⁸ : كاللخمي وابن بشير، وهو دليل على أنه ربما نقل ما لا تأمل³⁴²⁹. وعلى هذا الأصل قول ابن الماجشون في النكاح والبيع يجعل الثمن للسلعة، فإن بقي ربع دينار صح النكاح عند بعضهم .

قاعدة 669 : الجزء في الكل هل له حكم المستقل أولاً؟ اختلف المالكية فيه ؛ لأن الاجتماع قد يسلب حكم الانفراد³⁴³⁰، لبدل أولاً لبدل، والأصل بقاء الحكم حتى يرتفع بدليل. وفرق³⁴³¹ بعضهم بين أسماء الأعداد، فرأى³⁴³² أنها مركبة من الأحاد، فهي فيها بالفعل، وأسماء الجموع كالبتة، فإنها موضوعة لمعنى واحد لا يتبعص.

3422 - ع : من.

3423 - ت، ي : يرد .

3424 - ت : يرد.

3425 - س : (ولم ينتبه لما تنبه إليه) - في : ت، ع، ي (ولم ينتبه إليه).

3426 - ع، ي : باين.

3427 - ت : من .

3428 - ي : قبله.

3429 - (مالا تأمل) : أي : بلا تأمل .

3430 - ت : فيحكم للأفراد .

3431 - ت : ففرق.

3432 - ت : فبرى.

والظاهر أن الجموع كالأعداد لا كأسمائها؛ فإذا حكم الحكماء بثلاث أو بالبتة، وقلنا بالمشهور ان الزيادة لا تلزم، فهل تلزم الواحدة لاشتغالها عليها أو لا تلزم؟ ثالثها تلزم في الثلاث لا البتة³⁴³³، وكذلك إذا قال أحد الشاهدين: طلق واحدة، وقال الآخر: ثلاثاً أو البتة. وعبارة ابن بشير في هذا أن أبعاض الجمل هل هي كنوع واحد³⁴³⁴ أو لا؟

قاعدة 670: قال القرافي: أسماء الأعداد³⁴³⁵ نصوص لا تقبل التخصيص ولا المجاز، وتقبل الاستثناء.

قلت: قد يرد بعضها للكثرة من غير اعتبار العقد المخصوص، كما قيل في قول الله تعالى: "ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً"³⁴³⁶، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن قعر جهنم لسبعون خريفاً"³⁴³⁷، وهو كثير في الكلام، في السبعين وغيرها.

قاعدة 671: المنصور³⁴³⁸ ليس من شرط الشهادة التعيين، والمشهور من مذهب مالك اعتباره: فإذا لم تنطق البينة بمقدار الحق ألزم الخصم الإقرار على المختار، وإذا شكت في عين المطلقة فالمنصوص تسقط شهادتهم³⁴³⁹، وقال اللخمي: يُحال بينه وبينهن حتى يُقر بالطلقة.

قاعدة 672: الألفاظ عند ابن القاسم اصطلاحية، فهي تابعة للإرادة، فما أراه بلفظه فهو ما أراه، وإن لم يصلح لذلك لغة ولا شرعاً ولا عرفاً؛ فيجب الطلاق والعنق بنحو: اسقني الماء³⁴⁴⁰، إذا أراد به أحدهما. وعند أشهب³⁴⁴¹ وضعية³⁴⁴²، فهي تابعة للدلالة، فليس له من ذلك إلا ما اقتضاه أحدهما أو احتمله، وهو مذهب الفقهاء.

3433 - ت: بالبتة - ي: بالبت.

3434 - ع، ي: آخر.

3435 - ت: إنما الأعداد.

3436 - سورة الحاقّة، الآية 32.

3437 - رواه مسلم والإمام أحمد وأبو داود.

3438 - ي: المنصوص.

3439 - المواق والحطاب - ج 4 ص 91، والخرشي - ج 4 ص 69.

3440 - المواق والحطاب - ج 4 ص 58، والخرشي - ج 4 ص 48.

3441 - المواق - ج 4 ص 58.

3442 - ع، ي: وضعية.

قاعدة 673 : وقع في ثلاثة³⁴⁴³ كتب من المدونة : أولها الأيمان بالطلاق أن الملبس على نفسه أو على الحاكم يعاقب، كما فعل عمر بصاحب سحيم³⁴⁴⁴ .

قاعدة 674 : التمكين لا يقوم مقام الوطاء عند محمد، فلا يتقرر المهر³⁴⁴⁵ بالخلوة. وقال النعمان : يقوم فيتقرر. وللمالكية القولان.

قاعدة 675³⁴⁴⁶ : قال الشافعي³⁴⁴⁷ في المسألة : ضمان المنافع يعتمد تلفها³⁴⁴⁸ تحت يد من عليه البدل³⁴⁴⁹، ومنافع البضع لا تدخل تحت اليد ؛ لأنها ليست بهال ولا تقبل الانتقال، ويد الغاصب لا تمتنع³⁴⁵⁰ من التزويج، وما لا يدخل تحت اليد يكون ضمانه بالإتلاف : كبدن الحر³⁴⁵¹. وعلى هذا نقول³⁴⁵² : إن البدل في استئجار الحر لا يتأكد بالثمن وإنما يتأكد بالاستيفاء واختياره³⁴⁵³ العمل. وعنده : المراعاة في قبض المنافع والأعيان بالتمكّن منه، فيتقرر بالخلوة الصحيحة .

قاعدة 676³⁴⁵⁴ : الأصل عدم التداخل ؛ لأن الأصل أن يترتب على كل سبب مسببه³⁴⁵⁵ ؛ لكن أجمعت الأمة على التداخل في الجملة رفقا بالعباد، ووقع ذلك للمالكية

3443 - ع : ثلاث.

3444 - سُحَيْمٌ : تصغير أسحم أي الأسود، كان عبدا نوبيا، اشتراه بنو الحسحاس، وهم بطن من بني أسد، كان شاعرا مفلقا رقيقا، له ديوان صغير، ولد في أوائل عصر النبوة، وعاش إلى أوخر أيام عثمان بن عفان، حيث قتله بنو الحسحاس، وأحرقوه لتشبيبه بنسائهم، وذلك في نحو سنة 40 هـ، ويُقال إن عمر بن الخطاب كان قد تنبأ له بهذا المصير. انظر الإصابة في تمييز الصحابة - ج 2 ص 109، ترجمة 3664، وفوات الوفيات - ج 2 ص 42-44، ومعجم الشعراء المخضرمين والأمويين، للدكتورة عزيزة بياتي - ص 182 .

3445 - ت : الملك.

3446 - هذه القاعدة تماثل تقريبا القاعدة 1109، وانظر الفروق - ج 1 ص 215، وج 2 ص 207-208، والمواق - ج 5 ص 287، والخرشي - ج 5 ص 143 .

3447 - ع، س : الشاشي .

3448 - (يعتمد تلفها) في : ي : يكون بتلفها .

3449 - (تحت يد من عليه البدل) : ت : بحيث يؤمن عليه البدل .. وراجع القاعدة 1109 .

3450 - ت : يمنع .

3451 - أي الذي لا يقبل الملك لغيره، لأنه أحق بنفسه من غيره، انظر الفروق - ج 3 ص 236-239، الفرق 184 .

3452 - ع : القول.

3453 - ت : واختباره.

3454 - المنجور - ج 1، م 10، ص 6، وإيضاح المسالك ص 167 القاعدة 13، والفروق - ج 2 ص 29 وما بعدها.

3455 - ت، ي : مسبب.

في الأحداث في الجملة، وتحية المسجد، وصيام الاعتكاف، وكفارات³⁴⁵⁶ اليوم الواحد بخلاف، والعمرة³⁴⁵⁷ في الحج للقارن، والحدود المتماثلة أو المتحدة الموجب، ودية الأعضاء في النفس³⁴⁵⁸، والصدقات في الوطآت بشبهة واحدة، والعدد³⁴⁵⁹ في الجملة³⁴⁶⁰.

قاعدة 677³⁴⁶¹: قال الإسفرايني³⁴⁶²: الأسباب القولية نحو طلقْتُ وبعْتُ، تُثبت المسبب مع آخر حرف منها: كالعقلية، وهو مذهب الأشعري³⁴⁶³. وقال غيره عقبه؛ لأن السبب إنما يتحقق عرفاً حينئذ.

قاعدة 678: قال القرافي³⁴⁶⁴: من الأسباب الشرعية ما يتأخر عنه حكمه: كبيع الخيار يتأخر فيه نقل الملك من العقد إلى الإمضاء. ولقائل أن يقول: إن قلنا إنه منعقد، لم يتأخر، وإن قلنا إنه منحل، لم يتم السبب. ومنها ما يتأخر عن حكمه: كإتلاف البائع المبيع قبل التمكين³⁴⁶⁵ يوجب الضمان، وقد كان واجبا عليه. ولقائل أن يقول: اندفع بالطارئ لرجحانه بمقارنة سبب حدوثه، وقد يعارض ببقاء الآخر، وينبني عليهما³⁴⁶⁶ ما إذا زادت القيمة أو نقصت. وقد يقال: تلزم الزيادة مطلقاً، والحطيطة إذا لم يتعد في

3456 - ت: وكفارة.

3457 - ج، ي، س: بخلاف، والعمرة - ت: مثلاً، والعمرة - ع: بخلاف العمرة.

3458 - لعل الصواب: مع النفس، كما في الفروق - ج 2 ص 30.

3459 - جمع عدَّة.

3460 - انظر القاعدة 703.

3461 - هذه القاعدة مختصرة من الفرق 181 - ج 3 ص 218 - 222.

3462 - هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الاسفرايني، الملقب بركن الدين، الفقيه الشافعي، المتكلم الأصولي، أخذ عنه علم الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور. له تصانيف كثيرة. توفي سنة 418. انظر وفيات الأعيان - ج 1 ص 8 - 9.

3463 - هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، كان مالكيًا، وكان في ابتداء أمره معتزلاً، ثم رجع إلى مذهب أهل السنة، وإليه تنسب الأشعرية. توفي سنة 334، انظر الديباج - ص 193 - 196، ووفيات الأعيان - ج 2 ص 446 - 447.

3464 - الفروق - ج 3 ص 222 - 226، الفرق 182.

3465 - ت: التمكن.

3466 - ي: وعليها.

الإمساك. ومنها ما يقارنه كموجبات الحدود وحوز³⁴⁶⁷ المباحات. ومنها ما يختلف فيه كما في القاعدة قبلها.

قاعدة 679³⁴⁶⁸: للترتيب سببان: آلة لفظية: كالفاء وثم، وخاصة زمنية؛ لأن أجزاء الزمان مرتبة³⁴⁶⁹ بالذات، فيحصل في كل جزء منه جزء من القول أو الفعل، فتتقسم أجزاءها³⁴⁷⁰ على الزمان، والمنقسم على المرتب مرتب. فإن كان السابق مانعاً من اللاحق امتنع وقوع اللاحق: كتقديم الطلاق البائن³⁴⁷¹ على الظهار³⁴⁷²، وإلا وقع³⁴⁷³؛ لأن المعلق عين لهما المستقبل، ووقوعهما فيه أعم من وقوعهما معاً، ومرتين والأصل عدم المانع.

قال القرافي: وقول الأصحاب: إنما ألزمنه إياهما في التعليق دون التنجيز³⁴⁷⁴؛ لأنها يقعان³⁴⁷⁵ معاً - باطل؛ لأنهما ضدان.

قاعدة 680³⁴⁷⁶: العطف بالواو فيما تصح فيه التثنية والجمع، مثلها على الصحيح، بخلاف ما لا يصحان فيه. فمن ثم لزم الثلاث³⁴⁷⁷ في قوله لغير المدخول بها³⁴⁷⁸: أنت طالق، وطالق، وطالق، على المختار، دون الظهار³⁴⁷⁹ بعد قوله لها: أنت طالق.

3467 - وحوز، بياض في: ت - وفي: ي: وحق.

3468 - الفروق - ج 1 ص 113 - 116.

3469 - ت: مرتب، ي: مترتبة.

3470 - ع: فتتقسم أجزاءهما.

3471 - وقد مثل الشيخ خليل بطلاق الثلاث، ولا مفهوم للثلاث، إذ الواحدة البائنة كذلك. انظر الخرشي - ج 4 ص 109.

3472 - الخرشي - ج 4 ص 109.

3473 - ت، ي: وقع.

3474 - ت، ي: التخيير.

3475 - ي: يفعلان.

3476 - الفروق - ج 1 ص 114، المسألة الأولى منه.

3477 - المواق والحطاب - ج 4 ص 58 - 59، والخرشي - ج 4 ص 49.

3478 - يظهر أن تقييده بغير المدخول بها لا موجب له، إلا إذا قصد أن المدخول بها تؤخذ بالأحروية. راجع المصادر السابقة.

3479 - الخرشي - ج 4 ص 109، وراجع القاعدة 649.

قاعدة 681³⁴⁸⁰: مقتضى الغاية ثبوت المغيا قبلها ودوامه إليها وانقطاعه بعدها. فإذا قال تعالى جده: "حتى تنكح زوجاً غيره"³⁴⁸¹، وجب ارتفاع تحريم الثلاث بالنكاح المراد على اختلاف أهل العلم فيه، وإن جاء النص بأنه الوطاء في العقد الصحيح بقي³⁴⁸² تحريم الإحصان وكونها أجنبية ونحوهما.

قاعدة 682³⁴⁸³: الزوج الثاني جُعل غاية لحكم الثلاث، فينتهي بوجوده؛ لأنه لم يشرع إلا إلى هذه الغاية، لأنه³⁴⁸⁴ يهدمه: كالصوم لم يشرع إلا إلى الليل لا أن³⁴⁸⁵ الليل يفسخه، فلا يهدم ما دون الثلاث. هذا مذهب مالك³⁴⁸⁶ ومحمد³⁴⁸⁷. وقال النعمان: يهدم³⁴⁸⁸.

قاعدة 683: الإسقاط لا يقبل الفسخ بخلاف النقل، فلا يهدم الزوج ما دون الثلاث؛ لأن الطلاق إسقاط لا نقل³⁴⁸⁹.

قاعدة 684: كل ما حكمت العادة بأنه من تليفات الموثقين³⁴⁹⁰، قال ابن أبي زيد: لا يوجب شرطاً؛ كما يكتبون في العقد: صحيحة البدن؛ بخلاف سالمة البدن؛ لأن العادة لم تجر به. ابن بشير: إن تبين من ذكر السلامة معنى الاشتراط أو التليف صير إليه، وإلا فقولان للذكر؛ ولأن الأصل عدم الرد.

3480 - الفروق - ج 1 ص 113-114، وتهذيب الفروق - ج 1 ص 124.

3481 - "فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره"، سورة البقرة، الآية 230.

3482 - ما أثبتناه في الأصل هو الذي في نسخة "ت" وفي الفروق: ج 3 ص 131 - وفي: ي، س: يعني - وفي: ع: نفي.

3483 - الفروق - ج 3 ص 131، المسألة الأولى منه.

3484 - ع، ي، س: لأنه.

3485 - ع، ي، س: لأن.

3486 - بداية المجتهد - ج 2 ص 72.

3487 - المصدر السابق.

3488 - المصدر السابق.

3489 - انظر الفروق - ج 2 ص 110، وتهذيب الفروق، ج 1 ص 135.

3490 - ي: الشهود الموثقين.

قلت : سألت أبا موسى عيسى³⁴⁹¹ بن محمد بن عبد الله ابن الإمام آخر فقهاء تلمسان³⁴⁹²: عما يكتبه³⁴⁹³ الموثقون: من الصحة والجواز والطوع بناء على ظاهر الأمر الذي لا يفيد ما بنيت عليه الشهادة من اليقين لانكشاف الأمر كثيراً بخلافه، فقال : ذلك غاية ما يمكن الوصول إليه من ذلك في الغالب، فلو كُلف بغيره شق عليه، وأوشك ألا يصل إليه وتعطلت بسبب ذلك حقوق كثيرة .

قلت : فهلا كتبوا ظاهر الصحة والجواز والطوع، فيتبرؤوا³⁴⁹⁴ من عهدة ما بعد ذلك، فقال : في ذلك إيهان³⁴⁹⁵ للشهادة ؛ لأن مبنائها على العلم، فإذا تعذر أو تعسر وجب كتبها على ما لا ينافي أصلها حفظاً لرونقها³⁴⁹⁶، واعتمد في باطن³⁴⁹⁷ أمرها على دلالة العادة أن المعتبر في مثله ظاهر الحال لتعذر غيره أو تعسره.

قلت : وعلى ذلك كتب البتّي³⁴⁹⁸ عقود الجوائح وغيرها مما غاية الأمر فيه دلالة الحزر³⁴⁹⁹ والتخمين ؛ وإن كان ذلك الفقيه أفتى مرة بتزوير الشهادة بذلك، ورددت³⁵⁰⁰ عليه بقوله : " ويمضي عمل³⁵⁰¹ الموثقين عليه " .

قاعدة⁶⁸⁵³⁵⁰² : شرط الشرط إمكان اجتماعه مع المشروط ؛ لأن حكمته في غيره لا في ذاته ؛ بخلاف السبب وجزأيه³⁵⁰³، فإذا لم يمكن اجتماعهما لم تحصل الحكمة . ومن

3491 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 120 .

3492 - انظر هذه الحكاية في نيل الابتهاج - ص 190 .

3493 - ت، ي : يكتب .

3494 - (كذا) .

3495 - ي : ت، ي : إيهان للشهادة، وفي : ع : إيهان في الشهادة، وفي : س : إيهان للشهادة . وفي نيل الابتهاج : أيام .

3496 - ي : لنورقها .

3497 - في نيل الابتهاج : في ظاهر - ص 190 .

3498 - ت : البتّي - ع : البتّي، ي : البتّي، س : بياض . ولعله يقصد بالبتّي : عثمان البتّي الذي رأى أنس بن مالك، وروى عن الحسن البصري . انظر اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري - ج 1 ص 120 .

3499 - ت، ع، س : (الحزر)، وفي : ي : كلمة مطموسة .

3500 - ي : وردت .

3501 - عمل، ساقطة في : ي .

3502 - انظر توضيح هذه القاعدة في الفروق - ج 1 ص 75 .

3503 - ع : وجزئه .

ثم قال ابن الحداد³⁵⁰⁴ من الشافعية³⁵⁰⁵ فيمن قال : إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً : لا شيء عليه³⁵⁰⁶ ؛ لأنه لو وقع لوقع مشروطه وهو مانع من وقوعه فيؤدي إثباته إلى نفيه. وقال أبو زيد³⁵⁰⁷ : يقع³⁵⁰⁸ المنجز دون المعلق لأنه محال. وقالت المالكية : يتكامل المنجز بالمعلق³⁵⁰⁹.

قاعدة 686³⁵¹⁰ : كل لفظ لا يستقل بنفسه إذا لحق لفظاً مستقلاً بنفسه صار المستقل بنفسه غير مستقل بنفسه : كالاستثناء والنعت والغاية والشرط والظرف والمجرور والمفعول معه والعلة والحال والتمييز والبدل. فلو قال : لمن لم يبين بها : أنت طالق طلقين لزمته³⁵¹¹، بخلاف أنت طالق أنت طالق³⁵¹²، فإنه³⁵¹³ واحدة، كما يقول محمد، خلافاً للمالك. وشك في وأنت طالق. ومقتضى القاعدة واحدة³⁵¹⁴ كالشافعي. وانظر المعطوف : كقوله لها : أنت طالق وطاقق، ففيه قولان للمالكية، وهو عندي من هذا الباب³⁵¹⁵.

قاعدة 687 : إذا تعذر استيفاء الحق ممن وجب عليه لمعنى في غيره، فهل يستوفي من صاحب المعنى إن أمكن أو لا؟ اختلف المالكية فيه : كالأب المغرور لا يجد قيمة

3504 - هو القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكناني، المصري، المعروف بابن الحداد، من فقهاء الشافعية، ولد سنة 264 هـ، له كتاب "الفروع" في فقه الشافعية، و"الباهر" في الفقه، وغيرها، انظر : وفيات الأعيان - ج 3 ص : 336-337، ووفيات ابن قنفذ - ص 215-216.

3505 - الفروق - ج 1 ص 74، المسألة الثالثة منه.

3506 - الخطاب - ج 4 ص 64.

3507 - لعله يقصد : أبا زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي، فقيهه، شافعي، محدث، توفي سنة 371. انظر شذرات الذهب - ج 3 ص 76، والوفائي بالوفيات - ج 2 ص 71، ووفيات ابن قنفذ - ص 219.

3508 - ي : يرتفع.

3509 - س : والمعلق.

3510 - الفروق - ج 1 ص 114، المسألة الأولى منه.

3511 - لأن "طلقين" غير مستقلة بنفسها.

3512 - لأن كل جملة مستقلة بنفسها.

3513 - ع : فإنها.

3514 - ع، ي، س : واحد.

3515 - راجع القاعدة 680.

الولد، وللولد مال. قال ابن القاسم : تؤخذ منه. قال بعضهم : كالغاصب يهب المغصوب. وقيل : لا يؤخذ منه. وكالولي الغار يتعذر الرجوع عليه بالصداق والمرأة موسرة، ونحو ذلك .

قاعدة 688 ³⁵¹⁶ : إذا جرى الحكم على موجب التوقع فهل يرتفع بالوقوع لأنه تحقيق، والتوقع كالإيقاف، أو لا ؟ لأنه نفذ، قولان للمالكية. فإذا غرت من فيها عقد حرية فالمشهور وجوب قيمة ³⁵¹⁷ الولد على رجاء عتق أمه والخوف، والشاذ على أنه ³⁵¹⁸ رقيق نظراً إلى الحال أو المآل كما مر ³⁵¹⁹. وعلى المشهور لو قتل الولد قبل ذلك ففي بقاء الترقب أو قيمته على أنه رقيق قولان على القاعدة، بخلاف ما لو جرح. وقد تردد فيه ابن محرز، ثم قطع بالترقب .

قاعدة 689 : التعزيرات ³⁵²⁰ اجتهادية ³⁵²¹ بقدر الفعل والفاعل ووجه الفعل. وفي باب القذف من "المفيد" ³⁵²² تقديرات بعيدة من أصل الشرع وقواعد المذهب، ونعوذ بالله من القول في دينه بغير علم.

قاعدة 690 : عند مالك ومحمد أن اعتبار التصرف بكمال الطلاق ونقصانه بالمباشر ³⁵²³ الجالب لسببه وهو الرجل. وعند النعمان بمحلّه وهو المرأة. وفيه عبارة أخرى وهي أن الطلاق عندهما معتبر بالسبب الجالب له ³⁵²⁴ وهو النكاح، فيعتبر في ³⁵²⁵ العدد بالرجال. وعنده إنما يعتبر بنهاية سببه وهو العدة، فيعتبر بالنساء، زاد ابن العربي: والعدة بالرجال.

3516 - المنجور - ج 1، م 4، ص 5-7.

3517 - ع : رقية .

3518 - ت، ي، س : أنهم .

3519 - في القاعدتين : 320 و394.

3520 - ع : التقديرات .

3521 - الفروق - ج 4 ص 177 وما بعدها .

3522 - ربما يقصد كتاب "المفيد" لابن هشام في الفقه، وهو مخطوط بالمكتبة العامة بالرباط .

3523 - ت : بمباشرة .

3524 - له، ساقطة من : ت، ي .

3525 - في، ساقطة في : ت، ي .

قلت : النكاح كالسبب والعدة كالمسبب، واعتبار الشيء بمؤثره أولى من اعتباره
بأثره وهي قاعدة أخرى.

قاعدة 691 : عندهما أن للمضمر³⁵²⁶ عموماً كالصريح، وعنده لا عموم له. فمن
قال أنت طالق، فقله يقتضي طلاقاً ضرورة، ولو صرح به وأراد الثلاث صح. قالوا:
فكذلك إذا كان من ضرورة اللفظ. وقال لا عموم للمضمر والمصدر مضمر، فواحدة
أبداً.

قاعدة 692 : المصدر عنده لا يحتمل العدد، فلو صرح به فحمل على عموم الجنس،
وإذا أضمر فلا عموم له فيحمل على الأقل.

قاعدة 693 : الطلاق عند مالك والنعمان ممنوع بأصله، والإباحة لعارض أبلغ
منه في الحظر، وهو فوات الإمساك بمعروف، فأرسال الثلاث بدعة. وعند محمد مباح
بأصله، والحظر لمنع الإضرار بالغير كالحيض والطهر الموطأ فيه، فأرسالها³⁵²⁷ مباح³⁵²⁸،
وعنده سنة.

قاعدة 694³⁵²⁹ : الكنايات عند محمد رواجع، وعند النعمان بوائن ؛ لأن العامل
عند محمد هو المكنى المنوي واللفظ عبارة فلا يري³⁵³⁰ المظهر³⁵³¹ على المضمر. وعند
النعمان العامل لفظ الكناية³⁵³² لتعيين جهة العمل. وعند مالك البتة ثلاث³⁵³³ للعرف،
والبرية والخلية والحرام وحبلك على غاربك ثلاث في المدخول بها، وينوى في
غيرها³⁵³⁴، وفي مذهبه خلاف كثير.

3526 - ع، ي، س : المضمر (بدون لام الجر).

3527 - ع : فأرسالها.

3528 - ي : مباح .

3529 - الفروق - ج 1 ص 40 - 46 .

3530 - ي : يري .

3531 - س : المضمر.

3532 - س : الكنايات.

3533 - ت : ثلاثا .

3534 - المواق والحطاب - ج 4 ص 54، والحرشي - ج 4 ص 44 .

قاعدة 695 : إبدال المحل بالمحل عند التناسب والتقارب. قال مالك ومحمد : يجوز : كإبدال اللفظ باللفظ عند وجود التناسب من غير طلب³⁵³⁵ الحقيقة، فتصح إضافة الطلاق إلى الزوج. قال النعمان : لا يجوز فلا يصح.

قاعدة 696 : قال ابن العربي : أصل المسألة أن كل واحد منهما عندنا³⁵³⁶ منكح، وعنده المرأة هي المنكحة فقط.

قلت : قال بعضهم في بسط هذا الكلام : النكاح يتناول الزوج كما يتناولها ؛ ولذلك اشتركا في التسمية والحل³⁵³⁷.

قال الشاشي : وهذا القائل يزعم أن الطلاق يقع على الزوج ثم يسري إليها، ويستدل بأن إضافة البائن³⁵³⁸ إليه صحت بوقوع البينونة عليه³⁵³⁹، وإنما تصح إذا أضمر فيها نية الطلاق، فإن كان محلاً لمضمر الطلاق كان محلاً لمظهره.

قلت : قال صاحب الكليم الكريم : "إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين"³⁵⁴⁰ ؛ ولهذا اختار الموثقون : أنكحه إياها على أنكحها إياه، فالرجل منكح قطعاً.

قاعدة 697 : مشهور مذهب مالك والنعمان أن المغلَّب في التعليق جانب الوقوع، وما قبله كلام سيصير فعلاً إذا وُجد الشرط : كالرمي سيصير جرحاً إذا زالت الموانع بينه وبين الرمي، فيصح تعليق الطلاق والعتاق بالملك. وعند محمد ومالك في الشاذ جانب التعليق ؛ ولذلك اعتبر عنده العقل والتكليف ولأنه³⁵⁴¹ بعده لا يحتاج إلى إيقاع ولا اكتساب صنيع³⁵⁴² وإنما يحتاج إلى وجود الشرط فلا يصح. واختاره متأخرو المالكية.

3535-ع : خلاف.

3536 - عندنا، ساقطة من : س .

3537 -ع : والمحل.

3538 - ي : الباني .

3539 - ت : عليها.

3540 - سورة القصص، الآية 27 .

3541 -ع : لأنه.

3542 -ع : ضيع، ت : صيغ.

قاعدة 698 : الإكراه الباطل على ما يُستباح بعذر الإكراه - لا كالقتل والزنا³⁵⁴³ -
يُصيرُّ المكره كالصبي والنائم عند مالك ومحمد، فلا يقع طلاقه³⁵⁴⁴ ولا عتقه. وعنده
كالهزل³⁵⁴⁵، فما كان هزله جداً كان إكراهه طوعاً، فيقعان. وللمالكية في الإكراه على
الواجب قولان³⁵⁴⁶.

قاعدة 699: عندهما أن ما كان تابعاً في العقد يصير متبوعاً في الطلاق بياناً
لخاصيته من بين سائر التصرفات فيما يؤدي إلى التكميل. وعنده ما كان تابعاً في العقد
يبقى³⁵⁴⁷ تابعاً في الطلاق الذي هو حل العقد. فقالا: تصح إضافة الطلاق إلى كل جزء
متصل³⁵⁴⁸ بها اتصال خِلقة³⁵⁴⁹، على خلاف بين المالكية فيما لا تحله الحياة: كالشعر³⁵⁵⁰.
وقال: لا تصح إلا إلى جزء شائع أو جامع³⁵⁵¹.

قاعدة 700 : العدة في التوريث لا تعمل عمل النكاح في أحد قولي محمد، فلا
ترث المبتوتة في مرض الموت. وعند النعمان وفي الآخر³⁵⁵² تعمل في بقاء حقها فترث.
وأصل مالك حمل الناس على التهم ومعاملتهم بنقيض المقصود³⁵⁵³. وقال الشافعي: لا

3543 - المواق والخطاب - ج 4 ص 46، والخرشي - ج 4 ص 36.

3544 - المواق - ج 4 ص 44، والخرشي - ج 4 ص 33.

3545 - المواق - ج 4 ص 45.

3546 - المواق والخطاب - ج 4 ص 46، والخرشي - ج 4 ص 36.

3547 - يبقی، بياض في: س.

3548 - ت، ي: يتصل.

3549 - المواق والخطاب - ج 4 ص 65، والخرشي - ج 4 ص 53.

3550 - نفس المصادر.

3551 - ت: لا تصح إلا إلى آخر شابع أو جائع.

3552 - أي في القول الآخر لمحمد.

3553 - أي فترث المبتوتة في مرض الموت.

يجوز ذلك. واتفقا على أن الأصل نفي العدالة³⁵⁵⁴، وخالفهما النعمان. ومعناه³⁵⁵⁵ أن
المجهول غير محمول عليها، لا محمول على الجرح³⁵⁵⁶ كما ظن بعضهم.

قاعدة 701: إذا انتفى السبب الموجب فلا عبرة ببقاء بعض آثاره في ترتيب³⁵⁵⁷ أثر
آخر عليه عند مالك ومحمد، فلا نفقة للمبتوتة حاملا خلافاً للنعمان؛ ولعله لأصل
آخر، فيحصل³⁵⁵⁸ الاتفاق على القاعدة.

قاعدة 702³⁵⁵⁹: فوات ثمرة الشيء كفوات³⁵⁶⁰ ذاته. فمن ثم لم تثبت النفقة للناشر
ولا قبل التمكين عند الجمهور، خلافاً لبعض المالكية، وسقطت بالبينونة، خلافاً
للنعمان، بل هي أحرى لزوال الموجب جملة.

قاعدة 703: المُغَلَّبُ عند النعمان في العدة الاستبراء، فقال: تتداخل العدد.
وعند محمد العبادة³⁵⁶¹ فلا تتداخل³⁵⁶²، وهو أصل مالك، وإن قال بالتداخل في الجملة
لأمور منفصلة³⁵⁶³.

قاعدة 704: بنى الشاشي مسألة التداخل على أن العدة³⁵⁶⁴ فعل كف مقصود في
مدة، (فلا يتأدى فيها تربصان: كصوم يومين في مدة)³⁵⁶⁵ واحدة. أو ترك فعل³⁵⁶⁶
وتحريم، ولا تضايق في التروك والمحرمات، فإنها تثبت³⁵⁶⁷ في وقت واحد.

3554 - قال التودي عند قول المصنف: "وغير ذي التبريز قد يُجرح ***بغيرها من كل ما يُستقبح"...: "ثم الناس
محمولون على غير العدالة خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه، إلا طلبه العلم، فعلى العدالة كما في ابن هلال"
شرح التودي على التحفة، ج 1 ص 84.

3555 - أي معنى كلام مالك ومحمد: أن الناس غير محمولين على العدالة ولكن ليسوا محمولين على الجرح، بمعنى أنه
لا بد من تزكية للشاهد...

3556 - ت: الجرح.

3557 - ع، س: ترتب.

3558 - ت: فيحمل.

3559 - بداية المجتهد - ج 2 ص 77.

3560 - ع: بفوات.

3561 - ع: العادة.

3562 - ت، س: تداخل.

3563 - راجع القاعدة: 676 المتعلقة بالتداخل.

3564 - ع: العادة.

3565 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

3566 - المنجور - ج 1، م 10، ص 7-8، (و فعل) ساقطة من: ي.

3567 - ت: ثبتت.

قاعدة 705: قال مالك ومحمد: القرء الطهر، فتحل بالدخول في الدم الثالث.
وقال النعمان: الحيض، وبالطهر³⁵⁶⁸ منه.

قاعدة 706: قال الشاشي³⁵⁶⁹: العدة لبقاء حق الوطاء وهو مختص بالطهر، فكذا ما شرع قضاء لحقه، إذ الوطاء للشغل والعدة للاستبراء منه، فوجب³⁵⁷⁰ أن يكون الاستفراغ عن الشغل في زمن الشغل؛ ولأنها مشتملة على حق الله عز وجل وحق الزوج وزمان تأدية حق الله عز وجل في العبادات وحق الزوج في الوطاء. والطلاق وهو الطهر - ولا³⁵⁷¹ يلزم الاستبراء - فإننا لا نسلم أنه بالحيض، وإن سلم، فسببه³⁵⁷² الملك ولا يختص بالطهر. وسبب العدة الطلاق، وهو مختص بالطهر؛ ولأن تربص الاستبراء لا يختلف بحال الحياة والموت بخلاف العدة؛ ولأن العدة حق الزوج يختص³⁵⁷³ بأحد الزمانين فكان طهراً: كالوطء والطلاق. والاستبراء منع توجه على المالك في ملكه ويختص بأحد القرأين³⁵⁷⁴ فكان حياً كتحریم الطلاق.

قاعدة 707: اختلف المالكية في لزوم أيمان التهم. فثالثها تلزم المتهم فقط، ومنها الاستظهار، ولا تنقلب البتة.

قاعدة 708: اختلفوا في قوة دلالة التعميم هل توجب قوة دلالة التخصيص³⁵⁷⁵ حتى لا يخص ما قرب من النص إلا بمثله، أو بنص، بخلاف سائر الظواهر - أو لا؟ فمن قال: الحلال عليّ حرام ونوى إخراج شيء مما يلزمه، نفعته المحاشاة³⁵⁷⁶. وفي كل الحلال قولان، فإن نطق نفع في الجميع.

3568 - ت: فالطهر.

3569 - هذه القاعدة توجيه لقول مالك ومحمد في أن القرء هو الطهر.

3570 - ت: فوجبا.

3571 - ع: فلا.

3572 - ع: بسببه.

3573 - ت: مختص.

3574 - (القرأين): ي: الفريق.

3575 - ت: المخصص.

3576 - الخرشي - ج 4 ص 47، والفروق - ج 3، ص 65 وص 72.

قاعدة 709 : إذا دار الأمر بين ما لمنشئه أن يفعله وما ليس له أن يفعله، فقد اختلف المالكية في المذهب منها: كخلع الأب عن السفية، إذ له النظر في المال وليس له الطلاق؛ بخلاف الصغير إذا أخذ له شيئاً. وعلى من لا تجبر³⁵⁷⁷ ولا تملك أمرها، إذ له التصرف في مالها دون جبرها، بخلاف من تجبر. وحاصله أن الخلع نظر في مال وبضع، والخلاف في تغليب أحدهما.

قاعدة 710³⁵⁷⁸: اشتراط ما يوجب الحكم خلافه مما لا يقتضي فساداً: هل يعتبر أو لا؟ اختلفوا فيه: كمن شرط الرجعة في الخلع، فقيل: بائن للعوض³⁵⁷⁹، وقيل: رجعية للشرط.

قاعدة 711: إذا تعارض القصد والحكم: كمن طلق وأعطى قاصداً للخلع. فقد اختلفوا فيه. فقيل: بائنة للقصد، وقيل: رجعية للحكم، وقيل: الرجعة لا تحرم، والقصد تجب³⁵⁸⁰ مراعاته، فثلاث.

قاعدة 712³⁵⁸¹: اختلفوا في لزوم الوفاء بشرط ما لا يفيد: كمن خالعه على ثلاث، فطلق واحدة، والمذهب لا كلام لها. وصحح ابن بشير تخريج اللخمي الخلاف على القاعدة. ولقائل أن يقول: إن هذا يفيد تقية غلبة الشفاعة لها في مراجعته على كراهة منها.

قاعدة 713³⁵⁸²: وجوب المشترك يخرج من عهده بفرد إجماعاً: كخصال الكفارة والموسع. وتحريمه يلزم منه تحريم جميع الجزئيات. ولما كان الطلاق تحريماً؛ لأنه رَفَعٌ لموجب النكاح الذي هو الإباحة، كان تحريم إحدى الزوجات تحريماً لجميعهن، كما

3577 - ع، ي: يجبر.

3578 - المنجور - ج 1، م 27، ص 7، وإيضاح المسالك ص 299 القاعدة 75.

3579 - ع: للعرض.

3580 - ع: لا تجب.

3581 - المنجور - ج 1، م 28، ص 5-8.. وم 29، ص 1-2.

3582 - الفروق - ج 1، الفرق 25، ص 151 وما بعدها.

يقول مالك، وإن خالف القياس في ذلك³⁵⁸³، واعتُرض بقوله في: أحد عبيدي حر أنه يعتق واحداً³⁵⁸⁴، وأجيب بأن العتق قرينة، فهو من باب المأمورات، وتحريم الوطاء وغيره تابع للعتق، وإنما تعتبر الحقائق من حيث هي، والطلاق من باب المحظورات، فافتراقاً.

قاعدة 714³⁵⁸⁵: تقرر في الأصول امتناع الاستثناء المستغرق³⁵⁸⁶، وهذا في الذوات، وقد اختلف المالكية فيه³⁵⁸⁷ في الصفات: كما إذا قال: أنت طالق واحدة إلا واحدة، وأعاد الاستثناء على³⁵⁸⁸ الواحدة. قال ابن أبي زيد: تلزمه طلقتان، واستشكل، وأجيب بأنه وَصَفَ الطلاق بالواحدة، فإذا رفعها وهو ثابت اتصف بالكثرة وأولها³⁵⁸⁹ اثنان إذ لا يخلو³⁵⁹⁰ عنهما³⁵⁹¹. والحق لزوم واحدة.

قاعدة 715³⁵⁹²: القصد إلى خصوص الشيء يمنع من استثنائه، بخلاف مطلق العطف على الأصح. فيمتنع قام زيد وعمرو وبكر إلا بكرة³⁵⁹³، دون أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة³⁵⁹⁴ إلا واحدة. هذا مذهب مالك. وأكزم: لله علي درهم ودرهم³⁵⁹⁵ إلا درهماً، فالتزم³⁵⁹⁶.

3583 - ع، س: وإن خالفه الناس في ذلك.

3584 - ع، س: واحد.

3585 - الفروق - ج 3 ص 166 - 168.

3586 - المواق - ج 4 ص 66، والحرشي - ج 4 ص 53.

3587 - فيه، ساقطة في: ت، ع.

3588 - ع: إلى.

3589 - ع: وهو.

3590 - ت: تخلو.

3591 - ي: عنها.

3592 - انظر بيان هذه القاعدة في الفروق - ج 3 ص 168، وج 3 أيضا: ص 63 - 64.

3593 - ع: لا بكر، وفي: ي: إلا بكر.

3594 - "واحدة" (الثالثة) ساقطة في: س.

3595 - ودرهم (الثالثة)، ساقطة في: ع، ي.

3596 - ع، ي، س: والتزم.

قاعدة 716³⁵⁹⁷: اختلفوا في تبويض الدعوى : كمن أقر بالطلاق وادعى أنه على شيء وأنكرته. فقبل يلزمه³⁵⁹⁸ الطلاق بعد أن تحلف³⁵⁹⁹ على³⁶⁰⁰ ما قاله، وقيل القول قوله فيحلف ويستحق. فالأول رآه مُقرأ مدعيًا³⁶⁰¹، والثاني رآه مُقرأ على صفة، فلا يؤخذ إلا بها. وهما أصلان أيضاً.

قاعدة 717³⁶⁰²: اختلفوا في جواز الجمع بين عقدين مختلفي الحكم. والمنصور جواز البيع والخلع. واختلفوا في البيع والنكاح أو الصرف أو الشركة³⁶⁰³ أو المساقاة أو القراض أو الجعالة. والإجماع على المنع من بيع وسلف.

قاعدة 718 : أصل محمد في النكاح الناقص ترجيح الفسخ على العقد احتياطاً للبضع ورعاية لحق المستحق، كما في سائر الحقوق المشتركة، وهو أحد أقوال المالكية. وأصل النعمان ترجيح العقد على الفسخ كما في الأمان³⁶⁰⁴، والعفو عن القصاص، وهو أحد أقوال المالكية أيضاً. وأصل مالك فيما لم يفت بالدخول الأول، وفيما فات الثاني³⁶⁰⁵، فأصله أصل محمد إلا أن يعارض معارض. فإذا زوج أحد الإخوة من غير كفاء بطل في أحد قولي الشافعي، وثبت الاعتراض للباقيين في قوله الآخر، ولزم عند النعمان.

قاعدة 719 : يصح استعمال اللفظ المطلق كناية عن العتق عند مالك ومحمد (لمناسبة ما بينهما وبين أصلهما، وهما النكاح والمالك. وقال النعمان : لا يجوز، وعليه الفرق).

3597 - المنجور - ج 1، م 14، ص 1-3، وإيضاح المسالك - ص 369، القاعدة 99، وانظر القاعدة 536 من قواعد المقرئ هذه.

3598 - ج : يلزمه - ت، ي : يلزم - ع، س : بلزوم.

3599 - ي : ويحلف، وهو خطأ.

3600 - في هامش - ت : على نفي ما قاله، وهو المناسب للمعنى.

3601 - ع : مقرامدعيًا - ت : مقرامدع - ي، س : مقر مدع.

3602 - المنجور : ج 1 - م 16، ص 7-8، وانظر القاعدة 518 والمصادر التي بهامشها.

3603 - ع : والشركة.

3604 - ت : الأيمان.

3605 - ولذلك شاع في كتب المالكية أن يقولوا في النكاح (الناقص - المعيب) : يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل.

قاعدة 720³⁶⁰⁶: فساد الشغار عند مالك ومحمد³⁶⁰⁷ لعقده فلا يصح، وعند النعمان لصدائه فيصح، وهو لبعض المالكية. ويحتمل أن يكون عنده مما يفите الدخول مما فسد لعقده، فيتفق المذهب في القاعدة.

قاعدة 721: لا يجوز التعويل على دليل الخطاب ونحوه في كلام العلماء، كما يفعل اللخمي وغيره، وقد نص ابن بشير على ذلك، وعلله في غير موضع من "تنبيهه" وعاب على فاعله، وهو يبين فانظره.

قاعدة 722: لا مفهوم للقيود الواقعة في الأسئلة: كعشر سنين في مسألة الشفعة في المدونة، ولو قلنا³⁶⁰⁸ باعتبار الواقعة في الأجوبة، وقد استعملها بعض المالكية.

قاعدة 723: كل ما خرج على قصد المبالغة أو الكناية، فالمعتبر معناه لا لفظه على المشهور المنصور، وقال عليه السلام: "أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه"³⁶⁰⁹.

قاعدة 724: اختلف المالكية في جواز تبعض الشهادة: كما إذا ادعت أنه غصبها - وفرعنا على أحد قوليهما أنه لا يقبل اثنان في الإقرار في الزنا³⁶¹⁰ - ففي³⁶¹¹ إثبات الصداق بهما قولان.

قاعدة 725³⁶¹²: إذا اختص النبي صلى الله عليه وسلم بشيء في باب من الأبواب، والنكاح منها، فهل يختص بفروعه، والطلاق منها، حتى يدل دليل على المشاركة أو لا؟ قولان للمالكية. وعليها جواز التخيير لاقتضائه الثلاث الممنوعة عندهم للرجل، وكذلك تملكها إياها.

3606 - بداية المجتهد - ج 2 ص 47.

3607 - ما بين قوسين، ساقط في نسخة: ت، ي.

3608 - ع: وقلنا.

3609 - رواه أبو داود في الطلاق، والنسائي في النكاح، والدرامي في النكاح، والموطأ في الطلاق، وانظر الفروق - ج 4 ص 205.

3610 - ي: بالرق.

3611 - س: في.

3612 - لفظ: (قاعدة) ساقطة في: ي.. وانظر الفروق - ج 3 ص 175 - 177.

التخيير والتملك³⁶¹³

قاعدة 726: مقتضى التخيير³⁶¹⁴ على المشهور عندهم الخيرة في المقام، أو ملك النفس والانصراف³⁶¹⁵؛ وذلك لا يكون في المدخول بها إلا بالثلاث³⁶¹⁶.

والتملك جعل الطلاق لها³⁶¹⁷، فيُرجع إلى قوله فيما جعل بيدها³⁶¹⁸، وقيل: هما سيان. وقيل: الفرق بينهما عادي لا فقهي³⁶¹⁹، وهذا في مطلقهما³⁶²⁰، فإن قيد فما قيد به³⁶²¹⁻³⁶²².

قاعدة 727: إذا تعارض حكم يوم الانعقاد ويوم التنجيز³⁶²³: كمن³⁶²⁴ حلف بالحرام قبل الدخول وحنث بعده، أو خير ثم جهل الحكم حتى دخل، وفرعنا على أحد قوليهما أن ذلك بيدها فاخترت نفسها، فقد اختلفوا في المقدم منهما، والظاهر في التخيير اعتبار وقت اللفظ.

قاعدة 728: الأصل أن استدعاء³⁶²⁵ الاستجابة للجواب مرة، فإذا لم يلزم فقد انقطع تعلقها، فإذا قلنا: إن التخيير يقتضي الثلاث فطلقت واحدة، لم تقع³⁶²⁶ وانقطع

3613 - هذا العنوان غير موجود في نسخة: ع فقط.

3614 - ت: التخيير.

3615 - انظر تعريفه الكامل في الخُرشي ومحشيه - ج 4 ص 69-70.

3616 - المواق - ج 4 ص 91-94.

3617 - محشي الخُرشي - ج 4 ص 69-70.

3618 - المواق والخطاب - ج 4 ص 93.

3619 - الخطاب - ج 4 ص 91.

3620 - (وهذا في مطلقهما): ي: هذا في مطلقها.

3621 - (فما قيد به): ي: فما قيدته.

3622 - بداية المجتهد - ج 2 ص 58.

3623 - ع، ي: التخيير.

3624 - ع: فمن.

3625 - ي: استدعى.

3626 - ع: يقع.

خيارها على أصح قولي المالكية³⁶²⁷. وكذلك إذا قالت: أختار³⁶²⁸ نفسي إن دخلت علي
ضرتي³⁶²⁹.

قاعدة 729: كل من صدر عنه لفظ نص في معنى حمل³⁶³⁰ عليه، فإن كان محتملاً:
فإن فسر به بما هو الأظهر بُني عليه، وإن فسر به بما لا يحتمله (لم يُلتفت إليه، وإن فسر به بما
يحتمله)³⁶³¹ استُظهر عليه باليمين إلا أن يبعد الاحتمال جداً، وقد قيّده البيهقي في
الظاهر³⁶³²، وهذا فيما يُقضى به خاصة.

قاعدة 730: اختلفت الرواية عن مالك في التخيير والتملك: هل هما تفويض
فلا يقطعها الافتراق من المجلس حتى تنص على إزالتها، أو تُمكن من نفسها اختياراً
- وليس له عزلها لتعلق حقها - بخلاف التوكيل على ما لا يتعلق به حق الوكيل³⁶³³. أو
استجابة³⁶³⁴، فيتقيدان بالمجلس ما لم يعرضا عنها لمعنى آخر، إذ هذا حكم الجواب؛
ولذلك أجمعوا على أن أحد المتبايعين لو أوجب البيع ثم انفصل المجلس عن غير تراض
- أنه لا يَبع بينهما وإن رضي الآخر بعد ذلك.

قاعدة 731: الإجابة إن تقدمها سبب تام جاز تأخيرها³⁶³⁵ إجماعاً: كالرد
بالعيب³⁶³⁶، وإمضاء خيار الشرط، وخيار الأمة تُعتق تحت العبد. وإن تقدمها بعض
السبب لم يجز: كالقبول بعد الإيجاب. فإذا اختارت زمناً يدل على الإعراض لم يلزم
لتلا يؤدي إلى الخصومة بإنشاء عقد آخر. واختلف قول مالك في جواب التملك بأي

3627 - المواق - ج 4 ص 94، والخرشي - ج 4 ص 74.

3628 - س: اخترت.

3629 - أي فانه ينقطع خيارها.. الخرششي - ج 4 ص 75.

3630 - ع: يحمل.

3631 - ما بين قوسين ساقط في ي.

3632 - ع: بالظاهر، ي: فالظاهر.

3633 - الدردير - ج 2 ص 360 - 361، والمواق - ج 4 ص 91.

3634 - معطوف على: "تفويض".

3635 - ع: تأخيرهما - ي: تأخرهما.

3636 - بالعيب، ساقطة في ي.

القسمين يُلحق كما مر، والقياس أنه من الثاني. ورآى اللخمي إِمهاها ثلاثاً :
كالمصراة³⁶³⁷ والشفعة لصعوبة الفراق.

قاعدة 732³⁶³⁸: اختلف المالكية في المحتمل : هل يُحمل على الأقل أو على الأكثر:
كما إذا احتمل لفظه التملك والتوكيل، وفائدته أن له العزل في التوكيل وليس له ذلك
في التملك؛ لأن لها فيه حقاً، كما لو كان للتوكيل³⁶³⁹. وكالحرام: هل يُحمل على بائنة أو
على الثلاث؟. وقال عبد العزيز³⁶⁴⁰: وخلية³⁶⁴¹، يعني لأنها تفيد التحريم.

قاعدة 733: كل من ألزم نفسه أو غيره أمراً فإن لم يُجعل³⁶⁴² بيده شيء البتة لم
يلزمه ما التزم ولا ما ألزم، وإن جعل الحكم بيده (لزمه ما التزم، أو ألزم، وإن لم يجعل
الحكم بيده)³⁶⁴³ ولكنه علق ذلك بسبب فهل يلزمه ما التزم أو ألزم قولان للمالكية. فإذا
قالت: متى خُيرت أو عتقت فقد اخترت نفسي أو زوجي³⁶⁴⁴، لم يلزمها إلا أن
تكون³⁶⁴⁵ خُيرت، أو عتقت. فلو³⁶⁴⁶ علقه الزوج بسبب فقالت ذلك، فقولان، وهما
على قاعدة التزام أمر قبل وجوبه: كترك الشفعة قبل البيع. لا يُقال لم يتعلق بها³⁶⁴⁷
سبب قبل البيع، فكيف يُجرون³⁶⁴⁸ فيها الخلاف الذي في الكفارة قبل الحنث ونحوها؛

3637 - (كالمصراة): ي: كالمراة، وانظر معنى المصراة، والحديث النبوي الوارد فيها في حاشية القاعدة: 862.

3638 - المنجور - ج 1، م 14، ص 3، وإيضاح المسالك - ص 243 - 244، القاعدة 48.

3639 - ي: للتوكيل حق.

3640 - لعله يقصد: أبا عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، المدني فقيه، حافظ، ثقة، نزل المدينة، ثم
قصد بغداد، وهو يعد من فقهاء المدينة. توفي سنة 164 هـ. انظر شذرات الذهب - ج 1 ص 259، ووفيات ابن
قنفذ ص 135.

3641 - ي، س، ع: رجعية.

3642 - ي، س: فان لم يجعل - ت، ع: فان لم يحصل.

3643 - ما بين قوسين غير موجود في: ت، ي.

3644 - ع: روعي.

3645 - ت: تكون - ع، ي، س: تقول.

3646 - ي: ولو.

3647 - ت: يعين لها.

3648 - ت: يجوز.

لأننا نقول: الخلاف في الشفعة منصوص لهم أيضاً (وتعلق به³⁶⁴⁹ سبب وجود³⁶⁵⁰ الملك)³⁶⁵¹.

قاعدة 734: شرط المعاوضة الرضا، فلا بد مما يدل عليه من قول عند الجميع أو فعل عند مالك، إلا في موضع الجبر: كالمحتكر عند الحاجة، وجار الطريق إذا أفسدها السيل، ونظائرهما³⁶⁵²، وكخلع الحكمين ونحوه. ومن ثم مُنع كونُ الطلقة³⁶⁵³ المملكة - التي أحدثها الناس لما تجاوزوا حدود الله عز وجل في الطلاق - بائنةً، إلا على أن تكون ثلاثاً على ظاهر المدونة، وإلا فالشرط باطل، وهي رجعية لأن كتاب الله ألتبين - في غير المحكوم به³⁶⁵⁴ - إلا بخلع أو الأقصى³⁶⁵⁵ كما في المدونة. وكل شرط ليس في كتاب الله باطل، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم³⁶⁵⁶، وهذا اختيار ابن العربي، وإن عمل قوله في هدم³⁶⁵⁷ الرجعة، فكيف يعمل في إسقاط نفقة المرأة، وهو لم ينقطع تشوفه إليها، وهي لم تطلب ذلك ولا تطلب لها، ولعل هذا الوصف هو المعتبر³⁶⁵⁸ في ذلك لظهور مناسبته³⁶⁵⁹، وفيه بحث، وثلاثة أقوال للمالكية.

قاعدة 735: كل من ملك غيره أمراً فالأصل أن يُرجع إليه فيما أباح منه: كمن أذنت لمن شرط ألا يتزوج عليها - في التزويج³⁶⁶⁰، فالمنصوص في مذهب مالك واحدة

3649 - به ساقطة في: ي، س.

3650 - ي: وجوب.

3651 - ت: وتعين سبباً وجود الملك.

3652 - سبأني ذلك في القاعدة 990، وانظر المنجور - ج 2، م 6، ص 6 وما بعدها، وإيضاح المسالك - ص 270 - 272، القاعدة 101.

3653 - ع: المطلقة.

3654 - في غير المحكوم به، ساقطة في: س.

3655 - ي: الأفضى.

3656 - انظر في بلوغ المرام ص 160 - 161: حديث عائشة رضي الله عنها حول "الولاء لمن أعتق".

3657 - ع، س: عدم.

3658 - المعتبر، بياض في: ي.

3659 - ت: لظهور مناسبة.

3660 - ع، س: التزوج.

خاصة، وهل تحلف³⁶⁶¹ أو يجري³⁶⁶² على أيان التهم، وفيها ثلاثة، ثالثها تلزم المتهم فقط.

قاعدة 736: اختلف المالكية في تقييد³⁶⁶³ الشرط بالملك الأول. وعليه هل يعود بعد ثلاثٍ وزوجٍ أو لا؟ بخلاف ما دونها وإن بانَّت وتزوجت، خلافاً لقوم.

قاعدة 737: المعنى الواحد في نفسه لا يقبل التبعض بالاعتبارات إلا بدليل. فلا يصح الإطلاق من الحجر في شيء دون شيء، ولا تزكية الشاهد فيما شهد به الآن دون غيره، كما يفعله متفقهة الموثقين، ولا الحكم بطهارة شيء بالنسبة إلى شيء دون غيره، كما مر لابن الحاجب: "الميتة مقيدة الطهارة باستعماله في اليابسات والماء وحده³⁶⁶⁴". وكذلك نجاسته - كما توهم بعضهم - فيما عُفي عنه من النجاسة لمن عفي له³⁶⁶⁵، بل الحق أن النجاسة باقية في محل العفو، وفيه بحث طويل.

قاعدة 738: حكم الحكمين متردد بين التوكيل والتحكيم. فإذا بعث الحاكم مجرحين أو عبدَين³⁶⁶⁶، وهو غير عالم، أو تراضى بهما الزوجان³⁶⁶⁷ فحكما بالحق، ففي إقضائه قولان للمالكية. والمنصوص لا يمضي الثاني، والمشهور يمضي³⁶⁶⁸ الثالث. ابن بشير: وعلى هذه القاعدة تجري أحكام هذا الباب.

3661 - ي: يحلف.

3662 - ي: أو يجري - في: ت، س: ولا يجري - في: ع: أن لا يجري.

3663 - ت: تعيين.

3664 - مختصر ابن الحاجب - ص 35 والنص هو كما يلي: "الأواني من جلد المذكي المأكول طاهرة، ومن غيره نجسة، وفيها دبغ أو ذكي من غيره إلا الخنزير ثالثها: المشهور: الميتة مقيدة الطهارة باستعماله في اليابسات والماء وحده، ولا يُصلى به ولا عليه"، انظر الشرح الصغير للدردير - ج 1 ص 49 - 52، والخطاب - ج 1 ص 102-101.

3665 - ي: عنه.

3666 - متجرحين أو عبيدين - ي، مستجرحين.

3667 - س: الزوج.

3668 - ي: مضى.

قاعدة 739: صَرَفُ ما هو لك إلى غيرك لا يقتضي سقوطه منك، بل تصرفُ ذلك الغير فيه كتصرفك، إلى منتهى ما جعلت له من ذلك. فمن ثم لم يقتض التمليكُ ولا التخييرُ الطلاقَ عند مالك خلافاً لربيعة³⁶⁶⁹؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم خير نساءه فاخترنه، فلم يكن ذلك طلاقاً³⁶⁷⁰. وحجته³⁶⁷¹ أن العصمة زالت من يد الزوج وانتقلت إلى المرأة، وهو ممنوع.

3669 - هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، التيمي بالولاء، المدني، فقيه، حافظ، مجتهد، أدرك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وعنه أخذ مالك بن أنس، وكان يقال له: ربيعة الرأي، لأنه كان يعرف بالرأي والقياس. توفي سنة 136 هـ: انظر وفيات الأعيان - ج 2 ص 50 - 52.

3670 - يشير إلى قول الله تعالى: "يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها،..." الآيةان 28 و29 من سورة الأحزاب. انظر تفسير ابن كثير، ج 5 ص 446 إلى 449 وانظر هناك الأحاديث الواردة في هذا الموضوع. وانظر المواق والحطاب، ج 3 ص 394.

3671 - أي ربيعة.

اللعان³⁶⁷²

قاعدة 740 : اللعان عند مالك ومحمد يمين لقوله عليه السلام : "لولا الأيمان لكان لي ولها شأن"³⁶⁷³. وعند النعمان شهادة³⁶⁷⁴ أو حد³⁶⁷⁵. قال الشاشي : وأكثر مسائل اللعان مبنية على هذا الأصل³⁶⁷⁶ : كملاعنة الأمة والمشرقة³⁶⁷⁷ والمحدودة في القذف فإنه يحلف لهن ولا يُجد لقذفهن³⁶⁷⁸. وكملاعنة الكافر والعبد والمحدود في القذف ؛ لأنهم من أهل اليمين، وليسوا من أهل الشهادة : يرد لأن توبة المحدود عنده لا ترد عدالته وإن نفت³⁶⁷⁹ فسقه، كما لا تُسقط الحدّ عنده .

قاعدة 741 : اللعان عندهما حجة، فإذا قذف زوجته المحصنة لزمه الحد، فإن لاعن سقط عنه وتوجه عليها، فإن لاعنت سقط عنها. وعنده عقوبة، فلا يُجد بقذفها بل يجبس حتى يلاعن³⁶⁸⁰، وكذلك هي أيضاً لا تحد وتحبس حتى تلاعن³⁶⁸¹.

3672 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3673 - رواه أبو داود وأحمد - انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 291.

3674 - نيل الأوطار - ج 6 ص 291.

3675 - ع : واحدة.

3676 - ع : على هذه القاعدة.

3677 - ع، ي : والمشرقة.

3678 - المواق - ج 4 ص 132.

3679 - ت، س : ثبت.

3680 - بداية المجتهد - ج 2 ص 98.

3681 - نفس المصدر.

الإيلاء³⁶⁸²

قاعدة 742 : الإيلاء عندهما يمين على منع حق، فموجبه الوقف³⁶⁸³ بعد الأجل³⁶⁸⁴. وعند طلاق إليه، فموجبه الفراق بعده³⁶⁸⁵.

قاعدة 743 : اختلف المالكية فيمن دخل عليه الامتناع من الوطاء، ولم يقصد بسببه الضرر: هل يعد كالمولي أو لا³⁶⁸⁶؟.

قاعدة 744³⁶⁸⁷ : اختلفوا في النهي هل يجعل المنهي عنه كالعدم أو لا؟ فإذا حلف ليتزوجن، فنكح نكاحا فاسدا، ففي بروره قولان، فلو تزوج أمة فعلى كون الحرة طوًلاً³⁶⁸⁸، فلو تزوج غير كفاء فعلى تعارض اللفظ والقصد، فلو لم يدخل فعلى الأقل والأكثر وعلى....

قاعدة 745³⁶⁸⁹ : أخرى، وهي أن النكاح هل هو حقيقة في العقد أولا، والحق فيها أنه بالنظر إلى اللغة : حقيقة في الوطاء مجاز راجح في العقد، وكذلك في الشرع ؛ لأن الأصل عدم التغيير³⁶⁹⁰، ويحتمل أن يكون فيه حقيقة في العقد مجازا في الوطاء، وقيل ثلاثة، ثالثها حقيقة فيها، ولم يفصل. وكذلك التزويج، بل هو أظهر في العقد ؛ ولذلك كان المنصوص إذا قال : إن تزوجت عليك - وعنده امرأة - أنه يدوم، بخلاف أن لا يتسرر³⁶⁹¹ وخرج الخلاف فيه على القاعدة. فهذه ست قواعد مختلف فيها بين المالكية، فتأملها.

3682 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3683 - ع : الوقوف.

3684 - بداية المجتهد - ج 2 ص 82.

3685 - نفس المصدر.

3686 - نفس المصدر - ص 83.

3687 - المنجور - ج 1، م 5، ص 2-3.

3688 - الطول : هو المال، أو وجود الحرة في العصمة .. المصدر السابق.

3689 - اعتبرتها نسخة "ع" قاعدة مستقلة.

3690 - ت، ي : التغيير.

3691 - يتسرر : اتخذ سرية، ويقال فيه أيضا : تسرى.

قاعدة 746 : قد علمت اختلاف الأصوليين في عمل الصحابي، والجمهور على ألا حجة في عمل غيرهم، خلافا لكثير من المالكية في احتجاجهم بعمل مالك ومن بعده من شيوخهم، كما احتج مالك بعمل من تقدمه. قال ابن بشير في شرط ماله أن يفعل وأن لا يفعله : يكره في النكاح، وقد حكى اللخمي عن سحنون جوازه، وذكر أنه³⁶⁹²، زَوْجُ أُمَّةٍ³⁶⁹³ عبده على أنه إن سَرَقَ من الزيتون فالطلاق بيده، قال : وهذا إن أخذه من فعله فلا يدل فعله على أن مذهبه الجواز، لأنه قد يستخف مثل هذه الصورة³⁶⁹⁴، وأيضا فلا يدل فعل أحد من البشر على جواز الفعل أو لزومه، إلا من وجبت عصمته.

قلت : من الفعل ما يتنزل منزلة القول: كالمفعول لقصد التعبد أو لإظهار الجواز، ونحو ذلك، فهذا كالقول : يثبت حيث يثبت ويسقط حيث يسقط، وذلك في الصحابي على ما تقرر في الأصول، وفي غيرهم بالنسبة إلى مقلديهم، ومنه ما لا يظهر فيه شيء من ذلك، فلا عبرة به في غير الصحابة، وفيهم الخلاف المشهور.

قاعدة 747 : اختلف المالكية في الشروط أهي من المصالح التي ينظر فيها الأولياء، أو من حقوق البضع المصروفة إلى النساء، فإذا شرط على الصبي ما يلزم : كالمعلق بيمين³⁶⁹⁵، ففي نفي³⁶⁹⁶ اللزوم قولان، وعلى النفي، ففي السقوط أو تخييره قولان، وعليهما لو دخل عالما بالشرط، وعلى³⁶⁹⁷ التخيير ففي الفسخ والطلاق قولان على قاعدة.....

قاعدة 748³⁶⁹⁸ : الخيار الواجب قبل العقد : هل يكون الفسخ فيه بطلاق أو بغير طلاق، فإن دخل قبل العلم فثالثها يخير الآن، فإن قال : لا أرضى، خُيرت الزوجة بين

3692 - ع : أن.

3693 - ت : أُمَّتِهِ.

3694 - ع : الضرورة.

3695 - بيمين، ساقطة من : ع.

3696 - نفي، ساقطة من : ع.

3697 - ع : على.

3698 - جعلت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة وأعطتها رقما خاصا بها.

الإسقاط أو فسخ النكاح، فإن كانت مولى عليها، ففي المخير منها³⁶⁹⁹ أو من الولي قولان على القاعدة الأولى.

قاعدة 749³⁷⁰⁰: جعل الطلاق بيد الغير³⁷⁰¹ يكون على وجه الرسالة³⁷⁰²، فيلزم³⁷⁰³ حين القول³⁷⁰⁴.

وعلى جهة التفويض: كقوله: إن شئت، فله المناكرة³⁷⁰⁵، (دون العزل. وعلى جهة التوكيل فله المناكرة)³⁷⁰⁶ مطلقاً، والعزل ما لم يوقع³⁷⁰⁷. فإن قال: طلقاً امرأتى³⁷⁰⁸، فابن القاسم على الرسالة حتى يريد التمليك، إلا أنه إنما يلزم ذلك إذا بلغها، وأصبغ بالعكس، فإن أرادها وقع لوقته.

3699 - ي، س: منها.

3700 - كان الأولى أن يأتي بهذه القاعدة بعد قاعدة 730، فراجعها.

3701 - اللخمي: الزوج مع الأجنبي على ثلاثة أوجه: تمليك، ووكالة، ورسالة، فإن وكل كان له العزل ما لم يقض بالطلاق... المواق - ج 4 ص 98.

3702 - أي بأن يقول الزوج للغير: بلغ زوجتي أي قد طلقته.. الدردير - ج 2 ص 369.

3703 - ت: فتلزم.

3704 - المصدر السابق.

3705 - الدردير - ج 2 ص 362، والخرشي - ج 4 ص 72، والخطاب والمواق - ج 4 ص 93.

3706 - ما بين قوسين ساقط من نسخة: ع.

3707 - ت: توقع.

3708 - انظر تفصيل ذلك في الخرشي - ج 4 ص 78، والمواق - ج 4 ص 98.

الرضاع³⁷⁰⁹

قاعدة 750 : مذهب مالك أن فرع العوض ما عنه عوض ؛ فكلما كان للأم النفقة كان عليها الإرضاع بلا أجر، وكلما لم تكن لها النفقة لم يكن عليها الإرضاع إلا لضرورة، فإن أرضعت فلها الأجر إلا أن يتعذر³⁷¹⁰.

قاعدة 751 : الأصح³⁷¹¹ أن الرضاع من باب المواساة لا من باب النفقة، لوجوبه على الأم في العصمة من غير أجر إذا كان لها لبن، وكان الرضاع لا ينقص³⁷¹² من قدرها³⁷¹³؛ وعليه إذا كانت ممن ترضع ولا لبن لها³⁷¹⁴، ولا مال للأب ولا للصبي : هل تجبر³⁷¹⁵ على أن تسترضع له أو لا³⁷¹⁶ ؟ وكذلك إن كان³⁷¹⁷ لها لبن وهو يقبل غيرها، فإن لم يقبل، فاتفق³⁷¹⁸. وهذا كله مذهب مالك.

قاعدة 752³⁷¹⁹ : إضرار من قصد الإضرار: إضرار من زوجها أحد إخوتها، فالفسخ لحق الباقيين : قال محمد: لا يعتبر، وقال النعمان: يُعتبر، ورجح مالك الاعتبار بالدخول، فأصله كأصل الشافعي إلا لمعارض.

3709 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3710 - الخرشبي - ج 4 ص 206 - 207.

3711 - ع : الأصل .

3712 - ع، ي : بغض.

3713 - المواق - ج 4 ص 213.

3714 - "لها" : ساقطة من : ت، ي، س.

3715 - ع : يجبر.

3716 - الخرشبي - ج 4 ص 206.

3717 - بعد "كان" أضيف في الهامش - ت : "للأب مال وكان بها" أي بها لبن.

3718 - المصدر السابق.

3719 - هذه القاعدة لا تندرج تحت عنوان "الرضاع" السابق.

النفقات³⁷²⁰

قاعدة 753: لا تقدير إلا عن توقيف ؛ لأن الأصل نفى التحديد. فمن ثم اعتبر مالك³⁷²¹ والنعمان³⁷²² في نفقة الزوجة الكفاية : ككسوتها وإدامها، وكنفقة الأقارب. وقال محمد³⁷²³ : مدُّ على المُقْتَرِ³⁷²⁴، ومدان على ذي السعة، ومدُّ ونصف على المتوسط : ابنة الأمير كابنة الحارس. وقد تقدم أنه لا تثبت³⁷²⁵ العوائد الخاصة، فإن لم تثبت بهذا عادة عامة أشكل قوله.

قاعدة 754 : الأصل فيما يستقر في الذمة وتجري به المطالبة أن يكون مقدراً. ومن ثم لم يجز السَّكْمُ في الجِزَاف³⁷²⁶، وهذا أصل الشافعي في التقدير³⁷²⁷، وهو معترض بالكسوة والإدام³⁷²⁸، قال³⁷²⁹: ولأن أصل الحاجة غير مرعية فإنها تستحق في يوم مرضها، بخلاف القريب، فلا يحسن مع هذا رعاية قدر الحاجة، واعتُرض بالكسوة والإدام.

قاعدة 755: المعتبر عند مالك ومحمد في تربص أم الولد بعد العتق أو موت السيد، سبب الفراش وهو الملك، فتستبرئ بحیضة³⁷³⁰. وعند النعمان³⁷³¹ : نفس الفراش وقد تأكد بالملك، فبثلاث³⁷³².

3720 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3721 - المواق - ج 4 ص 181 وما بعدها، والخرشي - ج 4 ص 184.

3722 - الفوائد السمية - ج 1 ص 307 - 308.

3723 - الوجيز للغزالي - ج 2 ص 66.

3724 - ع : المقندر، س : المعسر.

3725 - ت، س : يثبت.

3726 - المواق والحطاب - ج 4 ص 540، والخرشي - ج 5 ص 224، والوجيز - ج 1 ص 93.

3727 - ع : التقديرات.

3728 - انظر طريقة تحديدهما في الوجيز - ج 2 ص 66 - 67.

3729 - ع : وقال.

3730 - بداية المجتهد - ج 2 ص 79.

3731 - نفس المصدر.

3732 - ع : فثلاث.

قاعدة 756: نفقة الزوجة عند مالك³⁷³³ ومحمد³⁷³⁴ عوض صريح، فتصير بمضي
المدة ديناً. وعند النعمان مكارمة فلا تصير³⁷³⁵، كنفقة الأقارب³⁷³⁶.

قاعدة 757: المشهور من مذهب مالك أن النفقة عوض من التمكين بشرط بلوغ
الزوج وإطاقة الزوجة³⁷³⁷، فلا تجب بالعقد وتسقط بالنشوز³⁷³⁸، ومن أهل مذهبه من
يحكي أن المشهور ثبوتها مع النشوز³⁷³⁹، ولعلها حالان، فإن قدر على رفعه، ولو بالرفع
إلى الحاكم فلم يفعل، فقد اختار ذلك فلا تسقط، وإلا فلا معنى للثبوت، فكيف يكون
هو المشهور؟.

قاعدة 758: قال محمد: علة وجوب النفقة للأقارب تحقق البعضية³⁷⁴⁰، فتجب
لوالدين وإن علوا وللمولودين وإن سفلوا³⁷⁴¹. وقال النعمان: المحرمية، فتجب لكل
ذي رحم محرم³⁷⁴². وقال مالك³⁷⁴³: لا تجب إلا لأولاد الصلب وللأبوين دنية.

قاعدة 759: قول القابلة عند محمد شهادة، فلا يُثبت الولادة، وعند النعمان خبر
فيثبتها، وللملكية القولان.

قاعدة 760: بقاء السبب في المحل يمنع من تأثير غيره؛ لامتناع اجتماع المثليين أو
الضدين، فكما يرفعه³⁷⁴⁴ عقلاً فهو يمنعه شرعاً، وقيل: الحادث مع موجه اتفاقاً، وفي

3733 - الخرشي - ج 4 ص 195، والمواق - ج 4 ص 192.

3734 - الوجيز - ج 2 ص 69.

3735 - الفوائد السمية - ج 1 ص 311.

3736 - المواق والخطاب - ج 4 ص 211، والوجيز - ج 2 ص 70.

3737 - الخرشي - ج 4 ص 183.

3738 - المواق والخطاب - ج 4 ص 187 - 188، وهذا ما لم تكن حاملاً وإلا فلا تسقط نفقتها.

3739 - المصدر السابق.

3740 - ت: العصبية.

3741 - الوجيز - ج 2 ص 70، والفروق - ج 3 ص 146.

3742 - الفروق - ج 3 ص 146.

3743 - الخرشي - ج 4 ص 203 - 204، والفروق - ج 3 ص 146.

3744 - ت، ي: يدفعه.

الباقى خلاف، فالحدث أقوى، وعليها نفقة الأمة الزوجة : هل هي على السيد أو على الزوج ؟ وثالثها للملكية إن تبوأت معه بيتاً فعليه، وإن بقيت مع³⁷⁴⁵ أهلها فعليهم.

قاعدة 761³⁷⁴⁶ : اختلف المالكية في مراعاة النادر في نفسه أو إجراء حكم الغالب عليه. فعلى المراعاة لا تنقطع النفقة على الزمن ببلوغه³⁷⁴⁷، وعلى الإعطاء تنقطع. أما إن عادت الزمانة لم تعد على الأصح³⁷⁴⁸ وهما على :

قاعدة 762³⁷⁴⁹ : الخلف³⁷⁵⁰ هل يفتقر إلى الاتصال ليعتضد بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ؛ لضعفه في نفسه، أو يستقل لوجود معنى المخلوف³⁷⁵¹ فيه : كالعجز في صورة النزاع. وللملكية فيه قولان.

قاعدة 763³⁷⁵² : اختلف المالكية في كون الزوجة من باب الأفوات أو من باب التفكها، أي أهي من الأمور الحاجية أو من التكميلات. وخرج عليه الصائغ وجوب تزويج الوالد على الولد إن احتاج. وقيل الصحيح أنه خلاف في حال. وانظر الأم ؛ لأن فرق ما بينها وبين الأب العار الذي يلحق الابن بها دونه³⁷⁵³ ؛ ولذلك ترد الكتاب فيمن تزوجت أمه : هل يعزى أو يهنا، وقد رأى الخذاق³⁷⁵⁴ أن التعزية جفاء والتهنئة استهزاء، فكتبوا : أما بعد، فإن أحكام الله تعالى تجري على غير مراد المخلوقين، والله يختار لعباده، فخار الله لك فيما أراد من ذلك³⁷⁵⁵ والسلام.

3745 - ع : عند.

3746 - المنجور - ج 1، م 18، ص 2-3، وإيضاح المسالك ص 256 القاعدة 54، والقاعدة 19، والقاعدة 864.

3747 - الخرشبي - ج 4 ص 205، والمواق - ج 4 ص 211، والخطاب - ج 4 ص 213.

3748 - المصادر السابقة.

3749 - اعتبرت نسخة : "ع" هذه القاعدة مستقلة، وأعطتها رقماً خاصاً بها.

3750 - ت : الخلف - ع، س : الخالف - ج، ي : الخالف.

3751 - ت، س : المخلوف - ع : المخلوق - ج، ي : المخلوف.

3752 - المنجور - ج 1، م 15، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 287 - 288، القاعدة 69، وانظر القاعدة : 1134 من قواعد المقرئ هذه.

3753 - (بها دونه) : س : بهذا.

3754 - ع، س : وقدر الخذاق.

3755 - من ذلك، ساقطة في: ع.

الحضانة³⁷⁵⁶

قاعدة 764: اختلف المالكية في كون الحضانة حقاً للحاضن أو للمحزون³⁷⁵⁷، أي في المذهب حقه من الفريقين، وإلا فلكل منهما حظ فيها³⁷⁵⁸. وعليه اختلفوا في الأم الكتابية: هل لها حقٌّ فيها أو لا³⁷⁵⁹؟ لأنه يُجَاف على الولد من جهتها، وقد يُستحسن أن تكون لها إلى أن يفهم الخير والشر؛ وعليه أيضاً هل يكون له الخيار بعد الإثغار أو لا؟³⁷⁶⁰. قال ابن العطار³⁷⁶¹: لأنه حينئذ يعرف مصالحه؛ وعليه أيضاً وجوب نفقة الحاضن أو أجرته على المحزون. وللمالكية أربعة، رابعها إن استغرقت فالنفقة، وإلا فالأجرة.

قاعدة 765³⁷⁶²: لا يمتنع في الشخص الواحد اجتماع جهتي استحقاق: كالزوج يكون ابن عم فيرث المال. أو جهتي قيام: كالزوج يكون ولياً فينكحها من نفسه على ما مر³⁷⁶³، وهو المعبر عنه بتولي طرفي العقد. فإن سقط اعتبار إحداهما، فالأصل ثبوت اعتبار الأخرى إذا لم يكن ملزماً للساقط. وعلى ذلك اختلف المالكية في الأم الوصي تتزوج: هل يسقط حقها في الحضانة أو لا؟ لأن حق الوصية لا تسقطه³⁷⁶⁴ الزوجية، بخلاف الأمومة. هذا معنى كلام ابن بشير، وفيه نظر.

قاعدة 766: اختلف المالكية في التابع من الحاضن والمحزون للأخر: فإن قلنا: إن المحزون تابع، ففي سقوط كراء المسكن أو ثبوت ما ينوب الولد³⁷⁶⁵ قولان على:

3756 - هذا العنوان غير موجود في نسخة: ت، ي، س.

3757 - التسولي على التحفة - ج 1 ص 380 - 381.

3758 - المصدر السابق.

3759 - الخرشبي - ج 4 ص 212، والمواق - ج 4 ص 216.

3760 - التسولي على التحفة - ج 1 ص 382.

3761 - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، المعروف بابن العطار، الأندلسي، كان فقيهاً، متفنناً في علوم الإسلام، عارفاً بالشروط، أي الوثائق. توفي سنة 399 هـ. انظر الديباج - ص 269، وشجرة النور الزكية - ص 101.

3762 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7-8.

3763 - أي في القاعدة 306.

3764 - ي: تسقط.

3765 - المواق والخطاب - ج 4 ص 220.

قاعدة 767³⁷⁶⁶ الأتباع : هل تُلغى أو تعتبر³⁷⁶⁷. وقد يُقال في القاعدة الأولى ثلاثة أقوال، ثالثها : كل واحد منهما مستقل غير تابع، ويخرج السقوط عن تبعية المحضون، والفضل³⁷⁶⁸ على الاستقلال³⁷⁶⁹، وإن قلنا الحاضن تابع نظراً إلى كونها مشغلة بالحضانة، فالكراء على المحضون.

قاعدة 768³⁷⁷⁰ : كل ما وجب بحقوق³⁷⁷¹ مشتركة : فهل يكون استحقاقه أو الاستحقاق عليه بقدر³⁷⁷²، تلك الحقوق أو على عدد الرؤوس؟ للملكية قولان : كأجرة كاتب الوثيقة، وكناس المرحاض، وحارس³⁷⁷³ الأندر، والتقويم على المعتقين، والشفعة إذا وجبت³⁷⁷⁴ لشركاء³⁷⁷⁵، وفطرة العبد³⁷⁷⁶ المشترك، وفضل³⁷⁷⁷ الكراء على الحاضن والمحضون (إذا قيل بتبعية المحضون)³⁷⁷⁸.

قاعدة 769 : إذا تمنع تمام الشفقة في الحال وما يحسن في العاقبة والمآل، قُدم³⁷⁷⁹ الثاني عند الملكية، فيُقدم الأولياء في الظعن³⁷⁸⁰ البعيد للاستيطان على من قُدم عليهم في الحضانة؛ لمكان الشفقة والحنان، إلا أن تكون الحضانة وصياً، وللحاضنة³⁷⁸¹ أن تنتجع

3766 - اعتبرت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة، وأعطتها رقماً خاصاً بها.

3767 - انظر أحكام "التابع" في المنجور - ج 1، م 21، ص 2 وما بعدها.

3768 - ي : والبعض.

3769 - ي : الاستقبال.

3770 - الخطاب - ج 4 ص 220.

3771 - ي : لحقوق.

3772 - (بقدر) : ي : تعذر.

3773 - ع : ودارس.

3774 - ي : وجهت.

3775 - لعل الصواب : "لشركاء" كما في الخطاب.

3776 - في : ي : العيد.

3777 - ي : وقبض.

3778 - ما بين قوسين ساقط في : س.

3779 - ي : وقدم.

3780 - ي : الظعن.

3781 - ت : فللحاضنة.

بالمحضون فيما قُرب، فإن كانت³⁷⁸² وصياً فمطلقاً، وقد تقدم خلافهم في تعارض الحال والمآل. وعليه سقوطها بالإثغار في الذكر أو استمرارها إلى البلوغ عندي.

قاعدة 770³⁷⁸³: إذا تجاذب معمولان³⁷⁸⁴: متأخر قوي ومتقدم ضعيف: كقوله أنت عليّ كظهر أمي اليوم إن دخلت الدار، فقال في المدونة: إن مضى اليوم فلا شيء عليه. وفُهم عنه أنه أراد بالتأجيل الدخول لا الظهر. قال ابن بشير: وهو أصل مختلف فيه: هل يرجع إلى الظهر أو إلى ما حلف³⁷⁸⁵ عليه. قال: وينبغي أن يرجع في ذلك إلى القصد أو إلى ما يدل عليه، فإن لم يعلم أعطى اللفظ حقه.

3782 - ت: كان.

3783 - هذه القاعدة تدخل في باب الظهر، ولكن نسخة "ع" لم تبوب للظهر إلا بعد هذه القاعدة، أما نسخة "ت" فلم تجعل له باباً خاصاً به، وكذلك نسخة: ي، س.

3784 - ت: عاملان.

3785 - ع: عطف.

الظهار 3786

قاعدة 771³⁷⁸⁷: اختلف المالكية في الكتابة: أهي شراء رقبة أو شراء خدمة. فمن ظاهر من مكاتبته³⁷⁸⁸ ثم عجزت وقلنا بالأول، فقد رجعت على ملك مستأنف، فلا يلزمه الظهار، وإن قلنا بالثاني لزمه. وعليه الخلاف في غلة المكاتب، إذا كان للتجارة: هل تلزم فيها³⁷⁸⁹ الزكاة أولاً؟ وفيمن أعتق أمة مكاتبه³⁷⁹⁰ ثم عجز³⁷⁹¹: هل تعتق بذلك العتق الأول أو تفتقر إلى استئناف عتق آخر؟.

قاعدة 772: اللازم الشرعي كالعقلي يقتضي انتفاؤه انتفاء الملزوم. ومن ثم لم يجوز عتق العبد في الظهار عند مالك³⁷⁹²، ولم يُجزه³⁷⁹³؛ لأن الولاء لغيره.

قاعدة 773³⁷⁹⁴: اختلف المالكية في الكفارة: هل تتعلق باليمين أو بالحنث؟ فمن حلف بظهار ثم ظاهر ظهاراً مطلقاً، فإن كان قد حنث في اليمين بالظهار قبل الظهار، فكفارة واحدة؛ لأنه إنما وصفها بما هي موصوفة به، وإن لم يحنث فقولان على القاعدة.

قاعدة 774: اختلفوا في جعل الابتداء كالتمام أولاً؟ فمن ظاهر بعد أن شرع في كفارة أخرى: ف قيل على الجعل يُتم الأولى، ثم يبتدئ³⁷⁹⁵ الثانية، وعلى عدمه يلغي الأولى ويبتدئ الثانية، فتجزيه عنهما³⁷⁹⁶. ورأى ابن المواز الأول إن مضى الجل، وإن

3786 - هذا العنوان غير موجود في نسخة: ت، ي، س.

3787 - المنجور - ج 2، م 3، ص 4 - 5، وإيضاح المسالك - ص 376 القاعدة 103. وفي الفروق - ج 1، ص 31: بحث مهم عن الظهار.

3788 - الخرشبي - ج 4 ص 104، والمواق - ج 4 ص 115.

3789 - ت، س: فيه.

3790 - ت، ي: مكاتبته.

3791 - ت: عجزت.

3792 - بداية المجتهد - ج 1 ص 91.

3793 - ي: يجزأ.

3794 - المنجور - ج 1، م 11، ص 7 - 8، وإيضاح المسالك - ص 227، القاعدة 37.

3795 - س: ويبتدئ.

3796 - ي: عنها.

مضى الأقل أجزاءه إتمام الأولى عنهما : كمن قذف وهو يُجد ؛ لأن ما قرب³⁷⁹⁷ من³⁷⁹⁸ الشيء فله حكمه³⁷⁹⁹.

قاعدة 775: اختلفوا في كون الكفارة على الفور أو على التراخي : فمن ظاهر ثم أيسر أو بالعكس فلا خلاف أنه لا³⁸⁰⁰ يُنظر إلى حاله يوم الظهار، على المشهور من مذاهب³⁸⁰¹ الأئمة أنها إنما تجب بالعود، فإن اختلفت³⁸⁰² حاله من يوم العودة إلى يوم الكفارة فقولان على القاعدة. ومن لم يقدر على الصيام ويعلم أنه سيقدر عليه، ففي التأخير والانتقال قولان لابن القاسم وأشهب³⁸⁰³.

قاعدة 776: اختلفوا في العودة أهي العزم على الإمساك أو على الوطء³⁸⁰⁴، وهو قول النعمان³⁸⁰⁵ وأحمد³⁸⁰⁶. أو عليهما³⁸⁰⁷. أو هي الوطء³⁸⁰⁸. وقال محمد : هي الإمساك³⁸⁰⁹؛ وعليه³⁸¹⁰ الخلاف فيمن كفر وقد طلق أو باع - على مذهب مالك أن الأمة كالزوجة - هل تجزئه وهل تجب عليه؟ وكذلك عتق المظاهر منها : هل يجزئه³⁸¹¹ أم لا؟ فعلى العزم يجزئه³⁸¹² وعلى الوطء لا يجزئه³⁸¹³.

3797 - ت، ي، س : قارب.

3798 - من، ساقطة في : ت، ي، ع .

3799 - راجع القاعدة 87 السابقة، وانظر إيضاح المسالك ص 170 - 176، القاعدة 14 منه .

3800 - لا ساقطة في : ع .

3801 - ع، ي : مذهب.

3802 - ع : اختلف.

3803 - المواق - ج 4 ص 130، والخرشي - ج 4 ص 121.

3804 - بداية المجتهد - ج 2 ص 86، والخرشي - ج 4 ص 110، والمواق - ج 4 ص 124.

3805 - المصادر السابقة.

3806 - المصادر السابقة.

3807 - المصادر السابقة.

3808 - المصادر السابقة.

3809 - المصادر السابقة.

3810 - ع : وعليها - ي : وعليهما.

3811 - ع، ي، س : يجزئه - ت : تجزئه.

3812 - ع، ي، س : يجزئه - ت : تجزئه.

3813 - ع، ي، س : يجزئه - ت : تجزئه.

قاعدة 777 : اختلفوا في شرط التتابع في الإطعام³⁸¹⁴، وعليه لو أخذ في الكفارة به، ثم طلق، ثم عادت إليه : فهل يُتم على ما مر أو يستأنف : كالعنق والصيام بالاتفاق.

قاعدة 778 : لفظ الظهر يقتضي التحريم جملة، وقيل كناية عن³⁸¹⁵ الوطاء. وعليهما اختلف المالكية في منع المقدمات التي ليست في معنى الوطاء، وفي لزوم الظهر لمن لا يقدر إلا عليهما.

قاعدة 779³⁸¹⁶ : اختلف المالكية في افتقار الكفارة³⁸¹⁷ إلى النية. وعليه إجزاء عتق الغير عنه. وأما من فرق منهم بين أن يكون بإذنه أو لا، فعلى توهم استقرار الملك أولاً، ثم العتق بعده أو عدم استقراره ؛ لأنه لم يملكه إلا إلى حرية كالقولين فيمن اشتراه بشرط العتق جاهلاً، وفيمن قال: إن اشتريته فهو حر عن ظهاري³⁸¹⁸ ؛ بخلاف العالم أو المطلق لقصدتهما إلى الحرية لا عن ظهار³⁸¹⁹.

قاعدة 780³⁸²⁰ : اختلفوا في الجهل هل ينتهض عذراً أو لا ؟ وعليه إلحاقه بالناسي في العبادات، وفيمن ابتداء صيام الظهر جاهلاً بمرور أيام الأضحى في أثنائه³⁸²¹، فإن عذر أظرفها وقضاها متتابعة. والحق إن وجب العلم ولم يشق مشقة فادحة لم يُعذر، وإلا عُذر؛ لأن الله عز وجل أمر من يعلم بأن لا يكتنم، ومن لا يعلم بأن يسأل.

قاعدة 781³⁸²² : اختلفوا في التتابع : أهو من قبيل المأمورات، فلا يُعذر فيه بالنسيان، أو من قبيل المنهيات فيعذر؟.

3814 - الخرشي - ج 4 ص 111، والخطاب والمواق - ج 4 ص 124 - 125 .

3815 - ع : على .

3816 - إيضاح المسالك - ص 265، القاعدة 57 منه .

3817 - ي : الظهر .

3818 - ع : ظهار .. انظر المواق - ج 4 ص 126 .

3819 - لا عن ظهار، ساقطة في : ي .

3820 - المنجور - ج 1، م 12، ص 1 - 8، وإيضاح المسالك - ص 223 - 224، القاعدة 35 منه، والفروق - ج 2 ص 148 - 150 .

3821 - الخرشي - ج 4 ص 118 .

3822 - الفروق - ج 3 ص 194 - 200 .

قاعدة 782³⁸²³: اختلفوا في إلحاق المخطئ بالناسي³⁸²⁴. والفرق أن المخطئ معه
ميزه³⁸²⁵، وقد قيل بتكليفه.

قاعدة 783: الكفارة عند مالك ومحمد تمليك، فلا يجزئه أن يغذي ويعشي. وعند
النعمان إباحة فيجزئه³⁸²⁶.

قاعدة 784: المغلَّب في الكفارة معنى المؤاخذة عند محمد، ومعنى القرية عند
النعمان؛ وعليهما ظهار الذمي. قال ابن بشير: الكفارة عبادة فتجب فيها النية. وقيل
عقوبة فلا.

قاعدة 785: الكفارة عند مالك ومحمد صدقة واجبة، فلا يكون الكافر مصرفاً³⁸²⁷
لها كالزكاة، فلا يعتق فيها³⁸²⁸. (وقال النعمان: الكافر مصرف للزكاة³⁸²⁹ والإطعام،
فيُعتق إلا في كفارة القتل³⁸³⁰)،³⁸³¹ فسلم الأصل ومنع الترتيب.

قاعدة 786: المعتبر عند محمد في الكفارة حال الوجوب، وعنه حال الأداء:
كالنعمان. ومشهور مذهب مالك، وعنه أيضاً، أغلظ الحالتين، بناء على³⁸³² تغليب
المؤاخذة أو القرية³⁸³³.

قاعدة 787: إعتاق المكاتب عند مالك ومحمد تعجيل³⁸³⁴ مستحق، فلا يُجزئ في
الواجب: كأم الولد. وعند النعمان إنشاء عتق: كالمعلق على صفة، فيُجزئ.

3823 - المنجور - ج 2، م 7، ص 5 - 8.

3824 - المواق - ج 4 ص 128.

3825 - ت: ميزة - ع: غيره.

3826 - (إباحة فيجزئه): ع: الأخذ فتجزئه.

3827 - (مصرفاً): ي: مصدقاً.

3828 - (فيها): ي: منها .. انظر بداية المجتهد - ج 2 ص 91.

3829 - ت، ي: الزكاة.

3830 - نفس المصدر.

3831 - ما بين قوسين ساقط في: س.

3832 - ت: بأعلى.

3833 - س: والقرية.

3834 - ت: تعجل.

قاعدة 788 : سبب العتق بالقرابة - القرابة، وهي مقدمة³⁸³⁵ على الشراء، فلا يُجزئه أن يشتري قريبه بنية الكفارة عندهما³⁸³⁶؛ لأن السبب³⁸³⁷ سابق والعتق ثابت شرعاً، لا يتكلفه؛ لأن متكلفه التمليك لا الإزالة. وعنده أن نفس الشراء إعتاق، هو متكلف قد اقترنت به النية فيجزي.

قاعدة 789: الأصل أن الكفارة سائرة لإثم الذنب؛ لأنه معناها فتستلزمه : كالظهار والصوم، إلا بدليل كاليمين والخطأ³⁸³⁸.

3835 - ع، ي : متقدمة.

3836 - عندهما : مالك ومحمد.

3837 - ع : النسب.

3838 - ع : كالخطأ واليمين.

العبيد

قاعدة 790: قال القرافي : عشر حقائق³⁸³⁹ لا تتعلق إلا بمعدوم ومستقبل : الأمر والنهي والدعاء والشرط والجزاء والوعد والوعيد والترجي والتمني والإباحة والتخيير. والفرق أن لك الجميع في الإباحة دون التخيير؛ فإذا قال لأمته : إن حملت فأنت حرة لم تعتق إن كانت حاملا عند سحنون، خلافا لابن القاسم، وهو مشكل، إلا على فهم التعليل به. ولقائل أن يقول: صح إن كان زيد قد قام فقد قام عمرو، وفي التنزيل: "إن كنتُ قُلْتَهُ فقد علمته"³⁸⁴⁰، ولا يصح تقديره بأن ثبت ذلك في المستقبل، كما حكى³⁸⁴¹ ذلك القرافي.

قاعدة 791: الإبراء³⁸⁴² عند المالكية كالعطاء³⁸⁴³، فإذا قال : إن أعطيتني كذا فأنت حر، ثم وضعه عتق.

قاعدة 792³⁸⁴⁴: إذا دار الملك بين أن يبطل بالجملة أو من وجه³⁸⁴⁵، فالثاني أولى؛ لأنه أقرب إلى الأصل، وللمالكية قولان. وعليهما المضطر إلى الطعام إذا وجب عليه أكل طعام الغير، ووجب رفع يد مالكة عنه : هل تلزمه³⁸⁴⁶ قيمته أو لا؟. وإذا أدى عن غيره ديناً صدق في التبرع على الأصح. وإذا قال : أعتقتك على مال، وقال العبد : بغير شيء، فقال في المدونة: قول العبد³⁸⁴⁷، وقال أشهب: السيد³⁸⁴⁸. كما لو قال: أنت حر

3839 - الحقائق التي ذكرها هي إحدى عشر.

3840 - سورة المائدة، الآية 116.

3841 - (حكى): س : حكم .

3842 - س : قال القرافي : الإبراء...

3843 - ت : كالعطايا.

3844 - المنجور - ج 2، م 1، ص 7، وإيضاح المسالك - ص 230 - 231، القاعدة 39 منه، والفروق ج 1 ص 196.

3845 - ع : جهة.

3846 - ت : يلزمه.

3847 - أي القول قول العبد.

3848 - أي القول قول السيد.

وعليك مائة³⁸⁴⁹، بخلاف الزوجة. وبهذا رجحت³⁸⁵⁰ بيع الحبس والتعويض به عند القيام بضرر الشركة، على إبطاله رأساً، وحكمت به، خلافاً للحمي. وهما قولان معروفان للملكية.

قاعدة 793³⁸⁵¹: مسألة الكتاب المقدمة³⁸⁵² تدور على أصول، منها: القاعدة المقدمة³⁸⁵³. ومنها³⁸⁵⁴ اجتماع الإقرار والدعوى³⁸⁵⁵، كما مر أيضاً³⁸⁵⁶. ومنها اعتبار الكلام بأخره، وهو أصل لا ينبغي أن يُعدل عنه إلا المانع منه. وإلا سقط³⁸⁵⁷ الاستثناء والشرط ونحوهما. فإذا قال: هذه الجبة لك وبطانتها لي، أو هذا الزيت لك والجرة لي - لم يقبل. وخاتم فُصِّه³⁸⁵⁸ لي نسقا يقبل. وفي ثوب في منديل قولان. وهذا كله مذهب مالك.

قاعدة 794³⁸⁵⁹: كل ما يفتقر إلى فحص وتلخيص وتختلف فيه الأحوال فلا يقع إلا بحكم الحاكم، ولا يكفي فيه وجود سببه، وإلا كفى. فطلاق المعسر يحتاج إلى تحقق الإعسار وتقدم الدين. ومن حلف ليضربن عبده ضرباً مبرحاً، يحتاج في العتق عليه إلى أن ذلك مما يباح أو يجرم، وهل جناية العبد مبيحة له أو لا.

أما إن استغنى عن التلخيص، فإنه يُكتفى بالسبب ليكون ذلك أقطع للخصومات.

3849 - س : ألف.

3850 - ع، ج : رجح.

3851 - المنجور - ج 2، م 1، ص 7.

3852 - أي في القاعدة 792.

3853 - أي في القاعدة 792.

3854 - ع : ومنها.

3855 - يسميها "المنجور": تبعيض الدعوى، انظر المنجور - ج 1، م 14، ص 2.

3856 - قد مر ذلك في القاعدة 716.

3857 - في : ع : والإسقاط.

3858 - في النسختين ع، ي: فُصِّه - وفي: ت، ي : فضة .

3859 - المنجور - ج 2، م 19، ص 1.

قاعدة 795³⁸⁶⁰: كل ما فيه خلاف قوي فلا يقع إلا بالحكم : كالإعتاق على الشريك³⁸⁶¹. واختلفت الرواية عن مالك في كونه به أو بالسراية³⁸⁶². فإن ضُعب الخلاف³⁸⁶³ اكتفي بالسبب.

قاعدة 796 : عند³⁸⁶⁴ مالك ومحمد أن السعاية باطلة ؛ لأنها مخارجة للمملوك³⁸⁶⁵ على مال ليحصل العتق³⁸⁶⁶، فلا يجبر عليها³⁸⁶⁷ : كالكتابة³⁸⁶⁸. وقال النعمان: واجبة. فإذا أعتق الشريك المعسر نصيبه، بقي نصيب شريكه رقيقا عندهما³⁸⁶⁹. وعنده يستسعي؛ فإذا أدى مال السعاية عتق. وقد صح الخبر بالوجهين. والجمع ممكن بأن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم: "وإلا فقد عتق منه ما عتق"³⁸⁷⁰ : إذا شقت السعاية؛ لقوله: "غير مشقوق عليه"³⁸⁷¹ أو إذا لم تجد³⁸⁷² شيئاً.

قاعدة 797 : عندهما أن الرق يقبل التجزي³⁸⁷³. فإذا أعتق المعسر نصيبه بقي نصيب الشريك رقيقا³⁸⁷⁴. وعنده لا يقبل فيجب إعتاقه : إما بالإنشاء أو بالاستسعاء³⁸⁷⁵؛ لأن حق المالك لا بد من مراعاته فاقضى النظر تأخير العتق مدة

3860 - المنجور - ج 2، م 19، ص 1، وانظر الفرق 233 للقرافي.

3861 - المواق والحطاب - ج 6 ص 336.

3862 - انظر المواق - ج 6 ص 336. وقال ابن الحاجب : السراية : "ومن أعتق جزءاً أو عضواً من عبده سرى، وفي وقوفه على الحكم روايتان" مختصر ابن الحاجب، ص : 527.

3863 - ع : الحال.

3864 - ي : عقد.

3865 - ي : للملوك.

3866 - ع : ليحصل به العتق.

3867 - المواق - ج 8 ص 336.

3868 - المصدر السابق - ص 344.

3869 - بداية المجتهد - ج 2 ص 304.

3870 - رواه الستة والدارقطني - نيل الأوطار - ج 6 ص 91.

3871 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وانظر نيل الأوطار - ج 6 ص 92.

3872 - س : يجد.

3873 - المواق والحطاب - ج 6 ص 336 - 637.

3874 - بداية المجتهد - ج 2 ص 304 - 305.

3875 - المصدر السابق .

لتأدي حق المالك إذا عجزنا عن تقديم العتق، إذ العتق استقلالاً رتب عليه أهلية المالك والشهادة والولاية وغيرها، وهذا لا يقبل التجزي، فوجب تكميله بإسقاط ما يقبل الإسقاط، (وهو المالك، إذ العتق لا يقبل الإسقاط)³⁸⁷⁶، إلا أن هذا منافٍ لقولهم في الموسر: إن شاء شريكه أعتق وإن شاء استسعى وإن شاء أغرمه، ومناسب³⁸⁷⁷ لقول الشافعي: يعتق الكل ويضمن.

قاعدة 798 : اختلف قول مالك في التكميل على من اعتق جزءاً أو عضواً: أهو بالسراية أو بالحكم³⁸⁷⁸ ؛ وعليهما لو مات قبل الحكم. وكذلك لو أعتق شريكاً³⁸⁷⁹ ووجدت شروط التقويم فروى يتعجل بالسراية. وقال عبد الوهاب : أظهر الروايتين أن السراية إنما تحصل بالتقويم ودفع القيمة للشريك ؛ فعلى هذه الرواية يكون زمن القيمة يوم الحكم إذا قصر³⁸⁸⁰ العتق على نصيبه، ويوم العتق إن عمم، وقيل يوم الحكم فيهما. وعلى الأخرى³⁸⁸¹ يوم العتق مطلقاً، ولو مات العبد قبل التقويم. فعلى الحكم لا تقويم، وعلى السراية يقوم، ولو أعتق الشريك حصته لم ينفذ على السراية ونفذ على الحكم. قال الطرطوشي³⁸⁸² : ويجب أن تكون أحكامه في شهادته وجنائته وحدوده وغيرها على هاتين الروايتين.

قاعدة 799 : مبطل الأقوى يبطل³⁸⁸³ الأضعف، وللشافعية قولان: كمن أعتق³⁸⁸⁴ نصيبه ونصيب شريكه مرهون أو مكاتب أو مدبر: قال بعضهم : يسري ؛ لأن العتق قوي على إبطال حق المالك في العين³⁸⁸⁵ بالرجوع إلى القيمة، فلأن يقوى على إبطال حق

3876 - ما بين قوسين ساقط في : س.

3877 - ومناسب، ساقطة في : ع.

3878 - المواق والحطاب - ج 6 ص 336 - 337.

3879 - ي : شريكا.

3880 - ع : خص - ي : قصد.

3881 - ت : الآخر.

3882 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 472.

3883 - ع، ي : مبطل.

3884 - (أعتق) في : س : أبطل .

3885 - ع : العتق - ي : الغير.

المرتهن كذلك أولى. وإذا أُلغى المانع عمل العموم. وقال آخرون : لا يسري؛ لأن المقصود إثبات السراية إلى نصيب الشريك من حيث هو كذلك لا³⁸⁸⁶ مع³⁸⁸⁷ قيام المانع المخالف لظاهر العموم، فالتمسك بالظاهر ليس بالسديد.

قاعدة 800 : تناول اللفظ لصور قيام المانع غير قوي ؛ لأنه غير المقصود : كما في القاعدة قبلها. وكالتقويم على الكافر، وللمالكية فيه خلاف. قال تقي الدين³⁸⁸⁸ : هذه التخصيصات إن أخذت من قاعدة كلية لا يستند فيها إلى نص معين، فيحتاج³⁸⁸⁹ إلى الاتفاق عليها أو إثباتها³⁸⁹⁰ بدليل. وإن استندت إلى نص فلا بد من النظر في دلالة³⁸⁹¹ مع دلالة هذا العموم³⁸⁹² ووجه التعارض والجمع بينهما.

قاعدة 801 : اكتساب الأمة، كونها أم ولد من الولد بالحرية المحضة عند مالك ومحمد، وبالنسبة³⁸⁹³ عند النعمان، فقالا: لا تصير كذلك بالاستيلاء بالنكاح ولو كان حرا بغرور أو شبهة³⁸⁹⁴. واختلف قول مالك : هل المعتبر يوم الانعقاد أو يوم الولادة ؛ وعليها لو اشتراها حاملا منه. وقال : تصير مطلقا.

قاعدة 802 : المنتقل عندهما من المكاتب إلى الورثة ملكه؛ لأنه مملوك، ولا بد له من مالك. وعنده الدَّيْن الذي رقبته فيه. فقالا: إذا تزوج ابنة سيده ثم ورثته انفسخ نكاحه. وقال: لا.

قاعدة 803 : هلاك المعقود عليه قبل حصول المقصود منه، يوجب انفساخ العقد: كتلف المبيع قبل القبض. فمن ثمَّ قال محمد: تنفسخ الكتابة بالموت. وقال النعمان على

3886 - لا، ساقطة في : س.

3887 - مع، ساقطة في : ت.

3888 - ربما يقصد ابن تيمية.

3889 - ع : فيحتاج فيها.

3890 - ي : وإثباتها.

3891 - ي : الدلالة.

3892 - ع : فلا بد من النظر في دلالة هذا العموم.

3893 - ت : وبالنسب.

3894 - (ولو كان حرا بغرور أو شبهة) : ت : ولو كان حرا بشبهة أو فراق.

أصله الأول: إذا خلف وفاء أديت كتابته بعد موته وتبين أنه مات حراً. وأصل مالك كالشافعي إلا أنه استحسن أنه إن قام بها ولد كان معه فيها، أداها³⁸⁹⁵ حالة مما ترك³⁸⁹⁶، وكان له وحده ما بقي إرثاً³⁸⁹⁷، فإن لم يترك وفاء أو قوي ولده على السعي سعوا³⁸⁹⁸، فإن وفوا وإلا رقوا، وفي مذهبه خلاف كثير.

قاعدة 804 : التدبير عند مالك والنعمان يوجب للمدبر شعبة من شعب الحرية كالاستيلاد، فلا يباع³⁸⁹⁹، والحديث قضية في عين³⁹⁰⁰ يحتمل كون الدين فيها سابقاً³⁹⁰¹. وعند محمد: التدبير تعليق عتق بصفة، فيجوز³⁹⁰² كالوصية؛ لأنهما³⁹⁰³ من الثلث³⁹⁰⁴.

قاعدة 805 : اختلف المالكية فيما هو الأصل في العتق المعلق على الموت : التدبير أم الوصية³⁹⁰⁵؟ وفائده جواز الرجوع أو منعه فيمن قال : أنت حر بعد موتي أو يوم أموت. والمشهور على الوصية حتى ينوي التدبير³⁹⁰⁶. وعكس أشهب؛ بخلاف ما إذا ذكر الجهة أو لفظ "دبرت" فإنه تدبير، أو أخرج العتق عن الإطلاق : كقوله : إن مت من مرضي هذا أو من سفري هذا فإنه وصية؛ لأن الفرق بينهما أن التدبير معلق بالموت، مطلق في العتق؛ ولذلك لم يكن فيه رجوع. والوصية معلقة³⁹⁰⁷ بالموت والإرادة، فكان فيها الرجوع.

3895 - ع : أداها.

3896 - المواق - ج 6 ص 348.

3897 - المصدر السابق .

3898 - نفس المصدر - ص 349.

3899 - المواق والخطاب - ج 6 ص 342.

3900 - أنظره في نيل الأوطار - ج 6 ص 95.

3901 - انظروا رواية الدين في المصدر السابق، في رواية النسائي.

3902 - نيل الأوطار - ج 6 ص 96.

3903 - س : لأنها.

3904 - انظر اختلاف الروايات الحديثية في نيل الأوطار - ج 6 ص 96.

3905 - المواق - ج 6 ص 341.

3906 - وهو قول ابن القاسم .. المصدر السابق.

3907 - ع : متعلقة.

قاعدة 806 : القرابة المتوسطة، قال محمد : كالبعيدة، فلا يعتق الأخ ولا العم بالملك، فعول على البعضية³⁹⁰⁸. وقال النعمان : كالقريبة، فيعتق كل ذي رحم محرم³⁹⁰⁹ ممن لو كان امرأة لم يتزوجها، فرأى الرحم المحرم أخص أوصاف الاشتباه وأولى الموجبات. وقال مالك : أول فصول أول الأصول كالأصول والفصول فيعتقون ومن سواهم كالعبيد فلا يعتق، فألحق الجناح³⁹¹⁰ بالعمودين. وعنه مثل قولهما معا.

قاعدة 807 : العتق بالمثلثة³⁹¹¹ أصل في العقوبة بالمال، وللمالكية فيها قولان. ولقائل أن يفرق بين المال المجني عليه : كالمثلثة وغيره بل بشرط³⁹¹² العقل³⁹¹³ فيه.

قاعدة 808 : اختلف المالكية في العتق بالمثلثة³⁹¹⁴، ثالثها إن كانت مشهورة بحيث لا يشك فيها، وإلا فبالحكم³⁹¹⁵ : كالإيلاء البين أجله من يوم اليمين، وما يدخل بسبب من يوم الحكم. وعليهما³⁹¹⁶ إن مات السيد قبل أن يعلم : هل يكون من رأس ماله أو لا؟. أو مات العبد قبل الحكم : هل يورث أو لا؟.

قاعدة 809³⁹¹⁷ : الأصل عدم العداء، فإذا تنازع السيد والعبد في الخطأ والعمد، فالقول قول السيد، وإليه رجع سحنون³⁹¹⁸.

3908 - نيل الأوطار - ج 6 ص 87.

3909 - نفس المصدر.

3910 - ت : الأخ.

3911 - نيل الأوطار - ج 6 ص 89، والمواق والحطاب - ج 6 ص 334 - 335.

3912 - ي، س : بشرط - ع : يشترط - ت : شرطه.

3913 - ت : الفعل.

3914 - انظر المواق والحطاب - ج 6 ص 334 - 335.

3915 - ت : وإلا فالحكم - ع : وإلا ينفك فيها وإلا فبالحكم.

3916 - ع : وعليها.

3917 - المنجور - ج 2، م 12، ص 4.

3918 - المواق - ج 6 ص 335.

قاعدة 810 : يكره الجائز³⁹¹⁹ بالأصل³⁹²⁰ لموافقة اسمه اسم الممنوع بالدليل، مع عدم قيام ما يرفع الأصل ولا ينفي الذي يوجبه من الظن³⁹²¹. كالسائبة³⁹²²، فإن وقع فمشهور مذهب مالك أن ولاءه لجماعة المسلمين، كما قال، والمنصور للمعتق كغيره. وهي من تعارض القول وموجب الحكم.

وكره مالك خنزير الماء للفظ لا للمعنى.

وقد تختص الكراهة بالتسمية دون المسمى : كتسمية طواف الإفاضة بطواف الزيارة، وقولك: زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم، بل زرنا النبي صلى الله عليه وسلم، قاله مالك، فإن ارتفع امتنع³⁹²³، وإن انتفى وجب الوقف³⁹²⁴.

وحُدثت عن ابن تيمية³⁹²⁵ الحنبلي الدمشقي - وقد لقيت بعض أصحابه - أنه كان يقول: من سافر لزيارة القبر الكريم لا يقصر. وهذا من نزغاته³⁹²⁶ وتركه عمل القدوة، بل إجماع جمهور الأمة، لبعض³⁹²⁷ الظواهر المحتملة.

قاعدة 811 : أكره تجديد³⁹²⁸ الأسماء وكثرة التعمق³⁹²⁹ في المجازات ؛ لما فيه من إماتة اللغة أو العون عليه، ولتعقيد الألفاظ الشرعية، أو التعريض لحملها³⁹³⁰ على غير ما أريد بها أو الوضع من قدرها بإتيان³⁹³¹ غيرها. وقد أكثر الأعاجم³⁹³² من ذلك مبالغة

3919 - ع، ي : الحائز.

3920 - ت : بالأصول.

3921 - ي : النظر.

3922 - ي : كالسائبة.

3923 - ع : المانع.

3924 - ع : الوقوف.

3925 - في : س : تيمية.

3926 - ع، ي : شناعته.

3927 - (لبعض) : ت : له بنص.

3928 - ع، ي : تحديد.

3929 - ت، ي : التعمق.

3930 - ت : بحملها.

3931 - ي، س : بإيثار.

3932 - ع، ي : الأعجام.

في استعمال الأدب، حتى خرجوا من حده إلى ضده من الرياء والمَلَق، وإنما الأدب للعرب، والناس تبع لهم في هذا الأمر.

وقد حَسَّن الشيطان لكثير من العلماء تعليم أبنائهم أن ينادوهم بسيدي ومولاي: كالعبيد، وذلك استكبار عن³⁹³³ الولد وتنزيله³⁹³⁴ منزلة العبد؛ حتى سمعت بعض المغرورين منهم يقول: من قال في غيبة من لا يواجهه إلا بالسيد³⁹³⁵ أو التكنية³⁹³⁶: قال فلان، فقد اغتابه؛ فحكم على السلف والخلف بالغيبة لِيُعَظَمَ شاهداً وغائباً. سمح الله تعالى له. وإنما حَسَّن لهم ما يستدرجهم³⁹³⁷ به إلى رتبة: "وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً"³⁹³⁸، كما فعل بالقسيسين والرهبان.

ألا ترى أن بعض العلماء انتزع من هذه الآية وما بعدها: أن الولد لا يكون عبداً، فمن ملكه عتق عليه. كما انتزعت مثله في الزوجة من قوله تعالى جده: "لو أردنا أن نتخذ لهواً" أي زوجاً، حتى قوله: "وله من في السماوات والأرض"³⁹³⁹؛ لأنه نافي³⁹⁴⁰ بين الزوجة والملك. وقد حَسَّن لهم فيها مثل ما زين في الولد، فأزواجهم³⁹⁴¹ ينادونهم بلفظ السيد والمولى، كما أبناؤهم³⁹⁴²، وقد كان لهم في هلاك³⁹⁴³ الملوك بذلك أكبر زاجر عن مثله، لكنهم عموا عنه في غيرهم فأوقعه بهم.

وقد اختلفت الأحاديث في قول العبد: "مولاي" لسيده. والواجب توقيف أسماء الرب بالتفرد، حتى يرد الإذن البين، والوقوف عند موجب العلم والعمل.

3933 - ع : استنكار من.

3934 - ت، س : وتنزيل له.

3935 - س، ي : بالتسويد.

3936 - ي : السكينة.

3937 - (يستدرجهم) : ع : يستدرجون.

3938 - سورة مريم، الآية 92.

3939 - سورة الأنبياء، الآيات 17 و18 و19.

3940 - ت : نفى.

3941 - ت : بأزواجهم.

3942 - ي : بناؤهم.

3943 - هلاك، بياض في : ع، ي : إهلاك.

قاعدة 812 : اختصاص اسم الشرف بمن للرسول صلى الله عليه وسلم -
 عليه³⁹⁴⁴ ولادة، حادث بعد مضي ثلاثة القرون المثني عليها. والحكم على الشيء فرع
 عن تصويره، وهو لا يتحقق. فإن كان اسماً لسبب³⁹⁴⁵ الولادة منه ثبت بالأمر اعتباراً
 بأصله إذ لا ولادة له على أحد إلا بذلك "ما كان محمد أباً أحد من رجالكم"³⁹⁴⁶؛
 وبذلك أفتى فقهاء بجاية الذين درجوا من أهل زماننا. وإن كان اسماً لرجوع النسب
 إليه لم يثبت بها؛ لأنه في الأصل على خلاف الأصل، فلا يقاس عليه، وبه أفتى فقهاء
 تونس ممن ذكره؛ وكان الأول أقرب، لولا أنا لم نسمع فيما مضى بدخول أحد من ولد
 بنات علي وغيره في ذلك مع ولد بنيه حتى وقعت المسألة بتلمسان، فاختلّف فيها
 فقهاؤها وكتبوا إلى غيرهم، فوقع الأمر على ما ذكرت لك، ولم يتحقق³⁹⁴⁷ مدلوله
 فتلحق³⁹⁴⁸ به، وقوله عليه السلام: "إن ابني هذا سيد" أولى بالمجاز من قول الشاعر:

"بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا... بنوهن أبناء الرجال الأبعد"³⁹⁴⁹

قاعدة 813 : المحال عند مالك والشافعي على اللغو³⁹⁵⁰ حتى يثبت التجوز بقول
 أو قرينة. وعند النعمان على التجوز حتى يعدم وجهه فيلغى. فإذا قال لابن أمتة³⁹⁵¹ :
 هذا ابني، فقالا: لا يعتق إلا بأحدهما³⁹⁵²، وقال يعتق مطلقاً.

3944 - عليه، ساقطة في: ت، س.

3945 - ت: بسبب.

3946 - سورة الأحزاب، الآية 40.

3947 - ت: نتحقق.

3948 - ت، ي: فيلحق.

3949 - البيت من "الطويل" وهو لعبد الرحمن بن الحكم. انظر سبب إنشاده له في حاشية ابن خلدون على المكودي
 شارح ألفية ابن مالك - ج 1 ص 88.

3950 - اللغو، ساقطة في: ي.

3951 - لابن أمتة: بياض في: ع - وفي: ي: لأسن منه - وفي: س: لاحق منه. والتصويب من ت.

3952 - إلا بأحدهما، ساقطة في: ع .. ومعناه: أي بقول أو قرينة.

قاعدة 814³⁹⁵³ : الحكم بالقافة³⁹⁵⁴ أصل في الدين يُرجع إليه عند اختلاط الأنساب: إما مطلقا : كالشافعي، أو في الإمام³⁹⁵⁵ فقط، وهو الثالث المشهور من مذهب مالك. وقال النعمان : إنه حكم جاهلي، وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم واستبشاره لما لزم الخصم من موافقة الحق على أصله اتفاقا لا لزوما.

قاعدة 815 : التصريح³⁹⁵⁶ غير مشروط بالتعيين بل يكفي ما يدل عليه ؛ فإذا أعتق إحدى أمته إبهاما وطئ إحداهما تعيينا عند مالك ومحمد ؛ لأن الدليل ما يستدعي ملكا وأدعى الأمور³⁹⁵⁷ للملك الوطاء فوجب الحمل عليه ؛ ولهذا أفنتت بأنه لا يجل وطء هؤلاء الجوارى اللاتي يهبهن³⁹⁵⁸ ملوكنا للفقهاء³⁹⁵⁹ وغيرهم، لما استفاض من أنهم يمنعونهم من بيعهن في المعنى، أو لا³⁹⁶⁰ يتجاسرون على ذلك خوفا منهم، وأقل ما يتوقع من ذلك شدته عليهم وفهمهم الاستخفاف بعطايهم منهم ؛ حتى إن بعضهم ربما كره الجارية فاحتاج إلى الاستئذان في إنكاحها، ونحو ذلك مما يدل على تقييد العطية المانع من الوطاء لا على الإطلاق المبيح له. وإذا طلق إحدى امرأته كذلك³⁹⁶¹ حل له وطء الأخرى عند محمد والنعمان، وعن مالك³⁹⁶² روايتان.

قاعدة 816 : أصل الولاء أن المعتق سبب لوجود العتق لنفسه، كما أن³⁹⁶³ الأب سبب لوجود الابن ؛ لأن العبد مفقود لنفسه موجود لسيدة، فإذا أعتقه فقد أوجده

3953- انظر بسط هذه القاعدة في الفرق 149، ج 3 ص 125 - 129.

3954 - الخطاب والمواق - ج 6 ص 358 - 359.

3955 - ت : الإمام.

3956 - ت : التصريح.

3957 - (وادعى الأمور) : ي : وأرعى الأمر.

3958 - (يهبهن) : س : يسبين.

3959 - ت، ي : يهبهن هؤلاء للفقهاء.

3960 - ع : إذ لا.

3961 - أي إبهاما، فالتشبيهه راجع إلى قوله في أول هذه القاعدة : فإذا أعتق إحدى أمته إبهاما...

3962 - ع : وعند.

3963 - أن، ساقطة في : ع، ي، س.

لنفسه ؛ وعلى هذا المعنى نبه الحديث : " لن يجزي ولد والداً إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه " ³⁹⁶⁴ ؛ لأنه إذا أعتقه ³⁹⁶⁵ فقد كافأه إذ صار سبباً لوجوده (الحكمي، كما كان الوالد سبباً ³⁹⁶⁶ لوجوده الحسي) ³⁹⁶⁷. فمن ثم كان الولاء لحمة كلحمته النسب، وحرمت الصدقة على موالي بني هاشم في أحد قولي المالكية، ودخلوا في الوصية لهم أيضاً كذلك.

قاعدة 817: أصل مالك أن الولاء يورث به ولا يورث، وميراثه بالعصوبة المحضة. ومن ثم اعترض قول ابن الحاجب : " وهو بتعصيب وفرض وولاء " ³⁹⁶⁸، وتكلفه زيادة : " بقرابة " ³⁹⁶⁹ في حد التعصيب، فيقدر موت المعتق بدل موت العتيق، فمن استحق ميراثه بأدنى عصوبة ورث عتيقه، ولا ترث المرأة إلا ولاء من باشرت أو جرّه ³⁹⁷⁰ إليها من باشرت.

قاعدة 818 : التخصيص بالقواعد الكلية مشروط بالاتفاق أو إثبات ³⁹⁷¹ القاعدة بدليل يخصص ³⁹⁷² مثله ذلك العام ؛ فإذا قال عليه السلام : " من اعتق شركاً له في عبد " ³⁹⁷³، افتقر ³⁹⁷⁴ انتفاء التقويم في المرض، كأحمد وابن الماجشون، وعلى الكافر شريك المسلم في أحد قولي المالكية - إلى مثل ³⁹⁷⁵ ذلك.

3964 - رواه الستة إلا البخاري، ورواه أيضاً : الإمام أحمد : انظر : نيل الأوطار - ج 6 ص 87.

3965 - لأنه إذا أعتقه، ساقطة في : س.

3966 - سبباً، ساقطة في : س.

3967 - ما بين قوسين ساقط في : ي.

3968 - مختصر ابن الحاجب - ص 549.

3969 - ت: القرابة .. حيث قال: "فالتعصيب: فيمن يستغرق المال إن انفرد، والباقي عن الفروض بقرابة، ولا يكون إلا في ذكر يدلي بنفسه أو بذكر " ص 549.

3970 - ع، ي: أو من جرّه.

3971 - في : ع : بإثبات.

3972 - س : مخصص.

3973 - رواه الستة والإمام أحمد والدارقطني. انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 91.

3974 - (افتقر) في : ت: أتبرأ من، وفي هامشها : (أتبرأ).

3975 - (مثل) في : ي : غير.

البيع

قاعدة 819: قال³⁹⁷⁶ المازري³⁹⁷⁷: البيع نقل الملك بعوض³⁹⁷⁸، قال: وهذا الرسم يشمل الصحيح والفاسد إن قلنا: إنه ينتقل الملك؛ فإن قلنا: إنه لا ينتقل الملك لم³⁹⁷⁹ يشمل من جهة المعنى؛ لكن أهل العرف قد تكون التسمية عندهم حقيقة؛ لا اعتقادهم أن الملك قد انتقل على حكمهم في الجاهلية، وإن كان لم ينتقل³⁹⁸⁰ على حكم الإسلام.

قاعدة 820: نفى الحكم عن الإسلام لا يمنع من صدقه³⁹⁸² عليه حقيقة على المشهور، فالبيع الفاسد بيع حقيقة مخصص لعموم: "وأحل الله البيع"³⁹⁸³ وقيل: مجاز، فلا تخصيص في الآية، ولا بيع إلا وهو حلال.

قاعدة 821: الملك حكم شرعي مقدر³⁹⁸⁵ في عين أو منفعة، يقتضي تمكين من³⁹⁸⁶ يضاف إليه من انتفاعه بها والعوض عنها، من حيث هو كذلك.

قاعدة 822: الأصل في العقود عموماً وفي البيع خصوصاً الصحة، ولا يمنعها إلا ما يرجع إلى المتعاقدين: كعدم التمييز³⁹⁸⁸، بخلاف بين المالكية في السكران³⁹⁸⁹.

3976 - قال، ساقطة في: ت.

3977 - انظر هذا النقل في الخطاب - ج 4 ص 222.

3978 - انظر الخلافات حول هذا التعريف في الخطاب - ج 4 ص 222 - 223، وهذا التعريف لم يقل به المازري وحده، بل قال به غيره، انظر المصدر السابق، وانظر تعاريف أخرى هناك.

3979 - ت، ي: لا.

3980 - ع، س: ينتقل.

3981 - أتبعنا هنا الترتيب الذي في نسخة "ع"، أما نسخة "ت"، ي، س "فقد قدمت القاعدة 821 على هذه القاعدة.. انظر الخطاب لتوضيح هذه القاعدة - ج 4 ص 223.

3982 - ع: وقوعه.

3983 - "... وحرّم الربا" - سورة البقرة، الآية 275.

3984 - هذه القاعدة نقلها المؤلف، بتصريف بسيط، من فروق القرافي، الفرق 180، ج 3، ص 208 - 209.

3985 - ع: مقرر.

3986 - ع: ما.

3987 - المنتجور - ج 2، م 12، ص 8.

3988 - الصبي المميز هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب، ولا ينضبط ذلك بسن بل يختلف باختلاف الإفهام، انظر الخطاب - ج 4 ص 244، وينص الفصل 214 من مدونة الأسرة على ما يلي: "الصغير المميز هو الذي أتم اثنتي عشرة سنة شمسية كاملة".

3989 - انظر تفصيل هذا الخلاف في الخطاب - ج 4 ص 241 - 243.

ونزله ابن رشد³⁹⁹⁰ على المخلط³⁹⁹¹ الذي معه بقية فيخطئ ويصيب؛ فأما الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة، فكالمجنون اتفاقاً³⁹⁹² فيما بينه وبين قولان³⁹⁹³. ونسبه³⁹⁹⁴ ابن الحاجب إلى الباجي لما لم يفرق في اصطلاح ابن شاس بين القاضي أبي الوليد والشيخ أبي الوليد³⁹⁹⁵، وتكرر له هذا في مواضع، نبهنا عليها فيما قيدناه.

أو إلى العوضين³⁹⁹⁶: كالغرر والربا، أو كون³⁹⁹⁷ أحدهما لا يصح تملكه، أو المنفعة به عموماً، أو خصوصاً بالعقد، أو لعدم³⁹⁹⁸ تحقق المالية فيه: كالبرة³⁹⁹⁹. أو إلى الوقت: كالبيع عند وجوب الجمعة.

قاعدة 823⁴⁰⁰⁰: الأصل اللزوم كذلك، ويمنعه ما يرجع إلى العقد: ككونه لم يفوت حقاً وجب: كالجمالة وسائر العقود الجائزة عند الملكية. أو ما يرجع إلى العاقد: كعدم التكليف. أو شرط الخيار ذكراً أو عادة: كالعيب. أو شرعاً: كخيار المجلس عند الشافعي⁴⁰⁰¹ وابن حبيب⁴⁰⁰².

قاعدة 824⁴⁰⁰³: من الأسباب الشرعية ما يوجب مسيبه إنشاء: كعتقك عن نفسك، أو استلزاما: كعتقك عن غيرك، فقيل يقدر ثبوت الملك قبل العتق، وقال

-
- 3990 - الخطاب - ج 4 ص 241 - 243.
3991 - (على المخلط): ج: على السكران.
3992 - أي فانه لا ينعقد بيعه ولا شراؤه.
3993 - المصدر السابق - ص 242.
3994 - أي قول ابن رشد السابق.
3995 - تقدم للمؤلف مثل هذا الكلام في القاعدة 648.
3996 - معطوف على قوله في أول هذه القاعدة: "إلا ما يرجع إلى المتعاقدين..."
3997 - ع، ج: وكون.
3998 - ع: أو بعدم.
3999 - المالية فيه كالبرة، بياض في: ع.
4000 - المنجور - ج 2، م 18، ص 8، والفروق - ج 3 ص 269 - 270، وج 4 ص 13.
4001 - الفروق - ج 3 ص 269.
4002 - نفس المصدر.
4003 - الفروق - ج 3 ص 219 - 220.

بعض الشافعية : يثبت معه ؛ لأن التقدم⁴⁰⁰⁴ على خلاف الأصل ، والضرورة دعت إلى وقوع العتق في ملك ، والمعية تكفي . ومنها ما يقتضي ثبوتاً : كالبيع ، وإبطالا : كتلف المبيع يقتضي الفسخ ، وهل يقتضيه معه ؛ لأن الأصل عدم التقدم ، أو قبله ؛ لأن الانقلاب والفسخ يقتضي تحقق ما يحكم عليه ، قولان .

قاعدة 825⁴⁰⁰⁵ : الخطاب : تكليف يُشترط فيه علم المكلف وقدرته ، وكونه أهلاً للمؤاخذة . ووضع : لا يُشترط فيه ذلك⁴⁰⁰⁶ ، وهو الخطاب بالأسباب والشروط والموانع : كالإتلاف في الضمان⁴⁰⁰⁷ ، والنسب في التوريث⁴⁰⁰⁸ ، والإعسار في التطبيق⁴⁰⁰⁹ ، إلا للمعارض⁴⁰¹⁰ : كأسباب العقوبات⁴⁰¹¹ وانتقال الأملاك⁴⁰¹² ؛ وعلى هذا قال مالك والنعمان يصح بيع المميز⁴⁰¹³ ، بل قياسه ، وغيره ، لولا معارضة :

قاعدة⁴⁰¹⁴ أخرى 826 : وهو توقف انتقال الملك على الرضا ؛ لقوله عليه السلام : "لا يجل مال مسلم إلا عن طيب نفس"⁴⁰¹⁵ ؛ فلا بد من رضا معتبر ، لكنه لما تعذر الوصول إليه ، اعتُبر ما يدل عليه من لفظ اتفاقاً أو من لفظ أو فعل . وأصل الرضا مفقود من غير المميز ، واعتباره مفقود⁴⁰¹⁶ من المحجور ، فوقف على الرضا عند مالك في هذا دون ذلك .

4004 - ت : التقديم .

4005 - الفروق - ج 1 ص 161 وما بعدها .

4006 - أي لا يشترط فيه العلم والقدرة ، إلا لمعارض ، كما يأتي في هذه القاعدة .

4007 - أي يضمن بالإتلاف المغفول عنه من الصبيان والمجانين .

4008 - أي نورث بالأنساب من لا يعلم نسبه .

4009 - أي الذي هو معجوز عنه .

4010 - ع ، ي ، س : بمعارض .

4011 - أي فهذه يشترط فيها العلم والقدرة ، فلا قصاص في قتل الخطأ مثلاً .

4012 - أي فيشترط فيها العلم والقدرة .

4013 - تقدم تعريفه في حاشية القاعدة 822 .

4014 - اعتبرت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة .

4015 - رواه الدارقطني - انظر نيل الأوطار - ج 5 ص 334 .

4016 - كذا - في جميع النسخ .

قال²⁸⁴⁴: إنه يوجب نسبة واختصاصا وربما أوجب ميلا شديدا فحرم، حتى قال المالكي²⁸⁴⁵: إذا التذبه حراما فهو كالوطء²⁸⁴⁶.

قاعدة 507²⁸⁴⁷: إذا نَصَّب الشارع سببا لاشتماله على حكمة²⁸⁴⁸: فهل يجب الاقتصار على عين السبب إذا لم يُنصَّب غيره أو يُجوز اعتبار الحكمة لأنها أصل وضع السبب؟ اختلف المالكية فيه: كالرضاع فإنه شُرِع²⁸⁴⁹ سببا للتحريم بحكم²⁸⁵⁰ كونه يُغذي حتى يصير جزء المرأة²⁸⁵¹ التي اللبن لها جزء المرضع: كما يصير منيها وطمئتها جزء ولدها. فإذا استهلك اللبن عُدَم ما يُسمى رضاعا ولبننا²⁸⁵²، وبقيت الحكمة²⁸⁵³. فقال الفقهاء: لا يجرم²⁸⁵⁴، وقال مطرف²⁸⁵⁵: يجرم بحصول الاغتذاء. قال ابن يونس: اللبن المستهلك لا يُغذي. قال القرافي: وليس الأمر كذلك عند الأطباء، قال: ويدل على عدم اعتبار الحكمة أن الحرمة لا تقع بدمها ولا بلحمها. وعلى هذه القاعدة يتخرج إرضاع الذكور ورضاع الكبير²⁸⁵⁶، والحقنة، والكحل وغيرها²⁸⁵⁷، فتأملها.

2844 - أي مالك، انظر: المصدر السابق.

2845 - هكذا في جميع النسخ التي عندنا، ولعل الصواب: حتى قال مالك، كما في الفروق.

2846 - انظر الفروق 145 من فروق القرافي - ج 3 ص 115 - 118.

2847 - الفروق - ج 3 ص 121، الفرق 147، القاعدة الأولى منه، والذخيرة - ج 4 ص 276 - 277.

2848 - ع: حكمه.

2849 - ع: وضع.

2850 - س: لحكم.

2851 - (حتى يصير جزء المرأة): في: ت: (حتى يصير من المرأة).. انظر الذخيرة - ج 4 ص 276.

2852 - المنجور - ج 1، م 3، ص 4 - 5.

2853 - وهو كون اللبن يغذي.

2854 - المنجور - ج 1 م 3 ص 4 - 5، وانظر القاعدتين: 508 و509.

2855 - هو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم، فقيه، من رجال الحديث، وقرين ابن الماجشون، كان به صمم، روى عن خاله مالك بن أنس،

وعن صحبه سبع عشر سنة، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري. توفي بالمدينة سنة 220 هـ انظر

الديباج - ص 345-346، ووفيات ابن قنفذ - ص 166.

2856 - (إرضاع الذكور ورضاع الكبير)، وفي: ت: (إرضاع الكبير وإرضاع الكبيرة). وما أثبتناه في الأصل هو ما

في الذخيرة ج 4 ص 277 وباقي النسخ.

2857 - ي: "وغير".

قاعدة 508²⁸⁵⁸: استهلاك العين يُسقط اعتبار الأجزاء عند مالك والنعمان، فلا يجرم اللبن المستهلك في الماء، وقال محمد وعبد الملك²⁸⁵⁹: لا يُسقط²⁸⁶⁰، فيحرم.

قاعدة 509²⁸⁶¹: المخالط المغلوب: قال مالك والنعمان: تنقلب عينه إلى عين الذي خالطه. وقال محمد: يخفى عن الحس ولا ينقلب. وعليه الخلاف في مخالطة النجاسة لقليل الماء، أو لكثير²⁸⁶² الطعام المائع²⁸⁶³. والحق أنه يُخفيه ولا يُنقله²⁸⁶⁴، وأنه لا يجرم لعدم²⁸⁶⁵ التغذية. واختلاف مذهب مالك في الفرعين لاعتبار طهورية الماء والخرج في الطعام مع قوة الخلاف.

قاعدة 510: قال محمد: الأسباب المحرّمة إنما تؤثر إذا وُجدت من الحي: كالوطء، فلا يجرم لبن الميتة. وقال مالك والنعمان: ثديها كالإناء يُسقى منه الرضيع فيحرم²⁸⁶⁶. قال الطبري: الذي ينفصل من الميت ليس لبنا إلا باشتراك الاسم؛ لأن الموت يُغيره. وهذه المسألة لا تكاد تقع.

قاعدة 511: الاعتبار عند مالك والنعمان بحال حدوث اللبن في الضرع، فيحرم من الميتة؛ لأنه لم يطرأ عليه إلا نجاسة الوعاء، وذلك غير مؤثر. وعند محمد: بحال انفصاله، فلا يجرم؛ لأنها حالة عارية من الحلّ والحُرمة.

قاعدة 512²⁸⁶⁷: تنافي المقصودين مانع من اجتماع حكميهما، "ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه"²⁸⁶⁸ الآية؛ فلا يجتمع النكاح والملك؛ لأن مقصود الزوجية التراكن

2858 - المنجور - ج 1 م 3، ص 4 - 5.

2859 - ي: وعبد الوهاب.

2860 - (لا يسقط): في: ي: ت: اعتبار الملك لا يسقط.

2861 - المنجور - ج 1، م 3، ص 4 - 6، وإيضاح المسالك - ص 144 - 145، القاعدة 5.

2862 - ت: أو الكثير.

2863 - المائع، ساقطة في: ي.

2864 - ت: ينقلب.

2865 - ي: كعدم.

2866 - مختصر ابن الحاجب: "ولبن الميتة على المشهور إن علم" ص 329، وفي مختصر خليل "باب حصول لبن امرأة وإن ميتة وصغيرة.. محرم إن حصل في الحولين" ص 126.

2867 - الفروق - ج 3 ص 135، الفرق 153.

2868 - سورة الأحزاب، الآية 4.

والود من الطرفين، "ومن آياته أن جعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"²⁸⁶⁹. والرق الامتهان والاستخدام بسبب سابقة الكفر أو مقاربتة²⁸⁷⁰ زجرا عنه. فإن كان العبد هو الزوج زاد بأن مقتضى النكاح قيام الزوج على المرأة بالإصلاح والتأديب والصون، "الرجال قوامون على النساء"²⁸⁷¹، "فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ"²⁸⁷²، "وللرجال عليهنَّ دَرَجَةٌ"²⁸⁷³. والمملك قيام المالك بذلك مع الإذلال. ومن ثم قال ابن الجلاب²⁸⁷⁴: لا يغتسل للجنابة والجمعة معا، ورُدَّ بمنع تنافيهما، وهو المشهور. ومن ثم حرم نكاح المتعة لمنافاته²⁸⁷⁵ الود والترانك المطلوبان²⁸⁷⁶ بالنكاح.

قاعدة 513²⁸⁷⁷: كل أمرين لا يجتمعان فإن الشرع يقدم أقواهما على أضعفهما: كالعقل والعرف. فمن ثم منع طرو النكاح على المملك دفعا له²⁸⁷⁸. وفُسِّخ النكاح بطرو المملك عليه لكونه يوجب التمكن من المنافع التي بعضها منافع النكاح.

قاعدة 514²⁸⁷⁹: الاحتياط في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أشد منه في العكس؛ لأن التحريم يعتمد المفسد، فيشتد له²⁸⁸⁰. فمن ثم حُرِّمَت منكوحة الأب بالعقد، ولم تحل المبتوتة إلا بالوطء الحلال في النكاح الحلال؛ ولهذا أوجب المالكية الطلاق بالكنایات وإن بعدت، ولم يُجيزوا النكاح إلا بلفظه أو بما يَقْرُب منه في المعنى، وجوزوا البيع بكل ما يدل على الرضا من قول أو فعل؛ لأن الأصل في السلع الإباحة حتى

2869 - سورة الروم، الآية 21.

2870 - ت: أو مقاربتة - ع، ي: مقارنته - س: ومقارنته.

2871 - سورة النساء، الآية 34.

2872 - سورة النساء، من الآية 34.

2873 - سورة البقرة، الآية 228.

2874 - هو أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الجلاب، فقيه مالكي، توفي سنة 378 هـ، له كتاب "التفريع" وكتاب في مسائل الخلاف، انظر الديباج - ص 146 وشذرات الذهب - ج 3 ص 93، ووفيات ابن قنفذ - ص 234.

2875 - ت، ي: لمنافاة.

2876 - المطلوبان (هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا) والصواب: المطلوبين.

2877 - الفروق - ج 3 ص 135 - 136، الفرق 153.

2878 - في: ع: دفعا له به.

2879 - الفروق - ج 3 ص 73، الفرق 131، وص 145، الفرق 157.

2880 - س: فيستشهد له.

تُملك بخلاف النساء، ولعموم الحاجة في المبيع²⁸⁸¹، وقصوره في الاحتياط عن رتبة الفروج، وفيه بحث.

قاعدة 515²⁸⁸²: اختلف المالكية في تقرر المهر بالعقد : ثالثها يتقرر النصف، ثم يتكامل بالدخول أو الموت²⁸⁸³ ؛ وعليه الخلاف في غلته. وإذا قامت اليينة بعد الطلاق على تلفه، فهل عليها غرم²⁸⁸⁴ النصف أو لا؟ والمشهور لا يتقرر شيء، والمنصور الجميع ثم يتشطر بالطلاق.

قاعدة 516²⁸⁸⁵: الأصل في الأعواض وجوبها بالعقود فإنها أسبابها. والأصل ترتب المسببات على الأسباب. فجميع المهر متقرر بالعقد : كالثمن، وعلى المخالف الدليل²⁸⁸⁶.

قاعدة 517: الأعواض وسائل والمعوض عليه مقصد، فهو أعظم رتبة ؛ فمن ثم كان قبول البائع مُقَدِّمًا في الاختلاف، والمرأة في النكاح، إلا بمعارض أقوى²⁸⁸⁷.

قاعدة 518²⁸⁸⁸: العقود أعواض²⁸⁸⁹ ؛ لاشتغالها على تحصيل حَكَمها في مسباتها بطريق المناسبة. والشيء الواحد بالاعتبار الواحد لا يُناسب المتباينين. فمن ثم لم يجتمع

2881 - في الفروق - ج 3 ص 145 : للبيع.

2882 - المنجور - ج 1، م 14، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 295 - 296، القاعدة 73، والفروق - ج 3 ص 141، الفرق 155.

2883 - أما في البياعات فإن الأثيان تتقرر بالعقود بلا خلاف.

2884 - ي : عدم.

2885 - الفروق - ج 3 ص 142، الفرق 155.

2886 - هذه القاعدة كالنتيجة للتي قبلها .

2887 - ت : قوي.

2888 - الفروق - ج 3 ص 142، الفرق 156، والمنجور - ج 1، م 16، ص 7-8. وقال التودي شارح التحفة عند قول الناظم :

وجمع بيع مع شركة ومع *** صرف وجعل ونكاح امتنع

ومع مساقاة ومع قراض *** وأشهب الجواز عنه ماض

قال القرافي : وزاد أبو الحسن الصغير سابعاً، وهو القرض.

وكذلك يحرم اثنين منها .. ونظم ذلك التتائي، فقال :

نكاح شركة صرف وقرض *** مساقاة قراض ثم جعل

فجمع اثنين الحظر فيه *** وجمع البيع معها لا يحل

قال التسولي شارح التحفة أيضاً: ونظمها - ح - قال :

عقود منعنا اثنين منها بعقدة *** لكون معانيها معاتتفرق

فجعل وصرف والمساقاة شركة *** نكاح قراض قرض بيع محقق

انظر بسط ذلك في التسولي والتودي على التحفة - ج 2 ص 9-10.

2889 - ت : أعراض.

النكاح والبيع على مشهور مذهب مالك لتضادهما مكايسة ومساحة، ولا البيعُ والسلف إجماعاً، ولا البيعُ والصرف أو الشركة أو القراض²⁸⁹⁰ أو المساقاة أو الجعالة على المشهور أيضاً، وفي بعض ذلك تفصيل استحساني.

قاعدة 519²⁸⁹¹: لا بد للحكم الشرعي من سبب شرعي. فقال الشافعي والمغيرة - وهو ظاهر نقل المقدمات عن المذهب - إباحة المرأة حكم فله سبب متلقى، يريد إذ لا قياس في الأسباب وليس إلا النكاح والتزويج²⁸⁹².

وقال عبد الوهاب²⁸⁹³ وغيره: لا يجب كون السبب متلقى الصيغة، بل المعنى، فكل لفظ يقتضي التمليك المؤبد يفيد معناهما²⁸⁹⁴. وقيل بشرط التسمية فيما هو ظاهر في سقوطها: كالهبة.

قاعدة 520²⁸⁹⁵: عند مالك والنعمان أن الاختصاص بالأحكام لا يوجب الاختصاص بالألفاظ؛ فينعقد النكاح عند النعمان بكل لفظ وُضع لتمليك العين ناجزاً، بخلاف المنفعة. وعند مالك: بكل لفظ رضي به المتناكحان واتفقا عليه وتعاهداه. وقال الشافعي: الاختصاص يوجب الاختصاص، فلا ينعقد إلا بلفظ التزويج والإنكاح²⁸⁹⁶.

قاعدة 521: قال ابن العربي: نظر مالك إلى أن المقصود إفادة الحل فيما يُفيد الحل من العقود، والملك فيما يُفيد الملك منها: فأجاز كل ما دل على أحدهما. ورأى النعمان أن النكاح عقد موضوع لإفادة الملك، فاشتراط ما يفيد. والشافعي ما مر.

قاعدة 522²⁸⁹⁷: عند مالك والنعمان أن تولي طرفي العقد جائز مطلقاً. وعند محمد مخصوص بالأب والجد لكمال الشفقة؛ وعليهما كون الزوج ولياً؛ بخلاف تزويج حفيده من حفيدته، وهي قاعدة اختلاف الجهة: هل يوجب تعدد المتحد أم لا؟²⁸⁹⁸.

2890 - ت: القَرُص.

2891 - الفروق - ج 3 ص 144، الفرق 157، القاعدة الثالثة منه.

2892 - ت: أو التزويج.

2893 - المواق - ج 3 ص 420.

2894 - س: معناها.

2895 - الفروق - ج 3 ص 143، الفرق 157.

2896 - ت: أو الإنكاح.

2897 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7.

2898 - الخطاب والمواق - ج 3 ص 439.

قاعدة 523²⁸⁹⁹: المأذون له في العقد لا يملك عقده لنفسه : كالوكيل لا يبيع من نفسه بثمن المثل، والوصي لا يشتري من مال يتيمه، كذلك قالت المالكية : الوكيل معزول عن نفسه، وهذه عمدة الشافعي في منع تولي الطرفين. قالت الحنفية : ولاية شرعية فيملك بها تولي الطرفين. قال محمد : فلم جعلتم ذلك للوكيل على الإنكاح؟.

قاعدة 524²⁹⁰⁰: شرعت²⁹⁰¹ الولاية لحفظ النسب فلا يدخل فيها إلا من تعلق منه بسبب، فلا مدخل لذوي الأرحام. قال محمد : ولا للابن²⁹⁰² من حيث هو ابن. ورأى مالك أن فيه ما يُجبر نقصه من النسب²⁹⁰³ ويزيد بقربه على الأولياء غير المالكين. وقاعدته: أن المنجبر²⁹⁰⁴ لا يلحق بالسالم : كالتمتع والقران، فكيف يزيد؟ والمختار إمكان²⁹⁰⁵ ذلك، حتى اختار بعض المالكية التمتع على الأفراد .

قاعدة 525²⁹⁰⁶: البنوة عند مالك أقوى تعصيا من الأبوة ؛ فمن ثمَّ قُدم الأخ وابنه على الجد خلافا للمغيرة، وإنما راعى في الميراث حجه إخوة الأم ووراثته مع الابن، فقوي بذلك، دون النكاح والولاء²⁹⁰⁷ والصلاة على الجنائز .

قاعدة 526: نظر مالك إلى قوة التعصيب، وهي للابن في الميراث، فقدمه على الأب في النكاح²⁹⁰⁸، وهو مشهور مذهبه²⁹⁰⁹. ونظر صاحب الشاذ إلى العطف والحنان والانتساب، فقدم الأب²⁹¹⁰ ؛ لأن الابن قد يكون من غير القوم فيضعها في دناءة

2899 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7.

2900 - الفروق - ج 3 ص 102، الفرق 141.

2901 - في : ت، ع، ي : شرع.

2902 - ت : لابن.

2903 - ت : السبب.

2904 - ت : المنجبر.

2905 - في أصل - ت : إبطال، وفي هامشها : إمضاء.

2906 - الفروق - ج 3 ص 103، الفرق 142، والخرشبي - ج 3 ص 180.

2907 - أي ميراث الولاء.

2908 - المواق والحطاب - ج 3 ص 429، والخرشبي - ج 3 ص 180.

2909 - ت : مذهب مالك.

2910 - الخرشبي ومحشيه - ج 3 ص 180.

عصبا²⁹¹¹ لقومه. ومن ثمَّ قال محمد: لا يكون وليا، إلا أن يكون من العصابة. ومن هذه القاعدة يقوم الخلاف المالكي في تقديم الشقيق على غيره نظرا إلى الميراث²⁹¹²، وتساوى²⁹¹³ موجب التعصيب. وأما الأخ والجد فقال ابن بشير: من قدم الابن قدم الأخ، ومن قدم الأب قدم الجد.

قاعدة 527: الصداق عند مالك والنعمان ليس بعوض محض²⁹¹⁴، بل هو تعبد لبيان خطر البضع وللفرق بين النكاح والسفاح، فيجوز بعبد أو دابة²⁹¹⁵، ويُحکم بالوسط. وعند محمد عوض محض فلا يجوز، ويُحکم بصدّاق المثل، وقد مرّ تحقيقه.

قاعدة 528²⁹¹⁶: الشروط²⁹¹⁷ ما وافق مقتضى العقد²⁹¹⁸: كأن يقسم أو لا يضرّ فلا يضر. قال ابن بشير: ولا يُكره اشتراطه. وعندي أنه يُكره للعبث والمخالفة للماضين والبعّد من المسامحة التي بُني النكاح عليها، والدخول تحت اسم الشرط وغير ذلك.

وما ناقضه كأن لا يقسم ولا يُنفق فممنوع، فإن نزل: فإن كان في العقد فُسّخ قبل البناء واختُلّف بعده، وإن كان في الصداق فثالثها: المشهور قبله لا بعده، وإلا كُره: فإن نزل استُحب الوفاء به ولزمت اليمين فيه، هذا قول مالك. وقال الزهري: يلزم مطلقا، وقد نهى عن بيع وشرط. وقال مالك: النكاح أشبه شيء بالبيع، إلا أنه جاء: "أحق الشروط أن يوفى بها ما استُبيح به الفروج"²⁹¹⁹؛ فمن ثمَّ اختلف العلماء في جوازها وكرهاتها.

2911 - ت، ي، س: غضبا، ولعل الصواب: عصبا، وهو ما أثبتناه، تبعا لنسخة ع؛ لأن المقصود أن الابن قد يزوج أمه من أحد أبناء قومه عصبية ولو كان غير كفاء.

2912 - أي قياسا على الإرث والولاء والصلاة على الجنّاة، الخريشي - ج 3 ص 180.

2913 - ت: أو تساوى.

2914 - الخريشي - ج 3 ص 225.

2915 - المواق - ج 3 ص 499.

2916 - انظر الخريشي - ج 3 ص 195 - 196، والزرقاني - ج 3 ص 189، والمواق والحطاب - ج 3 ص 446، والذخيرة - ج 4 ص 405 وما بعدها.

2917 - ع: الشرط.

2918 - الفروق - ج 3 ص 170.

2919 - رواه الستة والإمام أحمد - انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 102.

قاعدة 529²⁹²⁰: الملحق بالعقد هل هو كالواقع معه فلا يفتقر إلى القبض، أو لا يفتقر؟²⁹²¹ قولان للملكية. ثم قالوا: إن الزوج يرجع بنصف الزيادة بعد العقد، وهذا يدل على أنهم ألحقوها بالصداق²⁹²². أما الهبة للعقد²⁹²³ فكسائر الهبات، ولا يرجع بنصفها في النكاح²⁹²⁴؛ لأن الطلاق من قبله، وكان قادرا على التهادي.

قاعدة 530²⁹²⁵: كل حكم يقتضي إثباته رفعه أو رفعه موجب له فهو باطل²⁹²⁶: كمن جعل رقبة العبد صداقا لزوجته، فهذا يفسد مطلقا²⁹²⁷، بخلاف الخمر وشبهه²⁹²⁸. وقيل يسقط خيار الأمة إذا عتقت قبل البناء وقد أتلف السيد الصداق ولا مال له؛ لأن ثبوته²⁹²⁹ يعيدها إلى الرق لوجوب بيعها فيه، وذلك يسقط الخيار، فإثباته لها يقتضي رفعه عنها. وقيل: الصداق دين طارئ²⁹³⁰ باختيارها فلا يرد له العتق المتقدم، وقيل لها الخيار، ثم تباع²⁹³¹ في الصداق، إذ ذلك²⁹³² هو موجب الأحكام. وهي قاعدة إجراء الأحكام على ما تقتضيه، وعدم الالتفات إلى العوارض، وعلى هذه القاعدة لا تجب المقاصة، وفي الكتاب²⁹³³ قولان.

قاعدة 531: إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى ذاته وسببه، فقد اختلف بماذا يعتبر منها. وعلى هذا افتقار العطايا التي تُقارن البيع أو النكاح وينعقدان عليها - إلى

2920 - المنجور - ج 2، م 1، ص 6.

2921 - لا، ساقطة في: ت.

2922 - الخرشي - ج 3 ص 280-281، والمواق - ج 3 ص 521.

2923 - الخرشي - ج 3 ص 283، والمواق - ج 3 ص 521.

2924 - (النكاح) في: س: (الطلاق).

2925 - المنجور - ج 2، م 6، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 405-406، القاعدة 118.

2926 - الخرشي - ج 3 ص 262، والمواق - ج 3 ص 508.

2927 - نفس المصدرين، والذخيرة - ج 4 ص 394.

2928 - المواق - ج 3 ص 508، والخرشي - ج 3 ص 262.

2929 - ع، س: ثبوتهما.

2930 - طارئ - ت، س: طارئ - طاريا.

2931 - ت: وتباع.

2932 - ت: ذلك.

2933 - (الكتاب): ت: الزكاة.

القبض. ومذهب مالك أنها لا تفتقر²⁹³⁴، وهل تبقى كذلك بعد الفسخ أو لا قولان : كضمان الصداق لا يفتقر في العقد²⁹³⁵، وإن²⁹³⁶ وقع بعده فقولان : المنصوص منها يفتقر.

قاعدة 532: الأصل في التحمل في النكاح الحمل لا الحملية حتى يصرح بها للعادة، وإلا فالأصل وجوب الرجوع إذا ادعاه الملتزم، ويحلف إن اتهم .

قاعدة 533: العقود تتناول بالأصل جميع الأزمان، إلا ما استثناه العرف : كزمان الأغذية. أو الشرع²⁹³⁷ : كأوقات العبادات. فمن ثم قال مالك وأحمد : الوطاء واجب على الرجل للمرأة إذا انتفى العذر. وقال محمد : إنها يجب مرة واحدة. والإيلاء يُبطل قوله .

قاعدة 534²⁹³⁷: أسباب الضمان ثلاثة : الإلتلاف كالحرق²⁹³⁸، أو وضع سببه كالحفر غير المأذون فيه، أو اليد غير المؤتمنة (كالغاصب والمختبر للسلعة ؛ ولهذا اختير غير²⁹³⁹ المؤتمنة) على²⁹⁴⁰ العادية، والمباشرة مقدمة على السبب : كالملقي على الحافر، ما لم يَفُ السبب جدا فيقدم : كجاعل السم على مقدم الطعام، أو يستويان فيعتبران : كالإكراه والفعل. ومن ثم فرق القول الثالث للملكية بين الغرر²⁹⁴¹ بالفعل فأوجب فيه الضمان والغرر²⁹⁴² بالقول فلم يوجب .

قاعدة 535: اختلفت المالكية في ترك الشيء قبل وجوبه هل يلزم أو لا؟ كمن أذنت لمن حلف أن لا يتزوج عليها إلا بإذنها ثم أرادت الرجوع قبل أن يتزوج²⁹⁴³، فقيل: لها

2934 - المواق - ج 3 ص 500 و521، والخرشي - ج 3 ص 253 و281.

2935 - نفس المصدرين.

2936 - ع، ي : فإن.

2937 - انظر المنجور - ج 2، م 10، ص 1-8، والفروق - ج 2 ص 206-208، وج 4 ص 27-32، والقاعدتين : 923 و1103.

2938 - ي : كالخوف.

2939 - غير، ساقطة في : س.

2940 - ما بين قوسين ساقط في : ي.

2941 - ع، ي، س : الغرور.

2942 - ت، ي، س : والغرور.

2943 - ع : التزوج .. (أن يتزوج) ساقطة في : ي.

ذلك، وقيل : لا²⁹⁴⁴. ويتخرج على هذا الأصل الخلاف في إسقاط الشفعة قبل البيع وسقوطها بوقوعه.

قاعدة 536: اختلفوا²⁹⁴⁵ في قبول قول المقر المدعي : كمن وُجدا في بيت فقلا نحن زوجان وهما غير طارئين. ومن أقر بالطلاق وقال : أنا²⁹⁴⁶ صبي أو مجنون، وعُرف جنونه²⁹⁴⁷، ونحو ذلك.

قاعدة 537: إذا بطل الأصل بطلت آثاره²⁹⁴⁸. فكل نكاح أُجمع على فساده فلا طلاق فيه²⁹⁴⁹ ولا ميراث²⁹⁵⁰. فإن اختلف فيه - لا لحق من له الإجازة والرد - جرى على مراعاة الخلاف، وإلا ثبتا²⁹⁵¹ فيه.

قاعدة 538: الفساد في العوض إن كان من حقيقة العقد²⁹⁵²: كالفساد في العقد : كمن نكح على أن لا صداق، وإلا فللمالكية فيه ثلاثة أقوال، ثالثها يُفسخ ما لم يفت .

قاعدة 539: الفساد في العقد يوجب الفسخ، فإن فات وأمكن الاستمرار صح على مشهور مذهب مالك²⁹⁵³، وفي²⁹⁵⁴ كون الدخول فوتاً، قولان لهم²⁹⁵⁵.

قاعدة 540²⁹⁵⁶: إذا قيل بمراعاة الشاذ، فقد اختلف هل يُراعى شذوذ القائلين أو شذوذ الدليل. قال ابن بشير : وقد خاطبتُ بهذا بعض من يُنسب إليه الفقه، فأنكره

2944 - الخرشي - ج 3 ص 276، والمواق - ج 3 ص 516 - 517.

2945 - ي: اختلف.

2946 - ع، ي، س: وأنا.

2947 - المنجور - ج 1، م 14، ص 2، وذكر لها نظائر، ويدخل هذا في قاعدة تبيعض الدعوى، انظر القاعدة 716 الآتية.

2948 - ت: أمارته.

2949 - الخرشي - ج 3 ص 197، والزرقاني - ج 3 ص 191، والمواق والخطاب - ج 3 ص 450.

2950 - المصادر السابقة.

2951 - ت: ثبت.

2952 - ت: العقود.

2953 - انظر تفصيل ذلك في الخرشي - ج 3 ص 194 وما بعدها، والمواق والخطاب - ج 3 ص 444 وما بعدها،

والزرقاني - ج 3 ص 188 وما بعدها.

2954 - ي: في.

2955 - المصادر السابقة.

2956 - المنجور - ج 1، م 13، ص 1.

حتى أخبرته بالقولين: إذا وقع الصلح أو العفو عن القاتل غيلةً: هل يمضي لخلاف²⁹⁵⁷ الناس أو لا يمضي؛ لأنه خلاف شاذ؟. وأخبرته بقول أصبغ وغيره: أن نكاح الشغار²⁹⁵⁸ لا تقع فيه المواريث ولا الطلاق؛ لأن دليله ضعيف، وإن قال به النعمان، بل روي عن مالك أنه يمضي بالعقد.

قاعدة 541: اختلفوا في فسخ الصحيح مراعاة لقول الغير: كمن نكح نكاحاً مختلفاً فيه ثم طلق ثلاثاً: قال ابن القاسم: يلزمه الطلاق؛ لكنه إن بادر فتزوجها قبل زوج لا يُفسخ؛ لأننا نصير نفسخ ما صح عندنا مراعاة لقول غيرنا، وهذا لا يمكن أن يُقال.

قلت: هو²⁹⁵⁹ كما قال في ابتداء الأمر، وأما في مثل هذه المسألة ففيه نظر.

قاعدة 542: عند مالك والنعمان أن الولاية تتغير بتغير المكان، إذا مُنِع النظر؛ لأنه فائدتها، فإذا تعذر جعلت كالعدم. وقال محمد: إنما تتغير بتغير الصفة. فقلاً²⁹⁶⁰: إذا غاب الأقرب زوج الأبعد. وقال: السلطان: كما لك في المجر.

قاعدة 543²⁹⁶¹: إذا اتحد الحق سقط بإسقاط أحد المستحقين: كالقصاص والأمان، وإن تعدد لم يسقط حق من لم يسقطه²⁹⁶²: كالأموال. وعند مالك ومحمد: أن نكاح أحد الوليين من غير كفاء من هذا²⁹⁶³؛ فللاخر الاعتراض. وعند النعمان من ذلك²⁹⁶⁴ فلا.

2957 - ع، ي: بخلاف.

2958 - الشغار لغة: الرفع، ثم استعمل في رفع المهر من العقد. انظر: أحكام الشغار في الخطاب والمواق - ج 3 ص 512 - 513، والخرشي ج 3، ص 267 - 268.

2959 - ت: هذا.

2960 - ت، ي: فقال.

2961 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 590 - الآتية.

2962 - ع، ي: يسقط.

2963 - الإشارة إلى قوله: وإن تعدد لم يسقط - النخ.

2964 - الإشارة إلى قوله: إذا اتحد الحق - النخ.

قاعدة 544: قال محمد : ما شرط²⁹⁶⁵ نصا في الشهادة فعدمه سالب لأصلها : كالعدد، فلا ينعقد النكاح بشهادة الفاسقين²⁹⁶⁶، كما لا ينعقد بواحد. وقال النعمان: ينعقد²⁹⁶⁷، وفرق بين شهادة العقد وشهادة الحكم. وأما مالك فلم يشترط الإشهاد في العقد أصلا²⁹⁶⁸، لكن إن لم يُشهدا فيه فلا يبيني حتى يُشهدا²⁹⁶⁹. واختلف قوله في الحدّ إن لم يفعل²⁹⁷⁰.

قاعدة 545²⁹⁷¹: عماد الولاية الشفقة، والفسق لا يقطعها. والشهادة الأمانة، والفسق يقطعها. فمن ثَمَّ ثبتت ولاية الكافر²⁹⁷² دون شهادته، وكان أصح قولي²⁹⁷³ المالكية أن الفسق لا يسلب الولاية في النكاح²⁹⁷⁴. قال ابن العربي : وقد بينا أن ولاية المال لا يسلبها إلا عدم الحوطة.

قلت : مذهب النعمان ومحمد سلب الفسق لها، وهو عمدتهم في النكاح.

قاعدة 546: الاستقلال بالنكاح عند مالك ومحمد معلى بقرب القرابة وكمال الشفقة، وهو شرط لزومه، وأما شرط انعقاده فالقرابة. الشافعي : والعدالة²⁹⁷⁵. والقرب²⁹⁷⁶ والكمال لا يتعديان الأب عند مالك، ولا الأب والجد عند الشافعي. وقال النعمان : شرط الانعقاد شرط الاستقلال ؛ وعليها تزويج الصغير والصغيرة²⁹⁷⁷، إلا أنه يجعل لها الخيار إذا بلغت. وخالفه يعقوب.

2965 - س : يشترط.

2966 - المواق والخطاب - ج 3 ص 408.

2967 - الخطاب - ج 3 ص 409.

2968 - المواق - ج 3 ص 408.

2969 - المواق - ج 3 ص 408، والفروق - ج 3 ص 144.

2970 - المواق والخطاب - ج 3 ص 410.

2971 - الفروق - ج 4 ص 34 - 36.

2972 - المواق والخطاب - ج 3 ص 438، والزرقاني - ج 3 ص 182 - 183.

2973 - ي : قول.

2974 - المواق - ج 3 ص 438، والحرشي - ج 3 ص 187، والفروق - ج 4 ص 36.

2975 - الفروق - ج 4 ص 34 - 36.

2976 - س : فالقرب.

2977 - الزرقاني - ج 3 ص 197، والحرشي - ج 3 ص 202.

قاعدة 547: قال محمد : المعتبر في الاستنطاق زوال العُدرة²⁹⁷⁸ بما يوقع لها خبرة بالرجال، فُستنطق الزانية. وقال النعمان: بما يتعلق به شيء من أحكام النكاح أو بما لا يبقى معه الحياء المعتبر فلا تُستنطق. والقولان للمالكية. وقالوا تُستنطق المفتاة²⁹⁷⁹ عليها والتي لم تُوفَّ ما يجب لها : كالمزوجة²⁹⁸⁰ من عبد أو ذي عيب أو بعرض، ونحو ذلك، وفيه نظر.

قاعدة 548: قال محمد : لا يُستفاد الحكم من غير من هو له، فلا يكون الابن وليا²⁹⁸¹ ؛ لأن ولايته مستفادة من الأم، ولا ولاية لها. وأما مالك والنعمان فرأيا أن سبب الولاية التعصيب، فقالا : يُزوجها. قال ابن العربي²⁹⁸² : ويُجبرها إن كانت مجنونة.

قاعدة 549: قال الشاشي في المسألة : إذا لم يُفد التفرع الانتساب إلى من تفرع عنه فلا يُفيد²⁹⁸³ الولاية عليه : كالتفرع من الزنا²⁹⁸⁴؛ لأن الولاية شرعت لحفظ النسب، حتى لا تتزوج²⁹⁸⁵ من يتضرر²⁹⁸⁶ الأولياء بانتساب ولده إليهم ؛ ولذلك ملكوا رد عقدها مع غير كفاء، وإن رضيت، ولا اشتراك بين الولد والأم في النسب ؛ ولذلك لا يتضع باتضاعها ولا يرتفع بارتفاعها، بخلاف حد القذف فإنه لدفع العار عن المقدوف؛ ولذلك لو أسقط حقه لم يكن²⁹⁸⁷ لغيره إقامة الحد.

قاعدة 550: الاستيلاء عند محمد فعلان: وطء وإحبال، فإذا استولد جارية ابنه - وقلنا يملكها - لزمه²⁹⁸⁸ المهر مع القيمة. وعند مالك والنعمان : فعل واحد، فلا يلزم المهر.

2978 - العُدرة، بضم العين وسكون الذال : البكارة.

2979 - المفتاة : المتعدى عليها، حيث عقد عليها بغير إذنها، انظر : الزرقاني - ج 3 ص 179.

2980 - ي : كالمزوجة.

2981 - راجع القاعدة : 526.

2982 - قول ابن العربي، هو خلاف ما ذهب إليه الجمهور، حيث يقولون عند الحجر يقدم الأب، انظر الخرشي - ج 3 ص 176، والزرقاني - ج 3 ص 172، والحطاب والمواق - ج 3 ص 429.

2983 - ت : تفيد.

2984 - انظر رأي المالكية في الزرقاني - ج 3 ص 175، والخرشي - ج 3 ص 180 .

2985 - س : يتزوج.

2986 - ي : تتضرر.

2987 - ت، س : تكن.

2988 - ت، ي : لرد.

قاعدة 551²⁹⁸⁹: تحريم المصاهرة²⁹⁹⁰ عند مالك ومحمد تحريم صلة وكرامة ؛ لأنها فرع المحرمية²⁹⁹¹ التي هي نعمة بإباحة الخلوة والمسافرة²⁹⁹²، فلا يوجبه²⁹⁹³ الزنا²⁹⁹⁴؛ إذ لا يجلب²⁹⁹⁵ طلب النعمة. وعند النعمان وابن القاسم: الحرمة بالأصل عقوبة، وهي بالحرام أليق.

قاعدة 552: العدة عندهما أثر الوطاء المحرم²⁹⁹⁶، أو من أحكام الطلاق، وليست من علائق النكاح؛ إذ لا يبقى معها²⁹⁹⁷ خواصه: كالظهار والإيلاء. والقاعدة أن زوال خصائص الشيء زوالٌ لذلك الشيء بعلائقه، فإذا أبان زوجته فله تزوج²⁹⁹⁸ أختها وأربع غيرها²⁹⁹⁹ ولا نفقة لها. وعنده من علائقه³⁰⁰⁰ وأحكامه³⁰⁰¹؛ إذ هي مدة حبس تثبت³⁰⁰² للزوج، فيبقى ملك التصرف: كالمكاتب لا ملك له حقيقة، ثم يملك التصرف بملك السيد، فلا يجوز ذلك، إذ الأصل بقاء التحريم فيحتاط، فالمحرم عندهما³⁰⁰³ اجمع في السبب³⁰⁰⁴ المتعين للوطء أو في الوطاء³⁰⁰⁵ المقصود بهذا السبب.

2989 - الفروق - ج 3 ص 115 - 118، الفرق 145.

2990 - ي: المعاهدة.

2991 - ت: الحرمية.

2992 - ي: والمسامرة.

2993 - س: يوجب.

2994 - راجع القاعدة 506 وما بهامشها من مراجع.

2995 - ي، س: يجب.

2996 - ع، ي: المحترم.

2997 - ي: معه.

2998 - ت، س: تزويج.

2999 - الفروق - ج 3 ص 130.

3000 - أي علائق النكاح.

3001 - المصدر السابق.

3002 - ت: يثبت.

3003 - أي مالك ومحمد.

3004 - ت: بالسبب.

3005 - (أو في الوطاء): ت: ووطء.

وعنده الجمع فيها وفي صاحب العدة. وعلى هذا الأصل يجري طلاق المختلعة في العدة؛ بيد أن مالكا قال: إذا أتبع الخلع الطلاق: فإن كان نسقا من غير صمات لزم، وإلا فلا.

قاعدة 553: نكاح الأمة عندهما رخصة، للآية³⁰⁰⁶، فلا يجوز إلا بصفات على أحوال³⁰⁰⁷. وعنده: أصل، فلا يفتقر إلى شرط. وعليهما نكاح الأمة الكتابية.

قاعدة 554: قال ابن العربي: النكاح عندنا في العبد من مقاصد مالية السيد. وعند الشافعي: خارج عن³⁰⁰⁸ ملك³⁰⁰⁹ السيد. وهي عشرة³⁰¹⁰ علينا قوية في جانب³⁰¹¹ المخالف³⁰¹²؛ فكأنه ردُّ الأصل اتفاقا، وهو بين.

قاعدة 555: ملك الرقبة يُفيد التصرف في منفعة المملوك عند مالك والنعمان: سواء دخلت تحت ملك اليمين أو لم تدخل، فللسيد جبرُّ عبده على النكاح³⁰¹³ ومشهور مذهب محمد أن ما لا يدخل تحت الملك لا يملك التصرف فيه بالملك، فلا يُجبره.

قاعدة 556: المقصود عند مالك ومحمد من النكاح الاستمتاع، فما أثر فيه أوجب ردّه به. وعند النعمان الحلُّ³⁰¹⁴ ولا تأثير للعيب فيه.

قاعدة 557: سبيل النكاح في الفسخ سبيلٌ سائر³⁰¹⁵ المعاوضات عندهما؛ فالإعسار بالنفقة يوجب الخيار للزوجة. وعنده فسخُ النكاح حيث يُفسخ، على خلاف القياس فلا خيار لها، لكن يُحال بينهما في المنزل.

3006 - هي قول الله تعالى: "ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المومنات، فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المومنات..." - سورة النساء، من الآية 25.

3007 - المواق والحطاب - ج 3 ص 472، والحرشي - ج 3 ص 220.

3008 - ت: عند.

3009 - س: مقصد.

3010 - ت: عشرة - ع، ي، س: عسيرة.

3011 - في هامش - ت، لعله: من جانب.

3012 - ت، س: المخالفة.

3013 - المواق والحطاب - ج 3 ص 424.

3014 - الحل، ساقطة في: ي.

3015 - سائر: ساقطة في: س.

قاعدة 558: اختلف في النكاح هل يقبل الفسخ رضا كما يقبله قسراً أولاً؟ ويبنى عليه الخلع: هل هو طلاق كما لك³⁰¹⁶ والنعمان، أو فسخ كما محمد وأحمد؟.

قاعدة 559: اختلف المالكية في الحكم يتبين خطؤه: هل يَمْضِي بسبب الاجتهاد أو ينتقض رجوعاً إلى ما ظهر: كمن أسلم على عشر، فاختر أربعا³⁰¹⁷، فإذا هن أخوات فأراد أن يرد غيرهن. فمن حكم عليه بفراقه وقد دخل بهن أزواجهن - بخلاف من لم يحكم عليه فيها - فإن النكاح يُفيتها³⁰¹⁸، ومن لم تتزوج فإن له أن يَحْتَارها.

قاعدة 560³⁰¹⁹: قال النعمان: حكم الحاكم يقوم مقام العقد والفسخ، فيحل بالعقد ويحرم بالفسخ على حسب ما يُناسب ذلك الحكم. وقال الأئمة: لا يُحرم حلالاً ولا يُحل حراماً على من عَلِمَهُ³⁰²⁰ في باطن الأمر. فقال: من ادعى نكاح امرأة وأقام شاهدي زور شهدا³⁰²¹ فحكم له - صارت زوجته وإن كان يعلم أنه كاذب. ومن استأجرت شاهدي زور فشهدا بطلاقها حلت لأحدهما³⁰²² وإن علم بكذبها.

واتفق الناس في الديون وما ليس فيه عقد ولا فسخ وما لا³⁰²³ يحله القصد إلى الصواب: كالقضاء له بذات المحرم. قال النعمان: في الدين؛ لأن الحاكم لم يحكم بالملك لكن بالتسليم، وهو لا يوجب الملك.

قاعدة 561: افتراق حكم نوعين في باب يمنع من إلحاق أحدهما بالآخر في باب آخر³⁰²⁴ عند محمد³⁰²⁵، فتحريم التصريح³⁰²⁶ بنخبة المعتدة، وإباحة التعريض³⁰²⁷، يمنع

3016 - الزرقاني - ج 4 ص 63 - 64، والخريشي - ج 4 ص 12.

3017 - انظر تهذيب الفروق - ج 3 ص 130، المسألة الخامسة.

3018 - ت: فإن النكاح لا يفيتها.

3019 - المنجور - ج 1، م 4، ص 4، والفروق - ج 3 ص 108 - 109، وتهذيب الفروق - ج 3 ص 134.

3020 - ي، ع، ج: على من علمه في باطن الأمر - ت: على مراعاة ما في باطن الأمر - س: على من عليه من باطن الأمر.

3021 - شهدا، ساقطة في: ع. ج. س - ي: فَيَشْهَدَا.

3022 - أي جاز لأحد الشاهدين أن يتزوج تلك المرأة التي شهد بطلاقها زوراً.

3023 - (وما لا): ي: ولا مالا.

3024 - ت: أخرى.

3025 - عند محمد، ساقطة في: ت.

3026 - المواق والحطاب - ج 3 ص 412 و 417.

3027 - المصدران السابقان.

من إلحاق التعريض بالتصريح في حد القذف، خلافاً للمالك، وأقل مراتبه أن يكون شبهة يُدراها الحد؛ بيد أن الإمام عول على قاعدة أخرى، وهي أن القياس الخطابي والشعري في بابي المدح والشتم أبلغ من البرهاني والجدلي لغة وعرفاً. قال يونس بن حبيب³⁰²⁸: أقبح الهجاء الهجاء بالتفضيل³⁰²⁹، والتعريض من ذلك.

قاعدة 562: اختلف المالكية في ملك المرأة للصدّاق بالعقد: هل هو مترقب³⁰³⁰ أم لا؟ فإذا أعتقت أو باعت³⁰³¹، وقلنا بالترقب وهو المشهور، فنصف القيمة يوم الإفاتة، وإلا فيوم القبض³⁰³².

قاعدة 563: اختلفوا فيمن أنفق نفقة فلم يحصل لها عينٌ قائمة: هل يرجع بها أو لا؟ كنفقة المرأة على الصدّاق³⁰³³ إذا لم تكن الغلة لها وكانت³⁰³⁴ بينهما.

قاعدة 564: الصحيح أن الجبر³⁰³⁵ على الدفع لحق المجهور له أو غيره يُنافي الائتمان؛ فإذا ضاع صدّاق المرأة أو نفقتها أو نفقة ولدها فهي منها، ويرجع إن طلق قبل البناء بنصفه. وللمالكية قولان³⁰³⁶. والوجه أنه دفع مملكاً لا مؤتمناً.

قاعدة 565³⁰³⁷: الأصل فيمن دفع مختاراً - لا على قصد التمليك - الائتمان. وقول مالك في الرهن والصنّاع استحسانٌ أو قياسٌ على العارية؛ لأنه إنما قبض لحق نفسه، وقد جاء أنها مؤداة³⁰³⁸. وقد أشكل علي تكذيبهم في دعوى الرد، مع أنهم إنما

3028 - هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي، كان النحو أغلب عليه، وروى عنه سيبويه، وسمع منه الكسائي والفراء، وله قياس في النحو، وكانت حلقاته بالبصرة يحضرها الأدباء وفصحاء العرب. توفي سنة 182 هـ، انظر وفيات الأعيان ج 6 ص 242 - 246.

3029 - ت، س: بالتفضيل.

3030 - ت، ع: مترقب.

3031 - الخرشبي - ج 3 ص 280، والمواق والحطاب - ج 3 ص 520.

3032 - المصادر السابقة.

3033 - الخرشبي - ج 3 ص 284 و291، والمواق - ج 3 ص 522 و532.

3034 - ت: أو كانت.

3035 - ت: المجر.

3036 - الخرشبي - ج 3 ص 281 - 282.

3037 - المنجور - ج 2، م 11، ص 5.

3038 - عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: "بل عارية مؤداة" رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان. انظر بلوغ المرام ص 183.

يقبضون بغير بينة عادةً عامةً مطردةً، وإذا صدقوا في دعوى الرد فهم في دعوى الضياع أصدق، وما يُقال من أنهم³⁰³⁹ لو لم يضمنوا أسرعوا إلى أكل أموال الناس، أو أحوجهم إلى ما يضرهم³⁰⁴⁰ فقد³⁰⁴¹ كذبه العيان؛ لأن غالب من وراء الإسكندرية إلى أقصى المشرق لا يُضمنونهم، ولم يقع فيهم³⁰⁴² شيء من ذلك؛ لإبقائهم على أسباب معاشهم، مع أن أولئك الصناع شرٌّ من هؤلاء بكثير.

قاعدة 566³⁰⁴³: اختلف المالكية في تعلق الغرامة بالغرور، فثالثها المشهور تتعلق بالغرور بالفعل: كمتولي العقد، والمرأة، لا بالقول كالمخبر³⁰⁴⁴.

قاعدة 567: إذا عضد شبهة الملك تعلق حق الغير: فهل تُقدم على الملك أو لا؟ اختلف المالكية فيه: كمن³⁰⁴⁵ تزوج بعبد ابنه الصغير وهو معسر، فهل يمضي للمرأة كالموسر أو لا؟ قولان.

قاعدة 568³⁰⁴⁶: اختلف المالكية في فساد الصحيح بالنية: كمن تزوج من يظنها معتدة فإذا هي برية³⁰⁴⁷، أو بخمر فإذا هو خل - نظرا إلى ما دخلا عليه أو انكشف الأمر به. وهي قاعدة النظر إلى³⁰⁴⁸ المقصود أو إلى³⁰⁴⁹ الموجود، وفيها قولان: كمن دخل خلف من يظنه يصلي الظهر فإذا هو يصلي العصر، أو صام يوم الشك فإذا هو من رمضان، ونحو ذلك.

3039 - ت: يقال إنهم.

3040 - ع، ي: يضرهم.

3041 - ي: وقد.

3042 - س: فيه.

3043 - المنجور - ج 2، م 11، ص 2.

3044 - ع: كالمحجور - ت: بياض.

3045 - (فيه كمن): س: فيمن.

3046 - المنجور - ج 1، م 14، ص 8، وإيضاح المسالك - ص 208 - 211.

3047 - برية: من البراءة، وهو مطلق السلب كيف ما كان المسلوب، وتستعمل في صيغ الطلاق. انظر الفروق - ج 3 ص 154، والزرقاني ج 4 ص 100.

3048 - (النظر إلى)، ساقطة في: ي.

3049 - إلى، ساقطة في: ت، ي.

قاعدة 569: حكم الشيء إنما يعتبر بأصله لا بحسب عوارضه، فيقال: النكاح مندوب إليه، والطلاق مباح، ونحو ذلك. ومال المتأخرون من المالكية والشافعية إلى اعتباره بعوارضه، فقسموا النكاح إلى أربعة أقسام أو خمسة عدد الأحكام. قال الحنفيد: وهذا هو المرسل الذي أكثر الناس على عدم القول به.

قلت: مع أن مثل³⁰⁵⁰ ذلك يجري في أركان الإسلام وغيرها، ومثله هدم لمباني الشريعة.

قاعدة 570: اختُلف في علة تختيار الأمة تُعتق تحت العبد³⁰⁵¹، فقليل: نقص الزوج³⁰⁵²، فلا³⁰⁵³ تختار إن كان هو حراً³⁰⁵⁴، وهو قول مالك. وقيل³⁰⁵⁵: ملكها لنفسها من عقد الغير عليها فتستدرك جبرها على النكاح بعق مطلقاً³⁰⁵⁶، وهو قول النعمان، وحكاه اللخمي، وفيه نظر.

قاعدة 571³⁰⁵⁷: الجهل بالسبب عذر: كتمكين المعتقة جاهلة بالعتق³⁰⁵⁸، وبالحكم: قولان للمالكية³⁰⁵⁹: كتمكينها جاهلة أن لها الخيار. والصحيح الفرق بين ما لا يخفى غالباً: كالزنا والسرقه والشرب، وما قد يخفى مثل هذا؛ ولذلك علل ابن القصار المشهور بأشتهار³⁰⁶⁰ حديث بريرة³⁰⁶¹ بالمدينة، بحيث لا يخفى على أمة.

قاعدة 572: المشهور من مذهب مالك أن البضع ليس كالمملوك حقيقة؛ فمن ثمَّ أوجب الرجوع في استحقاق الصداق المقوم بقيمته، لا بمثله كالمثلي، ولا بصداق المثل،

3050 - مثل، ساقطة من: ع.

3051 - بداية المجتهد - ج 2 ص 44.

3052 - الخطاب - ج 3 ص 497.

3053 - ت: ولا.

3054 - هو، ساقطة في: ت.

3055 - المصدر السابق.

3056 - (بعثت مطلقاً): ي: فتخير مطلقاً.

3057 - المنجور - ج 1، م 12، ص 2 ...

3058 - المواق والخطاب - ج 3 ص 498.

3059 - المصدران السابقان.

3060 - س: باجتهاد.

3061 - س: بريرة - ت، ع، ي: زبراء، وهو خطأ، انظر حديث "بريرة" برواياته في نيل الأوطار - ج 6 ص 162 -

كما يرجع بقيمة السلعة في البيع ؛ ولأن الصداق قد يُتسامح فيه. وهي ثلاثة أقوال في مذهبه³⁰⁶².

قاعدة 573: اختلف المالكية في البُضع هل هو كالعضو المقوم³⁰⁶³ أو لا؟ فإذا غرَّ الشريك بالانفراد وغرم الزوجُ صداقَ المثل أو المسمى - على نفي التقويم أو الأكثر - رجح على الغار : إما بما وزن على نفي التقويم³⁰⁶⁴، أو بما ساوى³⁰⁶⁵ ربع دينار لأنه كأنه قيمة شرعية، وإما بالزائد على المسمى ؛ لأن البُضع كالسلع المقومة³⁰⁶⁶.

ثم هل يكون الصداق موقوفا بيد الأمة كما لها؟ هذا مقتضى نفي التقويم، أو مقسوما بين السيدين كالأرث وهو مقتضى التقويم. وإذا تبين الغرر بالرق بعد الدخول، فقليل : ربع دينار على نفي التقويم، وقليل : صداق المثل على إثباته، وقليل : ما لم يزد على المسمى، لأنها رضيت به على الحرية، فأحرى في عدمها، وهو على التقويم أيضا .

قاعدة 574: الفساد بالغرر لا يزول بارتفاعه خلافا لابن حبيب ؛ بخلاف ذهاب العيب³⁰⁶⁷ قبل الرد فإنه يمنع القيام. فإذا تزوج أمة على أن أول ولد تلده حر، فالنكاح فاسد، كما لو تزوج على أن ولده حر.

والمشهور أن لها المسمى ؛ لأن المقصود النكاح، والولد تابع لا يُتيقن حصوله، والأقيس صداق المثل ؛ لأنه دخل على صفة فوجد غيرها. وقال ابن حبيب: لو دخل على ذلك وولدت عتق ويصح النكاح، فرأى أن الفساد قد انقضى، وهذا إنما يُعد إفاته بالدخول، والفساد هنا في العقد³⁰⁶⁸، وفي إمضائه بالدخول قولان.

3062 - بداية المجتهد - ج 2 ص 24، والخطاب والمواق - ج 3 ص 500 - 501.

3063 - في : ي : المتقدم - وفي : س : المقوم.

3064 - س : الفرع.

3065 - ت، ي : سوى - س : يسوى.

3066 - ت، س، ي : المقومة.

3067 - في : ع : العين.

3068 - ت : والفساد في هذا في العقد .

قاعدة 575: إذا قارن الإلتلاف إذنٌ خاص، فهل يرفع ذلك الإذن حكم³⁰⁶⁹ العمد³⁰⁷⁰ أو الخطأ³⁰⁷¹، اختلف المالكيون فيه. فإذا رُدَّ وُلِّيَّ السفية نكاحه وقد دخل، فإن قلنا بالرفع لم يترك لها شيئاً³⁰⁷²، وإلا جرى على تقويم البُضْع، فإن نفينا معتبرين تقويم³⁰⁷³ الشريعة أو جبننا ربع دينار، وإلا زدنا في ذات القدر أو نقصنا من صداق المثل بقدر الاجتهاد.

قاعدة 576: اختلف المالكية في سقوط الغرامة بالتسليط على المال خطأ : كمن وكل على أن ينكحه بألف فأنكحه بألفين، ثم دخل³⁰⁷⁴. فقيل : ألف على السقوط، وقيل: صداق المثل وتكميل³⁰⁷⁵ الوكيل على الغرور³⁰⁷⁶ بالفعل .

قاعدة 577: اختلفوا في كون الرد إبطالا لأصل العقد أو لصفته. فإذا خالف³⁰⁷⁷ الوكيل في مقدار الصداق وقلنا بالأول، فهو فسخ بغير طلاق، وإن قلنا بالثاني فبطلاق.

قاعدة 578: اختلفوا في الصفة إذا خولفت هل تعد المخالفة فيها كالمخالفة الكلية أو لا؟ وبني عليه المسألة فوقها .

قاعدة 579 : اختلفوا في المعاني الطارئة على النكاح الموجبة للفسخ على كل حال: كالردة³⁰⁷⁸ واللعان : هل يكون الفسخ فيها بطلاق نظرا إلى تقدم الانعقاد، أو بغير طلاق نظرا إلى عدم الإقرار، وهي قاعدة إذا طرأ على النكاح ما لا يُقَرَّ معه : هل يرفع حكم العقد السابق أو لا؟.

3069 - ت : حكم الفعل.

3070 - ي : العد.

3071 - س : والخطأ.

3072 - المواق والخطاب - ج 3 ص 457، والزرقي - ج 3 ص 196.

3073 - (معتبرين تقويم) : س : مقترين وضع.

3074 - الخرشي ج 3 ص 269، والمواق - ج 3 ص 513.

3075 - ع : ويكمل.

3076 - ت، ي : الغرور.

3077 - ع، س : خولف.

3078 - المواق والخطاب - ج 3 ص 479.

قاعدة 580: إذا جعل الأمر بيد من ليس³⁰⁷⁹ له بالأصل لدفع ضرر ناجز، فهل يُجعل له برمته أو مقدار ما يدفع³⁰⁸⁰ الضرر الحاصل منه؟ اختلف المالكية فيه. فإذا جعلنا للسيد الفسخ³⁰⁸¹ بطلاق، فهل له أن يفسخ بجميع طلاق العبد أو بواحدة بئنة³⁰⁸²، قولان. وإذا عتقت الأمة تحت العبد فهل لها أن تختار نفسها بجميع الطلاق أو ليس لها إلا واحدة بئنة³⁰⁸³؟ وكذلك إذا تزوج الحر الأمة على الحرّة³⁰⁸⁴ أو الحرّة على الأمة³⁰⁸⁵، وقلنا لها الخيار³⁰⁸⁶.

قاعدة 581: إذا تعذر مقصود الحكم، فهل يستقل التابع سببا فيه أو لا؟ تردد متأخرو المالكية فيه: ككناح من تعذر عليه الجماع ومقدماته؛ للاطلاع على العورة ونحوه، فإن كان التابع قريبا³⁰⁸⁷: كان الجواز بعيدا.

كما روي عن الشافعي أنه ذكر له باليمن أن بها امرأة وسطها إلى أسفل بدن³⁰⁸⁸، وإلى فوق بدنان، فأحب³⁰⁸⁹ رؤيتها، ولم يستحل ذلك، فتزوجها. قال فعهدي بالبدنين³⁰⁹⁰ يتلاطمان ويتقاتلان ويصطلحان ويأكلان ويشربان، ثم نزلت³⁰⁹¹ عنها³⁰⁹²، ورجعت بعد مدة، فقيل لي: مات البدن الواحد، ورُبط أسفله³⁰⁹³ بحبل وترك حتى

3079 - ليس، ساقط في: ع.

3080 - ع، س: يرفع.

3081 - ت: الفسخ للسيد.

3082 - المواق - ج 3 ص 455.

3083 - المصدر السابق - ص 497.

3084 - المصدر السابق - ص 472 - 475.

3085 - المواق - ج 3 ص 475 - 479.

3086 - وقد اعتبر خليل أن لها طلقة بئنة فقط، انظر المصدر السابق.

3087 - س: غريبا.

3088 - ع: بدن واحد.

3089 - ي: فأوجب.

3090 - ي: باليدين.

3091 - ع، ي: زلت.

3092 - عنها.

3093 - ت: أسفلها - س: أسفلها.

ذبل ثم قطع ودفن. ورجعت بعد مدة³⁰⁹⁴ ورأيت الشخص الآخر بعد ذلك يجيء ويذهب.

قال عياض : في هذا النكاح نظر ؛ لأنها أختان لا شك، جمعها بعض الجسد وفرج مشترك، وكونها على ما وصف من اختلاف الأخلاق والأعراض³⁰⁹⁵ يوضح ذلك.

قلت : وفيه النكاح على الطلاق، وقد اختلف فيه لأنه من وجه المتعة. ومن هذا الأصل خلاف ابن القاسم وسحنون في إجازة الأب نكاح الصغير - بخلاف بيعه - ونكاح السفية لاحتياجهما³⁰⁹⁶.

قاعدة 582³⁰⁹⁷: اختلف المالكية في عقود الخيار : أهى منحلة حتى تنعقد، وإنما ملك من ملكه³⁰⁹⁸ ربط العقد، فيصح في النكاح والصرف إذ لا عقد يخاف³⁰⁹⁹ من جريان الأحكام فيه أو تراخي القبض، أو منعقدة حتى تنحل، وإنما ملك من هو له نقضه، فلا يصح فيهما، إذ لا تجري فيه أحكام النكاح من الموارثة ونحوها ويكون³¹⁰⁰ متراخيا.

قاعدة 583³¹⁰¹: اختلفوا في كون الخيار الحكمي كالشرطي أو لا ؟ فإذا كان في النكاح خيار بسبب³¹⁰² سابق على العقد فالمشهور أنه يُفسخ بطلاق، بناء على النفي أو على أن الخيار منعقد. والشاذ بغير طلاق بناء على أنه منحل. (والمشهور أن للسيد إمضاء نكاح العبد بناء عليهما أيضا، وقيل : لا ؛ لأنه منحل)³¹⁰³ بخلاف الأمة على

3094 - ورجعت بعد مدة، ساقطة في : ع، ي.

3095 - ي : والأعراض.

3096 - ي : واحتياجهما.

3097 - المنجور - ج 1، م 19، ص 1-2، وإيضاح المسالك - ص 307-308، القاعدة 79.

3098 - ي : ملك.

3099 - س : يخالف.

3100 - ع : أو يكون.

3101 - المنجور - ج 1، م 19، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 309-312، القاعدة 80.

3102 - ع : لسبب.

3103 - ما بين قوسين ساقط في : ي.

المشهور لحق الله عز وجل. ومن ثم قيل: إن ولت غيرها فله الإجازة. ومن هذا الأصل مسألة الصرف في الخللخين يُباعان بعين ثم يُستحقان، أن للمستحق إمضاء البيع ما لم يفترق المتبايعان. وقال أشهب: القياس الفسخ.

قاعدة 584³¹⁰⁴: اختلفوا في الرد بالعيب: أهو نقض للبيع من أصله أو من حينه³¹⁰⁵. فإذا تزوج العبد بغير إذن سيده³¹⁰⁶، فباعه قبل العلم، ورضي المشتري بذلك فلا فسخ له. وهي قاعدة: من التزم لغير مشروط³¹⁰⁷ ولم يعلم ولا قبل. فإن اطلع المشتري على عيب فيه رده به، فإن كان نقصا³¹⁰⁸ لم يرد للذي رضي به نقصا وللسيد الفسخ، وإن كان من حين الرد ولا خيار للسيد.

وقيل في سقوط الخيار بالبيع قولان: كمن باع ما يُستشفع به. ورُد بأن الشفعة مختلف في وجوبها أهو للضرر أو للبيع. ولو خالعتها فتبين أن به عيبا ففي رجوعها قولان على القاعدة؛ بخلاف النكاح المجمع على فسادها، وأما المختلف فيه فعلى مراعاة الخلاف. ومذهب الشافعي أنه قطع له من حينه، فقال مالك: يرد الولد، واستحسن أن لا يرد غيره. وقال محمد: لا يرد شيئا. وعلى³¹⁰⁹ الأول قال ابن القاسم: لا بدل³¹¹⁰ في الصرف، وعلى الثاني أجازته³¹¹¹ ابن وهب.

قاعدة 585³¹¹²: الإجابة قد يتقدمها سبب تام، فيجوز تأخيرها³¹¹³: كالخيار بعيوب النكاح والبيع عند مالك، خلافا للشافعي، وكخيار الشرط، وخيار الأمة إذا

3104 - المنجور - ج 1، م 17، ص 6-8، وإيضاح المسالك - ص 348-353، القاعدة 92، والفروق - ج 2 ص 26-27.

3105 - وهي قاعدة: التقديرات الشرعية، وهي: إعطاء الموجود حكم المعدوم والمعدوم حكم الموجود، انظر الفروق، السابق الذكر.

3106 - انظر الخرشي - ج 3 ص 200.

3107 - ي: بغير شرط.

3108 - ت: نقضا.

3109 - ت: على.

3110 - ت: لا بدل له.

3111 - ت: إجازة.

3112 - الفروق - ج 3 ص 172، الفرق 166.

3113 - ت: تأخيرها.

عتقت³¹¹⁴. وقد تكون الإجابة جزءاً ولا يتقدمها سبب يقتضيها : كالقبول بعد الإجابة في البيع وسائر العقود، فلا يجوز تأخيرها³¹¹⁵ لئلا يؤدي إلى الفساد³¹¹⁶ والخصومة³¹¹⁷ بإنشاء عقد مع آخر. واختلف المالكية بأي قسم يلحق التملك، والأقرب أنه من الثاني.

قاعدة 586: مبنى النكاح على المكارمة، فمن ثمّ جاز انعقاده على غير رؤية ولا صفة، وأجمع على أن الرد لا يكون فيه بكل عيب تُرد به البياعات المبنية على المشاحة³¹¹⁸، بل بما يؤثر في مقصوده وجوداً : كعيوب الفرج، أو استيفاء كالجنون والبرص على خلاف في ذلك. ولهذه القاعدة كره مالك فيه الشروط غير الموجبة به والمفسدة له³¹¹⁹، وكره تأجيل الصداق أو شيء منه³¹²⁰.

قاعدة 587³¹²¹: ترجيح إحدى البينتين بمزيد العدالة، قيل : يُسقط الأخرى فيجري في كل شيء، وقيل يؤدي إلى ظن ضعيف لا يستقل به أمر، فلا يُعتبر³¹²² في شيء. وهذان وجه القولين في سماع الترجيح أو عدم سماعه. وهى قاعدة أصولية تختلف فيها، وإن زعم الفخر³¹²³ أن العمل بالراجح واجب بالإجماع، واختلف النظار في سماعه. فكل من قبل البعيد صح سمعه³¹²⁴، وأما المبرز فأبى ذلك ؛ لأنه خارج عن المنع والمعارضة. وقيل في ترجيح إحدى البينتين أنه يؤدي إلى ظن يكون كقيام شاهد

3114 - أي تحت عبد .

3115 - ت : تأخرها، ي : تأخيره.

3116 - في المصدر السابق : التشاجر.

3117 - ع : أو الخصومة .

3118 - في : ت، ع، ي : المقاشحة، والتصويب من : س .

3119 - المواق - ج 3 ص 512، والخرشي - ج 3 ص 266.

3120 - الخرشي - ج 3 ص 269، والمواق والخطاب - ج 3 ص 513.

3121 - المنجور - ج 2، م 2، ص 5 .

3122 - ت : تعتبر.

3123 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 127.

3124 - ت : قبل العهدى صحح سمعه - ع : قبل البعيد سمعه، وفي هامش ت : لعله : العددي، بدل : العهدى، وفي : س : العميدي - وفي : ج : العبري سمعه، فهي كلمة مضموسة في كل هذه النسخ.

فيعتبر في البيع مثلا دون النكاح، وهو مشهور مذهب مالك. ويلزمه³¹²⁵ الترجيح بالعدد، والمشهور نفيه.

قاعدة 588³¹²⁶: المشهور غير المنصور أن صحة الالتزام لا تتوقف على ثبوت المطابقة بل يكفي دعواها: كمن أقر بزوجة في صحته ثم مات وليس هو بطارئ، أو أقر بوارث وليس له³¹²⁷ وارث معروف: فقيل: إقرار بالمال، وقيل: لا³¹²⁸، وهو الصحيح لأن الفرع لا يثبت والأصل باطل، والمسبب لا يحصل والسبب غير حاصل، وبني الفرع الثاني على:

قاعدة (589)³¹²⁹ أخرى: وهي³¹³⁰ أن بيت المال: هل هو وارث أو مرجع للضياع³¹³¹؟ أو على أنه كالوارث المعروف المعين، وهو قول محمد، أو لا، وهو قول النعمان. وللمالكية القولان.

وعليهما الخلاف في نفوذ وصيته بجميع ماله أو يرد³¹³² ما زاد على الثلث. قال محمد: جهة الإسلام جهة في الإرث كجهة القرابة. وقال النعمان: مصرف ما لا مستحق له بالميراث بمثابة كل مال ضائع، فإذا أبان المالك له مصرفا³¹³³ بوصيته لم يكن ضائعا، وليست إسقاطا للحق بل قطعاً للسبب.

قاعدة 590³¹³⁴: إذا اتحد الحق سقط بإسقاط أحد المستحقين: كالأمان والقصاص. وإن تعدد لم يسقط حق من لم يسقط³¹³⁵: كالأموال. وقد يختلف في إلحاق

3125 - ت: ويلزم.

3126 - المنجور - ج 2، م 2، ص 6، وإيضاح المسالك - ص 266، القاعدة 58.

3127 - ي: هو.

3128 - س: لا يصح.

3129 - هذه القاعدة تابعة للتي قبلها، كما في المنجور، ولكن نسخة: ع أعطتها رقما تسلسليا.

3130 - ع، ي: وهو.

3131 - إيضاح المسالك - ص 267، القاعدة 59.

3132 - ت: رد.

3133 - (مصرفاله) - ت: له مصرفا.

3134 - هذه القاعدة تشابه القاعدة رقم 543 المتقدمة، في لفظها ومدلولها.

3135 - حق من لم يسقط، ساقطة في: ي.

بعض الصور بأحد هذين القسمين : كإنكاح أحد الوليين من غير كفاء : قال مالك ومحمد : من الثاني فللاخر الاعتراض، وقال النعمان : من الأول فلا اعتراض.

قاعدة 591: اختلف المالكية في النكول هل هو كالشاهد الواحد أو كالشاهدين ؟ فإذا ادعى أحدهما النكاح وأقام شاهداً، ففي تعلق اليمين بالآخر قولان ؛ وفائدتها رجاء أن ينكل فيغرم .

قاعدة 592: الأصل عند مالك ومحمد في شهادة النساء الرد، والقبول في الأموال للضرورة بكثرة التعاطي، فلا تدخل في غيرها : كالنكاح. وعنده القبول، والرد بشبهة الغفلة في درء ما يُدْرَأُ بالشبهة، فتدخل .

قاعدة 593: اختلف المالكية في تقديم أقرب الوليين : أهو من باب الواجب أو الأولى³¹³⁶ ؛ وعليهما هل للأبعد أن يعقد أو لا؟ وإذا عقد فهل يسقط نظر الأعد أو لا؟³¹³⁷.

قاعدة 594: اختلفوا في المقلب في الولاية من حق الله عز وجل أو حق العبد³¹³⁸. فإذا أنكح الأبعد³¹³⁹ وقلنا بالأول، مضى³¹⁴⁰ على الأعد وهو المشهور³¹⁴¹، وإلا فله الرد. وعلى القاعدة : فهل³¹⁴² للمرأة أن تصرف أمرها إلى أحد المتساويين أو لا؟.

قاعدة 595³¹⁴³: اختلفوا في النكول هل هو كالإقرار أو لا؟ فإذا وكله على أن ينكحه بألف فأنكحه بألفين³¹⁴⁴، وأنكر التعدي فأحلفت³¹⁴⁵ المرأة الزوج فنكل وغرم

3136 - بداية المجتهد - ج 2 ص 11، والخرشي - ج 3 ص 183، والمواق والحطاب - ج 3 ص 432، والزرقاني - ج 3 ص 177.

3137 - نفس المصادر المتقدمة.

3138 - بداية المجتهد - ج 2 ص 12، والخرشي - ج 3 ص 189.

3139 - انظر تفسير: الأبعد والأقرب، في الزرقاني - ج 3 ص 177.

3140 - ي : معنى.

3141 - انظر المصادر التي في هامش القاعدة التي قبل هذه .

3142 - ت : هل.

3143 - المنجور - ج 2، م 2، ص 3-4.

3144 - المواق - ج 3 ص 513، والخرشي - ج 3 ص 269 وما بعدها.

3145 - ت : واحلفت.

الألفين : فإن قلنا بالأول لم يكن له أن يحلف الوكيل، وبالتالي أحلفه. وقيل : النظر في يمين الزوج : فإن كانت على تصحيح قوله مجردا فنكوله إقرارا، وإن كانت عليه وعلى إبطال قول المنكح فله أن يحلفه.

قاعدة 596³¹⁴⁶: اختلفوا في العادة هل هي كالشاهد أو كالشاهدين ؟ فإذا أنكح ابنه البالغ وهو ساكت حتى إذا فرغ أنكر بحدثان ذلك، فاستحلف³¹⁴⁷ أنه لم يرض فنكل : فإن قلنا: كالشاهدين لزمه النكاح، وكان عليه نصف الصداق، وإلا لم يلزمه³¹⁴⁸. وبني هذا الخلاف على القاعدة فوق هذه أيضا.

ومن هذه لزوم اليمين لمن قضي له من الزوجين بما يُعرف أنه للنساء أو للرجال. أما³¹⁴⁹ القضاء للرجل بما يُعرف لهما، فلا بد فيه من اليمين عندي ؛ لأنه بالأصل لا بالعادة³¹⁵⁰. والقياس أنه بينهما بأيانها.

قاعدة 597³¹⁵¹: اختلفوا في مراعاة الطوارئ، ثالثها تُراعى القرية فقط. ومن فروعه القولان في تزوج³¹⁵² العبد ابنة سيده وكراهته خشية أن ترثه، فيؤول إلى فسخ ؛ بخلاف الابن أمة أبيه لبقاء الوطء له. وورد بأن النكاح يُفسخ والشركة تمنع. قال ابن محرز³¹⁵³: وإنما تعليل الكراهة في الابنة أنه ليس من مكارم الأخلاق، وقد يشق عليها. كما كره أن يزوج الفارهة للوغد، وكره من جهة الدناءة أن يزوج أم ولده، وهاتان قاعدتان أخريان .

قاعدة 598³¹⁵⁴: مراعاة مكارم الأخلاق التي بُعث محمد صلى الله عليه وسلم لتتميمها، مع تأكيد ذلك على أهل الفضل والمروءة³¹⁵⁵ - طراز العدالة ؛ ومن ثم مُهي عن

3146 - المنجور - ج 2، م 2، ص 3، وإيضاح المسالك - ص 392-394، القاعدة 111.

3147 - ع : فاستحلف على.

3148 - الخرشبي - ج 3 ص 203، والزرقاني - ج 3 ص 199.

3149 - ع : وأما.

3150 - ت، ي : لأنه الأصل لا بالقاعدة .

3151 - المنجور - ج 1، م 16، ص 1-2، وإيضاح المسالك - ص 297-298، القاعدة 74.

3152 - س : تزوج - ت، ع، ي، ج : تزويج.

3153 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 398.

3154 - المنجور - ج 1، م 16، ص 2، وقد أدمج هذه القاعدة في التي قبلها.

3155 - (على أهل الفضل والمروءة) : ع، ي : على أهل الفضل والمروءة - ت : على العمل بالمروءة.

بيع الكلب والعسيب وأجرة الدم، وزُدت الشهادة ببعض المباح : كاللعب بالحمام والأكل في السوق.

قاعدة 599³¹⁵⁶. توخي القيم³¹⁵⁷، الرفق بمن تحت أمره وتجنب ما يَشُق عليه مما له مندوحة من فعله. فمن ثم كُره للولي أن يُزوج وليته من الذميم والشيخ الكبير، وطلب³¹⁵⁸ منه تحصيل الكفاءة. ومن³¹⁵⁹ المالك الرفق بالملوك إلى غير ذلك. والأصل فيه قوله عليه السلام: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" الحديث³¹⁶⁰.

قاعدة 600: الأصل أن القبض لمن يُسلم السلعة، فالذي يُسلمها هو الذي يستحق قبض عوضها، إلا أن يكون ممنوعاً من النظر في المال. وأما العاقد غير المسلم فلا يستحق القبض إلا أن يكون ممن³¹⁶¹ له النظر في المال ؛ وعلى هذا يجري قبض الصداق³¹⁶²، فتأمل.

قاعدة 601 : عند مالك والنعمان أن المهر حق الله عز وجل ؛ ولذلك لا يقبل البُضع الإباحة فيتقدر³¹⁶³ شرعاً، وأقرب المعتبرات نصاب القطع على قوليهما فيه لخطر البُضع وشرفه. وعند محمد : حق المرأة ؛ لأنه عقد معاوضة فيتقدر³¹⁶⁴ بتقديرها، وحق الله عز وجل في ثبوت أصله، والمقدرات لا تثبت بالقياس. وهذا هو الفقه³¹⁶⁵ الصحيح³¹⁶⁶.

3156 - المنجور - ج 1، م 16، ص 2.

3157 - ت : توجه للقيم.

3158 - ع : وطلبه.

3159 - ي : وفي.

3160 - رواه البخاري.

3161 - ع، ي : من .

3162 - المواق - ج 3 ص 531، والخرشني - ج 3 ص 292 - 293.

3163 - ع : فيتقدم - ي : فيتعذر.

3164 - ي : فيتعذر.

3165 - الفقه، ساقطة في : ت .

3166 - ع، ي : الصريح.

قاعدة 602: عند مالك ومحمد وجوب المهر عند العقد لحق المرأة، فلا مهر للمفوضة³¹⁶⁷ بنفس العقد. وعند النعمان لحق الله عز وجل، فلها مهر المثل³¹⁶⁸ بالعقد. فإذا طلقت قبل البناء والفرض، فقالا: لا شيء لها، وقال: نصف مهر المثل. والقياس أن الموت عندهما كالطلاق³¹⁶⁹، وعنده كالدخول³¹⁷⁰.

قاعدة 603: كل ما لا يتقوم³¹⁷¹ فلا يعرض عنه اتفاقا واختلافا؛ ولهذا يقول من لا يتقوم البضع عنده³¹⁷² أن المهر حق لله عز وجل. ويختلف المالكية في أخذ المرأة العوض عن يومها من زوجها، أو ممن شاءت من نسائه؛ لاختلافهم في كون ذلك مما يتقوم أو لا؟.

قاعدة 604³¹⁷³: مشهور مذهب مالك أن العطايا تلزم بالقول وتتم بالقبض، وأن العدة لا تلزم إلا بالقبض أو بالتعليق بما يدخل في التصرف في المال أو بإدخال الموعود في عهده. وقيل: لا تلزم العطية إلا بالقبض وتلزم العدة بالقول. فإذا قال: إن أعطيتني من الألف الحال مائة أسقطت الباقي، أو إن³¹⁷⁴ عجلت حقي اليوم أو إلى شهر فلك وضبعة كذا لزم، فإن عجل إلا درهما، أو زاد يسيرا على الأمد، فقولان على ما قرّب الشيء.

قاعدة 605: الأصل أن لا رجوع في الهبة بعد لزومها: إما بالقول: كمالك، أو بالقبض كغيره. واستثنى المالكية الاعتصار وهبة المرأة يومها³¹⁷⁵ متى لم تقدر على المقام للضرورة. ومن يعتبر القبض في لزوم الهبة قد يعتبر³¹⁷⁶.

3167 - نكاح التفويض هو - كما قال ابن عرفة - : "ما عقد دون تسمية مهر، ولا إسقاطه، ولا صرفه لحكم أحد"، انظر: الخرشبي - ج 3 ص 273.

3168 - (مهر المثل): ي: مثل صداق المثل.

3169 - بداية المجتهد - ج 2 ص 22.

3170 - المصدر السابق.

3171 - ت: يقوم.

3172 - راجع القاعدة 573.

3173 - المنجور - ج 2، م 2، ص 2.

3174 - ع، س: وإن.

3175 - الفروق - ج 1 ص 200.

3176 - ربه القاعدة التالية من تنمة هذه.

قاعدة 606³¹⁷⁷: وهي قبض أول متصل الأجزاء هل هو قبض لجميعه أولاً ؟
وعليهما اختلاف المالكية في فسخ الدين في الكراء ونحوه، فيجري هنا الخلاف الذي
هنالك.

قاعدة 607: إذا تجاذب الحق جهتان غلب أقواهما، وقد يختلف في ذلك : كمقام
العروس : قيل حق له³¹⁷⁸ وقيل للمرأة ؛ لأنه يحتاج إلى الاستمتاع بالجديدة، وهي إلى
التأنيس وإزالة وحشة الانقباض، وإلا كان بينهما .

قاعدة 608: إنما يُقضى من حقوق الله تعالى ما³¹⁷⁹ لم يَكُلْه إلى أمانة العبد : كالطلاق
وبت العتق لا نذر، والزكاة لا الحج ونحوه. ومن حقوق العباد ما كان من معنى
الدين والاستحقاق لا التفضل ومكارم الأخلاق. وقد يُختلف في بعضها كمقام الزوج
عند المتجددة إذا قيل إنه من حقها نظراً إلى النص للبكر سبع وللثيب ثلاث³¹⁸⁰، أو
المعنى.

قاعدة 609: كل حكم دائر بين شخصين ليس لأحدهما بحق الأصل : أعني في
باطن الأمر، فالأصل فيه القرعة دفعا للميل³¹⁸¹ وعدلا بين الفريقين إلا بدليل خاص،
وإلا فالأصل منعها، لأنها من المخاطرة.

قاعدة 610: زيادة العقوبة دليل زيادة قبح الذنب المستلزم لقوة الحرمة وزيادة
النقمة³¹⁸²، " يضاعف لها العذاب ضعفين"³¹⁸³، " إذا لأذقناك"³¹⁸⁴؛ وهذه الحرمة عند

3177- إيضاح المسالك - ص 360-364، القاعدة 96.

3178 - ت، س : حق لله عز وجل.

3179 - ع، ي : بها.

3180 - يشير إلى الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه قال : من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها
سبعاً، ثم قَسَمَ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، ثم قَسَمَ، متفق عليه، واللفظ للبخاري. انظر بلوغ المرام
من أدلة الأحكام، ص 220.

3181 - س : للجهل.

3182 - ع، س : النعمة.

3183 - يشير إلى الآية : " يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله
يسيراً" سورة الأحزاب، الآية : 30.

3184 - الآية هي: "إذا لأذقناك ضِعْفَ الحياة وضِعْفَ الممات، ثم لا تجد لك علينا نصيراً" سورة الإسراء، الآية 75.

الجمهور ظهور في مراتب الشرف : كاختصاص الشهادات وبعض الولايات بالأحرار³¹⁸⁵. وهل لها اعتبار في زيادة المتاع : كالقسم ؟ اختلف المالكية فيه. ثم في سقوطه بالدخول تحت أحكام السقوط : كحرة وأمة تحت عبد ؛ لأن الأمة من نسائه وأكفائه.

قاعدة 611: من تعلق حقه بعين شيء فأُتلف عليه فله المطالبة به : كزوجة المفقود تنفق³¹⁸⁶ من ماله بعد الموت، فإن الورثة يرجعون عليها به عند مالك ؛ بخلاف من تعلق حقه بالذمة" كالوصي يُنفق على الأيتام، ثم يثبت على أبيهم دين على مذهب ابن القاسم، وقيل يرجع عليهم .

قاعدة 612: إذا اختلفت حالتان : سابقة ولاحقة، ففي الملتفت إليه منهما قولان للمالكية: كمن سافر مليا وقدم عديما فادعى العدم في سفره لتسقط عنه النفقة، أو بالعكس، ففي تصديقه أو تكليفه البينة قولان للمالكية، والمختار تصديقه في الثانية فقط للاستصحاب³¹⁸⁷. وكالجزاف تجب غرامته بعد أن عُرفت مكيالته : فهل تجب بالقيمة أو بالمثل قولان لهم، والثاني أعدل.

قاعدة 613: اختلف المالكية في المقلب في نفقات الزوجات: أهو أحكام المعاوضة³¹⁸⁸ والإجارة، أو حكم النفقة بالقرابة ؛ وعليهما لو مكنت وهي مريضة لا يمكن الاستمتاع بها إلا أنها ليست في السياق.

3185 - ع : بالأحرى.

3186 - ي : ينفق.

3187 - انظر تفصيل ذلك في التحفة عند قول الناظم :

"فإن يكن مُدَّعياً حال العدم *** طول مغيبه وحاله انبَهَم
فحالة القدوم لابن قاسم *** مستبَدُّ لها قضاء الحَاكَم
فمعسرٌ مع اليمين صُدقا *** وموسرٌ دعواه لن تُصدقا
وقيل بالحمل على اليسار *** والقول بالتصديق أيضاً جَار
وقيل باعتبار وقت السفر *** والحكم باستصحاب حاله حرى"

انظر شرح ذلك في التودي والتسولي على التحفة، ج 1 ص 366 - 367.

3188 - ع، ي : المعاوضات .

قاعدة 614: المشهور عند المالكية أن الوكيل معزول عن نفسه، وفيمن في ولايته أو من يُتهم عليه - للمالكية قولان.

قاعدة 615³¹⁸⁹: اختلف قول مالك في الوكيل هل ينعزل بالموت³¹⁹⁰ والعزل، أو ببلوغها إليه، على الخلاف في النسخ: هل يتقرر حكمه بالنزول أو بالوصول. فإذا وكلت وكيلين³¹⁹¹، فزوجاها، فدخل الثاني ولم يعلم، فإن قلنا بالأول فهي للأول لانفساخ وكالة الثاني بالعقد، وإن قلنا بالثاني فهي للثاني، وهو المشهور³¹⁹² لقضاء عمر³¹⁹³، وإن كان إمضاء نكاح محصنة وفسخ عقد مسلم³¹⁹⁴ بغير موجب. وكذلك البيع خلافا للمغيرة لعدم حرمة، والحق ردهما معا: كالشافعي وابن عبد الحكم.

قاعدة 616: كل ما يُطوق الإنسان من³¹⁹⁵ المنة فإنه لا يلزمه ويسقط عنه به ما توقف وجوبه عليه³¹⁹⁶: فمن وهب له ثمن الماء جاز له التيمم عند مالك، بخلاف الماء نفسه إلا أن يتحقق³¹⁹⁷ المنة فيه. ومن وكّل من ينكحه بألف فأنكحه بألفين ولم يدخل، فقبل له إن رضيت بألفين وإلا فلا نكاح بينكما، فقال الوكيل³¹⁹⁸: أنا أحمل ما زدت لم يلزمه النكاح، وقيل: يلزمه؛ لأن ذلك لا يقتضي منة. والقولان للمالكية.

قاعدة 617: أصل مذهب مالك القضاء على الغالب، وفيه خلاف، وقد تكرر في الكتاب كثيرا. وإذا قلنا به فهل يفرق عليه بعدم النفقة؟ وهو المشهور، وفيه³¹⁹⁹ خلاف أيضا.

3189 - المنجور - ج 1، م 24، ص 2-4، وإيضاح المسالك - ص 268-271، القاعدة 60، والفروق - ج 3 ص 103 وما بعدها.

3190 - ع: بعد الموت.. انظر المواق - ج 5 - ص 214-215.

3191 - ت: وكييها.

3192 - الخطاب والمواق - ج 3 ص 440، والخرشي - ج 3 ص 191، والزرقاني - ج 3 ص 185.

3193 - الفروق - ج 3 ص 105.

3194 - ع: مسلمة.

3195 - ع، ي: ربق - س: رمق، والتصويب من: ت.

3196 - (وجوبه): ي: به.

3197 - ت: تتحقق.

3198 - المواق - ج 3 ص 513، والخرشي - ج 3 ص 269.

3199 - ع: وفيه - ت، ي، س: فيه.

قاعدة 618³²⁰⁰: اختلف المالكية في العبد هل هو مالك أو لا؟ قال ابن بشير: والمذهب أنه مالك ولكنه ليس بملك حقيقي؛ لأن للسيد أن يتزعم ما في يده. وعندنا³²⁰¹ فيمن ملك أن يملك هل يعد مالكا حقيقة أو لا؟.

قلت: فعلى هذا يكون في كون العبد مالكا حقيقة قولان؛ لأن السيد إذا لم يكن مالكا حقيقة فالعبد مالك حقيقة، وهكذا يحكي غير واحد، أعني أن المذهب اختلف في كون العبد³²⁰² مالكا، والحق أن المذهب أنه مالك حقيقة إلا أنه ناقص بتسليط الغير عليه وذلك لا ينافي الحقيقة كالمديان.

قاعدة 619: اختلف المالكية في انتشار الحرمة بين الأم وابنتها: هل هو شرع غير معلل أو علته اختبار³²⁰³ الأم والابنة من جهة واحدة؛ وعليه اختلفوا في انتشار الحرمة بمحض الزنا، بخلاف شبهة النكاح.

قاعدة 620³²⁰⁴: اختلفوا في المترقيات³²⁰⁵ إذا وقعت متى تعد حاصلة أيوم الوقوع أو يوم ابتداء الترقب. وعليه إذا كان في عقد النكاح خيار فوق الوطاء قبل الاختيار، ثم اختار من له الاختيار إمضاءه: فهل يكون ذلك الوطاء إحصانا أم لا؟.

قاعدة 621³²⁰⁶: اختلفوا في صحة أنكحة الكفار وفسادها. وعليه تحليل الكتابية بوطء الكافر، وإذا عقد على أم وابنتها ثم أسلم ولم يصبها³²⁰⁷: هل يفسخ أو يختار؟ والمشهور أنه فاسد بأصله مصحح بالإسلام، فلا يصح طلاقه ولا ظهاره، ويصح

3200 - المنجور - ج 1، م 14، ص 6.

3201 - ع: عندنا قولان.

3202 - ي: العبد اختلف.

3203 - ت: اختيار.

3204 - المنجور - ج 1، م 15، ص 1-4، وانظر القاعدة 975.

3205 - ت: المترقيات - ج: الترقبات.

3206 - المنجور - ج 1، م 13، ص 6-8، والفروق - ج 3 ص 132 وما بعدها، وانظر القاعدة: 227 وما بهامشها من مراجع.

3207 - ت، ج: يصبها.

اختياره أربعا أو إحدى الأختين بالنص والقاعدة. وقال النعمان : صحيح، ويبطل نكاح الأواخر والأخيرة، وقاله محمد، إلا أنه يختار للآثار³²⁰⁸.

وأصل هذه القاعدة الخلاف في أنهم مخاطبون بالفروع، وفيها ثلاثة أقوال، ثالثها: أنهم خوطبوا بمقتضى الكف أو الترك³²⁰⁹ دون الإتيان أو الفعل، فإذا تزوج بخمر فقبضتها ثم أسلم³²¹⁰ ولم يدخل فالمشهور أن لها شيئا بناء على الخطاب : فقييل : صدق المثل، وقيل: قيمة الخمر، وقيل : ربع دينار، والشاذ لا شيء لها. وأما النواهي والعقوبات³²¹¹ فقال ابن القاسم : لا يعتق عليه بالمثل إلا المسلم، وقال أشهب : يعتق الذمي لا الحربي.

قاعدة 622³²¹²: ترجيح المفسدة على المفسدة يسقط³²¹³ اعتبارها ارتكابا لأخف الضررين عند تعذر الخروج³²¹⁴ عنهما : كإنفاذ المالكية - إلا ابن عبد الحكم - نكاح الثاني في مسألة الوليين بالدخول، وكإنفاذهم به ما فسد لصدقه على صدق المثل، وما عُقد بالولاية العامة - والخاصة ليست بولاية إجبارية - وبالطول، وكونه صوابا، أو ينقل³²¹⁵ حكما³²¹⁶ : كفوات البيع الفاسد بالقيمة ؛ هذا أصل مالك، وخالفه الشافعي فيه على الجملة .

قاعدة 623³²¹⁷: اختلف المالكية في الأقل هل يُعتبر في نفسه أو يتبع الأكثر. وحمل عليه ابن يونس اختلافاً فهم في الخثى³²¹⁸ إذا بال من المحلين : هل ينظر إلى الأكثر فيحكم له به أولا ؟ .

3208 - ت، ي : للآثار ؛ ع : للايثار ؛ ج : الايثار ؛ س : ثلاثا للآثار.

3209 - في : ع : والترك.

3210 - ج : أسلم .

3211 - ع : والمحرمات.

3212 - المنجور، ج 2، م 7، ص 3-4، وهذه القاعدة هي غير قاعدة : جلب المصالح مقدم على درء المفسد .. انظر : القاعدة 200.

3213 - في : ي، س : فيسقط.

3214 - في : ي : الحرج.

3215 - ت : ينقل - ع، ج، ي، س : ينتقل.

3216 - ت، س : حكما - ع : حكمها - ج، ي : حكمها.

3217 - المنجور - ج 1، م 21، ص 8.

3218 - إيضاح المسالك - ص 250، من القاعدة 52.

قاعدة 624: الإقدام على الأُنكحة المحرمة بالقرآن : هل هو زنى أو شبهة نكاح ؟
اختلفوا فيه ؛ وعليه الخلاف في الحد : كالمسلمة تتزوج الكافر .

قاعدة 625 : اختلفوا في كون الأمر الحكمي كالحقيقي أو لا ؟ فإذا أسلم فغفل
عن الولد حتى كبر على دينهم : فهل يُجبرون على الإسلام ويُجعلون كالمسلمين تحقيقاً
أولاً؟ لأن إسلامهم بالحكم والتقدير لا بالتحقيق، ولقوة الاحتمال. قال بعضهم:
يجبرون بالضرب والسجن ولا ينتهي إلى القتل³²¹⁹.

قاعدة 626³²²⁰: اختلفوا فيمن خيّر بين شيئين فاختر أحدهما هل يُعد كأنه
منتقل، أو كأنه ما اختار قطُّ غير ذلك الشيء؟ فإذا أسلم على أختين³²²¹ ولم يطأهما
فاختر إحداهما: فإن كان كالمنتقل³²²² لزمه نصف صداق الأخرى ؛ لأنه كالمطلق، وإلا
لم يلزمه شيء. وإذا غصب جارية ثم اشتراها وهي غائبة، فإن قلنا بالأول فلا
تُشترى³²²³ إلا بما تشتري³²²⁴ به قيمتها، وهو قول أشهب، وإن قلنا بالثاني لم تُراع القيمة
وهو ظاهر الكتاب. قال ابن عطية³²²⁵: " أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى³²²⁶ :
قيل: الشراء هنا استعارة وتشبيه³²²⁷ : لما تركوا الهدى وهو معرض لهم ووقعوا بذلك في
الضلالة واختاروها - شبهوا بمن اشترى، فكأنهم دفعوا في الضلالة هداهم إذ كان لهم
أخذه ؛ وبهذه المعنى تعلق مالك في منع أن يشتري الرجل على أن يتخيّر في كل ما
تختلف آحاد جنسه، ولا يجوز فيه التفاضل " انتهى³²²⁸.

3219 - في : ي : القود .

3220 - المنجور - ج 1، م 18، ص 7-8، وإيضاح المسالك - ص 356-359، القاعدة 95.

3221 - أختين، ساقطة في : ي .

3222 - إحداهما فإن كان كالمنتقل، ساقطة في : ي .

3223 - ي : يشتري .

3224 - ي : يشتري .

3225 - هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي، مفسر، فقيه، عارف بالأحكام
والحديث، له مشاركة في علوم اللغة والأدب والشعر، توفي سنة 541، من كتبه، تفسير القرآن الكريم المسمى:
"المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". انظر: الديباج ص 174، ووفيات ابن قنفذ - ص 263.

3226 - سورة البقرة، الآية 16.

3227 - ي : وتشبيهاً .

3228 - تفسير ابن عطية - ج 1 ص 127-128، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .

قاعدة 627: اختلفوا في استقلال شهادة المرأة الواحدة في موضع الضرورة : كالرضاع تشهد به امرأة واحدة، والمالكية يشترطون في اختلافهم فشو ذلك من قولها ؛ لأن فشوه قرينة، والموضع موضع ضرورة، فبني خلافهم على قاعدة الفشو من قول الشاهد: هل يقوم مقام شاهد آخر أو لا؟ إلا أنه لا شاهد له في الشرع، ولا بد فيما يقوم مقام الشاهد من الانفصال: كالعرف والنكول .

قاعدة 628: اختلف المالكية في الحقوق غير المالية : كولاية النكاح والصلاة على الجنابة³²²⁹: هل هي كالحقوق المالية فلها لكها أن يتصرف فيها بالأخذ لنفسه أو النقل إلى غيره، وهو المشهور، أو لا ؟ لأنه إنما ملكها بسبب شاركة فيه المنقول عنه لا المنقول إليه، فيكون المنقول عنه أحق به من³²³⁰ المنقول إليه، وهو الشاذ.

قاعدة 629: من استحق أمرا المعنى فيه : فهل يمضي نقله إلى غيره على من دونه من مستحقيه؟ اختلف المالكية فيه : كالولاية والحضانة : فقيل³²³¹: يكون المنقول إليه كأحد الأولياء، وكذلك صلاة الجنابة ؛ إلا أن يقصد فضل علم أو ورع، ونحوهما .

قاعدة 630: الأصل تقديم السبب³²³² على المسبب³²³³ ؛ ولذلك³²³⁴ أبطل المالكية الرد³²³⁵ ؛ لأن من لا يستحق الفاضل مع المعتق³²³⁶ لا يستحق رده عليه مع عدمه³²³⁷، وبه منعوا توريث ذوي الأرحام في المشهور.

3229 - ع، س : الجنائز.

3230 - به، ساقطة في : ت، س .

3231 - ع. س : وقيل.

3232 - في : ي. س : النسب.

3233 - في : ي، س : السبب.

3234 - ع : وبذلك، ي : فبذلك.

3235 - انظر الكلام على الإرث بالرد عند قول خليل : "وقدم مع التساوي الشقيق مطلقا، ثم المعتق ... كما تقدم، ثم بيت المال، ولا يرد ولا يدفع لذوي الأرحام" الخرشبي - ج 8 ص 207 - 208. وكان قد صدر في المغرب أول قانون للإرث بالرد سنة 1962، وذلك بمقتضى الظهير الشريف رقم 154 - 62 - 1، المؤرخ في 29-10-1962، والمنشور بالجريدة الرسمية 6212 بتاريخ 6 نونبر 1962، ثم جاءت مدونة الأسرة سنة 2003، فأقرت أيضا الإرث بالرد، كما جاء في الفقرة السادسة من المادة 349.

3236 - ت : المعين.

3237 - ع : غيره.

قاعدة 631³²³⁸: اختلف المالكية في الحكم هل يتناول الظاهر والباطن أو لا يتناول إلا الظاهر فقط، وهو الصحيح. فإذا قُضي للمطلقة بالنفقة بظن الحمل ثم تبين أن لا حمل، ففي نقض القضاء قولان، ويلزم المجيز مذهب الحنفية التشيع³²³⁹.

قاعدة 632³²⁴⁰: الولد يتحرك لمثل ما تخلق³²⁴¹ له، ويوضع لمثلي ما تحرك³²⁴² فيه، وهو يتخلق³²⁴³ في العادة تارة لشهر فيتحرك لشهرين، ويوضع لسته، وتارة لشهر وخمسة أيام، فيتحرك لشهرين وثلاث، ويوضع لسبعة، وتارة لشهر ونصف فيتحرك لثلاثة ويوضع لتسعة؛ فلذلك لا يعيش ابن ثمانية ولا يتقص الحمل عن ستة.

قاعدة 633³²⁴⁴: اختلف قول ابن القاسم في السكوت على الشيء هل هو إقرار به وإذن فيه أو لا؟ قال ابن رشد: والنفي أظهر لقوله عليه السلام في البكر: "إذنها صماتها"³²⁴⁵؛ لأن مقتضاه أن غير البكر بخلافها، وقد أجمعوا عليه في النكاح، فيقاس غيره عليه، إلا أن يُعلم في مستقر العادة أن أحداً لا يسكت إلا راضياً فلا يُختلف فيه.

وعلى هذا ما في كتاب الاستحقاق من "البيان" فيمن يبيع متاعه بحضرته: إن أنكره قبل انقضاء المجلس حلف ولم يلزمه البيع، فإذا انقضى المجلس لزمه وكان له الثمن، وإن لم ينكره حتى طال العام فما زاد فادعى البائع أن ملكه خلص له بوجه يذكره حلف وكان له الثمن.

3238 - المنجور - ج 1، م 4، ص 1-5، وإيضاح المسالك - ص 400-403، القاعدة 116.

3239 - ي، س: ويلزم المجيز مذهب الحنفية التشيع - ت: وتلزم المجيز الحنفية التشيع - ج: ويلزم المجيز مذهب الحنفية الشيع - ع: ويلزم المجيز ومذهب الحنفية التشيع.

3240 - الفروق - ج 3 ص 123.

3241 - ع: يتخلق - ت: يخلق .. قارن بما في التحفة عند قول الناظم في بيع الرقيق:

"ولا تحرك له يثبت في *** ما دون عدة الوفاة فاعرف" انظر التودي والتسولي ج 2 ص 42-43، وقد قارن هناك مع ما في الفروق وأشار التودي إلى قاعدة المقري هذه.

3242 - ع: يتحرك.

3243 - ت: يخلق.

3244 - المنجور - ج 1، م 15، ص 4-8، وإيضاح المسالك - ص 373-375، القاعدة 102، وانظر القاعدة الآتية 1040.

3245 - متفق عليه، انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 129.

وإن لم يحضر البيع وإنما علم به بعد وقوعه : فإن قام بقرب ذلك حلف ولم يلزمه، وإن قام بعد العام ونحوه لزمه البيع، وإن قام بعد مدة تكون فيها الحيازة عاملة، فادعى البائع أنه له³²⁴⁶ خلص له بوجه يذكره، حلف وكان له الثمن.

قاعدة 634: الأحكام تبع للجلب والدرء³²⁴⁷ وإلا لم تُعتبر؛ وذلك إما في محل الضرورة: كنفقة الإنسان على نفسه، أو الحاجة : كنفقته على زوجته، أو التتمة³²⁴⁸ : كنفقته على ولده ووالديه ومماليكه ونحوها اشتراط العدالة في الشاهد والوصي والولي، بخلاف المقر، لخروجها³²⁴⁹ عن المراتب الثلاثة اكتفاء بوازع الطبع ؛ ولذلك لم يُعتبر من السفية في المال. ومن ثم لم يوجب ابن القاسم زيادة على خادم، ولم يرتب في الإنفاق أنواع الطعام والإدام ولا في الكسوة مفاخر الثياب. وجعل الشافعي ابنة الحارس كابنة الأمير : مدان، أو مد ونصف، أو مد.

قاعدة 635³²⁵⁰: العادة عند مالك كالشرط تقييد المطلق وتخصيص العام، وخالفه غيره ؛ فإن ناقضت أصلا شرعيا : كغلبة الفساد مع أصل الصحة، فقولان، وقد تختلف فيختلف لذلك : ككفاءة³²⁵¹ المولى والعبد والفقير لاختلاف الأقاليم في كونه معرفة أو لا.

قاعدة 636: إذا اختلف الحكم بالنظر إلى الحال والمال³²⁵²، فللمالكية في المقدم قولان : كالفقير القادر على النفقة، المأمون على مال المرأة، إذا خيف أداء فقره إلى العجز³²⁵³ عن القيام : قيل : لا متكلم للمرأة في نكاحه، وقيل : بل لها متكلم ؛ وبني

3246 - له، ساقطة في : س.

3247 - ع، ي: أو الدرء.

3248 - ت : التتمة، وكلمة مطموسة في : س.

3249 - ي: لخروجها.

3250 - المنجور - ج 2، م 2، ص 2-5.

3251 - س : ككفاءة.

3252 - ع : أو المال.

3253 - ت : إذا خيف أداء فقرة عن العجز - ي : إذا فقرة عن العجز .

الخلاف على حقوق³²⁵⁴ المعرة وعدمه أيضا، فيكون خلافا في شهادة. وكاعتبار القدرة على النفقة في الطول إذا قيل: إنه المال³²⁵⁵. ومنه القولان فيما تجوز فيه شهادة النساء إذا أدى إلى ما لا تجوز فيه: كعيب الفرج المؤدي إلى الفراق. وفيما يجوز فيه الشاهد واليمين إذا أدى إلى ما ليس كذلك؛ وبالجملة ما ليس بهال إذا أدى إلى مال أو بالعكس.

قاعدة 637: مبنی القضاء على الظاهر، فمن ثم قد يُخالف الأمر الواجب: كالصبي يحتلم، فإنه يذهب بنفسه حيث شاء، أو بنفسه وماله على ظاهر المدونة، ورواية زياد شبطون³²⁵⁶ قضية للحكم³²⁵⁷، ثم إن أراد الحج فأراد أبوه أو أحدهما منعه تربص السنة والسنتين قضية للأمر؛ ومن ثم قيل يحلف له أبوه ويكن عاقا بذلك، فافهم.

قاعدة 638³²⁵⁸: من أصول المالكية المعاملة³²⁵⁹ بنقيض المقصود الفاسد: كحرمان القاتل من الميراث، وتوريث المبتوتة في المرض المخوف. قال بعضهم: إنها تجبر الثيب بالزنا³²⁶⁰ إذا قصدت بذلك رفع الإجمار³²⁶¹. وقال آخرون³²⁶²: إنها مُنَع المطلق في الحيض من الطلاق في الطهر الذي يليه³²⁶³؛ لأنه استعجل الطلاق حيث لا يجوز فمُنَع منه³²⁶⁴ حيث يجوز³²⁶⁵. وقيل: لأن الرجعة إنما تكون للوطء، فإن لم يفعل صارت للطلاق، فانصرفت من مقصدها³²⁶⁶ الشرعي. وإن وطئ كره للبس³²⁶⁷: إما لخوف

3254 - ع: خوف.

3255 - المنجور - ج 1، م 14، ص 3.

3256 - ت: يمتعون.. وشبطن هو زياد بن عبد الله الأنصاري الطليطلي روى عن مالك وسمع منه الموطأ وولي القضاء ببلده طليطلة، توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين. انظر الديباج - ص 127.

3257 - ي: الحكم.

3258 - المنجور - ج 2، م 5، ص 1-5، وإيضاح المسالك - ص 315 وما بعدها القاعدة 82.

3259 - المعاملة، ساقطة في: ي.

3260 - انظر القاعدتين: 506 و 547.

3261 - انظر تفصيل ذلك في المواق والحطاب - ج 3 ص 427، والخرشبي - ج 3 ص 176، والزرقاني - ج 3 ص 172.

3262 - ت: الآخرون.

3263 - الخرشبي - ج 4 ص 29، والحطاب والمواق - ج 4 ص 40.

3264 - منه، ساقطة في: ي.

3265 - المصادر السابقة.

3266 - ت: مقصودها.

3267 - ع، ي، س: للمس.

الندم ؛ لأنها قد تكون حاملا، أو لأنها لا تدري بماذا تعتد، فقد لبس عليها. وهذان أصلا ن آخران لهم.

وقد اختلفوا في النكاح على الطلاق أهو من باب المتعة فيمنع، أو لا فيصح. وغير المالكية يخالفهم في أصل هذه القاعدة، ولا يراها معتمدة في الشرع. وحكمتها³²⁶⁸ أن من استعجل الشيء قبل أوانه فإنه يُعاقب بحرمانه³²⁶⁹ ؛ ولذلك أبدوا تحريم المتزوجة في العدة على تفصيل في مذهبهم³²⁷⁰.

3268 - ت : وحكمها.

3269 - إيضاح المسالك - ص 320، من القاعدة 82.

3270 - الخطاب والمواق - ج 3 ص 415، والخرشبي - ج 3 ص 169.

الطلاق

قاعدة 639 : لما كان النكاح ينعقد على التأييد، والصداق يُبذل من غير اختيار خلق ولا خلق، وكان الغالب تباين النساء وعدم المعرفة بهن؛ فإذا عقد فقد يبدو له ما خفي عنه مما قد يكرهه - يجعل له سبيلا³²⁷¹ إلى الحل عن نفسه، وجعل للزوجة نصف الصداق عوضا مما³²⁷² يؤلمها من الفراق قبل التلاق، فإذا وطئ فقد حصل المقصود ولا أمد محدود يُنسب الحاصل إليه فيكون³²⁷³ نسبه من الصداق، فوجب الجميع إجماعا؛ ولهذا راعى الشافعي الوطاء³²⁷⁴، ورأى³²⁷⁵ النعمان الخلو³²⁷⁶ مثله. وأصل مالك³²⁷⁷ مثل الشافعي، إلا أنه استحسن التكميل مع طول المقام³²⁷⁸؛ لأنه أبلى شورتها³²⁷⁹، وأخلق بهجتها، وفي بعض مسائله تفصيل، من أراده فعليه بكتبهم.

قاعدة 640 : الأصل في التصرفات المملوكة الإطلاق³²⁸⁰ والإباحة³²⁸¹ إلا بدليل، فمن ثم كان الأصل في الطلاق ذلك، وامتنع الظهار لأنه منكر وزور³²⁸²، والإيلاء³²⁸³؛ إذ لا ضرر ولا ضرار.

قاعدة 641³²⁸⁴ : السبب كما يكون خصوص شئ : كالرؤية والزوال، يكون مشتركا بين أشياء وتُلغى خصوصياتها : كالطلاق، فإن المقصود منه ما دل على زوال

3271 - ع : سببا.

3272 - ع : عا.

3273 - ت : فتكون.

3274 - بداية المجتهد - ج 2 ص 18 - 19.

3275 - ت، س : والنعمان الخلو.

3276 - المصدر السابق.

3277 - المصدر السابق.

3278 - المصدر السابق.

3279 - شورتها، ساقطة في : ت، س.

3280 - ي : بالإطلاق.

3281 - ع، ي : الإباحة، (بدون واو العطف).

3282 - يشير إلى الآية الكريمة "والذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم، إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم، وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا" - سورة المجادلة، الآية 2.

3283 - أي وامتنع الإيلاء.

3284 - الفروق - ج 3 ص 144، القاعدة الرابعة منه.

العصمة، والقذف فإن المقصود³²⁸⁵ ما دل على النسبة إلى الزنا أو الفاحشة³²⁸⁶، وألغى الدخول في الإسلام، فإن المقصود منها ما يدل على ذلك. وقد أفتيت بإسلام من قال: "أمنت بالله أو أسلمت³²⁸⁷ لله"، ممن لا يقول ذلك على كفره، محتجا بما في التنزيل عن بلقيس³²⁸⁸، وفي مسلم عن المقداد. والنكاح عند مالك من هذا القبيل، وقد مر.

قاعدة 642³²⁸⁹: الأصل في صيغ العقود ونحوها الإخبار، ثم غلب الإنشاء. وقالت الحنفية: هي على أصلها، وقدر الشرع ثبوت متعلقها بعد النطق بها قبله بالزمن الفرد ليصدق المتكلم ويثبت الحكم، فقيل: الصنف بالقرينة أولى من التحكم، ولأن التقدير لا يفهم في العرف بخلاف القرينة، والقاعدة أن مخالفة الأصل بالمعلوم أولى من مخالفة بالمجهول. ومقتضى ذلك الأصل أنه لو شهد شاهد أنه طلق بمكة في رمضان، وآخر بمصر في صفر - أن تُحمل³²⁹⁰ الثانية على الإخبار ما احتملته، وهو مذهب المدونة، إلا أنه عارضته:

قاعدة 643³²⁹¹: وهي أنه يجب حمل اللفظ على المعاني المتجددة³²⁹²، والتأسيس، حتى يدل دليل على التأكيد³²⁹³؛ لأنه مقصود الوضع، ومقتضاها عدم الضم³²⁹⁴ في الأقوال كما في الأفعال لعدم وجود³²⁹⁵ النصاب، فإن قال: أنت طالق، وقلنا بغلبة الإنشاء، فما نوى، وإلا فواحدة. وإن قلنا بالبقاء على الخبر فهو نعت فرد للمرأة، فواحدة أبدا؛ لأنه لا³²⁹⁶ يحتمل العدد.

3285 - في هامش ت: المقصود منه .

3286 - ع: والفاحشة.

3287 - ت: وأسلمت.

3288 - يشير إلى الآية: "... قالت رب إنني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين" سورة النمل، الآية 44.

3289 - المنجور - ج 2، م 21، ص 7، والفروق - ج 1 ص 18 وما بعدها.

3290 - ي: يحمل.

3291 - اعتبرت نسخة - ع، هذه القاعدة مستقلة، وأعطتها رقما خاصا بها.

3292 - ع: المتجددة.

3293 - مفتاح الوصول - ص 58 - 59.

3294 - ي: الضمان.

3295 - س: وجوب.

3296 - لا، ساقطة في: ي .

قاعدة 644³²⁹⁷ : مفهوم أحد الأشياء مشترك بينها³²⁹⁸ لصدقه على كل واحد منها³²⁹⁹، فحكمه إذاً مضاف³³⁰⁰ إلى القدر المشترك، فإن كان إيجاباً صدق بواحد³³⁰¹ : كخصال الكفارة فيبراً به، وإن كان حظراً صدق أيضاً بواحد³³⁰² فأثم به، فمن ثمّ وجب اجتناب الجميع دون فعله، ولزم في إحدى نسائي طالق طلاق الجميع على مشهور مذهب مالك ما لم ينو فيصّدق. واعتُرض بالعتق، فقال القرافي : ليس تحريماً بل إسقاطاً³³⁰³ لاستحقاق المنافع بسبب الملك مع بقاء استحقاقها بالإجارة وغيرها، فلا يلزم من انتفاء سبب معين انتفاء سائر الأسباب ولا انتفاء المسبب.

قلت : الطلاق إسقاط أيضاً لبقاء الاستحقاق بالرجعة والملك، والحق أنهما في القياس واحد، إلا أن العتق يقبل التبويض³³⁰⁴ وجمع الأجزاء في واحد شرعاً، كما جاء في الصحيح، وليس ذلك في الطلاق³³⁰⁵، فاحتمل ذلك في العتق لصحة إخراج اللفظ عليه شرعاً، مع أن الأصل نفي ما سواه، وعمم في الطلاق لتعذر خلافه.

قاعدة 645³³⁰⁶ : يُعطى الموجود حكم المعدوم للضرورة: كالغرر اليسير في البيع لتعذر الاحتراز منه، وكل ما يُعفى عنه من النجاسات والأحداث وغيرها. والمعدوم حكم الموجود : كتقدير مالك³³⁰⁷ الدية قبل زهوق الروح حتى تُورث، فإنها إنما تجب بالزهوق، والمحل حينئذ لا يقبل الملك. وكتقدير المالكية تقديم ملك المعتق عنه على³³⁰⁸

3297 - الفروق - ج 1 ص 156 - 158، وج 2، ص 111.

3298 - ع، ي : بينهما .

3299 - ع، ي : منها .

3300 - ت : إذا أضيف .

3301 - ت، ع : بواحدة .

3302 - في : ع : بواحدة .

3303 - ت : إسقاط .

3304 - أنظر القاعدة 655 .

3305 - أنظر القاعدة 655 .

3306 - المنجور - ج 2، م 4، ص 7-8، والفروق - ج 2 ص 26-29، وج 1 ص 71-72، وإيضاح المسالك ص 246 القاعدة 51، والقواعد ص 258-260.

3307 - أنظر القاعدة 1175 .

3308 - ي : عن .

العتق ليكون الولاء له ؛ وتسمى بقاعدة : التقديرات الشرعية، وقد تقدمت بلفظ آخر³³⁰⁹.

قاعدة 646: المشهور من مذهب مالك أن الولاية على المحل تعليقاً كالولاية عليه تحقيقاً، وهو قول النعمان خلافاً للشافعي ؛ بيد أن التعليق يمين³³¹⁰ لا نفوذ لها إلا بعد الوقوع تحقيقاً. ثم إن النعمان طرد أصله، ومالك راعى الخلاف في قيام المعارض كما إذا عمم ؛ لما فيه من تحريم جميع الاستمتاع بالزوجية والارتفاق بالملك، وهو عقد معصية يوقعه في الحرج المرفوع بالسמحة، فراه كندر لا يلزم الوفاء به، فلم يرتب عليه حكماً³³¹¹. واختلف مذهبه إذا أبقى لنفسه قليلاً غير متسع على اختلاف الشهادة بوجود الحرج أو انتفائه، بخلاف الكثير، والتحديد بزمن يشبه أن يبلغه. قال ابن الماجشون : التعمير في هذا سبعون سنة.

قاعدة 647³³¹² : التصرف في المعدوم إن كان بحيث يتقرر في الذمة³³¹³ : كالتعليق³³¹⁴ في العين والعرض - لزم عند الجميع، وإلا لم يلزم عند محمد : كالطلاق والعتق³³¹⁵ ؛ لأن التصرف يعتمد موجوداً معيناً أو مضموناً، وقد انتفيا فيكون كالبيع على غير عين وفي غير ذمة. ولزم عند مالك والنعمان ؛ لأنه صادف معيناً مملوكاً³³¹⁶ إذ لا يقع إلا بعده. قال المالكية : لأنه لو لم يعينها لم يوقعها³³¹⁷.

قاعدة 648 : التعدي في استعمال المسقط إن كان مما تدعو النفس إليه كالمسكر³³¹⁸، فقد اختلف المالكية في إسقاطه وإلا فإن كان³³¹⁹ يزول، فقد تردد بعضهم في إلحاقه

3309 - أي في القاعدة 258 و259.

3310 - (يمين) : س : بمعين.

3311 - ع، ي، س : حكم.

3312 - الفروق - ج 3 ص 169 - 172.

3313 - الذمة، ساقطة في : ي.. الفروق - ج 2 ص 133 وما بعدها .

3314 - ع : كالتعق.

3315 - لأنها لا يثبتان في الذم .

3316 - س : مملوكاً معيناً.

3317 - ت : لو لم يعينها لم يوقعها - ع : لو لم يعلقها لم نوقعها - ي، س : لو لم يعلقها لم يوقعها.

3318 - المواق والحطاب - ج 4 ص 43، والخراشي - ج 4 ص 31 - 32.

3319 - (كان) : ي : لم يكن.

بالمسكر، وإلا فكالمجنون، والمشهور لزوم المحرم كالطلاق³³²⁰ والعتق³³²¹، لا المبيع كالنكاح³³²² والمبيع³³²³؛ لما تقدم³³²⁴ أن الخروج من الحرمة إلى الإباحة أشد من العكس، والمنصوص لزوم الحدود³³²⁵ والقصاص³³²⁶. واستقرأ اللخمي النفي من الطلاق³³²⁷.

وقال ابن رشد³³²⁸: إنما الخلاف في غير الطافح، وأما الطافح فكالمجنون إلا في الصلاة فقد اختلف في قضائه ما خرج وقته. وأخطأ ابن الحاجب في نسبته إلى الباجي في نظائر³³²⁹ بسبب أنه لم يفرق في كلام³³³⁰ ابن شاس بين الشيخ أبي الوليد والقاضي أبي الوليد³³³¹، فيعلم أن الأول لابن رشد والثاني للباجي.

قاعدة 649: قالت الحنفية: المعلق على الشرط كالمنجز عند حضوره. وقال اللخمي: إذا اجتمع الطلاق والظهار قبل البناء: فإن قدم الطلاق لم يلزمه الظهار³³³²؛ لأنه بائن³³³³، وإن أخره لزمه³³³⁴ على هذه القاعدة. واعترض بها في المدونة إذا علقها في أجنبية فتزوجها طلقت، ثم إن تزوجها كفر، والذي قدم الظهار أدين. وقال ابن شاس: إن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق³³³⁵ ثلاثاً³³³⁶ وأنت علي كظهر أمي - لزمه، بخلاف "ثم".

3320 - المصادر السابقة.

3321 - المصادر السابقة.

3322 - المصادر السابقة.

3323 - المصادر السابقة.

3324 - أي في القاعدة 514، وأنظر الفروق - ج 3 ص 145.

3325 - المواق والحطاب - ج 4 ص 43، والخرشي - ج 4 ص 31 - 32.

3326 - المصادر السابقة.

3327 - المصادر السابقة.

3328 - المصادر السابقة.

3329 - أنظرها في الحطاب - ج 4 ص 43.

3330 - في كلام، ساقط في: س.

3331 - أنظر توضيح ذلك في الحطاب - ج 4 ص 43، وسيأتي مثل هذا الكلام للمؤلف في القاعدة 822.

3332 - الخرخشي - ج 4 ص 108 - 109، وأنظر القاعدة 680.

3333 - لأنه بائن، ساقطة في: ي.

3334 - الخرخشي - ج 4 ص 108 - 109، وأنظر القاعدة 680.

3335 - طالق، ساقطة في: ي.

3336 - ع، ي: ثلاث.

قاعدة 650³³³⁷: قال ابن العربي: الشك ملغى بالإجماع. قال القرافي: فكل سبب أو شرط شك فيه ألغى، فلا يترتب الحكم عليه. كمن شك هل طلق³³³⁸، فإنه شك في السبب فلا تزول العصمة. أو كمن طلق³³³⁹، فإنه شك في شرط الرجعة، وهو بقاء العصمة فلا تثبت الرجعة³³⁴⁰.

وكل مانع شك فيه ألغى، فيترتب الحكم، فالحكم أبداً بغير³³⁴¹ المشكوك من معلوم أو مظنون. نعم قد يشك في العين فتصير كميتة مع ذكية فتغلب الحرمة، وإنما الخلاف في تحقيق أحد الوجوه في بعض صور النزاع، كالشك في الحدث³³⁴²: قال محمد: في السبب الرافع، وقال مالك: في السبب المبرئ، وهو الصحة.

قاعدة 651: ليس من شرط السبب³³⁴³ الشرعي الجواز³³⁴⁴، فإن الزنا والسرقة سببان للحد وهما محرمان. فمن ثم³³⁴⁵ قال المالكية: الثلاث محرمة³³⁴⁶ وتلزم إن وقعت وتنعقد اليمين بها. وبطل قول الشافعية: لو كانت محرمة لم تلزم.

قاعدة 652³³⁴⁷: كما شرعت الأسباب شرعت مبطلاتها، وكما أن الإسلام والذمة سببان لعصمة الدم، فالردة والحجابة سببان لإباحته، ولا يلزم من كون الشيء³³⁴⁸ رافعا لحكم سبب أن يرفع حكم آخر³³⁴⁹.

-
- 3337 - المنجور - ج 2، م 8، ص 1-3، وإيضاح المسالك ص 193 القاعدة 21، والفروق - ج 1 ص 111، وج 1 ص 225، والمواق والحطاب - ج 4 ص 86.
- 3338 - أضيفت "الثلاثا" في هامش - ت.
- 3339 - ت: أو لم يطلق.
- 3340 - المواق والحطاب - ج 4 ص 88.
- 3341 - ي: لغير.
- 3342 - ت، س: الحدث - ع، ج، ي: الطهارة.
- 3343 - ت: سبب.
- 3344 - ع: ليس من سبب الشرط الشرعي الجواز.
- 3345 - ثم، ساقطة في: س.
- 3346 - الفروق - ج 1 ص 32.
- 3347 - الفروق - ج 1 ص 76، القاعدة الثانية هناك.
- 3348 - ي: س: شيء.
- 3349 - حكم آخر، هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا، ويظهر أن الصواب: حكما آخر.

فمن ثم قالت المالكية : الاستثناء مشروع لرفع سببية اليمين بالله عز وجل، ولا يرفع الطلاق. كما أن الطلاق يرفع النكاح ولا يرفع³³⁵⁰ اليمين، وليس اليمين للقدر المشترك بينهما، فيعم حكمهما³³⁵¹، بل مشتركة أو مجاز³³⁵² في نحو الطلاق، كما مر.

قاعدة 653³³⁵³: قال بعض الفقهاء : إنما لزم الطلاق فيمن استثنى بمشيئة الله عز وجل دون مشيئة العبد ؛ لأن مشيئة الله عز وجل لا تُعلم، ومشيئة العبد تُعلم. قال القرافي : الأمر بالعكس ؛ لأن ما كان، فمعلوم أن الله عز وجل أراد، وما لم يكن، فمعلوم أنه لم يرد ؛ بخلاف العبد فإن غايته أن يخبر، وغاية خبره أن يفيد الظن.

قاعدة 654³³⁵⁴: خطاب الوضع إن آل إلى تكليف من انتفى³³⁵⁵ شرطُ تكليفه اشترط فيه شرائط التكليف وإلا لم تُشترط ؛ فلذلك لم يلزم طلاق الصبي³³⁵⁶ ؛ لأنه يؤول إلى الخطاب بتحريم الزوجة، وليس أهلا لذلك فسقط اعتباره : كموجبات الحدود، بخلاف الزكاة والضمان ؛ لأنها على الولي من مال الصبي لصحة الاستنابة، وصح البيع والنكاح لأنه أهل للخطاب بالإباحة والندب.

قاعدة 655³³⁵⁷: اختلفت المالكية في الطلاق والعتق هل يقتضيان محلا ينصرفان إليه بأنفسهما أو لا؟. فمن طلق إحدى نسائه أو عتق أحد عبيده³³⁵⁸ ولا نية، فإن قلنا بالأول طلق عليه أو عتق الجميع³³⁵⁹، وإن قلنا بالثاني فهو لا ينصرف إلا بصرفه،

3350 - أضيف "ملك" في هامش - ت، أي ملك اليمين.

3351 - س : حكمها.

3352 - ت : مجازا.

3353 - الفروق - ج 1 ص 77.

3354 - الفروق - ج 2 ص 161 وما بعدها، الفرق 26، وج 3 ص 101 - 102، الفرق 140، وقد اختصر المؤلف هذه القاعدة من هذا المصدر اختصارا كاد أن يخل بالمعنى.

3355 - ت : انتفاء.

3356 - الخرشبي - ج 4 ص 31، والمواق والخطاب - ج 4 ص 43.

3357 - الفروق - ج 2 ص 111، المسألة الثالثة هناك.

3358 - (أو اعتق أحد عبيده) : ساقطة في : ت، ع، س. والزيادة من : ي.

3359 - الخرشبي - ج 4 ص 65، والمواق والخطاب - ج 4 ص 87.

فيكون مخيراً. والمشهور الأول في الطلاق لأنه لا يتبعض³³⁶⁰، والثاني في العتق لأنه يتبعض³³⁶¹.

قاعدة 656: الأصل أن تُقارن الأسباب مسيبتها: كالمالك مع البيع. فمن ثم لم يجعل الشرع تلك الأسباب منعقدة قبل البلوغ ثم يرتب³³⁶² عليها مسيبتها³³⁶³ بعده، إلا لضرورة كـمخالعة³³⁶⁴ الولي، فإنه مأمور بتحصيل مصالح الصبي³³⁶⁵؛ فمن ثم اعتد³³⁶⁶ بها الصبي دون طلاق نفسه³³⁶⁷، أو لدليل خاص. ومن ثم قال مالك ومحمد: الأقرء هي الأطهار³³⁶⁸؛ لأن الطلاق سبب والطهر زمانه فلا معنى لتأخير الشروع في العدة إلى الحيض خلافاً للنعمان³³⁶⁹؛ ولأنه تطويل للعدة وهو منهي عنه: "فطلقوهن"³³⁷⁰ لعدتهن³³⁷¹ "ك" أقم الصلاة للذوك الشمس"³³⁷²، و"صوموا لرؤيته"³³⁷³.

قاعدة 657: اختلف المالكية في المنع من الطلاق في الحيض: أهو تعبد أم معلل بتطويل العدة³³⁷⁴؛ وعليه طلاق الحامل، والمستحاضة، وغير المدخول بها، والخلع³³⁷⁵، والقضاء³³⁷⁶.

3360 - ولأن الطلاق إسقاط للعصمة والإباحة .

3361 - ولأن العتق قرينة لا إسقاط .

3362 - ت : رتب .

3363 - كررت نسخة (ي) من "كالمالك مع البيع" إلى هنا .

3364 - ع : كمخالفة، ت : كمخالطة .

3365 - المواق - ج 4 ص 104 .

3366 - ع : اعتدها .

3367 - الخرشي - ج 4 ص 31، والخطاب والمواق - ج 4 ص 43 .

3368 - بداية المجتهد - ج 2 ص 73 .

3369 - نفس المصدر .

3370 - ع، ي، س : وطلقوهن .

3371 - سورة الطلاق، من الآية 1 .

3372 - سورة الإسراء، من الآية 78 .

3373 - جزء من حديث رواه أحمد والنسائي - انظر نيل الأوطار - ج 4 ص 200 .

3374 - المواق والخطاب - ج 4 ص 40 - 41، والخرشي - ج 4 ص 29 .

3375 - بل المشهور عدم جواز الخلع في الحيض .. المصادر السابقة .

3376 - المواق والخطاب - ج 4 ص 41، والخرشي - ج 4 ص 30 .

قاعدة 658: المرأة مؤتمنة على زوجها³³⁷⁷، «ولا يحل لها»³³⁷⁸، والأصل³³⁷⁹ قبول قولها في انقضاء العدة أو بقائها³³⁸⁰ ما لم يختلف قولها فتؤخذ بالأشبه³³⁸¹، أو تدعي النادر في قرب أو بعد فقولان للمالكية، بخلاف ما لا يشبه³³⁸².

قاعدة 659: إذا اقتضى³³⁸³ قول المرأة دعوى على الزوج، فللمالكية قولان. والحق أن البينة على المدعي، كما إذا قالت: طلقني في الحيض، وقال: في الطهر³³⁸⁴؛ لأنها تدعي وجوب الرجعة عليه، ويريد³³⁸⁵ بأن الأصل الصحة، إلا أن تقول³³⁸⁶ ذلك عند الطلاق ويظهر صحة قولها لبعده حدوثه حينئذ. والأصل في هذا معارضة الأصول المذكورة لاعتبار الشرع في ذلك لقولها³³⁸⁷ لخفائه.

قاعدة 660: الطلاق الرجعي لا يقطع العصمة³³⁸⁸ لكن يهيئها للقطع. واختلف المالكية في اقتضائه تحريم المرأة؛ وعليه³³⁸⁹ هل يرى شعرها أو ساقها أو معاصمها أو يخلو معها، بخلاف الوجه والكفين فإنه يجوز على غير التلذذ. وعليه كون طلاق المرتد - إن قلنا: إن فسخته بطلاق - بائناً أو رجعيًا، وإجزاء كفارة الظهار قبل الارتجاع. وقد أجرى بعضهم الخلاف في كون الوطء بغير نية رجعة عليه³³⁹⁰.

3377 - المواق والخطاب - ج 4 ص 104، والخرشبي - ج 4 ص 86.

3378 - سورة البقرة، من الآية 228.

3379 - ع، ي: فالأصل.

3380 - المصادر السابقة.

3381 - ت، ي، س: بالأشد. والتصويب من: ع.

3382 - المصادر السابقة.

3383 - (اقتضى) بياض في: ي.

3384 - المواق والخطاب - ج 4 ص 41.

3385 - ي: ويريد - ت، ع، س: ويزيد.

3386 - ع: نقول - ي: تفعل.

3387 - ع، ي، س: بقولها.

3388 - المواق - ج 4 ص 104، والخرشبي - ج 4 ص 85.

3389 - نفس المصدرين.

3390 - المواق - ج 4 ص 102، والخرشبي - ج 4 ص 81.

قاعدة 661: الإخلال³³⁹¹ بالملك يمنع الوطاء كإزالته. فمن ثمّ امتنع وطاء المكاتبه اتفاقاً، والمراجعة عند مالك ومحمد. وقال النعمان: إنما تأثير الطلاق في نقصان العدد ولا يتعرض للملك. فمحل تأثيره³³⁹² عندهما في الملك، وعنده في العدد. وعليه بنى فقهاء ما وراء النهر لحوق الطلاق للمختلعة في العدة، واستحسن مالك الفرق بين أن يتصل أو ينفصل³³⁹³.

قاعدة 662³³⁹⁴: مشهور مذهب مالك تليفق الشهادة في الأقوال³³⁹⁵ ونفيه في الأفعال. وفي القول والفعل قولان مشهوران. فمن نظر إلى محصولها³³⁹⁶ لفق، ومن نظر إلى اختلاف الأسباب والمواطن لم يلفق، ومن فرق رأى³³⁹⁷ القول إقراراً، فهى إخبارات³³⁹⁸ ترجع إلى مقصود واحد، والأفعال متباينة لا يتحد مقصودها ولا يجتمع منها فعل واحد، فإن كان الأصل قولاً وموجب الحكم بالطلاق فعلاً: كمن حلف ألا يدخل دار عمرو بن العاص، فشهد شاهد أنه دخلها في رمضان وآخر في ذي الحجة، فالمشهور التليفق اعتباراً للأصل.

قاعدة 663: الشهادة إنما تفيد غلبة الظن لا القطع. قالت المالكية: من شهد عليه أنه أقر بشئ، فحلف بالطلاق ما فعل، فإن كان إقراره قبل يمينه ديين إذا³³⁹⁹ أكذب البينة، وإن كان بعدها حنث. وكذلك من شهد عليه بحق فحلف بالطلاق: لقد شهدا بالباطل، فإنه لا يحنث ويُقضى عليه بالحق.

3391 - ي: الاختلال.

3392 - ع، ي: فتحل بتأثيره - ي: فتحل مباشرة.

3393 - بداية المجتهد - ج 2 ص 57.

3394 - الفروق - ج 3 ص 177 وما بعدها، والمواق والحطاب - ج 4 ص 89 - 90، والخرشبي ج 4 ص 68.

3395 - ي: الأموال.

3396 - ي: محمولها.

3397 - رأى، ساقطة في: ت.

3398 - ع: اجبارات - ت: اختبارات، وفي هامشها: اختيارات - لعله اعتبارات أو عبارات، وفي: س اخبار. وما

أثبتناه في الأصل من: ي.

3399 - س: وإذا.

قاعدة 664³⁴⁰⁰ : إقامة الحدود ورفع التنازع في الحقوق ونحو ذلك مختص بالحكام؛ بخلاف تغيير المنكر والأمر بالمعروف، والصحيح أنه لا يفتقر إلى إذن، وكذلك الدفاع عن النفس والمال، هذه أمور عامة. وقد اختلف المالكية فيمن أنكر تحريم زوجته³⁴⁰¹: هل لها أن تقتله إن أمنت، بناء على أنه حد أو تغيير³⁴⁰²، أو على افتقار التغيير إلى إذن أو لا؟. قال ابن المواز: تقتله دفعاً³⁴⁰³ كالمحارب، واعترضه ابن محرز بأنه قبل الوطء لم يفعل ما يوجب القتل، وبعده يصير القتل³⁴⁰⁴ حداً، وأجيب عنه بأن الدفع لا يستلزم الفعل.

قاعدة 665: أصل مذهب مالك في التهم أنها على ثلاثة أضرب: قريبة فتراعى: كطلاق من ترثه في مرضه، ولا يختص³⁴⁰⁵ بالمتهم على الأصح ضبطاً للقواعد³⁴⁰⁶، فقد ورث عثمان³⁴⁰⁷ امرأة عبد الرحمن³⁴⁰⁸ وهو أبعد الناس من ذلك³⁴⁰⁹. وبعيدة فلا تراعى: كالارتداد. ومتوسطة فقولان: كطلاقه الأمة والكتابية فتعتق أو تسلم. وقيل هما على مراعاة الطوارئ البعيدة³⁴¹⁰. وقيل على اختلاف السابقة واللاحقة.

3400 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 1143 .

3401 - انظر : المواق والحطاب - ج 4 ص 84، والخرشي - ج 4 ص 64 .

3402 - ع : حد يسير - ت : حد أو تغير .

3403 - ي : س : دفاعا .

3404 - وبعده يصير القتل، ساقطة في : ي .

3405 - ع : تختص .

3406 - ي : للقاعدة .

3407 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 245 .

3408 - هو أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد الحارث الزهري القرشي، من أكابر الصحابة، أحد السابقين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين، توفي سنة 32 هـ انظر : شذرات الذهب - ج 1 ص 38، ووفيات ابن قنفذ - ص 30 .

3409 - جاء في الموطأ في كتاب الطلاق .. طلاق المريض : "... وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض، فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها"، وهناك أحاديث أخرى في هذا الموضوع، انظر تنوير الحوالك على موطأ مالك - ج 2 ص 93، وانظر موطأ محمد بتعليق عبد الوهاب عبد اللطيف - ص 194 .

3410 - انظر القاعدة 597، وما بهامشها من مراجع .

وقد أفتيت فيمن لاعن قبل البناء لنفي الولد - بسقوط جميع المهر عنه بناء على المشهور أن الفرقة باللعان فسخ لبعده توهم النفي والتعرض عند الاستلحاق للحد لسقوط شطر³⁴¹¹ الصداق ؛ لاسيما إذا كان يسيراً، أو الرجل واجد³⁴¹²، وهو مذهب ابن الجلاب³⁴¹³، خلافاً للمدونة والموطأ. ولعل ما ذكرناه أوجب عدم تعرض ابن شاس وابن الحاجب لمذهب الموطأ والكتاب، واقتصارهما على أصل ابن الجلاب.

قاعدة 666 : اختلف المالكية في حماية الحماية³⁴¹⁴ : كأن يكون أصل الطلاق من الزوج وكما له من المرأة أو غيرهما³⁴¹⁵ : كالتملك والتحنيث، فإذا وقع في المرض ففي الميراث قولان.

قاعدة 667 : الأصل في طلاق الجبر البيئونة ؛ لأنه إنما يُقصد لرفع الضرر، إلا أن³⁴¹⁶ المالكية قد يُراعون ضرر الزوج أيضاً ؛ فمن ثم استثنوا طلاق المولي والمعسر بالنفقة على المشهور، (والمختارة نفسها على الشاذ ؛ لأنه قد يعتق، ولم يعتبره في المشهور)³⁴¹⁷ ؛ لأنه من الطوارئ البعيدة³⁴¹⁸ فيجري الخلاف فيه على ذلك، وفي الآخرين³⁴¹⁹ على مطلق الطوارئ، وهما أصلان.

قاعدة 668³⁴²⁰ : إذا قابل العوض الواحد محصور المقدار وغير محصوره، فهل يفض³⁴²¹ عليهما، أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا وقع مجاناً : كمن صالح

3411 - ت : شرط .

3412 - ع، ي : واحد .

3413 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 512 .

3414 - حماية الحماية، بياض في : ع - راجع القاعدة 996 .

3415 - ع : وغيرها .

3416 - ت : لأن .

3417 - ما بين قوسين ساقط في : ي .

3418 - راجع القاعدة 597 وما بهامشها من مراجع .

3419 - ع، س : الآخرين .

3420 - المنجور - ج 1، م 20، ص 6-7، وإيضاح المسالك - ص 290-293، القاعدة 71 .

3421 - يفض عليهما : أي يفرق ويقسم عليهما .

من موضحتي عمد وخطأ : قال ابن القاسم بينهما، وقال ابن نافع للخطأ. وكمن خالع على³⁴²² أبى ويزيد ألفاً، فعلى الأول ترد الألف ويرد نصف العبد، وعلى الثاني ترد³⁴²³ الألف ويرد ما في مقابلته من العبد، والزائد إن كان له بالخلع، وإلا كان كمن خالع مجاناً.

ونص ابن شاس في هذه المسألة : وأما على مقتضى قول ابن القاسم في قسمة المأخوذ بين الموضحتين فيكون نصف العبد هنا في مقابلة نصف الألف فيفسخ البيع فيه وترد³⁴²⁴ نصف الألف إلى آخر ما قال. والصواب حذف "نصف" من الموضعين، كما جود اختصاره ابن الحاجب. والعجب أن القرافي مر على ما في "الجواهر" ولم ينتبه لما انتبه إليه³⁴²⁵ ابن³⁴²⁶ الحاجب، ولا بمن³⁴²⁷ قبلهما³⁴²⁸ : كاللخمي وابن بشير، وهو دليل على أنه ربما نقل ما لا تأمل³⁴²⁹. وعلى هذا الأصل قول ابن الماجشون في النكاح والبيع يجعل الثمن للسلعة، فإن بقي ربع دينار صح النكاح عند بعضهم .

قاعدة 669 : الجزء في الكل هل له حكم المستقل أولاً؟ اختلف المالكية فيه ؛ لأن الاجتماع قد يسلب حكم الانفراد³⁴³⁰، لبدل أولاً لبدل، والأصل بقاء الحكم حتى يرتفع بدليل. وفرق³⁴³¹ بعضهم بين أسماء الأعداد، فرأى³⁴³² أنها مركبة من الأحاد، فهي فيها بالفعل، وأسماء الجموع كالبته، فإنها موضوعة لمعنى واحد لا يتبعض.

3422 - ع : من .

3423 - ت، ي : يرد .

3424 - ت : يرد .

3425 - س : (ولم ينتبه لما تنبه إليه) - في : ت، ع، ي (ولم ينتبه إليه).

3426 - ع، ي : بابن .

3427 - ت : من .

3428 - ي : قبله .

3429 - (مالا تأمل) : أي : بلا تأمل .

3430 - ت : فيحكم للأفراد .

3431 - ت : يفرق .

3432 - ت : فيرى .

والظاهر أن الجموع كالأعداد لا كاسمائها ؛ فإذا حكم الحكمان بثلاث أو بالبتة، وقلنا بالمشهور ان الزيادة لا تلزم، فهل تلزم الواحدة لاشتغالها عليها أو لا تلزم ؟ ثالثها تلزم في الثلاث لا البتة³⁴³³، وكذلك إذا قال أحد الشاهدين : طلق واحدة، وقال الآخر: ثلاثاً أو البتة. وعبارة ابن بشير في هذا أن أبعاض الجمل هل هي كنوع واحد³⁴³⁴ أو لا ؟

قاعدة 670 : قال القرافي : أسماء الأعداد³⁴³⁵ نصوص لا تقبل التخصيص ولا المجاز، وتقبل الاستثناء.

قلت : قد يرد بعضها للكثرة من غير اعتبار العقد المخصوص، كما قيل في قول الله تعالى : "ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً"³⁴³⁶، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : "إن قعر جهنم لسبعون خريفاً"³⁴³⁷، وهو كثير في الكلام، في السبعين وغيرها.

قاعدة 671 : المنصور³⁴³⁸ ليس من شرط الشهادة التعيين، والمشهور من مذهب مالك اعتباره : فإذا لم تنطق البينة بمقدار الحق ألزم الخصم الإقرار على المختار، وإذا شكت في عين المطلقة فالمنصوص تسقط شهادتهم³⁴³⁹، وقال اللخمي : يُحال بينه وبينهن حتى يُقر بالطلقة.

قاعدة 672 : الألفاظ عند ابن القاسم اصطلاحية، فهي تابعة للإرادة، فما أراه بلفظه فهو ما أراه، وإن لم يصلح لذلك لغة ولا شرعاً ولا عرفاً ؛ فيجب الطلاق والعنق بنحو : اسقني الماء³⁴⁴⁰، إذا أراد به أحدهما. وعند أشهب³⁴⁴¹ وضعية³⁴⁴²، فهي تابعة للدلالة، فليس له من ذلك إلا ما اقتضاه أحدهما أو احتمله، وهو مذهب الفقهاء.

3433 - ت : بالبتة - ي : بالبت .

3434 - ع، ي : آخر .

3435 - ت : إنها الأعداد .

3436 - سورة الحاقة، الآية 32 .

3437 - رواه مسلم والإمام أحمد وأبو داود .

3438 - ي : المنصوص .

3439 - المواق والخطاب - ج 4 ص 91، والخرشبي - ج 4 ص 69 .

3440 - المواق والخطاب - ج 4 ص 58، والخرشبي - ج 4 ص 48 .

3441 - المواق - ج 4 ص 58 .

3442 - ع، ي : وضعية .

قاعدة 673 : وقع في ثلاثة³⁴⁴³ كتب من المدونة : أولها الأيمان بالطلاق أن الملبس على نفسه أو على الحاكم يعاقب، كما فعل عمر بصاحب سحيم³⁴⁴⁴ .

قاعدة 674 : التمكين لا يقوم مقام الوطاء عند محمد، فلا يتقرر المهر³⁴⁴⁵ بالخلوة. وقال النعمان : يقوم فيتقرر. وللملكية القولان.

قاعدة 675³⁴⁴⁶ : قال الشافعي³⁴⁴⁷ في المسألة : ضمان المنافع يعتمد تلفها³⁴⁴⁸ تحت يد من عليه البدل³⁴⁴⁹ ، ومنافع البضع لا تدخل تحت اليد ؛ لأنها ليست بهال ولا تقبل الانتقال، ويد الغاصب لا تمتع³⁴⁵⁰ من التزويج، وما لا يدخل تحت اليد يكون ضمانه بالإتلاف : كبدن الحر³⁴⁵¹ . وعلى هذا نقول³⁴⁵² . إن البدل في استئجار الحر لا يتأكد بالثمن وإنما يتأكد بالاستيفاء واختياره³⁴⁵³ العمل. وعنده : المراعاة في قبض المنافع والأعيان بالتمكن منه، فيتقرر بالخلوة الصحيحة .

قاعدة 676³⁴⁵⁴ : الأصل عدم التداخل ؛ لأن الأصل أن يترتب على كل سبب مسببه³⁴⁵⁵ ؛ لكن أجمعت الأمة على التداخل في الجملة رفقا بالعباد، ووقع ذلك للملكية

3443 - ع : ثلاث.

3444 - سُحَيْمٌ : تصغير أسحم أي الأسود، كان عبدا نوبيا، اشتراه بنو الحسحاس، وهم بطن من بني أسد، كان شاعرا مفلقا رقيقا، له ديوان صغير، ولد في أوائل عصر النبوة، وعاش إلى أواخر أيام عثمان بن عفان، حيث قتله بنو الحسحاس، وأحرقوه لتشبيبه بنسائهم، وذلك في نحو سنة 40 هـ، ويُقال إن عمر بن الخطاب كان قد تنبأ له بهذا المصير. انظر الإصابة في تمييز الصحابة - ج 2 ص 109، ترجمة 3664، وفوات الوفيات - ج 2 ص 42-44، ومعجم الشعراء المخضرمين والأمويين، للدكتورة عزيزة باتي - ص 182 .

3445 - ت : الملك.

3446 - هذه القاعدة تماثل تقريبا القاعدة 1109، وانظر الفروق - ج 1 ص 215، وج 2 ص 207-208، والمواق - ج 5 ص 287، والخرشي - ج 5 ص 143 .

3447 - ع، س : الشاشي .

3448 - (يعتمد تلفها) في : ي : يكون بتلفها .

3449 - (تحت يد من عليه البدل) : ت : بحيث يؤمن عليه البدل .. وراجع القاعدة 1109 .

3450 - ت : يمنع .

3451 - أي الذي لا يقبل الملك لغيره، لأنه أحق بنفسه من غيره، انظر الفروق - ج 3 ص 236-239، الفرق 184 .

3452 - ع : القول.

3453 - ت : واختباره.

3454 - المنجور - ج 1، م 10، ص 6، وإيضاح المسالك ص 167 القاعدة 13، والفروق - ج 2 ص 29 وما بعدها.

3455 - ت، ي : مسبب.

في الأحداث في الجملة، وتحية المسجد، وصيام الاعتكاف، وكفارات³⁴⁵⁶ اليوم الواحد بخلاف، والعمرة³⁴⁵⁷ في الحج للقارن، والحدود المتماثلة أو المتحدة الموجب، ودية الأعضاء في النفس³⁴⁵⁸، والصدقات في الوطآت بشبهة واحدة، والعدد³⁴⁵⁹ في الجملة³⁴⁶⁰.

قاعدة 677³⁴⁶¹: قال الإسفرايني³⁴⁶²: الأسباب القولية نحو طلقتُ وبعثتُ، تُثبت المسبب مع آخر حرف منها: كالعقلية، وهو مذهب الأشعري³⁴⁶³. وقال غيره عقبه؛ لأن السبب إنما يتحقق عرفاً حينئذ.

قاعدة 678: قال القرافي³⁴⁶⁴: من الأسباب الشرعية ما يتأخر عنه حكمه: كبيع الخيار يتأخر فيه نقل الملك من العقد إلى الإمضاء. ولقائل أن يقول: إن قلنا إنه منعقد، لم يتأخر، وإن قلنا إنه منحل، لم يتم السبب. ومنها ما يتأخر عن حكمه: كإتلاف البائع المبيع قبل التمكين³⁴⁶⁵ يوجب الضمان، وقد كان واجبا عليه. ولقائل أن يقول: اندفع بالطارئ لرجحانه بمقارنة سبب حدوثه، وقد يعارض ببقاء الآخر، وينبني عليها³⁴⁶⁶ ما إذا زادت القيمة أو نقصت. وقد يقال: تلزم الزيادة مطلقاً، والخطيئة إذا لم يتعد في

3456 - ت: وكفارة.

3457 - ج، ي، س: بخلاف، والعمرة - ت: مثلاً، والعمرة - ع: بخلاف العمرة.

3458 - لعل الصواب: مع النفس، كما في الفروق - ج 2 ص 30.

3459 - جمع عدّة.

3460 - انظر القاعدة 703.

3461 - هذه القاعدة مختصرة من الفرق 181 - ج 3 ص 218 - 222.

3462 - هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الاسفرايني، الملقب بركن الدين، الفقيه الشافعي، المتكلم الأصولي، أخذ عنه علم الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور. له تصانيف كثيرة. توفي سنة 418. انظر وفيات الأعيان - ج 1 ص 8 - 9.

3463 - هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، كان مالكيًا، وكان في ابتداء أمره معتزلاً، ثم رجع إلى مذهب أهل السنة، وإليه تنسب الأشعرية. توفي سنة 334، انظر الديباج - ص 193 - 196، ووفيات الأعيان - ج 2 ص 446 - 447.

3464 - الفروق - ج 3 ص 222 - 226، الفرق 182.

3465 - ت: التمكن.

3466 - ي: وعليها.

الإمساك. ومنها ما يقارنه كموجبات الحدود وحوز³⁴⁶⁷ المباحات. ومنها ما يختلف فيه كما في القاعدة قبلها.

قاعدة 679³⁴⁶⁸ : للترتيب سببان: آلة لفظية: كالفاء وثم، وخاصة زمنية؛ لأن أجزاء الزمان مرتبة³⁴⁶⁹ بالذات، فيحصل في كل جزء منه جزء من القول أو الفعل، فتقسم أجزاؤها³⁴⁷⁰ على الزمان، والمنقسم على المرتب مرتب. فإن كان السابق مانعاً من اللاحق امتنع وقوع اللاحق: كتقديم الطلاق البائن³⁴⁷¹ على الظهار³⁴⁷²، وإلا وقعا³⁴⁷³؛ لأن المعلق عين لهما المستقبل، ووقوعها فيه أعم من وقوعها معاً، ومرتين والأصل عدم المانع.

قال القرافي: وقول الأصحاب: إنما ألزمانها إياهما في التعليق دون التنجيز³⁴⁷⁴؛ لأنها يقعان³⁴⁷⁵ معاً - باطل؛ لأنهما ضدان.

قاعدة 680³⁴⁷⁶: العطف بالواو فيما تصح فيه التثنية والجمع، مثلها على الصحيح، بخلاف ما لا يصحان فيه. فمن ثم لزم التثنية³⁴⁷⁷ في قوله لغير المدخول بها³⁴⁷⁸: أنت طالق، وطالق، وطالق، على المختار، دون الظهار³⁴⁷⁹ بعد قوله لها: أنت طالق.

3467 - وحوز، بياض في: ت - وفي: ي: وحق.

3468 - الفروق - ج 1 ص 113 - 116.

3469 - ت: مرتب، ي: مترتبة.

3470 - ع: فتقسم أجزاؤها.

3471 - وقد مثل الشيخ خليل بطلاق الثلاث، ولا مفهوم للثلاث، إذ الواحدة البائنة كذلك. انظر الخرشبي - ج 4 ص 109.

3472 - الخرشبي - ج 4 ص 109.

3473 - ت، ي: وقع.

3474 - ت، ي: التخيير.

3475 - ي: يفعلان.

3476 - الفروق - ج 1 ص 114، المسألة الأولى منه.

3477 - المواق والحطاب - ج 4 ص 58 - 59، والخرشبي - ج 4 ص 49.

3478 - يظهر أن تقييده بغير المدخول بها لا موجب له، إلا إذا قصد أن المدخول بها تؤخذ بالأحرورية. راجع المصادر السابقة.

3479 - الخرشبي - ج 4 ص 109، وراجع القاعدة 649.

قاعدة 681³⁴⁸⁰: مقتضى الغاية ثبوت المغيا قبلها ودوامه إليها وانقطاعه بعدها. فإذا قال تعالى جده: "حتى تنكح زوجاً غيره"³⁴⁸¹، وجب ارتفاع تحريم الثلاث بالنكاح المراد على اختلاف أهل العلم فيه، وإن جاء النص بأنه الوطء في العقد الصحيح بقي³⁴⁸² تحريم الإحصان وكونها أجنبية ونحوهما.

قاعدة 682³⁴⁸³: الزوج الثاني جعل غاية لحكم الثلاث، فينتهي بوجوده؛ لأنه لم يشرع إلا إلى هذه الغاية، لأنه³⁴⁸⁴ يهدمه: كالصوم لم يشرع إلا إلى الليل لأن³⁴⁸⁵ الليل يفسخه، فلا يهدم ما دون الثلاث. هذا مذهب مالك³⁴⁸⁶ ومحمد³⁴⁸⁷. وقال النعمان: يهدم³⁴⁸⁸.

قاعدة 683: الإسقاط لا يقبل الفسخ بخلاف النقل، فلا يهدم الزوج ما دون الثلاث؛ لأن الطلاق إسقاط لا نقل³⁴⁸⁹.

قاعدة 684: كل ما حكمت العادة بأنه من تلفيفات الموثقين³⁴⁹⁰، قال ابن أبي زيد: لا يوجب شرطاً؛ كما يكتبون في العقد: صحيحة البدن؛ بخلاف سالمة البدن؛ لأن العادة لم تجر به. ابن بشير: إن تبين من ذكر السلامة معنى الاشتراط أو التلفيف صير إليه، وإلا فقولان للذكر؛ ولأن الأصل عدم الرد.

-
- 3480 - الفروق - ج 1 ص 113-114، وتهذيب الفروق - ج 1 ص 124 .
3481 - "فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره"، سورة البقرة، الآية 230.
3482 - ما أثبتناه في الأصل هو الذي في نسخة "ت" وفي الفروق: ج 3 ص 131 - وفي: ي، س: يعني - وفي: ع: نفي .
3483 - الفروق - ج 3 ص 131، المسألة الأولى منه.
3484 - ع، ي، س: لأنه .
3485 - ع، ي، س: لأن .
3486 - بداية المجتهد - ج 2 ص 72 .
3487 - المصدر السابق .
3488 - المصدر السابق .
3489 - انظر الفروق - ج 2 ص 110، وتهذيب الفروق، ج 1 ص 135 .
3490 - ي: الشهود الموثقين .

قلت : سألت أبا موسى عيسى³⁴⁹¹ بن محمد بن عبد الله ابن الإمام آخر فقهاء تلمسان³⁴⁹² : عما يكتبه³⁴⁹³ الموثقون : من الصحة والجواز والطوع بناء على ظاهر الأمر الذي لا يفيد ما بنيت عليه الشهادة من اليقين لانكشاف الأمر كثيراً بخلافه، فقال : ذلك غاية ما يمكن الوصول إليه من ذلك في الغالب، فلو كُلف بغيره شق عليه، وأوشك ألا يصل إليه وتعطلت بسبب ذلك حقوق كثيرة .

قلت : فهلا كتبوا ظاهر الصحة والجواز والطوع، فيتبرؤوا³⁴⁹⁴ من عهدة ما بعد ذلك، فقال : في ذلك إيهان³⁴⁹⁵ للشهادة ؛ لأن مبنائها على العلم، فإذا تعذر أو تعسر وجب كتبها على ما لا ينافي أصلها حفظاً لرونقها³⁴⁹⁶، واعتمد في باطن³⁴⁹⁷ أمرها على دلالة العادة أن المعتبر في مثله ظاهر الحال لتعذر غيره أو تعسره .

قلت : وعلى ذلك كتب البتّي³⁴⁹⁸ عقود الجوائح وغيرها مما غاية الأمر فيه دلالة الحزر³⁴⁹⁹ والتخمين ؛ وإن كان ذلك الفقيه أفتى مرة بتزوير الشهادة بذلك، ورددت³⁵⁰⁰ عليه بقوله : " ويمضي عمل³⁵⁰¹ الموثقين عليه " .

قاعدة 685³⁵⁰² : شرط الشرط إمكان اجتماعه مع المشروط ؛ لأن حكمته في غيره لا في ذاته ؛ بخلاف السبب وجزأيه³⁵⁰³، فإذا لم يمكن اجتماعهما لم تحصل الحكمة . ومن

3491 - تقدمت ترجمته في هامش القاعدة 120 .

3492 - انظر هذه الحكاية في نيل الابتهاج - ص 190 .

3493 - ت، ي : يكتب .

3494 - (كذا) .

3495 - في : ت، ي : إيهان للشهادة، وفي : ع : إيهان في الشهادة، وفي : س : إيهان للشهادة . وفي نيل الابتهاج : أيام .

3496 - ي : لنورقها .

3497 - في نيل الابتهاج : في ظاهر - ص 190 .

3498 - ت : البتّي - ع : النبتّي، ي : البتّي، س : بياض . ولعله يقصد بالبتّي : عثمان البتّي الذي رأى أنس بن مالك، وروى عن الحسن البصري . انظر الباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري - ج 1 ص 120 .

3499 - ت، ع، س : (الحزر)، وفي : ي : كلمة مطموسة .

3500 - ي : وردت .

3501 - عمل، ساقطة في : ي .

3502 - انظر توضيح هذه القاعدة في الفروق - ج 1 ص 75 .

3503 - ع : وجزئته .

ثم قال ابن الحداد³⁵⁰⁴ من الشافعية³⁵⁰⁵ فيمن قال : إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً : لا شيء عليه³⁵⁰⁶ ؛ لأنه لو وقع لوقع مشروطه وهو مانع من وقوعه فيؤدي إثباته إلى نفيه . وقال أبو زيد³⁵⁰⁷ : يقع³⁵⁰⁸ المنجز دون المعلق لأنه محال . وقالت المالكية : يتكامل المنجز بالمعلق³⁵⁰⁹ .

قاعدة 686³⁵¹⁰ : كل لفظ لا يستقل بنفسه إذا لحق لفظاً مستقلاً بنفسه صار المستقل بنفسه غير مستقل بنفسه : كاستثناء والنعت والغاية والشرط والظرف والمجرور والمفعول معه والعلة والحال والتمييز والبدل . فلو قال : لمن لم يبين بها : أنت طالق طلقين لزمته³⁵¹¹ ، بخلاف أنت طالق أنت طالق³⁵¹² ، فإنه³⁵¹³ واحدة ، كما يقول محمد ، خلافاً للمالك . وشك في وأنت طالق . ومقتضى القاعدة واحدة³⁵¹⁴ كالشافعي . وانظر المعطوف : كقوله لها : أنت طالق وطالق ، ففيه قولان للمالكية ، وهو عندي من هذا الباب³⁵¹⁵ .

قاعدة 687 : إذا تعذر استيفاء الحق ممن وجب عليه لمعنى في غيره ، فهل يستوفي من صاحب المعنى إن أمكن أو لا ؟ اختلف المالكية فيه : كالأب المغرور لا يجد قيمة

3504 - هو القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكناي، المصري، المعروف بابن الحداد، من فقهاء الشافعية، ولد سنة 264 هـ، له كتاب "الفروع" في فقه الشافعية، و"الباهر" في الفقه، وغيرها، انظر : وفيات الأعيان - ج 3 ص : 336 - 337، ووفيات ابن قنفذ - ص 215 - 216 .

3505 - الفروق - ج 1 ص 74، المسألة الثالثة منه .

3506 - الخطاب - ج 4 ص 64 .

3507 - لعله يقصد : أبا زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي، فقيه، شافعي، محدث، توفي سنة 371 . انظر شذرات الذهب - ج 3 ص 76، والوفائي بالوفيات - ج 2 ص 71، ووفيات ابن قنفذ - ص 219 .

3508 - ي : يرتفع .

3509 - س : والمعلق .

3510 - الفروق - ج 1 ص 114، المسألة الأولى منه .

3511 - لأن "طلقين" غير مستقلة بنفسها .

3512 - لأن كل جملة مستقلة بنفسها .

3513 - ع : فإنها .

3514 - ع، ي، س : واحد .

3515 - راجع القاعدة 680 .

الولد، وللولد مال. قال ابن القاسم : تؤخذ منه. قال بعضهم : كالغاصب يهب المغصوب. وقيل : لا يؤخذ منه. وكالولي الغار يتعذر الرجوع عليه بالصداق والمرأة موسرة، ونحو ذلك .

قاعدة 688³⁵¹⁶ : إذا جرى الحكم على موجب التوقع فهل يرتفع بالوقوع لأنه تحقيق، والتوقع كالإيقاف، أو لا ؟ لأنه نفذ، قولان للمالكية. فإذا غرت من فيها عقد حرية فالمشهور وجوب قيمة³⁵¹⁷ الولد على رجاء عتق أمه والخوف، والشاذ على أنه³⁵¹⁸ رقيق نظراً إلى الحال أو المآل كما مر³⁵¹⁹. وعلى المشهور لو قتل الولد قبل ذلك ففي بقاء الترقب أو قيمته على أنه رقيق قولان على القاعدة، بخلاف ما لو جرح. وقد تردد فيه ابن محرز، ثم قطع بالترقب .

قاعدة 689 : التعزيرات³⁵²⁰ اجتهادية³⁵²¹ بقدر الفعل والفاعل ووجه الفعل. وفي باب القذف من "المفيد"³⁵²² تقديرات بعيدة من أصل الشرع وقواعد المذهب، ونعوذ بالله من القول في دينه بغير علم.

قاعدة 690 : عند مالك ومحمد أن اعتبار التصرف بكمال الطلاق ونقصانه بالمباشر³⁵²³ الجالب لسببه وهو الرجل. وعند النعمان بمحلله وهو المرأة. وفيه عبارة أخرى وهي أن الطلاق عندهما معتبر بالسبب الجالب له³⁵²⁴ وهو النكاح، فيعتبر في³⁵²⁵ العدد بالرجال. وعنده إنها يعتبر بنهاية سببه وهو العدة، فيعتبر بالنساء، زاد ابن العربي: والعدة بالرجال.

3516 - المنجور - ج 1، م 4، ص 5-7.

3517 - ع : رقية .

3518 - ت، ي، س : أنهم .

3519 - في القاعدتين : 320 و394.

3520 - ع : التقديرات .

3521 - الفروق - ج 4 ص 177 وما بعدها .

3522 - ربما يقصد كتاب "المفيد" لابن هشام في الفقه، وهو مخطوط بالمكتبة العامة بالرباط .

3523 - ت : بمباشرة.

3524 - له، ساقطة من : ت، ي.

3525 - في، ساقطة في : ت، ي.

قلت : النكاح كالسبب والعدة كالمسبب، واعتبار الشيء بمؤثره أولى من اعتباره بأثره وهي قاعدة أخرى.

قاعدة 691 : عندهما أن للمضمر³⁵²⁶ عموماً كالصريح، وعنده لا عموم له. فمن قال أنت طالق، فقله يقتضي طلاقاً ضرورة، ولو صرح به وأراد الثلاث صح. قالوا: فكذلك إذا كان من ضرورة اللفظ. وقال لا عموم للمضمر والمصدر مضمر، فواحدة أبداً.

قاعدة 692 : المصدر عنده لا يمتثل العدد، فلو صرح به فحمل على عموم الجنس، وإذا أضمر فلا عموم له فيحمل على الأقل.

قاعدة 693 : الطلاق عند مالك والنعمان ممنوع بأصله، والإباحة لعارض أبلغ منه في الحظر، وهو فوات الإمساك بمعروف، فأرسال الثلاث بدعة. وعند محمد مباح بأصله، والحظر لمنع الإضرار بالغير كالحيض والظهر الموطأ فيه، فأرسالها³⁵²⁷ مباح³⁵²⁸، وعنده سنة.

قاعدة 694³⁵²⁹ : الكنايات عند محمد راجع، وعند النعمان بوائن؛ لأن العامل عند محمد هو المكنى المنوي واللفظ عبارة فلا يربى³⁵³⁰ المظهر³⁵³¹ على المضمر. وعند النعمان العامل لفظ الكناية³⁵³² لتعيين جهة العمل. وعند مالك البتة ثلاث³⁵³³ للعرف، والبرية والخلية والحرام وحبلك على غاربك ثلاث في المدخول بها، وينوى في غيرها³⁵³⁴، وفي مذهبه خلاف كثير.

3526 - ع، ي، س : المضمر (بدون لام الجر).

3527 - ع : فأرسالها.

3528 - ي : مباح .

3529 - الفروق - ج 1 ص 40 - 46 .

3530 - ي : يرى .

3531 - س : المضمر.

3532 - س : الكنايات.

3533 - ت : ثلاثاً .

3534 - المواق والحطاب - ج 4 ص 54، والخرشي - ج 4 ص 44 .

قاعدة 695 : إبدال المحل بالمحل عند التناسب والتقارب. قال مالك ومحمد : يجوز : كإبدال اللفظ باللفظ عند وجود التناسب من غير طلب³⁵³⁵ الحقيقة، فتصح إضافة الطلاق إلى الزوج. قال النعمان : لا يجوز فلا يصح.

قاعدة 696 : قال ابن العربي : أصل المسألة أن كل واحد منهما عندنا³⁵³⁶ منكح، وعنده المرأة هي المنكحة فقط.

قلت : قال بعضهم في بسط هذا الكلام : النكاح يتناول الزوج كما يتناولها ؛ ولذلك اشتركا في التسمية والحل³⁵³⁷.

قال الشاشي : وهذا القائل يزعم أن الطلاق يقع على الزوج ثم يسري إليها، ويستدل بأن إضافة البائن³⁵³⁸ إليه صحت بوقوع البيونة عليه³⁵³⁹، وإنما تصح إذا أضمر فيها نية الطلاق، فإن كان محلاً لمضمر الطلاق كان محلاً لمظهره.

قلت : قال صاحب الكليم الكريم : "إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين"³⁵⁴⁰ ؛ ولهذا اختار الموثقون : أنكحه إياها على أنكحها إياه، فالرجل منكح قطعاً.

قاعدة 697 : مشهور مذهب مالك والنعمان أن المغلَّب في التعليق جانب الوقوع، وما قبله كلام سيصير فعلاً إذا وُجد الشرط : كالرمي سيصير جرحاً إذا زالت الموانع بينه وبين الرمي، فيصح تعليق الطلاق والعناق بالملك. وعند محمد ومالك في الشاذ جانب التعليق ؛ ولذلك اعتبر عنده العقل والتكليف ولأنه³⁵⁴¹ بعده لا يحتاج إلى إيقاع ولا اكتساب صنيع³⁵⁴² وإنما يحتاج إلى وجود الشرط فلا يصح. واختاره متأخرو المالكية.

3535- ع : خلاف.

3536 - عندنا، ساقطة من : س .

3537 - ع : والمحل.

3538 - ي : الباني .

3539 - ت : عليها.

3540 - سورة القصص، الآية 27 .

3541 - ع : لأنه.

3542 - ع : ضيع، ت : صيغ.

قاعدة 698 : الإكراه الباطل على ما يُستباح بعذر الإكراه - لا كالقتل والزنا³⁵⁴³ -
يُصير المكره كالصبي والنائم عند مالك ومحمد، فلا يقع طلاقه³⁵⁴⁴ ولا عتقه. وعنده
كالهزل³⁵⁴⁵، فما كان هزله جداً كان إكراهه طوعاً، فيقعان. وللملكية في الإكراه على
الواجب قولان³⁵⁴⁶.

قاعدة 699 : عندهما أن ما كان تابعاً في العقد يصير متبوعاً في الطلاق بياناً
لخاصيته من بين سائر التصرفات فيما يؤدي إلى التكميل. وعنده ما كان تابعاً في العقد
يبقى³⁵⁴⁷ تابعاً في الطلاق الذي هو حل العقد. فقالا: تصح إضافة الطلاق إلى كل جزء
متصل³⁵⁴⁸ بها اتصال خِلقة³⁵⁴⁹، على خلاف بين المالكية فيما لا تحله الحياة : كالشعر³⁵⁵⁰.
وقال : لا تصح إلا إلى جزء شائع أو جامع³⁵⁵¹.

قاعدة 700 : العدة في التوريث لا تعمل عمل النكاح في أحد قولي محمد، فلا
ترث المبتوتة في مرض الموت. وعند النعمان وفي الآخر³⁵⁵² تعمل في بقاء حقها فترث.
وأصل مالك حمل الناس على التهم ومعاملتهم بنقيض المقصود³⁵⁵³. وقال الشافعي : لا

3543 - المواق والحطاب - ج 4 ص 46، والخرخشي - ج 4 ص 36 .

3544 - المواق - ج 4 ص 44، والخرخشي - ج 4 ص 33 .

3545 - المواق - ج 4 ص 45 .

3546 - المواق والحطاب - ج 4 ص 46، والخرخشي - ج 4 ص 36 .

3547 - يبقی، بياض في : س .

3548 - ت، ي : يتصل .

3549 - المواق والحطاب - ج 4 ص 65، والخرخشي - ج 4 ص 53 .

3550 - نفس المصادر.

3551 - ت : لا تصح إلا إلى آخر شابع أو جائع.

3552 - أي في القول الآخر لمحمد.

3553 - أي فترث المبتوتة في مرض الموت.

يجوز ذلك. واتفقا على أن الأصل نفي العدالة³⁵⁵⁴، وخالفها النعمان. ومعناه³⁵⁵⁵ أن المجهول غير محمول عليها، لا محمول على الجرح³⁵⁵⁶ كما ظن بعضهم.

قاعدة 701: إذا انتفى السبب الموجب فلا عبرة ببقاء بعض آثاره في ترتيب³⁵⁵⁷ أثر آخر عليه عند مالك ومحمد، فلا نفقة للمبتوتة حاملا خلافاً للنعمان؛ ولعله لأصل آخر، فيحصل³⁵⁵⁸ الاتفاق على القاعدة.

قاعدة 702³⁵⁵⁹: فوات ثمرة الشيء كفوات³⁵⁶⁰ ذاته. فمن ثم لم تثبت النفقة للناشر ولا قبل التمكين عند الجمهور، خلافاً لبعض المالكية، وسقطت بالبينونة، خلافاً للنعمان، بل هي أخرى لزوال الموجب جملة.

قاعدة 703: المَغْلَبُ عند النعمان في العدة الاستبراء، فقال: تتداخل العدة. وعند محمد العبادة³⁵⁶¹ فلا تتداخل³⁵⁶²، وهو أصل مالك، وإن قال بالتداخل في الجملة لأمر منفصلة³⁵⁶³.

قاعدة 704: بنى الشاشي مسألة التداخل على أن العدة³⁵⁶⁴ فعل كف مقصود في مدة، (فلا يتأدى فيها تربصان: كصوم يومين في مدة)³⁵⁶⁵ واحدة. أو ترك فعل³⁵⁶⁶ وتحريم، ولا تضايق في التروك والمحرمات، فإنها تثبت³⁵⁶⁷ في وقت واحد.

3554 - قال التودي عند قول المصنف: "وغير ذي التبريز قد يُجرح *** بغيرها من كل ما يُستقبح"... : "ثم الناس محمولون على غير العدالة خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه، إلا طلبة العلم، فعلى العدالة كما في ابن هلال" شرح التودي على التحفة، ج 1 ص 84.

3555 - أي معنى كلام مالك ومحمد: أن الناس غير محمولين على العدالة ولكن ليسوا محمولين على الجرح، بمعنى أنه لا بد من تزكية للشاهد...

3556 - ت: الجرح.

3557 - ع، س: ترتب.

3558 - ت: فيحمل.

3559 - بداية المجتهد - ج 2 ص 77.

3560 - ع: بفوات.

3561 - ع: العادة.

3562 - ت، س: تداخل.

3563 - راجع القاعدة: 676 المتعلقة بالتداخل.

3564 - ع: العادة.

3565 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

3566 - المنجور - ج 1، م 10، ص 7-8، (و فعل) ساقطة من: ي.

3567 - ت: ثبتت.

قاعدة 705: قال مالك ومحمد : القرء الطهر، فتحل بالدخول في الدم الثالث.
وقال النعمان : الحيض، فبالطهر³⁵⁶⁸ منه.

قاعدة 706: قال الشاشي³⁵⁶⁹ : العدة لبقاء حق الوطاء وهو مختص بالطهر، فكذا ما شرع قضاء لحقه، إذ الوطاء للشغل والعدة للاستبراء منه، فوجب³⁵⁷⁰ أن يكون الاستفراغ عن الشغل في زمن الشغل ؛ ولأنها مشتملة على حق الله عز وجل وحق الزوج وزمان تأدية حق الله عز وجل في العبادات وحق الزوج في الوطاء. والطلاق وهو الطهر - ولا³⁵⁷¹ يلزم الاستبراء - فإننا لا نسلم أنه بالحيض، وإن سلم، فسببه³⁵⁷² الملك ولا يختص بالطهر. وسبب العدة الطلاق، وهو مختص بالطهر ؛ ولأن تربص الاستبراء لا يختلف بحال الحياة والموت بخلاف العدة ؛ ولأن العدة حق الزوج يختص³⁵⁷³ بأحد الزمانين فكان طهراً : كالوطاء والطلاق. والاستبراء منع توجه على المالك في ملكه ويختص بأحد القرأين³⁵⁷⁴ فكان حيضاً كتحریم الطلاق.

قاعدة 707 : اختلف المالكية في لزوم أيمان التهم. فثالثها تلزم المتهم فقط، ومنها الاستظهار، ولا تنقلب البتة.

قاعدة 708 : اختلفوا في قوة دلالة التعميم هل توجب قوة دلالة التخصيص³⁵⁷⁵ حتى لا يخص ما قرب من النص إلا بمثله، أو بنص، بخلاف سائر الظواهر - أولاً؟ فمن قال: الحلال عليّ حرام ونوى إخراج شيء مما يلزمه، نفعته المحاشاة³⁵⁷⁶. وفي كل الحلال قولان، فإن نطق نفع في الجميع.

3568 - ت : فالطهر.

3569 - هذه القاعدة توجيه لقول مالك ومحمد في أن القرء هو الطهر.

3570 - ت : فوجب.

3571 - ع : فلا.

3572 - ع : بسببه.

3573 - ت : مختص.

3574 - (القرأين) : ي : الفريق.

3575 - ت : المخصص.

3576 - الخرشي - ج 4 ص 47، والفروق - ج 3، ص 65 وص 72.

قاعدة 709 : إذا دار الأمر بين ما لمنشئه أن يفعله وما ليس له أن يفعله، فقد اختلف المالكية في المذهب منها : كخلع الأب عن السفينة، إذ له النظر في المال وليس له الطلاق ؛ بخلاف الصغير إذا أخذ له شيئاً. وعلى من لا تجبر³⁵⁷⁷ ولا تملك أمرها، إذ له التصرف في مالها دون جبرها، بخلاف من تجبر. وحاصله أن الخلع نظر في مال وبضع، والخلاف في تغليب أحدهما .

قاعدة 710³⁵⁷⁸ : اشتراط ما يوجب الحكم خلافه مما لا يقتضي فساداً : هل يعتبر أو لا؟ اختلفوا فيه : كمن شرط الرجعة في الخلع، فقيل : بائن للعوض³⁵⁷⁹، وقيل : رجعية للشرط.

قاعدة 711 : إذا تعارض القصد والحكم : كمن طلق وأعطى قاصداً للخلع. فقد اختلفوا فيه. فقيل : بائنة للقصد، وقيل : رجعية للحكم، وقيل : الرجعة لا تحرم، والقصد تجب³⁵⁸⁰ مراعاته، فثلاث.

قاعدة 712³⁵⁸¹ : اختلفوا في لزوم الوفاء بشرط ما لا يفيد : كمن خالعتة على ثلاث، فطلق واحدة، والمذهب لا كلام لها. وصحح ابن بشير تخريج اللخمي الخلاف على القاعدة. ولقائل أن يقول : إن هذا يفيد تقية غلبة الشفاعة لها في مراجعته على كراهة منها.

قاعدة 713³⁵⁸² : وجوب المشترك يخرج من عهدهته بفرد إجماعاً : كخصال الكفارة والموسع. وتحريمه يلزم منه تحريم جميع الجزئيات. ولما كان الطلاق تحريماً؛ لأنه رَفْعٌ لموجب النكاح الذي هو الإباحة، كان تحريم إحدى الزوجات تحريماً لجميعهن، كما

3577 - ع، ي : يجبر .

3578 - المنجور - ج 1، م 27، ص 7، وإيضاح المسالك ص 299 القاعدة 75 .

3579 - ع : للعرض .

3580 - ع : لا تجب .

3581 - المنجور - ج 1، م 28، ص 5-8 .. وم 29، ص 1-2 .

3582 - الفروق - ج 1، الفرق 25، ص 151 وما بعدها .

يقول مالك، وإن خالف القياس في ذلك³⁵⁸³، واعتُرض بقوله في : أحد عبيدي حر أنه يعتق واحداً³⁵⁸⁴، وأجيب بأن العتق قرينة، فهو من باب المأمورات، وتحريم الوطاء وغيره تابع للعتق، وإنما تعتبر الحقائق من حيث هي، والطلاق من باب المحظورات، فافترقا.

قاعدة 714³⁵⁸⁵: تقرر في الأصول امتناع الاستثناء المستغرق³⁵⁸⁶، وهذا في الذوات، وقد اختلف المالكية فيه³⁵⁸⁷ في الصفات : كما إذا قال: أنت طالق واحدة إلا واحدة، وأعاد الاستثناء على³⁵⁸⁸ الواحدة. قال ابن أبي زيد : تلزمه طلقتان، واستشكل، وأجيب بأنه وَصَفَ الطلاق بالواحدة، فإذا رفعها وهو ثابت اتصف بالكثرة وأولها³⁵⁸⁹ اثنان إذ لا يخلو³⁵⁹⁰ عنهما³⁵⁹¹. والحق لزوم واحدة.

قاعدة 715³⁵⁹²: القصد إلى خصوص الشيء يمنع من استثنائه، بخلاف مطلق العطف على الأصح. فيمتنع قام زيد وعمرو وبكر إلا بكرة³⁵⁹³، دون أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة³⁵⁹⁴ إلا واحدة. هذا مذهب مالك. وأكّز: لله علي درهم ودرهم ودرهم³⁵⁹⁵ إلا درهماً، فالتزم³⁵⁹⁶.

3583 - ع، س : وإن خالفه الناس في ذلك .

3584 - ع، س : واحد .

3585 - الفروق - ج 3 ص 166 - 168 .

3586 - المواق - ج 4 ص 66، والخرشي - ج 4 ص 53 .

3587 - فيه، ساقطة في : ت، ع .

3588 - ع : إلى .

3589 - ع : وهو .

3590 - ت : تخلو .

3591 - ي : عنها .

3592 - انظر بيان هذه القاعدة في الفروق - ج 3 ص 168، وح 3 أيضاً : ص 63 - 64 .

3593 - ع : لا بكر، وفي : ي : إلا بكر .

3594 - "واحدة" (الثالثة) ساقطة في : س .

3595 - ودرهم (الثالثة)، ساقطة في : ع، ي .

3596 - ع، ي، س : والتزم .

قاعدة 716³⁵⁹⁷: اختلفوا في تبويض الدعوى : كمن أقر بالطلاق وادعى أنه على شيء وأنكرته. فقيل يلزمه³⁵⁹⁸ الطلاق بعد أن تحلف³⁵⁹⁹ على³⁶⁰⁰ ما قاله، وقيل القول قوله فيحلف ويستحق. فالأول رآه مُقرأ مدعيًا³⁶⁰¹، والثاني رآه مُقرأً على صفة، فلا يؤخذ إلا بها. وهما أصلان أيضاً.

قاعدة 717³⁶⁰²: اختلفوا في جواز الجمع بين عقدين مختلفي الحكم. والمنصور جواز البيع والخلع. واختلفوا في البيع والنكاح أو الصرف أو الشركة³⁶⁰³ أو المساقاة أو القراض أو الجعالة. والإجماع على المنع من بيع وسلف.

قاعدة 718 : أصل محمد في النكاح الناقص ترجيح الفسخ على العقد احتياطاً للضع ورعاية لحق المستحق، كما في سائر الحقوق المشتركة، وهو أحد أقوال المالكية. وأصل النعمان ترجيح العقد على الفسخ كما في الأمان³⁶⁰⁴، والعفو عن القصاص، وهو أحد أقوال المالكية أيضاً. وأصل مالك فيما لم يفت بالدخول الأول، وفيما فات الثاني³⁶⁰⁵، فأصله أصل محمد إلا أن يعارض معارض. فإذا زوج أحد الإخوة من غير كفاء بطل في أحد قولي الشافعي، وثبت الاعتراض للباقيين في قوله الآخر، ولزم عند النعمان.

قاعدة 719 : يصح استعمال اللفظ المطلق كناية عن العتق عند مالك ومحمد (لمناسبة ما بينها وبين أصلهما، وهما النكاح والملك. وقال النعمان : لا يجوز، وعليه الفرق).

3597 - المنجور - ج 1، م 14، ص 1 - 3، وإيضاح المسالك - ص 369، القاعدة 99، وانظر القاعدة 536 من قواعد المقرئ هذه .

3598 - ج : يلزمه - ت، ي : يلزم - ع، س : بلزوم.

3599 - ي : ويحلف، وهو خطأ .

3600 - في هامش - ت : على نفي ما قاله، وهو المناسب للمعنى .

3601 - ع : مقرا مدعيًا - ت : مقرا مدع - ي، س : مقر مدع .

3602 - المنجور : ج 1 - م 16، ص 7 - 8، وانظر القاعدة 518 والمصادر التي بهامشها.

3603 - ع : والشركة.

3604 - ت : الأيمان.

3605 - ولذلك شاع في كتب المالكية أن يقولوا في النكاح (الناقص - المغيب) : يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل.

قاعدة 720³⁶⁰⁶: فساد الشغار عند مالك ومحمد³⁶⁰⁷ لعقده فلا يصح، وعند النعمان لصدقه فيصح، وهو لبعض المالكية. ويحتمل أن يكون عنده مما يفитеه الدخول مما فسد لعقده، فيتفق المذهب في القاعدة.

قاعدة 721: لا يجوز التعويل على دليل الخطاب ونحوه في كلام العلماء، كما يفعل اللخمي وغيره، وقد نص ابن بشير على ذلك، وعلله في غير موضع من "تنبيهه" وعاب على فاعله، وهو بيّن فانظره.

قاعدة 722: لا مفهوم للقيود الواقعة في الأسئلة: كعشر سنين في مسألة الشفعة في المدونة، ولو قلنا³⁶⁰⁸ باعتبار الواقعة في الأجوبة، وقد استعملها بعض المالكية.

قاعدة 723: كل ما خرج على قصد المبالغة أو الكناية، فالمعتبر معناه لا لفظه على المشهور المنصور، وقال عليه السلام: "أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه"³⁶⁰⁹.

قاعدة 724: اختلف المالكية في جواز تبعض الشهادة: كما إذا ادعت أنه غضبها - وفرعنا على أحد قوليهما أنه لا يُقبل اثنان في الإقرار في الزنا³⁶¹⁰ - ففي³⁶¹¹ إثبات الصداق بهما قولان.

قاعدة 725³⁶¹²: إذا اختص النبي صلى الله عليه وسلم بشيء في باب من الأبواب، والنكاح منها، فهل يختص بفروعه، والطلاق منها، حتى يدل دليل على المشاركة أو لا؟ قولان للمالكية. وعليهما جواز التخيير لاقتضائه الثلاث الممنوعة عندهم للرجل، وكذلك تملكها إياها.

3606 - بداية المجتهد - ج 2 ص 47.

3607 - ما بين قوسين، ساقط في نسخة: ت، ي.

3608 - ع: وقلنا.

3609 - رواه أبو داود في الطلاق، والنسائي في النكاح، والدرامي في النكاح، والموطأ في الطلاق، وانظر الفروق - ج 4 ص 205.

3610 - ي: بالرق.

3611 - س: في.

3612 - لفظ: (قاعدة) ساقطة في: ي.. وانظر الفروق - ج 3 ص 175-177.

التخيير والتملك³⁶¹³

قاعدة 726: مقتضى التخيير³⁶¹⁴ على المشهور عندهم الخيرة في المقام، أو ملك النفس والانصراف³⁶¹⁵؛ وذلك لا يكون في المدخول بها إلا بالثلاث³⁶¹⁶.

والتملك جعل الطلاق لها³⁶¹⁷، فيرجع إلى قوله فيما جعل بيدها³⁶¹⁸، وقيل: هما سيان. وقيل: الفرق بينهما عادي لا فقهي³⁶¹⁹، وهذا في مطلقهما³⁶²⁰، فإن قيد فما قيد به³⁶²¹⁻³⁶²².

قاعدة 727: إذا تعارض حكم يوم الانعقاد ويوم التنجيز³⁶²³: كمن³⁶²⁴ حلف بالحرام قبل الدخول وحث بعده، أو خير ثم جهل الحكم حتى دخل، وفرعنا على أحد قوليهما أن ذلك بيدها فاخترت نفسها، فقد اختلفوا في المقدم منهما، والظاهر في التخيير اعتبار وقت اللفظ.

قاعدة 728: الأصل أن استدعاء³⁶²⁵ الاستجابة للجواب مرة، فإذا لم يلزم فقد انقطع تعلقها، فإذا قلنا: إن التخيير يقتضي الثلاث فطلقت واحدة، لم تقع³⁶²⁶ وانقطع

3613 - هذا العنوان غير موجود في نسخة: ع فقط.

3614 - ت: التخيير.

3615 - انظر تعريفه الكامل في الخرشي ومحشيه - ج 4 ص 69 - 70.

3616 - المواق - ج 4 ص 91 - 94.

3617 - محشي الخرشي - ج 4 ص 69 - 70.

3618 - المواق والحطاب - ج 4 ص 93.

3619 - الحطاب - ج 4 ص 91.

3620 - (وهذا في مطلقهما): ي: هذا في مطلقها.

3621 - (فما قيد به): ي: فما قيدته.

3622 - بداية المجتهد - ج 2 ص 58.

3623 - ع، ي: التخيير.

3624 - ع: فمن.

3625 - ي: استدعى.

3626 - ع: يقع.

خيارها على أصح قولي المالكية³⁶²⁷. وكذلك إذا قالت: أختار³⁶²⁸ نفسي إن دخلت علي
ضرتي³⁶²⁹.

قاعدة 729: كل من صدر عنه لفظ نص في معنىٍ حمّل³⁶³⁰ عليه، فإن كان محتملاً:
فإن فسره بما هو الأظهر بُني عليه، وإن فسره بما لا يحتمله (لم يُلتفت إليه، وإن فسره بما
يحتمله)³⁶³¹ استُظهر عليه باليمين إلا أن يَبْعُد الاحتمال جداً، وقد قيّدته البيئة في
الظاهر³⁶³²، وهذا فيما يُقضى به خاصة.

قاعدة 730: اختلفت الرواية عن مالك في التخيير والتمليك: هل هما تفويض
فلا يقطعها الافتراق من المجلس حتى تنص على إزالتها، أو تُمكّن من نفسها اختياراً
- وليس له عزلها لتعلق حقها - بخلاف التوكيل على ما لا يتعلق به حق الوكيل³⁶³³. أو
استجابة³⁶³⁴، فيتقيدان بالمجلس ما لم يعرضا عنها لمعنى آخر، إذ هذا حكم الجواب؛
ولذلك أجمعوا على أن أحد المتبايعين لو أوجب البيع ثم انفصل المجلس عن غير تراض
- أنه لا يَبْع بينهما وإن رضي الآخر بعد ذلك.

قاعدة 731: الإجابة إن تقدمها سبب تام جاز تأخيرها³⁶³⁵ إجماعاً: كالرد
بالعيب³⁶³⁶، وإمضاء خيار الشرط، وخيار الأمة تُعتق تحت العبد. وإن تقدمها بعض
السبب لم يجز: كالقبول بعد الإيجاب. فإذا اختارت زمناً يدل على الإعراض لم يلزم
ثلاً يؤدي إلى الخصومة بإنشاء عقد آخر. واختلف قول مالك في جواب التمليك بأي

3627 - المواق - ج 4 ص 94، والخرشي - ج 4 ص 74.

3628 - س: اخترت.

3629 - أي فانه ينقطع خيارها.. الخرششي - ج 4 ص 75.

3630 - ع: يحمل.

3631 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

3632 - ع: بالظاهر، ي: فالظاهر.

3633 - الدردير - ج 2 ص 360 - 361، والمواق - ج 4 ص 91.

3634 - معطوف على: "تفويض".

3635 - ع: تأخيرهما - ي: تأخرهما.

3636 - بالعيب، ساقطة في: ي.

القسمين يُلحق كما مر، والقياس أنه من الثاني. ورأى اللخمي إِمهاها ثلاثاً :
كالمصراة³⁶³⁷ والشفعة لصعوبة الفراق.

قاعدة 732³⁶³⁸: اختلف المالكية في المحتمل : هل يُحمل على الأقل أو على الأكثر:
كما إذا احتمل لفظه التمليك والتوكيل، وفائدته أن له العزل في التوكيل وليس له ذلك
في التمليك؛ لأن لها فيه حقاً، كما لو كان للتوكيل³⁶³⁹. وكالحرام: هل يُحمل على بائنة أو
على الثلاث؟. وقال عبد العزيز³⁶⁴⁰: وخلية³⁶⁴¹، يعني لأنها تفيد التحريم.

قاعدة 733: كل من ألزم نفسه أو غيره أمراً فإن لم يُجعل³⁶⁴² بيده شيء البتة لم
يلزمه ما التزم ولا ما ألزم، وإن جعل الحكم بيده (لزمه ما التزم، أو ألزم، وإن لم يجعل
الحكم بيده)³⁶⁴³ ولكنه علق ذلك بسبب فهل يلزمه ما التزم أو ألزم قولان للمالكية. فإذا
قالت: متى خُيرت أو عتقت فقد اخترت نفسي أو زوجي³⁶⁴⁴، لم يلزمها إلا أن
تكون³⁶⁴⁵ خُيرت، أو عتقت. فلو³⁶⁴⁶ علقه الزوج بسبب فقالت ذلك، فقولان، وهما
على قاعدة التزام أمر قبل وجوبه : كترك الشفعة قبل البيع. لا يُقال لم يتعلق بها³⁶⁴⁷
سبب قبل البيع، فكيف يُجبرون³⁶⁴⁸ فيها الخلاف الذي في الكفارة قبل الحنث ونحوها؛

3637 - (المصراة): ي: كالمراة، وانظر معنى المصراة، والحديث النبوي الوارد فيها في حاشية القاعدة : 862.

3638 - المنجور - ج 1، م 14، ص 3، وإيضاح المسالك - ص 243-244، القاعدة 48.

3639 - ي: للتوكيل حق.

3640 - لعله يقصد: أبا عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، المدني فقيه، حافظ، ثقة، نزل المدينة، ثم
قصد بغداد، وهو يعد من فقهاء المدينة. توفي سنة 164 هـ. انظر شذرات الذهب - ج 1 ص 259، ووفيات ابن
قنفذ ص 135.

3641 - ي، س، ع: رجعية.

3642 - ي، س: فان لم يجعل - ت، ع: فان لم يحصل.

3643 - ما بين قوسين غير موجود في: ت، ي.

3644 - ع: روجي.

3645 - ت: تكون - ع، ي، س: تقول.

3646 - ي: ولو.

3647 - ت: يعين لها.

3648 - ت: يجوز.

لأننا نقول: الخلاف في الشفعة منصوص لهم أيضاً (وتعلق به³⁶⁴⁹ سبب وجود³⁶⁵⁰ الملك)³⁶⁵¹.

قاعدة 734: شرط المعاوضة الرضا، فلا بد مما يدل عليه من قول عند الجميع أو فعل عند مالك، إلا في موضع الجبر: كالمحتكر عند الحاجة، وجر الطريق إذا أفسدها السيل، ونظائرهما³⁶⁵²، وكخلع الحكمين ونحوه. ومن ثم مُنع كون الطلقة³⁶⁵³ المملكة - التي أحدثها الناس لما تجاوزوا حدود الله عز وجل في الطلاق - بائنة، إلا على أن تكون ثلاثاً على ظاهر المدونة، وإلا فالشرط باطل، وهي رجعية لأن كتاب الله ألا تبين - في غير المحكوم به³⁶⁵⁴ - إلا بخلع أو الأقصى³⁶⁵⁵ كما في المدونة. وكل شرط ليس في كتاب الله باطل، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم³⁶⁵⁶، وهذا اختيار ابن العربي، وإن عمل قوله في هدم³⁶⁵⁷ الرجعة، فكيف يعمل في إسقاط نفقة المرأة، وهو لم ينقطع تشوفه إليها، وهي لم تطلب ذلك ولا تطلب لها، ولعل هذا الوصف هو المعتبر³⁶⁵⁸ في ذلك لظهور مناسبه³⁶⁵⁹، وفيه بحث، وثلاثة أقوال للملكية.

قاعدة 735: كل من ملك غيره أمراً فالأصل أن يُرجع إليه فيما أباح منه: كمن أذنت لمن شرط ألا يتزوج عليها - في التزويج³⁶⁶⁰، فالمنصوص في مذهب مالك واحدة

3649 - به ساقطة في: ي، س.

3650 - ي: وجوب.

3651 - ت: وتعين سبباً وجود الملك.

3652 - سيأتي ذلك في القاعدة 990، وانظر المنجور - ج 2، م 6، ص 6 وما بعدها، وإيضاح المسالك - ص 270 - 272، القاعدة 101.

3653 - ع: المطلقة.

3654 - في غير المحكوم به، ساقطة في: س.

3655 - ي: الأقصى.

3656 - انظر في بلوغ المرام ص 160 - 161: حديث عائشة رضي الله عنها حول "الولاء لمن أعتق".

3657 - ع، س: عدم.

3658 - المعتبر، بياض في: ي.

3659 - ت: لظهور مناسبة.

3660 - ع، س: الزوج.

خاصة، وهل تحلف³⁶⁶¹ أو يجري³⁶⁶² على أيمان التهم، وفيها ثلاثة، ثالثها تلزم المتهم فقط.

قاعدة 736: اختلف المالكية في تقييد³⁶⁶³ الشرط بالملك الأول. وعليه هل يعود بعد ثلاثٍ وزوجٍ أولاً؟ بخلاف ما دونها وإن بانث وتزوجت، خلافاً لقوم.

قاعدة 737: المعنى الواحد في نفسه لا يقبل التبعض بالاعتبارات إلا بدليل. فلا يصح الإطلاق من الحجر في شيء دون شيء، ولا تركية الشاهد فيما شهد به الآن دون غيره، كما يفعله متفقهة الموثقين، ولا الحكم بطهارة شيء بالنسبة إلى شيء دون غيره، كما مر لابن الحاجب: "الميتة مقيدة الطهارة باستعماله في الياسات والماء وحده³⁶⁶⁴". وكذلك نجاسته - كما توهم بعضهم - فيما عُفي عنه من النجاسة لمن عفي له³⁶⁶⁵، بل الحق أن النجاسة باقية في محل العفو، وفيه بحث طويل.

قاعدة 738: حكم الحكمين متردد بين التوكيل والتحكيم. فإذا بعث الحاكم مجرحين أو عبيدين³⁶⁶⁶، وهو غير عالم، أو تراضى بهما الزوجان³⁶⁶⁷ فحكما بالحق، ففي إقضائه قولان للمالكية. والمنصوص لا يمضي الثاني، والمشهور يمضي³⁶⁶⁸ الثالث. ابن بشير: وعلى هذه القاعدة تجري أحكام هذا الباب.

3661 - ي: يحلف.

3662 - ي: أو يجري - في: ت، س: ولا يجري - في: ع: أن لا يجري.

3663 - ت: تعيين.

3664 - مختصر ابن الحاجب - ص 35 والنص هو كما يلي: "الأواني من جلد المذكى المأكول طاهرة، ومن غيره نجسة، وفيها دبع أو ذكي من غيره إلا الخنزير ثالثها: المشهور: الميتة مقيدة الطهارة باستعماله في الياسات والماء وحده، ولا يُصلى به ولا عليه"، انظر الشرح الصغير للدردير - ج 1 ص 49 - 52، والخطاب - ج 1 ص 101-102.

3665 - ي: عنه.

3666 - متجرحين أو عبيدين - ي، مستجرحين.

3667 - س: الزوج.

3668 - ي: مضى.

قاعدة 739: صَرَفُ ما هو لك إلى غيرك لا يقتضي سقوطه منك، بل تصرفُ ذلك الغير فيه كتصرفك، إلى منتهى ما جعلت له من ذلك. فمن ثم لم يقتض التملكُ ولا التخييرُ الطلاقَ عند مالك خلافاً لربيعة³⁶⁶⁹؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم خير نساءه فاخترنه، فلم يكن ذلك طلاقاً³⁶⁷⁰. وحجته³⁶⁷¹ أن العصمة زالت من يد الزوج وانتقلت إلى المرأة، وهو ممنوع.

3669 - هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، التيمي بالولاء، المدني، فقيه، حافظ، مجتهد، أدرك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وعنه أخذ مالك بن أنس، وكان يقال له: ربيعة الرأي، لأنه كان يعرف بالرأي والقياس. توفي سنة 136 هـ: انظر وفيات الأعيان - ج 2 ص 50 - 52.

3670 - يشير إلى قول الله تعالى: "يا أيها النبيء قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها،... "الآيتان 28 و29 من سورة الأحزاب. انظر تفسير ابن كثير، ج 5 ص 446 إلى 449 وانظر هناك الأحاديث الواردة في هذا الموضوع. وانظر المواق والحطاب، ج 3 ص 394.

3671 - أي ربيعة.

اللعان³⁶⁷²

قاعدة 740 : اللعان عند مالك ومحمد يمين لقوله عليه السلام : "لولا الأيمان لكان لي ولها شأن³⁶⁷³". وعند النعمان شهادة³⁶⁷⁴ أو حد³⁶⁷⁵. قال الشاشي : وأكثر مسائل اللعان مبنية على هذا الأصل³⁶⁷⁶ : كملاعنة الأمة والمشرقة³⁶⁷⁷ والمحدودة في القذف فإنه يجلف لهن ولا يُحد لقذفهن³⁶⁷⁸. وكملاعنة الكافر والعبد والمحدود في القذف ؛ لأنهم من أهل اليمين، وليسوا من أهل الشهادة : يرد لأن توبة المحدود عنده لا ترد عدالتَه وإن نفت³⁶⁷⁹ فسقه، كما لا تُسقط الحدَّ عنده .

قاعدة 741 : اللعان عندهما حجة، فإذا قذف زوجته المحصنة لزمه الحد، فإن لاعن سقط عنه وتوجه عليها، فإن لاعت سقط عنها. وعنده عقوبة، فلا يُحد بقذفها بل يجبس حتى يلاعن³⁶⁸⁰، وكذلك هي أيضاً لا تحد وتجبس حتى تلاعن³⁶⁸¹.

3672 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3673 - رواه أبو داود وأحمد - انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 291.

3674 - نيل الأوطار - ج 6 ص 291.

3675 - ع : واحدة.

3676 - ع : على هذه القاعدة.

3677 - ع، ي : والمشرقة.

3678 - المواق - ج 4 ص 132.

3679 - ت، س : ثبت.

3680 - بداية المجتهد - ج 2 ص 98.

3681 - نفس المصدر.

الإيلاء³⁶⁸²

قاعدة 742 : الإيلاء عندهما يمين على منع حق، فموجبه الوقف³⁶⁸³ بعد الأجل³⁶⁸⁴. وعنده طلاق إليه، فموجبه الفراق بعده³⁶⁸⁵.

قاعدة 743 : اختلف المالكية فيمن دخل عليه الامتناع من الوطاء، ولم يقصد بسببه الضرر: هل يعد كالمولي أو لا³⁶⁸⁶؟.

قاعدة 744³⁶⁸⁷ : اختلفوا في النهي هل يجعل المنهي عنه كالعدم أولا؟ فإذا حلف ليتزوجن، فنكح نكاحا فاسدا، ففي بروره قولان، فلو تزوج أمة فعلى كون الحرة طَوْلاً³⁶⁸⁸، فلو تزوج غير كفاء فعلى تعارض اللفظ والقصد، فلو لم يدخل فعلى الأقل والأكثر وعلى....

قاعدة 745³⁶⁸⁹ : أخرى، وهي أن النكاح هل هو حقيقة في العقد أولا، والحق فيها أنه بالنظر إلى اللغة : حقيقة في الوطاء مجاز راجح في العقد، وكذلك في الشرع ؛ لأن الأصل عدم التغيير³⁶⁹⁰، ويحتمل أن يكون فيه حقيقة في العقد مجازا في الوطاء، وقيل ثلاثة، ثالثها حقيقة فيهما، ولم يفصل. وكذلك التزويج، بل هو أظهر في العقد ؛ ولذلك كان المنصوص إذا قال : إن تزوجت عليك - وعنده امرأة - أنه يدوم، بخلاف أن لا يتسرر³⁶⁹¹ وخرج الخلافُ فيه على القاعدة. فهذه ست قواعد مختلفٌ فيها بين المالكية، فتأملها.

3682 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3683 - ع : الوقوف.

3684 - بداية المجتهد - ج 2 ص 82.

3685 - نفس المصدر.

3686 - نفس المصدر - ص 83.

3687 - المنجور - ج 1، م 5، ص 2-3.

3688 - الطول : هو المال، أو وجود الحرة في العصمة .. المصدر السابق.

3689 - اعتبرتها نسخة "ع" قاعدة مستقلة.

3690 - ت، ي : التغيير.

3691 - يتسرر : اتخذ سرية، ويقال فيه أيضا: تسرى.

قاعدة 746 : قد علمت اختلاف الأصوليين في عمل الصحابي، والجمهور على ألا حجة في عمل غيرهم، خلافا لكثير من المالكية في احتجاجهم بعمل مالك ومَن بعده من شيوخهم، كما احتج مالك بعمل من تقدمه. قال ابن بشير في شرط ماله أن يفعله وأن لا يفعله : يكره في النكاح، وقد حكى اللخمي عن سحنون جوازه، وذكر أنه³⁶⁹²، زوّج أمة³⁶⁹³ عبده على أنه إن سرق من الزيتون فالطلاق بيده، قال : وهذا إن أخذ من فعله فلا يدل فعله على أن مذهبه الجواز، لأنه قد يستخف مثل هذه الصورة³⁶⁹⁴، وأيضا فلا يدل فعل أحد من البشر على جواز الفعل أو لزومه، إلا من وجبت عصمته.

قلت : من الفعل ما يتنزل منزلة القول: كالمفعول لقصد التعبد أو لإظهار الجواز، ونحو ذلك، فهذا كالقول : يثبت حيث يثبت ويسقط حيث يسقط، وذلك في الصحابي على ما تقرر في الأصول، وفي غيرهم بالنسبة إلى مقلديهم، ومنه ما لا يظهر فيه شيء من ذلك، فلا عبرة به في غير الصحابة، وفيهم الخلاف المشهور.

قاعدة 747 : اختلف المالكية في الشروط أهي من المصالح التي ينظر فيها الأولياء، أو من حقوق البضع المصروفة إلى النساء، فإذا شرط على الصبي ما يلزم : كالمعلق بيمين³⁶⁹⁵، ففي نفي³⁶⁹⁶ اللزوم قولان، وعلى النفي، ففي السقوط أو تخييره قولان، وعليهما لو دخل عالما بالشرط، وعلى³⁶⁹⁷ التخيير ففي الفسخ والطلاق قولان على قاعدة.....

قاعدة 748³⁶⁹⁸ : الخيار الواجب قبل العقد : هل يكون الفسخ فيه بطلاق أو بغير طلاق، فإن دخل قبل العلم فثالثها يخير الآن، فإن قال : لا أرضى، خُيرت الزوجة بين

3692 - ع : أن.

3693 - ت : أتمه.

3694 - ع : الضرورة.

3695 - بيمين، ساقطة من : ع.

3696 - نفي، ساقطة من : ع.

3697 - ع : على.

3698 - جعلت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة وأعطتها رقما خاصا بها.

الإسقاط أو فسخ النكاح، فإن كانت مولى عليها، ففي المخير منها³⁶⁹⁹ أو من الولي قولان على القاعدة الأولى.

قاعدة 749³⁷⁰⁰ : جعل الطلاق بيد الغير³⁷⁰¹ يكون على وجه الرسالة³⁷⁰²، فيلزم³⁷⁰³ حين القول³⁷⁰⁴.

وعلى جهة التفويض : كقوله : إن شئت، فله المناكرة³⁷⁰⁵، (دون العزل. وعلى جهة التوكيل فله المناكرة)³⁷⁰⁶ مطلقا، والعزل ما لم يوقع³⁷⁰⁷. فإن قال : طلقا امرأتي³⁷⁰⁸، فابن القاسم على الرسالة حتى يريد التمليك، إلا أنه يلزم ذلك إذا بلغها، وأصيح بالعكس، فإن أرادها وقع لوقته.

3699 - ي، س : منها.

3700 - كان الأولى أن يأتي بهذه القاعدة بعد قاعدة 730، فراجعها.

3701 - اللخمي : الزوج مع الأجنبي على ثلاثة أوجه : تمليك، ووكالة، ورسالة، فإن كان له العزل ما لم يقض بالطلاق ... المواق - ج 4 ص 98.

3702 - أي بأن يقول الزوج للغير : بلغ زوجتي أي قد طلقته .. الدردير - ج 2 ص 369.

3703 - ت : فتلزم.

3704 - المصدر السابق.

3705 - الدردير - ج 2 ص 362، والخرشي - ج 4 ص 72، والخطاب والمواق - ج 4 ص 93.

3706 - ما بين قوسين ساقط من نسخة : ع.

3707 - ت : توقع.

3708 - انظر تفصيل ذلك في الخرشي - ج 4 ص 78، والمواق - ج 4 ص 98.

الرضاع³⁷⁰⁹

قاعدة 750 : مذهب مالك أن فرع العوض ما عنه عوض ؛ فكلما كان للأم النفقة كان عليها الإرضاع بلا أجر، وكلما لم تكن لها النفقة لم يكن عليها الإرضاع إلا لضرورة، فإن أرضعت فلها الأجر إلا أن يتعذر³⁷¹⁰.

قاعدة 751 : الأصح³⁷¹¹ أن الرضاع من باب المواساة لا من باب النفقة، لوجوبه على الأم في العصمة من غير أجر إذا كان لها لبن، وكان الرضاع لا ينقص³⁷¹² من قدرها³⁷¹³؛ وعليه إذا كانت ممن ترضع ولا لبن لها³⁷¹⁴، ولا مال للأب ولا للصبي : هل تجبر³⁷¹⁵ على أن تسترضع له أو لا³⁷¹⁶ ؟ وكذلك إن كان³⁷¹⁷ لها لبن وهو يقبل غيرها، فإن لم يقبل، فاتفق³⁷¹⁸. وهذا كله مذهب مالك.

قاعدة 752³⁷¹⁹ : إضرار من قصد الإضرار: كإضرار من زوجها أحد إخوتها، فالفسخ لحق الباقين : قال محمد: لا يعتبر، وقال النعمان: يُعتبر، ورجح مالك الاعتبار بالدخول، فأصله كأصل الشافعي إلا للمعارض.

3709 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3710 - الخرشبي - ج 4 ص 206 - 207.

3711 - ع : الأصل .

3712 - ع، ي : يغض .

3713 - المواق - ج 4 ص 213.

3714 - "ها" : ساقطة من : ت، ي، س.

3715 - ع : يجبر .

3716 - الخرشبي - ج 4 ص 206.

3717 - بعد "كان" أضيف في الهامش - ت : "للأب مال وكان بها" أي بها لبن.

3718 - المصدر السابق.

3719 - هذه القاعدة لا تندرج تحت عنوان "الرضاع" السابق.

النفقات³⁷²⁰

قاعدة 753: لا تقدير إلا عن توقيف ؛ لأن الأصل نفى التحديد. فمن ثم اعتبر مالك³⁷²¹ والنعمان³⁷²² في نفقة الزوجة الكفاية : ككسوتها وإدامها، وكنفقة الأقارب. وقال محمد³⁷²³ : مدُّ على المُقْتَرِ³⁷²⁴، ومدان على ذي السعة، ومدُّ ونصف على المتوسط : ابنة الأمير كابنة الحارس. وقد تقدم أنه لا تثبت³⁷²⁵ العوائد الخاصة، فإن لم تثبت بهذا عادة عامة أشكل قوله.

قاعدة 754 : الأصل فيما يَسْتَقِرُّ في الذمة وتجري به المطالبة أن يكون مقدراً. ومن ثم لم يجز السِّلْمُ في الجزاف³⁷²⁶، وهذا أصل الشافعي في التقدير³⁷²⁷، وهو معترض بالكسوة والإدام³⁷²⁸، قال³⁷²⁹: ولأن أصل الحاجة غير مرعية فإنها تَسْتَحِقُّ في يوم مرضها، بخلاف القريب، فلا يحسن مع هذا رعاية قدر الحاجة، واعتُرض بالكسوة والإدام.

قاعدة 755: المعتبر عند مالك ومحمد في تربص أم الولد بعد العتق أو موت السيد، سبب الفراش وهو الملك، فتستبرئ بحیضة³⁷³⁰. وعند النعمان³⁷³¹ : نفس الفراش وقد تأكد بالملك، فبثلاث³⁷³².

3720 - هذا العنوان غير موجود في نسخة : ت، ي، س.

3721 - المواق - ج 4 ص 181 وما بعدها، والخرشي - ج 4 ص 184.

3722 - الفوائد السمية - ج 1 ص 307 - 308.

3723 - الوجيز للغزالي - ج 2 ص 66.

3724 - ع : المقتر، س : المعسر.

3725 - ت، س : يثبت.

3726 - المواق والخطاب - ج 4 ص 540، والخرشي - ج 5 ص 224، والوجيز - ج 1 ص 93.

3727 - ع : التقديرات.

3728 - انظر طريقة تحديدهما في الوجيز - ج 2 ص 66 - 67.

3729 - ع : وقال.

3730 - بداية المجتهد - ج 2 ص 79.

3731 - نفس المصدر.

3732 - ع : فثلاث.

قاعدة 756: نفقة الزوجة عند مالك³⁷³³ ومحمد³⁷³⁴ عوض صريح، فتصير بمضي
المدة ديناً. وعند النعمان مكارمة فلا تصير³⁷³⁵، كنفقة الأقارب³⁷³⁶.

قاعدة 757: المشهور من مذهب مالك أن النفقة عوض من التمكين بشرط بلوغ
الزوج وإطاقة الزوجة³⁷³⁷، فلا تجب بالعقد وتسقط بالنشوز³⁷³⁸، ومن أهل مذهبه من
يحكي أن المشهور ثبوتها مع النشوز³⁷³⁹، ولعلها حالان، فإن قدر على رفعه، ولو بالرفع
إلى الحاكم فلم يفعل، فقد اختار ذلك فلا تسقط، وإلا فلا معنى للثبوت، فكيف يكون
هو المشهور؟.

قاعدة 758: قال محمد: علة وجوب النفقة للأقارب تحقق البعضية³⁷⁴⁰، فتجب
لوالدين وإن علوا وللمولودين وإن سفلوا³⁷⁴¹. وقال النعمان: المحرمة، فتجب لكل
ذي رحم محرم³⁷⁴². وقال مالك³⁷⁴³: لا تجب إلا لأولاد الصلب وللأبوين دنية.

قاعدة 759: قول القابلة عند محمد شهادة، فلا يُثبت الولادة، وعند النعمان خبر
فيثبتها، وللملكية القولان.

قاعدة 760: بقاء السبب في المحل يمنع من تأثير غيره؛ لامتناع اجتماع المثليين أو
الضدلين، فكما يرفعه³⁷⁴⁴ عقلاً فهو يمنعه شرعاً، وقيل: الحادث مع موافقه اتفاقاً، وفي

3733 - الخرشي - ج 4 ص 195، والمواق - ج 4 ص 192.

3734 - الوجيز - ج 2 ص 69.

3735 - الفوائد السمية - ج 1 ص 311.

3736 - المواق والحطاب - ج 4 ص 211، والوجيز - ج 2 ص 70.

3737 - الخرشي - ج 4 ص 183.

3738 - المواق والحطاب - ج 4 ص 187-188، وهذا ما لم تكن حاملاً وإلا فلا تسقط نفقتها.

3739 - المصدر السابق.

3740 - ت: العصبية.

3741 - الوجيز - ج 2 ص 70، والفروق - ج 3 ص 146.

3742 - الفروق - ج 3 ص 146.

3743 - الخرشي - ج 4 ص 203-204، والفروق - ج 3 ص 146.

3744 - ت، ي: يدفعه.

الباقى خلاف، فالحدث أقوى، وعليها نفقة الأمة الزوجة : هل هي على السيد أو على الزوج ؟ وثالثها للملكية إن تبوأ مع بيتاً فعلياً، وإن بقيت مع³⁷⁴⁵ أهلها فعلياً.

قاعدة 761³⁷⁴⁶ : اختلف المالكية في مراعاة النادر في نفسه أو إجراء حكم الغالب عليه. فعلى المراعاة لا تنقطع النفقة على الزمن ببلوغه³⁷⁴⁷، وعلى الإعطاء تنقطع. أما إن عادت الزمانة لم تعد على الأصح³⁷⁴⁸ وهما على :

قاعدة 762³⁷⁴⁹ : الخلف³⁷⁵⁰ هل يفتقر إلى الاتصال ليعتضد بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ؛ لضعفه في نفسه، أو يستقل لوجود معنى المخلوف³⁷⁵¹ فيه : كالعجز في صورة النزاع. وللملكية فيه قولان.

قاعدة 763³⁷⁵² : اختلف المالكية في كون الزوجة من باب الأقوات أو من باب التفكيات، أي أهي من الأمور الحاجية أو من التكميلات. وخرج عليه الصائغ وجوب تزويج الوالد على الولد إن احتاج. وقيل الصحيح أنه خلاف في حال. وانظر الأم ؛ لأن فرق ما بينها وبين الأب العار الذي يلحق الابن بها دونه³⁷⁵³ ؛ ولذلك تردد الكتاب فيمن تزوجت أمه : هل يعزى أو يهناً، وقد رأى الخذاق³⁷⁵⁴ أن التعزية جفاء والتهنئة استهزاء، فكتبوا : أما بعد، فإن أحكام الله تعالى تجري على غير مراد المخلوقين، والله يختار لعباده، فخير الله لك فيما أراد من ذلك³⁷⁵⁵ والسلام.

3745 - ع : عند.

3746 - المنجور - ج 1، م 18، ص 2-3، وإيضاح المسالك ص 256 القاعدة 54، والقاعدة : 19، والقاعدة 864.

3747 - الخرشبي - ج 4 ص 205، والمواق - ج 4 ص 211، والحطاب - ج 4 ص 213.

3748 - المصادر السابقة.

3749 - اعتبرت نسخة : "ع" هذه القاعدة مستقلة، وأعطتها رقماً خاصاً بها.

3750 - ت : الخلف - ع، س : الخالف - ج، ي : الخالف.

3751 - ت، س : المخلوف - ع : المخلوق - ج، ي : المخلوف.

3752 - المنجور - ج 1، م 15، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 287 - 288، القاعدة 69، وانظر القاعدة : 1134 من

قواعد المقرئ هذه.

3753 - (بها دونه) : س : بهذا.

3754 - ع، س : وقدر الخذاق.

3755 - من ذلك، ساقطة في : ع.

قاعدة 764: اختلف المالكية في كون الحضانة حقاً للحاضن أو للمحضون³⁷⁵⁷، أي في الغلب حقه من الفريقين، وإلا فلكل منهما حظ فيها³⁷⁵⁸. وعليه اختلفوا في الأم الكتابية: هل لها حقٌ فيها أولاً³⁷⁵⁹؟ لأنه يُخَافُ على الولد من جهتها، وقد يُستحسن أن تكون لها إلى أن يفهم الخير والشر؛ وعليه أيضاً هل يكون له الخيار بعد الإثغار أولاً؟³⁷⁶⁰. قال ابن العطار³⁷⁶¹: لأنه حينئذ يعرف مصالحه؛ وعليه أيضاً وجوب نفقة الحاضن أو أجرته على المحضون. وللمالكية أربعة، رابعها إن استغرقت فالنفقة، وإلا فالأجرة.

قاعدة 765³⁷⁶²: لا يمتنع في الشخص الواحد اجتماع جهتي استحقاق: كالزوج يكون ابن عم فيرث المال. أو جهتي قيام: كالزوج يكون ولياً فينكحها من نفسه على ما مر³⁷⁶³، وهو المعبر عنه بتولي طرفي العقد. فإن سقط اعتبار إحداهما، فالأصل ثبوت اعتبار الأخرى إذا لم يكن ملزماً للساقط. وعلى ذلك اختلف المالكية في الأم الوصي تتزوج: هل يسقط حقها في الحضانة أولاً؟ لأن حق الوصية لا تسقطه³⁷⁶⁴ الزوجية، بخلاف الأمومة. هذا معنى كلام ابن بشير، وفيه نظر.

قاعدة 766: اختلف المالكية في التابع من الحاضن والمحضون للأخر: فإن قلنا: إن المحضون تابع، ففي سقوط كراء المسكن أو ثبوت ما ينوب الولد³⁷⁶⁵ قولان على:

3756 - هذا العنوان غير موجود في نسخة: ت، ي، س.

3757 - التسولي على التحفة - ج 1 ص 380 - 381.

3758 - المصدر السابق.

3759 - الخرشبي - ج 4 ص 212، والمواق - ج 4 ص 216.

3760 - التسولي على التحفة - ج 1 ص 382.

3761 - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، المعروف بابن العطار، الأندلسي، كان فقيهاً، متفنناً في علوم الإسلام، عارفاً بالشروط، أي الوثائق. توفي سنة 399 هـ. انظر الديباج - ص 269، وشجرة النور الزكية - ص 101.

3762 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7-8.

3763 - أي في القاعدة 306.

3764 - ي: تسقط.

3765 - المواق والخطاب - ج 4 ص 220.

قاعدة 767³⁷⁶⁶ الأتباع : هل تُلغى أو تعتبر³⁷⁶⁷. وقد يُقال في القاعدة الأولى ثلاثة أقوال، ثالثها : كل واحد منهما مستقل غير تابع، ويخرج السقوط عن تبعية المحضون، والفض³⁷⁶⁸ على الاستقلال³⁷⁶⁹، وإن قلنا الحاضن تابع نظراً إلى كونها مشغلة بالحضانة، فالكراء على المحضون.

قاعدة 768³⁷⁷⁰ : كل ما وجب بحقوق³⁷⁷¹ مشتركة : فهل يكون استحقاقه أو الاستحقاق عليه بقدر³⁷⁷²، تلك الحقوق أو على عدد الرؤوس؟ للمالكية قولان : كأجرة كاتب الوثيقة، وكانس المرحاض، وحارس³⁷⁷³ الأندر، والتقويم على المعتقين، والشفعة إذا وجبت³⁷⁷⁴ لشركاء³⁷⁷⁵، وفطرة العبد³⁷⁷⁶ المشترك، وفض³⁷⁷⁷ الكراء على الحاضن والمحضون (إذا قيل بتبعية المحضون)³⁷⁷⁸.

قاعدة 769 : إذا تمانع تمام الشفقة في الحال وما يحسن في العاقبة والمال، قُدم³⁷⁷⁹ الثاني عند المالكية، فيُقدم الأولياء في الطعن³⁷⁸⁰ البعيد للاستيطان على من قُدم عليهم في الحضانة ؛ لمكان الشفقة والحنان، إلا أن تكون الحضانة وصياً، وللحاضنة³⁷⁸¹ أن تنتجع

3766 - اعتبرت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة، وأعطتها رقماً خاصاً بها.

3767 - انظر أحكام "التابع" في المنجور - ج 1، م 21، ص 2 وما بعدها.

3768 - ي : والبعض.

3769 - ي : الاستقبال.

3770 - الخطاب - ج 4 ص 220.

3771 - ي : لحقوق.

3772 - (بقدر) : ي : تعذر.

3773 - ع : ودارس.

3774 - ي : وجهت.

3775 - لعل الصواب : "لشركاء" كما في الخطاب.

3776 - في : ي : العيد.

3777 - ي : وقبض.

3778 - ما بين قوسين ساقط في : س.

3779 - ي : وقدم.

3780 - ي : الطعن.

3781 - ت : فللحاضنة.

بالمحضون فيما قرُب، فإن كانت³⁷⁸² وصياً فمطلقاً، وقد تقدم خلافهم في تعارض الحال والمال. وعليه سقوطها بالإثغار في الذكر أو استمرارها إلى البلوغ عندي.

قاعدة 770³⁷⁸³: إذا تجاذب معمولان³⁷⁸⁴: متأخر قوي ومتقدم ضعيف: كقوله أنت عليّ كظهر أمي اليوم إن دخلت الدار، فقال في المدونة: إن مضى اليوم فلا شيء عليه. وفُهم عنه أنه أراد بالتأجيل الدخول لا الظهار. قال ابن بشير: وهو أصل مختلف فيه: هل يرجع إلى الظهار أو إلى ما حلف³⁷⁸⁵ عليه. قال: وينبغي أن يرجع في ذلك إلى القصد أو إلى ما يدل عليه، فإن لم يعلم أعطى اللفظ حقه.

3782 - ت: كان.

3783 - هذه القاعدة تدخل في باب الظهار، ولكن نسخة "ع" لم تبوب للظهار إلا بعد هذه القاعدة، أما نسخة "ت" فلم تجعل له باباً خاصاً به، وكذلك نسخة: ي، س.

3784 - ت: عاملان.

3785 - ع: عطف.

قاعدة 771³⁷⁸⁷: اختلف المالكية في الكتابة: أهي شراء رقبة أو شراء خدمة. فمن ظاهر من مكاتبته³⁷⁸⁸ ثم عجزت وقلنا بالأول، فقد رجعت على ملك مستأنف، فلا يلزمه الظهار، وإن قلنا بالثاني لزمه. وعليه الخلاف في غلة المكاتب، إذا كان للتجارة: هل تلزم فيها³⁷⁸⁹ الزكاة أولاً؟ وفيمن أعتق أمة مكاتبه³⁷⁹⁰ ثم عجز³⁷⁹¹: هل تعتق بذلك العتق الأول أو تفتقر إلى استئناف عتق آخر؟.

قاعدة 772: اللازم الشرعي كالعقلي يقتضي انتفاؤه انتفاء الملزوم. ومن ثم لم يجوز عتق العبد في الظهار عند مالك³⁷⁹²، ولم يُجزه³⁷⁹³؛ لأن الولاء لغيره.

قاعدة 773³⁷⁹⁴: اختلف المالكية في الكفارة: هل تتعلق باليمين أو بالحنث؟ فمن حلف بظهار ثم ظاهر ظهاراً مطلقاً، فإن كان قد حنث في اليمين بالظهار قبل الظهار، فكفارة واحدة؛ لأنه إنما وصفها بما هي موصوفة به، وإن لم يحنث فقولان على القاعدة.

قاعدة 774: اختلفوا في جعل الابتداء كالتمام أولاً؟ فمن ظاهر بعد أن شرع في كفارة أخرى: فقليل على الجعل يُتم الأولى، ثم يبتدئ³⁷⁹⁵ الثانية، وعلى عدمه يلغي الأولى ويبتدئ الثانية، فتجزيه عنها³⁷⁹⁶. ورأى ابن المواز الأول إن مضى الجل، وإن

3786 - هذا العنوان غير موجود في نسخة: ت، ي، س.

3787 - المنجور - ج 2، م 3، ص 4-5، وإيضاح المسالك - ص 376 القاعدة 103. وفي الفروق - ج 1، ص 31: بحث مهم عن الظهار.

3788 - الخرشبي - ج 4 ص 104، والمواق - ج 4 ص 115.

3789 - ت، س: فيه.

3790 - ت، ي: مكاتبته.

3791 - ت: عجزت.

3792 - بداية المجتهد - ج 1 ص 91.

3793 - ي: يجزأ.

3794 - المنجور - ج 1، م 11، ص 7-8، وإيضاح المسالك - ص 227، القاعدة 37.

3795 - س: ويبتدئ.

3796 - ي: عنها.

مضى الأقل أجزأه إتمام الأولى عنهما : كمن قذف وهو يُجد ؛ لأن ما قرب³⁷⁹⁷ من³⁷⁹⁸ الشيء فله حكمه³⁷⁹⁹.

قاعدة 775: اختلفوا في كون الكفارة على الفور أو على التراخي : فمن ظاهر ثم أيسر أو بالعكس فلا خلاف أنه لا³⁸⁰⁰ يُنظر إلى حاله يوم الظهار، على المشهور من مذاهب³⁸⁰¹ الأئمة أنها إنما تجب بالعود، فإن اختلفت³⁸⁰² حاله من يوم العودة إلى يوم الكفارة فقولان على القاعدة. ومن لم يقدر على الصيام ويعلم أنه سيقدر عليه، ففي التأخير والانتقال قولان لابن القاسم وأشهب³⁸⁰³.

قاعدة 776: اختلفوا في العودة أهي العزم على الإمساك أو على الوطء³⁸⁰⁴، وهو قول النعمان³⁸⁰⁵ وأحمد³⁸⁰⁶. أو عليهما³⁸⁰⁷. أو هي الوطء³⁸⁰⁸. وقال محمد : هي الإمساك³⁸⁰⁹ ؛ وعليه³⁸¹⁰ الخلاف فيمن كفر وقد طلق أو باع - على مذهب مالك أن الأمة كالزوجة - هل تجزئه وهل تجب عليه ؟ وكذلك عتق المظاهر منها : هل يجزئه³⁸¹¹ أم لا ؟ فعلى العزم يجزئه³⁸¹² وعلى الوطء لا يجزئه³⁸¹³.

3797 - ت، ي، س : قارب.

3798 - من، ساقطة في : ت، ي، ع .

3799 - راجع القاعدة 87 السابقة، وانظر إيضاح المسالك ص 170 - 176، القاعدة 14 منه .

3800 - لا ساقطة في : ع .

3801 - ع، ي : مذهب .

3802 - ع : اختلف .

3803 - المواق - ج 4 ص 130، والخرشي - ج 4 ص 121 .

3804 - بداية المجتهد - ج 2 ص 86، والخرشي - ج 4 ص 110، والمواق - ج 4 ص 124 .

3805 - المصادر السابقة .

3806 - المصادر السابقة .

3807 - المصادر السابقة .

3808 - المصادر السابقة .

3809 - المصادر السابقة .

3810 - ع : وعليها - ي : وعليها .

3811 - ع، ي، س : يجزئه - ت : تجزئه .

3812 - ع، ي، س : يجزئه - ت : تجزئه .

3813 - ع، ي، س : يجزئه - ت : تجزئه .

قاعدة 777 : اختلفوا في شرط التتابع في الإطعام³⁸¹⁴، وعليه لو أخذ في الكفارة به، ثم طلق، ثم عادت إليه : فهل يُتم على ما مر أو يستأنف : كالعتق والصيام بالاتفاق.
قاعدة 778 : لفظ الظهر يقتضي التحريم جملة، وقيل كناية عن³⁸¹⁵ الوطء. وعليهما اختلف المالكية في منع المقدمات التي ليست في معنى الوطء، وفي لزوم الظهر لمن لا يقدر إلا عليهما.

قاعدة 779³⁸¹⁶: اختلف المالكية في افتقار الكفارة³⁸¹⁷ إلى النية. وعليه أجزاء عتق الغير عنه. وأما من فرق منهم بين أن يكون بإذنه أو لا، فعلى توهم استقرار الملك أولاً، ثم العتق بعده أو عدم استقراره ؛ لأنه لم يملكه إلا إلى حرية كالقولين فيمن اشتراه بشرط العتق جاهلاً، وفيمن قال: إن اشتريته فهو حر عن ظهاري³⁸¹⁸ ؛ بخلاف العالم أو المطلق لقصدتهما إلى الحرية لا عن ظهار³⁸¹⁹.

قاعدة 780³⁸²⁰: اختلفوا في الجهل هل ينتهض عذراً أو لا ؟ وعليه إلحاقه بالناسي في العبادات، وفيمن ابتداءً صيام الظهار جاهلاً بمرور أيام الأضحى في أثنائه³⁸²¹، فإن عذر أفطرها وقضاها متتابعة. والحق إن وجب العلم ولم يشق مشقة فادحة لم يُعذر، وإلا عُذر؛ لأن الله عز وجل أمر من يعلم بأن لا يكتم، ومن لا يعلم بأن يسأل.

قاعدة 781³⁸²²: اختلفوا في التتابع : أهو من قبيل المأمورات، فلا يُعذر فيه بالنسيان، أو من قبيل المنهيات فيعذر؟.

3814 - الخرشي - ج 4 ص 111، والخطاب والمواق - ج 4 ص 124 - 125 .

3815 - ع : على .

3816 - إيضاح المسالك - ص 265، القاعدة 57 منه .

3817 - ي : الظهر .

3818 - ع : ظهار .. انظر المواق - ج 4 ص 126 .

3819 - لا عن ظهار، ساقطة في : ي .

3820 - المنجور - ج 1، م 12، ص 1-8، وإيضاح المسالك - ص 223 - 224، القاعدة 35 منه، والفروق - ج 2 ص 148 - 150 .

3821 - الخرشي - ج 4 ص 118 .

3822 - الفروق - ج 3 ص 194 - 200 .

قاعدة 782³⁸²³: اختلفوا في إلحاق المخطئ بالناسي³⁸²⁴. والفرق أن المخطئ معه ميزه³⁸²⁵، وقد قيل بتكليفه.

قاعدة 783: الكفارة عند مالك ومحمد تمليك، فلا يجزئه أن يغذي ويعشي. وعند النعمان إباحة فيجزئه³⁸²⁶.

قاعدة 784: المغلَّب في الكفارة معنى المؤاخذة عند محمد، ومعنى القرية عند النعمان؛ وعليها ظهار الذمي. قال ابن بشير: الكفارة عبادة فتجب فيها النية. وقيل عقوبة فلا.

قاعدة 785: الكفارة عند مالك ومحمد صدقة واجبة، فلا يكون الكافر مصرفا³⁸²⁷ لها كالزكاة، فلا يعتق فيها³⁸²⁸. (وقال النعمان: الكافر مصرف للزكاة³⁸²⁹ والإطعام، فيُعتق إلا في كفارة القتل³⁸³⁰)،³⁸³¹ فسلم الأصل ومنع الترتيب.

قاعدة 786: المعتبر عند محمد في الكفارة حال الوجوب، وعنه حال الأداء: كالنعمان. ومشهور مذهب مالك، وعنه أيضا، أغلظ الحاليتين، بناء على³⁸³² تغليب المؤاخذة أو القرية³⁸³³.

قاعدة 787: إعتاق المكاتب عند مالك ومحمد تعجيل³⁸³⁴ مستحق، فلا يُجزئ في الواجب: كأم الولد. وعند النعمان إنشاء عتق: كالمعلق على صفة، فيُجزئ.

3823 - المنجور - ج 2، م 7، ص 5-8.

3824 - المواق - ج 4 ص 128.

3825 - ت: ميزة - ع: غيره.

3826 - (إباحة فيجزئه): ع: الأخذ فتجزئه.

3827 - (مصرفا): ي: مصدقا.

3828 - (فيها): ي: منها .. انظر بداية المجتهد - ج 2 ص 91.

3829 - ت، ي: الزكاة.

3830 - نفس المصدر.

3831 - ما بين قوسين ساقط في: س.

3832 - ت: بأعلى.

3833 - س: والقرية.

3834 - ت: تعجل.

قاعدة 788 : سبب العتق بالقرابة - القرابة، وهي مقدمة³⁸³⁵ على الشراء، فلا يُجزئه أن يشتري قريبه بنية الكفارة عندهما³⁸³⁶؛ لأن السبب³⁸³⁷ سابق والعتق ثابت شرعاً، لا يتكلفه؛ لأن متكلفه التملك لا الإزالة. وعنده أن نفس الشراء إعتاق، هو متكلف قد اقترنت به النية فيجزئ.

قاعدة 789: الأصل أن الكفارة ساترة لإثم الذنب؛ لأنه معناها فتستلزمه : كالظهار والصوم، إلا بدليل كاليمين والخطأ³⁸³⁸.

3835 - ع، ي : متقدمة.

3836 - عندهما : مالك ومحمد.

3837 - ع : النسب.

3838 - ع : كالخطأ واليمين.

العبيد

قاعدة 790: قال القرافي : عشر حقائق³⁸³⁹ لا تتعلق إلا بمعدوم ومستقبل : الأمر والنهي والدعاء والشرط والجزاء والوعد والوعيد والترجي والتمني والإباحة والتخيير. والفرق أن لك الجميع في الإباحة دون التخيير؛ فإذا قال لأمته : إن حملت فأنت حرة لم تعتق إن كانت حاملا عند سحنون، خلافا لابن القاسم، وهو مشكل، إلا على فهم التعليل به. ولقائل أن يقول: صح إن كان زيد قد قام فقد قام عمرو، وفي التنزيل : "إن كنتُ قُلتَه فقد علمته"³⁸⁴⁰، ولا يصح تقديره بأن ثبت ذلك في المستقبل، كما حكى³⁸⁴¹ ذلك القرافي.

قاعدة 791: الإبراء³⁸⁴² عند المالكية كالعطاء³⁸⁴³، فإذا قال : إن أعطيتني كذا فأنت حر، ثم وضعه عتق.

قاعدة 792³⁸⁴⁴: إذا دار الملك بين أن يبطل بالجملة أو من وجه³⁸⁴⁵، فالثاني أولى؛ لأنه أقرب إلى الأصل، وللمالكية قولان. وعليهما المضطر إلى الطعام إذا وجب عليه أكل طعام الغير، ووجب رفع يد مالكة عنه : هل تلزمه³⁸⁴⁶ قيمته أو لا؟. وإذا أدى عن غيره ديناً صدق في التبرع على الأصح. وإذا قال : أعتقتك على مال، وقال العبد : بغير شيء، فقال في المدونة: قول العبد³⁸⁴⁷، وقال أشهب: السيد³⁸⁴⁸. كما لو قال: أنت حر

3839 - الحقائق التي ذكرها هي إحدى عشر.

3840 - سورة المائدة، الآية 116.

3841 - (حكى): س : حكم .

3842 - س : قال القرافي : الإبراء...

3843 - ت : كالعطايا.

3844 - المنجور - ج 2، م 1، ص 7، وإيضاح المسالك - ص 230 - 231، القاعدة 39 منه، والفروق ج 1 ص 196.

3845 - ع : جهة.

3846 - ت : يلزمه.

3847 - أي القول قول العبد.

3848 - أي القول قول السيد.

وعليك مائة³⁸⁴⁹، بخلاف الزوجة. وبهذا رجحت³⁸⁵⁰ بيع الحبس والتعويض به عند القيام بضرر الشركة، على إبطاله رأساً، وحكمت به، خلافاً للخمي. وهما قولان معروفان للملكية.

قاعدة 793³⁸⁵¹: مسألة الكتاب المتقدمة³⁸⁵² تدور على أصول، منها: القاعدة المتقدمة³⁸⁵³. ومنها³⁸⁵⁴ اجتماع الإقرار والدعوى³⁸⁵⁵، كما مر أيضاً³⁸⁵⁶. ومنها اعتبار الكلام بآخره، وهو أصل لا ينبغي أن يُعدل عنه إلا للمانع منه. وإلا سقط³⁸⁵⁷ الاستثناء والشرط ونحوهما. فإذا قال: هذه الجبة لك وبطانتها لي، أو هذا الزيت لك والجرة لي - لم يقبل. وخاتم فُصِّه³⁸⁵⁸ لي نسقا يقبل. وفي ثوب في منديل قولان. وهذا كله مذهب مالك.

قاعدة 794³⁸⁵⁹: كل ما يفتقر إلى فحص وتلخيص وتختلف فيه الأحوال فلا يقع إلا بحكم الحاكم، ولا يكفي فيه وجود سببه، وإلا كفى. فطلاق المعسر يحتاج إلى تحقق الإعسار وتقدم الدين. ومن حلف ليضربن عبده ضرباً مبرحاً، يحتاج في العتق عليه إلى أن ذلك مما يباح أو يحرم، وهل جناية العبد مبيحة له أولاً.

أما إن استغنى عن التلخيص، فإنه يُكتفى بالسبب ليكون ذلك أقطع للخصومات.

3849 - س: ألف.

3850 - ع، ج: رجح.

3851 - المنجور - ج 2، م 1، ص 7.

3852 - أي في القاعدة 792.

3853 - أي في القاعدة 792.

3854 - ع: ومنها.

3855 - يسميها "المنجور": تبعيض الدعوى، انظر المنجور - ج 1، م 14، ص 2.

3856 - قد مر ذلك في القاعدة 716.

3857 - في: ع: والإسقاط.

3858 - في النسختين ع، ي: فُصِّه - وفي: ت، ي: فضة.

3859 - المنجور - ج 2، م 19، ص 1.

قاعدة 795³⁸⁶⁰: كل ما فيه خلاف قوي فلا يقع إلا بالحكم : كالإعتاق على الشريك³⁸⁶¹. واختلفت الرواية عن مالك في كونه به أو بالسراية³⁸⁶². فإن ضعف الخلاف³⁸⁶³ اكتفي بالسبب.

قاعدة 796 : عند³⁸⁶⁴ مالك ومحمد أن السعاية باطلة ؛ لأنها مخارجة للمملوك³⁸⁶⁵ على مال ليحصل العتق³⁸⁶⁶، فلا يجبر عليها³⁸⁶⁷ : كالكتابة³⁸⁶⁸. وقال النعمان: واجبة. فإذا أعتق الشريك المعسر نصيبه، بقي نصيب شريكه رقيقاً عندهما³⁸⁶⁹. وعنده يستسعي؛ فإذا أدى مال السعاية عتق. وقد صح الخبر بالوجهين. والجمع ممكن بأن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم: "وإلا فقد عتق منه ما عتق"³⁸⁷⁰ : إذا شقت السعاية ؛ لقوله: "غير مشقوق عليه"³⁸⁷¹ أو إذا لم تجد³⁸⁷² شيئاً.

قاعدة 797 : عندهما أن الرق يقبل التجزي³⁸⁷³. فإذا أعتق المعسر نصيبه بقي نصيب الشريك رقيقاً³⁸⁷⁴. وعنده لا يقبل فيجب إعتاقه : إما بالإنشاء أو بالاستسعاء³⁸⁷⁵؛ لأن حق المالك لا بد من مراعاته فاقتضى النظر تأخير العتق مدة

3860 - المنجور - ج 2، م 19، ص 1، وانظر الفرق 233 للقرافي.

3861 - المواق والحطاب - ج 6 ص 336.

3862 - انظر المواق - ج 6 ص 336. وقال ابن الحاجب : السراية : "ومن أعتق جزءاً أو عضواً من عبده سرى، وفي وقوفه على الحكم روايتان" مختصر ابن الحاجب، ص : 527.

3863 - ع : الحال.

3864 - ي : عقد.

3865 - ي : للملوك.

3866 - ع : ليحصل به العتق.

3867 - المواق - ج 8 ص 336.

3868 - المصدر السابق - ص 344.

3869 - بداية المجتهد - ج 2 ص 304.

3870 - رواه الستة والدارقطني - نيل الأوطار - ج 6 ص 91.

3871 - رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وانظر نيل الأوطار - ج 6 ص 92.

3872 - س : يجزئ.

3873 - المواق والحطاب - ج 6 ص 336 - 637.

3874 - بداية المجتهد - ج 2 ص 304 - 305.

3875 - المصدر السابق .

لتأدي حق المالك إذا عجزنا عن تقديم العتق، إذ العتق استقلالاً رتب عليه أهلية المالك والشهادة والولاية وغيرها، وهذا لا يقبل التجزي، فوجب تكميله بإسقاط ما يقبل الإسقاط، (وهو المالك، إذ العتق لا يقبل الإسقاط)³⁸⁷⁶، إلا أن هذا منافٍ لقولهم في الموسر: إن شاء شريكه أعتق وإن شاء استسعى وإن شاء أغرمه، ومناسب³⁸⁷⁷ لقول الشافعي: يعتق الكل ويضمن.

قاعدة 798: اختلف قول مالك في التكميل على من اعتق جزءاً أو عضواً: أهو بالسراية أو بالحكم³⁸⁷⁸؛ وعليهما لو مات قبل الحكم. وكذلك لو أعتق شركاً³⁸⁷⁹ ووجدت شروط التقويم فروى يتعجل بالسراية. وقال عبد الوهاب: أظهر الروايتين أن السراية إنما تحصل بالتقويم ودفع القيمة للشريك؛ فعلى هذه الرواية يكون زمن القيمة يوم الحكم إذا قصر³⁸⁸⁰ العتق على نصيبه، ويوم العتق إن عمم، وقيل يوم الحكم فيها. وعلى الأخرى³⁸⁸¹ يوم العتق مطلقاً، ولو مات العبد قبل التقويم. فعلى الحكم لا تقويم، وعلى السراية يقوم، ولو أعتق الشريك حصته لم ينفذ على السراية ونفذ على الحكم. قال الطرطوشي³⁸⁸²: ويجب أن تكون أحكامه في شهادته وجنائته وحدوده وغيرها على هاتين الروايتين.

قاعدة 799: مبطل الأقوى يبطل³⁸⁸³ الأضعف، وللشافعية قولان: كمن أعتق³⁸⁸⁴ نصيبه ونصيب شريكه مرهون أو مكاتب أو مدبر: قال بعضهم: يسري؛ لأن العتق قوي على إبطال حق المالك في العين³⁸⁸⁵ بالرجوع إلى القيمة، فلأن يقوى على إبطال حق

3876 - ما بين فوسين ساقط في: س.

3877 - ومناسب، ساقطة في: ع.

3878 - المواق والحطاب - ج 6 ص 336 - 337.

3879 - ي: شريكاً.

3880 - ع: خص - ي: قصد.

3881 - ت: الآخر.

3882 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 472.

3883 - ع، ي: مبطل.

3884 - (أعتق) في: س: أبطل.

3885 - ع: العتق - ي: الغير.

المرتهن كذلك أولى. وإذا ألغى المانع عمل العموم. وقال آخرون : لا يسري؛ لأن المقصود إثبات السراية إلى نصيب الشريك من حيث هو كذلك لا³⁸⁸⁶ مع³⁸⁸⁷ قيام المانع المخالف لظاهر العموم، فالتمسك بالظاهر ليس بالسديد.

قاعدة 800 : تناول اللفظ لصور قيام المانع غير قوي ؛ لأنه غير المقصود : كما في القاعدة قبلها. وكالتقويم على الكافر، وللملكية فيه خلاف. قال تقي الدين³⁸⁸⁸ : هذه التخصيصات إن أخذت من قاعدة كلية لا يستند فيها إلى نص معين، فيحتاج³⁸⁸⁹ إلى الاتفاق عليها أو إثباتها³⁸⁹⁰ بدليل. وإن استندت إلى نص فلا بد من النظر في دلالة³⁸⁹¹ مع دلالة هذا العموم³⁸⁹² ووجه التعارض والجمع بينهما.

قاعدة 801 : اكتساب الأمة، كونها أم ولد من الولد بالحرية المحضة عند مالك ومحمد، وبالنسبة³⁸⁹³ عند النعمان، فقالا: لا تصير كذلك بالاستيلاء بالنكاح ولو كان حرا بغرور أو شبهة³⁸⁹⁴. واختلف قول مالك : هل المعتبر يوم الانعقاد أو يوم الولادة؛ وعليها لو اشتراها حاملا منه. وقال : تصير مطلقا.

قاعدة 802 : المنتقل عندهما من المكاتب إلى الورثة ملكه؛ لأنه مملوك، ولا بد له من مالك. وعنده الدَّيْن الذي رقبته فيه. فقالا: إذا تزوج ابنة سيده ثم ورثته انفسخ نكاحه. وقال: لا.

قاعدة 803 : هلاك المعقود عليه قبل حصول المقصود منه، يوجب انفساخ العقد: كتلف المبيع قبل القبض. فمن ثمَّ قال محمد: تنفسخ الكتابة بالموت. وقال النعمان على

3886 - لا، ساقطة في : س.

3887 - مع، ساقطة في : ت.

3888 - ربما يقصد ابن تيمية.

3889 - ع : فيحتاج فيها.

3890 - ي : وإثباتها.

3891 - ي : الدلالة.

3892 - ع : فلا بد من النظر في دلالة هذا العموم.

3893 - ت : وبالنسب.

3894 - (ولو كان حرا بغرور أو شبهة) : ت : ولو كان حرا بشبهة أو فراق.

أصله الأول: إذا خلف وفاء أدت كتابته بعد موته وتبين أنه مات حرا. وأصل مالك كالشافعي إلا أنه استحسّن أنه إن قام بها ولد كان معه فيها، أداها³⁸⁹⁵ حالة مما ترك³⁸⁹⁶، وكان له وحده ما بقي إرثا³⁸⁹⁷، فإن لم يترك وفاء أو قوي ولده على السعي سعوا³⁸⁹⁸، فإن وفوا وإلا رقوا، وفي مذهبه خلاف كثير.

قاعدة 804: التدبير عند مالك والنعمان يوجب للمدبر شعبة من شعب الحرية كالاستيلاد، فلا يباع³⁸⁹⁹، والحديث قضية في عين³⁹⁰⁰ يحتمل كون الدّين فيهما سابقا³⁹⁰¹. وعند محمد: التدبير تعليق عتق بصفة، فيجوز³⁹⁰² كالوصية؛ لأنها³⁹⁰³ من الثلث³⁹⁰⁴.

قاعدة 805: اختلف المالكية فيما هو الأصل في العتق المعلق على الموت: التدبير أم الوصية³⁹⁰⁵؟ وفائدته جواز الرجوع أو منعه فيمن قال: أنت حر بعد موتي أو يوم أموت. والمشهور على الوصية حتى ينوي التدبير³⁹⁰⁶. وعكس أشهب؛ بخلاف ما إذا ذكر الجهة أو لفظ "دبرت" فإنه تدبير، أو أخرج العتق عن الإطلاق: كقوله: إن مت من مرضي هذا أو من سفري هذا فإنه وصية؛ لأن الفرق بينهما أن التدبير معلق بالموت، مطلق في العتق؛ ولذلك لم يكن فيه رجوع. والوصية معلقة³⁹⁰⁷ بالموت والإرادة، فكان فيها الرجوع.

-
- 3895 - ع : أداه.
3896 - المواق - ج 6 ص 348.
3897 - المصدر السابق .
3898 - نفس المصدر - ص 349.
3899 - المواق والحطاب - ج 6 ص 342.
3900 - أنظره في نيل الأوطار - ج 6 ص 95.
3901 - انظروا رواية الدّين في المصدر السابق، في رواية النسائي.
3902 - نيل الأوطار - ج 6 ص 96.
3903 - س : لأنها.
3904 - انظر اختلاف الروايات الحديثية في نيل الأوطار - ج 6 ص 96.
3905 - المواق - ج 6 ص 341.
3906 - وهو قول ابن القاسم .. المصدر السابق.
3907 - ع : متعلقة.

قاعدة 806 : القرابة المتوسطة، قال محمد : كالبعيدة، فلا يعتق الأخ ولا العم بالملك، فعول على البعضية³⁹⁰⁸. وقال النعمان : كالقريبة، فيعتق كل ذي رحم محرم³⁹⁰⁹ ممن لو كان امرأة لم يتزوجها، فرأى الرحم المحرم أخص أوصاف الاشتباه وأولى الموجبات. وقال مالك : أول فصول أول الأصول كالأصول والفصول فيعتقون ومن سواهم كالعبيد فلا يعتق، فألحق الجناح³⁹¹⁰ بالعمودين. وعنه مثل قولها معا.

قاعدة 807 : العتق بالمثلثة³⁹¹¹ أصل في العقوبة بالمال، وللمالكية فيها قولان. ولقائل أن يفرق بين المال المجني عليه : كالمثلثة وغيره بل بشرط³⁹¹² العقل³⁹¹³ فيه.

قاعدة 808 : اختلف المالكية في العتق بالمثلثة³⁹¹⁴، ثالثها إن كانت مشهورة بحيث لا يشك فيها، وإلا فبالحكم³⁹¹⁵ : كالإيلاء البين أجله من يوم اليمين، وما يدخل بسبب من يوم الحكم. وعليهما³⁹¹⁶ إن مات السيد قبل أن يعلم : هل يكون من رأس ماله أو لا؟. أو مات العبد قبل الحكم : هل يورث أو لا؟.

قاعدة 809³⁹¹⁷ : الأصل عدم العداء، فإذا تنازع السيد والعبد في الخطأ والعمد، فالقول قول السيد، وإليه رجع سحنون³⁹¹⁸.

3908 - نيل الأوطار - ج 6 ص 87.

3909 - نفس المصدر.

3910 - ت : الأخ.

3911 - نيل الأوطار - ج 6 ص 89، والمواق والخطاب - ج 6 ص 334 - 335.

3912 - ي، س : بشرط - ع : يشترط - ت : شرطه.

3913 - ت : الفعل.

3914 - انظر المواق والخطاب - ج 6 ص 334 - 335.

3915 - ت : وإلا فالحكم - ع : وإلا ينفك فيها وإلا فبالحكم.

3916 - ع : وعليها.

3917 - المنجور - ج 2، م 12، ص 4.

3918 - المواق - ج 6 ص 335.

قاعدة 810 : يكره الجائر³⁹¹⁹ بالأصل³⁹²⁰ لموافقة اسمه اسم المنوع بالدليل، مع عدم قيام ما يرفع الأصل ولا ينفي الذي يوجبه من الظن³⁹²¹: كالسائبة³⁹²²، فإن وقع فمشهور مذهب مالك أن ولاءه لجماعة المسلمين، كما قال، والمنصور للمعتق كغيره. وهي من تعارض القول وموجب الحكم. وكره مالك خنزير الماء للفظ لا للمعنى.

وقد تختص الكراهة بالتسمية دون المسمى : كتسمية طواف الإفاضة بطواف الزيارة، وقولك: زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم، بل زرنا النبي صلى الله عليه وسلم، قاله مالك، فإن ارتفع امتنع³⁹²³، وإن انتفى وجب الوقف³⁹²⁴. وحُدثت عن ابن تيمية³⁹²⁵ الحنبلي الدمشقي - وقد لقيت بعض أصحابه - أنه كان يقول: من سافر لزيارة القبر الكريم لا يقصر. وهذا من نزغاته³⁹²⁶ وتركه عمل القدوة، بل إجماع جمهور الأمة، لبعض³⁹²⁷ الظواهر المحتملة.

قاعدة 811 : أكره تجديد³⁹²⁸ الأسماء وكثرة التعمق³⁹²⁹ في المجازات ؛ لما فيه من إماتة اللغة أو العون عليه، ولتعقيد الألفاظ الشرعية، أو التعريض لحملها³⁹³⁰ على غير ما أريد بها أو الوضع من قدرها بإتيان³⁹³¹ غيرها. وقد أكثر الأعاجم³⁹³² من ذلك مبالغة

3919 - ع، ي : الحائز.

3920 - ت : بالأصول.

3921 - ي : النظر.

3922 - ي : كالسائبة.

3923 - ع : المانع.

3924 - ع : الوقوف.

3925 - في : س : تيمية.

3926 - ع، ي : شناعته.

3927 - (لبعض) : ت : له بنص.

3928 - ع، ي : تجديد.

3929 - ت، ي : التعمق.

3930 - ت : بحملها.

3931 - ي، س : بإيثار.

3932 - ع، ي : الأعاجام.

في استعمال الأدب، حتى خرجوا من حده إلى ضده من الرياء والمَلَق، وإنما الأدب للعرب، والناس تبع لهم في هذا الأمر.

وقد حَسَّن الشيطان لكثير من العلماء تعليم أبنائهم أن ينادوهم بسيدي ومولاي: كالعبيد، وذلك استكبار عن³⁹³³ الولد وتنزيله³⁹³⁴ منزلة العبد؛ حتى سمعت بعض المغرورين منهم يقول: من قال في غيبة من لا يواجهه إلا بالسيد³⁹³⁵ أو التكنية³⁹³⁶: قال فلان، فقد اغتابه؛ فحكم على السلف والخلف بالغيبة ليعظم شاهداً وغائباً. سمح الله تعالى له. وإنما حَسَّن لهم ما يستدرجهم³⁹³⁷ به إلى رتبة: "وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا"³⁹³⁸، كما فعل بالقسيسين والرهبان.

ألا ترى أن بعض العلماء انتزع من هذه الآية وما بعدها: أن الولد لا يكون عبداً، فمن ملكه عتق عليه. كما انتزعت مثله في الزوجة من قوله تعالى جده: "لو أردنا أن نتخذ لهواً" أي زوجاً، حتى قوله: "وله من في السماوات والأرض"³⁹³⁹؛ لأنه نافي³⁹⁴⁰ بين الزوجة والمملك. وقد حَسَّن لهم فيها مثل ما زين في الولد، فأزواجهم³⁹⁴¹ ينادونهم بلفظ السيد والمولى، كما أبناؤهم³⁹⁴²، وقد كان لهم في هلاك³⁹⁴³ الملوك بذلك أكبر زاجر عن مثله، لكنهم عموا عنه في غيرهم فأوقعه بهم.

وقد اختلفت الأحاديث في قول العبد: "مولاي" لسيدته. والواجب توقيف أسماء الرب بالتفرد، حتى يرد الإذن البين، والوقوف عند موجب العلم والعمل.

3933 - ع : استنكار من .

3934 - ت ، س : وتنزيل له .

3935 - س ، ي : بالتسويد .

3936 - ي : السكينة .

3937 - (يستدرجهم) : ع : يستدرجون .

3938 - سورة مريم ، الآية 92 .

3939 - سورة الأنبياء ، الآيات : 17 و 18 و 19 .

3940 - ت : نفى .

3941 - ت : بأزواجهم .

3942 - ي : بناؤهم .

3943 - هلاك ، بياض في : ع ، ي : إهلاكه .

قاعدة 812 : اختصاص اسم الشرف بمن للرسول صلى الله عليه وسلم -
 عليه³⁹⁴⁴ ولادة، حادث بعد مضي ثلاثة القرون المثني عليها. والحكم على الشيء فرع
 عن تصوره، وهو لا يتحقق. فإن كان اسماً لسبب³⁹⁴⁵ الولادة منه ثبت بالأمر اعتباراً
 بأصله إذ لا ولادة له على أحد إلا بذلك "ما كان محمد أباً أحد من رجالكم"³⁹⁴⁶؛
 وبذلك أفتى فقهاء بجاية الذين درجوا من أهل زماننا. وإن كان اسماً لرجوع النسب
 إليه لم يثبت بها؛ لأنه في الأصل على خلاف الأصل، فلا يقاس عليه، وبه أفتى فقهاء
 تونس ممن ذكره؛ وكان الأول أقرب، لولا أنا لم نسمع فيما مضى بدخول أحد من ولد
 بنات علي وغيره في ذلك مع ولد بنيه حتى وقعت المسألة بتلمسان، فاختلف فيها
 فقهاؤها وكتبوا إلى غيرهم، فوقع الأمر على ما ذكرت لك، ولم يتحقق³⁹⁴⁷ مدلوله
 فتلحق³⁹⁴⁸ به، وقوله عليه السلام: "إن ابني هذا سيد" أولى بالمجاز من قول الشاعر:

"بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا... بنوهن أبناء الرجال الأبعد"³⁹⁴⁹

قاعدة 813 : المحال عند مالك والشافعي على اللغو³⁹⁵⁰ حتى يثبت التجوز بقول
 أو قرينة. وعند النعمان على التجوز حتى يعدم وجهه فيلغى. فإذا قال لابن أمته³⁹⁵¹ :
 هذا ابني، فقالا: لا يعتق إلا بأحدهما³⁹⁵²، وقال يعتق مطلقاً.

3944 - عليه، ساقطة في: ت، س.

3945 - ت: بسبب.

3946 - سورة الأحزاب، الآية 40.

3947 - ت: نتحقق.

3948 - ت، ي: فيلحق.

3949 - البيت من "الطويل" وهو لعبد الرحمن بن الحكم. انظر سبب إنشاده له في حاشية ابن حمدون على المكودي
 شارح ألفية ابن مالك - ج 1 ص 88.

3950 - اللغو، ساقطة في: ي.

3951 - لابن أمته: بياض في: ع - وفي: ي: لأسن منه - وفي: س: لاحق منه. والتصويب من ت.

3952 - إلا بأحدهما، ساقطة في: ع .. ومعناه: أي بقول أو قرينة.

قاعدة 814³⁹⁵³ : الحكم بالقافة³⁹⁵⁴ أصل في الدين يُرجع إليه عند اختلاط الأنساب: إما مطلقا : كالشافعي، أو في الإمام³⁹⁵⁵ فقط، وهو الثالث المشهور من مذهب مالك. وقال النعمان : إنه حكم جاهلي، وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم واستبشاره لما لزم الخصم من موافقة الحق على أصله اتفاقا لا لزوما.

قاعدة 815 : التصريح³⁹⁵⁶ غير مشروط بالتعيين بل يكفي ما يدل عليه ؛ فإذا أعتق إحدى أمتيه إبهاما وطى إحداهما تعيينا عند مالك ومحمد ؛ لأن الدليل ما يستدعي ملكا وأدعى الأمور³⁹⁵⁷ للملك الوطء فوجب الحمل عليه ؛ ولهذا أفتيت بأنه لا يحل وطء هؤلاء الجواري اللاتي يبهن³⁹⁵⁸ ملوكنا للفقهاء³⁹⁵⁹ وغيرهم، لما استفاض من أنهم يمنعونهم من بيعهن في المعنى، أو لا³⁹⁶⁰ يتجاسرون على ذلك خوفا منهم، وأقل ما يتوقع من ذلك شدته عليهم وفهمهم الاستخفاف بعظاياهم منهم ؛ حتى إن بعضهم ربما كره الجارية فاحتاج إلى الاستئذان في إنكاحها، ونحو ذلك مما يدل على تقييد العطية المانع من الوطء لا على الإطلاق المبيح له. وإذا طلق إحدى امرأته كذلك³⁹⁶¹ حل له وطء الأخرى عند محمد والنعمان، وعن مالك روايتان.

قاعدة 816 : أصل الولاء أن المعتق سبب لوجود العتيق لنفسه، كما أن³⁹⁶³ الأب سبب لوجود الابن ؛ لأن العبد مفقود لنفسه موجود لسيدته، فإذا أعتقه فقد أوجده

3953- انظر بسط هذه القاعدة في الفرق 149، ج 3 ص 125 - 129.

3954 - الخطاب والمواق - ج 6 ص 358 - 359.

3955 - ت : الإمام.

3956 - ت : التصريح.

3957 - (وادعى الأمور) : ي : وأرعى الأمر.

3958 - (يهين) : س : يسين.

3959 - ت، ي : يبهن هؤلاء للفقهاء.

3960 - ع : إذ لا.

3961 - أي إبهاما، فالتشبيه راجع إلى قوله في أول هذه القاعدة : فإذا أعتق إحدى أمتيه إبهاما...

3962 - ع : وعند.

3963 - أن، ساقطة في : ع، ي، س.

لنفسه ؛ وعلى هذا المعنى نبه الحديث : "لن يجزي ولد والداً إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه"³⁹⁶⁴ ؛ لأنه إذا أعتقه³⁹⁶⁵ فقد كافأه إذ صار سبباً لوجوده (الحكمي، كما كان الوالد سبباً³⁹⁶⁶ لوجوده الحسي)³⁹⁶⁷. فمن ثم كان الولاء لحمة كلحمة النسب، وحرمت الصدقة على موالي بني هاشم في أحد قولي المالكية، ودخلوا في الوصية لهم أيضاً كذلك.

قاعدة 817: أصل مالك أن الولاء يورث به ولا يورث، وميراثه بالعصوبة المحضة. ومن ثم اعترض قول ابن الحاجب : "وهو بتعصيب وفرض وولاء"³⁹⁶⁸، وتكلفه زيادة : "بقرابة"³⁹⁶⁹ في حد التعصيب، فيقدر موت المعتق بدل موت العتيق، فمن استحق ميراثه بأدنى عصوبة ورث عتيقه، ولا ترث المرأة إلا ولاء من باشرت أو جرّه³⁹⁷⁰ إليها من باشرت.

قاعدة 818: التخصيص بالقواعد الكلية مشروط بالاتفاق أو إثبات³⁹⁷¹ القاعدة بدليل يخصص³⁹⁷² مثله ذلك العام ؛ فإذا قال عليه السلام : "من اعتق شركاً له في عبد"³⁹⁷³، افتقر³⁹⁷⁴ انتفاء التقويم في المرض، كأحمد وابن الماجشون، وعلى الكافر شريك المسلم في أحد قولي المالكية - إلى مثل³⁹⁷⁵ ذلك.

3964 - رواه الستة إلا البخاري، ورواه أيضاً: الإمام أحمد: انظر: نيل الأوطار - ج 6 ص 87.

3965 - لأنه إذا أعتقه، ساقطة في: س.

3966 - سبباً، ساقطة في: س.

3967 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

3968 - مختصر ابن الحاجب - ص 549.

3969 - ت: القرابة .. حيث قال: "فالتعصيب: فيمن يستغرق المال إن انفرد، والباقي عن الفروض بقرابة، ولا يكون إلا في ذكر يدلي بنفسه أو بذكر" ص 549.

3970 - ع، ي: أو من جرّه.

3971 - في: ع: بإثبات.

3972 - س: مخصص.

3973 - رواه الستة والإمام أحمد والدارقطني. انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 91.

3974 - (افتقر) في: ت: أتبرأ من، وفي هامشها: (أتبرأ).

3975 - (مثل) في: ي: غير.

البيع

قاعدة 819: قال ³⁹⁷⁶ المازري ³⁹⁷⁷: البيع نقل الملك بعوض ³⁹⁷⁸، قال: وهذا الرسم يشمل الصحيح والفساد إن قلنا: إنه ينتقل الملك؛ فإن قلنا: إنه لا ينتقل الملك لم ³⁹⁷⁹ يشمل من جهة المعنى؛ لكن أهل العرف قد تكون التسمية عندهم حقيقة؛ لاعتقادهم أن الملك قد انتقل على حكمهم في الجاهلية، وإن كان لم ينتقل ³⁹⁸⁰ على حكم الإسلام.

قاعدة 820 ³⁹⁸¹: نفى الحكم عن الإسلام لا يمنع من صدقه ³⁹⁸² عليه حقيقة على المشهور، فالبيع الفاسد بيع حقيقة مخصص لعموم: "وأحل الله البيع" ³⁹⁸³ وقيل: مجاز، فلا تخصيص في الآية، ولا بيع إلا وهو حلال.

قاعدة 821 ³⁹⁸⁴: الملك حكم شرعي مقدر ³⁹⁸⁵ في عين أو منفعة، يقتضي تمكين من ³⁹⁸⁶ يضاف إليه من انتفاعها بها والعوض عنها، من حيث هو كذلك.

قاعدة 822 ³⁹⁸⁷: الأصل في العقود عموماً وفي البيع خصوصاً الصحة، ولا يمنعها إلا ما يرجع إلى المتعاقدين: كعدم التمييز ³⁹⁸⁸، بخلاف بين المالكية في السكران ³⁹⁸⁹.

3976 - قال، ساقطة في: ت.

3977 - انظر هذا النقل في الخطاب - ج 4 ص 222.

3978 - انظر الخلافات حول هذا التعريف في الخطاب - ج 4 ص 222 - 223، وهذا التعريف لم يقل به المازري وحده، بل قال به غيره، انظر المصدر السابق، وانظر تعاريف أخرى هناك.

3979 - ت، ي: لا.

3980 - ع، س: ينقل.

3981 - أتبعنا هنا الترتيب الذي في نسخة "ع"، أما نسخة "ت"، ي، س "فقد قدمت القاعدة 821 على هذه القاعدة.. انظر الخطاب لتوضيح هذه القاعدة - ج 4 ص 223.

3982 - ع: وقوعه.

3983 - "... وحرّم الربا" - سورة البقرة، الآية 275.

3984 - هذه القاعدة نقلها المؤلف، بتصريف بسيط، من فروق القرافي، الفرق 180، ج 3، ص 208 - 209.

3985 - ع: مقرر.

3986 - ع: ما.

3987 - المنجور - ج 2، م 12، ص 8.

3988 - الصبي المميز هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب، ولا ينضبط ذلك بسن بل يختلف باختلاف الإفهام، انظر الخطاب - ج 4 ص 244، وينص الفصل 214 من مدونة الأسرة على ما يلي: "الصغير المميز هو الذي أتم اثنتي عشرة سنة شمسية كاملة".

3989 - انظر تفصيل هذا الخلاف في الخطاب - ج 4 ص 241 - 243.

ونزله ابن رشد³⁹⁹⁰ على المخلط³⁹⁹¹ الذي معه بقية فيخطئ ويصيب ؛ فأما الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة، فكالمجنون اتفاقاً³⁹⁹² فيما بينه وبين الناس، وفيما بينه وبين الله عز وجل، إلا فيما ذهب وقته من الصلاة، ففي سقوطها قولان³⁹⁹³. ونسبه³⁹⁹⁴ ابن الحاجب إلى الباجي لما لم يفرق في اصطلاح ابن شاس بين القاضي أبي الوليد والشيخ أبي الوليد³⁹⁹⁵، وتكرر له هذا في مواضع، نبهنا عليها فيما قيدناه.

أو إلى العوضين³⁹⁹⁶: كالغرر والربا، أو كون³⁹⁹⁷ أحدهما لا يصح تملكه، أو المنفعة به عموماً، أو خصوصاً بالعقد، أو لعدم³⁹⁹⁸ تحقق المالية فيه : كالبرة³⁹⁹⁹. أو إلى الوقت : كالبيع عند وجوب الجمعة.

قاعدة 823⁴⁰⁰⁰: الأصل للزوم كذلك، ويمنعه ما يرجع إلى العقد : ككونه لم يفوت حقاً وجب : كالجمالة وسائر العقود الجائزة عند المالكية. أو ما يرجع إلى العاقد : كعدم التكليف. أو شرط الخيار ذكراً أو عادة : كالعيب. أو شرعاً : كخيار المجلس عند الشافعي⁴⁰⁰¹ وابن حبيب⁴⁰⁰².

قاعدة 824⁴⁰⁰³: من الأسباب الشرعية ما يوجب مسيبه إنشاء: كعتقك عن نفسك، أو استنزاما : كعتقك عن غيرك، فقليل يقدر ثبوت الملك قبل العتق، وقال

3990 - الخطاب - ج 4 ص 241 - 243.

3991 - (على المخلط) : ج: على السكران.

3992 - أي فانه لا ينعقد ببعه ولا شراؤه.

3993 - المصدر السابق - ص 242.

3994 - أي قول ابن رشد السابق.

3995 - تقدم للمؤلف مثل هذا الكلام في القاعدة 648.

3996 - معطوف على قوله في أول هذه القاعدة : "إلا ما يرجع إلى المتعاقدين..."

3997 - ع، ج : وكون.

3998 - ع : أو بعدم.

3999 - المالية فيه كالبرة، بياض في : ع.

4000 - المنجور - ج 2، م 18، ص 8، والفروق - ج 3 ص 269 - 270، وج 4 ص 13.

4001 - والفروق - ج 3 ص 269.

4002 - نفس المصدر.

4003 - والفروق - ج 3 ص 219 - 220.

بعض الشافعية : يثبت معه ؛ لأن التقدم⁴⁰⁰⁴ على خلاف الأصل ،والضرورة دعت إلى وقوع العتق في ملك، والمعية تكفي. ومنها ما يقتضي ثبوتها : كالبيع، وإبطالا : كتلف المبيع يقتضي الفسخ، وهل يقتضيه معه ؛ لأن الأصل عدم التقدم، أو قبله ؛ لأن الانقلاب والفسخ يقتضي تحقق ما يحكم عليه، قولان .

قاعدة 825⁴⁰⁰⁵: الخطاب : تكليف يُشترط فيه علم المكلف وقدرته، وكونه أهلا للمؤاخذه. ووضع : لا يُشترط فيه ذلك⁴⁰⁰⁶، وهو الخطاب بالأسباب والشروط والموانع: كالإتلاف في الضمان⁴⁰⁰⁷، والنسب في التوريث⁴⁰⁰⁸، والإعسار في التطلق⁴⁰⁰⁹، إلا للمعارض⁴⁰¹⁰ : كأسباب العقوبات⁴⁰¹¹ وانتقال الأملاك⁴⁰¹² ؛ وعلى هذا قال مالك والنعمان يصح بيع المميز⁴⁰¹³، بل قياسه، وغيره، لولا معارضة :

قاعدة⁴⁰¹⁴ أخرى 826 : وهو توقف انتقال الملك على الرضا ؛ لقوله عليه السلام : "لا يجل مال مسلم إلا عن طيب نفس"⁴⁰¹⁵ ؛ فلا بد من رضا معتبر، لكنه لما تعذر الوصول إليه، اعتُبر ما يدل عليه من لفظ اتفاقا أو من لفظ أو فعل. وأصل الرضا مفقود من غير المميز، واعتباره مفقود⁴⁰¹⁶ من المحجور، فوقف على الرضا عند مالك في هذا دون ذلك.

4004 - ت : التقديم.

4005 - الفروق - ج 1 ص 161 وما بعدها.

4006 - أي لا يشترط فيه العلم والقدرة، إلا لمعارض، كما يأتي في هذه القاعدة.

4007 - أي يضمن بالإتلاف المفعول عنه من الصبيان والمجانين.

4008 - أي نورث بالأنساب من لا يعلم نسبه.

4009 - أي الذي هو معجوز عنه.

4010 - ع، ي، س : بمعارض.

4011 - أي فهذه يشترط فيها العلم والقدرة، فلا قصاص في قتل الخطأ مثلا.

4012 - أي فيشترط فيها العلم والقدرة.

4013 - تقدم تعريفه في حاشية القاعدة 822.

4014 - اعتبرت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة.

4015 - رواه الدارقطني - انظر نيل الأوطار - ج 5 ص 334.

4016 - كذا - في جميع النسخ.

قاعدة 827⁴⁰¹⁷ : انفرد الله عز وجل بملك الأعيان، فله وحده التصرف فيها بالإيجاد والإعدام، وإنما ملَّك عبده المنافع، وأباح لهم المعاوضة عليها : إما على وجه لا ترجع معه العين إلى المعارض⁴⁰¹⁸ إلا بملك للمنافع جديد، وهو البيع وما في معناها، أو على وجه ترجع⁴⁰¹⁹ فيه⁴⁰²⁰ بالملك الأول وهو الإجارة وما في معناها ؛ وبه يقع الجواب على ما زعم صاحبنا الفقيه أبو موسى بن الإمام⁴⁰²¹ : أن أبا علي ناصر الدين⁴⁰²² أورده فيه، وذلك أن قال: البيع: إما أن يتسلط على الأعيان مجردة عن المنافع، وهو باطل لما مر؛ ولأنه يبيع ما لا منفعة فيه. أو بالعكس، فيكون إجارة فيحتاج إلى شروطها. أو عليها. وبطلان القسمين⁴⁰²³ يبطله، وفي جواب الفقيه طول .

قاعدة أخرى 828⁴⁰²⁴ : وهي أن⁴⁰²⁵ الأهلية والانعقاد يتمان عند مالك والنعمان بالتمييز⁴⁰²⁶، ويتوقف اللزوم على التكليف أو إذن المكلف⁴⁰²⁷، فيصح عقد الصبي وينفذ بإذن الولي. وقال محمد وبعض المالكية : لا يثبت إلا بالتكليف، فلا يصح.

قاعدة 829 : الشافعي: ملك⁴⁰²⁸ المحل وإذن المالك شرط⁴⁰²⁹ انعقاد التصرف، فلا تتوقف العقود على الإجازة⁴⁰³⁰. وقال مالك والنعمان :الانعقاد بالأهلية والمحلية،

4017 - الفروق - ج 3 ص 218.

4018 - ي : المعارض.

4019 - ي : يرجع.

4020 - ت، س : منه.

4021 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 120.

4022 - هو منصور بن أحمد بن عبد الحق، أبو علي ناصر الدين المشدالي البجائي، فقيه مالكي، له مشاركة في علوم الأدب والكلام والتصوف وغيرها، رحل إلى المشرق فأخذ عن عز الدين بن عبد السلام وغيره... توفي سنة 731 وسنه مائة سنة. انظر : نيل الابتهاج ص: 344 - 345، وعنوان الدراية ص 229 - 230، ووفيات ابن قنفذ - ص 344.

4023 - ت : العين.

4024 - الفروق - ج 3 ص 266 وما بعدها، والخطاب - ج 4 ص 241 - 248 .. وانظر القواعد : 822، 826، 1107 حول التمييز .

4025 - " أخرى وهي أن " ساقطة في : ع.

4026 - ت : التمييز.

4027 - أو إذن المكلف، ساقطة في : ت.

4028 - ت : تملك.

4029 - ت، س : شرط، - ي : بشرط، - ع : شرطاً.

4030 - ع : الإجارة.

والإذن شرط النفوذ فتتوقف⁴⁰³¹، وهي مسألة بيع الفضولي⁴⁰³²، ولمالك في النكاح تفصيل مستحسن.

قاعدة 830⁴⁰³³: الغرر والجهالة⁴⁰³⁴ يقعان⁴⁰³⁵ في ثمانية أشياء: الوجود: كالأبق. والحصول: كالطير في الهواء. والجنس: كسلعة لم يسمها. والنوع: كعبد لم يسمه⁴⁰³⁶. والمقدار: كبيع مبلغ الرمي بهذا الحجر. والتعيين: كثوب من ثوبين مختلفين. والأجل: كالبيع إلى العطاء⁴⁰³⁷، وقدوم الحاج إذا لم يكن ذلك معلوماً بالعادة. والبقاء: كبيع الثمار قبل بدو صلاحها، وبيع معين يتأخر قبضه.

قاعدة 831⁴⁰³⁸: من مقاصد الشريعة⁴⁰³⁹: إصلاح ذات البين، وحسم مواد النزاع: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا"⁴⁰⁴⁰ الحديث، فمن ثم منعت الشريعة الدين بالدين⁴⁰⁴¹، وهو تأجيل العوضين؛ لأن المعاملة⁴⁰⁴² إذا اشتملت على شغل الذمتين توجهت⁴⁰⁴³ المطالبة من الطرفين، فكثرت الخصومات ونجحت العداوات⁴⁰⁴⁴.

قاعدة 832: رؤية المعين قبض عند المالكية؛ ولذلك أجازوا أن يأخذ عن دينه سلعة حاضرة يتركها المشتري - مع التمكن من قبضها - في يد البائع اختياراً.

4031 - ت، س: فيتوقف.

4032 - الفروق - ج 3 ص 240 - 244.

4033 - الفروق - ج 3 ص 265 - 266.

4034 - ع، ي، س: والجهل.

4035 - ت: تقع.

4036 - (يسمه) - ت: يشهد، وهي خطأ.

4037 - ي: العص.

4038 - الفروق - ج 3 ص 290، المسألة الأولى.

4039 - ع: من المقاصد الشرعية.

4040 - رواه مسلم وغيره.

4041 - المواق - ج 4 ص 367 - 368.

4042 - ت: المطالبة - س: المائلة.

4043 - س: توجب.

4044 - (العداوات) في: ي: كلمة مطموسة.

قاعدة 833⁴⁰⁴⁵: اختلفت الملكية في تسمية التأخير اليسير: كاليومين والثلاثة ديناً؛ وعليه جواز تأخير رأس مال السَّلَم⁴⁰⁴⁶، والمعِين إليها؛ وبنياً أيضاً على أن ما قرب من⁴⁰⁴⁷ الشيء هل يكون حكمه كحكمه⁴⁰⁴⁸ أم لا⁴⁰⁴⁹؟.

قاعدة 834⁴⁰⁵⁰: الجهل بالأوصاف يتنزل منزلة الجهل بالعين عند مالك ومحمد؛ فلا يصح بيع الغائب مطلقاً عند محمد ولا غير الموصوف⁴⁰⁵¹ عند مالك. وعند النعمان لا يتنزل، فيصح، ويثبت للمشتري خيار الرؤية، وهو نص المدونة؛ ولعله من أصل الأُسدية⁴⁰⁵².

قاعدة 835: مقصود البيع عند مالك صفات المبيع، وعند النعمان عينه؛ وعليه بنى ابن العربي بيع الغائب.

قاعدة 836: حال المجلس عند مالك والنعمان: كحال ما بعده، فلا يثبت الخيار. وعند محمد: كحال العقد في كل معاوضة يقصد بها المال، فيثبت⁴⁰⁵³.

قاعدة 837: الأعيان أربعة: ما يصح ملكه وبيعه. ومقابله: كالخمر⁴⁰⁵⁴. وما يصح ملكه دون بيعه: إما لصفة: كالغرر، أو لحق الله عز وجل: كالحبس والأضحية، أو لحقارته كالبرّة، فيمنع مقابلتها بالعوض، وكذلك كل ما لا ينتفع به⁴⁰⁵⁵، أو للارتفاع

4045 - المنجور - ج 1، م 5، ص 3، - إلى - م 6، ص 2.

4046 - المواق والحطاب - ج 4 ص 514، والخرشي - ج 5 ص 202.

4047 - من، ساقطة في: ع، س.

4048 - ع: لحكمه، ي: حكمه.

4049 - انظر القاعدة 87، وما بهامشها من مراجع.

4050 - الفرق 187 - ج 3 ص 247 - 250، والمواق والحطاب - ج 4 ص 296.

4051 - (الموصوف): ي: الموجود.

4052 - الأُسدية، هي كتاب في الفقه المالكي، وهي لأسد بن الفرات بن سنان مولى بني سالم، أبي عبد الله، قاضي القيروان وأحد القادة الفاتحين، ولد في حران سنة 142 هـ، وذهب في صغره مع أبيه إلى القيروان، فنشأ بها ثم في تونس، ثم رحل إلى المدينة وقرأ على الإمام مالك بن أنس... توفي سنة 213 هـ. انظر الديباج ص 98، ودائرة المعارف الإسلامية - ج 2 ص 106.

4053 - فيثبت، ساقطة في: س.

4054 - الحطاب - ج 4 ص 258.

4055 - المواق والحطاب - ج 4 ص 263.

عنه: كالنجاسة؛ بخلاف بين المالكية. والرابع داخل في التقسيم غير داخل في الوجود، إلا في النكاح.

قاعدة 838: المالية تابعة للأوصاف، وهي مختلفة بالنفاسة والخصاسة؛ فإذا اشترطت في الغائب⁴⁰⁵⁶ أو السلم⁴⁰⁵⁷ أو غيرهما وجب تنزيلها على الوسط المتعارف؛ لعدم انضباط⁴⁰⁵⁸ مراتب الطرفين غالباً، فيؤدي إلى الجهل أو التشاجر⁴⁰⁵⁹ والخصام؛ وذلك أمر مطلوب حسم مادته للشرع، فكل ما يؤدي إليه فهو حري⁴⁰⁶⁰ بالمنع.

قاعدة 839⁴⁰⁶¹: اختلف المالكية في البيع: أهو العقد فقط؟ أم العقد والتقابض؟ وعليهما ضمان ما في المكيال والميزان - بعد التقدير⁴⁰⁶² وقبل⁴⁰⁶³ مضي مقدار التمكين - أهو من البائع أم من المشتري؟. قال ابن بشير: وفيه نظر.

قاعدة 840⁴⁰⁶⁴: اختلفوا في المستثنى: أهو مشتري أو باق على الملك؟ فإذا باع شجراً واستثنى ثمرتها⁴⁰⁶⁵: فهل يمنع من بيع المستثنى قبل قبضه أو لا؟ قولان، ولا ضمان هاهنا على المشتري.

قاعدة 841: اختلفوا في الذمة⁴⁰⁶⁶: هل لها قسط من الثمن أو لا؟. فإذا اشترى طعاماً بثمن مؤجل أو طعاماً غائباً ولم ينقد⁴⁰⁶⁷: فهل تجوز فيه الشركة والتولية؟ إن قلنا

4056 - ع: الغالب.

4057 - المواق - ج 4 ص 534، والخرشي - ج 5 ص 217.

4058 - س: ارتباط.

4059 - ع: والتشاجر.

4060 - حري: ت: حر.

4061 - المنجور - ج 1، م 16، ص 4-6، وإيضاح المسالك ص 333 القاعدة 87.

4062 - ت: التقرر.

4063 - ت، ع: وقيل.

4064 - المنجور - ج 1، م 18، ص 4-7، وإيضاح المسالك ص 340 القاعدة 90.

4065 - ي: شجرتها.

4066 - تقدم تعريفها في حاشية القاعدة: 149.

4067 - ع: ينقد.

بالأول فلا؛ وذلك أنه لا يجوز منها⁴⁰⁶⁸ إلا ما لم⁴⁰⁶⁹ يخرج عن باب المعروف. وإن قلنا بالثاني جاز؛ لعدم⁴⁰⁷⁰ خروجها⁴⁰⁷¹: كالإقالة إذا لم تعمر ذمة ثانية⁴⁰⁷².

قاعدة 842: اختلفوا في المقصود بالتبايع: أهو الأثمان أم الأعيان؟. وعلى الثاني قالوا: إن الحوالة لا تفتت الرد بالعيب بخلاف البيع الفاسد؛ لأن هذا من المتعاقدين، وذلك من العاقد تدليساً أو تفريطاً. وعلى الأول قال السيوري⁴⁰⁷³: القياس أن تفتت⁴⁰⁷⁴.

قاعدة 843: اختلفوا في التمكين: هل هو كالتبض أم لا؟ فإذا اشترى الثمرة شراء فاسدا ثم باعها بيعاً صحيحاً، فهل يكون عليه المثل أو القيمة؟ قولان على الخلاف فيما باعه⁴⁰⁷⁵ المشتري وهو في يد البائع: هل يفوت بذلك أم لا؟. وإذا قلنا: بالقيمة فهل يوم الجذ⁴⁰⁷⁶ أو يوم بدو الصلاح؟ قولان على القاعدة. فإن قلنا: كالتبض فيوم الصلاح، وإن قلنا: ليس كالتبض فيوم الجذ. وانظر هل يُشترط مع التمكين التمكّن أو لا؟⁴⁰⁷⁷. ويمكن عندي أن يتخرج على قولين.

قاعدة 844: اختلفوا في العلم بجملته الثمن دون تفصيله: هل هو كالعلم بجملته وتفصيله فيصح، أو كالجهد بهما فلا يصح؛ وذلك كجمع الرجلين سلعتيهما لبيعهما بثمان واحد⁴⁰⁷⁸؛ ونزل على الخلاف في شهادة: هل يمكن كل واحد منهما أن يأتي على

4068 - ت: منها.

4069 - لم، ساقطة في: ت.

4070 - ت: كعدم.

4071 - ت، س: خروجها.

4072 - ع: ثابتة.

4073 - هو أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث، خاتمة علماء إفريقية، وآخر شيوخ القيروان، ذو البيان البديع، كان حافظاً فاضلاً نظاراً أديباً، له تعاليف على المدونة، توفي بالقيروان سنة 460 هـ. انظر الديباج - ص 158.

4074 - ت: يفتت.

4075 - ع: فيهما يدعيه.

4076 - ي: الجزاء.

4077 - ي: يمكن.

4078 - المواق والحطاب - ج 4 ص 278 - 279.

مقدار ما يقرب سلعته⁴⁰⁷⁹، حتى لا يفوته من ذلك إلا اليسير المعفو عنه⁴⁰⁸⁰ أو لا يمكنه ذلك؟⁴⁰⁸¹. وهذا يختلف بحسب البياعات، فيرجع القولان إلى وفاق.

قاعدة 845 : لا ينعقد إنشاء المكره كإقراره عند مالك ومحمد وأحمد⁴⁰⁸²، وقال النعمان ينعقد؛ وعليهما اختلفوا في بيعه⁴⁰⁸³ وطلاقه⁴⁰⁸⁴؛ والمختار أن من عرف التورية⁴⁰⁸⁵ فتركها كالمختار. والتحقيق في البيع يصح ولا يلزم كالصبي، إذ "لا يحل مال مسلم إلا عن طيب نفس"⁴⁰⁸⁶، والانعقاد كالخيار.

قاعدة 846: المذهب في الشراء في أحد قولي مالك ومحمد جهة الاستغلال⁴⁰⁸⁷؛ فلا يصح شراء الذمي للمصحف⁴⁰⁸⁸ والمسلم⁴⁰⁸⁹. وعند النعمان وفي قولهما الآخر: جهة التمليك، فيصح ويُجبر على إزالة ملكه عنه.

قاعدة 847 : التناجز في الصرف⁴⁰⁹⁰ معلل باجتماع المالين في علة⁴⁰⁹¹ واحدة عند مالك ومحمد؛ فيجب التقابض⁴⁰⁹² في الطعامين⁴⁰⁹³. وعند النعمان معلق⁴⁰⁹⁴ باسم الصرف غير معلول، فلا يجب⁴⁰⁹⁵.

4079 - ت : مقدار ما يقرب سلعته - ع : مقدار ما ينوب في سلعته، س : مقدار ما ينوب سلعته، ي : مقدار سلعته.

4080 - المعفو عنه، ساقطة في : ت، ي.

4081 - يمكنه ذلك، ساقطة في : ت، ي. وفي : س : يمكنه.

4082 - وأحمد، ساقطة في : ت، ي.

4083 - الخطاب والموافق - ج 4 ص 248 - 249.

4084 - راجع القاعدة 698، والموافق والخطاب - ج 4 ص 44 - 46.

4085 - التورية : هي أن يريد المتكلم بكلامه خلاف ظاهره. انظر تعريفات الجرجاني : ص 38.

4086 - رواه الدارقطني، وقد تقدم هذا الحديث في القاعدة 826.

4087 - ع، ي، س : الاستدلال.

4088 - الموافق والخطاب - ج 4 ص 253 - 254، والوجيز - ج 1 ص 80.

4089 - المصادر السابقة.

4090 - الصرف - كما قال ابن عرفة - هو بيع الذهب بالفضة، أو أحدهما بفلوس. انظر الخرشبي ومحشيه "العدوى" - ج 5 ص 36، وانظر حكم التناجز في الصرف في هذا المصدر، وفي الموافق والخطاب - ج 4 ص 302 - 307.

4091 - ت : غلة.

4092 - ي : التناقض.

4093 - بداية المجتهد - ج 2 ص 118.

4094 - ع : معلل.

4095 - قارن بها في بداية المجتهد - ج 2 ص 118.

قاعدة 848 : التصرفات أربعة : ما يقبل الشرط والتعليق⁴⁰⁹⁶ : كالوصية. ومقابلته كالإيمان والكفر، فلا يصح إن جاء⁴⁰⁹⁷ زيد فقد آمنت، ولا آمنت بشرط أن يكون لي كذا من الرزق، بل يبطل الشرط ويؤخذ بإقراره⁴⁰⁹⁸. وما يقبل الشرط فقط : كالبيع، فلا يصح إن جاء رأس الشهر فقد بعتهك، قاله صاحب البيان، وهو مذهب محمد أيضاً، ويصح ولي الخيار. أو التعليق فقط : كالعبادات في النذور. ولو شرط الإبطال لم يصح عند مالك وصح عند محمد، قال: المتطوع أمير نفسه. وكالطلاق، فيصح⁴⁰⁹⁹ إن دخلت الدار، ولا يصح عليك ألف، وفاقا لمحمد. والخلع كالعوض في البيع لا كالشرط.

قاعدة 849⁴¹⁰⁰ : الخيار عند مالك والشافعي صفة العقد، فينتقل بانتقاله فيورث. وعند النعمان : صفة العاقد ومشيبته فيبطل بموته كسائر صفاته.

قاعدة 850⁴¹⁰¹ : بيع الخيار ينقل الملك في أحد قوليهما، خلافاً له.

قاعدة 851 : كل ما لا يعتبر رضاه في حل أو عقد لم يعتبر حضوره؛ لأن فائدته الوقوف على رضاه: فلكل من المتبايعين فسخ الخيار بغير محضرٍ من الآخر: كالطلاق والعتاق؛ ولأن وقفه على الحضور يعطل⁴¹⁰² فائدته بأن يختفي من عليه الخيار إلى انقضاء مدته.

قاعدة 852 : انفراد⁴¹⁰³ الصرف عن العقود التي فيها الربا بكون صحة عقده موقوفة على سرعة القبض⁴¹⁰⁴، ثم ألحقت به عقود أكدها في طلب المناجزة: الطعام

4096 - راجع حاشية القاعدة 452.

4097 - (جاء): ي : جاز.

4098 - ع : بإقرار.

4099 - ع : ويصح، ي، س : يصح.

4100 - هذه القاعدة لخصها المؤلف من الفرق 197 - ج 3 ص 275، وما بعدها، وانظر الخرشي - ج 5 ص 118، والمواق والحطاب - ج 4 ص 421.

4101 - الخرشي - ج 5 ص 120.

4102 - س : يبطل.

4103 - ت : انفراد.

4104 - المواق والحطاب - ج 4 ص 302.

بالطعام⁴¹⁰⁵، ثم الإقالة من الطعام، ثم من العروض⁴¹⁰⁶؛ لأن تلك⁴¹⁰⁷ يُحاذر فيها بيع الطعام قبل قبضه⁴¹⁰⁸. وفسخ الدين في الدين⁴¹⁰⁹، وتختص⁴¹¹⁰ بأن لا تكون⁴¹¹¹ على غير رأس المال، ولا عليه، وقد يتغير⁴¹¹² فهذه الفسخ⁴¹¹³ فقط، ويلحق بها بيع الدين ممن هو عليه⁴¹¹⁴. وأما ابتداء الدين بالدين⁴¹¹⁵ فالمشهور جواز ثلاثة أيام بالشرط، والمنصور وجوب التعجيل في المجلس. وفي إلحاق بيع⁴¹¹⁶ الدين من غير من هو عليه بابتداء الدين بالدين أو بفسخ الدين في الدين، قولان. وهذا كله مذهب مالك.

قاعدة 853⁴¹¹⁷: شأن العظيم أن لا يحصل بالطرق السهلة " أم حسبتموا أن تدخلوا الجنة⁴¹¹⁸، "حُفَّت الجنة بالمكاره"⁴¹¹⁹، فإذا شُرِفَ الشيء في نظر الشرع كثرت شروطه وشُدِدَ في تحصيله: كالنكاح؛ لَمَّا كان سبيلاً⁴¹²⁰ للإعفاف والتناسل والتواصل والتناسب وتذكرة للذة التمتع في دار الخلود، إلى غير ذلك من فوائده - شرط⁴¹²¹ فيه الصداق، والولي، والبينة في العقد أو الدخول، والإشهار؛ بخلاف البيع. وكالتقديين:

4105 - بداية المجتهد - ج 2 ص 118.

4106 - ي: العرض.

4107 - (تلك): ي: مالك.

4108 - الفروق - ج 3 ص 279.

4109 - ي: بالدين... انظر الخرشي - ج 5 ص 76-77، والمواق - ج 4 ص 367-368.

4110 - س، ي: ويختص.

4111 - ي، س: يكون.

4112 - ع، س: تغير، ي: يغير.

4113 - ت: افسخ.

4114 - الخرشي - ج 5 ص 76-77، والمواق - ج 4 ص 367-368.

4115 - المصادر السابقة.

4116 - بيع، ناقصة في: ت.

4117 - الفروق - ج 3 ص 259 وما بعدها.

4118 - "... الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين" - سورة آل عمران، الآية: 142.

4119 - رواه مسلم في الإيمان.

4120 - ت: سبباً.

4121 - ي: مشروط.

لما كانا⁴¹²² مناط الأعواض ورؤوس الأموال وقيم المتلفات - لم يُباع واحد⁴¹²³ منها نسيئةً بجنسه ولا بالآخر، ولا الجنس بأكثر منه؛ بخلاف العروض. وكالطعام لما كان حافظاً لجنس الحيوان وبه قوام بنية الإنسان المخلوق لعبادة الرحمن، فبه يستقيم على العادة ويستعين على العبادة، ويسعى في تحصيل أسباب السعادة - لم يُباع قبل قبضه⁴¹²⁴، ولا بالطعام نسيئة⁴¹²⁵، ولا ما⁴¹²⁶ كان أصلاً في ذلك منه⁴¹²⁷ بجنسه متفاضلاً⁴¹²⁸.

قال القرافي: وعلى هذه القاعدة وقاعدة: ضع وتعجل، يتخرج أكثر مسائل المقاصة في الديون.

قاعدة 854⁴¹²⁹: الأكمل شروطاً أقوى في حكم التبعية من الأقل، فالصرف أقوى من البيع، فإذا اجتمعا في أكثر من دينار: فإن كان الصرف أقل، وكان في دينار فأقل جاز، وإن كان في أكثر امتنع. فإن كان البيع أقل فهل يشترط فيه أن يكون في دينار فأقل أو يكون الثلث فأقل، قولان. وهما أيضاً على اعتبار اليسارة في نفسها أو بالنسبة. وهذا مذهب مالك.

قاعدة 855: أصل مالك في الصرف المقارن للبيع أن يلحق البيع بحكم الصرف حتى يجب التناجز في الجميع؛ إلا أنه أجاز التأجيل في سلعة بدينار إلا درهماً أو درهماين أو ثوباً مطلقاً. والمشهور أن يلحق الدرهم بالدينار، فإن افرقا لم يجز، وإن تعجلا أو تأجلا، جاز في رواية أشهب وامتنع في رواية ابن القاسم، إلا أن يتعجلا أو تتأجلا السلعة. والشاذ المنع مطلقاً مقابل الأول، وهو الجاري على القاعدة؛ لكنهم اختلفوا

4122 - س: كانا - ت، ع، ي: كان.

4123 - ع: لم يبع كل واحد.

4124 - التودي والتسولي على التحفة - ج 2 ص 24.

4125 - نفس المصدرين .

4126 - ت: بها.

4127 - منه، ساقطة في: ي.

4128 - المصدران السابقان.

4129 - المنجور - ج 1، م 22، ص 2 وما بعدها، فقد أتى هذا الكتاب بكلام مهم عن حكم "الثلث" في أبواب الفقه، وانظر القاعدة 5، والقاعدة 891.

هل على البائع أن يخرج الدرهم ويأخذ الدينار، أو أن يؤدي السلعة ويأخذ ديناراً ينقص جزءاً وهو⁴¹³⁰ مقدار درهم إن وُجد أو دراهم دينار⁴¹³¹ إلا درهماً، ويستخف⁴¹³² هذا ليسارة⁴¹³³ ما يقابل المستثنى⁴¹³⁴، فلا يبالي بزيادة صرفه أو نقصانه. وعلى هذا الاعتراض على المشهور. وعلى الأول فالجواب أن الدرهم والدرهمين في (حكم الطرح، فلا بيع و صرف ؛ وعليه تصح الرواية العامة. وأما رواية أشهب فوجهها أن الدرهم والدرهمين في)⁴¹³⁵ حكم التبّع، ؛ لكن ما يقابل الدينار من الدرهم صرف، فإذا افترقا صار مستأخراً⁴¹³⁶. ورواية ابن القاسم على أن عليه إخراج دينار ناقص أو دراهم. وقيل: إذا تعجلا ظهر القصد إلى الصرف، فلم يجز إلا أن يحصل النقد⁴¹³⁷ في الجميع، وإن تأجلا فبالعكس.

قاعدة 856⁴¹³⁸: اختلف المالكية في كون تعدد العقود⁴¹³⁹ كتعدد العقد، فكأنهما عقدان مفترقان أولاً ؛ وعليه الصفقة إذا جمعت حلالاً وحراماً⁴¹⁴⁰. قال الغزالي : هذا كما لو قال قائل: رأيت زيدا وعمرواً، فإن التكذيب في أحدهما لا يسري إلى التكذيب في الآخر.

قلت: إلا أنه يسري إلى الخبر، وهو واحد، وقولهم في مثل: محمد ومسيلمة صادقان، أنهما خبران - وهُم⁴¹⁴¹. قال ابن بشير: وقد يصح قول الغزالي إذا كان العقود

4130 - ع، ي : هو.

4131 - ت : دين، وكتب فوقها دينار.

4132 - ي، ع : ويستحق.

4133 - ع : هذه اليسارة.

4134 - ت : المثني.

4135 - ما بين قوسين ساقط في نسخة "ع".

4136 - ع : مستأجرا.

4137 - س : القصد.

4138 - المنجور - ج 1، م 16، ص 6 - 8.

4139 - ج : العقود عليه.

4140 - انظر الأقوال الواردة في ذلك في إيضاح المسالك - ص 262 - 264، القاعدة 56.

4141 - ي : وحم.

عليهما مختلفين، قال : وعليه تجري مسائل من الاستحقاقات والشفعة ؛ وعليه الخلاف في مقارنة البيع للصراف⁴¹⁴² أو النكاح أو الجعل أو القراض أو المساقاة أو الشركة، أما السلف⁴¹⁴³ فبإجماع⁴¹⁴⁴. فمن نظر إلى الاتحاد منع لاختلاف⁴¹⁴⁵ أحكام المعقود عليه، ومن التفت إلى التعدد أجاز. والتحقيق إن كان مناب الحلال معلوماً بأول وهلة صح القول بالجواز، وإلا امتنع ؛ لأنه انعقد على غرر، كما مر في جمع الرجلين سلعتيهما⁴¹⁴⁶.

قاعدة 857⁴¹⁴⁷: اختلفوا في كون توقع عدم المناجزة كتحققه أو لا؟ كالبيع والصراف محاذرة الاستحقاق الناقص⁴¹⁴⁸ للصراف لا البيع؛ وهو على مراعاة الطوارئ البعيدة⁴¹⁴⁹ أيضاً.

قاعدة 858⁴¹⁵⁰: ما يوجبه الحكم قال ابن القاسم : ليس كالشرط. فمن ابتاع بدائق⁴¹⁵¹ وقع⁴¹⁵² البيع بالفضة⁴¹⁵³ وأعطاه⁴¹⁵⁴ ما تراضيا عليه، فإن تشاحا أعطاه فلو سا في الموضوع الذي توجد فيه بصراف يوم القضاء. وفي الدمياطية⁴¹⁵⁵ : كالشرط، فلا يجوز هذا لأن صرف يوم القضاء مجهول.

4142 - المواق والحطاب - ج 4 ص 313.

4143 - (أما السلف) : ي : أو السلف.

4144 - ت : فبإجماع - ع، س : فبإجماع - ي : بإجماع.

4145 - ي : الاختلاف.

4146 - أي في القاعدة 844.

4147 - المنجور - ج 1، م 16، ص 1 - 8.

4148 - ي : الناقص.

4149 - راجع القاعدة 597 وما بحاشيتها من مراجع.

4150 - المنجور - ج 1، م 18، ص 3 - 5.

4151 - الدائق : سدس الدرهم.

4152 - ت : ووقع.

4153 - ع : بالصفة.

4154 - ت : أعطاه - ي : ع : وأعطاه المتباع.

4155 - الدمياطية، كتاب في الفقه المالكي، وهو للفقيه المالكي عبد الرحمن بن أبي جعفر أحمد الدمياطي المصري، روى عن مالك وسمع من ابن وهب وابن القاسم وأشهب، وله عنهم سماع مختصر، انظر : الديباج - ص 148، ووفيات ابن قنفذ - ص 167 - 168.

قاعدة 859 : إذا استقل الفعل دون التسمية، فإن لم يحصل ما يقوم مقامها أو يقرب منها في الاعتبار لم يعتبر، وإلا فقولان. كما إذا لم يقع التناجز في أقل الصرف من غير قصد، ففي المدونة يبطل الجميع. وقال ابن المواز: يجوز ما تناجز منه⁴¹⁵⁶. ابن بشير: ولعل مبناهما على أنها أبطلا العقد الأول وأحدثا عقداً ثانياً، ولا شك أنه على ذلك يُحمل؛ لأن صحة العقود موقوفة على وجود⁴¹⁵⁷ التناجز، فكأن ما سمياً لم يستقل، وإنما استقل⁴¹⁵⁸ ما فعلاً.

قلت : لا فرق على هذا بين التأخير في القليل والكثير، وهو باطل.

قاعدة 860 : اختلفوا في التناجز هل هو ركن من الصرف فيبطل مع التراخي كيف اتفق، أو شرط فلا يبطل مع الغلبة. وعليهما وجود النقص في المقدار يقوم به بعد صحة صورة الصرف.

قاعدة 861 : عدم القبض عند مالك ومحمد تفاضل، فترك التقابض في مال الربا ربي. وعند النعمان: ليس بتفاضل فلا يجب في المطعومات، وإنما وجب في الأثمان؛ لأن الأثمان عندهم لا تتعين إلا بالتقابض، فشرط⁴¹⁵⁹ القبض فيها ليكون العقد على عين بعين.

قاعدة 862⁴¹⁶⁰ : علم أحد المتبايعين بالفساد دون الآخر، اختلفوا في تأثيره : كما إذا قصد النقص⁴¹⁶¹ في الصورة قبلها، أو تسلف أحد المتصارفين؛ بخلاف علمهما معاً : كتسلفهما، فإنه يقتضي المنع. وليس التدليس من ذلك؛ لحديث "المصرأة"⁴¹⁶²، خلافاً لقوم.

4156 - ع : تناجز فيه، ي : يناجز فيه.

4157 - ي : وجوب.

4158 - ع : يستقل.

4159 - ع، ي، س : بشرط.

4160 - المنجور - ج 1، م 17، ص 1-3.

4161 - ع، ي، س : النقص.

4162 - حديث المصرأة، هو : عن أبي هريرة أن النبي (ص) قال : "لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحملها، إن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر" متفق عليه، وانظر أحاديث أخرى في نيل الأوطار - ج 5 ص 226-232، وانظر أقوال العلماء هناك. = =

قاعدة 863⁴¹⁶³: اختلفوا في جزء الدينار: هل هو دراهم في الحال اعتباراً بالمال، أو ذهب إلى يوم القضاء، فيصير دراهم لانتفاء الجزء وامتناع الكسر. وكذلك جزء الدرهم⁴¹⁶⁴: هل هو فضة أو فلوس؟ فإذا استلف منه نصف دينار، فدفع إليه دينارا على أن يرد له نصفه، ولم يأمره بصرفه، بل سكت: فإن قلنا بالأول، فصرف يوم السلف، وإن قلنا بالثاني، فصرف يوم القضاء. وإذا ثبت في ذمة أحد⁴¹⁶⁵ دينار: هل يأخذ لبعضه ورقاً أو لا؟ إن قلنا: إن الباقي يكون ذهباً جاز وهو المشهور، وإن قلنا فضة امتنع، وصار كأنه صرف الجميع وانتقد البعض.

قاعدة 864⁴¹⁶⁶: اختلفوا في مراعاة نوادر الصور. وعليه حمل ابن بشير الربا في الفلوس: ثالثها يكره، ورد إجراء اللخمي إياه⁴¹⁶⁷ على أنه في العين غير⁴¹⁶⁸ معلل أو⁴¹⁶⁹ العلة الثمنية أو القيمة⁴¹⁷⁰ بقول⁴¹⁷¹ أشهب: إن القائسين⁴¹⁷² مجمعون على التعليل وإن اختلفوا في عين العلة.

قلت: هو عندي على أن العلة في العين كونها ثمنًا وقيمة⁴¹⁷³، أو كونها أصلاً في ذلك كالشافعي. وقال النعمان: الوزن⁴¹⁷⁴، وأجرى الربا في كل موزون. وقال ابن

= = والمصرة: من صريت اللبن في الضرع إذا جمعته.

قال الشافعي: التصرية: هي ربط أخلاف الشاة أو الناقة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها. انظر المصدر السابق، والمنجور - ج 2، م 6، ص 4-6، وإيضاح المسالك ص 324 القاعدة 83، والمواق والحطاب - ج 4 ص 437 - 438.

4163 - المنجور - ج 1، م 18، ص 3.

4164 - س: الدرهم الفضة.

4165 - ت، ج: آخر.

4166 - المنجور - ج 1، م 18، ص 2-3، وإيضاح المسالك - ص 256 - 257، القاعدة 54، وانظر القاعدة: 761، والقاعدة 19 من قواعد المقرئ هذه.

4167 - في: ي: إياي.

4168 - (غير) غير موجودة في: ي.

4169 - ع: إذ.

4170 - ت: والقيمة.

4171 - ع: لقول.

4172 - ت: القياسين.

4173 - ي، س: أو قيمة.

4174 - ي: إن الوزن.

العربي: ليست العلة القاصرة في الأصول إلا في هذه المسألة، وقد تجري في الفروق والجموع أثناء المسائل.

قاعدة 865: اختلفوا في الوقوف⁴¹⁷⁵ عندما كان في زمان استقرار الحكم في الربا والزكاة، أو تعدي⁴¹⁷⁶ الحكم بعلته إلى غيره: كالفلوس والتين⁴¹⁷⁷.

قاعدة 866: العام الخاص: هل يعتبر بعمومه أو بخصوصه؟ اختلفوا فيه: كالنجاسات الغالبة على⁴¹⁷⁸ بعض الأماكن دون غيرها، والفلوس المستعملة في بعض الأقاليم دون بعض. فقليل: المعتبر بعمومها في ذلك الإقليم: كالعين. وقيل بخصوصها: كمن لا يتبايعون⁴¹⁷⁹ إلا بعروض من الأحياء النائية عن العمران، وكالخبز في إفريقية.

قاعدة 867: المعدوم هل يُعتبر عدمه يوم السبب أو يوم الحكم؟ اختلف المالكية فيه⁴¹⁸⁰. وعلى السبب قال اللخمي⁴¹⁸¹ فيمن عليه فلوس ففُطعت ثم عُدمت: يقضي بقيمتها يوم فُطعت إن كانت حالة وإلا فيوم حلت. وعلى الحكم قال ابن يونس: يوم الحكم، وهو أبين؛ لأنه حينئذ تحقق عدمها، وكان قبل ذلك مأموراً بإحضارها.

قاعدة 868⁴¹⁸²: اختلفوا في يد الوكيل هل هي كيد الموكل أو لا؟ وعليه الوكالة على قبض الصرف ويذهب بخلاف الحوالة فإنه يقتضي⁴¹⁸³ لنفسه. والحمالة، قال اللخمي: (الحمالة على ثلاثة أقسام: فإن كانت لما يحضره من العوض امتنع الصرف لعدم التناجز، وإن تحمل برد العوض أو مثله أو وقع الاستحقاق جاز. ابن بشير وظاهر المذهب المنع؛ لأنه يشعر بوجود التأخير، وأن التقابض لم تحصل الثقة به. قال

4175 - ت: الوقف.

4176 - ت: وتعدي.

4177 - ع، س: التين.

4178 - ع: في.

4179 - ع: يتبايعون.

4180 - فيه، ساقطة في: ت.

4181 - انظر تفصيل ذلك في المواق والخطاب - ج 4 ص 340 - 342.

4182 - المنجور - ج 1، م 18، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 276، القاعدة 63، والمواق والخطاب - ج 4 ص 307 - 308.

4183 - ي: يقبض.

اللخمي⁴¹⁸⁴ : إلا بإبدال الزائف⁴¹⁸⁵ فعلى البذل. ورد بأن هذا دخل⁴¹⁸⁶ على التعرض لوجود الزائف، والمشهور إذا تولى الوكيل قبض الصرف دون عقده بحضرة الوكيل صح⁴¹⁸⁷.

قاعدة 869⁴¹⁸⁸ : اختلفوا في اشتراط حضور النقدين في الصرف ؛ وعليه صرف ما في الذمة⁴¹⁸⁹ والصرف على الذمة⁴¹⁹⁰ وصرف الوديعة ونحوها، أما إدخاله في التابوت فيكره ولا يفسد.

قاعدة 870 : التهم البعيدة جداً لا تُراعى عند مالك، بخلاف ما يكثر القصد إليه، وما بينهما قولان. وقيل : في البعيدة قولان : كمن صرف دراهم بدنانير ثم بدراهم مثلها، بعد الافتراق وعدم الطول. قال اللخمي : تجوز⁴¹⁹¹ لبعده التهمة. قال ابن بشير : ويحتمل أن يُتَّهَم على قصد المبادلة⁴¹⁹² مع التأخير، قال : ومنه أن يقدم الأكثر ويأخذ الأقل، والمذهب أن لا تهمة فيه، خلافاً لعبد العزيز⁴¹⁹³.

قاعدة 871 : المحلل عند مالك ملغى⁴¹⁹⁴ في النكاح والبيع والسبق، خلافاً لابن المسيب : كما لو أخذ في هذه المسألة⁴¹⁹⁵ ما يخالف دراهمه في الصفة أو في⁴¹⁹⁶ المقدار، ولو

4184 - ما بين قوسين موجود في "ج" وساقط في : ت، ع، ي، س.

4185 - (إلا بإبدال الزائف) في : ج : إلا إن زال الزائف.

4186 - ع : داخل.

4187 - (بحضرة الموكل صح) في : ع : (بحضرة الموكل وهو على القاعدة أيضا).

4188 - المنجور - ج 1، م 17، ص 2-3، والخطاب والمواق - ج 4 ص 309-310.

4189 - انظر الفرق بين: صرف ما في الذمة والصرف على الذمة، في المواق - ج 4 ص 310، والخرشي وحاشية العدوى عليه ج 5 ص 38.

4190 - انظر الفرق بين: صرف ما في الذمة والصرف على الذمة، في المواق - ج 4 ص 310، والخرشي وحاشية العدوى عليه - ج 5 ص 38.

4191 - ع : يجوز.

4192 - المبادلة : هي بيع العين بمثله عدا، انظر حاشية العدوى على الخرشي - ج 5 ص 36.

4193 - لعله يقصد عبد العزيز بن الماجشون، وقد تقدم في القاعدة : 732.

4194 - ت، س : عند مالك ملغى - ع، ي : ملغى عند مالك.

4195 - المسألة : ساقطة في : ع.

4196 - في : ساقطة في : ع.

كان بالحضرة؛ لأنها يتهمان أن يجعلا الدينارين محللة لبدل دراهم بخلافها⁴¹⁹⁷ صفة أو مقداراً⁴¹⁹⁸. وكذلك من قبض دينارا ثم رده في سلم بالقرب، فإنهما يتهمان على جعل⁴¹⁹⁹ القبض محللا لفسخ الدين في الدين .

قاعدة 872⁴²⁰⁰: اختلف المالكية في الأمر هل يُخرج ما في الذمة إلى الأمانة فيرفع الضمان أو لا؟ كمن أمره بأن يصرف ديناً له عليه أو يعمل به قراضاً، فهذا لا يجوز، فإن فعل ثم ضاع، فعلى القاعدة. وكمن قال لمن أسلم إليه في طعام كله في غرايرك، فقال: كلته وضاع، ولم تقم بينة⁴²⁰¹.

قاعدة 873⁴²⁰²: قال المالكية: من أخر ما وجب له عدّ مسلفاً، ومن ثم لم يجز أن يأمره بصرفه ولا أن يسلمه لثلاً يكون تأخيراً بمنفعة، وإن أسلمه إلى نفسه ففسخ دين في دين. ومن ذلك أن يفرض في مسألة الحمار في كتاب الآجال، وهي باع حماراً بعشرة إلى أجل ثم استقال منه فرده ودينارا نقداً؛ قال في المدونة: لا يجوز؛ لأنه بيع وسلف، وضِع وتعجل، وذهب بذهب، وعرض غير يد بيد، فنفرض⁴²⁰³ الدينار مؤجلاً إلى أبعد من الأجل، فيكون كأنه اشتراه بسبعة على إن أخره بالدينار⁴²⁰⁴ إلى أبعد من أجله، ولا خلاف بينهم في منعه⁴²⁰⁵.

قاعدة 874: عند مالك ومحمد أن الجهل بالتفاصيل كتحقق التفاضل، وتوهم الربا كالعلم به⁴²⁰⁶، فإذا بيع العين بمثله فلا يُضاف إليهما، ولا إلى أحدهما⁴²⁰⁷ عين ولا غيره؛

4197 - ت: بخلاف - ع: خلافها.

4198 - ت: ومقداراً.

4199 - ع: بدل.

4200 - إيضاح المسالك - ص 277، القاعدة 64.

4201 - المواق - ج 4 ص 517.

4202 - المنجور - ج 2، م 6، ص 1-2، إيضاح المسالك - ص 338، القاعدة 88.

4203 - ت، س: فنفرض - ع: فنفرض - ي: فيعرض.

4204 - ع، ي: بالدينار - ت، س: بالدين.

4205 - ع: بيعه.

4206 - انظر القاعدة 994 الآتية.

4207 - ع: احدهما.

لأن كل جزء من أحدهما يقابل⁴²⁰⁸ كل جزء من الآخر، فلا تتحقق المماثلة، وكذلك سائر الربويات. وعند النعمان ذلك جائز. واستثنى مشهور مذهب مالك رد النصف فأقل في الدرهم الواحد، وقيل: الأقل⁴²⁰⁹، وجرى الشاذ على الأصل.

قاعدة 875⁴²¹⁰: اختلف المالكية في القسمة: هل هي بيع أو تمييز حق، فإذا اشترى أحد الورثة قدر ما له من الحلي وكتبه على نفسه، وتفصلوا⁴²¹¹: فإن قلنا بالتمييز جاز، وإن قلنا بالبيع امتنع لتراخي المحاسبة. قال في المدونة: ولأنه لو تلف بقية المال لرجع عليه المشتري فيما أخذ.

قاعدة 876⁴²¹²: اختلفوا في اعتبار⁴²¹³ شرط ما لا يفيد. ومما بُني عليه تعيين الدنانير والدرهم بالتعيين أو الدفع، ثالثها: تتعين⁴²¹⁵ بتعيين الدافع؛ لأنه قد يعوزه وجود مثلها، والقابض تتساوى في حقه، فإن اختصت بحلية⁴²¹⁶ أو بمعنى يتعلق به غرض صحيح، تعينت اتفاقاً.

قاعدة 877⁴²¹⁷: اختلفوا في الوفاء بشرط ما لا يفيد. ومما بُني عليه إذا وكله على البيع بعشرة فباع باثني عشر، أو قال: بع نسيئة فباع نقداً: هل له الرد أم لا؟ والحق أن لا رد⁴²¹⁸ للعادة إلا أن يتبين غرض في النسيئة.

قاعدة 878⁴²¹⁹: التعيين لا يبطل الثمنية عند محمد ولا يلحق الثمن بالثمنونات، فيتعين النقد عنده⁴²²⁰ بالتعيين. وقال النعمان: يبطل ويلحق، فلا يتعين⁴²²¹.

4208 - ع : احدهما مقابل.

4209 - ع : الآخر.

4210 - المنجور - ج 1، م 26، ص 4-6، وإيضاح المسالك - ص 383-384، القاعدة 105.

4211 - ع : وتفصلوا.

4212 - المنجور - ج 1، م 29.

4213 - اعتبار، ساقطة في: س.

4214 - ع : وما لا ينبغي.

4215 - ي : يتعين.

4216 - ي : بحلة.

4217 - المنجور - ج 1، م 29، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 302-305، القاعدة 76.

4218 - ي : يرد.

4219 - المنجور - ج 1، م 29، ص 2.

4220 - س : عنوه.

4221 - ع : يبطل، فلا يتعين، ولا يلحق فلا يتعين.

قاعدة 879 : قد يُباح بعضُ الربا عند مالك : إما للمعروف كالمبادلة، أو للرفق⁴²²² كالرد في الدرهم ترجيحاً لمصلحتها على مفسدته ؛ لأن الشرع أباح لهما ربا النسئية المجمع عليه في القرض، فالفضل أولى، وكيف لا والفحوى عند المحققين تنبيه⁴²²³ لا قياس حتى يخرج ذلك من القياس على الرخص، على أن المختار جوازه واعتبار شروط المبادلة. والرد يرجع⁴²²⁴ إلى تحقيق العلة بعموم الحاجة أو غلبتها.

قاعدة 880 : الجنس عند النعمان أحد وصفي العلة، فيحرم النساء، أي⁴²²⁵ أحد وصفي⁴²²⁶ علة تحريم الفضل، فيحرم النساء كالأخر. وقال مالك ومحمد: شرط فلا يجرم.

قاعدة 881 : الخلاف المبني على العوائد اتفاق في المعنى: كالشهادة والحال. ومثاله: ما بين الثلاثة والسبعة في المبادلة. قال بعض المالكية : كالثلاثة، وبعضهم كالسبعة. فالمعنى إن تحققت القلة⁴²²⁷ جاز، وإلا امتنع للأصل أو له ولتحقق⁴²²⁸ الكثرة.

قاعدة 882 : شراء الإنسان لما في ذمته، قال الشافعي وإسماعيل : إسقاط، فيجوز صرف ما في الذمة⁴²²⁹، قبل⁴²³⁰ محل الأجل، واللخمي يسميه براءة الذمم. وقال مالك وأصحابه : إحالة، ولا يصح أن ينحال على⁴²³¹ نفسه. أو سلف، ولا يصح أن يسلف نفسه⁴²³² من ذمته، ولو صح في الجملة لكان هذا نقداً ليأخذ من ذمته عند الأجل، وهو صرف متأخر.

4222 - ي : للوقف.

4223 - ي : مبنية.

4224 - ع : والرد دين يرجع.

4225 - (أي) : ع : أو.

4226 - (وصفي) : ت : أو صافي.

4227 - ع، س : العلة.

4228 - ي : ولتحقيق.

4229 - راجع حاشية القاعدة 869.

4230 - س : وقبل.

4231 - ع : عن.

4232 - ت : لنفسه.

قاعدة 883⁴²³³: اختلف المالكية في الموجود حكما هل هو كالموجود حقيقة أولا؟
كصرف ما في الذمة، ثالثها المشهور إن حل⁴²³⁴ أو كان حالا، جاز.

قاعدة 884: التوسعة العامة عند مالك توجب الاستثناء من الأصول قياسا على ما وردت به النصوص. فمن ثم استثنى المبادلة والرد في الدرهم وتأخير رأس مال السلم ثلاثة، وقبض المعين ونحوها قياسا على القرض ونحوه. وأصله الخلاف المشهور في القياس على الرخص.

قاعدة 885: قد يكثر السير⁴²³⁵ في نفسه لشدة⁴²³⁶ الحاجة إليه. ألا ترى البيع الفاسد إذا فات أقله يمضي بما⁴²³⁷ ينوبه عند مالك، وينقض⁴²³⁸ البيع في الأكثر؛ ومع هذا فقد قال في المدونة في السيف المحلّ: إنه يفوت بانكسار جفنه⁴²³⁹، ولم يراع يسارته لشدة الحاجة إليه. وقيل معناه ان الحلية انكسرت بانكساره.

قاعدة 886⁴²⁴⁰: اختلف المالكية في اعتبار الصور الخالية من المعنى: كالذهب المستهلك في الثياب بحيث لو أحرقت لم يخرج منها شيء: هل يُمنع من بيعها بالذهب أولا⁴²⁴¹؟. وكالربا بين المالك والمملوك؛ لأنه في المعنى انتزع منه شيئا ووهبه شيئا. والمشهور المنع فيهما.

قاعدة 887: اختلفوا في جواز صرف بعض الدينار⁴²⁴² أو النقرة إذا انفرد المصرف بحيازته، وهي على اعتبار الصورة⁴²⁴³؛ لبقاء اليد في المعنى للشركة في الجميع. ومما بُني عليه الخلاف فيما ينتقض؛ لوجود الزائف إذا منعنا البذل، وهو المشهور: - هل دينار

4233 - المنجور - ج 1، م 2، ص 2-6، وانظر القاعدتين 108، و205 وما بهما مشهها من مراجع.

4234 - ت: حلا.

4235 - س: الشيء.

4236 - ع، ي: بشدة.

4237 - ع، ي: بها - ت، س: ما.

4238 - س: وينقض.

4239 - ع: جمعته .. والجفن: غمّد السيف.

4240 - المنجور - ج 1، م 16، ص 2-3، وإيضاح المسالك - ص 281، القاعدة 66.

4241 - انظر الخطاب والمواق - ج 4 ص 330 - 331.

4242 - ع: الدنانير.

4243 - س: الصور.

كامل أو ما يقابل الزائف منه. وأما الانتقاض والبديل فعلى كون الغلبة عذراً أو لا؟ أو على⁴²⁴⁴ اعتبار الصورة لحصول صورة التناجز إذ لو رضي به صح اتفاقاً، أو على⁴²⁴⁵ اعتبار تخيير⁴²⁴⁶ الواحد، فيكون صرفاً متراخياً، أو على⁴²⁴⁷ الرد بالعيب نقض للبيع من أصله أو من الآن، وبعضهم يقول: نقض أو ابتداء⁴²⁴⁸ ولا يصح.

قاعدة 888⁴²⁴⁹: إذا اجتمع مثبت ومبطل، فقد اختلفوا في المقدم منها، فإذا قلنا بنقض دينار للزائف⁴²⁵⁰، فاختلفت الدنانير، فهل ينقض أعلاها أو أدناها قولان.

قاعدة 889⁴²⁵¹: اختلفوا في المعدوم معنى هل هو المعدوم حقيقة أو لا؟ فإذا وجد في الصرف رصاصاً أو نحاساً، فهل له الرضا به ويكون كالزائف فيما تقدم، أو يكون كالمعدوم فيفسخ الصرف لتأخر⁴²⁵² البعض، قولان⁴²⁵³. وكذلك مسألة كتاب السلم الأول: إن وجد رأس المال بعد شهر نحاساً أو رصاصاً أبدله ولا ينقض. قال سحنون: معناه أنه مغشوش لا محض نحاس، وقيل على ظاهره.

قاعدة 890⁴²⁵⁴: أصل مالك منع المواعدة⁴²⁵⁵ بما⁴²⁵⁶ لا يصح وقوعه في الحال حماية⁴²⁵⁷: كالمواعدة في العدة، وعلى بيع الطعام قبل قبضه، ووقت نداء الجمعة، وعلى

4244 - ع، ي، س: وعلى.

4245 - ع: وعلى.

4246 - ي: تخبير.

4247 - ع، ي، س: وعلى.

4248 - ي: وابتداء.

4249 - المواق والخطاب - ج 4 ص 325 - 326.

4250 - ي: ينقض دينار الزائف.

4251 - المنجور - ج 1، م 18، وإيضاح المسالك - ص 282، القاعدة 67.

4252 - ع، س: لتأخير.

4253 - المواق والخطاب - ج 4 ص 322، والخرشي - ج 5 ص 45.

4254 - المنجور - ج 2، م 5، ص 8، وإيضاح المسالك - ص 278 - 280، القاعدة 65.

4255 - انظر أحكام المواعدة في الصرف في: الخطاب والمواق - ج 4 ص 309 - 310. وفي الخرشي - ج 5 ص 38.

4256 - ي: فيما.

4257 - ج، ي، س: حماية - ت: جملة - ع: إجابة.

ما ليس عندك؛ وفي الصرف مشهورها المنع⁴²⁵⁸، وثالثها الكراهة، وشهرت أيضاً⁴²⁵⁹ لجوازه في الحال، وشبهت⁴²⁶⁰ بعقد فيه تأخير، وفسرت به المدونة.

قاعدة⁴²⁶¹ 891: الثلث عند مالك آخر حد اليسير، وأول حد الكثير، فكل ما دونه يسير وكل ما فوقه كثير، وهو قد يكون يسيراً كما في السيف المحلى، وقد يكون كثيراً كما في الجائحة والمعاقل⁴²⁶²، وقد يُختلف فيه كالدار تكرر⁴²⁶³ وفيها شجرة؛ فإنه يُشترط أن تكون ثمرتها تبعاً، واختلف هل يبلغ بها⁴²⁶⁴ الثلث؟.

واعلم أن من المالكية من يقول: اختلف المذهب في الثلث على قولين، ومنهم من يقول: أما ما كان أصله الجواز ومنعه لعله: كالوصية وعطية الزوجة، فالثلث فيه يسير، وما كان أصله المنع: كالحلية والثمرة، ففيه قولان. وذكر الباجي في مسألة الحلية عن بعض البغداديين أن النصف قليل: لآية المزل⁴²⁶⁵، ورده ابن بشير باحتمال⁴²⁶⁶ كون نصفه بدلاً من الليل، وما بعده يرده؛ ولمسألة⁴²⁶⁷ الرد في الدرهم، ورده⁴²⁶⁸ بأن نصف الدرهم يسير في نفسه، وقد تقدم⁴²⁶⁹ الخلاف في اعتبار اليسير بنفسه أو بالنسبة في الطهارة.

4258 - "مشهورها المنع" موجودة في "ج" وفي إيضاح المسالك (المشار إليه في أول تعليق على هذه القاعدة، حيث نقل عبارة المقرئ هذه)، وساقطة في: ع، ت، ي، س.

4259 - "وشهرت أيضاً"، موجودة في: "ج" وفي إيضاح المسالك (المشار إليه في أول تعليق على هذه القاعدة، حيث نقل عبارة المقرئ هذه)، وساقطة في: ت، ع، س، ي.

4260 - ج: وشبهت، وهي التي في إيضاح المسالك - ت، ع، ي، س: وشبهه.

4261 - المنجور - ج 1، م 22، وما بعدها، حيث بسط أحكام "الثلث" في مختلف أبواب الفقه.

4262 - ع: والمعاقلة.

4263 - ج: تكتري.

4264 - (يبلغ بها): ي: مبلغها - س: يبلغ به.

4265 - هي قول الله تعالى: "يا أيها المزل قم الليل إلا قليلاً، نصفه أو أنقص منه قليلاً، أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً" - سورة المزل، الآيات 1، 2، 3، 4.

4266 - ج، س: لاحتقال.

4267 - ي: وكمسألة.

4268 - ج: ورد.

4269 - أي في القاعدة 5.

قاعدة 892 : إذا تقابل ما بالذات⁴²⁷⁰ وما بالعرض : فإن لم يستند ما بالعرض إلى مقو، ألغي واعتُبر ما بالذات؛ وإن استند: كما إذا وقع التقابل في أبواب الربا وشبهها من الأبواب الضيقة، فمشهور مذهب مالك الإلغاء: كالسكة؛ لأنها بالذات علامة غير زائدة على العين، ويعرض⁴²⁷¹ لها أن تختلف الأثمان باختلافها : فإن راطله⁴²⁷² ذهباً ديناراً⁴²⁷³ مسكوكاً بذهب على تبر⁴²⁷⁴، ففي الجواز قولان على ما مر؛ بخلاف الصياغة⁴²⁷⁵، فإن المشهور اعتبارها؛ لأنها⁴²⁷⁶ عرض له مقدار من الثمن. وكذلك بيع المغشوش بالسلم؛ لأن الغش لا عبرة به منفرداً، وقد يعتبر مضافاً؛ وقيدوا جوازه في المدونة باليسير، (واعترض بأن الوزن لا يفترق فيه اليسير)⁴²⁷⁷ من الكثير.

قاعدة 893⁴²⁷⁸: من الأقوال الجمهورية: "الضرورات تُبيح المحظورات"، وأصل ذلك ثابت في الميتة والخمر للغصة ومال الغير. واختلف المالكية في إباحتها للربا ونحوه: كالمسافر والمضطر يأتي إلى دار الضرب بتبر فيدفعه وأجرة العمل⁴²⁷⁹ ويحسب⁴²⁸⁰ ما نقص، ثم يأخذ في مقابلة الباقي مسكوكاً. وكمسألة دار الاشقالة⁴²⁸¹،

4270 - (بالذات): ي: في الدم.

4271 - س: ويعترض.

4272 - المراتلة: بيع النقد بمثله وزناً، انظر المواق - ج 4 ص 334، والخرشي - ج 5 ص 50، وحاشية العدوى على الخرشي - ج 5 ص 36.

4273 - س: عينا - ي: دينا.

4274 - تبر: ي: برا.

4275 - ي: الصباغة.

4276 - ع، ي: لأنه.

4277 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

4278 - المنجور - ج 2، م 6، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 365 - 366، القاعدة 97.

4279 - المواق - ج 4 ص 318، والخرشي - ج 5 ص 43.

4280 - ع، ي: ويحسب.

4281 - في المواق - ج 4 ص 317 وص 318، وفي إيضاح المسالك - ص 365 - 366 القاعدة 97: الاشقالة (أي بلا باء) .. وفي نسختي ت، ج، ي، س: الاشقالية.. وهي دار الوزن، وقال المواق: ج 4 ص 317 - 318: دار الاشقالة: هي المعاصر يأتيها من معه زيتون فيقدر قدر ما يخرج فيأخذه زيتاً ويعطيهم الأجرة، وفي ذلك قولان سببها القياس على الرخصة.

والسفائح⁴²⁸²، والسائس⁴²⁸³ بالسالم في المسغبة، والدقيق⁴²⁸⁴ والكعك للحاج بمثله في بلد آخر - قال مالك: يسلف ولا يشترط - والأخضر في وقت الحصاد باليابس⁴²⁸⁵ في المجاعات⁴²⁸⁶. وكبيع النجاسات، ثالثها المشهور يجوز ما اختلف في نجاسته لا ما أُجمع عليه. ومن ثم قيل: المشتري أعذر فيها من البائع. وأصله القياس على الرخص المباحة للضرورة: كالقرض والقراض والجعل والعريّة⁴²⁸⁷ والمساقاة ونحوها، وقد تقدم مثله.

قاعدة 894: اختلاف وقتي المعاملتين في الشيء الواحد: هل يرفع تهمة القصد إلى ما يمتنع⁴²⁸⁸ من الجمع أو لا؟ اختلف المالكية فيه: كمن أخذ عن بعض دينار دراهم على القول بجواز ذلك؛ فالمشهور أن ليس له أن يأخذ عن الباقي ذهباً تقديراً لاتحاد وقت المعاملتين، والشاذ أن له ذلك لإفراد لكل معاملة بنفسها.

قاعدة 895:⁴²⁸⁹ الأصل قضاء ما في الذمة بمثله، فإذا تعذر أو تعسر رجع إلى القيمة وهذا أصل مالك في ضمان ما سوى المكيلات والموزونات والمعدودات بالقيمة، أعني التعذر أو التعسر، وتأول حديث القصة⁴²⁹⁰، وهو معترض بالقرض، وبثبوتها في الذمة سلباً، فإن انقطع اعتباره: كالفلوس يُترك التعامل بها، فمشهور مذهبه القضاء بالمثل، والشاذ بالقيمة فتقوم⁴²⁹¹ منه:

4282 - السفائح: جمع سفتجة، وهي أن تعطي مالا لرجل، فيعطيك خطأً يمكنك من استرداد ذلك المال من عميل له في مكان آخر، انظر تعاريفها في المواق والخطاب - ج 4 ص 547 و548.

4283 - ت، ج: المستاس - وفي: ي: والمساس - وفي: س: والسابس - وفي هامش "ت" السابس، وفي إيضاح المسالك ص 365 القاعدة 97: السائس، وهي التي في المواق - ج 4 ص 547.

4284 - ي: الرقيق.

4285 - ت، ي: في اليابس.

4286 - ع، ي، س: المجاعة.

4287 - ت: والعارية.

4288 - ي: يمنع.

4289 - المنجور - ج 2، م 6، ص 4-6، وإيضاح المسالك - ص 326-327 (حيث نقل قاعدة المقرري هذه بنصها في نهاية قاعدته 83)، وميارة بهامش المنجور - ج 1، م 32، ص 1-2.

4290 - حديث القصة له ألفاظ مختلفة، منها: عن عائشة أنها قالت: "ما رأيت صانعة طعاماً مثل صافية، أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم إناء من طعام، فما ملكت نفسي أن كسرتة، فقلت: يا رسول الله ما كفارتة؟ قال: إناء كإناء وطعام كطعام" رواه أحمد وأبو داود والنسائي، ورواه البخاري بألفاظ مختلفة، ورواه الترمذي أيضاً، انظر نيل الأوطار - ج 5 ص 341-342.

4291 - ج، ع، س: فيقوم.

قاعدة 896⁴²⁹² : وهي⁴²⁹³ إذا فقد المعنى المقصود مع وجود العين⁴²⁹⁴ المحسوس : فهل يُجعل الحكم تابعاً للمعنى، فيقدر بعدمه عدم العين، أو للعين⁴²⁹⁵، ووجود المعنى كعدمه قولان، وقد تقدم نحوه.

وابن بشير يقول : سبب الخلاف : هل المستقر في الذمة شيء معين ؟ أو إنها وقعت المعاملة بها بشرط الانتفاع، يعني للعرف⁴²⁹⁶، وهما لو صرحا بذلك فسد القرض⁴²⁹⁷، والشرط العادي لا يزيد على القولي، نعم قد يراعى في الحكم ما أشار إليه من نفي الضرر عن الجانبين. ومن هنا استصعبت⁴²⁹⁸ القضاء⁴²⁹⁹ بإيراد قيمة النقد من الشورة إلى بيت البناء، ورأينا أن ذلك موكل إلى محاسن العادات⁴³⁰⁰ مأمور بها⁴³⁰¹ بمقتضى الجريان على ما اقتضته مكارم الأخلاق، ولا ينتهي إلى حد الوجوب الشرعي الموجب للقضاء به ؛ لأنها لو شرطا ذلك ابتداء لم يجوز إلا بمعرفة الشورة وقدر الانتفاع بها وأجله، ثم فيه⁴³⁰² النكاح والبيع، إلى غير ذلك مما لا يخفى على من مُنح فضل تأمل .

قاعدة 897⁴³⁰³ : اختلف المالكية فيما دخلته الصنعة من بعض الموزون : هل يُقضى فيه بالمثل أو بالقيمة ؟. وهي من تعارض حكم المادة والصورة.

4292 - هذه القاعدة تابعة للتي قبلها، وقد اعتبرتها نسخة "ع" قاعدة مستقلة.

4293 - وهي، ساقطة في : س.

4294 - س : المعنى.

4295 - ي، س : (للعين) ت، ع : (العين).

4296 - ت : العرفي.

4297 - ج : العرض.

4298 - ع : استصعبت - ي : استصعب - ت، س : استضعفت.

4299 - القضاء : ساقطة في : ي.

4300 - ع : العادة.

4301 - ع، ي : به.

4302 - (فيه) : ي : نية.

4303 - المنجور - ج 1، م 19، ص 8 إلى م 20، ص 1 .. وإيضاح المسالك - ص 323 - 327، القاعدة 83 .. وانظر

القاعدة 264 من قواعد المقرئ هذه .

قاعدة 898⁴³⁰⁴: من أصول المالكية في المرافعة والمبادلة والاقتضاء ونحوها، أنه كلما دار الفضل في الحال⁴³⁰⁵ من الطرفين امتنعت، وفي اعتبار المالك قولان: كإقتضاء المحمولة من السمراء لارتفاعها في وقت الزراعة⁴³⁰⁶، وإبدال الناقص الرديء بالكامل الجيد لنفاقه⁴³⁰⁷ في بعض البلاد ورخائه⁴³⁰⁸ في بعض الأزمان.

قاعدة 899: إذا تقابل القول والفعل في العقود، فقال مالك: إنما يُنظر إلى فعلهما لا إلى قولهما؛ فإذا صرف ذهباً⁴³⁰⁹ بدراهم على أن يأخذ بالدراهم سلعة، عُدَّ⁴³¹⁰ مشترياً بالذهب، والدراهم لغو، فإن طرأ ما يوجب رجوعاً رجوعاً بالذهب. وكذلك لو اشترط قبض الدراهم على أن يردها في ثمن سلعة؛ بخلاف ما لو قبضها بغير شرط ثم أعادها في بيع؛ ولذلك أجازوا المزايدة بالدراهم على شرط أن المدفوع الذهب الدينار في كذا دراهم⁴³¹¹، ولم يروه من الصرف المستأخر.

قاعدة 900: القضاء بالغالب من النقود وغيرها: كالقضاء بالمعتاد؛ لأنه منه⁴³¹²: كالعلم من الظن، إذا تعذر صير إليه، بخلاف ما دون ذلك: كالصرف على التصديق، وللمالكية فيه قولان.

قاعدة 901⁴³¹³: إذا تبدلت النية واليدُ على حالها: فهل يتبدل الحكم أو لا؟ قولان للمالكية. وعليها القولان في صرف الوديعة: فإن⁴³¹⁴ قلنا بالتبدل جاز؛ لأنه قبض الآن

4304 - المنجور - ج 1، م 16، ص 2، وإيضاح المسالك ضمن قاعدته 74، ص 297 - 298.

4305 - ي: المال.

4306 - تقدم هذا المثال في القاعدة 395.

4307 - س: لنفاقه.

4308 - ت، ج: ورخائه - س: أورخائه - ع: أورواجه - ي: أورجائه.

4309 - س: دنانير.

4310 - ي: على.

4311 - ت، ي: درهم.

4312 - ي: فيه.

4313 - المنجور - ج 1، م 14، ص 8، وم 25، ص 8 إلى ص 1 من: م 26، من نفس الجزء، وإيضاح المسالك - ص

274 - 275، القاعدة 62.

4314 - ت: وإن.

لنفسه، وإن قلنا بنفيه امتنع للتأخر حتى يقبضَ لنفسه، وإن⁴³¹⁵ كانت حاضرة جاز على القولين. أو نقول: إن قلنا بالأول، قدرنا كأنه تسلفها الآن ثم صارف، وهذه طريقة الباجي، إلا أن هذا يوجب المنع في المصوغ إلا أن يحضر، وإن قلنا بالثاني امتنع.

قاعدة 902: إذا تقدم أمران ووجب⁴³¹⁶ استصحاب كل واحد منهما: فمذهب المدونة استصحاب الأول، ومذهب أشهب وسحنون استصحاب الثاني: كمن غصب جارية ونقلها ثم لقي ربه في بلد آخر فاشتراها ولا يعلم أبقيت حية أم لا؟ فظاهر المدونة جواز البيع؛ لأن المغصوب لا يُباع إلا من غاصبه⁴³¹⁷، من غير التفات إلى القيمة، حتى لا يشتري إلا بما يُشترى به؛ لأن الأصل بقاء⁴³¹⁸ ما كان على ما كان. ومذهب أشهب وسحنون مراعاة القيمة؛ لأنها تقرر في الذمة: كما لو ماتت اتفاقاً، فإن عُلِّمت حياتها فالخلاف على من خُير بين شيئين فاختر أحدهما: هل يعد كالمنتقل أو لا؟.

قاعدة 903: مذهب سحنون أن جمع المساوي للمخالف في المرافلة يؤذن بقصد الربا. فإن⁴³¹⁹ ساوت الذهب⁴³²⁰ المنفردة إحدى المختلطتين امتنع، وإلا فما لصاحب المختلطة لم يقنع بذهبه المساوي للمنفردة، ويبدل⁴³²¹ ما سواه. وقال ابن القاسم يجوز لتمييز⁴³²² جهة الفضل.

قاعدة 904: شرط القرض أن لا⁴³²³ يجر منفعة للمقرض⁴³²⁴، فلا⁴³²⁵ يجوز على الزيادة أصلاً ولا طروراً: كمن دفع أولاً عيناً في مبيع⁴³²⁶، ثم أراد أن يأخذ العين ويتفاسخا في البيع، فلا يأخذ أكثر. وقد مر الخلاف في إباحة الضرورة.

4315 - ع، س: فإن.

4316 - ع: ووجب.

4317 - انظر تفصيل ذلك في المواق والحطاب - ج 4 ص 268 عند قول خليل: "ومغصوب إلا من غاصبه".

4318 - (بقاء ما): ي: نقلها.

4319 - ع: فإذا.

4320 - ت: الجهة - ع: المذهب.

4321 - ع: ويبدل.

4322 - ت: لتمييز - ي: ليميز.

4323 - لا، ساقطة في: ي.

4324 - ت: للمقرض .. انظر المواق والحطاب - ج 4 ص 546 - 547.

4325 - س: ولا.

4326 - ت: بيع.

قاعدة 905: لا يجوز عند مالك : ضع وتعجل، وكل ما أدى إليه ممنوع :
كتعجل⁴³²⁷ الأقل صفة أو عدداً عن الأكثر قبل محله، بخلاف الحال. وكأن يشترط
المسلمان القبض في بلد، فيلقاه المسلم بآخر، فيريد أن يأخذ منه ويعطيه الحملان⁴³²⁸،
وإن⁴³²⁹ كان لم يدفع الثمن، فإن اختلف سعر البلدين فهو ضع أو حط، وإلا فقولان .

قاعدة 906: أصل "ضع" عندي اعتبار الشيء بمقابله ؛ لأن ربا الجاهلية كان زد
وتأخر، فلما حرمه الكتاب، اعتبر به مالك ضع وتعجل، وإنه لحسن من الاعتبار.

قاعدة 907: اختلف المالكية في القرض على المساكاة :هل يقتضي الحلول أو
التأجيل، وهو خلاف في مقتضى عوائد، والأصل الحلول كالشافعي، وإنما اقتضى
التأجيل وهو المشهور؛ لأن المنفعة فيه وفي العارية ونحوهما إنما تحصل بذلك⁴³³⁰،
فيرجع إلى تعارض الأصل وما هو مقتضى العقد. ومنه من استقرض سلعة على
السكت ثم باعها من المقرض⁴³³¹ لأن البيع يقتضي إلغاء ما فعلاه، وإنما صار المقرض
يدفع ثمناً ليأخذ سلعة، فإن حُمِل القرض على الحلول فعلى السلم الحال، وإن⁴³³² حُمِل
على التأجيل فسلم مؤجل إلى ما ينبنى عليه القرض عادة، فإن تقرر وجاز⁴³³³ السلم إليه
صح وإلا فلا.

4327 - ت، س : كتعجل - ع، ي : كتعجيل.

4328 - ع : الحال - ي : الحال .. وانظر الخطاب والمواق - ج 4 ص 544 - 545.

4329 - ع، ي، س : فان.

4330 - المواق والخطاب - ج 4 ص 548.

4331 - في : ي : المقرض.

4332 - ت، ي : فان.

4333 - ت : وحل.

الضمان⁴³³⁴

قاعدة 908: يمتنع عند المالكية تقدير العوض في مقابلة الضمان - وهو قولهم: ضمان بجعل - على المشهور: كاقترضائك عن طعام طعاماً من جنسه أقل؛ ومن أجازته فلبعد التهمة. وكدفع الأكثر مما فيه الضمان وأخذ الأقل إلى أجل، أما العكس فسلف بزيادة.

قاعدة 909: باب الضمان أضعف من باب الربا، واجتماع العلل⁴³³⁵ مؤكدة⁴³³⁶ للحكم. فمن ثم قالت المالكية: إن كان رأس مال السلم عيناً لم يأخذ أكثر وله⁴³³⁷ أخذ المثل والأقل بعد حلول الأجل، وإن كان طعاماً لم يأخذ أكثر ويأخذ المثل⁴³³⁸، وأما الأقل فإن لم يحل لم يحل، وإن حل فقولان؛ لأن العين فيها الربا فقط، والعروض الضمان فقط، فلا خلاف في أخذ الأقل، والطعام الأمان.

قاعدة 910: التوجيه عند المالكية كالجمع، فيمتنع في العقود ما⁴³³⁹ كان تارة بيعاً وتارة سلفاً، كما يمتنع اجتماعهما إجماعاً⁴³⁴⁰، وذلك كالنقد في الخيار، والعهدة الصغرى⁴³⁴¹ بالشرط، إلا لمعارض كالعهدة الكبرى⁴³⁴² لطلوها. ومنه في مسألة الأمة المغصوبة يشتريها في بلد آخر⁴³⁴³ على القول بمراعاة القيمة، قالوا: لا يشتريها بعروض لأنه إن لم ينقد⁴³⁴⁴، فقد تكون القيمة توجهت، فيكون فسخ دين في دين، وإن نَقَدَ فهو مُعَرَّضٌ للرد، فيكون تارة بيعاً وتارة سلفاً.

4334 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع" وغير موجود في نسخة "ت"، ي، س، وسيأتي هذا العنوان أيضا عند القاعدة: 1100 في نسخة "ع" وعند القاعدة 1103 في نسخة: ت.

4335 - ي: العال.

4336 - ع، س: مؤكّد.

4337 - ع: ولو.

4338 - أكثر ويأخذ، ساقطة من: س.

4339 - ي: وما.

4340 - انظر القاعدة 518 وما بهامشها من مراجع حول العقود التي يمتنع اجتماعها.

4341 - انظر تعريفها في الحرشي وحاشية العدوى عليه - ج 5 ص 153، والمواق والحطاب - ج 4 ص 473.

4342 - انظر تعريفها في الحرشي وحاشية العدوى عليه - ج 5 ص 153، والمواق والحطاب - ج 4 ص 473.

4343 - راجع القاعدة 902.

4344 - ي: ينفذ.

قاعدة 911⁴³⁴⁵ : اختلف المالكية في اليد الواحدة: هل تكون دافعة قابضة أو لا ؟. قال ابن بشير: وهو الذي يُعبر عنه أصحابنا باختلاف النية: هل يؤثر⁴³⁴⁶ مع اتحاد اليد أو لا؟ وعليه الخلاف في بيع المقبوض على التصديق على ذلك ؛ وعليه جواز اقتضاء طعام السلم على تصديق المسلم إليه، بخلاف بيع النقد فإنه فيه جائز، والقرض⁴³⁴⁷ فإنه ممنوع.

قاعدة 912: اختلفوا في وقوع ما لا يجوز اشتراطه : هل يُعد كاشتراطه أو لا؟ وعليه تأخر رأس مال السلم الذي لا يُعرف بعينه، أكثر من ثلاثة أيام من غير أن يدخل على ذلك : هل يوجب الفسخ أو لا؟. وقيل : إن كان من سبب أحدهما فالآخر بالخيار محاذرة أن يقصد إلى الفسخ، فإن كان يُعرف بعينه وهو مما يُغاب عليه كره ولم يُفسخ، وإن كان مما لا يُغاب عليه لم يكره، وعُدَّ كالوديعة.

قاعدة 913⁴³⁴⁸: توزيع الجنس على الجنسين⁴³⁴⁹ باعتبار القيمة، يوجب بطلان⁴³⁵⁰ العقد عند مالك ومحمد : سواء أدى إلى الفساد أو لم يؤد - كما أن القدرة على التسليم يوجبها البيع، وإن أفسدها العجز - فلا يجوز مُدُّ عجوة ودرهم بمدِّي عجوة ؛ لأن في توزيع الجنس على الجنسين⁴³⁵¹ بالقيمة إيهاء لبعض⁴³⁵² التفاضل أو الجهل بالتماثل. وقال النعمان : التوزيع باعتبار القيمة ليس من موجبات العقد، وإنما يُصار إليه عند الحاجة : كالرد بالعيب والشفعة والاستحقاق، فيجوز ذلك.

4345 - المنجور - ج 1، م 14، ص 7-8، وإيضاح المسالك - ص 272 - 273 القاعدة 61.

4346 - ت، ي : تؤثر.

4347 - ي : والعرض .

4348 - الفروق - ج 3 ص 251-253، والمواق والحطاب - ج 4 ص 301 .

4349 - ت : الجنس .

4350 - (يوجب بطلان) : ع : موجب مطلقا - ي : موجب مطلق .

4351 - ت : الجنس .

4352 - ت : إيهاء لبعض - ع : إما أن (ثم يياض) - ي : إما يقين - س : إما تعين.

قاعدة 914 : الرُّطَبُ⁴³⁵³ عندهما ليس بمكيل ؛ لأن كل حالة تمنع الادخار في مال الربا تمنع التعديل بالكيل ، لا⁴³⁵⁴ كالقلي والدقيق⁴³⁵⁵ . وعند النعمان مكيل . وعليهما بيعه بالتمر؟⁴³⁵⁶ .

قاعدة 915⁴³⁵⁷ : اقتران الشرط المنافي لمقتضى العقد، قالت المالكية : إن لم يُخرجه إلى عقد آخر أفسده⁴³⁵⁸ ، وإلا اعتُبر ما يؤول إليه . فإن صح لم يفسد كالعارية إلى أجل بعوض فإنها تصير إجارة صحيحة، وإن لم يصح أفسد⁴³⁵⁹ كالمطلقة⁴³⁶⁰ والقرض فإنه بيع، والبيع يدخله الربا دون الإجارة.

4353 - الرُّطَبُ (بضم الراء وفتح الطاء) : التمر الذي دخله إنضاج، فإن يبس فهو تمر. انظر الخطاب - ج 4 ص 357.

4354 - لا، ساقطة في :ع، س .

4355 - س : والذهب.

4356 - ع : بالتمر - س : بالتحري .. انظر المواق - ج 4 ص 359 .

4357 - المواق والخطاب - ج 4 ص 372 .

4358 - ع : فسد .

4359 - ع : فسد .

4360 - أي كالعارية المطلقة، أي غير المقيدة بأجل .

السلم⁴³⁶¹

قاعدة 916⁴³⁶²: اختلفوا⁴³⁶³ هل منع⁴³⁶⁴ الدين بالدين شرع غير معلل، فلا يجوز تأخير رأس مال السلم رأساً⁴³⁶⁵. أو معلل بأنه عقد على ذمتين من غير فائدة من أحد الطرفين، فليس فيه إلا مجرد الخطار⁴³⁶⁶. وعلى هذا رأى في المشهور أن اليومين والثلاثة حكمهما حكم النقد⁴³⁶⁷، فلم يكن هناك قصد إلى الخطار بل إلى منفعة المنتقد.

قاعدة 917⁴³⁶⁸: المرجع في السلم الفاسد إلى ما توجبه الأحكام من غير الثفات إلى أصله. قال شيوخ المالكية: وللتنبية على هذا الأصل أدخل في كتاب السلم الثاني من المدونة⁴³⁶⁹ مسألة من أعطى لرجل داره على أن ينفق عليه حياته، وقد مُنع ذلك للغرر في العمر والنفقة، وأجازه أشهب: إما لتقديرهما ذلك فيتفق⁴³⁷⁰ عليه، أو لخروجه على المكارمة، فيُعطي الدار الكثيرة⁴³⁷¹ الثمن لمن ينفق عليه بعض ثمنها. وعلى المنع يرد⁴³⁷² ما لم يفت، فيمضي بالقيمة ويرجع بما أنفق من المعتاد، وفي السرف قولان على من سُلط على ماله خطأ: هل يرجع بذلك أو لا؟.

قاعدة 918⁴³⁷³: من فعل فعلاً لو رُفِع إلى الحاكم لم يزد⁴³⁷⁴ عليه: فهل يكون فعله بمنزلة الحكم أو لا؟ قولان للمالكية: كمن أسلم في طعام سلمها فاسداً مختلفاً في فساده،

4361 - هذا العنوان موجود في "ع" وساقط في: "ت"، "ي"، "س".

4362 - انظر الفرق 200 من فروق القرافي - ج 3 ص 289 وما بعدها - الذي تضمن أحكام السلم وشروطه.

4363 - اختلفوا، ساقطة في: ع.

4364 - (منع): س: بيع.

4365 - المواق والخطاب - ج 4 ص 514.

4366 - ع: الخطأ.

4367 - نفس المصدرين.

4368 - انظر بسط هذه القاعدة في المواق والخطاب - ج 4 ص 363.

4369 - المدونة - ج 9 ص 37، تاريخ الطبع، والطبعة، غير المذكورين في الكتاب.

4370 - ع، ي: فينفق.

4371 - ي: الكبيرة.

4372 - ع، س: ترد.

4373 - المنجور - ج 1، م 18، ص 7، وإيضاح المسالك - ص 289، القاعدة 70.

4374 - ت: يرد.

فأراد أن يأخذ عنه من صنفه ؛ فإن ذلك لا يجوز⁴³⁷⁵ ما لم يحكم حاكم بالفساد، فإن قررا⁴³⁷⁶ ذلك بينهما وأشهدا به فقولان على القاعدة. وكذلك إن أراد أن يؤخره برأس المال، فإن كان السلم مجمعا على فساده أو حكم الحاكم بفسخه جاز، فإن قررا⁴³⁷⁷ ذلك بينهما وأشهدا به فعلى القاعدة.

قاعدة 919⁴³⁷⁸: إذا أمضى⁴³⁷⁹ الخيار: فهل يكون كأنه لم يزل ماضيا أو يعد كابتداء الإمضاء؟ اختلف المالكية في ذلك. وعليهما إذا باع خلخالين بعين وتفرقا ثم استحقا: فهل للمستحق الإمضاء أو لا؟ فإن قلنا بالأول كان له الإمضاء، وإن قلنا بالثاني لم يكن له. وهكذا يجري الأمر في اشتراط حضور الخلخالين. (قال ابن محرز: إن كانت الإجازة⁴³⁸⁰ كابتداء بيع اشترط رضا المشتري، وإن⁴³⁸¹ كان ذلك تتميمًا⁴³⁸² لما تقدم لم يُشترط حضور الخلخالين)⁴³⁸³، فالمسألة معترضة. قال ابن بشير: العذر عن حضور الخلخالين عُد⁴³⁸⁴ الإمضاء كالابتداء، وعن عدم اشتراط رضا المشتري عُد المصرف كالوكيل على الصرف، ولا⁴³⁸⁵ مضرّة على المشتري في الإمضاء لدخوله على ذلك.

قلت: هذه قاعدة عامة، أعني الإجازة⁴³⁸⁶ والإمضاء: هل هما تنفيذ أو ابتداء: كإجازة الورثة وصية الوارث أو الزائد على الثلث: قيل تنفيذ فلا يفتقر إلى قبض، وقيل ابتداء عطية فيفتقر إلى القبض قبل الحجر.

4375 - (لا يجوز): ج: جائز.

4376 - ع، ي، س: قرر.

4377 - ع، س: قرر.

4378 - المنجور - ج 1، م 19، ص 1-2، وإيضاح المسالك - ص 310.

4379 - ع، ي: مضى.

4380 - ي: الإجازة.

4381 - ي: فإن.

4382 - كان ذلك تميمًا، في: س: كانت تميميًا.

4383 - ما بين قوسين ساقط في: ع.

4384 - (عُد): ج، ي: عند - ع: عذر.

4385 - ت، ي: إذ لا.

4386 - ي: الإجازة.

قاعدة 920⁴³⁸⁷: اختلفوا في الملحقات بالعقود: هل تعد كجزئها⁴³⁸⁸ أو كالهبة؟ فإذا قال بعد الصرف: استرخصت فزاد، فإن تحقق الإلحاق: كأن يزيد خشية الفسخ أو لإصلاح العقد، ففي انتقاضه قولان، وإلا جاز ولم يجب بدله إن كان معينا⁴³⁸⁹، وإلا وجب ولم ينتقض الصرف.

وهذه قاعدة⁴³⁹⁰ إلحاق ما بعد العقود بها أو قطعه عنها.

قاعدة 921⁴³⁹¹: ثم اختلفوا⁴³⁹²: هل تعد⁴³⁹³ كالمقارن أولاً؟، فإذا قام برد الزائف فأرضاه⁴³⁹⁴، فقال سحنون: القيام كالرد⁴³⁹⁵ بناء على الثاني، والمشهور الصحة⁴³⁹⁶ بناء على الأول، والمنصوص⁴³⁹⁷ أنه لا يجوز تعجيل خرص العربية المشتراة هي به إلا أن ينعقد البيع⁴³⁹⁸ على التأجيل، ثم⁴³⁹⁹ يتراضيا على التعجيل. وخرج الخلاف في المستثنى⁴⁴⁰⁰ على القاعدة. وقال الشافعي: يجب⁴⁴⁰¹ التناجز.

قاعدة 922: هل تختص الهبة بما يتعين بنفسه أو تصح فيما أضيف إلى غيره؟ اختلفوا فيه: كالتجاوز في البيع، وسمعت بعض العلماء يقول: بمنزلة حقه حتى يراه

4387 - المنجور - ج 2، م 1، ص 4-6، وإيضاح المسالك - ص 258-261، القاعدة 55.

4388 - (كجزئها): كلمة مطموسة في: ي.

4389 - ت: عينا.

4390 - اعتبرت نسخة "ع" هذه قاعدة مستقلة، ولم تذكر كلمة: "قاعدة" التي تأتي بعد قليل.

4391 - لم تأت نسخة "ع": بكلمة "قاعدة".

4392 - في ع، ج: عنها ثم اختلفوا - وفي: ت، ي، س: عنها قاعدة، ثم اختلفوا، وهو ما اتبعناه في التحقيق.

4393 - ت، ي: يعد.

4394 - (فأرضاه): ت: فارتضاه.

4395 - ج: بالرد.

4396 - الصحة، كلمة مطموسة في: ي.

4397 - ع: والمنصور.

4398 - (ينعقد البيع): ع: يتفق الجميع.

4399 - (ثم): ع: أو.

4400 - ع. ج. ي. س: المستثنى - ت: المسألين.

4401 - ع: يجوز، وهو خطأ، انظر القاعدة 981.

ثم يزيده، لا لامتناع اجتماعهما، فإنه جائز، بل لمعرفة ما يردده الغريم. وتجري⁴⁴⁰² عليه أحكام الهبة ونحو ذلك.

قاعدة 923⁴⁴⁰³. تقدم⁴⁴⁰⁴ أن أسباب الضمان ثلاثة: الإتلاف، والتسبب، ووضع اليد غير المؤتمنة: كالبيع الفاسد يضمنه المبتاع بالقبض⁴⁴⁰⁵؛ بخلاف الخيار إذا أصيب⁴⁴⁰⁶ بسماوي. وعلى هذه القاعدة تتخرج فروع الضمان، وهي متفق عليها، وإنما يُختلف عند اجتماع شائبة الأمانة معها، فيختلف أيها يُغلب.

قاعدة 924⁴⁴⁰⁷. الغرر ثلاثة أقسام: مجمع على جوازه: كقطن الجبة⁴⁴⁰⁸، وأساس الدار. ومجمع على منعه: كالطيران في الهواء والحوت في الماء. ومختلف فيه: كبيع الغائب والمقائي والقصيل ونحوها في الخليفة. والأصل أن ما لا تخلو البياعات في الغالب عنه، أو لا يتوصل إليه إلا بإفساد أو مشقة - مغتفر، وما سوى ذلك ممنوع.

قاعدة 925: المشهور من مذهب مالك أن إسهاد المشتري بالثمن إقرار بقبض المثلون⁴⁴⁰⁹، والمنصور الشاذ إلا بعادة.

قاعدة 926⁴⁴¹⁰: المشهور من مذهب مالك أن المعجل كالمسلف ليقبض⁴⁴¹¹ من ذمته إذا حل الأجل إلا في المقاصة. والمنصور أنه مؤدٍ ولا سلف ولا اقتضاء؛ لأنه إنما

4402 - ت: ويجري.

4403 - المنجور - ج 2، م 10، ص 1-8، والفروق - ج 2 ص 206، وج 4 ص 27.

4404 - أي في القاعدة 534، وراجع القاعدة: 1115.

4405 - المواق والحطاب - ج 4 ص 380، عند قول خليل: "وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض".

4406 - (إذا أصيب): ع: إذ العيب.

4407 - المنجور - ج 1، م 21، ص 6، والفروق - ج 3، ص 265-266، والخرشبي - ج 5 ص 69-76، والمواق والحطاب - ج 4 ص 362 وما بعدها، وقال المازري: الغرر: ما تردد بين السلامة والعطب، وقال الجرجاني في تعريفاته: الغرر: ما يكون مجهول العاقبة لا يدري أيكون أم لا، ص 86.

4408 - س: الحية.

4409 - الخرشبي - ج 5 ص 199، والمواق والحطاب - ج 4 ص 511-512.

4410 - المنجور - ج 2، م 6، ص 1-2، وانظر القاعدة 873.

4411 - ج: يقبض.

قصد إلى القضاء والبراءة؛ وعليه مسألة الفرس في بيوع الآجال⁴⁴¹². أن يسلم فرسا في عشرة أثواب إلى أجل، ثم يشتريه بخمسة منها ويسترد معه خمسة، قال في المدونة⁴⁴¹³. لا يجوز؛ لأنه إن كان يساوي دون الخمسة يدخله⁴⁴¹⁴ ضع وتعجل، أو فوقها، فحط الضمان؛ ولأنه بيع بخمسة، والخمسة الأخرى سلف من المعجل يأخذ من ذمته.

قاعدة 927: قال محمد: الأصل في أموال الربا حظر⁴⁴¹⁵ البيع، والجواز عارض لوجود المخلص وهو التساوي؛ لقوله عليه السلام: "لا تبيعوا"، ثم قال: "إلا مثلا بمثل"⁴⁴¹⁶.

وقال النعمان: الأصل الجواز كغيرها، والحظر⁴⁴¹⁷ عارض لوجود⁴⁴¹⁸ فضل عن المعيار خال عن العوض. وبنى الشاشي عليها تعليل الشافعي: بالطعم⁴⁴¹⁹، والنعمان: بالكيل⁴⁴²⁰، وانظر تعليل مالك: بالقوت والادخار⁴⁴²¹، بأيها هو أنسب؟.

قاعدة 928: الاتفاق في الجنس يؤذن بالاتفاق في المنفعة حتى يثبت التباين المقتضي⁴⁴²² للاختلاف⁴⁴²³، وبالعكس.

4412 - انظر بسط هذه المسألة في المواق والحطاب - ج 4 ص 401، والخرشي - ج 5 ص 102 .

4413 - المدونة - ج 9 ص 123، تاريخ الطبع، والطبعة، غير مذكورين في الكتاب .

4414 - ج.ع : دخله .

4415 - ي : خطر .

4416 - عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا (أي تفضلوا) بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائبا بناجز " متفق عليه، وانظر روايات أخرى في نيل الأوطار - ج 5 ص 202 وما بعدها.

4417 - ي : والخطر .

4418 - ع، س : بوجود .

4419 - الفروق - ج 3 ص 259 وما بعدها، والقاعدة 931 .

4420 - المصدر السابق، والقاعدة 931 .

4421 - المصدر السابق، وقال خليل : "علة طعام الربا اقتيات وادخار وهل لغلبة العيش تأويلان" انظر الحطاب والمواق - ج 4 ص 345 وما بعدها .

4422 - ع : المفضى .

4423 - للاختلاف، ساقطة في : ع .

قاعدة 929 : كل من أنفق نفقة أو عمل عملاً⁴⁴²⁴ بوجه شبهة على شيء، ولم يظهر لنفقته عين قائمة : فهل يرجع بما أنفق أو لا؟ قولان للملكية. فإذا قلنا: لا يفوت تراب الصواغين بالتصفية، بل يرد ما وجد فيه - بخلاف تراب المعادن - فإذا رده فهل له أجره التصفية فيه أو لا؟ قولان.

قاعدة 930⁴⁴²⁵: تباين الجنس دون المنفعة أو العكس، اختلف المالكية في المعتبر منها، وعليه سلم رقيق الكتان في رقيق القطن، والثوب الجيد في الثوب الرديء من جنسه.

قاعدة 931⁴⁴²⁶: المسميات الأربعة⁴⁴²⁷، قالت الظاهرية: الربا مقصور على أعيانها⁴⁴²⁸، وقال الجمهور: المقصود معانيها، وإلا جاز الخبز بالخبز متفاضلاً، والإجماع على خلافه. ثم قال ابن الماجشون: المعنى المالية⁴⁴²⁹، ورُد بأنه لو كان، لم يكن للتخصيص معنى. النعمان: الكيل والوزن⁴⁴³⁰، ورُد بنحوه. الشافعي: الطعام والتقدير⁴⁴³¹، فألزم ما ألزم النعمان من كون المقتات⁴⁴³² إذا لم يتقدر - غير ربوي، فقال: الطعام؛ لقوله عليه السلام: "الطعام بالطعام ربا إلا مثلاً بمثل"⁴⁴³³؛ وللاتفاق⁴⁴³⁴ على

4424 - قارن بالقاعدة 1083 .

4425 - المواق - ج 4 ص 526، والخرشي - ج 5 ص 208 .

4426 - انظر الفرق 190 من فروق القرافي - ج 3 ص 259 وما بعدها، فقد بسط القرافي الكلام في هذا الموضوع ووفاه حقه .

4427 - لعل الصواب: "المسميات الستة"، وفي الفروق: "الأشياء الستة"، وهو الصحيح؛ لأن الحديث ذكر ستة أشياء، كما جاء في الصحيحين، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تبيعوا الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُرُّ بالبُرِّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد".

4428 - المصدر السابق .

4429 - المصدر السابق - ص 261 .

4430 - نفس المصدر .

4431 - نفس المصدر .

4432 - ع: المقتيات .

4433 - انظر مختلف الروايات في نيل الأوطار - ج 5 ص 202 وما بعدها .

4434 - ع. س: والاتفاق .

أنه المقصود في النسا. وقالت المالكية: القوت وما يصلحه أو يكمله - ولو⁴⁴³⁵ بالتفكه - مع الادخار في الجميع⁴⁴³⁶؛ إذ لو كان الطعم أو الكيل والوزن هو المقصود لذكر، لكنه أخص⁴⁴³⁷، وقيل: القوت، وقيل: والادخار للعيش غالباً⁴⁴³⁸.

قاعدة 932: أصل مالك أن ما تساوت منفعته أو تقاربت لحق بالجنس الواحد. وما تباعدت⁴⁴³⁹ فهو جنسان⁴⁴⁴⁰. والخلاف إنما يرجع إلى شهادة بالتقارب أو بالتباعد: كأخبار⁴⁴⁴¹ ما حكم له بالاختلاف: قيل: كأصولها، وقيل: جنس⁴⁴⁴² واحد⁴⁴⁴³. وكالقطاني⁴⁴⁴⁴: روي أصناف، ورُوي صنف: كالزكاة اتفاقاً.

قاعدة 933: أصله أن كثرة الصنعة مع بُعد الزمان تُخرج المصنوع من جنسه، وقتلتها مع القرب⁴⁴⁴⁶ لا تُخرجه⁴⁴⁴⁷، وفي أحدهما⁴⁴⁴⁸ قولان. والمقصود من ذلك تباین الأغراض فيكونان كجنسين، أو تقاربهما فكجنس واحد⁴⁴⁴⁹.

قاعدة 934: يُعتبر التساوي في المآل كما يُعتبر في الحال؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أيتقص الرطب إذا جف؟"⁴⁴⁵⁰.

4435- ت: أو.

4436- المصدر السابق.

4437- ع: أضمن.

4438- في المصدر السابق، ذكر القرافي اثني عشر مذهباً في علة الربا.

4439- تباعدت، ساقطة في: ي.

4440- المواق والحطاب - ج 4 ص 351، والخرشبي - ج 5 ص 206.

4441- ع. ي: كإخبار.

4442- ع: كجنس.

4443- المواق - ج 4 ص 351، والخرشبي - ج 5 ص 60.

4444- ت: القطاني .. المشهور أن القطاني: هي أجناس في باب الربويات، يجوز التفاضل فيما بينها يدا بيد، وهي العدس واللويبا والحمص والتمرس والفول والجلبان والبسيلة وهي البرسيم والكرسنة. ولم يختلف قول مالك في الزكاة أنها جنس يضم بعضها لبعض، انظر الخرشبي ج 5 ص 58، والمواق والحطاب - ج 4 ص 347.

4445- الفروق - ج 3 ص 264، الفرق 191.

4446- (القرب): ي: العذب.

4447- ي: يخرج - س: يخرج - المواق - ج 4 ص 355.

4448- ع: إحداهما.

4449- راجع القاعدة 928.

4450- المواق - ج 4 ص 359 عند قول خليل: "لا رطب ببابها".

4451- رواه الخمسة، انظر نيل الأوطار - ج 5 ص 211، وانظر معنى "الرطب" في حاشية القاعدة: 914.

قاعدة 935 : اختلف المالكية في تقدير دوام الوجود كالادخار أو لا ؟ ؛ وعليه الربا في الموز⁴⁴⁵² والبيض⁴⁴⁵³ واللبن⁴⁴⁵⁴. ولم يختلفوا أن لبن الإبل ربوي ؛ واستدل على التقدير بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " فإنما تخزن لهم ضروع مواشيهم"⁴⁴⁵⁵.

قاعدة 936⁴⁴⁵⁶: اختلفوا في كون الأتباع مقصودة أو لا ؟ وعليهما⁴⁴⁵⁷ جواز الشاة فيها لبن بلبن إلى أجل، والظاهر إن تأخر اللبن فهو مزبنة⁴⁴⁵⁸ بخلاف ما إذا تقدم، ويجوز العسل بالنحل إذ لا عسل في النحل .

قاعدة 937⁴⁴⁵⁹: اختلفوا فيما لا تطول حياته من الحيوان : هل هو كالحيوان أو كاللحم ؟. واحتاط ابن القاسم فرآه مع اللحم كالحيوان، ومع الحيوان كاللحم.

4452 - المواق - ج 4 ص 355 .

4453 - المصدر السابق - ص 353، والخرشي - ج 5 ص 61 .

4454 - المصدران السابقان .

4455 - رواه البخاري ومسلم في باب اللقطة، ورواه غيرهما .

4456 - المنجور - ج 1، م 21، ص 7 .

4457 - ع : وعليها .

4458 - الأصل في المزبنة أنها بيع شيء رطب بيباس من جنسه سواء كان ربويا أو غير ربوي .. والأصل فيها عدم الجواز لحديث سعد بن أبي وقاص أنه قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالرطب فقال : أينقص الرطب إذا ييس ؟ فقالوا نعم، فنهى عن ذلك". رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم ومالك في الموطأ، وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: نهى عن ... المزبنة ... رواه الخمسة إلا ابن ماجه، وصححه الترمذي وعن أنس رضي الله عنه، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ... المزبنة، رواه البخاري. وانظر بلوغ المرام، ص 164، رقم 825 و826، وموطأ مالك بشرح تنوير الحوالك - ج 2 ص 128 - 130، ونيل الأوطار - ج 5 ص 186 - 187 ووص 210 - 211 .. قال ابن الحاجب في جامع الأمهات : " ومنه المزبنة، وهو بيع معلوم بمجهول من جنسه أو مجهول بمجهول من جنسه، فإن علم أن أحدهما أكثر جاز فيها لا ربا فيه فلو دخلته صنعة معتبرة جاز" ص 347 - 348، وقال الشيخ خليل : " وكمزبنة مجهول بمعلوم أو مجهول من جنسه". قال المازري : " المزبنة عندنا : بيع معلوم بمجهول أو مجهول بمجهول من جنس واحد فيهما"، انظر المواق - ج 4 ص 365 - 366، والخرشي - ج 5 ص 75، والشرح الصغير للدردير - ج 4 ص 21، والفروق للقرافي - ج 3 ص 246، وج 4 ص 2، وقال ابن عاصم في التنحفة : " وبيع معلوم بها قد جهلا *** من جنسه تزا بن لن يُقبلا"، انظر شرحي التسولي والتودي للتنحفة - ج 2 ص 25 .. وسيتكلم - مؤلفنا - على المزبنة أيضا في آخر القاعدة 954. وانظر معاني المزبنة في الحديث وفي المذاهب الفقهية في نيل الأوطار السابق الذكر في هذا التعليق.

4459 - الخرشبي - ج 5 ص 68، والمواق - ج 4 ص 361 .

قاعدة 938⁴⁴⁶⁰: اختلفوا في كون الإقالة⁴⁴⁶¹: حلا للبيع الأول أو ابتداء لبيع ثان⁴⁴⁶²؛ ومما بُني عليه أن يبيع تمرا بعد زهوه ثم يقيل منه بعد ييسه : فإن كانت حلا جاز؛ لأنه على عين الشيء، وليس من بيع طعام واقتضاء غيره ؛ وإن كانت ابتداء امتنع ؛ لأنه كاقضاء طعام ثان من ثمن طعام ؛ فلو فلس المشتري لجاز أخذ اليابس اتفاقا لبعده التهمة.

قاعدة 939⁴⁴⁶³: اختلفوا في اقتضاء لفظ الشرك للمساواة : فثالثها بالعادة. قال في المدونة : إذا اشترى اثنان طعاما، فقال لهما ثالث : أشركاني، ففعلا، فهو بينهم أثلاثاً. قال اللخمي: هذا معارض لقوله في القراض : اعمل ولك شرك - أن القراض فاسد، وإنما يجيء هذا على قول الغير هنالك : بالصحة وله النصف. قال ابن بشير : مقتضى أشركاني: اجعلاني كأحدكما ؛ بخلاف "شرك"⁴⁴⁶⁴، فإنه يحتمل الخلاف. وقد اختلف فيمن أقر بأن⁴⁴⁶⁵ لك معه شركاً : هل يُقبل تفسيره بما دون النصف أو لا ؟ وفيه بحث.

قاعدة 940 : اختلفوا في سد المثل مسد العين ؛ وعليه إذا أقاله من طعام سلم⁴⁴⁶⁶ رأس ماله عرض مكيل أو موزون، قال ابن القاسم : يُشترط رده بعينه على صفته كغير المثلي، وقيل : إن رد مثله جاز كالعين .

4460 - المنجور - ج 1، م 20، ص 1 - 3، وإيضاح المسالك - ص 346 - 347، القاعدة 91 .

4461 - قال ابن عرفة : الإقالة : ترك المبيع لبائعه بضمنه، وأكثر استعمالها قبل قبض المبيع ... انظر المواق - ج 4 ص 484.

4462 - انظر بسط هذا الموضوع عند قول خليل : "والإقالة بيع إلا في الطعام والشفعة والمرا بحة"، الخطاب - ج 4 ص 485 - 486 .

4463 - المواق والخطاب - ج 4 ص 487، والخرشي - ج 5 ص 168 .

4464 - أي في قوله : "اعمل ولك شرك" .

4465 - ت : إن .

4466 - ي : مسلم .

قاعدة 941⁴⁴⁶⁷: اختلفوا في الرديء والجيد هل هما صنف واحد؟ فإذا قَدِّم الأجدود في السِّلْم كان ضماناً بجُعَل⁴⁴⁶⁸، أو الأردأ⁴⁴⁶⁹ فسلف جر نفعاً. أو هما صنفان فلا يعتبر ذلك⁴⁴⁷⁰.

قاعدة 942⁴⁴⁷¹: ثم⁴⁴⁷² اختلفوا هل الصغير كالرديء والكبير كالجيد، أو هما صنفان؟ وعليه سلم أحدهما في الآخر. ثم تنازعوا في مذهب المدونة في ذلك، على ما هو مبسوط في دواوينهم.

قاعدة 943: الأصل أن الخراج بالضمان⁴⁴⁷³، فإذا قبض غلة ما له غلة لم تمتنع الإقالة، إلا أن يكون⁴⁴⁷⁴ صوفاً نبت عنده ثم جزها⁴⁴⁷⁵، هذا مذهب المدونة. أما إن اشتراه نابتا فيجوز إن رده، أو مضى بما ينوبه من الفوت، أو بمثله على القولين؛ فإذا صححت⁴⁴⁷⁶ الإقالة لم يردَّ الغلة إلا بدليل: كما في أحد القولين في الغاصب.

قاعدة 944: اختلف المالكية هل يدخل الشريك على شريكه: كما إذا أقال أو صالح أو لا؟. قال في المدونة: إذا صالح أحد الأولياء عن نصيبه من دية العمد بهال انفرد به، فللآخرين⁴⁴⁷⁷ أنصباؤهم من الدية، وهذا ما لم يؤد ذلك إلى ممنوع، كما في

4467 - الخرخشي - ج 5 ص 206، والخطاب والمواق - ج 4 ص 524.

4468 - انظر معنى ذلك في الخرخشي - ج 5 ص 94.

4469 - في: ت، ع، س: الأردى.

4470 - مشى خليل على قول واحد، وهو المنع، انظر المصدر السابق.

4471 - الخرخشي - ج 5 ص 207، والخطاب والمواق - ج 4 ص 526.

4472 - ثم، ساقطة في: ع.

4473 - انظر معنى الخراج بالضمان، ومتى يكون: في المنجور - ج 2، م 8، ص 3-5، والميارة على المنجور - ج 2، م 4،

ص 3-7، وعن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى: أن الخراج بالضمان" رواه

الخمسة، انظر نيل الأوطار - ج 5 ص 226، وانظر القاعدة: 1105 الآتية.

4474 - ع، س: تكون.

4475 - ع: جزه.

4476 - ع: صحب - ي: فاصحة.

4477 - ت: فللآخرين - ي، س، ع: وللآخرين.

مسألة السلم الثاني في القاعدة بعد، التي بعد هذه⁴⁴⁷⁸. وقيل الخلاف في مسألة الكتاب على الخلاف في قاعدة أخرى: وهو⁴⁴⁷⁹ أن المستحق بالعمد: هل هو قتل حتى يصير مالا؟ أو تخيير بين الدم والمال⁴⁴⁸⁰؟ فعلى الأول لم يصلح الشريك على مال تحقق⁴⁴⁸¹، فليس لشركائه الدخول⁴⁴⁸²؛ وعلى الثاني لهم الدخول، ويصير كدين في الذمة، وهو أصل كبير في بابه.

قاعدة 945: الإجماع على امتناع اجتماع⁴⁴⁸³ البيع والسلف في عقد واحد، وكل⁴⁴⁸⁴ ما أدى إليه فهو ممنوع:

كمسألة السلم الثاني في المدونة⁴⁴⁸⁵: (إذا أسلم اثنان في طعام ثم أقال أحدهما، وهما متفاوضان)⁴⁴⁸⁶. وقال سحنون: مطلقاً؛ لأنه يوجب للآخر الدخول على شريكه فيما أقال، فيؤدي إلى السلف والبيع أيضاً.

ورُدَّ بأن دخول الشريك أصل مختلف فيه كما مر⁴⁴⁸⁷، وقد اختلف في إجازته في السلم الثالث⁴⁴⁸⁸ إقالة المريض من طعام له في الذمة على محابة: هل مراده إنجاز⁴⁴⁸⁹ الإقالة وأنها إقالة تامة⁴⁴⁹⁰ لا دخول فيها على تراخ، والخيار الواجب للورثة من

4478 - هكذا في جميع النسخ الأربعة، ولكن في نسخة "ت": أشار إلى أن الصواب إسقاط "بعد" الأولى - لأن مسألة السلم الثاني هي في القاعدة الموالية - ويستقيم المعنى إذا ضبطت "بعد" الأولى بالضم.

4479 - وهو، ساقطة في: ي.

4480 - ع: في المال.

4481 - ي: محقق.

4482 - فليس لشركائه الدخول، ساقطة في: ي.

4483 - اجتماع، ساقطة في: ت.

4484 - ع، س: فكل.

4485 - المدونة - ج 9 ص 71.

4486 - ما بين قوسين ساقط في: ي.

4487 - أي في القاعدة 944.

4488 - المدونة - ج 9 ص 75.

4489 - (إنجاز): ت: خيار.

4490 - ع: إقالة قائمة تامة.

موجبات الأحكام؟ أو مراده الوصية بها من غير عقد عليها، فلا يكون ذلك مقتضيا لإقالة فيها تأخير؟.

واحتج الأول بقوله: إنما تمضي⁴⁴⁹¹ إن لم تكن⁴⁴⁹² فيها محاباة، ولو كانت وصية لم تمض إلا بالإجازة: كان⁴⁴⁹³ فيها محاباة أو لم تكن.

واحتج الثاني بقوله: يجعل الطعام كله في الثلث⁴⁴⁹⁴، ولو كانت ناجزة لم يجعل فيه⁴⁴⁹⁵ إلا مقدار المحاباة كسائر العقود.

فأجاب⁴⁴⁹⁶ الأول بأنه لو لم يجعل الكل في الثلث أدى إلى إقضائها في البعض، وردّها في⁴⁴⁹⁷ البعض، فيكون بيعا وسلفا، وفيه بحث. وبهذه القاعدة تمسك حذاق المالكية في الذرائع.

قاعدة 946: اختلف المالكية في الزيادة هل⁴⁴⁹⁸ تُصير المزيّد عليه كجنس آخر أو تُبقيه على حاله؟ فإذا⁴⁴⁹⁹ أراد أن يزيده في المسلم فيه بثمن: فإن كان بعد الحلول وتعجل ما يأخذ جاز مطلقاً، وإن كان قبل: فإن كانت الزيادة في الصفة امتنع، وفي المقدار قولان على القاعدة. فإن قلنا: تبقيه على حاله، كأنه اشترى الأول وزائدا منفصلا عنه، ويُشترط في الزيادة ما يشترط في السلم؛ لأنها كسلم ثان.

قاعدة 947⁴⁵⁰⁰: الواقع بعد العقد بسببه⁴⁵⁰¹: هل يعد واقعا معه فيضاف إلى وقوعه، أو كأنه إنشاء ثان؟ اختلفوا في ذلك: فإذا أسلم في مائة قفيز فزاده مثلها قبل

4491 - ي: يمضي .

4492 - ت، ي: يكن .

4493 - ع: كانت .

4494 - ي: الثالث .

4495 - ع: فيها .

4496 - ت: وأجاب .

4497 - ي: إلى .

4498 - ي: وهل .

4499 - س: فإن .

4500 - المنجور - ج 2، م 1، ص 4 - 6، وانظر القاعدتين 529 و 920، وإيضاح المسالك - ص 258 - 261، القاعدة 55.

4501 - ت: نسيئة .

الأجل: فإن ألحقناه جاز، وهو مذهب المدونة⁴⁵⁰²، وإن قطعناه امتنع؛ لأنه هدية المديان⁴⁵⁰³، وهو مذهب سحنون⁴⁵⁰⁴؛ ولعله في المدونة إنما رفع التهمة بالكثرة⁴⁵⁰⁵.

قاعدة 948: أصل مالك امتناع "حط الضمان وأزيدك"؛ فكل ما أدى إليه فهو مثله: كمن أسلم في عرض ورهن⁴⁵⁰⁶ فيه عرضاً من صنفه: فإن أراد المقاصة⁴⁵⁰⁷ بعد الأجل جاز وقبله امتنع، إلا أن يكون العدد مساوياً؛ لأن الرهن إن كان أقل دخله "ضع وتعجل"، وإن كان أكثر: "فحط الضمان وأزيدك". وإن كان من غير صنفه جاز مطلقاً. وليس في القرض "حط الضمان"؛ لأنه يلزم⁴⁵⁰⁸ قبوله؛ بخلاف البيع، وضع - يدخله الوجهين.

قاعدة 949: مذهب مالك أن الولد ليس بغلّة؛ لأنه يشبه المتوكل منه، فيكون كالجزء، قال الله عز وجل: "وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا"⁴⁵⁰⁹. وقال محمد: الولد غلّة؛ لأنه نماء. واستقرأه السيوري⁴⁵¹⁰ من قوله في كتاب الرد بالعيوب من⁴⁵¹¹ المدونة: يَجْبُرُ به المشتري النقص الحادث عنده، وفيه بحث.

فإذا أسلم جارية في طعام فولدت لم تجز الإقالة عند مالك؛ لأنه إن رده معها⁴⁵¹² رد زائداً، وإلا رد ناقصاً، وقد حصل التغيير⁴⁵¹³ الكثير في الوجهين.

4502 - المصدران السابقان .

4503 - ع : مديان .

4504 - المصدران السابقان .

4505 - المصدران السابقان .

4506 - ت : وارتهن .

4507 - ي : مقاصة .

4508 - ع : يلزمه .

4509 - سورة الزخرف، الآية 15 .

4510 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة : 842 .

4511 - ع : في .

4512 - (إن رده معها) : ي : إن رد ضعفها .

4513 - ع، ي : التغيير .

قاعدة 950 : المنافع التي تُجتنى⁴⁵¹⁴ من الأعيان : هل تنزل منزلة الأعيان أولاً؟
اختلف المالكية فيه ؛ وعليه الخلاف في أخذ غلة العين من دين، وفي صحة حيازة⁴⁵¹⁵
العريّة لأكثر⁴⁵¹⁶ من سنة، أو إذ⁴⁵¹⁷ لم يكن⁴⁵¹⁸ في الأصول ثمرة بحيازة الأصول⁴⁵¹⁹؛
بخلاف سنة وفيها ثمرة.

قاعدة 951⁴⁵²⁰ : الاغتفار يُسقط⁴⁵²¹ الاعتبار، ثم يؤتلف⁴⁵²² العمل بعده على حكم
ما لو أنشأه الآن. فإذا قام ببذل⁴⁵²³ ما وجد في رأس مال السلف من الزائف⁴⁵²⁴ بعد ما
لا يغتفر تأخيرهِ إليه وقبل أن يحل الأجل، فله تأخير البذل إلى ما يجوز تأخير رأس المال
إليه، أما بعد الأجل فمطلقاً، وكذلك إذا لم يبق إلا ما يجوز التأخير إليه.

وكذلك من نسي عضواً من وضوئه : فإنه إن ذكره جاز له من التأخير ما يجوز
للعاجز عن الماء أولاً. وإذا رعف فتعدى الدم أنامله العليا، اعتُبر في قطع الصلاة
بالزائد مقدار الدرهم. وهذا كله مذهب مالك.

قاعدة 952 : أكد ما يحاذر فيما يقتضي من السلم، ببيع الطعام قبل قبضه⁴⁵²⁵ : فإذا
أخذ عن الطعام طعاماً غيره : فإن كان قبل الأجل لم يجز اتفاقاً، وإن كان بعده : فإن كان
من صنف المسلم فيه جاز، وإن كان من غير صنفه لم يجز. هذا كله مذهب مالك.

4514 - ع : نجتني .

4515 - ي : إجازة .

4516 - ع : في أكثر .

4517 - ت : وإذا .

4518 - ع : تكن .

4519 - (بحيازة الأصول) : ت : بالأصول .

4520 - المواق والحطاب - ج 4 ص 517 - 519 .

4521 - ع : يَبْسُط .

4522 - (يؤتلف) : ع : يتوقف .

4523 - ت، ع : ببذل - ي، س : لبذل .

4524 - ع : يحد من الزائف .

4525 - الفروق - ج 3 ص 279 - 283، ونيل الأوطار - ج 5 ص 167 - 170 .

قاعدة 953 : اختلف في قوله صلى الله عليه وسلم في السلم: "إلى أجل معلوم"⁴⁵²⁶ : هل المراد به إثبات الأجل، فلا يجوز السلم الحال⁴⁵²⁷؛ لأنه مستثنى من بيع ما ليس عندك⁴⁵²⁸، فيوقف به عند مورده، وهذا هو المشهور من مذهب مالك⁴⁵²⁹. وكذلك لا يكتفى بما في معنى "الحلول"⁴⁵³⁰ مما يتأخر⁴⁵³¹ رأس مال السلم إليه؛ بل لا بد من مدة تختلف فيها الأسواق كثيراً على حسب اختلاف الأعصار والأمصار أو ما يقوم مقامهما من مسافة كذلك⁴⁵³². أو المراد⁴⁵³³ أن يكون إذا كان "معلوماً"⁴⁵³⁴؛ لما روي أنه نهى عن بيع ما لم يملك⁴⁵³⁵ وأرخص⁴⁵³⁶ في السلم، وهو الشاذ. قال الشافعي: إذا جاز مؤجلاً فهو حال أجوز⁴⁵³⁷.

قاعدة 954: المعتبر في انقلاب الجنس التباعد بكثرة الصنعة وبعده الزمان كما مر⁴⁵³⁸؛ فلا ينقلب بتفريق الأجزاء: كالطحن والعصر، وإنما منع البيع لتعذر التماثل، بخلاف في الدقيق⁴⁵³⁹. هذا هو المشهور من مذهب مالك.

4526 - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "قدم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنة والستين، فقال: من أسلف فيسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم" رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر نيل الأوطار - ج 5 ص 239-240.

4527 - الفروق - ج 3 ص 295-296.

4528 - المواق - ج 4 ص 528، والخرشي - ج 5 ص 210، وحديث حكيم بن حزام الآتي في آخر تعليقات هذه القاعدة.

4529 - بداية المجتهد - ج 2 ص 167.

4530 - ت: الحال.

4531 - ع: يؤخر.

4532 - المواق والحطاب - ج 4 ص 528، والخرشي - ج 5 ص 210.

4533 - ع: والمراد.

4534 - أي إذا كان السلم لأجل، فليكن ذلك الأجل معلوماً.

4535 - عن حكيم بن حزام قال: "قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه، ثم ابتاعه من السوق، فقال: لا تبع ما ليس عندك" رواه الخمسة، انظر نيل الأوطار - ج 5 ص 164.

4536 - ت: فارخص.

4537 - بداية المجتهد - ج 2 ص 167، ونيل الأوطار - ج 5 ص 240، والفروق - ج 3 ص 295-297.

4538 - أي في القاعدة 933.

4539 - ت: بخلاف الدقيق.

وقال المغيرة : المعتر فيه تغير⁴⁵⁴⁰ الاسم واختلافه، فينقلب بالطحن والعصر.
ورُدَّ بنهيه صلى الله عليه وسلم : عن بيع الحيوان باللحم⁴⁵⁴¹، ولا فقه⁴⁵⁴² إلا المزبنة⁴⁵⁴³.

قاعدة 955 : شرع السلف للمعروف⁴⁵⁴⁴ ؛ ولذلك استثنى من الربا⁴⁵⁴⁵ ترجيحاً لمصلحة الإحسان⁴⁵⁴⁶ (على مصلحة اتقاء الربا ؛ إذ من عادة الشرع تقديم أعظم المصلحتين على أدناهما، فإذا جر نفعاً بطلت مصلحة الإحسان)⁴⁵⁴⁷ بالمكايسة، فبقيت مفسدة الربا سالمة عن المعارض فيما فيه الربا، وخالف الجميع مقصود الشرع في المشروعية، فبطل مطلقاً.

قاعدة 956 : حكم⁴⁵⁴⁸ أحد المتبايعين⁴⁵⁴⁹ حكم الآخر، إلا أن يختص بأحدهما ما يعارض حكمهما: كالضرورة في شراء النجاسات⁴⁵⁵⁰ والكلب⁴⁵⁵¹ والهرة⁴⁵⁵² ونحوها، دون بيعها فيختلف المالكية في اعتباره⁴⁵⁵³: كما قال أشهب : إن المشتري أعذر من البائع فيها⁴⁵⁵⁴.

4540 - ي : لغير .

4541 - عن سعيد بن المسيب "أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان" رواه مالك في الموطأ، وانظر البحث في سند هذا الحديث في نيل الأوطار - ج 5 ص 215 - 216، وانظر الخطاب والمواق - ج 4 ص 316.

4542 - ع، ي : ولا فقه - ت، س : ولا تقية .

4543 - تقدم الكلام على تعريف المزبنة في القاعدة 936 .

4544 - الفروق - ج 3 ص 291، وج 4 ص 2.

4545 - الفروق - ج 3 ص 291 .

4546 - في : ت : "الإحسان بالمكايسة على"، بربادة : "بالمكايسة".

4547 - ما بين قوسين، ساقط في : ع .

4548 - حكم، ساقطة في : ي .

4549 - س : المتبايعين - ت، ع، ي : المتضايقين .

4550 - الخطاب - ج 4 ص 258 وما بعدها .

4551 - المصدر السابق - ص 267 .

4552 - نفس المصدر .

4553 - نفس المصدر .

4554 - المصدر السابق - ص 259 .

قاعدة 957: أصل مالك أن الدخول على انفساخ البيع بغير اختيارهما يمنع الصحة: كقولك⁴⁵⁵⁵: أبيعك على أنه إن جاء فلان فلا بيع بيننا، بخلاف اشتراط اختياره. واختلفوا في إن لم يأت بالثمن إلى كذا فلا بيع بيننا: فقييل: مثله، وقيل: يصح كأن الشرط من مقتضى العقد، وقيل: يبطل الشرط لأنه يشبه⁴⁵⁵⁶ التحجير، وقيل: إنما يشبه الخيار، فيصح فيما لا يُسرع التغيير⁴⁵⁵⁷ إليه، ويكره في غيره.

قاعدة 958⁴⁵⁵⁸: اختلف المالكية في التفريق بين الأم وولدها في البيع: أمهي عنه⁴⁵⁵⁹ لحق الولد، فيزول بالاستغناء عنها: إما بالإنغار ما لم يعجل، أو ببلوغ السبع، أو نحو العشر، أو الحلم⁴⁵⁶⁰، على اختلافهم فيما يحصل به المطلوب من ذلك. أو لحق الأم فلا يزول.

قاعدة 959⁴⁵⁶¹: الفسخ قلب كل واحد من العوضين لصاحبه، والانفساخ انقلابه. فالأول فعل للمتعاقدين⁴⁵⁶² وسبب، والثاني منفعل وحكم وصفة⁴⁵⁶³ للعوضين؛ وبهذا الأصل يرد⁴⁵⁶⁴ قول النعمان: إن الخلع فسخ؛ لعدم تعيين انقلاب⁴⁵⁶⁵ الصداق لباذله⁴⁵⁶⁶؛ لجوازه بغيره إجماعاً.

4555 - ع: كقوله.

4556 - ع: أشبهه.

4557 - ت، س: التغيير.

4558 - المواق والحطاب - ج 4 ص 370.

4559 - عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة" رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم ... انظر بلوغ المرام ص 165، حديث رقم 830.

4560 - ي: الحاكم.

4561 - الفروق - ج 3 ص 269 - الفرق 195 - وابتداء من هذه القاعدة إلى القاعدة: 965 - صارت نسخة "ي" بدل "قاعدة" تقول: "فصل".

4562 - ي: المتعاقدين.

4563 - ع: صفة.

4564 - ع: يردون.

4565 - (تعيين انقلاب): ي: تقييده بالانقلاب.

4566 - ت: لباذله.

قاعدة 960 : قد يتقدم المسبب على السبب : كتقدم الانفساخ على تلف المبيع قبل القبض ؛ ليكون المحل قابلاً للانقلاب إلى ملك البائع ؛ لامتناع ذلك في العدم المحض .

قاعدة 961 : المشهور من مذهب مالك أن منفعة المقرض في صورة اجتماع البيع والسلف موهومة، فإذا أسقط السلف⁴⁵⁶⁷ مشروطه، صح البيع لكذب الوهم⁴⁵⁶⁸، والشاذ أنها معلومة، فقد دخلا على الفساد، فيفسخ على كل حال .

قاعدة 962⁴⁵⁶⁹ : شرط ما هو من مصلحة العقد: كالرهن والحميل، هل له قسط من الثمن أولاً؟ اختلف المالكية فيه. وعليه فساد العقد بالخطار فيهما⁴⁵⁷⁰، ويفسد العقد بما لا يجوز من الخيار، ولا يصح بإسقاطه⁴⁵⁷¹؛ لأنه تتميم لما دخلا عليه من الفساد.

قاعدة 963⁴⁵⁷² : البيع المجمع على فساد: هل ينقل شبهة الملك لقصد المتبايعين أولاً؛ لكونه على خلاف الشرع؟ اختلفوا فيه. وعليه الخلاف⁴⁵⁷³ هل يفوت بالتغير. وفوات العين أو لا؟ ومنهم من يحكي هذا الخلاف في البيع الفاسد مطلقاً، ولا يصح في بعض المختلف فيه. وقد عرفت من هذا أن القصد⁴⁵⁷⁴ المخالف للشرع : هل يصح اعتباره بوجه ما⁴⁵⁷⁵، أو يجب إلغاؤه مطلقاً، قولان. وهي قاعدة أخرى .

قاعدة 964 : تعلق حق الغير بيمضي الفعل عند مالك⁴⁵⁷⁶، ويمنع الإقرار، فيقيد البيع الفاسد على ما مر⁴⁵⁷⁷، ويرد الإقرار بالبيع⁴⁵⁷⁸ والاستيلاء ونحوهما، فإن عارضه العلم بقصد التفويت به حتى تجب⁴⁵⁷⁹ معاملته بنقيض المقصود، فقولان⁴⁵⁸⁰.

4567 - ي : السلف .

4568 - المواق والحطاب - ج 4 ص 372 .

4569 - المنجور - ج 1، م 21، ص 8، وإيضاح المسالك - ص 254 - 255، القاعدة 53، وانظر القاعدة 295 من قواعد المقرري هذه .

4570 - ي : فيها .

4571 - بإسقاطه، ساقطة في : س .

4572 - راجع الخرشبي في البيوع الفاسدة - ج 5 ص 67 وما بعدها، والحطاب والمواق - ج 4 ص 361 وما بعدها .

4573 - الخلاف، ساقطة في : ع، ي .

4574 - س : قصد .

4575 - ماء، ساقطة في : ع .

4576 - الخرشبي - ج 5 ص 89 .

4577 - أي في القاعدة السابقة 963، وانظر القاعدة 885 .

4578 - س : بالعيب .

4579 - ت، ي : يجب .

4580 - الخرشبي وحاشية العدوى عليه - ج 5 ص 91 .

قاعدة 965: اختلف المالكية في إعطاء⁴⁵⁸¹ حكم المعاوضة للمنقود المساوي، وجعل الزائد هبة أو تقديراً لقبض؛ وعليه⁴⁵⁸² جواز سلم⁴⁵⁸³ جمل في جملين⁴⁵⁸⁴ مثله: أحدهما نقد⁴⁵⁸⁵. وألزم المغيرة⁴⁵⁸⁶ أشهب جواز الدينار بدينارين⁴⁵⁸⁷ كذلك، فالتزمه، ولا يلزمه؛ لأن باب الربا أضيق؛ فقد تُقدر⁴⁵⁸⁸ المقابلة فيما تجوز فيه (الزيادة نقداً والعوض⁴⁵⁸⁹ فيما لا تجوز فيه)⁴⁵⁹⁰. والشافعي يميز⁴⁵⁹¹ الزيادة في سلم العروض إلى أجل، والإجماع على امتناعها في الربويات.

قاعدة 966: اختلفوا في مقتضى الأصول في اختلاف المتبايعين: أهو التحالف والتفاسخ⁴⁵⁹² لاستواء الإقدام، أو المشتري مدعى عليه بعد⁴⁵⁹³ الإقرار له بالبيع. قال الغزالي: لكنه رجع إلى التحالف للمصلحة؛ إذ يكثر الاختلاف في البياعات، ولو⁴⁵⁹⁴ علم المشتري أن القول قوله اتسع في الدعوى.

قلت: هذا استحسان وليس⁴⁵⁹⁵ من أصول مذهبه⁴⁵⁹⁶، والبائع قد فرط⁴⁵⁹⁷ فيما نُدب إليه من الإشهاد، "وأشهدوا إذا تبايعتم"⁴⁵⁹⁸، وإنما يترجح ذلك

-
- 4581 - ت، ي: (إعطاء حكم المعاوضة) - ع: (إحكام حكم المعاوضة) - س: (إعطاء المعاوضة).
4582 - انظر تفصيل هذه المسألة في الخرشي - ج 5 ص 208-209، والمواق - ج 4 ص 527.
4583 - سلم، ساقطة في: ع، س.
4584 - انظر الخرشي - ج 5 ص 208.
4585 - ت: نقداً.
4586 - انظر المناظرة التي وقعت بين المغيرة وأشهب في مسألة الجملين - في المواق - ج 4 ص 527.
4587 - ع، ي، س: الدينارين بدينار.. انظر الخرشي - ج 5 ص 208.
4588 - ي: بقدر.
4589 - ت، س: والعوض - ع: أو الفض - س: والفض.
4590 - ما بين قوسين ساقط في: ي.
4591 - ت: يجوز.
4592 - ي: أو التفاسخ.
4593 - ع: بعذر.
4594 - ع: فلو.
4595 - ع: وليس هو.
4596 - ع: مذهبا.
4597 - ي: يفرط.
4598 - سورة البقرة، الآية 282.

بالخبير⁴⁵⁹⁹؛ على أن⁴⁶⁰⁰ تقدير الاتساع⁴⁶⁰¹ وإصلاح أمور الناس⁴⁶⁰²، ونحو ذلك فيما خالف الأصول الشرعية - وهم، لا حقيقة له؛ إنما زين للمستحسنيين ليتجرؤوا على مخالفة أصول الدين⁴⁶⁰³؛ وإلا فما اتفق⁴⁶⁰⁴ على أهل البلاد الذين لا يضمنون الصناعات وما فسد من أمرهم على اتساعها، وفساد أحوال الناس بها؛ بل من خبر⁴⁶⁰⁵ أحوال الفريقين فضل⁴⁶⁰⁶ أهل المغرب المضمنين، وما الذي يقبض يدا تصل⁴⁶⁰⁷ إلى الطعام أن لا تصل إلى ما هو أعلى من ذلك الطعام⁴⁶⁰⁸ وإن كان ذلك بالحجاز؛ فما باله⁴⁶⁰⁹ بالمغرب وهو من أخصب أرض الله أرضاً وأشبعها بلاداً، فهلا كان ذلك دائراً مع العادة. كما يحكمون⁴⁶¹⁰ بأن⁴⁶¹¹ المنار وسائر الصفر⁴⁶¹² للزوج، والمنصوص في كتبهم⁴⁶¹³ أنه⁴⁶¹⁴ للزوجة بالعادة.

4599 - وهو: عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إذا اختلف البيعان، وليس بينهما بينة، فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يترادان"، رواه أحمد وأبو داود والنسائي.

و في رواية: "إذا اختلف المتبايعان - والسلعة قائمة - ولا بينة لأحدهما تخالفاً"، رواه الطبراني والدرامي، انظر روايات أخرى في نيل الأوطار - ج 5 ص 237 - 239، وانظر الوجيز للغزالي - ج 1 ص 91 - 92، والخطاب والمواقف - ج 4 ص 509 وما بعدها.

4600 - على أن، ساقطة في: ع.

4601 - ع: الاتباع.

4602 - (و إصلاح أمور الناس): ع: والصناعات والناس.

4603 - وسيعود المؤلف للرد على المستحسنيين في القاعدة 1083 عندما يقول: "والاستحسان آفة النصوص والدين ...".

4604 - ي: انفق.

4605 - ي: خير.

4606 - ي: فضل، وفي: "ت" كانت: "فصل" وأضاف النقطة قارئ للكتاب فصارت: فضل. وفي: ع: فقال، وفي: س: فهل.

4607 - (يدأصل): ي: به اتصل.

4608 - (الطعام) ساقطة من: س.

4609 - س، وفي هامش ت: فما باله - ت، ع، ي: فما له.

4610 - ت، س، ي: يحكمون - ع: يحكون.

4611 - س: فإن.

4612 - ت، ي، س: الصفر - ع: الظفر.

4613 - ع، ي: كتبهم.

4614 - ي: أن.

وما الذي صيّر البُرّ والشعير صنفاً واحداً في الربا، والنص قد جعلهما صنفين⁴⁶¹⁵؛ والمعنى معه، وإن كان ذلك بالحجاز؛ لأن مقصود غالبهم الشبع كيف اتفق، ولا يكون لأن النص حجازي؛ ولأن غيره مما يدانيه في ذلك لم يلحق به، فما باله بالمغرب⁴⁶¹⁶ وأكثر بلاده، بحيث لا يُقتات الشعير فيها، إلى غير ذلك، فتأمل.

قاعدة 967 : البائع عند محمد منكر عند الاختلاف كالمشتري ؛ فيتحالفان ويتفاسخان ولو هلكت السلعة : وسواء اختلفا في جنس الثمن أو قدره أو في الخيار أو الأجل . وقال النعمان : المنكر هو المشتري فلا تحالف⁴⁶¹⁷ بعد الهلاك ولا في خيار ولا أجل .

قاعدة 968 : نظر مالك⁴⁶¹⁸ ومحمد⁴⁶¹⁹ إلى ظاهر الأجل المقتضي لتأخير السلم⁴⁶²⁰ إلى وقت الحلول ؛ فأجازا⁴⁶²¹ السلم في المعدوم حالة العقد إذا كان يوجد عند المحل .

4615 - النص الذي جعل البُرّ والشعير صنفين، هو ما رواه عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد"، رواه مسلم وأحمد، وللنسائي وابن ماجه وأبي داود نحوه، وفي آخره : "وأمرنا أن نبيع البر بالشعير، والشعير بالبر، يدا بيد، كيف شئنا"، وهو صريح في كون البر والشعير جنسين، وهذا تمسك الجمهور . وقال مالك والليث والأوزاعي : إن البر والشعير صنف واحد، وبه قال معظم علماء المدينة، وهو محكي عن عمر وسعيد بن المسيب وغيرهما من السلف، وتمسكوا بحديث معمر بن عبد الله قال : "كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل، وكان طعامنا يومئذ الشعير" رواه مسلم وأحمد .

ويجيب عنه بها في آخر الحديث من قوله : "وكان طعامنا يومئذ الشعير" فإنه في حكم التقييد لهذا المطلق، وأيضاً التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً كما في حديث عبادة المتقدم . انظر باقي الروايات في نيل الأوطار - ج 5 ص 202-207، وانظر بداية المجتهد - ج 2 ص 111 .

وفي المدونة قال مالك : "القمح والشعير والسلت هذه الأشياء هي نوع واحد"، انظر المواق والخطاب عند قول خليل : "علة الطعام الربا اقتيات وادخار، وهل لغلبة العيش تأويلان : كقمح وشعير وسلت وهي جنس" - ج 4 ص 345 وما بعدها .

4616 - ي، س : في المغرب .

4617 - ع : بحلف .

4618 - بداية المجتهد - ج 2 ص 168، والخرشي - ج 5 ص 218، والمواق والخطاب ج 4 ص 534-535 .

4619 - المصادر السابقة .

4620 - (السلم) : س : التسليم، وفي هامشها، كُتب : التسلم .

4621 - ع، ي، س : فأجاز .

ونظر النعمان⁴⁶²² إلى العدم المقارن للعقد المعجز عن التسليم، وطرح موهوم القدرة عند الأجل، فمنع. وقد يُتخرج في مذهب مالك على مراعاة الطوارئ البعيدة⁴⁶²³؛ لجواز الفلاس قبله فيحل.

قاعدة 969: المسلم فيه عند مالك والنعمان مبيع، ولا يجوز بيع ما ليس عندك⁴⁶²⁴، على أن يكون عليك حالا؛ لأنه نُهي عنه، ثم أرخص في السلم المؤجل⁴⁶²⁵. وعند الشافعي دين، والأجل في ديون⁴⁶²⁶ الأثان لا يكون مستحقا، وكذلك في السلم⁴⁶²⁷: كالتنجيم والضمان والرهن.

قاعدة 970: السلم عند مالك والنعمان معقود على العجز، وبالأجل تحصل⁴⁶²⁸ القدرة، وعند الشافعي على القدرة.

قاعدة 971: الحيوان عند مالك ومحمد من المتقارب الذي يمكن قطع الجهالة عنه بمعظم⁴⁶²⁹ الأوصاف فيسلم فيه⁴⁶³⁰. وعند النعمان من المتباعد الذي لا يمكن قطع الجهالة عنه بالأوصاف⁴⁶³¹.

قال⁴⁶³² ابن العربي: الحيوان محصور الخلق مغيب الخلق، وهم لا يستطيعون إنكار حصر الخلق⁴⁶³³؛ ونحن لا ننكر فوت الخلق مدى⁴⁶³⁴ الحصر، إلا أن المعول على

4622 - بداية المجتهد - ج 2 ص 168 .

4623 - انظر القاعدة 597، وتعليقنا عليها .

4624 - راجع القاعدة 953، وتعليقاتنا عليها .

4625 - راجع القاعدة 953، وتعليقاتنا عليها .

4626 - ع: ديوان .

4627 - ت، ي، س: الإسلام .

4628 - ع، ي: تحصيل .

4629 - ع: بعظم .

4630 - بداية المجتهد - ج 2 ص 166 .

4631 - المصدر السابق .

4632 - ع: قال ابن العربي - ت، ي، س: فلا بن العربي .

4633 - جملة: "وهم لا يستطيعون إنكار حصر الخلق" جاءت في نسخة: س: متأخرة عن جملة "ونحن لا ننكر فوت الخلق مدى الحصر" .

4634 - (مدى): ت: هذا .

أن الخلق لا تعلق لحصرها⁴⁶³⁵ بالسلم، بل إنما يرد البيع على الظاهر المرئي؛ لأن الأخلاق لا تتبين إلا بعد طول الأمد⁴⁶³⁶.

قاعدة 972: اختلف المالكية في وقوف السلعة على ثمن: هل يتنزل⁴⁶³⁷ منزلة تقويمها أو لا؟ وكذلك إذا أعطى ذلك الثمن بها غير واحد؛ إذا كان بحيث لو أراد البيع به لتمكن منه⁴⁶³⁸ في الوجهين جميعاً.

قاعدة 973: إذا قال: بع بكذا، فهل أذن في البيع به مطلقاً، أم أمر أن⁴⁶³⁹ لا ينقص منه فقط؟ اختلفوا فيه؛ وعليه لو باع من غير إشهار⁴⁶⁴⁰، فهل له الرد أو لا؟.

قاعدة 974: الإقرار ليس من الخصومة عند مالك ومحمد، فلا يتضمنه⁴⁶⁴¹ التوكيل عليها⁴⁶⁴². وقال النعمان: منها فيتضمنه⁴⁶⁴³.

قاعدة 975⁴⁶⁴⁴: اختلفوا في المترقيات⁴⁶⁴⁵ هل تعد حاصلة أم لا؟ فإذا اشترى الوكيل من يعتق على موكله عالماً⁴⁶⁴⁶، فهل يعتق على المأمور، أو يكون الوكيل كالعامل: فثالثها فيه إن كان في المال ربح أعتق وإلا فلا. فمن عدها حاصلة، رآه⁴⁶⁴⁷ كالشريك، فهو كالقاصد إلى أن يعتق عليه، ومن لم يعدها نفى العتق لأنه لا شرك له، ومن التفت

4635 - ت: بحصرها .

4636 - ت: الأمر .

4637 - ي: تنزل .

4638 - منه، ساقطة في: ع .

4639 - أن، ساقطة في: ع .

4640 - ع: إشهار، وفي: ت: كانت "إشهار" ثم ردت إشهاد. وفي: ي، س: إشهاد.

4641 - ع، س: ينتظمه .

4642 - ي: عليها .. هذه القاعدة تشابه القاعدة 1055، وانظر بداية المجتهد - ج 2 ص 250، والمواق - ج 5 ص 188.

4643 - ع، س: فيها فينتظمه .. وانظر بداية المجتهد - ج 2 ص 250 .

4644 - المنجور - ج 1، م 15، ص 1-4، وإيضاح المسالك - ص 212-214، القاعدة 32، والقاعدة السابقة 620 من

قواعد المقرئ هذه .

4645 - ت: المترقيات .

4646 - المواق - ج 5 ص 200 .

4647 - (رآه): ي: زاد .

إلى الوجود عول على⁴⁶⁴⁸ وجود الربح ونفيه لكن الوكيل لا شرك له وله شبهة⁴⁶⁴⁹ في التصرف. فمن نظر إلى هذا جعل الوكيل كالعامل، ومن نظر إلى الأول لم يجعله. فإن لم يعلم أعتق على الأمر⁴⁶⁵⁰؛ لأن الوكيل إذا أتلف خطأ⁴⁶⁵¹ لا يغرم، وهي _____ قاعدة 976⁴⁶⁵² مختلف فيها بينهم أيضاً - أن من⁴⁶⁵³ أذن له إذنا خاصا، فأخطأ فيه، هل يضمن أم لا⁴⁶⁵⁴؟

قاعدة 977 : اختلفوا في المخالفة في البعض هل هي كالمخالفة في الكل أولا؟ وعليه عند ابن بشير: إذا قال المأمور: أنا التزم ما أمرت به ويمضي البيع⁴⁶⁵⁵؟.

قاعدة 978 : اختلفوا⁴⁶⁵⁶ في إمضاء التعدي بالرجوع إلى موافقة الإذن: كما في هذا الفرع، وهي قاعدة بطلان الإذن بالتعدي أيضاً.

قاعدة 979: اختلفوا في اقتضاء الوكالة على البيع لتوابعه: كالرد بالعيب وقبوله⁴⁶⁵⁷. بخلاف لوازمه كالقبض⁴⁶⁵⁸.

4648 - ي : عن .

4649 - (وله شبهة) : ج : ولا شبهة له.

4650 - المواق - ج 5 ص 200.

4651 - ي : خطأ.

4652 - جعلت نسخة "ع" هذه القاعدة مستقلة.

4653 - (أن من) : ي : (ومن).

4654 - انظر المواق - ج 5 ص 195 .

4655 - المواق - ج 5 ص 198 .

4656 - س : اختلف المالكية .

4657 - المواق والخطاب - ج 5 ص 195 .

4658 - خليل : "إلا على بيع فله طلب الثمن وقبضه" المواق والخطاب ج 5 ص 194 .

العريّة⁴⁶⁵⁹

قاعدة 980⁴⁶⁶⁰: اختلفوا متى يملك المعري العريّة: أبنفس العطيّة أم عند كمالها؟ وعليه الخلاف فيمن عليه السقي والزكاة⁴⁶⁶¹، والأصل كونها على ملك المعطي، إلا أن تثبت عادة فتكون على المعطي؛ ولهذا التفت من فرق بين أن يكون⁴⁶⁶² في يد المعطي أو في يد غيره.

قاعدة 981: شراء العريّة مشتمل على بيع الرطب بالتمر، والتعويل على الخرص، ونفي التناجز عند مالك⁴⁶⁶³ خلافاً للشافعي⁴⁶⁶⁴، قال: قوله: أرخص في بيع العريّة بخرصها إلى الجذاذ⁴⁶⁶⁵، يحتمل أن يريد به أنه محل القضاء كمالك، وأن يريد أنه يخرص على⁴⁶⁶⁶ ما يحصل فيها عند الجذاذ. والأول باطل لعدم التناجز فتعين الثاني ووجب التناجز. وشراء الصدقة المسمى في الشرع عوداً⁴⁶⁶⁷؛ وإن اختلف المالكية في حمله على الكراهة أو المنع⁴⁶⁶⁸، ومن ثم منع بعضهم من شرائها رأساً. وأما شرائها بغير الخرص، فعلى اختلافهم في القياس على الرخص؛ لكنه⁴⁶⁶⁹ أرخص فيه للمعري إذا قصد المعروف ودفعت المضرة⁴⁶⁷⁰، وفي أحدهما ثالثها يجوز للثاني؛ وعليه إذا كان للمعري شركة في الحائط، أو أعري جماعة، فأراد أن يشتري من أحدهم أو أعري جميع حائطه؟.

4659 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع" وساقط في نسخة ت، ي، س.

4660 - المنجور - ج 2، م 21، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 389، القاعدة 109، وانظر أحكام العريّة بتفصيل على ضوء المذاهب الفقهية في بداية المجتهد - ج 2 ص 178 - 180، وفي نيل الأوطار - ج 5 ص 212 - 215، وانظر أيضاً الخرخشي - ج 5 ص 178 - 190، والمواق والحطاب - ج 4 ص 502 - 504.

4661 - المواق والحطاب - ج 4 ص 504 - 505، والخرشي - ج 5 ص 190.

4662 - ج: تكون.

4663 - الخرخشي - ج 5 ص 187، والمواق - ج 4 ص 503، ونيل الأوطار - ج 5 ص 213.

4664 - نيل الأوطار - ج 5 ص 213.

4665 - الجذاذ: هو قطع ثمار النخل وقطافها. انظر الخرخشي - ج 5 ص 187.

4666 - على، ساقطة في: ت.

4667 - راجع القاعدة: 8 وتعليقنا عليها.

4668 - راجع القاعدة: 8 وتعليقنا عليها.

4669 - ت: لكونه.

4670 - الخرخشي - ج 5 ص 188، والمواق - ج 4 ص 503.

قاعدة 982: العقود ثلاثة: معاوضة محضة، فوجود العيب فيها يوجب الخيار في الجملة تنزيلا للشرط العادي منزلة القولي. وعطية محضة فلا يوجب شيئا. ومركب منهما: كهبة الثواب عند من يجيزها كمالك، فقولان على العرف⁴⁶⁷¹.

قاعدة 983: كل ما يَعهده⁴⁶⁷² الناس عيبا ينقص من الثمن، فإنه يوجب الخيار مطلقا إن كان قد علمه البائع، أو مما لا يشترك الناس في جهله عادة فلا يُعلم إلا بعد الكشف المفسر عنه، وكان نحو العشر في العقار ومطلقا في غيره، وقيل كالعقار، وهما للملكية. وما لا يعدونه كذلك فلا يوجب إلا أن يكون لقصده⁴⁶⁷³ تأثير في الأغراض⁴⁶⁷⁴، فقولان.

قاعدة 984: وطء الثيب عند مالك⁴⁶⁷⁵ ومحمد⁴⁶⁷⁶ كالاستخدام، فلا يمنع الرد بالعيب. وعند النعمان⁴⁶⁷⁷: كالجناية⁴⁶⁷⁸، فيمنع.

قاعدة 985: تفريق الصفقة في أحد طرفيها يوجب التفريق في الطرف الآخر عند محمد وفي أحد⁴⁶⁷⁹ قولي مالك⁴⁶⁸⁰. وقال النعمان: اجتماع الصفقة وتفريقها في جانب البائع فقط. فقالا: إذا اشتريا عبدا في صفقة ثم وجدا به عيبا كان لأحدهما أن ينفرد بالرد، وقال: لا إلا باجتماعهما⁴⁶⁸¹. ونكتة الخلاف: هل الشركة اللاحقة عن الرد عيب حدث في غير ملك البائع يمنع الرد أو لا؟ وذلك أنهما اتفقا على أن حدوث العيب في

4671 - في هامش "ت": المعروف.

4672 - (بعده): س: بعد.

4673 - ي: لقضاء.

4674 - ع، س: الأعراض.

4675 - بداية المجتهد - ج 2 ص 150، والمواق - ج 4 ص 456.

4676 - بداية المجتهد - ج 2 ص 150.

4677 - نفس المصدر.

4678 - ع: كالتحليل.

4679 - (أحد): ي: آخر.

4680 - الخرشي - ج 5 ص 149.

4681 - (إلا باجتماعهما): ي: لاجتماعهما .. وهو أحد قولي مالك أيضا. انظر الخرشي - ج 5 ص 149.

غير ملك البائع يمنع الرد ويوجب الأرش. فالحنفية⁴⁶⁸² تقول: الشركة عيب حدث في غير ملك البائع فيمنع للضرر الداخل عليه. والشافعية تسلم أن الشركة عيب ولكنه إنما حدث بين المالكين أو في نفس الرد. وأصل الملكية أنه دخل عليه.

قاعدة 986: أصل مالك أن كثير الخطر في البيع لا يجوز إلا أن يكون مما لا ينفك المبيع عنه أو تدعو الضرورة إليه، وما يقل أو⁴⁶⁸³ يكون مما ذكر، يجوز:

فإن كان⁴⁶⁸⁴ فيه خطر⁴⁶⁸⁵ كثير إلا أن السلامة غالبية: فإن اشترط النقد امتنع، وإن اشترط إيقافه حتى ينظر أيسلم⁴⁶⁸⁶ أو لا، قولان.

قاعدة 987: اختلفوا في تبدئة البائع على القول برجحانه لا مرجوحيته ولا مساواته: أهي من باب الأولى أو من باب الأوجب؟ وعليه لو تناكلا: فعلى الأول⁴⁶⁸⁷ يفسخ⁴⁶⁸⁸، وعلى الثاني⁴⁶⁸⁹ ما قال البائع.

قاعدة 988: اختلفوا في مقصود اليمين: أهو تصديق دعواه وتكذيب دعوى صاحبه، أو تصديق دعواه فقط؟. قال المتأخرون: وعليه الخلاف لو أراد أحدهما بعد التحالف أن يمضي البيع بما قال الآخر: فهل يكون ذلك له أم لا؟. ويحتمل عندي أن يكون على قاعدة التفاسخ: هل يجب بنفس الحلف أو بالحكم؟. ومن فروع القاعدة الأولى أيضا إذا تناكلا، وقلنا: القول قول البائع: فهل يفتقر إلى يمين أخرى⁴⁶⁹⁰ على تصديق دعواه أم لا؟.

4682 - ع، س: والحنفية.

4683 - (أو): ع: أن.

4684 - (فإن كان): ت: يجوز ما كان.

4685 - ع: خطر.

4686 - ت: ليسلم.

4687 - ي: الأولى.

4688 - ع: هل يفسخ.

4689 - ع، ي: وعلى الأوجب.

4690 - ت: آخر.

قاعدة 989: شرط انعقاد البيع الرضا⁴⁶⁹¹، إلا أنه لخبائثه لا يُعرف بنفسه، فيعتبر بمظنته كسائر الحُكْم الخفية أو غير المنضبطة؛ ثم وقف محمد عند أعم⁴⁶⁹² المظنات وأعرفها، وهو اللفظ، فقام ل_____ه

قاعدة 990⁴⁶⁹³: وهي أن ما يتعذر اعتباره بنفسه يتعين اعتباره بأولى ما يدل به عليه، ومالك لم يخص مما يدل عليه نوعاً دون غيره، بل تكفي عنده المعطاة ونحوها⁴⁶⁹⁴، فلم يزد على مقتضى الأصل الأول، ولا شك أن مقتضاه عدم انعقاده من المكروه عليه⁴⁶⁹⁵ على ما مر⁴⁶⁹⁶ ويأتي، وكذلك المكروه على ما يؤول إليه من غرم مال ونحوه عند المالكية.

قال ابن حارث⁴⁶⁹⁷: ويأخذ المَكْرهُ ماله الذي باعه حيث وجده بلا⁴⁶⁹⁸ غرم، ويرجع المشتري على الذي أكرهه البائع بالثمن: وسواء دفع الثمن إلى المكروه أو إلى⁴⁶⁹⁹ المكروه، ولا يخلف المكروه أنه أوصله إلى المكروه، وإنما يجرى ذلك على ظاهره، وهذا فيمن غرم تعسفاً بلا حق وجب عليه، فأما⁴⁷⁰⁰ من عزل من العمال، ومن غرم من منقلي⁴⁷⁰¹ المعادن وما أشبهها⁴⁷⁰²، فإن بيعهم جائز ولا يدخلون في هذا الحكم.

4691 - المواق والحطاب - ج 4 ص 228، والخرشي - ج 5 ص 5 - 6.

4692 - ع: أهم.

4693 - الفروق - ج 3 ص 143.

4694 - المواق والحطاب - ج 4 ص 228، والخرشي - ج 5 ص 5 - 6.

4695 - الخرششي - ج 5 ص 9، والمواق والحطاب - ج 4 ص 248.

4696 - أي في القاعدة 845.

4697 - هو أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني، كان حافظاً للفقهِ متقدماً فيه نبياً ذكياً، عالماً بالأخبار وأسماء الرجال، شاعراً بليغاً، تفقه بالقيروان، ثم دخل الأندلس وسنه اثنتا عشرة سنة، فتفقه على علمائها، ودخل سبتة ومكث بها مدة فتفقه عليه قوم من أهلها، ثم عاد إلى الأندلس واستقر بقرطبة. له كتب كثيرة، منها: كتاب الاتفاق والاختلاف في مذهب مالك، وكتاب رأى مالك الذي خالفه فيه أصحابه، وكتاب قضاة الأندلس، توفي سنة 361، وقيل سنة 364هـ. انظر الديباج ص 259 - 260.

4698 - ع: فلا.

4699 - إلى، ساقطة في: ت.

4700 - ع: وأما.

4701 - ع: متقبلي.

4702 - ع، ي: أشبهها.

قلت⁴⁷⁰³: وكذلك من أجبره الحق على البيع⁴⁷⁰⁴ لعارض من العوارض: كبيع الماء لمن به عطش⁴⁷⁰⁵ أو خاف على زرعه، والمحتكر⁴⁷⁰⁶، وجار المسجد إذا ضاق، والسيل⁴⁷⁰⁷ إذا أفسد الطريق، وصاحب الفدان في معقل⁴⁷⁰⁸ إذا احتيج إليه، وصاحب الفرس أو الجارية⁴⁷⁰⁹ يطلبهما⁴⁷¹⁰ السلطان، فإن لم يفعل جبر⁴⁷¹¹ الناس. هكذا في الذخيرة. وفي الإجماع⁴⁷¹² لابن حزم: أن هذا لا يُجبر إجماعاً.

قاعدة⁴⁷¹³ 991: أصل الشريعة القضاء للعامة على الخاصة، كما في هذه المسائل⁴⁷¹⁴. قال المالكية: ولهذا تُباع الدواب العادية في الزرع⁴⁷¹⁵ بموضع لا زرع فيه تُتقى عليه، فإن تعذر تقدم إلى أصحابها أن يضمنوا ما أصابت ليلاً أو نهاراً، وإلا فليلاً لأن عليهم حفظها، لا نهاراً؛ لأن الغالب على أرباب الحوائط حفظها بالنهار⁴⁷¹⁶.

قاعدة⁴⁷¹⁷ 992: كل أصل متقرر في الشريعة جار على القياس، فإن فاسد عقده يُرد إلى صحيحه؛ فإن كان مستثنى عن الأصول - وإنما أجزى رخصة - فهل يُرد إلى

4703 - المنجور - ج 2، م 6 وما بعدها، وإيضاح المسالك - ص 370 - 372 القاعدة 101.

4704 - (البيع): ي: الحق.

4705 - (به عطش): ع: يدهش.

4706 - ت: أو المحتكر.

4707 - ع، س: والنيل.

4708 - (معقل): ي: معضل.

4709 - ت: والجارية.

4710 - ع، س: يطلبها.

4711 - ع: خير.

4712 - الإجماع: هو كتاب لابن حزم يسمى "مراتب الإجماع"، وهو مطبوع، كما طبع "نقد مراتب الإجماع" لابن تيمية.

4713 - المنجور - ج 2، م 7، ص 1، وإيضاح المسالك - ص 370 - 371.

4714 - س: المسألة.

4715 - ع: الزروع.

4716 - (بالنهار): ي: بالنار.

4717 - المنجور - ج 1، م 27، ص 3 - 6، وانظر القاعدة 1092.

صحيح ذلك المستثنى إذا فسد أو إلى صحيح ما استثنى منه، قولان للملكية ؛ نظرا إلى
تقرر⁴⁷¹⁸ حكمه⁴⁷¹⁹، أو فوات المقصود منه : كالقرض والقراض والجعل والمساقاة.

قاعدة 993: قال ابن بشير: المقاصة⁴⁷²⁰ متاركة وإخلاء للذمتين ومعاوضة
لإحداهما بالأخرى، وحوالة بإحداهما على الأخرى ؛ فقد جمعت المتاركة والمعاوضة
والحوالة. وما يقع فيها من الجواز فهو تغليب للمتاركة، ومن المنع تغليب للمعاوضة
والحوالة، ومهما قويت⁴⁷²¹ التهمة وقع المنع بلا خلاف، ومهما فقدت فالجواز، ومهما
ضعفت فالقولان على ما قدمناه في التهم البعيدة⁴⁷²².

قاعدة 994⁴⁷²³: قد مر⁴⁷²⁴ أن الربا الموهوم كالربا المعلوم، وذلك في بابي⁴⁷²⁵ البيع
والقرض واحد ؛ فلا تجوز هدية المديان ؛ لأن المقصود منها رجاء التأخير، فيكون سلفا
جر⁴⁷²⁶ نفعاً، وفي مبايعة الطالب للمطلوب قولان على حماية الحماية، ولا تجوز هدية
صاحب المال لعامل القراض لتوهم كونها ليديم العمل فيكون سلفا جر نفعاً، ولا
العامل للمالك قبل الشغل، وبعده قولان. وهذا كله مذهب مالك.

4718 - ي : تعذر .

4719 - س : حكمها .

4720 - ي : المقاصد .

4721 - ع : وقعت .

4722 - أي في القاعدتين : 665 و 870 .

4723 - انظر بسط هذه القاعدة في المواق والخطاب - ج 4 ص 546 - 547، والخرشي ج 5 ص 230 - 231.

4724 - أي في القاعدة 874.

4725 - ت : باب .

4726 - جَرَّ، ساقطة في : س .

بيوع الأجل⁴⁷²⁷

قاعدة 995⁴⁷²⁸: أصل مالك حماية الذرائع⁴⁷²⁹ واتهام الناس في بياعات الأجل⁴⁷³⁰ والربا، فينظر إلى ما خرج عن اليد وعاد إليها، فإن كان مما لو ابتداء المعاملة عليه جاز فعلها⁴⁷³¹، وإلا لم يصح، فإذا صرف دينارا بعشرين درهما، فتسلفها من صاحبه لم يجز وكأنه إنما أخذ دينارا نقدا في عشرين درهما مؤخره، وأخذ الدراهم وردها لغو. وكذلك من باع سلعة بثمن مؤجل فلا يشتريها بأقل منه نقدا أو إلى أجل دونه. وقال بعض المالكية: إنما هذا في غير من لا يتهم لفضله⁴⁷³². وهذا يؤدي إلى اضطراب العلة بعدم انضباطها، وهو خلاف⁴⁷³³ ما قصدت العلة لأجله.

وأصل الشافعي إمضاء صورة الجواز، وحمل الأمر على ظاهره من غير التفتت إلى التدرع به تحسينا للظن بالمسلمين وتسليما في بواطنهم إلى من لا يخفى عنه أمرهم، وهذا هو الذي تكاد تصرح به الشريعة "هلا شققت على قلبه"⁴⁷³⁴.

قاعدة 996⁴⁷³⁵: قال المالكية: إذا كانت صورة الجواز مما يكثر القصد بها إلى الممنوع اعتبرت اتفاقاً، وإن ندرت⁴⁷³⁶ بحيث لا يخطر إلا بالإخطار⁴⁷³⁷ لم تُعتبر، وفيما بينها قولان. وهذه هي التي يعبرون عنها بالتهم البعيدة⁴⁷³⁸، وبحماية الحماية⁴⁷³⁹؛ لأن منعها - حماية لصورة الاتفاق الممنوعة - حماية للذريعة.

4727 - هذا العنوان موجود في نسخة: ع، فقط.

4728 - انظر ضابطا لبيوع الأجل في: "تكميل المنهج" لمبارة - ج 1، ملزمة 32، ص 6-8، والمواق والحطاب ج 4 ص 388 وما بعدها.

4729 - راجع القاعدة 228 وما يحاشيتها من مصادر وكذا القواعد: 229 و230 و231، والزرقاني - ج 5 ص 98.

4730 - الفروق - ج 3 ص 266-269.

4731 - (فعلها): ي: فعليتها.

4732 - (لفضله): ي: بقصده.. المصدر السابق.

4733 - خلاف، ساقطة في: ع.

4734 - رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد.

4735 - الخرشبي - ج 5 ص 93-94، والمواق والحطاب - ج 4 ص 388 وما بعدها.

4736 - س: ندرت - ت: ندرت - ع، ي: قدرت.

4737 - (يخطر إلا بالإخطار): ي: يخطر الاحتطار.

4738 - راجع القاعدتين: 665 و870.

4739 - راجع القاعدة: 666.

قاعدة 997: المشهور من مذهب مالك جواز أسلفني وأسلفك⁴⁷⁴⁰: كأن يبيعه
بمائة إلى شهر ثم يشتري منه بخمسين نقداً، وخمسين⁴⁷⁴¹ إلى شهرين؛ إذ لا يُخرج
أحدهما شيئاً يرجع إليه أكثر منه. ومنع عبد المالك⁴⁷⁴²، وهو على التهم البعيدة⁴⁷⁴³: كأن
يُخرج الخمسين⁴⁷⁴⁴ أسلفها ليأخذ منها عند الشهر⁴⁷⁴⁵ خمسين بشرط أن يُسلفه الآخر
خمسين يأخذ عوضها عند تمام الشهر الثاني.

قلت: الخلاف فيما أدى⁴⁷⁴⁶ إلى أسلفني⁴⁷⁴⁷ وأسلفك، ولا⁴⁷⁴⁸ يجوز الدخول عليه
ابتداء⁴⁷⁴⁹؛ لأنه سلف جر منفعة، فيرجع إلى ما تقدم من تعارض الحال والمال. وقد
أجازوا: أشهد لي وأشهد لك للضرورة في نظائر أثبتها في موضعها⁴⁷⁵⁰: كالمسلوبين
والغرقى، والأصل المنع.

قاعدة 998: منع بيعات الآجال⁴⁷⁵¹: هل هو محرم لنفسه أو للذريعة إلى سلف
جر منفعة⁴⁷⁵²؟ حكى البايجي في ذلك قولين؛ وبني عليها⁴⁷⁵³ بعضهم الخلاف في فسخ
البيعتين، أو الثانية فقط في قيام السلعة، والصحيح أن ذلك لاثتاهما على القصد إلى

4740 - انظر الخرشبي - ج 5 ص 94، والخطاب والمواق - ج 4 ص 391 - 392.

4741 - ع، ي: أو خمسين.

4742 - هو عبد المالك بن الماجشون، الذي تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 25.. انظر رأيه هذا في الخطاب - ج 4
ص 391.

4743 - راجع القاعدتين 665 و 870.

4744 - هذا شرح للمثال السابق، انظر توضيحه في الخرشبي - ج 5 ص 94.

4745 - ع: الشهرين.

4746 - (فيما أدى): س: فيها إذا أدى.

4747 - ت: تسلفني.

4748 - ع: فلا.

4749 - الخطاب - ج 4 ص 392.

4750 - ع: مواضعها.

4751 - ع: الأجل.

4752 - الفروق - ج 3 ص 268، والمواق - ج 4 ص 388 - 389.

4753 - ع، ي: عليهما.

ذلك من أول، إلا أننا إن جعلنا هذا الاتهام كالتحقيق فسخنا البيعتين، وإلا أزلنا
موجه، ففسخنا الثانية فقط.

قاعدة 999⁴⁷⁵⁴: يقع التعارض بين الدليلين، نحو: "إلا ما ملكت أيانكم"⁴⁷⁵⁵،
"وأن تجمعوا بين الأختين"⁴⁷⁵⁶. والبيعتين⁴⁷⁵⁷ والأصلين⁴⁷⁵⁸، نحو الآبق: الأصل حياته
فتجب فطرته، والأصل براءة الذمة فلا تجب. والظاهرين: كاختلاف الزوجين في متاع
البيت ولكل واحد منهما يد ظاهرة في الملك⁴⁷⁵⁹. وكشهادة عدلين على الرؤية في
الصحو: الظاهر صدقهما للعدالة والظاهر وهمهما للانفراد. والأصل والظاهر: كالمقبرة
القديمة⁴⁷⁶⁰: الأصل الطهارة، والظاهر النجاسة. وبسبب ذلك يختلف العلماء: فإذا
اختلف المتبايعان في جنس الثمن⁴⁷⁶¹ تعارض أصلا. وإن أتيا بما يشبه تعارض
ظاهران. وإن اختلفا في الخيار تعارض أصل وظاهر، وهكذا فاعتبره.

قاعدة 1000⁴⁷⁶²: المدعي أبعد المتداعيين سببا، وهو من كان قوله على خلاف
أصل أو عرف أو ظاهر. والمدعى عليه أقربها سببا، وهو من وافقت دعواه أحدها⁴⁷⁶³،
وقد يتساويان كالمتبايعين: فالأصل كدعوى بقاء الملك، والعرف كدعوى الأشبه،
وهي مسموعة بعد الفوات⁴⁷⁶⁴ اتفاقا، ومع القيام قولان.

4754 - انظر بسط هذه القاعدة في المنجور - ج 2، ملزمة 14، ص 2 وما بعدها، والفروق ج 4 ص 76، وص 104 وما
بعدها، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 2 ص 52 وما بعدها، والأشبه والنظائر للسيوطي - ص 58
وما بعدها، وراجع القاعدتين المتقدمتين 13 و16.

4755 - سورة النساء، من الآية 24.

4756 - سورة النساء، من الآية 23.

4757 - ي: والبيعتين .. الخطاب والمواق - ج 6 ص 207.

4758 - والأصلين، ساقطة في: ي.

4759 - انظر الفرق 160 - ج 3 ص 148 وما بعدها.

4760 - راجع القاعدة 38.

4761 - الخرشبي - ج 5 ص 195 - 196، والمواق والخطاب - ج 4 ص 509 - 510.

4762 - المنجور - ج 2، م 16، ص 1 - 4.

4763 - ي: أحدهما.

4764 - ت: الوفاة.

ابن بشير : وهما خلاف في حال، فإن ادعى شبهها وأبعد صاحبه، فينبغي أن لا يُختلف أن القول قول من ادعى الشبه، وإن ادعى الآخر ما يمكن ويتغابن الناس به لم يلتفت إلى الشبه. والظاهر: إما ظاهر حال أو قرينة مقال، وبالجملة ما أفاد ظن الصدق. وليس كل طالب مدعيا، ولا كل مطلوب مدعى عليه؛ فعلى هذه القاعدة تخرج⁴⁷⁶⁵ فروع الدعاوي.

قال ابن المسيب⁴⁷⁶⁶: من عرف المدعي من المدعى عليه لم يلتبس عليه الحكم.

قاعدة 1001: العقد هل يتعدد بدعوى الزيادة؟ فيكون الذي يدعي البائع ليس هو الذي يعترف به المشتري، فيصير كل واحد منهما⁴⁷⁶⁷ مدعى عليه، فيتحالفان ويتفاسخان. هذا أصل مالك والشافعي.

أولا يتعدد؟ فالبائع مدعى عليه؛ لأن المشتري يوافق على العقد. هذا أصل النعمان، وتفصيل المالكية استحسان، إلا أن (فيه اضطرابات)⁴⁷⁶⁸.

قاعدة 1002: توهم تناقض المذهبين قبل⁴⁷⁶⁹ الزيادة في⁴⁷⁷⁰ الثمن أو المثلون⁴⁷⁷¹. قالت الشافعية: زيادة طارئة على عقد قد تم، فوجب أن لا يكون مقابلها عوضا⁴⁷⁷²، فلا تصح بعد التفرق⁴⁷⁷³، وقبله قولان، والمانع أكل المال بالباطل. وقالت الحنفية: زيادة على عقد فوجب أن يتغير⁴⁷⁷⁴ العقد بها إلى عقد آخر - فتصح، وفيه بحث.

4765 - ع، ي: يتخرج.

4766 - المصدر السابق - ج 2، م 15، ص 8.

4767 - منها، ساقطة في: ع.

4768 - ت: "في الطيرابات" وفي: ي: الطوليات، وفي: س: الطبوليات، وفي: ع: بياض، ولعل الصواب ما أثبتناه.

4769 - في النسختين: ع، ي: "قال"، وفي أصل ت: قال، وفي هامشها: قبل، وكتب عليها نسخة صحيحة، وفي: س: قلل، ولعل الصواب: مثل.

4770 - في، ساقطة في: ي.

4771 - ع: والمثلون.

4772 - ع: مقابل عوض.

4773 - ت، ي: النفي.

4774 - ت: يتقرر.

قاعدة 1003⁴⁷⁷⁵: الأصل بقاء الشيء لمن هو في يده إلا بدليل ؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان. فإذا اختلفا في القبض، فالقول قول البائع في الثمن، والمبتاع في المثمن، إلا أن⁴⁷⁷⁶ يبين بنحو البقل واللحم مما العادة فيه سرعة القبض، فإن القول قوله في دفع الثمن عند المالكية، فإن قبض ولم يبين فقولان لهم، أو يأتي من الزمان ما لا يمكن الصبر إليه أو ما يُنكر مثله في ذلك البيع، فالقول قول المشتري في دفع الثمن عندهم أيضا. ويُرجع في قبض المثمن إلى العادة. وإذا اختلفا في انقضاء الأجل وانقطاع الخيار فالقول قول مشرطه، إلا بقول أو فعل يدل على إسقاطه، فإن احتمل فالأصل البقاء، فإن اتهم على قصد الإسقاط استظهر باليمين على الخلاف في أيان التهم.

قاعدة 1004: اختلف المالكية في المشتري مرابحة⁴⁷⁷⁷، والمشارك⁴⁷⁷⁸، والمولى له⁴⁷⁷⁹، والشفيع : هل يجلون محل من يأخذون من يده حتى يثبت الفرق⁴⁷⁸⁰. أو إنما يعد أخذهم ابتداء معاملة ؛ وعليه لو وضع له وضیعة⁴⁷⁸¹ معتادة : هل يجبر على وضعها لهم أولا؟ بخلاف غير المعتادة .

قاعدة 1005: إذا تعارض الثمن والنصيب، فقد اختلفوا في المعتبر منهما : كائنين باعا سلعة مرابحة هي بينهما نصفين، إلا أن أحدهما اشترى بأكثر من الآخر: فقيل يقسمان على الأنصباء : كالمساومة باتفاق، وقيل على أصل الشراء. وهو خلاف في المقصود بالبيع : أهو الثمن⁴⁷⁸² أو النصيب ؟.

4775 - المنجور - ج 2، م 5، ص 5-7.

4776 - أن، ساقطة في: ي .

4777 - انظر تعريفها وحكمها في : المواق والحطاب - ج 4 ص 488، والزرقاني - ج 5 ص 172، والخرشي - ج 5 ص 171.

4778 - ع : والمشارك .

4779 - الخرشي - ج 5 ص 167 .

4780 - س : الفارق .

4781 - الخرشي - ج 5 ص 175، والمواق والحطاب - ج 4 ص 490 .

4782 - ي : كثمن .

قاعدة 1006: من مقاصد الشرع صون الأموال على⁴⁷⁸³ الناس، فمن ثم نُهي عن إضاعتها، وعن بيع الغرر والمجهول. فيجب كون المشتري معلوماً: إما بالرؤية وهو الأصل، وإما⁴⁷⁸⁴ بالصفة وهو رخصة؛ لأن الرؤية قد تتعذر أو تتعسر، مع أن المقصود الصفات كما مر، والذكر وإن كان لا يبلغ منها ما تبلغه الرؤية؛ لكنه يحصل الغالب، ولا عبرة بالنادر، فما⁴⁷⁸⁵ لا تضبطه الصفة يمتنع بيعه عليها خشية الإضاعة المنهي عنها.

قاعدة 1007⁴⁷⁸⁶: من الأعيان والمنافع⁴⁷⁸⁷ ما يقبل العوض، ومقابله: إما لمنع الشرع: كالخمر والغناء، أو لأنه غير متقوم: كالبرة ومناولة النعل، أو لعدم اشتماله على مقصود البتة؛ ولذلك لا نوجب⁴⁷⁸⁸ في الجناية بالقبلة عوضاً، ولو كانت متقومة لأوجبنا⁴⁷⁸⁹. وما اختلف فيه: كالزبل والأذان والإمامة والضمان في الذمة، فهذه وإن⁴⁷⁹⁰ كانت مقصودة للعقلاء؛ لكن المالكية ألحقوها بما قبلها يليها، ألا ترى أن القبلة مقصودة أيضاً؛ ولأن صحة المعاوضة حكم شرعي يتوقف على دليل شرعي، وقد انتفى.

قاعدة 1008⁴⁷⁹¹: المنتقل بالميراث الأموال وحقوقها، وما يتعدى ضرره⁴⁷⁹² إلى الوارث من غيرها: كالشفعة والخيار وحد القذف والقصاص؛ لأنه يرث المال فيرث حقوقه ويدفع العار عن نفسه؛ بخلاف ما يتعلق بالبدن⁴⁷⁹³: كالنكاح، أو بالرأي كخيار الأجنبي؛ لأنه لا يرث البدن ولا العقل.

4783 - ي: عن .

4784 - ت، ي: أو .

4785 - ي: مما .

4786 - الفروق - ج 3 ص 295 .

4787 - ت: أو المنافع .

4788 - ع، ي: توجب .

4789 - وهي من الصغائر كما ثبت في الصحيح، انظر الفروق - ج 4 ص 67 .

4790 - ت: إن .

4791 - الفروق - ج 3 ص 275 وما بعدها .

4792 - ع: ضرورة، وفي: س: كتب في الأصل: ضرورة، وفي الهامش: ضرره .

4793 - ع: بالدين .

قاعدة 1009⁴⁷⁹⁴: اختلف المالكية فيمن ملك ظاهر الأرض : هل يملك باطنها أو لا وهو المشهور⁴⁷⁹⁵، وعليه الحجارة المدفونة والزرع الكامن ؛ بخلاف المخلوقة⁴⁷⁹⁶ فإنها تندرج في لفظ الأرض، والزرع الظاهر فإنه لا يندرج : كما بور الثمار.

قاعدة 1010⁴⁷⁹⁷: حكم الأهوية حكم ما تحتها، فهواء الوقف وقف، فلا يباع هواء المساجد لمن أراد غرز⁴⁷⁹⁸ الخشب حولها، وبناء الهواء سقفًا وبنينا. ويمنع إخراج الرواشن⁴⁷⁹⁹ في الهواء الذي يمتنع⁴⁸⁰⁰ فيه الاختصاص⁴⁸⁰¹: كالطرق، إلا أن المنع لنفي⁴⁸⁰² الضرر؛ لأن أصله موات يقبل الإحياء، فإن لم يضر جاز التصرف فيه.

4794 - المنجور - ج 1، م 20، ص 8 وما بعدها، والفروق - ج 3 ص 283، الفرق 199، وإيضاح المسالك - ص 390.

4795 - "وهو المشهور"، ساقطة في: ع.

4796 - ع: المخلوق.

4797 - الفروق - ج 4 ص 15، الفرق 212.

4798 - ت، ي: غرس.

4799 - الرواشن (بدون ياء) هكذا في الفروق - ج 4 ص 16، والمنجور - ج 1، ملزمة 21، ص 1، وكذلك في نسختي ي، س. وفي نسخة "ت": الرواشين (بالياء)، وفي نسخة "ع": الروث.

4800 - ع، ي: يمنع.

4801 - ع: الاختلاف.

4802 - ع: نفي.

الرهن⁴⁸⁰³

قاعدة 1011: اختلف المالكية هل من شرط الرهن رضا الراهن أولا؟ وعليهما ضمان المحتسبة⁴⁸⁰⁴ بالثمن⁴⁸⁰⁵: قيل كضمان الرهان⁴⁸⁰⁶ على الثاني، وقيل من⁴⁸⁰⁷ البائع للأصل، وقيل من المشتري كالوديعة⁴⁸⁰⁸.

قاعدة 1012⁴⁸⁰⁹: العلة في ضمان الرهن⁴⁸¹⁰ والعارية عند ابن القاسم الإلتلاف؛ فيسقط بقيام البيئة. وعند أشهب وضع اليد غير المؤتمنة؛ لقوله في حديث صفوان: "عارية مضمونة مؤداة"⁴⁸¹¹، فلا يسقط⁴⁸¹². فالضمان فيهما عند ابن القاسم للتهمة⁴⁸¹³، وعند أشهب بالأصالة.

قاعدة 1013: البديل خمسة أنواع: بدل من الفعل في محله: كمسح الجبيرة، ومن خواصه المساواة في المحل. وفي مشروعيته: كالجمعة، ومن خواصه أن البديل أفضل، ولا يُرجع إلى الأصل إلا عند تعذره. وفي بعض الأحكام: كالتييمم. وفي جميعها: كخصال الكفارة. وفي بعض الأحوال: كالعزم بدل من تعجيل الصلاة عند القاضي

4803 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع" فقط .. وقد عرف المؤلف الرهن في القاعدة 1016، وانظر الخرشبي - ج 5 ص 236.

4804 - ع، ي: المحتسبة.

4805 - المواق والحطاب - ج 4 ص 478، والمنجور - ج 2، م 10، ص 4 - 5.

4806 - الرهان: جمع رهن، الحطاب - ج 5 ص 2.

4807 - ع: على.

4808 - قارن بالفروق - ج 1 ص 195، المسألة الأولى منه.

4809 - المنجور - ج 2، م 10، ص 1 وما بعدها، والفروق - ج 2، الفرق 111، وج 4 ص 27 وما بعدها، وراجع القواعد: 534 و 923 و 1115.

4810 - في: س: الرهان.

4811 - "عن صفوان بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعار منه يوم حنين أدراعا، فقال: أغصبا يا محمد؟ قال: بل عارية مضمونة، قال: فضاع بعضها، فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمناها له، فقال: أنا اليوم في الإسلام أرغب" رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم، وأورد له "الحاكم" شاهدا من حديث ابن عباس، ولفظه: "بل عارية مؤداة"، انظر نيل الأوطار، بشرح الشوكاني - ج 5 ص 316 - 317.

4812 - ت: تسقط.

4813 - ع: بالتهمة.

الباقلاني⁴⁸¹⁴ وكثير من المالكية. فلا يلزم قيام البدل مقام المبدل منه مطلقاً، بل في الوجه الذي جُعل بدلاً فيه ؛ فلا يتم قول المالكية: إن الرهن جُعل بدلاً من الشاهد فيقوم مقامه في الشهادة ؛ إذ للخصم أن يقول: إنما جُعل بدلاً في التوثق خاصة.

قاعدة 1014: قال النعمان: الزيادة موجبة بالعقد. وقال مالك ومحمد: إن العقد لا يتناولها البتة. فقالوا: كل ما حدث في يد المشتري من ولد أو ثمرة أو أرش طرف لا يمنع الرد بالعيب⁴⁸¹⁵. وقال: يمنع⁴⁸¹⁶. وتقريبه أن النماء⁴⁸¹⁷ المنفصل ليس بجزء عندهما لا حساً ولا حكماً، فلا يمنع الرد ولا يُرد⁴⁸¹⁸ مع الأصل⁴⁸¹⁹؛ إلا أن مالكا استحسن أن يُرد معه ما كان من جنسه: كالولد⁴⁸²⁰، بخلاف الثمرة⁴⁸²¹. وعنده أنه جزء من المبيع بحسب التبعية⁴⁸²²: كما لو باع حاملاً، وكأنه⁴⁸²³ فرع من أصل فلا يُرد دونها عنده. وأصل بذاته⁴⁸²⁴ بعد الانفصال عندهما.

قاعدة 1015: قال محمد: ما لم يصادف عقداً وصادف في الأصل ملكاً، يباع⁴⁸²⁵ في الملك دون العقد: كزوائد الرهن المنفصلة⁴⁸²⁶. وقال النعمان: الملك في العين⁴⁸²⁷ مرهون، فإذا سرى إلى الزيادة المتولدة سرى لصفة⁴⁸²⁸ الرهن.

4814 - هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني، البصري، المتكلم المشهور، كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، سكن بغداد، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره، وجمع الحديث، توفي سنة 403 هـ ببغداد، انظر وفيات الأعيان - ج 3 ص 400 - 401.

4815 - بداية المجتهد - ج 2 ص 150.

4816 - نفس المصدر.

4817 - ت: أساء.

4818 - ولا يرد، ساقطة في: ي.

4819 - المواق والحطاب - ج 4 ص 463.

4820 - نفس المصدر السابق.

4821 - نفس المصدر.

4822 - بداية المجتهد - ج 2 ص 150.

4823 - ت، ي، س: وكأنها.

4824 - ع: بذاته - س: بذاتها - ت: زيادتها - ي: براءتها.

4825 - ع: فيباع.

4826 - المنفصلة، ساقطة في: ي.

4827 - في العين، ساقطة في: ع.

4828 - ت: بصفة.

قاعدة 1016: لا يُشترط كون الرهن عينا عند مالك، فيصح رهن الدين ممن هو عليه ومن غيره⁴⁸²⁹. وقال محمد: يُشترط، فلا يصح⁴⁸³⁰. بيد أن ابن شاس قال⁴⁸³¹: الرهن احتباس العين وثيقة بالحق ليستوفي الحق من ثمنها أو من ثمن منافعها عند تعذر أخذه من الغريم⁴⁸³². فأوهم، مثل قول الغزالي⁴⁸³³: "وثيقة دين في عين"، وجوّده ابن الحاجب، فقال: "إعطاء وثيقة بحق"⁴⁸³⁴ إلا أنه أوهم اشتراط القصد، وقد مر الخلاف في الرضا⁴⁸³⁵، فالأولى حبس ما يُرجى قضاء الحق أو بعضه فيه⁴⁸³⁶.

قاعدة 1017⁴⁸³⁷: الشيعاء عند مالك ومحمد⁴⁸³⁸ لا ينافي الإقباض، فلا يُشترط في الرهن الإفراز⁴⁸³⁹ بل يصح رهن المشاع. وقال النعمان: ينافي، فيشترط، فلا يصح⁴⁸⁴⁰. واعتُرض بأنه أجاز هبة المشاع ولا تلزم عنده إلا بالإقباض.

قاعدة 1018⁴⁸⁴¹: أرض العراق من عبادان إلى الموصل طولا، ومن القادسية إلى حلوان عرضا - قال محمد: وقفها عمر على المسلمين بعد تملكها⁴⁸⁴² عنوة. وقال ابن سريج⁴⁸⁴³: هي ملك؛ وعليها⁴⁸⁴⁴ جواز رهنها وبيعها.

4829 - الخرشبي - ج 5 ص 236.

4830 - بداية المجتهد - ج 2 ص 226، والوجيز للغزالي - ج 1 ص 96.

4831 - المواق - ج 5 ص 2.

4832 - عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس، ج 3 ص 766.

4833 - الوجيز - ج 1 ص 96.

4834 - مختصر ابن الحاجب، ولفظه: "إعطاء امرئ وثيقة بحق"، ص 376.

4835 - مر ذلك في القاعدة 1011.

4836 - وعرفه خليل بقوله: "الرهن بذل من له البيع ما يباع"، انظر الخرشبي - ج 5 ص 236، وانظر تعريف ابن عرفة هناك.

4837 - المنجور - ج 1، م 24، ص 8، والخرشي - ج 5 ص 239، والمواق - ج 5 ص 4 - 5.

4838 - الوجيز - ج 1 ص 96، وبداية المجتهد - ج 2 ص 226.

4839 - ت: الإبراز، ع: الأفراد.

4840 - بداية المجتهد - ج 2 ص 226.

4841 - نقل المؤلف هذه القاعدة من الوجيز، مع تصرف بسيط - ج 1 ص 96.

4842 - ع: تمليكها.

4843 - ابن سريج، هو: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، من كبار علماء الشافعية في القرن الثالث الهجري ومن أئمة المسلمين، ولد ببغداد سنة 249 هـ، وولي القضاء بشيراز، وذاع صيته حتى أن كثيرا من الناس فضلوه على جميع أصحاب الشافعي: حتى على المزني، ويقدر عدد مؤلفاته بأربعمئة مؤلف لم يبق منها شيء، توفي ببغداد سنة 306 هـ. انظر وفيات الأعيان - ج 1 ص 49 - 51، ووفيات ابن قنفذ - ص 199 - 200، والمراجع التي بها.

4844 - ت: وعليها.

قاعدة 1019: اختلف المالكية في أرض المغرب، فثالثها السهل عنوة والجبال صلح⁴⁸⁴⁵، والمشهور أن أرض مصر عنوة، وأنكر ابن القاسم وابن وهب وغيرهما على أشهب قبالتها⁴⁸⁴⁶، وتأولوا له أنه⁴⁸⁴⁷ كان يتصدق بأضعاف ذلك .

قاعدة 1020: لا يُشترط إمكان الاستيفاء من الرهن ناجزاً عند مالك⁴⁸⁴⁸، وهو الأصح من قول الشافعية⁴⁸⁴⁹، بل عند الأجل ؛ فيصح رهن الثمار قبل بدو الصلاح⁴⁸⁵⁰، فإن احتيج إلى بيعها بيعت بعد بدو الصلاح .

قاعدة 1021: قد⁴⁸⁵¹ تختلف أحكام الشيء الواحد بالنسبة⁴⁸⁵² لدورانه بين أصول متفرقة. قال الغزالي⁴⁸⁵³: لا يُشترط أن يكون الرهن ملكا للراهن، فقد نص الشافعي على أنه لو استعار الرهن جاز، وتردد قوله في تغليب حقيقة الرهن⁴⁸⁵⁴ أو العارية⁴⁸⁵⁵، قال⁴⁸⁵⁶: "والأولى أن يُقال : هو فيما يدور بين الراهن والمرتهن : رهن محض، وفيما بين المعير والمستعير: عارية، وفيما بين المعير والمرتهن : حكم الضمان أغلب ؛ فيرجع⁴⁸⁵⁷ فيه ما دام في يد الراهن، ولا يرجع بعد القبض على الأصح ؛ لأنه ضمن له الدين في عين⁴⁸⁵⁸ ملكه، ويقدرُ على إجبار الراهن على فكه بأداء الدين ؛ لأنه معير في حقه إن كان الدين حالا، وإن كان مؤجلا فقولان"⁴⁸⁵⁹.

4845 - ت : صلحا.

4846 - ت، ي، س : قبالتها - ع : قبلتها.

4847 - ع : بأنه .

4848 - الخرزبي - ج 5 ص 237، والمواق - ج 5 ص 4، والزرقاني - ج 5 ص 236.

4849 - الوجيز - ج 1 ص 96.

4850 - ع : صلاحها.

4851 - قد، ساقطة في : ت .

4852 - ع، ي : بالنسب.

4853 - الوجيز - ج 1 ص 96.

4854 - في النسخ الأربع "الرهن"، وفي الوجيز : "الضمان" .

4855 - ع : والعارية.

4856 - قال، ساقطة في : ع.

4857 - ت : ويرجع.

4858 - ع، س : غير.

4859 - انتهى من الوجيز - ج 1 ص 96.

قاعدة 1022: الرهن عند مالك كشاهد للمرتهن فيما يدعيه إلى مبلغ قيمته⁴⁸⁶⁰؛ لأنه حازه وثيقة له، إلا أنه لا يشهد إلا على نفسه لا على ذمة الراهن؛ ولذلك لا يشهد ما هلك في ضمان الراهن من الرهان⁴⁸⁶¹، ولا ما فات⁴⁸⁶² من الرهن غير مضمون على المرتهن⁴⁸⁶³ كما لا يُغاب⁴⁸⁶⁴ عليه، وما قامت البينة على هلاكه⁴⁸⁶⁵، وفي القائم بيد أمين قولان⁴⁸⁶⁶. والمعتبر في القيمة يوم الحكم إن كان باقياً⁴⁸⁶⁷، ويوم قبضه إن كان تالفاً⁴⁸⁶⁸، هذا هو المشهور، وفيه خلاف⁴⁸⁶⁹.

قاعدة 1023: عند مالك⁴⁸⁷⁰ والنعمان⁴⁸⁷¹: الرهن توثيق فيه تعليق الدين بالعين، فيضمن، وعند محمد توثيق محض، فهو أمانة⁴⁸⁷².

قاعدة 1024: عند مالك والنعمان: الرهن⁴⁸⁷³ غالب لحق المرتهن، فينفذ عتقه، قال مالك: إذا كان موسراً⁴⁸⁷⁴، وفي أحد قولي محمد مغلوب، فيرد. والنكته فيه أن محمداً يقول: محل العتق هو بعينه⁴⁸⁷⁵ محل عقد الرهن، والنعمان يقول: الرهن يتعلق بالحبس

4860 - الخرشي - ج 5 ص 260، والمواق والحطاب - ج 5 ص 30.

4861 - المصادر الثلاثة السابقة.

4862 - (ولا ما فات) : ع : وإلا فما فات - ي : وما فات.

4863 - المواق - ج 5 ص 26، والخرشي - ج 5 ص 256.

4864 - ع : يغلب.

4865 - الخرشي - ج 5 ص 260، والمواق والحطاب - ج 5 ص 30.

4866 - الخرشي - ج 5 ص 260، والمواق - ج 5 ص 30، والزرقاني - ج 5 ص 260.

4867 - الخرشي - ج 5 ص 261، والمواق - ج 5 ص 31.

4868 - المصدران السابقان .

4869 - المصدران السابقان.

4870 - المواق - ج 5 ص 25 - 26.

4871 - الفوائد السمية - ج 2 ص 109 - 110.

4872 - الوجيز - ج 1 ص 100.

4873 - ت : الراهن.

4874 - المواق والحطاب - ج 5 ص 20 - 21، والخرشي - ج 5 ص 252.

4875 - ع : بيعه - ي : تَعَيَّنَه.

والعتق بالملك فينفذ ويوجب الضمان، كما لو قتل العبد المرهونُ عبداً آخر للراهن⁴⁸⁷⁶ فإنه يُقتص منه : بأن يضمن إسقاط حق المرتهن في الحبس ؛ لأن القصاص تعلق بالدم والرهن باليد، وهو الفقه.

قاعدة 1025: عند مالك والنعيمان دوام الحبس شرط في الرهن، وخالفهما محمد، وبنى الشاشي عليها⁴⁸⁷⁷ رهن المشاع⁴⁸⁷⁸، وأن منفعة الرهن للراهن لا عطلا⁴⁸⁷⁹، كما يقول النعمان؛ ومالك يخالف في هذين الفرعين ويوافق في أصل القاعدة، فلينظر ذلك .

قاعدة 1026⁴⁸⁸⁰: الإسقاط بغير نقل لا يفتقر إلى القبول إجماعاً : كالطلاق والعتاق. والنقل يفتقر إجماعاً : كان بعوض كالبيع، أو بغير عوض كالهبة. واختلف المالكية في الإبراء: هل هو إسقاط⁴⁸⁸¹ فلا يفتقر كالشافعي وأحمد، أو نُقِل ملكٌ فيفتقر. قال ابن يونس⁴⁸⁸²: لو قال: وهبتك ديني عليك، فقلت: قبلتُ سقط، وإلا بقي. وقال أشهب: يسقط وإن⁴⁸⁸³ لم يعلم.

قاعدة 1027⁴⁸⁸⁴: إذا ثبت الملك في عين، فالأصل استصحابه بحسب الإمكان، فإذا اقتضى سبب نقله أو إسقاطه وأمكن قصره على أدنى الرتب فلا يترقى به إلى ما فوقه على أصح قولي المالكية، جمعا بين الأصل والموجب ؛ ولذلك نقول⁴⁸⁸⁵: إن الاضطرار ينقل الملك إلى المضطر؛ لكن الأصح أن لا يكون ذلك مجاناً بل بالثمن⁴⁸⁸⁶.

4876 - للراهن، ساقطة في: ع .

4877 - ع، ي: عليها - ت، س: عليها .

4878 - تقدم الكلام عليه في القاعدة 1017.

4879 - في: ي: عطلا، وفي: س: عضلا، وفي: ع: عطاء، وفي: ت: عطلا، وكتب في هامشها لعله: قضاء.

4880 - الفروق - ج 2 ص 110 - 111، الفرق التاسع والسبعون.

4881 - ت: تساقط.

4882 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 108.

4883 - ي: إن.

4884 - الفروق - ج 1 ص 196.

4885 - ت: يقول - ع: نقل.

4886 - الفروق - ج 1 ص 196.

والوقف يقتضي الإسقاط⁴⁸⁸⁷ فيقتصر به على المنافع وتبقى الرقبة على ملك ربها⁴⁸⁸⁸ حتى يكون هو المخاطب بالزكاة في الثمار والماشية. قال في الجواهر⁴⁸⁸⁹: وتأثير الوقف بطلان اختصاص المالك بالمنفعة، ونقلها للموقوف، وسلب أهلية التصرف في الرقبة بالإتلاف والنقل للغير، والرقبة⁴⁸⁹⁰ على ملك الواقف. وقال محمد وأحمد: يبطل ملك الواقف، ثم قال محمد في المشهور عنه: ينتقل⁴⁸⁹¹ إلى الله عز وجل. وقال أحمد: للموقوف كالهبة.

4887 - الفروق - ج 1 ص 111.

4888 - الفروق - ج 1 ص 188 - 189.

4889 - ج 3 ص 972.

4890 - ت: والوقف.

4891 - س: تنتقل.

القسمة⁴⁸⁹²

قاعدة 1028⁴⁸⁹³: يمتنع القسم تارة لحق الله عز وجل : كالغرر في القرعة بين المختلفات، والربا في النسيئة بين الطعامين، والتفاضل في النوع الواحد من العين، وإضاعة المال في الياقوتة⁴⁸⁹⁴ والدررة. وطوراً لحق الأدمي: كالثوب والخشبة والدار اللطيفة⁴⁸⁹⁵ والمصرعين⁴⁸⁹⁶؛ ولذلك يجوز بالتراضي .

قاعدة 1929: الشرط المفسد يوجب وقوع العقد مستقر الفساد عند محمد، فالمفسد عنده نفس الشرط. وعند النعمان : وجود شيء من الشروط الذي لا يحتمله العقد؛ فإذا حذف المفسد قبل أن يتصل بالعقد جاز، وقاله مالك في اشتراط السلف .

قاعدة 1030: القبض عند النعمان أمر يتقرر به البيع : كالهبة، فيتقرر به البيع⁴⁸⁹⁷ الفاسد بالقيمة ؛ لأن الأصل في المعاملات العدل، والعدل هو المساواة، فإذا لم يصح المسمى رجع إلى القيمة ؛ لأنها الأصل عندهم، وإنما التسمية لقطع المنازعة، فإذا وجدت على معنى غير جائز رجع إلى الأصل .

والنهي عن العقد عندهم : إما لمعنى في عينه : كالميتة. أو في غيره ويتصل به، أي هو من سببه : كالربوي⁴⁸⁹⁸ ؛ فهذا يعود بفساد⁴⁸⁹⁹ المنهي عنه. أو لا يتصل: كوقت النداء⁴⁹⁰⁰، فهذا لا يعود.

4892 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع" فقط .

4893 - الفروق - ج 4 ص 26، الفرق 215، وانظر القاعدة 875 وما بحاشيتها من مراجع.

4894 - ت : الياقوت .

4895 - (اللطيفة) في هامش : ت : صوابه : الضيقة.

4896 - ت، ع : المصرعان.

4897 - ت : بيع .

4898 - ع، س : كالربويين.

4899 - ي : فساد.

4900 - ي : الغدا.

قاعدة 1031: الزيادة التي لا تفيد الزائد ملكا ولا سلامة ملك - تبرع عند محمد لا ثمن⁴⁹⁰¹. وقال النعمان: قد يثبت وصف⁴⁹⁰² الثمنية للبائع من غير مضمون يقابله. فقال⁴⁹⁰³ محمد: الزيادة والحط بعد انبرام⁴⁹⁰⁴ العقد هبة ولا يلحق أصل العقد. وقال النعمان: يلحق.

قاعدة 1032: السبب الفاسد عند محمد غير مشروع، فلا ينتقل الملك بالبيع الفاسد؛ لأن الفساد لإبطال الأحكام. وعند النعمان مشروع فينتقل⁴⁹⁰⁵. وللملكية قولان؛ وأصلهم أن النهي يدل على الفساد إلا بدليل، ومعنى الفساد في العقد انتفاء⁴⁹⁰⁶ ترتب أثره عليه: كالشافعي، فلا معنى للنقل. والنعمان على أصله من أنه للصحة.

قاعدة 1033⁴⁹⁰⁷: عند مالك ومحمد أن نماء المشترك كالنتاج والغلة؛ فلا يجوز اشتراط التفاوت في الربح بل يقتسمان الربح على قدر رؤوس أموالهما. وقال النعمان: كريح القراض، فيجوز.

قاعدة 1034: الشركة⁴⁹⁰⁸ تستدعي مشتركا فيه قطعا، فقال محمد: شركة الأبدان⁴⁹⁰⁹ لم تصادف مشتركا، فتنفني⁴⁹¹⁰ لانتفاء لازمها⁴⁹¹¹. وقال مالك والنعمان: بل صادفت مشتركا وهو المنافع. والنكته فيها⁴⁹¹² أن محمدا يقول: محل الشركة المال؛ لأن

4901 - (عند محمد لاثمن): س: غير ثمن.

4902 - وصف، ساقطة في: ع.

4903 - ع: قال.

4904 - ت: التزام.

4905 - (مشروع فينتقل): س: (مشروع فينتقل الملك بالبيع الفاسد).

4906 - ي: إبقاء.

4907 - بداية المجتهد - ج 2 ص 209، والوجيز - ج 1 ص 112، والخرشي - ج 6 ص 45، والمواق - ج 5 ص 129.

4908 - الشركة، عرفها خليل بقوله: "الشركة إذن في التصرف لهما مع أنفسهما"، انظر الخرشي - ج 6 ص 38، والمواق والحطاب - ج 5 ص 117.

4909 - شركة الأبدان لا تقوم على المال ولكن على العمل، وذلك بأن يتحد العمل أو يتلازم، خليل: "وجازت (الشركة) بالعمل إن اتحد أو تلازم وتساويا فيه أو تقاربا"، الخرشي - ج 6 ص 51، والمواق - ج 5 ص 136.

4910 - ت: فينتفني.

4911 - بداية المجتهد - ج 2 ص 110، والوجيز - ج 1 ص 112.

4912 - ي، س: فيها.

العمل غير معلوم ولا موجود⁴⁹¹³، فيشترط المال وأن يكون الربح تابعا له. والنعمان يقول: إنما تتعقد على عمل⁴⁹¹⁴ الشركة؛ لأن خلط المالين قد يوجد دون عقد، بخلاف العمل، ويدل على جواز العقد على العمل⁴⁹¹⁵ الإجارة والقراض ونحوهما.

قاعدة 1035⁴⁹¹⁶: مراعاة درء المفاسد أهم من مراعاة جلب المصالح، إلا بمنفصل؛ ومن ثمّ منع محمد شركة المفاوضة⁴⁹¹⁷، وعلى مالك والنعمان بيان ترجيح مصلحتها⁴⁹¹⁸. والنكته في هذا الباب أن المقصود الأول من الشركة أن يكون عملها أفضل من عمل كل واحد منهما - وهذا إنما يوجد بأن لا يكون في صورتها غبن على أحدهما، ومن ثمّ منع مالك شركة الوجوه⁴⁹¹⁹ مطلقا، والأبدان في صنعتين أو موضعين⁴⁹²⁰، خلافا للنعمان فيها⁴⁹²¹ - وأن يكون⁴⁹²² بحيث يكون عمل كل واحد منهما في مال صاحبه كعمله في مال نفسه، وهذا إنما يكون مع الخلط، فإن دواعي النفوس لا تتحرك إلى تمييز⁴⁹²³ مال الغير كما تتحرك إلى تمييز⁴⁹²⁴ مال النفس، فالتمييز⁴⁹²⁵ يخل بهذا المقصود؛ ومن ثمّ منع محمد شركة الأبدان⁴⁹²⁶؛ لأن المنافع لا تختلط وشركة المفاوضة.

4913 - في: ع: إضافة هنا، وهي: (ولأن الربح تابع له).

4914 - ت: محل.

4915 - على العمل، ساقطة في: س.

4916 - المنجور - ج 2 م 29، ص 1-2، وإيضاح المسالك - ص 219-222، القاعدة 34، والقاعدة 200 من قواعد المقرري المتقدمة.

4917 - الوجيز - ج 1 ص 112. وشركة المفاوضة هي أن يجعل كل واحد من الشريكين للآخر التصرف في غيبته وحضوره بالبيع والشراء والكرء والاكتراء وغير ذلك، انظر الدردير - ج 3 ص 316، وحاشية الدسوقي عليه، والخرشي - ج 6 ص 42-43.

4918 - انظر بداية المجتهد - ج 2 ص 210.

4919 - وشركة الوجوه، أو شركة الذمم، هي: أن يتفق الشريكان على أن يشتريا شيئا بينهما في ذمتها بلا مال يخرجه من عندهما، ثم يبيعان ذلك، فإن هذه الشركة تكون فاسدة. انظر الخرشي - ج 6 ص 54.

4920 - بداية المجتهد - ج 2 ص 211، والخرشي - ج 6 ص 51.

4921 - بداية المجتهد - ج 2 ص 211.

4922 - ع: تكون.

4923 - ج: تمييز - ت، س: تمييز - ع، ي: تمييز.

4924 - ج: تمييز - ت، س: تمييز - ع، ي: تمييز.

4925 - ت، ع، ي: فالتمييز - س: والتمييز.

4926 - راجع القاعدة 1034.

قاعدة 1036⁴⁹²⁷: كل حكم مرتب⁴⁹²⁸ على عادة فإنه ينتقل بانتقالها إجماعاً : كما تختلف النقود في المعاملات، والألفاظ في المتعارفات وصفات الكمال، والنقص في عيوب المبيعات ؛ فإن المعبر في ذلك كله العادة، فإذا تغيرت تغير الحكم.

قاعدة 1037: لبن الأدمية مال يصح بيعه عند مالك ومحمد⁴⁹²⁹ كلبن الأنعام. وقال النعمان : ليس بهال فلا يصح⁴⁹³⁰ ؛ لأنه جزء من آدمي، وأجزاء الأصل تثبت⁴⁹³¹ على حكم الأصل، والأصل ليس بهال ؛ ولذلك قال: إن الأمة ليست بهال بأجزائها، إذ شعرها لا يباع، وإنما ماليتها بحكم الرق، والرق لا يتعلق بالأطراف والأجزاء. قالوا : وكان القياس يقتضي نجاسته وتحريمه ؛ لأنه من غير مأكول⁴⁹³²، ولكنه أجل⁴⁹³³ لضرورة التغذية⁴⁹³⁴ كرامة⁴⁹³⁵ في أن يحصل الغذاء للأولاد من أجزاء الأمهات، ثم حكم بطهارته لعله التغذية ؛ إذ لا يليق بمحاسن الشرع الحكم بنجاسة ما به التغذية على العموم.

قاعدة 1038: علة الملك الحياة والأدمية، وجواز التصرف على الإطلاق أثره : فالعبد مالك عند مالك⁴⁹³⁶. وقال النعمان : العلة الجواز فلا يملك. وللشافعي القولان. وفائدته الوطء والزكاة وغيرهما، وإنما أسقطها مالك لتسلط السيد كالدين.

4927 - انظر المواق - ج 4 ص 388 الذي نقل محتوى هذه القاعدة عن الذخيرة للقرافي، وانظر القاعدة 1231.

4928 - ع : مترتب.

4929 - بداية المجتهد - ج 2 ص 105.

4930 - نفس المصدر.

4931 - س : تثبت - ت، ع، ي : تثبت.

4932 - المصدر السابق - ج 2 ص 105.

4933 - (أحل) : ي : أصل.

4934 - س : التغذية.

4935 - (كرامة) : ع : كراهة.

4936 - المنجور - ج 1، م 14، ص 6، وانظر القاعدة السابقة 618.

قاعدة 1039: إسقاط المجهولات جائز عند النعمان⁴⁹³⁷، وهو أصل مالك خلافاً للشافعي⁴⁹³⁸؛ وعليهما البيع بشرط البراءة⁴⁹³⁹، وللمالكية القولان⁴⁹⁴⁰، وتفریق المشهور بين ما لا يُعلم من عيوب الرقيق وغيره استحسان⁴⁹⁴¹.

قاعدة 1040⁴⁹⁴²: قال محمد: كل تصرف يفتقر إلى الإذن فإنه يفتقر إلى صريحه؛ فإذا رأى عبده يتجر لم يكن سكوته إذناً، وكذلك المرتهن إذا رأى الراهن يتصرف؛ وعلى هذا أمر النكاح والبيع وحق الرد بالعيب؛ والشفعة لا تبطل بالسكوت، وإنما⁴⁹⁴³ تبطل بتأخير الطلب، وكذلك سكوت المعتقة⁴⁹⁴⁴ عن الفسخ، وأما سكوته عن ردع⁴⁹⁴⁵ الدابة فإنما جعل التزاماً للضمان؛ لأن عليه الردع⁴⁹⁴⁶ وهو بيده، ويؤيده أن المأذون لو ترك التجارة وسكت السيد لم يكن حجراً، مع أن الحجر أصل. وسبب ذلك أن السكوت⁴⁹⁴⁷ تردد لا دلالة له، وسكوت البكر بالنص⁴⁹⁴⁸ لا بالقياس. وقال النعمان: السكوت إذن.

واختلف قول ابن القاسم في السكوت⁴⁹⁴⁹ على الشيء: هل هو إقرار به أو لا؟ وهل هو إذن فيه⁴⁹⁵⁰ أو لا؟⁴⁹⁵¹. قال ابن رشد: وهذا⁴⁹⁵³ أظهر القولين؛ لأن قوله

4937 - بداية المجتهد - ج 2 ص 151.

4938 - نفس المصدر.

4939 - بيع البراءة: هو أن يشترط البائع على المشتري التزام كل عيب يجده في المبيع على العموم. انظر المدونة - ج 10 ص 181، وبداية المجتهد - ج 2 ص 151.

4940 - بداية المجتهد - ج 2 ص 151.

4941 - نفس المصدر.

4942 - المنجور - ج 1، م 15، ص 4-6، وانظر القاعدة 633 وما بهامشها من مراجع.

4943 - ت، ج، س: إنما.

4944 - ع: المعتق.

4945 - (ردع): ج: ودع - ع: رد.

4946 - (الردع): ج: الودع.

4947 - أن السكوت، ساقطة في: ت.

4948 - وهو الحديث الآتي في هذه القاعدة.

4949 - في السكوت، ساقطة في: ي.

4950 - فيه، ساقطة في: س.

4951 - انظر القاعدة 633 والمراجع التي بحاشيتها.

4952 - قال، ساقطة في: س.

4953 - ع: وهو.

عليه السلام في البكر: "إذنها صمايتها"⁴⁹⁵⁴ أن غير البكر بخلافها، وقد أجمعوا عليه في النكاح، فيقاس عليه غيره، إلا أن يُعلم بمستقر العادة في أمر أن أحداً لا يسكت عليه⁴⁹⁵⁵ إلا راضياً به، فلا يختلف فيه.

قال ابن أبي زيد: وقد جعل أصحابنا السكوت كالإقرار في أمور: منها أن يقول: قد راجعتك فتسكت⁴⁹⁵⁶ ثم تدعي من الغد أن عدتها كانت انقضت، فلا قول لها. ومنها من حاز شيئاً يُعرف لغيره، فباعه وهو يدعيه لنفسه، والآخر عالم ساكت لا ينكر بيعه؛ فذلك يقطع دعواه. ومنها أن يأتي بينة إلى رجل، فيقول: اشهدوا أن لي عنده كذا وكذا وهو ساكت فذلك يلزمه.

قاعدة 1041: الإذن في التجارة توكيل في التصرف، ويقع تصرف العبد لسيدته كالوكيل والعامل، هذا قول مالك ومحمد. وقال النعمان: فك حجر⁴⁹⁵⁷ الرق، ويصير العبد متصرفاً لنفسه كالمكاتب، إلا أنه غير لازم لعدم العوض. فقالا: المأذون له في نوع لا يتصرف في غيره، وقال: يتصرف مطلقاً. ونكتة الخلاف⁴⁹⁵⁸: هل يتبعض الإذن أو لا؟ فقالا: يتبعض، وقال: لا.

قاعدة 1042: قالا: الإذن في التجارة لا يتناول الرقبة، بل هو مقصور على الكسب، فلا تُباع رقبة المأذون بدين تجارته. وقال: يتناولها، وهي من مال التجارة⁴⁹⁵⁹. وعلى الأول لا يؤاجر نفسه، كما لا تنكح نفسها، وعلى الثاني يؤاجر، قال: ولولا أن التصرف في الرقبة يتضمن حجر الأنكحة⁴⁹⁶⁰، بخلاف منافع الرقبة.

4954 - متفق عليه، انظر نيل الأوطار - ج 6 ص 129.

4955 - ع: عنه.

4956 - ع: فسكنت.

4957 - (فك حجر): ع: فكجر.

4958 - ع: ونكته.

4959 - ع: التجارة فتباع.

4960 - ع: حجره لأنكحه.

4961 الحوالة

قاعدة 1043: الحوالة عند مالك ومحمد تحويل الدين من ذمة إلى ذمة⁴⁹⁶²؛ ولذلك جازت بالمسكّم فيه⁴⁹⁶³، والاستبدال به لا يجوز. وعند النعمان: تبديل دين بدين وذمة بذمة. قال الشاشي⁴⁹⁶⁴: وهذا غير صحيح؛ لأن تبديل الدين بالدين لا يجوز؛ ولأن اسم الحوالة للتحويل لا للتبديل. فقالا: لا يعود الدين إلى المحيل بموت المحال⁴⁹⁶⁵ مفلساً وبجحوده⁴⁹⁶⁶، وقال: يعود.

قاعدة 1044: الحوالة عندهما معاوضة مقبوضة؛ ولذلك سقطت من الجانبين مع قيام التكليف والملاء، وإذا لم يملك التغليظ بالمطالبة ولا التخفيف بالإبراء، فقد انقطعت العلائق. وعنده معاوضة غير مقبوضة. وهو أصل للمسألة⁴⁹⁶⁷ قبلها أيضاً.

4961 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع" فقط .

4962 - وعرفها (الحوالة) المواق بقوله : "تحويل الدين من ذمة إلى ذمة تبرأ بها الأولى " - ج 5 ص 90، وعرفها ابن الحاجب بقوله : "نقل الدين إلى ذمة تبرأ بها الأولى" ص 390.

4963 - انظر بداية المجتهد - ج 2 ص 248.

4964 - س : الشافعي .

4965 - (بموت المحال) : س : بموت المحال عليه - ع : بثبوت الحال .

4966 - الخرشبي - ج 6 ص 19، والمواق والحطاب - ج 5 ص 94 - 95.

4967 - ي، س : المسألة .

قاعدة 1045: قال النعمان : كفالة الوجه التزام ما هو مضمون على الأصل⁴⁹⁶⁹، فتجوز⁴⁹⁷⁰؛ لأنها تؤول إلى مال⁴⁹⁷¹. وقال محمد : التزام غرم⁴⁹⁷² ما على الأصل، والكفالة لا تجوز إلا بما يثبت في الذمة فتمتنع. وقال مالك : حميل الوجه إذا لم يأت به غرم حتى يشترط أن لا يغرم، وهو استحسان.

قاعدة 1046⁴⁹⁷³: عند مالك ومحمد الدين باق على الميت فيصح ضمانه عنه، ويبقى على المفلس أيضا كالحي المعسر؛ ولذلك امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه⁴⁹⁷⁴. وعند النعمان ساقط فلا يصح ضمانه.

قاعدة 1047: لا ينعقد قول المحجور عليه سببا كإقراره، بخلاف فعله كاستيلاذه وإتلافه؛ حتى قال القراني : لو قبل الهبة أو الصدقة لم يملكها بذلك، والفرق غلبة السلامة فيما شرع الحجر لأجله في الفعلية دون القولية، وفي الأقوى من النوعين قولان؛ لأن ما تقدم يقتضي قوة الفعل، وقوة الملك بالشراء على الملك بالإحياء عند مالك لبطلانه بزواله يقتضي العكس، وفيه نظر.

قاعدة 1048 : الدين ما تعلق بالذمة، وأمكن الخروج عنه⁴⁹⁷⁵ بكل⁴⁹⁷⁶ معين من نوعه، والعين ما كان شخصا⁴⁹⁷⁷ في نفسه لا يوجد من نوعه غيره.

4968 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع" فقط، .. والحالة لها أسماء : كفالة، وحمالة، وضمانة، وزعامة. وقد عرفها ابن الحاجب وخبيل بأبنا: "شغل ذمة أخرى بالحق"، انظر الخرخشي - ج 6 ص 21، والمواق والحطاب - ج 5 ص 96، وبداية المجتهد - ج 2 ص 244.

4969 - ع : الأصح.

4970 - ت : فيجوز.

4971 - ع : مال.

4972 - ت : غرم - ع، س : غير - وفي : ي : هذه الكلمة غير موجودة.

4973 - الخرخشي - ج 6 ص 23، والمواق والحطاب - ج 5 ص 97 - 98، والوجيز - 1 ص 110.

4974 - عن سلمة بن الأكوع قال : " كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأتي بجنائزة، فقالوا : يا رسول الله صل عليها، قال : هل ترك شيئا؟ قالوا: لا، فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : ثلاثة دنانير، قال صلوا على صاحبكم، فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلي دينه، فصلى عليه" رواه البخاري وأحمد والنسائي، وانظر روايات أخرى في نيل الأوطار - ج 5 ص 251.

4975 - ع : عنها.

4976 - ت : فكل.

4977 - شخصا، ساقطة في : ع.

الإقرار⁴⁹⁷⁸

قاعدة 1049: قال مالك ومحمد: لا يوجب المرض حجر الإقرار⁴⁹⁷⁹، فيحاص مقر الصحة. وقال النعمان: يوجب، فيقدم عند ضيق التركة⁴⁹⁸⁰. وحكى عبد الوهاب في إقراره لمن يتهم عليه من الأجانب: كالصديق الملاطف والمريض يورث كلالته⁴⁹⁸¹ - روايتين: أحدهما رده، والأخرى أنه من الثلث. وبني خلافهم أيضا على:

قاعدة 1050 أخرى⁴⁹⁸²، وهي أن الإقرار عندهما إخبار أو محكوم له بحكمه⁴⁹⁸³، فيستوي إقرار الصحة والمرض. وعنده إنشاء أو محكوم له بحكمه، فيقدم دين الصحة. وعلى القاعدتين معا ينبنى إقراره لو ارث: فأبطله وصححاه، إلا أن مالكا يشترط انتفاء التهمة.

قاعدة 1051: عند مالك والنعمان أن الصفة المجهولة المقدار، تفيد زيادة على الموصوف لغة وشرعا كالمعلومة؛ فإذا أقر بهال عظيم ثم فسره بتافه حقير لم يقبل. وعند الشافعي والأبهري لا تفيد⁴⁹⁸⁴، فيقبل.

قاعدة 1052: تقدم اختلاف المالكية في الحكم المعلق⁴⁹⁸⁵ بأمر: هل يتعلق بأدنى ما يقع عليه، أو بأقصاه. ثم اختلفوا هل ذلك في ذاته أو في اعتبار الشرع. فمن أقر بهال عظيم: فقيل: ما يصدق عليه الوصف لغة، وقيل: نصاب القطع، وقيل: الزكاة، وقيل: الدية⁴⁹⁸⁶.

4978 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع"، فقط.

4979 - فيه تفصيل، أنظره في الخرشني - ج 6 ص 87 وما بعدها، والمواق والخطاب - ج 5 ص 218 وما بعدها.

4980 - ت: الشركة.

4981 - الكلالته في باب الميراث: الفريضة التي لا ولد فيها ولا والد، أما المراد بالكلالته هنا، فهو الفريضة التي لا ولد فيها ذكرا أو أنثى وإن سفلى، انظر التودي والتسولي على التحفة - ج 2 ص 301.

4982 - هذه القاعدة اعتبرتها نسخة "ع" قاعدة مستقلة وأعطتها رقما خاصا بها.

4983 - الفروق - ج 1 ص 17.

4984 - ع: يفيد.

4985 - ع: حكم المعلق.

4986 - الخرشني - ج 6 ص 94، والمواق - ج 5 ص 228.

قاعدة 1053: قال الشاشي : أكثر ما بُني⁴⁹⁸⁷ عليه مسائل الإقرار، أنا⁴⁹⁸⁸ لا تُلزم⁴⁹⁸⁹ المقر إلا التعيين لبراءة ذمته المتيقنة. وهم يُلزمونه ما شهد⁴⁹⁹⁰ به ظاهر لفظه ؛ وعليه لو أقر بهال عظيم، أو قال له: عندي ألف ودرهم⁴⁹⁹¹ ؛ فإن مذهب الشافعية أنه يُرجع في تفسير الألف إليه⁴⁹⁹². وقال النعمان : إذا عُطف على الألف شيء من الموزونات أو المكيلات أو المعدودات كان تفسيراً له .

قاعدة 1054⁴⁹⁹³: إقرار الوارث بالنسب يتضمن الإقرار بالمال، فإذا لم يثبت لم يثبت المال في ظاهر الحكم عند محمد ؛ واختلف مذهبه في وجوب دفع المال فيما بينه وبين الله تعالى، والحق وجوبه، كما لا يحل للمقر له إذا كان المقر كاذباً. وقال مالك والنعمان : يوجب الشركة في المال، ولا أدري كيف يثبت الفرع والضمن⁴⁹⁹⁴، مع انتفاء الأصل والمتضمن⁴⁹⁹⁵، وليس قصده الأول المال، فيقدم على ظاهر لفظ الإقرار، ألا تراه لو أقر ببنة أسن⁴⁹⁹⁶ من أبيه لم يُعتبر⁴⁹⁹⁷.

قاعدة 1055⁴⁹⁹⁸: عند مالك ومحمد أن الإقرار ليس من الخصومة، فلا يستفاد من التوكيل عليها، وعند النعمان منها، فيستفاد .

4987 - ي : تُبنى .

4988 - ع، ي : أنا (أي الشافعية) - ت، س : أنها .

4989 - ت، س : تلزم .

4990 - ي : يشهد .

4991 - المواق - ج 5 ص 227 - 228، والخرشي - ج 6 ص 93 .

4992 - الوجيز - ج 1 ص 119 .

4993 - المنجور - ج 2، م 2، ص 6 .

4994 - ع : والضمان .

4995 - ت، ي، س : والمتضمن - ع، ج : والضمان .

4996 - ي، س : (أسن) - ت، ج : (ابن) - ع : بياض .

4997 - ع، ي، س : يعتبر - ج : يعتبره - ت : يفتقر .

4998 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 974، فراجعها .

الوكالة⁴⁹⁹⁹

قاعدة 1056 : التوكيل عندهما استنابة في اتصال الحق بلسان الوكيل، فهو كالاتنابة في اتصال المال بيد الوكيل، فيصح في⁵⁰⁰⁰ الخصومة من غير رضا الخصم⁵⁰⁰¹. وعنده نقل الحق⁵⁰⁰²، فلا يصح بغير رضاه إلا لعذر: كالحوالة لا تصح إلا برضا المحال.

قاعدة 1057⁵⁰⁰³: الإقرار بسيط، وهو ما أضر بالمقرّر خاصة، مثل: له عندي كذا، فيُسمع من البرّ والفاجر إجماعاً اكتفاءً بوازع الطبع عن وازع الشرع⁵⁰⁰⁴. أو بغيره⁵⁰⁰⁵ خاصة: كقوله: لفلان عند فلان كذا.

ومركب، وهو ما أضر به وبغيره، نحو له عندي وعند فلان كذا، فيُسمع في نفسه فقط⁵⁰⁰⁶، فإن لم يمكن الانفصال، مثل عبيد الذي بعته كنت أعتقته، فعند انتفاء التهمة، يقبل في حق نفسه فتبطل⁵⁰⁰⁷ دعوى العتق ويصح البيع، وعند وجودها يبطل الإقرار جملة. أما ما تمحض للضرر بالغير، فإن عاد بالنفع إلى المقر فهو الدعوى وإلا فهو شهادة. فظهر الفرق⁵⁰⁰⁸ بين الإقرار والدعوى والشهادة.

قاعدة 1058⁵⁰⁰⁹: الإقرار المركب⁵⁰¹⁰ عند مالك والنعمان إقراران، فإذا أقر الوارث الذي يجوز المال بالنسب ثبت المال، وكان شاهداً بالنسب. وعند محمد إقرار واحد، فيتلازمان.

4999 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع"، فقط.

5000 - ت، س : من.

5001 - المواق والخطاب - ج 5 ص 148، والوجيز - 1 ص 113.

5002 - (الحق): س : الحكم .

5003 - الفروق - ج 1 ص 17.

5004 - الفروق - ج 4 ص 38.

5005 - ت، ي : لغيره .. بغيره : أي أضر بغيره.

5006 - فقط، ساقطة في : ت.

5007 - ت : فيبطل.

5008 - الخطاب - ج 5 ص 216، والخرشي - ج 6 ص 86.

5009 - المنجور : ج 2، م 2، ص 6، والفروق - ج 1 ص 17.

5010 - ت : بالمركب.

قاعدة 1059: إقرار بعض الورثة بدّين على الميت، قال النعمان: إقرار على نفسه بما في يده، فيلزمه جميع الدين منه، أو الارتفاع بالكلية عنه. وقال مالك ومحمد: إقرار على الميت شائع في التركة، فيلزمه بقدر حصته. وفي المذهبين خلاف، ومذهب النعمان أصح.

قاعدة 1060: إقرار الوارث الذي يجوز المال بنسب، قال محمد: إقرار خلافة، فيثبت النسب والميراث. وقال مالك والنعمان: شهادة، فلا يثبت النسب ويثبت الميراث.

قاعدة 1061: قال محمد: لا يلزم المقر إلا اليقين، فإذا أقر بألف مطلق في يوم، ثم أقر به في يوم آخر، لم يلزمه إلا ألف واحد؛ لأن التكرير محتمل⁵⁰¹¹. وقال النعمان: يلزمه ألفان إن كان في مجلسين، وخالفه صاحبه.

قاعدة 1062: المطلقات عند مالك تنقيد⁵⁰¹² بالعرف، فلا يبيع الوكيل بالغبن الفاحش، ولا بالعرض، ولا بالنسيئة⁵⁰¹³، ووافق محمد في هذه المسائل⁵⁰¹⁴، وخالفه النعمان فيها وفي الأصل، وقال: التعويل على اللفظ فيتعين⁵⁰¹⁵ إطلاقه كألفاظ الشرع⁵⁰¹⁶. قال بعضهم: وما كان أحسن هذا لو طرده، لكنه ناقض⁵⁰¹⁷.

5011 - (لأن التكرير محتمل): ع: وما كان التكرير محتملا - س: لأن التكرير محتمل.

5012 - ع: تنقيد.

5013 - بداية المجتهد - ج 2 ص 251.

5014 - المصدر السابق.

5015 - "فيتعين" هكذا في النسخ الأربع، وفي هامش "ت": صوابه: فيتقيد.

5016 - قارن بها في بداية المجتهد - ج 2 ص 251.

5017 - ع: ناقص.

التفليس⁵⁰¹⁸

قاعدة 1063: الثمن عند مالك ومحمد معقود عليه، فإذا تعذر انفسخ العقد، فإذا أفلس فوجد عين شبيهه عنده⁵⁰¹⁹، فهو أحق به. وعند النعمان: معقود به، فهو أسوة الغرماء؛ والنظر له، والخبر لهما⁵⁰²⁰.

قاعدة 1064⁵⁰²¹: عند مالك والنعمان أن المدعي كالثابت في طريق الحكم، فيصح الصلح على الإنكار؛ ولأن فيه ضرباً من الصدقة. وقال محمد: ليس كالثابت، فيكون المدعي قد أخذ مالا بغير حق ولا عن عوض.

قاعدة 1065⁵⁰²²: اختلف المالكية في تأثير اشتراط ما يوجبه⁵⁰²³ العقد في الفساد، واستقرئ⁵⁰²⁴ تأثيره من قوله في المدونة: وإن باع سلعة بنصف دينار إلى أجل، واشترط أن يأخذ به - إذا حل الأجل - دراهم لم يجز. قلت:

والقاعدة 1066⁵⁰²⁵ المعروفة له في المدونة: أنه إنما يُنظر إلى الأفعال لا إلى الأقوال؛ ولذلك تُلغى الدراهم التي يذكرها السمسار، إذا كانت العادة أن البيع بالدنانير، أو اشترط⁵⁰²⁶ ذلك.

وأما المسألة المتقدمة، فوجهها أن جزء الدينار عنده ذهب فلا تتعين الدراهم قبل الحكم؛ لإمكان أن يضرب ذلك الجزء كما في زماننا، فيتفق عليه، فالبيع عليه معلوم، وعلى صرفه مجهول، وإن عين الدراهم فصرفت مستأخر، فليس من شرط ما يوجبه الحكم مطلقاً.

5018 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع"، فقط.

5019 - (فوجد عين شبيهه عنده): في نسخة "ت": عين شبيهه عنده - وفي نسخة "ع": عينا شبهه عينه.

5020 - ع: والخيار لهم.

5021 - الفروق - ج 4 ص 2 - 3.

5022 - المنجور - ج 1، م 29، ص 2 - 6.

5023 - ع: يوجب.

5024 - ع، ي: واستقرأ.

5025 - المصدر السابق.

5026 - ت، ع: أو اشتراط.

وهذا يقع الجواب عن من قال : كيف تحكمون بجعل النقد في الشورة، وتمتع الزوج بذلك مع الزوجة، وهو لو شرط ذلك لم يصح :

والقاعدة (1067)⁵⁰²⁷ : أن العرف كالشرط، والغالب مقدم على الأصل⁵⁰²⁸، ومن ثم قال عبد الحميد⁵⁰²⁹ وغيره : لو كان الغالب التعامل على الفساد لكان القول قول مدعيه، كما وقع لسحنون في المغارسة، وقيدوا بذلك قوله في المدونة : إن القول قول مدعي الصحة، كما نزلوه على أن الاختلاف في ذلك لا يؤدي إلى الاختلاف في زيادة الثمن ونقصانه، فإن أدى فحكمه حكم الاختلاف في قدر الثمن .

قال المازري : قال المتأخرون : كل معنى⁵⁰³⁰ يؤدي إلى الاختلاف في الثمن فحكمه حكم الاختلاف فيه : كالأجل وشرط الرهن والحميل والخيار .

قاعدة 1068 : اختلف المالكية في الطعام في العيب والاستحقاق : هل يجري مجرى العروض أو لا؟ وهو قول ابن القاسم؛ لأن بعضه يحمل عن⁵⁰³¹ بعض .

قاعدة 1069 : اختلاف الحال عند المالكية يوجب اختلاف المقال⁵⁰³²، ويعبرون عنه بأن يقولوا : هذا خلاف في حال، أو في شهادة : كما إذا استُحق نصفُ الطعام : فقيل للمشتري : رُدَّ ما بقي، والتمسك ؛ بخلاف العروض . وقيل : ليس له رد كالعروض . فالأول شهد عنده الحال بأن الجملة مرغِب⁵⁰³³ فيها، بخلاف البعض . والثاني شهد عنده⁵⁰³⁴ بأن الطعام كالعروض، فتساوى⁵⁰³⁵ فيه شراء النصف والجملة . قال ابن بشير : وحكم الفقيه في هذا أن ينظر⁵⁰³⁶ إلى مقاصد الناس واختلاف أغراضهم بالأزمان والبلاد .

5027 - المصدر السابق.

5028 - انظر المنجور - ج 2، م 13، ص 7 وما بعدها، وراجع القواعد : 13 و 16 و 999، وإيضاح المسالك - ص 178 - 179، القاعدة 16.

5029 - لعله يقصد عبد الحميد المعروف بابن الصائغ، وقد تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 763.

5030 - ع : معنى.

5031 - في : ي : على .

5032 - ع : المأل .

5033 - ع، ي : يرغب.

5034 - س : عنده الحال.

5035 - ت، س : فتساوى - ع : إذا تساوى - ي : يتساوى.

5036 - ي : تنظر.

الجوائح⁵⁰³⁷

قاعدة 1070⁵⁰³⁸: روى ابن القاسم في المدونة : الجائحة ما لا يُستطاع دفعه وإن علم به : كالجيش، بخلاف السارق، وقاله⁵⁰³⁹ ابن نافع في المدونة. وروى ابن القاسم⁵⁰⁴⁰ فيها : أن السارق جائحة، وقال مطرف⁵⁰⁴¹ وابن الماجشون : الجائحة ما أصاب الثمرة من السماء من عفن⁵⁰⁴² أو برد أو عطش أو فساد بحر أو برد⁵⁰⁴³ أو بكسر الشجر؛ وأما ما كان من صنع آدمي فليس بجائحة ؛ ومقتضاه أن الجيش ليس بجائحة، بخلاف⁵⁰⁴⁴ رواية ابن القاسم في المدونة.

5037 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع"، فقط.

5038- المواق والحطاب - ج 4 ص 507.

5039 - ع : وقال.

5040 - (وروى ابن القاسم) : ت : وابن القاسم .

5041 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 507.

5042 - (عفن): س : علو.

5043 - ت : فرد.

5044- ع، س : خلاف.

الشفعة⁵⁰⁴⁵

قاعدة 1071 : اختلف المالكية في الشفعة هل وجبت لنفس البيع أو لسبب⁵⁰⁴⁶ ما يدركه من الضرر؟ فإذا باع ما يستشفع به وقلنا: بالأول، فقد تقرر ملكه على الشفعة، وإن قلنا: بالثاني فقد زال الضرر.

قاعدة 1072: منافع البضع⁵⁰⁴⁷ متقومة عند مالك ومحمد فيُشفع المهر⁵⁰⁴⁸. وقال النعمان : لا تنقوم إلا على عاقد أو متلف بحكم العقد، وليس الشفيع واحدا⁵⁰⁴⁹ منها⁵⁰⁵⁰.

قاعدة 1073 : عند مالك والشافعي أن الشفعة فائدة الملك، فتقدر بقدره، فتكون على الأنصباء⁵⁰⁵¹. وعند النعمان حكم الملك، والحكم لا يتكثر بتكثر⁵⁰⁵² العلة، فهي على الرؤوس⁵⁰⁵³، وروي مثله عنهما.

قاعدة 1074: عندهما أن شرع الشفعة لدفع ضرر خاص، فقليل : إنه مؤنة الانقسام المحوج إلى أفراد المرافق، وعن⁵⁰⁵⁴ بعض المالكية المخالطة، وعنده لدفع ضرر عام، وهو سوء⁵⁰⁵⁵ الجوار، فقالا : لا شفعة للجار⁵⁰⁵⁶، وقال : له الشفعة⁵⁰⁵⁷.

5045 - هذا العنوان موجود في نسخة "ع" فقط.

5046 - ت، ي : (لنفس البيع أو لسبب) - ع : (لنفس البيع أو بسبب) - س : (بنفس البيع أو بسبب).

5047 - راجع القاعدتين 675، 1109 .

5048 - بداية المجتهد - ج 2 ص 214 .

5049 - ت، ي : واحد .

5050 - نفس المصدر، وذلك أن أبا حنيفة يرى أن الشفعة في المبيع فقط .

5051 - المصدر السابق - ص 215 .

5052 - ع : بتكثير .

5053 - المصدر السابق .

5054 - ع : وعند .

5055 - ت : سد .

5056 - بداية المجتهد - ج 2 ص 212 - 213، ونيل الأوطار - ج 5 ص 349 وما بعدها.

5057 - نفس المصدرين السابقين .

قاعدة 1075: قال محمد⁵⁰⁵⁸: العقد بعد لزومه، لا يقبل تغير⁵⁰⁵⁹ الانقسام، فلا يلحق الشفيع ما حط عن المشتري بعد لزوم البيع، وقال النعمان: يقبل: فيثبت الخط.

قاعدة 1076: بناء المحق لا يُهدم، فلا ينتقض الشفيع على المشتري مجانا عندهما، بل يخير بين أن يترك البناء والغرس قائما ويزن قيمته كذلك، وبين أن ينقضه ويزن ما بين قيمته قائما وقيمه مقلوعا. وعنده يملك الهدم والقلع مجانا.

5058 - قال محمد، ساقطة في: "ت".

5059 - ي: بغير.

الإجراءات

قاعدة 1077⁵⁰⁶⁰: العقود قسماً⁵⁰⁶¹: مستلزم⁵⁰⁶² لمصلحته عند العقد⁵⁰⁶³، فشرعه على اللزوم تحصيلاً للمصلحة وترتيباً للمسبب⁵⁰⁶⁴ على السبب، وهو الأصل: كالبيع والإجارة والهبة. وغير مستلزم، فشرعه على الجواز⁵⁰⁶⁵ نفيًا للضرر عن المتعاقدين؛ لأنه قد تظهر⁵⁰⁶⁶ أمانة⁵⁰⁶⁷، فلا يكلف⁵⁰⁶⁸ ما يضره ولا يجبر له⁵⁰⁶⁹: كالقراض، فإن المقصود الربح، وقد لا يحصل فيضيع تعب العامل، بل قد يضيع رأس المال. والجعالة فقد لا يُردُّ الأبق. والوكالة وسائر العقود الجائزة.

قاعدة 1078⁵⁰⁷⁰: لا يُعتبر الشرع من المقاصد إلا ما تعلق به غرض صحيح: من جلب مصلحة أو درء مفسدة؛ ولذلك لا يسمع الشارع الدعوى في الأشياء التافهة الحقيرة، ولا يُمكن المستأجر ونحوه من قلع ما لا قيمة له بعد القلع. ومقتضى هذه القاعدة أنه إذا عين صاعاً من صبرة⁵⁰⁷¹ وباعه أنه لا يتعين، وإن قالت المالكية بتعيينه⁵⁰⁷². ولا⁵⁰⁷³ العين لذاتها⁵⁰⁷⁴، وإن اختلفوا فيه.

5060 - هذه القاعدة مختصرة من الفرق 209، ج 4 ص 13، وانظر المنجور - ج 2، م 13، ص 2.

5061 - في تهذيب الفروق - ج 4 ص 31 وما بعدها - أن الأقسام ثلاثة، انظر هذا المرجع ففيه توضيح زائد على ما في الفروق، وانظر كذلك التودي والتسولي على التحفة - ج 2 ص 176.

5062 - ي: يستلزم.

5063 - س: المعاقدة.

5064 - ي: للسبب.

5065 - ع: فشرعه لمصلحته فشرعه على الجواز.

5066 - ت: يظهر.

5067 - كاطلاعه على فرط بُعد مكان الأبق في عقد الجعل مثلاً.

5068 - ي: يتكلف.

5069 - ت: يُجبر له - ع، ي، س: يجري له.

5070 - المنجور - ج 2، م 16، ص 7. والفروق - ج 4 ص 7-8، الفرق 204، وقد اختصر المؤلف هذه القاعدة من هذا المصدر الأخير.

5071 - الصبرة (بضم الصاد): ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن.

5072 - ع، س: بتعيينه - ت، ي: بتعيينه.. راجع الفروق السابق الذكر.

5073 - ولا، ساقطة في: س.

5074 - أي أن المالكية لهم ثلاثة أقوال في الدنانير والدرهم إذا عينت: هل تتعين أم لا، راجع الفروق المشار إليه أعلاه.

قاعدة 1079: الإجارة مبنية على البيع، فكل ما جاز بيعه جازت إجارته، وبالعكس، وفي مختصر ابن أبي زيد: الإجارة كالبيع فيما يجل ويحرم. واعتُرض بافتراقهما في بعض الأحكام؛ ولذلك بوب لها⁵⁰⁷⁵. وأُجيب بأن موقع التشبيه ما ذُكر ونحوه.

قاعدة 1080⁵⁰⁷⁶: يُشترط في الأسباب حضور ما هو معتبر فيها، بخلاف أدلتها؛ فمن ثم اشترط ذلك في الإنشاء دون الإقرار؛ لأنه دليل تقدم سبب الاستحقاق، فيحمل على أن سبب⁵⁰⁷⁷ ما هو معتبر فيه قد تقدم على الوجه الشرعي؛ ولذلك قال العلماء: إذا باع بدينار⁵⁰⁷⁸ وفي البلد نقود تُحمل على الغالب؛ لأن التصرف⁵⁰⁷⁹ محمول على الغالب. ولو أقر بدين لم يتعين الغالب؛ إذ لعل السبب وقع في بلد آخر وفي زمان يكون فيه الغالب غير هذه السكة، فيرجع⁵⁰⁸⁰ إلى تفسيره.

قال القرافي⁵⁰⁸¹: ومقتضى هذه القاعدة أن تشترط المقارنة فيما إذا أوصى لجنين، والتقدم فيما إذا أقر له، فإن حصل الشك في تقدم⁵⁰⁸² الجنين لم يلزم الإقرار؛ لأن المحل القابل شرط، والشك في الشرط يمنع ترتب المشروط.

قاعدة 1081⁵⁰⁸³: الإذن العادي أو الشرعي يتنزل عند المالكية منزلة القولي، فكل من عمل لغيره عملاً أو أوصل إليه نفعاً من مال أو غيره بأمره أو بغير أمره، وجب على الفاعل أو المفعول له أو فيه أو لم يجب: فإن كان متبرعاً، فلا يرجع بشيء، وإلا فعليه

5075 - ع: لها.

5076 - انظر بسط هذه القاعدة في الفرق 221 - ج 4 ص 37 - 38.

5077 - س: السبب.

5078 - ت: بدينار، وهي التي في الفروق وفي نسخ: ت، ي، س - وفي "ع" بدين.

5079 - ع: الصرف.

5080 - ت: ويرجع.

5081 - أي في الفرق 221، ج 4 ص 38.

5082 - ي: تقديم.

5083 - الفروق - ج 3 ص 189، المسألة الرابعة منه.

مثل ذلك المال، وأجرة المثل في ذلك العمل، إن كان من الأعمال التي لا بد له من الاستئجار عليها، أو من المال الذي لا بد له من إنفاقه. فأما إن كان ذلك من الأعمال التي يليها بيده أو بعبده، أو كان من المال الذي يسقط مثله عنه، فلا شيء عليه.

والقول قول العامل أو المنفق⁵⁰⁸⁴ أنه لم يتبرع⁵⁰⁸⁵. هكذا نصوا عليه.

وقال بعضهم: من قام بواجب رجع به، فهذه⁵⁰⁸⁶ ثلاث قواعد:

القاعدة (1082) الأولى⁵⁰⁸⁷: لسان الحال يتنزل منزلة لسان المقال عند الملكية، خلافا للأئمة.

القاعدة (1083) الثانية: أن الأصل فيمن لم يؤذن له نفي⁵⁰⁸⁸ التبرع عندهم⁵⁰⁸⁹، كمن أمر اتفاقاً، وقد قالوا⁵⁰⁹⁰: فيمن أحضر الأبق قبل أن يجعل فيه ربه شيئاً: إن كان ممن شأنه التكسب بطلب الأبق فله أجرة مثله في قدر تعبته وسفره، وإن لم يكن ممن نصب نفسه لذلك، فليس له إلا النفقة. وعن ابن الماجشون فليس له شيء⁵⁰⁹¹، وهذا يوجب تقييداً⁵⁰⁹² في ذلك الإطلاق، والاستحسان⁵⁰⁹³ آفة النصوص والأصول؛ والله در محمد إذ يقول: من استحسّن فقد شرع⁵⁰⁹⁴، فأما⁵⁰⁹⁵ من قال: الاستحسان تسعة أعشار العلم⁵⁰⁹⁶، وقول أصبغ⁵⁰⁹⁷: "الاستحسان عماد الدين، وقل ما يكون الغريق في

5084 - ت: والمنفق.

5085 - الفروق - ج 3 ص 190.

5086 - (فهذه): ي: فهؤلاء.

5087 - المصدر السابق.

5088 - ع: بنفي.

5089 - قارن بالقاعدة 929.

5090 - انظر المواق - ج 5 ص 452 وص 455 منه.

5091 - قارن بما في المواق - ج 5 ص 452 وص 455.

5092 - ع: تقييده.

5093 - انظر تعريفه في إرشاد الفحول - ص 240، وجمع الجوامع - ج 2 ص 353، والموافقات ج - 4 ص 205.

5094 - المصادر السابقة.

5095 - ي: وأما.

5096 - الموافقات - ج 4 ص 205 وما بعدها.

5097 - نفس المصدر.

القياس إلا مخالفا للسنة، فإن لم يكن معناه أن⁵⁰⁹⁸ ذلك في الوقائع التي تعرض للقضاة والمتين فيعتبرونها بقرائنها وعلى حسب أحوال⁵⁰⁹⁹ أصحابها⁵¹⁰⁰ من غير أن يجعل الحكم أو الفتيا⁵¹⁰¹ عاما في فرض تلك النازلة مع إهمال قرائنها - فلا وجه له⁵¹⁰²، كما أن هذا قد لا يجد عنه الحاكم ولا المفتي⁵¹⁰³ مندوحة، وإن جرى ظاهر حكمه على خلاف النص أو القاعدة، فإن تناوله قول الشافعي لم يصح إطلاقه أيضا ؛ ولذلك قيل⁵¹⁰⁴: الاستحسان شيء ينقدح⁵¹⁰⁵ في نفس المجتهد تعسر العبارة عنه، فافهم .

القاعدة (1084) الثالثة: أن من قام بواجب رجع به عندهم، وفي غيره قولان لهم .

قاعدة 1085: منافع المستأجر مبقاة⁵¹⁰⁶ على حقيقة العدم عند مالك والنعمان، فلا تجب الأجرة بالعقد معجلة، بل جزءاً فجزءاً⁵¹⁰⁷، إلا بشرط أو عادة، فإن مورد الإجارة المنفعة، ولا تملك إلا شيئاً فشيئاً⁵¹⁰⁸ على ترتيب⁵¹⁰⁹ الوجود ؛ لأنها لعدمها حال العقد لا⁵¹¹⁰ يملكها رب الرقبة حيثئذ، فلا تملك عليه. وعند محمد مقدرة الوجود عند العقد⁵¹¹¹ مملوكة للزوم⁵¹¹² المعاوضة عليها، فتملك الأجرة⁵¹¹³ بالعقد، وإلا اقتضى

5098 - معناه أن، ساقطة في : ع.

5099 - ي : أصول.

5100 - س : أصحابه.

5101 - ع : والفتيا.

5102 - له، ساقطة في : ع.

5103 - ولا المفتي، ساقطة في : ي.

5104 - إرشاد الفحول - ص 240، وجمع الجوامع - ج 2 ص 353 .

5105 - ي : يقدح.

5106 - ع : ملغاة.

5107 - ت، ع : بجزء.

5108 - ي : شيئاً.

5109 - ع : ترتب.

5110 - ت : فلا.

5111 - ت : القيد.

5112 - ي : للزوم.

5113 - ع : الإجارة.

بطلان الإجارة من حيث القياس إذ⁵¹¹⁴ العقد لا يرد إلا على مملوك معين مقدور على تسليمه، وقد فقدت.

قاعدة 1086⁵¹¹⁵: من ملك المنفعة فله المعاوضة عليها⁵¹¹⁶ وأخذ عوضها، ومن ملك أن ينتفع فليس له المعاوضة: كسكنى المدرسة والرباط والجلوس في المسجد والطريق، وانظر المكان في الحمام.

قال القرافي: ومن ثم لم تجز⁵¹¹⁷ قبالة المدارس إذا عدم الساكن؛ لأنها إنما جعلت للسكنى لا للغلة كالمسجد للصلاة.

قاعدة 1087: قال الغزالي: مأخذ النظر في تعجيل الأجرة وجملة مسائل الإجارة، أن الفقهاء اتفقوا على أن الإجارة معاوضة محضة، وأنها من عقود الأموال، وثبتت⁵¹¹⁸ فيها خواصها. واختلفوا: هل موردها عين الدار أو المنفعة، وإذا كانت المنفعة: فهل تُملك بالعقد أو يتراخى ملكها إلى الوجود، وإذا ملكت بالعقد، فهل ملكها ملك الأعيان على تقدير الوجود فيها، أو ملك الديون على تقدير التزامها في الذمة.

فهذه المراتب الأربعة هي مطرح النظر في المسألة، وما من مقام إلا وقد مر⁵¹¹⁹ عليه فريق من العلماء، ثم اختار أن المورد الدار؛ لانتفاء شرائط العقد على المنفعة كما مر، وهي إما أن تسقط أصلاً، أو إلى بدل، والأول باطل؛ لأنه لو أجر داراً، ثم اشتراها وسلمها لم يجوز لعدم الملك والقدرة على التسليم حالة العقد، فدل على أنها سقطت إلى خلف أقيم مقامها، وهو ملك الدار والقدرة على تسليمها؛ لأنها منبع المنافع وسبب وجودها، والأحكام قد تناط بأسباب المعاني فتتزل⁵¹²⁰ منزلة أعيانها؛ ولذلك ارتبط حكم الكفر والإيمان باللسان، مع الإعراض عن القلب؛ لأن اتباع المعاني وإن كانت

5114 - ع: أو.

5115 - الفروق - ج 1 ص 187 وج 3 ص 212 وما بعدها.

5116 - عليها، ساقطة في: س.

5117 - ع، ي، س: يجوز.

5118 - ع، س: وثبتت - ي: ويثبت.

5119 - ع، ي، س: أصر.

5120 - ع: فتتزل.

هي المطلوبة عسير؛ فنيطت الأحكام بالأسباب الظاهرة، وكذلك اعتبار الملك والقدرة في المنافع عسير؛ لأن المخلوق منها ما⁵¹²¹ لا يبقى⁵¹²² حتى يُعقد عليه، وغير المخلوق معدوم، فأُقيمت الدار مقامها لضرورة تجويز⁵¹²³ العقد.

قاعدة 1088: عند مالك ومحمد: إطلاق الإذن يتناول عمل المثل، فإن حدث عنه نقص فلا ضمان. وعند النعمان: يتناول العمل السالم فيضمن ما حدث بعمله.

قاعدة 1089: المالية تابعة للأوصاف المختلفة الرتب⁵¹²⁴ في النفاسة والخساسة، فلا يصح البيع ولا⁵¹²⁵ الإجارة مع جهلها⁵¹²⁶، والنكاح رخصة لتتميم مكارم الأخلاق، ويُنزَل⁵¹²⁷ في الغائب والسلم كل وصف على أدنى رتبته⁵¹²⁸ لعدم انضباط مراتب الزيادة، فيؤدي إلى الخصام.

قاعدة 1090⁵¹²⁹: الملك إذن شرعي، فيتناقض مع التحريم، ويتهافت⁵¹³⁰ مع انتفاء المنفعة، سوى ما كان لذاته أو لتعلق⁵¹³¹ حق سابق ثابت به.

قاعدة 1091⁵¹³²: العقود لا تنفسخ بموت العاقد عند مالك ومحمد، وإنما تنفسخ بموت المعقود عليه، بشرط كونه معيناً عند مالك. وقال النعمان: تنفسخ⁵¹³³ بموت العاقد أيضاً.

5121 - ما، ساقطة في: س.

5122 - ما لا يبقى، ساقط في: ع.

5123 - ت: تجوز.

5124 - ي: الرتبة.

5125 - ت: وإلا.

5126 - الفروق - ج 4 ص 12.

5127 - ت، ي: ويتنزل.

5128 - ت، ي: رتبة - ع: رتبته.

5129 - الفروق - ج 3 ص 237.

5130 - ي: وتهافت.

5131 - ت، ي: سوى ما كان لذاته أو لتعلق - س: سواء ما كان لذاته أو لتعلق - ع: سواء أكان لذاته أو تعلق.

5132 - بداية المجتهد - ج 2 ص 189 - 190.

5133 - ي: ينفسخ.

قاعدة 1092⁵¹³⁴: إذا⁵¹³⁵ تأكدت أسباب الفساد في المستثنى بطلت حقيقته، فرد إلى صحيح أصله، وإن لم تتأكد لم تبطل، فيعتبر هذا مدار⁵¹³⁶ الفرق بين ما يُرد من القراض والمساقاة الفاسدين إلى إجارة المثل، وما يُرد إلى قراض المثل أو مساقاته، وهذا مشهور أقوال المالكية فيها.

قاعدة 1093: اختلف المالكية في كون القسمة من العمل، فإذا نض المال⁵¹³⁷ قبلها، فهل يستقر⁵¹³⁸ ملك العامل على الربح أو لا؟ قولان، وهذا على أن ملك الربح بالتمام.

قاعدة 1094: اختلفوا بماذا يملك العامل⁵¹³⁹: فقيل بظهور الربح، وقيل بتمام العمل كالشافعية؛ لأنه لو طرأ ما يذهب به لم يكن شريكا بقدر ما كان له منه في الباقي، وقيل للملك به مترقب لأنه مشروط بالعاقبة؛ لأن المالك لو أ تلف المال لزمه الربح. وقالت الشافعية: لأنه⁵¹⁴⁰ أنهى العمل، وعليه عتق العامل لمن⁵¹⁴¹ قيمته بقدر نصيبه.

قاعدة 1095⁵¹⁴²: الموات⁵¹⁴³ عند الشافعي على أصل الإباحة: كالحطب والحشيش فلا يفتقر إحياءه إلى إذن الإمام. وعند النعمان: في حماية الإمام، فيفتقر إلى إذنه. وقال مالك: القريب⁵¹⁴⁴ بحيث يُشاح فيه يفتقر⁵¹⁴⁵، والمنقطع عن العمران لا يفتقر، فأصله أصل الشافعي، إلا أنه خالفه لعارض توقع الخصومة في القريب⁵¹⁴⁶ استحساناً.

5134 - المنجور - ج 1، م 27، ص 6، والفرق 210 - ج 4 ص 14، والفرق 211 ص 15 من نفس الجزء، وراجع القاعدة 992.

5135 - إذا، ساقطة في: ي.

5136 - ت، س: مدار - ي: مثار-ع: متى رأى.

5137 - المال، ساقطة في: ت.

5138 - (يستقر): س: يستمر.

5139 - الفروق - ج 3 ص 21، المسألة الثانية منه.

5140 - ع: إنه.

5141 - س: من.

5142 - الفروق - ج 1 ص 207، المسألة الثانية منه، ولتنام الفائدة انظر ص 205 المسألة الخامسة من الجزء الأول أيضاً.

5143 - نسخة: ي: أتت هنا بعنوان: إحياء الموات. أما نسختنا: ت، س، فأشارتا إلى ذلك في الهامش فقط. ولم تأت نسخة "ع" بهذا العنوان هنا.

5144 - أي القريب من العمران.

5145 - ع: فيفتقر.

5146 - ي: القرب.

العطايا

قاعدة 1096⁵¹⁴⁷: القسمة عند مالك ومحمد ليست من تمام القبض، فتصح هبة

المشاع.

وعند النعمان من تمامه فيما ليس بمعاوضة⁵¹⁴⁸، فلا تصح؛ لأنها لا تتم إلا

بالقبض بعد القسمة.

قاعدة 1097: الوقف عندهما معدول به عن القياس تحصيلا للقربة. وعنده جار

على القياس، وهو تصدق بمعدوم على معدوم. قال ابن العربي: وقد وافق على تحبيس

المساجد والقناطر والمقابر، فالقوم بين مخالفة السنة ونقض⁵¹⁴⁹ القياس.

قاعدة 1098⁵¹⁵⁰: عندهما أن الأصل في الهبة نفي الرجوع، والوالد⁵¹⁵¹ مخصوص،

وعنده الرجوع، والمحرمية مانعة⁵¹⁵². فقالا لا يرجع في هبة الأجنبي، وقال يرجع.

قاعدة 1099⁵¹⁵³: وقف المساجد إسقاط إجماعا، وفي غيرها⁵¹⁵⁴ قولان: نقل

وإسقاط.

5147 - المنجور - ج 1، م 24، ص 8.

5148 - ت: معاوضة.

5149 - ع: ونقص.

5150 - بداية المجتهد - ج 2 ص 276.

5151 - ع: والولد.

5152 - أي أن أبا حنيفة يقول: يجوز لكل واحد أن يرجع في الهبة، إلا ما وهبه لدى رحم محرمة عليه، انظر المصدر السابق.

5153 - الفروق - ج 2 ص 110 - 111، الفرق 79، وخصوصا المسألة الثانية منه، وراجع القاعدتين: 1026 و 1027.

5154 - ت، ي: غيرهما.

الضمان⁵¹⁵⁵

قاعدة 1100: الحكم على الشيء بالرد والقبول فرع عن كونه مقبولاً، وهذا الباب مداره على معرفة الذمة، كما مدار⁵¹⁵⁶ البيوع على الملك، فيجب تقديم معرفتها .
قال القرافي⁵¹⁵⁷: الذمة معنى شرعي مقدر في المكلف، قابل للالتزام والإلزام⁵¹⁵⁸، وشرط ثبوته انتفاء الحجر.

قاعدة 1101⁵¹⁵⁹: قالت المالكية: يُرجع بالمقاصد في المقاصد دون الوسائل: فإذا طُرح شيء للهول شارك أهله فقط من لم يطرح لهم في مال التجارة؛ لأنه المقصود لركوب⁵¹⁶⁰ البحر؛ لقوله عز وجل: "ولتبتغوا من فضله"⁵¹⁶¹. وقال العراقيون⁵¹⁶² في المركب: كسحنون⁵¹⁶³، وما فيه للتجارة وغيرها؛ لأن المقصود سلامة الجميع.

قاعدة 1102⁵¹⁶⁴: إزالة السبب المهلك لا يوجب الشركة بل فعل المنجي⁵¹⁶⁵، فإن فاعل الضرر شأنه أن يضمن، فإذا زال ضرره ناسب أن لا يضمن، وفاعل النفع محصل⁵¹⁶⁶، فناسب أن يكون له ما فعل أو بعضه.

5155 - هذا العنوان أنت به نسخة "ع" هنا وعند القاعدة: 908. وأتت به نسخة "ت" عند القاعدة 1103.

5156 - (كما مدار): س: كمدار.

5157 - الفروق - ج 3 ص 230 - 231، والمنجور - ج 1، م 24، ص 8 وما بعدها.

5158 - قال ابن عاصم في التحفة: "والشرح للذمة وصف قاما * يقبل الالتزام والإلزام".

5159 - الفروق - ج 4 ص 8 - 10.

5160 - ع: في ركوب.

5161 - الآية هي: "الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره، ولتبتغوا من فضله، ولعلكم تشكرون" سورة الجاثية، الآية 12.

5162 - يشار بالعراقيين إلى القاضي إسماعيل، والقاضي أبي الحسن بن القصار، وابن الجلاب، والقاضي عبد الوهاب، والقاضي أبي الفرج، والشيخ أبي بكر الأبهري ونظرائهم. انظر الخطاب - ج 1 ص 40.

5163 - أي أن سحنون يقول: إن المركب يدخل في قيمة المطروح؛ لأنه مما سلم بسبب الطرح، وقال العراقيون: يدخل المركب وما فيه للقنية أو للتجارة من عبید وغيرهم؛ لأن أثر المطروح سلامة الجميع. انظر الفروق - ج 4 ص 8، الفرق 205.

5164 - الفروق - ج 4 ص 9، وقد بسط صاحب الفروق الكلام وأجاد.

5165 - أي السبب المنجي.

5166 - أي محصل لعين المال، كما في الفروق.

الضمان⁵¹⁶⁷

قاعدة 1103⁵¹⁶⁸: التعدي⁵¹⁶⁹ على الأموال سبعة أقسام :

الغضب، قال ابن الحاجب⁵¹⁷⁰: "وهو أخذ المال⁵¹⁷¹ عدواناً قهراً من غير حراية"، وفيه تعريفٌ ماهيةً بسلبِ أخرى. والحراية⁵¹⁷²، قال: وهو "كل فعل يُقصد به أخذ المال على وجه تتعذر الاستغاثة عادة". والاختلاس، والسرقعة، وهي أخذ المال المحترم أو الحر الصغير خفية من حرز، بغير⁵¹⁷³ شبهة ملك. والخيانة والإدلال⁵¹⁷⁴ والجحد، قال ابن رشد⁵¹⁷⁵: وهي مجمع على تحريمها.

قلت: وأما⁵¹⁷⁶ قوله تعالى: "أو صديقكم"⁵¹⁷⁷، فقال ابن عباس: يأكل من بيت صديقه في وليمة أو غيرها إذا كان الطعام حاضراً غير محرز، وقيل: غير ذلك.

قاعدة 1104: يجب الاستصحاب بحسب الإمكان على الأصح؛ لأنه كالجمع: فإذا أكل المضطر مال الغير ضمن⁵¹⁷⁸؛ لأن مقتضى الضرورة إباحة الأكل والدفاع عليه لا سقوط⁵¹⁷⁹ القيمة؛ لأن البقاء لا يتوقف عليه. ولو اختلط زيتك بزيتة لسقط ملكك

5167 - هذا العنوان أتت به هنا نسخ: ت، ي، س. أما نسخة: ع فقد أتت به عند القاعدة رقم 1100 كما سبق، أي قبل قاعدتين، وقد أتى ابن الحاجب بهذا العنوان مرتين، بعد كتاب: الحوالة، قال: كتاب الضمان ص 391، وبعد كتاب العارية أتى بعنوان: الضمان عند ص 408.

5168 - المنجور - ج 2، م 11، ص 1-4، والمواق والحطاب - ج 5 ص 273.

5169 - انظر الفرق بين المتعدي والغاصب في المواق - ج 5 ص 292.

5170 - مختصر ابن الحاجب - ص 409، وعرفه خليل بقوله: الغضب، أخذ مال قهراً تعدياً بلا حراية.

5171 - س: الأموال.

5172 - انظر معنى الحراية في حاشية القاعدة 1195.

5173 - ت: من غير.

5174 - "الإدلال" - بالدال المهملة - هي التي في: ت، ي، س، والمنجور والمواق والحطاب، وفي نسخة "ع" الإدلال بالدال المعجمة.

5175 - الحطاب - ج 5 ص 273.

5176 - ع: أما.

5177 - سورة النور، من الآية 61.

5178 - الفروق - ج 1 ص 196 وج 4 ص 10، وراجع القاعدتين: 792 و 1027.

5179 - ت: بسقوط.

على التعيين، وصار شريكا لك بما يسمى زيتنا في المختلط، وليس له نقلك⁵¹⁸⁰ لغير المختلط استصحابا للملك⁵¹⁸¹ بحسب الإمكان، ونظائره كثيرة، وهو مذهب مالك ومحمد خلافا لبعض المالكية.

قاعدة 1105⁵¹⁸²: معنى الخراج بالضمان⁵¹⁸³ عند المالكية بتوقعه، فالغاصب إنما يضمن على تقدير التلف، وهذا التقدير لم يحصل مع أخذ الغلة، فاستحقاقها يكون بتوقع الضمان لا بنفسه.

قاعدة (1105 مكرر)⁵¹⁸⁴: العقوبة تعتمد المفسدة دون التحريم تحقيقا للإصلاح وتهذيبا للأخلاق؛ فمن ثم عوقب الصبيان⁵¹⁸⁵ والبهائم⁵¹⁸⁶. وقال الشافعي⁵¹⁸⁷: أخذ الخنفي على النبيذ⁵¹⁸⁸ توقع مفسدة السكر، وأقبل شهادته. وأما قول مالك: أخذ وأرد، فبناء⁵¹⁸⁹ على أن التقليد في شرب النبيذ لا يصح؛ لكونه على خلاف النص والقياس⁵¹⁹⁰ والقواعد⁵¹⁹¹، كما قال أشهب: بإعادة من صلب خلف من لا يرى الوضوء من القبلة.

قاعدة (1105 مكرر مرة أخرى)⁵¹⁹²: قال⁵¹⁹³ محمد: الغصب إثبات اليد العادية على مال الغير، فزوائد المغصوب الحادثة في يد الغاصب مضمونة. وقال النعمان: إثبات اليد مع إزالة يد الغير، فهي عنده أمانة.

5180 - (نقلك): ع: تملك.

5181 - (للملك): ت: لذلك.

5182 - هذه القاعدة غير موجودة في نسخة "ع".

5183 - المنجور - ج 2، م 8، ص 3 - 4، والميارة على المنجور - ج 2، م 4، ص 3 - 7، وراجع القاعدة 943، ونيل الأوطار - ج 5 ص 226.

5184 - رقم هذه القاعدة مكرر، لأن نسخة "ع" لم تأت بالقاعدة 1105.. انظر الفروق - ج 1 ص 213 - 216، وقد بسط القرافي معنى هذه القاعدة وأجاد، وانظر القاعدة 1141.

5185 - ت: الصبي.

5186 - الخرشبي - ج 6 ص 130، والمواق والحطاب - ج 5 ص 274.

5187 - انظر الفروق السالف الذكر - ص 215.

5188 - في الفروق: إذا شرب يسير النبيذ.

5189 - ت: فبني.

5190 - س: أو القياس.

5191 - ت: والقاعدة.

5192 - لم تذكر نسخة "ع" هذه القاعدة، ولذلك كررنا الرقم مرة أخرى.. انظر الفروق - ج 4 ص 27 وما بعدها، وبداية المجتهد - ج 2 ص 263، وما بعدها.

5193 - قال، ساقطة في: ت.

قاعدة 1106: قال صاحب البيان⁵¹⁹⁴: الإكراه يمنع المؤاخذة بالأقوال اتفاقاً⁵¹⁹⁵، (ولا يمنع فيما هو حق للآدمي من الأفعال اتفاقاً، وفيما هو حق لله عز وجل منها خلاف، والأظهر أنه لا يمنع)⁵¹⁹⁶. وقال غيره: الإكراه يصير قول المكره كالعدم دون فعله؛ ومن ثم قال ابن أبي زيد: لو أكره على فعل ما حلف عليه ثم أتى به بعد ذلك مختاراً حث. قال القرافي: لأن الفعلة الأولى لم تندرج في اليمين، فالثانية هي الأولى في الحقيقة.

قاعدة 1107: العمد والخطأ في ضمان المميز⁵¹⁹⁷ - غير المسلط - للمتلفات سواء إجماعاً⁵¹⁹⁸: أعني في تعلق أصل الضمان بالذمة، ولا يضمن غير المميز المال على الأصح من قولي المالكية⁵¹⁹⁹، والدية على العاقلة على الأصح من قوليهما. واستثنى الأحكام⁵²⁰⁰ من هذا الأصل⁵²⁰¹؛ لأنهم مثابون، والخلق إليهم محتاجون، ولو ضمنوا لزهد الناس في الولايات، فتضرر⁵²⁰² الخلق وأهل التأويل من البغاة استيلافا لهم مع عذرهم⁵²⁰³ كيما يرجعوا إلى الحق، بخلاف نفوذ⁵²⁰⁴ أحكامهم أو أحكام⁵²⁰⁵ حكامهم، وأخذهم للزكاة. وللمالكية في هذه الثلاثة قولان.

5194 - هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد - الجد - واسم الكتاب: البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، انظر حاشية القاعدة: 5.

5195 - الخرشبي - ج 6 ص 132، والمواق والحطاب - ج 5 ص 277-278، وراجع القاعدة: 698.

5196 - ما بين قوسين، ساقط في: ع.

5197 - راجع القواعد: 822 و826 و828 وكذا المراجع التي ذكرناها هناك.

5198 - الحطاب - ج 5 ص 278.

5199 - الحطاب والمواق - ج 5 ص 274.

5200 - ت: الحاكم.

5201 - الفروق - ج 2 ص 208، الفرق 111.

5202 - ت: بتضرر.

5203 - ع: عدوهم.

5204 - ي: يعود.

5205 - ي: وأحكام.

قاعدة 1108 ⁵²⁰⁶: المباشرة مقدمة على السبب، ما لم تكن ⁵²⁰⁷ مغمورة ⁵²⁰⁸ له كقتل المكره، فيعتبران على أصح قولي المالكية، أو تكون المباشرة ليست بعدوان : كطرحه مع سبع في مكان ضيق، فيعتبر السبب فقط.

والمباشرة ما يُعد في العادة علة الفعل من غير واسطة، وإن لم يكن كذلك: كالجراح ⁵²⁰⁹. والسبب ما تشهد ⁵²¹⁰ أنه لا يكفي في ذلك مما له فيه مدخل ظاهر: كالحضر وتقديم الطعام المسموم.

قاعدة 1109 ⁵²¹¹: ضمان المنافع يعتمد تلفها تحت يد من عليه البديل، ومنافع البضع لا تدخل تحت اليد، فيكون ضمانه بالإتلاف : كبदन الحر ⁵²¹²؛ ولهذا نقول: إن البديل ⁵²¹³ في استئجار الحر لا يتأكد بالثمن ⁵²¹⁴، وإنما يتأكد بالاستيفاء واختياره للفعل ⁵²¹⁵. هذا مذهب مالك ومحمد. وقال النعمان : المراعى في قبض المنافع والأعيان التمكن منه، وعليهما تقرّر المهر بالخلوة أو لا.

قاعدة 1110: التملك عند مالك والنعمان يجب بالضمان : فإذا جنى على العبد جنائية توجب كمال القيمة فإنه يغرمها للسيد ويكون العبد له. وعند محمد بالوفاء، فلو لم يبق من القيمة إلا درهم لكان العبد والقيمة للسيد معا ؛ لأن أصل الضمان عدوان، فلا يُتملك به.

5206 - الفروق - ج 2 ص 206 - 209، الفرق 111، وج 4 ص 27 - 28، والخرشي ج 6 ص 132، وراجع القاعدة : 388.

5207 - ت : يكن.

5208 - ت، ي، س : معمودة - ع : معهودة. وفي الفروق - ج 2 ص 208 : مغمورة، وهي الصواب، ولذلك أثبتناها في الأصل.

5209 - ع : كالجراح.

5210 - ت، س : تشهد : أي تشهد العادة - ع : يشهد - ي : يظهر.

5211 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 675، وانظر المواق - ج 5 ص 287، والخرشي - ج 6 ص 143، والفروق - ج 1 ص 215.

5212 - الفروق - ج 3 ص 237.

5213 - ع : البدن.

5214 - (بالثمن) : س : بالتمكن .

5215 - ع، س : الفعال.

قال ابن العربي : وقد اتفق - في أكثر مسائل العدوان - أصلُ مالك والنعمان، وانتزح⁵²¹⁶ عنهما⁵²¹⁷ محمد، وهو أسدٌ مرميٌ وأصحُّ منحي⁵²¹⁸: كمن غصب عبدا فأبق فحكم الحاكم به⁵²¹⁹ بالضمان، فإن مالكا والنعمان يقولان : يملك الغاصب العبد بذلك، ومحمد يقول : لا يملك.

قاعدة 1111⁵²²⁰: المنافع عند مالك والنعمان لا توجد⁵²²¹ إلا بالانتفاع، وعند محمد هي في حكم الوجود؛ فإذا عطل الدار المغصوبة، فقالا: لا يضمن الكراء، وقال: يضمن.

قاعدة 1112⁵²²²: عند مالك والنعمان أن الموعول في تموّل أهل الذمة على اعتقادهم، فتضمن خمورهم وخنازيرهم بالإتلاف. وعند محمد : على حكم الشرع فلا. واتفق مالك ومحمد أنهم لا يقروا⁵²²³ من الأنكحة على ما هو فاسد عندهم إلا أن يكون صحيحا عندنا، وإن كان على العكس في الصحة⁵²²⁴.

قال ابن عقيل الحنبلي⁵²²⁵: إذا خرج اللصوص على خمر أهل الذمة قاتلناهم⁵²²⁶ وإن أدى إلى تلف⁵²²⁷ نفوسنا في حمايتها⁵²²⁸، ولا نضمن ما أنلفنا منها - هذا محال. فقال فخر الإسلام⁵²²⁹: إنما يقاتلون على إخافة الطريق في الأموال لا في الخمر⁵²³⁰.

5216 - ع، ي : وانتزح - ت : وانتزح - س : واقترم .. وانتزح : أي ابتعد .

5217 - ت : عنها .

5218 - ت : منحي .

5219 - ي : له .

5220 - بداية المجتهد - ج 2 ص 266، والخرشي - ج 6 ص 137.

5221 - ي : توجر .

5222 - المواق - ج 5 ص 280، والخرشي - ج 6 ص 135.

5223 - (كذا).

5224 - الفروق - ج 3 ص 132، الفرق 152.

5225 - هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي، فقيه، أصولي، مقرئ، واعظ، توفي سنة 513 هـ.

هـ. من تأليفه : الفصول في فروع الفقه الحنبلي في عشر مجلدات، والانتصار لأهل الحديث، والواضح في

أصول الفقه في ثلاث مجلدات. انظر البداية، لابن كثير - ج 12 ص 184، وشذرات الذهب، ج 4 ص 35 -

40. ووفيات رضا كحالة - ج 7 ص 151 - 152.

5226 - قاتلناهم) ي : فأقلناهم (كذا) .

5227 - ع، س : حتف .

5228 - (في حمايتها) : ع : فتتلف في غياتتها - ي : فسلف في حمايتها.

5229 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 2.

5230 - (في الأموال لا في الخمر) : ع : في الأموال والخمر.

قاعدة 1113: إذن المأذون له شرعا أن يأذن - مسقطاً للضمان⁵²³¹؛ بخلاف انفراد أحد الإذنين أو انتفائهما، فإذا اجتمعا سقط الضمان : كالمودع⁵²³²، وإلا ثبت كفاتح الباب⁵²³³ وإذن المحجور، وفيه في⁵²³⁴ بعض الصور خلافٌ للملكية.

قاعدة 1114: الأصل انتفاء ضمان جنایات العبيد؛ لأن العبد يقصد الفساد فتؤخذ رقبته، فيتضرر السيد وهو لم يجز، ولا يتألم العبد وهو قد جنى، "ولا تزر وازرة وزر أخرى"⁵²³⁵؛ لكن جاءت به السنة فوجب التسليم.

قاعدة 1115⁵²³⁶: القابض - بإذن من له الإذن شرعا - لحق نفسه ضامن إلا في عارية ما لا يُغاب عليه وما عُرف هلاكه على مشهور مذهب مالك. ولحق غيره أمين. ولحق نفسه وغيره إن قويت شائبة الأمانة: كاللقطة والقراض والإجارة - فأمين، إلا حامل الطعام عند الملكية للتهمة كما مر. وإن قويت الشائبة الأخرى فضا من: كالرهن؛ فإنه عند الملكية كالعارية، وإلا فقولان.

قاعدة 1116⁵²³⁷: المغلب عند مالك ومحمد في اللقطة معنى الاكتساب، فتحل للغني بعد قضاء واجب التعريف. وعند النعمان: معنى الاحتساب، فلا تحل؛ ولذلك قالوا: لا يضمنها بترك الإشهاد؛ لأن أسباب الاكتساب لا تفتقر إليه: كالشراء والانتها⁵²³⁸. وقال: يضمن. ومعنى الاكتساب: أنه تسبب⁵²³⁹ بالحفظ والتعريف إلى الأكل⁵²⁴⁰.

5231 - ت: الضمان.

5232 - كالمودع، ساقطة في: ت، والصواب إثباتها، كما في: ع، ي، س، انظر بداية المجتهد - ج 2 ص 257.

5233 - الفروق - ج 4 ص 27-28.

5234 - ي، س: وفيه في- ت: فيه في- ع: وفي.

5235 - سورة فاطر، من الآية 18.

5236 - المنجور - ج 2، ملزمة 10، ص 1-8، والفروق - ج 2 ص 206-208، والجزء الرابع - ص 27 وما بعدها، وراجع القواعد: 534، 923، 1108.

5237 - بداية المجتهد - ج 2 ص 253-256.

5238 - اتهم - الهبة - انتهايا: قبلها.

5239 - ت: سبب.

5240 - أي إلى حل الأكل.

قاعدة 1117⁵²⁴¹: عند محمد أن عقد الوديعة يفسخ بالخلاف الفعلي كما يفسخ بالخلاف القولي. وعند النعمان: لا يفسخ إلا بالقولي، وهو الجحود. فقال محمد: إذا تعدى ثم عاد إلى الوفاء⁵²⁴² لا يبرأ. وقال النعمان: يبرأ. وللمالكية تفصيل استحساني.

قاعدة 1118: قال النعمان في مسألة⁵²⁴³ الوديعة: عقد لا يفسخ إلا بما انعقد به. وقال مالك ومحمد: يفسخ بالمخالفة.

قاعدة 1119: الأصل أن كل أحد مؤتمن على ما يدعيه فيما في يده، وعلى المخالف الدليل، وأن المصدق في الشيء مصدق⁵²⁴⁴ في بعضه.

قال صاحب "مهذيب الطالب"⁵²⁴⁵: لو تنازع الزوجان رداء، فقال: هو لها إلا الكتان فأنا اشتريته⁵²⁴⁶، قال أصبغ: له بقدر كتانه ولها بقدر عملها؛ لأنه لو ادعاه صدق⁵²⁴⁷.

قاعدة 1120⁵²⁴⁸: الطحن عندهما ليس باستهلاك فلا يملك الغاصب به. وعنده استهلاك فيملك⁵²⁴⁹.

قاعدة 1121⁵²⁵⁰: التعدي ينقل المتعدى عليه للذمة بالقيمة عند مالك، فيكون له؛ لأن القيمة للمتعدى عليه، فلا يُجمع له بين العوض والمعوض: فإذا وجد الدابة المصالح عليها في التعدي، فلا تكون له؛ بخلاف من طرح متاعه للهول، فصالحوه

5241 - بداية المجتهد - ج 2 ص 258، والخرشي - ج 6 ص 113، وص 131، والمواق - ج 5 ص 240، وص 277.

5242 - ع: الوفاق.

5243 - ت، س: المسألة.

5244 - ع: يصدق.

5245 - هو عبد الحق، الذي تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 241.

5246 - انظر هذا النقل في الفروق - ج 3 ص 149.

5247 - المصدر السابق.

5248 - قارن بما في الفروق - ج 1 ص 214، والخرشي - ج 6 ص 134 - 135، والمواق - ج 5 ص 280.

5249 - في: ع: فيملك به.

5250 - الفروق - ج 4 ص 8 - 10.

بدنانير على أن لا يشاركهم بعد أن عرفوا ما يلزمهم في القضاء، ثم خرج بعد الطرح، فإنه له، ويتنقض الصلح، وإن نقص نصفه⁵²⁵¹ انتقض⁵²⁵² نصفه⁵²⁵³.

قاعدة 1122: قيل: الغصب وضع اليد العادية، وقيل: رفع اليد المستحقة؛ وعليهما اختلفوا في كون الغاصب من الغاصب غاصبا أو لا⁵²⁵⁴؟.

قاعدة 1123: الغصب عند مالك ومحمد: الاستيلاء على مال الغير بعدوان، فيجري في العقار⁵²⁵⁵. وعنده: إثبات يد عادية بالنقل عن يد محقة⁵²⁵⁶، فلا يُتصور فيه⁵²⁵⁷.

قاعدة 1124: المنافع عندهما تُضمن بالإتلاف المجرد، فيجتمع المهر والحد في الإكراه⁵²⁵⁸. وعنده: لا⁵²⁵⁹، فلا⁵²⁶⁰.

قاعدة 1125: المنافع عند مالك ومحمد متقومة في نفسها: كالأعيان، فتُضمن⁵²⁶¹ منافع المغصوب. وقال النعمان: لا تتقوم⁵²⁶² إلا عن عقد أو شبهة⁵²⁶³، فلا تُضمن؛ وناقض في جعل الأبق فأوجه من غير عقد ولا شبهة.

قاعدة 1126: أصل مالك أن ما أتلفه⁵²⁶⁴ غير المميز جبار⁵²⁶⁵، إلا أن ينصبه غيره سببا أو يتعين عليه حفظه، فيكون ضامنا، وأن ما سلط عليه من له التصرف من ليس له

5251 - أي نقص المتاع بعد الخروج من البحر نصف قيمته.

5252 - ع: انتقض.

5253 - أي انتقض الصلح بنسبة النصف.

5254 - أو لا، ساقطة في: س.

5255 - بداية المجتهد - ج 2 ص 263، والمواق - ج 5 ص 276.

5256 - ت: محققة.

5257 - بداية المجتهد - ج 2 ص 263.

5258 - بداية المجتهد - ج 2 ص 269.

5259 - لا، ساقطة في: ع، والصواب إثباتها: أي لا يجتمع المهر والحد.

5260 - أي فلا مهر مع الحد.

5261 - ت، ي: فيضمن.

5262 - ت: يتقوم - ي: يتقدم.

5263 - ت: شبهته.

5264 - ت: تلفه.

5265 - المواق والخطاب - ج 5 ص 274 - 275، والخرشي - ج 6 ص 130.

بمكلف هدر، وفي غيره إذا كان مكلفاً نظر ؛ لقوة السبب بالتكليف والمباشرة بعدم الإذن المعبر، كما لو لم يكن مكلفاً ؛ بالإيداع⁵²⁶⁶ عند الصبي تضييع وتسليط عند مالك والنعمان⁵²⁶⁷، فلا ضمان، وأشهر قولي محمد أن لا حكم للإيداع، فالضمان.

قاعدة 1127⁵²⁶⁸: ينفك الزجر عن الجبر كالحودود، والجبر عن الزجر كضمان المجنون، ويجتمعان كالكفارة ؛ فكل واحد منهما أعم من الآخر من وجه.

قاعدة 1128: عند مالك ومحمد أن فعل العدوان لا يكون طريقاً إلى الملك، بتفصيل في مذهب مالك : فلا ينقطع حق المالك بالبناء على الساحة المغصوبة⁵²⁶⁹. وعند النعمان يكون، فينقطع.

قاعدة 1129: الساحة عندهما لا تنقطع بالإدخال من حكم العينية إلى الوصفية. وعنده : تصير وصفا للبناء. وعليهما الفرع المتقدم.

قاعدة 1130: عند مالك ومحمد أن الجبرانات⁵²⁷⁰ في ضمان⁵²⁷¹ العدوانات يقع بملك المتعدي، لا بملك المتعدي عليه : فنقصان الأم بالولادة لا يجبر⁵²⁷² بالولد. وعند النعمان قد يقع بملك المتعدي عليه إذا كان سبب الزيادة والنقصان واحداً، فيجبر. وفي المدونة أنه يُجبر النقص الحادث في الرد⁵²⁷³ بالعيب. وللملكية قولان.

قاعدة 1131⁵²⁷⁴: شُرعت الجوابر لجبر ما فات من مصالح الحقوق، وإن لم تجب ؛ فمن ثم لم يشترط فيها، من حيث ذلك، علم ولا عمد ولا ذكر ولا تكليف إلا لمنفصل.

5266 - ع : بالإيداع.

5267 - النعمان، ساقطة في : س.

5268 - هذه القاعدة اختصرها المؤلف من الفرق 39 - ج 1 ص 213-216، ولكنه اقتصد في العبارة فجاءت القاعدة غامضة، وقد بسط فيها القرافي القول وأجاد، وهي قاعدة مهمة في الفقه، فانظرها في الفروق، وانظر القاعدة: 1131.

5269 - راجع المواق - ج 5 ص 287، وبداية المجتهد - ج 2 ص 265، والخروشي - ج 6 ص 143.

5270 - ع: الجبر.

5271 - ي: ضمانات.

5272 - ت: تجبر.

5273 - ع: بالرد.

5274 - هذه القاعدة اختصرها المؤلف من الفرق 39 - ج 1 ص 213-216، وراجع القاعدة 1127.

والزواج لدرء المفسد، كما مر. واختلف في الكفارات: أهى زواج أم جوابر؟ وعليه النية. ومذهب مالك اشتراطها، فهى جوابر؛ إذ ليس التقرب إلى الله تعالى زجراً.

قاعدة 1132: المقصود من الإكراه وقوع التصرف على خلاف الداعية والاختيار⁵²⁷⁵، وأن المكره يصير كالألة للمكره، وتصير داعية الفعل غير منسوبة إليه بل للمكره، فمتى أُلجئ لشيء بالخوف على غيره وإن لم يقصده⁵²⁷⁶ المكره له عُدَّ إكراهاً فيه، ولا يُشترط الإكراه على غير⁵²⁷⁷ الذي يقضى بإسقاطه عند مالك، خلافاً للشافعي في قوله: لا بد أن يُلزمه على الطلاق أو غيره من الأسباب وإلا فلا يسقط، بل الإكراه مسقط لاعتبار الأسباب مطلقاً.

قاعدة 1133: خاصية الإكراه إسقاط الإثم، فالإكراه⁵²⁷⁸ على الفعل المحظور إذا لم يبيح الفعل: كالاختيار، على المختار من مذهب مالك ومحمد، فيقاد من القاتل. وقال النعمان: كل فعل يصلح⁵²⁷⁹ أن يكون المكره فيه آلة للمكره، فالإكراه عليه⁵²⁸⁰ يمنع ثبوت حكمه في حق المكره، فلا يقاد.

5275- ع: والاختيار.

5276- ع: ينصره.

5277- ت، ي: غير - ع، س: عين.

5278- ي، ع: فالإكراه - ت، س: بالإكراه.

5279- ع، س: صلح.

5280- عليه، ساقطة في: ع.

قاعدة 1134⁵²⁸²: تقرر في الأصول أن المصالح الشرعية ثلاث : في محل الضرورية⁵²⁸³: كنفقة المرء على نفسه، وسائر أسباب حفظ الكليات⁵²⁸⁴ الخمسة. وحاجية: كنفقته على زوجته. وتميمية : كنفقته على والديه⁵²⁸⁵ وولده. والأولى مقدمة على الثانية، والثانية على الثالثة عند التعارض.

وكذلك درء المفسدة يتنزل على المقامات الثلاث : فالعدالة في الشاهد ضرورية، فإن لم يكن في البلد عدول، فقال ابن أبي زيد : تُقبل شهادة أمثلهم⁵²⁸⁶. وكذلك القضاة وغيرهم من الحكام على الأصح. وفي الوصي⁵²⁸⁷ حاجة على الخلاف في اشتراطها. وفي الولي تميمية لنيابة وازع القرابة عنها، ومن ثم لم تُشترط⁵²⁸⁸ في الإقرار إجماعاً ؛ لكونه على خلاف الوازع الطبيعي.

قاعدة 1135⁵²⁸⁹: الفتيا إخبار عن حكم الله عز وجل، فهو كالمترجم. والحكم إنشاء له، فهو كالنائب. فمن ثم لا تلزم الفتيا من لا يعتقدونها: كالإمام الشافعي : يثبت عنده الهلال بواحد ويبرح⁵²⁹⁰ به، فلا يلزم المالكي الصوم بذلك، ويلزمه الحكم مطلقاً ؛ ومن ثم⁵²⁹¹ قيل : الحكم هو الثبوت، فهما غيران قطعاً⁵²⁹².

5281 - هذا العنوان ورد في النسخ ت، ع، ي، وكذلك كُتب في هامش : س.

5282 - المنجور - ج 1، م 14، ص 1، والفروق - ج 4 ص 34 - 36.

5283 - (في محل الضرورة) : ع : ضرورية.

5284 - الكليات، ساقطة في : س .

5285 - ت : والده.

5286 - ت : مثلهم - ع : أمثالهم .

5287 - ي : الموصي .

5288 - ي : يشترط.

5289 - المنجور - ج 2، م 17، ص 3، والفروق - ج 4 ص 48 - 55، والميابة على المنجور - ج 2، م 19، ص 7.

5290 - ي : يبرح.

5291 - ثَمَّ، ساقطة في : س.

5292 - ع، ي، س : فهما غيران قطعاً - وفي المنجور وميابة : فهما غيران مطلقاً، وفي نسخة "ت" : فيها غير أو قطع.

قاعدة 1136⁵²⁹³: القضاء عند مالك ومحمد إخبار⁵²⁹⁴، فينعقد في الظاهر دون الباطن. وعند النعمان إنشاء حكم، فينفذ فيها. قال ابن العربي: وهي مسألة سخيفة من سقطات أهل العراق.

قاعدة 1137: شرط القضاء بالبينة عندهما عدم الإقرار، بدليل الساكت، فيُقضى على الغائب. وعنده وجود الإنكار، فلا يُقضى عليه.

قاعدة 1138⁵²⁹⁵: اليمين عندهما حجة المدعى عليه، وثمرتها قطع الخصومة، فمنعها يُبقي الخصومة⁵²⁹⁶، فلا يُقضى بالنكول. وعنده اليمين حق المدعي⁵²⁹⁷، وهي خلف من المدعى، فمنعها يوجب القضاء في المال⁵²⁹⁸.

قاعدة 1139: اليمين عندهما تصلح⁵²⁹⁹ للإثبات، فيُقضى بها مع الشاهد. وعنده لا تصلح إلا للنفى، فلا يُقضى بها معه.

قاعدة 1140⁵³⁰⁰: ذو اليد - بعد بيئة الخارج - يصير في مثل حال الخارج؛ لأنها صارت مستحقة للزوال، واستحقاق الزوال له حكم الزوال، فُتسمع بينته عندهما. وعنده أن الملك له، واليد له؛ ولم ينظر إلى استحقاق الزوال، فلم يسمعها إلا في النتاج وما لا يتكرر.

قاعدة 1141⁵³⁰¹: لا يُنقض قضاء القاضي إلا في أربعة مواضع: إذا خالف الإجماع، أو القواعد، أو القياس الجلي، أو النص الصريح. ومن ثم حد مالك الحنفي -

5293 - المنجور - ج 1، م 4، ص 4.

5294 - ي: إخبار، ت، ع، س: إمضاء - ج: إيضاء.

5295 - القاعدة: 1138، غير موجودة في نسخة: ي.

5296 - فمنعها يبقي الخصومة، ساقطة في: ع.

5297 - ع: للمدعى.

5298 - ت، س: المال - ع: المأل.

5299 - ت: مصلح.

5300 - الفروق - ج 4 ص 62 - 65، وص 78 منه، والمواق - ج 6 ص 207، وذلك عند قول خليل: "والأرجح بسبب ملكه: كنسج ونتاج إلا بملك من المقاسم"، يُقارن ما في الفروق مع القاعدة، ومع مرجع الشيخ خليل في المواق - ج 6 ص 207.

5301 - المنجور - ج 1، م 4، ص 8، وإيضاح المسالك - ص 150، وص 160 - 161، وتهذيب الفروق - ج 1 ص 78، والمواق - ج 6 ص 135، وراجع القاعدة رقم 1105 مكرر، والفروق - ج 1 ص 215.

في النبيذ، وردَّ شهادته لتظافر النص والقياس على تحريمه. وما يُنقض فيه القضاء لا يصح فيه التقليد بالأحرى؛ ولهذا قال الباجي: لعل هذا في غير المجتهد، أما العالم فلا يُجد إلا أن يسكر. وحده الشافعي لدرء المفسدة التي لا تستلزم التحريم، وقبله لعدم المعصية.

قلت: درء المفسدة يوجب الأدب لا الحد، وقد شرب النبيذ وكيع⁵³⁰² ومن هو أكبر منه وأصغر، ولم يردهم⁵³⁰³ أحد من أهل الأخبار.

قاعدة 1142: إذا تعلق حق بحكم⁵³⁰⁴ غريب في الدعوى: فهل يمكن من سببه أو يعتبر ظاهر الدعوى، للمالكية قولان.

قاعدة 1143⁵³⁰⁵: كل ما يختص بالحكام، فإنه يفتقر إلى إذنهم كالحدود. وكل ما لا يختص بهم فلا يفتقر إلى إذنهم: كتغيير المنكر على القول الصحيح. وقد يتردد أمر بينهما، فيختلف فيما يغلب عليه شبهة⁵³⁰⁶ منها: كمنكر الطلاق يظاً⁵³⁰⁷، قال بعض المالكية: لزوجته قتله، وقال محققوهم: ليس لها ذلك؛ لأنه قبل الوطء لا يجوز قتله، وبعده إنما يُقتل حداً فيفتقر إلى الإذن.

وأقول: لها قتله في المدافعة: كاللص، وليس لها قتله للوطء: كما لو وطئها أجنبي وهي نائمة.

5302 - هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدى الرؤاسي، أبو سفيان، إمام في الحديث، كان محدث العراق في عصره. قال النووي: "وأجمعوا على جلالته ووفور علمه وحفظه وإتقانه وورعه وصلاحه وعبادته وتوثيقه واعتماده". وقال الخطيب: "أراد الرشيد أن يوليه قضاء الكوفة فامتنع ورعاً"، وقال ابن اكنم: "صحبت وكيعاً فكان يصوم الدهر ويحتم القرآن كل ليلة"، وكان يفتي بقول أبي حنيفة. توفي سنة 197 هـ، انظر تاريخ بغداد - ج 13 ص 466 - 481، وتذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت - ج 1 ص 306 - 309، وشذرات الذهب - ج 1 ص 349 - 350، وتهذيب الأسماء - ج 2 ص 144، ووفيات ابن قنفذ - ص 153 - 154.

5303 - س، ي، ج، يردهم - ت: يجدهم - ع: يرده.

5304 - ت: لحكم.

5305 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 664.

5306 - ع: شبهه.

5307 - ع: ويطأ.

قاعدة 1144⁵³⁰⁸: درء المفسدة مشروط بأن لا يؤدي إلى مثلها أو أعظم : إما وجوباً باتفاق، وإما جوازاً فقال النعمان : يجوز إن تعرض⁵³⁰⁹ بنفسه في تغيير المنكر إعلاء لكلمة الحق المبذول فيها النفوس بالجهاد، وهو نظر إلى ترجيح المصلحة، فالقاعدة اتفاق.

قاعدة 1145: قال عمر بن عبد العزيز : تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور⁵³¹⁰، وزاد عز الدين : وأحكام بقدر ما يحدثون من السياسات والمعاملات والاحتياطات. قال : وهي من القوانين الأول ؛ غير أن الأسباب تجددت ولم تكن فيما سلف. يقول⁵³¹¹: فإذا وجدت وجب اعتبارها .

قاعدة 1146⁵³¹²: يمتنع في حكم الدين اعتماد الحزر⁵³¹³ والتخمين، ومن ثم منع الحكم بالنجوم والفأل، وإن كان⁵³¹⁴ يعجبه الحسن منه عليه السلام⁵³¹⁵؛ وكذلك الزجر⁵³¹⁶ والرمل⁵³¹⁷ والفراسة، وإن كانت الفراسة من صفات المؤمنين، وفي التنزيل : "إن في ذلك لآيات للمتوسمين"⁵³¹⁸، ويُتقضى الحكم بذلك، وإن وافق الحق لفساد مبناه. وكره المالكية أن يكون القاضي داهية لذلك⁵³¹⁹، وإن استحسنا أن يكون ذكياً فطنا، بحيث لا يخدع⁵³²⁰. ومنع النعمان القيافة⁵³²¹ لذلك، واستثنى الشافعي للخبر

5308 - الفروق - ج 4 ص 255 - 258.

5309 - ي، س : يعرض - ع : يفرض .

5310 - الفروق - ج 4 ص 179.

5311 - ع، ي : بقول.

5312 - هذه القاعدة مبسطة في الفروق - ج 3 ص 125 وما بعدها، الفرق 149، وص 240 - 241 من نفس الجزء.

5313 - س : الحزر.

5314 - ع : وكان .

5315 - الفروق - ج 4 ص 240.

5316 - الزجر من قولهم : زجر الطير : إذا أطاره : فيتفائل به إن كان طيرانه عن اليمين، أو يتشامم به إن كان عن اليسار.

5317 - علم الرمل : يتعلق بالبحث عن المجهولات بخطوط تخط على الرمل .

5318 - سورة الحجر، الآية 75.

5319 - المواق والحطاب - ج 6 ص 103.

5320 - المواق والحطاب - ج 6 ص 88 وص 103.

5321 - القائف : الذي يعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود، انظر الفروق - ج 1 ص 8 - 9، وتعريفات الجرجاني - ص 91، وانظر : "زهر الآس في شرح نظم عمل فاس" للسيد عبد الصمد كنون - ص 65 - 66، عند قول الناظم : "وعمل القافة لا تراع" في باب الاستلحاق لامتناع"، وانظر حديث القافة في نيل الأوطار - ج 6 ص 282، ووسائل الإثبات للأستاذ محمد ابن معجوز المرغزاني ص 217 - 223.

عموماً، والمالكية⁵³²² في الإمام خصوصاً. هذا هو المشهور عندهم من ثلاثة أقوال⁵³²³ في مذهبهم.

قاعدة 1147⁵³²⁴: الظن الذي لا ينشأ عن أمانة شرعية لا يُعتبر شرعاً، وإن كانت النفس أسكن إليه من الناشئ عن الأمانة الشرعية: كشهادة ألف من الرهبان بدفع⁵³²⁵ ما وجب بشاهد ويمين.

قاعدة 1148⁵³²⁶: الحبس يكون لغيبية⁵³²⁷ المجني عليه حفظاً لمحل القصاص، وللأبق سنة لحفظ المال⁵³²⁸ وللصحو حفظاً لمحل الحد، وللنكول⁵³²⁹ بعد شهادة عدل بالطلاق سنة، وللامتناع من دفع الحق إلقاء إليه من قول الله تعالى جده: "إلا ما دمت عليه قائماً"⁵³³⁰، ولاستبراء العسر واليسر⁵³³¹، وللتعزير، ولردع عن المعاصي أو المفاسد، وللامتناع من التصرف الواجب الذي لا تدخله النيابة: كمن أسلم عن أختين وامتنع من تعيين إحداهما أو أقر بأخذ شيء وامتنع من تعيينه، وللامتناع من حقوق الله عز وجل التي لا⁵³³² تدخلها النيابة: كالامتناع من صوم رمضان، وقيل: كالصلاة⁵³³³، ولاستبراء حال المحبوس: كالمتهم، أو المحبوس لأجله⁵³³⁴: كالمدمى حتى يموت أو يبرأ.

5322 - ت: وللمالكية.

5323 - ت، ي، س: الأقوال.

5324 - الفروق - ج 4 ص 64.

5325 - ت: يدفع.

5326 - الفروق - ج 4 ص 79 - 80، الفرق 236، وتهذيب الفروق - ج 4 ص 133.

5327 - ت: لعيب.. أي يكون الحبس للجاني لغيبية المجني عليه إلخ.

5328 - أي أن الأبق يجبس سنة حفظاً للمال رجاء أن يعرف ربه.

5329 - ت: والنكول.

5330 - سورة آل عمران، الآية 75 وهي: "ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً...".

5331 - أي يجبس من أشكل أمره في العسر واليسر اختباراً لحاله.

5332 - لا، ساقطة في: ع.

5333 - أي وقيل: يقتل الممتنع من صوم رمضان، كما يقتل الممتنع من الصلاة.

5334 - ي: من أجله.

قاعدة 1149⁵³³⁵: الخبر المعتبر في حق الغير شرعا : إن كان متعلقه خاصا مطلقا، فهو شهادة اتفاقا. وإن كان عاما مطلقا فهو رواية إجماعا. وإلا اختلف لوجود الشائبتين وتغليب إحداهما كالهلال. قال مالك : شهادة، وقال محمد: رواية. وكالمقدم والترجمان والقائف⁵³³⁶ والطيب والبيطار وقائس الجرح ونحوهم : قال بعض المالكية : خبر لنصيبهم للناس عموما، وقال بعضهم : شهادة ؛ لكون القضاء بهم⁵³³⁷ على معين، أما العدالة فعلى الوجهين معا، إلا أن تتعذر فيهم فيعتبر الأشبه ؛ فإن تعذر قبل قولهم حتى قال بعضهم : يُقبل منهم الفاسق والكافر ولو واحداً إن لم يوجد غيره. فالعموم ضابط الرواية، والخصوص ضابط الشهادة، والترجيح موجب الاحتمال.

قاعدة 1150⁵³³⁸: ضابط الكبائر أن يحفظ ما ورد في السنة أنه كبيرة، فيلحق به ما سواه⁵³³⁹ أو زاد عليه في المفسدة دون ما نقص عنه ؛ ويعتبر الشيء بما هو أقرب إليه، فإن تعدد فبأقلها⁵³⁴⁰ مفسدة، فإن تساوت نسبتته إلى الجميع فبأقله. وقيل : كل ما توعده⁵³⁴¹ الله عليه أو أوجب فيه عقوبة خاصة فهو كبيرة، والمسميات⁵³⁴² أكبرها، ويلحق بذلك ما في معناه.

قاعدة 1151⁵³⁴³: قال قوم : ينظر⁵³⁴⁴ ما حصل بملاسة الكبيرة من عدم الوثوق بصاحبها؛ فمتى⁵³⁴⁵ حصل من تكرار الصغيرة مع البقاء⁵³⁴⁶ عليها، ما يوجب مثل ذلك

5335 - الفروق - ج 1 ص 4 وما بعدها.

5336 - ت : والغائب.

5337 - ع : فيهم .

5338 - انظر بسط هذه القاعدة في الفروق - ج 4 ص 65 وما بعدها، والجزء الأول منه - ص 120 وما بعدها.

5339 - ت، ع، ي : سواه، وفي : س : كتبت : سواه، ثم أضيفت الألف بعد السين، أي ساواه، ولعل هذا هو الصواب، بحسب الكلام الذي يعقب هذه الكلمة.

5340 - ي : فبأقلها .

5341 - ت : يوعده .

5342 - ع : والمسبب.

5343 - المصدر السابق.

5344 - (ينظر ما حصل) : ع : ينظر إلى ما حصل.

5345 - (فمتى) : ي : فيها.

5346 - البقاء، بياض في : ي.

أو أكثر، فهو الإصرار الذي يُلحق الصغيرة بالكبيرة، وإلا فلا يقدر⁵³⁴⁷. وقيل : لا صغيرة مع الإصرار، والمقام⁵³⁴⁸ عليها أو اعتقاد العودة إليها كاف في الرد. أما المباح المخل⁵³⁴⁹ فيعتبر بالوجه⁵³⁵⁰ الأول .

قاعدة 1152⁵³⁵¹: الدعوى⁵³⁵² الصحيحة : طلب معين أو ما في ذمة معين، أو ما يترتب عليه نفع معتبر شرعا، بحيث⁵³⁵³ لا تكذبه العادة⁵³⁵⁴ : كدعوى المرأة الطلاق، فيترتب⁵³⁵⁵ لها حوز نفسها، والوارث أنه مات مسلما أو كافرا، فيترتب له الميراث.

قاعدة 1153⁵³⁵⁶: المروءة الارتفاع عن كل خُلُق يرى أن من تخلق به لا يحافظ معه على⁵³⁵⁷ دينه وإن لم يكن في نفسه جرحة ؛ فقد قيل : لا دين لمن لا مروءة له، وقال ابن العربي : الضابط للمروءة⁵³⁵⁸ أن لا يأتي ما يعتذر⁵³⁵⁹ منه، مما يبخسه عن مرتبته عند أهل الفضل، وليس ذلك واحدا في الناس، بل لكل صنف مروءته، (فإن المعتبر⁵³⁶⁰ في العدالة أن يكون الشاهد محافظا على مروءة)⁵³⁶¹ مثله.

5347 - ت، ع، ي: يقدر - س: يلحق .

5348 - ي، س: فالتمام.

5349 - في : س، وفي الفروق : المخل، وهو الصواب، الفروق - ج 4 ص 68 - وفي : ت، ي، ع : المحل (بالحاء المهملة).

5350 - ت : بالأوجه .

5351 - المنجور - ج 2، م 16، ص 4-7، والفروق - ج 4 ص 74، وتهذيب الفروق - ج 4 ص 118.

5352 - الفروق - ج 1 ص 17.

5353 - (شرعا بحيث) : موجودة في س، وفي المنجور، وساقطة في ت، ع، ي.

5354 - أضيف في نسخة "ع" بعد "العادة" : شرعا بحيث.

5355 - ت : فترتب .

5356 - المواق والحطاب - ج 6 ص 152.

5357 - على، ساقطة في : ت.

5358 - س : في المروءة.

5359 - ع : يتعذر.

5360 - س : فالمعتبر.

5361 - ما بين قوسين، ساقط في : ي.

قاعدة 1154⁵³⁶²: قال ابن الحاجب⁵³⁶³: العدالة محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، ليس معها بدعة، وتتحقق⁵³⁶⁴ باجتناّب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر، وبعض الصغائر⁵³⁶⁵ يعني صغائر الخسة⁵³⁶⁶، وبعض المباح يعني ما يغض⁵³⁶⁷ من مروءة المثل كما فسرهما بعد.

قاعدة 1155: لما كانت الشهادة⁵³⁶⁸ إخباراً⁵³⁶⁹ بموجب⁵³⁷⁰ الحكم على معين، والتعيين مظنة العداوة التي قد تخفي⁵³⁷¹ - (اشترط العدد تبعيداً لها، بخلاف الرواية لعمومها وبعد تهمة ظاهر العدالة على جميع الأمة)⁵³⁷²؛ ولذلك لا تعمل شهادة في الخصوص: كقوله: خاصم الأنصاري الزبير في شراج⁵³⁷³ الحرة؛ فهذا لا يقوم شهادة للزبير⁵³⁷⁴ بملك ذلك؛ لأن المقصود غيره⁵³⁷⁵، وانظر قصة سعيد واروا⁵³⁷⁶ وقول مروان: لا أسألك بينة بعدها⁵³⁷⁷.

5362 - المواق - ج 6 ص 150.

5363 - مختصر ابن الحاجب - ص 469.

5364 - ت، ي: ويتحقق.

5365 - (وبعض الصغائر)، ساقطة في: ع - وفي: ي (الصغائر) ساقطة.

5366 - ت: الخسية.

5367 - س، ع: يغض - ت: ينقص - ي: يغنى.

5368 - الشهادة، ساقطة في: س.

5369 - ع، س: إخبار.

5370 - ت: لموجب.

5371 - (قد تخفي): ت: قدمه.

5372 - ما بين قوسين ساقط في: ت.

5373 - ي: شراحي.. في اللغة، الشرجة: مسيل الماء من الحرة إلى السهل.

5374 - ي: الزبير.

5375 - ي: عبرة.

5376 - (واروا)، بياض في: ع - وفي: ي: واروى (بالألف المقصورة).

5377 - وقول مروان لا أسألك بينة بعدها، ساقط في نسختي: ت، ي.

قاعدة 1156⁵³⁷⁸: التهمة : إما قريية فتعتبر: كشهادة الوالد⁵³⁷⁹. أو بعيدة فلا تعتبر: كشهادة رجل من القوم. أو متوسطة، فقولان : كشهادة الأخ ؛ ومن ثم اشترط المشهور التبريز كأنه⁵³⁸⁰ عنده مرجح⁵³⁸¹ للنفي.

قاعدة 1157⁵³⁸²: مدارك الترجيح : زيادة العدالة في الشاهد، وفي المزكي للملكية قولان. وقوة الحجة : كالشاهدين⁵³⁸³، على الشاهد واليمين عند أشهب، خلافا لابن القاسم. وفي العدد قولان. واليد⁵³⁸⁴. وزيادة التاريخ أو⁵³⁸⁵ الاطلاع : كحوز الرهن. واستصحاب الغالب أو الحال، وفي هذه خلاف للملكية. والتفصيل على الإجمال⁵³⁸⁶، والنظر فيه⁵³⁸⁷ قبل زيادة العدالة.

قاعدة 1158⁵³⁸⁸: الفشو يقوم عند الملكية مقام العدالة في الرضاع وغيره ؛ فمَن شرطَ الفشو في شهادة المرأة بالرضاع⁵³⁸⁹ لم يشترط العدالة، ومن لم يشترطه اشترطها .

قاعدة 1159⁵³⁹⁰: الشهادة عند مالك ومحمد : كرامة⁵³⁹¹ تثبت⁵³⁹² توقير الشهود، فلا تثبت إلا بنهاية الفضيلة، وهي الإسلام والحرية والتكليف والعدالة ؛ فالرق الذي

5378 - الفروق - ج 4 ص 70 - 71، الفرق 230، وبداية المجتهد - ج 2 ص 383.

5379 - كشهادة الوالد، ساقط في نسختي : ت، ي .

5380 - ت : لأنه.

5381 - (مرجح) : ع : رفع .

5382 - المنجور - ج 2، م 11، ص 6 وما بعدها، والفروق - ج 4 ص 62 - 65، الفرق 228، والمواق والحطاب - ج 6 ص 207 - 208، وراجع القاعدة 587.

5383 - أي يقدمان على الشاهد واليمين.

5384 - أي عند التعادل.

5385 - (التاريخ أو)، ساقطة في : ع.

5386 - أي تقدم البينة المفصلة على المجملة .

5387 - أي النظر في التفصيل والإجمال مقدم على النظر في الأعدلية، فإن استوتوا في التفصيل والإجمال، نظر في الأعدلية.

5388 - بداية المجتهد - ج 2 ص 32، وص 385.

5389 - ي : (في الرضاع).

5390 - المواق والحطاب - ج 6 ص 150، وبداية المجتهد - ج 2 ص 383.

5391 - كرامة، ساقطة في : ع .

5392 - ي : فثبت.

هو أثر الكفر يمنعها، خلافاً لأحمد، والفسق الذي هو جنسه يسلبها. وعند النعمان : ولاية، والكفر لا يسلب الولاية على الكافر، فلا يمنع الشهادة عليه .

قاعدة 1160: قال محمد : ما ضاق شيء إلا اتسع - يريد الترخيص⁵³⁹³ عند عسر التحرز - إما في العبادات : كما⁵³⁹⁴ عفي عنه في النجاسات والأحداث. أو في العادات : كتولية الأشبه عند تعذر المستحق، ونصبه للشهادة ونشر أحكام المظالم والحسبة وغيرها.

قال أبو المعالي⁵³⁹⁵ : إن شغل الزمان عن⁵³⁹⁶ الإمام، انتقلت⁵³⁹⁷ أحكامه إلى أعلم الناس؛ لأن الدليل يقتضي الاستواء، خص الإمام بدفع⁵³⁹⁸ الهرج، فإذا تعذر انتقلت إلى الأعلم دفعا للمفسدة بحسب الإمكان.

قلت : وهذا بالمالكية وأهل المصالح المرسلة أولى، بل هو وجه مذهبهم.

قاعدة 1161: الأصل⁵³⁹⁹ عدم اعتبار الشبهة، وبناء الأمر على الأصل والغالب ؛ لكن الشارع اعتبرها في أوج الرفعة وهو الولاية والشهادة والفتيا، فلا يقدم عليها معها وتدفع بها، وحضيض الإهانة، وهي الحدود. ففي الأوج دفعا عن⁵⁴⁰⁰ المنصب، وفي الحضيض ستر على المكتسب .

5393 - ي : الترخي .

5394 - ت : كمن .

5395 - ع : ابن .. وأبو المعالي : هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، تفقه في الأصول والفروع والأدب وغير ذلك، ولد سنة 419 هـ في جوين من نواحي نيسابور، جاور مكة أربع سنين، ودخل المدينة فأفتى ودرس، ولذا قيل له : "إمام الحرمين". ثم عاد إلى نيسابور، له تاليف كثيرة منها : "العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"، و"الإرشاد" في أصول الدين، و"الورقات" في أصول الفقه، وغير ذلك، توفي سنة 478 هـ. انظر وفيات الأعيان - ج 2 ص 341-343، وفيات ابن قنفذ ص : 257-258، وما فيها من مراجع.

5396 - ت : على .

5397 - ع : انقلبت .

5398 - ع، ي، س : لدفع .

5399 - الأصل، ساقطة في : س .

5400 - ت : على .

قاعدة 1162⁵⁴⁰¹: تُقبل الشهادة على النفي المحصور والمعلوم إجماعاً دون غيرهما، فلا يصح إطلاق أنها لا تُقبل.

قاعدة 1163⁵⁴⁰²: نظر محمد إلى تمييز حق كل واحد من الزوجين من صاحبه شرعاً، فأجاز الشهادة، وقطع في السرقة. ونظر مالك والنعمان إلى اختلاطهما عرفاً، فمنعا. فقام من ذلك قاعدة تعارض مقتضى⁵⁴⁰³ الشرع والعرف، وقد أشير إلى أصلهما في الايمان.

قاعدة 1164: رد شهادة القاذف عند مالك ومحمد من أحكام الفسق اللازم عن القذف فتزول⁵⁴⁰⁴ بزواله⁵⁴⁰⁵. وعند النعمان من أحكام القذف نفسه، فهو مع حده: كالتهريب مع الزنا فلا تزول⁵⁴⁰⁶. فعندهما الاستثناء⁵⁴⁰⁷ راجع للجميع⁵⁴⁰⁸، ثم خرج الحد بدليل⁵⁴⁰⁹. وعنده للأخيرة⁵⁴¹⁰ كالضمير⁵⁴¹¹، ولقوله: أبداً⁵⁴¹².

قال ابن العربي: واعجبا له متى⁵⁴¹³ تفرشت لهم، ليس في الدين ظاهر إلا تركه فلم يبق عليه إلا مراعاة هذا.

5401 - المنجور - ج 2، م 10، ص 1، والفروق - ج 4 ص 61، المسألة الرابعة فيه.

5402 - المواق - ج 6 ص 154، وبداية المجتهد - ج 2 ص 384.

5403 - مقتضى، ساقطة في: ت.

5404 - ي: فيزول.

5405 - بداية المجتهد - ج 2 ص 383، وتفسير ابن كثير - ج 5 ص 55، وتفسير البيضاوي ص 340، والمواق والخطاب - ج 6 ص 161.

5406 - ي: يزول.. المصادر السابقة.

5407 - أي الاستثناء في قول الله تعالى: "ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك..." سورة النور، الآية 4 و5.

5408 - راجع المصادر السابقة.

5409 - وهو الإجماع.

5410 - المصادر السابقة.

5411 - أي أن الضمير يعود على أقرب مذكور.

5412 - أي في آية سورة النور، المذكورة في الحاشية أعلاه.

5413 - ي: حتى.

قاعدة 1165: إذا تعارض ظاهران⁵⁴¹⁴، قال مالك: الترجيح، فإن لم يكن أو تساوى الموجبان⁵⁴¹⁵، فالجمع: كما إذا اختلف الزوجان⁵⁴¹⁶ في متاع البيت مما تحت أيديهما، فإن القول عنده قول الرجل؛ لأن البيت بيته، إلا فيما⁵⁴¹⁷ عُرف للمرأة، فإن الأظهر كونه لها. وقال الشافعي: الجمع، فيقسم ذلك بينهما، فإن تعذر فالترجيح. وقد يُختلف فيه: كما في انفراد شاهدين⁵⁴¹⁸ بالرؤية في الصحو، قال مالك: تُقبل؛ لأن الشهادة امارة شرعية، وقال سحنون: تُرد؛ لأن الاستفاضة قضية عرفية.

قاعدة 1166: إذا لم يترتب على السبب مسببه⁵⁴¹⁹ سقط اعتباره؛ هكذا أطلقه القرافي، ولا بد من زيادة: التام، أو من غير ظهور انتفاء شرط ولا وجود مانع.

قاعدة 1167: عند أشهب⁵⁴²⁰ ومحمد⁵⁴²¹: الشهادة إجماع، فيجب القتل على شهود القصاص: إذا قالوا تعمدنا. وعنده: إلزام من غير إجماع، فلا⁵⁴²²، وهو قول ابن القاسم⁵⁴²³، ورؤي عن مالك مثله.

5414 - راجع القاعدة 999 والمراجع التي بحاشيتها، وقواعد عز الدين ابن عبد السلام - ج 2 ص: 56 - 57.

5415 - ت: الرجحان.

5416 - انظر توضيح ذلك في الفروق - ج 3 ص 148 - 152، الفرق 160.

5417 - ع: ما يعرف.

5418 - ع: الشاهدين.

5419 - ت، س: مسبب.

5420 - كتب في أصل: س: مالك، وفي هامشها: أشهب... انظر المواق - ج 6 ص 200.

5421 - الوجيز للغزالي - ج 2 ص 156.

5422 - فلا، ساقطة في: ت، ي.

5423 - المواق - ج 6 ص 200.

الوصايا والموارث⁵⁴²⁴

قاعدة 1168⁵⁴²⁵: سبب الملك الحاجة، فإذا انتفت انتفى على اشتراط العكس؛ فإذا مات وترك ديناً فالمال على ملك الوارث⁵⁴²⁶ عند مالك؛ لأن الأصل عدم علة أخرى. وقال محمد: بقيت حاجة القضاء والبراءة منه، فهو⁵⁴²⁷ على ملكه حتى يقضي دينه. وعليهما رد الغريم ببيع الوارث كالوارث. قال بعضهم: لا يرد؛ لأن الوارث لو أعطاه من غير ذلك لزمه⁵⁴²⁸ قبوله.

قاعدة 1169⁵⁴²⁹: لا ينتقل إلى الوارث من الأموال وما يتعلق بها⁵⁴³⁰ إلا ما تحقق⁵⁴³¹ سببه. فإذا مات الموصى له بعد الموصي، فقال الأبهري⁵⁴³²: لا ينتقل حق القبول⁵⁴³³ للورثة؛ إذ⁵⁴³⁴ لم يتحقق سبب الملك لعدم القبول⁵⁴³⁵، وقال عبد الوهاب⁵⁴³⁶: ينتقل بتحقق سبب القبول وهو الإيجاب، وهو الذي لا شك فيه.

قاعدة 1170: تنفيذ تصرفات المكلفين وسيلة لبقاء نفوسهم، فإن بقاء العين مع تعذر المقاصد محال، والمرتد أسقط الشرع حرمة نفسه ودمه فتصرفاته⁵⁴³⁷ أولى⁵⁴³⁸، فمن

5424 - هذا العنوان لم تأت به نسخة: س.

5425 - المنجور - ج 2، م 2، ص 6.

5426 - ي: الورثة.

5427 - ت: فبي.

5428 - ج، س: لزمه - ع، ت، ي: لزم.

5429 - الخطاب والمواق - ج 6 ص 366 - 367، وقد نقل الخطاب قول الأبهري وغيره الخ.

5430 - ع: به.

5431 - ي: يحقق.

5432 - هو الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح، سكن بغداد، وكان ثقة أميناً مشهوراً، انتهت إليه الرياسة في مذهب مالك، قيل: "لم ينجب أحد بالعراق من الأصحاب بعد إسمايل القاضي ما أنجب أبو بكر الأبهري"، من مؤلفاته شرح المختصرين: الكبير والصغير لابن عبد الحكم، وكتاب الرد على المزني، وكتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة...، توفي سنة 395 هـ. انظر الديباج - ص 255 - 258.

5433 - أي القبول للوصية.

5434 - ت، ع: إذا.

5435 - أي لعدم القبول من الموصى له قبل موته.

5436 - الخطاب - ج 6 ص 367.

5437 - ت: بتصرفاته.

5438 - ت: أولاً.

ثم بطلت وصيته⁵⁴³⁹، وإن تقدمت على رده عند مالك، والخلاف فيها على الخلاف⁵⁴⁴⁰ في الإحباط.

قاعدة 1171⁵⁴⁴¹: عند مالك ومحمد تصرف الوصي بالوكالة ؛ فإذا أوصى إليه في تصرف خاص اقتصر، وعند النعمان بالولاية فلا يقتصر، وعلى الأول قال محمد : لا يوصي الوصي⁵⁴⁴²، وعلى الثاني قال النعمان: يوصي، وهو مذهب مالك⁵⁴⁴³ ؛ فخالف قاعدته لتعذر الأصل في الوصية، بخلاف الوكالة. وقال ابن العربي : المشهور عندنا كقول النعمان، والمنصور كقول محمد.

قاعدة 1172⁵⁴⁴⁴: اختلف المالكية في المضارة⁵⁴⁴⁵. هل تعتبر⁵⁴⁴⁶ في الثلث، فيرد ما علم أنه أراد به الضرر⁵⁴⁴⁷ مما⁵⁴⁴⁸ صنع فيه، أو لا إضرار في الثلث، فلا يرد؟.

قاعدة 1173: رد الورثة عندهما يتناول جميع المال، فيكون الموصى لهما في الثلث على نسبة ما كانا⁵⁴⁴⁹ في المال. وعنده : إنما يقتضي ما زاد على الثلث، فيكون الثلث بينهم سواء. واختلف المالكية في المردود من تصرفات⁵⁴⁵⁰ ذات⁵⁴⁵¹ الزوج بالتبرع فيما زاد على الثلث : أهو الجميع وهو المشهور، أو الزائد؟ وليتهم يسلم لهم الرد حين يكون له رد الجميع.

5439 - خليل : "وبطلت (الوصية) برده" انظر الخطاب والمواق - ج 6 ص 368.

5440 - على الخلاف، ساقطة في : ع.

5441 - المواق والخطاب - ج 6 ص 388.

5442 - ت، س : الموصي.

5443 - المصدر السابق.

5444 - المنجور - ج 2، م 5، ص 5.

5445 - ع : الضرورية.

5446 - ت : تعيين.

5447 - ع : الضرورة.

5448 - ع : بها.

5449 - ع : كان.

5450 - ت، ي : تصرف.

5451 - ذات، ساقطة في : ع.

قاعدة 1174⁵⁴⁵²: اختلف المالكية في إجازة الورثة⁵⁴⁵³: فهي تنفيذ أم ابتداء عطية، وعليه⁵⁴⁵⁴ الحوز⁵⁴⁵⁵.

قاعدة 1175: إذا ثبت حكمٌ عند عدم سببه وشرطه، فإن أمكن تقدير المعلوم قدر كميرات الدية⁵⁴⁵⁶، واعتبار حول الأصل في الربح والتناج، ويُسمى: إعطاء المعلوم حكم الموجود⁵⁴⁵⁷، وإلا عُدَّ مستثنى.

قاعدة 1176⁵⁴⁵⁸: أسباب التوارث: نسب ونكاح وولاء وولاية، إن قلنا: المسلمون وارث⁵⁴⁵⁹.

قاعدة 1177⁵⁴⁶⁰: شرط التوارث تقدم موت الموروث على الوارث، واستقرار⁵⁴⁶¹ حياته بعده، والعلم بالقرب والدرجة.

قاعدة 1178⁵⁴⁶²: موانع الميراث: اختلاف الدين، والقتل، والرق، والشك، واللعان في الجملة دون التفصيل.

قاعدة 1179: الأصل تقديم النسب على السبب⁵⁴⁶³ إلا بدليل، وبذلك⁵⁴⁶⁴ يمنع الرد⁵⁴⁶⁵، وهو المشهور من مذهب مالك ومحمد، خلافاً للنعمان؛ لأن من لا يستحق

5452 - المنجور - ج 2، م 1، ص 4، وإيضاح المسالك - ص 313 - 314، القاعدة: 81، والمواق - ج 6 ص 368.

5453 - أي للزائد على الثلث، أو الوصية للوارث، انظر المواق - ج 6 ص 369.

5454 - ي: وعليهما.

5455 - ع، ج، س: الحوز - ت: الجواز - ي: يجوز.

5456 - الفروق - ج 1 ص 72، وراجع القاعدة 258.

5457 - الفروق - ج 2 ص 26 - 29، وانظر القاعدتين 259 و 645، وما بحاشيتها من مراجع.

5458 - الفروق - ج 4 ص 193 - 198.

5459 - س: وراث.

5460 - الفروق - ج 4 ص 198 - 202.

5461 - ت: واستقرأ.

5462 - الفروق - ج 4 ص 198 - 202، والخرشي - ج 8 ص 221.

5463 - ت: المسبب.. وفي الوجيز للغزالي ج 1 ص 156: التوريث: إما بسبب أو نسب. والسبب إما عام: كجهة الإسلام في صرف الميراث إلى بيت المال، وإما خاص: كالإعتاق، ولا يورث به إلا بالعصوبة، أو كالنكاح، ولا يورث به إلا بالفريضة.. وأما النسب: فالقربة.. انظر أيضاً المواق - ج 6 ص 405.

5464 - ع: ولذلك.

5465 - الخرشي - ج 8 ص 207، والمواق والحطاب - ج 6 ص 413، وبداية المجتهد - ج 2 ص 292.

الفاضل مع العتق⁵⁴⁶⁶ لم يستحق رده عند عدمه ؛ وبه يمنع توريث ذوي الأرحام أيضا⁵⁴⁶⁷، وهو المشهور أيضا.

قاعدة 1180 : مقدرات الشرع ملتزمة لا يجوز تقدمها⁵⁴⁶⁸ بالزيادة، كما لا يجوز تعقبها⁵⁴⁶⁹ بالنقصان ؛ لأن فيه إبطال التقدير، وهذا يمنع الرد أيضا ؛ لأننا نقول : فرض الشرع للبت والأخت النصف، فرد الفاضل زيادة على مقدار⁵⁴⁷⁰ الشرع، ولا يرد الأب⁵⁴⁷¹ لأن فيه أبوة للتعصيب، وولادة للفرض ؛ والرحم معنى واحد، فلا يؤخذ به مرتين، كما لا تأخذ الشقيقة النصف والسدس ؛ هذا هو التحقيق أن الأب يرث بالوجهين⁵⁴⁷²، وقيل بالتعصيب ما لم ينتقص بالفرض : كالجدة يقاسم ما لم ينتقص⁵⁴⁷³.

قاعدة 1181 : حرمان القاتل عند مالك والنعمان عقوبة، فلا يُمنع الصبي والمخطئ والمجنون⁵⁴⁷⁴. والمشهور عن⁵⁴⁷⁵ محمد أنه بخس⁵⁴⁷⁶ مال وإسقاط حق، فيمنعون.

قاعدة 1182 :⁵⁴⁷⁷ الكفر عند مالك ومحمد يقطع حق القرابة، فيؤخذ مال المرتد بحق الفيء. وعند النعمان : لا يقطعها عن الأكساب⁵⁴⁷⁸ الإسلامية، فيما⁵⁴⁷⁹ اكتسب قبل الردة فلورثته.

5466 - س : المعتق.

5467 - الخرشي - ج 8 ص 208، والمواق والخطاب - ج 6 ص 413، وبداية المجتهد - ج 2 ص 281، والفروق - ج 3 ص 102، وهذان المصدران الأخيران قد بينا من هم ذوو الأرحام.

5468 - ع : تقدمها.

5469 - ع : تعقبها.

5470 - س : مقدر.

5471 - (يرد الأب) : ي : (ير).

5472 - الخرشي - ج 8 ص 208.

5473 - ع : ينتقص.

5474 - الخرشي ومحشيته - ج 8 ص 222، والمواق - ج 6 ص 422.

5475 - ع : عند.

5476 - (أنه بخس) : ي : نخس.

5477 - بداية المجتهد - ج 2 ص 293.

5478 - ت : الاكتساب، س : الاكتسابيات.

5479 - ت : فيها.

قاعدة 1183: شرط اعتبار الأصل شرط اعتبار الفرع، ولا ينعكس؛ فإذا اعتق⁵⁴⁸⁰ نصرانيا فهو مراعى، فإن أسلم فولأؤه⁵⁴⁸¹ له، وإلا فلا ولاء له. هذا مذهب مالك. وقال محمد: لا ولاء له⁵⁴⁸² مطلقا.

قاعدة 1184:⁵⁴⁸³ قال النعمان: الجد كالأب مطلقا، فيحجب الإخوة، ووافقه محمد، إلا في الميراث (اعتبارا بقصوره عنه في حجب النقصان، فلا يلحق به في حجب الحرمان؛ لأن اعتبار الميراث بالميراث أولى، ومالك⁵⁴⁸⁴ إلا في الميراث)⁵⁴⁸⁵ والولاء والولاية على البضع والمال والصلاة، فإن وافق النعمان على حجب النقصان، فقد اتفقوا على الاستثناء.

قاعدة 1185:⁵⁴⁸⁶ عند مالك ومحمد أن معنى العصوبة في المشتركة⁵⁴⁸⁷ لغو؛ لتعذر التوريث بها، فيقاسم الشقيق فيها أخوا⁵⁴⁸⁸ لأم⁵⁴⁸⁹. وعند النعمان: قرابة الأم تبع لقرابة الأب في منع التوريث. فقالا: سقوط الأضعف للأقوى سقوط اعتبار لا محو، فإذا انتقص⁵⁴⁹⁰ انتفض. وقال: محو⁵⁴⁹¹، فيفتقر إلى دليل اعتبار متجدد⁵⁴⁹²، والأصل عدمه.

قاعدة 1186: العاصب من يستغرق المال إذا انفرد، والباقي⁵⁴⁹³ بعد أهل السهام، وزاد ابن الحاجب: "بقرابة"⁵⁴⁹⁴ لأنه جعل جهات⁵⁴⁹⁵ الإرث ثلاثا: تعصيبا، وفرضا، وولاء⁵⁴⁹⁶. والحق أن الولاء من التعصيب، فليس إلا جهتان⁵⁴⁹⁷.

5480 - ت: اعترض.

5481 - ع: فالولاء له.

5482 - ت، س: لا ولاء له مطلقا - ع، ي: ولاؤه له مطلقا.

5483 - بداية المجتهد - ج 2 ص 287.

5484 - ي: وملك.

5485 - ما بين قوسين، ساقط في: ت.

5486 - بداية المجتهد - ج 2 ص 287، والخرشي - ج 8 ص 206، والمواق - ج 6 ص 413.

5487 - ت: المشترك.

5488 - أخوا، ساقطة في: ت.

5489 - ع: لأب.

5490 - ع، ي: انتفض.

5491 - (محو): ع، ي: محمد.

5492 - ع، س: متجدد - ت: مجدد - ي: تجدد.

5493 - انظر الخرشي - ج 8 ص 205.

5494 - مختصر ابن الحاجب - ص 549.

5495 - ع: جهة.

5496 - المصدر السابق.

5497 - ت، ي، س: جهتان - ع: جهتين.

قاعدة 1187⁵⁴⁹⁸: اختلف الناس في الخنثى : هل يكون مشكلا أو لا؟ وذلك إذا تكافأت فيه دلائل الذكورة والأنوثة. وعلى الأول قال المالكية وغيرهم⁵⁴⁹⁹: يرث نصف نصيب⁵⁵⁰⁰ ذكر ونصف نصيب أنثى. وعلى الثاني، قيل: نصيب أنثى، وقيل: ثم يقسم ما بقي له⁵⁵⁰¹ من نصيب ذكر بينه وبين منازعيه، وقيل: أي الحظين كان أقل، أخذه.

5498 - هذه القاعدة، أدرجتها نسختنا "ت، ي" في أول باب (الجراح).

5499 - الخرشبي - ج 8 ص 226 وما بعدها.

5500 - نصيب، ساقطة في: ت.

5501 - له، ساقطة في: ع.

الجراح⁵⁵⁰²

قاعدة 1188: أجمعت الشرائع على تحريم الكليات الخمسة : العقول، والدماغ، والأنساب، والأعراض، والأموال، وزاد بعضهم : الأديان ؛ فتمتنع أسبابها اتفاقاً، ووسائلها القريبة على الأصح : كقليل النيذ قياساً على قليل الخمر، إلا بموجبها.

قاعدة 1189: اعتبر محمد في العمد جهة الإلتلاف وجهة المتلف ؛ لأن الأصل الجمع، أو لعدم المرجح، فجعل موجباً : إما القود⁵⁵⁰³ أو الدية. والنعمان : الإلتلاف، فالقود. ولا دية إلا بالتراضي. وللمالكية قولان.

قاعدة 1190: عند النعمان أن العمد لا يحصل إلا بها يجرح، ويكون له نفاذ في الباطن، فيفتح باب الروح، وهو المحدد⁵⁵⁰⁴، فلا قود في المثل⁵⁵⁰⁵. وعند صاحبيه ومالك ومحمد: أنه يحصل بالقصد إلى ما يقتل مثله، فالقود⁵⁵⁰⁶.

قاعدة 1191: الشركة في الجنايات على الأطراف لا تمنع⁵⁵⁰⁷ القود عند مالك ومحمد ؛ فتنقطع⁵⁵⁰⁸ الأيدي باليد⁵⁵⁰⁹. وعند النعمان : تمنع⁵⁵¹⁰، فلا⁵⁵¹¹ ؛ حتى قال : إن الجماعة إذا قطعت أيدي⁵⁵¹² جماعة لا قود عليهم للشركة، ولو لم يتفاوت العدد.

5502 - الجراح هي دون القتل، وتشمل هنا القطع والكسر والجرح وإتلاف المنفعة كالسمع النخ. انظر التودي والتسولي على التحفة - ج 2 ص 360.

5503 - القود : هو القصاص، سمي قوداً لأن العرب كانت تقود الجاني بحبل في رقبتة وتسلمه لولي الدم. انظر التسولي والتودي على التحفة - ج 2 ص 348.

5504 - ت : المحدود .

5505 - ع : المقتل، وهي خطأ .. انظر بداية المجتهد - ج 2 ص 337، والمواق - ج 6 ص 240، والوجيز - ج 2 ص 74.

5506 - المصادر السابقة.

5507 - ت : يمنع.

5508 - ي : فيقطع .

5509 - بداية المجتهد - ج 2 ص 331 وص 336.

5510 - ت : تمتنع.

5511 - نيل الأوطار - ج 7 ص 21.

5512 - ع : يد .

قاعدة 1192⁵⁵¹³: الأصل في القصاص التساوي ؛ لأنه معناه، إلا أن⁵⁵¹⁴ يؤدي إلى تعطيل القصاص قطعاً : كالجماعة بالواحد⁵⁵¹⁵ ؛ لتساعد المعدات⁵⁵¹⁶ عادة أو غالباً : كاستواء العوضين من كل وجه لندوره ؛ ولهذه النكتة فرق مالك في جراحات العبيد⁵⁵¹⁷ بين المسميات الأربعة، فقال فيها نسبة ديانتها من دية الحر من قيمة العبد⁵⁵¹⁸ ؛ لأنها قد تبرأ على غير نقص يحط من القيمة، فلو اعتبرت بذلك أدى إلى إبطالها، وذلك لا يجوز ؛ بخلاف الجناية على الأطراف ونحوها، فإن النقص فيها⁵⁵¹⁹ حاصل لا يزول. وهذا فقه بديع يُذهب تشنيع المزني عليه، فتأمله ؛ (ولأن⁵⁵²⁰ معناه التساوي. قال مالك ومحمد : تجب المماثلة في استيفائه إلا لمانع كالنار والفاحشة. وخالفهما النعمان، فقال : لا قود إلا بالسيف)⁵⁵²¹.

قاعدة 1193: الدية للمنفعة، فكل عضو فيه منفعة فالدية لها، والعضو تابع، فإذا انفرد ففيه الحكومة⁵⁵²².

قاعدة 1194⁵⁵²³: عمد من لا يَأْتُم خطأً عند مالك والنعمان ؛ لأنه إن كان موجوداً حساً فهو معدوم⁵⁵²⁴ حكماً. وقال محمد : من له عمد في العبادات فله عمد في الجنایات، فقالوا: عمد المجبر خطأً، وقال : عمد⁵⁵²⁵.

5513 - المنجور - ج 2، م 12، ص 1.

5514 - إلا أن - ت : أن لا.

5515 - الفروق - ج 4 ص 190، المسألة الأولى منه، وبداية المجتهد - ج 2 ص 331 و ص 336، والوجيز - ج 2 ص 77.

5516 - س : المعدات، ي : العادات، ت، ع : العادة - ج : العدالة.

5517 - ج : العمد.

5518 - ت : العبيد - ج : العين.

5519 - ع، ي : فيها - ت، ج، س : فيه.

5520 - ج : وأن.

5521 - الزيادة التي بين قوسين هي من : ي، ج، وقد أتت : س، ع : بهذه الزيادة في آخر القاعدة 1194، أي بعد عبارة "وقال : عمد". أما نسخة : ت، فأنت هذه الزيادة في القاعدة 1194 أيضاً، ولكن بعد عبارة : "... فله عمد في الجنایات"، وأخرت عبارة : "فقالا : عمد المجبر خطأً، وقال : عمد" - إلى ما بعد تلك الزيادة، أي إلى ما بعد : "فقال : لا قود إلا بالسيف" .. والحق أن هذه الزيادة يجب أن تكون في آخر هذه القاعدة : 1192 ؛ لأن الموضوع واحد، وهو وجوب "التساوي" كما هو ظاهر.

5522 - انظر تعريفها في الخرشبي - ج 8 ص 34 - 35.

5523 - هذه القاعدة قد أضاف بعضها المنجور ونسخة : ي - إلى القاعدة 1192، انظر الجزء الثاني من المنجور، ملزمة ص 1.

5524 - ي : موجوداً.

5525 - انظر آخر تعليق على القاعدة : 1192.

قاعدة 1195: قال الشاشي : الكفر مبيح للدم⁵⁵²⁶، فإذا زالت الإباحة بعقد⁵⁵²⁷ الذمة المحرم⁵⁵²⁸، بقيت شبهة قيام المبيح في المحل : كقيام الملك في رقبة الجارية المزوجة⁵⁵²⁹ في درء الحد عن السيد في وطئها، فلا يقتل المسلم بالذمي عند مالك⁵⁵³⁰ ومحمد⁵⁵³¹. وقال النعمان⁵⁵³² : المبيح هو الحراة⁵⁵³³، وقد انتفت بعقد الذمة جملة والعصمة بالدار، وقد صار منا، فيقتل به المسلم⁵⁵³⁴.

قاعدة 1196: قال ابن العربي : العاصم⁵⁵³⁵ عندهما للدم هو الإسلام، وقد اختلف فيه⁵⁵³⁶ القاتل والمقتول، فعدم⁵⁵³⁷ شرط القصاص من التساوي. وعنده العاصم هو الدار، وقد استويا فيه.

قاعدة 1197: قال الشاشي : الكفر مبيح والرق من آثاره، فيعمل في الشبهة عمل أصله عندهما. وعنده أن المبيح هو الحراة، وليس الرق من آثارها⁵⁵³⁸، ومن ثم قال : لا تُقتل المرتدة، لكن تُحبس، واعترض بأن المرتد مقتول وهو مأسور تحت أيدينا لا تتصور⁵⁵³⁹ منه حراة في دار الإسلام.

5526 - ي : الدم.

5527 - ي : لعقد.

5528 - المحرم، ساقطة في : ي .

5529 - ت : المتزوجة.

5530 - الفروق - ج 4 ص 190، المسألة الثانية، وبداية المجتهد - ج 2 ص 330 - 331.

5531 - نفس المصدرين.

5532 - نفس المصدرين.

5533 - الحراة : قطع الطريق وأخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث في ليل أو نهار، انظر التودي على التحفة - ج 2 ص 351، ولكن المؤلف يقصد هنا "بالحراة" : دار الحرب التي تقابلها دار الإسلام.

5534 - به المسلم، ساقطة في : س.

5535 - العصم.

5536 - فيه، ساقطة في : ت.

5537 - ع : بعدم، ي : فقدم .

5538 - ع : آثاره.

5539 - ي : يتصور.

قاعدة 1198: قال ابن العربي: العاصم عندنا لدم المسلم الإسلام، وماله الدار. وقال محمد: العاصم لهما جميعاً هو الإسلام. النعمان: العاصم المقوم لهما هو الدار، والموتم⁵⁵⁴⁰ هو الإسلام. وتفسير ذلك: أن من أسلم ولم يهاجر حتى قُتل، فإنه تجب فيه الكفارة عنده دون الدية والقود، ولو هاجر لوجبت⁵⁵⁴¹ الكفارة والدية.

قاعدة 1199: عند مالك ومحمد: روح⁵⁵⁴² العبد ودمه مال، وعليه قتل الحرابة⁵⁵⁴³. هكذا قال الشاشي، وفيه نظر؛ لأنه يلزم أن لا يقتل العبد به أيضاً.

قاعدة 1200: قتل⁵⁵⁴⁴ العبد عندهما بدل⁵⁵⁴⁵ مال، فاقضى كمال القيمة⁵⁵⁴⁶. وعنده بدل⁵⁵⁴⁷ دم، فاقضى التقدير⁵⁵⁴⁸؛ فمن ثم قال: إذا⁵⁵⁴⁹ بلغت قيمته دية الحر نقص عشرة دراهم، هكذا قال الشاشي، وفيه نظر.

قاعدة 1201: قال مالك وأكثر الفقهاء: العقل في القلب⁵⁵⁵⁰، فإذا أم⁵⁵⁵¹ فذهب⁵⁵⁵² فديته ودية المأمومة⁵⁵⁵³؛ لاختلاف الموضع: كمن أذهب عين رجل وسمعه. وقال النعمان وعبد المالك: في الرأس: فديته خاصة: كمن أذهب العين والبصر⁵⁵⁵⁴؛

5540 - ت، س: والموتم (كذا)، وهي بياض في: ع، وفي: ي: والموتم.

5541 - ع: وجبت.

5542 - روح، ساقطة في: ع.

5543 - ع، ي، س: الحرابة.

5544 - ي: في قتل.

5545 - ع: فدل، س: بذل.

5546 - بداية المجتهد - ج 2 ص 343.

5547 - س: بذل.

5548 - نفس المصدر.

5549 - ت، ي: إن.

5550 - الخرشبي - ج 8 ص 35-36، والمواق - ج 6 ص 260.

5551 - أي الضربة أو الجرح البالغ إلى أم الدماغ. وأم الدماغ: جلدة رقيقة متى انكشفت عنه مات. انظر الوجيز - ج 2 ص 79، والخرشبي - ج 8 ص 16.

5552 - أي العقل.

5553 - المأمومة هي التي تصل إلى أم الدماغ، كما سبق، وفيها ثلث الدية. الخرشبي ج 8 ص 34.

5554 - الخرشبي وحاشيته - ج 8 ص 35-36، والمواق - ج 6 ص 260.

لأنه إذا مرض الدماغ أو خرج ذهب العقل. وجوابه : لعل سلامة الدماغ شرط بقائه
جمعاً بين النصوص وما ذكرتموه⁵⁵⁵⁵.

قاعدة 1202: عند مالك والنعمان : أن تمحض الفعل للعدوان⁵⁵⁵⁶ يُنافي وجوب
الكفارة، فلا تجب في قتل العمد⁵⁵⁵⁷، قال⁵⁵⁵⁸ مالك : وتستحب⁵⁵⁵⁹. ولا⁵⁵⁶⁰ في الغموس.
وقال محمد⁵⁵⁶¹: لا⁵⁵⁶² ينافي، فتجب فيهما : كالظهار؛ فإنه منكرٌ من القول وزور.

قاعدة 1203: عند محمد أن حق المجني عليه قطع مطلق، وعند النعمان بشرط
السلامة، فقال محمد : سراية القود هدر⁵⁵⁶³، وقال النعمان : مضمونة⁵⁵⁶⁴.

قاعدة 1204: عند مالك والنعمان أن شركة القصاص شركة ولاية، فهي لكل ولي
على الكمال : كالنكاح، فلا يُنتظر الصغير⁵⁵⁶⁵. وعند محمد شركة تجز⁵⁵⁶⁶، فلا ينفرد
الكبير باستيفائه⁵⁵⁶⁷: كالدية.

قاعدة 1205: قال محمد : القصاص لا يقبل شركة الاستيفاء على وجه التزام :
أعني أن يكون القصاص لكل واحد منهما في جميع المحل، حتى يستوفيه كله لو انفرد،
ثم يتزاحمان في الاستيفاء، فيستوفي هذا بعضه وهذا بعضه. وقال النعمان : يقبل. فإذا

5555 - ع : ذكره .. راجع الوجيز للغزالي - ج 2 ص 80.

5556 - ت : العدوان.

5557 - بل تندب إن عُفي عنه، أو لعدم التكافؤ، أما إن قتل به فالكفارة غير مطلوبة أصلاً، وتجب في قتل الخطأ -
الخرشي ج 8 ص 49 - 50، والمواق - ج 6 ص 268.

5558 - ت : وقال.

5559 - أي حينها لا يقع القصاص: إما للنفو أو لعدم التكافؤ - الخرشي - ج 8 ص 50، والمواق - ج 6 ص 268.

5560 - ي : إلا.

5561 - بداية المجتهد - ج 2 ص 346.

5562 - ع : ولا.

5563 - بداية المجتهد - ج 2 ص 339.

5564 - نفس المصدر.

5565 - بداية المجتهد - ج 2 ص 233، والخرشي - ج 8 ص 21 - 22، والمواق - ج 6 ص 251.

5566 - س : تجزى - ي : بجر .

5567 - الوجيز - ج 2 ص 82.

قطع يمينين فقال محمد : تُقطع يمينه للأول ويرجع الثاني في ماله بدية يده. وقال النعمان: تُقطع⁵⁵⁶⁸ لهما جميعا .

قاعدة 1206: نظر مالك ومحمد إلى⁵⁵⁶⁹ حصول صفة العمدية بكمالها فيمن قتله⁵⁵⁷⁰ أبوه مع غيره، وأن الأب انفرد بالمعنى المسقط في شخصه⁵⁵⁷¹ - كما لو عُفي⁵⁵⁷² عن أحد⁵⁵⁷³ الشريكين - فإن ذلك لا يُسقط القود عن الثاني⁵⁵⁷⁴ ؛ لتكامل السبب الموجب، ورجوع السقوط إلى أمر الاستيفاء على وجه⁵⁵⁷⁵ لا يخل بكمال الموجب، بخلاف شريك المخطئ على الأصح⁵⁵⁷⁶. ونظر النعمان إلى استواء الفعلين في محل الجنائية واختلاط المسقط بالموجب، فلم ير على شريك من لا قصاص عليه قصاصا⁵⁵⁷⁷.

قاعدة 1207: الحرم عندهما لا يعصم من حق في بدن أو مال، فإذا وجب القتل بوجه من الوجوه فالتجأ إلى الحرم لم يعصمه⁵⁵⁷⁸ ؛ لأنه فرع الإسلام، وقد يكون الموجب الكفر، فلا يتقدم الفرع على أصله. وعنده يعصم⁵⁵⁷⁹ من إتلاف النفس خاصة، ولا يعامل ولا يكلم ولا يُلجأ⁵⁵⁸⁰ إلى الخروج، فإذا خرج استوفي منه.

قاعدة 1208: طريان العاصم للنفس: قال محمد⁵⁵⁸¹: لا يوجب ضمان ما قطع في حال إباحتها⁵⁵⁸² من الأطراف، فإذا قطع يد القاتل ثم عفي لم يضمن، كما لو قطع يد

5568 - ت، ي: يقطع.

5569 - (و محمد إلى) : ي : ومحمد النظر إلى .

5570 - ع : فمن قاتله.

5571 - الوجيز - ج 2 ص 77.

5572 - ت : عفي (بالبناء للمجهول) - ع، ي، س : عفا .

5573 - (عن أحد) : ي : عن شخص أحد .

5574 - بداية المجتهد - ج 2 ص 329.

5575 - ع : لأوجه.

5576 - المصدر السابق، والخريشي - ج 8 ص 11، والمواق - ج 6 ص 242.

5577 - ي : من قصاص .. بداية المجتهد - ج 2 ص 329.

5578 - التسولي على التحفة - ج 2 ص 362، ونيل الأوطار - ج 7 ص 46.

5579 - نيل الأوطار - ج 7 ص 46.

5580 - ع : ويلجأ .

5581 - الوجيز - ج 2 ص 78.

5582 - ت، ي : إباحتهما .

حربي أو مرتد فأسلم، أو قطع⁵⁵⁸³ المحل⁵⁵⁸⁴ طرف صيد ثم أحرم، أو شهدوا بالنفس فقطع الولي، ثم رجعوا، لم يضمن الولي. وقال النعمان: يضمن إذا عفا ولا يضمن إذا سرى. قالت الشافعية: كل قطع لا يضمنه إذا تعقبه قتل⁵⁵⁸⁵، فلا يضمنه إذا تعقبه عفو؛ لأن محل القطع داخل في الاستحقاق، إلا أنه أخطأ وجه الاستيفاء.

قاعدة 1209: قال محمد: العمد يوجب المال إذا تعذر استيفاء القود: فإذا قُتل جماعة قُتل بالأول وللباقيين في ماله الديات⁵⁵⁸⁶، ولو بادر ولي أحدهم فقتل، رفع القصاص عنه، وللباقيين الدية، وكذلك لو مات. وقال النعمان: لا موجب للعمد⁵⁵⁸⁷ إلا القصاص، فيقتل بالجميع في الأولى، وقد حبط حقهم في الآخرين⁵⁵⁸⁸ وهو على أن الواجب به النفس أو أحد الأمرين.

قاعدة 1210: تغليظ⁵⁵⁸⁹ القتل بسبب⁵⁵⁹⁰ من أسباب التحريم، لا يستلزم تغليظ⁵⁵⁹¹ ضمانه المالي عند مالك والنعمان⁵⁵⁹²، إلا أن مالكا قال تغلظ الدية بالتثليث⁵⁵⁹³ في مثل فعل⁵⁵⁹⁴ المدلجي بابنه للأثر⁵⁵⁹⁵، وفي شبه العمد⁵⁵⁹⁶ على القول به⁵⁵⁹⁷. وقال

5583 - ع: ولو قطع.

5584 - ع: الحل.

5585 - ع، س: تعقبه قتل - ت: لفقته قبل - وفي: ي: تعقبه قبل.

5586 - الوجيز - ج 2 ص 77.

5587 - س: لا يوجب العمد.

5588 - ع، س: الآخرين.

5589 - ي: تغليظ.

5590 - ع، س: بسبب - ت، ي: سبب.

5591 - ت، س، ع: تغلظ.

5592 - بداية المجتهد - ج 2 ص 346 - 347.

5593 - بداية المجتهد - ج 2 ص 340، والخروشي - ج 8 ص 30 - 31، والمواق - ج 6 ص 256 - 257.

5594 - (في مثل فعل): ع: في مثل ما فعل.

5595 - انظر تفصيل ذلك في بداية المجتهد - ج 2 ص 332.

5596 - بداية المجتهد - ج 2 ص 337، ونيل الأوطار - ج 7 ص 24.

5597 - بداية المجتهد - ج 2 ص 332 وص 337.

محمد⁵⁵⁹⁸: يستلزم تغلظه بإحدى الحرمات الثلاث: الرحم، والحرم، والشهر الحرام. وقال⁵⁵⁹⁹ ابن العربي: أصل المسألة أن الدية تغلظ بصفة القتل دون موضعه وزمانه. وألحق محمد الزمان والموضع بصفة الفعل، وليس للقياس في ذلك مدخل سليم.

قاعدة 1211: الشعور عند مالك⁵⁶⁰⁰ ومحمد⁵⁶⁰¹ تجري⁵⁶⁰² مجرى الزوائد، وعند النعمان مجرى الأطراف، فقالا: لا دية في شيء منها، وتعمق مالك حتى قال: إنها غير حية، وهي طاهرة من الميتة⁵⁶⁰³. وقال النعمان: تجب الدية في اللحية وشعر الرأس والأهداب⁵⁶⁰⁴ للجمال كالمارن⁵⁶⁰⁵ دون الصدر والشارب والعنفقة⁵⁶⁰⁶.

قاعدة 1212⁵⁶⁰⁷: قال مالك الجنين جزء من الأم، ففيه عشر قيمة الأم. وقال النعمان ينفرد بنفسه: ففيه ذلك إن كان أنثى، ونصفه إن كان ذكرا.

قاعدة 1213: يجب تنزيل المجهولات⁵⁶⁰⁸ على أقل المقدرات، ما لم يقتض الدليل خلاف ذلك. فمن ثم قدر الصحابة الغرة⁵⁶⁰⁹ بدية الموضحة⁵⁶¹⁰،

5598 - بداية المجتهد - ج 2 ص 346 - 347.

5599 - ع، ي، س: قال.

5600 - الخرشبي - ج 8 ص 16 - 17، والحطاب والمواق - ج 6 ص 247.

5601 - الوجيز - ج 2 ص 80.

5602 - ت، ع: يجري.

5603 - ت: من الميتة عسير.

5604 - الأهداب: شعر العينين - الخرشبي - ج 8 ص 41.

5605 - المارن: ما لان من الأنف دون العظم، ويسمى الأرنبة، انظر الخرشبي - ج 8 ص 37.

5606 - العنفقة: شعيرات بين الشفة السفلى والذقن.

5607 - بداية المجتهد - ج 2 ص 344.

5608 - ع: المفهومات.

5609 - الغرة: عبد أو جارية - الخرشبي - ج 8 ص 33، والتوددي والتسولي على التحفة - ج 2 ص 356، ونيل الأوطار

- ج 7 ص 69 - 72.

5610 - هي الضربة التي وصلت إلى العظم وأوضحته، وذلك في الرأس أو الوجه. والواجب فيها هو نصف عشر

الدية - المواق - ج 6 ص 259، والخرشبي - ج 8 ص 14، وص 34، والتوددي على التحفة - ج 2 ص 263.

وتعتبر⁵⁶¹¹ التسمية ما أمكن. وقال أبو عمرو ابن العلاء⁵⁶¹²: يُستفاد من الحديث⁵⁶¹³ أنها من البيضان⁵⁶¹⁴؛ لقوله: "غرة"، فإن⁵⁶¹⁵ الغرة لا تكون إلا بياضاً.

5611 - (وتعتبر): ي: وبعشر .

5612 - هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار ... التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر والأدب، وهو في النحو في الطبقة الرابعة من علي بن أبي طالب، ولد بمكة سنة 70، وتوفي بالكوفة سنة 154 هـ. انظر وفيات الأعيان - ج 3 ص 136 - 140، ووفيات ابن قنفذ - ص 131-132، وما بحاشيتها من مراجع.

5613 - وهو عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة..." متفق عليه، وانظر أحاديث أخرى في نيل الأوطار - ج 7 ص 72 - 73.

5614 - أي أن أبا عمرو بن العلاء، قال: الغرة: عبد أبيض أو أمة بيضاء، فلا يميز عنده في دية الجنين الرقبة السوداء. نيل الأوطار - ج 7 ص 70، ووفيات الأعيان - ج 3 ص 137.

5615 - ي: لأن .

الحدود

قاعدة 1214 : كل لازم لشيء بغير وسط أو بوسط⁵⁶¹⁶ لا يخفى معه تلازم الطرفين، فحكمه حكمه : فبناء الكنيسة ورمي المصحف في النجاسة - ردة⁵⁶¹⁷، بخلاف العمل فيها⁵⁶¹⁸ بأجرة وإن حرم، والدعاء على رجل⁵⁶¹⁹ بسوء الخاتمة، خلاف ما أفتى به شرف الدين الكركي⁵⁶²⁰ فيمن قال لرجل : أماته الله كافرا، قال : لأنه أحب الكفر، ومحبتة كفر.

قلت : بل أراد، والإرادة لا تستلزم المحبة، فإن الله تعالى يريد الجهر بالسوء من القول ووقوع الفساد في الأرض، وإلا لم يقع، ولا يجب⁵⁶²¹ ذلك كما أخبر في كتابه⁵⁶²²؛ ومن عَدَمِ الفرق بينهما ضل المعتزلة، وأشكل على كثير من غيرهم مذهب أهل السنة، وقد ذكرته في بعض ما قيدته.

5616 - ع : أو وسط، - س : أو لوسط.

5617 - الردة : قال القرافي : حقيقة الردة، عبارة عن قطع الإسلام من مكلف، وفي غير البالغ خلاف، وقال ابن عرفة : الردة كفر بعد إسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامها، انظر الخرشبي - ج 8 ص 62، والمواق - ج 6 ص 279.

5618 - ت : فيها.

5619 - ت : الرجل.

5620 - هو محمد بن عمران بن موسى بن عبد العزيز بن محمد بن حزم الشريف الحسني، ويعرف بالشريف الكركي، ويلقب شرف الدين. الإمام المتفطن. ولد بفاس وتفقه في مذهب مالك، ثم قدم الديار الشرقية فصحب الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، وتفقه عليه في مذهب الشافعي، فصار شيخ المالكية والشافعية بالديار المصرية والشامية. قال شهاب الدين القرافي : إنه تفرد بمعرفة ثلاثين علما وحده وشارك الناس في علومهم. توفي بمصر سنة 688 أو 689 هـ... انظر الديقاج ص 332.

5621 - ي : يجب.

5622 - أي في قول الله تعالى : "لا يجب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم، وكان الله سميعا عليما" سورة النساء، الآية 148.

وفي قوله : "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، وادعوه خوفا وطمعا، إن رحمة الله قريب من المحسنين" سورة الأعراف، الآية 56.

أو قوله : "... وأحسن كما أحسن الله إليك، ولا تبغ الفساد في الأرض، إن الله لا يحب المفسدين" سورة القصص، الآية 77.

ثم مما⁵⁶²³ يردُّ تلك الفتوى⁵⁶²⁴ قولُ صالحِ ابْنِي⁵⁶²⁵ آدم: "إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك"⁵⁶²⁶؛ وبه احتج علي لعثمان على ابن الكدا⁵⁶²⁷ إذ قال له: ما عذره في أن⁵⁶²⁸ ألقى بيده إلى التهلكة، قال: عذر صالح ابْنِي آدم. على أن لقائل أن يقول: إن المقصود بذلك السلامة من قتله. وإذا⁵⁶²⁹ سيق الكلام لمعنى فلا يُحتج به في غيره.

قاعدة 1215: الصحيح أن السبب إذا نُصب لحكمة فالمعتبر في ترتيب⁵⁶³⁰ الحكم ذاته لا حكمته: كالسرقة نصبت سببا للقطع لحفظ المال، ولا قطع في غيرها.

قاعدة 1216⁵⁶³¹: تقدم⁵⁶³² أن خطاب الوضع لا يُشترط فيه العلم ولا القدرة ولا أهلية التكليف، بخلاف خطاب التكليف؛ ومقتضاه اعتبار الإسلام والردة⁵⁶³³ من الصبي؛ لأنها سببان للعصمة والإهدار، وفاقا لمن سوى الشافعي من الأئمة، إلا أن الإسلام في نفسه تكليف، وكذلك البقاء عليه، فيعتبر فيه ذلك، ولا يمتنع⁵⁶³⁴ كون الشيء تكليفا في نفسه وضعا لغيره: كالزنا حرام في نفسه موجب للحد. وقد فرق الأولون بينهما وبين الطلاق⁵⁶³⁵ وسائر العقود⁵⁶³⁶: بأنها⁵⁶³⁷ يبنني عليها فوات المصالح في الأعواض والمعوضات، فاشترط فيها الرضا المطابق للمصلحة غالباً؛ وذلك إنما

5623 - ت: ما.

5624 - أي فتوى شرف الدين الكركي المتقدم في هذه القاعدة.

5625 - ع: ابن، ت: بني.

5626 - سورة المائدة، الآية 29.

5627 - (ابن الكدا)، بياض في: ع، وفي: ي: ابن الكوي، وفي هامش: س: الكزاء (أو الكزاد)، ولم أقف على ترجمته.

5628 - (في أن) - ع: إذ.

5629 - ت، ي: فإذا.

5630 - ع: ثبوت.

5631 - الفروق - ج 1 ص 161، الفرق 26، وج 3 ص 101، الفرق 140، وص 216 - 217 منه أيضا.

5632 - أي في القاعدة 825، وانظر ما بحاشيتها من مراجع، وراجع القاعدة 654 أيضا.

5633 - انظر القاعدة 1214 في شأن الردة.

5634 - ت: يمنع.

5635 - راجع القاعدة 654.

5636 - راجع القاعدتين: 825 و 826.

5637 - ع، ي: بأنها - ت، س: فإنها.

يكون بعد البلوغ وكمال المدرك لذلك، والكفر والإيمان حَقُّ الله تعالى فلم⁵⁶³⁸ يُعتبر فيه رضاه إذ الحَقُّ لغيره : كالجنايات بالإتلاف، وفيه نظر.

قاعدة 1217⁵⁶³⁹: قال محمد : صحة الإسلام على جهة الاستقلال، والردة ينبنى على التكليف، فلا يصحان من الصبي. وقال النعمان : على التمييز فيصحان، وعن مالك القولان .

قاعدة 1218⁵⁶⁴⁰: اختلف العلماء في إقامة المالك الحد على مملوكه : فقال المالكية وبعض الشافعية : إن ذلك ثابت بطريق الملك، فيثبت للمرأة والفاسق والمكاتب. وقال بعض الشافعية : بطريق الولاية، فلا يثبت لهم. ولم يجعل له المالكية القتل ولا القطع ولا جلد الزَّوْجَةِ⁵⁶⁴¹، وجعلته الشافعية .

قاعدة 1219: تسمية المرأة زانية بالأصل، لا بالتبع للرجل⁵⁶⁴² وارتباط فعله بها⁵⁶⁴³ عند مالك ومحمد، فتحد⁵⁶⁴⁴ بالمجنون⁵⁶⁴⁵. وعند النعمان بالتبع ؛ لأن الزنا فعل محرم، والفعل من الواطئ، وهي محل، فلا تُحد به.

قاعدة 1220: العقد عندهما عبارة عن حكم الشرع بمقصود اللفظ، وشبهته⁵⁶⁴⁶ توهم غيره مثله، فلا شبهة في المَحْرَم والمعتدة والمحصنة، فيُحد بنكاحهن⁵⁶⁴⁷. وعنده الشبهة الصيغة فلا يُحد حتى في المؤاجرة للزنا⁵⁶⁴⁸.

5638 - ت : فمن لم.

5639 - لم تأت نسخة : ي : بكلمة : (قاعدة).

5640 - الخرشي - ج 8 ص 84، وهذه القاعدة تشابه القاعدة 1249 الآتية.

5641 - ي : المزوجة، ع : المتزوجة.

5642 - ي : لرجل.

5643 - بها، ساقطة في : س.

5644 - س : فيحد.

5645 - الخرشي - ج 8 ص 77.

5646 - ع : وشبهة.

5647 - الخرشي - ج 8 ص 76-77.

5648 - ع : في الزنا .. انظر بداية المجتهد - ج 2 ص 360.

قاعدة 1221: قال محمد: الجناية التي تزول بها عصمة الدم لا يُشترط الإسلام في زوال العصمة بها: كالقتل، فلا يُشترط⁵⁶⁴⁹ في إحصانِ الرجم، بل هو أضيّق من القتل؛ لأنه لا يُقتل بابتته ويُجد. وقال⁵⁶⁵⁰ مالك والنعمان: يشترط، فيشترط⁵⁶⁵¹، فخالفاً⁵⁶⁵² الخبر والنظر.

قاعدة 1222: قال مالك والنعمان: إسلام الزاني معنى معتبر في تكميل النعمة⁵⁶⁵³ عليه لتكامل هتكه: كما في المقدوف⁵⁶⁵⁴ لتكامل هتك القاذف. وقال محمد: لا يعتبر فيما يزول⁵⁶⁵⁵ به عصمة الدم، كما مر.

قاعدة 1223: الخبر لا يتعدد بالتركرار، فالأصل سقوطه، والأصل نفي التأكيد. فإذا وجب في محل التهمة والإلزام - وهو الشهادة؛ لأنها إلزام بقول الغير؛ ولذلك أكدت بالعدالة والحرية وغيرهما - لم⁵⁶⁵⁶ يلزم في محل⁵⁶⁵⁷ انتفائهما⁵⁶⁵⁸، وهو الإقرار، خلافاً للنعمان في الزنا؛ لأن "الإنسان⁵⁶⁵⁹ على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره"⁵⁶⁶⁰؛ ولذلك كان الأصل أن لا يقبل منه الرجوع؛ لكنه قُبِل⁵⁶⁶¹ فيما ليس لآدمي فيه حق إن كان لشبهة باتفاق المالكية⁵⁶⁶². وقال بعضهم: مطلقاً ولو أكذب نفسه⁵⁶⁶³.

5649 - أي الإسلام.

5650 - ت: قال.

5651 - فيشترط، ساقطة في: ي.

5652 - ع: بخلاف.

5653 - ت: النعمة - ع، س: النعمة - ي: التعمد.

5654 - س: القذف.

5655 - س: تزول.

5656 - لم، ساقطة في: ي.

5657 - محل، ساقطة في: ي.

5658 - ي: انتفائه - س: انتفائها.

5659 - بداية الآية في القرآن الكريم: "بل الإنسان على نفسه ...".

5660 - سورة القيامة، الآيتان: 14 و15.

5661 - الحارثي - ج 8 ص 80، وبداية المجتهد - ج 2 ص 364.

5662 - بداية المجتهد - ج 2 ص 364.

5663 - المصدر المذكور.

قاعدة 1224: الزنا الموجب عند مالك وطء فرج آدمي لا شبهة له فيه⁵⁶⁶⁴ متعمدا⁵⁶⁶⁵، فيتناول الفاحشة⁵⁶⁶⁶ وإتيان الأجنبية في الدبر⁵⁶⁶⁷، وإن اختلف مذهبه في كونه زنى أو فاحشة، بخلاف المساحقة⁵⁶⁶⁸ وما دون مغيب الحشفة.

قاعدة 1225⁵⁶⁶⁹: البغي: الخروج عن الإمام ابتغاء خلعه أو الامتناع من الدخول في طاعته، أو من أداء حق وجب عليه أداءه له، بتأول⁵⁶⁷⁰ محتمل في الجميع. محمد: إذا كانت لهم شوكة يمكنها مُقاواة⁵⁶⁷¹ الإمام.

قاعدة 1226: الردة قطع الإسلام: إما مطلقا أو من مكلف على ما مر⁵⁶⁷²، إما بصريح⁵⁶⁷³ أو مقتضى ظاهر، أو فعل متضمن، كما مر⁵⁶⁷⁴.

قاعدة 1227: قال مالك⁵⁶⁷⁵: شرط قبول التوبة في الحكم إمكان معرفتها، فلا تُقبل توبة الزنديق إذا ظهر عليه، بمجرد دعواه؛ لأن التقية من الزندقة، وقيل مطلقا. وكذلك الساحر⁵⁶⁷⁶، وقيل: وإن أظهره، واختلف فيه مذهب محمد. قال الغزالي: والظاهر القبول.

قاعدة 1228: القذف ما يدل على نسبة الغير إلى الزنا⁵⁶⁷⁷، أو النفي عن أب ولادة⁵⁶⁷⁸. ابن العربي: أو ولاء لغير مجهول⁵⁶⁷⁹.

5664 - فيه، ساقطة في: س.

5665 - الخرشبي - ج 8 ص 75 وما بعدها.

5666 - س: الفواحش.

5667 - المصدر السابق.

5668 - أي فانه لا يعتبر زنى. المصدر السابق - ص 78.

5669 - الخرشبي - ج 8 ص 60.

5670 - س: بتأول - ت، ع، ي: بتأويل.

5671 - ت، ي، س: مقاواة - ع: مقاومات .. وفي اللغة: قاوى مقاواة: الرجل غلبه في القوة.

5672 - انظر القاعدتين: 1214 و 1216 وما بهامشها من تعليقات.

5673 - ي: بتصريح.

5674 - أي في القاعدة 1214.

5675 - الخرشبي - ج 8 ص 67.

5676 - المصدر السابق - ص 68.

5677 - المصدر السابق.

5678 - ت: وَكَلَهُ.

5679 - ع، س: (أو ولاء لغير مجهول)، ي: (أو ولاء مجهول) - ت: (أو لأب لغير مجهول).

قاعدة 1229: الحضانة لا تعود بالعدالة عند مالك، ويعود الفسق بالجناية إجماعاً.

قاعدة 1230⁵⁶⁸⁰ : مقابلة الجمع بالجمع⁵⁶⁸¹: إما بتوزيع أفراد أحد الجمعين على أفراد الآخر : نحو البيوت للطلبة⁵⁶⁸²، وإما بثبوت مجموع أحدهما لكل أفراد الآخر: نحو الجلدات الثمانين للقذف⁵⁶⁸³، وإما بثبوت المجموع للمجموع⁵⁶⁸⁴ دون الحكم على فرد من الأفراد : نحو الحدود للجنايات. والاشترك والمجاز على خلاف الأصل، فهو للقدر المشترك. فيبطل استدلال الطرطوشي وغيره بقوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات:"⁵⁶⁸⁵ على أن في قذف الجماعة حداً واحداً ؛ لأنه قابل "الذين" ب "المحصنات"، فحصل أن الجمع إذا رمى الجمع وجب حد واحد، خولف في الجمع للجمع أو الواحد فبقى⁵⁶⁸⁶ في الواحد للجمع.

واعلم أن جعل اللفظ للقدر المشترك من إثبات اللغة بالترجيح، ويؤدي إلى رفع الاشتراك والمجاز من اللغة ؛ إذ لا يتعذر قدر مشترك بين حقيقتين، وكلاهما باطل، كما علم في الأصول، وإن كان ابن الخطيب⁵⁶⁸⁷ يكثر من الاستدلال بها على عادته في الاستدلال بما يعتقد بطلانه ؛ لكثرة ما يستدل بها يبطل : إما لأن قصده التعليم والتمرين في المباحث⁵⁶⁸⁸، وإما لأن أكثر طرق النظر لا تعطي⁵⁶⁸⁹ عنده حقاً، إنما الحق شيء يقذفه الله تعالى في قلب من أدركته عناية⁵⁶⁹⁰ من خلقه، وإن قصر في الاستدلال عليه، ونصب دليل الوصول إليه.

5680 - هذه القاعدة قد أوضحها القرافي بشكل جلي في الفروق - ج 4 ص 175 - 177.

5681 - بالجمع، ساقطة في : ي، س، ت، وكُتِبَ في هامش : ت : مقابلة الجمع بالجمع .

5682 - ي : للصلمة .

5683 - ت، ي : القذف - س، ع : للقذفة .

5684 - للمجموع، ساقطة في : ت .

5685 - سورة النور، الآية 4، وهي : "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء، فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً، وأولئك هم الفاسقون".

5686 - ت، ي : فبقى - ع : فيبقى - س : فيبني .

5687 - هو فخر الدين الرازي، وقد تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 127.

5688 - ع، س : المباحات .

5689 - ع، س : يعطي .

5690 - ع : عنايته .

قاعدة 1231⁵⁶⁹¹: إذا انتقل العرف أو بطل بطلت سببته ؛ وذلك⁵⁶⁹² بحسب
الأعصار والأمصار ؛ فلا حد اليوم في ذات الراية⁵⁶⁹³ ومنزلة الركبان⁵⁶⁹⁴، كما لم يكن في
أمر⁵⁶⁹⁵ إلا بقريئة الحال.

قال القرافي⁵⁶⁹⁶: والضابط الشهرة العرفية أو القرائن الحالية، فإذا فقد
حلف⁵⁶⁹⁷، وإذا وجد أحدهما حُدَّ.

قاعدة 1232⁵⁶⁹⁸: الأصل أن يترتب على كل سبب مسببه ؛ لكن أجمعت⁵⁶⁹⁹ الأمة
على التداخل في الحدود رفقا بالعباد، ووقع ذلك في أبواب من الفقه حسبها أثبتناه في
النظائر.

قاعدة 1233⁵⁷⁰⁰: ليس كل خلاف يدرأ الحد، بل الضعيف لا يدرأ، ومذهب
مالك الدرء في نكاح المتعة بخلاف فيه، ولم يصح: "ادرؤوا الحدود بالشبهات"⁵⁷⁰¹،

5691 - قارن بالقاعدة - 1036 - السابقة.

5692 - ع: في ذلك.

5693 - كانت المرأة في الجاهلية إذا أرادت الفاحشة أنزلت الركبان، وتجعل على بابها راية، أي علامة لأجل النزول،
فلما جاء الإسلام كان يحد من قال لشخص يا ابن منزلة الركبان، أو يا ابن ذات الراية ؛ لأنه عرض لأمه بالزنا
.. وأشار المؤلف في هذه القاعدة إلى أن هذا العرف لم يبق .. انظر الخرخشي - ج 8 ص 89، والمواق - ج 6
ص 301.

5694 - نفس المصدرين.

5695 - ع: الأمر.

5696 - أي في الذخيرة، انظر الخرخشي - ج 8 ص 89.

5697 - س، ي: فُقِدَا حلف - ع: فُقِدَ حلف - ت: فقدوا أحلف .. وفي الخرخشي: "فإذا فقدوا حلف" الخرخشي، ج 8
ص 89، وهو ما أثبتناه في الأصل.

5698 - الخرخشي - ج 8 ص 103، والمواق والخطاب - ج 6 ص 313، وراجع القاعدتين: 676 و1166.

5699 - ي: أجمعت - س، ع: اجتمعت.

5700 - الفروق - ج 4 ص 174-174، الفرق 244.

5701 - المصدر السابق - ص 174، وانظر روايات أخرى لهذا الحديث وأقوال العلماء في ذلك في نبيل الأوطار - ج 7
ص 103 - 105، في "باب إن الحد لا يجب بالثهم وإنه يسقط بالشبهات"، وفيه عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج
فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة" رواه الترمذي، وفي "بلوغ المرام"
بتعليق محمد حامد الفقه: أحاديث رقم: 1245، 1246، 1247.

فيعم. ثم الشبهة إما في الفاعل : كمن وطئ أجنبية يظنها زوجه، وإما في المفعول : كالأمة المشتركة، وإما في الطريق : كالنكاح المختلف فيه.

قاعدة 1234: الإباحة مطلقة⁵⁷⁰²، فلا حرج في الإقدام مطلقاً، وباعتبار سبب معين فمن جهته، وقد تمتنع⁵⁷⁰³ بسبب آخر. وإن أسباب التحريم قد تتعدد، فإذا ارتفع واحد ثبتت الإباحة باعتباره وبقي التحريم باعتبار سبب آخر، وقد يتحد⁵⁷⁰⁴ السبب ثم يخلفه آخر:

كقوله تعالى⁵⁷⁰⁵: "حتى تنكح زوجا غيره"⁵⁷⁰⁶، فإنه يرفع تحريم الثلاث ويخلفه الإحصان مع بقاء كونها أجنبية. ومن ثم تصور⁵⁷⁰⁷ التحريم مضاعف الإثم متعلق النواهي الكثيرة: كزناه ببنته في رمضان في الكعبة مُحَرَّمًا.

قاعدة 1235⁵⁷⁰⁸: الأصل الحرية لا الرق. قال مالك - فيمن قذف رجلا لا يُعرف برق وهو يدعي الحرية والقاذف ينفيها - : هو على الحرية، ومن يقذف⁵⁷⁰⁹ الإفريقي والشامي⁵⁷¹⁰ بالمدينة، فأرى⁵⁷¹¹ أن يجد له ؛ إلا أن يأتي بالبينة على رقه : فإن ادعى بينة قريبة لم يعجل⁵⁷¹² عليه، وإن كانت بعيدة أقيم عليه الحد مكانه، ثم إن قامت البينة⁵⁷¹³ زالت جرحة الحد وجازت الشهادة، ولا رجوع له بشين الضرب.

5702 - س : مطلقا.

5703 - س، ع : تمتنع - ت : تمتنع - ي : يمنع .

5704 - ع : يتجدد.

5705 - ع، ي : عز وجل.

5706 - سورة البقرة، من الآية 230.

5707 - س : صور.

5708 - المنجور - ج 2، م 12، ص 3.

5709 - ج : يقذف - ع، ي، س : يعرف.

5710 - (و من يقذف الإفريقي والشامي) : ت : الإفريقيين فاهو الشافعي .

5711 - ت : فأراد.

5712 - ت : تعجل.

5713 - ت، ي : قامت عليه البينة.

قاعدة 1236: المقلب عند مالك ومحمد في القذف حق الأدمي⁵⁷¹⁴، فيورث ويسقط بالعفو⁵⁷¹⁵. وعند النعمان⁵⁷¹⁶ حق الله تعالى، فلا يورث ولا يسقط.

قاعدة 1237: العقوبات⁵⁷¹⁷ تتفاوت⁵⁷¹⁸ بتفاوت أنواع الجنایات : كالخمر والزنا، لا بتفاوت⁵⁷¹⁹ أفراد النوع الواحد : كالقطرة من الخمرة والجرة، وربيع⁵⁷²⁰ دينار وقنطار، فينبغي ملاحظة هذا في التعزير عندي، رداً لما وكل إلى اجتهادنا إلى ما فصله ربنا " وما كان ربك نسيا"⁵⁷²¹.

قاعدة 1238: الشبهة قسمان : قسم يجوز الإقدام معه، وهو شبهة الورع، أعني ما تمحض تركه له⁵⁷²². وقسم لا يجوز، وهو ما سوى ذلك : كشبهة درء الحدود⁵⁷²³، وما لا يُعلم فيه الحكم أصلاً. أما ما اختلف فيه أو تعارضت الأدلة عليه ولا مرجح : فمن الأول إن قلنا بالتخيير، ومن الثاني إن قلنا بالوقف أو التساقط .

قاعدة 1239: الشبهة : إما قريبة جداً : كالشركة في القطع فتعتبر، أو بعيدة جداً : كالأجير والصدیق فيه فلا تعتبر⁵⁷²⁴، أو متوسطة فقولان.

هذا ضابط مذهب مالك. ومن هذا تعرف وجه الرد فيما⁵⁷²⁵ أفتى به الفقيه أبو موسى عيسى بن محمد بن الإمام⁵⁷²⁶ : حدثني رحمه الله أن عبد الحق بن أبي بكر حاكم

5714 - الفروق - ج 4 ص 175.

5715 - قارن بها في الخريفي - ج 8 ص 90-91.

5716 - الفروق - ج 4 ص 175.

5717 - ع : العقوبة .

5718 - ي : يتفاوت .

5719 - ت : لا يتفاوت - ع : ولا تتفاوت .

5720 - ت : ورفع .

5721 - سورة مريم، من الآية 64.

5722 - له، ساقطة في : ت، س.

5723 - ع : الحد .

5724 - (و الصدیق فيه فلا تعتبر) : ي : والصدیق فيه على القطع فلا يعتبر .

5725 - ت : مما .

5726 - تقدمت ترجمته في حاشية القاعدة 120.

تونس، أخبره أنه وجد رجلاً وامرأة فأفلت الرجل وأقرت المرأة بأنها مكنته من نفسها واعتلت بما كان الناس فيه يومئذ من شدة المسغبة وأنه⁵⁷²⁷ لحقها من الجوع ما حملها على ذلك، فرحمتها⁵⁷²⁸ وسرحتها. قال : فقلت له : أصبت، فقد قالوا : إذا سرق لجوع لم يقطع.

فقلت⁵⁷²⁹ : الجوع يبيح أخذ مال الغير باختلاف في لزوم الثمن فيه، فسرقته لو لم⁵⁷³⁰ تكن جائزة فهي شبهة قوية، ولا يبيح الزنا بوجه ولا على حال، ولا مناسبة بينه وبين إباحته، فلا ينتهض شبهة يدرأ⁵⁷³¹ الحد، فيجب الحد⁵⁷³² ولا بد.

قاعدة 1240 : نظر مالك ومحمد إلى تعدد الفعل دون اتحاد⁵⁷³³ محله، فأوجبا⁵⁷³⁴ القطع على من سرق فقطع ثم سرق. والنعمان : إلى اتحاد المحل دون تعدد الفعل، فقال : إن سرق من المالك الأول لم يقطع، واختلف قوله إذا سرق من غيره.

قاعدة 1241 : القطع عندهما في مقابلة السرقة فيتكرر كما مر، ويجتمع مع الغرم؛ لأنه في مقابلة التعدي. وعنده في مقابلة المسروق فلا يجمع⁵⁷³⁵، إلا أن محمداً وأحمد ضمناه مطلقاً⁵⁷³⁶، وبه أقول، ومالكاً⁵⁷³⁷ إذا سرق موسراً أو تماًدى يسره إلى القطع⁵⁷³⁸. وقال النعمان : إن غرمها قبل القطع فلا يقطع⁵⁷³⁹، وإن قطع لم يغرم؛ وكذلك إذا ضمنها

5727 - ع : وأنها.

5728 - ي : فرحمتها، وهو خطأ.

5729 - (فقلت) : ي : فغلب.

5730 - ت : لو لم - ع، ي : إن لم - س : إذا لم.

5731 - س : (ينتھض شبهة يدرأ) - ي : (ينتھض شبهة بدرء) - ع : (فلا تنھض شبهة تدرأ) - ت : (فلا ينتھض بشبهته بدرء).

5732 - فيجب الحد، ساقطة في : ع .

5733 - ي : إيجاب.

5734 - ي : فأوجب.

5735 - ع : يجمع .

5736 - بداية المجتهد - ج 2 ص 374.

5737 - ع، ي : ومالك.

5738 - المصدر السابق.

5739 - ع : قَطَع.

في الخرز، كما إذا ذبح الشاة فيه أو أفسد الثوب⁵⁷⁴⁰. وعندهما ينظر إلى قيمتها بعد الإخراج؛ لأن التضمين بعد الحكم⁵⁷⁴¹، فإن كانت السرقة قائمة ردت اتفاقاً.

قاعدة 1242: القطع عندهما لحق الله تعالى والغرم حق الأدمي، فيجتمعان. وعنده القطع جزاء الحقيين معاً، فلا يجمعان.

قاعدة 1243: نفويت منفعة الجنس⁵⁷⁴² مشروع في السرقة عندهما، فجوارح القطع أربع⁵⁷⁴³. وغير⁵⁷⁴⁴ مشروع عنده، فجارحتان⁵⁷⁴⁵.

قال ابن العربي: من العجب أن أبا حنيفة لا يرى قطع اليد اليسرى⁵⁷⁴⁶ وقد تناولها القرآن⁵⁷⁴⁷، ويرى قطع الرجل اليسرى⁵⁷⁴⁸ وليس لها في القرآن ذكر.

قاعدة 1244: النكاح عند النعمان أصل البعضية، فالزوجان بعده⁵⁷⁴⁹: كالأب والإبن، فلا قطع بينهما⁵⁷⁵⁰. وقال مالك⁵⁷⁵¹ ومحمد⁵⁷⁵²: لما لم يصر⁵⁷⁵³ شبهة في درء⁵⁷⁵⁴ القود لم يصر شبهة في درء القطع: كالصديقين.

5740 - ع: فسد التوت.

5741 - ت: بحكم.

5742 - ت: الحس.

5743 - ت: أربعة.

5744 - ت، ع: غير.

5745 - وهما: اليد اليمنى والرجل اليسرى فقط.. بداية المجتهد - ج 2 ص 375.

5746 - المصدر السابق.

5747 - أي في قول الله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله" سورة المائدة، الآية 38.

5748 - المصدر السابق.

5749 - ع: عنده.

5750 - المصدر السابق - ص 374.

5751 - قارن بما في بداية المجتهد - ج 2 ص 374.

5752 - قارن بما في بداية المجتهد - ج 2 ص 374.

5753 - ي: يصل.

5754 - ع: بدرء.

قاعدة 1245: الأصل تعدد المسببات بتعدد أسبابها، إلا بدليل على التداخل، فإن اتحد السبب اتحد الحكم، وقد يختلف في ذلك كما مر في القطع والغرم.

قاعدة 1246: اختلف المالكية في كون المبالغة في الفضيحة شبهة تدرأ الحد: كمن تعلقت بمن لا يليق به الزنا وهي⁵⁷⁵⁵ ممن يليق بها الكذب، ثالثها يفرق بين أن يكون⁵⁷⁵⁶ هنالك دم أو لا.

وكم⁵⁷⁵⁷ ادعت أنها غصبت ولم يظهر بها حمل⁵⁷⁵⁸. قال محققوهم: لا حد عليها.

قاعدة 1247: لا يُشترط الملك في السرقة عند مالك ومحمد، بل السرقة أخذ المال المعصوم من حرز مثله، فيقطع النباش⁵⁷⁵⁹ ومن سرق من بيت المال⁵⁷⁶⁰ والمغنم⁵⁷⁶¹. وقال النعمان: عدم الملك شبهة: كالشرك⁵⁷⁶²، والنظر معه.

قاعدة 1248⁵⁷⁶³: اعتراض ما لا ينافي السبب لا ينافي المسبب: كهبة المسروق لا تسقط القطع عندهما، خلافا له، ووافق في رد العين، وهو تناقض.

قاعدة 1249⁵⁷⁶⁴: ثبوت إقامة المالك الحد على المملوك بطريق الملكية⁵⁷⁶⁵ عند المالكية، فيثبت للمرأة والفاسق والمكاتب. وعن الشافعي قول: انه بطريق الولاية، فلا يثبت.

5755 - ي: وهو.

5756 - بين أن يكون، ساقطة في: ي.

5757 - ي: ومن.

5758 - (بها حمل): ي: منها رضى.

5759 - بداية المجتهد - ج 2 ص 372.

5760 - الخرشبي - ج 8 ص 96، والمواق - ج 6 ص 307 - 308.

5761 - المصدران السابقان.

5762 - (كالشرك): ت، ي: كالترك، وهو خطأ.. ومعنى: كالشرك: أن الشريك إذا سرق من مال الشركة الذي لم يُحجب عنه التصرف فيه، فإنه لا قطع عليه.. انظر الخرشبي - ج 8 ص 96.

5763 - بداية المجتهد - ج 2 ص 376.

5764 - هذه القاعدة تشابه القاعدة 1218، وانظر الخرشبي - ج 8 ص 84.

5765 - ع: الملكية - ت: المالية، ي، س: المالكية.. والصواب ما أثبتناه في الأصل وهو الملكية (وهو ما أتت به نسخة: ع).. انظر القاعدة 1218 - السابقة.

الجامع

قاعدة 1250: قال السمعاني⁵⁷⁶⁶: فائدة نضب الأسباب تعريف الأحكام بعد انقطاع الوحي؛ لعسر الوقوف في كل واقعة على الخطاب .

قاعدة 1251: في الحديث: "إن الغيبة ذكر الرجل بما يكره"⁵⁷⁶⁷، واختلف في أصلها: أهو الغيب أم الغيبة؛ وعليهما لو ذكره بذلك وهو حاضر.

قاعدة 1252: قد يعاقب الله عز وجل على الذنب بما يؤلم من مصائب الدنيا وعذاب الآخرة "وما أصابكم"⁵⁷⁶⁸، "إن الله لا يغير ما بقوم"⁵⁷⁶⁹، "جزاء بما كانوا يعملون"⁵⁷⁷⁰. وبتيسير⁵⁷⁷¹ المعصية حتى يجمع له سببا⁵⁷⁷² عقوبة "الشیطان سول لهم وأملى لهم" إلى قوله: "الأمر"⁵⁷⁷³، "وأما من بخل" الآية⁵⁷⁷⁴.

5766 - ع: السمعاني - ت، ي، س: الساعاتي.. السمعاني اسم لثلاثة مشهورين: الأب والابن والحفيد: فالأب هو منصور بن محمد بن عبد الجبار العلامة الأصولي، المفسر المحدث المتكلم، له مؤلفات كثيرة، توفي سنة 489 هـ، وابنه هو: محمد، له مصنفات في الحديث والفقه، توفي سنة 510 هـ، والحفيد هو: عبد الكريم بن محمد بن منصور، له مؤلفات كثيرة، منها كتاب الأنساب المشهور، توفي سنة 562 هـ انظر ديوان الإسلام، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن ابن الغزي بتحقيق سيد كسروي حسن (وما بحاشيته من مراجع) ج 3 ص 37 - 40.. وابن الساعاتي هو: علي بن رسم الخرساني الدمشقي، شاعر بارع، له ديوان في مجلدين، توفي سنة 604 هـ، انظر ديوان الإسلام، السابق الذكر ج 3 ص 132 .

5767 - رواه مسلم وأبو داود والترمذي.

5768 - الآية هي: "وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير" سورة الشورى، الآية 30 .. وفي نسخة "ع": "وما بكم" وهي جزء من الآية 53 من سورة النحل، وما في الأصل هو الذي يناسب المقام .

5769 - "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" سورة الرعد، الآية 11.

5770 - جزء من الآية 17 من سورة السجدة، وجزء من الآية 14 من سورة الأحقاف.

5771 - ي: (وتيسر) - س: وييسر.

5772 - ت، ي، س: يجمع له سببا - ع: يجتمع سبب.

5773 - الآية هي: "الشیطان سول لهم وأملى لهم، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر" سورة القتال، الآية 25 و26.

5774 - "وأما من بخل واستغنى، وكذب بالحسنى، فسيسره للعسرى" سورة الليل، الآيات: 8 و9 و10.

وفي الخبر⁵⁷⁷⁵: إن الرجل ليختم له بالكفر بسبب كثرة ذنوبه، وبتفويت الطاعة "سأصرف عن آياتي"⁵⁷⁷⁶.

ومن هنا قال مالك في ترك "الإقامة": يستغفر، ومحل الاستغفار حيث يخشى⁵⁷⁷⁷ العقوبة، وذلك في الممنوع لا في المندوب: كالإقامة، والمكروه.

وكما أن العقوبات تكون بأحد هذه الأشياء، فالمثوبات تكون بأضدادها، فمن ثم وجب الشكر عليها.

قال محمد بن محمد بن أحمد المقرئ: قد أتيت⁵⁷⁷⁸ على ما قصدت، زائدا على ما شرطت، تكميلا لما⁵⁷⁷⁹ أردت، وبالله سبحانه أستعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا⁽⁵⁷⁸⁰⁾.

(كمل بحمد الله الكريم المنان، وأكون حامدا لله ومصليا على رسوله ومسلما⁽⁵⁷⁸¹⁾).

(وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب في يوم الخميس الرابع عشر لشهر رمضان عام خمسة وخمسين وسبعائة، عرفنا⁵⁷⁸² الله ببركته⁽⁵⁷⁸³⁾هـ).

5775 - ت: والخبر.

5776 - "سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق... "سورة الأعراف، الآية 146.

5777 - ع: تخشى.

5778 - ع: أتينا.

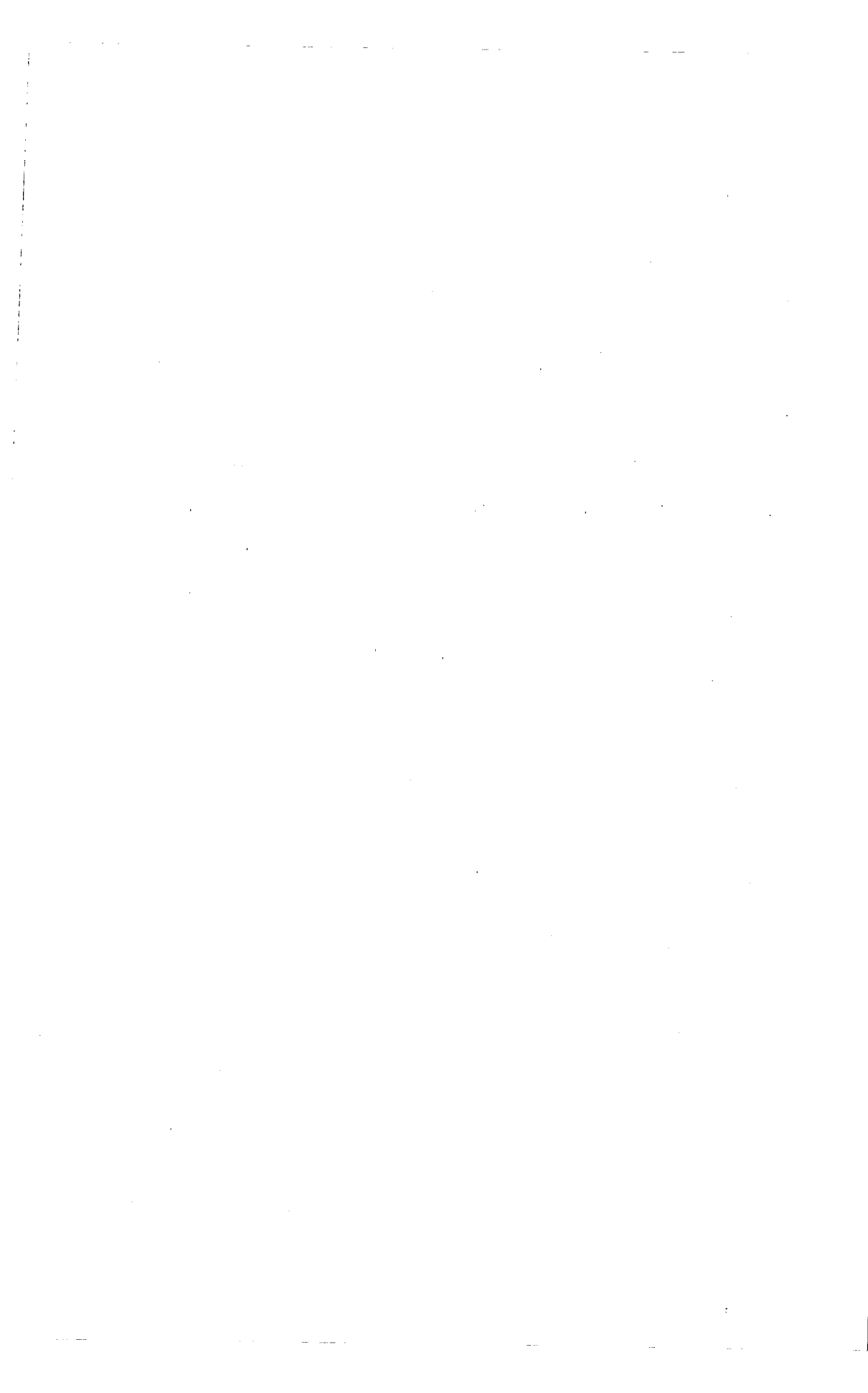
5779 - ت، ي: كما.

5780 - ما بين قوسين هو من نسخة: ت، وهو ساقط في: ع، ي، وفي نسخة: س: "وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم".

5781 - ما بين قوسين، ساقط في: ع، ي، س.

5782 - لعل الصواب: غفر لنا.

5783 - ما بين قوسين، ساقط في: ت.



عناوين القواعد

الطهارة

- ق 1 : تبدل محل النجاسة إلى الطهارة شرعي أم حسي؟
- ق 2 : طهورية الماء بالشرع أم بالطبع؟
- ق 3 : حكم انتقال الماء من الطهورية إلى غيرها.
- ق 4 : تغير الماء ينافي كونه مطلقا.
- ق 5 : ضابط الكثرة والقلّة في الماء.
- ق 6 : اقتران الضعيف بما يلحقه بالقوي.
- ق 7 : إفادة الطهورية للتكرار .
- ق 8 : المستقذر شرعا كالمستقذر حسا.
- ق 9 : أنواع القياسات الفقهية.
- ق 10 : ما يُعاف في العادات يكره في العبادات.
- ق 11 : الحكم بالشك هو خلاف الشك في الحكم.
- ق 12 : حكم مراعاة الخلاف.
- ق 13 : ما يحصل على تقديرين أقرب من الحاصل على تقدير.
- ق 14 : الماء الطهور يدفع عن نفسه ما لا يغلب عليه.
- ق 15 : لا يجتمع الأصل والبدل إلا بدليل.
- ق 16 : هل يقدم الأصل أو الغالب عند التعارض؟
- ق 17 : الغالب مساو للمحقق في الحكم.
- ق 18 : عدم إفضاء الوسيلة إلى المقصود يبطل اعتبارها.

- ق 19 : هل يُعتبر حكم النادر في نفسه أو يُلحق بالغالب ؟
- ق 20 : إرسال الحكم على غالب أو تقييده به ... ؟
- ق 21 : حكم ما لا ينفك عنه الماء غالباً .
- ق 22 : حكم إلحاق الطارئ بالأصلي .
- ق 23 : تأثير الصنعة في الماء والصعيد .
- ق 24 : علة الطهارة والنجاسة .
- ق 25 : كل ما يخطر بالبال إلا بالإخطار، فلا يُجعل مراد المتكلم إلا بدليل .
- ق 26 : حكم غسل الإناء من ولوغ الكلب .
- ق 27 : هل الذكاة طهارة شرعية أم حسية ؟
- ق 28 : الميتة ما فقد الحياة .
- ق 29 : دليل الحياة هو الحس .
- ق 30 : اختلاف حكم الشيء بين أصله وحاله .
- ق 31 : أحكام مشوش العقل .
- ق 32 : علة نجاسة الميتة .
- ق 33 : الأحكام التي لا تتجدد لا ينبغي التفصيل فيها .
- ق 34 : الحرمة تنافي النجاسة .
- ق 35 : الطهارة والنجاسة وصفان حقيقيان .
- ق 36 : الحكم بنجاسة الشيء يشترط فيه اتصافه بأعراض النجاسة .
- ق 37 : النجاسة الأصلية لا يزيلها الدبغ والصلق .
- ق 38 : تعارض الأصل والظاهر .
- ق 39 : ما يفتقر إلى النية وما لا يفتقر .

- ق 40 : ما لا يفتقر إلى نية.
- ق 41 : القربات التي لا تفتقر إلى نية.
- ق 42 : النصوص لا تفتقر إلى نية.
- ق 43 : تعيين مقاصد الأعيان.
- ق 44 : تعيين الحق لمستحقه يغني عن معين.
- ق 45 : القصد من النية.
- ق 46 : المعتبر في ملابسة النجاسة العلم.
- ق 47 : حكم تعدي النجاسة الحكمية.
- ق 48 : الحكم عند الاشتباه ...
- ق 49 : استحالة الفاسد إلى فساد أو إلى صلاح.
- ق 50 : أصل النجاسة الاستقذار .
- ق 51 : لا يُعتبر الشيء بفرعه.
- ق 52 : إعمال الشائبتين أرجح من إلغاء إحداهما.
- ق 53 : تقديم ما لا يدل منه على ما منه بدل ...
- ق 54 : الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ منه أو بإكمال الوضوء.
- ق 55 : ما هي الماهية المركبة ؟
- ق 56 : التهادي على الشيء هل يكون كابتدائه في الحكم.
- ق 57 : افتقار حال بقاء الحادث إلى السبب.
- ق 58 : هل يجوز تضمُّن نية الفضل لنية الفرض ؟
- ق 59 : متى يُجزئ النفل عن الفرض ؟
- ق 60 : انتفاء القبول يستلزم انتفاء الأجزاء.

- ق 61 : ظهور علامات الإجزاء وخفاء علامات القبول.
- ق 62 : استصحاب النية حكماً لا ذكراً.
- ق 63 : شرط النية اقتران ذكرها بأول المنوي.
- ق 64 : المستنكح يلغي الشك.
- ق 65 : الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر.
- ق 66 : المعتبر في الأسباب والبراءة، العلم.
- ق 67 : هل ينقطع حكم الاستصحاب بالظن أم باليقين؟
- ق 68 : الشك في الشرط يوجب الشك في المشروط.
- ق 69 : استناد الشك إلى أصل ...
- ق 70 : انتقال حكم الباطن إلى الظاهر.
- ق 71 : تقديم المصلحة الغالبة على المفسدة النادرة.
- ق 72 : الأصل في الأحكام المعقولة لا التعبد.
- ق 73 : الأصل في العبادات ملازمة أعيانها وترك التعليل .
- ق 74 : لا يجوز رفع أحد السببين المتساويين حالة وضع الآخر.
- ق 75 : هل المعتبر في الفم والأنف الخلقة الحسية أم الحقيقة الشرعية؟
- ق 76 : دلالة التحديد على التعبد ...
- ق 77 : تأكد المندوب في حق من يُقتدى به.
- ق 78 : المصدر الفرع لا يُثبت الأصل ولا ينفيه.
- ق 79 : اختلاف الحكم بين المنبت والمحاذة.
- ق 80 : يجب الاحتياط عند الاختلاف في مسمى لفظ.
- ق 81 : لا تحديد إلا بدليل ...

- ق 82 : هل الحكم يُبنى على الفعل أو المحل .
- ق 83 : السائر الوضعي لا ينقل حكم المستور إلى نفسه .
- ق 84 : ما يستدعى المراد منه التكرار في الغالب لا يطلب فيه التكرار .
- ق 85 : لا يسقط الوجوب بالنسيان .
- ق 86 : المتصل بثابت الحكم ...
- ق 87 : هل ما قرب من الشيء يُعطى حكمه ؟
- ق 88 : حكم الطارئ على محل العفو .
- ق 89 : متى يعتبر الخارج حدثا ؟
- ق 90 : من جرى له سبب يقتضي التمليك هل يعد مالكا ؟
- ق 91 : الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها .
- ق 92 : إذا خلا موجب الجنابة عن شرطها ...
- ق 93 : الصنف الغريب هل يلحق بالغريزي من نوعه ؟
- ق 94 : هل المعتبر من اللذة تحريكها أم دفعها ؟
- ق 95 : طلب العدد فيما لم يُبين عليه ...
- ق 96 : كل كلام معناه أوسع من اسمه فالحكم لمعناه .
- ق 97 : مقتضى العطف الاشتراك في أصل المعنى لا في جميع أحكامه .
- ق 98 : ما شرع عبادة لا يجوز أن يقع عادة .
- ق 99 : اشتغال الشيء على الشيء هل يزول بتجدد سبب المطالبة بالداخل .
- ق 100 : أنواع الحرج المسقط للفعل وغيره .
- ق 101 : المشاق المسقطة للعبادة .
- ق 102 : اختلاف المشاق باختلاف العبادات .

- ق 103 : النسيان لا يجعل المتروك من المأمور به مفعولا .
- ق 104 : هل العجز عن بعض الطهارة عذر في محله أم في الجميع ؟
- ق 105 : سقوط اعتبار المقصود يوجب إسقاط الوسيلة .
- ق 106 : مراعاة المقاصد مقدمة على رعاية الوسائل .
- ق 107 : الإباحة في ثابت المنع تكون على قدر المبيح .
- ق 108 : المعدوم شرعا كالمعدوم حقيقة .
- ق 109 : هل الطهارة شرط للوجوب أم شرط للأداء ؟
- ق 110 : هل يرفع التيمم الحدث ؟
- ق 111 : هل الرخص معونة أم تخفيف ؟
- ق 112 : معنى البدلية في التيمم .
- ق 113 : معنى الحيض والنفاس ومدتها ...
- ق 114 : معنى المحيض في الشرع .
- ق 115 : مانع السبب لا يوجب ارتفاعه رده ...
- ق 116 : يجب الرجوع إلى العوائد فيما كان خِلقة .
- ق 117 : من تقررت له عادة عمل عليها .
- ق 118 : الحمل : الحكم بتعيين المراد من المحتمل .
- ق 119 : لا تجوز نسبة التخريب والإلزام بطريق المفهوم أو غيره إلى غير المعصوم .
- ق 120 : التحذير من بعض تجاوزات الفقهاء .
- ق 121 : يجب بناء فقه الإمام على أصوله .

الصلاة

- ق 122 : فرض العين وفرض الكفاية.
- ق 123 : القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد.
- ق 124 : ما المطلوب بالاجتهاد؟
- ق 125 : العلم ينقض الظن.
- ق 126 : الخطأ لا يكون عذراً في إسقاط المأمورات.
- ق 127 : الركن والشرط والفرض .
- ق 128 : أحوال الخائف والراجي والعارف.
- ق 129 : هل الكلام محذور الصلاة أم ضدها؟
- ق 130 : أقسام الموانع.
- ق 131 : دلالة الصلاة على إسلام المصلي.
- ق 132 : حكم القاعدة يُعطى لما يقرب منها.
- ق 133 : كل عبادة لا تتكرر مصلحتها بتكررها فهي فرض كفاية.
- ق 134 : سقوط فرض الكفاية بظن فعله.
- ق 135 : حكم اللاحق بعد سقوط الوجوب.
- ق 136 : السنة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وداوم عليه.
- ق 137 : الفضيلة ما اختص من المندوب بزيادة لا تبلغ درجة السنة.
- ق 138 : تعريف النافلة.
- ق 139 : إطلاق الوجوب على السنة المؤكدة مجازاً.
- ق 140 : ليس كل مجتهد في القبلة مصيب.
- ق 141 : هل المطلوب في الاجتهاد في القبلة الجهة أو السميت؟

- ق 142 : تعلق الحكم بظاهر المحسوس...
- ق 143 : كل ما أفضى إلى المطلوب فهو مطلوب.
- ق 144 : أنواع الأحكام.
- ق 145 : قد تكون وسيلة المحرم غير محرمة .
- ق 146 : تهيب السلف من الفتيا واحتاطوا في التحليل والتحريم .
- ق 147 : لا يجوز رد الأحاديث إلى المذاهب.
- ق 148 : محاولة إيجاد الأدلة للمذاهب على وجه التعصب.
- ق 149 : المعين لا يستقر في الذمة.
- ق 150 : وجوب البحث عن الحكم الوضعي.
- ق 151 : السبب السالم عن المعارض إذا لم يكن فيه تخيير، ترتب عليه مسيبه اتفاقا.
- ق 152 : الصلاة تسقط لمثل ما تجب له .
- ق 153 : ما يُدرك به وقت الاختيار والاضطرار.
- ق 154 : لا يجتمع الأداء والعصيان.
- ق 155 : الجمع دليل الاشتراك في أوقات الصلاة .
- ق 156 : هل آخر الوقت لأول الصلاتين ؟
- ق 157 : تردد الحكم بين قاعدتين .
- ق 158 : التدقيق في تحقيق حكم الشرعية ليس من صحيح العلم.
- ق 159 : متعلق الوجوب في الموسع والمخير والكفاية.
- ق 160 : معنى الوسطى .
- ق 161 : المرجع في كثرة الثواب وقلته.

- ق 162 : هل الأجر على قدر النصب ؟
- ق 163 : القرية المتعدية أفضل من القاصرة.
- ق 164 : ضابط ما يُعفى عنه من الجهالات.
- ق 165 : هل يجتمع الأداء والقضاء ؟
- ق 166 : ضابط إدراك الوقت أو الجماعة.
- ق 167 : الواجب أفضل من المندوب.
- ق 168 : المفضول قد يفوق الفاضل من وجه.
- ق 169 : حق الله طاعته وحق العبد مصلحته.
- ق 170 : تحديد العورة.
- ق 171 : الخاص والأخص مقدم على العام والأعم.
- ق 172 : هل كل جزء من الصلاة قائم بنفسه ؟
- ق 173 : وقف أول الفعل على آخره.
- ق 174 : تبين الصواب في العمل بعد أن شك فيه أولاً.
- ق 175 : كل ما ليس بمشروع فلا يصح إيقاعه قرينة.
- ق 176 : حسن الأدب في الظاهر عنوان حسن الأدب في الباطن.
- ق 177 : لكل مقام مقال.
- ق 178 : الشيطان كالشيء.
- ق 179 : لكل عمل رجال.
- ق 180 : لكل زمان لبوس.
- ق 181 : ضبط المصالح العامة بتعظيم الأئمة.
- ق 182 : ما شرع لإظهار الإسلام الأصل فيه أن يكون فرض كفاية.

- ق 183 : حكاية الأذان ذكر ...
- ق 184 : حكم تجدد السبب بعد انقضاء تعلقه أو قبله.
- ق 185 : الحرج مرفوع.
- ق 186 : قد يسوغ في الشيء تابعا ما يمتنع فيه مستقلا.
- ق 187 : وقوع الشيء في غير محله كالعدم.
- ق 188 : الفعل على الأمر السابق هل يُسقط الوجوب اللاحق.
- ق 189 : امتناع ارتداد الأمة.
- ق 190 : تُطلب مخالفة الأعاجم على حسب المفسدة الناشئة عنها.
- ق 191 : موافقة الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل الكتاب كان قبل كمال الدين.
- ق 192 : التهادي على ترك سنة من غير عذر يوجب الأدب.
- ق 193 : الأصل في البدع الكراهة.
- ق 194 : أقسام المطلوبات.
- ق 195 : فرض المحل يستلزم فرض الحال فيه.
- ق 196 : سقوط المحل يستدعي سقوط الحال فيه.
- ق 197 : القرآن عربي لا مثيل له قطعا.
- ق 198 : الجزء المسمى باسم الكل، واللازم المسمى باسم الملزوم...
- ق 199 : تقديم الثناء على الدعاء.
- ق 200 : درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.
- ق 201 : حكم ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام.
- ق 202 : الكلام إذا سيق المعنى لا يحتاج به في معنى غيره.

- ق 203 : الكفر جحد ما علم من الدين ضرورة.
- ق 204 : معنى ضمان الإمام لصلاة المأموم.
- ق 205 : الموجود شرعا كالموجود حقيقة.
- ق 206 : هل المسبوق بانيا أو قاضيا فيما أتى به.
- ق 207 : زوال العذر في الصلاة لا ينقض أولها.
- ق 208 : المقصود بعقد الركعة ؟
- ق 209 : استدراك ما يخف مما فات من عبادة في غيرها...
- ق 210 : ما يُبدأ به من القضاء.
- ق 211 : مخالفة أحد مقتضبي الدليل لا يُسقط الاستدلال به في الآخر...
- ق 212 : إذا تقابل مكروهان أو محظوران أو ضرران ولم يمكن الخروج عنهما ارتكب الأخف.
- ق 213 : الأصل في المحبوس لغيره الكف أو القول المناسب للمحل.
- ق 214 : الزيادة في الكيف هل هي كزيادة أجنبي مستقل ؟
- ق 215 : مشروعية تحية المسجد.
- ق 216 : الأصل في التخفيف للمشقة أنه رخصة.
- ق 217 : قصر الصلاة : هل قصر عدد أم قصر هيئة ؟
- ق 218 : هل السفر مانع من وجوب الجمعة أم مسقط لها ؟
- ق 219 : هل عدم البلوغ يستلزم عدم العقل ؟
- ق 220 : ما دون ثلاثة أميال من المصر : هل يُعطى حكمه ؟
- ق 221 : الأصل عدم اجتماع العوضين لشخص واحد.
- ق 222 : الأصل زيادة اللفظ لزيادة المعنى.

- ق 223 : تقدير خوارق العادات ليس من دأب الفقهاء.
- ق 224 : يُكره الاشتغال بالنوادر من مسائل الفقه.
- ق 225 : الجمع في اللفظ بين شيئين لا يقتضي التشريك بينهما في كل شيء.
- ق 226 : لا يقوم البديل حتى يتعذر المبدل منه.
- ق 227 : إذا كان الإجماع على مخاطبة الكفار بالإيمان، فهل هم مخاطبون بالفروع؟
- ق 228 : الذريعة والحكمة من سدها.
- ق 229 : أقسام الذرائع.
- ق 230 : وجوب ضبط الذرائع وتعميمها عند اعتبارها.
- ق 231 : كما يجب سد الذرائع يجب فتحها.

الجنائز

- ق 232 : قياس الدلالة.
- ق 233 : تنزيل الانتهاء منزلة البقاء.
- ق 234 : تسمية الشيء باسم غيره شرعا يقتضي اعتبار شروطه فيه.
- ق 235 : حول تعدية العلة المغيبة وتطبيقها على غسل وتكفين الشهداء.
- ق 236 : حكم إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد.
- ق 237 : لا يصح تعدية العلة المغيبة ولا طردها.
- ق 238 : قياس الشبه.
- ق 239 : الحياة المستعارة كالعدم.
- ق 240 : الظالم أحق أن يُحمل عليه.
- ق 241 : لزوم الشيء كوجود مثله.

ق 242 : تكذيب الأصل للفرع.

ق 243 : كل ما يُشك في وجوده من الجائز فإنه يؤمر به ولا يُعزم.

وكل ما يُشك في تحريمه فإنه يُنهى عنه ولا يُعزم.

ق 244 : حكم العمامة والقميص في تكفين الميت.

ق 245 : تذكر أحوال الآخرة من خلال نعيم وشقاء الدنيا.

الزكاة

ق 246 : هل الزكاة جزء مقدر معين أو مقدر فقط.

ق 247 : عدلت الشريعة في الزكاة بين المعطي والآخذ.

ق 248 : إيجاب شاة في خمس جمال على خلاف القياس في الزكاة.

ق 249 : عدم الاستئناف في زكاة الإبل يؤدي إلى الآخذ بأوسط الأمور.

ق 250 : مبنى الزكاة على أن تضطرب أو قاصها في الابتداء ثم تعود إلى الاعتدال في الانتهاء.

ق 251 : استقرار المدار في الانتهاء على بنت اللبون والحقة، رد آخر للاستئناف.

ق 252 : يُعتبر طرف الابتداء بطرف الانتهاء.

ق 253 : انسحاب حكم البعض على الكل لا يوجب إلغاء الزائد.

ق 254 : حقوق العباد على الفور.

ق 255 : وجوب الزكاة هل هو في العين أم في الذمة.

ق 256 : الظاهر يُصرف إلى ظاهره.

ق 257 : اختصاص الفرع بأصل أو دورانه بين أصليين.

ق 258 : ثبوت الحكم عند عدم ظهور سببه أو شرطه.

ق 259 : التقديرات الشرعية... ثابتة في الجملة.

- ق 260 : وقت تقدير الربح في الزكاة.
- ق 261 : متى يقدر الفرع مع أصله.
- ق 262 : عند مخالفة أصل أو قاعدة يجب تقليل المخالفة ما أمكن.
- ق 263 : حكم تقديم العبادة المؤقتة.
- ق 264 : إذا تقابل حكم المادة والصورة المباحة، فأيهما يقدم؟
- ق 265 : إذا اجتمع سببان موجب ومسقط، فأيهما يقدم؟
- ق 266 : النية ترد إلى الأصل ولا تنقل عنه.
- ق 267 : حكم المثل حكم مثله شرعا وعقلا.
- ق 268 : لا فضل للمنصوص على غيره فيما هو من معنى مفهوم الموافقة.
- ق 269 : تعريف السرف وحكمه.
- ق 270 : الوسيلة القريبة تخصص العموم.
- ق 271 : التأكيد يرفع توهم المجاز.
- ق 272 : الأقل يتبع الأكثر.
- ق 273 : زيادة الشبه مقوية للحكم.
- ق 274 : الدين يوجب نقص الملك.
- ق 275 : الحق المتعلق بعين مقدم على المتعلق بالذمة.
- ق 276 : المطالبة بحق العبد تقدم على المطالبة بحق الله.
- ق 277 : الحق الثابت لمعين مقدم على الحق الثابت لغير معين.
- ق 278 : هل الزكاة دين في الذمة أم حق في المال؟
- ق 279 : هل المغلب في الزكاة جانب العبادة أم حق الأدمي؟
- ق 280 : حكم الخلطة.

- ق 281 : المراعى فى الزكاة حال الأم.
- ق 282 : نقصان السن لا يمنع الانتقال فى باب الزكاة.
- ق 283 : علة الاتباع.
- ق 284 : ما فى الذمة هل يعد كالحال ؟
- ق 285 : إمكان الأداء هل هو شرط فى الوجوب ؟
- ق 286 : هل المساكن كالشركاء.
- ق 287 : تختص الزكاة بالأموال التى هى قوام المعاش.
- ق 288 : ما هو الاقتيات الذى تتعلق به أحكام الزكاة ؟
- ق 289 : اختلاف المذاهب فى تعيين بعض الحبوب التى تجب فيها الزكاة.
- ق 290 : اعتبار الإمام مالك تقارب الأنواع فى الزكاة.
- ق 291 : ما له كما لان فبأيها يعتبر فى الزكاة ؟
- ق 292 : علة الخرص فى النخيل والعنب.
- ق 293 : يُكتفى بالواحد فى باب الحكم والخبر.
- ق 294 : الأتباع هل تُعطى حكم أنفسها أو حكم متبوعاتها ؟
- ق 295 : الأتباع هل لها قسط من الثمن ؟
- ق 296 : نصوص الزكاة هل هى معلولة ؟
- ق 297 : هل مراعاة حق الفقير مقدمة أم حق المالك ؟
- ق 298 : سبب الخراج وسبب العشر.
- ق 299 : ما يُشترط فيه التكليف وما لا يُشترط فيه ؟
- ق 300 : علة الزكاة فى العين.
- ق 301 : هل العينان جنسان أو جنس ؟

ق 302 : لا جمع حيث فرق الشرع.

ق 303 : النص يقضي على العام.

ق 304 : قياس العكس...

ق 305 : الأصل أن المطلوب بالشيء غير طالب له.

ق 306 : اعتبار جهتي الواحد، فيقدر اثنين.

ق 307 : الحبس على معينين هل يُملك بالظهور أو بالوصول إليهم؟

زكاة الفطر

ق 308 : ما بين الفجر والشمس هل هو من النهار أو من الليل؟

ق 309 : على من تجب زكاة الفطر؟

ق 310 : سبب وجوب زكاة الفطر المؤنة أم الولاية؟

ق 311 : الأصل في العبادات ألا تُتحمّل.

ق 312 : زكاة الفطر مؤنة الرأس لا المال.

ق 313 : رد البيع الفاسد هل هو نقض له من الأصل أو من حين الرد.

الصيام

ق 314 : انعطاف النية على الزمان محال عقلا معدوم شرعا.

ق 315 : الأصل مقارنة النية للفعل إلا أن يتعذر.

ق 316 : الأصل استصحاب ذكر النية.

ق 317 : تعيّن الوقت لا يغني عن وصف النية.

ق 318 : ما يُعتبر شهادة وما يُعتبر إخبارا.

ق 319 : وجوب مخالفة أهل البدع.

- ق 320 : المآل إذا خالف حكمه حكم الحال.
- ق 321 : هل يجب إمساك جزء من الليل في الصيام.
- ق 322 : التوبة لا تسقط الحد (إلا المحارب إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه).
- ق 323 : هل كل جزء من الصيام قائم بنفسه.
- ق 324 : الأصل في شهر رمضان الصيام، والليل مستثنى منه.
- ق 325 : هل رمضان عبادة واحدة أو عبادات كثيرة.
- ق 326 : هل النزع وطاء؟
- ق 327 : لكل قوم رؤيتهم.
- ق 328 : القضاء لا يتعين للتقصير في الرعاية.
- ق 329 : لا كفارة في يمين الغموس وقتل العمد.
- ق 330 : كفارة انتهاك رمضان هل هي معللة؟
- ق 331 : متعلق الكفارة.
- ق 332 : هل المغلب في الكفارة العبادة أم العقوبة؟
- ق 333 : استحقاق الصوم يعتبر عند وجود ما يفسده.
- ق 334 : لا تأثير للقضاء في حق من تيقن الخطأ.
- ق 335 : المسقط مقدم على الموجب فيما يسقط بالشبهة.
- ق 336 : هل منع الانعقاد كقطع المنعقد؟
- ق 337 : ترك الاستفصال... مع الاحتمال، هل ينزل منزلة العموم؟
- ق 338 : المنصور غير المشهور رد التخيير للترتيب في كفارة الفطر.
- ق 339 : اختلاف أنواع الموجب والموجب...
- ق 340 : السفه لا يسقط حق الله في المال.

ق 341 : هل تُرجع حرمة اليوم بإخراج الكفارة؟

ق 342 : الناسي أعذر من المخطئ.

ق 343 : العمد والنسيان في باب إسقاط المأمورات وتفويت المنهيات.

ق 344 : هل ذمة المجنون صالحة لإلزام العبادات البدنية؟

ق 345 : لا يُشترط في القضاء تقدم الوجوب بل تقدم سببه.

ق 346 : تعلق الوجوب لا يستلزم استرسال تعلقه.

ق 347 : العبادة توصف بالأداء والقضاء.

ق 348 : هل يُعتبر في النافلة المتأدى منها أو الباقي؟

ق 349 : تعين ما يصح قصده عينا.

ق 350 : ما يلزم باللفظ المحتمل إذا لم يقترن بقصد.

ق 351 : هل المقدم اللفظ أو القصد عند تعارضهما.

ق 352 : الضد يرتفع بطروء ضده عليه.

ق 353 : النهي عن الأوائل نهي عن الأواخر.

الاعتكاف

ق 354 : يُكره الدخول اختياراً في عهدة يصعب الوفاء بها.

ق 355 : الأصل أن لا يدخل في الشيء ما يُنافيه.

ق 356 : نذر المشروط هل هو نذر للشرط؟

ق 357 : تعذر شرط الصحة لا يُسقط الوجوب.

ق 358 : الاعتكاف ليس في نفسه بعبادة مقصودة.

ق 359 : الأصل لا يكون تابعا.

- ق 360 : إذا قورنت عبادتان مقصودتان فالأصل استقلال كل منهما.
 ق 361 : منع المعتكف من العبادات المتعلقة بغير الاعتكاف.
 ق 362 : ما يدل على الوحدة الزمنية يكون الصوم فيه متتابعاً.

الحج

- ق 363 : ما تصح فيه النيابة وتشرط فيه النية وما لا.
 ق 364 : العبادات بدنيه ومالية ومركبة منهما.
 ق 365 : حكم المشبه حكم المشبه به.
 ق 366 : المشبه لا يقوى قوة المشبه به.
 ق 367 : الإحرام أفاد الكف عن الصيد.
 ق 368 : لا يُقاس مخصوص على مخصوص ولا منصوص على منصوص.
 ق 369 : كل مؤذ طبعاً يقتل شرعاً.
 ق 370 : هل الإحرام شروع في عقد العبادة أو التزام بها.
 ق 371 : الإحرام شرط أم ركن ؟
 ق 372 : الردة تحبط العمل السابق.
 ق 373 : الإحباط إسقاط للأعمال.
 ق 374 : الدفع أولى من الرفع.
 ق 375 : الأصل أن يُجزئ المشروط كيفما وقع.
 ق 376 : مدلول الكلام النفسي واللفظي.
 ق 377 : اقتران النية بأفعال الحج.
 ق 378 : هل العمرة داخلية في أفعال الحاج القارن.
 ق 379 : الأمن من فوات الحج ليس أمناً من فساد.

- ق 380 : المضيقّ مقدم على الموسّع .
- ق 381 : علة وجوب حقوق العباد وحقوق المعبود .
- ق 382 : القول أقوى من الفعل في الدلالة .
- ق 383 : إسقاط الحق فيما يلزم بالدخول فيه ...
- ق 384 : الإذن في السبب إذن في المسبب .
- ق 385 : بطلان التصرف القاصر عن تحصيل مقصوده .
- ق 386 : التحجير في المآل كالتحجير في الحال .
- ق 387 : ما هو المغلب في الواجب الواحد : جانب النفقة أو جانب العمل ؟
- ق 388 : هل فاعل السبب كفاعل المسبب .
- ق 389 : إذا آل الفعل إلى غير القصد .
- ق 390 : إذا تقابل حكم المبدأ والمنتهى : فمن المقدم منهما ؟
- ق 391 : تعارض هتك الحرمة وبراءة الذمة .
- ق 392 : العمد والخطأ في ضمان المتلفات سواء .
- ق 393 : ما أدت به عبادة لا تؤدي به أخرى .
- ق 394 : ما المعتبر عند اختلاف الحال والمآل ؟
- ق 395 : ما المعتبر فيما له مآلان مختلفا الحكم ؟
- ق 396 : براءة الذمة لا تكون إلا بالإتيان بما عمّرت به .
- ق 397 : جزاء الصيد : كفارة أو قيمة ؟
- ق 398 : تُقدم أقوى المصلحتين عند تعذر الجمع بينهما .
- ق 399 : القران جنس قائم بنفسه .
- ق 400 : تقابل حكما المدخول عليه وما أفضى الأمر بآخره إليه .

ق 401 : علم اليقين كعين اليقين.

ق 402 : الدلالة لا تكون سببا في ضمان الأدمي.

ق 403 : دخول أمر في أمر...

ق 404 : عدم كراهة الأخذ بالرخص.

الجهاد

ق 405 : هل مكة فتحت عنوة أم صلحا؟

ق 406 : حكم الحاكم يرفع الخلاف.

ق 407 : حكم بلوغ الدعوة...

ق 408 : الإخبار عن حكم السبب والإخبار عن وقوع المسبب.

ق 409 : التقليد في خمسة أمور.

ق 410 : حكم تصرفاته صلى الله عليه وسلم.

ق 411 : تصرفه صلى الله عليه وسلم بالفتيا أم بالإمامة؟

ق 412 : الإمام مجتهد.

ق 413 : على ماذا يُبنى الحكم بالسهم؟

ق 414 : سبب الاستحقاق للغنيمة.

ق 415 : زيادة العناء هل لها دخل في الاستحقاق.

ق 416 : استحقاق النبي صلى الله عليه وسلم لخمس الغنائم...

ق 417 : مصرف الخمس.

ق 418 : سبب ملك الغنائم.

ق 419 : عصمة مال المسلم بالإسلام.

ق 420 : سبب الجزية.

ق 421 : لماذا البر بالكفار ؟

ق 422 : الجنائية سبب العقوبة.

ق 423 : حقوق الله وحقوق العباد.

ق 424 : العصمة وعلاقتها بالإسلام والدار.

ق 425 : معنى الأمان في الإسلام ؟

ق 426 : الأصل فيما لا يحل بيعه أن لا يُقوّم.

ق 427 : الرزق إحسان مقيد بالنظر.

الأطعمة

ق 428 : المفاسد سبب تحريم بعض الأطعمة.

ق 429 : تحريم بعض الأطعمة عقوبة.

ق 430 : كل ما حل أو حرم : فإما لو صنفه أو لسببه.

ق 431 : قد يُعبر عن الكل بالأعم الأغلب.

ق 432 : حكم ميتة البحر وما يعيش في البر من دواب البحر.

ق 433 : أول الورع... وآخره.

ق 434 : العمل بالراجح واجب بالإجماع.

ق 435 : الحكمة من الزكاة.

ق 436 : سبب حلية ميتة البحر.

ق 436 مكرر : الإطناب في مقامات الخطاب يقوى قوة الجواب.

ق 437 : المذكور بحسب الخصوصية أقوى.

ق 438 : الترجيح لا يقطع حكم المرجوح.

ق 439 : تخصيص أمر بوصف ظاهر منفي عن الآخر.

ق 440 : الفعل المطلق يُحمل على الاختيار لا على الاضطرار.

ق 441 : حكم التسمية عند الذبح.

ق 442 : حكم الجنين المظنون موته بموت أمه.

ق 443 : حكم ترك السنن على جهة العمد.

الصيد

ق 444 : المقصود بالتعليم في حيوان الصيد.

ق 445 : الأكل لا يُبطل التعليم.

ق 446 : هل الترك فعل ؟

ق 447 : إذا عاد الشيء إلى حاله ؟

الأضحية

ق 448 : حكم الأضحية.

ق 449 : النقص الذي يوجب زيادة هل يجبر بها ؟

ق 450 : هل الهرم مرض ؟

الأشربة

ق 451 : علة التحريم في الخمر.

الأيان

ق 452 : حكم التعليق والاستثناء في الأيأن.

ق 453 : حكم التحليل ...

ق 454 : مدى تأثير النية في الأيأن.

- ق 455 : مدى تأثير النية في صرف اللفظ عن موضوعه ؟
- ق 456 : يجب توحيد الله بما لم يجعله لغيره من التعظيم.
- ق 457 : اليمين جملة خبرية وضعا، إنشائية معنى.
- ق 458 : متى تنعقد اليمين ؟
- ق 459 : يُحمل كلام المتكلم على عرفه.
- ق 460 : مدى التخصيص والتقييد في صيغة اليمين ؟
- ق 461 : الحالف باللفظ العام.
- ق 462 : السبب المثير لليمين يقوم مقام النية.
- ق 463 : هل يُحمل المطلق من الألفاظ على العوائد أو على اللغة ؟
- ق 464 : العرف قولي وفعلي.
- ق 465 : متى يترتب البر أو الحنث في الأيمان.
- ق 466 : متى يُعتبر اللفظ شرعيا أو عرفيا في الأيمان ؟
- ق 467 : لا يختص اللفظ لغة بحالة.
- ق 468 : تُقبل النية عند ظهور مخايلها.
- ق 469 : يجوز أن ينوي باللفظ ما يحتمله لغة.
- ق 470 : العرف الخاص والعرف العام.
- ق 471 : البر بأكثر ما يحتمله اللفظ والحنث بأقله.
- ق 472 : الاستثناء من الإثبات نفي، وبالعكس.
- ق 473 : الاستثناء من النفي إثبات إلا في الشروط والأيمان.
- ق 474 : حكم المانع العقلي أو العادي أو الشرعي.
- ق 475 : إكراه الحالف رضا بالحنث.

ق 476 : كل ما له ظاهر فإنه ينصرف إليه إلا لمعارض.

ق 477 : سبب الكفارة.

ق 478 : الأصل في الكفارة أن تكون مع الإثم.

ق 479 : حكم تقدم الحكم على السبب أو الشرط.

ق 480 : يجوز تخصيص القواعد بالمصلحة.

ق 481 : اليمين لا تغير حكم المحلوف عليه...

ق 482 : نفي الحكم عن الاسم لا يمنع من إطلاقه عليه.

ق 483 : حكم الفرع القريب حكم الأصل.

النذور

ق 484 : لا يؤثر النذر إلا في مندوب.

ق 485 : قد يكون الفعل راجحا ولا يكون ضمه إلى غيره راجحا.

ق 486 : النذر يغير حكم الشيء.

ق 487 : النهي عن العبادة إذا كان لمعنى في غيره أوفي عينه.

ق 488 : النذر التزام على قصد التقرب.

ق 489 : أسباب الكفارة لا بد من الاحتياط فيها.

ق 490 : حكم من تصرف فيما يملك وفيما لا يملك.

ق 491 : يعتبر في النذر التزام ما هو من جنس القرية.

ق 492 : ما أوجب الإنسان على نفسه ليس بآكد مما أوجبه الله.

النكاح

ق 493 : العقود ثلاثة : من حيث النظر إلى المعاوضة وغيرها.

ق 494 : متى يمتنع الغرر من العقود ومتى لا ؟

- ق 495 : متى تمتنع الجهالة والغرر من العقود؟
- ق 496 : الصريح والكنائية في العقود.
- ق 497 : استعمالات اللفظ...
- ق 498 : الصريح في باب لا ينصرف بالنية إلى باب آخر.
- ق 499 : الصبي وأهليته للخطاب.
- ق 500 : مدى نفوذ تصرفات الصبي والسفيه.
- ق 501 : سبب علة ولاية الجبر.
- ق 502 : ما هي علة الجبر في التزويج.
- ق 503 : السفه علة الحجر.
- ق 504 : علة الولاية في النكاح على المرأة.
- ق 505 : من يزوج اليتيمة؟
- ق 506 : إلحاق شبهة النكاح والملك بهما.
- ق 507 : هل يجب الاقتصار على السبب الدال على الحكمة؟
- ق 508 : استهلاك العين يُسقط اعتبار الأجزاء.
- ق 509 : حكم المخالط المغلوب.
- ق 510 : الأسباب المحرمة إنما تؤثر إذا وجدت من الحي.
- ق 511 : حكم لبن الميتة.
- ق 512 : تنافي المقصودين مانع من اجتماع حكمهما.
- ق 513 : كل أمرين لا يجتمعان يقدم أقواهما.
- ق 514 : الاحتياط في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أشد منه في العكس.
- ق 515 : متى يثقرر المهر؟

- ق 516 : الأَعْوَاضُ تُجْبَى بِالْعُقُودِ.
- ق 517 : الأَعْوَاضُ وَسَائِلُ وَالْمَعْوَاضُ عَلَيْهِ مَقْصِدٌ.
- ق 518 : الْعُقُودُ أَعْوَاضُ لِاسْتِمَالِهَا عَلَى تَحْصِيلِ حُكْمِهَا فِي مَسَبِّاتِهَا.
- ق 519 : الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ لَا يَبْدُلُهُ مِنْ سَبَبٍ شَرْعِيٍّ.
- ق 520 : الْإِخْتِصَاصُ بِالْأَحْكَامِ لَا يُوجِبُ الْإِخْتِصَاصَ بِالْأَلْفَاظِ.
- ق 521 : إِفَادَةُ الْحَلِّ فِيهَا يَفِيدُ الْحَلَّ فِي الْعُقُودِ...
- ق 522 : مَنْ يَتَوَلَّى عَقْدَ النِّكَاحِ ؟
- ق 523 : الْمَأْذُونُ لَهُ فِي الْعَقْدِ لَا يَمْلِكُ عَقْدَهُ لِنَفْسِهِ.
- ق 524 : الْحُكْمَةُ مِنْ تَشْرِيعِ الْوِلَايَةِ.
- ق 525 : الْبِنُوَّةُ أَقْوَى تَعْصِيَا مِنَ الْأَبُوَّةِ.
- ق 526 : مُوجِبُ تَقْدِيمِ الْإِبْنِ عَلَى الْأَبِ فِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ.
- ق 527 : الْحُكْمَةُ مِنَ الصَّدَاقِ.
- ق 528 : أَنْوَاعُ الشَّرُوطِ فِي النِّكَاحِ.
- ق 529 : حُكْمُ الْمَلْحُوقِ بِالْعَقْدِ.
- ق 530 : كُلُّ حُكْمٍ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهُ رَفْعُهُ أَوْ رَفْعٌ مُوجِبُهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.
- ق 531 : اخْتِلَافُ حُكْمِ الشَّيْءِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ وَسَبَبِهِ.
- ق 532 : الْأَصْلُ فِي التَّحْمَلِ فِي النِّكَاحِ الْحَمْلُ لَا الْحِمَالَةَ.
- ق 533 : الْعُقُودُ تَتَنَاوَلُ بِالْأَصْلِ جَمِيعَ الْأَزْمَانِ.
- ق 534 : أَسْبَابُ الضَّمَانِ ثَلَاثَةٌ.
- ق 535 : حُكْمُ تَرْكِ الشَّيْءِ قَبْلَ وَجُوبِهِ.
- ق 536 : الْخِلَافُ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْمُقَرِّ الْمُدْعَى.

- ق 537 : إذا بطل الأصل بطلت آثاره.
- ق 538 : الفساد في العوض ... كالفساد في العقد.
- ق 539 : الفساد في العقد يوجب الفسخ.
- ق 540 : عند مراعاة الشاذ : هل يراعى شذوذ القائل أو شذوذ الدليل ؟
- ق 541 : هل يُفسخ الصحيح مراعاة لقول الغير ؟
- ق 542 : هل الولاية تتغير بتغير المكان أم بتغير الصفة ؟
- ق 543 : إذا اتحد الحق سقط بإسقاط أحد المستحقين، وإن تعدد فلا ...
- ق 544 : ما شرط نصاب الشهادة فعدمه سالب لأصلها.
- ق 545 : عماد الولاية الشفقة.
- ق 546 : علة الاستقلال بالولاية في النكاح.
- ق 547 : لماذا تُستنتق المرأة في النكاح ؟
- ق 548 : لا يُستفاد الحكم من غير من هو له.
- ق 549 : رأي الشاشي في ولاية الابن.
- ق 550 : الاستيلاء فعلان : وطء وإحبال.
- ق 551 : تحريم المصاهرة تحريم صلة وكرامة.
- ق 552 : تشريع العدة.
- ق 553 : نكاح الأمة رخصة.
- ق 554 : نكاح العبد مقصد مالي.
- ق 555 : ملك الرقبة يفيد التصرف في منفعة المملوك.
- ق 556 : الزواج وتأثير العيوب.
- ق 557 : قد يعرض للنكاح ما يؤدي إلى الخيار في فسخه.

- ق 558 : هل النكاح يقبل الفسخ رضا كما يقبله قسرا ؟
- ق 559 : هل يمضي الحكم الذي يتبين خطؤه بسبب الاجتهاد أو ينتقض ؟
- ق 560 : هل حكم الحاكم يقوم مقام العقد والفسخ ؟
- ق 561 : هل إفتراق حكم نوعين في باب يمنع من إلحاق أحدهما بالآخر في باب آخر ؟
- ق 562 : متى تملك المرأة الصداق ؟
- ق 563 : من أنفق نفقة فلم يحصل لها عين قائمة .
- ق 564 : الجبر على الدفع... ينافي الائتمان .
- ق 565 : الأصل فيما دُفع مختارا لا على قصد التملك - الائتمان .
- ق 566 : هل تتعلق الغرامة بالغرور ؟
- ق 567 : إذا عضد شبهة الملك تعلق حق الغير... ؟
- ق 568 : هل يفسد الصحيح بالنية ؟
- ق 569 : حكم الشيء إنما يعتبر بأصله .
- ق 570 : علة تخيير الأمة التي تعتق تحت العبد .
- ق 571 : الجهل بالسبب عذر .
- ق 572 : البضع ليس كالمملوك حقيقة .
- ق 573 : البضع هل هو كالعضو المقوم ؟
- ق 574 : الفساد بالغرر لا يزول بارتفاعه .
- ق 575 : اقتران الإلتلاف بإذن خاص .
- ق 576 : تسقط الغرامة بالتسليط على المال خطأ .
- ق 577 : هل الرد إبطال لأصل العقد أم لصفته ؟

- ق 578 : حكم المخالفة في الصفة.
- ق 579 : حكم المعاني الطارئة على النكاح.
- ق 580 : جعل الأمر بيد من ليس له لدفع ضرر.
- ق 581 : إذا تعذر مقصود الحكم فهل يستقل التابع سببا فيه ؟
- ق 582 : عقود الخيار هل هي منحلة حتى تنعقد أو منعقدة حتى تنحل ؟
- ق 583 : هل الخيار الحكمي كالشرطي ؟
- ق 584 : الرد بالعيب : هل هو نقض للبيع من أصله أو من حينه ؟
- ق 585 : الإجابة قد يتقدمها سبب وقد لا .
- ق 586 : مبنى النكاح على المكارمة.
- ق 587 : ترجيح إحدى البيتين بمزيد العدالة...
- ق 588 : صحة الالتزام لا تتوقف على ثبوت المطابقة.
- ق 589 : بيت المال وارث أم مرجع للضياع ؟
- ق 590 : إذا اتحد الحق سقط بإسقاط أحد المستحقين وإن تعدد فلا .
- ق 591 : هل النكول كالشاهد أو كالشاهدين ؟
- ق 592 : هل الأصل في شهادة النساء الرد أو القبول ؟
- ق 593 : حكمة تقديم أقرب الوليين .
- ق 594 : هل المراعى في الولاية حق الله أو حق العبد ؟
- ق 595 : هل النكول إقرار ؟
- ق 596 : هل العادة كالشاهد أو كالشاهدين ؟
- ق 597 : حكم مراعاة الطوارئ .
- ق 598 : مراعاة مكارم الأخلاق - طراز العدالة .

- ق 599 : توخي القيم الرفق بمن تحت أمره.
- ق 600 : الأصل أن القبض لمن يسلم السلعة.
- ق 601 : المهر حق الله أم حق العبد؟
- ق 602 : متى يتقرر مهر المفوضة؟
- ق 603 : كل ما لا يُتقوم لا يُعوض عنه.
- ق 604 : العطايا تلزم بالقول وتتم بالقبض...
- ق 605 : حكم الرجوع في الهبة.
- ق 606 : حكم قبض أول متصل الأجزاء.
- ق 607 : إذا تجاذب الحق جهتان غلب أقواهما.
- ق 608 : ما يُقضى من حقوق الله وحقوق العباد؟
- ق 609 : كل حكم دائر بين شخصين... فالأصل فيه القرعة.
- ق 610 : زيادة العقوبة دليل زيادة قبح الذنب.
- ق 611 : من تعلق حقه بعين... ومن تعلق حقه بذمة.
- ق 612 : إذا اختلفت حالتان : سابقة ولا حقة... فأيهما تعتبر؟
- ق 613 : سبب نفقة الزوجة.
- ق 614 : حكم عزل الوكيل.
- ق 615 : متى يتقرر عزل الوكيل.
- ق 616 : لا يُلزم الإنسان بما فيه منة.
- ق 617 : أصل مالك القضاء على الغائب.
- ق 618 : هل العبد يملك؟
- ق 619 : علة انتشار الحرمة بين الأم وابنتها.

- ق 620 : المترقيات متى تعد حاصلة.
- ق 621 : حكم أنكحة الكفار وهل هم مخاطبون بالفروع.
- ق 622 : ترجيح المفسدة على المفسدة يُسقط اعتبارها.
- ق 623 : الأقل هل يُعتبر في نفسه أو يتبع الأكثر.
- ق 624 : الإقدام على الأنكحة المحرمة بالقرآن هل هو زنا أو شبهة نكاح؟
- ق 625 : هل الأمر الحكمي كالحقيقي؟
- ق 626 : حكم من خُير بين شيئين...
- ق 627 : حكم شهادة المرأة في موضع الضرورة.
- ق 628 : الحقوق غير المالية هل هي كالمالية في إمكانية التصرف فيها؟
- ق 629 : من استحق أمرا المعنى فيه : هل يمضي نقله إلى غيره؟
- ق 630 : الأصل تقديم السبب على المسبب.
- ق 631 : هل الحكم يتناول الظاهر والباطن أو الظاهر فقط؟
- ق 632 : متى يتحرك الولد (في بطن أمه) ومتى يوضع؟
- ق 633 : حكم السكوت على الشيء...
- ق 634 : الأحكام تبع للجلب والدرء...
- ق 635 : العادة كالشرط : تقييد المطلق وتخصيص العام.
- ق 636 : اختلاف الحكم بالنظر إلى الحال والمآل.
- ق 637 : مبني القضاء على الظاهر.
- ق 638 : المعاملة بنقيض المقصود الفاسد.

الطلاق

- ق 639 : الحكمة من الطلاق...

- ق 640 : الأصل في التصرفات الإباحة.
- ق 641 : السبب يكون خاصا ويكون مشتركا.
- ق 642 : الأصل في صيغ العقود الإخبار ثم غلب الإنشاء.
- ق 643 : يجب حمل اللفظ على المعاني المتجددة...
- ق 644 : مفهوم أحد الأشياء مشترك بينها...
- ق 645 : يُعطى الموجود حكم المعدوم، والعكس.
- ق 646 : الولاية على المحل تعليقا كالولاية عليه تحقيقا.
- ق 647 : حكم التصرف في المعدوم.
- ق 648 : حكم التعدي في استعمال المسقط.
- ق 649 : المعلق على الشرط كالمنجز عند حضوره.
- ق 650 : حكم الشك في السبب، والشرط، والمانع.
- ق 651 : ليس من شرط السبب الشرعي الجواز.
- ق 652 : كما شرعت الأسباب شرعت مبطلاتها.
- ق 653 : حكم الاستثناء بمشيئة الله أو مشيئة العبد.
- ق 654 : خطاب الوضع إن آل إلى تكليف من انتفى شرط تكليفه...
- ق 655 : الطلاق والعتق : هل يقتضيان محلا ينصرفان إليه بأنفسهما أو لا ؟
- ق 656 : الأصل أن تُقارن الأسباب مسيبتها.
- ق 657 : علة منع الطلاق في الحيض.
- ق 658 : المرأة مؤتمنة على رحمها.
- ق 659 : إذا اقتضى قول المرأة دعوى على الزوج.
- ق 660 : الطلاق الرجعي لا يقطع العصمة.

- ق 661 : الإخلال بالملك يمنع الوطاء.
- ق 662 : تليفيق الشهادة في الأقوال ونفيه في الأفعال.
- ق 663 : الشهادة تفيد غلبة الظن.
- ق 664 : ما يفتقر إلى إذن الحاكم وما لا.
- ق 665 : التهم على ثلاثة أضرب.
- ق 666 : حكم حماية الحماية.
- ق 667 : الأصل في طلاق الجبر البينونة.
- ق 668 : إذا قابل العوض الواحد محصور المقدار وغير محصوره.
- ق 669 : الجزء في الكل هل له حكم المستقل أو لا ؟
- ق 670 : أسماء الأعداد لا تقبل التخصيص ولا المجاز.
- ق 671 : هل من شرط الشهادة التعيين ؟
- ق 672 : هل الألفاظ اصطلاحية تتبع الإرادة أم وضعية تتبع الدلالة ؟
- ق 673 : الملبس على نفسه أو على الحاكم يعاقب.
- ق 674 : هل التمكين يقوم مقام الوطاء ؟
- ق 675 : حكم ضمان المنافع.
- ق 676 : الأصل عدم التداخل.
- ق 677 : الأسباب القولية والعقلية.
- ق 678 : علاقة السبب بالحكم...
- ق 679 : للترتيب سببان : آلة لفظية وخاصة زمنية.
- ق 680 : العطف بالواو فيما تصح فيه التثنية والجمع.
- ق 681 : مقتضى الغاية ثبوت المغيا...

- ق 682 : الزواج الثاني جُعل غاية لحكم الثلاث .
- ق 683 : الإسقاط لا يقبل الفسخ بخلاف النقل .
- ق 684 : حكم تليفات الموثقين .
- ق 685 : شرط الشرط إمكان اجتماعه مع المشروط .
- ق 686 : كل لفظ لا يستقل بنفسه ...
- ق 687 : إذا تعذر استيفاء الحق ممن وجب عليه لمعنى في غيره .
- ق 688 : إذا جرى الحكم على موجب التوقع فهل يرتفع بالوقوع ؟
- ق 689 : التعزيرات اجتهادية .
- ق 690 : اعتبار التصرف بكمال الطلاق ...
- ق 691 : هل للمضمر عموم كالصريح ؟
- ق 692 : المصدر لا يحتمل العدد .
- ق 693 : هل الطلاق ممنوع لأصله والإباحة لعارض ؟
- ق 694 : هل الكنايات رواجع أم بوائن ؟
- ق 695 : إبدال المحل بالمحل عند التناسب والتقارب .
- ق 696 : إطلاق لفظ المنكح على الزوجين أم على أحدهما ؟
- ق 697 : المذهب في التعليق جانب الوقوع .
- ق 698 : ما يُستباح بالإكراه .
- ق 699 : ما كان تابعا في العقد يصير متبوعا في الطلاق .
- ق 700 : العدة في التوريث لا تعمل عمل النكاح ...
- ق 701 : إذا انتفى السبب الموجب ...
- ق 702 : فوات ثمرة الشيء كفوات ذاته .

- ق 703 : هل المغلب في العدة الاستبراء أم العبادة ؟
- ق 704 : تداخل العدد.
- ق 705 : القراء: الطهر أم الحيض ؟
- ق 706 : العدة لبقاء حق الوطء...
- ق 707 : أيان التهم... والاستظهار.
- ق 708 : قوة دلالة التعميم هل توجب قوة دلالة التخصيص ؟
- ق 709 : إذا دار الأمر بين ما لمنشئه أن يفعله وما ليس له أن يفعله.
- ق 710 : اشتراط ما يوجب الحكم خلافه مما لا يقتضي فسادا.
- ق 711 : إذا تعارض القصد والحكم.
- ق 712 : حكم لزوم الوفاء بشرط ما لا يفيد.
- ق 713 : وجوب المشترك يخرج عن عهده بفردي إجماعا.
- ق 714 : حكم الاستثناء المستغرق في الذوات والصفات.
- ق 715 : القصد إلى خصوص الشيء يمنع من استثنائه.
- ق 716 : تبعيض الدعوى.
- ق 717 : حكم الجمع بين عقدين مختلفي الحكم.
- ق 718 : حكم النكاح الناقص.
- ق 719 : استعمال ألفاظ الطلاق كناية عن العتق.
- ق 720 : علة فساد نكاح الشغار.
- ق 721 : لا يجوز التعويل على دليل الخطاب في كلام العلماء.
- ق 722 : لا مفهوم للقيود الواقعة في الأسئلة.
- ق 723 : كل ما خرج على قصد المبالغة أو الكناية فالمعتبر معناه لا لفظه.

ق 724 : هل يجوز تبعيض الشهادة ؟

ق 725 : إذا اختص النبي صلى الله عليه وسلم بشيء فهل يختص بفروعه ؟

التخيير والتمليك

ق 726 : معنى التخيير والتمليك.

ق 727 : تعارض يوم الانعقاد ويوم التنجيز.

ق 728 : الأصل أن استدعاء الاستجابة للجواب مرة.

ق 729 : إذا صدر نص في معنى حُمل عليه.

ق 730 : التخيير والتمليك هل هما تفويض أم استجابة ؟

ق 731 : الإجابة إن تقدمها سبب تام أو بعض السبب...

ق 732 : المحتمل : هل يُحمل على الأقل أو الأكثر ؟

ق 733 : حكم من ألزم نفسه أو غيره...

ق 734 : شرط المعاوضة الرضا إلا في مواضع.

ق 735 : كل من مَلَكَ غيره أمراً فالأصل أن يُرجع إليه فيما أباح منه.

ق 736 : هل يعود الشرط بعد ثلاث وزوج ؟

ق 737 : المعنى الواحد في نفسه لا يقبل التبعيض... إلا بدليل.

ق 738 : حكم الحكمين متردد بين التوكيل والتحكيم.

ق 739 : صرف ما هو لك إلى غيرك لا يقتضي سقوطه منك.

اللعان

ق 740 : اللعان يمين أم شهادة أو حُدٌّ.

ق 741 : اللعان حجة أم عقوبة ؟

الإيلاء

- ق 742 : الإيلاء يمين أم طلاق ؟
ق 743 : الممتنع عن الوطء هل هو كالمولي ؟
ق 744 : النهي هل يجعل المنهي عنه كالعدم ؟
ق 745 : حقيقة النكاح العقد أم الوطء ؟
ق 746 : حجية عمل الصحابة وحجية عمل غيرهم.
ق 747 : الشروط هل يرجع النظر فيها إلى الأولياء أم هي من حقوق البضع ؟
ق 748 : حكم الخيار الواجب قبل العقد.
ق 749 : أنواع الطلاق التي تكون بيد الغير.

الرضاع

- ق 750 : فرع العوض ما عنه عوض.
ق 751 : الرضاع من باب المواساة لا من باب النفقة.
ق 752 : حكم إضرار الولي بالتزويج.

النفقات

- ق 753 : لا تقدير إلا عن توقيف.
ق 754 : الأصل فيما يستقر في الذمة أن يكون مقدرا.
ق 755 : تستبرئ أم الولد بحيضة أم بثلاث ؟
ق 756 : النفقة عوض أم مكارمة ؟
ق 757 : النفقة عوض من التمكين.
ق 758 : علة وجوب نفقة الأقارب.

- ق 759 : قول القابلة شهادة أم خبر ؟
ق 760 : بقاء السبب في المحل يمنع من تأثير غيره .
ق 761 : يُراعى النادر في نفسه أو يُجرى عليه حكم الغالب .
ق 762 : هل يفتقر الخلف إلى الاتصال...؟
ق 763 : الزوجة من باب الأقوات أو من باب التفكّهات ؟

الحضانة

- ق 764 : الحضانة حق للحاضن أم للمحضون ؟
ق 765 : اجتماع جهتي استحقاق في الشخص الواحد .
ق 766 : الحاضن والمحضون من التابع منهما للآخر ؟
ق 767 : الأتباع هل تلغى أو تعتبر ؟
ق 768 : ما وجب بحقوق مشتركة...
ق 769 : إذا تمنع اجتماع الشفقة في الحال وما يحسن في المآل - قدم الثاني .
ق 770 : إذا تجاذب معمولان متأخر قوي ومتقدم ضعيف قدم المتأخر .

الظهار

- ق 771 : الكتابة : شراء رقبة أو شراء خدمة ؟
ق 772 : اللازم الشرعي كالعقلي...
ق 773 : الكفارة هل تتعلق باليمين أو بالحنث ؟
ق 774 : هل الابتداء كالتهام ؟
ق 775 : الكفارة على الفور أو على التراخي ؟
ق 776 : بيذاذا تتحقق العودة من الظهار ؟

- ق 777 : حكم التتابع في الإطعام ؟
- ق 778 : ماذا يقتضي لفظ الظهر ؟
- ق 779 : هل تفتقر الكفارة إلى النية ؟
- ق 780 : الجهل هل يكون عذرا ؟
- ق 781 : التتابع : من المأمورات أم المنهيات ؟
- ق 782 : أيلحق المخطئ بالناسي ؟
- ق 783 : الكفارة تمليك أم إباحة ؟
- ق 784 : المغلب في الكفارة المؤاخذة أم القربة ؟
- ق 785 : الكفارة صدقة واجبة ...
- ق 786 : المعتبر في الكفارة حال الوجوب أو حال الأداء ؟
- ق 787 : إعتاق المكاتب تعجيل مستحق أو إنشاء عتق ؟
- ق 788 : هل يجوز شراء القريب ليُعتق في الكفارة ؟
- ق 789 : الكفارة ساترة للإثم .

العبيد

- ق 790 : عشر حقائق تتعلق بمعدوم ومستقبل ...
- ق 791 : الإبراء كالعطاء .
- ق 792 : إذا دار الملك بين أن يبطل بالجملة أو من وجه .
- ق 793 : اجتماع الإقرار والدعوى و... .
- ق 794 : ما يفتقر إلى فحص ... لا يقع إلا بحكم حاكم .
- ق 795 : ما فيه خلاف قوي لا يقع إلا بحكم .
- ق 796 : السعاية باطلة أم واجبة ؟

- ق 797 : الرق هل يتبعض ؟
- ق 798 : حكم التكميل على من أعتق عضوا.
- ق 799 : ما يبطل الأفوى يبطل الأضعف.
- ق 800 : تناول اللفظ لصور قيام المانع غير قوي.
- ق 801 : علة اكتساب أم الولد للحرية.
- ق 802 : ما ينتقل من المكاتب إلى الورثة ؟
- ق 803 : حكم هلاك المعقود عليه قبل حصول المقصود منه.
- ق 804 : ماذا يوجب التدبير للمدبر ؟
- ق 805 : هل الأصل في العتق المعلق على الموت التدبير أم الوصية ؟
- ق 806 : هل القرابة المتوسطة كالبعيدة أو كالقريبة في أدائها للعتق.
- ق 807 : العتق بالمثلة أصل في العقوبة بالمال.
- ق 808 : العتق بالمثلة.
- ق 809 : الأصل عدم العداء.
- ق 810 : يكره الجائز بالأصل لموافقة اسمه اسم الممنوع.
- ق 811 : يكره تجديد الأسماء والتعمق في المجازات.
- ق 812 : من يختص بالاسم الشريف ؟
- ق 813 : المحال على اللغو حتى يثبت التجوز بقول أو قرينة.
- ق 814 : موقف الفقه من الحكم بالقافة.
- ق 815 : التصريح غير مشروط بالتعيين بل يكفي ما يدل عليه.
- ق 816 : أصل الولاء أن المعتق سبب لوجود العتق نفسه.
- ق 817 : الولاء يُورث به ولا يورث.
- ق 818 : متى يتم التخصيص بالقواعد الكلية ؟

البيع

- ق 819 : البيع نقل الملك بعوض.
- ق 820 : نفي الحكم عن الاسم لا يمنع من صدقه عليه حقيقة.
- ق 821 : الملك حكم شرعي مقدر في عين أو منفعة.
- ق 822 : الأصل في العقود الصحة.
- ق 823 : الأصل في العقود اللزوم.
- ق 824 : تأثير الأسباب الشرعية.
- ق 825 : الخطاب تكليف ووضع.
- ق 826 : توقف انتقال الملك على الرضا.
- ق 827 : انفرد الله سبحانه بملك الأعيان وملك عبده المنافع...
- ق 828 : الأهلية والانعقاد يتمان بالتمييز، ويتوقف اللزوم على التكليف.
- ق 829 : ملك المحل وإذن المالك شرط في انعقاد التصرف.
- ق 830 : الغرر والجهالة يقعان في ثمانية أشياء...
- ق 831 : من مقاصد الشريعة إصلاح ذات البين...
- ق 832 : رؤية المعين قبض.
- ق 833 : هل التأخير اليسير يُسمى ديناً.
- ق 834 : الجهل بالأوصاف يتنزل منزلة الجهل بالأعيان.
- ق 835 : مقصود البيع صفات المبيع أم عينه؟
- ق 836 : هل حال المجلس كحال ما بعده؟
- ق 837 : الأعيان أقسام أربعة من حيث قابليتها للملك والبيع.
- ق 838 : المالية تابعة للأوصاف.

- ق 839 : البيع : هل هو العقد أم العقد والتقابض ؟
- ق 840 : المستثنى مشترى أو باق على الملك .
- ق 841 : هل للذمة قسط من الثمن ؟
- ق 842 : التباعد هل هو الأثمان أو الأعيان ؟
- ق 843 : هل التمكين كالقبض أم لا ؟
- ق 844 : حكم العلم بجملة الثمن دون تفصيله .
- ق 845 : لا ينعقد إنشاء المكره كإقراره .
- ق 846 : المذهب في الشراء جهة الاستغلال أم التملك ؟
- ق 847 : علة التناجز في الصرف .
- ق 848 : التصرفات أربعة من حيث الشرط والتعليق .
- ق 849 : هل الخيار صفة العقد أم العاقد ؟
- ق 850 : هل بيع الخيار ينقل الملك ؟
- ق 851 : كل ما لا يعتبر رضاه في حل أو عقد لم يعتبر حضوره .
- ق 852 : عقد الصرف يشترط فيه سرعة القبض والمناجزة .
- ق 853 : إذا شرف الشيء كثرت شروطه وشُدِد في تحصيله .
- ق 854 : الأكمل شروطاً أقوى في حكم التبعية من الأقل .
- ق 855 : حكم الصرف المقارن للبيع ...
- ق 856 : هل تعدد العقود كتعدد العقد ؟
- ق 857 : هل توقع عدم المناجزة كتحققه .
- ق 858 : ما يوجب الحكم ليس كالشرط .
- ق 859 : استقلال الفعل دون التسمية ...

- ق 860 : التناجز ركن أم شرط ؟
- ق 861 : هل عدم القبض يعتبر تفاضلا .
- ق 862 : حكم علم أحد المتبايعين بالفساد دون الآخر .
- ق 863 : حكم جزء الدينار وجزء الدرهم ...
- ق 864 : هل تراعى نواذر الصور؟
- ق 865 : الوقوف، واستقرار الحكم في الربا والزكاة .
- ق 866 : العام الخاص : هل يعتبر بعمومه أو بخصوصه ؟
- ق 867 : المعدوم هل يعتبر عدمه يوم السبب أو يوم الحكم ؟
- ق 868 : يد الوكيل هل هي كيد الموكل ؟
- ق 869 : هل يشترط حضور النقدين في الصرف ؟
- ق 870 : التهم التي تراعى والتي لا تراعى .
- ق 871 : المحلل ملغى في النكاح والبيع والسبق .
- ق 872 : الأمر هل يخرج ما في الذمة إلى الأمانة فيرتفع الضمان ؟
- ق 873 : من آخر ما وجب له عُدَّ مسلفا .
- ق 874 : الجهل بالتماثل كتحقق التفاضل، وتوهم الربا كالعلم به .
- ق 875 : هل القسمة بيع أو تمييز حق ؟
- ق 876 : حكم " شرط ما لا يفيد" .
- ق 877 : حكم الوفاء بشرط ما لا يفيد .
- ق 878 : التعيين لا يبطل الثمنية، ولا يلحق الثمن بالمشونات .
- ق 879 : قد يباح بعض الربا للمعروف أو للرفق .
- ق 880 : مناط الجنس في تحريم الربا .

- ق 881 : الخلاف المبني على العوائد اتفاق في المعنى .
- ق 882 : حكم شراء الإنسان لما في ذمته : إسقاط أم إحالة ؟
- ق 883 : الموجود حكماً هل هو كالموجود حقيقة ؟
- ق 884 : التوسعة العامة توجب الاستثناء من الأصول ...
- ق 885 : قد يكثر اليسير في نفسه لشدة الحاجة إليه .
- ق 886 : الخلاف في اعتبار الصور الخالية من المعنى .
- ق 887 : هل يجوز صرف بعض الدينار إذا انفرد المصرف بحيازته ؟
- ق 888 : إذا اجتمع مثبت ومبطل ، فما المقدم منهما ؟
- ق 889 : هل المعدوم معنى كالمعدوم حقيقة ؟
- ق 890 : منع المواعدة بما لا يصح وقوعه في الحال ...
- ق 891 : هل الثلث آخر حد اليسير وأول حد الكثير ؟
- ق 892 : إذا تقابل ما بالذات وما بالعرض ...
- ق 893 : الضرورات تبيح المحظورات .
- ق 894 : اختلاف وقتي المعاملتين في الشيء الواحد ...
- ق 895 : الأصل قضاء ما في الذمة بمثله .
- ق 896 : إذا فقد المعنى المقصود مع وجود العين المحسوس .
- ق 897 : حكم " ما دخلته الصنعة من بعض الموزون " .
- ق 898 : حكم " ما إذا دار الفضل في الحال من الطرفين في المرافعة " .
- ق 899 : إذا تقابل القول والفعل في العقود يُنظر إلى الفعل .
- ق 900 : القضاء بالغالب كالقضاء بالمعتاد .
- ق 901 : إذا تبدلت النية واليد على حالها .

- ق 902 : إذا تقدم أمران وجب استصحاب كل واحد منهما.
- ق 903 : جمع المساوي للمخالف في المراتلة يؤذن بقصد الربا.
- ق 904 : شرط القرض أن لا يجر منفعة للمقرض.
- ق 905 : لا يجوز ضع وتعجل وكل ما أدى إليه.
- ق 906 : أصل ضع اعتبار الشيء بمقابله.
- ق 907 : القرض على السكت : هل يقتضي الحلول أم التأجيل ؟

الضمان

- ق 908 : يمتنع تقدير العوض في مقابلة الضمان.
- ق 909 : باب الضمان أضعف من باب الربا.. واجتماع العلل مؤكدة للحكم.
- ق 910 : يمتنع في العقود ما كان تارة بيعا وتارة سلفا، كما يمتنع اجتماعهما.
- ق 911 : اليد الواحدة : هل تكون دافعة قابضة ؟
- ق 912 : وقوع ما لا يجوز اشتراطه هل يُعد كاشتراطه ؟
- ق 913 : حكم توزيع الجنس على الجنسين.
- ق 914 : هل الرطب ليس بمكيل ؟
- ق 915 : حكم "اقتران الشرط المنافي لمقتضى العقد".

السلم

- ق 916 : هل منع الدين بالدين معلل ؟
- ق 917 : يُرجع في السلم الفاسد إلى ما توجبه الأحكام ؟
- ق 918 : حكم "من فعل فعلا لو رُفِع إلى الحاكم لم يزد عليه".
- ق 919 : إذا مضى الخيار: فهل يكون كأنه لم يزل ماضيا أو يُعد كابتداء الإمضاء ؟

- ق 920 : الملحقات بالعقود هل تعد كجزئها أو كالهبة ؟
- ق 921 : إلحاق ما بعد العقود بها أو قطعه عنها.
- ق 922 : هل تختص الهبة بما يتعين بنفسه أو تصح فيما أضيف إلى غيره ؟
- ق 923 : أسباب الضمان ثلاثة : الإلتلاف، والتسبب، ووضع اليد غير المؤمنة.
- ق 924 : الغرر ثلاثة أقسام ...
- ق 925 : إشهاد المشتري بالثمن إقرار بقبض المثلون.
- ق 926 : المعجل، كالمسلف ليقبض من ذمته إذا حل الأجل ...
- ق 927 : الأصل في أموال الربا حظر البيع، والجواز عارض ...
- ق 928 : الاتفاق في الجنس يؤذن بالاتفاق في المنفعة.
- ق 929 : من أنفق نفقة بوجه شبهة ... هل يرجع بما أنفق ؟
- ق 930 : تباين الجنس دون المنفعة أو العكس.
- ق 931 : أسباب تحريم الربا ...
- ق 932 : ما تساوت أو تقاربت منفعته يعتبر جنسا واحداً.
- ق 933 : كثرة الصنعة مع بُعد الزمان تُخرج المصنوع عن جنسه.
- ق 934 : يعتبر التساوي في المآل كما يعتبر في الحال.
- ق 935 : حكم "تقدير دوام الوجود لأعيان الأطعمة".
- ق 936 : الأتباع مقصودة أو لا ؟
- ق 937 : ما لا تطول حياته من الحيوان في باب الربا.
- ق 938 : الإقالة حل للبيع الأول أو ابتداء بيع ثان ؟
- ق 939 : هل يقتضي لفظ الشركة المساواة ؟
- ق 940 : هل يسد المثل مسد العين ؟

- ق 941 : الرديء والجيد صنف أو صنفان ؟
- ق 942 : هل الصغير كالرديء والكبير كالجيد أو هما صنفان ؟
- ق 943 : الأصل أن الخراج بالضمان.
- ق 944 : هل يدخل الشريك على شريكه ؟
- ق 945 : امتناع اجتماع البيع والسلف.
- ق 946 : هل الزيادة تصيرُّ المزيد عليه كجنس آخر ؟
- ق 947 : حكم "الواقع بعد العقد بسببه..."
- ق 948 : امتناع حط الضمان وأزيدك.
- ق 949 : هل الولد ليس بغلة ؟
- ق 950 : المنافع هل تنزل منزلة الأعيان ؟
- ق 951 : الاغتفار يُسقط الاعتبار...
- ق 952 : أكد ما يُحاذر من السلم بيع الطعام قبل قبضه.
- ق 953 : معنى قوله صلى الله عليه وسلم : " إلى أجل معلوم " ؟
- ق 954 : يعتبر في انقلاب الجنس التباعد بكثرة الصنعة وبعد الزمان.
- ق 955 : شرع السلف للمعروف.
- ق 956 : حكم أحد المتبايعين حكم الآخر.
- ق 957 : الدخول على انفساخ البيع بغير اختيار المتعاقدين يمنع من الصحة...
- ق 958 : حكم التفريق بين الأم وولدها في البيع.
- ق 959 : معنى الفسخ والانسفاخ.
- ق 960 : قد يتقدم السبب على المسبب.
- ق 961 : منفعة المقرض في صورة اجتماع البيع والسلف - موهومة.

- ق 962 : شرط ما هو من مصلحة العقد هل له قسط من الثمن ؟
- ق 963 : البيع المجمع على فساده : هل ينقل شبهة الملك لقصد المتبايعين ؟
- ق 964 : تعلق حق الغير يُمضي الفعل ويمنع الإقرار...
- ق 965 : هل يجوز إعطاء حكم المعاوضة للمنقود المساوي...؟
- ق 966 : هل يقتضي اختلاف المتبايعين التحالف والتفاسخ...؟
- ق 967 : عند الاختلاف : هل المنكر البائع أم المشتري ؟
- ق 968 : يعتبر ظاهر الأجل المقتضى لتأخير السلم إلى وقت الحلول.
- ق 969 : المسلم فيه مبيع أم دين ؟
- ق 970 : السلم معقود على العجز أم على القدرة ؟
- ق 971 : الحيوان من المتقارب بمواصفاته أم من المتباعد ؟
- ق 972 : وقوف السلعة على ثمن هل يتنزل منزلة تقويمها ؟
- ق 973 : معنى قول صاحب السلعة : بع بكذا...؟
- ق 974 : الإقرار ليس من الخصومة.
- ق 975 : المترقيات هل تعد حاصلة ؟
- ق 976 : حكم من أذن له إذنا خاصا فأخطأ فيه ؟
- ق 977 : المخالفة في البعض هل هي كالمخالفة في الكل ؟
- ق 978 : هل يمضي التعدي بالرجوع إلى موافقة الإذن ؟
- ق 979 : حكم اقتضاء الوكالة على البيع - لتوابعه.

العرية

- ق 980 : متى يملك المعري العرية ؟
- ق 981 : حكم شراء العرية.

ق 982 : أقسام العقود.

ق 983 : كل ما يعده الناس عيبا ينقص من الثمن...

ق 984 : وطء الثيب هل يمنع من الرد بالعيب؟

ق 985 : تفريق الصفقة في أحد طرفيها يوجب التفريق في الطرف الآخر.

ق 986 : كثير الخطر في البيع لا يجوز...

ق 987 : تبدئة البائع على القول برجحانه...

ق 988 : اليمين أهو تصديق دعوى الخالف وتكذيب دعوى الخصم...؟

ق 989 : شرط انعقاد البيع الرضا.

ق 990 : ما يتعذر اعتباره بنفسه يتعين اعتباره بأولى ما يدل به عليه.

ق 991 : أصل الشريعة القضاء للعامة على الخاصة.

ق 992 : كل أصل متقرر في الشريعة جار على القياس، فإن فساد عقده يرد إلى صحاحه.

ق 993 : المقاصة متاركة وإخلاء للذمتين ومعاوضة لإحدهما بالأخرى...

ق 994 : الربا الموهوم كالربا المعلوم...

بيوع الأجل

ق 995 : أصل مالك حماية الذرائع واتهام الناس في يبيعات الأجل والربا.

ق 996 : إذا كانت صورة الجواز مما يكثر القصد بها إلى الممنوع اعتبرت، وإن ندرت فلا.

ق 997 : المشهور من مذهب مالك جواز أسلفني وأسلفك.

ق 998 : بيوع الأجل هل هو محرم لنفسه أو للذريعة إلى سلف جر منفعة.

ق 999 : حكم تعارض الأدلة.

- ق 1000 : المدعي من كان قوله على خلاف أصل أو عرف أو ظاهر.
- ق 1001 : العقد هل يتعدد بدعوى الزيادة.
- ق 1002 : توهم تناقض المذهبين والزيادة في الثمن أو المثلون.
- ق 1003 : الأصل بقاء الشيء لمن هو في يده إلا بدليل.
- ق 1004 : المشتري مرابحة والمشارك والمولى له والشفيع...
- ق 1005 : إذا تعارض الثمن والنصيب، فما المعتبر منهما؟
- ق 1006 : من مقاصد الشريعة صون الأموال على الناس.
- ق 1007 : من الأعيان والمنافع ما يقبل العوض، ومنه لا، ومنه اختلف فيه.
- ق 1008 : ما ينتقل بالميراث وما لا.
- ق 1009 : من ملك ظاهر الأرض هل يملك باطنها؟
- ق 1010 : حكم الأهوية حكم ما تحتها.

الرهن

- ق 1011 : هل من شرط الرهن رضا الراهن؟
- ق 1012 : العلة في ضمان الرهن والعارية.
- ق 1013 : البدل خمسة أنواع.
- ق 1014 : هل الزيادة متناولة بالعقد؟
- ق 1015 : ما لم يصادف عقداً وصادف في الأصل ملكاً : هل يباع في الملك دون العقد؟
- ق 1016 : لا يشترط كون الرهن عيناً...
- ق 1017 : الشيع لا ينافي الإقباض في باب الرهن.
- ق 1018 : أرض العراق وقف أم ملك، وعليها جواز رهنها وبيعها.

- ق 1019 : أرض المغرب ومصر - عنوة أم صلح ؟
- ق 1020 : لا يشترط إمكان الاستيفاء من الرهن ناجزا، بل عند الأجل.
- ق 1021 : اختلاف أحكام الشيء الواحد بالنسبة لدورانه بين أصول مفترقة.
- ق 1022 : الرهن شاهد للمرتهن فيما يدعيه إلى مبلغ قيمته لحيازته له.
- ق 1023 : الرهن... يُضمن أم هو أمانة ؟
- ق 1024 : الرهن غالب لحق المرتهن... أم مغلوب ؟
- ق 1025 : هل دوام الحبس شرط في الرهن ؟
- ق 1026 : الإسقاط... لا يفتقر إلى قبول، والنقل يفتقر.
- ق 1027 : استصحاب الملك بحسب الإمكان.

القسمة

- ق 1028 : قد يمتنع القسم لحق الله أو لحق الآدمي.
- ق 1029 : الشرط المفسد يجعل العقد فاسدا.
- ق 1030 : القبض أمر يتقرر به البيع، فيتقرر به البيع الفاسد بالقيمة.
- ق 1031 : الزيادة التي لا تفيد الزائد ملكا... تبرع لا ثمن...
- ق 1032 : السبب الفاسد غير مشروع.
- ق 1033 : نهاء المشترك لا يجوز اشتراط تفاوت الربح فيه.
- ق 1034 : الشركة تستدعي مشتركا فيه.
- ق 1035 : مراعاة درء المفاسد أهم من مراعاة جلب المصالح.
- ق 1036 : الحكم المرتب على عادة ينتقل بانتقالها.
- ق 1037 : هل لبن الآدمية مال يصح بيعه ؟

ق 1038 : علة الحياة.

ق 1039 : إسقاط المجهولات جائز.

ق 1040 : كل تصرف يفتقر إلى إذن فإنه يفتقر إلى صريحه.

ق 1041 : الإذن في التجارة توكيل في التصرف.

ق 1042 : الإذن في التجارة لا يتناول الرقبة.

الحوالة

ق 1043 : الحوالة تحويل الدين من ذمة إلى ذمة.

ق 1044 : الحوالة معاوضة مقبوضة.

الحالة

ق 1045 : معنى كفالة الوجه.

ق 1046 : حكم ضمان الدين عن الميت.

ق 1047 : قول المحجور عليه لا ينعقد سببا - كإقراره، بخلاف فعله.

ق 1048 : الدين ما تعلق بالذمة...

الإقرار

ق 1049 : بعض آثار إقرار المريض.

ق 1050 : الإقرار إخبار... أو إنشاء...

ق 1051 : الصفة المجهولة المقدار تفيد زيادة على الموصوف كالمعلومة.

ق 1052 : الحكم المعلق بأمر : هل يتعلق بأدنى ما يقع عليه أو بأقصاه؟

ق 1053 : تفسير الإقرار : هل يُرجع فيه إلى المقر أم إلى ظاهر لفظه؟

ق 1054 : الإقرار بالنسب يتضمن الإقرار بالمال، فإذا لم يثبت لم يثبت المال.

ق 1055 : الإقرار ليس من الخصومة...

الوكالة

ق 1056 : هل تصح الوكالة من غير رضا الخصم؟

ق 1057 : الإقرار البسيط والمركب.

ق 1058 : الإقرار المركب : إقراران أم إقرار واحد؟

ق 1059 : حكم إقرار بعض الورثة بدين على الميت.

ق 1060 : إقرار الوارث الذي يجوز المال - بنسب.

ق 1061 : لا يلزم المقر إلا اليقين.

ق 1062 : المطلقات تنقيد بالعرف.

التفليس

ق 1063 : الثمن معقود عليه أم معقود به؟

ق 1064 : هل المدعى كالثابت في طريق الحكم؟

ق 1065 : تأثير اشتراط ما يوجبه العقد، في الفساد.

ق 1066 : ينظر (هنا) إلى الأفعال لا إلى الأقوال.

ق 1067 : العرف كالشرط، والغالب مقدم على الأصل...

ق 1068 : الطعام في العيب والاستحقاق : هل يجري مجرى العروض؟

ق 1069 : اختلاف الحال يوجب اختلاف المقال، (هذا خلاف في حال، أو في شهادة).

الجوائح

ق 1070 : الجائحة ما لا يُستطاع دفعه.

الشفعة

ق 1071 : هل تجب الشفعة لنفس البيع أو بسبب الضرر؟

ق 1072 : هل منافع البضع متقومة، فيُشفع المهر؟

ق 1073 : هل الشفعة على الأنصباء أم على الرؤوس؟

ق 1074 : الحكمة من الشفعة.

ق 1075 : العقد بعد لزومه، لا يقبل تغير الانقسام.

ق 1076 : بناء المحق لا يهدم.

الإجازات

ق 1077 : العقود قسماً : مستلزم لمصلحته عند العقد وغير مستلزم.

ق 1078 : الشرع لا يعتبر من المقاصد إلا ما تعلق به غرض صحيح.

ق 1079 : كل ما جاز بيعه جازت إجارته.

ق 1080 : يُشترط في الأسباب حضور ما هو معتبر فيها، بخلاف أدلتها.

ق 1081 : الإذن العادي أو الشرعي يتنزل منزلة القولي.

كل من عمل عملاً أو أوصل نفعاً لغيره... هل يكافأ عليه؟

ق 1082 : لسان الحال يتنزل منزلة المقال.

ق 1083 : الأصل فيمن لم يؤذن له نفي التبرع.. الاستحسان آفة النصوص.

- من استحسَن فقد شرع.. الاستحسان تسعة أعشار العلم.

ق 1084 : من قام بواجب رجع به.

ق 1085 : منافع المستأجر مبقاة على حقيقة العدم.

ق 1086 : من ملك المنفعة فله المعاوضة عليها وأخذ عوضها.

- ق 1087 : الإجارة معاوضة محضة.
- ق 1088 : هل إطلاق الإذن يتناول عمل المثل.
- ق 1089 : المالية تابعة للأوصاف المختلفة في النفاسة والحساسة.
- ق 1090 : الملك إذن شرعي، فيتناقض مع التحريم، ويتهاافت مع انتفاء المنفعة.
- ق 1091 : العقود لا تنسخ بموت العاقد.
- ق 1092 : إذا تأكدت أسباب الفساد في المستثنى بطلت حقيقته.
- ق 1093 : هل القسمة من العمل...؟ (في باب القراض).
- ق 1094 : بماذا يملك العامل : بظهور الربح أم بتمام العمل؟
- ق 1095 : إحياء الموات هل يفتقر إلى إذن الإمام؟

العطايا

- ق 1096 : هل القسمة ليست من تمام القبض، فتصح هبة المشاع؟
- ق 1097 : الوقف معدول به عن القياس تحصيلًا للقربة.
- ق 1098 : حكم الرجوع في الهبة.
- ق 1099 : وقف المساجد إسقاط إجماعًا...

الضمان

- ق 1100 : الحكم على الشيء بالرد والقبول فرع عن كونه معقولاً...
- ق 1101 : يرجع بالمقاصد في المقاصد دون الوسائل...
- ق 1102 : إزالة السبب المهلك لا يوجب الشركة، بل فعل المنجي.
- ق 1103 : التعدي على الأموال سبعة أقسام...
- ق 1104 : يجب الاستصحاب بحسب الإمكان.

- ق 1105 : معنى الخراج بالضمان.
- ق 1105 (مكرر1) : العقوبة تعتمد المفسدة دون التحريم...
- ق 1105 (مكرر2) : الغصب إثبات اليد العادية على مال الغير.
- ق 1106 : حكم المكره على ما أكره عليه من قول أو فعل...
- ق 1107 : العمد والخطأ في ضمان المميز - غير المسلط - للمتلفات، سواء.
- ق 1108 : المباشرة مقدمة على السبب.
- ق 1109 : ضمان المنافع يعتمد تلفها تحت يد من عليه البذل.
- ق 1110 : هل التملك يجب بالضمان أم بالوفاء؟
- ق 1111 : هل المنافع لا توجد إلا بالانتفاع أم هي في حكم الوجود؟
- ق 1112 : هل المعول في تمول أهل الذمة على اعتقادهم أم على حكم الشرع؟
- ق 1113 : إذن المأذون له شرعا أن يأذن - مسقط للضمان.
- ق 1114 : الأصل انتفاء ضمان جنایات العبيد.
- ق 1115 : حكم القابض بإذن من له الإذن شرعا...
- ق 1116 : هل المغلب في اللقطة معنى الاكتساب أم معنى الاحتساب؟
- ق 1117 : هل عقد الوديعة يفسخ بالخلاف الفعلي والقولي أو بالقول فقط؟
- ق 1118 : بماذا يفسخ عقد الوديعة؟
- ق 1119 : كل واحد مؤتمن على ما يدعيه فيما في يده.
- ق 1120 : هل الطحن استهلاك؟
- ق 1121 : التعدي ينقل المتعدى عليه للذمة بالقيمة.
- ق 1122 : حقيقة الغصب.
- ق 1123 : الغصب استيلاء على مال الغير بعدوان.

- ق 1124 : المنافع تُضمن بالإتلاف المجرد.
- ق 1125 : المنافع متقومة في نفسها.
- ق 1126 : ما أتلفه غير المميز جبار.
- ق 1127 : ينفك الزجر عن الجبر كالحودود...
- ق 1128 : فعل العدوان لا يكون طريقاً إلى الملك.
- ق 1129 : حكم البناء على الساحة المغصوبة.
- ق 1130 : حكم الجبر في ضمان العدوان...
- ق 1131 : سُرعت الجوابر لجبر ما فات من الحقوق.
- ق 1132 : الإكراه وقوع التصرف على خلاف الاختيار.
- ق 1133 : خاصية الإيجابار إسقاط الإثم بالإكراه على الفعل المحظور..

القضاء

- ق 1134 : المصالح الشرعية ثلاث...
- ق 1135 : الفتيا إخبار عن حكم الله عز وجل.
- ق 1136 : القضاء إخبار أم إنشاء؟
- ق 1137 : شرط القضاء بالبينّة عدم الإقرار.
- ق 1138 : اليمين حجة المدعى عليه أم حق المدعي؟
- ق 1139 : اليمين للإثبات أم للنفي؟
- ق 1140 : ذو اليد بعد بينة الخارج يصير في مثل حال الخارج.
- ق 1141 : لا يُتقضى قضاء القاضي إلا في أربعة مواضع.
- ق 1142 : إذا تعلق حق بحكم غريب في الدعوى...

- ق 1143 : ما يفتقر إلى إذن الحكام وما لا .
- ق 1144 : درء المفسدة مشروط بأن لا يؤدي إلى مثلها أو أعظم .
- ق 1145 : تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من فجور .
- ق 1146 : يمتنع في حكم الدين الحزر والتخمين ...
- ق 1147 : الظن الذي لا ينشأ عن أمانة شرعية لا يُعتبر شرعا .
- ق 1148 : لماذا يقع الحبس .
- ق 1149 : ضابط الشهادة والرواية ...
- ق 1150 : ضابط الكبائر : أن يُحفظ ما ورد في السنة أنه كبيرة .
- ق 1151 : أثر الكبيرة وتكرار الصغيرة .
- ق 1152 : الدعوى طلب معين أو ما في ذمة معين ...
- ق 1153 : ضابط المروءة ...
- ق 1154 : معنى العدالة شرعا ...
- ق 1155 : الشهادة إخبار بموجب الحكم على معين .
- ق 1156 : أقسام التهمة ...
- ق 1157 : أسباب الترجيح بين البيئات .
- ق 1158 : الفشو يقوم مقام العدالة في مواضع .
- ق 1159 : مقومات الشهادة ...
- ق 1160 : ما ضاق شيء إلا اتسع .
- ق 1161 : الأصل عدم اعتبار الشبهة، وبناء الأمر على الأصل والغالب ...
- ق 1162 : متى تقبل الشهادة على النفي ؟
- ق 1163 : الزوجان والشهادة ...

ق 1164 : سبب رد شهادة القاذف .

ق 1165 : حكم ما "إذا تعارض ظاهران".

ق 1166 : إذا لم يترتب على السبب مسيبه سقط اعتباره .

ق 1167 : الشهادة إلجاء أم إلزام ؟

الوصايا والموارث

ق 1168 : سبب الملك الحاجة، فإذا انتفت انتفى .

ق 1169 : ينتقل إلى الوارث من الأموال ما تحقق سببه ...

ق 1170 : تنفيذ تصرفات المكلفين وسيلة لبقاء نفوسهم .

ق 1171 : تصرف الوصي بالوكالة أم بالولاية .

ق 1172 : هل المضارة تعتبر في الثلث ؟

ق 1173 : رد الورثة يتناول جميع المال أم ما زاد على الثلث ؟

ق 1174 : إجازة الورثة تنفيذ أم ابتداء عطية ؟

ق 1175 : إذا ثبت حكم عند عدم سببه وشرطه... (إعطاء المعدوم حكم الموجود).

ق 1176 : أسباب التوارث ...

ق 1177 : شرط التوارث ...

ق 1178 : موانع الميراث ...

ق 1179 : الأصل تقديم النسب على السبب إلا بدليل ...

ق 1180 : مقدرات الشرع ملتزمة ...

ق 1181 : حرمان القتاتل عقوبة أم إسقاط حق ؟

ق 1182 : الكفر يقطع حق القرابة .

ق 1183 : شرط اعتبار الأصل شرط اعتبار الفرع، ولا ينعكس.

ق 1184 : هل الجد كالأب؟

ق 1185 : معنى العصوبة في المشتركة.

ق 1186 : العاصب من يستغرق المال أو الباقي.

ق 1187 : حكم إرث الخنثى.

الجراح

ق 1188 : أجمعت الشرائع على تحريم الكليات الخمس.

ق 1189 : هل المعتبر في العمد جهة الإلتلاف وجهة المتلف أو جهة الإلتلاف فقط؟

ق 1190 : بماذا يحصل العمد؟

ق 1191 : حكم "الشركة في الجنائية على الأطراف".

ق 1192 : الأصل في القصاص التساوي.

ق 1193 : الدية للمنفعة.

ق 1194 : عمد من لا يأثم خطأً...

ق 1195 : هل الكفر مبيح للدم أم المبيح هو الحراة فقط؟

ق 1196 : هل العاصم للدم الإسلام أم دار الإسلام؟

ق 1197 : الكفر مبيح والرق من آثاره.

ق 1198 : ابن العربي : العاصم عندنا لدم المسلم - الإسلام.

ق 1199 : روح العبد ودمه مال...

ق 1200 : هل قتل العبد بدل مال أو بدل دم؟

ق 1201 : هل العقل في القلب؟

- ق 1202 : تمحض الفعل للعدوان ينافي وجوب الكفارة.
- ق 1203 : هل حق المجني عليه قطع مطلق أم بشرط السلامة؟
- ق 1204 : حكم " الشركة في القصاص " .
- ق 1205 : هل القصاص لا يقبل شركة الاستيفاء على وجه التزام أم يقبل؟
- ق 1206 : هل ينظر إلى صفة العمدية بكمالها في القصاص؟
- ق 1207 : الحرم لا يعصم من حق في بدن أو مال ...
- ق 1208 : حكم " طريان العاصم للنفس " .
- ق 1209 : هل العمد يوجب المال إذا تعذر استيفاء القود ؟ أو لا بد من القصاص ؟
- ق 1210 : حكم " تغليظ القتل " ...
- ق 1211 : هل الشعور تجري مجرى الزوائد ؟
- ق 1212 : دية الجنين ...
- ق 1213 : تنزل المجهولات على أقل المقدرات ...

الحدود

- ق 1214 : كل لازم لشيء بغير وسط أو بوسط ... فحكمه حكمه.
- ق 1215 : السبب إذا نُصب لحكمة فالمعتبر في ترتيب الحكم ذاته لا حكمته.
- ق 1216 : خطاب الوضع لا يُشترط فيه العلم ولا القدرة ولا أهلية التكليف.
- ق 1217 : الإسلام والردة يبنيان على التكليف أم على التمييز؟
- ق 1218 : هل يجوز للمالك إقامة الحد على مملوكه ؟
- ق 1219 : تسمية المرأة زانية بالأصل أم بالتبع ؟
- ق 1220 : العقد : عبارة عن حكم الشرع بمقصود اللفظ ...

- ق 1221 : هل يشترط الإسلام في الجناية التي تزول بها عصمة الدم ؟
- ق 1222 : إسلام الزاني يعتبر في عقوبته لتكامل هتكه.
- ق 1223 : الخبر لا يتعدد بال تكرار.
- ق 1224 : الزنا الموجب للحد...
- ق 1225 : البغي : الخروج عن الإمام...
- ق 1226 : الردة : قطع الإسلام...
- ق 1227 : هل تقبل التوبة من الزنديق والساحر...؟
- ق 1228 : القذف ما يدل على نسبة الغير إلى الزنا..
- ق 1229 : عودة الفسق بالجنائية...
- ق 1230 : حكم مقابلة الجمع بالجمع...
- ق 1231 : إذا انتقل العرف أو بطلت سببته.
- ق 1232 : الأصل أن يترتب على كل سبب مسبهه.
- ق 1233 : ليس كل خلاف يدرأ الحد.
- ق 1234 : الإباحة مطلقة فلا حرج في الإقدام عليها...
- ق 1235 : الأصل الحرية لا الرق.
- ق 1236 : هل المغلب في القذف حق الأدمي أم حق الله ؟
- ق 1237 : العقوبات تتفاوت بتفاوت أنواع الجنائيات.
- ق 1238 : الشبهة قسان : ما يجوز الإقدام عليه، وما لا.
- ق 1239 : الشبهة إما قريبة جداً فتعتبر أو بعيدة جداً فلا تعتبر...
- ق 1240 : هل يعتبر تعداد الفعل في القطع أم اتحاد المحل ؟
- ق 1241 : هل يجتمع الغرم مع القطع ؟

- ق 1242 : القَطْع لِحَقِ اللَّهِ وَالغَرَم لِحَقِ الْآدَمِيِّ ...
- ق 1243 : جَوَارِحُ الْقَطْعِ أَرْبَعٌ ...
- ق 1244 : هَلْ هُنَاكَ قَطْعٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ؟
- ق 1245 : الْأَصْلُ تَعَدُّدُ الْمَسْبِيَّاتِ بِتَعَدُّدِ أَسْبَابِهَا .
- ق 1246 : هَلِ الْمُبَالِغَةُ فِي الْفُضِيحَةِ شَبِيهَةٌ تَدْرَأُ الْحَدَّ ؟
- ق 1247 : هَلْ يُشْتَرَطُ الْمَلِكُ لِإِقَامَةِ حَدِّ السَّرْقَةِ .
- ق 1248 : اعْتِرَاضٌ مَا لَا يَنَافِي السَّبَبَ لَا يَنَافِي الْمَسْبَبَ .
- ق 1249 : إِقَامَةُ الْمَالِكِ الْحَدَّ عَلَى الْمَمْلُوكِ بِطَرِيقِ الْمَلِكِيَّةِ أَمْ بِطَرِيقِ الْوِلَايَةِ ؟

الجامع

- ق 1250 : فَائِدَةُ نَصْبِ الْأَسْبَابِ تَعْرِيفِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ .
- ق 1251 : تَعْرِيفُ الْغَيْبَةِ ...
- ق 1252 : أَنْوَاعُ عِقَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الذَّنْبِ .

الأعلام المترجم لها في حواشي الكتاب

الصفحة	القاعدة	الأعلام
--------	---------	---------

أ

237	354	الأبلي (محمد العبدري)
523	1169	الأبهري (أبو بكر محمد)
135	113	أحمد ابن حنبل
155	148	أرسطو
403	834	أسد بن الفرات
349	677	الاسفرايني (أبو إسحاق إبراهيم)
259	421	إسماعيل القاضي
349	677	الأشعري (أبو الحسن علي)
95	27	أشهب (أبو عمر)
86	10	أصبغ (أبو عبد الله)
85	9	الأصبهاني (شمس الدين)
155	148	أفلاطون
88	15	الأوزاعي (أبو عمر عبد الرحمن)
243	373	الأنصاري (زيد بن أرقم)

ابن

83	6	ابن أبي زيد القيرواني
221	311	ابن اشرس
82	5	ابن بشير (ابراهيم)
135	115	ابن بكير (محمد)
295	512	ابن الجلاب (أبو القاسم)
81	4	ابن الحاجب (عثمان)
458	990	ابن الحارث (أبو عبد الله محمد)
94	25	ابن حبيب (عبد المالك)
353	685	ابن الحداد (أبو بكر محمد)
206	267	ابن حزم (أبو محمد علي)
145	131	ابن راهويه (إسحاق)
160	158	ابن رزق (أبو جعفر)
81	5	ابن رشد - الجد - (أبو الوليد محمد)
129	107	ابن رشد - الحفيد - (أبو الوليد محمد)
470	1018	ابن سريج (أحمد بن عمر)

80	4	ابن شاس (أبو محمد)
133	113	ابن شعبان (محمد)
203	258	ابن الصباغ (محمد)
236	354	ابن عباس (الصحابي)
137	120	ابن عبد البر (أبو عمر يوسف)
122	89	ابن عبد الحكم (محمد)
228	328	ابن عبد السلام (عز الدين)
83	6	ابن عبد السلام (محمد، من قضاة تونس)
189	225	ابن عبد العزيز (مسلمة بن دينار)
102	46	ابن العربي (أبو بكر)
378	764	ابن العطار (أبو عبد الله)
328	626	ابن عطية (عبد الحق)
505	1112	ابن عقيل (أبو الوفاء علي)
86	10	ابن القاسبي (أبو الحسن علي)
84	7	ابن القاسم (عبد الرحمن)
158	154	ابن القصار (أبو الحسن علي)

268	447	ابن الكاتب (أبو القاسم عبد الرحمن)
94	25	ابن الماجشون (عبد المالك)
251	398	ابن محرز (أبو القاسم عبد الرحمن)
134	113	ابن مسلمة (أبو عبد الرحمن عبد الله)
119	81	ابن المسيب (أبو محمد سعيد)
180	202	ابن المواز (أبو عبد الله محمد)
82	5	ابن نافع (أبو محمد عبد الله)
96	28	ابن وهب (أبو محمد عبد الله)
130	108	ابن يونس (أبو بكر محمد)

أبو

143	127	أبو إسحاق إبراهيم بن الحكم الكناني
146	132	أبو بكر الصديق
236	354	أبو الحسن الصغير
275	461	أبو ثور (إبراهيم)
353	685	أبو زيد (محمد)
131	110	أبو سلمة (عبد الله)

208	271	أبو طالب (صاحب كتاب قوت القلوب)
207	267	أبو عبيد (علي بن الحسين)
237	1213	أبو عمر بن العلاء
520	1160	أبو المعالي (عبد المالك - إمام الحرمين)
138	120	أبو موسى ابن الإمام (عيسى)
216	297	أبو يوسف (يعقوب)

ب

86	10	الباجي (أبو الوليد سليمان)
352	684	البتي (عثمان)
183	211	البخاري (أبو عبد الله)
90	16	البراذعي (أبو سعيد)
469	1013	الباقلاني (القاضي أبو بكر محمد)

ت

82	5	التونسي (أبو إسحاق إبراهيم)
----	---	-----------------------------

ث

210	277	الثوري (أبو عبد الله سفيان)
-----	-----	-----------------------------

ح

220	308	حذيفة (ابن اليماني)
-----	-----	---------------------

د

411	858	الدمياطي (عبد الرحمن)
178	200	الداودي (أبو جعفر أحمد)
183	211	داود (أبو سليمان - الظاهري)

ر

141	127	الرازي (أبو عبد الله فخر الدين محمد)
369	739	ربيعة (الرأي أبو عثمان)
244	374	الرميصاء (بنت ملحان بن خالد)

ز

155	148	الزبير (أبو عبد الله بن العوام)
216	297	زفر (أبو الهذيل - بن الهذيل)
118	80	الزهري (أبو بكر محمد)

س

94	25	سحنون (عبد السلام التتوخي)
----	----	----------------------------

550	1250	السمعاني (عبد الكريم)
93	23	سند (أبو علي)
405	842	السيوري (أبو القاسم عبد الخالق)

ش

79	2	الشاشي (أبو بكر محمد)
332	637	شبطون (زياد بن عبد الله)

ص

144	128	صهيب (بن سنان - صحابي)
-----	-----	------------------------

ط

183	211	الطبري (محمد بن جرير)
280	472	الطرطوشي (أبو بكر محمد)
155	148	طلحة (بن عبد الله - صحابي)

ع

196	241	عبد الحق (أبو محمد)
344	665	عبد الرحمن (بن عوف)
366	732	عبد العزيز (بن الماجشون)

137	120	عبد الوهاب (أبو محمد القاضي)
198	245	عثمان (بن عفان)
153	148	علي (بن أبي طالب)
115	74	عياض (أبو الفضل)
243	373	عائشة (بنت أبي بكر الصديق)

غ

79	4	الغزالي (أبو حامد)
----	---	--------------------

ق

112	68	القرافي (أبو العباس أحمد)
138	120	القزويني (جلال الدين محمد)

ك

538	1214	الكركي (شرف الدين محمد)
154	148	كميل بن زياد

ل

83	6	اللخمي (أبو الحسن)
----	---	--------------------

م

78	1	مالك (بن أنس)
122	89	مجاهد (أبو الحجاج)
78	1	محمد (بن إدريس الشافعي)
216	297	محمد بن الحسن (الشيبياني)
123	91	المازري (أبو عبد الله محمد)
293	507	مطرف (أبو مصعب)
205	261	المغيرة (أبو هاشم)
185	215	المشذالي (أبو موسى عمران)

ن

401	827	ناصر الدين (المشذالي - منصور)
78	1	النعمان (أبو حنيفة)
115	74	النووي (أبو زكرياء - محيي الدين)

هـ

255	410	هند بنت عتبة
-----	-----	--------------

و

513	1141	وكيع (بن الجراح)
89	15	الوليد (بن مسلم - أبو العباس)

ي

309	561	يونس بن حبيب (النحوي)
-----	-----	-----------------------

فهرس مصادر التحقيق

- الإحاطة في أخبار غرناطة - لابن الخطيب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1974.
- أحكام القرآن - للإمام الشافعي - مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد الطبعة الأولى 1951.
- الأحكام لابن العربي - مطبعة السعادة بمصر عام 1331 هـ.
- الأحكام في أصول الأحكام - للآمدي، مطبعة المعارف بمصر عام 1914 م.
- إحياء علوم الدين - للغزالي - المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- إرشاد الفحول - للشوكاني - مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى عام 1327 هـ.
- إرشاد الطالب في منظومة الكواكب في علم أصول الفقه - لمحمد بن أحمد الكواكبي، المطبعة الأميرية سنة 1322 هـ.
- أزهار الرياض في أخبار عياض - لأبي العباس أحمد المقرئ - طبع مصر (سنة 1358 - 1361).
- الاستقصا للناصرى، دار الكتاب بالدار البيضاء سنة 1954.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لابن عبد البر - مكتبة النهضة بمصر.
- الأشباه والنظائر - لابن نجيم - نشر مؤسسة الحلبي وشركاه بالقاهرة، عام 1968.
- الأشباه والنظائر - للسيوطي - طبعة مصطفى محمد - مصر عام 1936.
- الإصابة - لابن حجر العسقلاني - طبعة المولى حفيظ.
- أصول الفقه - للخضري - مطبعة الاستقامة بمصر - الطبعة الثالثة سنة 1938 م.

- أصول الفقه - لأبي زهرة - دار الثقافة العربية للطباعة، بدون تاريخ.
- أصول التشريع الاسلامي - لعلي حسب الله - دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة سنة 1964.
- أصول الفقه - للعربي اللوه - مطبعة كرياديس بتطوان.
- الأعلام - للزركلي - الطبعة الثالثة، دار الثقافة العربية للطباعة، بدون تاريخ.
- أعلام العرب، العدد 60 الخاص بالمقري صاحب نفع الطيب، لمؤلفه محمد عبد الغني حسن، الدار القومية للطباعة والنشر.
- الأم - للإمام الشافعي - نشر دار الشعب، بتاريخ دجنبر 1968.
- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك لأبي العباس أحمد الونشريسي - تحقيق الأستاذ أحمد الخطابي، طبعة وزارة الأوقاف.
- بداية المجتهد - لابن رشد، الحفيد - مكتبة التهذيب بالأزهر، بدون تاريخ.
- بدائع السلك في طبائع الملك - لابن الأزرق - تحقيق الدكتور علي سامي النشار - نشر وزارة الاعلام العراقية، دار الحرية للطباعة ببغداد، سنة 1977.
- البستان - لابن مريم - طبع الجزائر سنة 1926 م.
- تاج العروس لشرح القاموس - لمحمد مرتضى الزبيدي - الطبعة الخيرية عام 1306 هـ.
- تاريخ كشف افريقيا - لشوقي الحمل - مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى 1971.
- تبصرة الحكام - لابن فرحون - الطبعة الأولى مصر، عام 1301 هـ.
- ترتيب المدارك - للقاضي عياض - نشر وزارة الأوقاف بالرباط.
- تعريف الخلف برجال السلف - لأبي القاسم الحفناوي - طبع الجزائر 1324 هـ.
- التعريفات - لأبي الحسن الجرجاني - الدار التونسية للنشر، عام 1971.

- التعريف بالقاضي عياض - لولده أبي عبد الله، تحقيق محمد بن شريفة، نشر وزارة الأوقاف مطبعة فضالة.

- تفسير القرآن - للبيضاوي - المطبعة البهية - الطبعة الثانية عام 1344 م.

- تفسير القرآن - لابن كثير - دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية 1970.

- تفسير القرآن - للخازن - المطبعة البهية بمصر 1304 هـ.

- تفسير القرآن - لابن عطية - نشر وزارة الأوقاف.

- تكميل المنهج المنتخب - لميارة - المطبعة الحجرية.

- التمهيد - لابن عبد البر - نشر وزارة الأوقاف، المطبعة الملكية.

- تنوير الحوالك على الموطأ - للسيوطي.

- تهذيب الفروق - لمحمد بن حسن - مطبعة دار إحياء الكتب العربية -

الطبعة الأولى 1344.

- التهذيب - للبرادعي - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم 593 ج.

- تهذيب الأسماء - للنووي - طبع بمصر، بدون تاريخ.

- التوضيح لخليل على مختصر ابن الحاجب - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط

رقم 260 ج.

- الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة - لابن شاس - مخطوط بالمكتبة الملكية

بالرباط، رقم 7984.

- دائرة المعارف الإسلامية طبع مصر - عام 1957 م.

- الدار النثر تلخيص نهاية ابن كثير - للسيوطي، بدون تاريخ.

- الديباج المذهب - لابن فرحون - مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى

1329 هـ.

- الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية (لأبي زرع) - دار المنصور للطباعة

والوراقة بالرباط 1972.

- الرسالة - في أصول الفقه - للإمام الشافعي - المكتبة التجارية بمصر، بدون تاريخ.

- الرسالة لابن أبي زيد القيرواني - بشرح أبي الحسن - الطبعة الرابعة 1348 هـ.
- السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير - لعلي بن أحمد العزيز.

- سنن أبي داود - مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1371 هـ.
- سنن ابن ماجه - المطبعة التازية - الطبعة الأولى بمصر.
- سنن النسائي - بشرح السيوطي - دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ.

- شذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي - نشر المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.

- شرح التودي على الزقاق - المطبعة الحجرية.
- شرح الرهوني التطواني على الزقاق.
- شرح المنهج المنتخب - لأبي العباس أحمد المنجور، المطبعة الحجرية.
- شرح الزرقاني على مختصر خليل - المطبعة الميرية - الطبعة الثانية 1303 هـ.
- شرح الخطاب على مختصر خليل مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى 1328 هـ - 1329 هـ.

- شرح المواق على مختصر خليل - مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى 1328 هـ - 1329 هـ.

- شرح الخرشبي على مختصر خليل - المطبعة الأميرية بمصر - الطبعة الثانية 1317 هـ.

- شرح الدردير على مختصر خليل - مطبعة التقدم بمصر - الطبعة الأولى 1330 هـ.
- شرح التودي على التحفة - المطبعة البهية 1317.
- شرح التسوي على التحفة - المطبعة البهية 1317.
- شرح التودي على التحفة بحاشية المهدي الوزاني - المطبعة الحجرية.
- الشرح الكبير لميارة على المرشد المعين لابن عاشر، مطبعة التقدم المصرية، الطبعة الثانية 1330 هـ.
- شرح المحلى على جمع الجوامع - الطبعة الثانية، مطبعة الحلبي وأولاده بمصر 1937 م، بدون تاريخ.
- شرح صحيح مسلم - للنووي بهامش القسطلاني على صحيح البخاري - دار الكتاب العربي الطبعة 7، بيروت.
- شرح القسطلاني على صحيح البخاري - دار الكتاب العربي - الطبعة 7، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى - للسبكي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى 1964.
- عارضة الأحوذى على صحيح الترمذي - لابن العربي - دار العلم للجميع، بدون تاريخ.
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية - لأبي العباس الغبريني - تحقيق محمد عادل نويهض - الطبعة الأولى - بيروت 1969.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام - لعز الدين بن عبد السلام، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الشرق للطباعة بالقاهرة 1968.
- الفائق في غريب الحديث - للزمخشري - جزآن.

- فتح الباري على صحيح البخاري - لابن حجر العسقلاني - مطبعة مصطفى الباي الحلبي 1378 هـ .
- الفروق - للقرافي - مطبعة دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى 1344 هـ .
- الفوائد السمية في شرح النظم المسمى بالفرائد السنية في فروع الفقه على مذهب أبي حنيفة لمحمد بن الحسن الكواكبي - المطبعة الأميرية - الطبعة الأولى 1322 هـ .
- فهرس - أحمد المنجور - تحقيق محمد حجي - مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر 1976 - الرباط .
- فوات الوفيات - لمحمد بن شاكر الكتبي - تحقيق إحسان عباس - بيروت .
- القرآن والفلسفة - ليوسف موسى - دار المعارف بمصر 1966 .
- القوانين - لابن جزى - طبع لبنان، بدون تاريخ .
- القواعد والفوائد الأصولية - لأبي الحسن بن اللحام - مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، بدون تاريخ .
- كشف الظنون - مكتبة المثنى، بغداد، بدون تاريخ .
- كناسة الدكان بعد انتقال السكان - لابن الخطيب - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، بدون تاريخ .
- اللباب في تهذيب الأنساب - لابن الأثير - دار صادر بيروت، بدون تاريخ .
- المبسوط للسرخسي، في الفقه الحنفي - الطبعة والتاريخ غير مذكورين .
- مجلة البينة المغربية، مقال عن الدولة المرينية - العدد الأول، مايو 1962 .
- مجلة دار الحديث الحسنية، العدد الأول، مقال عن الدولة المرينية - لمحمد المنوني 1979م .

- المحلى - لابن حزم - تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة النهضة المصرية 1347 هـ.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين - للرازي، بدون تاريخ.
- مختصر ابن الحاجب، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط - رقم 516 ق.
- مختصر المزني - بهامش الأم للإمام الشافعي - نشر دار الشعب، 1968.
- مختصر الشيخ خليل - الطبعة الحجرية.
- المدونة الكبرى لسحنون - المطبعة الخيرية - الطبعة الأولى 1324 هـ.
- مدونة الأسرة المغربية.
- مسائل ابن رشد - طبعة استنسيل - دار الحديث رقم 9137 و9174 و9175 و9176، تحقيق محمد الحبيب التجكاني.
- المستصفى - للغزالي - الطبعة الأولى 1937م، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بدون تاريخ.
- المسند - للإمام أحمد بن حنبل - طبع دار صادر بيروت، 1389 هـ.
- معجم ألفاظ الحديث - نشر أ.ى ونسك، ليدن 1936.
- معجم أعلام الجزائر - لمحمد عادل نويهض - المكتبة التجارية للطباعة والنشر - الطبعة الأولى 1971 - بيروت.
- معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - مكتبة المثنى، بيروت.
- المعجم في أصحاب الصديقي - طبع مجريط.
- المغرب عبر التاريخ - لإبراهيم حركات - دار الرشاد للنشر، الطبعة الأولى 1978.
- المغنى - لابن قدامة - دار المنار - الطبعة الثالثة، 1387 هـ.

- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، مكتبة الخانجي بمصر 1962.
- المقدمات - لابن رشد - الجدل -، بهامش المدونة لسحنون، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى 1324 هـ.
- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب - مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى 1321 هـ.
- المنتقى في شرح الموطأ، للباقي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1331 هـ.
- الموافقات - للشاطبي - المطبعة الرحمانية، بدون تاريخ.
- مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، لعلال الفاسي، مكتبة الوحدة العربية بالدار البيضاء، بدون تاريخ.
- نفع الطيب - لأبي العباس أحمد المقرئ - مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى 1949 م.
- النهاية في غريب الحديث - لابن الأثير - تاريخ الطبع والمطبعة غير مذكورين.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه الشافعي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1967 م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لحمد بابا التنبكتي، المطبعة الأولى 1329، مطبعة السعادة، بمصر.
- نيل الأوطار - للشوكاني على منتقى الأخبار - مطبعة الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية 1952 م.
- الوجيز للغزالي - مطبعة محمد أفندي 1318 هـ.
- وفيات الأعيان - لابن خلكان - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الأولى بالأزهر 1931 م.

- وفيات ابن قنفذ - تحقيق عمر عادل نويهض - الطبعة الأولى بيروت.
- الوافي بالوفيات - للصدفي، الطبعة الثانية، 1961 م .
- ووجدت بخط يد الدكتور محمد الدردابي رحمه الله بعض المراجع الأخرى بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ، فقط الإشارة إلى أسماء الكتب ونقلها للأمانة العلمية وهي :
- كتب الحديث...
- صحيح البخاري .
- الشرح الصغير .
- الفوائد والزوائد .
- الحلال السندسية في الأخبار التونسية.
- بلوغ المرام .
- بذل المجهود في حل آل داود.
- مختصر خليل (المصنف).
- مجمع الزوائد.
- موطأ محمد .
- الميارة الكبير .
- الميارة الصغير.
- جامع الأمهات .
- الجرح والتعديل .
- سير أعلام النبلاء.
- تذكرة الحفاظ للذهبي.

- كنز العمال .
- صفوة الصفوة .
- ديوان الإسلام .
- الدردير .
- الذخيرة .

الفهرس

3	تمهيد
6	تقسيم الكتاب
7	القسم الأول : عصر المؤلف وحياته وعلم قواعد الفقه
9	الفصل الأول : عصر المؤلف
10	أولا : دولة بني عبد الواد
14	ثانيا : دولة بني مرين
15	الحياة السياسية
17	الحياة الاجتماعية
18	الحياة الاقتصادية
18	الحياة المعمارية
19	الحياة الفكرية
21	الفصل الثاني : حياة المؤلف وآثاره
21	نسب المؤلف
21	بين مقرة وتلمسان
22	مولده
22	أوليته
23	شيوخه
27	تلامذته
28	رحلته
30	تأليفه
35	شعره
37	إقامته بالمغرب

39	قيامه بمهمة السفارة
40	وفاته
42	الفصل الثالث : دراسة تحليلية لكتاب "قواعد الفقه"
42	اسم الكتاب
43	تاريخ تأليفه
43	منهاج الكتاب
44	موضوع الكتاب
44	تعريف قواعد الفقه
47	تقسيم قواعد الفقه
47	تدوين قواعد الفقه
49	أهمية قواعد الفقه
50	مضمون كتاب قواعد الفقه
52	بروز شخصية المؤلف في كتابه
53	محاولة تقسيم كتاب القواعد
55	أسلوب الكتاب
58	طريقة التحقيق
59	مصادر الكتاب
62	خطة التحقيق
75	القسم الثاني : تحقيق ودراسة كتاب القواعد
77	مقدمة التحقيق
	القواعد
78	الطهارة
139	الصلاة
192	الجنائز

199	الزكاة.
220	زكاة الفطر
223	الصيام.
236	الاعتكاف.
240	الحج.
254	الجهاد.
261	الأطعمة.
267	الصيد.
269	الأضحية.
270	الأشربة.
271	الأيام.
284	الندور.
288	النكاح.
334	الطلاق.
364	التخير والتمليك
370	اللعان.
371	الايلاء.
374	الرضاع.
375	النفقات.
378	الحضانة.
381	الظهار.
386	العييد.
398	الييوع.
428	الضمان.

431	السلم.
455	العريفة.
461	بيوع الأجال.
468	الرهن.
475	القسمة.
481	الحوالة.
482	الحمالة.
483	الاقرار.
485	الوكالة.
487	التفليس.
489	الجوائح.
490	الشفعة.
492	الاجارات.
499	العطايا.
500	الضمان.
501	الضمان.
511	القضاء.
523	الوصايا والموارث.
529	الجراح.
538	الحدود.
550	الجامع.
553	عناوين القواعد.
617	فهرس الأعلام.
627	فهرس مصادر التحقيق.
637	فهرس الموضوعات والأبواب.